

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٦ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية. / محمد بن صالح العثيمين _ ط ١ _ القصيم، ١٤٣٦هـ

٢ ـ التوحيد.

۱۳۱ ص؛ ۱۷ × ۲۴ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ۱۲۸)

ردمك: ٠ ـ ٨٥ ـ ٨١٦٣ ـ ٢٠٣ ـ ٩٧٨

٣- الإيمان (الإسلام).

١- العقيدة الإسلامية.

أءالعنوان

1277/786

ديوي: ۲٤٠

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٧٨٤٠ ردمك: ٠ ـ ٨ه ـ ١٦٣٨ ـ ١٠٣ ـ ٨٧٨

حقوق الطبع محفوظة

لِوُسَيسَةِ ٱلشَّيْخِ مُحِمَّدِ بَنِصَالِحِ الْعُثِيكِينَ الْحَيرَيةِ

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيريًا بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الأولى ١٤٣٦ هـ

يُطلب الكتاب من ،

مُؤسَّسَ إِلسَّنْ مُحَمَّدِ بَنِصَالِح الْمُثَمَّدُ الْحَيْرَدِةِ

الملكة العربية السعودية

القصيم ـ عنيزة ـ ١٩١١ ٥ ص.ب: ١٩٢٩ ماتف: ١٦/٣٦٤٢١٠٧ ـ ناسوخ: ١٦/٣٦٤٢١٠٧٠

حةال: ۲۰۱۲3۲۲۵۰

www.ibnothaimeen.com

الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدُّرة للنشر والتوزيع_شارع محمد مقلد_متضرع من مصطفى النحاس

بجوار سوبر ماركت أولاد رجب

هاتف وفاكس: ۲۲۷۲۰۵۷ _ محمول: \$30۲۰۵۲۰

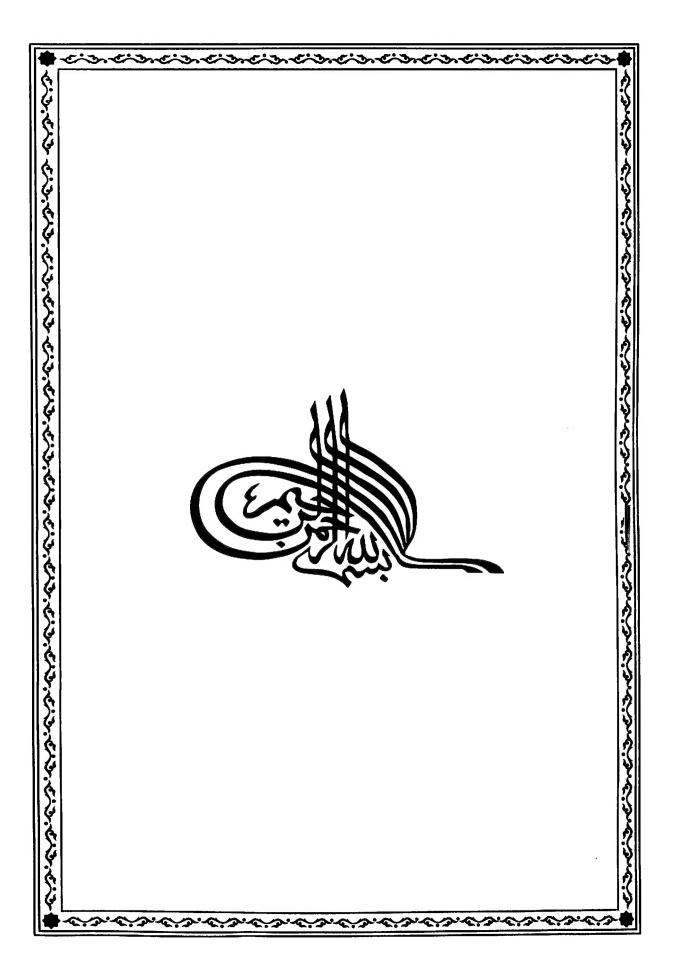


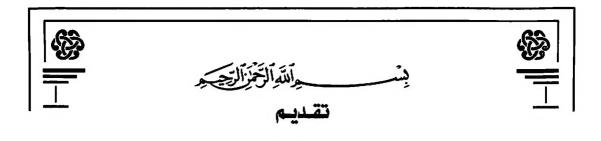
«محرب مدعم در محرب مداعم در محرب در م

سأسلَة مُولِّفات نَضيلَة الِيَّنِيخِ (١٢٨)

المَثْنُ وَالشَّحُ لفضيلة الشَّيِّ العَلامة محد برصالح العثيمين عمر برصالح العثيمين عفرالله له ولوالدّيه والمسلمين

مِن إِصْدَادات مُوسَّسة الشِّنِح مُحَدِثِنِ صَالِح العثيميُّي الخيرِّنةِ





XXX

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ بالله مِن شُرور أَنْفُسنا ومِن سيِّئات أعهالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أَنْ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ وحدَه لا شريكَ لَه، وأَشْهَد أَنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ بالمُّدَى ودِين الحقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالةَ، وأدَّى الأمانةَ، ونصَح الأمَّةَ، وجاهَد في الله حَقَّ بالمُّدَى ودِين الحقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالةَ، وأدَّى الأمانةَ، ونصَح الأمَّة، وجاهَد في الله حَقَّ جِهادِه، حتَّى أَتَاهُ اليَقينُ ، فصَلواتُ اللهِ وسلامُه عليهِ وعلى آلِه وأصحابِه ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، أمَّا بَعْدُ:

فلقد كانَ مِنَ الجُهُود العِلْميَّة والأَعْمالِ الجَلِيلة لصاحِب الفَضِيلة العلَّامَة شَيخِنا الوالِد محمَّد بن صالح العُثَيْمين -رَحِمَهُ اللهُ تَعالى- عنايتُه البالِغةُ في تَدْرِيس عَقِيدة السَّلف الصَّالح، وشَرْح الكَثِير مِن كُتُب العَقِيدة للعُلماء السَّابقين -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعالى-، وتَقْرِيبِ مَعانِيها لِطُلابِ العِلم، وكَذا تَأْلِيفه عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ القَيِّمَة في هَذا المَقَام الشَّرِيف.

وكَان أَوَّل مُؤلَّفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- المَطبُوعةِ في العَقِيدةِ عامَ (١٣٨٠هـ) كتابه: (فَتْحُ رَبِّ البَرِيَّة بِتَلْخِيصِ الحَمَوِيَّة) الذِي أَوْرَد فِيه مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّة والجَمَاعَة في أَسْهاءِ اللهِ وصِفاتِه، وقَد تَناوَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- هذا الكتابَ بالشَّرح في دُرُوسه العِلْمية التِي كانَ يَعقِدُها في جامِعِه بمَدينة عُنَيْزَة، وسُجِّل صَوتيًّا عامَ (١٤٠٥هـ)، ما عَدا الأبوابِ (السَّابِع، والثَّامن، والتَّاسع).

هَذَا، وقَد كتَب فضيلتُه -رحَمه اللهُ تعالى- مُذكرةً على مُقرَّر المعاهِد العِلميَّة في التَّوحيد مِنَ (الفَتوَى الحَمَويَّة) مُرتَّبة على السُّؤال والجَواب، تحتَ عَناوِينَ مُعيَّنةٍ.

وسَعيًا لِتَعْمِيم النَّفع بَهَذَا الشَّرح وتِلك المُذكِّرة، وإِنفاذًا للقَواعدِ والضَّوابطِ والتَّوْجيهاتِ التِي قرَّرها شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- لِإِخْرَاجِ تُراثِه العِلْميِّ؛ عَهِدت (مؤسَّسةُ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ صالح العُثَيْمِين الخيريَّة) إلى الشَّيخ (فَهْد بنِ عبدِالله السَّلْمان) - أثابَهُ اللهُ تعالى - بإعدادِ الشَّرح المُسجَّل صَوتيًا، وباشَرَ القِسْمُ العِلميُّ بالمؤسَّسة تَجهِيزَه مَع المُذكِّرة وتقديمَهُما للطِّباعَةِ والنَّشر.

نَسْأَلُ اللهَ تعالَى أَنْ يَجْعلَ هَذَا العَمَلَ خالصًا لِوجهِه الكَريمِ؛ نافِعًا لعِبادِه، وأَنْ يَجِزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلامِ والمسلمِينَ خَيْرَ الجُزَاء، ويُضَاعِفَ لهُ المثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُغِلِي دَرَجَتهُ فِي المَهْدِيِّينَ، إِنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ، وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك على عبدِه ورَسولِه، خاتَم النَّبِيِّينَ، وإمام المُتَقِينَ، وسيِّدِ الأوَّلينَ والآخِرينَ، نبينًا محمَّدٍ، وعلى آلِه وأصْحابِه والتَّابِعينَ لهُمْ بإحْسانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين الْخَيْرِيَّةِ ٧ رَجَب ١٤٣٦هـ

XIX





نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنْ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلاَّمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين

₩1871 - 1787

نَسَبُهُ وَمَوْلِدُهُ:

هُو صاحِبُ الفضِيلةِ الشَّيخُ العالِـمُ المحقِّق، الفَقِيه المفسِّر، الوَرع الزَّاهد، مُحمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْهَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آل عُثَيْمِين مِنَ الوهبَةِ مِنْ بَنِي تَميم.

وُلِد فِي ليلةِ السَّابِعِ والعِشرينَ مِن شَهرِ رمَضانَ المبارَك، عامَ (١٣٤٧هـ) فِي عُنَيْزَةَ -إِحدَى مُدِن القَصِيم- فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

نَشْأَتُهُ العِلْمِيَّةِ:

أَخْقَهُ والدُه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِيتعلَّمَ القُرآنَ الكَريمَ عندَ جَدِّه مِن جِهةِ أُمَّه المعلِّم عَبْد الرَّحن بن سُلَيْهان الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، ثمَّ تعلَّم الكِتابة، وشيئًا مِن الحِسابِ، والنُّصُوص الأَدبيَّة؛ في مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِح الدَّامِغ الحِسابِ، والنُّصُوص الأَدبيَّة؛ في مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِح الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، وذلكَ قبلَ أَنْ يَلْتَحِقَ بمَدْرسة المعلِّم عليِّ بنِ عَبْدالله الشَّحيتان -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حيثُ حَفِظَ القُرآنَ الكَريمَ عندَه عن ظَهْرِ قَلْبٍ وليَّا يتجاوز الرَّابعة عَشْرَةَ مِن عُمُرِه بَعْدُ.

وبتَوْجيهٍ مِن والدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ علَى طلَب العِلم الشَّرعيِّ، وكانَ فضيلةُ الشَّيْخِ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحن بنُ ناصرٍ السَّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّس العُلـوم الشَّرعيَّة والعَربيَّة فِي الجامِع الكَبِير بعُنَيْزَةَ، وقَـد رَتَّب اثنَيْنِ^(۱) مِن طَلَبَته الكِبار لِتَدريسِ المُبتدِئينَ مِنَ الطَّلَبة، فانضَمَّ الشَّيْخُ إلَى حَلقةِ الشَّيْخ محمَّدِ بنِ عَبْد العزيزِ المطوّع -رَحِمَهُ اللهُ- حتَّى أَدْرَكَ مِنَ العِلم -فِي التَّوْجِيد، والفِقه، والنَّحو - ما أَدْرَكَ.

ثُمَّ جَلَس فِي حَلقة شَيْخِه العلَّامَة عَبْد الرَّحمن بنِ ناصرِ السَّعْديِّ رَحِمَهُ اللهُ، فدرَس عليه فِي التّفسِير، والحَديث، والسَّيرة النَّبويَّة، والتَّوحِيد، والفِقه، والأُصول، والفَرائِض، والنَّحْو، وحَفِظَ مُحْتَصراتِ المُتُونِ فِي هذِهِ العُلُوم.

ويُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخِ العلَّامَة عَبْدُ الرحمن بنُ ناصرِ السَّعْديُّ –رَحِمَهُ اللهُ– هُو شيخَه الأوَّل؛ إِذْ أَخَذ عَنْهُ العِلْمَ –مَعْرِفةً وطَرِيقةً– أَكْثَرَ مَّا أَخَذ عَنْ غَيرِهِ، وتَأَثَّر بمَنْهجِه وتَأْصِيلِه، وطَريقةِ تَدْريسِه، واتِّباعِه لِلدَّليل.

وعِندَما كَانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرحمن بنُ عليِّ بن عـودانَ -رَحِمَهُ اللهُ- قـاضيًا فِي عُنَيْزَةَ قـرَأ عليه فِي عِلـم الفَرائضِ، كـما قَـرأ علَى الشَّيْخ عَبْدِ الـرَّزَّاقِ عَفِيفِي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي النَّحو والبَلاغَة أَثناءَ وُجودِه مُدَرِّسًا فِي تِلكَ المَدِينة.

ولمَّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلْمِيُّ فِي الرِّياضِ أَشارَ عليه بعضُ إِخْوانِه (٢) أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فاستَأْذَنَ شيخَه العلَّامةَ عَبْدَ الرَّحْنِ بنَ ناصرِ السَّعْدِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- فأَذِنَ له، والْتَحَق بالمَعْهَدِ عامَيْ (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

ولقدِ انتفعَ -خلالَ السَّنتَيْنَ اللَّتَيْنَ انتظَم فِيهما فِي مَعهدِ الرِّياضِ العِلْمِيِّ- بِالعُلماءِ الَّذِينَ كَانُوا يُدرِّسُونَ فِيه حِينذَاكَ، ومِنْهُمُ: العلَّمةُ المُفَسِّرُ الشَّيْخُ الْعُلماءِ الْآمِينَ الشَّنْقِيطِيُّ، والشَّيْخُ الفقيه عَبْدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ الرحمنِ الإِفْرِيقِيُّ -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-.

⁽١) هما الشَّيْخان محمد بن عَبْد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تَعَالَى.

⁽٢) هو الشَّيْخ علي بن حمد الصَّالحِي رَحِمُهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وفي أثناءِ ذَلكَ اتَّصلَ بسَهاحةِ الشَّيْخِ العلَّامةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ الله بنِ بَازِ -رَحِمَهُ اللهُ-، فقرَأ عليه في المسجِد: مِن صَحِيح البُخارِيِّ، ومِن رَسائِل شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ؛ وانتفَع به في عِلم الحَدِيث، والنَّظر في آراءِ فُقهاءِ المَذَاهِب والمُقارَنةِ بينَها، ويُعدُّ سهاحةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العزيزِ بنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- هو شَيْخَهُ الثَّانِي في التَّحْصِيلِ والتَّأثُرِ بِهِ.

ثُمَّ عـادَ إِلَى عُنَيْزَةَ عـامَ (١٣٧٤هـ)، وصـارَ يَدْرُسُ علَى شَيْخِهِ العـلَّامةِ عَبْدِ الرَّحْنِ بِنِ ناصرِ السَّعْدِيِّ، ويُتابِعُ دِراسَتَهُ انتِسَابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جامِعَةِ الإِمامِ مُحَمَّدِ بِنِ سُعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، حتَّى نالَ الشَّهادَةَ العالِيَةَ.

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجابَةَ وسُرْعةَ التَّحْصِيلِ العِلْمِيِّ فشَجَّعَهُ علَى التَّدرِيسِ وهُوَ ما زالَ طَالِبًا فِي حَلقتِه، فبَدَأ التَّدرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجامِع الكَبيرِ بعُنَيْزةَ.

ولمَّا تَخَرَّجَ فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّياضِ عُيِّنَ مُدَرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وفي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوُفِّيَ شَيْخُهُ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْنِ بنُ ناصرِ السَّعْدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فَتَوَلَّى بعدَه إمامَةَ الجامِعِ الكَبيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وإمامَةَ العِيدَيْنِ فِيها، والتَّدْرِيسَ فِي مكتبةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنيَّةِ التَّابِعةِ لِلجامِعِ؛ وهِي التِي أسَّسَها شيخُه -رَحِمَهُ اللهُ- عامَ (١٣٥٩هـ).

وَلـيًّا كَثُرَ الطَّلبةُ، وصارَتِ المكتبةُ لا تَكْفِيهِم؛ بدَأْ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ-يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الجامِعِ نَفْسِهِ، واجتمَعَ إلَيْهِ الطُّلَّابُ وتَوافَدُوا مِنَ المملكَةِ وغيرِها؛ حتَّى كانُوا يَبْلُغونَ المِئاتِ فِي بعضِ الدُّرُوسِ، وهؤلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَةَ تَحصيلِ جادًّ، لَا لِـمُجرَّدِ الاستِماعِ. وبَقِيَ علَى ذَلكَ -إمامًا وخَطيبًا ومُدرِّسًا-حتَّى وُفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ مِن عامِ (١٣٧٤هـ) إِلَى عامِ (١٣٩٨هـ) عندَما انتقَلَ إِلَى التَّدرِيسِ فِي كُلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ وأُصُولِ الدِّينِ بِالقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسلامِيَّةِ، وظَلَّ أُستاذًا فِيها حتَّى وفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وكانَ يُدرِّسُ فِي المسجِد الحَرامِ والمسجِد النَّبُويِّ، فِي مَواسِم الحَجِّ ورمَضانَ والإِجازاتِ الصَّيْفِيَّة، مُنذُ عامِ (٢٠٤هـ) حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وَللشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أُسلوبٌ تَعْليمِيٌّ فَريدٌ فِي جَودتِهِ ونَجاحِهِ، فَهُو يُناقِشُ طُلَّابَهُ ويَتقبَّلُ أَسئِلتَهُم، ويُلقِي الدُّرُوسَ والمُحاضَراتِ بهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطْمَئنَّةٍ واثِقَةٍ، مُبْتَهِجًا بنَشْرِهِ لِلعِلْمِ وتَقْرِيبِهِ إِلَى النَّاسِ.

آثَارُهُ العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ العَظِيمةُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- خِلالَ أَكْثَرَ مِن خَمْسِينَ عامًا مِنَ العَطاءِ والبَذْلِ فِي نَشْرِ العِلْمِ والتَّدْرِيسِ والوَعْظِ والإِرْشادِ والتَّوْجِيهِ وإِلْقاءِ المُحاضَراتِ والدَّعْوةِ إِلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

ولقد اهتم بالتَّاليف، وحَريرِ الفَتاوَى والأَجْوبة، التِي عَيَّزَتْ بالتَّاصِيلِ العِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وصدَرتْ لَهُ العَشَراتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسائِلِ والمُحاضَراتِ والفَتاوَى والخُطَبِ واللَّقاءاتِ والمَقالاتِ، كمَا صدرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوْتيَّةِ التِي سَجَّلَتْ عُاضَراتِه وخُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبرامِجَهُ الإِذاعِيَّةَ ودُرُوسَهُ العِلْميَّة؛ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ عُاضَراتِه وخُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبرامِجَهُ الإِذاعِيَّة ودُرُوسَهُ العِلْميَّة؛ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَريم، والشُّرُوحاتِ المُتميزةِ لِلحَديثِ الشَّريفِ والسِّيرَةِ النَّويَةِ، والمُتُونِ والمَنْظُوماتِ فِي العُلُومِ الشَّرْعيَّةِ والنَّحْويَةِ.

وَإِنفَاذًا لِلقَـواعِدِ والضَّـوابِطِ والتَّوْجِيهاتِ التِي قَرَّرها فَضيلتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مُؤلَّفاتِه، ورَسائِلِه، ودُرُوسِه، ومُحاضراتِه، وخُطبِه، وفَتاواهُ، ولقاءاتِه؛ تَقُـوم مُؤسَّسةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ صالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةُ -بعَوْنِ اللهِ وتَـوْفِيقِه- بوَاجِبِ وشَرَفِ المَسؤُوليَّةِ لإِخْراج كافَّةِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ والعِنايَةِ بِهَا.

وبِناءً علَى تَوْجِيهاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوقِعٌ خاصٌ علَى شَبَكةِ المَعْلُوماتِ الدَّوْلِيَّةِ (١)، مِن أَجْلِ تَعْمِيمِ الفائِدَةِ المَرجُوَّةِ -بعَوْنِ اللهِ تَعَالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيع آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنَ المُؤلَّفاتِ والتَّسْجِيلاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمَالُهُ وجُهُودُهُ الْأُخْرَى:

إِلَى جَانِبِ تِلكَ الجُّهُودِ الْمُثْمِرَةِ فِي مَجَالاتِ التَّدْرِيسِ والتَّأْلِيفِ والإِمامَةِ والخَطابَةِ والإِفْتاءِ والدَّعْوةِ إِلَى الله -سبحانه وتَعَالَى- كانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعَمَالٌ كَثيرةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عُضوًا فِي هَيْئة كِبارِ العُلماء فِي المَمْلكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّة، مِن عام (١٤٠٧هـ)
 حتَّى وفاته.
- عضوًا فِي المَجْلِس العِلمِيِّ بجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ، فِي
 العامَيْنِ الدِّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨ ١٤٠٠هـ).
- عضوًا في بَخْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعةِ وأُصُولِ الدِّينِ، بفَرْعِ جامِعةِ الإمامِ مُحمَّدِ بنِ
 سُعُودٍ الإسلاميَّةِ فِي القَصِيمِ، ورَئِيسًا لقِسْمِ العَقِيدةِ فِيها.
- وفي آخِرِ فَترةِ تَدريسِهِ بالمَعْهَدِ العِلْمِيِّ شارَكَ فِي عُضويَّةِ لَجْنَةِ الخِطَطِ والمَناهِجِ
 لِلمَعاهِدِ العِلْمِيَّةِ، وأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ المُقَرَّرَةِ فِيهَا.

www.binothaimeen.com(1)

- عُضوًا فِي لَخْنَةِ التَّوْعِيَةِ فِي مَوْسِمِ الحَجِّ، مِن عام (١٣٩٢هـ) حتَّى وفاته
 -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، حيثُ كانَ يُلقِي دُرُوسًا ومُحاضراتِ فِي مكَّة والمَشاعِر،
 ويُفْتِي فِي المَسائِلِ والأحكام الشَّرعيَّة.
- تَرأَسَ جَمعيَّةً تَحفيظِ القُرْآنِ الكريمِ الخيريَّةَ فِي عُنيْزَةَ مُنْذُ تَأْسِيسِها عامَ
 (١٤٠٥هـ) حتَّى وفاتِه.
- أَلقَى مُحاضراتٍ عَديدةٍ داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ على فِئاتٍ مُتنوِّعةٍ
 مِنَ النَّاسِ، كمَا أَلقَى مُحاضراتٍ عَبْرَ الهاتِفِ على تَجمُّعاتٍ ومَراكِزَ إسلاميَّة فِي جِهاتٍ مُحتلفةٍ مِنَ العالم.
- مِن عُلماءِ المملكةِ الكِبارِ الذِين يُجيبُونَ على أَسئلةِ المُسْتفسِرِينَ حولَ أَحكامِ الدِّينِ وأُصُولِه؛ عَقِيدةً وشَريعةً، وذَلكَ عَبْرَ البَرَامِجِ الإِذاعيَّةِ فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ، وأَشهرُها بَرْنامَجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرْب).
 - نَذَرَ نَفْسَهُ لِلإجابَةِ على أُسئلةِ السَّائِلِينَ؛ مُهاتَفةً ومُكاتَبةً ومُشافَهةً.
 - رَتَّبَ لِقاءاتٍ عِلميَّةً مُجَدْوَلَةً، أُسْبُوعيَّةً وشَهْريَّةً وسَنُويَّةً.
 - شارَكَ في العَدِيد مِنَ المؤتمَراتِ التِي عُقِدَت فِي المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.
- ولأنّه يَهتمُّ بالسُّلُوكِ التَّربويِّ والجانِبِ الوَعْظِيِّ اعتنَى بتَوْجِيهِ الطُّلَابِ وإِرشادِهِم إِلَى سُلُوكِ اللَّنهَجِ الجَادِّ فِي طَلَبِ العِلْمِ وتَحْصيلِه، وعَمِلَ على استِقْطابِهِمْ والصَّبْرِ على تَعْلِيمِهِمْ وتَحَمُّلِ أَسئلتِهِمُ الْمَتَعَدِّدةِ، والاهتهامِ بأُمُورِهِمْ.
- ولِلشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعهالُ عَديدةٌ فِي مَيادِينِ الحَيرِ وأَبوابِ البِرِّ وجَالاتِ الإِحْسانِ إِلَى النَّاسِ، والسَّعْيِ فِي حَواثِجِهِمْ وكِتابَةِ الوَثَائِق والعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وإسداءِ النَّصِيحَةِ لَهُمْ بِصِدْقٍ وإخلاصٍ.

مَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكةً عَظِيمةً فِي مَعرِفَةِ الدَّلِيلِ واتِّبَاعِهِ واستِنْبَاطِ الأَحْكامِ والفَوائِدِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وسَبْرِ أَغْوارِ اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَانِيَ وإِعْرابًا وبَلاغَةً.

وَلِمَا تَحَلَّى بِه مِن صِفاتِ العُلَماءِ الجَليلةِ، وأَخلاقِهِمُ الحَميدَةِ، والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والحَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحَبَّةً عَظِيمَةً، وقَدَّرَهُ الجَميعُ كُلَّ التَّقديرِ، ورَزَقَهُ اللهُ القَبُولَ لَدَيْهِمْ، واطْمَأْنُوا لِإخْتِيارَاتِهِ الفِقْهِيَّةِ، وأَقْبَلُوا علَى دُرُوسِهِ وفَتاواهُ وآثارِهِ العِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ. العِلْمِينِ عِلْمِهِ، ويَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ.

وقَدْ مُنِحَ جائِزةَ المَلِك فَيْصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- العَالَمِيَّةَ لِخِدْمَةِ الإِسلامِ عامَ (١٤١٤هـ)، وجاءَ فِي الحَيْثِيَّاتِ التِي أَبْدَتْها لجُنْةُ الاخْتِيارِ لَمُنْحِهِ الجَائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- أَوَّلًا: تَحَلِّيهِ بِأَخْلَقِ العُلَماءِ الفاضِلَةِ التِي مِنْ أَبْرِزِها: الوَرَعُ، ورَحابَةُ الصَّدْرِ،
 وقَوْلُ الحَقِّ، والعَمَلُ لَمُسْلحةِ المُسلمِينَ، والنُّصحُ لِخَاصَّتِهِم وعامَّتِهِم.
 - ثانِيًا: انتِفاعُ الكَثيرِينَ بعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وإِفتاءً وتَأْلِيفًا.
 - ثالِثًا: إِلقاؤُهُ المُحاضَراتِ العامَّةَ النَّافِعةَ فِي خُتلَفِ مَناطِقِ المملكةِ.
 - رابعًا: مُشاركتُه المُفيدةُ فِي مُؤتَمراتٍ إسلاميَّةٍ كَثيرةٍ.
- خامِسًا: اتِّباعُه أُسلوبًا مُتميِّزًا فِي الدَّعْوةِ إِلَى الله بالحِكْمَةِ والمَوْعِظةِ الحَسَنةِ،
 وتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِـمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وسُلُوكًا.

عَقبُهُ:

لَهُ خُمْسَةٌ مِنَ البَنِينَ، وثَلاثٌ مِنَ البَنَاتِ، وبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ الله، وعَبْدُ الرَّحْمَن، وإِبْرَاهِيمُ، وعَبْدُ العَزِيزِ، وعَبْدُ الرَّحِيم.

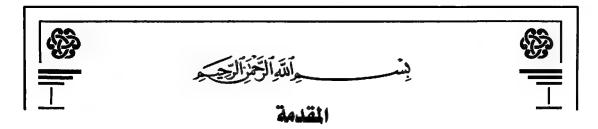
وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ -رَحِمُهُ اللهُ- فِي مَدِينَةِ جُدَّة، قُبَيلَ مَغْرِبِ يَومِ الأَرْبِعاءِ، الخامِسَ عشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّال، عامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّي عَلَيه فِي المسجِدِ الحَرَام بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ يَومِ الحَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلكَ الآلافُ مِنَ المُصَلِّينَ والحُشُودِ العَظِيمَةِ فِي مَشاهِدَ مُؤثَّرَةٍ، ودُفِنَ فِي مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ.

وبَعْدَ صَلاةِ الجُمُعةِ مِنَ اليَوْمِ التَّالِي صُلِّي عَلَيه صَلاةَ الغائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ المملكةِ العربيَّةِ الشُّعُوديَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةَ الأَبْرارِ، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِهِ، ومَنَّ عَلَيهِ بمِغْفِرَتِهِ ورِضُوانِهِ، وجَزَاهُ عَمَّا قَدَّم لِلإِسْلام والمُسلِمِينَ خَيْرًا.

القِسْمُ العِلْمِيُّ فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين الْخَيْرِيَّةِ × ਸ ×



الحَمْدُ لله نَحْمَدُهُ ١١]، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ١٢]،.....

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آلِه، وأصحابِه، ومن تبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، وبَعْدُ:

هَذِهِ مقتطفات من خُطبة الحاجة الَّتِي علّمها النَّبِيُّ ﷺ أمتَه (١).

[1] قولُه: «الحَمْدُ لله»: الحَمْدُ وصفُ المحمودِ بالكَمالِ مَعَ المحبةِ والتعظيمِ.

واللامُ فِي قولِه: «لله» للاختصاص والاستحقاق. فالحَمْدُ النُطْلَق يَخْتَصُّ بِهِ اللهُ عَزَّقَجَلَ المُطْلَق يَخْتَصُّ بِهِ اللهُ عَزَقَجَلَ، فَلَا أُحدَ يَسْتَحِقُّه إِلَّا الله. وأَيْضًا هُوَ مُسْتَحِقُّ للحَمْدِ عَزَّقَجَلَ لِكَمَالِ صِفَاتِه وإنْعامِه وإفضالِه.

«نَحْمَدُه»: جَمَلةٌ مؤكّدة لمعنى «الحَمْد لله»، وهي تدلّ عَلَى الحُدوثِ والتجدُّد. [٢] «نَسْتَعِينُه»: نَطلُب مِنْهُ العَوْنَ، وحَذَف المستعانَ عَلَيْهِ لإفادةِ العُمومِ، يَعْنِي: نَستعينُه فِي كُلّ شَيْء.

«نَسْتَغْفِرُه»: نَطلُب مِنْهُ المغفرة، والمغفرةُ هِيَ سَتْرُ الذَّنْبِ والعفوُ عَنْهُ، فيَجمع بين الأمرين: بين سَتْرِ الذُّنوبِ عَنِ العِبَادِ، وبين عدمِ المؤاخذةِ عَلَيْهَا.

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد (۱/ ۳۹۲)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح، رقم (۲۱۱۸)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح، رقم (۲۱۱۸)، والنسائي: كتاب الجمعة، باب كيفية الخطبة، رقم (۱٤٠٤)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، رقم (۱۸۹۲)، من حديث عبد الله بن مسعود كَاللَّهُ عَنْهُ.

وَنَعُوذُ بِالله مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا^[1] وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا^[1]».

[١] «نَعُوذُ بالله» أي: نَعْتَصِمُ بالله.

«مِن شُرورِ أَنفُسِنا»: جَمْع شَرّ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ لها شَرّ.

والنُّفُوسُ ثلاثةٌ:

١ - نفسٌ شِرِّيرةٌ تأمرُ بالشَّرِّ وبالسُّوءِ.

٢- نفسٌ مُطمئِنَّة خَيِّرة، تأمرُ بالخير وتَنهَى عَنِ الشرّ.

٣- نفسٌ لَوَّامَةٌ.

وَقِيلَ: إِنَّ النفسَ اللَّوَّامَةَ وصفٌ للنَّفْسَيْنِ السَّابِقتين؛ لِأَنَّ النَّفْسَ الْمُطمئِنَّة تَلُومُك عَلَى الشَّر وفِعله، والنفسَ الأَمَّارَةَ بالسُّوء تلومُك عَلَى فِعل الخير. وهَذَا لَيْسَ ببعيد.

وكلُّ هَذِهِ النُّفوسِ مذكورةٌ فِي الْقُرْآنِ:

قَالَ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَمَا أَبَرِي ثَنْسِي ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَارَةٌ ۚ بِٱلسُّوِّءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ﴾ [يوسف:٥٣].

وقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ يَكَأَيَّنُهُمَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَيِّنَهُ ﴿ اللَّهِ الْجِعِيِّ إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾ [الفجر:٢٧-٢٨].

وقَالَ تَعَالَى: ﴿ لَا أُفْيِمُ بِيُومِ ٱلْقِينَمَةِ ١ وَلَا أُقْيِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَامَةِ ﴾ [القيامة:١-٢].

[٢] «ومِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا»: سيئاتُ الأعمال مَا يَسُوءُ العبدَ عِقابُه وجَزَاؤُه، فكلُّ مَعْصِيَةٍ لله تعالى ورسولِه ﷺ فَهُوَ عملٌ سَيِّعٌ؛ لِأنه يَسُوءُ الإِنْسَانَ.

مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ١١١، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ ١٦،......

واعلمْ أَنَّ للمعاصِي آثارًا عَلَى القُلوبِ فِي انْحِرافِها وزَيْغِها، وآثارًا عَلَى الأخلاقِ وعَلَى الأعلَلِ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا زَاعُوا أَزَاعُ ٱللهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ [الصف:٥]، فقُوله: ﴿فَلَمَا زَاعُوا أَلَا عَمَلُ سَيِّعٌ نتيجتُه: ﴿أَزَاعُ ٱللهُ قُلُوبَهُمْ ﴾، فالأعمالُ السيِّئة لها آثارٌ وَخِيمَةٌ.

ولهذَا يجبُ عَلَى الإِنْسَان إِذَا صَدَرَتْ مِنْهُ (السيِّئةُ) أَن يُبادِرَ بالتَّوْبة، حَتَّى لَا تَبقى هَذِهِ الجُرْثُومَةُ فِي قلبِه فتؤثِّرَ عَلَيْهِ.

[١] «مَن يَهْدِه اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ» يَعْنِي: مَن يُقَدِّرِ اللهُ هدايتَه فلن يَسْتَطِيعَ أحدٌ أَنْ يُضِلَّه.

[٢] «ومَن يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ» أي: لَا يَسْتَطِيعُ أَحدٌ أَنْ يَهْدِيَ مَن أراد اللهُ ضَلالَه.

فها هُوَ النَّبِيُّ ﷺ لم يَستطِعْ أَن يَهدِيَ عمَّه، مَعَ أَن عَمَّهُ قَدْ أَحسن إِلَيْهِ، ودافَع دُونَه، وأَعْلَنَ صِدْقَه، لكنْ خُتِم لَهُ بسُوء الخاتمة، فآخِرُ مَا قَالَ: «إِنَّهُ عَلَى مِلَّةِ عبدِ الْمُطَّلِبِ» (١)، وفي ذَلِكَ أنزل الله تَعَالَى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص:٥٦].

فقَوْله: «مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ» يُوجِبُ لِلْإِنْسَانِ القُوَّةَ إِذَا علم مِن نَفْسه الهداية، وأنه لَنْ يَسْتَطِيعَ أحدٌ مِن الخَلق أنْ يُضِلَّه.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَخْبَبْتَ وَلِكِكَنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَاهُ ﴾، رقم (٤٧٧٢)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضَحَالِتَهُ عَنهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ ا

وقَوْله: «ومَن يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ» يُوجِبُ للعبدِ الرجوعَ إِلَى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إِذَا رأى مِن نَفْسه ضَلالًا؛ بأنْ يَلجأً إِلَى مَن يَهْدِيه لَا إِلَى غَيْرِه.

[١] «أَشْهَدُ» أي: أُقِرُّ بقلبي وأَعترِفُ بلساني.

«أَنْ لَا إِلَهَ»: إله بِمَعْنَى مَأْلُوه، والمألوهُ هُوَ المعبودُ حبًّا وتعظيمًا، فـ(لَا إله إِلَّا الله) أي: لَا معبودَ حَقُّ إِلَّا اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

والشَّهادةُ هُنَا: شهادةٌ باللسان، وشهادة بالقَلْب. فَلَا تَكفي الشهادةُ باللسانِ إِلَّا ظاهرًا فِي أحوال الدُّنْيَا، وَلَا تَكفي الشهادةُ بالقَلْبِ بَلْ لَا بُدَّ من النُّطقِ بِهَا، إِذْ لَا تَعصِم الإِنْسَانَ دَمَهُ وَلَا مالَه؛ لِأَنَّهُ لَا يَطَّلِعُ عَلَى مَا فِي القَلْبِ إِلَّا الله.

وَخَبَرُ (لَا) النَّافية محذوفٌ تقديرُه: (حَقُّ)، وهَذَا هُوَ التقدير الصَّحِيح؛ لأنَّ هَذَا التقديرَ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ الكريمُ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج:٦].

وأَمَّا تقديرُ (بِحَقِّ) فَهَذَا يقرِّبه للعَامَّة. لكنْ إِذَا قدَّرنا كلمةَ (حق) كَانَ ذَلِكَ أُوضِحَ وأَبْيَنَ؛ لِأَنْنَا إِذَا قدَّرنا (بحق) احْتَجْنا إِلَى تقديرِ ثانٍ وهُوَ مُتَعَلَّق الجارِّ والمَحْرُور، فَيَكُون المَعْنَى: لَا مَعْبُودَ كَائِنٌ بِحَقِّ. ومَعْلُوم أَنَّهُ كُلَّما قَلَّ التَّقْدِيرُ فِي الجملةِ كَانَ أَوْلَى.

[٢] «وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ»: مِن بَابِ التَّوْكِيد.

[٣] «وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا» يَعْنِي بِهِ: مُحَمَّدَ بنَ عبدِ الله الهاشِمِيَّ القُرَشِيَّ عَيَالِيْ

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ [1]...

ُ «عَبْدُهُ» أي: عبدُ الله، فالنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَبْدٌ، لَا حَقَّ لَهُ فِي الرُّبُوبِيَّة مُطْلَقًا، فَلَا يَسْتَطِيع أن يَهْدِيَ أحدًا، وَلَا أن يَرْزُقَ أحدًا، وَلَا أن ينفع أحدًا، وَلَا أن يَضُرَّ أحدًا؛ لِأَنَّهُ عبدٌ كغَيْرِه، ولكنَّ عُبُودِيَّتَه أَخَصُّ العُبودِيَّات.

«ورَسُولُهُ» أي: مُرْسَلُه الَّذِي أرسله الله عَزَّوَجَلَّ إِلَى جَمِيع النَّاس.

ومَا أَحْسَنَ مَا قاله الشيخ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الوَهَّابِ رَحَمَهُ اللَّهُ: «عَبْدٌ لَا يُعْبَدُ، ورَسُولٌ لَا يُكَذَّبُ».

[1] «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ»: الصَّلَاةُ مِن الله عَلَى العبدِ، قَالَ فِيهَا أَبُو العَالِيَة رَحَمُهُ اللهُ: «إِنَّهَا ثَنَاؤُه عَلَيْهِ فِي الْمَلَاِ الأَعْلَى»(١).

«وعَلَى آلِهِ» أي: أتباعِه عَلَى دِينه.

"وَأَصْحَابِهِ" أَي: الَّذِينَ صَحِبُوه، ومِن خَصَائِصِ النَّبِيِّ عَيَّا أَن أصحابَه هم الَّذِينَ اجتمعوا بِهِ ولو لحظة واحدة مُؤْمِنينَ بِهِ ومَاتُوا عَلَى ذَلِكَ، وإن كَانَتِ اللَّغَةُ اللَّذِينَ اجتمعوا بِهِ ولو لحظة واحدة مُؤْمِنينَ بِهِ ومَاتُوا عَلَى ذَلِكَ، وإن كَانَتِ اللَّغَةُ لاَ توافِق عَلَى هَذَا، لكنْ دَلَّ عَلَى هَذَا ظَاهِرُ السُّنَّة، وهُو أَنَّ الرَّسُولَ عَيَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ للَّ تَقْالَ: "أَنْتُمْ للّا قَالَ: "أَنْتُمْ الله؟ فَقَالَ: "أَنْتُمْ أَلُوا: أُولَسْنَا إِخْوَانَكَ يا رَسُولَ الله؟ فَقَالَ: "أَنْتُمْ أَصْحَابِي" (٢). وهَذَا يَشْمَلُ حَتَّى مَن لم يَكُنْ مَعَهُ إِلّا فِي تِلْكَ اللَّحْظَةِ، فظَاهِرُ هَذَا العُمُومِ: أَنَّ كُلَّ مَنْ جَلَسَ مَعَهُ فَهُوَ صاحِب لَهُ. لكن غَيْره لا تَثْبُت الصَّحْبة فِي حَقِّه العُمُومِ: أَنَّ كُلَّ مَنْ جَلَسَ مَعَهُ فَهُوَ صاحِب لَهُ. لكن غَيْره لا تَثْبُت الصَّحْبة فِي حَقِّه

⁽١) علقه البخاري: كتاب التفسير، تفسير سورة الأحزاب (٦/ ١٢٠)، ووصله ابن أبي حاتم في تفسيره، كما ذكره الحافظ في الفتح (٨/ ٥٣٣).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل، رقم (٢٤٩)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِلَهُعَنْهُ.

وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا[1].

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَقُدُوةً لِلْعَامِلِينَ، وَحُجَّةً عَلَى الْعِبَادِ أَجْمَعِينَ، فَأَدَّى الْأَمَانَةَ، وَبَلَّغَ الرِّسَالَةَ، وَنَكْ مِيعَ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي أُصُولِ دِينِهِمْ وَفُرُوعِهِ [1]،...

إِلَّا بَعْدَ مُلازَمة طَوِيلة، فلو جلستَ مَعَ إنسانٍ فِي مجلسٍ مَرَّةً واحدةً فَإِنَّهُ لَا يُقَال: إِنَّهُ صَاحِبُكَ.

و(الأصحاب) معطوفٌ عَلَى الآلِ، فَيَكُون عَطْفُها مِن بَاب عَطْفِ الحَاصّ عَلَى العَامّ، وهَذَا كَثِير فِي اللَّغَة العَرَبِيَّة، ومنه قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ نَنَزَّلُ ٱلْمَلَتَهِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القَدْر:٤] فالمُرَادُ بالرُّوح: جِبْرِيلُ عَلَيْهِالسَّلَامُ.

[1] «وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا» أي: سَلَّمَهُمْ مِن جميعِ الآفَاتِ.

فدَعَا لهم هُنَا بحُصُول المَطْلُوب بالصَّلَاة، وبِزَوَالِ المَكْرُوه بالتَّسْلِيم.

[٢] وَرَدَ عَنْ بَعْضِ العُلَمَاءِ أَنَّهُ فَرَّقَ بِينِ أُصُولِ الدِّينِ وفُرُوعِه بأنَّ الأُصُولَ هِيَ الَّتِي لَا يَجُوزُ الخِلَافُ فِيهَا، وبِالتَّالِي لَا يُقَرُّ المُخَالِفُ عَلَيْهَا. أَمَّا الفُرُوع فيَجُوز فِيهَا الخِلَافُ ويُقَرُّ المُخَالِفُ عَلَيْهَا.

لَكِنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ أَلْهَ أَبْطَلَ هَذَا التَّقْسِيمَ وقَالَ: إِنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ لَا مِنَ الكِتَابِ وَلَا مِنَ السُّنَّةِ (١).

ثُمَّ إِنَّهُ حَتَّى فِي الْأُمُورِ العِلْمِيَّةِ العَقَدِيَّةِ وَرَدَ الخِلَافُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛

⁽۱) انظر: مجموع الفتاوي (۲۳/ ۳٤٦).

فَمَثَلًا ابْن عَبَّاسٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِي عَيَّالِهُ رَأَى رَبَّهُ(١)، وَعَائِشَة رَضَّالِلَهُ عَنَا الْمَعَ كَلَامه أَهْلَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ (٢)، كَذَلِكَ أَيْضًا ثَبَتَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ أَسْمَعَ كَلَامه أَهْلَ بَدْرٍ مِنَ الكُفَّارِ وَهُمْ مَوْتَى (٢)، وَعَائِشَةُ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ (٤)، وأَيْضًا فَإِنَّ مِنَ المَشْهُورِ بَدْرٍ مِنَ الكُفَّارِ وَهُمْ مَوْتَى إَجْمَاعًا – أَنَّ النَّارَ لَا تَفْنَى وَأَنَّ أَهْلَهَا مُحَلِّدُونَ فِيهَا أَبَدًا عِنْدَ أَهْلِ العِلْم – حَتَّى حُكِيَ إِجْمَاعًا – أَنَّ النَّارَ لَا تَفْنَى وَأَنَّ أَهْلَهَا مُحَلِّدُونَ فِيهَا أَبَدًا وَثَبَتَ خِلَافٌ فِي ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ؛ وَكُلُّ هَذِهِ مِنَ الأُمُورِ العِلْمِيَّةِ العَقَدِيَّةِ. وَثَبَتَ خِلَافٌ أَحَدٌ فِي أَنَّ الصَّلَاةَ فَرْضٌ، فَإِنَّ الْخِلَافَ لَا يَسَعُهُ وَهِيَ مِنَ الأُمُورِ العَلْمِيَّةِ العَقَدِيَّةِ. وَلَوْ خَالَفَ أَحَدٌ فِي أَنَّ الصَّلَاةَ فَرْضٌ، فَإِنَّ الْخِلَافَ لَا يَسَعُهُ وَهِيَ مِنَ الأُمُورِ العَلْمِيَّةِ العَقَدِيَّةِ. وَلَوْ خَالُفَ أَحَدٌ فِي أَنَّ الصَّلَاةَ فَوْضٌ، فَإِنَّ الْخِلَافَ لَا يَسَعُهُ وَهِيَ مِنَ الأُمُورِ العَلْمَلِيَّة، أَمَّا اعْتِقَادُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ فَهَذَا حَقِيقَةٌ عِلْمِيَّةٌ وَلَيْسَتْ بِعَمَلِيَّة.

الْمُهِمُّ: أَنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ رَحَمَهُ اللَّهُ يَقُول: إِنَّ تقسيمَ الدِّينِ إِلَى أُصُولٍ وفُرُوعٍ لَا ذَلِيلَ عَلَيْهِ، وأَنَّ قولَهم: إِنَّ الأُصُولَ لَا تَجوزُ الْمُخَالَفَةُ فِيهَا وَلَا يُقَرُّ الْمُخَالِفُ، لَا ذَلِيلِ عَلَيْهِ.

والمَسْأَلَةُ ترجِع إِلَى وُضُوح الدَّلِيل وعدم وُضوحِه؛ فها كَانَ واضحًا سَوَاء فِي العَمَلِيَّاتِ أَوِ العِلْمِيَّاتِ فإنَّ الخِلَافَ فِيهِ غَيْرُ سَائِعٍ، ومَا كَانَ مُحتَمِلًا الاجْتِهَادَ فإنَّ الخِلَافَ فيهِ عَيْرُ سَائِعٍ، ومَا كَانَ مُحتَمِلًا الاجْتِهَادَ فإنَّ الخِلَافَ فِيهِ سَائِغٌ، إِذْ لَيْسَ قَوْلُ مجتهِد أو رأيُ مجتهد عَلَى آخَرٍ يَكُون دليلًا مُلْزِمًا

⁽١) أخرجه الترمذي (٣٢٧٨)، كتاب تفسير القرآن، من تفسير سورة النجم.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم: آمين، رقم (٣٢٣٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب معنى قول الله عز وجل: ﴿ وَلَقَدّ رَءَاهُ نَزَلَةً أُخْرَىٰ ﴾ [النجم: ١٣]، رقم (١٧٧).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم (١٣٧٠)، من حديث ابن عمر رَضَاللَهُ عَنْهُا.

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم (١٣٧١)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم (٩٣٢).

فَلَمْ يَدَعْ خَيْرًا إِلَّا بَيَّنَهُ وَحَتَّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتُرُكْ شَرًّا إِلَّا حَذَّرَ الأُمَّةَ عَنْهُ الما

للآخرين؛ لِأَنَنَا نَقُولُ: إِذَا قُلْتَ: إِنَّ هَذَا واجبٌ بدليلٍ هُوَ واضح عِنْدَكَ، وَنَحْنُ لَلَآخَرِينَ؛ لِأَنَنَا نَقُولُ: لَيْسَ بواجبٍ بدليلٍ هُوَ واضح عندنا؛ فَأَيُّنَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعَ صاحبَه؟ إِنْ قُلْتَ: أَنا يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَّبِعَنَا. وحِينَئِذٍ نَدُورُ فِي حَلْقَةٍ مُفْرَغَةٍ!

وإِنَّهَا المَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا فِي أَنَّ كَلَمةَ (أُصُول الدِّين) و(فُروعه) يُمْكِنُ أن تكونَ هَذِهِ الكلمةُ مَقْبُولةً، لكنْ لَا عَلَى أساسِ أنَّ الأُصُولَ هِيَ العِلْمِيَّة والفُروعَ هِيَ العَمَلِيَّة، بَلْ نَقُول: إنَّ الأُصُولَ مَا لَا يقوم الدِّين إِلَّا بِهِ، والفُروع مَا يَكُون صِفَةً فِي هَذِهِ الأُصُولِ، فالأُمُور الَّتِي تُعتبَرُ أركَانًا فِي الإِسْلَام نَجعلُها أُصُولًا ولو كَانَتْ مِنَ الأُمُورِ العَمَلِيَّاتِ.

وَأَيَّا كَانَ الأَمْرُ، فَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ الطَّلَاةُ وَالشَّلَامُ بيَّن للناسِ كُلَّ مَا يحتاجون إِلَيْهِ فِي أمورِ الدّينِ بيانًا واضحًا، وتَرَكَ أُمَّتَه عَلَى المَحَجَّةِ البَيْضَاءِ لَيْلُها كَنَهارِها.

[١] قَوْلُه: «فَلَمْ يَدَعْ خَيْرًا إِلَّا بَيِّنَهُ». قَالَ: «إِلَّا بِيَّنه» ذَلِكَ لِأَنَّ الحَيرَ مَطْلُوبٌ فِعْلُه، فكَانَ ﷺ يُبيِّنُه بِعَيْنِه ويُرَغِّبُ فِيهِ.

وَفِي الشَّرِّ قَالَ: «وَلَمْ يَتُرُكُ شَرًّا إِلَّا حَذَّرَ الْأُمَّةَ عَنْهُ» ولَمْ يَقُلْ: «إِلَّا بَيَّنه»؛ لِأَنَّ مِنْ الشُّرُورِ مَا بيَّنه وحذَّر مِنْهُ، ومِنْهُ مَا لم يبيِّنه لكنْ حَذَّرَ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ؛ فَمَثَلًا: الزُّنَا والسَّرِقَة وقَتْل النَّفْس ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ هَذَا شُرُّ مبيَّن، وأَمَّا البِدَعُ فشَرُّ لكنْ جَاءَ التحذيرُ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ.

فسببُ هَذَا التفريق إِذَنْ: أنَّ الخيرَ مَطْلُوبٌ فِعْلُه فيحتاج إِلَى بيانِه بعَيْنه لِكَيْ

حَتَّى تَرَكَ أُمَّتُهُ عَلَى المَحَجَّةِ البَيْضَاءِ، لَيْلُها [1] كَنَهَارِهَا، فَسَارَ عَلَيْهَا أَصْحَابُهُ نَيِّرَةً مُضِيئَةً، وَتَلَقَّاهَا عَنْهُمْ كَذَلِكَ القُرُونُ المُفَضَّلَةُ، حَتَّى ثَجَهَّمَ الجَوُّ بِظُلُهاتِ البِدَعِ مُضِيئَةً، وَتَلَقَّاهَا عَنْهُمْ كَذَلِكَ القُرُونُ المُفَضَّلَةُ، وَصَارُوا يَتَخَبَّطُونَ فِيهَا خَبْطَ المُتنَوِّعَةِ الَّتِي كَادَ بِهَا مُبْتَدِعُوهَا الإِسْلَامَ وأَهْلَهُ، وَصَارُوا يَتَخَبَّطُونَ فِيهَا خَبْطَ عَشْوَاءً [1]، وَيَبْنُونَ مُعْتَقَدَاتِم عَلَى نسج العَنْكَبُوتِ [1]. وَالرَّبُّ تَعَالَى يَعْمِي دِينَهُ عَشْوَاءً [1]، وَيَبْنُونَ مُعْتَقَدَاتِم مُ عَلَى نسج العَنْكَبُوتِ [1]. وَالرَّبُ تَعَالَى يَعْمِي دِينَهُ بِأَوْلِيَائِهِ اللّذِينَ وَهَبَهُمْ مِنَ الْإِيهَانِ وَالْعِلْمِ وَالحِكْمَةِ مَا بِهِ يَصُدُّونَ هَوُّلَاءِ الأَعْدَاءَ وَيَرُدُونَ كَيْدَهُمْ فِي نُحُورِهِم، فَهَا قَامَ أَحَدٌ بِيدْعَةٍ إِلّا قَيْضَ اللهُ –وَلَهُ الحَمْدُ – مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ مَنْ يَدْحَضُ بِدْعَتَهُ وَيُبْطِلُها.

نفعلَه، بِخِلَافِ الشَّرِّ، فإن الشَّرِ مِنْ بَابِ التُّرُوكِ ومِنْ بَابِ التَّخَلِّي، فيُذكَر أحيانًا مفصَّلًا وأحيانًا مُجْمَلًا.

وقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ الْمُجْمَلَ مِبيَّن؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ قاعدةٌ عَامَّةٌ دَخَلَ فِيهَا جَمِعُ الأفرادِ، لَكِنَّنَا تَحَاشَيْنا أَن نَقُولَ فِي الشرِّ «إِلَّا بيَّنه» لأني كأني وجدتُ فِيهَا ثِقَلَا، وهُوَ أَن يُقَالَ: إِنَّ الرَّسُولَ بيَّن الشرَّ، بَلْ هُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلَامُ حَذَّر مِن الشرِّ عَلَى سَبِيلِ العُمُوم.

[١] قَوْلُه: «لَيْلُها» بالضم: مُبْتَدَأً، وَلا يَستقِيم المَعْنَى إِلَّا عَلَى هَذَا.

[٢] قَوْلُه: «عَشْوَاء» هِيَ العَيْن العَشْوَاء الَّتِي لَا تُبصِر، أو صاحبها، ولِذَا تَجِده يتلمَّس فقَدْ يَسْقُطُ بشيءٍ، فكَذَا المتخبِّط لَا يَدْرِي.

[٣] قَوْلُه: «عَلَى نسجِ العَنْكَبُوتِ» هُنَاكَ نسخة: «عَلَى نسج العنكبوت وأوهى»، قَوْله: «وأوهى» الأحسن حذفها؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي القُرْآن قَوْلُه تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْمُرْآنِ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْمُرُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنَكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: ٤١].

وَكَانَ فِي مُقَدِّمَةِ الْقَائِمِينَ عَلَى هَوُّلَاءِ الْمُتَدِعَةِ شَيْخُ الإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيُّ ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ [1]،.....

[١] يُقَالُ: ابنُ تَيْمِيَةَ وابنُ تَيْمِيَّةَ، فَيَكُون فِيهَا التَّخْفِيف والتَّشْدِيد.

وهَذَا الشيخُ رَحِمَهُ اللّهُ اختَلَف أَهْلُ النَّسَبِ فِي نَسَبِه هَلْ هُوَ عَرَبِيٌّ أَو لَيْسَ عَربيًّا. فقيل: إِنَّ آلَ تَيْمِيَّة لَيْسُوا مِن العَرَب، وأَنَّ أصلَهم أَكْرَاد. وَقِيلَ: إِنَّهُمْ عَرَبٌ. وهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ: أَنَّهُمْ مِن العَرَب. ومَهْما كَانَ الأمرُ -سَوَاء قُلْنَا هَذَا هُوَ الصَّحِيح أُولَيْسَ بصحيح - لَا يَضُرُّنَا أَن يَكُون عربيًّا أَو كُرْدِيًّا.

إِنَّ الْفَتَى مَنْ يَقُولُ هَا أَنَا ذَا لَيْسَ الْفَتَى مَنْ يَقُولُ كَانَ أَبِي (١)

فالنَّرَاعِ فِي هَذَا الشَّيْء لَيْسَ بذاك القِيمَة القَوِيَّة، فالشيخُ مهما كَانَ هُوَ عالمٌ رَبَّانِيٌّ نَفَع اللهُ بِهِ الإِسْلَامَ نفعًا عظيمًا، لَا نعتقِد أنَّ أحدًا مِن عُلَماء المُسْلِمِينَ -فِيمَا نَعْلَم- نَفَع مِثْلَ مَا نَفَع هَذَا الرَّجُلُ فِي عصرِه، بَلْ وَلَا فِي قَرِيب مِن عصرِه، وَأَمَّا بَعْدَ عصرِه فمِنْ باب أَوْلَى.

فالإنسانُ - في الحَقِيقَة - نَسَبُه هُوَ عِلْمُه وعَمَلُه، فَهَذَا الرَّجُلُ إِنْ كَانَ مِنَ الْعَرَبِ فَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَرَبَ أَفْضُلُ مِن غيرهم جِنْسًا، لَا بِالشَّخْص؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُون مِن أَشْخَاصِ الفُرس أو الرُّوم مَن هُوَ أفضل من الْعَرَب بكَثِير، لكن جِنْس الْعَرَب مَن أُشْخَاصِ الفُرس أو الرَّوم مَن هُوَ أفضل من الْعَرَب بكثِير، لكن جِنْس الْعَرَب أفضل من غيرهم، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «خِيَارُكُمْ فِي الجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الإِسْلَامِ إِذَا فَقُهُوا»(٢).

⁽١) البيت في ديوان علي بن أبي طالب رَضَالِلَهُ عَنْهُ (ص: ٦٦)، وهو غير منسوب في أكثر المصادر، انظره في المنتحل للثعالبي (ص: ١٩٣)، وخزانة الأدب وغاية الأرب (٢/ ٣٦٠).

⁽٢) أُخرِجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآةَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ ﴾،

ومِنَ الشَّيْءِ الغَرِيبِ والمبالَغِ فِيهِ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَقُول: مَن قَالَ إِنَّ ابنَ تَيْمِيَّة شَيْخُ الإِسْلَام. وهُنَاكَ فِي المقابِل مَن يَقُول: لَوْ شَيْخُ الإِسْلَام فَهُوَ كَافِر! وأنه لَيْسَ بشَيْخِ الإِسْلَام. وهُنَاكَ فِي المقابِل مَن يَقُول: لَوْ لَم يُبْعَثِ الرِّسُلَامِ ابنُ تَيْمِيَّة! وهَذَا تناقُض لَم يُبْعَثِ الرِّسُلامِ ابنُ تَيْمِيَّة! وهَذَا تناقُض عظيم. والصَّوَاب لَا هَذَا وَلَا هَذَا، لكنْ لَا نَشُكُّ فِي شَيْخِ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ وأَنَّ لَهُ قَدَمَ صِدْقِ فِي الإِسْلَام، وأَنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَنْقَذَ بِهِ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ.

تَنْبِيه: يُذكر عَنْ شَيْخِ الإِسْلَامِ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلصُّوفِيَّة، والحَقِيقَة أَنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلصَّوفِيَّة، والحَقِيقَة أَنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ لَيْسَ عدوًّا للبَاطِل أَينَها كَانَ، والصُّوفِيَّةُ فِي مَذْهَبِهِم حَقُّ وفِي مَذْهَبِهِم بَاطِلٌ، فَلَيْسُوا كلُّهم عَلَى بَاطِل، ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ الصُّوفية قَدْ لَا تقوم عَلَيْهِ الحُجَّة، وقَدْ يَرِدُ عَلَيْهِ شَيْءٌ لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعَه، ونَحْنُ سَمِعْنَا عَنْ بَعْضِ الوُعَاظِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِذَا ذُكِرَتْ عِنْدَهُ النَّارُ يَمُوت؛ لِأَنَّ قلبَه لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ بَعْضِ الوُعَاظِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِذَا ذُكِرَتْ عِنْدَهُ النَّارُ يَمُوت؛ لِأَنَّ قلبَه لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَحَمَّلَ ذَلِكَ.

وأنا أقصِد بِهَذَا أَنَّهُ قَدْ يَرِدُ عَلَى قُلوبِ هَؤُلَاءِ مَا لَا يَسْتَطِيعونَ دفعَه، فلهذا شَيْخُ الإِسْلَام أحيانًا يَعتذِر عَنْ بَعْضِهم.

وقَدْ رأيتُ مرة تعليقًا للشيخ مُحَمَّد حَامِد الفقي رَحَمَهُ اللَّهُ عَلَى كتابِ لشَيْخ الإِسْلَام وجَّه فِيهِ شَيْخُ الإِسْلَام العُذْرَ عَنْ بَعْض الَّذِينَ يَتِيهُونَ فِي الصُّوفية بغَيْر إِرَادَة مِنْهُم، فحَمَل عَلَى شَيْخ الإِسْلَام حملةً عَنِيفَةً وقَالَ: هَذَا لَا يُمْكِن أبدًا (١).

رقم (٣٣٧٤)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل يوسف عَلَيْهِ الشّلَام، رقم (٢٣٧٨)، من
 حديث أبي هريرة رَضِّوَ لِيَّكُ عَنْهُ .

⁽١) انظر: تعليق الشيخ محمد حامد الفقي على مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٥٧٠).

المَوْلُودُ فِي حَرَّان يَوْمَ الاِثْنَيْنِ المُوَافِق عشر مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ^[1] سَنَة سِتِّ مِئَةٍ وَإِحْدَى وَسِتِّينَ هِجْرِيَّة، وَالْمُتَوَفَّى مَحْبُوسًا ظُلْمًا فِي قَلْعَةِ دِمَشَّقَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ^[1].....

ولكنْ يَنْبَغِي أَن يُقَال: إِنَّهُ يَجِب عَلَى الإِنْسَان أَن يَرْحَمَ الحُلقَ ويَنصُرَ الحَقَّ، ويَعْلَمَ أَنَّ مَا يَرِدُ عَلَى نَفْسِه هُوَ مِن الضَّعْفِ يَرِدُ عَلَى غيرِه أَيْضًا، ومَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنَ الجهلِ يَرِدُ عَلَى غيرِه.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَا ذُكر عَنِ ابنِ القَيِّمِ رَحَمَهُ اللَّهُ مِن دِفاعِه عَنِ الصُّوفية فمُرَادُه بِنَالِكَ الصوفيةُ المعتدِلة الَّذِينَ لَيْسَ عِنْدَهُم إِلَّا أَشْيَاء غَيْر إراديَّة يَنحرِفون بِهَا، أَمَّا الصُّوفيةُ البَالغةُ غايةَ الصُّوفية فَهَذَا لَا شَكَّ أَن بَعْضَهم مُلْحِدُونَ؛ إِذْ بَعْضهم يَقُول بوحدة الوُجُود!.

[1] قَوْلُه: «المُوافِق عشر مِنْ رَبِيعِ الأَوَّلِ». الأَحْسَنُ أَن يُقَالَ: «العَاشِر مِن رَبِيعِ الأَوَّلِ». الأَوَّلِ»، لكنْ مَا ذكر لَا بأس بِهِ.

[٢] قَوْلُه: «فِي ذِي الْقَعْدَةِ». الأَفْصَحُ فِي ذِي القَعْدَة: الفَتْح، وفِي ذِي الحِجَّة: الكَسْر، وَلَا تَهْتَمَّ بتخطئة بَعْضِ النَّاسِ لك، كَمَا إنهم يُخطِّئون مَن قَالَ: «تجارِب وتجرُبة»، وهَذَا يَحصُل حَتَّى مِن طَلَبَةِ العِلْمِ، وهَذَا مِن ناحيةِ اللَّغَةِ خَطَأٌ، وليست عَلَى لسان العَرَب، بَلْ أنتَ بِهَذَا فِصْفُ عربي، والصَّوَاب: الكسر.

قَدْ جَرَّبُوهُ فَهَا زَادَتْ تَجَارِجُهُمْ أَبَا قُدَامَةً إِلَّا المَجْدَ وَالْفَنَعَا(١)

⁽١) البيت للأعشى، انظر: ديوانه (ص:٩٠٩)، بنحوه.

سَنَة ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ [1] هِجْرِيَّة، رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَلَهُ الْمُؤَلَّفَاتُ الكَثِيرَةُ فِي بَيَانِ السُّنَّةِ وَتَوْطِيدِ أَرْكَانِهَا وَهَدْمِ الْبِدَعِ[1].

وَمِمَّا أَلَّفَهُ فِي هَذَا البَابِ: رِسَالَةُ (الْفَتْوَى الْحَمَوِيَّة) الَّتِي كَتَبَهَا جَوَابًا لِسُؤَالٍ وَرَدَ عَلَيْهِ فِي سَنَةِ ثَهَانٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّ مِئَةٍ هِجْرِيَّة مِنْ حَمَاةً أَ"، بَلَد فِي الشَّامِ،....

[1] قَوْلُه: «سَنَة ثَهَانٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ» هَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي الأعدادِ، أَن تُقرَأً مِن اليَمِين. أَمَّا قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ ثَلَاثَ مِأْنَةٍ سِنِينَ وَالْذِدَادُواْ يَسْعًا ﴾ [الكهف: ٢٥] فَلَيْسَتْ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ قَوْلَه تَعَالَى: ﴿ وَالزَّدَادُواْ يَسْعًا ﴾ جملةٌ مستقلةٌ، ولو كَانَتْ ثَلَاث مَئَة و يَسْع سِنين لصار فِيهَا دَلِيل.

[٢] ومِن خير مَا كَتَب رَحِمَهُ أَللَهُ: (مِنْهَاجُ السُّنَّةِ) فِي الرَّدِ عَلَى الرَّافِضَة، وكتاب (العَقْل والنَّقْل)؛ لكنْ فِيهَا وكتاب (العَقْل والنَّقْل)؛ لكنْ فِيهَا شَيْءٌ من الصعوبة لِأَنَّهَا مَبْنِيَّات عَلَى فلسفة تُتعِب طالبَ العِلْم المبتدئ. أَمَّا تِلميذُه ابنُ القَيِّم رَحَمَهُ أَللَهُ فَهُوَ أُسهلُ مِنْهُ عِبَارَةً بكثِير وإن كَانَا دائمًا يَتَّفِقان فِي المَعْنَى.

يَقُول ابنُ القَيِّمِ رَحَمَهُ آللَهُ عَنْ كتاب (العَقْل والنَّقْل): إِنَّهُ مَا فِي الوجود لَهُ نَظِيرٌ ثَانٍ (١). يَعْنِي: فِي بَابه. وهَذَا صَحِيح، فالمطالِع فِي الكِتَاب يجد أن الرَّجُل عِنْدَهُ علم عظيم فِي العَقْل وفي النَّقْل وفي استنباط الحُجَج، وهُوَ قَدْ قَالَ فِي مقدِّمة الكِتَاب: مَا مِن صاحب بِدْعَة يَحْتَجُ بدليلٍ إِلَّا أنا مُلْتَزِمٌ بأنْ أَجْعَلَ دليلَه دليلًا عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مِن الكِتَاب والسُّنَّةِ.

[٣] قَوْلُه: « حَمَاة » عِنْدَ الوَقْفِ عَلَيْهَا تُنطَق بدُون تاءٍ.

⁽١) النونية (ص:٢٣٠).

يسْأَلُ فِيهِ عَمَّا يَقُولُهُ الْفُقَهَاءُ وَأَئِمَّةُ الدِّينِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا. فَأَجَابَ بِجُوَابٍ يَقَعُ فِي حَوَاكِيْ الْأَنْ وَثَمَانِينَ صَفْحَةً [٦]، وَحَصَلَ لَهُ بِذَلِكَ مِحْنَةٌ وَبَلَاءٌ، فَجَوَابٍ يَقَعُ فِي حَوَاكِيْ الْأَسْلَامِ وَلَمُسْلِمِينَ أَفْضَلَ الجَزَاءِ.

وَلَــًا كَانَ فَهُمُ هَذَا الجَوَابِ وَالْإِحَاطَةُ بِهِ مِمَّا يَشُقُّ عَلَى كَثِيرِ مِنْ قُرَّائِهِ، أَخْبَبْتُ أَنْ أُلخصَ اللهِمَّ مِنْهُ مَعَ زِيَادَاتٍ تَدْعُو الحَاجَةُ إِلَيْهَا [1]، وَسَمَّيْتُهُ (فَتْحُ رَبِّ البَرِيَّةِ بِتَلْخِيصِ الحَمَوِيَّةِ)[1].

[١] قَوْلُه: «حَوَالَيْ» بالفتح. ومَا نسمع دائمًا فِي الإذاعات (حوالِي) بالكسر فَلا يصلح. ومَعْنَاها: قريبًا. وأَصْلُها مِن: حَامَ حَوْلَه وجَلَسَ حَوْلَه، أي قريبًا مِنْهُ، ثُمَّ جاءت عَلَى هَذِهِ الصفة وأُلِحَتْ بالمُثنَّى إلحاقًا: حَوالَيْه؛ وصارت منصوبةً بالياء عَلَى الظَّرْفِيَّة دَائمًا، مِثْل: دَوَالَيْك، ولَبَيْك، وسَعْدَيْك، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[۲] قَوْلُه: «صَفْحَة» مُشتقَّة من صفحة الوَجْه، وهُوَ مَا يُقابِلك من الإِنْسَان، والصَّفْحَة هُنَا مَا يُقابِل الإِنْسَان، ومَن أنكر استعمال (صفحة) فَلَا وجهَ لَهُ.

[٣] ولم نُفْرِدْ هَذِهِ الزياداتِ؛ لِأَنَّنَا اعتبرناه كتابًا واحدًا، وهي زيادات قليلة.

[3] هَذِهِ (الفَتْوَى الحَمَوِيَّة) كتبها رَحَمَهُ اللَّهُ فِي جلسة واحدة بين الظَّهر والعَصْر، لكنْ يُقَال: إنها كَانَت أقلَّ عِمَّا هِي عَلَيْهِ الآنَ، وأنه بَعْدَ ذَلِكَ زاد عَلَيْهَا نُقولًا. وليْسَ هَذَا ببعيد، فَيَكُون أَصْل الكَلَام الَّذِي فِي الفتوى من الشيخ رَحَمَهُ اللَّهُ، وأَمَّا النُّقول فقد ألحقها بِهَا أخيرًا؛ لِأَنَّهُ يَنْقُل عَنْ بَعْضهم من كتبهم إِلَى مَا يَكُون ثلاثَ صفحات أو أربعًا أو خسًا، وهُو رَحَمَهُ اللَّهُ يَقُول: إِنَّهَا نَقَلْتُ هَذَا لَا لأني أقولُ بكل مَا يَقُولُونَ، لكنْ لما صار بَعْضُ النَّاس مُنتَسِبًا إِلَى طَائِفَة معيَّنة صار لا يقبل الحقَّ من غيرهم، فرأيتُ أَنْ آتِيَ بِشَيْءٍ مِن كلامِهم لِيطمئنً.

وَقَدْ طَبَعْتُهُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ فِي سَنَةِ ثَمَانِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ وَأَلْفٍ هِجْرِيَّة، وَهَا أَنَا أُعِيدُ طَبْعَهُ لِلْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ^(۱)، وَرُبَّهَا غَيَّرْتُ مَا رَأَيْتُ مِنَ المَصْلَحَةِ تَغْيِيره مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ حَذْفٍ.

وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَ عَمَلَنا خَالِصًا لِوَجْهِهِ، وَنَافِعًا لِعِبَادِهِ، إِنَّهُ جَوَادُ^{ا ا} كَرِيمٌ. المُؤَلِّف

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَن كَانَ لَا يقبل الحَقَّ إِلَّا من طَائِفَة معيَّنة فَإِنَّهُ مشابِه لليَهُود؛ لقولِه تَعَالَى: ﴿ وَلَمِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِنَابَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا فِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَالِع قِبْلَنَهُمْ ... ﴾ إلخ [البقرة: ١٤٥].

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحَمُهُ اللَّهُ كَتَبَ هَذِهِ الفَتْوَى العظيمة فِي جلسة واحدة بين الظهر والعصر، إلَّا أَنَّهُ أَلِحقها نُقولًا بَعْدَ ذَلِكَ، ولهذا تُسَمَّى هَذِهِ الفتوى: (الفتوى الحَمَوِيَّة الكُبرَى)، وكلمة (الكبرى) فِيهَا إشارة إِلَى أَن هُنَاكَ صُغرى.

وهَذَا الكِتَابُ أي (فَتْحُ رَبِّ البَرِيَّةِ بِتَلْخِيصِ الْحَمَوِيَّةِ) هُوَ تلخيصٌ للأصلِ، ومَا زِيدَ فِيهِ هُوَ خارجٌ عَنِ التَّلخيص.

قَوْلُه: «وَسَمَّيْتُهُ» فِعْلُ وفاعلٌ ومفعولٌ أَوَّل، و(فَتْحُ رَبِّ البَرِيَّةِ بِتَلْخِيصِ الحَمَوِيَّةِ) هُوَ المفعول الثَّانِي منصوبٌ بفتحةٍ مُقَدَّرَة عَلَى آخِرِه مَنَعَ مِن ظُهورِها الجِكَايةُ.

[١] قَوْلُه: «جَوَاد» بالتخفيف، وهُوَ مِن أَسْمَاء الله تَعَالَى، كَمَا فِي الحَدِيثِ القُدْسِيِّ: «ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ»(٢).

⁽١) طُبِع بعدها مراتٍ عديدة بفضل الله تعالى وتوفيقه.

⁽٢) أُخرَجه الإمام أحمد (٥/ ١٥٤)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٤٩٥)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، رقم (٤٢٥٧)، من حديث أبي ذر رَجَّالِلَهُ عَنْهُ.





البابالأول

فِيمًا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ فِي دِينِهِ [1]

XXX

الوَاجِبُ عَلَى العَبْدِ فِي دِينِهِ هُوَ اتَّبَاعُ مَا قَالَهُ اللهُ تَعَالَى وَقَالَهُ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ عَلَيْ الوَاجِبُ عَلَى العَبْدِ فِي دِينِهِ هُو اتَّباعُ مَا قَالَهُ اللهُ تَعَالَى وَقَالَهُ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ عَلِيهِ إِنَّا الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُم عَلِيهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُم عَلِيهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُم عَلَيْهِ أَنَا الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُم عَلَيْهِ أَنَا اللهُ عَلَيْهِ أَنْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ تَعَالَى وَقَالَهُ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُم عَلَيْهُ وَالتَّابِعِينَ لَهُ مَا فَاللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُ مَا فَاللهُ اللهُ تَعَالَى وَقَالَهُ رَسُولُهُ مُحَمَّدُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ ا

[1] الدِّينُ هُوَ العَمَلُ الَّذِي يَطلُب عَلَيْهِ العَامِلُ الجزاءَ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ مَلِكِ بَوْمِ اللهِ يَوْمِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ عَلَى فِي أَنَّ الدِّينَ هُنَا الجزاء. وقَالَ تَعَالَى فِي أَنَّ الدِّينَ عمل: ﴿ وَفَالَ تَعَالَى فِي أَنَّ الدِّينَ عمل: ﴿ وَفَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ عمل: ﴿ وَفَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ عمل: ﴿ وَفَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ عَمل: اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

[٢] لِقوله تَعَالَى: ﴿ يَنَا يُهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا أَطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ ﴾ [النساء:٥٩] ثُمَّ بَعْد ذَلِكَ: ﴿ وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ اللَّهْدِيُّونَ مِنْ بَعْدِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لهم بِإِحْسَانٍ ».

[٣] لم نقل: وقَالَه الحلفاء، إيهاءً إِلَى أنَّ طاعةَ الحلفاءِ تابعةٌ لطاعةِ الله ورَسُولِه، نظير قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ يَآ أَيُهِ كَا اللَّهِ مَا مَنُوٓ اللَّهِ عَالَى اللَّهَ مَا مَنُوٓ اللَّهِ عَالَى اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا مَنُوٓ اللَّهُ وَأُولِي اللَّهُ مَا مَنُوّا اللَّهُ مَا مَنْكُم ﴾ [النساء: ٥٩]، فلم يَقُلِ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَاطْيَعُوا أُولِي الأَمْرِ مَنْكُم ﴾ .

وَذَلِكَ أَنَّ اللهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا عَلِي إِلْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى [1].....

"وَالْحُلَفَاءُ»: جَمعُ خَلِيفَة، وهم الَّذِينَ خَلَفُوا رَسُول الله ﷺ فِي الولاية والهداية، أمَّا فِي الولاية فظاهرٌ، ومنهم الأربعة: أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ وعُثْمَانُ وعَلِيٌّ، وأمَّا الهِداية فكلُّ مَن قام بالعِلم النَّافِع والدعوةِ إِلَى الحقِّ والعَمَلِ بالحقِّ فإنَّ هَؤُلَاءِ خُلَفاء للرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلَمُ بالهِداية.

«الرَّاشِدُونَ»: اعْلَمْ أَنَّ الرُّشْدَ هُوَ سلوك طَرِيق الرَّشَاد، وهُوَ أَن يَعْمَلَ الإِنْسَانُ بِهَا هُوَ رُشْد وصَلَاح وفَلَاح.

«المَهْدِيُّونَ»: الهداية تكون بالعِلم بالشَّيْء.

وعَلَيْهِ؛ فَيَكُونَ هَؤُلَاءِ جَمَعُوا بِينِ العِلْمِ النَّافِعِ والعَمَلِ الصَّالِح؛ فالعلم النَّافع فِي قَوْله: «المَهْدِيُّونَ» والعَمَلِ الصَّالِح فِي قَوْله: «الرَّاشِدُونَ».

فَهَذَا هُوَ الوَاجِبِ عَلَيْنَا فِي دِيننا: أَنْ نَتَّبِعَ مَا قاله اللهُ ورَسُولُه، ومَا قاله الحُلَفَاءُ الرَّاشِدون المَهْدِيُّونَ مِنْ بَعْدِه مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ، وهَذَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ، وهُوَ اتِّباعُ مَا كَانَ عَلَيْهِ هَوُّلَاءِ، وَلَا رَيْبِ أَن الصَّحَابَةَ خيرُ القُرُونِ، كَمَا سيأتي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى بيانُ ذَلِكَ.

[١] «البَيِّنَات»: الآيات البيِّنة الدَّالَّة عَلَى نُبُوَّتِه.

«والهُدَى»: العِلْم.

قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا بِٱلْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِنْبَ وَٱلْمِيزَاتَ ﴾ [الحديد: ٢٥]، فالمُرَاد بـ (الكِتَاب): العِلْم، و(البيِّنات): الآيات الدَّالَّة عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ مِن الرُّسُل.

[١] ﴿ قُلُ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾: أَمَر الله تَعَالَى نبيَّه أَن يُنادِيَ ويُعلِنَ لِعُمُومِ النَّاس، أَنْ يَقُول: ﴿ إِنِي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ العَرَب والعَجَم، بنو إِسْرَائِيل وغير بني إِسْرَائِيل.

﴿رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ مِنَ الله جَلَّوَعَلَا ﴿الَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ فَإِذَا كَانَ لَهُ مُلْك السَّمَوَات والأَرْض وأنا رَسُوله وَجَب عَلَيْكُم أن تَتَّبِعوه؛ لِأَنَّ المَالِكَ هُوَ الَّذِي لَهُ السيطرة والسُّلطان عَلَى المملوك.

﴿ لَا إِلَّهُ إِلَّا هُوَ ﴾ أي: لَا مَعْبُودَ حَتُّ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

﴿ يُحْيِدُ وَيُمِيتُ ﴾ أي: يَجعلُ الحياة فِي غيره ويُمِيتُ غيرَه.

وفَرْق بين المُحْيِي والحَيِّ؛ فالحَيُّ صِفَة فِي نَفْسه، والمُحْيِي صِفَة فِي غيره فهي مِن أفعاله، وَلَا يُوجَد فِي القُرْآن مُحْيِ لكن الحَيِّ مَوْجُود، ولهذا لَا نَقُول: مِن أَسْمَاء الله المُحْيِي، إِذْ لَا يُشْتَقُّ مِن أفعالِه أَسْمَاء لَهُ، كَمَا لَا نسمِّيه الآخِذ وَلَا المُمْسِك وَلَا البَاطِش ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِن أفعالِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

﴿ فَعَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّهِيِّ ٱلأَتِيِّ ٱلأَتِيِّ ﴾ الظَّاهِر أَنَّهُ خِطابٌ من الله مُسْتَأْنَفٌ، ولَيْسَ المَعْنَى أن الرَّسُول ﷺ يَقُول لهم ذَلِكَ.

وفي قَوْله: ﴿ فَنَامِنُوا بِأَلَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ﴾ وَصَفَهُ اللهُ تَعَالَى بالرِّسالةِ والنُّبوةِ،

وَذَلِكَ أَكملُ وأبلغُ، وإِلَّا فإنَّ كُلَّ رَسُولٍ مِن البَشَر هُوَ نَبِيٌّ.

وقَوْله: ﴿الْأَمِيّ ﴾ هَذَا الوصف باعتبار النَّبِيِّ ﷺ وَصْفُ مَدْحٍ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَّا مِثَّا مِثَا عَلَمَ وَهَذَا قَالَ العُلَهَاء رَحَهُمُ اللَّهُ: لَا تَصِحُّ يُؤَلِّد صِحَّة رَسَالته، أَمَّا فِي غيره فهي صِفَة نَقْص، ولهذا قَالَ العُلَهَاء رَحَهُمُ اللَّهُ: لَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الأُمِّيِّ، ومُرَادُهم بالأُمِّيِّ: الَّذِي لَا يُحسِن قراءة الفَاتحة فَقَطْ، والرَّسُول ﷺ أُمِّيُّ لكنْ يقرأ القُرْآنَ.

﴿ اللَّذِي يُؤْمِثُ بِاللَّهِ وَكَلِمَنتِهِ ﴾ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَهُوَ أَشد النَّاسِ وأقواهُم إِيهَانًا وأخشاهُم لله عَزَّوَجَلَّ، يُؤمِن بالله وكلِماته.

﴿وَكَلِمَاتُه الْكُونِيَّة واللَّهُ والْمُرَاد بِذَلِكَ كَلِماتُه الْكُونِيَّة والشَّرْعِيَّة.

فأمَّا الكَلِمات الشَّرْعِيَّة: فَهِيَ مَا أَوْحَاه الله إِلَى الرُّسُل، وهي الكُتب المنزَّلة.

وأَمَّا الكَلِمات الكَوْنِيَّة: فَهِيَ مَا يَخْلُق بِهَا جَلَّوَعَلَا ﴿إِنَّمَاۤ أَمْرُهُۥ إِذَآ أَرَادَ شَيْءًا أَن يَقُولَ لَهُۥكُن فَيَكُونُ ﴾ [يس:٨٦]، فكلُّ خَلْقٍ فَإِنَّهُ مَخْلُوق بكلمة، والحَلْقُ لَا نهايةَ لَـهُم.

إِذَنِ: الرَّسُول ﷺ يُؤمن بالله وكَلِماته، فَيَكُون مُؤْمِنًا بالشَّرْع وبالقَدَر ﷺ، وهَكَذَا يَجِب عَلَى كُلِّ مُؤْمِن أن يُؤمِن بشَرْع الله وبِقَدَرِ الله.

ثُمَّ قَالَ تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهَ تَدُونَ ﴾: اتَّبِعُوا الرَّسُولَ عَلَيْهُ، فأَمَرَ سُبْحَانَه بالإِيمَان بِهِ تَعَالَى وبرَسُوله فِي قَوْله: ﴿فَامِنُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ ﴾، وأَمَرَ بالاتِّباع للرَّسُول ﷺ فِي قَوْلِه: ﴿وَاتَّبِعُوهُ ﴾. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي [۱]،

قَوْلُه: ﴿لَمَلَكُمْ تَهْـتَدُونَ ﴾. (لَعَلَّ) هُنَا للتَّعْلِيل، يَعْنِي: لِأَجْلِ أَنْ تَصِلُوا لِغَايَةِ الاهْتِداء.

والشَّاهِدُ من هَذِهِ الآية قَوْلُه: ﴿فَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّهِيَ ٱلأَثِيِّ ٱلَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَنتِهِ. وَاتَّبِعُوهُ ﴾ [الأعراف:٨٥٨]، وهَذَا واجِب عَلَى كُلِّ مُسْلِم.

[1] «عَلَيْكُمْ» بِمَعْنى: الْزَمُوا، فَهِيَ اسْمُ فِعْل أمر.

قَوْلُه: «سُنَّتِي» أي: طَرِيقَتِي. ولَيْسَ الْمُرَادُ بالسُّنَّة هُنَا مَا يُقابِل الوَاجِبَ، بَلِ الْمُرَاد بِهِ: الطَّرِيقة.

قَوْلُه: «مِنْ بَعْدِي» زَمَنًا ومَرْتَبةً:

أَمَّا الزَّمَنُ فواضِح؛ لِأَنَّهُم بَعْدَه.

وأمَّا المرتبة فَتُقَدَّم سُنَّة الرَّسُول ﷺ عَلَى سُنَّة الخليفة فِيهَا لَوْ حصل تَعارُض.

وبِهَذَا نعرف خَطَأَ بَعْضِ الإخوة الَّذِينَ يُصَلُّونَ التَّرَاوِيحَ بثلاثٍ وعشرين رَكْعة، فقيل لَهُ: لَا تَزِدْ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعة أو ثلاثَ عَشْرَةَ رَكْعة؛ لِأَنَّ الزيادة عَلَى فقيل لَهُ: لَا تَزِدْ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعة أو ثلاثَ عَشْرَةَ رَكْعة؛ لِأَنَّ الزيادة عَلَى ذَلِكَ لَيْسَ مِن سُنَّةِ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ ذَلِكَ لَيْسَ مِن سُنَّةِ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ وَعَنْكَانُهُ عَنْهُ (۱)، وقَدْ قَالَ الرَّسُولِ عَلَيْحُ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ (۲).

⁽١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١١٥، رقم ٢٥٢).

⁽٢) أخرَجه الإمام أحمد (١٢٦/٤)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٢٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن

فقِيلَ لَهُ: الآنَ احْتَجَجْتَ بِمَا هُوَ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلامُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»، فقدَّم سُنَّته عَلَى سُنَّةِ الحُلَفاء الرَّاشِدين، وكيف تَحْتَجُّ عليَّ بسُنَّة عُمَرَ وتَدَعُ سُنَّة الحُلفاء الرَّاشدين بَعْدَ سُنَّة الحُلفاء الرَّاشدين بَعْدَ سُنَّة الحُلفاء الرَّاشدين بَعْدَ سُنَّة الرَّسُول عَلَيْهِ زَمنًا ورُتبةً.

عَلَى أَنَّ الَّذِي صَحَّ عَنْ عُمَرَ رَضَالِقَهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ تَمَيًّا الدَّارِيَّ وأُبِيَّ بْنَ كَعْبِ
رَضَالِقَهُ عَنْهُ أَنْ يُقِيهَا بِالنَّاسِ بإحدى عَشْرة ركعة (١)، وهَذَا هُوَ الظَّنُّ بِعُمَرَ رَضَالِقَهُ عَنْهُ ؛
لِأَنَّ عُمَرَ لَا يُمْكِنُ أَن يُخَالِفَ سُنَّةَ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ إِذَا رَأَى سُنَّة الخلفاء الرَّاشِدينِ ولَوْ كَانَتْ مُخَالِفةً لسُنَّةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَقَامِهَا دليلًا عَلَيْكَ، وهَذَا لَيْسَ بِصَحِيح.

وقَدْ رُوِيَ عَنِ ابنِ عَبَّاس رَضَالِتُهُ عَلَا اللهِ عَلَيْهُمْ حِجَارَةٌ مَن السَّمَاء؛ أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ، وتَقُولُون: قَالَ أبو بَكْر وعُمَر؟!»(٢). فها بَالْكم من السَّمَاء؛ أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ، قَالَ الآخَرُ: قَالَ فُلَان وفُلَان من العُلَماء؟! بمَن إِذَا قِيلَ لَهُ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ، قَالَ الآخَرُ: قَالَ فُلان وفُلَان من العُلماء؟! فإذَ هَذَا أَبْعَدُ وأبعد، فَإِذَا كَانَ أبو بكر وعمر رَضَيَلِتُهُ عَنْهَا الموفَّقان للصواب لَا يُحتجُّ بقولهما عَلَى قَوْل الرَّسُول عَلَيْهُ فكيف بغيرهما؟! بَلْ إنها هما رَضَالِتُهُ لَا يَرْضَيَانِ أَنَّ أُحدًا يَحتجُ بقولهما عَلَى قَوْل الرَّسُول عَلَيْهُ وحِينَيْذٍ يَكُون قَوْلهما غيرَ وارد أصلًا.

ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية رَضَاللَهُ عَنهُ.

⁽١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١١٥، رقم ٢٥١).

⁽٢) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوي (٢٠/ ٢١٥).

تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ^[1]،...

وعَلَى هَذَا، نَقُول لَمِن احْتَجَّ عَلَيْنَا بِقُولِ عالَم مِن العُلَمَاء أَو خَلِيفة من الحُلَفاء عَلَى قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَى قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَى قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَى قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَى الرَّسُولِ عَلَى اللهِ عَلَى عَرْضَ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ ا

أُمَّا الَّذِي يُرِيد أَن يَكُون قَوْلُه أَصلًا وقولُ الله ورَسُولِه فرعًا فَهَذَا - فِي الغَالب- يُخذَل ويُرَدُّ، ويَكُونُ كَمَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَهُ ءَايَكِنِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطِلُ فَكَانَ مِنَ الْفَاوِينَ ﴿ وَأَتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَهُ مِهَا وَلَكِنَهُ وَأَخَدَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطِلُ فَكَانَ مِنَ الْفَاوِينَ ﴿ وَأَتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ اللهُ مِنَ الْفَاوِينَ ﴿ وَأَتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ اللّهُ مِنَ اللّهُ مِنَ الْعَاوِينَ اللهُ وَلَوْ شِنْنَا لَرَفَعَنَهُ مِهَا وَلَكِنَهُ وَالْكَانِ اللهُ مِنَ الْعَاوِينَ اللّهُ السَّلَامة وَلَا مُؤْمِلُهُ وَلَا مَالله الله السَّلَامة . النَّهُ السَّلَامة . الأعراف:١٧٦]، فَهُو لَم يَاخِذ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ الآياتِ اللّهِ السَّلَامة .

[١] ثُمَّ قَالَ: «تَمَسَّكُوا بِهَا» ولم يقل: «امسكوها» إشارةً إِلَى أَنَّها نجاةٌ مِثْلُما أَمَّسَكُ بِهُ الْمَسْكُ بِالْحَبْلِ عِنْدَ الغَرَق لِأَنَّجُو بِهِ، فَسُنة الرَّسُول ﷺ والحلفاء الرَّاشِدين نجاة.

«وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ» حَتَّى إِذَا انْطَلَقَتْ أَيْدِيكُم بَقِيَتْ أَضْرَاسُكم، وهَذَا مِن شدة التمسُّك، فكأنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُول: تمسَّكوا بِهَا بكل وسائل التعلُّق، باليَدِ والنَّوَاجِذِ، وهَذَا يُراد بِهِ شدة التمسُّك بسُنته وسُنة الخلفاء الرَّاشِدين.

وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ [1]؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ "[1].

واعْلَمْ أَنك إِذَا فعلتَ ذَلِكَ انْشَرَحَ صَدْرُكَ للإسلام، واطْمَأَنَّ قلبُك بالإِيهَان، وصار العَمَلُ لَدَيْكَ سهلًا مُيسَّرًا، لكنْ كُلَّما أعرضتَ صَعُبَ عَلَيْكَ العَمَلُ بقَدْرِ إعراضِك. وسَلِ الَّذِينَ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِم بالهِداية واتَّخَذُوا هَذَا الطَّرِيقَ سبيلًا، سَلْهُم عَنْ مَشَقَّةِ العباداتِ عَلَيْهِم، سيَقُولُونَ: سَهْلَةٌ ميسَّرة. أَمَّا لَوْ تَسْأَلُ المُعْرِضِينَ عَنْ صلاةِ فريضةٍ فِي المسجد، لكَانَتْ مِن أثقلِ الأَشْيَاء عَلَيْهِم.

[۱] «وَإِيَّاكُم»: تحذير.

« مُحْدَثَات الأُمُور»: فِي الدِّين؛ بدليلِ قَوْلِه: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي». أَمَّا مُحْدَثَاتُ الأُمُور فِي الدُّنيَا؛ فإنْ كَانَت مُعِينةً عَلَى طاعةِ الله فَهِيَ سبب ووسيلة، وإن أعانت عَلَى شَرِّ فَهِيَ سبب ووسيلة، وهَكَذَا.

[٢] وقولُ النّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلامُ: «كُلِّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» يفيد أنَّ مَن قسم البِدَعِ إِلَى خمسةِ أَقْسَام فإنَّ تقسيمه مَرْدُودٌ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ بِدْعَةٌ حسنةٌ، بَلْ كُلُّ البِدَعِ ضلالةٌ، وهَذَا كَلَامُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، ونَحْنُ نَشْهَدُ بالله أَنَّهُ أَعْلَمُ الحَلْقِ وأنه أَنْصَحُ الحَلْقِ وأنه أَنْصَحُ الحَلْقِ، فلو كَانَ هُنَاكَ شَيْءٌ يُسْتَثْنَى مِنَ البِدَعِ لما كَانَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الشَّهُ بَاللهُ اللهِ اللهِ عَنْ البِدَعِ لما كَانَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ جاهلًا بِهِ، ولو كَانَ هُنَاكَ شَيْء من البِدَع مُسْتَثَنَى لما كتمه الرَّسُولِ عَلَيْهِ النَّهُ عَنِ الأُمَّة؛ لِأَنَّه لَوْ كتمه لكَانَ هَذَا خِلَافَ النَّصْح.

إذن: فالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -وهُو أَحْسَن النَّاس تعبيرًا - هُوَ الَّذِي قَالَ: «كُلِّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، ولو كَانَ شَيْءٌ مِن هَذِهِ البِدَع مستثنَّى لما جاءت العِبَارَة هَكَذَا بِهَذَا التعميم. وعَلَى هَذَا فَإِذَا جَاءِنَا أُولَئِكَ الَّذِينَ يَقَسِّمُونَ البِدَعِ إِلَى خَسَةً أَقْسَام أَو ثلاثة أَقْسَام أُو مَلَاثَةً اقْسَام أُو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ نَقُول لهم: هَذَا غَيْر صَحِيح، وَلَا نقبل منكم صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، بَلِ البِدَع كلها سيئة، ونقول: مَا زَعَمْتُم أَنَّهُ بِدْعَةٌ فَلَيْسَ بِبِدْعَةٍ شرعًا، إِنَّمَا قَدْ يَكُونُ بِدْعَةً مِن حَيْثُ اللَّغَة.

وعَلَيْهِ فَلَا تَجعلوها مَوْرِدًا للتقسيم، وإذا جعلتموها موردًا للتقسيم فمَضْمُونُ ذَلِكَ: الاعتراضُ عَلَى كَلَام الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فالحَاصِل: أننا نَقُول: إنْ سلَّمنا لَكُمُ التقسيمَ فإننا لَا نسلِّم لَكُمْ أَنَّ هَذَا التقسيمَ وارِد عَلَى البِدَع اللَّغُويَّة، فإن قصدتُم أَنَّهُ التقسيمَ وارِد عَلَى البِدَع اللَّغُويَّة، فإن قصدتُم أَنَّهُ وارِد عَلَى البِدَع اللَّغُويَّة، فإن قصدتُم أَنَّهُ وارِد عَلَى البِدَع الشَّرْعِيَّة فإننا لَا نقبله مِنْكُم؛ لِعُمُومِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «كُلِّ بِدْعَةٍ فَلَاللَّهُ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وهَلْ يَلْزَم من قَوْله عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلَامُ: «كُلِّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» أنَّ كُلَّ مُبْتَدِع ضَالًا؟

فَالجَوَابِ أَن نَقُول: التَّضْلِيل والتَّكْفِير والتَّفْسِيق هي -فِي الحَقِيقَة- قِسمان: قِسم باعتبار الجِنس، وقِسم باعتبار الشَّخْص.

فباعتبار الجنس يَصِحِّ أَن نَقُول: كُلُّ مُبتدِع ضَالَ أَو فَاسِق أَو كَافِر حَسَب مَا تَقْتَضِيه بِدْعَتُه.

وأمَّا باعتبار الشَّخْص والتَّعْيِين فَلَا، بَلْ نَقُول: بدعتُه ضلالة، لكنْ لَا نَصِفُه بالفِسق أو التضليلِ أو التَّغيِين عَرَّى تُوجَدَ شروطُ التفسيقِ أو التضليلِ أو التَّكفيرِ

وَالْحُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ هُمُ الَّذِينَ خَلَفُوا النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ فِي الْعِلْمِ النَّافِعِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى الحُقِّ وَالعَمَلِ الصَّالِحِ^[1]، وَأَحَقُّ النَّاسِ بِهَذَا الْوَصْفِ هُمُ الصَّحَابَةُ وَالدَّعْوَةِ إِلَى الحُقِّ وَالعَمَلِ الصَّحْبَةِ نَبِيِّهِ وَأَحَقُّ النَّاسِ بِهَذَا الْوَصْفِ هُمُ الصَّحَابَةُ وَعِنَاهُمُ فَإِنَّ اللهُ تَعَالَى وَشَافِعَةُ وَينِهِ، وَلَمْ يَكُنِ اللهُ تَعَالَى لِيَخْتَارَ -وَهُوَ الْعَلِيمُ الحَكِيمُ - لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ إِلَّا مَنْ هُمْ أَكْمَلُ النَّاسِ إِيمَانَا،.....

وتَنْتَفِيَ مَوانِعُها، لكنْ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ البِدْعَة نَقُول: إِنَّهُ كُفر أو فِسق أو ضلال حَسَب مَا تَقْتَضِيه النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّة، وَلَا نُبالِي بِهَذَا؛ لِأَنَّ اللهَ تعالى يَقُول: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَالُ﴾ [يونس:٣٢].

فَمَثَلًا نَقُول: إِنَّ تَحْرِيفَ آياتِ الصَّفَاتِ عَنْ ظَاهِرِهَا ضِلالً. وإِذَا رَبَا عَلَيْنَا وَاحِدٌ وانْتَفَخَتْ أَوْدَاجُه واحمَّرت عَيْناه وقَالَ: هَلْ تَقُولُونَ: ابْنُ حَجَرِ ضَالٌ؟! وهَلْ تَقُولُونَ: السُّيُوطِيُّ ضَالٌ؟! نَقُول لَهُ: أَمَّا وهَلْ تَقُولُونَ: السُّيُوطِيُّ ضَالٌ؟! نَقُول لَهُ: أَمَّا قَوْلُه فَهُوَ قَوْل ضَلال، أَمَّا هُو فَإِذَا عَرَفْنا مِنْهُ النُّصْحَ لله ولكتابِه ولأثمةِ المُسْلِمِينَ فَوْلُه فَهُو قَوْل ضَلال، أَمَّا هُو فَإِذَا عَرَفْنا مِنْهُ النَّصْحَ لله ولكتابِه ولأثمةِ المُسْلِمِينَ فَنَقُول: هُو ضَالً؛ لِأَنَّ الَّذِي يُفْهَم مِن لفظ الضَّلَال أَنَّه القَدْحُ والذَّمُّ، فَنَحْنُ قَدْ نَتَوقَفُ فِي وَصْفِه بِالضَّلَال، لَكِنَنَا لَا نصوبه وإن حَسُنَتْ للسَّعِ الْذَي يُفْهَم بَلْ لَا بُدَّ وأَن يَكُونَ موافقًا للشَرع؛ لقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ»(١).

[١] قَوْله: «وَالدَّعْوَةِ إِلَى الحَقِّ» من الممكن أن نَقُول: إن الدعوة إِلَى الحقِّ مِن العَمَل الصَّالح إِلَّا أنَّ النَّص عَلَيْهَا أحسَن.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضَالِيَّكَ عَنْهَا.

وَأَرْجَحُهُمْ عُقُولًا [1]، وَأَقْوَمُهُمْ عَمَلًا [7]، وَأَمْضَاهُمْ عَزْمًا [7]،....

[1] خِلَافًا لمن قَالَ: إنَّ هَؤُلَاءِ بمَنْزِلَة السُّذَّج والعَامَّة؛ لِأَنَّهُم أَخَذُوا الدِّينَ بظاهرِه، فَهُمْ مِن عَامَّة النَّاس؛ وأنَّ العُقَلَاءَ هُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا عَنِ الفَلَاسِفَةِ الَّذِينَ يَعرِفون الْمُقَدِّمَات والنتائج، وإذا حَصَل كَذَا صار كَذَا ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ولهذا يَقُولُونَ: إِنَّ النَّاسِ عَامَّة وخَاصَّة، فالعَوَامِّ هم الَّذِينَ أَخَذُوا دينَهم عَلَى ظاهره، والحَاصَّة هم الَّذِينَ أخذوه عَنْ طَرِيق العَقْل والجدال والخصومات!.

والحَقِيقَةُ أَنَّ الأمرَ بالعَكْس؛ فالذين أَخَذُوا الدِّين عَلَى ظاهره واستسلموا لله عَزَيَجَلَّ ظاهرًا وباطنًا هم أَهْل العَقْل، أَمَّا أُولَئِكَ فاسْأَهُم عِنْدَ الموت، تجد أَكْثَرَ النَّاسِ شَكَّا عِنْدَ الموت -والعِيَاذُ بالله- أَهْلَ الكَلَام، أَهْلَ الجِدَالِ؛ لِأَنَّهُم بَنَوْا عَقَائِدَهم عَلَى غَيْر شَريعَة.

[٢] «وَأَقْوَمُهُمْ عَمَلًا» يَعْنِي أَنَّ الصَّحَابَة رَضَالِلَهُ عَنْفُرْ أَقْوَم النَّاس عملًا، وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ.

[٣] «وَأَمْضَاهُمْ عَزْمًا» فَلَيْسَ هُنَاكَ أحدٌ أَمْضَى مِن الصَّحَابَة فِي العَزِيمة، فَهُمْ سُيوف قاطِعة بَاتِرَةٌ رَضَالِلَهُ عَنْهُر.

ولهذا انْظُرْ إِلَى مَوْقِفهم لـمَّا رَجَعُوا مِنَ الْخَنْدَقِ مُتْعَبِينَ مِنَ الجُّوعِ والحِصَارِ والأعمال والمجاهدة، وجاء جِبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ وَأَمْرِهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ؛ نَدَبَ النَّبِيُّ وَالْمَوْ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ؛ نَدَبَ النَّبِيُّ وَالْمَوْ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ» (١)؛ النَّبِيُّ وَلِيْ اللهِ الحروجِ وقَالَ: «لَا يُصَـلِّ أَحَـدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ» (١)؛

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب، رقم (٩٤٦)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو، رقم (١٧٧٠) من حديث عبد الله بن عمر رَسَحَالِكُ عَنْهُا. وعند مسلم: صلاة الظهر.

وَأَهْدَاهُمْ طَرِيقًا^[۱]، فَكَانُوا أَحَقَّ النَّاسِ أَنْ يُتَّبَعُوا بَعْدَ نَبِيِّهِمْ ﷺ، وَمِنْ بَعْدِهِمْ أَئِمَّةُ الدِّينِ الَّذِينَ عُرِفُوا بِالهُّدَى وَالصَّلَاحِ^[۲].

اسْتَجَابُوا فِي الحال وقَالُوا: لَا نُصَلِّي إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةً. رَضَالِلَهُ عَنْهُرْ.

ولمّا أُصِيبُوا بِمَا أُصيبوا بِهِ يومَ أُحُدٍ وَقِيلَ لَهُم: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاحْشُوهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَنَا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران:١٧٣]؛ فاستجابوا للهُ ولِلرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهم القَرْحُ وانْتَدَبُوا للقِتال.

فهَذِهِ عَزَائِمُ الرِّجَالِ الْمُؤْمِنينَ اللَّخْلِصِينَ حَقِيقَة، أَمَّا الَّذِي يَتَوَانَى ويَتَكَاسَلُ فَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَن بَعْدَهُم -أَيْ فِي زَمَنِ الخُلَفاء الرَّاشِدين وفي زَمَنِ التَّابِعِين - وَلَا شَكَّ أَنَّ مَن بَعْدَهُم -أَيْ فِي زَمَنِ الخُلَفاء الرَّاشِدين وفي زَمَنِ الصَّحَ اللَّهِم فِي هَذَا الأمر، وإن كَانَ حَصَلَ مِنْهُم جِهَادٌ لَكِنَّهُم أَقُل مِنَ الصَّحَ بكثِيرٍ، ولَوْلَا الصَّحَابَة مَا سار هَؤُلَاءِ وَلَا تقدَّموا.

[1] «وَأَهْدَاهُمْ طَرِيقًا» فأَهْدَى الأُمَّةِ طريقًا هم الصَّحَابَة رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ بِلَا مُنَازِع، وَلِهُ الْمُؤْمِنُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ وَلِهٰذَا أَعطاهم النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الحَيْرِيَّةَ المُطْلَقَةَ فَقَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» (١).

[٢] فِي عَهْدِ الصَّحَابَة رَضَالِكَ عَنْهُ لَم تَخْرُج البِدَعُ، أَي البِدَع الَّتِي انْتَشَرَتْ كَبِدَعِ الجَهْمِيَّة وشِبْهِها، صَحِيحٌ أَنَّهُ خَرَجَ فِي عَهْدِهم بِدْعَةُ الْحَوَارِجِ، وخَرَج فِي عهدِهم بِدْعَةُ الْحَوَارِجِ، وخَرَج فِي عهدِهم بِدْعَةُ الْعَوَارِجِ، وَخَرَج فِي عهدِهم بِدْعَةُ الْقَدَرِيَّةِ المُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: «إِنَّ الأَمْرُ أَنْفُ فَلَيْسَ هُنَاكَ كِتَابَةٌ وَلَا شَيْءٌ»؛

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَحَوَالِلَهُ عَنْهُم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَجَوَالِلَهُ عَنْهُ.

لكن البِدَع الكبيرة الَّتِي خَرَجَتْ أخيرًا كَانَتْ بَعْدَ عَصْرِ الصَّحَابَة رَضَى اللَّهُ عَنْهُ، ولهذا لَا يُعْرَفُ للصحابةِ كَلَامٌ فِي كَثِيرٍ مِن مسائل الصِّفَات الَّتِي حَصَلَ فِيهَا الجَدَلُ أخيرًا؛ لِآنَهُ لم يُوجَدْ سَبَبٌ لِأَنْ يَتَكَلَّمُوا، فكَانُوا عَلَى مُقْتَضَى ظَاهِرِ القُرْآنِ والسُّنَّةِ يَمْشُونَ عَلَى ظَاهِرِهِمَا.

ولهذا لَوْ قَالَ لنا قَائِلٌ مَثَلًا فِي بَعْضِ الأَشْيَاءِ الَّتِي لم تَحَصُّل إِلَّا أَخيرًا: أَيْنَ كَلَامُ الصَّحَابَةِ فِيهَا؟

فالجَوَابُ: أننا نَعتقِد ونَعْلم عِلم اليقين أَنَّهُم سائرون فِيهَا عَلَى ظَاهِر الكِتَاب والسُّنَّة؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لهم مَا يُخالِفه لَنُقِلَ إلينا، ولهذا فها أدركوه فِي زمَنهم أَخْبَروا بحُكمه. فَهَذَا ابنُ عُمَر رَخِوَالِلَهُ عَنْهُا لـمّا أُخْبِرَ عَنِ الَّذِينَ يُنكِرون القَدَرَ قَالَ: «أَخْبِرْهُمْ بحُكمه. فَهَذَا ابنُ عُمَر رَخِوَالِلَهُ عَنْهُا لـمّا أُخْبِرَ عَنِ الَّذِينَ يُنكِرون القَدَر قَالَ: «الإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِالله أَنْهُمْ لَيْسُوا بمُؤْمِنين»؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ قَالَ: «الإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِالله وَمَلاَئِكِمِ وَشَرِّهِ وَشَرِّهِ وَشَرِّهِ»(١).

فالشَّرِيعَة -ولله الحَمْد- محفوظة.

ولم مات الصَّحَابَةُ وانْقَرَضَ عَصْرُهم، وجاء زَمَنُ التَّابِعِين ومَن بَعْدَهم؛ وَلَمْ اللهُ وللهُ اللهُ مات الصَّحَابَةُ وانْقَرَضَ عَصْرُهم، وجاء زَمَنُ الآبِمَام أَحْمَد وغيرِه رَحِمَهُ اللهُ، وَيَشَلُ الإِمَام أَحْمَد وغيرِه رَحِمَهُ اللهُ، وَيَشَلُ الإِمَام أَحْمَد وغيرِه رَحِمَهُ اللهُ وَحَفِظَ اللهُ بِهِمُ السُّنَّة، ثُمَّ تَطَوَّرَتِ الأَمُورُ وكَثُرَ الجدلُ وكَثُر النِّرَاعُ، ولكنْ والحَمْدُ لله وحَفِظَ اللهُ بِهِمُ السُّنَّة، ثُمَّ تَطَوَّرَتِ الأَمُورُ وكَثُر الجدلُ وكثُر النِّراعُ، ولكنْ والحَمْدُ لله حَمَّا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الْمُورُ اللّهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الإيهان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَسَحُالِلَّهُ عَنْهُ.

وَلَا يُمْكِن أَنْ تَنْتَشِرَ البِدَعُ إِلَّا عِنْدَ خَفَاءِ السُّنَنِ، ولهذا يَجِب عَلَى الإخوة الَّذِينَ يتمسَّكُون بالسُّنَن أَن يُظهِروها ويبيِّنوها، لَا يَقُولُونَ: هَذَا شَيْءٌ يُسْتَنْكُرُ ويُنْتَقَدُ عَلَيْنَا. صَحِيحٌ أَنَّ النَّاسِ سَينتقِدون ذَلِكَ أُولَ مَا يَكُون، لكنْ إِذَا اطْمَأْنُوا إِلَى الأمرِ سَارُوا عَلَيْهِ، فَهُنَاكَ أَشْيَاء كَثِيرة كَانَت بالأول منتقدة وَلَا يُمْكِن أَن تُفعَل، ولكنْ أصبحت الآنَ أمرًا طَبِيعِيًّا وتَمَرَّنَ النَّاسُ عَلَيْهَا.

فَمَثَلًا: قَبْلَ عَشَرِين سَنَة أَو أَكْثَر، مَن يَقُول أَو يَجْرُؤُ أَنْ يَصلِّي التراويحَ إحدى عَشْرة ركعة؟! لِأَنَّهُ لَا إِشكالَ عِنْدَ النَّاسِ أَنَّهَا ثلاث وعشرون ركعة، كالفَرْض لَا يُمْكِن أَن تَتغيَّرَ عَنْ هَذَا العدد. وأَيْضًا: مَن يَقُول أَو يَجُرُؤُ عَلَى أَن يَصلِّيَ فِي نَعْلَيْهِ؟! أَو أَن يَدخُلَ المسجدَ بِنَعْلَيْهِ؟! وأَيْضًا: مَن يَقُول أو يَجُرُؤُ عَلَى أَن يَسْجُدَ للسَّهْوِ بَعْدَ السَّهْوِ بَعْدَ السَّهْ اللَّهُ الْهُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ اللَّهُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُولُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ اللَّهُ الْمُ الْمُلْمُ الْمُ الْمُلْمُ الْ

إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَفعلَ السُّنَنَ شيئًا فشيئًا، ويُطَمْأَنَ النَّاسُ لها بِالقَوْلِ والبَيَانِ، ثُمَّ البيان بالفِعل، وبَعْدَها تَثبُتُ السُّنَنُ وتَرْسَخُ.

مَسْأَلَة: كَوْنُ الصَّحَابَةِ رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ أَعلمَ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نبيِّها، هَلْ هُوَ باعتبار العُمُوم؟

الجَوَاب: نَعَمْ، باعتبارِ العُمُومِ، فَلَيْسَ كُلُّ الصَّحَابَةِ رَضَالِتَهُ عَلَماءَ. فإن قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَصِحُّ أَن يُقَالَ: إِنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ أَعلمُ مِنَ الصَّحَابَةِ؟ فالجواب: فِي العُلُوم الَّتِي نَشَأَتْ بَعْدَهُم لَا شَكَّ أَنَّهُ أَعلمُ مِنْهُم، أَمَّا فِي علومِ

الشَّرْعِ العَامَّةِ فالفُقَهاءُ مِنَ الصَّحَابَة أعلمُ مِنْهُ.

فإِنْ قِيل: لكنْ بالرجوعِ إِلَى بَعْضِ الأحاديثِ نَعرِف أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضَالِلَهُ عَنْظُرَ عِنْدَهُم علومٌ حَتَّى فِي الأُمُورِ المَنْطِقِيَّةِ، كالسَّبْرِ والتَّقْسِيمِ مَثَلًا، فكيف يُقَال: إِنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ أعلمُ مِنْهُم فِي العُلُومِ الَّتِي نَشأتْ بَعْدَهُمْ؟

قُلنا: لكن العُلُوم الأخيرة الَّتِي حَصَلت بَعْدَ انفِتاح النَّاسِ عَلَى اليُونَان وغيرِها مَا كَانُوا يَعرِفونها، إِنَّها لَوْ أَدْرَكُوها لكَانُوا أعلمَ مِن شَيْخِ الإِسْلَام بِهَا، فَهُمْ لَا شَكَّ أَنَّهُم أَصْفَى قَرِيحَةً وأَقْوَى فَهْيًا.

ثُمَّ إِنَّ الْحَقِيقَةَ أَنَّ السُّؤَالَ فِي هَذَا يَنْبَغِي تَرْكُه؛ لِأَنَّهُ حَتَّى لَوْ قُلْتَ لإنسانِ: "إِنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ أَعلمُ بِهَا أَدْرَكَ» قَدْ يَكُونُ فِيهِ ازْدِرَاءٌ للصحابةِ، أو أَنَّ أحدًا يَفْهَمُ مِن هَذَا البَابِ يَجِبُ تَرْكُه، ويُقَال: الفَضْلُ مِن هَذَا البَابِ يَجِبُ تَرْكُه، ويُقَال: الفَضْلُ عِنْدَ الله عَنْفَظَ، والصَّحَابَةُ لَا أَحَدَ يُوازِيمِمْ فِي مَيْدَانِ الصَّحْبَة.

وَلَا شَكَّ أَنَّ شَيْخَ الإِسْلَامِ وأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وغيرَهما مِن الأَثِمَّة، لَا شَكَّ أَنَّ لهم فضلًا كبيرًا عَلَى النَّاس، ولَكِنَّهُ مِن فَصْلِ الله عَزَّةِجَلً.





الباب الثانى

فِيمَا تَضَمَّنَتْهُ رِسَالَهُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَيَانِ الْحَقِّ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ [١]

XXX

رِسَالَةُ النَّبِيِّ عَيَّا تَتَضَمَّنُ شَيْتَيْنِ هُمَا: الْعِلْم النَّافِع وَالْعَمَل الصَّالِح، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُوَ ٱلَذِي ٱلرَّسَلَ رَسُولَهُ, بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى ٱلدِينِ قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِينَ السَّالَ رَسُولَهُ, بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى ٱلدِينِ قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُوَ ٱللَّهِ مَا اللهِ اللهُ الل

[1] لَا شَكَّ أَن الرَّسُول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ جَاءَ بإصلاح الحَلْق، فلَا بُدَّ أَن تكونَ رسالتُه متضمِّنةً لكلِّ مَا يُصْلِحُ الحَلْقَ فِي دِينهم ودُنياهم.

[٧] فَهَذَا هُوَ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: الْهُدَى ودِين الحقّ

إِذَا قُلْتُ لك: أرسلتُ لك فلانًا بكتابٍ. فها هُوَ الْمُرْسَل بِهِ الآن؟ فالجَوَابُ: الكِتَاب؛ فكذلك أُرْسِلَ بِهِ هُوَ الْمُنْدَى ودِينِ الحقّ، فالمُرْسَل بِهِ هُوَ الْمُنْدَى ودِينِ الحقّ، فالمُرْسَل بِهِ هُوَ الْمُنْدَى ودِينِ الحقّ. الحق.

﴿ بِاللَّهُ لَـٰكَ ﴾ : مِنَ الهِداية، وهي ضِدّ الضَّلَال، فَهُوَ العِلْم النَّافِع، ولهذا كَمْ فِي رسالة الرَّسُول عَلَيْهِ الضَّلَامُ من العُلُوم العظيمة!! قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ هُوَ الَّذِى بَعَتَ فِي الْأَمْيَةِ عَلَى اللَّهُ مَن العُلُوم العظيمة!! قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ هُو اللَّذِى بَعَتَ فِي الْأَمْيَةِ عَلَيْهُمُ الْكِنَبَ وَالْحِكْمَة ﴾ بَعَتَ فِي الْأَمْيَةِ مَن العُلْمَةُ مُ الْكِنَبَ وَالْحِكْمَة ﴾ [الجمعة:٢].

فَالْهُدَى هُوَ الْعِلْمُ النَّافِعُ، وَدِينُ الْحَقِّ هُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَى الْإِخْلَاصِ لله وَالْمُتَابَعَةِ لِرَسُولِهِ ﷺ الْإِخْلَاصِ لله وَالْمُتَابَعَةِ لِرَسُولِهِ ﷺ الْإِخْلَاصِ لله وَالْمُتَابَعَةِ لِرَسُولِهِ ﷺ الْعَلَيْمِ اللهِ السَّالِةِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ

﴿وَدِينِ ٱلْحَقِّ ﴾: هُوَ العَمَلِ الصَّالح؛ لِأَنَّ (دِين) بِمَعْنى (عَمَل)، وهُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَة المَوْصُوف إِلَى الصِّفَة، فـ(دِينُ الحق) أي: العَمَلُ الَّذِي هُوَ الحق، مِثْلما يُقَال: «مَسْجِد الجامِع» أي: المسجد الجامع.

فرسالة الرَّسُول ﷺ إِذَنْ: تضمَّنت هذين الأمرين: العِلْم النَّافع والعَمَل الصَّالح؛ لِأَنَّهَا أَخبار وقِصَص وأنباء عَنْ أمورٍ مُسْتَقْبَلَةٍ، كلها عُلُوم نافعة، وَكَذَلِكَ أَعال يقوم بِهَا الْمُكَلَّف فِعلًا وتَرْكًا، وهي أعمال صالحة، ولهذا قَالَ الْمُؤلِف: «فَالهُدَى هُوَ الْعِلْمُ النَّافِعُ، وَدِينُ الحَقِّ هُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَى الْإِخْلَاصِ للله وَالْتَابَعَةِ لِرَسُولِهِ ﷺ».

[1] والدليلُ عَلَى هَذَيْنِ الأَمْرَيْنِ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿وَمَاۤ أُمِرُوۤا إِلَّا لِيعَبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ هَذَا هُوَ الإخلاص، وقَوْلُه: ﴿مُنَالَةٍ ﴾ هَذَا هُوَ الإخلاص، وقَوْلُه: ﴿مُنَالَةٍ ﴾ هَذِهِ هِيَ الْمُتابَعَة.

وقَالَ الله تَعَالَى: ﴿فَنَ كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِ ِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَلِلِحًا وَلَا يُشْرِكَ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ ِ أَحَدًا ﴾ [الكهف:١١٠].

وسُئل الفُضَيْلُ بنُ عِيَاضٍ رَحَمَهُ آللَهُ عَنِ العَمَلِ الصَّالِحِ مَا هُوَ؟ قَالَ: مَا كَانَ خالِصًا صوابًا اللهُ عَنِي: مُعْنِي: مُعْنِي: مُعْنِي: مُعْنِي: مُعْنِي: مُعْنِي: مُعْنِي: مُوافِقًا للسُّنَّة.

ويَدُلُّ لِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ رَسُولِ الله ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ

⁽١) أخرجه بنحوه البيهقي في الشعب رقم (٦٤٥٦).

وَالْعِلْمُ النَّافِعُ يَتَضَمَّنُ كُلَّ عِلْمٍ يَكُونُ لِلْأُمَّةِ فِيهِ خَيْرٌ وَصَلَاحٌ فِي مَعَاشِهَا وَمَعَادِهَا اللهُ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ [٢]،....

امْرِئِ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ...» إلخ^(١)؛ هَذَا فِي الإخلاصِ لله تَعَالَى، وقَوْلُه ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدًّا»^(٢) هَذَا فِي الْمُتابَعَة.

وقَوْلُه: «المُتابَعَة لِرَسُولِهِ ﷺ يَشْمَل السُّنَن والوَاجِبَات، لكن السُّنَن عَلَى سَبِيل الإلزام.

[١] المَعَاش: الحياة الدُّنْيَا. والمَعَاد: الآخِرَة.

[۲] فإن أنفع شَيْء تَعْلَم بِهِ هَذِهِ الأُمُورِ الثلاثة: أَسْمَاء الله، وصِفَاته، وأَفعاله، فَهِيَ أَهم مِن أَن تَعْلَمَ الجنةَ والنَّارَ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِن لِلْإِنْسَانِ أَن يَعْبُدَ اللهَ وهُوَ لَا يَعْرِف أَسْمَاءَه وَلَا صِفَاتِه، إِذْ كَيْف يَعبُد شيئًا مجهولًا؟! هَذَا شَيْء مستحيل.

وشَيْخُ الإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة رَحَمَهُ اللَّهُ قدَّم هَذِهِ المقدِّمة لأجل أن تكون توطئةً للرد عَلَى هَوُلَاءِ المعطِّلين الَّذِينَ قَالُوا: إنَّ الرَّسُول عَيْنِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ لم يبيِّن الحَقَّ فِي السَّمَاء الله وصِفَاته، وأنَّهُ وكلَ ذَلِكَ إِلَى عُقولِنا، فنحن الَّذِينَ نَقُول: هَذَا واجِب لله، وهذَا مُمتنِع. فبيَّن رَحَمَهُ اللَّهُ أن هَذَا غَيْرُ صَحِيح؛ لِأَنَّ أُوَّلَ وأَوْلَى مَا يَدْخُل فِي العِلْم النَّافع الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَيْنِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: العِلْمُ بأَسْمَاءِ الله وصِفَاتِه وأفعالِه.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنها الأعهال بالنية»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَجَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَلِيَّهُ عَنْهَا.

فَإِنَّ العِلْمَ بِذَلِكَ أَنْفَعُ الْعُلُومِ، وَهُوَ زُبْدَةُ الرِّسَالَةِ الْإِلْهِيَّةِ، وَخُلَاصَةُ الدَّعْوَةِ النَّبُوِيَّةِ، وَخُلَاصَةُ الدَّعْوَةِ النَّبُويَّةِ، وَبِهِ قِوَامُ الدِّينِ قَوْلًا وَعَمَلًا وَاعْتِقَادًا اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ الل

وَمِنْ أَجْلِ هَذَا كَانَ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يُهْمِلَهُ النَّبِيُّ ﷺ [1].....

[١] وهَذَا مَعْرُوف، وَلَا يُمْكِن أَن يقوم الدِّين قولًا وعملًا واعتقادًا إِلَّا بمعرفة أَسْهَاء الله وصِفَاته وأفعاله، فلو قِيلَ لك مَثَلًا: «اعْبُدْ شيئًا»، لكنك لَا تعلم اسمَ هَذَا الشَّيْء، وَلَا تعرف عَنْ صفته شيئًا، وَلَا عَنْ أفعاله شيئًا؛ فهل يُمْكِن أَن تَعْبُدَهُ؟

الجَوَاب: لَا، حَتَّى يُعرف هَذَا المَعْبُود مَا هُوَ؟ ومَا أسهاؤه؟ ومَا صِفَاته؟ ومَا أَعاله؟ حَتَّى أَخَافَهُ وأَرْجُوهُ. أَمَّا شَيْء مجهول لَا يُعرف اسمُه وَلَا صفتُه وَلَا فِعلُه، ولَيْسَ لَهُ آثارٌ مَعْرُوفة وَلَا آياتٌ تَدُلِّ عَلَيْهِ، ولَيْسَ لَهُ صِفَات تُوجِب التحبُّبَ إِلَيْهِ والنَّذَا لَلهُ مَعْرُوفة وَلَا آياتٌ تَدُلِّ عَلَيْهِ، ولَيْسَ لَهُ صِفَات تُوجِب التحبُّبَ إِلَيْهِ والنَّذَا لَلهُ مَعْرُوفة وَلَا آياتٌ تَدُلِّ عَلَيْهِ، ولَيْسَ لَهُ صِفَات تُوجِب التحبُّبَ إِلَيْهِ والنَّذَا لَهُ أَنْهُ وَلَيْسَ لَهُ أَسْمَاء وَهُ هَذَا لَا يُمْكِن أَن يُعْبَدَ إِذَن: حَقِيقَة الأمر: أَن العِبَادَة لَا تقوم إِلَّا بِهَذَا.

[٢] اعْلَم أَن علم الكَلَام أو علم العَقَائِد فِيهِ أَشْيَاء عقلية كَثِيرة، والحَقِيقَة أَن الاعتباد عَلَى النَّقُل فِي ذَلِكَ هُو الأَصْل، لكن الأُمَّة الإِسْلَامية ابتُليت بقوم يُحاجُون بشُبُهات يَدَّعُونَهَا عَقْلِيَّةً، وهي وَهْمِيَّة إِذَا كَانَت تخالِف الكِتَاب والسُّنَّة، فلَا بُدَّ إذن من أَن نَدْخُل المجال معهم حَتَّى نتمكن من المشي؛ لِأَنَّ هَوُلَاءِ إِذَا حَاجَجْتَهم بالنُّصُوص يَقُولُونَ: هَذَا ظَاهِر يحتمل التَّأْوِيل. ثُمَّ يُوقِعون النَّاس فِي مَتَاهَات عظيمة، وهم -والعِيَاذ بالله- لَا يُرِيدُون وَجْهَ الله وبيانَ الحق، بَلْ يُرِيدُون أَن تَتَعِهم العَامَّة وتكونَ لهم الرئاسةُ، فيأتون بأَلْفَاظ طويلة غَرِيبة عَجِيبة، إِذَا سَمِعها الإِنْسَان العَامَّة وتكونَ لهم الرئاسةُ، فيأتون بأَلْفَاظ طويلة غَرِيبة عَجِيبة، إِذَا سَمِعها الإِنْسَان العَامَّة وتكونَ لهم الرئاسةُ، فيأتون بأَلْفَاظ طويلة غَرِيبة عَجِيبة، إِذَا سَمِعها الإِنْسَان العَامِّي اقْشَعَرَّ جِلدُه وقَالَ: هَذَا هُوَ الحَق، لَا كَيَا تَقُولُونَ: «قَالَ أَبو هريرة؛

وَلَا يُبَيِّنَهُ بَيَانًا ظَاهِرًا يَنْفِي الشَّكَّ وَيَدْفَعُ الشُّبْهَةَ [١]، وَبَيَانُ اسْتِحَالَتِهِ مِنْ وُجُوهٍ:

وقَالَ غيره»، بَلْ هَذَا العَقْلُ العظيمُ! هَذَا الَّذِي قَدَرَ اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ، فَلَا أَتَّبِعُ إِلَّا هَذَا!. ولذا اغْتَرَّ بهم عالَم كَثِير حَتَّى مِن بَعْض الْخُلَفاء.

[1] قَوْلُه: «بَيَانًا ظَاهِرًا يَنْفِي الشَّكَّ». الشَّكُّ عَلُّه القَلْبُ.

«وَيَدْفَعُ الشُّبْهَةَ» ومَحَلُّها اللِّسان؛ لِأَنَّ الْمَرَاد بالشُّبهة هُنَا الحُجَج والشُّبُهَات الَّتِي يُلْقِيها هَوُ لَاء، فهم يُلْقُونَ شُبُهاتٍ عَلَى النَّاس يَغُرُّونَهم بِهَا.

فإن قال قائل: إن هناك من يقول بأن القُرْآنَ ظَنِّيُّ الدلالة؟ عَلَى أساس أن النَّاس اخْتَلَفُوا فِي أخذِ الأحكام مِنْهُ كَيف نَرد عَليهم؟

الجَوَاب: نرد عَلَيْهِم بأن كونَ هَذَا الشَّيْء ظنيًّا أو يقينيًّا أمرٌ نسبيُّ؛ فَهَذَا النص مَثَلًا يَكُون عِنْدَ شَخْص يقينيًّا، وعِنْدَ آخر ظنيًّا، وعِنْدَ ثالث متردَّدًا فِيه، وعِنْدَ رابع مجهول المَعْنَى إِطْلَاقًا، وعِنْدَ خامس مُعَمَّى عَلَيْهِ مجهول المَعْنَى إِطْلَاقًا، وعِنْدَ خامس مُعَمَّى عَلَيْهِ هُولَو اللَّهُ اللَّهُ

الْأَوَّلُ: أَنَّ رِسَالَةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَى النُّورِ وَالْمُدَى [1]؛ فَإِنَّ اللهَ بَعْنَهُ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى الله بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا [7]، حَتَّى تَرَكَ أُمَّتَهُ عَلَى المَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ [7] لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكُ [1]، وَأَعْظَمُ النُّورِ المَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ [7] لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكُ [1]، وَأَعْظَمُ النُّورِ وَأَبْلَعُهُ مَا يَحْصُلُ لِلْقَلْبِ بِمَعْرِفَةِ الله وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُ عَلِيْهُ قَدْ بَيِّنَهُ غَايَةَ الْبَيَانِ [6].

[1] قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَانٌ مِن زَّبِكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا تُمِينًا ﴾ [النساء:١٧٤] فَهِيَ نورٌ وهُدًى وبيِّنات.

[٢] لَيْسَ سِرَاجًا فَقَطْ، بَلْ سِرَاجٌ مُنِيرٌ، يُنِيرُ كُلَّ مَا يَبْلُغُهُ.

[٣] «المَحَجَّة»: بِمَعْنى الطَّرِيق.

«البَيْضَاء»: أي المُنِيرة الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ظُلمة.

[3] لأنَّ الهَالك يَمْشِي أَمَامَكَ فَيَظْهَر لَك مِنْ بَعيدٍ تَظُنَّه نُورًا، فإنِ الْتَفَتَّ لَهٰذَا وتركتَ الَّذِي مَعَ الرَّسُول ﷺ ضَلَلْتَ، وإنِ اتَّبَعْتَ الأُوَّلَ الَّذِي هُوَ النُّور الَّذِي مَعَ الرَّسُولِ ﷺ فإنك تَنْجُو؛ لِأَنَّ بَعْضَ الشُّبَهِ الَّتِي يُورِدُها أَهْلُ الإلحادِ قَدْ تَبْدُو لِأَنَّ بَعْضَ الشُّبَهِ الَّتِي يُورِدُها أَهْلُ الإلحادِ قَدْ تَبْدُو لِأَوَّلِ وَهْلَةٍ حَقًّا، فيظنها الإِنْسَان حَقًّا كَمَا سيأتي إِنْ شَاءَ اللهُ فِي كَلَام المُؤلِّف:

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُها حَقًّا، وَكُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ

[0] وهَذَا صَحِيح، لكن نَحْنُ بضاعتنا فِي هَذَا الأمر مُزْجَاة، لَا نتصور هَذَا النور العظيم الَّذِي يحصل بمعرفة أَسْهَاء الله وصِفَاته، وأنَّ جميع مَا يحصل فِي الكون فَإِنَّهُ مِن مُقْتَضَى أَسْهَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وإذا أَرَدْتَ أن تَسْتَبِينَ شيئًا من هَذَا الأمر فعَكَيْك بمراجعة كتاب (مدارج السَّالِكِين) لابن القَيِّم رَحْمَهُ اللَّهُ، تجد أمرًا عظيمًا!

الثَّانِي: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَّمَ أُمَّتَهُ جَمِيعَ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا[١]،

كَيْف أن الله فتح عَلَى هَذَا الرَّجُل من معرفة مقتضيات أَسْهَائِهِ وَصِفَاتِهِ، فيظهر لك من مقتضيات هَذِهِ الأَسْهَاء العظيمة وهَذِهِ الصِّفَات الكَاملة شَيْءٌ عظيم مِمَّا يُبْهِرُ العَقْلَ وَلَا يَخْطُرُ بالبَال، حَتَّى كَأْنَّ الإِنْسَانَ إِذَا راجَعَ هَذَا الكَلَامَ لابن القَيِّمِ وشاهد الكونَ كأنه يسبِّح فِي أمواج من النور يَنْسَى كُلَّ شَيْء فِي الواقع؛ لِأَنَّهُ ينظر إلى هَذَا الكون بمقتضى أَسْهَاء الله وصِفَاته وأفعاله، فيجد العَجَبَ العُجَابَ! وعلى هَذَا الكَال الشَّاعِ (١):

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَلهُ آيَدةٌ تَددُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ

لكن تحتاج إِلَى قلبٍ واع متفكِّر -نسألُ اللهَ أن يتوبَ عَلَيْنَا-، فنَحْنُ نتفكَّر فِي أَشْيَاء تتعلَّق بصحة وغذاء أبداننا وترويجها، لكن التفكُّر فِي أَسْيَاء الله وصِفَاته وأَفعاله الَّتِي هِيَ آياته الكَوْنِيَّة، هَذَا أمر نَحْنُ عَنْهُ محجوبون إِلَّا أن يشاء الله!

إذن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رسالتُه مشتمِلةٌ عَلَى النور والهُّدَى، وأعظمُ النور مَا يحصل للقلب بمعرفة أَسْهَاء الله وصِفَاته وأفعاله.

[١] حَتَّى مَا يَتَعَلَّق بالمعاملات.

لَكُنَّ اللهَ جَلَّوَعَلَا جعل الشَّرِيعَة عَلَى نوعين:

النَّوْعِ الأُوَّل: مَا نصِّ عَلَى حكمه بخصوصه، وهَذَا الشَّيْء الَّذِي يحتاج النَّاسِ فِيهِ إِلَى بيانه بعينه، كقوله تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحَمُ ٱلْخِيزِيرِ ﴾ [المائدة:٣]،

⁽١) من شعر أبي العتاهية، إسماعيل بن القاسم بن سويد. انظر: ديوانه (ص:١٢٢)، ومعاهد التنصيص (٢/ ٢٨٦).

وقَوْله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمَّلَهَ لَكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَتُكُمْ وَعَمَّنَتُكُمْ ... ﴾ إلخ [النساء: ٢٣]، وهَذَا واضِح.

النَّوْعِ الثَّانِي: قواعد عَامَّة لَا تَخْتَصَّ بشيء معيَّن، بَلْ يدخل فِيهَا من الجزئيات مَا لَا يعلمه إِلَّا الله؛ لِأَنَّ حَصْرَ جزئياتِ المسائلِ أمرٌ غَيْرُ محكنٍ، لَيْسَ بِالنِّسْبَةِ للله عَرْقَجَلَ فاللهُ بكل شَيْء عليم، لكنْ غَيْرُ محكنٍ بِالنِّسْبَةِ لاستيعابِه من قِبَل البَشَرِ، مَا ظَنُكُمْ لَوْ أَنَّهُ ذُكر فِي القُرْآن الكريم كُلُّ مَا سيحدث فِي الدُّنْيَا مِن أمرٍ وحُحْمِهِ؟ سيكونُ القُرْآنُ مجلَّداتٍ لَا تُحْصَى، وَلَا يَسْتَطِيعِ الإِنْسَان أن يستوعبها.

وهَذَا النوع الأخير هُوَ الَّذِي اختلف فِيهِ النَّاسِ اخْتِلَافًا عظيمًا؛ لِأَنَّهُ يَتَركَّز عَلَى الفَهْم، وعَلَى معرفة القَوَاعِد والأُصُولِ الشَّرْعِيَّة. قَالَ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَثُرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَرْلَةُ ﴾ [المَائدة: ٩٠] فـ (المَيْسِر) كلمة عَامَّة نعرف مِنْهَا حُكْمَ كُلِّ مَا يَحَدُث مِن هَذِهِ المُقَامَرَاتِ ومَا أَشْبَهَها.

وقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الضَّلَاءُ وَالسَّلَامُ: ﴿إِنَّهَا الْأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ ﴾(١) يدخل فِي هَذَا الحَدِيث كُلُّ الأعمال؛ حَتَّى -مَثَلًا- نِيَّة التَّحْلِيل فِي النِّكَاح، وحَتَّى نية إبطال الشُّفْعَة فِي إيقاف المَشْفُوع، وغيرها مِمَّا لَا تُدْرَك جزئياتُه.

وقَالَ أبو هُرَيْرَةَ رَضِّالِلَهُ عَنهُ: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ»(٢) يَدْخُل

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنها الأعمال بالنية»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضَيَاللَهُ عَنهُ.

⁽٢) أُخرِجه مسلم: كتّاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة، رقّم (١٥١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِتُهُ عَنْهُ.

فِي هَذِهِ القَاعِدة مِنَ المسائل مَا لَا يُحْصِيه إِلَّا الله، فمَثَلًا: التَّأْمِينَات الاجْتِهَاعِيَّة نَعْرِف حُكْمَها من هَذَا الحَدِيث.

والمُهِمّ: أن الرَّسُول ﷺ علَّم أُمَّتَهُ جميعَ مَا تحتاج إِلَيْهِ من أمور الدِّين والدُّنيا. فإن قَالَ قَائِل: هَلْ يَجُوز أن يُقَال: إن الشَّرْع أَجْلَ لِأَجْلِ أن يَظْهَرَ أثرُ الاجتهاد ويُثَابَ العُلَمَاء عَلَى تَتَبُّع السُّنَّة؟

قُلنا: لَا، بَلْ إِنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الجِكمة فِي الإجمال: لأَنَّ تَعْدَادَ الجُزئياتِ غَيْرُ مَكِن، ثُمَّ إِنَّ تَعْدَادَ الجَزئيات فِي زَمن لَا يعرفون عَنْ هَذِهِ الجَزئيات شيئًا قَدْ يَكُون فِيهِ شَيْء من الاستنكار، فمَثَلًا: قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَلْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا فِيهِ شَيْء من الاستنكار، فمَثَلًا: قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَلْخَيْلُ وَالْطَّائِراتِ فِي الجَوِّ من هَذَا» وَزِينَةٌ وَيَغْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٨] فلو قَالَ ﷺ: «والطَّائرات فِي الجَوِّ من هَذَا» ماذا سيقول المُشْرِكُونَ؟ (حَدِيدٌ يَطِيرُ بالنَّاسِ؟! هَذَا مِن سَفَاهَةِ مُحَمَّدٍ)!

ولهذا له ظهرت الطَّائرات جَاءَ رجلٌ من العِرَاقِ وحدث عندنا فِي أحد المجالس وقَالَ: رَكِبْنَا الطَّائِرةَ مِنَ البَصْرَة إِلَى بومباي. قَالُوا: ومَا الطَّائرة؟ قَالَ: الطَّائرة بيتٌ من حَدِيد لَهُ جناحان يطير. فأشار صاحب المجلس إِلَى رجل وقَالَ لَهُ الطَّائرة بيتٌ من حَدِيد لَهُ جناحان يطير. فأشار صاحب المجلس إِلَى رجل وقَالَ لَهُ هَكَذَا؛ يَعْنِي: أَسْكِتْهُ. فغَمَزَه فسَكَتَ. ولمّا تفرَّق النَّاس قَالَ لَهُ: هَلْ أنت مجنون؟! تأتي وتقول: إِنَّ حَدِيدًا يطير؟! لَا تتكلَّم فِي مجالسنا بِهَذَا أبدًا. فَقَالَ لَهُ هَذَا الكلام ووَبَّخَه.

فالُهِمّ: أنَّ هَذِهِ مسائل أُجْمِلَتْ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا يُمْكِن ذِكْرُها للناس عَلَى سَبِيل التَّفْصِيل.

حَتَّى آدَابِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالجُلُوسِ وَالْمَنَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ [1].....

[1] ففي آداب الأكل والشرب قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ [الأعراف:٣١]، ﴿وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ [الأعراف:٣١]، ﴿وَلَا تَأْكُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرِ آسْمُ ٱللّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الانعام:١٢١]، ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَأَنتَشِرُوا وَلَا مُسْتَغْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [الماندة:٤] وَهَذَا كَثِير.

والسُّنَّة بيَّنت ذَلِكَ أَيْضًا؛ فَرَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَن يشرب الرَّجُل قائبًا (١). وأَمَّا شُرْبُه عَلَيْهِ أَن يشرب الرَّجُل قائبًا من زَمْزَمَ (٢)، ومَرَّةً مِن شَنِّ مُعَلَّقٍ (٢)؛ فلِلْحَاجَةِ، لكن الحاجة عَتَهُ السَّلَامُ قائبًا من زَمْزَمَ (٢)، ومَرَّةً مِن شَنِّ مُعَلَّقٍ (٢)؛ فلِلْحَاجَة فِي الثَّانية هي عدم القدرة عَتَلفة: فالحاجة فِي الثَّانية هي عدم القدرة عَلَى الشرب جالسًا؛ لِأَنَّ الشَّنَّ مُعَلَّقٌ، ومِثْل ذَلِكَ البَرَّادَات إِذَا كَانَ لَا يُمْكِنُك.

وفي آداب الجلوس قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواً إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواً فِي المَجَالِسِ فَأَفْسَحُوا يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُرُواْ فَأَنشُرُواْ ﴾ [المجادلة: ١١].

وعلَّمنا ﷺ أَيْضًا آدَابَ الْمَنَامِ قَوْلِيَّةً كَانَتْ أُو فِعْلِيَّة، فأمرنا ﷺ أَن نَنَامَ عَلَى الجنب الأيمن (١)، ولم يأمرنا ﷺ أَن ننام مُتَّجِهِينَ إِلَى القِبلة، وعَلَى هَذَا لَـوْ تَعارَضَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب كراهية الشرب قائها، رقم (٢٠٢٤)، من حديث أنس رَضَ الله عَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأشربة، باب الشرب قائيا، رقم (٦١٧)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب في الشرب من زمزم قائيا، رقم (٢٠٢٧)، من حديث ابن عباس رَحَوَالِلَهُ عَنْهُا.

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٤٣٤)، والترمذي: كتاب الأشربة، باب ما جاء في الرخصة في ذلك (٣)، اختناث الأسقية)، رقم (١٨٩٢)، وابن ماجه: كتاب الأشربة، باب الشرب قائبًا، رقم (٣٤٢٣)، من حديث كبشة الأنصارية رَضَّالَتُهُمَّةًا.

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب إذا بات طاهرًا، رقم (٦٣١١)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب الدعاء عند النوم، رقم (٢٧١٠)، من حديث البراء رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

قَالَ أَبُو ذَرٌّ رَضَائِشَهَءَنهُ: لَقَدْ تُوُفِّيَ رَسُولُ الله ﷺ وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ إِلَّا ذَكَرَ لَنَا مِنْهُ عِلْمًا اللهِ عَلَيْهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ دَاخِلٌ تَحْتَ هَذِهِ مِنْهُ عِلْمًا اللهِ اللهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ دَاخِلٌ تَحْتَ هَذِهِ الجُمْلَةِ الْعَامَّةِ، بَلْ هُوَ أَوَّلُ مَا يَدْخُلُ فِيهِ؛ لِشِدَّةِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ.

النومُ عَلَى الجَنْبِ الأيمنِ أو استقبالُ القِبلة فإننا نقدِّم النومَ عَلَى الجنبِ الأيمنِ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ.

كَذَلِكَ أَيْضًا عَلَمنا آدابَ الاستيقاظِ وآدابَ قضاءِ الحاجة. ولهذا قَالَ رجل من المُشْرِكِينَ لِسَلْمانَ الفَارِسِيِّ رَضَالِلَهُ عَنهُ: «عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ حَتَّى الجِرَاءَة!» قَالَ: «أَجَل»(١).

وكذا علَّمنا أَيْضًا آدابَ مُعَاشَرَةِ الزَّوْجَةِ.

إِذَنْ: لَم يترك شيئًا إِلَّا بيَّنه لنا، قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ وَنَزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ وَبِينَهُ لَا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ وَنَزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ اللهُ اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْكَ الْكِتَابِ، أو بالسُّنَّة الَّتِي هِي مكمَّلة للكِتَابِ، أو بالسُّنَّة الَّتِي هِي مكمَّلة للكِتَابِ.

[1] حَتَّى الطيور فِي الجو بيَّن الله تَعَالَى حُكْمَها، وعلَّم الأُمَّة إياها.

فَإِذَا كَانَت الشَّرِيعَة بهذه المَثَابَةِ فِي العُمُوم فَلَا يُمْكِن أَن يَضَعَ اللهُ بَابَ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ مُعْلَقًا؛ ولهذا قَالَ: «وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْعِلْمَ بِالله وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَطَفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ دَاخِلٌ ثَعْتَ هَذِهِ الجُمْلَةِ الْعَامَّةِ، بَلْ هُوَ أُوَّلُ مَا يَدْخُلُ فِيهِ؛ لِشِدَّةِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ».

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة، رقم (٢٦٢)، من حديث سلمان الفارسي رَضِخَاللَّهُ عَنْهُ.

الثَّالِث: أَنَّ الْإِيمَانَ بِالله تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ هُوَ أَسَاسُ الدِّينِ وَخُكَاصَةُ دَعْوَةِ الْمُرْسَلِينَ^[1]، وَهُوَ أَوْجَبُ وَأَفْضَلُ مَا اكْتَسَبَتْهُ الْقُلُوبُ وَأَدْرَكَتْهُ الْعُقُولُ^[۲]،

[1] لِأَنَّ اللهَ يَقُول: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَسُولٍ إِلَا نُوحِى إِلَيهِ أَنَهُ, لاَ إِلَهَ إِلاَ أَنَا فَأَعْبُدُونِ ﴾ [الانبياء: ٢٥] هَذَا هُوَ الأساس، أن نعرف الله بأشهَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَنُوحِدَه بِذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ هَذَا منزلتُه فِي الدِّين فلا يمكن أن يُتْرَكَ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا يَتَخَبَّطُ النَّاسُ فِيهِ خَبْطَ عَشْوَاء، وإذا كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَمنا كَيْفُ ندخل الحَلاء، وكيف نخرج مِنْه، وكيف نجلس عَلَى الحلاء، وكيف نأكل، وكيف نشرب، وكيف ننام، وكيف نجلس، وهَذِهِ مسائلُ بسيطةٌ جدًّا بِالنَّسْبَةِ وكيف نشرب، وكيف ننام، وكيف نجلس، وهَذِهِ مسائلُ بسيطةٌ جدًّا بِالنَّسْبَةِ للعِلم بأَسْهَاء الله وصِفَاته؛ في بالله بهذه الأُصُول العظيمة أنْ يَدَعَها مُلْتَبِسَةً مُشْتَبِهَةً يَتَخَبَّطُ النَّاسُ فِيهَا، أو لا يَعْرِفُونَ مَعْنَاها، فتكون نُصُوصُ الكِتَاب والسُّنَة فِي أَسْهَاء الله وصِفَاته بمَنْزِلَة الحروف الهِجَائِيَّة! هَذَا شَيْء مستحيل.

ولذلك يَقُول: «وَهُوَ أَوْجَبُ وَأَفْضَلُ مَا اكْتَسَبَتْهُ الْقُلُوبُ وَأَدْرَكَتْهُ الْعُقُولُ».

[٢] وكَوْنُه «أَوْجَب» هَذَا واضح؛ لِأنَّهُ أساسُ الدِّين، والأساسُ قبل كُلّ شَيْء.

و ﴿ أَفْضَلَ ﴾ لَمَا فِيهِ من تحقيق العِبَادَة ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِن أَن تُحقِّقَ عبادةَ الله عَلَى الوَجْه الأكملِ حَتَّى تعرف بأَسْهَائِهِ وَصِفَاتِهِ ، وكيف تَعبُد من لَا تعرف أَسْهَاءَه وصِفَاتِه أو تَعْلَمُها عَلَى وجهِ محرَّفٍ مبدَّلٍ مغيَّرٍ ؟! ولهذا كَانَ -والعِيَاذ بالله - أَكْثَرُ النَّاس شَكًّا وحَيْرَةً عِنْدَ الموت: أَهْلَ الكَلَام -نسأل الله السَّلَامة-.

فَكَيْفَ يُهْمِلُهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيمٍ وَلَا بَيَانٍ؟! الْمَعَ أَنَّهُ كَانَ يُعلِّمُ مَا هُوَ دُونَهُ فِي الْأَهَمِّيَةِ وَالْفَضِيلَةِ!.

الرَّابِعُ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِرَبِّهِ، وَهُوَ أَنْصَحُهُمْ لِلْخَلْقِ، وَأَبْلَغُهُمْ فِي الْبَيَانِ وَالْفَصَاحَةِ [¹].

[١] وهَذَا الاستفهام المُرَاد بِهِ الإنكار، يَعْنِي: هَذَا مستحيل أَن يُهْمِلُه الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ أَنَّهُ يبيِّن مَا هُوَ دونَه.

[٢] وهَذَا الوَجْه يعود إِلَى حال النَّبِيِّ ﷺ -لَا إِلَى أَهْمِية هَذَا البَابِ- وأَنَّهَا أَكُمُلُ الأحوال اقتضاءً للبيان، وَذَلِكَ لاجتهاع العِلْم والنُّصْح والبَلَاغَة.

فقَوْله: «أَعْلَم النَّاسِ بِرَبِّهِ» هَذَا لَا مُنَازَعَةَ فِيهِ، فَلَا أَحَدَ مِنَ الحُلق أَعْلَمُ بالله من رَسُول الله ﷺ؛ ولهذا كَانَ هُوَ يَقُول: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَعْلَمَكُمْ بِالله، وَأَخْشَاكُمْ لَهُ»(١).

«وَهُوَ أَنْصَحُهُمْ لِلْخَلْقِ». وهَذَا لَا نِزاع فِيهِ أَيْضًا أَنَّ أَنْصَحَ الحَلقِ للخَلقِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله ﷺ، وهَذَا أمرٌ يعرفه مَن تَتَبَّعَ سِيرَتَه بعَدْل وعِلم.

«وَأَبْلَغُهُمْ فِي الْبَيَانِ وَالْفَصَاحَةِ». وهَذَا لَا نزاع فِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ أَبِلغُ النَّاس بيانًا وفصاحة، فَلَا أَحْدَ أفصحُ من النَّبِيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا أَوْضَحُ كلامًا مِنْهُ.

فاجتمع فِي كلامه ثلاثة أمور: كَمَال العِلْم، وكَمَال النُّصْح، وكَمَال البيان.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب قول النبي ﷺ: «أنا أعلمكم بالله»، رقم (۲۰)، ومسلم: كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، رقم (۱۱۱۰)، من حديث عائشة رَخِوَاللَّهُ عَنهَا.

فَلَا يُمْكِنُ مَعَ هَذَا الْمُقْتَضى التَّامِّ لِلْبَيَانِ أَنْ يَثْرُكَ بَابَ الْإِيمَانِ بِالله وَأَسْمَائِهِ وَصَفَاتِهِ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا اللهِ وَأَسْمَائِهِ

وتَخلُّفُ البيانِ لِلْأُمَّة يَكُونُ مِن جهل الإِنْسَان، فالجاهِل لَا يُمْكِن أن يَعْلَمَ. ويَكُون أَيْضًا من عدم النُّصْح، يَعْنِي: قَدْ يَكُون الإِنْسَان عالمًا لكن لا ينصح للناس ولا يبين لهم الحق، وقد يكون الإنسان عالمًا ناصحًا، لكنْ عِنْدَهُ عِيُّ لَا يَعْرِف كَيْف يعبِّر، فَلَا يُصَوِّرُ المَعْنَى للناسِ بالصورة الكَافِيَة الَّتِي تَجعلهم يفهمون الحَقَّ.

وهَذَا واقع، فبَعْض النَّاس عِنْدَهُ عِلم وعنده نُصح لكن لَا يعرف كَيْف يعبِّر عَنْ علمه الَّذِي أعطاه الله إياه، فَلَا يَكُون مبيِّنًا للناس، لكن رَسُول الله ﷺ كَانَ عِنْدَهُ تَمَامُ العِلْم والنصح والبلاغة، فبيَّن البيانَ المُبِينَ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ، فمَعَ وجودِ هَذَا المقتضى التَّام وهُو أَنَّهُ عالِمٌ بربه ناصحٌ لخلقه بليغٌ بلسانه، هَذَا المقتضى التَّام للبيان لا يُمْكِن معه أن يَتخلَّف عَنْهُ البيان؛ ولهذا قَالَ: «فَلَا يُمْكِنُ مَعَ هَذَا المُقْتضى التَّامِ التَّامِ لِلْبِيانِ أَنْ يَنْرُكَ بَابَ الْإِيهَانِ بِالله وَأَسْهَائِهِ وَصِفَاتِهِ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا».

[1] هَلْ يُعقل أن النّبِيَّ عَلِيْهِ يَترك بَابِ أَسْهَاء الله وصِفَاته ملتبسًا مشتبهًا حَتّى يَأْتِيَ أفراخُ الرُّومِ واليُونَانِ -مِنَ الجَهْمِيَّةِ وغيرِهم - يُبيّنون الحقَّ فِي أَسْهَاءِ الله وصِفَاتِه؟! ويَقُولُونَ: «نَحْنُ الَّذِينَ بَيّنًا مَعْنَاها للناسِ وقُلْنَا لهم: ﴿أَسْتَوَىٰ عَلَى وصِفَاتِه؟! ويَقُولُونَ: هنَحْنُ الَّذِينَ بَيّنًا مَعْنَاها للناسِ وقُلْنَا لهم: ﴿يَدُ اللّهِ ﴾ أي: قُوَّتُه ونِعْمَتُه»! وأمّا الرَّسُولُ الْعَرَيْنِ ﴾ يَعْنِي: اسْتَوْلَى عَلَيْهِ، وقُلْنَا لهم: ﴿يَدُ اللّهِ ﴾ أي: قُوَّتُه ونِعْمَتُه»! وأمّا الرَّسُولُ عَلَيْهِ فَتَرَكَ الأمرَ مُلْتَبِسًا مُشْتَبِهًا، فأطْلَقَ هَذِهِ الأَلْفَاظَ ولم يُعَلِّمِ النَّاسَ مَعْنَاها! أَعتقِد أَن هَذَا لَا يُعقل.

ثُمَّ مَا وَرَد عَنْ كَثِير من المصنِّفين مِن أن مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ هُوَ التَّفْوِيض - ومُرَادهم تَفْوِيض مَعَانِي أَسْمَاءِ الله وصِفَاتِه - خَطَأٌ ولَيْسَ بصحيح، بَلْ

هم مُتبَرِّئُونَ من ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِن أَهْلِ البِدَعِ مَن سَلَكَ طَرِيقَةَ التَّهْوِيضِ، أي تَهْوِيضِ المَعْنَى لا الكَيْفِيَّة، وهُنَاكَ فَرْقٌ بين تفويضِ المَعْنَى (وهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ المُفَوِّضَة الْمُبْتَدِعَة) وتفويضِ الكَيْفِيَّة (وهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ)؛ فتفويضُ الْمُبْتَدِعَة) وتفويضُ المَعْنَى أمرٌ محرَّم.

مِثَال تَفْوِيضِ الكَيْفِيَّةِ: أَن يَقُول لَك قَائِل: كَيْف اسْتَوَى الله عَلَى العَرْش؟ فتقول: اللهُ أعلمُ كَيْف اسْتَوَى؛ لِأَنَّ الْكَيْف مجهول.

وتَفْوِيضِ المَعْنَى: أَن يَقُول لَك قَائِل: مَا مَعْنى (اسْتَوَى الله عَلَى العَرْش)؟ فَهُنَا لَا يَجُوز لَك أَن تَقُول: «الله أعلم»؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ فَمَعْنَاه أَنكَ لَا تَعلم مَعْنَى الاسْتِوَاء هُو أَنَّهُ عَلَا عَلَى العَرْشِ مَعْنَى الاسْتِوَاء هُو أَنَّهُ عَلَا عَلَى العَرْشِ عُلُوًّا خَاصًا بالعَرْشِ؛ لِأَنَّ عندنا عُلُوًّا عَامًا عَلَى جَمِيعِ المَخْلُوقَاتِ، وهَذَا ثابِت لله مُبْحَانه وَقَعَالَى، وهُو مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ الثَّابِتَةِ بالنَّقْلِ والعَقْلِ، لَكنَّ الاسْتِوَاء عَلَى العَرْشِ مِن الصِّفَاتِ الفَعْلِيَّة الحَّاصَّة بالعَرْش، وهُو مِنَا ذَلَ عَلَيْهِ النَّقْلُ دُونَ العَقْلِ.

وعَلَى هَذَا فَإِذَا قَالَ قَائِلُ: هَوُلَاءِ الْمُفَوِّضَةُ إِنَّمَا أَرَادُوا أَن النَّبِيَّ عَيَيْهِ كَتَمَ بِيانَ الكَيْفِيَّة. فَنَقُول: لَا، هم لَا يَقُولُونَ بِهَذَا؛ لِأَنَّ هَذَا حَقَّ، وهو أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ للمَ يُبيِّنِ الكَيْفِيَّة بِلاَّنَّهُ لَا أُحدَ يَسْتَطِيع أَن يُحِيطُ بِهَا، ولو أَننا كُلِّفنا بِالكَيْفِيَّة لكُلِّفنا للم يُبيِّنِ الكَيْفِيَّة بِلاَّنَّهُ لَا أُحدَ يَسْتَطِيع أَن يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠]، وهَذِهِ نافِية مَا لَا نُطِيق؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠]، وهَذِهِ نافِية وليست ناهِيَة، فَلَا يُمْكِن الإحاطةُ بالله عَنَّوجَلَ، لَكِنْ هُمْ لَا يُرِيدُونَ هَذَا، هُمْ يُرِيدُونَ تَفْويضَ المَعْنَى، بِأَلَّا يُعْرَفَ مَعْنَاها.

المُهِمِّ: أنَّ هَوُلَاءِ المُفَوِّضَةَ قَدْ قَالَ عَنْهُمْ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ: «إنَّ قولَهم مِن شَرِّ قَوْلِ أَهْلِ البِدَعِ والإِلحادِ»(١).

ومِن أَهْلِ البِدَعَ الْمُؤَوِّلَةِ -أَهْلِ التَّعْطِيل- الَّذِينَ قَالُوا: «إِنَّ صِفَاتِ الله عَنَّوَجَلَّ لَا يُرَادُ بِهَا ظاهرُها»؛ لِذَا أَوَّلُوا، أي: حَرَّفُوا النُّصُوصَ إِلَى مَعَانٍ عَيَّنوها بعقولهم، هَنِ عَيْرُ مُبَيَّنة فِي الكِتَابِ والسُّنَّة.

إِذَن: يَلْزَم –عَلَى قَوْلِ أَهْلِ التَّفْوِيضِ وعَلَى قَوْلِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ– أَنْ تكونَ أَسْهَاءُ الله وصِفَاتُه غَيْر مُبَيَّنة لَا فِي الكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّة!

وَنَحْنُ ذكرنا هَذِهِ الأوجه من كَلَام شَيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُٱللَّهُ فِي «الحَمَوِيَّة»؛ لِيَتَبِيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ العِلْمَ بأَسْهَاءِ الله وصِفَاتِه وأَفْعَالِه مَوْجُودٌ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة.

مَسْأَلَة: هَلِ التَّفْوِيضُ مُلَازِمٌ للتَّعْطِيلِ؟

الجَوَاب: نَعَمْ، فالتَّفْوِيضُ تَعْطِيلٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الحَقِيقَة عَطَّلَ النَّصَّ عَمَّا يُراد بِهِ، فاللهُ أراد مِنَّا أن نَفْهَم النَّصَّ عَلَى مَعْنَاه، وهم عَطَّلوا مَعْنَاه.

لكن الفرق بينهم وبين المُعَطِّلَة: أن المُعَطِّلَةَ عَطَّلُوا مَعْنَاهُ الظَّاهِرَ وجَعَلُوا لَهُ مَعْنًى آخَرَ، فصاروا أَحْكَمَ مِنْهُم؛ لِأَنَّ أَهْلَ التَّعْطِيلِ يَقُولُونَ لأَهْلِ التَّفْوِيضِ: أَنْتُم أغرارٌ جُهَّال لَا تعرفون شيئًا، لَكِنْ نَحْنُ أَهْلُ العِلْم.

وَلَا شَكَّ أَنْ مَذْهَبَ التَّعْطِيلِ -يَعْنِي مَذْهَب أَهْلِ التَّأْوِيلِ الَّذِي هُوَ التَّحْرِيف-أَحْكَمُ مِن مَذْهَبِ أَهْلِ التَّفْوِيض وأَصَحُّ، والكُلُّ بَاطِل.

⁽١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٢١).

مَسْأَلَة: بَعْضُ النَّاسِ يَنْسُبُ التَّفْوِيضَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، فَهَا رَأْيُكُمْ؟

الجَوَابِ: هَذَا غَلَطٌ، فالتَّفْوِيض -مِثْلَمَا قَالَ شَيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللهُ - هُوَ الَّذِي فَتَحَ بَابَ الإِلحَادِ وبَابَ الكُفْرِ؛ لِأَنَّ أَهْلِ الإِلحَادِ قَالُوا: «أَنْتُم تَقُولُونَ: لَا ندري. وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّكُم خَالَفْتُمُ النَّصَّ. لِأَنْكُمْ وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّكُم خَالَفْتُمُ النَّصَّ. لِأَنْكُمْ أَنْتُم أَنفسَكُم لَا تَدْرُونَ مَا مَعْنى النص، ومَن لَا يَدْرِي عَنْ مَعْنى شَيْء لَا يُمْكِن أَن لَنْمَ أَنفسَكُم لَا تَدْرُونَ مَا مَعْنى النص، ومَن لَا يَدْرِي عَنْ مَعْنى شَيْء لَا يُمْكِن أَن يَدْعَى أَن هَذَا الشَّيْء يَخَالفه»، ثُمَّ يَقُولُونَ أَيْضًا: "إِنَّنَا نَحْنُ أَحْكَم مِنْكُم؛ لِأَنْنَا أَهْلُ يَدْعِي أَن هَذَا الشَّيْء يَخالفه»، ثُمَّ يَقُولُونَ أَيْضًا: "إِنَّنَا نَحْنُ أَحْكَم مِنْكُم؛ لِأَنْنَا أَهْلُ عِلْمٍ ومَعْرِفَةٍ، وأَنْتُم تَقُولُونَ: نَحْنُ لَا نَعْلَمُ، فَقَدْ نَادَيْتُمْ عَلَى أَنفسِكُم بالجهل».

مَسْأَلَة: بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: لَا تَخُوضُوا فِي أَسْمَاءِ الله وَصِفَاتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ. فَهَا رَأْيُكُمْ؟

الجَوَاب: يُرِيدُون منك ألَّا تخوضَ حَتَّى يخوضَ غيرُك بالبَاطِل، فأنت خُضْ بالحَقِّ، والسَّلَفُ رَحَهُمُواللَهُ أَدْرَكُوا زَمَنَ الأهواءِ -وهُمْ أَتْقَى مِنَّا وأَعْلَمُ مِنَّا بالله- وللم يَسْكُتوا!.

ولهذا لـــمّا سُئِلَ الإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللّهُ: مَا بَالُنا نَقُول فِي القُرْآن: إِنَّهُ غَيْر خَخْلُوق مَعَ أَنَّ الصَّحَابَةَ لم يَتَكَلَّمُوا بِهَذَا؟!

قَالَ: نَقُولُ بِهَذَا لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الجَهْمِيَّة يَقُولُونَ: «إِنَّهُ خَلُوق».

ولمّا قِيلَ لَبَعْضِ العُلَهَاء: كَيْف تَقُولُونَ: «إِنَّ اللهَ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ بِذَاتِه»؟! هَذَا تَكَلُّفٌ، ولَيْسَ فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ لَفْظَةُ: بِذَاتِه -أي الاسْتِوَاء عَلَى العَرْش بذاته، أمَّا لفظ الذَّات فقد وردت-.

قَالُوا: نَعَمْ، نَحْنُ نَقُول: (بِذَاتِه)؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَم يَسْتَوِ بِذَاتِه، بَلْ إِنَّ ﴿ اَسْتَوَىٰ ﴾ بِمَعْنى: اسْتَوْلَى عَلَى العَرْش، لَيْسَ أَنَّ ذَاتَه عَلَا عَلَى العَرْش»؛ يُرِيدُون بِذَلِكَ نَفْيَ العُلُوِّ.

أُمَّا الصَّحَابَةُ فلم يَتكلَّموا بِهَذَا؛ لِأَنَّهُ لـم تَظْهَرْ فِي وَقْتِهم هَذِهِ الأهواءُ، بَلْ يَقْرَؤُونَ كِتَابَ الله وَسُنَّةَ رَسُولِه عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنْهَا.

فَاثِدَة: اعْلَمْ أَنَّ (ذَات) فِي اللَّغَة العَرَبِيَّة بِمَعْنى (صاحبة) وهِي - فِي الأَصْل- تأنيثُ (ذو)، ولم تَرِدْ (ذَات) فِي اللَّغَة العَرَبِيَّة بِمَعْنى العَيْن، إِنَّمَا وردت بِمَعْنى (جانِب)، كَمَا فِي قَوْله ﷺ: «كَذَبَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَاتِ اللهُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ» (أَي سَبِيله وجَانِبه، ومنه أَيْضًا قَوْلُ خُبَيْدٍ رَضَالِتُهُ عَنْهُ (٢):

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَـهِ وَإِنْ يَشَـأُ

ولَيْسَ المَعْنَى (فِي نَفْسِه) الَّتِي هِيَ عَيْن الإله، وتأَّي ذات بِمَعْنى (أَيَّ) مِثْل: «نَزَلْتُ بِهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ» بِمَعْنى: أَيِّ لَيْلَة مِنَ اللَّيَالِي. لَكِنِ اسْتَعْمَلَها العُلَماءُ مِن عَهْدِ التَّابِعِينَ ومَن بَعْدَهُم عَلَى أَنَّهَا فِي مَعْنى النَّفْسِ والعَيْنِ، وعَلَيْهِ فَلَا حَرَجَ عِنْدَ التقسيم أَن نَقُول: ذَات وصِفَات، بِمَعْنى قَسِيمَة للصِّفَة، وَلَا تُنْكَر.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ إِبْرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء:١٢٥]، رقم (٣٣٥٨)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، رقم (٢٣٧١)، من حديث أبي هريرة رَحِيَالِيَهُ عَنْهُ، بلفظ: «ثنتين منهن في ذات الله».

⁽٢) أُخرَّجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب هل يستأسر الرجل ومَن لم يستأسر، رقم (٣٠٤٥)، من حديث أبي هريرة رَضِرَاللَّهُ عَنْهُ.

الخَامِس: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا قَائِلِينَ بِالحَقِّ فِي هَذَا البَّابِ (١)؛ لِأَنَّ ضِدَّ ذَلِكَ إِمَّا السُّكُوت وَإِمَّا القَوْل بِالْبَاطِلِ، وَكِلَاهُمَا مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِمْ (١).

مَسْأَلَة: الْحَشْوِيَّةُ هَلْ هِيَ رَمْيٌ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، أَمْ أَنَّهَا اسْمٌ مِنْ أَسْهَاءِ المُفَوِّضَةِ؟

الجَوَاب: هِيَ رَمْيٌ لِأَهْلِ السُّنَّةِ؛ يَعْنِي يَقُولُونَ: هَؤُلَاءِ حَشْوٌ، لَيْسَ فِي كلامِهم خيرٌ، وَلَا فِي كلامِهم خيرٌ، وَلَا فِي كلامِهم صِدْقٌ وَلَا شَيْءٌ. أو أنَّ الحَشْوَ الَّذِينَ هم من عَامَّة النَّاس، وهم الَّذِينَ لَا يعرفون شيئًا. فلها مَعْنَيانِ عِنْدَهُم.

[١] هَذَا الوَجْه باعتبار حال الصَّحَابَة، وهَذِهِ ضرورة عقلية، ومَا سيأتي فإنَّه من الأدلة العَقْلية.

ونعني بـ «البَاب» أي: بَابِ الأَسْهَاء والصِّفَات، فلَا بُدَّ أَن يَكُون الصَّحَابَة رَضَيُلِلَهُ عَنْهُمْ قَائِلِينَ بِالحَقِّ فِيهِ.

وهَذِهِ دَعْوى، وكلُّ دَعْوى تحتاج إِلَى بيِّنة، والبيِّنة هِيَ: «أَنَّ ضِدَّ ذَلِكَ إِمَّا الشَّكُوت وَإِمَّا القَوْل بِالْبَاطِلِ، وَكِلَاهُمَا ثُمْتَنِعٌ عَلَيْهِمْ».

[٢] يتبيَّن بِهَذَا أَنَّ أحوال الصَّحَابَة لَا تخلو من ثلاث: إِمَّا أَن يَقُولُوا بالحق، أو يَشكُتوا عَنْهُ، أو يَقُولُوا بالبَاطِل. فسكوتهم عَنْ بيان الحق: لَا يُمْكِن، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّكِمُ قَدْ شَهِدَ لهم بأنهم خَيْرُ القُرُونِ^(۱)، وشَهِدَ لهم التَّارِيخُ أَيْضًا بأنهم

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة وَحَالِيَّهُ عَنْهُم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَحَالِيَّهُ عَنْهُ.

أَمَّا امْتِنَاعُ السُّكُوتِ فَوَجْهُهُ: أَنَّ السُّكُوتَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ جَهْلٍ مِنْهُمْ بِهَا يَجُونُ عَلَيْهِ مِنْهَا وَيَمْتَنِعُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ جَهْلٍ مِنْهُمْ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ عِلْمِ مِنْهُمْ بِذَلِكَ وَلَكِنْ كَتَمُوهُ؛ وَكُلُّ مِنْهُما مُمْتَنِعٌ اللهِ عَنْ عِلْمٍ مِنْهُمْ بِذَلِكَ وَلَكِنْ كَتَمُوهُ؛ وَكُلُّ مِنْهُما مُمْتَنِعٌ اللهَ اللهَ عَلَى اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُلمُ اللهُ ا

أُمَّا امْتِنَاعُ الجَهْلِ[٧]:..

أَنْصَحُ عِبَادِ الله -بَعْدَ الرُّسُلِ- لِعِبَادِ الله، فَإِذَا كَانُوا أَنصَحَ النَّاس وأعلمَ النَّاس بالشريعة فَلَا يُمْكِن أَن يَشُولُوا بالبَاطِل؛ فيتعيَّن أَن يَقُولُوا بالحق؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَت القِسمة العَقْلية تَنحصِر فِي ثلاثة أمور فانْتَفَى اثنان لَزِمَ الثَّالِثُ.

فَمَثَلًا: إِذَا قُلْتُ لَك: الجِيمُ تَحْتَهَا نُقطة، والحّاءُ فوقَها نُقطة. إذن الحاء لَيْسَ عَلَيْهَا نقطة. وهَذَا لَازِم؛ لِأَنَّ المُتَتَبِّعَ للشَّكْلِ يَجِدُ النُّقَطَ فوق أو تحت، فَلَيْسَ هُنَاكَ نُقطة لَا عَلَى اليمين وَلَا عَلَى اليسار. فإذن نَقُول: إِنَّهُ إِذَا بَطَلَ اثنانِ تعيَّن الثَّالِثُ.

[١] فسُكوتُ الصَّحَابَة عَنْ بيان الحق فِي أَسْهَاء الله وصِفَاته ممتنِع؛ لِأَنَّ السكوت إِمَّا أَن يَكُون عَنْ جَهل بالحق فَلا يَقْدِرون أَن يَتَكَلَّموا بِهَا هم جاهلون فِيهِ، وللسكوت إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ كِتْهَانٍ للحقِّ مَعَ عِلمهم بِهِ، وهَذَا ممتنِع عَلَى الصَّحَابَة رَضَائِيلَهُ عَنْهُمْ.

أَمَّا سُكُوتُ بَعْضِهم عَنْ مَسْأَلَة فردية لخوف محذور، فَهَذَا قَدْ يُمْكِن، لَكِنْ فِي النهاية لَا بُدَّ أن يبيِّنه، كَمَا فَعَلَ مُعَاذٌ رَضَى اللهاية لَا بُدَّ أن يبيِّنه، كَمَا فَعَلَ مُعَاذٌ رَضَى اللهاية لَا بُدَّ بالحَدِيثِ عِنْدَ مَوْتِه (١).

[٢] عَلَى الصَّحَابَة بأَسْهَاء الله وصِفَاته

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم، رقم (١٢٨)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب من لقي الله بالإيهان وهو غير شاك فيه دخل الجنة، رقم (٣٢)، من حديث أنس رَضَاً لِللَهُ عَنْهُ.

فَلِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ لِأَيِّ قَلْبِ فِيهِ حَيَاةٌ وَوَعْيٌ وَطَلَبٌ لِلْعِلْمِ وَنَهْمَةٌ فِي الْعِبَادَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرُ هَمِّهِ هُوَ الْبَحْثَ فِي الْإِيمَانِ بِالله تَعَالَى، وَمَعْرِفَتَهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَكُونَ أَكْبَرُ هَمِّهِ هُوَ الْبَحْثَ فِي الْإِيمَانِ بِالله تَعَالَى، وَمَعْرِفَتَهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَتَحْقِيقَ ذَلِكَ عِلْمًا وَاعْتِقَادًا اللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَاعْتِقَادًا اللهِ اللهِ عَلَيْهُ وَاعْتِقَادًا اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهُ وَاعْتِقَادًا اللهُ عَلْمُ اللهِ اللهُ عَلَيْهُ وَاعْتِقَادًا اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاعْتِقَادًا اللهُ اللّهُ اللهُ الله

[١] كُلُّ إنسان فِي قلبه حياة ومحبة للعلم ونَهْمَة فِي العِبَادَة أَوَّلُ مَا سيبحثه: عَنْ معرفة أَسْمَاء الله وصِفَاته.

لَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إن هَذَا يَكذِّبه الواقع؛ لِأَنَنَا –والحَمْد لله – نحب العِلْم وفي قلوبنا نَهْمَة للعبادة، ومع ذَلِكَ لَا نَدْرُسُ عِلم التَّوْحِيد بأَسْمَاء الله وصِفَاته كَمَا يَنْبَغِي.

لَكِنْ يُقَال: إِنَّ عِنْدَنا مِنْهُ شيئًا كَثِيرًا، فنحن نشأنا عَلَى الإِسْلَام وعَلَى معرفة ربنا –وإن لم يكن عَلَى سَبِيل التَّفْصِيل، لكن عَلَى سَبِيل الإجال فالصغيرُ حين تسألُه: أَيْنَ الله؟ يَقُول: فِي السَّهَاء. عِمَّا يَدُل عَلَى أَن الفِطْرَة مغروسة فِيهِ، فنحن –والحَمْد لله – عندنا شَيْء كثير من معرفة هَذَا. لَكِنْ يُتَصَوَّرُ هَذَا فِي إنسانِ جاهلٍ لم يَعِشْ فِي الإِسْلَام، وعنده رغبة فِي العِبَادَة، لَا بُدَّ أَن يبحث عَنْ هَذَا الإله قَبْل؛ لِأَجْل أَن يبحث عَنْ هَذَا الإله قَبْل؛ لِأَجْل أَن يَبْنِي عَقِيدَتَهُ عَلَى شَيْء.

ولهذا كَانَ الصَّحَابَة رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ أحيانًا يحدِّثهم النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بالحَدِيث ويَسْتَفْهِمُونَ عَنْهُ.

فَمَثَلًا: لَمَّا أَخْبَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّ اللهَ يَضْحَكُ، قَالُوا: أَوَيَضْحَكُ رَبُّنا يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالُوا: لَنْ نَعْدِمَ مِنْ رَبِّ يَضْحَكُ خَيْرًا (١).

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١١)، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيها أنكرت الجهمية، رقم (١٨١)، من حديث أبي رزين العقيلي رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ القُرُونَ المُفَضَّلَةَ -وَأَفْضَلُهُمُ الصَّحَابَةُ- هُمْ أَبْلَغُ النَّاسِ فِي حَيَاةِ القُلُوبِ وَحَبَّةِ الحَيْرِ وَخَيْقِيقِ العُلُومِ النَّافِعَةِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، وَهَذِهِ الخَيْرِيَّةُ تَعُمُّ فَضْلَهُمْ فِي كُلِّ مَا يُقَرِّبُ أَمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، وَهَذِهِ الخَيْرِيَّةُ تَعُمُّ فَضْلَهُمْ فِي كُلِّ مَا يُقَرِّبُ إِلَى الله -تَعَالَى- مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلِ وَاعْتِقَادٍ.

ثُمَّ لَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُمْ كَانُوا جَاهِلِينَ بِالْحَقِّ فِي هَذَا البَابِ لَكَانَ جَهْلُ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ بَابِ أَوْلَى الْأَنْ مَعْرِفَةَ مَا يُثْبَتُ لله تَعَالَى مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أَوْ يُعْدَهُمْ مِنْ بَابِ أَوْلَى الْأَنْ مَعْرِفَةَ مَا يُثْبَتُ لله تَعَالَى مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أَوْ يُعْدَى عَنْهُ إِنَّمَ تُتَلَقَّى مِنْ طَرِيقِ الرِّسَالَةِ، وَهُمُ الوَاسِطَةُ بَيْنَ الرَّسُولِ عَلَيْ وَبَيْنَ الْأُمَّةِ، وَعَلَى هَذَا الفَرْضِ يَلْزَمُ أَلَّا يَكُونَ عِنْدَ أَحَدٍ عِلْمٌ فِي هَذَا البَابِ. وَهَذَا الْمُولِ عَلْمٌ الْمَيْنَاعِ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالِةِ، وَهُمُ الوَاسِطَة مُنْ الرَّسُولِ عَلَيْ وَبَيْنَ الرَّسُولِ عَلَيْ وَمَلَى اللَّهُ وَعَلَى هَذَا البَابِ. وَهَذَا الْمُولِ عَلْمٌ الْمَامِلُ المُتَنَاعِ اللهُ الله

ولمّ اسألوه: «أَقَرِيبٌ رَبُّنا فَنُناجِيه، أَمْ بَعِيدٌ فنُنادِيه؟» أنزل الله: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِى فَإِنِّ قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعُوةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ (١) [البقرة:١٨٦] عَلَى خِلَاف فِي صِحَّة هَذَا السبب.

المَقْصُود: أنَّ الإِنْسَان الَّذِي عِنْدَهُ رغبة فِي تحقيق العِبَادَة لَا بُدَّ أن يبحث عَنْ صِفَات المَعْبُود وأسهائه حَتَّى يعبده عَلَى بصيرة؛ فلهذا يَمْتَنِع الجهل عَلَيْهِم.

[1] يَعْنِي لَوْ قَالَ قَائِل: يُمْكِن أَن نَقُول: إنهم جاهلون، أو لم يبحثوا، أو لم يبحثوا، أو لم يحرصوا عَلَى الوصول إِلَى الحق. فَنَقُول: إِذَا كَانُوا جاهلين فالَّذِينَ بَعْدَهُمْ مِنْ بَابِ أَوْلَى. [٢] يَعْنِي لَوْ أَن أُحدًا مِن النَّاسِ كَابَرَ وقَالَ: أَنا لَا أُوافقك عَلَى أَن الصَّحَابَة

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٢٢٢-٢٢٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣١٤)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٣٥)، من حديث الصلت بن الحكيم عن أبيه عن جده رَضِّاَلِلَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا امْتِنَاعُ كِتْهَانِ الْحَقِّ: فَلِأَنَّ كُلَّ عَاقِلٍ مُنْصِفٍ عَرَفَ حَالَ الصَّحَابَةِ وَخَوْلَكُهُ مَنْ وَعَرْضَهُمْ عَلَى نَشْرِ الْعِلْمِ النَّافِعِ وَتَبْلِيغِهِ الْأُمَّةَ، فَإِنَّهُ لَنْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَنْسُبَ إِلَيْهِمْ كِتْهَانَ الْحَقِّ، وَلَا سِيَّا فِي أَوْجَبِ الْأُمُورِ وَهُوَ مَعْرِفَة الله -تَعَالَى- وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ أَنْ

لَا بُدَّ أَن يكونوا عالمين بأَسْهَاء الله وصِفَاته، وأقول: يُمْكِن أَن يكونوا جاهلين. وهَذِهِ -كَهَا قُلْنَا- مُكَابَرَة، لَكِنْ عَلَى فَرْضِ أَننا سلَّمنا بِهَذَا القَوْل فإننا نَقُول: إِذَا كَانَ الصَّحَابَة جاهلين فالَّذِينَ بَعْدَهُمْ أَجْهَل بِلَا شَكَّ؛ لِأَنْنَا عَلَى فَرْضِ أَن تكونَ أَسْهَاءُ الله وصِفَاتُه مَعْلُومَةً فإنَّها تُتَلَقَّى مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، والطَّرِيق المُوصل إِلَى الرَّسُول عَلَيهَ الصَّكَابُة رَخَالِشَهَمُ وَلَا اللهُ وصِفَاتِه لَا تَنكُ لَمْ الرَّسُول عَلَيهَ اللهُ وصِفَاتِه إِلَّا العِلْم هُمُ الصَّحَابَة رَخَالِشَهَمُ وَلَا اللهُ وصِفَاتِه إِلَّا مِن الرَّسُول عَلَيهِ اللهُ وصِفَاتِه إِلَّا مِن الرَّسُول عَلَيهِ اللهُ وصِفَاتِه إِلَّا مِن الرَّسُولَ عَلَيهِ اللهُ وصِفَاتِه إِلَّا مِن الرَّسُولَ عَلَيهِ اللهُ وصِفَاتِه إِلَّا مِن الرَّسُولَ عَلْهِ اللهُ وصِفَاتِه إِلَّا مِن الرَّسُولَ عَلَيهِ اللهُ وصِفَاتِه إِلَّا مِن الرَّسُولَ عَلْهَ اللهُ وصِفَاتِه إِلَّا مِن الرَّسُولَ عَلْهَ اللهُ وصِفَاتِه إِلَا مِن الرَّسُولَ عَلْهَ اللهُ وصِفَاتِه إِلَا مِن الرَّسُولَ عَلْهُ أَنْ نكونَ نَحْنُ اللهُ اللهُ عَلَى هَذَا إِذَا قُلْنَا: (إِنَّ الصَّحَابَة جَاهِلُونَ) لَزِمَ أَنْ نكونَ نَحْنُ اللهُ عَلَم اللهُ اللهُ وصِفَاتِه إِلَى آخِرِها عِلْمٌ فِي اللهُ اللهُ وصِفَاتِه وَهُذَا ظَاهِر الامتناع.

ولذلك: الَّذِينَ يَسُبُّون الصَّحَابَةَ -والعِيَاذ بالله- مِن فِرَقِ الْأُمَّة، سَوَاء قَصَدُوا أُو لَم يَقْصِدوا؛ نتيجة هَذَا السَّبِ التَّشْكِيكُ فِي كُلِّ الشَّرِيعَة؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَة مَا جاءتنا إلَّا من طَرِيق الصَّحَابَة، فَإِذَا سَبَبْنا الصَّحَابَة أو رَمَيْناهم بالفِسْق أو بالكُفْر أو الرِّدَة فمعنى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا شَرِيعَة عندنا قائمة؛ إِذْ إِنَّ الشَّرِيعَة لم تأت إِلَّا عَنْ طريقهم، ولهذا كَانَتْ هَذِهِ البِدْعَةُ -والعِيَاذ بالله- من أكبر البِدَع إنكارًا للشريعة.

[١] إِذَا علمنا أن الصَّحَابَة عالمون فلا بُدَّ أن يكونوا معلِّمين، وأن يبيِّنوا للناس، لَا أنْ يَكتُموا الحَقَّ عَنِ النَّاس؛ لِأَنَّنَا نعلم أَنَّهُم أنصحُ الأُمَّةِ لِلْأُمَّةِ.

فَإِذَا قَالَ لِنَا قَائِل: هَذَا الكَلَام كله فِيهِ نظر؛ لِأَنَنَا نَجْهَلُ الآنَ أَسْمَاءَ الله الَّتِي قَالَ عَنْهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ: «إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» (١) فلم تُبيَّن لِنَا فِي الحَدِيث.

فَالْجَوَابِ عَلَى هَذَا أَن نَقُول: إِنَّ مَنِ احْتَجَّ بِالْحَدِيثُ^(۱) الَّذِي سَرَدَ هَذِهِ الأَسْمَاء فإنَّ هَذَا الإِيرَاذَ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ.

وأمّا مَنْ رَأَى أَنَّ الحَدِيثَ الَّذِي سَرَدَ هَذِهِ الأَسْهَاء التّسْعَة والتّسْعِين لَا يَصِحّ وأنه مُدْرَج مِن بَعْض الرُّواة حَيْثُ تَتَبَّعَهَا حَسَب عِلمه وسَرَدها، مَنْ قَالَ بِهَذَا قَالَ: إِنْ الشَّارِع لَم يُهْمِلْها، بَلْ هِي مَوْجُودَة فِي الكِتَاب والسُّنَّة؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنَّ الرَّسُولَ عَيْدِ الشَّارِع لَم يُهُمِلُها، بَلْ هِي مَوْجُودة فِي الكِتَاب والسُّنَة؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنَّ الرَّسُولَ عَيْدِ الشَّارِع لَم يَعْدِينَها، حَيْثُ عَيْدِاللَّهَ مَل مِنْهَا هُو تَعْيِينها، حَيْثُ وَكَله الشَّارِع للعباد لأجل أن يجتهدوا في طلبها وتحرِّيها؛ حَتَّى يُعْرَفَ بِذَلِكَ مَن كَانَ حَرِيصًا عَلَى إِحْصَائِهَا ومَنْ لَم يَكُنْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إحصاءَها لَيْسَ بالأمرِ الهيِّن؛ كَانَ حَرِيصًا عَلَى إِحْصَائِها ومَنْ لَم يَكُنْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إحصاءَها لَيْسَ بالأمرِ الهيِّن؛ إِذْ يَحْصُل بإحصائِها دخولُ الجنة، فلا بُدَّ أَن يَكُون لهذا العِوَض مِن ثَمَنٍ وهُو أَنَّهُ إِذْ يَحْصُل بإحصائِها دخولُ الجنة، فلا بُدًّ أن يَكُون لهذا العِوَض مِن ثَمَنٍ وهُو أَنَّهُ تَرَكَ هَذَا الأمرَ للناس يَتَطَلَّبُونَهُ بأنفسِهم.

ثُمَّ إِنَّهُ -والله أعلم- تَرَكَها أَيْضًا مفتوحةً لأجل أن يَتَوَسَّعَ النَّاسُ فِي إدراكِ مَا يُدْرِكُونَ مِنْهَا، فَمَثَلًا: قَدْ يَكُون عِنْدِي هَذَا الاسم من أَسْمَاء الله، وأرى أَنَّهُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدًا (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسهاء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَضَالَيَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٠٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّكَ لِنَكْ عَنهُ.

هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الحَدِيث، وأنت ترى اسهًا آخر، فنأخذ من مجموع الأَسْهَاء تِسْعَةً وتِسْعِينَ اسْهًا ونُحْصِيها؛ ويَكُون ذَلِكَ سببًا لدخول الجنة.

ولهذا: لَيْسَ مَعْنى الحَدِيث أننا لَا نجد أَكْثَرَ من تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ اسْمًا، بَلْ هِيَ أَكْثَرُ مِن تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ بِلَا شَكً؛ لكنْ مَن أَحْصَى تِسْعَةً وتِسْعِينَ مِنَ المَوْجُودِ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ بِذَلِكَ الجِنةَ.

وبِهَذَا يزول هَذَا الإيراد الَّذِي قَدْ يَكُون فِي قلبِ كُلِّ إنسان عِنْدَمَا يُقَال لَهُ: إنَّ اللهَ تَعَالَى ورَسُولَه قَدْ بَيَّنَا الحَقَّ فِي بَابِ أَسْهَاء الله وصِفَاته بيانًا واضحًا، فَإِذَا أُورِدَ عَلَيْنَا هَذَا الإشكالُ أَجَبْنَا عَنْهُ بأحدِ هَذَيْنِ الجَوَابَيْن:

الجَوَابِ الأُوَّلِ: أنَّ مَن قَبِلَ حَدِيثَ تعيينِها أجابٍ بِهِ وقَالَ: الأمر واضح.

الجَوَابِ النَّانِي: أَنَّ مَن لَم يَقْبَلُه قَالَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَبْهَمَهَا عَلَى العبادِ رحمة بهم وامْتِحَانًا لهم؛ رحمة بهم ليكون هَذَا أوسعَ فِي المجال، فكلِّ يختار مَا يرى من هَذِهِ الأَسْيَاء فيحصيها ويدخل الجنة، وأَيْضًا أبلغ فِي الامتحان بطلبها والبحث عَنْهَا كَتَّى يعيننها الإِنْسَان؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَت معينَّةً لنا لم يكن فِي إحصائها تَعَبُّ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُبْهَمَةً فِي الكِتَابِ والسُّنَّة فَإِنَّهُ يَحتاج أَنْ يُراجِعَ القُرْآنَ والسُّنَة وأَنْ يَتَتَبَعَ كَانَتْ مُبْهَمَةً فِي الكِتَابِ والسُّنَة فَإِنَّهُ يَعتاج أَنْ يُراجِعَ القُرْآنَ والسُّنَة وأَنْ يَتَتَبَعَ ويَخْرِصَ، وهَذَا لَا شَكَ أَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً للعبدِ، وفيه امتحانًا لَهُ، وبهذا عُلِمَ أَن إخفاءَها من المَصْلَحَة.

ونَظِيرٌ مَا أُخْفِيَ مِن العبادات امتحانًا للعباد: سَاعَة يَوْم الجُمعة، وليلة القَدْر؛ لِأَنَّهَا لَوْ عُيِّنَتْ مَا حَرَصَ النَّاسُ عَلَى العَمَل إِلَّا فِي هَذِهِ اللَّيْلَة أو فِي هَذِهِ السَّاعَة وفَاتَهُمْ خيرٌ كَثِيرٌ، أرأيتم لَوْ أن لَيْلَة القَدْر معيَّنة فِي لَيْلَة سبعة وعشرين؟! لفات النَّاسَ مِن قيام الليل والعَمَل تِسْعُ لَيَالٍ، فعدم تعيينها فِيهِ مَصْلَحَة عظيمة لِلْإِنْسَانِ.

والحَقِيقَة أننا لَا نُحِسُ بهذه المَصْلَحَة فِي زيادة تسع ليال لنا نجتهد فِيهَا بالعَمَل، لَا نحس بهذه المَصْلَحَة إِلَّا إِذَا حَضَرَ الأجلُ، قَالَ: (ليتني عَمِلت)، فالآن مَثَلًا يَكُون لِلْإِنْسَانِ دَرَاهِم مَوْجُودة فِي أكياس لَا يهم الواحد أن يأخذ ريالًا ويرمي بِهِ، لكن كُلَّما قلَّتِ الدراهمُ كَانَتْ أَغْلَى، وَنَحْنُ بالعَكْس كُلَّما زِدْنا بالسنين هان عَلَيْنَا ضياعُ الأيام، لكنْ إِذَا انتهت الدراهم يَقُول الواحد: يا ليتني احتفظتُ بالدراهم! ليتني مَا ضيَّعتُها!

هَكَذَا الله جَلَّوَعَلَا حكيمٌ، يَشْرَع لعباده هَذِهِ الأُمُورَ ويُخفِيها لمصلحتهم، وفي نفس الوقت امتحانًا للعباد، فالإنسان الحريص يَقُول: مَا أَرْخَصَ عشر ليال فِي لَيْلَةٍ خَيْر مِن ألف شَهْر، والإِنْسَان الكسلان يَقُول: لَا أُرِيدُ أَن أَتْعَبَ وأَسْهَرَ عشر ليال.

فَهَذِهِ المسائل الدَّقِيقَة يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَن يَتَأَمَّلُهَا فِي شَرَعَ اللهُ عَنَّابَكُم، وأَنَّ لله تَعَالَى الحِكمة البَالِغَة فِي كُلِّ مَا شَرَع، لكنْ مِنْهَا مَا هُوَ مَعْلُوم لنا، ومنها مَا هُوَ مِجهول لنا.

مَسْأَلَة: هَلْ إِحْصَاءُ أَسْمَاءِ الله تَعَالَى الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ يَكُونُ بِالْعَدِّ فَقَطْ؟ الجَوَاب: لَا، بَلْ إحصاؤها يَتَضَمَّن ثلاثة أمور:

أولًا: حفظها.

ثانيًا: فهم مَعْنَاها.

ثَالثًا: التعبد لله بمقتضاها؛ لِأَنَّ الله يَقُول: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسَمَآءُ ٱلْحُسَنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف:١٨٠]. أَمَّا مُجُرَّد أن يكتب لَهُ ورقة ويكررها فَهَذَا لَيْسَ بإحصاء لها.

فإن قَالَ قَائِل: إِذَا كنتُ أعرف من أَسْهَاء الله تَعَالَى مَا يقارِب التسعة والتسعين، لكنْ لم أَعُدَّها؟

قُلنا: لَا بُدَّ أَن تحصيها؛ لِأَنَّ هُنَاكَ أَشْيَاء محدَّدة بالشرع لَا بُدَّ أَن يُراعَى تحديدُها، فمَثَلًا: إِذَا سلَّم مِنَ الفريضة يسبِّح الله ثلاثًا وثلاثين ويَحمد الله ثلاثًا وثلاثين ويكبِّر الله ثلاثًا وثلاثين، لَوْ قَالَ: أنا سأفعل ذَلِكَ بِدُونِ عَدِّ فَإِنَّهُ لَا يَحصُل عَلَى الأجر التَّام؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْء محدَّد فَإِنَّهُ يُراعَى تحديدُه، ولو زاد عَلَيْهَا عَلَى سَبِيل التعبُّد بهذه الزيادة فَهَذَا بِدْعَة، وإن زاد عَلَى أن هَذَا التسبيح مُطْلَق فَهَذَا جائز لكنْ لَا يَنْبَغِي أَن يُعْلِنَه أَمَامَ النَّاس فيَتَّخِذُوه سُنَّةً.

الحَاصِل: أن الصَّحَابَة رَضَيَاللَهُ عَنْمُ لَا بُدَّ أن يكونوا قَائِلين بالحق فِي بَاب أَسْمَاء الله وصِفَاته، والدليل عَلَى هَذَا: لِأَنَّ ضِدَّ قَوْل الحق إِمَّا السكوت وإِمَّا قَوْل البَاطِل، وكلاهما ممتنع عَلَى الصَّحَابَة؛ لِأَنَّ السكوت إِمَّا أن يَكُون عَنْ جهل أو عَنْ علم مَعَ الكتهان، وهَذَا أَيْضًا مستحيل؛ فجهل الصَّحَابَة بِمَا يَجِب لله ويَمْتَنِع ويجوز من الأَسْمَاء والصَّفَات أمرٌ لَا يُمْكِن، وسكوتهم عَنِ الحق مَعَ علمهم بِهِ أمرٌ لَا يُمْكِن، وسكوتهم عَنِ الحق مَعَ علمهم بِهِ أمرٌ لَا يُمْكِن، وشكوتهم عَنِ الحق مَعَ علمهم بِهِ أمرٌ لَا يُمْكِن، وهن الحَق مَعَ علمهم بِهِ أمرٌ لَا يُمْكِن كتهائهم، إضَافَة إِلَى ذَلِكَ: «أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِ الحَقِّ فِي هَذَا البَابِ شَيْءٌ كَثِيرٌ يَعْرِفُهُ مَنْ طَلَبَهُ وَتَتَبَعَهُ».

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِ الْحَقِّ فِي هَذَا البَابِ شَيْءٌ كَثِيرٌ يَعْرِفُهُ مَنْ طَلَبَهُ وَتَتَبَّعَهُ الْأَبَهُ وَتَتَبَّعَهُ الْأَبَهُ وَتَتَبَّعَهُ اللَّهِ وَتَتَبَعَهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ وَتَتَبَعَهُ اللَّهُ وَيَتَبَعَهُ اللَّهُ وَتَتَبَعَهُ اللَّهُ وَتَتَبَعَهُ اللَّهُ اللَّهُ وَيَتَبَعُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَتَتَبَعَهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّه

وأُمَّا امتناعُ القَوْل بالبَاطِل عَلَيْهِم فمن وجهين:

أحدهُما: أن القَوْل بالبَاطِل لَا يُمْكِن أن يقوم عَلَيْهِ دَلِيل صَحِيح [¹]، ومِنَ المَعْلُوم أن الصَّحَابَة رَضَّالِلَهُ عَنْشُ أبعد النَّاس عَنِ القَوْل فِيهَا لَم يقم عَلَيْهِ دَلِيل صَحِيح، خصوصًا فِي أمر الإِيهَان بالله تَعَالَى وأمور الغيب [¹]، فَهُمْ أَوْلَى النَّاس بامتِثال قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ [الإسراء: ٣٦] أنا.....

[1] ولكنْ مَعَ هَذَا لَم يأت عَنْهُم فِي بَابِ الصَّفَات مِثْلُ مَا أَتَى عَنِ التَّابِعِين وَمِن بعدهم؛ لِأَنَّ النَّاسِ لَم يَتَكَلَّمُوا فِي عهد الصَّحَابَة بالصِّفَات كَمَا تكلموا فِيهَا بعدُ، فإن بِدْعَة الجَهْمِيَّة أول مَا ظهرت عَلَى يد الجَعْدِ بنِ دِرْهَم، ثُمَّ الجَهْم بن صَفْوَان، وَذَلِكَ بَعْدَ انقراض عصر الصَّحَابَة وَعَلَيْتُهُ عَنْهُ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَن الصَّحَابَة ضَوَالِيَّهُ عَنْهُ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَن الصَّحَابَة لَمُ كَلَّم كَلَام مَن بَعْدَهُم قليلٌ.

[۲] قَوْله: «لَا يُمْكِن أَن يقوم عَلَيْهِ» أي عَلَى صحته «دَلِيل صَحِيح» يَعْنِي: لَا يُمْكِن أَن يقوم دَلِيل عَلَى القَوْل البَاطِل وأنه حق، أَمَّا عَلَى بُطْلَانه فيمكن أن يقوم عَلَيْهِ دَلِيل صَحِيح.

[٣] الصَّحَابَة أبعد النَّاس عَنِ القَوْل بِمَا لم يقم عَلَيْهِ دَلِيل صَحِيح، لَا سِيَّما فِي أَمر الإِيمَان بالله واليَوْم الآخِر؛ لِأَنَّ هَذَا من أمور الغيب الَّتِي لَا يُمْكِن أن يَتَكَلَّم فِيهَا الإِنْسَان إِلَّا بحق.

[٤] ومعنى «لَا تَقْفُ» أي: لَا تَتَّبِعْهُ فتقول بِهِ.

وقَوْلِه: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَلِحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَٱن تُشْرِكُواْ بِاللَّهِ مَا لَدَ يُنَزِّلْ بِهِـ، سُلْطَنْنَا وَآن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣][1].

ثانيهما: أن القَوْل بالبَاطِل إِمَّا ان يَكُون مصدره الجهل بالحق، وإِمَّا أن يَكُون مصدره إِرَادَة ضلال الخلق، وكلاهما ممتنع فِي حق الصَّحَابَة رَضَالِلُهُ عَنْهُمْ.

أمًّا امتناع الجهل فقد تقدم بيانه.

وأَمَّا امتناع إِرَادَة ضلال الخلق: فَلِأَنَّ إِرَادَةَ ضلالِ الخلقِ قَصْدٌ سَيِّعٌ لَا يُمْكِن أَن يَصْدُرَ من الصَّحَابَة الَّذِينَ عُرفوا بتهام النُّصْح لِلْأُمَّةِ ومحبة الخير لها[٢].

ثُمَّ لَوْ جاز عَلَيْهِم سوء القصد فِيهَا قالوه فِي هَذَا البَاب؛ لجاز عَلَيْهِم سوء القصد فِيهَا يَقُولُونَه فِي سائر أبواب العِلْم والدين [٦].....

[1] والشَّاهِدُ - فِي آية الأعراف- قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

[٢] لَا يُمْكِن للصحابة رَجَوَاللَّهُ عَنْهُ أَن يَقُولُوا بالبَاطِل لأجل أَن يُضِلُّوا النَّاس؛ لِأَنَّ المَعْرُوفَ من حالهم أَنَّهُم يُحِبُّونَ الخيرَ، وأنهم أنصحُ الخلق - يَعْنِي بَعْدَ الرُّسُل- لِأَنَّ المَعْرُوفَ مَعَ هَذَا أَن يُرِيدُوا ضلال الخلق.

[٣] يَعْنِي لَوْ قُلْنَا: إِن الصَّحَابَة يُمْكِن أَن يَقُولُوا فِي هَذَا البَاب بالبَاطِل ليُضلوا الحَلق، فَإِنَّهُ يُمْكِن إِذِن أَن يَقُولُوا فِي غَيْر هَذَا البَاب -فِي بَاب العبادات مَثَلًا- بالبَاطِل ليُضلوا النَّاس عَنْ سَبِيل الله، فَإِذَا جوَّزنا هَذَا وهَذَا مِن أَنَّهُ يَجُوز أَن يَقُولُوا بالبَاطِل فِي بَابِ العقائِد وفي بَابِ العبادات الظَّاهِرَة؛ فإننا نعدم الثقة بكل يَقُولُوا بالبَاطِل فِي بَابِ العقائِد وفي بَابِ العبادات الظَّاهِرَة؛ فإننا نعدم الثقة بكل مَا يَقُولُونَه فِي الشَّرِيعَة، وهَذَا يؤدِّي بلا رَيْب إِلَى بُطْلَان الشَّرِيعَة رأسًا، ولهذا قَالَ:

فتُعدَم الثَّقة بأقْوالَهم وأُخْبارِهِم فِي هَذَا البَابِ وغيره، وهَذَا مِن أَبْطل الأَقْوال؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِم القدحَ فِي الشَّرِيعَة كلِّها.

وإذا تَبيّن أنَّ الصَّحَابَة رَضَيَلِتُهُ عَنْهُ لَا بُدَّ أن يكونوا قَائِلين بالحق فِي هَذَا البَاب، فَإِنَّهُم إِمَّا أن يكونوا قَائِلين ذَلِكَ بعقولهم أو من طَرِيق الوحي [١]. والأوَّل مُتنع [١]؛ لِأَنَّ العَقْل لَا يُدْرِك تفاصيل مَا يَجِب لله تَعَالَى من صِفَات الكَمَال، فتعبَّن الثَّانِي وهُوَ أن يكونوا تَلَقَّوْا هَذِهِ العُلُوم من طَرِيق رسالة النَّبِيِّ الكَمَال، فتعبَّن الثَّانِي وهُوَ أن يكونوا تَلَقَّوْا هَذِهِ العُلُوم من طَرِيق رسالة النَّبِيِّ قَدْ بيَّن الحق فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته، وهَذَا هُوَ المَطْلُوب [١].

«فتُعدَم الثَّقة بأقُوالِهم وأَخْبارِهِم فِي هَذَا البَابِ وغيره، وهَذَا مِن أَبْطل الأَقُوال؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِم القدح فِي الشَّرِيعَة كلِّها. وإذا تَبيّن أنَّ الصَّحَابَة رَحَالِكُ عَنْهُ لَا بُدَّ أن يكونوا قَائِلين ذَلِكَ بعقولهم أو من يكونوا قَائِلين ذَلِكَ بعقولهم أو من طَرِيق الوحي».

[1] بَعْدَ أَن تقرَّر عندَنا أَن الصَّحَابَة رَضَّالِلَهُ عَنْهُ لَا بُدَّ أَن يكونوا قَائِلين بالحق فِي بَابِ الأَسْمَاء والصِّفَات، فمن أَيْنَ جاءهم هَذَا الحق؟

نَقُول: هَذَا لَا يَخْلُو مِن أَحَد طريقين: إِمَّا أَنَّهُ جاءهم عَنْ طَرِيق العَقْل، أي هم فكّروا وقَالُوا: يَجِب لله كَذَا. أو أَنَّهُ جاءهم عَنِ الرَّسُول ﷺ. هم فكّروا وقَالُوا: يَجِب لله كَذَا، ويجب لله كَذَا. أو أَنَّهُ جاءهم عَنِ الرَّسُول ﷺ. [۲] أي أَنَّهُ بطريق العَقْل.

[٣] هَذَا الدَّلِيلِ العَقْلِي وإن كَانَ طويلًا، لَكِنَّهُ مفيد جدًّا لطالب العِلْم؛ إِذْ كله حُجَج عقلية مَنْطِقِيَّة تُعْلَم بالتتبُّع والاستقراء؛ لِأَنَّ الحال لَا تخرج عَنْ كَذَا أُو كَذَا،

فَإِذَا بَطَل وَاحِد تعيَّن الثَّانِي، كُلِّ هَذَا الكَلَام مُؤَدَّاهُ وَمَحَطُّ الفَائدة مِنْهُ: أَن الَّذِي بيَّن الحَق فِي أَسْهَاء الله وصِفَاته هُوَ النَّبِيِّ وَيَكِلَّمُ الصَّحَابَة بِهِ من بعده، وهَذَا هُوَ المَطْلُوب.

XXX





البَاب الثَّالِث

فِي طَرِيقَة أَهْل السُّنَّةِ فِي أَسْمَاء الله وصِفَاتِه

XXX

أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ هم الَّذِينَ اجتمَعُوا عَلَى الأخذ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ اللهُ اللهُ اللهُ والعَمَل والاعتِقاد [٢].

[1] «اجتمعوا»: ولهذا سُمُّوا: جماعة. «بِسُنَّةِ»: ولهذا سُمُّوا: أَهْلِ السُّنَةِ و (الجماعة) فِي أَصْلِ اللَّغَة العَرَبِيَّة مَعْنَاها: الاجتماع، ولَكِنَّهُ نُقِلَ من هَذَا المَعْنَى إِلَى القوم المجتمِعين. إذن «أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ»: هم الَّذِينَ اجتمعوا عَلَى الأخذ بسُنَّة الرَّسُول ﷺ، ولهذا سَمَّيْناهم: (أَهْلَ السُّنَّةِ) لأخذهم بالسُّنَّة، و(أَهْلَ الجَماعةِ) لاجتماعهم عَلَيْهَا.

وبِهَذَا التعريف لأَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ نعرف أَنَّهُ لَا يدخل فيهم الأَشَاعِرَة وَلَا المَاتُرِيدِيَّة، وإن كَانَ بَعْضِ النَّاسِ يحاول أن يُدخل هَاتَيْنِ الطَّائِفَتين فِي أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ، وَنَحْنُ نَقُول: هم ليسوا من أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ فِيهَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ فِي أَسْهَاء الله وصِفَاته وغيرها مِمَّا خالفوا فِيهِ السَّلَفَ الَّذِينَ هم أَصْلِ السُّنَّة والجهاعة، والحَلَفُ هم كَهَا قَالَ شَيْخ الإِسْلَام: المُخَالِفون للسَّلَف.

[٢] أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ لَا بُدَّ أَن يكونوا آخِذين بسُنة الرَّسُول ﷺ والعَمَل بِهَا ظاهرًا فِيهَا

وطريقتهم فِي أَسْرَاء الله وصِفَاته كَمَا يأتي[١]:

أولًا: فِي الإثبات [^{17]}: فَهِيَ إثبات مَا أثبته الله لنفسه فِي كتابه أو عَلَى لسان رَسُول الله ﷺ [^{7]}،

يظهر للناس، وباطنًا فِيهَا يَخْفَى عَلَى النَّاس، فالْمُرَاؤُونَ إذن لم يكونوا من أَهْل السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ عِنْدَهُم من الإخلاص لله عَرَّقَبَلَ والمتابعة مَا هُوَ عَلَى أَكْمَل الوجوه.

إذن: أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ هم الَّذِينَ اجتمعوا عَلَى الأخذ بسُنَّة الرَّسُول ﷺ، وعَلَى العَمَل بِهَا ظاهرًا وباطنًا فِي العَقِيدَة والقول والعَمَل.

واعلم أن (العَمَل) إِذَا أُفْرِدَ عَنِ (القَوْل) شَمِلَ القَوْل، وأَمَّا إِذَا قُرِنَ معه فَإِنَّهُ يَخْتَصّ بالفِعل الَّذِي هُو قَسِيم القَوْل؛ ولهذا نَقُول فِي الصَّلَاة: هِيَ أقوال وأفعال، فأنت إِذَا أَرَدْتَ التقسيمَ تَقُول: أقوال وأفعال، والكل يُقَال لَهُ: أعمال، فالعَمَل إذن يَشْمَل القَوْل والفعل، أمَّا عِنْدَ التقسيم فَنَقُول: إن الفعل قَسِيم القَوْل.

وأَمَّا (الاعتقاد) فَهُوَ عَقْد القَلْب عَلَى الشَّيْء، وتصديقه بِهِ، وإقراره بِهِ.

[١] أولًا: فِي الإثبات.

وثانيًا: فِي النَّفْي.

وثالثًا: فِيهَا لم يَرِدْ نفيُه وَلَا إثباتُه.

[٢] أي مَا ورد إثباتُه لله عَزَّقَجَلً.

[٣] هَذِهِ طريقتهم فِي الإثبات، يُثبِتون مَا أثبته الله لنفسه؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا أثبته الله لنفسه إِمَّا فِي القُرْآن وإِمَّا فِي السُّنَّة.

فِي القُرْآن: مِثْل الاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ والعُلُوِّ واليَدِ والوَجْهِ والعَيْنَيْنِ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُم يُثْبِتُونَهَا لله عَرَّيَجَلَّ.

وأَمَّا فِي السُّنَّة: فمِثل قَوْلِ الرَّسُول عَلَيْهِ: «يَنْزِل ربنا إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا حِينَ يَبقى ثُلُثُ الليل الآخِر» (١) فهذِهِ الصفة غَيْر مَوْجُودة فِي القُرْآن، وقَوْلِه عَلِيْهُ: «يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ» (٢) فالضَّحِك لَيْسَ مَوْجُودًا فِي القُرْآن، لكنْ يَجِب أن نؤمنَ بِهِ كَمَا نؤمن بِهَا فِي القُرْآن.

ولهذا لم جاءت امرأةً إِلَى ابن مَسْعُودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ وَقَالَت: إِنِي فَتَّشْتُ المصحفَ من فاتحته إِلَى خاتمتِه فم وجدتُ أَن المرأة المُسْتَوْشِمَة والنَّامِصَة والمُسْتَوْشِرَة؛ أَنَّهَا مَلْعُونَةً فِي القُرْآنِ، والرَّسُولُ ﷺ يَقُول: «لَعَنَ الله الواشِمة والمستوشمة»، فأين ذَلِكَ فِي القُرْآن؟ فَقَالَ: ﴿ وَمَا عَائِنَكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُدُوهُ وَمَا نَهَدُمُ أَلْسَلُولُ الحَدر: ٧] (١).

فالذي ثبت في السُّنَّة يَجِب الإِيمَان بِهِ كَمَا يَجِب الإِيمَان بِمَا فِي القُرْآن، وَلَا يُمْكِن

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَعِيَالِلَهُ عَنْدُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم، رقم (٢٨٢٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، رقم (١٨٩٠)، من حديث أن هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَمَاۤ ءَانَكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُــدُوهُ ﴾، رقم (٤٨٨٦)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، رقم (٢١٢٥).

لإنسان أنكر شيئًا من السُّنَّة الثَّابتة عَنِ الرَّسُول ﷺ أَن يدَّعي أَنَّهُ مُؤْمِن بالقُرْآن أَبدًا؛ لِأَنَّهُ يَكُون كَافرًا بِهِ، إِذْ إِن الله يَقُول: ﴿ يَثَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوۤا ءَامِنُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ عَلَىٰ اللهِ يَقُول: ﴿ يَثَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوۤا ءَامِنُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ عَلَىٰ اللّهُ وَلَهُ إِللّهُ وَالسَاء:١٣٦]، فالمُنكِر لشيء مِمَّا ثبت عَنِ الرَّسُول لَا يَكُون مُؤْمِنًا بالقُرْآن. لا يَكُون مُؤْمِنًا بالقُرْآن.

فها ثبت في القُرْآن والسُّنَة من أَسْهَاء الله وصِفَاته وجب عَلَيْنَا أَن نثبته من غَيْر بِهَا تَخْرِيف وَلا تَعْطِيل، ومن غَيْر تَكْيِيف وَلا تَمْيْل، وهَذِهِ العِبَارَة هِي الَّتِي عبَّر بِهَا شَيْخ الإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة رَحْمُهُ اللّهُ فِي كتبه، وقَدْ يَكُون غيره بِمَّن سَبَق قَدْ عبّر بِهَا، ولَكِنَّهُ رَحْمَهُ اللّهُ لِها كتب (العَقِيدَة الوَاسِطيَّة) عقدوا مجالس مَعَ ولاة الأُمُور يناقشونه ولكِنَّهُ رَحْمَهُ الله لله التَّوْول من غَيْر تَحْرِيف؟ وهم يعرفون أن قَوْله: «من غَيْر تَحْرِيف» لإبطال قَوْل أَهْل التَّأُويل الَّذِينَ يُؤَوِّلُون الصِّفَات. فَقَالَ (١١): إنني اخترتُ التَّحْرِيف لإبطال قَوْل المَوْجُود فِي القُرْآن: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَوَاضِعِهِ عِلَى اللهُ عُود فِي القُرْآن وهما: التَّفْسِير، أو الحَقِيقَة الَّتِي يَوُولُ إِلَيْهَا الشَّيْء؛ وهَذَا بين معنيين لَا ثالث لهما، وهما: التَّفْسِير، أو الحَقِيقَة الَّتِي يَوُولُ إِلَيْهَا الشَّيْء؛ وهَذَا لا يُمْكِن أن أَنفِيَه، لهذا قُلْت: «من غَيْر تَحْرِيف»؛ لِأَنَّ هذَا -أي صَرْف اللَّفْظ عَنْ ظاهره بِدُونِ دَلِيل - يُعتبَر من تَحْرِيف الكلم عَنْ مواضعه.

وَلَا شَكَّ أَن كلمة (تَحْرِيف) أشد وقعًا عَلَى أَهْل التَّأْوِيل من كلمة (تَأْوِيل)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يقبل أَن تَقُول: «أنت محرِّف».

⁽۱) انظر: مجموع الفتاوي (۳/ ١٦٥ -١٦٦).

من غَيْر تَحْرِيف وَلَا تَعْطِيل، ومن غَيْر تَكْيِيف وَلَا تَمْثِيل [١].

[1] «من غَيْر تَحْرِيف». التَّحْرِيف: هُوَ أَن يُحِرِّف اللَّفْظ إِمَّا عَنِ النُّطق وإِمَّا عَنِ النُّطق وإِمَّا عَنِ المَعْنَى، فالتَّحريف بالنُّطق مِثْلما ذكروا عَنْ بَعْض المبتدعة أَنَّهُ قرأ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَكُلَّمَ اللّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤] عَلَى أَن لفظ الجلالة (الله) منصوبه، وغرضه بِهَذَا أَن يَكُون الكَلَام من موسى لَا من الله.

وَكَذَلِكَ ﴿ وَلَا تَعْطِيلِ ﴾. التَّعْطِيل مَعْنَاه: مَنْع النَّصِّ من دلالته، ويشمل هَذَا مَنْ مَنَعَهُ مِن دلالته وصَرَفَهُ إِلَى غيره، ومَن منعه من دلالته ولم يصرفه إِلَى غيره؛ لِأَنَّ النَّاس - بِالنِّسْبَةِ لِلنُّصُوصِ فِي الصِّفَات - عَلَى أَقْسَام:

مِنْهُم من منع دلالته عَلَى مُرَاد الله، ولكن لم يثبت لَهُ مَعْنَى، وهَوُلَاءِ هم الَّذِينَ يُسَمَّوْنَ (اللَّفَوِّضَة)، يَقُولُونَ: مَا أراد الله بِهَذَا كَذَا. وإذا قِيلَ لهم: إِذَنْ فَهَاذا أَراد؟ قَالُوا: لَا نَقُول شيئًا.

ومنهم من قَالَ: إن الله مَا أراد كَذَا، وإِنَّمَا أراد كَذَا. وهَوُلَاءِ هم أَهْلِ التَّاْوِيل، لَكِنَّنَا نَقُول لهم فِي الحق: أَهْل التَّحْرِيف؛ لِأَنَّهُم حرَّفوا الكَلَام عَنْ مَعْنَاه.

ومنهم من قَالَ: إن الله تَعَالَى أراد بِهِ كَذَا وَكَذَا مِمَّا يوافق ظَاهِر الكَلَام. وهَؤُلَاءِ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ.

«ومن غَيْر تَكْيِيف وَلَا تَمْثِيل». التَّكْيِيف: هُوَ ذِكر الكَيْفِيَّة، وسيأتي تعريفها فِي بَابٍ مُسْتَقِلٌ. والتَّمْثِيل: إثباتُ مُمَاثِلٍ.

وهَذِهِ الأُمُورِ الأربعة الَّتِي نَزَّهَ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ عقيدتهم عَنْهَا فِيهَا شَيْء مَوْجُود فِي القُرْآن وفيها شَيْء غَيْر مَوْجُود. ثانيًا: فِي النَّفْي: فطريقتهم نَفْيُ مَا نَفَى اللهُ عَنْ نَفْسه فِي كتابه أو عَلَى لسان رَسُوله ﷺ، مَعَ اعتقادِهم ثُبُوتَ كَمَال ضِدَّه لله تَعَالَى [1].

فَقُوْله: «من غَيْر تَحْرِيف» مَوْجُود فِي القُرْآن وهُوَ ذم الَّذِينَ يحرِّفون الكَلِم عَنْ مواضعه.

وقَوْله: ﴿ وَلَا تَعْطِيلَ ﴾ غَيْر مَوْجُود فِي القُرْآن بِهَذَا اللَّفْظ أو هَذِهِ المَادَّة، لكن فيه مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَنَا عَرَبِيًّا لَعَلَكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف:٣] والَّذِي يَقُول: (إن الله مَا أراد كَذَا) أو (إِنَّها أراد كَذَا) مَا عَقَلَ الكَلَامَ عَلَى مَعْنَاه.

وقَوْله: «ومن غَيْر تَكْيِيف» غَيْر مَوْجُود فِي القُرْآن، لَكِنَّهُ مَوْجُود عِنْدَ السَّلَف، كَمَا قَالُوا فِي العِبَارَة المَشْهُورة: «أَمِرُّوهَا كَمَا جاءت بلا كَيْف».

وقَوْله: «وَلَا تَمْثِيل» مَوْجُودة فِي القُرْآن، قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [النحل:٧٤] و ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَى مُ اللَّهُ مَا السَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١].

[١] أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ يؤمنون بِهَا نَفَى اللهُ عَنْ نَفْسِه فيَنْفُونَهُ عَنْهُ، لكنْ لَا يَقتصِرون عَلَى مُجُرَّدِ النَّفْي، بَلْ هم يَنفونه لكَهَال ضِدّه عِنْدَهُم.

فقَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف:٤٩] لَيْسَ مَعْنَاه أنه لَا يَظلِم فَقَطْ، لكنْ لَا يَظلِم لكَمَالِ عَدْلِه.

وقَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا مَسَنَا مِن لَّغُوبٍ ﴾ [ق:٣٨] أي مَا مَسَّنا تَعَبُّ وإِعْيَاءُ؟ وَذَلِكَ لكَمَالِ قُوَّتِه.

ومِثْله قَوْله تَعَالَى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْى بِخَلْقِهِنَ ﴾ [الأحقاف:٣٣] أي: مَا تَعِبَ وَلَا سَئِمَ؛ وَذَلِكَ لكَمَال قُوَّتِه. وقَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللّهُ لِيُعْجِزَهُ, مِن شَيْءِ فِي ٱلسَّمَنَوَتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر:٤٤]؛ وَذَلِكَ لكَمَال عِلْمِه وقُدْرَتِه، لِأَنَّ الله تَعَالَى قَالَ فِي آخرها: ﴿إِنَّهُ.كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ [فاطر:٤٤].

لِأَنَّ العَاجِزَ تَفُوتُه القُدْرَةُ لأحدِ سببَيْن: إِمَّا لعدم عِلمه، وإِمَّا لعدم قدرته، فلو جاءنا رجل عَامِّي من السُّوق وقُلْنَا لَهُ: (أَصْلِحْ لنا السيارةَ) فَإِنَّهُ لَا يَسْتَطِيع لعدم علمه، لكن لَوْ جاءنا مُهَنْدِسٌ جَيِّدٌ فِي صِنَاعَةِ السَّيَّارَاتِ وقُلْنَا لَهُ: (أَصْلِحْ لنا السيارة) لَكِنَّهُ مريضٌ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَطِيع لعدم قدرته.

وقَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَنْفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:٧٤] فنَفَى عَنْهُ الغَفْلَة؛ لكمال علمه ومراقبته.

وقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَا تُوَالسَّلَامُ: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ﴾ (١) فَنَفَى عَنْهُ النوم؛ وَذَلِكَ لَكُمَالِ حياتِه وكَمَالِ قَيُّومِيَّتِه، ولهذا قَالَ الله عَنَّوَجَلَّ: ﴿ اللهُ لاَ إِلَهُ لاَ إِلَهُ مَا اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ اللهُ لَا إِلَهُ اللهُ عَنَامَ اللهُ عَنَامَ اللهُ لاَ إِلَهُ اللهُ عَنَامَ اللهُ عَنَامَ اللهُ لاَ إِلَهُ اللهُ اللهُ عَنَامَ اللهُ عَنَامَ اللهُ لاَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنَامَ اللهُ اللهُ عَنَامَ اللهُ اللهُ عَنَامَ اللهُ عَنْ عَلَى عَامِده ؟ اللهُ اللهُ عَنْ عَالَمُ اللهُ عَنَامُ اللهُ عَنْ عَالِمُ اللهُ عَنْ عَالَمُ اللهُ اللهُ عَنْ عَالَمُ اللهُ عَلَى عَالِمُ اللهُ عَلَى عَالَمُ اللهُ اللهُ عَنْ عَالَمُ اللهُ اللهُ عَنْ عَالَمُ اللهُ اللهُ عَنْ عَالَمُ اللهُ عَنْ عَالَمُ اللهُ عَلَى عَالَمُ اللهُ عَنْ عَالمُ اللهُ عَلَى عَالَمُ اللهُ عَنْ عَالِمُ اللهُ عَلَى عَالَمُ اللهُ عَلَى عَالمُ اللهُ عَلَى عَالَمُ اللهُ عَلَى عَالمُ اللهُ اللهُ عَلَى عَالمُ اللهُ عَلَى عَالَمُ اللهُ عَلَى عَلَا عَالْمُ عَلَى عَالْمُ اللهُ عَلَى عَلَى عَالَمُ اللهُ عَلَى عَلَى عَالْمُ اللهُ عَلَى عَلَى عَلَيْ عَلَى عَالَمُ اللهُ عَلَى عَلَيْ عَالْمُ اللهُ عَلَى عَالِمُ اللهُ عَلَى عَلَمُ اللهُ عَلَى عَلْمُ اللهُ عَلَى عَلَى

ومن هُنَا نعرف الحكمة من جَبِيءِ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ بَعْدَ قَوْلِه: ﴿الْحَيُّ الْقَيْوُمُ ﴾: فإِمَّا التَّوْكِيد؛ أو تَحْقِيق الكَهَال فِي هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ، وأنه لا يُمْكِن أن يَلحقها نقصٌ بوجه من الوجوه.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضَالِلَهُ عَنهُ.

ثالثًا: فِيهَا لَمْ يَرِدْ نَفْيُه وَلَا إِثباتُه مِمَّا تنازع النَّاسِ فِيهِ كَالجِسْمِ وَالحَيْزِ وَالجِهَة ونَحْو ذَلِكَ، فطريقتهم فِيهِ التوقُّف فِي لَفْظه، فَلَا يُثبِتونه وَلَا يَنفُونَه لِعدَم ورُود ذَلِكَ، وأَمَّا مَعْنَاه فَيَسْتَفْصِلُونَ عَنْهُ: فإن أُرِيدَ بِهِ بَاطِلٌ يُنَزَّهُ الله عَنْهُ رَدُّوهُ، وإن أُرِيد بِهِ حق لَا يَمْتَنِع عَلَى الله قَبِلُوهُ اللهِ .

[1] هُنَاكَ أَشْيَاء صَارت مثارًا للنقاش بين النَّاس؛ لِأَنَّهُ لـم يَرِدْ بِهَا نص باثباتها لله وَلَا نفيها عَنْهُ، مِثْل الجِسْم والحَيْز والجِهَة؛ لِأَنَّهَا لَيْسَت كَمَالًا مَحْضًا وَلَا نقصًا مَحْضًا لورد نفيُها، أو كَمَالًا مَحْضًا لورد إثباتها، لكن جَاءَ بدل الجِهَة العُلُوّ، فالعلو كَمَال مَحْض فأثبته الله لنفسه.

وهَذِهِ الكَلِمات الثلاث أَكْثَر مَا يُدَنْدِنُ أَهْلُ التَّعْطِيل عَلَيْهَا، يَقُولُونَ لك مَثَلًا: إِذَا أَثْبَتَ أَن الله مُسْتَوِ عَلَى العَرْش اسْتِوَاءً حَقِيقِيًّا بِمَعْنَى العُلُوِّ عَلَيْهِ، لَزِمَ من ذَلِكَ التَّمْثِيلُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَلْزَم من إثباتِ الاسْتِوَاء الحَقِيقِيِّ إثباتُ أَن يَكُون جسمًا، وَالأَجسام متماثلة. وأحيانًا يَقُولُونَ: لَا يَتَّصِفُ الشَّيْء بالصِّفَات إِلَّا إِذَا كَانَ جسمًا، والأَجْسَام متماثلة.

لكن نَقُول لهم: هَذِهِ القضية كاذبة فِي مُقَدِّمَتَيْهَا؛ فَمَثَلًا: قولهم: «لَا يُوصَف بِالصِفة إِلَّا مَا هُوَ جِسْم» هَذَا لَيْسَ بحق، بَلْ قَدْ تُوصَف الأعراض كَهَا توصف الأَجْسَام، تَقُول مَثَلًا: «هَذَا يوم طَوِيل، وهَذَا حَرُّ شَدِيد، وهَذَا مَرَضٌ مُزْمِنٌ» ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وهي أعراض لَا أَجْسَام، ومع ذَلِكَ وُصفت بالصفة. وَكَذَلِكَ أَيْضًا قُولهم: «إن الأَجْسَام متهاثلة» هَذَا أَيْضًا كذب، فَهِي مختلفة فِي أحجامها وأَشْكَالها وفي ذواتها أَيْضًا، فَمَثَلًا: إِذَا ضغطت عَلَى الحديد لم ينضغط وإذا ضغطت عَلَى العجين

•••••••••••••••••••••••••

انضغط، فَهُنَا لم تتساوَ الأَجْسَام، فهم يُلَبِّسُون عَلَى عَامَّة النَّاس؛ لِأَنَّ النَّاس لَا يعرفون مِثْل هَذِهِ العبارات.

وموقفنا نَحْنُ مِنْهَا: أن نسكت. لكن إِذَا خاض فِيهَا النَّاس فَلَا بُدَّ لنا من دخول الميدان، فَلَا نَترك المجال لِهؤُلَاءِ يَلعبون كَهَا يشاؤون باعتِبار أن هَذِهِ أَلْفَاظ لم يأتِ بِهَا النص وعَلَيْهِ فَلَا نتكلم، بَلْ إِنَّنَا إِذَا اضْطُرِرْنا إِلَى الكَلَام تكلَّمنا، فهُنَاكَ لم يأتِ بِهَا النَّاسُ بَعْدَ الصَّحَابَة -مِن أجلِ دَفْعِ البَاطِل- لَوْ لم يتكلم فِيهَا النَّاس مَا تكلمنا فِيهَا.

فَمَثَلًا: نَقُول فِي القُرْآن: (إِنَّهُ كَلَامِ الله) لِوُرُودِه فِي القُرْآنِ آَنَهُ كَلَامِ الله (مُنزَّل) لوروده فِي القُرْآن آنَهُ منزَّل، وأَمَّا (غَيْرُ خَلُوق) فلم يَرِدْ لَا فِي القُرْآن وَلَا فِي السُّنَّة وَلَا عَنِ الصَّحَابَة آنَهُ غَيْر خَلُوق، ومع ذَلِكَ نَقُول بِهِ، ولهذا لما قِيلَ للإمام أَحْمَد: يا أبا عبد الله، (غَيْر خَلُوق) كَيْف؟ قَالَ: إِنَّهُمْ إِذَا قَالُوا (خَلُوق) فلَا بُدَّ أَن نَقُولَ نَحْنُ (غَيْر خَلُوق). فإذَا أَوْجَدُوا مِثْلَ هَذِهِ الأَشْيَاء فلا بُدَّ أَن نَدْخُلَ المُعْتَرَكَ معهم لنبيّن الحق، فَلَا نَدَّحُ لَم المجالَ؛ لِأَنْنَا لَوْ سَكَتْنَا لَانْتَصَرُوا عَلَيْنَا.

ولهذا: الَّذِينَ يَقُولُونَ: «إِنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ هُوَ التَّفْوِيضِ المَحْضِ وعدم الحَوْضِ فِي المَعْنَى» اسْتَطَالَ عَلَيْهِمُ المَلَاحِدَةُ وقَالُوا: «إِذَا كنتم لَا تفهمون المَعْنَى فَأَنْتُم مِن العَوَامِّ، أَمَّا نَحْنُ فنفهم المَعْنَى الْمُرَاد وأنه كَذَا وَكَذَا...» وذهبوا يفسِّرون؛ لِأَنَّ الَّذِي يَعْلَمُ المَعْنَى خيرٌ مِن الَّذِي لَا يعلم.

فالحَاصِل: أن مَا لـم يَرِدْ إِثباتُه وَلَا نفيُه كالجِسْم والحَيْز والجِهَة، ونَحْو ذَلِكَ

كالعَرَض والجَوْهَر، لَيْسَ لنا حق أن نثبتها أو ننفيها؛ لِأَنَّمَا لم تَرِدْ، وهي أمور غَيْبِيَّة لَيْسَ لها نظير، فَلَا يَجِلّ لنا أن نتكلم فِيهَا؛ لِأَنَّنَا لَوْ تكلَّمنا لكنا قُلْنَا مَا لَا نعلم، فنسكت.

ولهذا عابوا عَلَى السفاريني رَحِمَهُ آللَّهُ قَوْلَه (١):

وَلَـــيْسَ رَبُّنَــا بِجَــوْهَرٍ وَلَا عَـرضٍ وَلَا جِسْمٍ تَعَـالَى ذُو الْعُـلَا إِذْنَ مَاذَا نَقُول فِيهَا؟ نَقُول: التوقف فِي لفظه لَا نثبته وَلَا ننفيه.

فَمَثَلًا إِذَا قَالَ لَنَا قَائِل: هَلْ تَقُولُونَ: (إن الله جِسْم) أو (لَيْسَ بِجِسْم)؟ فالجَوَاب: أننا نَتَوَقَّف فِي اللَّفْظ، وَلَا يَلْزَمُنا أَن نَقُول: (إِنَّهُ جِسْم) وَلَا (أَنَّهُ غَيْر جِسْم) لِإِنَّهُ لم يَرِدْ.

وأَمَّا مَعْنَاه: فنَسْتَفْصِلُ عَنْهُ؛ فإن أُرِيدَ بِهِ بَاطِلٌ -يُنَزَّهُ الله عَنْهُ- نَرُدّه، وإن أُرِيدَ بِهِ حَقُّ -لَا يَمْتَنِع عَلَى الله- نَقْبَله.

فإن أَرَدْتَ بالجِسْم: القَائِمَ بنفسه، الْمُتَّصِفَ بِهَا يَلِيقُ بِهِ، العَالِيَ عَلَى عَرْشِه، الآتِيَ يوم الفَصْلِ للقضاء بين خلقه؛ إن أَرَدْتَ بِهِ هَذَا فَهُوَ حق، وكله ثابت لله عَرَّيَجَلَّ.

وإن أَرَدْتَ بالجِسْم: الْمُرَكَّبَ مِن أَجزاء وأعضاء يفتقر بَعْضُها إِلَى بَعْض فِي الوجود، المُفْتَقِرَ إِلَى مَا يمدّه من طعام وشراب ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فَهَذَا بَاطِل لَا يَجُوز إثباته لله تَعَالَى.

⁽١) العقيدة السفارينية (ص:٥٤).

وَكَذَلِكَ لَوْ أَرَدْتَ جسمًا مماثلًا للأَجْسَام؛ فَهُوَ أَيْضًا بَاطِل يُنزَّه الله عَنْهُ. وعَلَى هَذَا فَلَا تَقُول: (إن الله جِسْم) وَلَا (أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْم)؛ لِأَنَّ فِيهِ حق وفيه بَاطِل، فإن أَنْبَ لَيْسَ الْحِسْم، فَلَا يَجُوز عَلَيْك الإثباتُ فإن أَثبتً أَوْهَمْتَ الْبَاطِل، وإن نَفَيْتَ أوهمتَ نَفْيَ الحَقِّ، فَلَا يَجُوز عَلَيْك الإثباتُ وَلَا النَّفْئُ.

تَنْبِيهٌ: قولنا: «وأَمَّا مَعْنَاه فنستفصل عَنْهُ فإن أُرِيد بِهِ بَاطِل يُنزَّه الله عَنْهُ نرده». كلمة (يُنزَّه) هَذِهِ صِفَة كاشفة وليست صِفَة مانعة. والصفة الكَاشفة: تكون كالعِلَّة لما سبقها، وَلَا يُقْصَد أن تكون مُخْرِجَةً ومقيِّدةً.

مثال ذَلِكَ: ﴿ يَآلَيُهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البغرة:٢١] هَلْ نَقُول: ورَبِّنا الَّذِي لم يَخْلُقْنا مَا نعبده؟

الجَوَاب: لَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لنا رَبُّ لم يخلقنا، إذَن: ﴿الَّذِى خَلَقَكُمْ ﴾ يُسمِّيها العُلَماء صِفَة كاشفة؛ أي موضِّحة للمعنى، فَهِيَ موضحة لمعنى الرَّبِّ: ﴿رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ ﴾؛ فتكون كالتعليل لما سَبَق.

والَّذِي مَعَنَا الآن: «إن أُرِيد بِهِ بَاطِل يُنزَّه الله عَنْهُ». هَلْ هُنَاكَ بَاطِل لَا يُنزَّه الله عَنْهُ؟ الجَوَاب: لَا؛ لِأَنَّ كُلِّ بَاطِل فإنَّ الله يُنزَّه عَنْهُ.

إِذَن: نَقُول: كلمة «يُنزَّه الله عَنْهُ» صِفَة كاشفة أي مبيِّنة؛ لِأَنَّ كُلِّ بَاطِل فإن الله مُنَزَّهٌ عَنْهُ، فالصفة الكَاشفة قيد لَا مفهوم لها.

أُمَّا الصفة المَانعة فمِثل أن نَقُول: «أَكْرِمِ الطَّلَبَةَ المُجْتَهِدِينَ». فكلمة (المجتهدين) صِفَة مانِعَة تمنع غَيْرَ المجتهِد من دخوله. ومما لم يرد إثباته وَلَا نفيه عَنِ الله تَعَالَى: كلمة (الحَيْز) أو (التحيُّز) أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. يَقُولُونَ: إِذَا قُلْتَ: (إِنَّ اللهَ بذاته فوقَ خلقِه) لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُنْحَازًا أو فِي حيز أو مُتَحَيِّزًا أو مِثْل هَذَا التعبير.

فَنَقُول: كلمة (حَيْز) لم تَرِدْ لَا إثباتًا وَلَا نَفْيًا، فنَتَوَقَّف فِي لفظها.

أَمَّا مَعْنَاها فنسأل: إن أَرَدْتُم بالحَيْز أنَّ الله عَنَّفَجَلَّ تَحُوزُه المَخْلُوقاتُ وتُحِيطُ بِهِ، فَهَذَا بَاطِل ممتنِع عَلَى الله عَزَقَجَلَ. وإن أَرَدْتم بكلمة (حَيْز) أَنَّهُ مُنْحَازٌ عَنِ المَخْلُوقات بَايِنٌ مِنْهَا، فَهَذَا حق.

مَسْأَلَة: هَلْ نَحْنُ نَقُول بعدم الحَيْز، أو نَقُول: لَا نَقُول بالحَيْز؟

الجَوَاب: نَقُول: لَا نَقُول بالحيز عَلَى سَبِيل الإِطْلَاق؛ لِأَنَّنَا لَوْ قُلْنَا بعدم الحيز لكنا قَدْ نفيناه، ففرق بين نفي القَوْل وبين القَوْل بالنَّفْي، فنفي القَوْل لَيْسَ قولًا بالنَّفْي، فأنا لَا أقول: "إِنَّهُ لَيْسَ بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْتُ: أقول: "إِنَّهُ لَيْسَ بحيز».

ومما لم يرد إثباته وَلَا نفيه عَنِ الله تَعَالَى كلمة (الجِهة). يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَجُوز أَن تَقُول: «إِن الله فِي كُلِّ مكَانٍ»، فأيُّ جهة تَقُول فإن الله فِيهَا، أو تَقُول: «إِن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَا داخل العَالَم وَلَا خارجه، وَلَا متصل فإن الله فيها، أو تَقُول: «إِن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا داخل العَالَم وَلَا خارجه، وَلا متصل وَلا منفصل، وَلَا فوق وَلَا تحت، وَلَا يمين وَلَا شهال»! أي معدوم! تَعَالَى الله عَها يَقُولُونَ عُلُوًا كبيرًا. والأول: مَذْهَب الحُلُولِيَّة من الجَهْمِيَّة وغيرهم. والثَّاني: مَذْهَب المُعُطِّلَة النَّفَاة.

فَنَقُول لهم: إِنَّ كلمة (جِهَة) لم تَرِدْ فِي القُرْآن وَلَا فِي السُّنَّة لَا نفيًا وَلَا إِثباتًا؛ لِأَنَّها تحتمل حَقًّا وبَاطِلًا، وجاء بدلها مِمَّا لَا يحتمل إِلَّا الحق، وهُوَ العُلُوّ، فَنَقُول: بِنَاءً عَلَى اتَّكَ أَلِحَاتُنَا وتقول: «إِنَّهُ يَلْزَم من كَذَا أَن يَكُون الله فِي جِهَة»، فإنَّنا نُنازِلك ونقول:

إِن أَرَدْتَ بِالجِهَة: مَا فوق العَالَم. فَاللهُ تَعَالَى فوقَ العَالَمَ بِلَا شَكَّ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِن خُلُوقاتِه؛ بدليل: أنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يرفع يديه إِلَى السَّمَاء عِنْدَ الدُّعَاء. وسأل الجارية: «أَيْنَ الله؟» قالت: فِي السَّمَاء. فَقَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»(١).

وإن أَرَدْتَ أن الله فِي جِهة يَعْنِي: فِي مَكَانٍ يُحِيطُ بالله عَنَّقَ مَلَ كَإِحاطة الظرف بالله عَنَقَبَلَ كإحاطة الظرف بالمظروف. فَهَذَا بَاطِل وَلَا يُمْكِن أن يتصف الله بِهِ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى أعظمُ من أن يحيط بِهِ شَيْء من مَحْلُوقاته، فالسَّمَوَاتُ السَّبْعُ والأَرْضُونَ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرحمن كَخُرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أحدِنا، وقَدْ وَسِعَ كُرْسِيَّهُ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ، وكُرْسِيَّهُ: مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ، ومَنْ كَانَ هَذَا عَظَمَته فَإِنَّهُ لَا يُمْكِن أن يَكُونَ فِي جهة تحيط بِهِ.

فَإِذَنْ: نَسْتَفْصِلُ فِي المَعْنَى ونقول: إن أَرَدْتَ كَذَا فَهُوَ حَق، وإن أَرَدْتَ كَذَا فَهُوَ حَق، وإن أَرَدْتَ كَذَا فَهُوَ بَاطِل.

أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلَّفْظِ: فإننا لَا نتكلَّم فِيهِ إثباتًا وَلَا نَفْيًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَم يَرِدْ فِي القُرْآن لَا إثباتًا وَلَا نفيًا، ومِثْل هَذِهِ الكَلِهات الَّتِي مَثَّلْنا بِهَا يُمَثِّلُ بِهَا شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحَمُهُ اللَّهُ دائيًا؛ لِأَنَّها دَيْدَنُ أَهْلِ التَّعْطِيلِ إِذَا أرادوا أن يَنْفُوا الصِّفَات، ولو طالعتَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَضَالِلَهُ عَنهُ.

وهَذِهِ الطَّرِيقة هِيَ الطَّرِيقة الوَاجِبة، وهي القَوْلُ الوَسَطُ بين أَهْل التَّعْطِيل وأَهْل التَّمْثِيل^[١].

كتب المُعْتَزِلَة أو الأَشْعَرِيَّة لوجدتَ أَنَّهُم يَقُولُونَ: «يَلْزَم من ذَلِكَ التحيُّز» أو «يَلْزَم من إثبات كَذَا أن يَكُون مُتَحَيِّزًا» ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فنحن نَقُول لهم: لماذا تُجْلِبُونَ عَلَيْنَا بِمِثْلِ هَذِهِ العبارات؟! وعَلَى هَذَا فلَا بُدَّ أن ننازلهم فِي المَيْدَانِ حَتَّى نعلمَ ماذا يُرِيدُون بالتحيُّز أو بالحيز أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ من العبارات.

[1] ابْتُلِيَ الْمُسْلِمُونَ بَهَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ: طَائِفَةِ التَّعْطِيلِ وطَائِفَةِ التَّمْثِيلِ؛ فَأَهْلُ التَّمْثِيلِ غَلَوْا فِي الإِنْبَاتِ. فَالَّذِينَ قَالُوا: "إِنَّ فَأَهْلُ التَّمْثِيلِ غَلَوْا فِي الإِنْبَاتِ. فَالَّذِينَ قَالُوا: "إِنَّ لللهَ تَعَالَى يَدًا ثُمَاثِلُ أَيْدِي المَخْلُوقِينَ "أَثْبَتُوا اليَدَ، لَكِنَّهُم غَلَوْا فِي إثباتها حَتَّى جعلوها مماثلةً لأيدي المَخْلُوقين. والَّذِينَ قَالُوا: "لَيْسَ للله يَدُ" تَنْزِيهًا لله أن يَكُون مشابهًا للمَخْلُوق، هَؤُلَاءِ غَلَوْا فِي النَّفْي والتَّنْزِيه.

أَمَّا أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ: فهم وَسَطَّ بين الطَّرَفَيْنِ، لَا تَهْرِيطَ وَلَا إِفْرَاطَ، ولهذا يَقُول: «وهي القَوْل الوسط بين أَهْلِ التَّعْطِيلِ وأَهْلِ التَّمْثِيلِ» فقَالُوا: لله يَدُّ حَقِيقِيَّة، لكن لَا تُمَاثِلُ أَيْدِي المَخْلُوقِينَ.

فَهَذِهِ طَرِيقَة أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ فِي أَسْهَاء الله وصِفَاته، وهي: إثباتُ مَا أثبته الله ورَسُوله، ونفيُ مَا نفاه الله ورَسُوله، والتوقُّفُ فِيهَا لم يَرِدْ إثباتُه وَلَا نفيُه. وهَذِهِ الطَّرِيقة هِيَ الطَّرِيقة هِيَ الطَّرِيقة السليمة، وهي حَقِيقَة الأدب مَعَ الله ورَسُوله، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيّٰهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَى اللّهِ وَرَسُولِهِ مَعَ الله وأسَلَقَ إِنَّا الله سَمِيعُ عَلِيمٌ ﴾ (يَتَأَيُّهَا الله أَلَو ورد فِي الكِتَاب والسُّنَّة من صِفَات الله وأسهائه فالوَاجِب إثباته، [الحجرات: ١]، في ورد فِي الكِتَاب والسُّنَّة من صِفَات الله وأسهائه فالوَاجِب إثباته،

وقَدْ دَلَّ عَلَى وجوبها العَقْل والسمع:

فأما العَقْل: فوجه دلالته أن تَفْصِيل القَوْل فِيهَا يَجِب ويجوز ويَمْتَنِع عَلَى اللهُ تَعَالَى لَا يُدْرَك إِلَّا بالسمع^[1]،

[1] كلمة «تَفْصِيل» تعني: أن الإجمال قَدْ يُدْرَكُ بالعَقْل بِدُونِ السَّمْع، لكن تَفْصِيل القَوْل فِيهَا يَجِب ويجوز ويَمْتَنِع عَلَى الله هَذَا لَا يُمْكِن أن يُدْرَكَ إِلَّا بالسمع، تَفْصِيل القَوْل فِيهَا يَجِب ويجوز ويَمْتَنِع عَلَى الله هَذَا لَا يُمْكِن أن يُدْرَكَ إِلَا بالسمع، أَمَّا الإجمال فيمكن أن ندركه بالعقول، فكوننا نُدْرِك أن الله عَزَقَجَلَّ كامل الصِّفَات عَلَى سَبِيل الإطْلَاق هَذَا ممكن إدراكه عقلًا، وكوننا نعلم أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنَزَّهُ عَلَى سَبِيل الإطْلَاق هَذَا مُكن إدراكه عقلًا، وكوننا نعلم أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنَزَّهُ عَنِ النقص عَلَى سَبِيل الإجمال هَذَا أَيْضًا يُدْرَكُ بالعَقْل.

ولهذا أَنْكَرَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى أَبِيهِ إِنكَارًا عَقَلَيًّا: ﴿ إِمْ تَغَبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْضِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْنًا ﴾ [مريم: ٤٢] أي: كَيْف تعبده وتدَّعي أَنَّهُ إِلهُ وهُو لَا يسمع وَلَا يبصر وَلَا ينفع وَلَا يدفع وَلَا يغني عنك شيئًا؟! فبمُجَرَّد مَا يفكر الإِنْسَان يعرف -عقلًا- أن عبادةً مِثْلِ هَذَا غَيْرٌ صوابٍ.

أُمَّا مَا لَا يُدْرَكُ بِالعَقْلِ عَلَى وجه التَّفْصِيلِ: فَكَاسْتِوَاءِ الله عَلَى الْعَرْشِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يُدْرَكُ بِالْعَقْلِ، ولَوْلَا أَن الله أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ مَا علمنا بِهِ، بَلْ وَلَا علمنا أَنْ هُنَاكَ عَرْشًا. وأَيْضًا نزول الله إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا لَا يُدْرَكُ بِالْعَقْلِ، لَكِنَّهُ بِالسمع. فَوَجَبَ اتِّبَاعُ السَّمْعِ فِي ذَلِكَ بِإِثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ، وَنَفْيِ مَا نَفَاهُ، وَالسُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ اللَّالِ

ومثال مَا يُدْرَكُ بالعَقْل عَلَى وجه الإجمال: عُلُوُّ الله عَزَّقِجَلَّ العُلُوَّ المُطْلَقَ. أَمَّا عُلُوُّهُ عَلَى العَرْشِ فَهَذَا عُلُوٌّ خَاصٌّ لَا نُدْرِكُه بِعُقُولِنا.

وقَوْله: «فِيهَا يَجِب ويجوز ويَمْتَنِع» أفادنا الْمُؤَلِّف أَنَّ مَا يُمْكِن أَن يَكُون صِفَة يَنْقَسِم إِلَى ثلاثة أَقْسَام: واجب وجائز وممتنع، وكلها تكون في العُلُوّ؛ فكون المَخْلُوقات فوقَ الله ممتنِع، وكون الله فوقها واجِب، وكونه عَلَى العَرْشِ جائِز؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى لَوْ شَاء لَهَا اسْتَوَى عَلَى عَرْشُه، فَهُوَ من الصِّفَات الجائزة، لَكِنَّهُ بَعْدَ أَن أَخْبَرَنَا بأنه اسْتَوَى وَجَبَ عَلَيْنَا أَن نُصَدِّقَ وأَن نُؤْمِنَ بِذَلِكَ.

فَالْحَاصِل: أَنْ مَا يَجِب ويجوز ويَمْتَنِع، التَّفْصِيلُ فِيهِ لَا يُمْكِن إِلَّا بالسمع، وإذَا كَانَ لَا يُمْكِن إِلَّا بالسمع.

[1] وهَذَا هُـوَ العَقْل، الآن -ولله المثل الأعلى-لَـوْ أردنا أن نتحدَّث عَنِ المعامَلات الحَاصّة فِي بيت أَحدِ مِنَ النَّاسِ فمَعْلُوم أننا لَا نُدْرِك هَذَا إِلَّا إِذَا تحدَّث لنا بِهِ، فيا هُوَ العَقْل؛ أَأَنْ نتحدث نحن عَنْ هَذَا الرَّجُل -مَا يصنع فِي بيته- بمُجَرَّد أن نَقُول هَذَا ثابِت، أو أن نَتَوقَّف عَلَى مَا يحدِّثنا بِهِ؟ الجَوَاب: نَتَوقَّف عَلَى مَا يحدِّثنا بِهِ، فَإِذَا قَالَ: (أنا أفعل فِي بيتي كَذَا وكذا) تحدَّثنا بِهِ عَنْهُ، وإذا قَالَ: (أنا لَا أفعل هَذَا فِي بيتي) تحدثنا بِهِ عَنْهُ، وإذا قَالَ: (أنا لَا أفعل هَذَا فِي بيتي) تحدثنا بِهِ عَنْهُ، وإذا لَم يخبرنا عَنْ شَيْء فإننا نَتَوقَّفُ.

كَذَلِكَ مَا يوصف الله بِهِ: فَهَا أَخْبَرَنَا الله بِهِ عَنْ نَفْسه وَجَبَ عَلَيْنَا إِثْبَاتُه، ومَا نَفَاه عَنْ نَفْسه وَجَبَ عَلَيْنَا أَن نسكت عَنْهُ.

وأَمَّا السَّمْع^[1]: فمن أدلته قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَهِ ٱلْأَسَّاآةُ لَلْمُسَّنَى فَأَدَّعُوهُ بِهَا ۗ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي ٱلسَّكَبِدِءُ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٠][٢]،....

[١] يَعْنِي دلالة السَّمْع عَلَى وجوب اتِّباع مَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة من صِفَات الله.

[۲] ودعاؤه بِهَا يَسْتَلْزِم التصديق والإثبات، إِذَنْ: نُثْبِتُ الأَسْمَاء الحُسنى بمُقتضَى هَذِهِ الآية.

وقَوْلُه: ﴿ فَأَدَّعُوهُ بِهَا ﴾. دعاء الله تَعَالَى بأسهائه يَنْقَسِم إِلَى قسمين:

القسم الأوَّل: أن تَجعلَها وسيلةً لما تدعو بِهِ، فتقول: «اللهم يا غفور اغفر ليه، و«يا عزيز امنعني من الأعداء»، و«يا تواب تب عليّ»، و«يا رزَّاق ارزقني»، هَذَا من الدُّعَاء بِهَا، أن تجعلها وسيلةً لما تدعو بِهِ.

ومَعْلُوم أنك إِذَا جعلتها وسيلة لما تدعو بِهِ فإنك سَتَتَوَسَّلُ لكل شَيْء بِهَا يُناسِبه من الأَسْهَاء، فَتَتَوَسَّلُ لطلب الرِّزق بِاسْمِ (الرَّزَّاقِ)، ولطلب المغفرة باسم (الغفور).

أُمَّا لَوْ قَالَ قَائِل: «اللهم يا شديد العقاب اغفر لي» فَإِنَّهُ لَا يَجُوز؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَالله عَمَ الله؛ لَا يَالله عَمْ الله؛ لَا يَالله عَمْ الله؛ الله عَمْ الله؛ الله عَمْ الله؛ إذْ كَيْف تسأله بها يَقْتَضِي العقوبةَ مغفرةً وتوبةً؟!

ولهذا لما علَّم النَّبِيُّ ﷺ أَبا بَكْرٍ رَضَالِكُ عَنْهُ دعاءً يدعو بِهِ فِي صلاته قَالَ لَهُ: «قُل: اللهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلُمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ؛ فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً

مِنْ عِنْدِكَ وَارْ حَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ» (١)، ولم يقل: «إنك شديد العقاب». نَعَمْ؛ لَوْ قُلْتَ: «يا شَدِيدَ العِقَابِ لمن عَصَاكَ امْنَعْنِي مِن مَعْصِيَتِكَ» فَهَذَا جائز.

وتقول: «يا عَلِيمُ علَّمني»، أمَّا «يا مُعَلِّمُ» فَلَا؛ لِأَنَّ المُعَلِّم لَيْسَت من أَسْهَاء الله، إِلَّا إِذَا كَانَ مضافًا إِلَى شَخْص فيجوز، مِثْل: «يا مُعَلِّمَ إبراهيمَ علَّمني». ويجوز أن تسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى طلبَ العِلْم بِهَا يَدُلِّ عَلَى الفضل والجود، فتقول: «اللَّهُمَّ يا جوَاد علِّمني، أو جُدْ عليَّ بالعِلم» أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. أَمَّا قَوْله تَعَالَى: ﴿وَيُعَكِلُمُ اللهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فَهَذِهِ صِفَة وَلَا يُشْتَقُ من الصفة اسْمٌ.

ولهذا لَا يَجُوز أَن تُسَمِّيَ اللهَ تَعَالَى بـ(المَاكِر) أَخذًا من قَوْله تَعَالَى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ ﴾ [الانفال:٣٠]، ولأننا لَوِ اشْتَقَقْنَا مِن كُلِّ صِفَة اسمًا لله تَعَالَى لم يَبْقَ للأَسْمَاءِ فَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ يُقَال: (اللهُ مُمْسِكٌ)! و(اللهُ آخِذُ)! و(اللهُ بَاطِشٌ)! و(اللهُ مُسْتَهْزِئٌ)! وهَذَا لَا يُمْكِن.

واعلم أن الوصفَ غَيْرُ الاسم، فالصِّفَات أوْسع من الأَسْمَاء لوجْهين:
الأُوَّل: أَنَّهُ مَا من اسم إِلَّا وهُوَ دالَ عَلَى صِفَة، وليست كُلِّ صِفَة دالة عَلَى اسم.
الثَّانِي: أن الصِّفَات تابعة لأفعاله تعالى، وأفعاله لَا نهاية لها، بِخِلَافِ الأَسْمَاء،
فالأَسْمَاء لَا نَقُول: «لها نهاية» أو «لَا نهاية لها»؛ لِأَنَّ من أسهائه مَا اسْتَأْثَرَ اللهُ بِهِ، ومَا
اسْتَأْثَرَ اللهُ بِعِلْمِهِ لَا نَقُولُ فِيهِ شيئًا.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (٨٣٤)، ومسلم: كتاب الذكر، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٥)، من حديث أبي بكر الصديق رَضَيَالِّكَ عَنْهُ.

مَسْأَلَة: هَلْ يَجُوز دعاء الله تَعَالَى بصفات الأفعال؟

الجَوَابِ: إِذَا كَانَت صِفَات الأفعال مِمَّا يَخْتَصَ بالله تَعَالَى فيجوز الدُّعَاء بِهَا، مِثْل: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، ومُجْرِيَ السَّحَابِ»، وإِلَّا فَلَا يَصِحّ.

القسم الثّاني: أن يَتَعَبَّدَ الله بمقتضى هَذِهِ الأَسْمَاء؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ مِنَ العِبَادَة، كَمَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ اَدْعُونِي آسْتَجِبٌ لَكُو إِنَّ اللّهِ يَعَلَى الله يَعَالَى: ﴿ وَقَالَ رَبُكُمُ اَدْعُونِي آسْتَجِبٌ لَكُو إِنَّ اللّهِ يَعَبَّدَ الله بمُقْتَضَاها): عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٦٠]. ومعنى (أن يَتَعَبَّدَ الله بمُقْتَضَاها): أَنَّهُ إِذَا علم أن الله شديد العقاب تَجَنَّبَ كُلَّ مَا يَكُون سببًا لعقابه، وإذا علم أنّه فور رحيم تعرَّض لكل مَا يَكُون سببًا لمغفرته، وإذا علم أنّهُ رزَّاق تعرَّض لكل عَل يَكُون فِيهِ الرِّزَق والْتَجَا فِي طلب الرِّزْق إِلَى الله عَرَقِجَلَ.

قَوْلُه: ﴿وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْجِدُونَ فِي أَسْمَنَ إِهِ ۗ [الأعراف:١٨٠]. (ذَرُوا) بِمَعْنى: اتْرُكُوا.

لكن هَلِ المَعْنَى: اتركوهم تهديدًا لهم لِأَنَّ الله سيعاقبهم؛ لقوله: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، أو المَعْنَى: ذَرُوا طريقتَهم، ويَكُون قَوْلُه: ﴿سَيُجْزَوْنَ ﴾ استئنافًا؟

نَقُول: الآيةُ تحتمل المعنيَيْن، وكلاهما صَحِيح، أي: اتركوا طَرِيقَة المُلْحِدِينَ فَإِنَّهُم سَيُعَاقَبُونَ، كَمَا فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ فَإِنَّهُم سَيُعَاقَبُونَ، كَمَا فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ فَذَرْنِ وَمَن يُكَذِبُ بِهَذَا ٱلْمَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِنْ حَبْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [القلم: ٤٤].

وقَوْلُه: ﴿ يُلْحِدُونَ فِي آسْمَنَهِهِ عَلَى الْإِلَحَاد: سيأتي بيانه إِنْ شَاءَ اللهُ.

وقَوْله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيَّ أُوهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١] وقَوْله: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ، عِلْمُرُ ﴾ [الإسراء:٣٦][ا].

فالآية الأُولى: دَلَّت عَلَى وجُوب الإثباتِ مِن غَيْر تَحْرِيف وَلَا تَعطِيل؛ لِأَنَّهُمَا مِن الإلحاد^[1].

والآية الثَّانِي: دَلَّت عَلَى وجوب نفي التَّمْثِيل [٦].

[1] ﴿نَقْفُ ﴾ مَعْنَاه: تَتَّبِعُ، مأخوذة من القَفَا؛ لِأَنَّ الْمُتَّبِعَ يَكُونُ وَرَاءَ الإِنْسَانِ.

﴿ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ يَعْنِي: أَيِّ شَيْء لَا عِلم لَكَ بِهِ فَلَا تَتبعه، سواء مَا يَتَعَلَّق بِهَا يَتَعَلَّق بِهَا عَرَقَبَلَ، أو حَتَّى مَا يَتَعَلَّق بِهَا يَتَعَلَّق بِهَا عَرَقَبَلَ، أو حَتَّى مَا يَتَعَلَّق بِهَا يَدُورُ بِين النَّاس فِي يَوْمِيَّاتِهم، ولهذا جَاءَ فِي الحَدِيث: «كَفَى بِالمَرْءِ إِثْمًا أَنَّ يُحَدِّثَ يَدُورُ بِين النَّاس فِي يَوْمِيَّاتِهم، ولهذا جَاءَ فِي الحَدِيث: «كَفَى بِالمَرْءِ إِثْمًا أَنَّ يُحَدِّثَ يَكُلِّ مَا سَمِعَ» (١)، فيَنْبَغِي لك أن تَطمئنَ وَلَا تحَدِّث بكل مَا سَمَعت.

[٢] الآية الأُولى هِيَ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسَّمَآءُ لَخْسُنَىٰ ﴾ [الأعراف:١٨٠]، فقد دَلَّت عَلَى وجوب الإثبات فِي قَوْله: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا ﴾، وأَيْضًا فِي قَوْله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآهُ لَخُسُنَىٰ ﴾؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مِنَ الله وهُوَ حَقَّ، لكن زيادة عَلَى ذَلِكَ: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا ﴾.

ودَلَّت أَيْضًا عَلَى وجوب اجتِناب التَّحْرِيف والتَّعْطِيل؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الإِلحَادِ، فَالَّذِي يُحُرِّفُ مَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة أو يعطِّله عَنْ مَعْنَاه هُوَ مُلْحِدٌ بِلَا شَكَّ؛ لِأَنَّ الإِلحَادَ أصلُه المَيْل، فكل مَن حَرَج عَنِ الاستقامة فِي أَسْهَاء الله وصِفَاته فَهُوَ مُلحِد.

[٣] الآية الثَّانية هِيَ قَـوْلُه تَعَـالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١] وَلَتَ عَلَى وجوب نفي التَّمْثِيل؛ لِأَنَّهَا خَبرٌ من الله عَزَقِجَلً أَنَّهُ سُبْحَانَه لَا مِثْلَ لَهُ،

⁽١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه رقم (٥)، من حديث أبي هريرة رَسَحَالِلَهُ عَنْهُ.

•••••

فُوجَبَ عَلَيْنَا أَن نَقُول بِهِ وأَن نَنْفِيَ الْمَاثَلَةَ.

وعَلَى هَذَا فَإِذَا قَالَ الإِنْسَانَ: «إِن لله يَدًا حَقِيقِيَّة» فإن هَذَا صَحِيح، لكنْ إِذَا قَالَ: «إِنها مِثْلُ يَدِ الْمَخْلُوق» فإن هَذَا خَطَأٌ، والَّذِي دَلَّ عَلَى خَطَئِه نَفْيُ المهاثلة فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنُونَ * فَإِنها تَكذِّب كُلَّ مَن ادَّعَى التَّمْثِيلَ فِي صِفَات الله تِعَالَى.

ويُمْكِنُ أَن نَسْتَدِلَّ أَيْضًا عَلَى نفي التَّمْثِيل بقوله: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ ع عِلْمُ ﴾ [الإسراء:٣٦]؛ لِأَنَّ الْمَثَّلَ لَا عِلْمَ لَهُ بِذَلِكَ. لكنْ مَا دام عندنا آيةٌ تَنُصُّ عَلَى نفي التَّمْثِيل فالاستدلالُ بِهَا أَوْلَى.

واعْلَمْ أَنَّ نَفْيَ الْمَاثَلَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ أَصْلِ الاشتراكِ، فالاشتراك فِي الشَّيْء غَيْرُ الْمَاثَلَةِ فِيهِ.

فَمَثَلًا: يُقَالَ لِلْإِنْسَانِ (حَيَوان) ويقال للشاة (حَيَوان)، فاشْتَرَكَا فِي الحَيَوَانِيَّةِ لَكُنْ لَم يَتَّفِقًا فِي المِثْلِيَّةِ. كَذَلِكَ يُقَالُ: (أنتَ جِسْم) و(الحَجَر جِسْم)، فاشْتَرَكْتُما فِي الجِسْمِيَّة، وهُوَ المَعْنَى الأصلي، لَكِنِ اخْتَلَفْتُما بِلَا شَكِّ، فلو تَضْرِب حَجَرًا بِحَجَرٍ الجِسْمِيَّة، وهُو المَعْنَى الأصلي، لَكِنِ اخْتَلَفْتُما بِلَا شَكِّ، فلو تَضْرِب حَجَرًا بِحَجَرٍ فَقَدْ يَنْكَسِرُ وقَدْ لَا يَنْكَسِرُ، لكنْ لَوْ ضَرَبْتَ رأسَك بحجر لَتَضَرَّرَ. كَذَلِكَ يُقَال: (أنت مَوْجُود) و(السَّمَاء مَوْجُودة)، اشْتَرَكْتُما فِي الوُجُودِ، لَكِنْ لَم تَتَمَاثَلَا.

ويقال أَيْضًا: (الرَّبُّ عَرَّوَجَلَّ مَوْجُودٌ) و(المَخْلُوقُ مَوْجُودٌ)، اشْتَرَكَا فِي الوُجُودِ، لَكِنَّهُما غَيْرُ مُتَمَاثِلَيْنِ فِي الوُجُودِ؛ وُجُودُ البَارِي يَخُصُّه ووُجُودُ المَخْلُوقِ يَخُصُّه، فنَفْيُ المِثْلِيَّةِ إِذَنْ لَيْسَ مَعْنَاه نَفْيَ الاشْتِرَاكِ فِي مُطْلَقِ الشَّيْء.

والآية الثَّالثة: دَلَّت عَلَى وجوب نَفي التَّكْيِيف، وعَلَى وجوب التوقُّف فِيهَا لم يَرِد إثباتُه أو نَفيُهُ^(۱).

ولهذا ضَلَّ بِهِ مَن ضَلَّ مِن أَهْلِ البِدَعِ، فَظَنُّوا أَنَّ الاَشْتِرَاكَ فِي أَصْلِ الشَّيْءِ يَسْتَلْزِمُ الْمَاثَلَةَ، فَقَالُوا: «لَيْسَ لله يَدُّ وَلَا وجهٌ وَلَا عينٌ، وَلَا لله قَدَمٌ وَلَا سَاقٌ، ولم يَسْتَوِ حَقِيقَةٌ عَلَى العَرْشِ، وَلَا يَنْزِل حَقِيقَةً إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا» ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ظَنُّوا يَسْتَو حَقِيقَةٌ عَلَى العَرْشِ، وَلَا يَنْزِل حَقِيقَة يَسْتَلْزِم المَاثلة، واللهُ تَعَالَى قَدْ نَفَى أَن أَنْ إِثْبَاتَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ عَلَى وجه الحَقِيقَة يَسْتَلْزِم المَاثلة، واللهُ تَعَالَى قَدْ نَفَى أَن يَكُونَ لَهُ مَثِيلٌ، فإذَنْ يَجِب عَلَيْنَا أَن ننكر هَذِهِ الأَشْيَاء!

[1] الآية الثَّالثة هِيَ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ [الإسراء:٣٦]، فَإِذَا قَالَ قَائِل: «لله يَدُّ حَقِيقِيَّةٌ لكن صِفَتها كَذَا وَكَذَا» وبدأ يعدِّد لنا الأصابعَ والعُرُوقَ والعِظَامَ وأَشْيَاءَ أُخْرَى -عِيَاذًا بالله - فإننا نَقُول لَهُ: كَذَبْتَ.

وعَلَى هَذَا: فالذِي قام يَصِفُ يَدَ الله عَرَّقَجَلَّ بِصِفَاتٍ لِيسَ لَمَا نَظير عندَنا لَكِنَّهُ هُو تَخَيَّلَ صِفَاتٍ قام يَصِفُهَا لنا، فإنَّ فِي الآيات الَّتِي ذكرنا مَا يَدُلِّ عَلَى تحريم طريقته، وهي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾؛ لِأَنْنَا نَقُول لَهُ: مِن أَيْنَ لَكَ العِلْم بِهَا وصفت بِهِ يد الله عَرَّقَجَلً؟ فسيقول: لَيْسَ عِنْدِي علمٌ ولكنْ أَظُنُّهَا هَكَذَا. فَنَقُول: إِذَنْ: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾.

فإن قَالَ قَائِل: لماذا لم تأتِ بقوله تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللّهِ مَا لَرْ يُنْزِلْ بِهِـ سُلْطَننًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]؟ والمُكَيِّفُ قَالَ عَلَى الله مَا لَا يَعلم.

فأقُول: إِنَّنَا عَدَلْنا عَنْ هَذِهِ الآية لوجهَيْن:

وكلُّ مَا ثبت لله من الصِّفَات فإنها صِفَات كَمَال يحمد عَلَيْهَا ويثنى بِهَا عَلَيْهِ، ولَيْسَ فِيهَا نقص بوَجْه من الوجوه، فجميعُ صِفَات الكَمَال ثابتة لله تَعَالَى عَلَى أكمل وجه.

وكلُّ مَا نفاه الله عَنْ نَفْسه فَهُوَ صِفَات نقص تُنافي كَمَاله الوَاجِب، فجَميع صِفَات النَّقص مُتنعة عَلَى الله تَعَالَى لوجوب كَمَاله.

أُولًا: أَنَّهَا طويلة، والكتاب هَذَا مقرَّر عَلَى طَلَبَةٍ، وكُلَّمَا كَانَ الدَّلِيلُ أَقْصَرَ كَانَ أسهلَ عَلَيْهِم.

ثانيًا: أن قَوْلَه تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ أَعَمُّ من الآية الأولى؛ لأنَّ الآية الأولى تَقُول: ﴿ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ فَقَالَ: ﴿ عَلَى اللهِ ﴾ فَقَطْ، لِأَنَّ الآية الأَانية ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ فَهِيَ عَلَى الله تَعَالَى وعَلَى غيره، أي أمَّا الآية الثَّانية فيها يَتَعَلَّق بغيره، وإن كَانَت الآية الأولى فِيهَا أَنَّهَا عَامَّة فِيهَا يَتَعَلَّق بالله عَرَّفَها وفيها يَتَعَلَّق بغيره، وإن كَانَت الآية الأولى فِيهَا التصريح بالتحريم، لكن الآية الثَّانية تَفُوقُها فِي الوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ، ثُمَّ نَقُول: الأَصْلِ فِي النهي التحريم، أي في قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْفُ ﴾.

أَمَّا قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَ ﴾ [الشورى: ١١] فلا تَدُلَّ عَلَى تحريم التَّكْيِيف؛ لِأَنَّهُ قَدْ يكيِّف بِدُونِ قَيْدٍ بالتَّمْثِيلِ، بأن يَتَخَيَّلَ هُوَ بِنَفْسِهِ صِفَةً مِنَ التَّكْيِيف؛ لِأَنَّهُ قَدْ يكيِّف بِدُونِ قَيْدٍ بالتَّمْثِيلِ، بأن يَتَخَيَّلَ هُو بِنَفْسِهِ صِفَةً مِنَ السَّفَاتِ، مِثْل أن يَقُولَ: (يَدُ الله صِفَتُها كَذَا وَكَذَا) وأتَى بكَيْفِيَّة من عِنْدَه، فَهَذَا السِّفَاتِ، مِثْل أن يَقُولَ: (يَدُ الله صِفَتُها كَذَا وَكَذَا) وأتَى بكَيْفِيَّة من عِنْدَه، فَهَذَا مُكيِّفٌ ولَيْسَ بِمُمَثِّل، لكن لَوْ قَالَ: (كَيْفِيَّةُ يَدِ الله كَيدِي) مَثَلًا حِياذًا بالله – فَهَذَا نَقُول: إنَّهُ مُكيِّفٌ ومُثَلًّ.

فتَبيَّنَ بهذه الآياتِ الثلاثِ: وجوبُ إثباتِ مَا أثبته الله لنفسه، ونفيُ مَا نَفَى الله عَنْ نَفْسه، والسكوتُ عَبًا سكت عَنْهُ.

ومَا نَفاه الله عَنْ نَفْسه فالْمَرَاد بِهِ انتفاءُ تِلْكَ الصَّفة المنفية وإثباتُ كَمَالِ ضِدِّهَا اللهَ اللهُ عَنْ نَفْسه فالْمَرَاد بِهِ انتفاءُ تِلْكَ الصَّفة المنفية وإثباتُ كَمَالِ ضِدِّهَا الكَمَال حَتَّى يَكُون مُتضمنًا لَصِفة ثُبوتية يُحْمَدُ عَلَيْهَا؛ فإن مُجَرَّد النَّفْي قَدْ يَكُون سببه العجز فَيَكُون نقصًا، كَمَا فِي قَوْل الشَّاعر:

قُبِيًّا لَـــةٌ لَا يَغْــــدِرُونَ بِذِمَّـــةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَـرْدَكِ [٢]

[1] كُلِّ مَا أَثبته الله فَهُوَ صِفَة كَهَال، وكل مَا نفاه فَهُوَ صِفَة نَقص، والَّذِي نَفاه الله عَنْ نَفْسه أَيْضًا لَا بُدَّ أَن يَسْتَلْزِم إثباتًا؛ ولهذا قَالَ الْمُؤَلِّف: «فالمُرَاد بِهِ انتفاء تِلْكَ الصِّفة المنفيَّة وإثباتُ كَهَالِ ضِدِّهَا».

مثال ذَلِكَ: قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٩]. فَهَذَا نَفِي للظلم عَنِ الله؛ لِأَنَّ الله نفاه عَنْ نَفْسه، لكن يَجِب مَعَ نفي الظلم إثبات كَهَال العدل، وهَذَا خَاصَ فِيهَا يوصف الله بِهِ وفيها يُوصف بِهِ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الغَالب، أَمَّا عَيْره فالنَّفْي لَا يَدُلِّ عَلَى الكَهَال، أَمَّا مَا نَفَى الله عَنْ نَفْسه فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِم الكَهَال.

[٢] «لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ» أي: العَهْد. والَّذِي لَا يَغْدِرُ يَكُون مُؤْمِنًا؛ لِأَنَّ من علامات النِّفاقِ: الغَدْر، ومِن علامة الإِيمَان: عدم الغَدْر. لكنْ هُنَا لَا يُرِيد أَنَّهُم لَا يَغْدِرُونَ لِعَجْزِهِمْ. لَا يَغْدِرُونَ لِعَجْزِهِمْ لَا يَغْدِرُونَ لِعَجْزِهِمْ لَا يَغْدِرُونَ لِعَجْزِهِمْ فَلَا يَغْدِرُونَ لِعَجْزِهِمْ فَلَا يَغْدِرُونَ لِعَجْزِهِمْ وَلَو أَنه وَمِثْلُه: «وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةً خَرْدَكِ»؛ وَذَلِكَ لعَجْزِهم عَنِ الظلم، ولو أنه حصلت لهم القدرة لَظَلَمُوا، لَكِنَّهُم عاجزون. فهل نَقُول: إن هَذَا النَّفْي يَسْتَلْزِم مدحًا؟ الجَوَاب: لَا.

وقَدْ يَكُون سببه عدم القَابِليَّة [١] فَلا يَقْتَضِي مَدْحًا، كَــَمَا لَــوْ قُلْت: الجدار لَا يَظْلِم [٢].

أَمَّا الرَّبُّ عَرَّفَجَلَ فإنك إِذَا قُلْت: «إِن الله لَا يَغْدِرُ» فالمعنى: لِكَمَالِ وَفَائِه، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَوْفَ بِعَهْدِهِ مِنَ ٱللهِ ﴾ [التوبة:١١١]. وإذا قُلْتَ: «إِنَّهُ لَا يَظْلِمُ» فَهُوَ لَكَمَالِ عَدْلِه، لَا لِأَنَّهُ غَيْرُ قادرٍ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قادِر أَن يظلم لَوْ شاء، لَكِنَّهُ عَرَّفَجَلَ كَامِلُ الْعَدْلِ فَلَا يُمْكِنُ أَن يَظْلِمَ.

والعَجِيب أَنَّ بَعْضَ البَادِيَةِ -وَلَا سِيًّا فِي الزمان الأَوَّل يَرَوْنَ أَن الظُّلْمَ كَمَالُ، وَأَن مَن لَا يظلم فَهُو ناقص وجَبان! حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَطَبَ مِنْهُم قَالُوا: هَلْ عَلَى قوم فأخذ إبلهَم أو غَنمهم؟ إِن قَالُوا: نعم. قالوا: إِذَنْ نزوِّجه. وإِن قَالُوا: لَا. تردَّدوا فِي قَبُول خِطْبَتِهِ؛ لِأَنْهُم يَرَوْنَ أَن الَّذِي لَا يَفعل مِثْلَ هَذَا جَبَانٌ ذَلِيلٌ لَا يَقْدِرُ أَن يَفْعَلَ مِثْلَ هَذَا جَبَانٌ ذَلِيلٌ لَا يَقْدِرُ أَن يَفْعَلَ مِثْلَ هَذَا جَبَانٌ ذَلِيلٌ لَا يَقْدِرُ أَن يَفْعَلَ شَيْتًا! وعَلَى هَذَا يُحْمَلُ هَذَا البيت (۱):

«قُبَيِّلَــةٌ لَا يَغْــدِرُونَ بِذِمّــةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَـرْدَكِ»

[1] يَعْنِي: قَدْ يَكُون سبب النَّفْي لَيْسَ العَجز، لكن عدم القَابِليَّة، أي أن هَذِهِ الصفة لَا تقبل عَلَى هَذَا المَوْصُوف.

[۲] هَذَا شَخْص يتحدث عَنْ بيت بَنَاهُ، يَقُول: عندنا بيت جُدُره لَا تظلم أحدًا. فإن هَذَا لَا يُعَدُّ مَدْحًا؛ لِأَنَّ مِثْل هَذِهِ الأَشْيَاء لَا تَقبل الظلم، كَمَا لَوْ قُلْتَ: «عِنْدِي جدار لَيْسَ بأَعْمى» فإن هَذَا لَا يُعَدُّ صِفَة مَدْح؛ لِأَنَّ الجدار أصله لَيْسَ بأَعْمى وَلَا بمُبْصِر حَتَّى تمدحه بنفى العَمَى.

⁽١) البيت ينسب للنجاشي الحارثي قيس بن عمرو، انظر: الحماسة الصغرى لأبي تمام (ص: ٢١٥- ٢- ٢١٥)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ٣١٩)، وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ٢٣٢).

إِذَا تبيَّن هَذَا فَنَقُول: مِمَّا نفى الله عَنْ نَفْسه: الظلمُ، فالْمُرَاد به انتفاء الظُّلم عَنِ الله مَعَ ثُبُوت كَمَالِ ضِدِّهِ وهُوَ العَدْل. ونَفَى عَنْ نَفْسه اللَّغُوبَ، وهُوَ التَّعَب والإِعْيَاء، فالْمُرَاد نَفْي اللَّغُوبِ مَعَ ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ وهُوَ القُوَّة. وهَكَذَا بقيَّة مَا نفاه الله عَنْ نَفْسه. واللهُ أعلم [1].

التَّحْرِيف؛

التَّحْرِيف لغةً: التَّغْيِير [7].

وفي الاصطِلاح: تَغيِير النَّصِّ لَفظًا أو مَعْنَى [1].

[١] وسبق بيان ذَلِكَ.

فالحَاصِل: أن النَّفْيَ من حَيْثُ هُو نفي يَنْقَسِم إِلَى ثلاثة أَقْسَام: تَارَة يَتَضَمَّن كَمَالًا، وتَارَة يَتَضَمَّن لَا هَذَا وَلَا ذَاك. فالنَّفْيُ المَوْجُود فِي كَمَالًا، وتَارَة يَتَضَمَّن كَمَالًا، والنَّفْيُ المَوْجُودُ فِي قوم يَعْجَزون عَنْ تحقيقه يَكُون صِفَات الله كلَّه يَتَضَمَّن كَمَالًا، والنَّفْيُ المَوْجُودُ فِي قوم يَعْجَزون عَنْ تحقيقه يَكُون نقصًا، والنَّفْيُ فِي شَيْء لَا يَقْبَلُ الاتِّصَافَ بِهِ وَلَا الانْتِفَاءَ مِنْهُ لَا يَكُون مدحًا وَلَا ذَمَّا.

[۲] يُقَال: «حرَّفت الشَّيْء» يَعْنِي: غَيَّرْته. ومنه: «حَرَفْتُ الدَّابَّةَ» يَعْنِي: غَيَّرْتها عَنْ وِجْهَةِ سَيْرِهَا.

[٣] فَإِذَا قَالَ قَائِل: ﴿ الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ اَسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]: (أي اسْتَوْلَى) مَعَ أَنَّهُ يقرؤها بِهَذَا اللَّفْظ ﴿ اَسْتَوَىٰ ﴾ لكن يَقُول: «مَعْنَاها اسْتَوْلَى». فَهَذَا تَحْرِيف مَعْنَوِيّ؛ لِلْمَعْنَى فَقَطْ.

والتَّغيير اللفظي قَدْ يَتغير معَه المَّعْنَى وقَدْ لَا يَتغير. فَهَذِهِ ثلاثة أَقْسَام:

الأُوَّل: تَحْرِيف لفظي يتغير معه المَعْنَى، كتحريفِ بَعْضِهم قَوْلَه تَعَالَى: ﴿ وَكُلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤] إِلَى نَصْبِ لفْظ الجَلالة؛ ليكُون التَّكليم من موسى [١].

وإذا قَرَأَ قَارِئ ﴿وَكُلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤] قَالَ: «وكلَّم اللهَ موسى تكليًا» بِنَصْبِ لَفْظِ الجَلَالَةِ. فَهَذَا تَحْرِيف لَفْظِيٌّ ومَعْنَوِيٌّ.

أَمَّا مِن قَالَ: "إِنَّ مَعْنَى قَوْلِه تَعَالَى ﴿وَكُلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَحَيِّلِمَا ﴾ أي: جَرَحَهُ بِمَخَالِبِ الحِكْمَةِ » استنادًا إِلَى قَوْله ﷺ: «مَا مِن مَكلُوم يُكْلَم فِي سَبيلِ الله -واللهُ أعلم بمَن يُكْلَمُ فِي سَبيله - إِلَّا جَاءَ يوم القيامة وجُرحُه يَثْعُبُ دَمًّا، اللونُ لَونُ الدَّمِ والرِّيح ربح المِسْك »(۱). فَهَذَا مِن التَّحْرِيف المَعْنَوِيِّ فَقَطْ.

وإذا قَالَ قَائِل: ﴿آلْحَمْدُ بِنَهِ رَبِ ٱلْمَسَلَمِينَ ﴾ [الفَاعَة:٢] بفتح الدَّال فِي (الحَمْد). فَهَذَا تَحْرِيف لفظي.

وكلُّها مذكورٌ هُنَا.

[١] وهَذَا تَخْرِيف لفظي معنوي. والَّذِي حرَّف هَذَا مَن يُنْكِرُونَ الكَلَامَ اللهُ عَنَّهَ عَلَى اللهُ مَكُلُم اللهُ عَنَّهَ عَلَى اللهُ عَنَّهَ عَلَى اللهُ عَلَمُ اللهُ عَنَّهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَالِمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَالِمُ عَلَمُ عَا عَلَمُ عَاعِمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَا

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب من يجرح في سبيل الله عَزَقَجَلَّ، رقم (۲۸۰۳)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، رقم (۱۸۷٦)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

الثَّانِي: وتحريفٌ لفظي لَا يتغير معه المَعْنَى، كفتح الدَّال من قَوْله تَعَالَى: ﴿ آلْكَ مَنْ اللَّهُ اللَّالَّالَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّالَّ اللَّهُ اللَّ

واستطاعوا أن يَقُولُوا ذَلِكَ لِأَنَّ (مُوسَى) مُعْتَلُّ بالألف لَا تظهر عَلَيْهِ الحركات.

ولهذا يُقَال: إن بَعْض أَهْل التَّحْرِيف من الجَهْمِيَّة أو المُعْتَزِلَة قرأ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَكُمَّ اللهُ عُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ بنصب لفظ الجلالة، فَقَالَ لَهُ رجل من أَهْل السُّنَّةِ: مَا تَقُول فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَلِنَا وَكُلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ [الأعراف:١٤٣]؟ مَا تَقُول فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَلِنَا وَكُلَّمَهُ وَبُهُ ﴾ [الأعراف:٢١٤]؟ فبُهِتَ الَّذِي حَرَّف؛ لِأَنَّ الضمير فِي قَوْله: ﴿ كُلَّمَهُ ﴾ ضمير نصب لَا يُمْكِن أن يقبل غَيْر النصب، ﴿ وَكُلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ أي كلَّمَ مُوسَى، فلم يقل: (وكلَّمَ رَبَّهُ)؛ لهذا ليَسْتَطِيع أن يعيِّره عَنْ مَعْنَاه؛ إِذْ إن هَذَا الضمير ضمير نَصْب وَلَا يَسْتَطِيع أن يعيِّره عَنْ مَعْنَاه؛ إِذْ إن هَذَا الضمير ضمير نَصْب وَلَا يُمْكِن أن يَكُون ضمير رَفْع.

[1] والصَّوَاب أَنَّهَا بالرفع (الحَمْدُ).

ومن ذَلِكَ: رَفْعُ لفظ الجلالة فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَ وَ الله عَزَوَجَلّ ومع ذَلِكَ رُفِع، وهي قراءة شاذّة، الْعُلَمَ وَ الله عَنَوَجَلّ ومع ذَلِكَ رُفِع، وهي قراءة شاذّة، لكن هم يَقُولُونَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ الفَاعلُ والمفعولُ مَعْلُومًا بالعَقْل جاز تغيير اللّفظ من أجل ذَلِكَ. وهَذِهِ القَاعدة فاسدة بِلَا شَكّ، وإلّا لجاز أن يَقُول: ﴿ خَلَقَ اللهَ السّمَواتُ ﴾ بنصب لفظ الجلالة ورفع السّمَاوَات، وكل شَيْء يُعلم بالعَقْل نغير لفظه، وهذَا لا يُمْكِن أن يُقال.

وبَعْضهم يَقُول: إِنَّهُ عَلَى حد قَوْل الشَّاعر(١) لمن يُخاطِبُ:

⁽١) البيت لنصيب بن رباح، انظر: ديوانه (ص:٦٦).

وهَذَا فِي الغَالب لَا يقع إِلَّا من جاهل؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ غَرَضٌ مَقْصُود لفاعله غالبًا[١].

الثَّالِث: وتحريفٌ مَعنوي، وهُوَ صَرْف اللَّفْظ عَنْ ظَاهِرِه بلا دَلِيل، كتحريف مَعْنى النَّالِث: وتَحريف مَعْنى النَّضَافَتَيْنِ إِلَى اللهُ تَعَالَى إلى القُوَّةِ والنَّعْمَةِ ونَحْوِ ذَلِكَ [7].

أَهَابُكِ إِجْلَالًا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيْ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنِ حَبِيبُهَا

فَيَكُون مَعْنى الآية عَلَى هَذَا: أن اللهَ يَخْشَى العُلَمَاءَ عَلَى سَبِيلِ الإِجْلَالِ لا عَلَى سَبِيلِ الهَيْبَةِ والحَوْف. وعَلَى كُلِّ فهِيَ قراءة شاذّة لَا يُقرأ بِهَا، وَلَا يَجُوزِ القراءة بِهَا.

[1] التَّحْرِيف اللفظي الَّذِي يغيِّر المَعْنَى قَدْ يقع مِن عالَم، وَذَلِكَ لغرض مَقْصُود، لكن الَّذِي لَا يغيِّر المَعْنَى الغَالبُ أَنَّهُ لَا يقع إِلَّا من جاهل وبدون قَصْد، اللَّهُمَّ إِلَّا مِن رَجُلٍ يُرِيد أَن يُلَبِّسَ عَلَى المُسْلِمِينَ ويجعلَهم يَشُكُّونَ فِي القُرْآنِ فَيَشْكُله ويُعْرِبه عَلَى خِلَاف الصَّوَاب، حَتَّى إِذَا قَرَأَهُ العَامِّيُّ يَقُول: كَيْفَ اخْتَلَفَ فَيَشْكُله ويُعْرِبه عَلَى خِلَاف الصَّوَاب، حَتَّى إِذَا قَرَأَهُ العَامِّيُّ يَقُول: كَيْفَ اخْتَلَفَ هَذَا المُصْحَفُ عَنِ المصحفِ الآخَرِ؟! فَهَذَا تَلْبِيسٌ عَامٌّ عَلَى المُسْلِمِينَ فِي تَحْرِيف القُرْآن.

[٢] التَّحْرِيف المُعْنَوِيّ: هُو أَن يَبْقَى اللَّفْظُ عَلَى مَا هُو عَلَيْهِ ولكن يغيِّر المَعْنَى. وهُو أَكْثَر مَا وُجد فِي المُتَسِينَ إِلَى القِبلة -يَعْنِي الإِسْلَام-، فمَثَلًا الأَشَاعِرَة حَرَّفوا، والمُعْتَزِلَة حرَّفوا، والجَهْمِيَّة حَرَّفوا، والمُرْجِئَة حرَّفوا، كَذَلِكَ الوَعِيدِيَّة حرَّفوا، والمُعْتَزِلَة حرَّفوا، والجَهْمِيَّة حَرَّفوا، والمُرْجِئَة حرَّفوا، كَذَلِكَ الوَعِيدِيَّة حرَّفوا، والجَهْمِيَّة عَرَّفوا، والمُعْوَدُ اللَّهُ عَلَى الطوائف المبتدِعة قَدْ حرَّفوا تحريفًا معنويًا، أمَّا والحَرُورِيَّة حرَّفوا ... وهَكَذَا، فكل الطوائف المبتدِعة قَدْ حرَّفوا تحريفًا معنويًا، أمَّا اللَّفْظ فَلَا يمكنهم أَن يُحرِّفوه؛ لِأَنْهُم يَنْتَسِبُونَ للإِسْلَام، والمُسْلِمُ لَا يُمْكِن أَن اللَّفْظ فَلَا يمكنهم أَن يُحرِّفوه؛ لِأَنْهُم يَنْتَسِبُونَ للإِسْلَام، والمُسْلِمُ لَا يُمْكِن أَن يُحرِّف كَلَامَ الله، لكن المَعْنَى لـمَا كَانَ يَعُودُ إِلَى الفَهْمِ وإلى الأَذْهَانِ اسْتَطَاعُوا أَن يُحرِّفوه.

فقَالُوا مَثَلًا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٢٤]: (يداه) أي نِعْمَتَاهُ. فَإِذَا قِيلَ لهم: كَيْف تَقُولُونَ: (نعمتاه) والله تَعَالَى يَقُول: ﴿ وَإِن نَعُتُوا نَعْمَتَاهُ وَالله تَعَالَى يَقُول: ﴿ وَإِن نَعْتُدُوا نِعْمَتَ اللّهِ لَا يَحْشُوهَا ﴾ [إبراهيم: ٣٤، والنحل: ١٨]؟! قَالُوا: إِنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الجِنْس، أي نِعْمَة الدِّين ونعمة الدُّنْيَا، أو نعمة الدُّنْيَا ونعمة الآخِرَة.

والَّذِي يفسِّر (اليد) بالقوة فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ لَا يَسْتَطِيع أَن يتخلَّص؛ لِأَنَّ قوة الله واحدة، وَلَا يُمْكِن أَن يَقُول: (إِن لله قُوَّتَانِ)، ولذلك بَطَلَ هَذَا التَّحْرِيف، فالمُرَاد باليدِ إِذَنْ: اليدُ الحَقِيقِيَّة الَّتِي بِهَا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَأْخُذُ وَيَقْبِضُ: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللّهَ حَقَى قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا فَبْضَتُهُ, يَوْمَ الْقِيكَمَةِ ﴾ ويقْبِضُ: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللّهَ حَقَى قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا فَبْضَتُهُ, يَوْمَ الْقِيكَمَةِ ﴾ [الزمر: ٢٧]، وبها يَطْوِي: ﴿ وَالسَّمَواتُ مَطُولِتَكُ بِيمِينِهِ عَ الزُّمَر: ٢٧] ﴿ يَوْمَ نَطُوي اللّهَ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

فإن قَالَ قَائِل: إِنَّ السِّيَاقَ عَيَّنَ الْمُرَادَ بِالْيَدَيْنِ فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآهُ ﴾ بأنه النعمة.

فإنَّا نَقُول: إِنَّ هَذَا لَا يُمْكِن؛ لِأَنَّهُم هم يَقُولُونَ: ﴿يَدُ ٱللّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ فَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ غُلَتَ آيَدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُوا كَا بَلَ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنِفِقُ كَيْفَ يَشَآهُ ﴾ [المائدة: ٢٤] والإنفاق إِنَّها هُوَ باليد؛ لِأَنَّ الأَصْل فِي الإعطاء والإنفاق والدَّفْع إِنَّها يَكُون باليد، فقَوْله: ﴿ يُنِفِقُ كَيْفَ يَشَآهُ ﴾ أي بهاتَيْن اليَدَين، وهَذَا واضح.

ثُمَّ إِنَّنَا لَوْ فَسَرِنَاهَا بِالنَّعِمَةِ، فَالنَّعِمَةُ لَيْسَتُ وَاحِدَةً. وَإِذَا فَسَرِنَاهَا بِالجَنس وَهُوَ يَقُولَ: ﴿ يُنِفِقُ كَيْفَ يَشَآلُ ﴾ وإنفاقه لَا يزال مستمرًا وكثِيرًا؛ بطل أن نَقُول: إنها نَّعْمَةُ وَاحِدَةً. فإن قِيلَ: إِنَّكُمْ يا أَهْلِ السنَّةِ إِنَّهَا تَقُولُونَ بِذَلِكَ تَخلُّصًا!.

فَإِنَّهُ يُقَالُ: إِن كُلَّ إِنسان يُرِيد التخلُّص بِهَا لَا يمكنه مِن سِيَاقِ اللَّفْظ لَا يُطَاعُ، بَلْ يَكُونُ بِهَذَا مكابرًا.

ثُمَّ نَقُول لَهُ: ماذا تَقُول فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيدَى ﴾ [ص:٧٥]؟ فَإِذَا قَالَ: قَالَ: الْمُرَاد (بِيدَيِّ) أي: بِقُوَّتِيَّ. نَقُول: لَا يُمْكِن أَن نَقُول: (إِن لله قُوَّتَيْنِ). فَإِذَا قَالَ: هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْظِيمِ. نَقُول: التَّعْظِيمُ لَا يُمْكِنُ أَن يَكُونَ بِالتَّثْنِيَةِ الدَّالَّةِ عَلَى هَذَا مِنْ بَالِ التَّعْظِيمُ يَكُونُ بِالجَمع مِثْل قَوْله تَعَالَى: ﴿ يَعُرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ، أَمَّا أَنْ يَكُونَ بِالعَدِدِ المَحْصُورِ باثنتين فَهَذَا لَا يُمْكِن أَن يَكُون؛ لِأَنَّ التَّثْنِيَة تَدُلُّ عَلَى العَدَدِ المَحْصُورِ بهذه السِّمَةِ لَا غَيْرَ.

والحَاصِل: أن أَهْلَ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ أَبْقَوْا دلالةَ الْيَدَيْنِ عَلَى مَعْنَاهما الظَّاهِر اللائق بالله عَنَّائِكًا، وتَبَرَّؤُوا من كُلِّ تَحْرِيفٍ، وهَؤُلَاءِ المُحَرِّفَةُ حرَّفوها وحرَّفوا كَثِيرًا مِنَ النُّصُوصِ.

فالاسْتِوَاء عَلَى العَرْش مَعْنَاه عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ: عَلَا عَلَيْهِ واسْتَقَرَّ عُلُوا واسْتِقْرَارًا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وعِنْدَ الْمُحَرِّفَةِ يَقُولُونَ: «اسْتَوَى عَلَى عُلُوا واسْتِقْرَارًا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وعِنْدَ الْمُحَرِّفَةِ يَقُولُونَ: «اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ» بِمَعْنى: اسْتَوْلَى وَ فَحَرَّفُوها تَحْرِيفًا مَعْنَوِيًّا؛ لِأَنَّهُم لَا يَسْتَطِيعونَ أَنْ يغيِّروا العَرْشِ». اللَّفْظَ فيقُولُوا: «اسْتَوْلَى عَلَى العَرْش».

أَمَّا بَنُو إِسْرَائِيلَ فاسْتَطَاعُوا أَن يحرِّفوا لفظًا ومعنَى، حَيْثُ قِيلَ لهم: «قولوا: حِطَّة» فقَالُوا: «حِنْطَة». وقَدْ قَارَنَ ابنُ القَيِّمِ رَحْمَهُ ٱللَّهُ فِي (النُّونِيَّةِ) بين لام الأَشْعَرِيَّة

التَّعْطِيل:

التَّعْطِيل لغةً: التفريغ والإخلاء. وفي الاصطلاح هُنَا: إنكار مَا يَجِب لله تَعَالَى مِن الأَسْمَاء والصِّفَات، أو إنكار بَعْضه. فَهُوَ نوعان:

١ - تَعْطِيلٌ كُلِّيٌ كَتَعْطِيلِ الجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الصَّفَاتِ وَغُلَاتِهم يُنْكِرُونَ الأَسْيَاءَ أَيْضًا^[۱].

والمُعْتَزِلَة فِي (اسْتَوَى) وبين نون اليَهُود فِي (حِطَّة) بأن لام المُعَطَّلَة فِي (اسْتَوَى) كنون اليَهُود فِي (حِطَّة)(۱).

مَسْأَلَة: إِذَا قَالَ قَائِل: إِنَ الاسْتِوَاء فِيهِ أَلْفَاظ مُشْتَرَكة بين الكَمَالِ والاسْتِقْرَارِ والعُلُوِّ، فتَعْيِينُ أحدِها تَحَكُّمٌ؟

الجَوَاب: لَيْسَ فِي ذَلِكَ تحَكُم؛ لِأَنَّ الأَلْفَاظَ المُشْتَرَكَةَ الَّتِي لَهَا مَعَانِ متعدِّدة يُعَيِّنُ المَعْنَى الواحدَ مِنْهَا السِّيَاقُ؛ فَلَا يُمْكِن أَن تكون (اسْتَوَى عَلَى كَذَا) يَعْنِي إِذَا عُدِّيَتْ المَعْنَى (السَّوَى عَلَى كَذَا) يَعْنِي إِذَا عُدِّيَتْ بِرْعَلَى) بِمَعْنَى (كَمَلَ)، وَلَا يُمْكِن أَن تكون بِمَعْنَى (قَصَدَ)، كَمَا أَنك لَوْ عُدِّيَتْ برعَنْى (قَصَدَ)، كَمَا أَنك لَوْ قُلْتَ: (عِنْدِي عَيْنٌ مَنْقُودَةٌ، وَلِي عَيْنٌ جَارِيَةٌ، وَلِي عَيْنٌ قَوِيَّةُ النَّظَرِ) فكلمة (العَيْن) قُلْتَ دُولِي عَيْنٌ قَوِيَّةُ النَّظَرِ) فكلمة (العَيْن) فِي كُلِّ مَوْضِع مَعْرُوفَةُ المَعْنَى، فَلَا يُمْكِن أَن يُرَادَ برعَيْن) الأُولَى: (عَيْن) الثَّانِية، وَلا بَرْعَيْنُ مَعْنَاهُ السِّيَاقُ.

[1] عَامَّةُ الجَهْمِيَّةِ -أَيْ أَكْثُرُهم، ولَيْسَ مَعْنى (العَامَّة) الَّذِينَ لَا يَفْهَمُون-يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ ويُقِرُّونَ بالأَسْهَاء، وغُلَاتُهُمْ يُنْكِرُونَ الأَسْهَاءَ أَيْضًا ويَقُولُونَ: لَـوْ أَثْبَتْنَا لله أَسْهَاء لَـزِمَ مِن ذَلِكَ التَّمْثِيلُ؛ لأنك تَقُول: «الله هُوَ السَّمِيع» والإِنْسَان

⁽۱) النونية (ص:۱۱۱).

٢- وَتَعْطِيلٌ جُزْئِيٌّ كَتَعْطِيلِ الْأَشْعَرِيَّةِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ
 دُونَ بَعْضٍ [1].

سَمِيع، وتقول: «الله هُوَ الحَيِّ» والإِنْسَان يُوصَفُ بأنه حَيِّ ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ [الأنعام: ٩٥، ويونس: ٣١، والروم: ١٩] ﴿فَجَعَلْنَهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢] ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فأنت إِذَا أَثْبَتَ هَذِهِ الأَسْمَاء لله لَزِمَ مِن ذَلِكَ التَّمَاثُلُ.

فيقال: هَذَا غَيْر صَحِيح؛ لِآنَهُ كَمَا تقدم أن الاشتراك فِي مُطْلَق الأَصْل لَا يَعْنِي الْمَاثلة فِي الحَقِيقَة، ولهذا يُقَال لهذا الرَّجُل: (حَيَوَان) ويقال للبَقَرِ: (حَيَوَان) ولَيْسَ الحيوان كالحيوان، ويقال للنَّبَاتِ: (حَيِّ) ويقال لِلْإِنْسَانِ: (حَيِّ) وليست الحياة كالحياة، وَلَا الحي كالحي.

ثُمَّ إِنَّ الله تَعَـالَى أَثْبَتَ لنفسِه ذَلِكَ حَيْثُ يَقُـول: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١].

لكن قَالُوا: (السَّمِيع): الخَالِق للسَّمْعِ فِي غيرِه، و(البَصِير): الحَالِق للبَصَرِ فِي غيرِه. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ التَّحْرِيفَاتِ البَاطِلة.

فَيُقَالُ لهم: إِنَّ هَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، والقُرْآنُ نَزَلَ باللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَلَا يَفْهَمُ أحدٌ مِنْ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ فِي مِثْلِ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ إِلَّا أَنَّ المُرَادَ: الْمُتَّصِف بالسَّمْع والبَصَرِ، وأَنَّ ذَلِكَ مِن أسهائِه.

[1] الأَشْعَرِيَّة ينكرون أَكْثَرَ الصِّفَاتِ ويُقِرُّونَ ببَعْضٍ، والَّذِي يُقِرُّونَ بِهِ سَبْعُ صِفَات فَقَطْ، وهي الحياة والعِلم والقُدْرَة والسَّمْع والبَصَر والإِرَادَة والكَلَام.

حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ وَالْكَلَامُ لَهُ إِرَادَةٌ وَكَذَاكَ السَّمْعُ وَالْبَصَـرُ

هَذِهِ الصَّفَاتِ السَّبْعِ الَّتِي يُقِرُّونَ بِهَا، والبَاقي يُنْكِرُونَها ويُعَطِّلُونَها، فَلَا يُقِرُّونَ بالعِزَّةِ وَلَا بالحِكْمَةِ وَلَا بالقُوَّةِ.

مَعَ أَنَّ إِقْرَارَهُمْ جِذِهِ الصِّفَاتِ السَّبْعِ لَيْسَ كإقرارِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ.

فَمَثُلًا: كَلَامِ الله عَزَّوَجَلَّ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ: يَكُونُ بالحَرْفِ والصَّوْتِ، كَمَا ثَبَتَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: ﴿ فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ ﴾ (١) حَيْثُ بَيَّنَ الرَّسُولُ يَيْكِيْ أَنَّهُ بِصَوْتٍ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَنَدَيْنَهُ مِن جَانِ الطُّورِ الرَّسُولُ يَيْكِيْ أَنَّهُ بِصَوْتٍ مُرْتَفِعٍ، فَهُو كَلَامُ الله الْأَيْمَنِ وَقَرَبْنَهُ نَجِيًا ﴾ [مريم: ٥٦] والنِّذَاءُ هُو الدُّعَاءُ بِصَوْتٍ مُرْتَفِعٍ، فَهُو كَلَامُ الله حَرْفًا وَصَوْتًا، تكلَّم بهذه الحُرُوفِ الَّتِي هِيَ فِي كِتَابِ الله.

أَمَّا عِنْدَ الأَشْعَرِيَّة: فَهُو المَعْنَى القَائم بالنَّفْس، والحُرُوف والأصواتُ خُلُوقَةً تَعْبِيرًا عَمَّا فِي نَفْسِ الله مِنَ الكَلَامِ، فَهُو لَيْسَ بهذه الحُرُوفِ الَّتِي نَحْنُ نقرأ بِهَا، وَلَا الصَّوْت الَّذِي سَمِعَهُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَلَا الصَّوْت الَّذِي سَمِعَهُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلامُ، وَلَا الصَّوْت الَّذِي سَمِعَهُ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ فِي لَيْلَةِ المِعْرَاجِ؛ بَلْ هُو مَعْنَى قائمٌ بالنَّفْسِ، ولَلا الصَّوْت الَّذِي سَمِعه موسى وسمعه محمَّد وسمعه جِبْرِيل فَهُو شَيْء خَلُوق وأَمَّا الصَّوْت الَّذِي سمعه موسى وسمعه محمَّد وسمعه جِبْرِيل فَهُو شَيْء خَلُوق خلوق خلقه الله عَزَقِجَلَّ فِي الهَوَاءِ أو فِي الشَّجَرَةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَنْمُوسَى ﴾ خلقه الله عَزَقِجَلَّ فِي الصَّوْت الَّذِي تَكَلَّمَ اللهُ بِهِ فَلَا.

وحَقِيقَة الأمر: أن الأَشَاعِرَة فِي مَسْأَلَة الكَلَام كالمُعْتَزِلَة والجَهْمِيَّة سَوَاء،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَنرَىٰ ﴾، رقم (٤٧٤١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ.

بَلْ أَشَرُّ مِنَ المُعْتَزِلَة فِي بَعْض الوجوه؛ لِأَنَّ المُعْتَزِلَة يَقُولُونَ: «إِنَّ الكَلَامَ الَّذِي فِي المُصْحَفِ هُوَ كَلَامُ الله حَقِيقَةً، لَكِنَّهُ خُلُوقٌ، يَخْلُقُ اللهُ أصواتًا وحروفًا ويَقُولُ: إنها كَلَامُه، عَلَى سَبِيلِ التشريف والتعظيم، ولَيْسَ صِفَةً مِنْ صِفَاته»، وأُولَئِكَ يَقُولُونَ: "إِنَّا هَذَا الكَلَامَ الله، بَلْ هُوَ عِبَارَة عَنْ كَلَامِ الله،

والحَقِيقَةُ أَنَّهُم بِهَذَا القَوْل لم يُثْبِتُوا كلامًا؛ لِأَنَّ مَا يَكُون فِي النَّفْسِ لَا يُسَمَّى كَلَامًا أَيدًا.

فَمَثَلًا: لَوْ أَرَدْتَ أَن تقوم بخُطْبَةٍ من الخُطَبِ، وقَدَّرْتَ فِي نَفْسِك كَلامًا رَتَّبْتَهُ بِعَنَاصِرِه، فإنَّكَ لَا تُعَدُّ مُتَكَلِّمًا حَتَّى يَخْرُجَ منك الصَّوْتُ. ولهذا لَهَ أَرَادَ اللهُ تَعَالَى (القَوْلَ فِي النَّفْسِ) قَيَّدَهُ فَقَالَ: ﴿وَيَقُولُونَ فِى أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللهُ بِمَا نَقُولُ ﴾ [المجادلة:٨] فقَيَّدَ ذَلِكَ بالنَّفْسِ.

والحَاصِل: أن المنكرين للصفات هما عَلَى قِسمين:

وكلامُ الله تَعَالَى الَّذِي هُوَ صِفَتُه هُوَ المَعْنَى القَائم بالنَّفْسِ».

مِنْهُمْ: مَن يُنكر جَميع الصِّفَات مِثْل الجَهْمِيَّة.

ومِنْهُمْ: مَن يُنكر بَعْض الصِّفَات -بَلْ أَكْثَر الصِّفَات- ويُثبتون صِفَات معيَّنة فَقَطْ كَالأَشَاعِرَة، فالأشاعرة مَثَلًا لَا يثبتون من صِفَات الله إِلَّا سبعًا فَقَطْ، والبَاقي من صِفَات الله تَعَالَى -وهِيَ ليس لها حَصْر - ينكرونها، فكُلِّ الصِّفَات الحَبَرِيَّة وكل الصِّفَات الخَبَرِيَّة وكل الصِّفَات الفَعْلِيَّة الاخْتِيَارِيَّة ينكرونها.

مَسْأَلَة: هَلِ الجَهْمِيَّة يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ الوَارِدَةَ فِي القُرْآنِ فَقَطْ؟

وأول مَن عُرف بالتَّعْطِيل من هَذِهِ الأُمَّة هُوَ الجَعْدُ بْنُ دِرْهَم[١].

الجَوَاب: ينكرون كُلِّ صِفَة حَتَّى السَّمْع والبَصَر والكَلَام، وإذا كَانُوا ينكرون الصَّفَات المَوْجُودة فالذي لم يُذْكَر مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ أَهْل السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ لَا يثبتون شيئًا لم يثبته الله لنفسه؛ لِأَنَّ الصِّفَات تَوْقِيفِيَّة.

[1] أول مَا تَفَوَّه بِهِ الجَعْدُ بنُ دِرْهَم مِنَ التَّعْطِيلِ: كَلِمَتَانِ، حَيْثُ قَالَ: "إِن الله لَم يَتَّخِذْ إبراهيمَ خليلًا، ولم يُكلِّم مُوسَى تكليًا"، فلما كَانَ يوم عِيدِ الأَضْحَى خَرَجَ لِهِ خَالِدُ بنُ عَبْدِ الله القَسْرِيُّ رَحَمُ أُللَهُ مُوثَقًا، وطَلَبَ مِنْهُ الرُّجُوعَ عَنْ رأيه، فأبى أن يوم غيدِ الله القَسْرِيُّ رَحَمُ أُللَهُ مُوثَقًا، وطَلَبَ مِنْهُ الرُّجُوعَ عَنْ رأيه، فأبى أن يُرْجِعَ، فخطَبَ خالدٌ النَّاسَ - لِأَنَّهُ كَانَ هُوَ الوَالِي عَلَى هَذِهِ الجِهَة - وقَالَ لهم: "أَيُّهَا النَّاسُ، ضَحُوا، تَقَبَّلَ اللهُ ضَحَايَاكُمْ! فَإِنِي مُضَحِّ بِالجَعْدِ بْنِ دِرْهَم؛ إِنَّهُ زَعَمَ: أَنَّ اللهَ النَّاسُ، ضَحُّوا، تَقَبَّلَ اللهُ ضَحَايَاكُمْ! فَإِنِي مُضَحِّ بِالجَعْدِ بْنِ دِرْهَم؛ إِنَّهُ زَعَمَ: أَنَّ اللهَ لَمُ يَتَخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكلِّمُ مُوسَى تَكْلِيمًا!" ثُمَّ نَزَلَ مِنَ المِنْبَرِ فضَحَى بِهِ (١)، أَنْ يَتَخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكلِّمُ مُوسَى تَكْلِيمًا!" ثُمَّ نَزَلَ مِنَ المِنْبَرِ فضَحَى بِهِ (١)، أَيْ ذَبَحَهُ.

ولهذا قَالَ ابنُ القَيِّم رَحْمَهُ ٱللَّهُ (٢):

شَكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلُّ صَاحِبِ سُنَّةٍ لللهِ دَرُّكَ مِنْ أَخِي قُرْبَانِ

فَأَثْنَى عَلَيْهِ حَيْثُ قَالَ: «لله دَرُّكَ مِنْ أَخِي قُرْبَان»، وهَكَذَا يَنْبَغِي فِي الْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْض: أَلَّا يُتَأَنَّى بِهِمْ، فَ إِذَا أَصَرُّوا عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ فَلَا أَرْيَحَ مِنَ القَتْلِ لَـهُم ولغيرِهم.

⁽١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص:٢٩-٣٠)، وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية رقم (٣٨٧).

⁽٢) النونية (ص:٨).

وأَمَّا كُونُه أَرْيَحَ لغيرِهم: فَلِأَنَّ النَّاسَ يَسْلَمُونَ مِنْ بَقِيَّةِ شَرِّهِمْ الَّذِي بَثُّوهُ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ ينتهون عَمَّا هم عَلَيْهِ ويَنْزَجِرُونَ؛ لِأَنَّ الإِيمَانُ فِي قلوبِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ضَعِيفٌ، فَلَا يَرْدَعهم إِلَّا الرَّادِعُ السُّلْطَانِيُّ.

فَمَا فَعَلَهُ خَالِدُ بِنُ عِبد اللهِ القَسْرِيُّ بِالجَعْدِ بِنِ دِرْهَمٍ مِنْ خيرِ مَا يَكُون.

واعلم أن الجَعْدَ بنَ دِرْهَمِ أَخَذَ البِدْعَةَ عَنْهُ الجَهْمُ بنُ صَفْوَانَ، وكَانَ الجَهْمُ ابنُ صَفْوَانَ أَخْبَثَ مِنْهُ وأَقْوَى مَنْطِقًا، فنَشَرَ هَذِهِ البِدْعَةَ وجَعَلَ لها عِللَّا وشُبُهَاتٍ ابنُ صَفْوَانَ أَخْبَثَ مِنْهُ وأَقْوَى مَنْطِقًا، فنَشَرَ هَذِهِ البِدْعَةَ وجَعَلَ لها عِللَّا وشُبُهَاتٍ حَتَّى انتشرت؛ ولهذا يُسَمَّى هَذَا المَذْهَبُ بِمَذْهَبِ (الجَهْمِيَّةِ) لَا (الجَعْدِيَّة)، وإلَّا فالأصل أَنَّهُ مِن الجَعْدِ بنِ دِرْهَم.

يَقُول شَيْخ الإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة رَحَمَهُ اللَّهُ: ﴿إِنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ الجَعْدَ بنَ دِرْهَم مِنْ أَرْضِ حَرَّانَ فِي الشَّام، وأن فِيهَا أُناسًا مِنَ الصَّابِئَةِ والفَلَاسِفَةِ والكُلْدَانِيِّينَ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ النَّجُوم وغيرِهم، وأنه قَدْ تأثَّر بمَذَاهِبهم». ثُمَّ إِنَّهُ يَقُول: ﴿إِنَّهُ قَدِ اتَّصَلَ بِطَالُوت ابنِ أُخْتِ لَبِيد بنِ الأَعْصَم الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ.

فتكون إِذَنْ هَذِهِ المقالةُ مُسْتَمَدَّةً مِنَ اليَهُودِ ومِنَ المَجُوسِ والمُشْرِكِينَ والفَلَاسِفَةِ والصَّابِئِينَ، فَهِيَ-والعِيَاذ بالله- خَبَثٌ مُجَمَّعٌ، حَتَّى انْتَهَتْ إِلَى مَا انْتَهَتْ إِلَيْهِ مِنَ

التَّكْيِيف؛

التَّكْيِيفُ: حِكَايَةُ كَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ، كَقَوْلِ القَائِلِ: كَيْفِيَّةُ يَدِ الله أَوْ نُزُولِهِ إِلَى السَّهَاءِ الدُّنْيَا كَذَا وَكَذَا.

التَّمْثِيل وَالتَّشْبِيه:

التَّمْثِيلُ: إِثْبَاتُ مَثِيلٍ لِلشَّيْءِ، وَالتَّشْبِيهُ: إِثْبَاتُ مُشَابِهٍ لَهُ ١١].

فالتمثيل يَقْتَضِي الْمُهَاثَلَةَ وهِيَ الْمُسَاوَاة مِن كُلِّ وجه [٢]،.....

المِحَنِ العَظِيمَةِ لأَهْلِ الإِسْلَام، والَّذِي قَرَأَ التَّارِيخَ يَعْرِفُ مَا جَرَى لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ وَجَمَهُ اللَّهِ الْعَظِيمَةِ لأَهْلِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ الْجَبِيثَةِ، وَقُتِهِ - مِنَ البَلَايَا الَّتِي حَصَلَتْ لهم بسببِ هَذِهِ البِدَعِ الخبيثةِ، نسأل الله السَّلَامة.

مَسْأَلَة: يُقَال عَنْ خَالِدِ بنِ عَبْدِ الله القَسْرِيِّ: (إِنَّهُ نَاصِبِيٌّ)؟

الجَوَاب: لَا أَدْرِي، لَكَنْ لَا مَانِعَ إِذَا كَانَ فِي الإِنْسَانِ سَبَبَانِ أَحدُهما يَقْتَضِي الذَّمَّ أَن يُذَمَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ ويُمْدَحَ مِن وجهٍ آخَرَ، مَا دام عَلَى الإِسْلَام.

مَسْأَلَة: ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ عَنْهُ فِي (سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء) أَنَّهُ بَنَى كَنِيسَةً فِي الشَّامِ؟ الجَوَاب: قِيلَ بِهَذَا، لكنْ لَا أَظُنَّهُ صَحِيحًا.

[1] التَّمْثِيل: إثبات مَثِيل للشيء، بأن تَقُول: «هَذَا مِثْلُ هَذَا».

والتَّشْبِيه: إثبات مشابِه لَهُ، تَقُول: «هَذَا شَبَهُ هَذَا».

وعَلَى هَذَا فَلَيْسَا هما بمَعْنَى وَاحِدٍ.

[٢] فَإِذَا قُلْتَ: «هَذَا مِثْلُ هَذَا» يَعْنِي: مِثْله مِن كُلّ وجه.

والتَّشْبِيه يَقْتَضِي المشاجةَ وهي المساواة فِي أَكْثَر الصِّفَات^[۱]، وقَدْ يُطْلَقُ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ^[۲]، والفرق بَيْنَهُما وبين التَّكْيِيف من وجهين:

أَحَدُهمَا: أَنَّ التَّكْيِيفَ أَنْ يَحْكِيَ كَيْفِيَّةَ الشَّيْءِ، سَوَاء كَانَتْ مُطْلَقَةً أَوْ مُقَيَّدَةً بِشَبِيهٍ، وَأَمَّا التَّمْثِيلُ وَالتَّشْبِيهُ فَيَدُلَّانِ عَلَى كَيْفِيَّةٍ مُقَيَّدَةٍ بِالْمَاثِلِ وَالْمَشَابِهِ. وَمِنْ هَذَا الوَجْهِ يَكُونُ التَّكْيِيفُ أَعَمَّ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُمَثِّلِ مُكَيِّفٌ، وَلَا عَكْسَ [1].

[١] فَإِذَا قُلْتَ: «هَذَا يُشْبِهُ هَذَا» فَلَيْسَ مَعْنَاه أَنَّهُ ثُمَاثِلٌ لَهُ من كُلِّ وجه، بَلْ فِي أَكْثَرِ الصِّفَاتِ. ولهذا قالت مَلِكَةُ سَبَإٍ: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ ولم تقل: (مِثْله) وَلَا (هُوَ).

فالحَاصِل: أن التَّشْبِيه هُوَ المساواة فِي أَكْثَر الصَّفَات، وَلَا تَقْتَضِي المهاثلةَ من كُلِّ وجه.

[٢] ولهذا تَجد فِي كَلَام أَهْل العِلْم يَقُولُونَ: (مِن غَيْر تَمَّثِيل) وأحيانًا يَقُولُونَ: «مِن غَيْر تَشْبِيه».

[٣] التَّكْيِيفُ: أَنْ يَحْكِيَ كَيْفِيَّةَ الشَّيْءِ، سَوَاء مُقَيَّدَة بِمُها ثِلِ أَو غَيْر مقيَّدة.

فَإِذَا قَالَ قَائِل: «أنا اشتريتُ سيارةً كَيْفِيَّتُها كَذَا وَكَذَا» فإننا نُسَمِّي هَذَا تكييفًا؛ لِأَنَّهُ كَيْف كَيْف السيارة وبيَّن لنا كَيْفِيَّتُها، لَكِنَّهُ مَا ذَكَرَ لنا نَظِيرًا لها.

وإذا قَالَ: «اشتريتُ سيارةً مِثْل هَذِهِ» فَهَذَا ثُمَثُلٌ، وفي نفس الوقت هُوَ أيضًا مُكَيِّفٌ؛ لِأَنَّهُ لـمَّا قَالَ: «مِثْل هَذِهِ» عَرَفْنا كَيْفِيَّتَها.

إِذَنْ: فَكُلُّ مُمَّلِّلٍ مُكَيِّفٌ ولَيْسَ كُلُّ مُكَيِّفٍ مُمَّلِّلًا.

فالذي يَقُول: «إِنَّ يَدَ الله تَعَالَى مِثْلُ يَدِ المَخْلُوق» هَذَا ثُمَثِّل، والَّذِي يَقُول: «إِنَّ يَدَ الله كَيْفِيَّتُها كَذَا وَكَذَا» ويَذْكُرُ كَيْفِيَّةً ليس لها نَظِيرٌ يُسَمَّى مُكَيِّفًا.

ثَانِيهما: أَنَّ التَّكْيِيفَ يَخْتَصُّ بِالصِّفَاتِ، أَمَّا التَّمْثِيلُ فَيَكُونُ فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ وَالنَّاتِ. وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ التَّمْثِيلُ أَعَمَّ؛ لِتَعَلَّقِهِ بِالذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْقَدْرِ [1].

ثُمَّ إِن التَّشْبِيهِ الَّذِي ضَلَّ بِهِ مَنْ ضَلَّ مِن النَّاسِ عَلَى نَوْعَيْنِ:

أحدهما: تَشْبِيه المَخْلُوق بالخالق.

والثَّاني: تَشْبِيه الْخَالِق بالمَخْلُوق[1].

والَّذِي يَقُول: «اسْتِوَاءُ الله عَلَى عَرْشِه كاسْتِوَاءِ الإِنْسَانِ عَلَى السَّرِيرِ» يَكُون مُمَّلًا، والَّذِي يَقُول: «اسْتِوَاءُ الله عَلَى عَرْشِه كَيْفِيَّتُه كَذَا وَكَذَا» ويَذْكُر كَيْفِيَّةً معيَّنة هَذَا مُكَنِّفٌ.

[١] فالكَيْفِيَّة تعود للصفة فَقَطْ وَلَا تعود للذات.

أَمَّا التَّمْثِيلِ فَإِنَّهُ يَكُون فِي الذَّات والصفة والقَدْر؛ يَكُون فِي الذَّات فتقول: «هَذَا مِثْلُ هَذَا» أي فِي ذاته، باعتبارِ أنَّ كِلَيْهما حَجَرٌ أو أنَّ كِلَيْهما إِنْسَانٌ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ويَكُون فِي القَدْر كقوله تَعَالَى: ﴿ اللّهُ ٱلّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَتِ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَ ﴾ ذَلِك، ويَكُون فِي القَدْر كقوله تَعَالَى: ﴿ اللّهُ ٱلّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَتِ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَ ﴾ [الطلاق:١٢] لِأَنَّ هَذِهِ سَبْعٌ وهَذِهِ سَبْعٌ، ويَكُون أَيْضًا فِي الصِّفَةِ كَأَنْ تَقُولَ: «هَذَا مِثْلُ هَذَا» يَعْنِي فِي صِفَتِهِ.

[۲] فتشبيه المَخْلُوق بالحالق هَذَا يَسْلُكُهُ الغُلَاة فِي البَشَرِ أُو فِي المَخْلُوقات، فالَّذِينَ عَبَدُوا اللَّاتَ والعُزَّى ومَنَاةَ وهُبَلَ شبَّهوا المَخْلُوق بالحالق، والَّذِين قَالُوا: «إن اللهَ مِثْلُ النَّاسِ فِي كَذَا وَكَذَا» شبَّهوا الحَالِقَ بالمَخْلُوق.

فأما تَشْبِيه المَخْلُوق بالخالق فمَعْنَاه: إثباتُ شَيْء للمَخْلُوق عِمَّا يَخْتَصّ بِهِ الحَالِق: مِنَ الأفعال، والحقوق، والصِّفَات.

الأُوَّل: كَفِعل مَنْ أَشْرَكَ فِي الرُّبُوبِيَّةِ مِنَّن زَعَمَ أَنَّ مَعَ الله خالقًا [1].

الثَّانِي [٢]: كفِعل المُشْرِكِينَ بأصنامهم حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّ لها حَقَّا فِي الأَّلُوهِيَّةِ فَعَبَدُوهَا مَعَ الله [٢].

الثَّالِث^[1]:

[١] كالغُلَاة من البَاطِنِيَّةِ، يَزْعُمُونَ أن أُولياءهم يدبِّرون الكونَ، ويُسَمُّونَ (الوَلِيَّ) إِذَا وَصَلَ إِلَى درجةٍ معيَّنة: (القُطْبَ)، ويَقُولُونَ: (إِنَّهُ الَّذِي تَدُورُ عَلَيْهِ الحُوادثُ) فيَجْعَلُونه خالقًا مَعَ الله!

ومن ذَلِكَ أَيْضًا: النَّنُوِيَّةُ مِنَ المَجُوسِ، لَكِنَّهُم لَا يَجْعَلُون الحَّالِقَ هُوَ الرَّحْمَن عَرَّقَجَلَ، بَلْ يَقُولُونَ: «إنَّ لِلْحَوَادِثِ خَالِقَيْنِ: فالظُّلْمَةُ تَخْلُقُ الشَّرَ، والنُّورُ يَخْلُقُ الحَّيْرَ»، فهَؤُلَاءِ جَعَلُوا الظلمة والنور المَخْلُوقة جعلوها خالقًا، وهَؤُلَاءِ أشد مِمَّن جَعَلُوا مَعَ الله خالقًا.

[٢] أي مِمَّن جعل لله مماثلًا فِي الحقوق.

[٣] فالمُشْرِكُونَ إِذَا سَالْتَهِم: «مَنْ خَلَقَ السَّمَوَات والأَرْض؟» يَقُولُونَ: «اللهُ لَا اللَّات وَلَا العُزَّى وَلَا مَنَاة، ولَكِنَّهُم يَقُولُونَ: «إِنَّ هَذِهِ تَسْتَحِقُّ أَنْ تُعْبَدَ»، فَهَؤُلَاءِ جَعَلُوا لله مُمَاثِلًا فِي الحقوق.

[٤] أي مِمَّن جعل لله مماثلًا فِي الصِّفَات.

كَفِعل الغُلَاة فِي مَدْح النَّبِيِّ ﷺ أو غيرِه، مِثْل قَوْل الْمُتَنَبِّي يَمْدَحُ عَبْدَ الله بْنَ يَحْيَى اللهُ عُرَى اللهُ عُنَى اللهُ عُرَى اللهُ عُرى اللهُ عُرَى اللهُ عُرَى اللهُ عُرَى اللهُ عُرَى اللهُ عَلَى اللهُ عُرَى اللهُ عَلَى اللهُ عُرَادًا اللهُ عُرَى اللهُ عُرَادًا اللهُ عَلَى اللهُ عَادًا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَل

فَكُنْ كَمَا شِئْتَ يَا مَنْ لَا شَبِيهَ لَهُ وَكَيْفَ شِئْتَ فَهَا خَلْقٌ يُدَانِيكَا^[1]

[١] فقوله: «يَا مَنْ لَا شَبِيهَ لَهُ» هَذَا ضلال؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ أحدٌ مَا لَهُ شَبِيه إِلَّا الله.

لكن لَوْ قَالَ قَائِل -دفاعًا عَنِ المُتنبِّي-: إِنَّهُ يُرِيد: «يا مَن لَا شَبِيهَ لَهُ مِنَ الْحَلْقِ» بدليل قَوْله: «فَمَا خَلْقٌ يُدَانِيكَا».

فَنَقُول: وهَذَا أَيْضًا كَذِبٌ؛ فإنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَا يُسَاوِي النَّبِيَّ عَلَيْهُ وَلَا غيرَه من الأنبياءِ وَلَا أبا بَكْرٍ وَلَا عُمْرَ وَلَا عُثْهَانَ وَلَا عَلِيًّا رَضَالِلَهُ عَنْهُرْ.

ثُمَّ إِنَّ قَوْله: «لَا شَبِيهَ لَهُ»: (لَا) نافية للجِنس، فيانَّها تَنْفِي كُلَّ جِنْس، أي: لَا شَبِيه لَهُ لا مِنَ الْحَالِقِ وَلَا مِنَ الْمَخْلُوقِ، حَتَّى الْحَالِق لَا يَصِلُ إِلَى درجة هَذَا الرَّجُل الْشَبِيه لَهُ لا مِن الحَلق) فَهُو كاذب، إِذَا أَخذنا بعُمُوم اللَّفْظ! لكنْ حَتَّى لَوْ أراد: (أَنَّهُ لا شَبِيهَ لَهُ مِن الحَلق) فَهُو كاذب، لكنْ لا يَصِلُ إِلَى درجةِ الشِّرْكِ، مَعَ أَنَّ قَوْلَه: «فَها خَلْقٌ يُدَانِيكا» يَعْنِي: لا يَقْرُبُ لكنْ لكنْ لا يَصِلُ إِلَى درجةِ الشِّرْكِ، مَعَ أَنَّ قَوْلَه: «فَها خَلْقٌ يُدَانِيكا» يَعْنِي: لا يَقْرُبُ أُحدٌ مِنْكُ الحَلْقُ، وَلَا نعلم أحدًا لا يقرب مِنْهُ الحلق إِلَّا الله عَزَّوَجَلً؛ إِذْ لا يَقُرُبُ أُحدٌ مِنْهُ في صِفَاتِه. إِذَنْ قَوْلُه: «فَها خَلْقٌ يُدَانِيكا» كَذِبُ.

فإن قِيلَ: إِنَّا مُرَاده «لَا شَبِيه لَهُ» أي: فِي زَمَنِه! فيقال: وَلَا فِي زَمَنه.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَه: «فَها خَلْقٌ» نَكِرَةٌ فِي سياق النَّفْي، فتَعُمُّ.

وعَلَى هَذَا فَلَا يُعْتَذَرُ عَنْهُ؛ فَهُوَ مِنَ الشُّعَرَاءِ الَّذِينَ يَتَّبِعُهُمُ الغَاوُونَ، الَّذِينَ هم فِي كُلِّ وادٍ يَهِيمُونَ، وَنَحْنُ لَيْسَ لنا إِلَّا الظَّاهِرِ. وقَدْ يَكُونَ هَذَا الرَّجُلِ يَقُولَ هَذَا الكَلَامِ وهُو لَا يعتقده، لكن نَحْنُ لَا نَحْكُمُ إِلَّا بِهَا سَمِعْنَا، ولو كُنَّا نَقُولَ لكل إنسان يُظهِر كَلمة الكُفْر: «لعله أراد كَذَا» فإنَّ الشُرِكِينَ أَيْضًا يَقُولُونَ: «مَا نَعْبُدهم لِأَنَّهُم يَسْتَحِقُّونَ العِبَادَةَ كَمَا يَسْتَحِقُّها اللهُ ﴿مَا نَعْبُدهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى الله ونعرف أَنَّهُم لَا يَسْتَحِقُونَ العِبَادَة كَمَا يَسْتَحِقُها الله ونعرف أَنَّهُم لَا يَسْتَحِقُونَ العِبَادَة كَمَا يَسْتَحِقُها الله ».

ولِلْمُتَنَبِّي نُظَرَاءُ؛ كقول بَعْضِهم يَمْدَحُ رَجُلًا من المُلُوكِ^(۱): مَا شِنْتَ لَا مَا شَاءَتِ الْأَقْدَارُ فَاحْكُمْ فَأَنْتَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ وهَذَا شِرْكُ أَيْضًا.

وقول البُوصِيرِيِّ فِي مَدْحِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنْ ٱللُّوذُ بِهِ سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمَمِ فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ اللَّذْيَا وَضَرَّتَهَا وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمَ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ

وهَذَا شِرِكُ أَيْضًا؛ حَيْثُ شَبَّهَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالرَّبِّ عَرَّفَهَلَ، بَلْ جعل الرَّبَ مَا لَهُ أَثْرٌ فِي الحُلق؛ لِأَنَّهُ يَقُول: «مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتها» فلم يُبْقِ شيئًا لله تَعَالَى، «وَمِنْ عُلُومِكَ» ولَيْسَ كُلِّ علومك تَعَالَى، «وَمِنْ عُلُومِكَ» ولَيْسَ كُلِّ علومك «عِلْم اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ» قَالَ: «مِنْ عُلُومِكَ» ولَيْسَ كُلِّ علومك «عِلْم اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ» وهَذَا أَيْضًا لَا يَكُون إِلَّا لله رَبِّ العَالَمِين، والنَّبِيُّ عَيْلِيْهِ أَمَرَهُ اللهُ أَن يَقُولَ: ﴿ قُلُ لَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِي مَلَكُ أَن يَقُولَ: ﴿ قُلُ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآبِنُ ٱللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِي مَلَكُ

⁽١) البيت لابن هانئ الأندلسي؛ قاله في مدح المعز الفاطمي، انظر: ديوانه (ص:١٤٦).

وأَمَّا تَشْبِيهُ الحَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ فَمَعْنَاهُ: أَنْ يُشْبِتَ لله تَعَالَى فِي ذَاتِهِ أَوْ صِفَاتِهِ مِنَ الحَصَائِصِ مِثْلَ مَا يُشْبِتُ لِلْمَخْلُوقِ مِنْ ذَلِكَ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: إِنَّ يَدَيِ الله مِثْلُ أَيْدِي المَخْلُوقِينَ، وَاسْتِوَاءَهُ عَلَى عَرْشِهِ كَاسْتِوَائِهِمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ [1].

وقَدْ قِيلَ: إِنَّ أُولَ مَن عُرف بِهَذَا النَّوع هِشَامُ بنُ الحَكَمِ الرَّافِضِيُّ. والله أعلم^{٢١}.

إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَى ﴾ [الانعام:٥٠] فكيف يَقُول هَذَا القَائِل: «وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْم اللَّوْحِ وْالْقَلَمِ»؟!

ومع ذَلِكَ تُعْتَبَرُ هَذِهِ القَصِيدَةُ عِنْدَ بَعْضِ الْمُعَاصِرِينَ -والسَّابِقِينَ أَيْضًا- مِنْ غُرَرِ القصائدِ وأفضلِها وأعظمِها! ويَتَرَنَّمُونَ بِهَا فِيهَا يبتدعونه من الأعياد كـ(عِيد المَوْلِد) مَثَلًا، ويَرَوْنَ هَذَا مِن أَعْظَمِ مَا يَكُونُ حُبًّا لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الطَّلَاةُ وَالسَّلَامُ!

والحقيقة: أنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ مَا جاهَد مَن جاهد مِن المُشْرِكِينَ إِلَّا لِمِثْلِ هَذِهِ الأقوال، بَلْ إِن المُشْرِكِينَ مَا وصلوا إِلَى مِثْل مَا وصل إِلَيْهِ هَوُّلَاءِ وَإِنَّ المُشْرِكِينَ لَا يَدَّعُون أَن الدُّنْيَا والآخرة مِن جُودِه لَا يدَّعُون أَن الدُّنْيَا والآخرة مِن جُودِه أَبدًا، ومع ذَلِكَ فإنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلامُ وَالسَّلامُ قَاتَلَهُمْ واسْتَباحَ دِماءَهم وأموالَهم ونساءَهم وذَرَارِيهمْ.

[١] وهَذَا التَّشْبِيه -أي تَشْبِيه الحَالِق بالمَخْلُوق- لَا تَسْتَقِرُّ قَدَمُ أَحَدٍ عَلَيْهِ أَبَدًا، لكنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الغُلَاةِ فِي قَدِيمِ الزَّمَانِ.

[٢] هُوَ أحد أئمَّة الرَّافِضة، وهُوَ أول مَن تكلُّم بالتَّشْبِيه ودعا إِلَيْهِ.

الإلحاد:

الإِلحاد فِي اللُّغَة: المَيْل [1].

وفي الاصطلاح: المَيْل عَمَّا يَجِب اعتقادُه أو عَمَلُه [1]، وهُوَ قِسمانِ: أحدهُما: فِي أَسْمَاء الله. الثَّاني: فِي آياتِه [1].

أَمًّا مَتَأَخِّرُو الرَّافضة فذهبُوا إِلَى مَذْهَبِ المُعْتَزِلَة -وهُوَ إنكار الصِّفَات- عَلَى العَكْس من هَذَا.

فتبيَّن الآن: أن التَّشْبِيه الَّذِي حصل بِهِ الضَّلَال يتنوَّع إِلَى نوعين:

أحدهما: تَشْبِيه المَخْلُوق بالخالق. والثَّاني: تَشْبِيه الخَّالِق بالمَخْلُوق.

فالأول: أن يُثبت للمَخْلُوق من الخصائص ما لَا يَكُون إِلَّا لله.

والثَّاني: أن يُشِت لله من الصِّفَات مَا يَكُون من خصائص المَخْلُوقين. وكلاهما ضلال، إِلَّا أنهما ليسا فِي درجة واحدة.

[1] (أَلْحَدَ) بِمَعْنى: مَالَ. ومنه فِي الأُمُورِ الحِسِّيَّةِ: اللَّحْد؛ لِأَنَّهُ يُحفَر فِي جانب القبر غَيْرَ متوسّط، وأمَّا المتوسّط فيسَمَّى: شِقًّا.

[۲] فالفَاسق يُعتبر مُلحدًا، والسَّاجد للصَّنم يُعتبر مُلحدًا، والمعتقِد فِي الله مَا لَا يَجُوز يعتبر ملحدًا؛ ولهذا قُلْنَا: «عَمَّا يَجِب اعتقادُه» وهَذَا يَتَعَلَّق بتَصديق القُلوب، «أو عمَله» وهَذَا يَتَعَلَّق بأعمال الجوارح وأعمال القُلوب.

[٣] والدليل عَلَى هَذَا التقسيم قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَى فَأَدْعُوهُ بِهَا ۗ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْجِدُونَ فِي آسْمَنَهِدِ مَسَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٠] فذَكَرَ اللهُ تَعَالَى فأما الإلحاد فِي أسمائه فَهُوَ: العُدُول عَنِ الحق الوَاجِب فِيهَا^[1]، وهُوَ أربعةُ أنواع:

١ - أَن يُنكر شيئًا مِنْهَا أو مِمَّا دَلَّت عَلَيْهِ من الصِّفَات، كَمَا فَعَل المُعَطَّلَةُ [٢].

فِي هَذِهِ الآيةِ الإِلحادَ فِي الأَسْمَاء، أَمَّا فِي الآيات فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيَ عَايَنَا لَا يَخْفُونَ عَلَيْنَا أَ أَفَنَ يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيَ ءَامِنَا يَوْمَ الْقِيكَمَةِ ﴾ [نصلت: ٤٠]؛ فبهَاتَيْنِ الآيتين يتبيَّن أن الإِلحاد يَكُون فِي أَسْمَاء الله ويَكُون كَذَلِكَ فِي آياته.

[١] لِأَنَّهُ مَيْلٌ عَمَّا يَجِب فَهُو يَعْدِلُ عَنِ الحق الوَاجِب فِي هَذِهِ الأَسْمَاء.

[٢] هَذَا النوع -والعِيَاذ بالله - هُوَ أعلاها وأخبتُها: أن يُنكر شيئًا من الأَسْهَاء، مِثْل أن ينكر (العزيز، الحكيم، القدير) ومَا أَشْبَهَه، وقَدْ وُجِدَ هَذَا؛ فإن غُلاة الجَهْمِيَّة يُنكِرون الأَسْهَاء ويَقُولُونَ: "إن الله لَيْسَ بعليم وَلَا سميع وَلَا بصير وَلَا عـزيز وَلَا حكيم...» إِلَى آخره.

فإن قِيلَ: إن الله تَعَالَى أثبت هَذَا لنَفْسه!.

قَالُوا: إِنَّمَا أَثْبَتَهَ لَنَفْسه لكونه أَوْجَده فِي غيرِه؛ فمعنى (السميع) أي: خالق السَّمْع فِي غيره، وسَمَّى الله بِهِ نَفْسَه مِنْ بَابِ السَّمْع فِي غيره، فسَمَّى الله بِهِ نَفْسَه مِنْ بَابِ الإضافات لَا مِنْ بَابِ الحقائق.

قَوْله: «أو» أي: أنْ ينكر شيئًا «مِمَّا دَلَّت عَلَيْهِ من الصِّفَات». وقَدْ عَلِمنا أن أَسْمَاء الله إنْ كَانَتْ مُتَعَدِّيَةً دَلَّتْ عَلَى الذَّاتِ والصِّفَةِ والأَثْرِ، فَيُثِبِت الاسمَ، ويُثبت مَا تضمَّنه من الصفة، ويُثبت الحُكْمَ المُتَرَبِّبَ عَلَى ذَلِكَ، وهُوَ الَّذِي يسَمَّى الأَثَر.

٢- أن يجعلها دالَّةً عَلَى تَشْبِيه الله بخلقه، كَمَا فعَل الْشَبَّهَة [١].

ف (السميع) مَثَلًا: تُثبِت أنَّ (السميع) من أَسْهَاء الله، وتُثبت الصفة وهي السَّمْع، وتثبت الحُكم المترتب عَلَى ذَلِكَ -وبَعْضهم يَقُول: الأثرَ - وهُوَ أَنَّهُ يَسْمَعُ. فَلَا بُدَّ من هَذِهِ الأُمُور الثلاثة.

فَإِذَا قَالَ إِنسان: «أَنا أُثْبِتُ أَنَّ اللهَ سَمِيع، لكن لَا أُثْبِت لَهُ سَمِعًا» فإننا نُسَمِّى هَذَا إِلحَادًا. وإن قَالَ: «أُثْبِت أَنَّهُ سَمِيع وأنَّ لَهُ سَمْعًا، لكنْ لَا أُثْبِت الحُّكْمَ وهُوَ أَنَّهُ يَسْمَع» فإننا نُسَمِّي هَذَا إِلحَادًا أَيْضًا. فلَا بُدَّ أن تثبت الاسم والصفة والحكم.

وإذا كَانَ الاسمُ غَيْرَ مُتَعَدِّ فَلَا بُدَّ من أمرين: إثبات الاسم، وإثبات الصفة. ف (الحَيُّ) مَثَلًا غَيْرُ مُتَعَدِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّق بغيره بَلْ يَتَعَلَّق بنفسه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَنَقُول: فرالحَيُّ) مَثَلًا غَيْرُ مُتَعَدِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّق بغيره بَلْ يَتَعَلَّق بنفسه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَنَقُول: فُي عَلَيْهَا نُثِبِت (الحَياة) صِفَةً من صِفَاته دَلَّ عَلَيْهَا اسم (الحي) عَلَى أَنَّهُ اسم من أَسْبَاء الله، ونثبت (الحياة) صِفَةً من صِفَاته دَلَّ عَلَيْهَا اسم (الحي). والَّذِي يَقُول: «أنا أُثبِتُ أن الله حَيٌّ وأن من أسمائه الحيّ ولكن لَا أثبت الحياة لَهُ الله عَيْ وأن من أسمائه الحيّ ولكن لَا أثبت الحياة لَهُ الله عَيْ فإننا نسمِّي هَذَا إلحادًا.

فصار النوع الأوَّل: أن يُنْكِرَ شيئًا مِنْهَا -أي من الأَسْهَاء- أو مِمَّا دَلَّت عَلَيْهِ من الصِّفَات، كَمَا فعل المُعَطِّلَة.

[1] وهَذَا واقِع، فالمُشَبِّهَةُ قَالُوا: إن من أَسْهَاء الله (السَّمِيعَ)، ومِن أوصافنا نَحْنُ (السميع)، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ مِن نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإِنسَان:٢]، قَالُوا: فَإِذَا كَانَ الله سميعًا، والإِنْسَان سميعًا، فَإِنَّهُ يَدُلِّ عَلَى أنها مُتَهَاثِلَان. فيستدلون بالأَسْهَاء عَلَى التَّشْبِيه.

فَنَقُول: أَيُّ إِنسانٍ يُؤمن بأَسْمَاء الله عَلَى أَنَّهَا دالة عَلَى التَّشْبِيه فَهُوَ مُلْحِد؛ لِأَنَّ أَسْمَاء الله إِنَّمَا دَلَّتَ عَلَى معانٍ تَلِيق بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

٣- أن يُسَمِّيَ اللهَ بِمَا لَم يُسَمِّ بِهِ نَفْسَه؛ لِأَنَّ أَسْمَاء الله تَوْقِيفِيَّة [١] كتَسمِيةِ النَّصارى لَهُ (أَبًا)، وتَسمِيةِ الفَلاسِفة إياه (عِلَّةً فاعِلَةً)، ونَحْو ذَلِكَ [٢].

٤ - أن يُشتَقَ مِن أسمائه أَسْمَاء للأصنام، كاشتقاق (اللّاتِ) من (الإِلَهِ)،
 و(العُزَّى) من (العَزِيزِ)^[1].

[١] فمَن أَثبتَ لله اسمًا لم يسمِّ بِهِ نَفْسه صار مُلحدًا؛ لِأَنَّهُ لم يأتِ بِهَا على الوَجِه الوَاجِب.

[٢] فالنَّصارَى يُسَمُّونَ الله تَعَالَى (الأَبَ)، ولَيْسَ عِنْدَهُم دَلِيل عَلَى ذَلِكَ؛ إِذَنْ: فهم مُلْحِدُونَ، حَيْثُ خرجوا عَمَّا يَجِب فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته، وأَسْمَاء الله توقيفية لَيْسَ لك أن تثبت اسمًا من أَسْمَاء الله إِلَّا بنص، أَمَّا العَقْل فَلَا مدخل لَهُ فِي هَذَا البَاب.

كَذَلِكَ الفَلَاسِفَة لَا يُقِرُّونَ بالله عَزَّوَجَلَ ولكن يُقِرُّونَ بأن الكون لَهُ مُحْدِث ويسمونه (العِلَّة الفَاعِلَة) يَعْنِي المُوجِبَة.

هَؤُلَاءِ سَمَّوا اللهَ بِهَا لَـم يُسَمِّ بِهِ نَفْسه، وَلَا يَلِيق بِهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أَن يَكُونَ عِلَّةً أو أَبًا.

[٣] فَالْمُشْرِكُونَ سَمَّوْا أَصْنَامُهُم بِـ(اللَّاتِ، والعُزَّى، ومَنَاة) كَمَا ذكر اللهُ تَعَالَى ذَلِكَ عَنْهُم فِي كتابه.

ف (اللَّاتُ) قِيلَ: إِنَّ أَصْلَها: (اللَّاتُّ) بتشديد التَّاء، وأنه كَانَ رجلٌ يَلُتُّ السَّوِيقَ للحَاجِّ ويُحْسِنُ إِلَى النَّاس، فلها مات عكفوا عَلَى قبره فعبدوه، وعَلَى هَذَا التَّفْسِير لَا تدخل فِي هَذَا البَاب.

وأَمَّا الإِلحَاد فِي آياته: فَيَكُون فِي الآيات الشَّرْعِيَّة وهي مَا جاءت بِهِ الرُّسُل من الأحكام والأخبار، ويَكُون فِي الآيات الكَوْنِيَّة، وهي مَا خلقه الله ويخلقه في السَّمَاوَات والأَرْض [1].

فأما الإلحاد في الآيات الشَّرْعِيَّة: فَهُـوَ تحريفها، أو تكـذيب أخبارهـا، أو عصيان أحكامها [٢].

وَقِيلَ: إِن (اللَّاتَ) من (الإله) الَّذِي صار إِلَى (الله)، فغيَّروا تَغْيِيرًا بسيطًا وقَالُوا: (اللَّات). و(العُزَّى) أخذوها من (العزيز). وأَخَذُوا (مَنَاةَ) من (المَنَّانِ). فاشْتَقُّوا من أَسْهَاء الله أَسْهَاء لأصنامهم؛ لِيُضْفُوا عَلَيْهَا شيئًا من العظمة، وأنَّ بينها وبين الحَالِق مناسبة!

[١] آيات الله تَعَالَى نوعان: كَوْنِيَّة، وشرعية.

فالكَوْنِيَّة: هَذِهِ المَخْلُوقات، كالسَّمَوَات والأَرْض، والشَّرْعِيَّة: مَا جاءت بِهِ الرُّسُل من الأحكام والأخبار.

[٢] فالإِلحاد فِي الآيات الشَّرْعِيَّة يَكُون بواحد من أمور ثلاثة:

الأُوَّل: التَّحْرِيف، سواء كَانَ لفظيًّا أو معنويًّا؛ لِأَنَّ تحريفها مَيْل عَمَّا يَجِب فِيهَا.

الثَّانِي: تكذيب أخبارها بأن يَقُول: «هَذَا لَيْسَ بصحيح»، أو الشَّكِّ فِيهَا.

الثَّالِث: عصيان أحكامها، فالمَعْصِية إلحاد؛ لِأَنَّ الإِنْسَان خرج بِهَا عَمَّا يَجِب أَن يَكُون عَلَيْهِ من طاعة الله عَرَّقِ عَلَ.

وأمَّا الإِلحاد فِي الآيات الكَوْنِيَّة: فَهُوَ نسبتها إِلَى غَيْر الله، أو اعتقاد شَرِيكٍ أو مُعِينٍ لَهُ فِيهَا [1].

والإلحاد بقِسْمَيْه حَرَام؛ لقوله تَعَالَى مهدِّدًا للمُلحِدين: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْعِدُونَ فَ السُّمَيْهِ عَرَام؛ لقوله تَعَالَى مهدِّدًا للمُلحِدين: ﴿وَذَرُوا اللَّينَ يُلْعِدُونَ فَي اللَّعِمُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٠][٢].

وقَوْله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي ءَايَنِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا ۚ أَفَنَ يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمَ مَن يَأْتِيَ ءَامِنَا يَوْمَ الْقِينَمَةِ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمُ ۚ إِنَّهُ, بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [فصلت:٤٠][ال

[1] فنسبتها إِلَى غَيْرِ الله كأن يَقُول: «الَّذِي خلق السَّمَاوَات والأَرْض لَيْسَ هُوَ الله»، فَنَقُول: هَذَا هُوَ الله، الَّذِي خلق الشَّرَّ لَيْسَ هُوَ الله»، فَنَقُول: هَذَا مُلْحِد. كَذَلِكَ لَوْ نَسَبَ لله شريكًا، كأن يَقُول: «إن الَّذِي خلق السَّمَاوَات هُوَ الله وَجِيْرِيل»، فَنَقُول: هَذَا ملحد. كَذَلِكَ لَوْ نَسَبَ لله مُعِينًا بأن قَالَ: «الَّذِي خلق هَذِهِ المَخْلُوقات هُوَ الله، لكن لَهُ من يساعده»، فَنَقُول: هَذَا ملحد.

فتبين بِهَذَا أَن الإلحاد فِي أَسْمَاء الله وآياته حَرَام؛ لهذا قَالَ: «والإلحاد بقِسْمَيْه حَرَام؛ لقوله تَعَالَى مهدِّدًا للمُلحِدين: ﴿وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَنَ مِهِ مَنْ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الاعراف:١٨٠]».

[٢] فهدَّد هَوُّلَاءِ بقوله: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾، والتهديد لَا يَكُون إِلَّا فِي مُحرَّم. وقَالَ هَذَا أَيْضًا فِي الإلحاد فِي الآيات: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي اَيْنِنَا لَا يَعْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَنَ يُلْقِى فِي النَّارِ خَيْرً أَم مَّن يَأْتِى عَلِمَنَا يَوْمَ الْقِينَمَةِ اَعْمَلُواْ مَا شِنْتُمُ إِنَّهُ, بِمَا نَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [فصلت: ١٤].

[٣] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى توعُّدهم بالنار، وأنهم لَا يأتون آمِنِينَ يوم القيامة.

ومن الإلحاد مَا يَكُون كفرًا حَسَب مَا تَقْتَضِيه نُصُوص الكِتَاب والسُّنَّة [١].

[1] اعلم أن الإلحاد مِنْهُ مَا يَصَل إِلَى حد الكُفْر حسب الأدلة الشَّرْعِيَّة. فالذي يعتقد أن لله تَعَالَى شريكًا فِي الخلق، أو أن أحدًا انفرد بالخلق، أو أن لله مُعِينًا فيهِ؛ فَهَذَا كَافِرٌ لَا شَكَّ فِيهِ. والإلحاد فِي الآيات كَبَعْض المعاصي فَهَذَا قَدْ لَا يَكُون كَفُرًا.

والمهمُّ: أن المَسْأَلَة تحتاج إِلَى تَفْصِيل، ويُرجع فِيهَا إِلَى مَا تَقْتَضِيه الأدلة من الكُفْر أو الفسوق.

XXX





الباب الرابع

فِي بِيان صِحَّة مَذْهَب السَّلَف وبُطْلان القَوْل بِتفضيل مَذْهَبِ الخَلَفِ فِي العِلْم والحكمة عَلَى مَذْهَب السَّلَف [1]

[1] اعلم أن كلمة «السَّلَف» تعني: السَّلَف زمنًا، والسَّلَف معتقَّدًا.

فإن أُرِيد بـ(السَّلَف) (معتقَدًا) صح أن تَقُول لمن هم مَوْجُودون الآن عَلَى مَذْهَب السَّلَف أَنَّهُم: (سَلَفٌ).

وإذا قُلْنَا: «إن السَّلَف هم السَّابقون زمنًا» فَإِنَّهُ يَخْتَصَّ بالقُرُون الثلاثة المفضَّلة: الصَّحَابَة والتَّابِعين وتَابِعي التَّابِعِين.

وكِلَا الأمرين قَدْ استعمله أَهْلُ العِلْم. فَتَارَةً يُرِيدُون بـ(السَّلَف) من كَانَ عَلَى طَرِيقَة السَّلَف وإن كَانَ متأخِّرًا زمنًا. وتَارَةً يُرِيدُون بـ(السَّلَف) القُرُونَ الثلاثة المفضَّلة؛ ولهذا مَثَلًا يَقُولُونَ: «وهَذَا مَا ذهب إِلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّة، وأَمْمتُها» يُرِيدُون بـ(السَّلَف) هُنَا: القُرُون الثلاثة المفضَّلة، ولهذا قَالُوا: «وأَمْمتها» فأخرجوهم عَنِ السَّلَف، وهَذَا يَعْنِي (السَّلَف زمنًا). وتَارَة يَقُولُونَ: «هَذَا مَذْهَب السَّلَف، وهَذَا مَذْهَب السَّلَف، وهَذَا

وهُنَا الْمُرَاد بقوله: «صِحَّة مَذْهَب السَّلَف» أي: معتقَدًا.

وقَوْله: «وبُطْلَان القَوْل بتفضيل مَذْهَب الخلف فِي العِلْم والحكمة عَلَى مَذْهَب السَّلَف».

لِأَنَّ هُنَاكَ من قَالَ بتفضيل مَذْهَب الخلف فِي العِلْم والحكمة.

سَبَق القَوْل فِي بيان طَرِيقَة السَّلَف وذِكر الدَّلِيل عَلَى وجوب الأخذ بِهَا، أَمَّا هُنَا فإننا نُريد أَن نُبرهِن عَلَى أَنَّ مَذْهَب السَّلَف هُوَ المذهب الصَّحِيح؛ وَذَلِكَ من وجهين:

الأوَّل: أن مَذْهَب السَّلَف دلِّ عَلَيْهِ الكِتَاب والسُّنَّة [1]؛ فإنَّ من تَتَبَّعَ طريقتَهم بعِلم وعَدْل [7]؛

[١] ومَا دلِّ عَلَيْهِ الكِتَابِ والسُّنَّة فَهُوَ الصَّحِيحِ بِلَا شَكَّ، ومَا لم يَدُلِّ عَلَيْهِ الكِتَابِ والسُّنَّة فَإِنَّهُ لَيْسَ بصحيح.

فَإِذَا قَالَ قَائِل: كُلُّ يدَّعي وَصْلًا لِلَيْلَى؛ فالسَّلَف يَقُولُونَ: نَحْنُ عَلَى الكِتَابِ والسُّنَّة. والحَلَف أَيْضًا يَقُولُونَ: نَحْنُ عَلَى الكِتَابِ والسُّنَّة. ولهذا يدَّعون لأنفسهم أنَّهُم من أَهْلِ السُّنَّةِ، فها هُوَ الحكم؟

[٢] كلمتان عظيمتان.

فقَوْله: «بعِلم» احترازًا عِنَّن تتبعها بجَهل؛ لِأَنَّ الجاهل لَا يُقبَل حكمه؛ لِأَنَّهُ لَيْنَهُ لَيْنَهُ لَي

وقَوْله: «وعَدْل» لِأَنَّ بَعْض النَّاس عِنْدَهُ عِلم ويعلم أَن مَذْهَب السَّلَف هُوَ الصَّحِيح، لَكِنَّهُ عِنْدَهُ جَوْر وظُلم، لَا يُقِرُّ بالحق، وَلَا يُمْكِن لمن أراد أَن يحكم إِلَّا أَن يَكُون عِنْدَهُ علم وعدل، فأما مَعَ عدم العِلْم فكيف يحكم؟! ومع عدم العدل لَا يُؤْمَن فِي حكمه، فقد يحكم بالبَاطِل لكونه لَيْسَ بعدل.

لكن من تتبع طَرِيقَة السَّلَف بعلم وقارنها بالكتاب والسُّنَّة، وبعدل بِحَيْثُ لَا يَكُون عِنْدَهُ هَـوَى أو جَـوْرٌ؛ نَقُول: من تتبعهـا بِذَلِكَ: «وجدها مطابقة لـما فِي

وجدها مطابقة لها في الكِتَاب والسُّنَّة جملة وتفصيلًا وَلَا بُدَّ؛ فإن الله تَعَالَى أنزل الكِتَاب لِيَدَّبَر النَّاسُ آياتِه ويَعْمَلُوا بِهَا إِن كَانَت أحكامًا، ويُصَدِّقُوا بِهَا إِن كَانَتُ أخبارًا اللَّاسُ وَيَصَدِيقها والعَمَل بِهَا هـم السَّلَف اللَّاسِ إِلَى فَهمها وتصديقها والعَمَل بِهَا هـم السَّلَف اللَّابِ

الكِتَابِ والسُّنَّة جملة وتفصيلًا وَلَا بُدَّ؛ فإن الله تَعَالَى أنزل الكِتَابِ لِيَدَّبَّرَ النَّاسُ آياتِه ويَعْمَلُوا بِهَا إِن كَانَت أحكامًا، ويُصَدِّقُوا بِهَا إِن كَانَتْ أخبارًا».

[١] والدليل عَلَى هَذَا قَوْله تَعَالَى: ﴿ كِنَتُ أَنَرُلْنَهُ إِلَيْكَ مُبَنَرُكُ لِيَنَبَّرُوا ءَايَنِهِ ﴾ [ص:٢٩] هَذَا [ص:٢٩] هَذَا التدبر، وبالتدبر يَكُون العِلْم، ﴿ وَلِيَنَذَكَّرَ أُولُوا ٱلأَلْبَبِ ﴾ [ص:٢٩] هَذَا العَمَلُ بِهِ إِن كَانَ أخبارًا. هَذَا هُوَ الَّذِي نزل من أجله القُرْآن.

إِذَنْ: فَالْقُرْآنَ لَهُ مَعَانٍ وَيَمَكَنَ الوصولَ إِلَيْهَا، وإِلَّا لَمَا كَانَ هُنَاكَ فَائِدَةٌ مَنَ التدبر.
[۲] وهَذَا حَقُّ، يَعْنِي: هَلْ أقرب النَّاسَ إِلَى فهمها وتصديقها والعَمَل بِهَا أبو بكر وعُمر وعُثمان وعَليِّ وابن مَسعود وابن عَبَّاس ومُعاذ بن جبَل وأشباهُهم رَضَالُهُ عَنْهُمْ، أو الأقرب ابن أبي دُؤَاد وأمثاله مِمَّن جاؤوا بَعْدَ ذَلِكَ؟

نَقُول: الأقرب الأوَّل، بَلْ نَقُول:

أَلَهُ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُهُ صُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا(١)

وَلَا رَيْبَ أَن السَّلَف -وعَلَى رأسهم الصَّحَابَة رَضَّالِلَهُ عَنْهُرَ- أقرب إِلَى فهمها وإلى تصديقها والعَمَل بِهَا، وَلَا أحد يعارض فِي ذَلِكَ إِلَّا مُكِابِر.

⁽١) غير منسوب، وممن ذكره ابن كثير في تفسيره (٨/ ٤٢٦).

لِأَنَّهَا جاءت بِلُغَتِهم وفي عَصْرِهم [١]، فَلَا جَرَمَ أَنْ يَكُونُوا أَعلمَ النَّاس بِهَا فِقْهًا، وأَقْوَمَهُمْ عَمَلًا [٢].

الثَّانِي: أن يُقَال: إن الحق فِي هَذَا البَابِ^[1] إِمَّا أن يَكُون فِيهَا قاله السَّلَف أو فِيهَا قاله الحَلَف^[1].

[1] وهناك -أَيْضًا- أمرٌ آخَرُ: ولِأَنَّهُم أقوى النَّاس إِيهَانًا.

فَهِيَ قَدْ جاءت بلغتهم قبل أن تتغير اللغات، وجاءت في عصرهم فيعلمون الأسبَاب والأحوال والمُلَابَسات الَّتِي تُوجِب فهم الآيات، وعِنْدَهُم من الإِيهَان والانقياد التَّامِّ مَا لَيْسَ عِنْدَ غيرهم؛ ولذلك كَانَ لَا شَكَّ أن مَذْهَبَهم هُوَ الصَّوَاب.

[٢] وأظن هَذَا أمرًا مسلَّمًا.

وهَذَا الدَّلِيلِ دَلِيلِ شرعي حِسِّيٌّ عَلَى أَن السَّلَف هم أعلم النَّاس بأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وأقواهم إِيمَانًا بِهَا.

أَمَّا الوَجْه الثَّانِي فَهُوَ عقلي، قَالَ: «أَن يُقَال: إِن الحق فِي هَذَا البَاب؛ إِمَّا أَن يَكُون فِيهَا قاله الطَّلَف، والثَّانِ بَاطِل».

[٣] أي في بَاب الأسْمَاء والصِّفَات.

[1] الآن عندَنا مَذهبان: مَذْهَب الخَلف وهُوَ التَّأْوِيل والتحريف، ومذهب السَّلَف وهُوَ التَّأْوِيل والتحريف، ومذهب السَّلَف، وإمَّا السَّلَف، وإمَّا أَن يَكُون فِيهَا قاله السَّلَف، وإمَّا أَن يَكُون فِيهَا قاله الخلف.

وقَدْ يَقُول قَائِل: أو فِيهَا لم يَقُله هَؤُلَاءِ وَلَا هَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّ القِسْمَة العَقْلِيَّة لَا تَقْتَضِي

والثَّاني بَاطِل^[1]، لِأَنَّهُ يَلْزَم عَلَيْهِ أَن يَكُون اللهُ ورَسُولُه والسَّابقون الأُوَّلُونَ من المهاجرين والأنصار قَدْ تكلَّموا بالبَاطِل تصريحًا أو ظاهرًا، ولم يَتكلَّموا مرة واحدة بالحق الَّذِي يَجِب اعتقاده لَا تصريحًا وَلَا ظاهرًا [1]......

انحصارَ الحق فِي هَذَا وهَذَا فَقَطْ، قَدْ يَكُون فِيهِ قَوْل ثالث غَيْر قَوْل السَّلَف وغير قَوْل السَّلَف وغير قَوْل الخلف.

لكن الجَوَاب عَلَيْهِ أَن نَقُول: لَيْسَ هُنَاكَ قَوْل ثالث فِي الواقع، وأن هَذَا بالإجماع عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ وَلَا خَلَفِيّ، وعَلَيْهِ فالمفاضلة الآن بين طَرِيقَ السَّلَفِيّ وَلَا خَلَفِيّ، وعَلَيْهِ فالمفاضلة الآن بين طَرِيقَة السَّلَف وطريقة الخَلَف فَقَطْ.

وَنَحْنُ سنتكلم مَعَ الَّذِينَ فضّلوا طَرِيقَة الخلف وقَالُوا: «إنها أَعْلَمُ وأَحْكُمُ»، فَنَقُول لهم الآن: الحق إِمَّا أن يَكُون فِيهَا قاله السَّلَف أو فِيهَا قاله الخلف.

[1] وهُوَ أَن يَكُون الحق فِيهَا قاله الخلف لَا فِيهَا قاله السَّلَف وكونه بَاطِلًا.

[٢] إِذَا قُلْنَا: إِن الحق الَّذِي يَجِب اعتقاده مَا كَانَ عَلَيْهِ الحُلف، وهُو لَيْسَ مَوْجُودًا لَا فِي القُرْآن وَلَا فِي السُّنَّة وَلَا فِي كَلَام الصَّحَابَة؛ يَلْزَم أَن يَكُون القُرْآن والسُّنَّة وكلام السَّلَف كلها لم تتكلم بالحق الَّذِي يَجِب اعتقاده، فقد تكلموا بالبَاطِل؛ لِأَنَّ ماذا بَعْدَ الحق إِلَّا الضَّلَال! فَيكُون القُرْآن والسُّنَّة وكلام الصَّحَابَة علومًا بالبَاطِل خاليًا من الحق! وهَلْ أحد يُمْكنه أَن تستقرَّ لَهُ قَدَمٌ عَلَى هَذَا اللَّازِم فيقول: نعم أَنا ألتزم أَن القُرْآن والسُّنَّة وكلام الصَّحَابَة كله عملوء بالبَاطِل خالٍ من الحق؟! لاَ أحد يستقر، ولذلك لَوْ أَن أحدًا استقر قَوْله عَلَى هَذَا: "فَيَكُون وجودُ الكِتَاب والسُّنَّة ضررًا مَحْضًا فِي أَصْل الدِّين، وتَرْكُ النَّاس بلا كتاب وَلَا شُنَّة خيرًا المَعْمَا وهَوَمَ المَهْ وَاقْوَمَ المَاسِل كتاب وَلَا شُنَّة خيرًا هم وأقومَ الوهَا فَلَا ظَاهِر البُطْلَان».

فَيَكُونَ وجودُ الكِتَابِ والسُّنَّة ضررًا مَحْضًا فِي أَصْلِ الدِّينِ، وتَرْكُ النَّاسِ بلا كتابِ وَلَا سُنَّة خيرًا لهم وأقوَمَ! وهَذَا ظَاهِرِ البُطْلَانِ^[١].

[1] تَقُول لمن قَالَ: "إِن مَذْهَب الحلف أعلم وأحكم": هَذَا مَذْهَب السَّلَف أو مَا وَهَذَا مَذْهَب الحلف، والحق لَا يخرج عَنْهُما، إِمَّا أَن يَكُون فِيهَا قاله السَّلَف أو مَا قاله الحلف-تنزلًا مَعَك-؛ فإن قُلْت: "إِنَّهُ فِيهَا قاله الحلف" يَلْزَم عَلَى قولك أَن يَكُون الكِتَاب والسُّنَّة وكلام الصَّحَابَة وأثمة الأُمَّة كله بَاطِلًا؛ لأنك ترى أن الحق فيها سواهم، وأنهم لم يَتكلَّموا مرة واحدة بالحق الَّذِي يَجِب اعتقاده، وعَلَى هَذَا فَلَا فِيها سواهم، وأنهم لم يَتكلَّموا مرة واحدة بالحق الَّذِي يَجِب اعتقاده، وعَلَى هَذَا فَلَا قِيمة للكتاب والسُّنَّة، بَلْ إِن وجودهما ضرر عَلَى الأُمَّة؛ لِأَنَّهُ حصل بهما إثبات قيمة للكتاب والسُّنَّة ضررًا فِي أَصْل الدِّين البَاطِل والحُلُو من الحق، فأصبح وجود الكِتَاب والسُّنَّة ضررًا فِي أَصْل الدِّين اللَّذِي هُو توحيد الله تَعَالَى بأَسْهَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وأَنَّ تَرْكَ النَّاسِ بلا كتاب وَلَا سُنَة أَحْسَنُ مَا دام أنها يُثبِتان البَاطِل وَلَا يقولان بالحق، فكَوْنُنا نَسْلَمُ مِنْهَا أَسْلَمُ!

وَلَا أَظُنُّ مُؤْمِنًا بالله واليَوْم الآخِر يستقرَّ قَدَمُه عَلَى هَذَا الأمر أبدًا، ولو أن أحدًا قَالَ بِهَذَا اللَّازِم لأعلن عَلَى نَفْسه بالكُفْر، وهَذَا أمر واضحٌ.

وعَلَى هَذَا فَيَكُونَ اللَّازِمِ بَاطِلًا، والعُلَمَاء يَقُولُونَ: إِن بُطْلَانَ اللَّازِم يَدُلَّ عَلَى بُطْلَانَ اللَّازِم. فَإِذَا تبيَّنَ لنا أَن هَذَا اللَّازِم بَاطِل علمنا يقينًا أَن المَلْزُوم -وهُوَ كون مَذْهَب الحَلف أعلم وأحكم- بَاطِل بكل حال لهذين الوَجْهين:

الوَجْه الأَوَّل: دَلِيل حِسِّيّ شرعي.

والوَجْه الثَّانِي: دَلِيل عَقْلِيّ نظري.

وَلَا أحد يقدر أن يتخلص مِنْهُما أبدًا.

هَذَا وقَدْ قَالَ بَعْض الأغبياء^[١]: طَرِيقَة السَّلَف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم [^{٢]}. ومنشأ هَذَا القَوْل أمران [^{٣]}:

الأوَّل: اعتقاد قَائِله -بسبب مَا عِنْدَهُ من الشُّبُهات الفَاسِدة - أن الله تَعَالَى لَيْسَ لَهُ فِي نفس الأمر صِفَة حَقِيقِيَّة دَلَّت عَلَيْهَا هَذِهِ النُّصُوص [1].

[1] هَذَا التعبير من تعبير شَيْخ الإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة رَحْمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الكِتَابِ ملخَّص للفتوى، وهي كلمة جيدة، و(الغبي): هُوَ الَّذِي لَا يعرف، فَهُوَ (فَعِيلٌ) إِمَّا بِمَعْنى (مفعول) مُغَبَّى عَنْهُ الأمر، وإِمَّا بِمَعْنى أَنَّهُ غابٍ خافٍ عَنِ الأُمُور لَا يعرف الأُمُور.

[٢] هَذِهِ العِبَارَة إِذَا رأيتَها تَقُول: إنها عِبَارَة مُحُكَمَة جيِّدة؛ لِأَنَّ طَرِيقَة السَّلَف فِيهَا السلامة، لكن قولهم: «طَرِيقَة الخلف أعْلم وأحْكم» فِيهَا الإشكال؛ لِأَنَّ مَعْنى ذَلِكَ: أن طَرِيقَة السَّلَف فِيهَا جَهْلٌ، وهُوَ ضِدّ العِلْم، وسَفَةٌ، وهُوَ ضِدّ الحكمة!

[٣] ومَنْشَأُ هَذَا القَوْل والسبب الَّذِي حملهم عَلَى أَن يَقُولُوا هَذِهِ الكلمة الجائرة الكَاذبة أمران: «الأُوَّل: اعتقاد قَائِله -بسبب مَا عِنْدَهُ مِن الشُّبُهات الفَاسِدة - أَن الله تَعَالَى لَيْسَ لَهُ فِي نفس الأمر صِفَة حَقِيقِيَّة دَلَّت عَلَيْهَا هَذِهِ النُّصُوص.

الثَّانِي: اعتقاده أن طَرِيقَة السَّلَف هِيَ الإِيهَان بمُجَرَّدِ أَلْفَاظِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ من غَيْر إثبات مَعْنَى لها».

[٤] السبب: أن قَائِل هَذَا القَوْل يعتقد أن الله لَيْسَ لَهُ صِفَة حَقِيقِيَّة دَلَّت عَلَيْهَا النُّصُوص، فَهُوَ يعتقد أن الله لَيْسَ لَهُ يَدُّ حَقِيقِيَّة، أن الله لم يَسْتَوِ حَقِيقَةً على العرش، أن الله ليس له عينٌ حقيقية، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، هُوَ يعتقد أن الله ليس له عينٌ حقيقية، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، هُوَ يعتقد

الثَّانِي: اعتقاده أن طَرِيقَة السَّلَف هِيَ الإِيمَان بمُجَرَّدِ أَلْفَاظِ نُصُوصِ الصَّفَاتِ من غَيْر إثبات مَعْنَى لها [١]،.....

هَذَا، والسبب فِي أَنَّهُ يعتقد هَذَا الاعتقاد مَا عِنْدَهُ مِن الشُّبُهَاتِ الفَاسدة، وهي أَنَّهُ يَقُول: إِن إِذَا أَثْبَتُ هَذِهِ الأُمُورَ كُنتُ مُجَسِّمًا مُكَثِّلًا، إذن فأنفي هَذِهِ الأُمُورِ؛ لِأَنَّ يَقُول: إِن إِذَا أَثْبَتُ هَذِهِ الأُمُورِ كِنتُ مُجَسِّمًا مُكَثِّلًا، إذن فأنفي هَذِهِ الأُمُورِ؛ لِأَنَّ التَجسيم والتمثيل بَاطِل، واللَّازِم البَاطِل يَدُلِّ عَلَى بُطْلَانِ المَلْزُوم، فَلَا أُقِرُّ بِذَلِكَ.

[1] كَثِيرٌ من أهْل التَّأْوِيل يفهمون أن مَذْهَب السَّلَف الإِيمَانُ بمُجَرَّدِ الأَلْفَاظِ بِدُونِ إِثباتِ مَعْنَى، فمَثَلَا يظنون أن مَذْهَب السَّلَف أَنَّهُم يؤمنون بأن لله يدًا لقول الله تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾، لكن لَا يعرفون مَعْنى اليد، ويؤمنون بأن الله اسْتَوَى عَلَى العَرْش، لكن لَا يعرفون مَعْنى (اسْتَوَى)، يَعْنِي مِثْل شَخْص صَعِدَ المنبرَ يَخْطُب النَّاسَ فَقَالَ: ﴿أَلْف باء تاء ثاء جيم حاء خاء دال ذال راء، والسَّلَام عَلَيْكم ». فَهَذِهِ خُطبة لَيْسَ لها مَعْنَى، هم يَقُولُونَ: إن الكلام فِي أَسْهَاء الله وصِفَاته عِنْدَ السَّلَف مِثْلُ هَذَا، يَعْنِي أَنَّهَا لَيْسَ لها مَعْنَى، وَلَا يُمْكِن أن يَتَكَلَّم السَّلَف بمَعْنَاها إِطْلَاقًا، هَذَا رأيهم فِي السَّلَف.

ولكن لَيْسَ هَذَا بصحيح أنَّ (الإِيمَانَ بمُجَرَّد الأَلْفَاظ دون إثبات مَعْنَى لها) هُو مَذْهَب السَّلَف لَوافَقْنَاهُمْ عَلَى أن مَذْهَبَ الحَلَفِ هُو مَذْهَب السَّلَف لَوافَقْنَاهُمْ عَلَى أن مَذْهَبَ الحَلَف يَقُول: «أنا أَعْلَمُ مَعْنَى اليَدِ وأنَّ مَعْنَاها النَّعمة والقُوَّة، وأَعْلَمُ مَعْنى ﴿السَّوَىٰ عَلَى ٱلْمَرْشِ ﴾ وأنَّ مَعْنَاه اسْتَوْلَى عَلَيْهِ، وأَعْلَم مَعْنى ﴿وَاللَّوَّة، وأَعْلَمُ مَعْنى ﴿السَّوَىٰ عَلَى ٱلْمَرْشِ ﴾ وأنَّ مَعْنَاه اسْتَوْلَى عَلَيْهِ، وأَعْلَم مَعْنى ﴿وَاللَّهُ وَأَحْدَمُ مِنَ الَّذِي لَا يعلم ﴿وَرَجُهُ رَبِّكَ ﴾ أي ثوابه " وهكذَا، والَّذِي يَعْلَمُ المَعْنَى أَعْلَمُ وأَحْكَمُ مِنَ الَّذِي لَا يعلم المعنى؛ لِأَنْهُم أثبتوا لِلنَّصُوصِ مَعْنَى للقرينَةِ، لكن لم يُشْتُوهَا عَلَى الحَقِيقَة؛ لِأَنْهُم يعتقدون أن ذَلِكَ مستحيلٌ عَلَى الله؛ لاستلزامه التَّشْبِية عِنْدَهُم.

فَيَبْقَى الأمرُ دائرًا بين أن نؤمن بأَلْفَاظ جَوْفاء لَا مَعْنى لها، وهَذِهِ طَرِيقَة السَّلَف عَلَى زعمه، وبين أن نُثْبِتَ لِلنُّصُوصِ مَعَانِيَ ثُخَالِفُ ظاهرَها الدَّالَ عَلَى إثبات الصِّفَات لله، وهَذِهِ هِيَ طَرِيقَة الخلف. وَلَا رَيْب أن إثباتَ معاني النُّصُوص أبلغُ فِي العِلْم والحكمة من إثبات أَلْفَاظ جوفاء لَيْسَ لها مَعْنَى، ومِنْ ثَمَّ فَضَّل هَذَا الغَبِيُّ طَرِيقَة الحلف فِي العِلْم والحكمة عَلَى طَرِيقَة السَّلَف [1].

وَلَا شَكَّ أَن مَن أَثبت لِلنُّصُوصِ مَعْنَى -ولو كَانَ مُؤَوَّلًا - خيرٌ مِمَّن لم يُشِت لها مَعْنى. فإنَّك إِذَا قُلْتَ لشخصٍ: مَا مَعْنى ذَلِك؟ فَقَالَ: كَذَا وَكَذَا؛ للقرينةِ. وقُلْتَ: لشخص آخر: مَا مَعْنَاه؟ قَالَ: لَا أُدري. فإنَّ الأَوَّل أعلم وأحكم؛ أعلم لِأَنَّهُ أَثْبَتَ لشخص آخر: مَا مَعْنَاه؟ قَالَ: لَا أُدري. فإنَّ الله تَعَالَى يُخاطِبُنا بأَلْفَاظٍ لَيْسَ لها مَعْنَى؛ المَعْنَى، وأَحْكَم لِأَنَّهُ رأى أَنَّهُ لَا يُمْكِن أَنَّ الله تَعَالَى يُخاطِبُنا بأَلْفَاظٍ لَيْسَ لها مَعْنَى؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى يُخاطِبُنا بأَلْفَاظٍ لَيْسَ لها مَعْنَى؛ لِأَنَّ الله اللهذا يَكُون مَذْهَب الخلف أعلم وأحكم بسبب هَذَا الاعتقاد البَاطِل لمذهب السَّلَف.

وكونُ مَذْهَبِ السَّلَفِ أَسْلَمَ: لِأَنَّ مَن لَا يُثْبِتُ للصَّفَاتِ مَعْنَى يَسْلَمُ بِذَلِكَ. فصار مَنْشَأُ القَوْلِ بتفضيل طَرِيقَة الخلف عَلَى طَرِيقَة السَّلَف فِي العِلْم والحكمة، مَنْشَؤُهُ أمرين:

الأَمْرِ الأَوَّلِ: أنَّ الحَلَفَ يعتقدون أنَّ اللهَ ليس له صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ.

والأمر الثاني: أنَّ الحَلَفَ يعتقدون أنَّ السَّلَف لَا يُشِتِون مَعَانِيَ لنصوصِ الصِّفَاتِ وإِنَّها يؤمنون بمُجَرَّد اللَّفْظ فَقَطْ، أَمَّا مَعْنَى مُؤَوَّلُ أَو عَلَى وجه الحَقِيقَةِ فَلَا يعتقدونه.

[١] أرجو ضبط هَذَا تمامًا والحِرْص عَلَى هَـذِهِ الأُمُـور؛ لِأَنَّنَا نَحْنُ فِي زمـن

وقول هَذَا الغَبِيِّ يَتَضَمَّن حَقًّا ويَاطِلًا. فأمَّا الحق فقَوْله: إن مَذْهَب السَّلَف أسلم. وأمَّا البَاطِل فقَوْله: إن مَذْهَب الخلف أعلم وأحكم [1].....

نخشى عَلَى أنفسنا من كثرة أَهْلِ التَّأْوِيلِ فِيهَا بيننا، فقد صاروا يُلَبِّسُون ويُؤَلِّفُون بهَا يُسَمُّونَهُ بـ(الثَّقَافَة الإِسْلَامِيَّة)، فَإِذَا أَتَوْا عَلَى مَسْأَلَة الصِّفَات قَرَّرُوا تقريرًا تامَّا مَذْهَبَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ، والطَّالِبُ الَّذِي لَم يَقْرَأُ مَذْهَبَ السَّلَفِ قراءة جيدة مِنْ قَبْلُ مَذْهَبَ السَّلَفِ قراءة جيدة مِنْ قَبْلُ يَلْتِبِسُ عَلَيْهِ الأَمْرُ، فَيَقِفُ: إِمَّا حَيْرَان لَا يَدْرِي هَلْ هُوَ إِلَى هَوُّلَاءِ أُو إِلَى هَوُّلَاءِ، أُو أَن يَقْرَبُ بَيْ سنقرأ القُرْآنَ ونَسْكُتُ»، أو أن يُقِرِّبِهَا قاله هَوُّلَاءِ وقَرَّرُوهُ مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي هُو فِي الحَقِيقَة تَحْرِيف.

ولهذا يَنْبَغِي على طَلَبَةِ العِلْمِ أَن يَحْرِصُوا عَلَى هَذَا الأمر ويُولُوهُ العناية، وَلَا يَقُولُوا: «هَذَا أمرٌ انْقَضَى»؛ صَحِيحٌ أنّنا فِي هَذِهِ البلاد قبل عشرات السنوات عندنا هَذَا الأمر لَا يوجد وَلَا نسمع بِهِ وَلَا نعرفه إِلّا فِي بُطُونِ الكتب، أَمَّا الآن فأصبحنا نعرفه فِي بطون فصول المدارس! ولذلك يجِب عَلَيْنَا أَن نَعْتَنِيَ بِهَذَا الأمر حَتَّى نُدْرِكَهُ ونُدْرِكَ مَآخِذَ أُولَئِكَ الَّذِينَ حرَّفوا نُصُوص كِتَابِ الله وَسُنَّة رَسُوله عَنْ معانيها اللائقة.

[1] نَحْنُ نوافقه عَلَى هَذَا، ونقول: صَدَقْتَ وبَرَرْتَ أَنَّ طَرِيقَة السَّلَف أسلم، لكن قولك: «إن طَرِيقَة الخلف أعلم وأحكم» كذبتَ فِي هَذَا، فَلَيْسَ طَرِيقَة الخلف أعلم وأحكم.

بَلْ نَقُول لَهُ: إِن طَرِيقَة السَّلَف أسلم، وطريقة الخلف لَيْسَت أعلم وَلَا أحكم. أمَّا كونها لَيْسَت بأسلم فَهُو قَدْ أقرَّ به، حَيْثُ أثبت السَّلَامة لطريقة السَّلَف فَقَطْ،

وبيان بُطْلَانه من وُجُوه:

الوَجْه الأُوَّل: أَنَّهُ يناقِضُ قَوْلَه: إن طَرِيقَة السَّلَف أسلم [1]؛ فإن كون طَرِيقَة السَّلَف أسلم من لوازم كونها أعلم وأحكم [1]، إِذْ لَا سلامة إِلَّا بالعلم والحكمة: العِلْم بأسبَاب السَّلَامة، والحكمة فِي سلوك تِلْكَ الأسبَاب [1]،.....

لكن ادَّعى أن طَرِيقَة الخلف أعلم وأحكم، وَنَحْنُ نَقُول: هَذِهِ الدَّعْـوَى بَاطِلة وَلَا نصدقك بِهَا.

فَإِذَا قَالَ قَائِل: أنتم ادَّعَيْتُمْ أنَّ قَوْلَ هَذَا الرَّجُل: «إن طَرِيقَة الخلف أعلم وأحكم» ادَّعَيْتُم أنَّهَا بَاطِلة، فها الدَّلِيل عَلَى البُطْلَان؟

قَالَ: «وبيان بُطْلانه من وُجُوه...».

[١] يَعْنِي قَوْلَه: «إِن طَرِيقَة الخلف أعلم وأحكم» تناقِض كونَ طَرِيقَةِ السَّلَف أسلمَ، ومَعْلُوم أن الكَلَام المتناقض بَاطِل، ووجه المناقضة قَالَ: «فإن كون طَرِيقَة السَّلَف أسلم من لوازم كونها أعلم وأحكم».

[٢] فمتى أَقْرَرْتَ بأن طَرِيقَة السَّلَف أسلم فإن هَذَا مضمونه أَنَّهَا أعلم وأحكم، وجه ذَلِكَ؛ قَالَ: «إِذْ لَا سلامة إِلَّا بالعلم والحكمة: العِلْم بأسبَاب السَّلَامة، والحكمة في سلوك تِلْكَ الأسبَاب».

[٣] وهَذَا صَحِيح، فَلَا يُمْكِن لأحد أن يَسْلَمَ إِلَّا بعلم وبحكمة أَيْضًا؛ بعلم بأسبَاب السَّلَامة، وبحكمة باتِّباع سلوكها.

فالإنسان - مَثَلًا - لَا يُمْكِن أَن يَسْلَمَ مِن الغَرَقِ إِلَّا بأمرين:

وبِهَذَا يتبيَّن أن طَرِيقَة السَّلَف أسلم وأعلم وأحكم، وهُوَ لَازِمٌ لهذا الغبي لزومًا لَا يَجِيدُ عَنْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

الأوَّل: أن يَكُون عِنْدَهُ علم بالسباحة.

الثَّانِي: أن يتصرَّف بمقتضَى هَذَا العِلْم.

فلو كَانَ هُنَاكَ ثلاثة رجال:

الأُوَّل: سَقَطَ فِي ماء يُغْرِقُه، وقام يتحرَّك بشدة لعله يَنْجُو، ولكن بِدُونِ علم؛ فَإِنَّهُ سيغرق، والسبب: لِأَنَّهُ جاهل لَيْسَ عِنْدَهُ علم بأسبَاب السَّلَامة.

والثَّاني: سقط فِي ماء يُغْرِقُه، وهُوَ متعلِّم، لَكِنَّهُ لم يستعمل عِلْمَه، حَيْثُ جلس فِي المَاء بِدُونِ حركة؛ فَهَذَا مَالَه أَنَّهُ يغرق.

والثَّالث: سقط فِي ماء يُغْرِقُه، وهُوَ متعلِّم، فتحرَّك حَسَبَ عِلمه؛ فَهَذَا ينجو ويسلم.

إِذَنْ لَا يُمْكِن أَن توجد سلامة إِلَّا بعلم وحكمة: علم بأسبَاب السَّلَامة، وحكمة بسلوك تِلْكَ الأسبَاب.

[١] فما دُمْتَ قُلْتَ: «إن طَرِيقَة السَّلَف أسلم» فإنَّ هَذَا مضمونه إقرارك بِأَنَّها أعلم وأحكم؛ إِذْ لَا سلامة إِلَّا بعلم وحكمة.

وهَذَا الكَلَامِ الَّذِي قَالَه شَيْخِ الإِسْلَامِ مَوْجُود فِي بطون الكتب، حَتَّى مَثَلًا عِنْدَ النَّوَوِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ، وعِنْدَ كَثِيرِ من العُلَمَاءِ الَّذِين يَتكَلَّمون عَلَى مَذْهَب الأَشَاعِرَة، يَقُولُونَ هَذِهِ العِبَارَة: «طَرِيقَة السَّلَف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم».

الوَجْه الثَّانِي: أَنَّ اعتقادَه أَن اللهَ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ دَلَّتْ عَلَيْهَا هَذِهِ النَّصُوص، اعتقادٌ بَاطِل^[۱]؛ لِأَنَّهُ مبنيٌّ عَلَى شُبُهَاتٍ فاسدة (۱) [^{۱]}؛ ولأنَّ الله تَعَالَى قَدْ ثَبَتَ لَهُ صِفَاتُ الكَمَالِ عَقْلًا وحِشًا وفِطْرَةً وشَرْعًا [۲].

فأمَّا دَلالةُ العَقْل عَلَى ثُبُوت صِفَات الكَهَال لله، فوَجْهُه أن يُقَال: إنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ فِي الخارج لَا بُدَّ أن يَكُون لَهُ صِفَة [1].

[١] سَبَق أن ذكرنا أن مَنْشَأَ قَوْلِ هَذَا القَائِل: اعتقادُه أَنَّهُ لَيْسَ لله صِفَة دَلَّت عَلَيْهَا هَذِهِ النَّصُوص، فَهُوَ يَقُول: «لَيْسَ لله اسْتِوَاء حَقِيقِيّ، وَلَا يد حَقِيقِيَّة، وَلَا عين حَقِيقِيَّة، وَلَا وجه حَقِيقِيّ» وهَكَذَا.

فَنَقُول: هَذَا الاعتقاد بَاطِل؛ «لِأَنَّهُ مبنيٌّ عَلَى شُبُهَاتٍ فاسدة».

[٢] من جملة ذَلِكَ يَقُولُونَ: إن هَذِهِ الصِّفَات لَوْ ثَبَتَتْ حَقِيقَةً لَلَزِمَ أن يَكُونَ اللهُ مُشَابِهًا للخلق، والتَّشْبِيه ممتنِع، فتكون هَذِهِ الصِّفَات ممتنِعة.

ولهذا أنكروا اليد، قَالُوا: «لَوْ كَانَ لله يَدُّ لكَانَت جَارِحَةً، ولَكَانَ جِسْمًا، ولَكَانَ مشابِهًا للمَخْلُوق». وكل هَذَا بَاطِل كَمَا سيأتي إِنْ شَاءَ اللهُ بيانُه (۱).

"] فاللهُ عَزَّقَجَلَّ ثبتت لَهُ صِفَات الكَهَال بالعَقْل والفِطْرَة والشرع، هَذِهِ ثلاثةُ أدلةٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِن جِنْسٍ.

[٤] قَوْله: ﴿فِي الْحَارِجِ» احترازًا من المَوْجُود فِي الذِّهن؛ لِأَنَّ الأذهان تَفْرِضُ أَشْيَاءَ لَا يُمْكِن وجودُها فِي الأعيان، وهَذَا أمر مُشاعٌ، فأنت الآن فِي ذِهْنِكَ رُبَّها تُقَدِّرُ أَشْيَاءَ مستحيلة فِي الخارج، أي الواقع.

⁽١) راجع الفصل الثاني من الباب العشرين (ص:٣٦١). [المؤلف]

فقد تقدِّر فِي ذِهنك أنَّ جَمْرَةً تَلْتَهِبُ فِي وَسَطِ ماءٍ، وقَدْ يَفْرِض الذهن أن امرأة تحمل بولد يَكُون فِي جوف رأسها، وقَدْ يفرض الذهن وجود المتناقضَيْن جميعًا؛ ولكن كُلِّ هَذَا لَا وجود لَهُ فِي الخارج.

ويمكن أَيْضًا أَن تَفْرِضَ فِي ذهنك شيئًا مَوْجُودًا لَيْسَ لَهُ صِفَة، أَي لَا طَوِيل وَلَا قصير، وَلَا أبيض وَلَا أسود، وَلَا غَلِيظ وَلَا خَفِيف، وَلَا شيء؛ يُمْكِن أَن تفرض هَذَا، لَكِنَّهُ فِي الخارج لَا يُمْكِن، بَلْ كُلُّ مَوْجُودٍ فِي الخارج لَا بُدَّ أَن يَكُون لَهُ صِفَة ولَوْ لَم يكن من صفته إِلَّا أَنَّهُ مَوْجُود لكَانَ كافيًا.

وقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَ أَهُ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الانبياء: ٢٢] هَذَا عَلَى سَبِيلِ الفَرْضِ مُكِنٌ ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى لَا يصوِّر لنا شيئًا إِلَّا لِأَنْنَا يُمْكِن أَن نَتَخَيَّلَه، لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَفَسَدَتَا ؛ فتبيَّن أَن الله تَعَالَى صوَّر لنا شيئًا مُحَالٌ أَنْ يُوجَدُ فِي الخارج، لكن الله مَناكَ إلهين.

قَدْ يَفْرِضُ ذِهْنُك أَن هُنَاكَ سيارةً تمشي عَلَى الهواء، وقَدْ نَتَخَيَّلُ الآن أَن فَوْقَنا أَلْفَ طائرةٍ لكن فِي الخارج مَا فوقنا شيءٌ إِلَّا سقف المسجد، قَدْ يتصوَّر الإِنْسَان أَنْهُ يُوجَد شَخْص يمشي عَلَى رأسه من هُنَا إِلَى مَكَّةَ!

إِذَن: الفَرْضُ شَيْءٌ والواقعُ شَيْءٌ آخَرُ، فيجب أن نَعرِف أنَّ الذِّهن يفرض أَشْيَاء لَا يُمْكِن أن توجد فِي الخارج.

> ثُمَّ نَقُول للذين ينكرون الصِّفَات: هَلِ الرَّبِّ مَوْجُود أو لَا؟ فسيَقُولُونَ: «إِنَّهُ مَوْجُود»؛ لِأَنَّهُم لَوْ أنكروا وجود الرَّبِّ كفروا.

إِمَّا صِفَة كَمَال، وإِمَّا صِفَة نقص^[1]، والتَّاني^[1] بَاطِل بِالنَّسْبَةِ إِلَى الرَّبِ الكَامِل الله تَعَالَى عَلَى بُطْلَان ألوهية الأصنام باتصافها المُسْتَحِقِّ للعبادة [1]. وبذلك استدل الله تَعَالَى عَلَى بُطْلَان ألوهية الأصنام باتصافها بصفات النقص والعجز، بكونها لَا تَسْمَعُ وَلَا تُبْصِرُ، وَلَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ، وَلَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ، وَلَا تَنْصُرُ اللهُ عَلْقُ، وَلَا تَنْصُرُ [1].

نَقُول: فَإِذَا كَانَ مَوْجُودًا فلَا بُدَّ لكل مَوْجُود أن يَكُون مُتَّصِفًا بصفة.

وَلَا يَقْدِرُونَ أَن يَنْفُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُم لَوْ قَالُوا: (لَا) قُلْنَا: أُولُ مَا يَدْمَغُ رُؤُوسَكُمْ صِفَةُ الوُجُودِ، فَأَنتُم الآن تَقُولُونَ: (إِنَّهُ مَوْجُود)، ومعنى ذَلِكَ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بصفة الوجود، فلا بُدَّ لكل مَوْجُود من صِفَة، فقد يَكُون جسمًا وقَدْ يَكُون غَيْر جِسْم، وقَدْ غَيْر جِسْم، والطُّول والقِصَر مَوْجُود وهُوَ غَيْر جِسْم، وقَدْ يَكُون جسمًا رقيقًا، إِذَنْ كُلُّ مَوْجُود لَا بُدَّ لَهُ من صِفَة، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ لَهُ من صِفَة، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ أَن تكون الصفة: «إِمَّا صِفَة كَمَال، وإمَّا صِفَة نقص».

[١] والرَّبُّ مَوْجُودٌ، فلا بُدَّ لَهُ من صِفَة: إِمَّا صِفَة كَمَال، وإِمَّا صِفَة نقص. [٢] أي صِفَة النقص.

[٣] الثَّانِي بَاطِل بِالنِّسْبَةِ للرب الكَامل المستحق للعبادة وهُوَ الله عَزَّةَجَلَّ.

و «الرَّبِّ»: من أَسْمَاء الله، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَمَّا الرُّكُوعُ فعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ» وهُوَ فِي (صَحِيح مسلم) (١).

فإذن نَقُول: النقص بِالنَّسْبَةِ إِلَى الله ممتنِع لَا يُمْكِن.

[٤] لكونها عاجزة ناقصة الصِّفَاتِ صَارَتْ غَيْرَ مُسْتَحِقَّةِ للعِبَادَةِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم (٤٧٩)، من حديث ابن عباس رَسَيَالِلَهُعَنْهُا.

فَإِذَا بِطَلَ الثَّانِي [1] تعيَّن الأوَّل وهُوَ ثُبُوت صِفَات الكَمَال الله[٢].

[١] وهُوَ النقص.

[٢] وهَذَا دَلِيل عقلي واضح، فصار دلالةُ العَقْل عَلَى ثُبُوت صِفَات الكَمَال للهُ واضحةً.

فَمَثَلًا: صِفَة الكَلَام، هم ينكرون أن الله يَتَكَلَّم. نَقُول لهم: هَلْ صِفَة الكَلَام كَيَال أو نقص؟

الجَوَاب: كَهَال لَا شَكَّ فِيهَا، فمن يَتَكَلَّم أكمل مِمَّن لَا يَتَكَلَّم سواء كَانَ فِي أَصْل الجِنْقَة أو بسبب عَاهَةٍ أصابته، فإن من يَتَكَلَّم أفضل مِمَّن لَا يَتَكَلَّم وأكمل، لهذا كَانَ الإِنْسَان إنسانًا والبَهِيمَةُ بهيمةً؛ لِأَنَّ أمرَها مُبْهَمٌ، تَأْتِي إِلَى الشَّاةِ مَثَلًا تَثْغُو فَلَا تدري ماذا تريد، لكن تأتي إِلَى الإِنْسَان إِذَا جاع يَقُول: «أَعْطِنِي طعامًا»، وإذا فَلَا تدري ماذا تريد، لكن تأتي إِلَى الإِنْسَان إِذَا جاع يَقُول: «أَعْطِنِي طعامًا»، وإذا عَطِشَ قَالَ: «بَطْنِي يؤلمني» وهَكَذَا.

فالحَاصِل: أننا نَقُول: إِذَا كَانَ الرَّبِّ عَنَّفَجَلَّ مَوْجُودًا بإقراركم؛ فإما أن يَكُون متصفًا بصفات النقص، والثَّاني بَاطِل؛ فلَزِمَ أن يَكُون متصفًا بصفات النقص، والثَّاني بَاطِل؛ فلَزِمَ أن يَكُون متصفًا بصفات الكَمَال.

وكلُّ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لنفسِه فَهُوَ صِفَة كَمَال، والدليل قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠] قَالَ العُلَماء: والمَثَلُ الأَعْلَىٰ؛ الوَصْفُ الأَكْمَلُ.

ثانيًا: نَقُول: «ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بالحِسِّ والمشاهدة أن للمَخْلُوق صِفَات كَمَال، والله سُبْحَانَه هُوَ الَّذِي أعطاه إياها، فمُعْطِي الكَمَال أَوْلَى بِهِ».

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بالحِسِّ والمشاهدة أن للمَخْلُوق صِفَات كَمَال [١]. والله سُبْحَانَه هُوَ الَّذِي أعطاه إياها، فمُعْطِي الكَمَال أَوْلَى بِهِ [٢].

[1] فله عِلْم وقُدْرَة وسمع وبصر وحياة وقوة وعزة وحكمة... إلخ، كُلِّ هَذَا للمَخْلُوق، وهي صِفَات كَهَال، ومَنِ الَّذِي أعطاه هَذَا الكَهَال؟ قَالَ: «والله سُبْحَانَه هُوَ الَّذِي أعطاه إياها، فمُعْطِي الكَهَال أَوْلَى بِهِ».

[٢] هَلْ يُمْكِن أَن يُعْطِيَ النَّاقِصُ غيرَه شيئًا كاملًا؟

الجَوَاب: لَا يُمْكِن أَبدًا. فالعَاجز مَثَلًا لَوْ قَالَ: "سَأُعْطِي غيرِي قُدْرَةً" نَقُول: لَا يُمْكِن، فَلَيْسَ عندك قُدْرَة حَتَّى تعطيَ غيرَك قُدْرَة. ولو قَالَ الإِنْسَان الفَقِير: «أَنَا سَأَعْطِي غيري مالًا يشتري بِهِ بيتًا لِكَيْ يَكْتَفِيَ بِهِ عَنِ الأُجْرَةِ" فَنَقُول: لَا يُمْكِن أَبدًا، فالناقصُ عَلَى اسْمِهِ ناقصٌ لَا يُمْكِن أَن يَكُون كاملًا بتكميل غيره.

فَمُعْطِي الكَمَالِ إِذَنْ أَوْلَى بالكَمَال، فمن أَعْطَى السَّمْعَ لَا يُمْكِن أَن يَكُون أَصَمَّ أَبدًا، ومَنْ أَعْطَى غيرَه قُدْرَةً وقُوَّةً أَصَمَّ أبدًا، ومَنْ أَعْطَى غيرَه قُدْرَةً وقُوَّةً لَا يُمْكِن أَن يَكُون فَقِيرًا، ومَنْ أَعْطَى غيرَه قُدْرَةً وقُوَّةً لَا يُمْكِن أَن يَكُون عاجزًا؛ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّد إيصاله الخيرَ إِلَى هَذَا الإِنْسَان يَدُل عَلَى كَمَاله.

فالحَاصِل: أن دلالة العَقْل عَلَى ثُبُوت صِفَات الكَهَال لله تَعَالَى من طريقين:

الأُوَّل: طَرِيق السَّبْر والتَّقْسِيم، بأن يُقَال: إنَّ كُلَّ مَوْجُود فِي الحَارِج لَا بُدَّ لَهُ مَن صِفَة، إِمَّا صِفَة كَهَال وإِمَّا صِفَة نقص. وهَذَا يُسَمِّيه العُلَهاءُ فِي المجادلة والمناظرة بالسَّبْرِ والتقسيم، بِمَعْنى أنك ثُردِّدُ الشَّيْءَ بين أَمْرَيْنِ لَا ثالثَ لهما، وتُلْزِمُ الحَصْمَ بأن يَقُول بأحدهما.

وأَمَّا دلالة الفِطْرَة عَلَى ثُبُوت صِفَات الكَمَال لله: فلأن النُّفُوس السَّلِيمَة بَجُبُّولَةٌ ومَفْطُورَةٌ عَلَى مَحَبَّةِ الله وتعظيمه وعبادته [١]،....

فَمَثَلًا نَقُول: الآن لَا يَخلو أن كُلِّ مَوْجُود لَا بُدَّ لَهُ من صِفَة، وأَنتُم تُقِرُّونَ بِأَنَّ الله مَوْجُود، إِذَنْ: لَا بُدَّ لَهُ من صِفَة، إِمَّا صِفَة كَمَال وإِمَّا صِفَة نقص، وصفة النقص مُتَنِعَةٌ عَلَيْهِ؛ فتَعَيَّنَ أن يُثبت لَهُ صِفَة الكَمَال.

والثَّاني: طَرِيق الأَوْلَى، بأن نَقُول: هَذِهِ المَخْلُوقات هِيَ خَلْقُ الله عَزَّقَ جَلَّ، وفيها كَمَال، ومُعْطِي الكَمَال أَوْلَى بالكَمَال؛ إِذْ إِنَّهُ من المَعْلُوم بالعَقْل أن النَّاقصَ لَا يُكَمِّلُ غيرَه، فها مِن أَحَدٍ كَمَّلَ غيرَه إِلَّا وهُوَ أَكْمَلُ مِنْهُ، وهَذَا دَلِيل واضح، لَوْ لم يَكُنْ مِن كَمَال إِلَّا إعطاء الكَمَال لغيره لكَانَ ذَلِكَ كافيًا فِي ثُبُوت الكَمَالِ لَهُ.

[١] كُلَّ قلبٍ سَلِيمٍ وفِطْرَةٍ سليمةٍ فإنها مَفْطُورَةٌ عَلَى محبة الله وعَلَى تعظيمه وعَلَى عظيمه وعَلَى عبادته.

ودليل ذَلِكَ: قَوْلُ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ تُسَيِّحُ لَهُ السَّمَوْتُ السَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَلِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَيِّحُ بِهِ اللهِ عَزَوَجَلَّ: ﴿ أَلَمْ تَرَ شَيْءٍ إِلَّا يُسَيِّحُ بِهِ فِي لَكِن لَا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء:٤٤]. وقَالَ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَ اللهُ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَن فِي ٱلأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ وَاللِّهِالُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ وَاللِّهِالُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ وَاللِّهِالُ وَالشَّمْرُ وَالنَّجُومُ وَاللِّهِالُ وَالشَّمْرُ وَالنَّاسِ ﴾ [الحج:١٨] فكل شَيْء يَتَعَبَّدُ لله.

وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَة»(١).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فهات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَهُ عَنَدُ.

وهَلْ يُحِبُّ وَتُعَظِّمُ وَتَعْبُدُ إِلَّا مَنْ عَرَفْتَ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ الْكَهَالِ اللَّائِقَةِ بِرُبُوبِيَّتِهِ وَأُلُوهِيَّتِهِ؟!^[1].

وثَبَتَ فِي الحَدِيث القُدسيِّ أن الله يَقُول: «إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ، فَاجْتَالَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ»(١).

فخُبْثُ النَّفْسِ طَارِئٌ؛ إِذَن الفِطَر السَّلِيمة بَجَبُولة عَلَى أَن تحب خالقها وعَلَى أَن تُعبُدَه.

[١] الجَوَاب: لَا يُمْكِن أَن تحب وأَن تعظم وأَن تعبد إِلَّا من عرفت أَنَّهُ متصف بصفات الكَمَال من أجل أَن تعبده بها.

ولذلك إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ قَالَ لأبيه: ﴿ يَتَأْبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُشِمَعُ وَلَا يُشْمِعُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْئًا ﴾ [مريم:٤٢]، وقَالَ لقومه: ﴿ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللّهِ مَا لَا يَنفَعُ كُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُمُّ كُمْ ﴾ [الأنبياء:٦٦].

فإذَنْ لَا يُمْكِن أَن تعبد النَّفُوس إِلَّا مَن عَرَفَتْ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بالصِّفَات الَّتِي يَسْتَحِقَ بِهَا أَن يُعبد، وهَذَا أَمر ظَاهِر، عِنْدَمَا تَقُول: «يا رَبِّ اغفِر لي» فأنت مُؤْمِن بالربوبية، ومُؤْمِن بأنه يَعْفِر، ومُؤْمِن بأنه يَعْلَمُ، ومُؤْمِن بأنه يَسْمَعُ دعاءك، ومُؤْمِن بأنه قَادِر عَلَى أَن يُجِيبَ مَطْلُوبَكَ، ولَوْلَا هَذَا مَا دعوتَ الله. إِذَنْ فالنَّفُوس مجبولة عَلَى هَذَا الشَّيْء.

انظُرْ إِلَى النُّفُوسِ إِذَا خَلَتْ مِنَ الشَّوَائِبِ، حَتَّى نُفُوس الكُفَّار إِذَا ضَلَّ عَنْهُم

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل الجنة وأهل الجنة وأهل البار، رقم (٢٨٦٥)، من حديث عياض بن حمار المجاشعي رَضَالِيَّلُهُ عَنْهُ.

وقَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الروم: ٢٧] ١].

مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ فَإِنَّهُم فِي الشدائد يَدْعُونَ اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ؛ لِأَنَّ جميع الشوائب تَتَمَزَّقُ فِي هَذِهِ الحال، فتَرْجِعُ الفِطْرَةُ إِلَى أَصْلِها وهُوَ دعاء الله عَرَّفَجَلَّ وَحْدَه لَا شريك لَهُ، ومَعْلُوم أَنَّهُم لَا يَدْعُونَ اللهَ فِي حَالِ الضَّرَّاءِ إِلَّا وهم يَعْلَمُونَ أَنَّهُ قادِر عَلَى كَشْفِها وعَلَى إِزَالَتِهَا، وإِلَّا لَعُدَّ ذَلِكَ عَبَثًا مِنْهُم. فتبيَّن بِهَذَا أَنَّ الفِطْرَة تَدُلِّ عَلَى أَن الله تَعَالَى مُتَّصِفٌ بصفات الكَهال اللائقة بِهِ.

[١] فإن قُلْتَ: هَذِهِ أَسْهَاء، وأنت تريد أن تثبت الصِّفَات، فها الجَوَاب؟

الجَوَابِ: إِنَّ كُلَّ اسمٍ فَهُوَ متضمِّن لصفة، وَلَا عَكْسَ -يَعْنِي لَيْسَ كُلِّ صِفَة متضمِّنة لِاسْمٍ-، ولهذا سَبَق لنا فِي التقرير أن الأَسْمَاءَ لَا يَتِمُّ الإِيمَانُ بِهَا إِلَّا بأمور ثلاثة إن كَانَتُ مُتَعَدِّيَةً وهي الاسم والصفة والحكم المترتِّب عَلَيْهِ، وبأمرين إن كَانَت لازمةً وهما الاسم والصفة فَقَطْ.

[٢] الْمَثُلُ الأَعْلَى: هُوَ الوَصْفُ الأَكْمَلُ.

وقوْله تَعَالَى: ﴿ اللّهُ لاَ إِلَهُ إِلّا هُو الْحَى الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ لَهُ السَمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَن ذَا الّذِى يَشْفَعُ عِندُهُ وَ إِلاّ بِإِذْنِهِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَن ذَا الّذِى يَشْفَعُ عِندُهُ وَإِلاّ بِإِذْنِهِ وَمَا فَي اللّهَ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِ مَ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ مِشْقَ وَ مِنْ عِلْمِهِ إِلّا بِمَا شَاءً وَسِعَ كُرْسِيّهُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضُ وَلا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ مِشْقَ وَلَا يَعْفِهُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضُ وَلا يَتُودُهُ وَفَظُهُما وَهُو الْعَلِي الْعَلِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ومِثْل قَوْله وَ اللّهُ النّاسُ، يَتُودُهُ وَفَظُهُما وَهُو الْعَلِي الْعَلِيمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ النّاسُ، الرّبعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ الْ تَدْعُونَ أَصَمّ وَلا غَائِبًا، إِنّا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ الْ تَدْعُونَ أَصَمّ وَلا غَائِبًا، إِنّا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا وَرِيبًا، إِنَّ الّذِي تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرْبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنْقِ رَاحِلَتِهِ "، إِلَى غَيْر ذَلِكَ من الآيات والأحاديث [1].

الوَجْه الثَّالِث: أنَّ اعتقادَه أنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ مُجُرَّدُ الإِيمَانِ بأَلْفَاظِ النُّصُوصِ بِغَيْرِ إِثْبَاتِ مَعْنَاهَا، اعتقادٌ بَاطِلٌ [^{۱]} كَذِب عَلَى السَّلَف، فإنَّ السَّلَفَ أَعْلَمُ الأُمَّة بِنُصُوصِ الصِّفَات لفظًا ومعنَّى ^[۱]،

[1] فَأَثْبَتَ هُنَا الصِّفَاتِ لللهِ عَنَّهَ عَنَّ فَتبِيَّنَ أَن اعتقادَ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَقُول: «إِن طَرِيقَة السَّلَف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم» أنَّ اعتقادَه (أَنَّهُ لَيْسَ لله صِفَةٌ) اعتقادٌ بَاطِلٌ، والَّذِي دلِّ عَلَى بُطْلَانه: العَقْلُ والحِسُّ والفِطْرَةُ والشَّرْعُ.

[٢] ولهذا يَقُولُونَ: «إِنَّ مَذْهَبَ السَّلَف هُوَ التَّفْوِيض»، وَنَحْنُ نَقُول لهم: هَذَا كَذِبٌ عَلَى السَّلَف؛ فإنكم إِن أَرَدْتم أَن السَّلَف يفوِّضون الكَيْفِيَّةَ فَهُوَ صَحِيح، وإِن أَرَدْتم أُنَّهُم يفوِّضون المَعْنَى فَهُوَ: «كَذِب عَلَى السَّلَف، فإنَّ السَّلَفَ أَعْلَمُ الأُمَّة بِنُصُوصِ الصِّفَات لفظًا ومعنَّى».

[٣] وَلَا أَحدَ أَعلمُ من السَّلَف بِنُصُوصِ الصِّفَات أَبدًا؛ لِأَنَّهُم يَفْهَمُونَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِئَا يَفْهَمُ مَنْ بَعْدَهُمْ.

وأَبْلَغُهُمْ فِي إِثباتِ مَعَانِيهَا اللَّائِقَةِ بالله تَعَالَى عَلَى حَسَبِ مُرَادِ الله ورَسُولِه [١].

[١] فهم يفهمون المَعْنَى ويُثبِتونه.

ولهذا سيأتينا -إِنْ شَاءَ اللهُ- العِبَارَةُ المَشْهُورَةُ عَنْ أَثِمَّتِهِمْ يَقُولُونَ: «أَمِرُّوهَا كَمَا جاءت بِلَا كَيْف»، وهَذَا يَدُلِّ عَلَى أَنَّهُم يُثبِتون المَعْنَى، ولو كَانُوا يُرِيدُونَ إثباتَ اللَّفْظِ فَقَطْ لقَالُوا: «لَا يُعْلَمُ المَعْنَى». اللَّفْظِ فَقَطْ لقَالُوا: «لَا يُعْلَمُ المَعْنَى».

والإمام مَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ يَقُول: «الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، والْكَيْفُ مجهولٌ»(١)؛ فهُم يَعْلمون المعاني.

وَهَلْ يَعْتَقِدُ أَحَدٌ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقَرأُ قَوْلَ الله تَعَالَى: ﴿الرَّمْنُ عَلَى الْفَرْشِ ٱسْتَوَى ﴾! أبدًا.

وَهَلْ يُقَدِّرُ أَحَدُّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يقرأ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ [ص:٧٥] وَلَا يَدْرِي مَعْنى (اليَدَيْن)؟! لَا يُمْكِن هَذَا أَبِدًا.

وَكَذَلِكَ الحَلْفَاءُ الرَّاشدون، وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ، والتَّابِعُون، وأَثِمَّةُ الأُمَّةِ بَعْدَهُمْ؛ كَلُّهم لَا بُدَّ أَن يكونوا عالمين بمعاني آيات الصِّفَات.

لِأَنْنَا إِذَا كُنَّا نَقُول: لَا يُمْكِن أَن يَقْرَؤُوا قَوْلَ الله تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ عَامَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [الماندة:٦] مَامَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [الماندة:٦] وهم لَا يعرفون المَعْنَى. فإننا نَقُول: إِذَا كَانَ هَذَا مُتنِعًا فامتناع أَلَّا يَعْلَمُوا مَعْنَى وَهِم لَا يعرفون المَعْنَى. فإننا نَقُول: إِذَا كَانَ هَذَا مُتنِعًا فامتناع أَلَّا يَعْلَمُوا مَعْنَى وَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ اللَّهُ مَنْ عَلَى ٱلْمَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] مِنْ بَابِ أَوْلَى.

⁽۱) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص:٣٨)، والملل والنحل (١/ ٩٣)، والعرش للذهبي (١/ ١١٧ – ١١٨).

الوَجْه الرَّابِع: أن السَّلَفَ هُمْ وَرَثَةُ الأنبياءِ والمُرْسَلِينَ، فقد تَلَقَّوْا عُلُومَهُمْ مِنْ يُنْبُوعِ الرسالةِ الإلهيةِ وحقائقَ الإِيمَان^[1].

أَمَّا أُولَئِكَ الحَلَفُ فقد تَلَقَّوْا مَا عِنْدَهُم مِنَ المَجُوسِ والمُشْرِكِينَ وضُلَّالِ اليَهُودِ واليُونَانِ^{(١)[۱]}......

وهَذَا أمر يقيني: أَنَّهُم يعلمون مَعْنى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾، وقَدْ طَبَّقُوهَا فِعْلًا، فهم يَتَوَضَّؤُونَ عَلَى حَسَبِ مَا تَدُلِّ عَلَيْهِ هَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾، وقَدْ طَبَّقُوهَا فِعْلًا، فهم يَتَوَضَّؤُونَ عَلَى حَسَبِ مَا تَدُلِّ عَلَيْهِ هَذِهِ الآية الكريمة؛ فَإِذَا كَانُوا يعلمون الآيات الدَّالة عَلَى الأحكام العَمَلية فكيف لا يعلمون الآيات الدَّالة عَلَى العَقَائِدِ الخَبَرِيَّةِ العِلْمِيَّةِ؟! هَذَا شَيْء مستحيل.

إِذَن: السَّلَف يَعْرِفُون معاني آيات الكِتَابِ والأحاديث ويؤمنون بِهَا ويُثبِتُونها، لَكِنَّهُم يَتَبَرَّؤُونَ مِنْ شَيْئَيْنِ هما: التَّمْثِيل، والتَّكْيِيف.

[١] وهَذَا أمر مُسَلَّم، فالسَّلَف -وعَلَى رأسهم الصَّحَابَة- تَلَقَّوْا عِلْمَهُمْ فِي بَابِ أَسْهَاء الله وصِفَاته من الكِتَابِ والسُّنَّة.

[٢] ونعلم هَذَا مِمَّا سيأتي -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى- فِي بيان استمداد مقالة أَهْلِ التَّعْطِيل، فَهِيَ مُسْتَمَدَّةٌ مِن هَذِهِ الأصناف، وبِئْسَ الأصناف المَجُوسُ والمُشْرِكُونَ وضَّلَالُ اليَهُودِ واليُونَان؛ لِأَنَّهُ كَمَا سيأتي -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى- أَنَّ أَكْثَرَ مَا دَخَلَ التَّعْطِيلُ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ مِنْ كُتُبِ اليُونَانِ الَّتِي عَرَّبَها المأمونُ، ولهذا قَالَ شَيْخُ التَّعْطِيلُ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ مِنْ كُتُبِ اليُونَانِ الَّتِي عَرَّبَها المأمونُ، ولهذا قَالَ شَيْخُ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللهُ أَنْ اللهُ تَعَالَى يَغْفِر للمَأْمُونِ (٢) عَمَّا أَدْخَلَهُ عَلَى الأُمَّةِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهُ تَعَالَى يَغْفِر للمَأْمُونِ (٣) عَمَّا أَدْخَلَهُ عَلَى الأُمَّةِ مِنْ

⁽١) راجع الباب التاسع عشر (ص: ٢٢٠). [المؤلف]

⁽٢) ذكره السفاريني في لوامع الأنوار البهية (١/ ٩)؛ بلفظ: «يغفل عن المأمون».

•••••

فَسَادِ العَقِيدَةِ؛ لِأَنَّ البَلَاءَ كُلَّ البلاءِ فِيهَا عَرَّبَهُ من كُتُبِ اليُونَانِ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ يُوْتَى إِلَيْهِ بكتابٍ ويَزِنْهُ ذهبًا، بأن يَضَعَ فِي كِفَّةٍ ذهبًا وفي كِفَّةٍ هَذَا الكِتَابَ، ويُعْطِيَ صَاحبَه هَذَا الذَّهَبَ حرصًا عَلَى تَعْرِيبِ كُتُبِ اليونان. ولَكِنَّهَا ضَرَّتِ الأُمَّةَ ضَرَرًا عظيهًا، ووَقَعَتِ المِحْنَةُ للإمامِ أَحْمَدَ رَحَمَهُ اللَّهُ عَلَى يَدِ المَّامُونِ، وحَصَل فِي هَذَا شرُّ كَثِير.

وقول شَيْخ الإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا أَظْنِ أَنْ الله تَعَالَى يغفر للمأمون» لَا يُعَدُّ تَعَدِّيًا عَلَى الله تَعَالَى فِي مِثْل قَوْل الرَّجُل: «والله لَا يغفِر اللهُ لفلان»؛ لِأَنَّ هَذَا حَلَفَ حَيْثُ قَالَ: «وَالله لَا يغفِر اللهُ لفلان»، أَمَّا شَيْخُ الإِسْلَامِ فَقَالَ: «لَا أَظْن»، وفَرْق بين قول الإِنْسَان: «لَا أَظْن» لِأَنَّ جُرْمَه عظيم، وبين الَّذِي يَحلِف.

فإن قَالَ قَائِل: إنَّ مَا حَصَلَ من المأمون قَدْ لَا يَقْصِدُ ذَلِكَ؟

قُلنا: مهما كَانَتْ نِيَّتُه فَهُوَ قَدْ غَيَّر العَقِيدَةَ، فصار يَدْعُو النَّاسَ إِلَى القَوْل بِخَلْقِ القُرْآن، والَّذِي لَا يَقُول بِهَذَا يَحْبِسُه أو يَقْتُلُه، وهَذَا لَا يَكُون إِلَّا مِنْ نِيَّة.

الْمُهِمّ: أنَّ اسْتِمْدَادَ مَقَالَةِ التَّعْطِيل مِن هَذِهِ الطُّرُق، وهي يَنَابِيعُ فَسَادٍ، مِنَ الْمُجُوس والْمُشْرِكِينَ وضُلَّالِ اليَهُود وضُلَّالِ اليُونَان. ومَذْهَبُ اليُونَانِ: أكثرُهم عُبَّادُ النَّجُومِ والهَيَاكِلِ والكَوَاكِبِ.

قُلْنَا عَنِ السَّلَف: «تَلَقَّوا عُلُومَهُمْ»، أَمَّا عَنِ الخَلَف فقلنا: «تَلَقَّوْا مَا عِنْدَهُم»؛ لِأَنَّ الَّذِي عِنْدَهُم علوم هِيَ جَهْل فِي الواقع، فَلَيْسَت علومًا حَقِيقِيَّة، بِخِلَافِ السَّلَفِ.

فكيف يَكُونُ وَرَثَةُ المَجُوسِ والمُشْرِكِينَ واليَهُودِ واليُونَانِ وأَفْرَاخُهُم^[١]، أعلمَ وأحكم فِي أَسْهَاء الله وصِفَاته مِن وَرَثَة الأنبياء والمرسلين؟!^[١].

الوَجْه الخَامِس^[۱]: أن هَؤُلَاءِ الخَلَفَ الَّذِينَ فَضَّل هَذَا الغَبِيُّ طريقتَهم فِي العِلْم والحِكمة عَلَى طَرِيقَة السَّلَف، كَانُوا حَيَارَى مُضْطَرِبِينَ^[1]....

[1] هَذَا تعبيرُ شَيْخِ الإِسْلَام ابنِ تَيْمِيَّةَ، وهُوَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوِيٌّ عَلَى هَؤُلَاءِ المُعَطِّلَة.

قَوْله: «أَفْرَاحهم» الفَرْخُ ضَعِيف؛ لِأَنَّهُ يأخذ طعامه وشرابه من أُمِّه، يَعْنِي أَنَّ هَوُّلَاءِ لَيْسَ عِنْدَهُمُ القُوَّةُ الَّتِي يَعْتَدُّونَ بأنفسِهم فِيهَا، وإِنَّما صاروا مِثْلَ الفَرْخِ يَعْتَمِدُ عَلَى أُمِّه، ولهذا عَبَّر شَيْخ الإِسْلَام عَنْ أَهْل التَّعْطِيل بأنهم أفراخ، فكيف يكونون: «أعلمَ وأحكم فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته مِن وَرَثَة الأنبياء والمرسلين؟!».

[٢] لَا يُمْكِن أَن يَكُون هَوُ لَاءِ -وَرَثَةُ المَجُوسِ واليَهُودِ واليُونَانِ والمُشْرِكِينَ- أَعْلَمَ بالله وأَسْهَائِهِ وَصِفَاتِهِ من وَرَثَة الأنبياء والمرسلين.

لَوْ قَالَ قَائِل: «إِن هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَبِيعِ الْحُضْرَةَ أَعْلَمُ مِن صُنَّاعِ الْقَنَابِلِ فِي الدُّوَلِ الْمُتقدِّمة»؛ فإن هَذَا لَا يُمْكِن، وَلَا أَحَدَ يصدِّق بِهَذَا؛ فكيف يَكُون هَؤُلَاءِ اللهُ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مِمَّن كَانَ أكبرَ عنايتهم التعرُّفُ والمعرفةُ بأَسْمَاء الله وصِفَاته، وهم الأنبياء والمرسلون؟! أَمَّا فِي أمور الدُّنْيَا فقد يكونون أعلم.

[٣] وهَذَا من أَشدُّها.

[٤] فهل الحيرانُ المُضْطَرِبُ الَّذِي لَا يَدْرِي أَيْنَ هُوَ، يَكُونَ عِنْدَهُ عِلْم؟ الْجَوَابِ: لَا، لَوْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ مَا تحيَّر وَلَا اضطرب وصار اليَوْمَ يَقُول قولًا وغدًا يَقُول. «العَقْل وغدًا يَقُول: «العَقْل وغدًا يَقُول: «العَقْل

بِسَبَبِ إعراضِهم عَمَّا بَعَثَ الله بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ مِنَ البَيِّنَاتِ والهُّدَى، والْتِماسِهِمْ عِلْمَ مَعْرِفَةِ الله تَعَالَى مِمَّنْ لَا يَعْرِفُهُ، بإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَشَهَادَةِ الأُمَّةِ عَلَيْهِ[١]،.....

يحرِّم كَذَا ويمنعه»، ومِثل هَذَا لَا يُمْكِن أن يَكُون أعلمَ من رجل مُوقِن يؤمن بالله وأَسْهَائِهِ وَصِفَاتِهِ حَقَّ الإِيهَان.

فَالْحَاصِل: أَن حَالَ السَّلَفِ الصَّالَحِ لَيْسَ عِنْدَهُم حَيْرَةٌ وَلَا اضطرابٌ فِي أَسْمَاء الله وصِفَاته، بَلِ الطَّرِيقة واحدة مَبْنِيَّة عَلَى الإِيهَان واليَقِين، وهَوُلَاء طريقتُهم حَيْرةٌ وشَكَّ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهم يَقُول: أَكْثَرُ النَّاسِ شَكَّا عند الموتِ أَهْلُ الكَلَام؛ وَذَلِكَ لِعَدَم دخولِ الإِيهَان فِي قلوبهم، وإذا لم يدخل الإِيهَانُ إِلَى القَلْبِ فإنَّ صاحبَه يَكُون لِعَدَم دخولِ الإِيهَان فِي قلوبهم، وإذا لم يدخل الإِيهَانُ إِلَى القَلْبِ فإنَّ صاحبَه يَكُون وفَي أَحْوَجِ مَا يَكُون إِلَيْهِ وَذَلِكَ عِنْدَ الموتِ فِي شَكِّ وحَيْرَةٍ وقَلَقي، نسأل الله أَن يُحْسِنَ لنا الحَاتَة. والسبب فِي حَيْرَتِهم قَالَ: "بِسَبَبِ إعراضِهم عَمَّا بَعَثَ الله بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ مِنَ البَيْنَاتِ والهُدَى، والْتِهاسِهِمْ عِلْمَ مَعْرِفَةِ الله تَعَالَى مِكَّن لَا يَعْرِفُهُ، بإِهْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَشَهَادَةِ الأُمَّةِ عَلَيْهِ».

[1] هَذَا هُوَ السبب، فلم يأخَذُوا أَسْهَاء الله وصِفَاته مِمَّا بُعِثَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ، بَلِ الْتَمَسُوهَا مِمَّن لَا يَعْرِفُ بإقرارِه عَلَى نَفْسه وشهادة الأُمَّة عَلَيْهِ، ولَكِنَّ النَّبِيِّ يَعْرِفُ اللهَ بأَسْهَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وخلفاءه وأئمة أُمَّتِه كَذَلِكَ.

فخُذْ معرفة الله بأَسْمَاثِهِ وَصِفَاتِهِ من كِتَابِ الله وَسُنَّة رَسُول الله ﷺ لَا تَأْخُذُها مِنَّا قَالَ فُلَان من هَوُّلَاءِ الَّذِينَ لَا يعرفون الله بإقرارهم عَلَى أنفسهم؛ فإنَّ هَذَا مِثْلُ رَجُلٍ جَاءَ لشخصٍ أَعْمَى لم يخرج من البلد وقَالَ لَهُ: «دُلَّنِي عَلَى طَرِيقِ مَكَّة» فإنَّ فِعْلَه هَذَا لَيْسَ بصواب، لكنْ لَوْ جَاءَ إِلَى رجلِ بَصِيرٍ فِي الطُّرُقَاتِ

حَتَّى قَالَ الرَّازِيُّ [1] - وهُوَ من رؤسائهم - مُبَيِّنًا مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ أَمرُهم:

وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالِينَ ضَلَالُ^[1] وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالِينَ ضَلَالُ^[1] وَغَايَّا أَذَى وَوَبَالُ سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

نِهَايَدةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ [1] وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا [1] وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا

عَارِفٍ يتردَّد عَلَيْهَا وَقَالَ لَهُ: «طَرِيقُ مَكَةً أَنْ تَخْرُجَ مِنْ هَذَا البلدِ وإذا وَصَلْتَ إِلَى كَذَا فَامْضِ يَمِينًا أَو شِمَالًا...» وهَكَذَا، حَتَّى بيَّن لَهُ كَأْنِها يُشَاهِدُه؛ فإنَّ هَذَا أَحَقُّ بأن تَطْلُبَ معرفة طَرِيق مَكَّةَ مِنْهُ.

[١] الرَّازِيُّ: هُوَ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ، وهُوَ مِن أَئِمَّةِ الْمُتكلِّمين والفَلَاسِفَة.

[٢] يَقُول: «نِهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَال»، وإذا صارت نهايتُها العِقَالَ فإنها لا تَتَحَرَّكُ يَمِينًا وَلَا شِهالًا، هَذِهِ نهاية إقدام العقول، فالإنسان الَّذِي يُرِيد أن يعرف الله بِعَقْلِهِ يَنْتَهِي بِهِ الأمرُ إِلَى أن يَقِفَ حَيْرَانَ، فَإِذَا كَانَ رُؤْيَتُنا للسهاء -وهِي يعرف الله بِعَقْلِهِ يَنْتَهِي بِهِ الأمرُ إِلَى أن يَقِفَ حَيْرَانَ، فَإِذَا كَانَ رُؤْيَتُنا للسهاء -وهِي عِمَّا يُعْلَمُ بالحِسِّ - لَا يُمْكِنُ إدراكُها، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ عَمَّا يُعْلَمُ بالحِسِّ - لَا يُمْكِنُ إدراكُها، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ثَلَيْ اللهُ ا

[٣] «وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَيْنَ ضَلَالُ»: أَكْثَرُ سَعْيِ العَالمِينِ الَّذِينَ عَلَى طريقتِه ضَلَالٌ.

[٤] «وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا»: ومَا ظَنَّكَ بِرَجُلٍ رُوحُهُ تَسْتَوْحِشُ مِنْ جِسْمِهِ؟! فتَوَحُّشُها من غيره مِنْ بَابِ أَوْلَى.

«وَلَـمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا سِوى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا»

كُلُّ البحث: قَالَ فُلَان وقَالَ فُلَان، والثَّانِي: قَالَ فُلَان ونَقَل فُلَان... وهَكَذَا، جَدَلٌ وَجُّتُهُ ودَوَّامَةٌ لَا تَصِلُ معها إِلَى يَقِين!

ومَا أَسْهَلَ طَرِيقَ الْكِتَابِ والسُّنَّة! لَمَّا شَكَا الصَّحَابَةُ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَنَّهُم يَجِدُونَ فِي نفوسهم أَشْيَاءَ لَا يَسْتَطِيعون الكَلَام بِهَا، أَمَرَ مَنْ أَحَسَّ بِذَلِكَ أَنْ يَسْتَعِيذَ بِالله وَيَتُتُهِ (۱) ، لم يَقُلْ له: «اذْهَبِ اطْلُبِ الْمُقَدِّمَاتِ والنَّتَاثِجَ وانْظُرْ مَا هِيَ النَّتِيجَة»، بلله وَيَتُهُ (۱) : «فَلْيَسْتَعِذْ بِالله! وَلْيَنْتُهِ!» هَكَذَا أَمَرَ الرَّسُولُ عَلَيْهَالْطَهُ وَالْسَلَامُ ، كَلِمَة بَسِيطَة بَلْ قَالَ: «فَلْيَسْتَعِذْ بِالله! وَلْيَنْتُهِ!» هَكَذَا أَمَرَ الرَّسُولُ عَلَيْهَالْطَهُ وَالسَّلَامُ ، كَلِمَة بَسِيطَة فَلْ يَكْتُبُ أُولَئِكَ عَلَيْهَا مُجلَّدَاتٍ ومع ذَلِكَ لَا يَصِلُونَ وَلَا إِلَى نِصْف بَيَانِها وَوْضُوحِها، فَهَوُلًاء كُلُّ كلامِهم: (قِيل، وقال)، وإذا رأيت كُتبهم تبيَّن لك أَنَّهُم لِيسوا عَلَى شَيْء.

[1] يَقُول الرَّازِيُّ: تأملتُ الطُّرُقَ الكَلَامِيَّةَ كلَّها، والمناهج الفلسفية -وهي بِمَعْنى الطُّرُق-، فما رأيتُها تشفي عليلًا يَعْنِي مِن مَرَضِه، وَلَا تَرْوِي غليلًا من عَطَشِه، إِذَنْ لَا فَائِلَةً مِنْهًا مَا دامت لَا تشفي الأمراضَ وَلَا تروي من العطش.

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان، رقم (١٣٢)، من حديث أبي هريرة رَجَوَالِلَهُ عَنهُ، بلفظ: "وقد وجدتموه؟" قالوا: نعم، قال: "ذاك صريح الإيمان". وأما قوله: "فليستعذ بالله وينته"، فأخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٧٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان، رقم (١٣٤)، من حديث أبي هريرة رَجَوَالِلَهُ عَنهُ، فيمن يأتيه الشيطان فيقول له: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟.

ورأيتُ أقربَ الطُّرُق: طَرِيقَةَ القُرْآن، أَقْرَأُ فِي الإِثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥][١]. ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيْبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر:١٠][١]. وَأَقْرَأُ فِي النَّفْي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَلْمًا ﴾ [طه:١١][١]. ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه:١١][١].

[1] وأُثْبِتُ الاسْتِوَاءَ عَلَى العَرْش.

[٧] فأُثْبِتُ العُلُوَّ.

[٣] فأنفِي المُهاثَلَةَ.

[٤] فأَنْفِي التَّكْيِيفَ.

وهَذِهِ طَرِيقَة سَلِيمة؛ ففي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿الرَّحْنَنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَلْ العَرْشَ فوقَ كُلِّ شَيْء، وفي قَوْله تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّدِيْحُ بَرْفَعُهُ. ﴾ دَلِيلٌ عَلَى عُلُوِّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فَإِذَا أَثْبَتَ أَنَّ اللهَ مُسْتَوِ عَلَى عَرْشِه، عَلِيٌّ بذاته عَلَى خَلْقِه؛ فإنَّ هَذَا الاسْتِوَاءَ لَيْسَ مَعْلُومَ الكَيْفِيَّةِ، يَعْنِي أَن عقولَنا لَا تُدْرِكُ الْكَيْفَ، والدليلُ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾.

وهُوَ أَيْضًا لَيْسَ مُمَاثِلًا لاستواثِنا عَلَى السَّرِيرِ والبَهِيمَةِ، والدليلُ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنْ عَنَى * وَالشورى: ١١].

فَتَأَمَّلُ فِي هَذِهِ الآيات الأربع تَثْبُتُ لك هَذِهِ العَقِيدَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي ذَهَبَ هَوُلاءِ النَّاسُ إِلَى إثباتها مرَّة، ونفيها مرَّة، والتوقُّف فِيهَا مرة أُخْرَى.

وهَكَذَا يَجِب فِي جميع الصِّفَات.

وَلَا تَسْتَوْحِشْ مِمَّا وصف الله بِهِ نَفْسَه، لَا تَقُول: «هَذَا يَسْتَلْزِمُ كَذَا، هَذَا يَقْتَضِي كَذَا»، مَا دام أَنَّ الله أَثْبَتَهُ لنفسِه والكَلَام بيِّن وواضِح فَلَا تَسْتَوْحِشْ مِنْهُ أَبدًا.

ولهذا لمّا أضاف الله إِلَى نَفْسه مَا لَا يَلِيق بِهِ بيّنه، كَمَا فِي الحَدِيث القُدسي: أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُول للعبد يوم القيامة: «عَبْدِي، اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي»؛ كُلّ هَذِهِ لَا تَلِيق بالله، فبيّنها اللهُ عَزَوَجَلّ فِي نفس الحَدِيث فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا اسْتَطْعَمَكَ فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟ أَمَا إِنَّكَ لَوْ الْعَمْتُهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا اسْتَسْقَاكَ فَلَمْ تَسْقِهِ؟ أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتُهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا اسْتَسْقَاكَ فَلَمْ تَسْقِهِ؟ أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتُهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا اسْتَسْقَاكَ فَلَمْ تَعُدْهُ؟ أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتُهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا اسْتَسْقَاكَ فَلَمْ تَعُدْهُ؟ أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتُهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ؟

فقوله: «لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ» ولم يقل: «وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي»، وهُنَاكَ فرق بين هَذَا والَّذِي قبله. ومعنى قَوْلِ الله تَعَالَى فِي الحَدِيث القُدسي: «لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ»: أَنَّ الله سُبْعَانهُ وَتَعَالَى عِنْدَ الْمُنْكَسِرَة قُلُوجُهم، عِنْدَ الضَّعَفَاء أَكْثَر من غيرهم، وكلُّ مَن كَانَ الله سُبْعَانهُ وَقَعَالَى عِنْدَ الله تَعَالَى كَانَ الله إلَيْهِ أَقْرَبَ، فَهذَا المريض لما كَانَ ضعيفًا كَانَ الله سُبْعَانهُ وَقَعَالَى عِنْدَهُ، يَعْنِي باللُّطْفِ والرَّحْمَةِ والمَعْفِرَةِ ومَا أَشْبَهَ ذَلِك، ومَعْلُوم أَنَّهُ لَا يُمْكِن أَن يَكُون الله بذاته عِنْدَ هَذَا الرَّجُل وهُوَ فِي السَّمَاء وَلَا شَيْءَ مِن المَخْلُوقات يُحيط بِهِ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى، وَلَا يُمْكِن أَن يَكُون فِي كُلِّ مَكَانٍ لَكِنَّهُ يَعْلَمُ مِن المَخْلُوقات يُحيط بِهِ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى، وَلَا يُمْكِن أَن يَكُون فِي كُلِّ مَكَانٍ لَكِنَّهُ يَعْلَمُ مَن المَخْلُوقات يُحيط بِهِ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى، وَلَا يُمْكِن أَن يَكُون فِي كُلِّ مَكَانٍ لَكِنَّهُ يَعْلَمُ مَن أَن يَكُون فِي كُلِّ مَكَانٍ لَكِنَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي كُلِّ مَكَانٍ لَكِنَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي كُلِّ مَكَانٍ لَكِنَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي كُلِّ مَكَانٍ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضَحُالِتَهُ عَنهُ.

ومن جرَّب مِثْلَ تجربتي عَرَفَ مِثْلَ معرفتي. اه كلامُه[١].

فكيف تكون طَرِيقَةُ هَوُّلَاءِ الحَيَارَى -الَّذِين أَقَرُّوا عَلَى أَنفسهم بالضَّلَال والحَيْرَةِ - أَعْلَمَ وأحكمَ من طَرِيقَة السَّلَف؟! الَّذِينَ هم أعلامُ المُثدَى ومصابيح

فَإِذَا قِيلَ: لماذا أَوَّ لْتُمْ؟

نَقُول: أَوَّلْنَا لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ يعتقد أن الله عَنَّىَجَلَّ -وهُوَ أعظمُ من كُلِّ شَيْء-يُمْكِن أن يَكُون فِي هَذِهِ الحُجْرَةِ، أو نَقُول عَلَى طريقتنا: إِنَّهُ عِنْدَهُ لَكِنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي الحُجْرَةِ، بَلْ يَجِب أن نَقُول: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الحجرة.

الْمِهِمّ: ليّا كَانَ هَذَا الحَدِيثُ ظاهرُه لَا يَلِيق بالله لم يَثْرُكُه اللهُ مُهْمَلًا، بَلْ بيّنه.

إِذَنْ نَاخِذَ مِن هَذَا: أَنَّ كُلَّ نَصِّ وَرَدَ فِي صِفَاتِ الله ولَـم يَكُنْ لَهُ تَأْوِيلٌ مِنْ عِنْدِ الله أو من عِنْدِ رَسُولِه فَهُوَ عَلَى ظاهرِه عَلَى مَا يَلِيقُ بالله، لَا نُكَيِّفُ وَلَا نُمَثُّلُ.

[١] أي: يعرف أن هَؤُلَاءِ لَيْسَ عِنْدَهُم شَيْء، بَلْ لم يستفيدوا إِلَّا قِيل وقال.

وإذا كَانَت هَذِهِ شهادة من هَذَا الرَّجُل الَّذِي يُعْتَبَرُ إمامًا فِي الكَلَام والفَلْسَفَةِ تبيَّن أَنَّهُ لَا خيرَ فِيه.

ولهذا قَالَ شَيْخ الإِسْلَام رَحْمَهُ اللَّهُ عَنْ (عِلْم المَنْطِق): «إننِي أَعْلَم أَنَّ عِلم المنطق لَا يحتاج إِلَيْهِ الذكيُّ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ البَلِيدُ» (١)؛ لِأَنَّهُ صعب عَلَى البليد.

هَذَا الكَلَام من الرَّازِيِّ رَحِمَهُ أَللَهُ -والَّذِي قَبْلَه- يُعَدُّ رجوعًا مِنْهُ إِلَى منهج أَهْل السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۹/ ۸۲).

الدُّجَى، الَّذِينَ وَهَبَهُمُ الله من العِلْم والحكمة مَا بَرَزُوا بِهِ عَلَى سائر أتباع الأنبياء، والتُّذِين أدركوا من حقائق الإِيمَان والعُلُوم مَا لَوْ جُمِع إِلَيْهِ مَا حَصَلَ لغيرهم لاستحيا مَن يطلب المقارنة؛ فكيف بالحكم بتفضيل غيرهم عَلَيْهِم؟! وبِهَذَا يتبيَّن أن طَرِيقَة السَّلَف: «أَسْلَم وأَعْلَم وأَحْكَم»[1].

[1] وَذَلِكَ من وجوه خمسة كلها تَدُلّ عَلَى بُطْلَان هَذِهِ الكلمة، مَعَ أَن هَذِهِ الكلمة مَوْجُودة ومتداوَلة بين النَّاس، وَلَا سِيَّا عِنْدَ الأَشَاعِرَة، يَقُولُونَ: «طَرِيقة الكلمة مَوْجُودة ومتداوَلة بين النَّاس، وَلَا سِيًّا عِنْدَ الأَشَاعِرَة، يَقُولُونَ: «طَرِيقة السَّلَف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم»، بَلْ وُجِدَ هذا من العُلَاء المُحَقِّقِينَ السَّلَف أسلم، والله المستعان، لكن كَمَا تقدَّم أَنَّهُ المشهود لهم بالخير من يَقُول مِثْلَ هَذَا الكلام! والله المستعان، لكن كَمَا تقدَّم أَنَّهُ وَلُ بَاطِلٌ متناقِضٌ، وأن طَرِيقَة السَّلَف أسلم وأعلم وأحكم.

فَهَذَا البَابِ وهُوَ قَوْل بَعْض الأغبياء: «إن مَذْهَبِ السَّلَف أسلم، ومذهب الخَلف أعلم وأحكم» لَا بُدَّ من العناية بِهِ وبَيَانِ بُطْلَانه؛ حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ عَلَيْنَا الْأُمرُ.

مَسْأَلَة: هَلْ يُمْكِن الجمع بين مَا عَلَيْهِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ ومَا عَلَيْهِ الْمُعَطِّلَة؟

الجَوَاب: لَا يُمْكِن؛ إِذْ كَيْف يُمْكِن أَن تجمع بين قولين أحدهما يَقُول: "إِذَا قُلْتَ: إِنَّ لله يدًا حَقِيقِيَّة، فأنت كَافِر» لِأَنَّ أَهْل التَّأْوِيل يَقُولُونَ: "الَّذِي يُشِت لله يدًا حَقِيقِيَّة فَهُو كَافِر؛ لِأَنَّهُ مِحسِّم ممثل مكذِّب لقوله تَعَالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَسَى يُ ﴾ يدًا حَقِيقِيَّة فَهُو كَافِر؛ لِأَنَّهُ مِسِّم ممثل مكذِّب لقوله تَعَالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَسَى يُ ﴾ [الشورى: ١١]»، وبين أَهْل السُّنَّةِ الَّذِينَ يُشِبتون لله يدًا حَقِيقِيَّة تَلِيق بجلاله لَا تُمَاثِلُ يَدَ السُّرَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى المَلَى الله عَلَى الله ع

كلامًا لبَعْضهم-والعِيَاذ بالله- يَقُول: «إن طَرِيقَة الإِسْلَام الاقتصادية هِيَ طَرِيقَة الماركسية الشُّيُوعِيَّة، لَا فَرْقَ بَيْنَهُما» وذَهَبَ يحلِّل ويعلِّل بِعِلَلِ عليلةٍ عَلَيْهِ!

فَلَا يُمْكِن أَبِدًا أَن يجتمع حقَّ وبَاطِلٌ إِطْلَاقًا، بَلْ إِنَّ الحَقَّ عَدُوُّ للبَاطِل ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْمَئِ عَلَى ٱلْبَطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ [الانبياء:١٨] ﴿ فَيَدْمَغُهُ ﴾ أي: ضَرْبٌ عَلَى الدِّمَاغ، وإذا دَمَغَهُ فَلَا يُمْكِن أَن يُشْفَى؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ ولم يَقُلُ (مَيِّت) بَلُ ﴿ وَإِهْ قُنَ ﴾ فأتى بـ(إِذَا) الفُجَائِيَّة، أي: فِي الحالِ يَزْهق ويذهب ﴿ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَا نَصِفُونَ ﴾ [الانبياء:١٨].

وهَوُّلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ مِثْلَ هَذَا القَوْل يُرِيدُون منا أَحَدَ أَمرَيْن: إِمَّا أَن نُوَافِقَهم أَو نُدَاهِنَهم ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدُهِنُ فَيُدِهِنُونَ ﴾ [القلم: ٩]، وكلاهما لَا يُمْكِن، فَلَا يُمْكِن أَبدًا أَن نُدَاهِنَ فِي الحق الوَاجِبِ، بَلْ عَلَى الْمُؤْمِن أَن يَقُولَ الحَقّ، ويقول لمن خالفه: «أَنتَ مُخْطِئٌ، ومع ذَلِكَ أَيْضًا فإنَّ بِدْعَتَكَ إِنْ لَم تُخْرِجْكَ من الإِيهَان فأنتَ أَخُونَا»، لكن نَقُول: «أَنت أَخْ خالفتَ الحَقّ فِي هَذَا الأمر».





الباب الخامس

فِي حكاية بَعْض المُتَاخِّرِين لِلاهب السَّلَف

XXX

قَالَ بَعْض المتأخرين: «مَذْهَبُ السَّلَف فِي الصِّفَات: إمرارُ النُّصُوص عَلَى مَا جاءت بِهِ مَعَ اعتقاد أن ظاهرَها غَيْرُ مُرَادٍ» اه^[١].

وهَذَا القَوْل عَلَى إِطْلَاقه فِيهِ نَظَرٌ [1]،...

[1] وقصدهم بِذَلِكَ مَا سيأتي فِي البَابِ الَّذِي يليه، وهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ فرق بين مَذْهَب السَّلَف ومذهب الخلف؛ لِأَنَّهُم كلهم يعتقدون أن ظاهرها غَيْر مُرَاد، لكن السَّلَف عَلَى رأيهم يسكتون، وأُولَئِكَ يُعَيِّنون.

وَنَحْنُ نَقُول: إِن هَذَا مِنْ بَابِ التلبيس والتضليل، فأنت إِذَا قُلْتَ: إِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ (إِمرارُ النُّصُوص عَلَى مَا جَاءت بِهِ مَعَ اعتقاد أَن ظاهرها غَيْر مُرَاد) فَفِيهِ السَّلَفِ (إمرارُ النُّصُوص عَلَى مَا جَاءت بِهِ مَعَ اعتقاد أَن ظاهرها غَيْ مُرَاد) فَفِيهِ شَيْء مِن التناقض فِي الواقع؛ لأنك إِذَا قُلْت: «إمرارها عَلَى مَا جَاءت بِهِ» وَجَبَ أَن تعتقد أَن ظاهرَها مُرَادٌ وإلَّا فَها أَمْرَرْتَها عَلَى مَا جَاءت بِهِ.

ولكن مَعَ ذَلِكَ نَحْنُ نَتَنَزَّلُ مَعَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُم قَدْ يَفْهَمُونَ مِنْ مَذْهَبِ السَّلَف شيئًا غَيْرَ مَا نفهمه نحن، فنحتاج إِلَى أن نفصِّل فَنَقُول:

[٢] وهُنَاكَ نسخة: «وهَذَا النَّقْل عَلَى إِطْلَاقه غَيْر صَحِيح» لأَنَّه في قَوْله: «مَذْهَب السَّلَف فِي الصِّفَات...» هُوَ يَنْقُل عَنْ غيره فيقول: هَذَا النَّقْل غَيْر صَحِيح. والمَعْنَى متقارب. فإنَّ لفظ (ظَاهِر) مُجْمَل يحتاج إِلَى تَفْصِيل [١]:

فإن أُرِيد بالظَّاهِر مَا يظهر من النُّصُوص من الصِّفَات الَّتِي تَلِيق بالله من غَيْر تَشْبِيه، فَهَوَ ضالٌ إن اعتقده فِي غَيْر تَشْبِيه، فَهَوَ ضالٌ إن اعتقده فِي نَفْسه، وكاذب أو مخطئ إنْ نَسَبَهُ إِلَى السَّلَف [٢].

[1] وأكثر مَا يأتي البلاءُ من الإجمال الَّذِي لَيْسَ فِيهِ تَفْصِيل، فيؤخذ عَلَى إِجَاله ثُمَّ يَبْدَأُ كُلُّ إنسان يفسِّره عَلَى مَا يُرِيد، لكنْ بالتَّفْصِيل يزول الإشكال.

[٢] وهُنَاكَ نسخة فِيهَا زيادة أمثلة وهي: «فإن أُرِيد بالظَّاهِر مَا يظهر من هَذِهِ النَّصُوص من المعاني اللائقة بالله تَعَالَى بغير تَشْبِيه وهَذَا مُرَاد قطعًا ومن اعتقد أَنَّهُ غَيْر مُرَاد فَهُوَ ضال ومن نقل عَنِ السَّلَف أَنَّهُ غَيْر مُرَاد فقد كذب عليهم أو أخطأ في فهم مذهبهم إِذْ لَا يُمْكِن أَن يَقُول أحد مِنْهُم: إِن قَوْله تَعَالَى: ﴿وَهُو السَّمِيعُ الْبَصِيمُ الْبَصِيمُ ﴾ لَا يراد به السَّمْع والبصر الحقيقيَّان اللائِقان بالله مِن غَيْر تَشْبِيه أو إِنَّ قَوْله تَعَالَى: ﴿بَرُ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ لَا يراد به اليدان الحقيقيتان واللائقتان بالله من غَيْر تشبه أو إِن قَوْله تَعَالَى: ﴿ مَا أَمِنهُم مَن فِي السَّمَآءِ ﴾ [الملك:١٦] لَا يُراد به أنَّ الله بذاتِه فِي السَّمَاء من غَيْر تَشْبِيه".اه

ونَقُول للذي يَقُول: "إن السَّلَف يَقُولُونَ: ظاهرها غَيْر مُرَاد»: ماذا تريد بالظَّاهِر؟ هَلْ تريد بالظَّاهِر المَعْنَى اللائق بالله بِدُونِ تَشْبِيه؟ إن قَالَ: نعم أُرِيد هَذَا. قُلْنَا لَهُ: هَذَا مُرَادٌ، وقولُك: "إنَّ السَّلَف يَقُولُونَ: غَيْرَ مُرَاد» كَذِبٌ أو خَطَأُ إنْ نَقَلْتَهُ عَنْهُم، وضَلَالٌ إنِ اعْتَقَدْتَهُ فِي نفسك؛ فإن السَّلَف لَا يَقُولُونَ: إن ظاهرها اللائق بالله بِدُونِ تَشْبِيه (إِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ)، بَلْ يَقُولُونَ: (إِنَّهُ مُرَاد)، ونضر ب لِذَلِكَ مَثَلًا:

وإن أُرِيد بالظَّاهِر مَا قَدْ يظهر لبَعْض النَّاس من أن ظاهرها تَشْبِيه الله بخلقه بخلقه، فَهَذَا غَيْر مُرَاد قطعًا ولَيْسَ هُوَ ظَاهِر النُّصُوص؛ لِأَنَّ مشابهة الله لخلقه أمر مستحيل، وَلَا يُمْكِن أن يَكُون ظَاهِرُ الكِتَابِ والسُّنَّة أمرًا مستحيلًا، ومن ظن أن هَذَا هُوَ ظاهرها فَإِنَّهُ يبيَّن لَهُ أنَّ ظنّه خطأً، وأنَّ ظاهرَها -بَلْ صَرِيحَها- إثباتُ صِفَاتٍ تَلِيق بالله وتَخْتَصّ بِهِ.

وبِهَذَا التَّفْصِيل نكون قَدْ أعطينا النُّصُوصَ حقَّها لفظًا ومعنَّى. والله أعلم[١].

﴿ الرَّمْنُ عَلَى الْعَرْشِ اَسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] ظَاهِرُ الآية أَنَّهُ عَلَا عَلَى العَرْشِ واسْتَوَى عَلَيْهِ اسْتِوَاءً خَاصًا وهُوَ العُلُوّ والاستقرار، فَإِذَا قَالَ قَائِل: «هَذَا الظَّاهِر يَقُول السَّلَف: إِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ»، فَنَقُول لَهُ: كَذَبْت، لم يقل السَّلَف هَذَا، وأنت إن اعتقدت السَّلَف: إِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ»، فَنَقُول لَهُ: كَذَبْت، لم يقل السَّلَف هَذَا، وأنت إن اعتقده في نفسه أن هَذَا مَذْهَب السَّلَف فأنت مخطئ. ولهذا قَالَ: «فَهُو ضال إن اعتقده في نفسه وكاذب أو مخطئ إن نقله عَنِ السَّلَف». فَإِذَا قَالَ: أنا أُرِيد بالظَّاهِر: اسْتَوَى عَلَى العَرْش يَعْنِي كاستوائِنا نَحْنُ عَلَى السَّرِيرِ. فَنَقُول: هَذَا الذي أُريدَ بالظَاهِرُ غَيْرُ مُرَاد لَا شَكَى كاستوائِنا نَحْنُ عَلَى السَّرِيرِ. فَنَقُول: هَذَا الذي أُريدَ بالظَاهِرُ غَيْرُ مُرَاد لَا شَكَ، لَكِنَنَا نمنع أن يَكُون هَذَا هُوَ الظَّاهِر؛ لِأَنَّ الظَّاهِر من جميع مَا وصف الله بِهِ نَفْسه أَمَّا صِفَات تَلِيق بِهِ بِدُونِ تَشْبِيه.

[1] لَوْ قَالَ: إِن ظَاهِر قَوْله تَعَالَى: ﴿الرَّحْنُ عَلَى ٱلْمَـرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾: أَنَّهُ كاسْتِوَاء الإِنْسَان عَلَى السَّرِير، هَذَا ظَاهِر الآية، وهُوَ غَيْر مُرَاد.

نَقُول: صَدَقْتَ فِي شَيْء وكَذَبْتَ فِي شَيْء؛ صدقتَ فِي أَنَّهُ غَيْر مُرَاد، وكَذَبْتَ فِي أَنَّهُ ظَاهِرُ النَّصِّ.



قَالَ بَعْضِ المَتَأْخِرِينِ: «إِنَّهُ لَا فرق بين مَذْهَبِ السَّلَفُ ومذهبِ المُؤَوِّلِينَ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ اللَّا الكلِ اتفقوا عَلَى أن الآيات والأحاديث لَا تَدُلِّ عَلَى نُصُوصِ الصِّفَاتِ الله [1]؛ فإن الكلِ اتفقوا عَلَى أن الآيات والأحاديث لَا تَدُلِّ عَلَى صِفَاتِ الله [1]، ولكن المتأوِّلون رَأَوُا المَصْلَحَةَ فِي تأويلها لمسيسِ الحاجة إِلَيْهِ، وعيَّنوا المُرَاد، وأمَّا السَّلَف فأمسكوا عَنِ التَّعْيِينِ لجواز أن يَكُون المُرَادُ غيرَه». اه [1].

XXX

[١] وهَذَا القَوْل كقول مَن يَقُول: «إِنَّهُ لَا فرق بين الجَمْرِ والثلج» وبينهما فرق: الثلجة باردة، والجمرة حارّة ساخنة.

فَهَوُّلَاءِ يَقُولُونَ: لَا فرق بين مَذْهَب السَّلَف ومذهب المُؤلِّلين من المُعْتَزِلَة والأَشَاعِرَة وغيرهم مِنْ أَهْل التَّأْوِيل. لماذا؟ قَالَ: «فإن الكل اتفقوا عَلَى أن الآيات والأحاديث لَا تَدُلِّ عَلَى صِفَات الله».

[٢] وهَذَا مِن أَكَذَبِ مَا يَكُون! ويعني بِ(الكل) السَّلَفَ وأَهْلَ التَّأْوِيل، اتفقوا عَلَى أَلْمَرْشِ عَلَى أَلْمَرْشِ أَنْ الآيات والأحاديث لَا تَدُلِّ عَلَى صِفَات الله، فقَوْله: ﴿الرَّمْنُ عَلَى الْمَرْشِ السَّتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] لَا تَدُلِّ السَّتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] لَا تَدُلِّ عَلَى صِفَة الاسْتِوَاء، وقَوْله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيدَى ﴾ [ص:٥٧] لَا تَدُلُّ عَلَى صِفَة العُلُوّ. عَلَى صِفَة العُلُوّ.

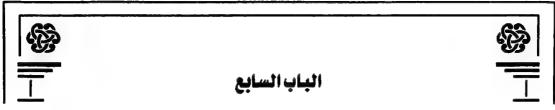
[٣] هَذَا يَتَكَلَّم عَلَى مَا يجد فِي الواقع.

وهَذَا كذب صريح عَلَى السَّلَف؛ فها مِنْهُم أحدٌ نَفَى دلالة النُّصُوص عَلَى صِفَات الله الَّتِي تَلِيق بِهِ، بَلْ كلامُهم يَدُلِّ عَلَى تقرير جنس الصَّفَات فِي الجملة، والإنكار عَلَى من نفاها، أو شَبَّهَ الله بخلقه.

كقول نُعَيْم بن حَمَّاد الْخُزَاعِيِّ -شيخِ البُخَارِيِّ-: «مَنْ شَبَّهَ اللهَ بِخَلقه فقد كفر، ومَن جَحد مَا وصف الله بِهِ نَفْسه فقد كَفر، ولَيْسَ مَا وَصف الله بِهِ نَفْسه وَلا رَسُوله تشبيهًا».اهـ.

وكلامُهم فِي هَذَا كَثِيرٌ.

ومما يَدُلّ عَلَى إثبات السَّلَف للصِّفات وأنَّهم لَيسُوا عَلَى وِفَاقِ مَعَ أُولَئِكَ المتأوِّلين: أنَّ أُولَئِكَ المتأوِّلة كَانُوا خُصومًا للسَّلف، وكَانُوا يرمونهم بالتَّشْبِيه والتَّجسيم لإثباتهم الصِّفَات، ولو كَانَ السَّلَف يُوافِقُونَهُمْ فِي عدم دلالة النُّصُوص عَلَى صِفَات الله لم يَجْعَلُوهم خصومًا لهم ويَرْمُوهُمْ بالتَّشْبِيه والتَّجْسِيم. وهَذَا ظَاهِر، ولله الحَمْد.



فِي أفتوال السَّلَف المأثورة فِي الصِّفَات^(١)

XXX

اشْتَهَرَ عَنِ السَّلَفِ كَلِمَاتٌ عَامَّةٌ وأخرى خَاصّة فِي آيات الصِّفَات وأحاديثِها. فمن الكَلِمَات العَامَّة قولُهم: «أَمِرُّوها كَمَا جاءت بلا كَيْف». رُوِيَ هَذَا عَنْ مَكْحُولِ، والزُّهْرِيِّ، ومَالِكِ بنِ أَنسِ، وسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، واللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، والأَوْزَاعِيِّ.

وفي هَذِهِ العِبَارَة رَدُّ عَلَى المعطِّلة والمشبِّهة. ففي قولهم: «أُمِرُّوها كَمَا جاءت» رد عَلَى المُعَطِّلَة. وفي قولهم: «بلا كَيْف» رد عَلَى المشبهة.

وفيها أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى أن السَّلَف كَانُوا يُثبِتون لِنُصُوصِ الصِّفَات المَعَانِيَ الصَّخِيحَةَ الَّتِي تَلِيق بالله، تَدُلِّ عَلَى ذَلِكَ من وجهين:

الأوَّل: قولهم: «أُمِرُّوها كَمَا جاءت»؛ فإن مَعْنَاها إبقاء دلالتها عَلَى مَا جاءت بِهِ من المعاني، وَلَا رَيْب أُنَّهَا جاءت لإثبات المعاني اللائقة بالله تَعَالَى، ولو كَانُوا لَا يعتقدون لها مَعْنَى لقَالُوا: «أُمِرُّوا لَفْظَها، وَلَا تَتَعَرَّضُوا لِعْنَاها» ونَحْو ذَلِكَ.

الثَّانِي: قول هم: «بلا كَيْف»؛ فَإِنَّهُ ظَاهِر فِي إثبات حَقِيقَة المَعْنَى؛ لِأَنَّهُم لَوْ كَانُوا لَا يعتقدون ثبوتَه مَا احتاجوا إِلَى نفي كَيْفِيَّته، فإن غَيْر الثَّابِت لَا وجود لَهُ فِي نَفْسه، فنَفْي كَيْفِيَّته من لَغْوِ القَوْل.

⁽١) لا يوجد تسجيل صوي لهذا الباب، وانظر (ص:٥٤٢) من المذكرة الملحقة في آخر الكتاب.

فإن قِيلَ: مَا الجَوَابِ عَمَّا قاله الإِمَام أَحْمَدُ فِي حَدِيث النُّزول وشِبْهِهِ: «نؤمن بِهَا ونصدِّق، لَا كَيْف وَلَا مَعْنى».

قُلْنَا: الجَوَابِ عَلَى ذَلِكَ: أَن المَعْنَى الَّذِي نَفَاه الإِمَام أَحْمَد فِي كلامه هُوَ المَعْنَى الَّذِي ابتكره المُعَطِّلَة من الجَهْمِيَّة وغيرهم، وحرَّفوا بِهِ نُصُوصَ الكِتَابِ والسُّنَّة عَنْ ظاهرها إِلَى معان ثُخالفه.

ويَدُلِّ عَلَى مَا ذكرنا: أَنَّهُ نَفَى المَعْنَى ونَفَي الكَيْفِيَّةَ؛ لِيَتَضَمَّنَ كلامُه الرَّدَّ عَلَى كِلْتَا الطَّائِفَتَيْنِ الْمُبْتَدِعَتَيْنِ: طَائِفَة المُعَطِّلَة، وطَائِفَة المُشَبِّهَة.

ويَدُلِّ عَلَيْهِ أَيْضًا: مَا قاله الْمُؤَلِّف فِي قَوْل مُحَمَّد بن الحَسَن: «اتَّفَقَ الفُقَهَاءُ كُلُّهم مِن المشرق إِلَى المغرب عَلَى الإِيهَان بالقُرْآن والأحاديث الَّتِي جاءت بِهَا الثُّقَاتُ عَنْ رَسُول الله ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَرَّفَكً مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ، وَلَا وَصْفٍ، وَلَا تَشْبِيهِ» اهـ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ^(۱): أَرَادَ بِهِ تَفْسِيرَ الجَهْمِيَّةِ الْمُعَطِّلَةِ الَّذِينَ ابْتَدَعُوا تَفْسِيرَ الصِّفَات، بِخِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ والتَّابِعُونَ مِنَ الإِثْبَاتِ. اهـ.

فَهَذَا دَلِيلِ عَلَى أَن تَفْسِيرِ آيات الصِّفَات وأحاديثها عَلَى نوعين:

تَفْسِير مَقْبُول: وهُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَة والتَّابِعُون من إثبات المَعْنَى
 اللائق بالله عَزَّيَجًلَ الموافق لظاهر الكِتَاب والسُّنَّة.

وتفسير غَيْر مَقْبُول: وهُوَ مَا كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

⁽١) هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

وهَكَذَا المَعْنَى، منه مَقْبُول ومنه مَرْدُود عَلَى مَا تقدّم.

فإن قِيلَ: هَلْ لصفات الله كَيْفِيَّة؟

فالجَوَاب: نعَم؛ لها كَيْفِيَّة، لَكِنَّهَا مجهولة لنا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِنَّما تُعْلَمُ كَيْفِيَّتُه بِمُشَاهَدَتِهِ، أو مشاهدةِ نَظِيرِهِ، أو خَبَرِ الصَّادق عَنْهُ؛ وكل هَذِهِ الطُّرُق غَيْر مَوْجُودة فِي صِفَات الله، وبِهَذَا عُرِفَ أَنَّ قَوْلَ السَّلَفِ: «بلا كَيْف» مَعْنَاه: بلا تَكْيِيف، لم يُرِيدوا نَفْيَ الكَيْفِيَّة مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ هَذَا تَعْطِيل مَحْض. والله أعلم.

XXX





الباب الثامن

فِي عُلُوِّ الله تَعَالَى وأدلة العُلُوِّ^(١)

XXX

علو الله تَعَالَى من صِفَاته الذَّاتية، وينقسم إِلَى قسمين:

علوّ ذات، وعلوّ صِفَات.

فأما عُلُوُّ الصِّفَات فمَعْنَاه: أَنَّهُ مَا من صِفَة كَمَال إِلَّا ولله تَعَالَى أعلاها وأكملها، سواء كَانَت من صِفَات المَجْدِ والقَهْرِ، أم من صِفَات الجَمَّالِ والقَدْرِ.

وأمَّا عُلُوُّ الذَّات فمَعْنَاه: أن اللهَ بِذَاتِهِ فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِه. وقَدْ دلَّ عَلَى ذَلِكَ الكَّتَاب، والسُّنَّة، والإجماع، والعَقْل، والفِطْرَة.

فأما الكِتَابُ والسُّنَّةُ: فَإِنَّهُما مملوءان بِهَا هُوَ صريح أو ظَاهِر فِي إثبات عُلُوِّ الله تَعَالَى بذاته فوق خَلْقِه.

وقَدْ تَنَوَّعَتْ دلالتُهما عَلَى ذَلِكَ:

فتارةً بذِكر العُلُوِّ، والفَوْقِيَّة، والاسْتِوَاء عَلَى العَرْش، وكونه فِي السَّمَاء، مِثْل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿سَتِح ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، ﴿ يَغَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل:٥٠]، ﴿الرَّحْنَنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، ﴿ ءَأَمِننُم

⁽١) لا يوجد تسجيل صوى لهذا الباب، وانظر (ص:١٨٥) من المذكرة الملحقة في آخر الكتاب.

مَن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَغْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [تبارك:١٦]، وقَوْلِه عَلَيْدِالصَّلَاءُوَالسَّلَامُ: «والعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ، واللهُ فَوْقَ العَرْشِ»، وقَوْلِهِ عَلَيْدِالصَّلَاءُوَالسَّلَامُ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟!».

وتَارَةً بِنُزُولِ الأَشْيَاءِ مِنْهُ، ونَحْو ذَلِكَ، مِثْل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ تَرْبِيلُ مِن رَبِ الْمَالَمِينَ ﴾ [الواقعة: ٨٠]، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلُ نَزَلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَبِكَ ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقَوْلِهِ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنا إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ النَّحَلِ.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ من الآيات والأحاديث الَّتِي تَوَاتَرَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ -فِي عُلُوِّ اللهِ تَعَالَى عَلَى خلقه- تَوَاتُرَا يُوجِبُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بأنَّ النَّبِيَ ﷺ قالها عَنْ رَبِّه، وتَلَقَّتْهَا أُمَّتُه عَنْهُ.

وأمَّا الإجماعُ: فقد أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ والتَّابِعُون لهم بإحسان وأَئِمَّةُ أَهْل السُّنَّةِ عَلَى أَن الله تَعَالَى فوقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِه، وكلامُهم مملوءٌ بِذَلِكَ نَصًّا وظَاهِرًا.

قَالَ الأَوْزَاعِيُّ: «كُنَّا وَالتَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ نَقُول: إِنَّ اللهَ -تَعَالَى ذِكْرُهُ- فَوْقَ عَرْشِهِ، ونُؤْمِنُ بِهَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّة من الصِّفَات».

قَالَ الأوزاعي هَذَا بَعْدَ ظهور مَذْهَب جَهْم النَّافِي لصفات الله وعُلُوِّه؛ لِيَعْرِفَ النَّاسُ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ كَانَ يُخالِفُ مَذْهَبَ جَهْم.

ولم يقل أحدٌ من السَّلَف قَطُّ: إِنَّ الله لَيْسَ فِي السَّمَاء، وَلَا إِنَّهُ بذاته فِي كُلِّ مَكَانَ، وَلَا إِنَّهُ لَا داخل العَالَم وَلَا عَالَم، وَلَا إِنَّهُ لَا داخل العَالَم وَلَا خارجه، وَلَا مُتَّصِل وَلَا مُنْفَصِل، وَلَا إِنَّهُ لَا تَجُوزُ الإشارةُ الجِسِّيَّةُ إِلَيْهِ، بَلْ قَدْ خارجه، وَلَا مُتَّصِل وَلَا مُنْفَصِل، وَلَا إِنَّهُ لَا تَجُوزُ الإشارةُ الجِسِّيَّةُ إِلَيْهِ، بَلْ قَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ أَعلمُ الحَلقِ بِهِ -فِي حجةِ الوَدَاعِ يومَ عَرَفَةَ فِي ذَلِكَ المجمع العظيم عِنها رَفَعَ إِصْبَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» يُشْهِدُ رَبَّهُ عَلَى إقرارِ أُمَّتِهِ بإبلاغِه الرسالة، صَلَوَاتُ الله وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

وأمَّا العَقْل: فإن كُلَّ عَقْلٍ صَرِيحٍ يَدُلَّ عَلَى وجوب عُلُوِّ الله بذاته فوق خلقه، من وجهين:

الأُوَّل: أن العُلُوَّ صِفَة كَهَال، والله تَعَالَى قَدْ وَجَبَ لَهُ الكَهَال الْمُطْلَق من جميع الوجوه؛ فلَزِمَ ثُبُوت العُلُوِّ لَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

الثَّانِي: أَن العُلُوَّ ضِدُّ السُّفْلِ، والسُّفْل صِفَة نَقْص، والله تَعَالَى مُنزَّه عَنْ جَمِيع صِفَات النقص؛ فلَزِمَ تَنْزِيهُهُ عَنِ السُّفْلِ، وثُبُوتُ ضِدَّه لَهُ وهُوَ العُلُوّ.

وأمَّا الفِطْرَةُ: فإنَّ اللهَ تَعَالَى فَطَرَ الْحَلقَ كلَّهم -العَرَبَ والعَجَمَ حَتَّى البَهَائِم- عَلَى الإِيمَان بِهِ وبِعُلُوه، فها مِن عَبْدٍ يتوجَّه إِلَى ربه بدعاء أو عبادة إلّا وَجَدَ مِن نَفْسه ضَرُورَةً بِطَلَبِ العُلُوّ، وارتفاع قلبه إِلَى السَّمَاء لَا يلتفت إِلَى الرَّبَاء لَا يلتفت إِلَى

غيره يَمِينًا وَلَا شِمَالًا، وَلَا ينصرف عَنْ مقتضَى هَذِهِ الفِطْرَة إِلَّا مَنِ اجْتَالَتْهُ الشياطينُ والأهواء.

وكَانَ أبو المَعَالِي الجُويْنِيُّ يَقُولُ فِي مجلسه: «كَانَ اللهُ وَلَا شَيْء، وهُو الآنَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ» (يُعَرِّضُ بإِنْكَارِ اسْتِوَاءِ الله عَلَى عَرْشِه)، فَقَالَ أَبُو جَعْفَر الْمَمَذَانِيُّ: «دَعْنَا مِنْ ذِكْرِ العَرْشِ-أَيْ لِآنَهُ ثَبَتَ بالسَّمْعِ- وأُخْبِرْنَا عَنْ هَذِهِ الضَّرُورَةِ الَّتِي نَجِدُها فِي قلوبنا، مَا قَالَ عَارِفٌ قَطُّ: يا الله! إلَّا وَجَدَ من قلبِه الضَّرُورَةِ الَّتِي نَجِدُها فِي قلوبنا، مَا قَالَ عَارِفٌ قَطُّ: يا الله! إلَّا وَجَدَ من قلبِه ضرورة بِطَلَبِ العُلُوِّ، لَا يَلْتَفِتُ يَمْنَةٌ وَلَا يَسْرَةً، فكَيْفَ نَدْفَعُ هَذِهِ الضَّرُورَة مِنْ قُلُوبِنَا؟!». فَصَرَخَ أبو المَعَالِي ولَطَمَ رَأْسَهُ، وقَالَ: «حَيَّرَنِي الْمَمَذَانِيُّ! حَيَّرَنِي الْمُمَذَانِيُّ! حَيَّرَنِي الْمُمَذَانِيُّ!

فَهَذِهِ الأدلة الخمسة كلُّها تطابقت عَلَى إثبات عُلُوِّ الله بذاته فوقَ خلقِه.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ اللّهُ فِي السَّمَوَتِ وَفِي اَلاَّرْضُ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [الانعام:٣] وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَهُو اللّهِ عَلْ السَّمَآءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ ﴾ [الزخرف:٨٤] فَلَيْسَ مَعْنَاهُمَا أَنَّ اللهَ فِي الأَرْضِ كَمَا أَنَّهُ فِي السَّمَاء، ومَنْ تَوَهَّمَ هَذَا أُو نَقَلَهُ عَنْ أُحدٍ مِنَ السَّلَفِ فَهُو مُحْطِئٌ فِي وهمه وكَاذِبٌ فِي نَقْلِه.

وإِنَّهَا مَعْنَى الآية الأولى: أنَّ الله مَا أَلُوهٌ فِي السَّهَاوَات وفي الأَرْضِ، كُلُّ مَن فيها فَإِنَّهُ يَتَأَلَّهُ إِلَيْهِ ويَعْبُدُهُ. وَقِيلَ: مَعْنَاهَا: أنَّ الله فِي السَّهَاوَات، ثُمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ: ﴿ وَفِي اللَّهَ اللهُ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴿ وَفِي اللَّهَ اللهُ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ فِي الأَرْضِ، فَلَيْسَ عُلُوهُ فوقَ السَّهَاوَات بِهَانِعٍ مِنْ عِلْمِهِ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ فِي الأَرْضِ، فَلَيْسَ عُلُوهُ فوقَ السَّهَاوَات بِهَانِعٍ مِنْ عِلْمِهِ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ فِي الأَرْضِ، فَلَيْسَ عُلُوهُ فوقَ السَّهَاوَات بِهَانِعٍ مِنْ عِلْمِهِ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ فِي الأَرْضِ.

وأمَّا الآيةُ الثَّانيةُ فمَعْنَاهَا: أنَّ اللهَ إِلَهٌ فِي السَّمَاء وإِلَهٌ فِي الأَرْضِ، فأَلُوهِيَّتُه ثَابِتَةٌ فيهما وإن كَانَ هُوَ فِي السَّمَاء. ونَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُ القَائِلِ: «فُلَانٌ أَمِيرٌ فِي مَكَّةَ وأميرٌ فِي اللَّمَاء. ونَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُ القَائِلِ: «فُلَانٌ أَمِيرٌ فِي مَكَّة وأميرٌ فِي الجَدهما. وهَذَا تعبيرٌ صَحِيحٌ لُغَةً وعُرْفًا، واللهُ أعلمُ.

XXX





الباب التاسع

في الجِهَة (1)

XXX

نُرِيدُ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ أَنْ نُبيِّنَ: هَلِ الجِهَةُ ثابتةٌ لله تَعَالَى، أو مُنْتَفِيَةٌ عَنْهُ؟ والتحقيق فِي هَذَا: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ (الجِهَةِ) عَلَى الله تَعَالَى لَا نَفْيًا وَلَا إِثباتًا، بَلْ لَا بُدَّ مِنِ التَّفْصِيلِ:

- فإن أريد بِهَا جِهَةُ سُفْلٍ: فإنها مُنْتَفِيّةٌ عَنِ الله وممتنِعة عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى
 قَدْ وَجَبَ لَهُ العُلُوُّ المُطْلَقُ بذاته وصِفَاته.
- وإن أُريد بِهَا جِهَةُ عُلُوِّ تُحِيطُ بِهِ: فَهِيَ مُنتَفِيَةٌ عَنِ الله وممتنِعة عَلَيْهِ أَيْضًا؛ فإنَّ اللهَ أعظمُ وأَجَلُّ مِن أن يُحيط بِهِ شَيْءٌ من مَحْلُوقاتِه، كَيْف وقَدْ ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؟! ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَسِيعًا فَبْضَتُهُ, يَوْمَ ٱلْقِيدَمَةِ وَٱلسَّمَوَتُ ثُورَ مَطْوِيَّنَتُ بِيَمِيدِهِ مَا شَبْحَنَهُ, وَتَعَكَلَ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الزمر: ٢٧].
- وإن أُريد بِهَا جِهَةُ عُلُوِّ تَلِيقُ بِعَظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ مِنْ غَيْرِ إِحَاطَةٍ بِهِ: فَهِيَ
 حُقُّ ثابتةٌ لله تَعَالَى واجبةٌ لَهُ.

قَالَ الشيخُ أبو مُحَمَّد عَبْدُ القَادِرِ الجِيلَانِيُّ فِي كتابه (الغُنْيَة): «وهُوَ سُبْحَانَهُ بِجِهَةِ العُلُوِّ، مُسْتَوٍ عَلَى المُلْكِ» اهـ.

⁽١) لا يوجد تسجيل صوتي لهذا الباب، وانظر (ص:١٧) ٥، ٥٨٣) من المذكرة الملحقة في آخر الكتاب.

ومَعْنَى قَوْلِه: «مُحْتَوِ عَلَى الْمُلْكِ»: أَنَّهُ مُحِيطٌ بِالْمُلْكِ تَبَارَكَ وَتَعَاكَ.

فإن قِيلَ: إِذَا نَفَيْتُمْ أَن يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِ الله مُحِيطًا بِهِ، فَمَا الْجَوَابُ عَمَّا أَثْبَتَهُ الله لنفسِه فِي كتابه، وعَلَى لسان نبيّه ﷺ، وأَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَه فِي السَّمَاء؟

فَالْجَوَابِ: إِنَّ كُوْنَ الله فِي السَّمَاء لَا يَقْتَضِي أَنَّ السَّمَاءَ تُحِيطُ بِهِ، ومَنْ قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ ضَالًا إِنْ قَالَهُ مِنْ عِنْدِهِ، وكَاذِبٌ أَو مُخْطِئٌ إِنْ نَسَبَهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ فإنَّ كُلَّ مَنْ عَرَفَ عَظَمَةَ الله تَعَالَى وإِحَاطَتَهُ بكلِّ شَيْءٍ، وأَنَّ الأَرْضَ جميعًا قَبْضَتُه يومَ القيامة، وأَنَّهُ يَطُوي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ؛ فَإِنَّهُ لَنْ يَخْطُرَ ببالِه أَنَّ شيئًا من خَلُوقَاتِه يُمْكِن أَن يَحِيط بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وعَلَى هَذَا فَيُخَرَّجُ كَوْنُه فِي السَّمَاء عَلَى أَحَدِ مَعْنَيَيْنِ:

الأُوَّل: أن يُرَادَ بـ(السَّمَاءِ): العُلُوَّ، فَيَكُون المَعْنَى: أنَّ اللهَ فِي العُلُوِّ، أَيْ فِي جِهَةِ العُلُوِّ، أن اللهَ تَعَالَى: ﴿ وَيُنَزِلُ عَلَيْكُم جِهَةِ العُلُوِّ، والسَّمَاءُ بِمَعْنَى العُلُوِّ ثابتُ فِي القُرْآن، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَيُنَزِلُ عَلَيْكُم مِنَ السَّمَاءِ نَفْسِها؛ لِأَنَّ المَطَرَ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاء نَفْسِها؛ لِأَنَّ المَطَرَ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاء نَفْسِها؛ لِأَنَّ المَطَرَ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ نَفْسِها؛ لِأَنَّ المَطَرَ يَنْزِلُ

الثَّانِي: أَنْ تَجْعَلَ (فِي) بِمَعْنَى (عَلَى)، فَيَكُونَ المَعْنَى: أَنَّ اللهَ عَلَى السَّمَاء. وقَدْ جاءت (فِي) بِمَعْنَى (عَلَى) فِي مَوَاضِعَ كَثِيرةٍ من القُرْآنِ وغيرِه، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [التوبة:٢] أي: عَلَى الأَرْض.





الباب العاشر

فِي اسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشُهُ[١]

XXX

الاسْتِوَاء فِي اللُّغَة: يُطْلَقُ عَلَى معانٍ تَدُورُ عَلَى الكَهَال والانتهاء [٧].

[1] اسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشه أَخَصُّ من العُلُوِّ؛ لِأَنَّ عُلُوَّ الله عَرَّقِبَلَ عامّ، عالِ عَلَى كُلِّ شَيْء، وأَمَّا الاسْتِوَاء فَإِنَّهُ خَاصُّ بالعَرْش، يُقَال: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى عَلَا عَلَى كُلِّ شَيْء، وأَمَّا الاسْتِوَاء فَإِنَّهُ اسْتَوَى عَلَى السَّمَوَات»، فالاسْتِوَاء إِذَنْ: أخص من العُلُوّ.

ثُمَّ إِنَ العُلُوِّ مِنِ الصِّفَاتِ الذَّاتِيةِ الثَّابِتةِ بِالنَّقْلِ والعَقْلِ، لكن الاسْتِوَاء عَلَى العَرْش مِن الصِّفَاتِ الفعليةِ الثَّابِتةِ بِالنَّقْلِ دونِ العَقْلِ. ولهذا يُقِرُّ بَعْضُ أَهْلِ البِدَعِ بِعُلُوِّ اللهِ عَزَقِبَلَ وَلَا يُقِرُّ وِنَ بِاستوائه عَلَى عَرْشِهِ.

[۲] يَعْنِي: أَنْ كُلِّ معاني الاسْتِوَاء تدور عَلَى كَهَال وانتهاء، وإِنْ كَانَ قَدْ تختلف فِي بَعْض المواضع عَنْ بَعْض إِمَّا بزيادة تخصيص أو تقييد أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وهَذَا مَا يُسَمَّى بـ (عِلم الاشتقاق)، ومن أَحْسَن مَا رأيتُ فِي هَذَا البَابِ كتابُ (مَقَايِيس اللَّغَة) لابن فَارِس، حَيْثُ يَذْكُر لك المَادَّةَ ثُمَّ يَقُول: «أَصْلُها كَذَا وَكَذَا»، ثُمَّ يأتي بشواهد عَلَى هَذَا. وهُو نافع لطالب العِلْم، وداثها نَرَى فِي التعريفات عَنْ أَهْل الفِقْه يَقُولُونَ: «هَذَا مُشْتَقُّ من كَذَا» ويفرِّعون عَلَيْهِ.

فالاسْتِوَاءُ يُطْلَقُ فِي اللُّغَة عَلَى معانٍ متعددة كلها تدور عَلَى الكَمَال والانتهاء.

وقَدْ ورد فِي القُرْآن عَلَى ثلاثة وُجُوه [1]:

١ - مُطْلَق، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَأَسْتَوَى ﴾ [القصص: ١٤] أي: كَمَلَ [٢].

٢- ومقيَّد بـ (إِلَى)، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ إِلَى ٱلسَّكَمَآءِ ﴾ [البقرة: ٢٩] أي: قَصَدَ بإرَادَةٍ تَامَّةٍ [٢].

[1] أُمَّا فِي اللَّغَة فقد ورد عَلَى أربعة وجوه: الوجوه الثلاثة الَّتِي فِي القُرْآن، ووجه رابع: أن يَكُون مقُرُونًا بالواو، مِثْل قولهم: (اسْتَوَى المَاءُ والحَشَبَةَ) فَهَذَا لم يأتِ نظيرَه فِي القُرْآن، لَكِنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي اللَّغَة العَرَبِيَّة، ومَعْنَاه: تَسَاوَى المَاءُ والحَشْبة، فَهُوَ لَيْسَ مِنَ العُلُوِّ.

وفي القُرْآن ورد عَلَى ثلاثة أوجه:

«١- مُطْلَق، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلِمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَأُسْتَوَيَّ ﴾ [القصص:١٤] أي: كَمَلَ.

٢- ومقيَّد بـ(إِلَى)، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ إِلَى ٱلسَّكَمَآءِ ﴾ [البقرة: ٢٩] أي: قَصَدَ بإرَادَةٍ تَامَّةٍ [٢].

٣- ومُقَيَّد بـ (عَلَى)، كقوله تَعَالَى: ﴿ لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ۚ ﴾ [الزخرف: ١٣]».

[۲] فَإِذَا جَاءَت (اسْتَوَى) مُطْلَقَةً فَهِيَ بِمَعْنى الكَمَال، ولهذا يُقَال: «اسْتَوَى الطَّعَامُ» يَعْنِي: كَمَلَ ونَضِجَ.

[٣] وقَدْ وردت فِي القُرْآن فِي موضعَيْن:

أ- في سورة البقرة: ﴿ ثُمَّ اَسْتَوَى إِلَى السَّكَمَاءِ فَسَوَّنِهُنَّ سَبْعَ سَمَنُوَتٍ ﴾ [البقرة: ٢٩]. ب- في سورة فصلت: ﴿ ثُمَّ اَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانُ ﴾ [فصلت: ١١]. واختلف المفسرون في معنى (اسْتَوَى) هُنَا:

■ فَقَالَ بَعْضهم: بِمَعْنى قَصَدَ بإِرَادَةٍ جَازِمَةٍ، أي قَصَدَ إِلَى السَّهَاء.

وهَوُّ لَاءِ أَيَّدُوا قُولَ هِم بُوجِهِين: وَجُهُ لَفْظَي، وَوَجُهُ مَعْنُوي.

الوَجْه اللَّفْظِيّ: قَالُوا: إن (اسْتَوَى) هُنَا عُدِّيَتْ بـ(إِلَى)، وهي إِذَا كَانَت بِمَعْنَى العُلُوّ تَعَدَّتْ بـ(عَلَى)، فلما عُدِّيَتْ بـ(إِلَى) صارت مُضَمَّنَةً مَعْنَى يَتَعَدَّى بـ(إِلَى)، فَيَكُون مَعْنى (اسْتَوَى إِلَيْهَا) أي: قَصَدَ إِلَيْهَا عَلَى وجهٍ كامل.

وَنَحْنُ قُلْنَا: إِنَّهَا تَدُورُ عَلَى الكَهَال والانْتِهَاء، أي: قَصَدَ إِلَى السَّهَاء قَصْدًا كاملًا.

الوَجْه المعنوي: قَالُوا: لِأَنَّنَا إِذَا قُلْنَا: «اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء أي عَلَا إِلَيْهَا» لَزِمَ من ذَلِكَ أن يَكُونَ حِينَ خَلَقَ الأَرْضَ تَحْتَ السَّمَاءِ، وهَذَا مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ يُنافِي عُلُوَّ الله عَزَقِجَلَ.

وإلى هَذَا المَعْنَى -أي إِلَى أن المُرَاد: اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء: قَصَدَ إِلَيْهَا- ذَهَبَ ابنُ كَثِير رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تفسيره (۱).

أمَّا ابن جَرِير (٢) رَحَمَهُ أللَهُ فَإِنَّهُ يَقُول: إنَّ (اسْتَوَى) هُنَا بِمَعْنى: عَلَا، قَالَ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ مَعْنَاها فِي القُرْآنِ، كُلَّما عُدِّيتْ بحرفِ جَرِّ فإنها بِمَعْنى: عَلَا، ونقول كَمَا نَقُول فِي سائر الصِّفَات: «اسْتَوَى اللهُ إِلَى السَّمَاءِ»، وَلَا يَلْزَم من ذَلِكَ أن تكون كَمَا نَقُول فِي سائر الصِّفَات: «اسْتَوَى اللهُ إِلَى السَّمَاءِ»، وَلَا يَلْزَم من ذَلِكَ أن تكون

⁽١) تفسير ابن كثير (١/ ١٢١).

⁽٢) تفسير الطبري (١/ ٤٥٧).

٣- ومُقَيَّد بـ(عَلَى)، كقوله تَعَالَى: ﴿ لِتَسْتَوُا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ﴾ [الزخرف: ١٣] [١].
 ومَعْنَاه حينتذٍ: العُلُوّ والاستقرار [١].

السَّمَاءُ فَوْقَهُ حين خَلَقَ الأَرْضَ، بَلْ إِنَّ هَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ: «يَنْزِل إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا»^(١) وَلَا يَلْزَم أَن تكون السَّمَوات الأُخْرَى فوقَه.

وهَذَا أَقرب إِلَى ظَاهِر اللَّفْظ، فَيَكُون مَعْنى (اسْتَوَى إِلَيْهَا) يَعْنِي: عَلَا إِلَيْهَا وصَعِدَ إِلَيْهَا وارْتَفَعَ إِلَيْهَا ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ونقول: إِنَّ هَذَا فِي أَمورٍ لَا تدركها عقولُنا، فنُبْقِيها عَلَى ظَاهِرِ لفظِها، ونُنَزَّهُ اللهَ تَعَالَى عَمَّا لَا يَلِيق بِهِ من كون شَيْء من خُلُوقَاتِه فَوْقَه.

[1] قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَكِرِ مَا تَرَكَبُونَ ﴿ لَا لَسَتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِهِ ﴾ [الزخرف:١٢-١٣] أي: ظهور مَا تركبون.

ومَعْنَى ﴿ لِتَسْتَوُا عَلَى ظُهُورِهِ ، كَقُول: «ومَعْنَاه حينئذ: العُلُق والاستقرار».

[٢] لِأَنَّ الَّذِي يركب عَلَى البعير أو يركب عَلَى السفينة مَثَلًا عَالٍ عَلَيْهَا ومُسْتَقِرٌ، ولهذا قَالَ: ﴿ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَيِّكُمُ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمُ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَنَ ٱلَّذِى سَخَرَ لَنَا هَنَا وَمَا كُنَّا مُطِيقِينَ لَهُ لَوْلَا أَنَّ اللهَ سَخَرَ لَنَا هَنَا مُطِيقِينَ لَهُ لَوْلَا أَنَّ اللهَ سَخَره لنا.

إِذَن: الاسْتِوَاء فِي القُرْآن ورد عَلَى ثلاثة وجوه: مُطْلَق، ومقيَّد بـ(إِلَى)، ومقيَّد بـ(غِلَى). بـ(عَلَى).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضَالِللهُ عَنْهُ.

فاسْتِوَاءُ الله عَلَى عَرْشِه مَعْنَاه: عُلُوَّه واستقرارُه عَلَيْهِ عُلُوَّا واستقرارًا يَلِيق بِجَلَالِه وعَظَمَتِه [1]،

لكن اسْتِوَاء الله عَلَى العَرْش ورد فِي القُرْآن فِي سبعة مواضع، كلَّها مقيَّدة بـ (عَلَى)، وعَلَيْهِ: «فاسْتِوَاءُ الله عَلَى عَرْشِه مَعْنَاه: عُلُوَّه واستقرارُه عَلَيْهِ عُلُوَّا واستقرارًا يَلِيق بِجَلَالِه وعَظَمَتِه».

[1] مَعْنى (اسْتَوَى عَلَى العَرْش) يَعْنِي: عَلَا عَلَيْهِ واسْتَقَرَّ.

أَمَّا كُونُه (عَلَا عَلَيْهِ) فقد لَا يَسْتَنُكِرُها الإِنْسَان، لكن كونه عَزَّقِجَلَ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ فَقَدْ أَنْكَرَها بَعْضُ أَهْل العِلْم من أَهْل السُّنَّةِ مَعَ أَنَّهَا جاءت عَنِ السَّلَف لكن أنكروها؛ لِأَنَّ الاستقرار عَلَى الشَّيْء قَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ حاجةُ المُسْتَقِرِّ إِلَيْهِ، فَلَا يَنْبَغِي أَن نَصِفَ اللهَ تَعَالَى بأنه اسْتَقَرَّ عَلَى العَرْش.

وعَلَى هَذَا فَنَقُول: (اسْتَوَى عَلَى العَرْش): عَلَا عَلَيْهِ عَلَى وجه خَاصِّ عُلُوَّا يَلِيقُ بِجَلَالِه، وهُوَ غَيْرُ العُلُوِّ المُطْلَقِ عَلَى جميع المَخْلُوقات.

ولكننا نَقُول: إِذَا كَانَ الاستقرارُ قَدْ وَرَدَ عَنِ السَّلَف فإننا نَاْخذ بِهِ، وَلَا يَلْزَمَ من اسْتِوَاء الله عَلَى العَرْش بِمَعْنى الاستقرار عَلَيْهِ أَن يَكُون الله محتاجًا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ العَرْشَ وكُلَّ المَخْلُوقات محتاجةٌ إِلَى الله.

وقَدْ ذكر ابن القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (النُّونِيَّة) (١) أَنَّهُ ورد عَنِ السَّلَف تَفْسِير الاسْتِوَاء بأربعة معانٍ: بِمَعْنَى (عَلَا)، وبمعنى (ارْتَفَعَ)، وبمعنى (صَعِدَ)، وبمعنى (اسْتَقَرَّ). وَنَحْنُ حَذَفْنَا (صَعِدَ) و(ارتفع) لِأَنَّهُ يُغْنِي عَنْهَا (علا).

⁽١) النونية (ص:٨٧).

وهُوَ من صِفَاته الفعلية الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا الكِتَاب، والسُّنَّة، والإجماع[١]،.....

وقَوْلُه: «عُلُوًا واستقرارًا يَلِيق بجلاله وعظمته» فَهُوَ لَيْسَ كاستوائنا نَحْنُ عَلَى الفُلْكِ أو عَلَى البَعِير أو عَلَى السيارة؛ لِأَنّنَا نَحْنُ إِذَا اسْتَوَيْنَا عَلَى هَذِهِ الأَشْيَاء فنحن محتاجون إِلَيْهَا، ولو أنّها أُزِيلَتْ من تَحْتِنا لَسَقَطْنَا، لكن الله عَزَّوَجَلَّ مُسْتَوِ عَلَى العَرْش وهُوَ غَيْر محتاج إِلَيْهِ، بَلِ العَرْش وغيره من مَحْلُوقات محتاج إِلَى الله.

مَسْأَلَة: تَفْسِير الاسْتِوَاء بالاستقرار: إِذَا كَانَ فِيهِ نوع من الشك، وهُوَ تَفْسِيرٌ لِأَناسِ يُصِيبُونَ ويُخْطِئُونَ؛ فلهاذا يُقَالُ بِهِ؟

الجَوَابِ: لِأَنَّهُم يَقُولُونَ: الاَسْتِوَاء فِي اللَّغَة الْعَرَبِيَّة يأتي بِمَعْنى الاستقرار، فَقَوْله: ﴿ لِنَسْتَوُءُ الْعُلُوِّ، بَلْ عُلُوٌ واستقرار؛ لِأَنَّ النَّعمة لَا تَتِمُّ إِلَّا إِذَا اسْتَوَيْتَ عَلَى الفُلْكِ وعَلَى الأَنْعَامِ اسْتِوَاءً باستقرارٍ، أَمَّا لَوْ تَعْلُو عَلَيْهَا ثُمَّ تَجِيدُ وتَسْقُطُ فإنَّ النعمة لم تَتِمِّ.

[١] لِأَنَّهُ يَتَعَلَّق بمشيئته، وكل شَيْء يَتَعَلَّق بمشيئة الله –من صِفَاته– فَهُوَ من الصِّفَات الفعلية؛ لِأَنَّ الصِّفَات الذَّاتية لازِمة لَا تَنْفَكُّ عَنِ الله عَزَّفَجَلَّ.

والدليلُ عَلَى أَنَّ الاسْتِوَاء من الصِّفَات الفعلية قَوْلُه تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ اللَّهُ وَالدليلُ عَلَى أَلْ السَّيَوَى عَلَى ٱلْمَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٤٥]، الَّذِى خَلَقَ ٱلسَّيَوَى عَلَى ٱلْمَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٤٥]، ووجه الدلالة: أنَّ قَوْلَه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ ﴾ يَدُلُ عَلَى أن الاسْتِوَاء كَانَ بَعْدَ أن لم يكن، فَهُوَ سُبْحَانَه خَلَقَ ثُمَّ اسْتَوَى، وإذا كَانَ بَعْدَ أن لم يكن صارت الصفة فِعْلِيَّةً.

فإن قَالَ قَائِل: أَلَا يُقَال: إنَّ الاسْتِوَاءَ عَلَى العَرْش صِفَةٌ ذاتيةٌ فعليةٌ؟ لِأَنَّها صارت بَعْدَ أن لم تكن، فاستمرَّت حَتَّى صارت أزليَّة.

فمِن أدلة الكِتَابِ: قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ ٱلرَّحْنَ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥][١].

ومن أدلة السُّنَّة: مَا رواه الخَلَّالُ فِي كتاب (السُّنَّة) بإسناد صَحِيح عَلَى شَرْطِ البُّخَارِيِّ عَنْ قَتَادَةَ بنِ النُّعْمَانِ رَجَّالِيَّهُ عَنهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُول: «لـتما فَرَغَ اللهُ مِنْ خَلْقِهِ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ» (٢] أَنْ

قُلنا: لَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ شَاءَ الله تَعَالَى لَم يَسْتَوِ عَلَى العَرْش، أَمَّا الذَّاتية فإنها لَا تتعلَّق بمشيئة، بَلْ مُتَّصِفٌ بِهَا دائمًا. إِنَّمَا هِيَ بِاعْتِبَارِ جِنْسِ الفِعل: مِنَ الصِّفَات الذَّاتية؛ لِأَنَّ اللهَ لَم يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فَعَّالًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[1] وقَدْ ذكرها الله تَعَالَى فِي سبعة مواضع فِي القُرْآن، ولم تأت فِي القُرْآن مرة واحدة بلفظ (اسْتَوْلَى) مِمَّا يَدُلَّ عَلَى أَنَّهَا حَقِيقِيَّةٌ فِي العُلُوِّ، خِلَافًا لمن فسَّرها بِمَعْنَى الاسْتِيلَاء، وسيأتي -إِنْ شَاءَ اللهُ - الردُّ عَلَيْهِم.

[۲] قَوْله: «لَـــمّا فَرَغَ اللهُ مِنْ خَلْقِهِ» يَعْنِي: لمّا انتهى من الخلق، فالانتهاء هُنَا بِالنِّسْبَةِ للمَخْلُوقِ لَا للخالق؛ فإنَّ الله عَرَّفَجَلَ لم يَزَلْ فَعَّالًا، وَلَا يَشْغَلُهُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءً. شَيْءً.

وبِهَذَا يزول الإشكال الَّذِي أورده بَعْض النَّاس عَلَى قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيْدُ النَّقَلَانِ ﴾ [الرحن: ٣١] فقَالُوا: إنَّ هَذِهِ الآيةَ ظاهرُها يَقْتَضِي أنَّ اللهَ تَعَالَى كَانَ مَشْغُولًا عَنْ محاسبةِ النَّقَلَيْنِ مِنْ قَبْلُ.

ولكن نَقُول: هَذَا لَيْسَ بصحيح، وأنَّ المَعْنَى: أَنَّهُ باعتبار محاسبة هَؤُلاءِ صار تَجَدُّدُ المحاسبةِ هُوَ مِنْ بَابِ التَّهْدِيد.

⁽١) ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص: ٣٤). [المؤلف]

وقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَادِرِ الجِيلَانِيُّ: «إِنَّهُ مَذْكُورٌ فِي كُلِّ كتابٍ أنزله الله عَلَى كُلِّ نَبِيٍّ» اه^[۱].

وقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ [^{٢]}، ولم يَقُلْ أحدٌ مِنْهُم: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى العَرْشِ

[١] وعَلَى هَذَا فتكون المِلَلُ مُجْمِعَةً عَلَى اسْتِوَاءِ الله عَلَى عَرْشِهِ.

قَوْله: «إِنَّهُ مَذْكُورٌ...» مَقُولُ القَوْلِ يَجِب فِيهِ الكَسْرُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّ عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم:٣٠].

[٢] وحُجِّيَّةُ الإجماع فِي مجال العَقَائِد مِثْلُ حجية الإجماع فِي مجال الأحكام، حَتَّى عِنْدَ مناقشة الفِرَق الضَّالَّة؛ لِأَنَّ المُرَاد بالإجماع: إجماع الصَّحَابَة والتَّابِعِين لهم بإحسان.

وإذا قِيلَ: فَمَنْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ؟ قَالَ السَّلَفِيُّونَ: نَحْنُ أَهْلُ السُّنَّةِ. وقَالَ الأَشْعَرِيُّونَ: نَحْنُ أَهْلُ السُّنَّةِ. وقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: «كُلُّكُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ» مصالحةً.

ولكن الصَّوَابِ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ: أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَا يَنْطَبِق إِلَّا عَلَى السَّلَفِيِّينَ التَّيْعِينَ للسَّلَفِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى (أَهْلِ الشَّيْء) هُوَ اللَّلَازِمِ للشيء، ومَنْ خَرَجَ عَنِ السُّنَّة بتأويل لم تَدُلِّ عَلَيْهِ السُّنَّة فَهُوَ لَيْسَ مِن أَهْلِ السُّنَّةِ.

ثُمَّ إِنَّنَا لَوْ قُلْنَا: إِنَّ (أَهْلَ السُّنَّةِ) يَشْمَلُ الأَشْعَرِيَّةَ والْمَاتُرِيدِيَّةَ. لكَانَ نَقْلُ الإجماعِ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى فَوْقَ عَرْشِه: غَيْرَ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الأَشَاعِرَةَ والمَاتُرِيدِيِّينَ لَا يُقِرُّونَ باسْتِوَاءِ الله عَلَى العَرْشِ. وَلَا يُمْكِن لأحدٍ أَن يَنْقُلَ عَنْهُم ذَلِكَ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا [١].

وقَالَ رجلٌ للإمام مالك رَحَمُهُ اللهُ: يا أبا عبد الله، ﴿الرَّحْنَ عَلَى ٱلْمَرْشِ آسْتَوَىٰ ﴾ كَيْفَ اسْتَوَىٰ ﴾ كَيْفَ اسْتَوَىٰ ؟ أَلَا سُتَوَىٰ ؟ أَلَا سُتَوَىٰ ؟ أَلَّا اللهُ عَلَاهُ الرُّحَضَاءُ (العَرَقُ)، ثُمَّ قَالَ: «الاسْتِوَاء غَيْر مجهول، والْكَيْف غَيْر معقول، والإِيهَان بِهِ واجب، والسُّؤَال عَنْهُ بِدْعَة، ومَا أُرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا » ثُمَّ أَمَرَ بِهِ أَن يُخْرَجَ.

وقَدْ رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ رَبِيعَةَ بنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، شَيْخِ مَالِكٍ.

فَقُوْلُه: «الاسْتِوَاء غَيْر مجهول» أي: غَيْر مجهول المَعْنَى فِي اللَّغَة؛ فإنَّ مَعْنَاه العُلُق والاستقرار[٣].

وقُوْلُه: «والكَيْف غَيْر معقول» مَعْنَاه: أَنَّا لَا نُدْرِك كَيْفِيَّةَ اسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشه بعقولنا، وإِنَّمَا طَرِيق ذَلِكَ السَّمْع، ولم يَرِدِ السَّمْعُ بذِكْرِ الكَيْفِيَّةِ، فَإِذَا انْتَفَى عَنْهَا الدَّلِيلَانِ العَقْلِيُّ والسَّمْعِيُّ كَانَتْ مجهولةً يَجِبُ الكَفُّ عَنْهَا [1].

[1] والفرقُ بين النَّصِّ والظَّاهِر: أن النَّصَّ مَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى واحدًا، والظَّاهِرَ مَا يحتملُ مَعْنَيَيْنِ هُوَ فِي أحدِهما أَظْهَر.

[٢] قَوْلُه: «كَيْف اسْتَوَى؟» صيغة الاستفهام هُنَا يحتمل أَنَّهَا استفهامٌ عَنِ الكَيْفِيَّة مَعَ الإقرارِ بأصل الاسْتِوَاء، ويحتمل أَنَّهَا إنكارٌ للاسْتِوَاء يَعْنِي يَقُول: كَيْفَ أَنَّ الله يَسْتَوِي عَلَى العَرْشِ وهُوَ خالقُ العَرْشِ؟!

[٣] يَعْنِي: غَيْر مجهول المَعْنَى، بَلْ هُوَ مَعْلُوم المَعْنَى.

[٤] يَعْنِي: أَن عقولَنا لَا تُدْرِكُ الكَيْفَ، ولَيْسَ المَعْنَى: أَنَّهُ لَا كَيْفِيَّةَ لاستواء الله عَلَى العَرْشِ، خِلَافًا لمن زَعَمَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّنَا لَوْ قُلْنَا: «إِنَّ المَعْنَى أَنَّهُ لَا كَيْفِيَّةَ للاسْتِوَاء»

صار مَعْنَاه: نَفْيَ الاسْتِوَاء؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْجُود فلَا بُدَّ لَهُ من كَيْفِيَّة، فَإِذَا قُلْتَ: «لَا كَيْفِيَّة لاسْتِوَاء الله عَلَى العَرْشِ» صار المَعْنَى: نَفْيَ الاسْتِوَاء.

لكن مُرَاد السَّلَف بقولهم: «الكَيْف غَيْر معقول» يَعْنِي: أَنَّنَا نَحْنُ لَا نَعْقِلُ هَذِهِ الكَيْفِيَّةَ، وإِلَّا فإنَّ لَهُ كَيْفِيَّةً لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا الله عَرَّقِجَلَ، وإذا كُنَّا لَا نُدْرِكُها بعقولنا فإننا نرجع إِلَى الكِتَابِ والسُّنَّة، إِلَى السَّمْعِ، ولم يَرِدِ السَّمْعُ بذِكْرِ الكَيْفِيَّة، إِذَنْ تَبْقَى الكَيْفِيَّةُ بَهِولةً؛ لِأَنَّهُ انْتَفَى عَنْهَا الدليلانِ العَقْلِيُّ والسَّمْعِيُّ.

ولهذا قَالَ بَعْض أَهْلِ العِلْم: إِذَا قَالَ لِكَ الجَهْمِيُّ: إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاء، فَكَ يَنْزِلُ؟ فَقَلَ لَهُ: إِنَّ اللهَ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ يَنْزِلُ، ولَمْ يُخْبِرْنَا كَيْفَ يَنْزِلُ، فَلَا نَتَجَاوَزُ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ.

وقال آخَرُ: إِذَا قَالَ لَكَ الجَهْمِيُّ: إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا، فكيف يَنْزِل؟ فقل له: أُخْبِرْنِي كَيْفَ ذَاتُه؟ فسيقول لك: الذَّاتُ مجهولةُ الكَيْفِيَّة. فقل لَهُ: إِنَّ الصِّفَات فَرْعٌ عَنِ الذَّاتِ، فَإِذَا جُهِلَتْ كَيْفِيَّةُ الذَّاتِ جُهِلَتْ كَيْفِيَّةُ الصَّفَاتِ.

مَسْأَلَة: حينها تكلَّم الرَّسُول ﷺ عَنْ صِفَة السَّمْع والبَصَر لله عَنَّقِجَلَّ وأَشَارَ بإِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ والإِبْهَامِ لِعَيْنِهِ وأُذُنِهِ، هَلْ هَذَا مِنْ بَيَانِ الكَيْفِيَّة؟

الجَوَابِ: لَا، هَذَا مِنْ بَابِ تَحقِيق السَّمْع والبَصر وليسَ التَّمثِيل، وَذَلِكَ لَـهَا قَرَأً عَلَيْهِ الضَّلَامُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨] حَيْثُ وَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى عَيْنِهِ وَسَبَّابَتَهُ عَلَى أُذُنِهِ -أو بالعَكْس-، ولَيْسَ المَعْنَى: أَنَّ الرَّسُولَ عَيْلِيَّ يُرِيدُ أَنْ يُبِيِّنَ كَيْفِيَّةَ العَيْنِ أو الأُذُنِ لله تَعَالَى، ولكن يُرِيدُ التَّحْقِيقَ، مِثْل قَوْلِه عَيْلِيَّةِ:

وقَوْلُه: «الإِيمَان بِهِ واجب» مَعْنَاه: أن الإِيمَانَ باسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشه -عَلَى الوَجْه اللائق- واجبٌ؛ لِأَنَّ الله أخبر بِهِ عَنْ نَفْسه، فوجب تصديقُه والإِيمَانُ بِهِ [1].

وقَوْلُه: «والسُّوَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ» مَعْنَاه: أن السُّوَال عَنْ كَيْفِيَّة الاسْتِوَاء بِدْعَة؛ لِأَنَّهُ لم يكن مَعْرُوفًا فِي عهد النَّبِيِّ ﷺ وأصحابِه [١].

«إِنَّكُم سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ»(١).

[1] إِذَنِ: الإِيمَان واجب بالاسْتِوَاء، لَا بالكَيْف.

[٢] أي السُّوَّال عَنْ كَيْفِيَّة الاسْتِوَاء بِدْعَة، لَا السُّوَّال عَنْ مَعْنى الاسْتِوَاء بِدْعَة، لَا السُّوَال عَنْ مَعْنى الاسْتِوَاء بِلْ يَعْلَمُون مَعْنى الاسْتِوَاء، ويعلمون أَنَّهُم لَنْ يدركوا كَيْفِيَّته؛ لِأَنَّ الله يَقُول: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه:١١٠]، فَإِذَا كُنَّا لَا نُدْرِك كُنْه ذَاتِه فَلَا يُمْكِن أَن نُدْرِك كُنْه وَاتِه بِلاَنَّا لِلهُ لَا نُدْرِك كُنْه وَاتِه بَلاً لَا مُكْرَن أَن نُدْرِك كُنْه وَاتِه فَلَا يُمْكِن أَن نُدْرِك كُنْه صِفَاتِه اللَّال المَكَلَام عَن الصِّفَات فرعٌ عَنِ الكَلَام فِي الذَّات.

فإن قَالَ قَائِل: قَوْل الإِمَام مالك رَحَمَهُ آللَهُ: «والسُّؤَال عَنْهُ بِدْعَة» (٢) هَلِ البِدْعَة فِي السُّؤَالِ عَنْ كَيْفِيَّة الصِّفَات؟ فِي الحَوْضِ فِي بَابِ الأَسْمَاء والصِّفَات؟

قُلنا: الظَّاهِرُ أن البِدْعَة هُوَ السُّؤَال عَنِ الكَيْفِيَّة، هَذَا ظَاهِر السِّيَاق؛ لِأَنَّ الرَّجُل سأل عَن الكَيْفِيَّة.

وأَمَّا الحَوْضُ فِي بَابِ الأَسْمَاء والصِّفَات فإنَّ الصَّحَابَة رَضَالِتَهُ عَنْهُ كَانُوا يسألون الرَّسُولَ ﷺ أحيانًا عَنْ أَسْمَاء الله وصِفَاته. قَـالُوا مَثَلًا: «أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُـقَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٥٥٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليها، رقم (٦٣٣)، من حديث جرير بن عبد الله رَضَالِللهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسهاء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

وهَذَا الَّذِي ذكره الإِمَام مالك رَحَهُ أَللَهُ فِي الاسْتِوَاء ميزانٌ عام لجميع الصِّفَات الَّتِي أثبتها الله لنفسه فِي كتابه، وعَلَى لسان رَسُوله ﷺ؛ فإن مَعْنَاها مَعْلُوم لنا، وأَمَّا كَيْفِيَّتها فمجهولة لنا؛ لِأَنَّ الله أَخْبَرَنَا عَنْهَا، ولم يخبر عَنْ كَيْفِيَّتها (١)؛ ولأن الكلام فِي الصِّفَات فرع عَنِ الكلام فِي الذَّات، فَإِذَا كنّا نثبت ذات الله تَعَالَى من غَيْر تَكْيِيف لها، فكذلك يَكُون إثبات صِفَاته من غَيْر تَكْيِيف.

قَالَ بَعْض أَهْل العِلْم: إِذَا قَالَ لك الجَهْمِيّ: إن الله يَنْزِل إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا، فكيف يَنْزِل؟! فقل لَهُ: إن الله أَخْبَرَنَا أَنَّهُ يَنْزِل، ولم يخبرنا كَيْف يَنْزِل.

السَّمَوَاتِ والأَرْضَ؟»(٢). وقَالَ أَبُو رَزِينِ العُقَيْلِيُّ: «يا رَسُولَ الله، كَيْف يحاسبنا الله تَعَالَى وَنَحْنُ جَمِيعٌ وهُوَ وَاحِد؟»(٢). فهم قَدْ يسألون عَنْ هَذَا الشَّيْء، لكن لَا يسألون عَنْ هَذَا الشَّيْء، لكن لَا يسألون عَنْ الكَيْفِيَّة وعَبًا لَا يُمْكِن إدراكُه.

وقَوْلُه: «(ومَا أُرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا)، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ أَن يُخْرَجَ» يَعْنِي: مَا أَظُنَّكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا، بِضَمِّ الْمَمْزَةِ فِي «أُرَاكَ».

لكن كونه رَحِمَهُ اللّهُ يظن هَذَا الظن: لِأَنَّ هَذَا كَانَ مِنْ دَيْدَنِ أَهْلِ البِدَعِ فِي عَهْدِه وعَهْدِ غيرِه من الأَئِمَّةِ؛ أَنَّهُم يَذْهَبُونَ إِلَى أَهْلِ العِلْم ثُمَّ يُورِدُونَ عَلَيْهِمْ مِثْلَ هَذِهِ الشُّبَهِ، حَتَّى يُشَكِّكُوا النَّاسَ فِي عَقَائِدهم، أو حَتَّى يَدَعُوا هَذِهِ العَقَائِدَ فَلَا يَعْتَقِدُونَها.

⁽١) راجع (ص:١٦٧) في بيان الطرق التي تُعلم بها الكيفية.

⁽۲) أخرَجه الإمام أحمد (۱۱/٤)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة هود، رقم (۳۱۰۹)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب فيها أنكرت الجهمية، رقم (۱۸۲)، من حديث أبي رزين العقيلي رَضِّالِلَهُعَنْهُ.

⁽٣) أخرَجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (١٣/٤)، وأبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب ما جاء في يمين النبي ﷺ ما كانت، رقم (٣٢٦٦).

وقَالَ آخر: إِذَا قَالَ لك الجَهْمِيّ فِي صِفَة من صِفَات الله: كَيْف هِي؟ فقل لَهُ: كَيْف هُوَ بذاته؟ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِن أَن يكيِّف ذاتَه، فقل لَهُ: إِذَا كَانَ لَا يُمْكِن تَكْيِيف ذاته، فقل لَهُ: إِذَا كَانَ لَا يُمْكِن تَكْيِيف ذاته، فقل لَهُ: المَّا كُانَ لَا يُمْكِن تَكْيِيف ذاته، فكذلك لَا يُمْكِن تَكْيِيف صِفَاته؛ لِأَنَّ الصِّفَات تابعة للمَوْصُوف.

فإن قَالَ قَائِل: إِذَا كَانَ اسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشه بِمَعْنى العُلُوِّ عَلَيْهِ لَزِمَ من ذَلِكَ أن يَكُون ذَلِكَ أن يَكُون أكبرَ من العَرْش أو أصغر أو مساويًا [١] وهَذَا يَقْتَضِي أن يَكُون جسمًا، والجِسْم ممتنع عَلَى الله[٢].

فَجَوَابِهِ أَن يُقَال: لَا رَيْبِ أَن الله أَكبر من العَرْش وأكبر من كُلِّ شَيْء، وَلَا يَلْزَم عَلَى هَذَا القَوْل شَيْء من اللوازم البَاطِلة الَّتِي يُنَزَّهُ الله عَنْهَا[٢].

[١] هَذَا اللزوم صَحِيح، كُلّ شَيْء عَلَى شَيْء فإمَّا أَن يَكُون هَذَا الَّذِي فوق أكبر من الَّذِي تحت، أو أصغر، أو مساويًا، وهَذَا اللزوم عقلي.

[۲] هَذَا الطَّاغُوت المعول الخارِب يمشي عَلَيْهِ كُلِّ من أنكر الصِّفَات، فكل الَّذِينَ ينكرون الصِّفَات يَقُولُونَ: لِأَنَّ إِثباتها يَسْتَلْزِم أَن يَكُون جسيًا. ثُمَّ يَقُولُونَ: الأَجْسَام متهاثلة، فإذا كانت الأجسام متهاثلة –وهَذَا يَسْتَلْزِم التجسيم لزم أن يَكُون الله مماثلة للخلق. لكن هَذَا المُعَوَّل سَبَق لنا بيان أَنَّهُ مُعَوَّل لا يستقيم، بَلْ مُعَوَّل لا يستقيم، بَلْ مُعَوَّل لا يفيد.

[٣] وهَذَا حَق؛ لِأَنَّ النَّبِيّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُخبر بأن الله يقبض السَّمَا وَات بيمينه وَكَذَلِكَ الأَرْضِ (١). ورُوِيَ عَنِ ابن عَبَّاس رَضِّ لِيَنَهُ عَنْهُا أن السَّمَا وَات السبع والأَرْضِينَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيكَ قَبْضَتُهُ. يَوْمَ ٱلْقِيَكَمَةِ ﴾، رقم (۲۸۸۲)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (۲۷۸۷)، من حديث أبي هريرة رَضَوَالِيَّكُءَنهُ.

وأَمَّا قَوْله: «إن الجِسْم ممتنع عَلَى الله». فجَوَابه: أن الكَلَام فِي الجِسْم وإِطْلَاقه عَلَى الله نفيًا أو إثباتًا من البِدَع الَّتِي لم ترد فِي الكِتَاب والسُّنَّة وأقوال السَّلَف [١].

السبع في كف الرحمن كخَرْدَلَةٍ في كف أحدنا (۱). وعَلَى هَذَا فالله أكبر من كُلِّ شَيْء، وهَذَا لَيْسَ فِيهِ أي محذور. وَنَحْنُ نَقُول فِي كُلِّ صلاة: «الله أكبر». وإن كَانَ الَّذِي يتبادر فِي قولنا: «الله أكبر» فِي الصَّلاة وفي الأذان: أَنَّهُ أكبرُ أيْ مِنَ الكِبْرِيَاءِ والعظمة. هَذَا هُوَ الَّذِي يتبادر. لكن مَعَ ذَلِكَ أَيْضًا هُوَ أكبر من كُلِّ شَيْء حَتَّى بذاته، والدليل عَلَى هَذَا مَا تقدَّم ذكره. والله عَزَّوَجَلَّ فوق العَرْش، ولَيْسَ محتاجًا إِلَى العَرْش، فحينئذٍ لَا مَضَرَّةً فِيهِ وَلَا محذور. وبِهَذَا نعرف أن الله أكبرُ من كُلِّ شَيْء.

وأمَّا أن نَقُول: «نسبة السَّمَاوَات السبع إِلَى الكُرْسِيِّ كَحَلْقَةٍ فِي فَلَاةٍ من الأَرْض، وهَذَا مَعْنَاه أن الكرسيَّ نسبةُ كِبَرِهِ بِالنِّسْبَةِ للسماوات والأرض أكبرُ من نسبةِ كِبَرِ يَدِ الله إِلَى الحَرْدَلَةِ» هَذَا لَا يَلْزَم، المهم أَنَّهُ يَدُلِّ عَلَى أن الله أكبر من كُلِّ شَيْء، «وَلَا يَلْزَم عَلَى هَذَا القَوْل شَيْء من اللوازم البَاطِلة الَّتِي يُنَزَّهُ الله عَنْهَا».

[1] لَا تَجِد فِي القُرْآن أَن الله نَفَى أَن يَكُون جسمًا أَو أَثبت أَنَّهُ جِسْم، وَلَا فِي السُّنَّة أَن الله لَيْسَ بجسم، وَلَا فِي السُّنَّة أَن الله لَيْسَ بجسم، وَلَا فِي السُّنَّة أَن الله لَيْسَ بجسم، وَلَا فِي الْحِسْم بَعْدَ حدوث البِدَع.

ولهذا نَقُول: لفظ الجِسْم لَيْسَ بمَوْجُود، وإطْلَاقُه من البِدَع الَّتِي لم ترد فِي الكِتَابِ والسُّنَّة وأقوال السَّلَف.

⁽١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة رقم (١٠٩٠)، والطبري في التفسير (٢٠ / ٢٤٦).

وهُوَ من الأَلْفَاظ المجملة الَّتِي تحتاج إِلَى تَفْصِيل [١].

فإن أُرِيد بالجِسْم الشَّيْء المُحْدَث المركَّب المُفْتَقِر كُلِّ جزء مِنْهُ إِلَى الآخر، فَهَذَا ممتنع عَلَى الرَّبِّ الحي القيوم [^{7]}.

وإن أُرِيد بالجِسْم مَا يقوم بنفسه ويتَّصف بِهَا يَلِيق بِهِ، فَهَذَا غَيْر مَتنع عَلَى الله تَعَالَى؛ فإن الله قائم بنفسه متصف بالصِّفَات الكَاملة الَّتِي تَلِيق بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى [7].

[1] إِذَا قَالَ قَائِل: هَلْ لله جِسْم أو لَا؟ فَإِنَّهُ يحتاج إِلَى تَفْصِيل فِي جَوَابه، فَنَقُول: أولًا: أَمَّا بِالنِّسْبَةِ للفظه فَلَا نلتزم بالإثبات وَلَا بالنَّفْي؛ لعدم ورود ذَلِكَ، فَهو لَمْ يَرِدْ أَن الله أثبته وَلَا نفاه، فحقنا أن نُمْسِكَ عَمَّا أمسك الله عَنْهُ.

ثانيًا: وأمَّا بِالنِّسْبَةِ للمعنى، فإننا نَقُول: «فإن أُرِيد بالجِسْم الشَّيْء المُحْدَث المركَّب المُفْتَقِر كُلِّ جزء مِنْهُ إِلَى الآخر، فَهَذَا ممتنع عَلَى الرَّبِّ الحي القيوم، وإن أُرِيد بالجِسْم مَا يقوم بنفسه ويتصف بِهَا يَلِيق بِهِ، فَهَذَا غَيْر ممتنع عَلَى الله تَعَالَى؛ فإن الله قائم بنفسه متصف بالصِّفَات الكاملة الَّتِي تَلِيق بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ».

[٢] نَحْنُ مَثَلًا فِي أَجْسَامنا: أسفل الجِسْم مفتقر لأعلاه، فلو زال الرأس فَإِنَّهُ لَا فَائِدَة من الجِسْم، بَلْ ومفتقرة إِلَى الأمعاء والمعدة والقَلْب والكبد، لَوْ أُزيلت منا مَا بقينا. أَمَّا بِالنِّسْبَةِ للرب عَزَّيَجَلَّ فَلَا يُمْكِن أَن نَقُول: إِن الله جِسْم بِهَذَا المَعْنَى أَبدًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِم الحدوث والنقص العظيم، ويَسْتَلْزِم أَن للخالق خالقًا أحدثه.

[٣] لأنك لَوْ لم تصف الله بِهَذَا فمَعْنَاه أَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْجُود، فلو قُلْت مَثَلًا: "هُوَ لَيْسَ قائرًا بنفسه وَلَا متصفًا بالصِّفَات» يَكُون كقولهم: "إن الله لَيْسَ فوق العَالم

وَلَا تحت العَالَم وَلَا يمينه وَلَا شَهَالُه وَلَا مَتَصَلَّا بِالعَالَمَ وَلَا مَنْفَصَلَّا عَنْهُ » فَيَكُون لَا شَيْء، فأنت إِذَا آمنت بالله عَنَّقَجَلَّ بذاتٍ متصفة بالصِّفَات اللائقة بِهَا فَهَذَا هُوَ الحق، وَلَا يَلْزَم عَلَى هَذَا شَيْء من اللوازم البَاطِلة أبدًا.

فإن قَالَ قَائِل: إن الأَلْفَاظ أوعية المعاني، فَإِذَا رفضنا اللَّفْظ وتوقَّفنا فِيهِ زال اللَّفْظ وزال مَا ينبني عَلَيْهِ!.

قلنا: لكن لما كَانَ هَذَا المَعْنَى ثابتًا -بأن الله تَعَالَى قائم بنفسه متصف بالصِّفَات اللائقة بِهِ- أثبتناه، أمَّا أن نَقُول: «إِنَّهُ جِسْم» فَلَا، تحاشيًا لِلَّفْظِ؛ لأنك لَوْ قُلْت: «إِنَّ الله تعالى «إن الله جِسْم» قَدْ يُوهِم مَعْنَى بَاطِلًا فإنَّ الله تعالى لا يتصف بِهِ.

فإن قِيلَ: إن الَّذِينَ ينفون الجِسْم يَقُولُونَ: نَحْنُ نقبل منك هَذَا الثناء، لكن لَيْسَ مفرَّعًا عَلَى أن الله جِسْم؛ لِأَنَنَا أصلًا رفضناه.

قُلنا: نعَم؛ اللَّفْظ نرفضه، لكن هم الآن إِذَا قَالُوا: "إِن الله ليس بجسم" يَعْنُون: أَنَّهُ مَا لَهُ ذَات تتصف بالصِّفَات. ولهذا حَقِيقَة الأمر عِنْدَ هَوُلَاءِ المُعَطِّلَة: أَن الله عَنَقَحَلَ مَا هُوَ إِلَّا مَعْنَى من المعاني فَقَطْ، ولَيْسَ ذَاتًا يستوي عَلَى العَرْش أو يَنْزِل أو يأتي للفَصْل بين عباده، كُل هَذَا ممتنع عِنْدَهُم؛ ولهذا يفسِّرون الاسْتِوَاء بالاسْتِيلَاء، ويفسِّرون النزول بنزول الأمر، ويفسرون الإتيان ليوم القيامة بإتيان أمره، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فإن قِيلَ: إنَّهم عَلَى هَذَا يصفوننا بالتناقض.

لكن لما كَانَ لفظ الجِسْم يحتمل مَا هُوَ حق وبَاطِل بِالنِّسْبَةِ إِلَى الله، صار إطْلَاق لفظه –نفيًا أو إثباتًا– ممتنعًا عَلَى الله[١].

وهَذِهِ اللوازم الَّتِي يذكرها أَهْل البِدَع ليتوصلوا بِهَا إِلَى نفي مَا أَثبته الله لنفسه من صِفَات الكَمَال عَلَى نوعين:

الأُوَّل: لوازم صحيحة لَا تنافي مَا وجب لله من الكَمَال، فَهَذِهِ حق يَجِب القَوْل بِهَا وبيان أُنَّهَا غَيْر ممتنعة عَلَى الله[٢].

قلنا: لَا يَصفوننا بالتناقُض؛ لِأَنّنَا نَقُول: إِنّنَا تحاشينا هَذَا اللَّفْظ لعدم وروده فَقَطْ، وإِلّا حَقِيقَة الأمر: أننا إِذَا أردنا أن مَعْنى الجِسْم أَنّهُ قائم بذاته متصف بالصِّفَات، فنحن نَقُول: إِنّهُ جِسْم بِهَذَا المَعْنَى، لكن مَا نثبت اللَّفْظ فَقَطْ، ونتحاشاه لعدم وروده، أَمَّا المَعْنَى فنؤمن بِهَذَا. وهم ينكرون هَذَا الشَّيْء؛ ولهذا يَقُولُونَ: إن الصِّفَات مَا تقوم إِلّا بأَجْسَام، فيجب أن ننكر الصِّفَات، كَمَا هِيَ طَرِيقَة بَعْض المُعْتَزلَة من الغُلَاة.

[1] لِأَنَّ كُلَّ لفظ يحتمل معنَّى بَاطِلًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوز إثباته لله عَلَى سَبِيل الإِطْلَاق، وَلَا نفيه عَلَى سَبِيل الإِطْلَاق.

ومِن هَذَا صِفَة المَكْر مَثَلًا، فلو قُلْتَ: «إِن الله تَعَالَى مَاكِرٌ» أخطأت، وإِن قُلْتَ: «إِن الله تَعَالَى لَيْسَ بهاكر» أخطأت، وإِن قُلْتَ: «ماكر بمن يَمْكُر بِهِ وبرُسُلِه» أَصَبْتَ.

[٢] مِثْل إِذَا قَالُوا: إِنَّهُ يَلْزَم من استوائه عَلَى العَرْش أَن يَكُون ذاتًا متميزة تستوي وتنزل ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَنَقُول فِي هَذَا اللَّازِم: إِنَّهُ حق.

الثَّانِي: لوازم فاسدة تنافي مَا وجب لله من الكَهَال، فَهَذِهِ بَاطِلة يَجِب نفيها، وأن يبيَّن أُنَّهَا غَيْر لازمة لنصوص الكِتَاب والسُّنَّة اللَّانَّ الكِتَاب والسُّنَّة حتَّى، والحَتُّ لَا يُمْكِن أن يَلْزَم مِنْهُ بَاطِلٌ أبدًا.

ولو قَالُوا: إِنَّهُ يَلْزَم من كَلَام الله تَعَالَى إِذَا قُلْتم: «إِنَّهُ بحرف وصوت» أن يَكُون هَذَا الكَلَام مَسْمُوعًا خارجًا من ذاته. فَنَقُول: هَذَا حق، ومَا المَانع؟! وهم يَقُولُونَ: هَذَا مُتنع؛ لِأَنَّهُ يَلْزَم مِنْهُ قيام الحوادث بذات الله، وقيام الحوادث بذات الله ممتنع. وَنَحْنُ نَقُول: إِذَا كَانَت هَذِهِ اللوازم لَا تنافي مَا يَجِب لله من صِفَات الكَمَال فإننا نلتزم بِهَا وَلَا حرج.

[۱] إِذَا ذكروا لوازمَ وقَالُوا: هَذَا اللَّازِم بَاطِل. فإننا نبين لهم أن هَذَا اللَّازِم لَا يَلْزَم فِيهَا أثبته الله لنفسه؛ لِأَنَّ كُلِّ مَعْنى لَا يَلِيق بالله لَا يُمْكِن أن يَكُون لازمًا لشيء عِمَّا أخبر الله بهِ عَنْ نَفْسه.

مَثَلًا إِذَا قَالُوا: إِنَّهُ يَلْزَم من إثبات الصِّفَات أن يَكُون جسيًا، والأَجْسَام متهائلة. فَنَقُول: لَا يَلْزَم هَذَا؛ لِأَنَّ من الأَشْيَاء مَا يوصف وهُوَ لَيْسَ بجسم، تَقُول: «هَذَا اليَوْم حَرُّه شديد» والحَر صِفَة فَلَا يَلْزَم من الصفة ألَّا تكون قائمة إلَّا بجسم. ثُمَّ نَقُول لهم: عَلَى تقدير أَنَّهَا لَا تقوم إلَّا عَلَى جِسْم فمَن يَقُول: إن الأَجْسَام متهاثلة؟!

فكلُّ لَازِم يَكُون بَاطِلًا فَإِنَّهُ لَا يُمْكِن أَن يَكُون لازمًا لكِتَاب الله وَسُنَّة رَسُوله ﷺ، والعِلَّة: «أَنَّ الكِتَاب والسُّنَّة حق، ومعانيهما حق، والحق لَا يُمْكِن أَن يَلْزَم مِنْهُ بَاطِلٌ أَبدًا».

فإن قَالَ قَائِل: إِذَا فسَّرتم اسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشه بعُلُوِّه عَلَيْهِ، أَوْهَمَ ذَلِكَ أَن يَكُونَ الله محتاجًا إِلَى العَرْش لِيُقِلَّهُ 11.

فَالْجَوَابِ: أَن كُلِّ مَن عَرِفَ عَظْمَةَ اللهُ تَعَالَى وَكَهَالَ قَدَرَتُهُ وَقُوتُهُ وَغَنَاهُ فَإِنَّهُ لَنْ يَخْطَرُ بِبَالُهُ أَن يَكُونَ الله محتاجًا إِلَى العَرْشُ لِيُقِلَّهُ، كَيْفَ والعَرْشُ وغيرُه مَن المَخْلُوقات مَفْتَقَرَ إِلَى الله ومضطر إِلَيْهِ لَا قِوَامَ لَهُ إِلَّا بِهِ ﴿وَمِنْ ءَايَنِهِ ۚ أَن تَقُومَ السَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ﴾ [الروم: ٢٥][٢].

فإن قِيلَ: هَلْ يَصِحِّ تَفْسِيرِ اسْتِوَاءِ الله عَلَى عَرْشه باستيلائه عَلَيْهِ -كَمَا فسره بِهِ المُعَطِّلَة - فرارًا من هَذِهِ اللوازم؟ [٢].

[١] إِذَا قُلْت: إن اسْتِوَاءه عَلَى العَرْش يَعْنِي: عُلُوَّه عَلَيْهِ واستقراره عَلَيْهِ. فَهَذَا يُوهِم أن الله محتاج إِلَى العَرْش لِيُقِلَّهُ، كَمَا أننا إِذَا استوينا عَلَى السَّرِير فإننا محتاجون إِلَيْهِ.

[۲] وأظن هَذَا واضح -والحَمْد لله- أَنَّهُ مستو عَلَى العَرْش عظمةً وكبرياءً وإجلالًا، ولَيْسَ المَعْنَى أَنَّهُ محتاج إِلَى العَرْش بِحَيْثُ لَـوْ أُزِيلَ العَرْشُ لَسَقَطَ، وَلَا أحد يَقُول بَهَذَا من السَّلَف.

[٣] قَالُوا: ﴿أَسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرَّشِ ﴾ يَعْنِي: اسْتَوْلَى عَلَى العَرْش، بزيادة اللام.

وقَدْ قَالَ ابن القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إن زيادة اللام فِي (اسْتَوْلَى) عِنْدَ هَوُّلَاءِ كزيادة النون فِي (حِطَّة) عِنْدَ اليَهُود. قِيلَ لهم: «ادخلوا البَابِ سُجَّدًا وقولوا حِطَّة» النون فِي (حِطَّة) عِنْدَ اليَهُود. قِيلَ لهم: «ادخلوا البَابِ سُجَّدًا وقولوا حِطَّة فدخلوا عَلَى أَسْتَاههمْ يَحْبُونَ وقَالُوا: «حِنْطَة»! لَا يُرِيدون حِطَّةَ الآثام، بَلْ يُرِيدُون حِنْطَةً يملؤون بِهَا بطونهم!

هَوُّلَاءِ زادوا اللام -كَمَا زادت اليَهُود النون - وقَالُوا (اسْتَوَى) يَعْنِي: اسْتَوْلَى. وهَذَا هُوَ مَحَطُّ العِرَاك بين أَهْل السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ وبين المُعَطِّلَة، فالمُعَطِّلَة يَقُولُونَ: «اسْتَوَى بِمَعْنى عَلَا»، «اسْتَوَى بِمَعْنى عَلَا»، فهل يَصِحِّ تفسيرُهم (اسْتَوَى بِمَعْنى اسْتَوْلَى)؟

الجَوَاب: لَا يَصِحِ؛ لِأَنْنَا نَقُول لهم: مَا دليلكم عَلَى أَن الاسْتِوَاء يأتي بِمَعْنى الاسْتِيلَاء؟

سيَقُولُونَ: عندنا شاهد من اللُّغَة العَرَبِيَّة، وهُوَ قَوْل الشَّاعر:

قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمٍ مُهْرَاق

ومعنى (اسْتَوَى عَلَى العراق): اسْتَوْلَى عَلَيْهِ.

وجَوَابنا عَلَى ذَلِكَ:

أُولًا: قَائِل هَذَا البيت مجهول، وإذا كَانَ مجهولًا فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوز أَن يَكُون أَحد هَؤُلَاءِ المُعَطِّلَة صنع هَذَا البيت وقَالَ: (هَذَا الشَّاهِد)، مِثْلها يصنع بَعْض النَّحْوِيِّين شواهد، وإذا قِيلَ لَهُ: من أَيْنَ هَذَا؟ قَالَ: لرجل من بني ضَبَّة -غَيْر مَعْرُوف-، فالحَاصِل أَنَّهُ رُبَّها هم الَّذِينَ اصطنعوا هَذَا البيت، وإذا كَانَ مجهولًا فإن مَا للمجهول مجهول.

ثانيًا: نَقُول: إِنَّنَا نمنع أَن يَكُون «اسْتَوَى بشر عَلَى العراق» أَن يَكُون مُتَعَيِّنًا أَنَّهُ بِمَعْنى: اسْتَوْلَى؛ إِذْ مِن الجائز أَن يَكُون مَعْنى «اسْتَوَى عَلَى العراق» يَعْنِي: عَلَا عَلَيْهِ

فالجَوَاب: أَنَّهُ لَا يَصِحٌ؛ وَذَلِكَ لوجوه مِنْهَا [١]:

١ – أن هَذِهِ اللوازم: إن كَانَت حَقًّا فإنها لَا تمنع من تَفْسِير الاسْتِوَاء بِمَعْنَاه الحَقِيقِيّ. وإن كَانَت بَاطِلًا فَإِنَّهُ لَا يُمْكِن أن تكون من لوازم نُصُوص الكِتَاب والسُّنَّة، ومن ظَنَّ أَنَّهَا لازمة لها فَهُوَ ضال [1].

لكن علوًّا معنويًّا؛ لِأَنَّ العُلُوَّ الحسي بِالنِّسْبَةِ لهذا البيت ممتنع، وإذا دَلَّ الدَّلِيل عَلَى المتناعه فيفسَّر بالعُلُوِّ المعنوي.

ثالثًا: عَلَى فرض أَنَّهُ لرجل من صميم العَرَب قبل أن تتغيَّر اللَّغَة، فَإِنَّهُ لَا دَلِيل فِيهِ؛ لِأَنَّنَا نَقُول: «إنَّ اسْتَوَى عَلَى العراق» واضح أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَاد أَنَّهُ جلس عَلَيْهَا واسْتَوَى عَلَيْهَا كاسْتِوَاء الإِنْسَان عَلَى السَّرِير؛ لِأَنَّ العراق مساحة كبيرة لَا يُمْكِن أن يأتي شَخْص ويركب عَلَيْهِ، وإِنَّها المَعْنَى أَنَّهُ اسْتَوْلَى عَلَيْهَا وملك وقهر؛ لِأَنَّ من المَعْرُوف أن فِيهَا حربًا ونزاعًا.

فَعَلَى كُلّ حال بَطَل استدلالهم بِهَذَا البيت، وإذا بطل استدلالهم بِهَذَا البيت رجعنا إِلَى مَعْنى الاسْتِوَاء الوارد فِي كتاب الله، وجدنا أن الآيات السبع الواردة فِي كتاب الله لم تأت ولو آية واحدة بلفظ (اسْتَوْلَى)، فكيف يُمْكِن أن يفسّر (اسْتَوَى) بِمَعْنى (اسْتَوْلَى)؟!

ولهذا نَقُول: «فالجَوَاب: أَنَّهُ لَا يَصِح، وَذَلِكَ لوجوه».

[١] وقول المُؤَلِّف: «مِنْهَا» يَعْنِي أن هُنَاكَ وجوهًا أُخَرَ لكن لم يذكرها.

[٢] إذا كانت اللوازم بِالنِّسْبَةِ لكلام الله ورَسُوله حقًا فنلتزم بِهَا وَلَا حرج عَلَيْنَا. أَمَّا إِذَا كَانَت اللوازم لَا تلزم فإننا لَا نلتزم بِهَا.

مثال ذَلِكَ يَقُول هَؤُلَاءِ المبتدعة وأمثالهم: إِذَا أَثبتُم أَن الله يفعل فعلًا قائمًا بنفسه لزم من ذَلِكَ قيام الحوادث بِهِ، ومَا قامت بِهِ الحوادث فَهُوَ حادث، يَعْنِي: إِذَا أَثبتُم أَن الله يستوي اسْتِوَاء فعليًّا عَلَى العَرْش، وأنه يَنْزِل نزولًا فعليًّا إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا، وأنه يأتِ إِتيانًا فعليًّا للقضاء يوم القيامة، وأنه يضحك ضحكًا فعليًّا، وأنه يتكلَّم بصوت، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ إِذَا قُلْتم هَذَا لزم أن تقوم الحوادث بذات الله، ويلزم من قيام الحوادث بذات الله، ويلزم من قيام الحوادث بذات الله أن يَكُون حادثًا. فعندنا لازمان:

اللَّازِمِ الْأَوَّل: يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَلْزَم أَن تكون الحوادث تقوم بذات الله.

نَقُول: هَذَا اللَّازِم نلتزم بِهِ ونقول: لَا مانع أن الله يفعل مَا يُرِيد، ويأتي وينزل ويستوي ويضحك ويعجب ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ أَيْضًا.

اللَّازِمِ الثَّانِي: يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَلْزَم من قيام الحوادث بِهِ أن يَكُون حادثًا.

نَقُول: هَذَا لَا يَلْزَم، فإلزامكم إيانا بِهِ لَا يلزمنا؛ فإن الحوادث أفعال متجدّدة تبع حكمة الله عَرَّوَجَلَّ، أُمَّا ذات الله عَرَّوَجَلَّ فَإِنَّهُ لَم يزل وَلَا يزال مَوْجُودًا، فَلَا يَلْزَم من تجدد الأفعال أن يَكُون الفَاعل كَذَلِكَ.

الآنَ -ولله المثل الأعلى- عِنْدَمَا تفعل فعلًا هَلْ يَلْزَم أنك حادث عِنْدَ فعلك هَذَا الفعل، أَوْ مِنْ قَبْلُ؟

الجَوَاب: مِنْ قَبْلُ، فوجود الله عَنَّهَجَلَّ سابق عَلَى حدوث الحوادث هَذِهِ، وهُوَ أَزَلِيٌّ، فَلَا يَلْزَم أَن نَقُول: مَا تقوم الحوادث إِلَّا بحادث. بَلْ تقوم الحوادث بأزلي وَلَا مانع.

إِذَنْ: فَلْنَتْنِبه لهذه القَاعدة المفيدة وهي: أن كُلِّ لَازِم يُلْزِمنا بِهِ أَهْلُ البِدَع لأجل أن نرجع عَمَّا أثبتناه من صِفَات الله فسبيله هَكَذَا: إن كَانَت اللوازم لازمةً حَقًّا فإننا نلتزم بِهَا ونقول: إنها حق وَلَا تنافي كَهَال الله. وإن كَانَت لَا تلزم نَفَيْناها وقُلْنَا: هَذِهِ لَا تلزمنا، وقولكم: "إنها تلزم» هَذَا دَلِيل عَلَى جهلكم وضلالكم.

إِذَا قَالَ قَائِل: مَا تَقُولُونَ فِي لَازِم القَوْل؟ هَلْ هُوَ قَوْل أُو لَا؟ يَعْنِي مَثَلًا إِذَا لَرَم من قَوْل إنسان شَيْء من الأَشْيَاء هَلْ تضيفون هَذَا اللَّازِم إِلَى هَذَا القَائِل؟

فَمَثَلًا: هَلْ يَلْزَم من قَوْل المُعَطِّلَة إِذَا قَالُوا: إن الله عَزَّقِطَ لَا يُمْكِن أن نصفه بالصِّفَات الثَّبُوتية؛ لِأَنَنَا لَوْ أثبتنا لَهُ الصِّفَات شَبَّهْنَاهُ بالمَوْجُودات.

لَوْ قَالُوا هَكَذَا هَلْ نَقُول: إِنَّهُ يَلْزَم أَن تشبهوه بِهَا دون المَوْجُودات وهي المعدومات، والمعدوم منقوص ولَيْسَ بشيء.

فَإِذَا قَالُوا: لَا نصفه بالوجود وَلَا العدم.

قُلْنَا: هَذَا أَقبح؛ لأنكم شبهتموه بالممتنعات.

وهَلْ هَذَا لَازِم؟

يَقُول العُلَهَاء رَحِمَهُمَالِلَهُ: إِن اللَّازِم إِن كَانَ من قَوْل معصوم فَهُوَ لَازِم، وإِن كَانَ من غَيْر قَوْل معصوم فَهُوَ لَازِم، وإِن كَانَ من غَيْر قَوْل معصوم فَلَيْسَ بلازم؛ لِأَنَّ الإِنْسَانَ بَشَرٌ قَدْ لَا يُدْرِك مَا يَلْزَم عَلَى قَوْله من اللوازم، ورُبَّها إِذَا ذكّر بأنه يَلْزَم عَلَى قولك كَذَا وكذا من الأُمُور البَاطِلة رُبَّها يرجع، وكثير من الأَشْيَاء الآن يحكم فِيهَا الإِنْسَان بحكم ثُمَّ إِذَا نوقش رجع؛ لِأَنَّهُ تبين لَهُ أَن هُنَاكَ لوازم لَا يُمْكِن أَن يَقُول بِهَا هُوَ.

وهَذَا هُوَ القَوْل الوسط فِي مَسْأَلَة اللَّازِم: وهو أَن لَازِم القَوْل إِن كَانَ من معصوم فَهُوَ قَوْل، وهَذَا لَا يَكُون إِلَّا فِي كَلَام الله وكلام رَسُوله ﷺ، وإن كَانَ من غَيْر معصوم فَلَيْسَ قولًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُون فِي تِلْكَ السَّاعة لَا يلاحظه، ولو نُبِّهَ لَهُ لرجع عَنْ قَوْله.

ثُمَّ نَقُول: هَذِهِ اللوازم -سواء فِي هَذَا البَابِ أو فِي غيره - الَّتِي يُلزمها هَوُ لَاءِ الْمَبتدعة لأَهْل السُّنَّةِ إِذَا كَانَت حَقَّا تلزم من النص فإنها تكون حَقَّا؛ لِأَنَّ اللَّازِم من المجتدعة لأَهْل السُّنَّةِ إِذَا كَانَت حَقَّا تلزم من النص فإنها تكون حَقَّا؛ لِأَنَّ اللَّازِم من الحق حق، والله عَرَّهَ عَلَى بكل شَيْء عليم، والنَّبِي ﷺ لَا ينطق عَنِ الهوى، فها لزم من كلام الله حق كَلَام الله ورَسُوله فَإِنَّهُ حق، فالوَاجِب عَلَيْنَا التزامها وإثباتها؛ لِأَنَّ كَلَام الله حق وهُوَ عالم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهَا يَلْزَم من كلامه.

أمَّا إِذَا كَانَت لَا تَلزَم فإننا نردها وَلَا نُبْطِلُ بِهَا كَلَامَ الله، هم -والعِيَاذ بالله- يُلزمون أنفسهم ويُلزمون أهْل السُّنَّة بهذه اللوازم البَاطِلة لأجل أن يبطلوا بِذَلِكَ كَلَام الله، يَقُولُونَ: لَا يُمْكِن أَنَّ الله تَعَالَى يَنْزِل؛ لِأَنَّ هَذَا فِعل، والفعل مَا يقوم بذات إِلَّا وهي حادثة، والله عَنَّجَلَّ مُنَزَّهٌ عَنِ الحدوث، فيجب أن نُؤول النزول إِلَى بذات إِلَّا وهي حادثة، والله عَنَجَبَلَّ مُنَزَّهٌ عَنِ الحدوث، فيجب أن نُؤول النزول إِلَى نزول الأمر مَثَلًا، وهَكَذَا المجيء والإتيان ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كله، بناءً عَلَى هَذَا اللَّازِم الذي اعتقدوه لازمًا وهُو لَيْسَ بلازم.

أمَّا اللوازم الَّتِي من كَلَام البشر فإنها لَا تُعْتَبَرُ ملزمةً لهم وَلَا دالًّا عَلَيْهَا كلامهم؛ لِأَنَّ الإِنْسَان قَدْ يَقُول القَوْل وَلَا يشعر بِهَا يَلْزَم عَلَيْهِ من اللوازم.

٢- أن تفسيره بالاستيلاء يَلْزَم عَلَيْهِ لوازم بَاطِلة لَا يُمْكِن دفعها،
 كمُخَالَفة إجماع السَّلَف [١]، وجواز أن يُقَال: إن الله مستوعلَى الأرْض ونَحْوها مِمَّا ينزه الله عَنْهُ [١]. وكون الله تَعَالَى غَيْر مستولٍ عَلَى العَرْش حين خَلْق السَّمَوَات والأَرْض [١].

[1] وَلَا يُمْكِن نَقْضُه؛ لقول الله تَعَالَى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ لَا يُمْكِن نَقْضُه؛ لقول الله تَعَالَى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيِّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَبَعْتِيعٌ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُولِدٍ مَا قَوْلَى وَنُصَلِهِ جَهَنَمٌ وَسَاءَتُ مَصِيرًا ﴾ [النساء:١١٥] فأنت الآن اتبعت غير سَبِيل المُؤْمِنين. ثُمَّ نَقُول: الآن خالفت السَّلف، والحقُّ إِمَّا أَن يَكُون مَعَك أو مَعَ السَّلف، إن قُلْت: (مَعَ السَّلف) فقد حكمت عَلَى نفسك، وإن قُلْت: (مَعَ السَّلَف) فقد حكمت عَلَى نفسك، وإن قُلْت كُلُّ مَعْنَاه أنك ضَلَّلْت كُلُّ سَلَفِ الأُمَّة مَعَ أن الهدى إِنَّها يأتينا من طريقهم.

فالحَاصِل: أن مُحَالَفَة إجماع السَّلَف ضلال وبَاطِل.

[۲] لِأَنَّهُ مستولٍ عَلَى الأَرْض، فهل بإمْكَانِ أي مسلم أن يَقُول: «إن الله تَعَالَى خلق السَّمَاوَات والأَرْض ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الأَرْض»؟! لَا يُمْكِن أبدًا، هَلْ يُمْكِن لأي مسلم أن يَقُول: «إن الله مستوِ عَلَى ظهر البعير»؟! لَا يُمْكِن، إِذَنْ هَذَا لَازِم بَاطِل أَيْضًا.

واللَّازِم الثَّالِث البَاطِل: «وكون الله تَعَالَى غَيْر مستولٍ عَلَى العَرْش حين خَلْق السَّهَاوَات والأَرْض».

[٣] يَلْزَم عَلَى قولهم: «اسْتَوَى بِمَعْنى اسْتَوْلَى» أَن يَكُون العَرْش حين خَلْق

٣- أن تفسيره بالاستيلاء غَيْر مَعْرُوف فِي اللَّغَة، فَهُوَ كذب عَلَيْهَا، والقُرْآن نزل بلغة العَرَب، فَلَا يُمْكِن أن نفسره بِهَا لَا يعرفونه فِي لغتهم [١].

السَّهَاوَات والأَرْض مِلْكًا لغير الله؛ لِأَنَّ الله يَقُول: ﴿ غَلَقَ ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الأعراف:٥٤]، فَيَكُون العَرْش فِي هَذِهِ المدة مِلْكًا لغير الله، لكن حصلت حروب طاحنة واستولى الله عَلَى العَرْش! هَذَا كلامهم.

وكنتُ مرةً من المرات أتحدث عِنْدَ عَوَامٌ وقُلْتُ: إن المبتدعة يَقُولُونَ: إن مَعْنى ﴿اَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ. فَقَالَ أحدهم: مَا أَنْقَصَ مَعْنى ﴿اَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ. فَقَالَ أحدهم: مَا أَنْقَصَ عُقُولَهم! إِذِ الْعَرْشُ مَنْ هُو لَهُ قبل هَذَا؟! فَتَأَمَّلُ وهُو عَامِّيٌّ فَهِمَ أَنَّ هَذَا أمر لَا يُمْكِن.

فإن قَالَ قَائِل: عَلَى التَّفْسِير الصَّحِيح للاسْتِوَاء هَلْ يُمْكِن أَن يُقَال أَيْضًا: إِن اللهُ تَعَالَى مُسْتَوِ على الأرض؟

قلنا: لَكِنْ بهذا اللفظ لا نُطْلِقها على الأَرْضِ، بينها عَلَى العَرْشِ نُطْلِقُها؛ لأن الله تعالى أطلقها عَلَى العَرْش.

[1] لَيْسَ مَعْرُوفًا فِي اللَّغَة العَرَبِيَّة أن (اسْتَوَى) بِمَعْنى (اسْتَوْلَى)، وإذا كَانَ غَيْر مَعْرُوف والقُرْآن باللغة العَرَبِيَّة فَمَعْنَاه أَنَّهُ لَا يُمْكِن أن يَرِدَ فِي القُرْآن، لَكِنَّهُم قَدْ يَقُولُونَ لَك: بَلْ هَذَا وارد فِي الكَلَام العَرَبِي الفَصِيح، واقرأ إن شئت:

قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمٍ مُهْرَاق وتقدَّم الردُّ على هَذا البَيت مِن ثلاثةِ أوجهٍ.

٤ - أنَّ الَّذِينَ فسَّروه بالاسْتِيلَاء كَانُوا مُقِرِّينَ بأن هَذَا مَعْنًى مَجَازِيِّ [١]،...

[۱] هم يَقُولُونَ: هَذَا مَجَازِ -أي اسْتَوَى بِمَعْنى اسْتَوْلَى- وأن (اسْتَوَى) حَقِيقَةً بِمَعْنى (عَلَا)، لَكِنَّهَا هُنَا مَجَازِ عَنِ الاسْتِيلَاء.

ومن المَعْلُوم أن العُلَماء قَدْ تنازعوا فِي إثبات المَجَاز ونفيه، إِمَّا مُطْلَقًا وإِمَّا فِي القُرْآن. فذهب بَعْض أَهْل العلم رَحْمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّهُ لَا بَجَاز فِي اللَّغَة مُطْلَقًا، وممن أَيَّد هَذَا شَيْخُ الإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة رَحْمَهُ اللَّهُ وتلميذُه ابن القيِّم، وقَدْ بسط شَيْخ الإِسْلَام اللهَ اللهِ عَلَيْهِ فِي كتابه (الإِيمَان)(۱)، وبسط ابن القيِّم الكلَام عَلَيْهِ فِي (الصواعق)(۱)، القول عَلَيْهِ فِي كتابه (الإِيمَان) قولهما تبيَّن لَهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا بَجَاز فِي اللَّغَة. وذهب بَعْض أَهْل العِلْم إِلَى أَنَّهُ لَا مَجَاز فِي اللَّغَة. وذهب بَعْض أَهْل العِلْم إِلَى أَنَّهُ لَا مَجَاز فِي اللَّغَة فيجوز أن يَكُون فِيهَا المَجَاز.

ومسألتنا الآن مِمَّا فِي القُرْآن، إِذَنْ: لَا يُمْكِن أَن تكون مجازًا.

لكن هَوُّلَاءِ المُعَطِّلَة هم الَّذِينَ ابتدعوا المَجَاز، وجَعَلُوا من هَذَا السلاح إبطالًا لكَثِير من صِفَات الله عَزَّيَجَلَّ.

فإن قَالَ قَائِل: قَدْ يستدل القَائِلون بوجود المَجَاز فِي القُرْآن بقوله تَعَالَى: ﴿ وَسُئِلِ ٱلْقَرْبِيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ...﴾ [يوسف:٨٦].

قُلنا: وهَلْ تظن أن أولاد يعقوب عَلَيْهِ السَّلَامُ لما قَالُوا لأبيهم: «اسأل القرية» أَنَّهُ سيذهب ويقف عَلَى الجدران ويسألها؟ لَا أحد يظن ذَلِكَ، بَلْ كُلُّ يعرف أن المُرَاد بِذَلِكَ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ الَّذِي لَا يحتمل غيره وهُوَ أنك تسأل أَهْلَها، ويعيِّن المَعْنَى السَّيَاقُ.

⁽١) الإيمان (ص:٧٣).

⁽٢) وانظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص:٢٨٧).

والمَعْنَى المَجَازِيّ لَا يُقبل إِلَّا بَعْدَ تمام أربعة أمور:

الأُوَّل: الدَّلِيل الصَّحِيح المقتضِي لصرف الكَلَام عَنْ حقيقته إِلَى مجازه [١]. الثَّانِي: احتهال اللَّفظ للمعنى المَجَازِيّ الَّذِي ادَّعاه من حَيْثُ اللَّغَة [٢].

[1] وهُوَ مَا يعبَّر عَنْهُ فِي البلاغة بـ(القَرِينة)، فَلَا يُمْكِن أَن يُحمَل اللَّفْظ عَلَى مِجازِه -إِذَا قُلْنَا بالمَجَاز - إِلَّا بَعْدَ تمام هَذِهِ الأُمُور الأربعة.

«الأَوَّل: الدَّلِيل الصَّحِيح» فَلَيْسَ كُلِّ دَلِيل يَكُون صحيحًا «المقتضِي لصرف الكَلَام عَنْ حَقِيقَتِه إِلَى تَجَازِه» فإن لم يوجد دَلِيل فإننا لَا نقبل؛ لِأَنَّ الأَصْل هُوَ الحَقِيقَة.

[٢] لَا بُدَّ أَن يَكُون اللَّفْظ محتمِلًا للمعنى المَجَازِيِّ الَّذِي ادَّعَيْتَه من حَيْثُ اللَّغَة، فإن لم يحتمل فَلَا يُقبل.

فلو قَالَ إنسان لآخر: خذ هَذِهِ مِئَة ريال اشْتَرِ لِي بِهَا ثوبًا. فذهب الرَّجُل واشترى بالِئَة ثهان مِئَة خبزة. فَقَالَ لَهُ: أنا قُلْت لك: (ثوبًا) وأنت أتيت بخبز! قَالَ: لِأَنَّ الخبز كسوة البَاطن، فأنت عبَّرت بالثوب مجازًا عَنْ ثوب البَاطن الَّذِي هُوَ الشِّبَع. فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْتَمل فِي اللَّغَة العَرَبِيَّة، ولو أوَّله هُوَ تأويلًا قَدْ يَكُون مَقْبُولًا فِي بَعْض الأحيان.

ولهذا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴾ [طه:١١٨] مَا قَالَ: «أَلَّا تَجوع وَلَا تظمأ»؛ لِأَنَّ العُرْيَ تَعَرِّي البدن من اللباس، والجوعَ تعرِّي البطنِ من الطعام. وهَذَا أراد أن يحمل هَذَا عَلَى ذاك، فَنَقُول: هَذَا لَا يُمْكِن ولَيْسَ بِمَقْبُول، وَلَا يوجد أحد فِي اللَّغَة العَرَبِيَّة عبَّر عَنِ الخبز بالثوب أبدًا.

الثَّالِث: احتمال اللَّفْظ للمعنى المَجَازِيِّ الَّذِي ادَّعاه فِي ذَلِكَ السِّيَاق المعيَّن؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَم من احتمال اللَّفْظ لمعنى من المعاني من حَيْثُ الجملة أن يَكُون محتملًا لَهُ فِي كُلِّ سياق؛ لِأَنَّ قرائن الأَلْفَاظ والأحوال قَدْ تمنع بَعْض المعاني الَّتِي يحتملها اللَّفْظ فِي الجملة [1].

فَلَا بُدَّ أَن يَكُونَ اللَّفْظ محتملًا للمعنى المَجَازِيّ، فَإِن كَانَ غَيْر محتمل فَإِنَّهُ لَا يُقْبَل.

[1] هَذِهِ مهمة، يَعْنِي لَوْ فُرض أن هَذَا اللَّفْظ يحتمل هَذَا المَعْنَى فِي اللَّغَة، فَإِنَّهُ يحتاج إِلَى دَلِيل يثبت أن هَذَا الاحتمال ممكن فِي هَذَا السِّيَاق المعيَّن.

مثال ذَلِكَ: كلمة (يَد) فِي اللَّغَة العَرَبِيَّة تُطْلَق عَلَى النعمة، لَا شَكَّ فِي هَذَا، كَمَا قَالَ المُتنبِّي (١):

وَكُمْ لِظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ ثَخَصِبِّ أَنَّ المَانَوِيَّةَ تَكْسِذِبُ

وَكَذَلِكَ قَالَ عُرْوَةُ بنُ مَسْعُودٍ الثَّقَفِيُّ -وهُوَ رَسُولُ قُرَيْشِ الَّذِي أَرسلته إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْتِ قَالَ لأبي بكر رَضَالِلَهُ عَنْهُ: «لَوْلَا يَدٌ لك عِنْدِي لم أَجْزِكَ بِهَا لأَجَبْتُكَ» (٢)، فقُوْله: «لَوْلَا يَدُّ لك عِنْدِي» يَعْنِي: نِعْمَة.

لكن هَلْ يَحْتَمِلُ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ [ص:٧٥] أن يَكُون الْمَرَاد النعمة في هَذَا السِّيَاق؟

⁽١) ديوان المتنبي (ص:٤٦٦).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١)، من حديث المسور ابن مخرمة ومروان بن الحكم رَضِّاَلِللهُ عَنْهَا.

الرَّابِع: أن يبيِّن الدَّلِيل عَلَى أن المُرَاد من المعاني المَجَازِيَّة هُوَ مَا ادَّعاه؛ لِأَنَّهُ يَجُوز أن يَكُون المُرَاد غيره، فلَا بُدَّ من دَلِيل عَلَى التَّعْيِين. والله أعلم[١].

الجَوَاب: لَا يُمْكِن.

فصار هَذَا الثَّالِث احتمالًا فوق احتمال.

أولًا نَقُول: هاتِ دليلًا أن هَذَا المَعْنَى يحتمله اللَّفْظ فِي اللُّغَة.

فَإِذَا أَتَى بدليلٍ نَقُول: هُنَاكَ أمرٌ آخر: هاتِ دليلًا يَدُلُ عَلَى احتهال المَعْنَى فِي هَذَا السِّيَاق المعيَّن؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلِّ شَيْء يحتمله اللَّفْظ فِي اللَّغَة العَرَبِيَّة يُمْكِن أن يحتمله فِي كُلِّ سياق.

[1] والعجيب أن هَذَا الدَّلِيل كَثِير من أَهْلِ التَّأْوِيلِ التزم بِهِ وقَالَ: هَذَا هُوَ الَّذِي عَيَّنته؛ الَّذِي يقصم ظهورنا، أنك تأتي بدليل يَدُلِّ عَلَى أن الْمُرَادِ هَذَا المَعْنَى الَّذِي عَيَّنته؛ لِأَنَّ اللَّفْظ قَدْ يحتمل فِي اللَّغَة عدة معانٍ:

مِنْهَا: ظَاهِر اللَّفْظ، وظَاهِر اللَّفْظ هُوَ أَوْلَى مَا يَكُون باللفظ.

ومنها: المَعْنَى الَّذِي يخالف الظَّاهِر الَّذِي ادَّعاه هَذَا الرَّجُل. فَنَقُول: هاتِ دليلًا يعيِّن أن الكَلَام يُرَادُ بِهِ مَا ذهبتَ إِلَيْهِ.

فَمَثَلًا ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ يَقُول: وجاء أمر ربك. نَقُول: اثْتِ بدليل عَلَى أن الْمَرَاد: أمره، لماذا لَا يَكُون ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ أي: وجاء عذاب ربك، أو جَاءَ نور ربك، أو جَاءَ مَلَكُ ربك؟! لماذا تَقُول: «أمر ربك» فَقَطْ؟!

ومِثْله الَّذِي يَقُول: «يَنْزِل ربنا إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا» يَقُول: يَنْزِل أمره. فَنَقُول: التَّ بدليل عَلَى أن الْمَرَاد: أمره. فحينئذٍ لَا يَسْتَطِيع.

يَعْنِي إِن سلمنا أَن اللَّفْظ مستعمل فِي مَجَاز كَمَا قُلْتَ، لكن مَا الدَّلِيل عَلَى أَن الْمُرَاد بالمعنى المَجَازِيِّ هُوَ الَّذِي عَيَّنته أَنت؟ إِذْ يَجُوز أَن يَكُون الْمُرَاد مَعْنَى مَجَازِيًّا غَيْره، وهَذِهِ الأوجه الأربعة ذكرها ابن القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيَّرْنا فِيهَا بَعْضَ الشَّيْءِ توضيحًا.

XXX



فصل



XXX

والعَرْش فِي اللَّغَة: سَرِير الملك^[۱]، قَالَ الله تَعَالَى عَنْ يوسف: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف:١٠٠]^[۲]، وقَالَ عَنْ مَلِكَةِ سَبَأٍ: ﴿وَلَهَا عَرْشُ عَظِيمٌ ﴾ [النمل:٢٣]^[٣].

[1] هَذَا هُوَ مَعْنَاه فِي اللَّغَة، وإِنَّما ذكرناه لِأَنَّ هَوُّلَاءِ المُعَطِّلَة قَالُوا فِي اسْتِوَاء الله عَلَى العَرْش: بأنَّ (اسْتَوَى) لها عدة معانٍ، والعَرْش لَهُ عدة معانٍ: فيُطلَق عَلَى العَرِيش الَّذِي يَكُون لِشَجَرِ العِنَب، ويُطْلَق عَلَى أَشْيَاء غيره.

فَنَقُول لهم: إِنَّ العَرْشَ فِي اللَّغَة العَرَبِيَّة لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِسَرِيرِ المُلْك، والدليل: «قَالَ الله تَعَالَى عَنْ يوسف: ﴿ وَرَفَعَ أَبُوَيْهِ عَلَى ٱلْمَرَّشِ ﴾ [يوسف:١٠٠]».

[٢] يَعْنِي عَلَى عَرْش الْمُلْك.

[٣] أي العَرْش الَّذِي تجلس عَلَيْهِ.

إِذَنْ العَرْشِ فِي اللُّغَة: هُوَ سَرِيرُ الْمُلْك.

لكن لا يَلْزَم من موافقة العَرْش للعَرْش أن يكونا متماثلَيْن، فَلَا يَلْزَم من التوافق فِي الحقِيقَة والكَيْفِيَّة، وهَذَا واضح ومحسوس، أنت لك يد والقِطّ لَهُ يد، وهما مختلفتان حَقِيقَةً وكَيْفِيَّةً، فالقط إِذَا أراد أن يدافع عَنْ نَفْسه يُخْرِج أَظْفَارَه وتكون طويلة، لكن أنت لا يُمْكِن لك ذَلِك، فالعَرْش الَّذِي اسْتَوَى عَلَيْهِ الرحمن لَيْسَ كالعَرْش الَّذِي أثبته الله تَعَالَى لملكة سبأ.

[1] كونه عَرْشًا عظيمًا لقول الله تَعَالَى: ﴿فَقُلَ حَسْمِى ٱللَّهُ لَاۤ إِلَهَ إِلَّا هُوَّ عَلَيْهِ وَقَالَ كَا اللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَوَكَالًا عَظْمِهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَكَالًا عَلْمُ وَكُونُهُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [التوبة:١٢٩].

وأَمَّا كونه محيطًا بالمَخْلُوقات فمن قَوْل الله تَعَالَى: ﴿وَسِعَكُرْسِيَّهُ ٱلسَّمَاوَتِ وَالْمَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، والعَرْش أعظم بكثيرٍ من الكُرْسِيِّ.

[۲] أي: أعلى المَخْلُوقات، وهَذَا مَعْلُوم؛ لِأَنَّ الله اسْتَوَى عَلَيْهِ، فيجب أن يَكُون فوق كُلِّ شَيْء.

وثبت أَيْضًا: «أَنَّ الفِرْدَوْسَ أَعْلَى الجَنَّة وَوَسَطُ الجَنَّة، ومِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّة، وفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ»^(۱). «فَوْقَهُ» أو «فَوْقُهُ» روايتان.

فَعَلَى رواية «فَوْقَهُ» يَكُون فَوْقَ أي عاليًا عَنْهُ.

وعَلَى رواية «فَوْقُهُ» فَهِيَ بِمَعْنَى: سَقْفه.

فالله عَزَّفَجَلَّ لَهُ هَذَا العَرْش العظيم.

[٣] أكبر هَذِهِ المَخْلُوقات الَّتِي نشاهد.

ومن المَعْلُوم أن الله قادر عَلَى أن يخلق أكبر من العَرْش ألف مرة، ولَيْسَ العَرْش ألف مرة، ولَيْسَ العَرْش أكبر ها. العَرْش أكبر ها.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب درجات المجاهدين في سبيل الله، رقم (٢٧٩٠)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِيَّهُ عَنهُ.

كَمَا فِي حَدِيث أَبِي ذَرِّ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ أَنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَا السَّمَوَاتِ السبع والأَرَضُونَ السبع عِنْدَ الكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ اللهَ وَإِنَّ فَضْلَ العَرْشِ عَلَى السبع عِنْدَ الكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الحَلْقَة»[1].

قَـالَ الْمُؤَلِّف شَيْخ الإِسْـلَام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُٱللَهُ فِي (الرسالـة العَرْشِيَّة): «والحَدِيث لَهُ طرق، وقَدْ رواه أبو حاتم بن حِبَّان فِي صحيحه وأحمد فِي المسند وغيرُهما» اه^[۲].

[١] «السَّمَوَات» مبتدأ، والخبر: الجار والمجرور «إِلَّا كحلقة».

السَّمَوَات السبع كلُّها والأَرَضُونَ السبع كحَلْقَةِ ملقاةٍ فِي أَرْضِ فَلَاةٍ.

(الأَرْضُ الفَلَاةُ): الواسعة.

و(الحَلْقَة): عِنْدَ الإِطْلَاق يراد بِهَا: حَلْقَة الدِّرْع. والدِّرْع: نوع من القَمِيص مَنْسُوج من حَلَقَاتٍ من الحديد يَلْبَسُه الإِنْسَان فِي القتال من أجل أن يَتَّقِيَ بِهِ السِّهَامَ، وهُوَ مَعْرُوف.

يَقُول: «كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ» فَإِذَا تصوَّرْنا الآنَ نسبةَ الحَلْقَةِ إِلَى هَذِهِ الأَرْض ماذا تكون؟ لَا شَيْء فِي الواقع.

[۲] ولهذا وصفه الله بـ(العظيم)، فإذَنْ: لَا يَقْدُرُ قَدْرَهُ إِلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يُمْكِن لِلْإِنْسَانِ أَن يحيط بِهِ مَعَ أَنَّهُ مَخْلُوق من المَخْلُوقات.

[٣] «الرسالة العَرْشية» لشَيْخ الإِسْلَام رَحَمَهُ اللّهُ، تكلّم فِيهَا عن الأفلاك بكلام فِي الحَقِيقَة تَقُول: كأنه يعيش اليَوْم، يَعْنِي ذكر أَشْيَاء حقَّقها العِلْم الحَدِيث، وهي رسالة مطبوعة ومَوْجُودة فِي الفتاوى.

والكُرْسِيُّ فِي اللُّغَة: السَّرِيرُ، ومَا يُقْعَدُ عَلَيْهِ [1].

وأَمَّا الكُرْسِيُّ الَّذِي أَضَافَهُ الله إِلَى نَفْسِه [٢] فَهُوَ مَوْضِع قَدَمَيْهِ تَعَالَى؛ قَالَ اللهُ ابن عَبَّاس رَعَوَلِيَهُ عَنْجَا: «الكُرْسِيُّ مَوْضِعُ القَدَمَيْنِ، والعَرْشُ لَا يَقْدُرُ قَدْرَهُ إِلَّا اللهُ عَزَقِجَلَ» رواه الحاكم فِي المُسْتَدْرَكِ وقَالَ: إِنَّهُ عَلَى شرط الشَّيْخَيْنِ. وقَدْ رُوِيَ مرفوعًا، والصَّوَاب أَنَّهُ موقوف [٣].

[1] إِذَن: الكرسي لَهُ إِطْلَاقان فِي اللُّغَة:

الأُوَّل: السَّرِير الَّذِي ينام عَلَيْهِ.

والثَّاني: مَا يُقْعَد عَلَيْهِ، كالكَرَاسِيِّ المَعْرُوفة الَّتِي تُعَدُّ للمُدَرِّسِينَ وشِبْهِهِمْ.

[٢] يَعْنِي فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [البقرة:٢٥٥].

[٣] وهَلْ لَهُ حكم الرفع؟

الجَوَاب: نَقُول: هُوَ لَا شَكَّ أَنَّهُ لَا مِجَال للاجتهاد فِيهِ الْأَنَّهُ مِن الأُمُور الخبرية المَحْضَة، ولكن ابن عَبَّاس رَضَالِلَهُ عَنْ عُرِفَ بالأخذ عَنْ بني إِسْرَائِيل، وعَلَى هَذَا فيبقى فِي النفس من هَذَا شَيْء، لكنَّ قَبول أَهْل العِلْم لَهُ وتَلَقِّيَهم إياه يَدُلِّ عَلَى أَنَّهُ صَحِيح فإن السَّلَف أَخَذُوا بِهَذَا الحَدِيث واعتمدوه.

ثُمَّ يُقَال: إن ابن عَبَّاس رَحِوَالِلَهُ عَنْهُا لَا يُمْكِن أَن يَعْتَمِدَ فِي أَمر كهذا عَلَى الأخبار الإسرائيلية، وإن كَانَ قَدْ يروي عَنْ أخبار بني إِسْرَائِيل من أخبارهم لكن أن يَرْوِي عَنْ أخبار بني إِسْرَائِيل من أخبارهم لكن أن يَرْوِي عَنْ شَيْء يَتَعَلَّق بالله عَنَّ عَبَّ فإن هَذَا بعيد (١).

⁽١) وانظر: تفسير سورة البقرة (٣/ ٢٥٤)، والشرح الممتع (٧/ ٢٣٦).

وفي قَوْله: «الكُرْسِيُّ مَوْضِعُ القَدَمَيْنِ» إثباتُ القَدَمِ للله عَزَقَجَلَ، وأنه حَقَّ، وقَدْ صَحَّ بِهِ الحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْله: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وهي تَقُول: هَلْ مَنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ أو رِجْلَهُ، فَيَنْزَوِيَ بَعْضُها إِلَى بَعْضٍ وتَقُولَ: قَطْ قَطْ قَطْ هَا "(۱).

لكن إثبات القدمَيْن وأنها اثنتان فَلَا أعلمه إِلَّا فِي حَدِيث ابن عَبَّاس رَجَوَلِيَهُ عَنَهُا (٢)، والظَّاهِرُ أَنَّ السَّلَفَ مُجْمِعُونَ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّ الَّذِي أراه فِي الكتب (القدمَيْن) بِهَذَا اللَّفْظ، وأَمَّا القدم فَهُوَ ثابت فِي صَحِيح البخاري وغيره.

لكن مَعَ هَذَا نَقُول: إن إثبات القدمين لَا يَعْنِي التَّمْثِيل أَبدًا، فَهُوَ كَإِثبات الوَجْه والعين والذَّات لَيْسَ مماثلًا للخلق، نعلم ذَلِكَ علم اليقين؛ لِأَنَّنَا نعلم عَنْ طَرِيق السَّمْع بأن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَعْ يُ ﴾ [الشورى:١١]، ونعلم عَنْ طَرِيق العَقْل بأنه لَا يُمْكِن أن يَكُون المَخْلُوق مِثْل الخَالِق أَبدًا، فلذلك كان التماثل ممنوعًا والحَقِيقَة مختلفة حَتَّى فِيهَا توافق بِهِ المَعْنَيانِ فِي اللَّفْظ.

فإن قَالَ قَائِل: قَوْل ابن عَبَّاس رَضَالِلَهُ عَنْهُ «الكرسي مَوْضِع القدمين» ألا يُشْعِرُ بشيء من التَّكْييف؟

قُلنا: لَا شَيْء فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَـالَ: «مَوْضِع» ولـم يقـل: «وضَع»، يَعْنِي مَعْنَاه أَنَّهُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلهاته، رقم (٦٦٦١)، ومسلم: كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٤٨)، من حديث أنس رَجَّالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٥٠ رقم ٣٠٣٠)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٤٩١ رقم ٢٦٠١)، والطبراني في معجمه الكبير (١٢/ ٣٩ رقم ١٢٤٠٤)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٢٥٠)، والحاكم (٢/ ٢٨٢).

وهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي ذكره ابن عَبَّاس رَضَالِلَهُ عَنْهُا فِي الكُرْسِيِّ هُوَ الْمَشْهُور بين أَهْلِ الشُّنَّةِ، وهُوَ الْمحفوظ عَنْهُ، ومَا رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ العِلْم فغَيْر محفوظ الله وَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ العِلْم فغَيْر محفوظ الله وَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْهُ اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَنْهُ اللهُ تَعَالَى اللهُ عَنْهُ اللهُ تَعَالَى اللهُ اللهُ اللهُ تَعَالَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

مَكَانُ الرِّجْلَيْنِ، لكن الله أعلم بكَيْفِيَّتها، مِثْلما نَقُول فِي العَرْش تمامًا.

[1] ابن عَبَّاس رَخَالِلُهُ عَنْهُا رُوِي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ (١). وكَأَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ (١). وكَأَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ استنادًا إِلَى قَوْله تَعَالَى: ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلُ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ [غافر:٧]، وإلى قَوْله: ﴿ لِنَعْلَمُوا أَنَّ ٱللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق:١٦]؛ قوله: ﴿ لِنَعْلَمُوا أَنَّ ٱللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللّهُ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق:٢١]؛ لكن هَذَا المَعْنَى لم يَرِدْ فِي اللّهُ قَدَ الْعَرَبِيَّةُ أَنَّ الكُوْسِيَّ يَعْنِي الْعِلْمَ، وإذا لم يَرِدْ فِي اللّهَ الْعَرَبِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالقُرْآنُ إِنَّهَا نزل بلغة الْعَرَبِ وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَن يُحْوَلُ اللهُوْآنَ عَلَى مَا يَخالفها خرجنا بِهِ عَنِ اللّهُ اللّهُ الّذِي نزل بلغة الْعَرَبِيَّة مَا يَخالفها خرجنا بِهِ عَنِ اللّهُ قَالَتِي نزل بِهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللللللللّهُ الللللللّهُ اللللللللّهُ اللللللللّهُ اللللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللللّهُ ا

[٢] أي أن الكُرْسِيَّ هُوَ العَرْش، فجعلهما شيئًا واحدًا، أَنَّهُ: «ضعيف لَا يَصِحِّ عَنْهُ. قاله ابن كَثِير رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى».

[٣] إِذَنْ: فعندنا عَرْش وكُرْسِيّ، لكن العَرْش أعظم، ولَيْسَا شيئًا واحدًا، بَلْ هما شيئان مختلفان.

مَسْأَلَة: كَوْن العَرْش محيطًا بالسَّمَوَاتِ والأَرْضِ أَلَا ينافي كَوْنَهُ فَوْقَ؟ الجَوَاب: لَا ينافي، فالسَّمَوَات محيطة بالأرض وهي فوق الأَرْض.

⁽١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة رقم (١٥٦)، والطبري في التفسير (٤/ ٥٣٧)، وابن أبي حاتم في التفسير (٢/ ٤٩٠)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٧٩).





البَابُ الحَادِي عَشَرَ

فِي الْمَعِيَّةُ [1]

[١] يَعْنِي: مَعِيَّة اللهِ لِحَلْقِه.

وَالْمَعِيَّةُ اخْتَلَفَ فِيهَا أَهِلُ القِبلَة، ويُعْنَى بأَهلِ القِبلَةِ: كُلُّ مَنْ يَنتَسِبُ إِلَى الإِسلَامِ.

فمِنهُم مَن قَالَ: إِنَّ المَعِيَّة تَقْتَضِي الاختِلَاطَ؛ إمَّا الاختِلَاط الكَامل بـأَنْ يَكُونَ اللهُ عَرَّقِبَلَ فِي المَكَانِ الَّذِي أَنتَ فِيه، فإنْ كُنتَ فِي المَسْجِدِ فَهُوَ فِي المَسْجِدِ، وَإِنْ كُنتَ فِي السُّوقِ فَهُوَ فِي السُّوقِ، وَهَذَا وَإِنْ كُنْتَ فِي السُّوقِ فَهُوَ فِي السُّوقِ، وَهَذَا وَإِنْ كُنْتَ فِي السُّوقِ فَهُوَ فِي السُّوقِ، وَهَذَا مَذَهَب الحُلُوليَّة مِنَ الجَهْمِيَّة وغيرِهِم، وهو مَذهب بَاطِلٌ كَمَا سَيَأْتِي -إِن شَاءَ اللهُ-بيَانُ بُطْلَانِهِ.

ومنهُم مَنْ قَالَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى مَعَ خَلقِهِ حَقِيقَةً لَكِنَّهُ فُوقَهِم، وَلَا تَتَنَافَى المَعِيَّةُ والفوقيَّةُ كَمَا سَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- فِي الفَصلِ الَّذِي بَعدَ هَذَا، وهُوَ إمكَانُ الجَمعِ بَينَ حَقِيقَةِ العلُوِّ وحَقيقَةِ المَعيَّةِ.

ومنهُم مَنْ قَالَ: إِنَّ المَعِيَّة مَجَازٌ عَنِ العِلمِ والنَّصرِ والتَّأْييِدِ والقُدرَة ومَا أَشْبَه ذَلِكَ وسَيَأْتِي -إِن شَاءَ اللهُ- بِيَانُ مَا هُوَ الحُقُّ فِي هَذِهِ الاحتِهَالاتِ الثَّلاثَة.

أَمَّا الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ المَعِيَّةَ مَعِيَّةُ اخْتِلَاطِ الذَّاتِ بِالذَّاتِ فَهَوُّلَاءِ كُفَّارٌ لَا يَصِتُّ أَنْ يُنسَبُوا إِلَى أَهْلِ القِبْلَةِ، فَهَوُّلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ حَلَّ فِي عَينٍ مِنَ الأَعيانِ أَنْ يُنسَبُوا إِلَى الْإِسْلَام، فَلَيسُوا مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ، وإنِ انْتَسَبُوا إِلَى الإِسْلَام، فَلَيسُوا مِنْ أَوْ فِي كُلِّ الْأَعْيَانِ لَا نَعُدُّهُم مِن أَهْلِ القِبْلَةِ، وإنِ انْتَسَبُوا إِلَى الإِسْلَام، فَلَيسُوا مِنْ

أَثْبَتَ اللهُ لنَفسِهِ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسانِ رَسُولِهِ ﷺ أَنَّهُ مَعَ خَلقِهِ [1]. فين أَثْبَتُ اللهُ لنَفسِهِ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسانِ رَسُولِهِ ﷺ أَنَّهُ مَعَ خَلقِهِ [1]. فين أُدلِّةِ الكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَهُو مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد:٤] [1].....

أَهلِ الإِسلَامِ فِي شَيءٍ؛ لأَنَّ هَوُ لَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالحُلُولِ العَامِّ أَخبَثُ مِنَ النَّصَارَى الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالحُلُولِ الخَاصِّ يَقُولُونَ: الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالحُلُولِ الخَاصِّ يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ حَلَّ فِي كُلِّ شَيءٍ حَتَّى فِي الحَميرِ إنَّ اللهَ تَعَالَى حلَّ فِي عِيْسَى. وهَؤُلاءِ يقولُونَ: إنَّ اللهَ حَلَّ فِي كُلِّ شَيءٍ حَتَّى فِي الحَميرِ والكِلابِ -والعِيَاذُ بِاللهِ-. مِن أَمثَالِ ابنِ عَربيِّ وأَشْبَاهِهِ، فَهَؤُلاءِ لَا نَقُولُ: إنَّهُم مِنَ المُسْلِمِينَ. وهَذِهِ عقيدَتُهُمْ فِي رَبِّهِمْ عَرَقَجَلَ. المُسْلِمِينَ. وهَذِهِ عقيدَتُهُمْ فِي رَبِّهِمْ عَرَقَجَلَ.

[١] المُؤلِّف جَعلَ العُنوانَ «فِي المَعِيَّة» لكِن لَّا أَرَادَ أَن يَتككَلَّم عَلَيهَا لَم يقُلْ: إنَّ اللهَ أَثْبَتَ المَعِيَّة لِنَفْسِهِ. بَل قَالَ: «أَثْبَتَ أَنَّهُ مَعَ خَلقِهِ»؛ لأَنَّ المَعِيَّة بِهَذَا اللَّفظِ مَا وَرَدَت إِنَّما الَّذِي ورَدَ أَنَّ اللهَ مَعَ خلقِهِ كَمَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة، وهَذَا مِنَ الأَشْيَاء الَّتِي يَجِب عَلَى الإِنسَان أَنْ يَتَحرَّى لفظَ الكِتَابِ والسُّنَّة فِيهَا، يَعنِي: فِيهَا الأَشْيَاء الَّتِي يَجِب عَلَى الإِنسَان أَنْ يَتَحرَّى لفظَ الكِتَابِ والسُّنَّة فِيهَا، يَعنِي: فِيهَا الأَشْيَاء اللهِ وصِفَاتِه؛ لأَنَّ هَذِهِ أَحْبَارٌ عَن أُمُورٍ غيبيَّةٍ لا ثُقَاسُ بغيرِهَا فِي يَعلَى المُشَاهِدِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ مِنَ الأَدَبِ أَنْ يُعبِّرَ الإِنْسَان بِهَا عبَّر بِهِ الكِتَابِ الشَّاهِدِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ مِنَ الأَدَبِ أَنْ يُعبِّرَ الإِنْسَان بِهَا عبَّر بِهِ الكِتَابِ الشَّاهِدِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ مِنَ الأَدَبِ أَنْ يُعبِّرَ الإِنْسَان بِهَا عبَر بِهِ الكِتَابِ والسُّنَّة، حَتَّى وإن كَانَ سَيُعبِّرُ بَلَفْظٍ يُوافِقُهما فِي المَعْنَى، فالمُحافَظَةُ عَلَى اللَّفظِ أُولَى؛ والسُّنَة، حَتَّى وإن كَانَ سَيُعبَرُ بَلَفْظٍ يُوافِقُهما فِي المَعْنَى، فالمُحافَظَةُ عَلَى اللَّفظِ أُولَى؛ ولمُذَا لَمْ يَقُل: أَثْبَتَ اللهُ لنَفْسِهِ أَنَّهُ مَعَ خَلقِهِ» كَمَا وَلِهُ القُرْآن والسُّنَة.

[٢] «أَيْنَمَا» هَذِهِ ظَرْفُ مَكَانَ وقُرِنَت (أَينَ) بـ(مَا) مِنْ أَجلِ إِفادَةِ العُمُومِ، يَعنِي: فِي أَيِّ مَكَانَ كُنتُمْ إِذْ مِنَ الْمُمكِنِ أَنْ يُعبِّرَ فيَقُولُ: أَيْنَ كُنتُمْ. لَكِنَّهُ قَالَ: ﴿أَيْنَ مَاكُنتُمْ ﴾ كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء:٧٨].

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَنَّ أَلَّهُ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال:١٩]،....

يَقُولَ عَزَقَجَلَ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد:٤]، ﴿وَهُوَ ﴾ الضّميرُ يَعُودُ عَلَى اللهِ ﴿مَعَكُمْ ﴾ هَذَهِ هَنَا الحَبَرُ، فأخبَرَ اللهُ عَن نفسِه أَنَّهُ مَعَ خَلقِهِ، ولكِن لَا نفهَمُ مِن هَذِهِ الْمَعِيَّةِ أَنَّهَا كَمَعِيَّة الإِنسَان لأَخِيهِ، بِمَعنَى: أَنتُمُ الآنَ مَعِي وأَنَا مَعَكُم وَنَحنُ فِي مَكَانَ وَاحِدٍ، لَا نفهَمُ مِن مَعيَّةِ اللهِ مَعَ خلقِهِ أَنَّهَا كَمَعِيَّة الإِنسَانِ لأسبَابِ:

أُوَّلًا: أَنَّ فِي الْكِتَابِ والسُّنَّةِ مَا يَمنَعُ ذَلِكَ، وهُوَ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لنَفسِهِ بأَنَّهُ فوْقَ عَرشِهِ لَا يُمكِنُ أَن يَكُونَ فِي الأَرضِ.

ثانيًا: أَنَّ مَعِيَّةَ الحَّالِقِ للمَحْلُوقِ لَيسَ كَمَعِيَّة المَحْلُوقِ للمَحْلُوقِ، فَكَمَا أَنَّ بِقِنَة وَفَاتِ اللهِ عَزَّقِجَلَّ تَكُونُ عَلَى الوَجِهِ اللَّاثقِ بِهِ فَهَذِهِ الصِّفَةُ كَبَقِيَّةِ الصِّفَاتِ كُلِّهَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ؛ فَهَا أَضَافَهُ اللهُ لنَفسِهِ فَهُوَ عَلَى مَا يَلِيق بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثالثًا: أن نَقُولَ حَتَّى بِالنِّسبَةِ لَمَعِيَّةِ المَخلُوقِ مَعَ المَخلُوقِ لَا تستَلزِمُ المَشَارِكَةَ فِي المَكَانِ أَبَدًا، فَهَذَا الضَّابِطُ يُوجِّهُ الجُّندِيَّ ويقُولُ: اذهَبُوا إِلَى المَكَانِ الفُلانيِّ وأنَا مَعَكُم. وهُوَ جَالِسٌ فِي غُرفَةِ القِيادَةِ، ويُقَالُ مَثَلًا: المُؤْمِنُ مَعَ إخوتِهِ المُؤمِنينَ. وإن كَانُوا مُتَبَاعِدِينَ فِي الْأَقْطَارِ.

وَمَثْلَ شَيخُ الإِسْلَام ابنُ تَيمِيَّةَ رَحْمَهُ اللَّهُ أَيْضًا بالصَّبِيِّ يَبكِي فَيَقُولُ لَهُ أَبُوهُ: اذهَبْ للمكَانَ الفُلانِيِّ أَنَا مَعَك. وهُوَ فِي البَيتِ، فَإِذَا تَبيَّنَ هَذَا فإِنَّ المَعِيَّةَ هُنَا مَعِيَّةُ حَقِيقِيَّةٌ وَلَا تَستلزِمُ المُشارَكَةَ فِي المكَانِ.

[1] الفَرْقُ بَينَ هَذِهِ الآية والَّتِي قَبلهَا: أَنَّ الَّتِي قَبلَهَا أَعمُّ وهَذِهِ أَخَصُّ قَالَ: ﴿ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، فالأُولَى الْمُرَادُ بِهَا مَعِيَّةُ الإحاطَةِ والعِلمِ والقُدرَةِ والسُّلطانِ، لكِن هَذِهِ مَعِيَّةٌ تزِيدُ عَلَى مُقتَضَى المَعِيَّةِ السَّابِقَةِ فتَقتَضِي مَعَ الإحاطَةِ النَّصرَ والتَّأييدَ.

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ [طه:٤٦][.]

ومِنْ أَدلَّةِ السُّنَّة: قَولُهُ ﷺ: «أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ »[٢].

وأَمَّا الدَّلِيلُ الثَّالثُ فهو: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ [طه:٤٦]».

[1] هَذِهِ الآية أخصُّ مِنَ الَّتِي قبلَهَا، فالمُؤلِّفُ بِدَأَ بِهَا عَلَى التَّرتيبِ، وقَولُهُ: ﴿ إِنِّنِي مَعَكُماۤ ﴾ الجِطَابُ لمُوسَى وهَارُونَ، فَهَذِهِ أَخَصُّ مِنْ كَونِهِ مَعَ المُؤمِنينَ؛ لأنّها قُيِّدَتْ بشَخصٍ يَستَحِقُّ أَن يَكُونَ اللهُ معَهُ، وهَذِهِ المَعِيَّةُ كالمَعِيَّةِ الَّتِي للمُؤْمِنينَ تَقتَضِي مَعَ الإحاطَةِ النّصرَ والتَّأييدَ؛ ولهَذَا قَالَ مُوسَى عَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ عَنْ فِرعُونَ: ﴿ فَهَذَا قَالَ مُوسَى عَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ عَنْ فِرعُونَ: ﴿ فَهَا اللهُ تَعَالَى: ﴿ لاَ تَخَافَأُ إِنِّنِي مَعَكُماۤ أَسْمَعُ وَأَرَبُ ﴾ [طه: ٤٥]، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لاَ تَخَافَأُ إِنَّنِي مَعَكُماۤ أَسْمَعُ وَأَرَبُ ﴾ [طه: ٤٥].

ولما قَالَ أَبُو بِكْرِ للنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: لَوْ نَظَر أحدُهُمْ إِلَى قدَمِهِ لأَبصَرَنَا! فقالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ: ﴿لَا تَحْدَزَنْ إِنَ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠](١)، فَهَذِهِ مَعِيَّة أَخَصُّ مِنَ المَعِيَّةِ الثَّانيَةِ فَهِيَ مَعِيَّةٌ خَاصَةٌ؛ لأنَّها قُيِّدت بأشخاصٍ.

[٢] هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ السَّنَد، لكِنْ حسَّنَهُ بَعْضُ أَهْلِ العِلمِ وقَالُوا: إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

قَولُهُ: «أَفْضَلُ الإِيمَانِ أَنْ تَعلَمَ أَنَّ اللهَ مَعكَ حيثُمَا كُنْتَ»، لأَنَّكَ إِذَا علِمتَ ذَلِكَ وأَيقَنتَهُ سَوفَ تَكُونُ مُراقِبًا للهِ عَزَقَطَ، فَإِذَا علمتَ أَنَّكَ إِذَا كُنتَ فِي السَّطح

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب المهاجرين وفضلهم، رقم (٣٦٥٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضَالِتُهُ عَنهُ، رقم (٢٣٨١).

وقَـوْلُهُ ﷺ لصَاحبِهِ أَبِي بكـرٍ وهُمَا فِي الغَـار: ﴿لَا تَحْــزَنْ إِنَ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة:٤٠][١].

فَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مَعَكَ، ولكِن لَيسَ فِي السَّطحِ، وإذَا كُنتَ فِي الحُجرَةِ فَاللهُ مَعَكَ، ولكِنْ لَيسَ فِي الحُجرَةِ، هُو عَلَى عَرشِهِ فَوقَ سَمَوَاتِهِ فَأَنْتَ سَتُراقِبُ اللهَ عَرَقِجَلًا؛ لأَنَّ ضِدَّ ذَلِكَ أَن تَعْفُل، فَلَا تشعُر بأَنَّ اللهَ يُراقِبُك، وإذَا لَمْ تَشعُرْ بأَنَّ اللهَ يُراقِبك فإنَّك سُوفَ تَنتهِكُ المُحَرَّمَاتِ، وتتهَاوَنُ بالوَاجِباتِ، لكِنْ إِذَا علِمتَ هَذَا يُراقِبك فإنَّك سَوف تَنتهِكُ المُحَرَّمَاتِ، وتتهَاوَنُ بالوَاجِباتِ، لكِنْ إِذَا علِمتَ هَذَا العِلمَ أَوْجَبَ لَك كَهال المراقبةِ لللهِ سُبْحَانَةُ وَتَعَالَىٰ؛ ولهذَا لمَّا سَأَل جِبرِيلُ النَّبِيَ العِلمَ أَوْجَبَ لَكَ كَهال المراقبةِ لللهِ سُبْحَانَةُ وَتَعَالَىٰ؛ ولهذَا لمَّا سَأَل جِبرِيلُ النَّبِي عَلَيْهِ اللهَ كَأَنْكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَبُدُ اللهَ كَأَنْكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَبُدُ اللهَ كَأَنْكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْلَ اللهِ عَنِ الإحسَانِ قَالَ: «الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدُ اللهَ كَأَنْكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْلَ لَمْ تَكُنْ عَبُدُ اللهَ كَأَنْكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَا أَنْ تَعْبُدُ اللهَ كَأَنْكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَا أَنْ تَعْبُدُ اللهَ كَأَنْكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَيْ اللهِ اللهُ كَأَنْكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ

وإِذَا عَبَدْتُهُ كَأْنِّي أَرَاهُ عَزَّوَجَلَّ فَهَلْ هُوَ يَرانِي؟

الجَوَابُ: نعَمْ، لكِنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ بيَّنَ درجَتَينِ للمُراقَبَةِ:

الدَّرجَةُ الأُولَى: أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، والدَّرجَةُ الثَّانيَةُ: أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّهُ يَرَاكُ، فالدَّرجَةُ الأُولَى درجَةُ طلَبٍ وشَوْقٍ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فتريدُ الوُصولَ إِلَيْهِ، والدَّرجَةُ الثَّانيَةُ درجَةُ خَوفٍ وهَرَبٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فإنَّهُ يَرَاكَ.

[١] كلِمَةُ ﴿لَا تَحْدُزَنْ ﴾ هُنَا هَلْ هِيَ عَلَى ظاهِرِهَا-لأَنَّ مِنَ المَعْرُوفِ أَنَّ الْحُزُونِ ظاهِرُهُ، الحُزْنَ هُوَ النَّدَمُ عَلَى مَا مَضَى والحَوفُ هُوَ لَمَا يُتوقَّعُ- هُنَا هَلِ الْمُرَادُ بِالحُزْنِ ظاهِرُهُ، يَعنِي: لَا تَحَزَنْ لِـهَا مَضَى أَوِ الْمُرادُ بِهِ الحَوفُ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيهان، رقم (٥٠)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب معرفة الإيهان، رقم (٩)، من حديث أبي هريرة رَضَاً لِللَّهُ عَنهُ.

وقَدْ أَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ سَلَفُ الأُمَّة وأئمَّتُهَا الأُمَّة

الجَوَاب: قَالَ بَعضُ أَهْلِ العِلْم رَحَهُ اللهُذ الْمُرادُ بِهِ الحَوفُ، يَعنِي: لَا تَخَفْ عَلَينَا إِنَّ اللهَ مَعَنَا، ويُمكِنُ أَنْ يُرادَ بِالحُرْنِ ظَاهِرُهُ، والمَعْنَى: لَا تَحزَنْ عَلَى مَا جَرَى، فَإِنَّهُ لَا خَوفَ عَلَينَا؛ لأَنَّ الإِنسَانَ قَدْ يحزَنُ عَلَى مَا حَصَلَ، ويَتَمنَّى أَنْ لَا يَحَصُلَ هَذَا، لَا شَكَّ أَنَّهُ مُوافِقٌ لظَاهِرِ اللَّفظِ، لَكِنَّهُ بعِيدٌ مِنْ حَالِ أَبِي بَكْرٍ رَضَيَالِللهُ عَنْهُ أَن يَكُونَ اللهُ فَا يَعْنِي: لَا تَحْمِلُ هَمَّا لِلمُستقبَلِ لأَنَّ اللهُ مَعنَى الحَوفِ، يَعْنِي: لَا تَحْمِلُ هَمَّا للمُستقبَلِ لأَنَّ اللهُ مَعنَا.

ومِنَ المَعْلُومِ أَنَّ أَبَا بَكُرٍ لَمْ يَفْهَمْ حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ: ﴿إِنَّ اللّهَ مَعَنَ ﴾ أَنَّ الله فِي نَفْسِ الْغَارِ أَبدًا! وَلَا يُمكِنُ لِمَنْ عَرَفَ عظمَةَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَتُوهَمَ بأَنَّ اللهَ تَعَالَى مَعَ الحَلقِ فِي أَمكِنتِهِم، بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَوقَ عَرْشِهِ، لَكِنَّهُ أَنْ يَتُوهَمَ بأَنَّ الله تَعَالَى مَعَ الحَلقِ فِي أَمكِنتِهِم، بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَوقَ عَرْشِهِ، لَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ هُوَ مَعَهُم؛ لِكُونِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَالًا بِهِم مُحيطًا بِهِم سَمعًا وبَصرًا وَقُدرَةً وتَدبيرًا وغَيرَ ذَلِكَ.

[1] أَجَعُوا أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَعَ خَلقِهِ عَلَى حَسَبِ مَا وَرَدَتْ بِهِ الأَدَلَّةُ، و«سَلَفُ الأُمَّة» هم مُقدَّمُوهَا والغَالِبُ أَنَّهُ يُطلَقُ عَلَى القُرُونِ الثَّلاثَةِ المُفضَّلةِ، وهُمُ الصَّحَابَةُ والتَّابِعُون، ثُمَّ تَابِعُوهُم، هَؤُلاءِ همُ القُرُونُ المُفضَّلَةُ وهُمُ السَّلَف.

وأَمَّا قَولُهُ: «وَأَثِمَّتُهَا» الأَثِمَّةُ قَد يَكُونُونَ مُتقدِّمِينَ، وقَدْ يَكُونُونَ مُتأخِّرينَ جَاؤُوا بَعدَ زَمَنِ القُرُونِ التَّلاثَةِ، فأئِمَّةُ الإِسْلَامِ لَم يَخْتلِفُوا فِي ثُبُوتِ المَعِيَّة للهِ عَنَّفَجَلَ، لكِنْ عَلَى الوَجهِ اللَّائِقِ بِهِ تَبَارَكَوَتَعَاكَ.

وَهَلِ الأَئِمَّةُ يُمكِنُ أَن يَكُونُوا فِي كُلِّ مكَانٍ أَوْ نَقُولُ: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا فِي المَدِينَةِ وَمَكَّةَ فَقَطْ؟

والمَعِيَّةُ فِي اللَّغَةِ: مُطلَقُ المُقارنَةِ والمُصاحبَةِ^[1]. لكِنَّ مُقتَضَاهَا ولازِمَهَا يَختَلِفُ باخْتلَافِ الإِضَافَةِ وقَرائِنِ السِّيَاق والأَحوَالِ^[1].

الجَوَابُ: فِي كُلِّ مَكَانَ، بَلْ وِفِي كُلِّ زَمَانٍ إِذْ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَمُنَّ اللهُ عَزَّقَجَلَّ عَلَى شَخْصٍ فِي آخِرِ الدُّنيَا فَيَكُونَ إمامًا فِي العِلم.

واعْلَمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالإِمَامِ لَيْسَ كَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ البِدَعِ أَنَّهُ الإِمَامُ المعْصُومُ؛ لأَنَّهُ لا أَحَدَ مَعْصُومٌ إِلَّا النَّبِيُّ عَلَيْقُ، بَلْ إِمَامُ الأَئِمَّة عنْدَهُم كَعَلِيِّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ لَيْسَ بَمَعصُومٍ، وقَدْ أَخْطاً فِي عِدَّةِ أُمُورٍ، لَكِنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ مَأْجُورٌ عَلَى خَطَيْهِ رَضَى اللَّهَ عَنْهُ؛ لأَنَّهُ مِنَ الأَيْمَةِ النِّيمَةِ اللَّي عَلَيْهِ وَفَيْدَ لَا يُصِيبُونَهُ، لكِنَّ مُرَادَنَا للْآيَهُ مِنَ الأَيْمَةُ الَّذِينَ يَجْتَهِدُونَ، فَقَدْ يُصِيبُونَ الحَقَّ، وقَدْ لَا يُصيبُونَهُ، لكِنَّ مُرَادَنَا بلأَيْمَةِ الأَيْمَةُ الَّذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ تَعَالَى عِلمًا وعِبَادَةً بِحَيثُ كَانُوا قُدوةً للنَّاسِ فِي بلاَئِمَةِ الأَيْمَةُ الَّذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ عَرَقَهَلَ يَقُولُ: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَا عَلَيْهِمُ وفِي عِبَادتِهِمْ، واللهُ عَرَقَهَلَ يَقُولُ: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَا عَمْهُمُ اللهُ عَرَقَهُمْ اللهُ عَرَقَهُمْ اللهُ عَلَيْهُ وَنَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهُمْ أَلِهُ مَا اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهُ وَنَهُ إلَا إِللهُ عَلَيْهُمُ أَلِهُمْ عَلَيْهُ مِنْ أَيْهُ عَلَيْهُ مَاللَهُ عَلَيْهُ وَنَهُ وَلَا إِلَيْهُ اللْهُ عَرَاهُمُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ مُعَلِّى الْمَلَى مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ فِي إِللْهُ عَلَى عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ الْعَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعَلْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

الْمُهمُّ: أَنَّ أَئِمَّةَ الأُمَّةِ غَيرُ سَلَفِ الأُمَّةِ، لكنَّهُم يَنُصُّونَ عَلَى سَلَف الأُمَّةِ فِي بَابِ العَقَائِد؛ لأَنَّ اخْتِلَافَ النَّاسِ فِي العَقَائِد إِنَّهَا حَصلَ بَعدَ القُرُونِ المُفضَّلَةِ، وإِنْ كَانَ مِنَ البِدَع مَا نبَعَ فِي عَهدِ الصَّحَابَةِ، لَكِنَّهَا مَا ظَهَرَتْ وانتشَرَتْ إِلَّا بَعدَ القُرُون الثَّلاثَةِ.

[1] هَذَا مَعْنَاه فِي اللُّغَة؛ فالشَّيءُ مَعَ الشَّيءِ يَعنِي: مُقارِن لَهُ فِي أَمرٍ مِنَ الأُمُور، مُصاحِب لَهُ فِي أَمرٍ مِنَ الأُمُور.

[٢] وهَذَا الَّذِي قَالَهُ المُوَلِّف هُوَ مَا قَالَهُ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيمِيَّةَ وتَلمِيذُهُ ابْنُ القَيِّم وَجَهُمَاللَهُ (١)، وهُوَ مَا تَقْتَضِيهِ اللَّغَةُ.

⁽١) انظر: مختصر الصواعق (ص:٤٧٦).

فتَارَةً تَقْتَضِي: اخْتِلَاطًا كَمَا يُقَالُ: جعَلتُ المَاءَ مَعَ اللَّبَنِ [١].

وتَارَةً تَقتَضِي: تهدِيدًا وإنْذَارًا كَمَا يَقُولُ الْمؤدِّبُ للجَانِي: اذْهَبْ فأَنَا مَعَك [٢].

وتَارَةً تَقْتَضِي: نَصرًا وتأيِيدًا كَمَـنْ يَقُـولُ لِمَنْ يَستغِيثُ بِهِ: أَنَا مَعَك، أَنَا مَعَك^[۲].

[1] فَأَنْتَ إِذَا جَعَلْتَ الْمَاءَ مَعَ اللَّبنِ يَخْتَلِطُ وَلَا يَبقَى اللَّبنُ فَوقُ والْمَاءُ تَحْتُ، فَهَذِهِ إِذَنْ مَعِيَّةٌ اقْتَضَتِ اخْتِلَاطًا.

[٢] والغَرَضُ مِنْ هَذَا التَّهديدُ، مِثْل لَوْ أَنَّ أَحَدًا أَمْسَكَ بِقَاطِعِ طَرِيقِ فِي البَرِّ وَقَالَ لَهُ: لمَاذَا تقطعُ الطَّرِيقَ عَلَى المُسْلِمِينَ؟ قَالَ: أَبَدًا مَا قطعْتُ! فَقَالَ: بَلْ قطعْتَ الطَّرِيقَ، لكِنِ اذْهَبْ أَنَا مَعَك. فإِنَّ حَالَ هَذَا الرَّجُلِ يَكُونُ مَذَعُورًا؛ لأَنَّ هَذَا الطَّرِيقَ، لكِنِ اذْهَبْ أَنَا مَعَك. فإِنَّ حَالَ هَذَا الرَّجُلِ يَكُونُ مَذَعُورًا؛ لأَنَّ هَذَا تَهْدِيدٌ، مِثْلَمَا يَقُولُ لَهُ بعبَارَةٍ ثانيَةٍ: اذهَبْ وأَنَا ورَاءَكَ. يَعْنِي مَعْنَاه: إِذَا فعَلتَ شَيْئًا فأَنَا سَوفَ أُنكِل بِكَ.

وَهَلْ مِن ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ [النساء:١٠٨]؟

الجَوَابُ: يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: هَذَا تهدِيدٌ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بأَنْ لَا يُبيِّتَ أَحَدُّ شَيْئًا لَا يَرضَاهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

[٣] وهَذَا صَحِيحٌ حَتَّى الصِّبيانُ الْآنَ إِذَا تَخَاصِمَ بَعْضُهم مَعَ بَعْضٍ يَأْتِي الصَّبِيُّ للثَّانِي ويَقُولُ: أَنْتَ مَعِي أَوْ مَعَ فُلَانٍ؟ ومُرَادُه بِذَلِكَ النَّصرُ والتَّأْبِيدُ، تَجِدُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُم يَعمَلُ دِعَايةً لنفسِهِ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَتْبَاعًا.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ اللَّوازِمِ والمُقتضيَاتِ المُختلِفَةِ باخْتِلَافِ الإِضَافَةِ والقَرائِنِ والأحوَالِ، ومِثلُ هَذَا اللَّفْظِ الَّذِي يَتَّفِقُ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ ويَختَلِفُ مُقتضَاهُ وحكمُهُ والأحوَالِ، ومِثلُ هَذَا اللَّفْظِ الَّذِي يَتَّفِقُ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ ويَختَلِفُ مُقتضَاهُ وحكمُهُ باخْتِلَافِ الإضَافَاتِ والقَرَائِنِ، يُسمِّيهِ بَعْضُ النَّاسِ مُشكِّكًا لتَشكِيكِ المُستمَع عَلْ هُو مِنْ قَبِيلِ المُشتَرَكِ الَّذِي اتَّحَدَ لفظهُ واختلَفَ مَعْنَاه نظرًا الاختلافِ مُقتضَاهُ وحكمِهِ، أَوْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ المُتواطِئِ الَّذِي اتَّحَدَ لفظهُ ومَعْنَاه نظرًا الأصْلِ المَعنَى؟ أَلَا

[1] اعلَمْ أنَّ الأَلْفَاظ مِنْهَا مَا هُوَ مُشْتَرَكٌ ومنْهَا مَا هُوَ مُتواطِئٌ، فَإِذَا اتَّفْقَ اللَّفْظُ ومَعْنَاه فَإِنَّهُ مُتواطِئٌ؛ لتَواطُؤِ اللَّفْظِ والمَعْنَى، فَلَا يَزيدُ أحدُهُمَا عَلَى الآخَرِ، وإذَا تعدَّدَ المَعنَى واتَّحدَ اللَّفظُ فَإِنَّهُ مُشْتَرَكٌ؛ لاشتِرَاكِ المعنيَيْنِ فِي لَفْظٍ وَاحِد.

مثَالُ الْمُتُواطِئِ: كَلَمَةُ (إنسَان)؛ لأنَّها تَشْمَلُ كُلَّ إنسَانٍ مَعَ الآخَرِ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ.

ومثالُ المُشْتَرَك: كلمَةُ (عَيْن) لفظٌ مُشْتَرَك بيْنَ معانٍ مُتعدِّدةٍ، فالعَينُ يُرَادُ بِهَا عِينُ الإِنْسَان الَّتِي يُبِصِرُ بِهَا، ويُرادُ بِهَا العَينُ النَّابِعَةُ مِنَ الأَرضِ ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلأَرْضَ عَيْنُ الإِنْسَان الَّتِي يُبِصِرُ بِهَا اللَّهبُ؛ ولهَذَا يُقَال: عَينٌ مَورُودةٌ وعَينٌ مَنقُودةٌ، عُيُونًا ﴾ [القر:١٦]، ويُرادُ بِهَا اللَّهبُ؛ ولهَذَا يُقَال: عَينٌ مَورُودةٌ وعَينٌ مَنقُودةٌ تَقُولُ: مَثلًا شَخصٌ صاحِبُ أعيانٍ. فيقُولُ المُخَاطَبُ: هَلْ هِي أعيانٌ مَنقودةٌ أَوْ أعيانٌ مَورُودَةٌ؟ يَعْنِي: هَلْ عِندَهُ ذَهَبٌ أَوْ عِندَهُ بسَاتِينُ؟! إِذَنِ: العَينُ لفظٌ مُشْتَرَك بيْنَ معانٍ مُتعدِّدةٍ، فهلِ المَعيَّة الَّتِي لَهَا معانٍ مُحْتلِفَةٌ باخْتِلَافِ الأَحوَالِ هَلْ مُشْتَرك بيْنَ معانٍ مُتعدِّدةٍ، فهلِ المَعيَّة الَّتِي لَهَا معانٍ مُحْتلِفَةٌ باخْتِلَافِ الأَحوَالِ هَلْ مُشْتَرك بيْنَ معانٍ مُتعدِّدةٍ، فهلِ المَعيَّة الَّتِي لَهَا معانٍ مُحْتلِفَةٌ باخْتِلَافِ الأَحوالِ هَلْ فَقُلُ وَاحِدٍ، هَلْ هِيَ عَلَى هَذَا التَّقديرِ مِنْ بَابِ المُسْتَرك أَو مِنْ بَابِ المُتواطِئ؟

والتَّحقِيقُ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْمُتواطِعِ [1]....

الجَوَابُ: الْمُؤلِّفُ يَقُولُ: إِنَّ بَعضَ العُلَمَاءِ يُسمِّيها مُشكِّكةً، فَلَا نَقُولُ: هِيَ مِنَ الْمُتواطِئ، بَلْ نُسمِّيها مُشكِّكةً، وعَلَى هَذَا فتكُونُ الأَلْفَاظُ: مُتواطِئةً ومُشْتَرَكةً ومُشكِّكةً، والمَعِيَّةُ إِذَا نظرْنَا إِلَى أَنَّ أَصْلَ مَعْنَاها الأَلْفَاظُ: مُتواطِئةً ومُشْتَرَكةً ومُشكِّكةً، والمَعِيَّةُ إِذَا نظرْنَا إِلَى أَنَّ أَصْلَ المُتواطِئِ؛ لأَنَّ كُلَّ هَذِهِ المعَانِي تَقِفُّ فِي أَصْل المُصاحَبةُ والمُقارَنَةُ قُلْنَا: إِنَّهَا مِنْ قَبِيلِ المُتواطِئِ، وإذَا نَظرْنَا إِلَى أَنَّ معانِيها تَعْتَلِفُ بِحَسَبِ وَاحِد، فَهِي إِذَنْ مِن قَبِيلِ المُتواطِئِ، وإذَا نَظرْنَا إِلَى أَنَّ معانِيها تَعْتَلِفُ بِحَسَبِ القَولِينِ والإضَافَاتِ قُلْنَا: إِنَّهَا مِنْ بَابِ المُشْتَرَكِ؛ لأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُو القَولِ السَاءِ:١٠٠ اللهَ اللهُ اللهُ

و لهَذَا قَالَ المُؤلِّف رَحْمَهُ اللَّهُ: «والتَّحقِيقُ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ المُتواطِئِ».

[1] يَعْنِي: هَذَا النَّوعَ مِنَ الأَلْفَاظ، يَقُولُ شَيْخُ الإِسْلَامِ: التَّحقِيقُ أَنَّهُ نَوعٌ مِنَ الْأَلْفَاظ، يَقُولُ شَيْخُ الإِسْلَامِ: التَّحقِيقُ أَنَّهُ نَوعٌ مِنَ الْمُشْتَرَكُ مِنَ الْمُشْتَرَكُ الْمُتواطِئِ. وإِنَّهَا قَالَ ذَلِكَ رَجَمَهُ اللَّهُ لَفَائِدَةٍ عظِيمَةٍ؛ لأَنَّنَا إِذَا جَعَلْنَاهُ مِنَ الْمُشْتَرَكُ الْحَتَجَنَا إِلَى دَلِيلٍ فِي تَعْيينِ أَحَدِ المَعْنَيَيْنِ، ثُمَّ يقَعُ الإِنْسَانُ فِي حَرْجٍ.

لكِنْ إِذَا قُلْنَا: مُتُواطِئٌ. لَمْ نَخرُجْ من أَصْلِ المَعنَى؛ ولهَذَا يَقُولُ: ﴿لأَنَّ وَاضِعَ اللَّغَةِ وَضَعَ هَذَا اللَّفْظَ بِإِزَاءِ القَدرِ المُشْتَرَك، واخْتِلَافُ حُكمِهِ ومُقتضَاهُ إِنَّها هُوَ اللَّغَةِ وَضَعَ هَذَا اللَّفْظَ بِإِزَاءِ القَدرِ المُشْتَرك، واخْتِلَافُ حُكمِهِ ومُقتضَاهُ إِنَّها هُوَ اللَّغَةِ وَضَعَ الإضَافَاتِ والقَرائِنِ، لَا بأَصلِ الوَضعِ».

لأَنَّ وَاضِعَ اللَّغَةِ وَضَعَ هَذَا اللَّفْظَ بإزَاءِ القَدرِ المُشْتَرَك، واخْتِلَافُ حُكمِهِ ومُقتضَاهُ إِنَّها هُوَ بِحَسَبِ الإِضَافَاتِ والقَرائِنِ، لَا بأصلِ الوَضعِ [١].....

[1] فكلِمَةُ (مَعَ) أَصْلُ وضعِهَا فِي اللَّغَة أَنَّهَا مِنَ الْمُتواطِئِ، حَيثُ وُضِعَتْ بِإِزَاءِ المَعنَى المُشْتَرَكُ الجَامِعِ لِكُلِّ مَا يَقتَضِيه هَذَا الأَصلُ، فوَاضِعُ اللَّغَة عِندَمَا قَالَ: (مَعَ) يَقصِدُ المُصاحبَةَ والمُقارنَة، لَكِنَّهُ يَعرِفُ أَنَّهَا تختَلِفُ بِحَسَبِ الإضَافَاتِ، فعنْدَمَا نَقُولُ: المَاءُ مَعَ اللَّبَنِ. ونقُولُ: الأميرُ مَعَ جُندِهِ نَجِدُ أَنَّ بَيْنَهُما فَرُقًا، فعنْدَمَا نَقُولُ: المَاءُ مَعَ اللَّبنِ. ونقُولُ: الأميرُ مَعَ جُندِهِ نَجِدُ أَنَّ بَيْنَهُما فَرُقًا، فالأَمِيرُ مَعَ جُندِهِ لَمْ يُحَالِطُهُمْ، فَهُو بائِنٌ مِنْهُم، وقَدْ لَا يَكُون فِي مكَانِم أَيْضًا، فالأَمِيرُ مَعَ جُندِهِ لَمْ يُحَالِطُهُمْ، فَهُو بائِنٌ مِنْهُم، وقَدْ لَا يَكُون فِي مكانِم أَيْضًا، لكنَّ المَاءَ مَعَ اللَّبنِ مُقتضَى هَذَا الاحتلاطُ، هَلْ نَقُول الْآنَ: إِنَّ (مَعَ) مِنْ بَابِ لكنَّ المَاءَ مَعَ اللَّبنِ مُقتضَى هَذَا الاحتلاطُ، هَلْ نَقُول الْآنَ: إِنَّ (مَعَ) مِنْ بَابِ المُشْتَرَك؛ لأَنَّهَا دَلَّتَ عَلَى مَعْنَى يُبايِنُ المَعْنَى الآخَرَ؟ الجَوَابُ: لَا، وهَلْ نَقُولُ: إِنَّا الشَمْلُ كُلُّ إِنسَانٍ مَعَ الآخِرِ عَلَى حَدًّ مَنَ المُتواطِئِ مِثْل كلِمةِ (إنسَان)؛ لأنَّهَا تَشْمَلُ كُلَّ إِنسَانٍ مَعَ الآخَرِ عَلَى حَدًّ مَنَ المُتواطِئِ مِثْل كلِمةِ (إنسَان)؛ لأنَّهَا تَشْمَلُ كُلَّ إِنسَانٍ مَعَ الآخَرِ عَلَى حَدًّ الْخَولُ؛ لأَنَا المُواعِ مِثْل كلِمةِ (إنسَان)؛ لأنَّهَا تَشْمَلُ كُلَّ إِنسَانٍ مَعَ الآخَرِ عَلَى حَدًا اللهُ المُواعِ مِثْلُ كلِمةِ (إنسَان)؛ لأنَّهَا تَشْمَلُ كُلَّ إِنسَانٍ مَعَ الآخَرِ عَلَى حَدًى المُواعِ الجُوَابُ: لَا.

إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّنَا لَا نَجعَلُ الْعَيَّة مِنْ بَابِ الْمُشْتَرَكِ وَلَا مِنْ بَابِ الْمُتواطِئِ؛ لأَنَّهَا الشّمَوابُ أَنَّهَا مِنَ الْمُتواطِئِ؛ لأَنَّها اشْتَرَكَتْ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، وهُوَ الْمُقارِنَةُ والمصاحبة، لَكِنَّهَا مِنَ الْمُتواطِئِ؛ لأَنَّها اشْتَركَتْ فِي أَصْلِ المَعْنَى، وهُوَ المُقارِنَةُ والمصاحبة، لَكِنَّها احتلَفَتْ بِحَسَبِ الإضافَاتِ لا يَعْنِي الاخْتِلَافَ بِحَسَبِ الإضافَاتِ لا يَعْنِي الاخْتِلَافَ بِحَسَبِ الإضافَاتِ لا يَعْنِي الاخْتِلَافَ فِي أَصْلِ المَعْنَى، لكِنَّ شَيْخَ الإِسْلامِ رَحْمَهُ الله يَقُولُ: لمَّا كَانَتْ معَانيها تختلِف بِحَسَبِ السَّياقَاتِ وقرائِنِ الأَحوَالِ فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ نُحدِثَ لَمَا اسْمًا جدِيدًا وهُو المُشكِّك؛ ولمَذَا قَالَ: «لكِنْ» مَعَ هَذَا يَقُولُ «لمَّا كَانَتْ نَوعًا خَاصًّا مِنَ المُتواطِئَةِ فَلَا بأْسَ وَلَمْذَا قَالَ: «لكِنْ» مَعَ هَذَا يَقُولُ «لمَّا كَانَتْ نَوعًا خَاصًّا مِنَ المُتواطِئَةِ فَلَا بأْسَ بتخصِيصِهَا بلَفظٍ».

لكِنْ لمَّا كَانَتْ نَوعًا خَاصًّا مِنَ المُتواطِئَةِ فَلَا بأسَ بتَخصِيصِهَا بلَفظِ [1].

إِذَا تَبيَّنَ ذَلِكَ فَقَدِ اتَّضِحَ أَنَّ لَفُظَ المَعِيَّة المُضافَةِ إِلَى اللهِ مُستعمَلٌ فِي حقِيقَتِهِ لَا فِي عَازِهِ اللهِ مُستعمَلٌ فِي حقِيقَتِهِ لَا فِي عَازِهِ اللهِ مُستعمَلٌ فِي حقيقَتِهِ لَا فِي عَازِهِ اللهِ مُستعمَلٌ فِي حقيقَتِهِ

[1] واللَّفظُ الَّذِي خُصِّصَتْ بِهِ هُو المُشكَّك، فَشَيْخُ الإِسْلَام يَقُولُ: لَا مانِعَ بَدَلَ مَا نَقُولُ: إِنَّ الأَلْفَاظَ مُتواطِئَةٌ ومُشْتَرَكَةٌ فَقَطْ-لَا مَانِعَ- مِنْ أَنْ نَقُولَ: هَذِهِ مَشكَّكَةٌ؛ لأَنَّهَا نَوعٌ خَاصٌّ مِنَ المُتواطِئِ، وَلَا شكَّ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيخُ الإِسْلَام مَشكَّكَةٌ؛ لأَنَّها نَوعٌ خَاصٌّ مِنَ المُتواطِئِ، وَلَا شكَّ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيخُ الإِسْلَام هُوَ الحَقُّ؛ لأَنَّ الأَلْفَاظَ المُشْتَرَكَةَ لَا يَجِدُ لَهَا مَعنى جَامِعًا يَجِمَعُ بِينَ معانيها، فالعَينُ البَاصِرَةُ والعَينُ المَنقُودَةُ والعَينُ المَورُودَةُ لَيْسَ بينها أَصْلٌ جَامِعٌ يَجَمَعُ بَيْنَ مَعانيها إلاّ اللَّفْظُ، لكِن مَا هُنَاكَ رَابِطَةٌ بِينَ العَينِ الَّتِي تُبَصِرُ والعَينُ الَّتِي تَنبُعُ والعَينُ الَّتِي تُنقَدُ، لكِنْ مَا هُنَاكَ رَابِطَةٌ بِينَ العَينِ الَّتِي تُبَصِرُ والعَينُ الَّتِي تَنبُعُ والعَينُ التَّتِي تُنقَدُ، لكِنْ (مَعَ) مهمَّا بحثْتَ في معانيها تَجِدْ فِيها أَصْلًا جامِعًا وهُوَ المَقَارِنةُ والمُصاحبَةُ، وإذَا كَانَتْ هَذِهِ المُقارِنةُ والمصَاحبَةُ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ المَعنَى أو بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ والسَّيَاقِ، وعَلَى هَذَا فَنقُولُ: إِنَّ الصَّوابَ أَنَّ المُعِيَّةَ لفُظُّ بِحَسَبِ المَعْنَى أو بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ والسَّيَاقِ، وعَلَى هَذَا فَنقُولُ: إِنَّ الصَّوابَ أَنَّ المُعِيَّةَ لفُظُّ بِعَلَى مَنَ الْأَلْفَاظِ المُتواطِئِقِ الْكِنْ لَمَ كَانَتْ نَوعًا خَاصًّا مِنَ الْأَلْفَاظِ المُتواطِئِقِ الْمَاطِ المُتواطِئِقِ؟. فَلَا كَانَتْ نَوعًا خَاصًّا مِنَ الأَلْفَاظِ المُتواطِئِةِ؟.

ف «إِذَا تَبيَّنَ ذَلِكَ فقَدِ اتَّضحَ أَنَّ لفظَ المَعِيَّة المُضافَةِ إِلَى اللهِ مُستعمَلٌ فِي حقِيقَتِهِ لا فِي جَازِهِ».

[٢] مَا دُمْنَا نَقُولُ: إِنَّ المَعِيَّة فِي أَصْلِ المَعْنَى للمُقَارِنَةِ والمُصاحبَةِ، لَكِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الإِضَافاتِ، فإنَّما إِذَا أُضيفَتْ إِلَى اللهِ تَكُونُ حَقِيقَةً، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ كالمُضافَةِ غَيْرِ أَنَّ مَعِيَّةَ اللهِ لِخَلقِهِ مَعِيَّةٌ تَلِيقُ بِهِ فَلَيسَتْ كَمَعِيَّةِ المَخلُوقِ للمَخلُوق، بَلْ هِيَ أَعْلَى وأكمَلُ [1]،

إِلَى الإِنسَانِ، أَوْ كَاِضَافَةِ مَعِيَّة اللَّبنِ للمَاءِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ ولهَذَا يَقُولُ: «غَيْر أَنَّ مَعِيَّةَ اللهِ خَلقِهِ مَعِيَّةٌ تَلِيقُ بِهِ فَلَيسَتْ كَمَعِيَّةِ المَخلُوقِ للمَخلُوق، بَـلْ هِيَ أَعْلَى وأكمَلُ».

[١] كُمَا أَنَّنَا نَقُولُ: إِنَّ سَائِرَ الصِّفَاتِ بِالنِّسْبَةِ للهِ حَقِيقَةً، وإِن كَانَتْ تَمَاثِلُ أُو تُشارِكُ المَخلُوقَ فِي اللَّفظِ، فقُدرَةُ اللهِ حَقٌّ، وقُدرَةُ المَخلُوقِ حَتٌّ، لكِنْ تَختَلِفُ القُدرتَانِ بِحَسَبِ إضَافَتِهِمَا، كَذَلِكَ بِالنِّسبَةِ للمَعِيَّة نَقُولُ: مَعِيَّةُ اللهِ حَثٌّ، ومَعِيَّةُ المَخلُوقِ حَتٌّ، ولَكنَّهُمَا تَختَلفُانِ بِحَسَبِ الإِضَافَةِ، نَحْنُ مَثَلًا عنْدَمَا نَقُولُ: إنَّ الْقَمَرَ مَعَنَا وَهُوَ فِي السَّمَاء. لَيْسَ كَمَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللهَ مَعَنَا وَهُوَ فِي السَّمَاء. بَيْنَهُما فَرِقٌ عظِيمٌ، فَلَفظُ المَعِيَّة الْمُضافَةِ إِلَى اللهِ مُستَعمَلٌ فِي حقيقَتِهِ لَا فِي مجَازِهِ، كَمَا هُوَ القَوْلُ فِي سَائِرِ صِفَاتِ اللهِ عَرَّفَهَلَ أَنَّهَا مُستعمَلَةٌ فِي حَقِيقتِهَا لَا فِي مِجَازِهَا، فإِنَّ مَعِيَّةَ اللهِ عَنَّهَجَلَّ وإِنْ كَانَت تَتَّفِقُ مَعَ مَعِيَّة المَخلُوقِ فِي أَصْلِ المَعْنَى وهُوَ الْمُصَاحَبَةُ والْمُقارَنَةُ، لَكِنَّهَا تَحْتَلِفُ عَنْهَا فِي أَنَّهَا مَعِيَّةٌ تَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، كَمَا نَقُولُ فِي السَّمْع والبَصرِ والقُدرَةِ والقُوَّةِ، فاللهُ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بهَذِهِ الصِّفَاتِ التي تَتَّفَقُ مَعَ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ فِي أَصْلِ المَعنَى، لكِنْ تَختَلِفُ بِحَسَبِ الإِضَافَاتِ، فَإِنَّ سَمعَ اللهِ عَرَّفَكِلَّ لَا يُشبِهُهُ سَمعُ المَخلُوقِينَ وَلَا بصرُهُم وَلَا قُوَّتُهم؛ ولهَذَا لَّمَا حَكَى اللهُ تَعَالَى عَنْ عَادٍ أَنَّهُم قَالُوا: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ﴾ [نصلت:١٥] لَمْ يُنكِرِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ تَكُونَ لَـهُمْ قُوَّةً، بَلْ أَثْبِتَ أَنَّ لَهُم قُوَّةً، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: ﴿ أَوَلَمْ بَرَوْا أَنَ اللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ [فصلت:١٥]. فَمَثَلًا أَنَا إِذَا قُلتُ: أَنَا مَعَكَ. لشَخصٍ مِنَ النَّاسِ فَإِنَّ هَذَا رُبَّهَا يَكُونُ المَعنَى: أَنِّي مَعَكَ فِي مَكَانِكَ أَوْ أَنِّي مَعَكَ بالنَّصِرِ والتَّأْييدِ، كَمَا يَقُولُ الصِّبيانُ بعضُهُم لبَعْضٍ إِذَا تَخَاصَمَت طَائِفَةٌ مَعَ أُخرَى يَقُولُ أَحَدُ الصِّبيَانِ لطَرَفٍ ثَالِثٍ: أَنْتَ مَعَ أُولَئِكَ أو مَعَيَ؟ ومُرَادُه: بالنَّصِرِ والتَّأْيِيدِ والتَّشِيتِ، ولكِنْ إِذَا قُلنَا: إِنَّ اللهَ مَعَ خَلقِهِ. هَلْ مَعنَاه: أَنَّهُ فِي مَكَانِهم؟

الجَوَابُ: لَا يُمْكِنُ هَذَا، لأَنَنَا نَقُولُ: إِنَّ المَعِيَّةَ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الإِضَافَاتِ وَالقَرائِنِ، فَلَا يُمكِنُ أَن تَتَسَاوَى جِيعُ أَفْرَادِهَا فِي مَعَانِيهَا، وعَلَى هَذَا فَإِذَا قُلنَا: إِنَّ مَعِيَّةَ اللهِ لِخَلقِهِ مُستعمَلٌ فِي حقِيقَتِهِ لَا فِي مجازِهِ، فَإِنَّنَا نَسُدُّ عَلَى أُولَئِكَ الَّذِينَ يَحْتَجُونَ مَعِيَّةَ اللهِ لِخَلقِهِ مُستعمَلٌ فِي حقِيقَتِهِ لَا فِي مجازِهِ، فَإِنَّنَا نَسُدُّ عَلَى أُولَئِكَ الَّذِينَ يَحْتَجُونَ عَلَيْنَا؛ لبِدعَتِهِم فِي التَّأْوِيل؛ لأَنَّ الأَشَاعِرة وغيرَهُم مِنَ المُعْتَزِلَةِ يَقُولُونَ: أَنتُم تَجَعَلُونَ المَعْتَزِلَةِ يَقُولُونَ: أَنتُم تَجْعَلُونَ المَعِيَّةَ مِجَازًا، والْعَينَ عَلَيْنَا أَن نَجَعَلَ الْيَدَ مِجَازًا، والعَينَ مَحَالًا والوَجة مجازًا، وهَذَا ظُلمٌ مِنكُم أَن تُبِيحُوا لأنفسِكُم مَا ثُحَرِّمُونَه عَلَينَا.

فَنَقُولُ لَـهُمْ: نَحنُ لَا نَقُولُ بِذَلِكَ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ المَعِيَّةَ حَقِيقَةٌ فِي مَعْنَاها بالإِضَافَة إِلَى اللهِ عَرَّقِجَلَ، لَكِنَّهَا سالِمَةٌ مِمَّا لَا يَلِيقُ باللهِ، كأَنْ يَقُولَ قَائِل: إِنَّ اللهَ مَعَنَا فِي مَكَانِنا. فإِنَّ هَذَا لم يقُلْ بِهِ إِلَّا الحُلُوليَّةُ مِنَ الجَهمِيَّةِ وغيرُهُمْ، وَنَحنُ لَا نَقُولُ بِهِ.

فإِنْ قَالَ قَائِل: كَيْف تَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ مَعَنَا حَقِيقَةً. وَلَا تَقُولُونَ: إِنَّهُ فِي الأَرْضِ. وَهَلْ يُتصوَّرُ أَنْ يَكُونَ مَعَنَا حَقِيقَةً وهُوَ فِي السَّمَاءِ وَنَحنُ فِي الأَرضِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَم يُتَصَوَّرُ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- ذَلِكَ فِي بَيَانِ الجَمْعِ بَيْنَ عُلُوِّ اللهِ تَعَالَى وَمَعَيَّتِهِ.

وَلَا يَلحَقُهَا مِنَ اللَّوازِمِ والخَصَائِصِ مَا يَلحَقُ مَعِيَّة المَخلُوقِ للمَخلُوقِ [1].

وانْظُرِ الْآنَ: قُدرَةُ اللهِ عَزَّقِجَلَ لَا تُقَاسُ بِقُدرَاتِ الْحَلْقِ، نَحنُ مَثَلًا جَمَاعَةٌ نُصلِّي كُلُّ مِنَا يَقُولُ: ﴿الْمَحَمْدُ يَلِّهِ رَبِ الْمَحْلَمِينَ ﴾، ونقُولُمَا بكلِمَةٍ واحِدَةٍ وفَمٍ وَاحِدٍ، أو رُبَّها أَنْتَ فِي أُوَّلِ الفَاتِحَةِ، وأَنَا فِي آخِرِهَا، والثَّالثُ فِي وسطِهَا، ومَعَ هَذَا فَكُلُّ وَاحِد مِنَا يُناجِي اللهَ عَزَقِجَلَّ، أَنْتَ تَقُولُ: ﴿الْحَمَّدُ يَلِهِ رَبِ الْمَحْدِينَ ﴾، فكُلُّ وَاحِد مِنَا يُناجِي الله عَزَقِجَلَ، أَنْتَ تَقُولُ: ﴿الْحَمَّدُ يَلِهِ رَبِ الْمَحْدِينَ ﴾، فيقُولُ اللهُ لَهُ بَجَّدَنِي فيقُولُ اللهُ لَهُ بَجَّدَنِي عَبْدِي. والثَّانِي يَقُولُ: ﴿ مَا يَلِهِ يَوْدِ النِينِ ﴾ فيقُولُ اللهُ لَهُ بَجَّدَنِي عَبْدِي. والثَّانِي يَقُولُ: ﴿ مَا لِكِ يَوْدِ اللهِ عَنْ الْمِحْدَلِ اللهُ يَقُولُ: هَا اللهُ اللهُ يَقُولُ: هَذَا المَا يَقِيرُ لَا اللهُ يَقُولُ: هَا اللهُ يَقُولُ: هَذَا اللهَ عَنْ اللهِ عَلَى اللهُ يَقُولُ: هَا اللهُ عَنْ اللهِ عَلَى اللهُ يَقُولُ: هَا اللهُ يَعْدِي مَا سَأَلُ.

فَاللهُ عَنَّائِكً لَا يُمْكِن أَن يَكُونَ مِثْلَ الْمَحْلُوق، بَلْ سُبْحَانَهُ لَا يُحَاطُ بِهِ؛ لَا فِي النِّهْنِ، وَلَا فِي الحِسِّ، وأَمَّا الإِيهَانُ بوُجودِهِ فَهَذَا مَعْرُوفٌ أَنَّهُ أَمَرٌ اللهِ عَقَلِيٌّ شَرْعيٌّ، إِذَا تَبيَّنَ هَذَا فإِنَّ لَفْظَ المَعِيَّةِ الْمُضَافَةِ إِلَى اللهِ مُستعمَلٌ فِي خَلْرِيُّ عَقَلِيٌّ شَرْعيٌّ، إِذَا تَبيَّنَ هَذَا فإِنَّ لَفْظَ المَعِيَّةِ المُضافَةِ إِلَى اللهِ مُستعمَلٌ فِي حَقَيقَتِهِ لَا فِي مِجَازِهِ.

[1] مَثَلًا إِذَا قَالَ الأَبُ لابنِهِ: اذهَبِ اشتَرِ لَنَا حَاجَةً مِنَ السُّوقِ. فَقَالَ: أَجَافُ أَن يَعتَدِيَ عَلَيَّ الصِّبِيَانُ. قَالَ الأَبُ: أَبَدًا، أَنَا مَعَكَ. فَهَذِهِ مَعِيَّة تَقْتَضِي النَّصرَ والتَّأْيِيدَ، ورُبَّهَا تَقتَضِي أيضًا المُراقبَةَ، فقد يَتْبُعُه وهُو لَا يَشعُرُ بِهِ، يَنظُرُ حَتَّى النَّصرَ والتَّأْيِيدَ، ورُبَّها تَقتَضِي أيضًا المُراقبَةَ، فقد يَتْبُعُه وهُو لَا يَشعُرُ بِهِ، يَنظُرُ حَتَّى لَا يَعتَدِيَ عَلَيْهِ أَحَدٌ، أَوْ يَنظُر إِلَيْهِ مِنْ بُعْدٍ، لكِنْ لَيْسَتْ مُراقبَةُ الإِنْسَانِ هَذَا لابنِهِ ونصرُهُ إِيَّاهُ وتأييدُهُ إِيَّاهُ كَمُراقبَةِ اللهِ عَزَقبَلَ لِخَلقِهِ؛ لأَنَّ اللهَ عَزَقبَلَ لَا يفُوتُهُ شَيْء: ﴿ إِنَّ اللهَ عَزَقبَلَ لَا يفُوتُهُ شَيْء: ﴿ إِنَّ اللهَ عَزَقبَلَ لَا يفُوتُهُ وَلَا فِي السَّكَمَاةِ ﴾ [آل عمران:٥]، لكِنَّ هَذَا الإِنسَانَ اللهِ يَعْفَى عَلَيْهِ قَنْ اللهِ عَزَقبَلَ لَا يَنصُرُه، ورُبَّها يَعْفَى عَلَيْهِ قَبْلَ اللهِ عَزَقبَلَ لَي يَعْدَى عَلَيْهِ قَبْلَ اللهِ يَعْفَى اللهِ عَنَا لَا يَعْفَرُه، ورُبَّها أَيْضًا لَا يَنصُرُه، ورُبَّها يُعتدَى عَلَيْهِ قَبْلَ اللهِ يَعْوَلَ لَكِي اللهَ عَزَقبَلَ لَي يَعْدَى عَلَيْهِ قَبْلَ اللهِ يَعْلَى إِلَى نُصرِتِهِ، لكِنَّ اللهَ عَزَقبَلَ لَيسَ كَذَلِكَ، فتَبَيَّنَ مِهَذَا أَنَّهُ لَا يَلزَمُ مِنْ قُولِنَا:

إِنَّ المَعِيَّةَ حَقِيقَةٌ. أَنْ تَكُونَ مُمَاثِلَةً لَمَعِيَّةِ المَخلُوقِ كَسَائِرِ الصِّفَاتِ كَمَا نَقُولُ: للهِ سَمْعٌ، ولِلإِنسَانِ قُدرَةٌ وللهِ قُدرَةٌ لكِنْ تَختَلِفُ.

وقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحَمُهُ اللهِ هَذَا فِي كُتُبِهِ، وذَكَرَ أَمثِلَةً كَثِيرةً فِي الْقَالِ (التَّدَمريَّة) (۱) فِي أَشيَاءَ اتَّفقَت فِي الاسْمِ لَكِنِ اختلَفَتْ فِي الحَقِيقَةِ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ سَمَّى الإِنسَانَ سَمِيعًا وبَصِيرًا، وسَمَّى نَفْسَهُ سَمِيعًا بَصِيرًا، ولَيْسَ السَّمِيعُ كالسَّمِيعِ وَلَا البَصِيرُ كالبَصِيرِ، وأَثْبَتَ لِلْإِنسَانِ عِلمًا وأَثْبَتَ لنفسِهِ عِلمًا، ولَيْسَ العِلمُ كالعِلمِ، وَلا البَصِيرِ، وأَثْبَتَ لِلْإِنسَانِ عِلمًا وأَثْبَتَ لنفسِهِ عِلمًا، ولَيْسَ العِلمُ كالعِلمِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ مِثْنَءٍ مِنْ عِلْمِهِ اللّهِ بِمَا شَاءَ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿ رَبَّنَا وَلَيْسَ العَلمُ كالعِلمِ، وَسِعْتَ كُل شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمَا ﴾ [غافر: ٢٠]، وقالَ فِي عِلمِ الإِنْسَان: ﴿ وَمَا أُوتِيتُم وَسِعْتَ كُل شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ [غافر: ٢٠]، وقالَ فِي عِلمِ الإِنْسَان: ﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِن الْعِلْمُ إِلّا فَلِيلًا فَلِيلًا فَلِيلًا فَلِيلًا فَلِيلًا فَلِيلًا فَلْ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى هَذَا فَقِسْ.

مَسْأَلَة: مَا وجهُ إِطلَاقِ قولِنَا: «حَقِيقَةً» عَلَى المَعِيَّة مَعَ أَنْنَا لَا نعتَبِرُهَا حَقِيقَةً إِلَّا باعتِبَارِ مَا تُضَافُ إِلَيهِ؟

الجَوَابُ: هِيَ حَقِيقَة فِيهَا أُضِيفَتْ لَهُ، فَإِذَا قُلتَ: المَاءُ مَعَ اللَّبنِ. فَهُوَ حَقِيقَةٌ معَهُ، معَهُ، وإذَا قُلْتَ: هَذَا الإِنْسَانُ مَعَ هَذَا الإِنْسَانِ بالنَّصِرِ والتَّأييدِ. فَهُوَ حَقِيقَةٌ معَهُ، والفَرْقُ وَاضِحٌ؛ لأنَّها أُضِيفَتْ إِلَى هَذَا وأُضِيفَتْ إِلَى هَذَا، فالتَّفرِيقُ هُنَا بِحَسَبِ والفَرْقُ وَاضِحٌ؛ لأنَّها أُضِيفَتْ إِلَيْهِ، كَهَا أَنَّ الفَرقَ بَينَ قُدرَةِ الحَالِق وقُدرَةِ الإضَافَاتِ، يَعنِي: بِحَسَبِ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ، كَهَا أَنَّ الفَرقَ بَينَ قُدرَةِ الحَالِق وقُدرَةِ المَحلُوقِ ظَاهِرٌ جدًّا بِحَسَبِ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ، وإِلَّا فالقُدرَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ قُدرَةٌ هِيَ المَحْلُوقِ ظَاهِرٌ جدًّا بِحَسَبِ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ، وإِلَّا فالقُدرَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ قُدرَةٌ هِيَ فِعلُ الشَّيءِ بِدُونِ عَجزٍ، لَكِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الإِضَافَةِ.

⁽١) التدمرية (ص: ٢١).

وهَلْ نَقُولُ: هِيَ مَعِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ أَو نُفَصِّلُ فِيهَا؟

نَقُول: نَعَمْ هِيَ مَعِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ، وإنَّهَا مُستعمَلَةٌ فِي مَعْنَاهَا الحَقِيقِيِّ لَا فِي المَعْنَى المَجَازِيِّ، وَذَلِكَ باعتِبَارِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ كَهَا أَنَّهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى بَعْضِ المَخلُوقَاتِ تَكُونُ حَقِيقَةً فِيهَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ فِي النَّاحِيَةِ وحَقِيقَةً فِيهَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ فِي النَّاحِيَةِ الأُخْرَى. الأُخْرَى.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ لَا بُدَّ مِنَ القَولِ باعتِبَارِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ؟

قُلنا: نعَمْ لَا بُدَّ، وقُلْنَا أَيْضًا حَقِيقَةً لَكِنَّهَا تَلِيقُ بِهِ؛ لأَنَّ شَيخَ الإِسلَامِ رَحَمُهُ اللَّهُ إِنَّمَا صَارَ إِلَى هَذَا وصَرَّحَ بِأَنَّهَا حَقِيقَةٌ حَتَّى لَا يَنفَتِحَ عَلَينَا بَابٌ يَحَتَجُّ بِهِ الأَشَاعِرَةُ اللَّهَ إِلَى هَذَا وصَرَّحَ بِأَنَّهَا حَقِيقَةٌ حَتَّى لَا يَنفَتِحَ عَلَينَا بَابٌ يَحَتَجُ بِهِ الأَشَاعِرَةُ اللَّهَ إِلَى لَا اللَّمَاءَ وَتَقُولُونَ: كُلُّ مَا أَضَافَ اللهُ إِلَى لَا اللَّمَاءِرَةَ قَالُوا: إِنَّكُم تُنكِرُونَ عَلَينَا المَجَازَ وتقُولُونَ: كُلُّ مَا أَضَافَ اللهُ إِلَى نَفْسِهِ فَهُو حَقِيقَةٌ. لَمَاذَا تَقُولُونَ فِي المَعِيَّة: إنَّهَا مَجَازٌ؟ فأهلُ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ أَجَابُوهُم عَنْ ذَلِكَ بأَحَدِ وَجَهَينِ:

مِنهُم مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مَجَازٌ، لِكِنْ دَلَّ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ، وَنَحنُ لَم نُنكِر عَليكُمُ التَّأْوِيلَ مُطْلَقًا، إِنَّما أَنكَرنَا عَلَيكُم التَّأْوِيلَ الَّذِي لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

ومنْهُم مَنْ قَالَ: لَا نُسلِّمُ أَنَّهَا مَجَازٌ -وهَذَا الوَجهُ سَبَقَتِ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ- بَلْ نَقُولُ: هِيَ حَقِيقَةٌ، ولكِنَّها تَلِيقُ باللهِ عَرَّفَجَلَّ، وَلَا يَمْتَنِع أَنْ يَكُونَ الشَّيءُ مَعَ الشَّيءِ وَهُوَ بِعِيدٌ عَنْهُ، وضَرَبَ شَيخُ الإِسلَامِ لذَلِكَ مَثَلًا قَالَ: إِنَّهُم يَقُولُونَ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ والنَّمَ لَا قَالَ: إِنَّهُم يَقُولُونَ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ والنَّمَ مُعَنَا، ومَعَ ذَلِكَ هُوَ فِي السَّمَاءِ بَعِيدٌ عَنَا، ويُطلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَعَنَا حَقِيقَةً فِي اللَّعَارِبَيَّةِ، ومَسَارُ شَيخ الإِسلَامِ هَذَا المَسَارَ لَا شَكَ أَنَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَعَنَا حَقِيقَةً فِي اللَّعَةِ العَرَبِيَّةِ، ومَسَارُ شَيخ الإِسلَامِ هَذَا المَسَارَ لَا شَكَ أَنَهُ

يُوصِدُ البَابَ أَمَامَ الَّذِينَ يَحَتَجُّونَ عَلَينَا فِي مَسَأَلَةِ التَّأْوِيلِ، لكِن إِذَا اضطُرِرنَا إِلَى أَن نُسَلِّمَ بأَنَّهُ تَأْوِيلٌ فإنَّنَا نَقُولُ: لَنَا دَلِيلٌ، وإذَا ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى التَّاْوِيلِ فَعَلَى العَينِ والرَّأْسِ.

ولهَذَا لَــيَّا أَرَادَ اللهُ سُنْحَانَهُ وَتَعَالَى التَّأُوِيلَ فِي قَولِهِ: «اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، وَمَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي» لــيًّا أَرَادَ اللهُ خِلَافَ ظَاهرِهِ بيَّن ذَلِكَ فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا اسْتَطْعَمَكَ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، ومَرِضَ فَلَمْ تَعُدُهُ» (١).

فالحَاصِلُ: أَنَّ التَّأْوِيلَ إِذَا دَلَّ عَلَيهِ الدَّلِيلُ فَهَذَا وَاجِبٌ أَنْ نَقُولَ بِهِ، ويَكُونُ هَذَا تفْسيرًا للكَلَامِ مِمَّن تَكَلَّمَ بِهِ، فأَنَا لَوْ قُلْتُ مَثَلًا: أَكْرِمْ زَيْدًا. وهُنَاكَ أَربَعَةُ زُيودٍ، وقُلْتُ أَكْرِمْ زَيْدًا للكَلَامِ مِمَّن تَكلَّمَ بِهِ، فأَنَا لَوْ قُلْتُ مَثَلًا: أَكْرِمْ زَيْدًا للنَّانِي والثَّالثُ والرَّابِعُ، فَإِذَا وقُلْتُ: أُرِيدُ هَذَا. فَلَا يُمْكِنُ أَن يَحْتَمِلَ أَنْ يُرادَ زَيدٌ الثَّانِي والثَّالثُ والرَّابِعُ، فَإِذَا فَسَرَ المُتكلِّمُ كلامَهُ بِمُرَادِهِ فَهَذَا فِي الحَقِيقَةِ لَا يُنكَرُ ولَيْسَ بتَأْويلٍ.

فنَحنُ نُجِيبُ عَلَى كُلِّ مَنِ احتَجَّ عَلَيْنَا بِمِثلِ هَذِهِ النُّصُوصِ نُجِيبُهُ بأَحَدِ أُمرَينِ:

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

هَذَا وقَد فَسَّرَ بَعْضُ السَّلَفِ مَعِيَّةَ اللهِ لِخَلقِهِ: بعِلمِهِ بهِمُ ١١ وهَذَا تَفْسِير للمَعِيَّة ببَعْضِ لَوازمِهَا، وغرضُهُمْ بِهِ: الرَّدُّ عَلَى حُلوليَّةِ الجَهْمِيَّة الَّذِينَ قَالُوا: إنَّ اللهَ بذَاتِه فِي كُلِّ مكَانٍ، واستَدَلُّوا بِنُصُوصِ المَعِيَّة، فبَيَّنَ هَوُّلَاءِ السَّلَفُ أَنَّهُ لَا يُرادُ مِنَ المَعِيَّةِ كُونُ اللهِ مَعنَا بذَاتِه، فإنَّ هذَا مُحالٌ عَقْلًا وشَرْعًا؛ لأَنَّهُ يُنافِي مَا وَجبَ مِنْ عُلوِّه، ويَقْتَضِي أَنْ تُحِيطَ بِهِ مَحْلُوقَاتُه، وهُوَ مُحالٌ [1].

إِمَّا بِمَنعِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَأْوِيلًا، وأَنْ يُحِمَلَ اللَّفظُ عَلَى الحَقِيقَةِ الَّتِي تَلِيقُ بِاللهِ عَزَّقَجَلَ، وإِمَّا أَنَّهُ تَأْوِيلٌ مُطلَقًا، وَلَا يُردُّ مُطلَقًا، فمِنهُ اللَّافِيلُ مُطلَقًا، وَلَا يُردُّ مُطلَقًا، فمِنهُ المَقبُولُ ومِنهُ المَردُودُ، وتَفسِيرُ اللَّفظِ بِخِلَافِ ظَاهرِهِ بمْقَتضَى دَلَالَةِ الشَّرعِ عَلَى ذَلِكَ لَا يُعَدُّ جِنَايَةً عَلَى النَّصُوصِ، بَلْ هُوَ مُوافِقٌ لِلنَّصُوصِ وَلَا بُدَّ مِنهُ.

[1] يعْنِي أَنَّ بَعْضَ سَلَفِ الأُمَّة - وَلَا سِيَّا بَعدَ أَنْ ظَهَرَ قُولُ الجَهْمِيَّة بِأَنَّ الْمُوادَ بِالْمِيَّةِ بِالْعِلْمِ فَيَقُولُونَ: ﴿ وَهُوَ الْمُوادَ بِالْمِيَّةِ الْمُعِيَّةِ بِالْعِلْمِ فَيَقُولُونَ: ﴿ وَهُوَ مَا لِمُ يَعْفَمُ ﴾ أَيْ: وهُو عَالِمٌ بَمِ مُ لَا يُفسِّرُونَها بِالْمِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ، وهَذَا هُو الَّذِي أَوْجَبَ لَبَعْضِ الْمُؤوِّلَةِ أَنْ يَقُولَ: كَيْف تَحَتَّجُونَ عَلَيْنَا بِتَأْوِيلِنَا وَأَنْتُمْ تُؤوِّلُونَ؟! فَنَقُولُ: (وهَذَا تَفْسِير للمَعِيَّة بِبَعْضِ لَوازمِهَا، وغرضُهُمْ بِهِ: الرَّدُّ عَلَى حُلوليَّةِ الجَهْمِيَّة اللَّهُ مِنَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

[٢] وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مَعنَّى بَاطِلٌ، وأَنَّ الَّذِي يَعتَقِدُه فِي رَبِّهِ كَافِرٌ؛ لأَنَّهُ إِذَا اعتَقَدَ أَنَّ اللهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ إمَّا تَعدُّدُ ذَاتِ اللهِ، وإِمَّا تَجَزُّ وُهَا؛ جزءٌ مِنهُ هُنَا،

أَقْسَامُ مَعِيَّةِ اللهِ خَلقِهِ:

تَنْقَسِمُ مَعِيَّةُ اللهِ لِخَلقِهِ إِلَى قِسمَينِ: عَامَّةٍ وخَاصَّةٍ.

فالعَامَّةُ: هِيَ الَّتِي تَقتضِي الإِحَاطَةَ بجَمِيعِ الخَلقِ مِن مُؤمِنٍ وكَافِرٍ وبَرُّ وفَاجِرٍ فِي العِلمِ والقُدرَةِ والتَّدبِيرِ والسُّلطَانِ وغَيرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي الرُّبوبيَّةِ^[1].

وجُزءٌ مِنهُ هُنَاكَ، وهَذَا مُحَال، مَعَ مُحَالَفةِ هَذَا القَولِ لِمَا تَوافَرَت عَلَيهِ الأَدِلَّةُ النَّقليَّةُ والعَقليَّةُ والفِطريَّةُ مِنْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى فَوقَ عَرشِهِ عَالٍ عَلَى جَمِيع خَلقِهِ.

مَسْأَلَة: مَا الفَرقُ بينَ اللَّازِم ومَا يَقتَضِيهِ الشَّيءُ؟

الجَوَابُ: الفَرقُ بَينَ اللَّازِمِ وَمَا يَقتضِيهِ أَنَّ اللَّازِمَ مَعْنَاهُ: هُوَ الَّذِي لَابُدَّ أَنْ لَكُونَ هَيءٌ آخَرُ، قَدْ يَقتضِيهِ، وَقَدْ يَكُونَ هَيءٌ آخَرُ، قَدْ يَقتضِيهِ، وَقَدْ لَا يَقتضِيهِ، فَمَثَلًا إِذَا قُلنَا: هَذَا يَقتضِي كَذَا. حتمًا صَارَ لَازِمًا، وإذا كَانَ يَقتضِي ذَلِكَ وَلَى مُنَدِّ إِذَا قُلنَا: هَذَا يَقتضِي كَذَا. حتمًا صَارَ لَازِمًا، وإذا كَانَ يَقتضِي ذَلِكَ وَلَى مُنَدِّ إِذَا قُلنَا: هَذَا يَقتضِي كَذَا. حتمًا صَارَ لَازِمًا، وإذا كَانَ يَقتضِي ذَلِكَ وَلَى مُنَدِّ إِذَا كَانَ يَقتضِي ذَلِكَ وَلَى مُنَدِّ إِذَا عَلنَا أَي مَعِيَّةٍ - لَا تَقْتَضِي المُشارِكة فِي المُكَانِ. فَهَذَا فَلُو قُلتُ اللَّهُ عَلَيْهُ لَا تَسْتَلِزُمُ المُشارِكة فِي المُكَانِ. فَهَذَا خَطَأٌ؛ لأَنَّهَا قَدْ تَقتضِيهِ، لكِنْ إِذَا قُلتُ: المَعِيَّةُ لَا تَسْتَلِزُمُ المُشارِكة فِي المُكَانِ. فَهَذَا صَحِيحٌ لا تَسْتَلزِمُهُ المَنْ الاقتِضاءِ وبَينَ الاستِلزَام.

[1] هَذِهِ عَامَّةٌ شَامِلَةٌ لَجَمِيعِ الحَلقِ كَالرُّبُوبيَّةِ تَكُونَ عَامَّة شَاملَةً لَجَميعِ الحَلقِ، وهَذهِ المَعِيَّةُ العَامَّةُ إِنَّمَا تُذكَرُ عَلَى سبِيلِ العُمُومِ فَيُقَالُ: إِنَّ اللهَ مَعَ خَلقِهِ، أَو هُوَ معَهُم. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تُذكَرَ عَلَى سَبِيلِ الخُصُوصِ فَيُقَالُ: إِنَّ اللهَ مَعَ الحَلقِ. فيَشمَلُ المُؤْمِنَ والكَافِرَ.

وَهَذِهِ المَعِيَّةُ تُوجِبُ لِمَنْ آمَنَ بِهَا كَمَالَ الْمُراقَبَةِ للهِ عَنَّقَجَلً؛ ولذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الإِيْمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَكَ حَيثُمَا كُنتَ»[١١].

ومِنْ أَمثِلَةِ هَذَا القِسمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُّرُ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد:٤]، ﴿مَا يَكُونُ مِن أَمثِلَةِ هَذَا القِسمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُو مَعَكُّرُ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ۗ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ يَكُونُ مِن فَلِكَ مِن ذَلِكَ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ ﴾ [المجادلة:٧][١].

وأَمَّا إِذَا قَالَ: إِنَّ اللهَ مَعَ الكَافرينَ. مُريدًا بِذَلِكَ المَعنَى العَامَّ فَإِنَّهُ لَا يَصلُحُ هَذَا، بَلْ إِذَا أَرَدْتَ المَعنَى العَامَّ فاجعَلِ اللَّفظ عَامًّا، واجْعَلِ الإِضافَةَ عَامَّةً فَقُل: إِنَّ اللهَ مَعَ الخَلقِ، أَو مَعَ النَّاسِ. ومَا أَشْبَهَ هَذَا حَتَّى لَا تَجْعَلَ المَعِيَّةَ مُضافَةً إِلَى الكَافِرينَ عَلَى وَجْهٍ يُوهِمُ أَنَّهُ مَعَهُم بالنَّصِرِ والتَّأْييدِ.

[1] هَذِهِ المَعِيَّةِ إِذَا آمَنَ الإِنسَانُ بِهَا فَإِنَّما تُوجِبُ لَهُ كَهَالَ الْمُراقَبَةِ، مِثَالُ ذَلِكَ: لنفرِضْ أَنَّ رَجُلًا فِي بَيتِهِ مَا عِندَهُ أَحَدٌ مِنَ الحَلقِ هَمَّ بمَعصِيةٍ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ اللهَ مَعَهُ، يَعْنِي: مُطَّلِع عَلَيْهِ لَا يَفُوتُهُ شَيءٌ مِنْ أَمرِهِ فَإِنَّهُ لَا يَفْعَلُ وَلَا يُمكِنُ أَنْ يَفعَلَ؛ لَا نَهْ يَعْنَى وَلَا يُمكِنُ أَنْ يَفعَلَ؛ لَا نَهْ يَعْنَى اللهِ عَرَقِبَلَ، واللهُ تَعَالَى أَحَقُ أَنْ يُستَحَى مِنْهُ؛ ولِذَا قَالَ: لَا يَغْضُ النَّاسِ - يُقرِّبُ المَسْأَلَة - مَا ظَنَّكَ لَوْ كَانَ أَقرَبُ النَّاسِ إلَيكَ عندَكَ وأَنْتَ بُعْضُ النَّاسِ - يُقرِّبُ المَسْأَلَة - مَا ظَنَّكَ لَوْ كَانَ أَقرَبُ النَّاسِ إلَيكَ عندَكَ وأَنْتَ ثُرِيدُ المَعصِيةَ؟ هَلْ تَفعلُها؟ الجَوَابُ: لَا تَفعلُها، فَإِذَا كَانَ هَذَا حَياؤُكَ مِنَ الحَلقِ فَلْيَكُن حَياؤُكَ مِنَ الحَلقِ اللهُ عَرَقِبَلَ اللّذِينَ يَخْشُونَ وَجَهُم بالغيبِ هُمُ الَّذِينَ خَشُوا اللهُ عَرَقِبَلَ الَّذِينَ يَخْشُونَ وَجَهُم بالغيبِ هُمُ الَّذِينَ خَشُوا اللهَ عَرَقِبَلَ أَلَّذِينَ خَشُوا اللهَ عَرَقَبَلَ خَشِيةً لَا يَشُوبُها أَيُّ شُبهةٍ.

[١] الآيَةُ الأُولَى: فِي سُورَةِ الحَدِيدِ وأُوَّلُها: ﴿هُوَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَنَوَتِ وَالْأَرْضَ

فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ مَعَكُمْ ۚ أَيْنَ مَا كُشُتُم ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد:٤]، قَوْلُهُ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ «هُوَ» نَفْسُهُ عَزَّوَجَلً؛ ولهَذَا قَالَ ابْنُ القَيِّم^(١)رَحِمَهُٱللَّهُ: كُلُّ ضَمِيرِ يَعُودُ إِلَى اللهِ فَالْمَرَادُ بِهِ هُوَ نَفْسُهُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَن نَقُولَ: بَذَاتِهِ. لكِن احتَاجَ السَّلَفُ أَنْ يَقُولُوا: «بِذَاتِهِ» فِي بَعضِ المَسائِلِ مِن أَجْلِ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ التَّعطِيلِ؛ فَفِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِنَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الحديد:٤]، قَولُهُ: ﴿أَسْتَوَىٰ﴾ الضَّميرُ يَعُودُ عَلَى اللهِ، أي: استَوَى اللهُ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ العُلَمَاءِ كَمَا قُلْنَا قَالُوا: اسْتَوَى عَلَى العَرشِ بِذَاتِهِ. فزَادُوا كَلِمَةَ: «بِذَاتِهِ» مِنْ بَابِ التَّأْكِيدِ فَقَطْ، وقَصدُهُم بِذَلِكَ الرَّدُّ عَلَى مَنْ فَسَّرَ الاسْتِوَاءَ بالاستِيلَاءِ، إِذْ مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ اللهَ إِذَا أَضَافَ الفِعلَ إِلَى نَفْسِهِ، فالْمَرَادُ هُوَ نَفْسُهُ ﴿يَعْلَمُ ﴾ أي: اللهُ ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَغْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيِّنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد:٤]، ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ أي: اللهُ، ولكِنْ هَذِهِ النُّقطَةُ الأَخِيرَةُ -وَهِيَ المَعِيَّةُ- يَجِبُ أَنْ تَعلَمَ بأَنَّ النَّاسَ اختَلَفُوا فِيهَا:

فمنهُمْ مَنْ فسَّرَهَا بِأَنَّهُ مَعَنَا بِذَاتِهِ فِي أَمكِنَتِنَا، وهَوُّلاءِ هُمُ الحُلوليَّةُ مِنَ الجَهْمِيَّة، إِذْ مِنَ الجَهَمِيَّةِ مَنْ يُنكِرُ وُجودَ اللهِ بِالكُليَّةِ فِي الحَقِيقَةِ؛ لأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ لَيْسَ دَاخِلَ العَالَمِ، وَلَا مُنفَصِلًا. فيصِفُونَ اللهَ تَعَالَى العَالَمِ، وَلَا مُنفَصِلًا. فيصِفُونَ اللهَ تَعَالَى بِهَا يَقتضِي أَن يَكُونَ مَعدُومًا، بَلْ مُتَنِعًا.

⁽١) انظر: مختصر الصواعق (ص:٤٤٥).

ومِنَ العُلَمَاءِ مَنْ فَسَّرَهَا بالعِلمِ فَقَالَ: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ أَيْ: عِلْمُهُ مَعَكُم، وهَذَا وَرَدَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ؛ لأَجْلِ الرَّدِّ عَلَى مَا شَاعِ عِندَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الوَقتِ مِنْ أَقُوالِ هَؤُلَاءِ الجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ فَسَّرُوا كَلَامَ اللهِ عَزَقَجَلَ بِهَا لَا يُرَادُ بِهِ، بَلْ بِهَا هُوَ مُمْتَنِعٌ.

فإِنْ قِيلَ: هَلْ وَرَدَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ تَفسِيرُ المَعِيَّة بالعِلم؟

نَقُولُ: وَرَدَ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ قَالَ: هُوَ مَعهُم بعلمِهِ (١). إِمَّا بِهَذَا اللَّفظِ أو قريبٍ مِنهُ، مَعَ أَنَّ الشَّوكَانِيَّ وَحَمُهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ الصَّحَابَةِ تَفْسِيرُ المَعِيَّةِ بالعِلمِ أَبُدًا. ونَفَى ذَلِكَ، لكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ نفيهُ لَيْسَ بصِحِيحٍ، وأنَّهُ مَا اطَّلعَ عَلَى هَذَا.

أُمَّا بِقَيَّةُ الصَّحَابَةِ غَيرَ ابْنِ عَبَّاسٍ وابْنِ مَسعُودٍ فَهَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنهُم قَالَ بِهَذَا؛ لأَنَّ المَعنَى عِندَهُم وَاضِحٌ يَقْرَؤُونَ القُرآنَ عَلَى ظَاهِرِهِ ويُنزِّهُونَ اللهَ عَبَّا لا يَلِيقُ بِهِ، لأَنَّ المَعنَى عِندَهُم وَاضِحٌ يَقْرَؤُونَ القُرآنَ عَلَى ظَاهِرِهِ ويُنزِّهُونَ اللهَ عَبَّا لا يَلِيقُ بِهِ، ثُمَّ إنَّ تَفْسِيرَ مَنْ فَسَّرَ المَعِيَّةَ بِالعِلمِ لَيْسَ مَعنَاه أَنَّهُ مَقصُورٌ عَلَى العِلمِ؛ وهَذَا حَتَّى عُلَماءُ المُسْلِمِينَ مِنَ الحَلَفِ يَقُولُونَ: بعِلمِهِ وسَمعِهِ وبَصَرِهِ وإحَاطَتِهِ، فَلَيْسَ فَقَطِ العِلمُ.

ومِنَ العُلماءِ مَنْ قَالَ: إِنَّ المَعِيَّةَ عَلَى حَقِيقَتِهَا، لكِنَّها معِيَّةٌ تَلِيقُ باللهِ عَرَّفَجَلَ، ويَمْتَنِعُ غَايَةَ الامتِنَاعِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا أَنَّهُ مَعَنَا فِي الأَرضِ، وأنَّ هَذَا شَيْءٌ مُستحِيلٌ، وقَالَ: إِنَّهُ يُمكِن أَنْ يَكُونَ الشَّيءُ مَعَكَ حَقِيقَةً وهُو فَوْقَكَ، وضَربُوا لِذَلِكَ مَثَلًا بِهَا تَقُولُهُ العَرَبُ: مَا ذِلْنَا نَسِيرُ والحَديُ -وهُوَ أَحَدُ النَّجُومِ تَقُولُهُ العَرَبُ: مَا ذِلْنَا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا، مَا ذِلْنَا نَسِيرُ والجَديُ -وهُو أَحَدُ النَّجُومِ

⁽١) انظر: الدر المنثور (٨/ ٤٩).

المَشْهُورَةُ المَعْرُوفَةُ - مَعَنَا، فَإِنَّهُم يَقُولُونَ ذَلِكَ ويَرَونَ أَنَّ هَذِهِ المَعِيَّةَ حَقِيقَةٌ، وإِنْ كَانَ هَذَا الشَّيِءُ لَيْسَ فِي الأَرْضِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا المُكِنَّا فِي المَخلُوقِ فَهَا بَالُكَ بِالْحَالِقِ، كَانَ هَذَا الشَّيءُ لَيْسَ فِي الأَرْضِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا المَّكِنَّا فِي المَخلُوقِ فَهَا بَالُكَ بِالْحَالِقِ، وهَذَا لَا شَكَّ أَنَهُ هُوَ المَعْنَى المُوافِقُ لظَاهِرِ الآيَةِ مَا دُمنَا أَثْبَتْنَا مَعِيَّةً حَقِيقِيَّةً تَلِيقُ بِاللهِ عَنَّفَجَلَّ، وَلَا يلحَقُهَا شَيْءٌ مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلَةِ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿ ﴾ [الحديد:٤] خِتَامُ الآيَةِ بِهَا يَقْتَضِي العِلمَ أَيْضًا.

مَسْأَلَة: بِهَاذَا نَرُدُّ عَلَى الحُلوليَّةِ الجَهمِيَّةِ مِنْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَعَنَا بذَاتِه؟

الجَوَابُ: نَرُدُّ عَلَيْهِم بِالنَّصُوصِ الكَثِيرةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ اللهَ فَوقَ عَرشِهِ، ونَرُدُّ عَلَيْهِم أَيْضًا بِدَلَالَةِ العَقلِ بِأَنَّهُ مَا قَالَ إِنسَانٌ: يَا اللهُ. إِلَّا وَجدَ مِنْ قَلبِه ضَرُورَةً عَلَيْهِم أَيْضًا بِإِجَمَاعِ بِطَلَبِ العُلُوِّ، فَلَا يُمكِنُ أَنْ يَذَهَبَ يَمِينًا، وَلَا يَسَارًا، ونَرُدُّ عَلَيْهِم أَيْضًا بإجمَاعِ السَّلَفِ، فإنَّ السَّلَف مجمِعُونَ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى مُستو عَلَى عَرشِه فوقَ جَمِيع خَلقِهِ.

والحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا القَولَ لَا يُمكِنُ أَنْ يَستَقِيمَ عَلَيْهِ عَاقِلٌ أَبدًا؛ لأَنَّ مَعنَى كَلامِهِم: إِنَّ اللهُ مَعنَا بذَاتِه فِي أَمكِنتِنا: أَنَّ الأَمكِنةَ هَذِهِ تُحِيطُ باللهِ، أَو مَعنَاهُ: أَنَّ هَذِهِ كَلامِهِم: إِنَّ اللهُ مَعنَا بذَاتِه فِي أَمكِنتِنا: أَنَّ الأَمكِنةَ هَذِهِ تُحِيطُ باللهِ، أَو مَعنَاهُ: أَنَّ هَذِهِ اللهِ اللهُ الْعَافيةَ -، فكلامُهم غَيرُ مَعقُولٍ، لكِنَّهُم كَمَا قَالَ اللهُ العَافيةَ -، فكلامُهم غَيرُ مَعقُولٍ، لكِنَّهُم كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُو اللّهِ اللهِ اللهِ الْكِئبَ مِنْهُ مَا اللهُ الل

واللهُ عَزَقِجَلَ حَكِيمٌ، جَعَلَ مِنْ نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ أَشْيَاءَ فِيهَا نَـوْعٌ مِنَ الاشتِباهِ امْتِحَـانًا واختِبارًا للخَـلقِ حَتَّى يُعلَمَ مَنْ يُرِيدُ الحَقَّ مِمَّن يُرِيدُ الشُّبهَـةَ والتَّشكِيكَ، وهَذَا مِنَ الابْتِلَاءِ؛ لأنَّهُ لَو لَمَ يَكُنْ هُنَاكَ آيَاتٌ مُتشَابِهَاتٌ وكَانَ الأمرُ كُلُّهُ واضِحًا مَا عُرِفَ الصَّادِقُ فِي طلَبِه والمُؤمِنُ مِنْ غَيرِ الصَّادِقِ والمُؤمِن.

الآيَةُ الثَّانيَةُ: ﴿مَا يَكُونُ مِن خَتَوَىٰ ثَلَثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ ﴾ [المجادلة:٧] ﴿مِن خَتُوىٰ اللَّهُمْ وَلَا أَدْنَ مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ ﴾ [المجادلة:٧] ﴿مِن خَتُوىٰ ﴾؟ فِيهَا ثَلَثَةٍ ﴾ هَلْ ﴿فَجُوىٰ ﴾ مُضافَةٌ إِلَى ﴿ثَلَثَةٍ ﴾ أَوْ ﴿ثَلَثَةٍ ﴾ بدَلٌ مِنْ ﴿خَتُوىٰ ﴾؟ فِيهَا رَأْيَانِ للنَّحْويِّينَ.

فمِنهُم مَن قَالَ: مَا يَكُون مِن نَجوَى ثَلاثَةٍ أَيْ: مِنْ مُناجَاةِ ثَلاثَةٍ.

ومِنهُم مَنْ قَالَ: مَا يَكُونُ مِنْ نَجوَى يَعنِي: مِنْ جَماعَةِ النَّجوَى ثَلَاثَةٍ. فَتَكُونُ بَدَلًا مِنْ نَجوَى، وعَلَى كُلِّ حَالٍ فالمَعنَى لَا يَختَلفُ.

﴿ مَا يَكُونُ مِن نَجْوَى ثَلَنَةٍ إِلَّا هُو رَابِعُهُمْ ﴾ [المجادلة:٧]، والنَّجوَى: هِيَ مُخَاطَبَةُ الغَيرِ بكَلَامٍ خَفِيٍّ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَنَدَيْنَهُ مِن جَانِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبَنَهُ غِجَا﴾ [مريم:٢٥]، هَوُلاءِ النَّلاثَةُ الَّذِينَ يَتَنَاجُونَ يَكُونُ اللهُ تَعَالَى رابِعَهُمْ، ولَيسَ مَعْنَاه: أَنَّهُ فِي مكانِه فَوقَ سَمَوَاتِه عَلَى عَرشِهِ، لكنَهُ الْكَيَالِ إِحَاطَتِه كَانَّهُ مَعَهُم، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أمرِهِم ﴿ وَلَا خَسَةٍ إِلَّا هُو لَكَيَالٍ إِحَاطَتِه كَانَّهُ مَعَهُم، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أمرِهِم ﴿ وَلَا خَسَةٍ إِلَّا هُو مَعَهُمُ وَلاَ أَكْثَرُ إِلَّا هُو مَعَهُمُ وَالمجادلة:٧] ﴿ أَدْنَى مِن ذَالِكَ ﴾ أَيْ: الْذَى مِن الثَّلاثَةِ وَأَيْضًا أَدنَى مِن الحَمسَةِ، وهِي أربَعَةٌ، ويكُونُ اللهُ خامِسَهُم ﴿ وَلَا أَكثَرُ وَلَا أَكثَرُ هُ اللهُ عَرَقَبَلَ مُنتَهَاهُ خَسَةٌ، يَعنِي: وَلَا أَكثَرُ مِنَ الحَمسَةِ وَلَا أَنْ اللّذِي ذَكرَهُ اللهُ عَرَقَبَلَ مُنتَهَاهُ خَسَةٌ، يَعنِي: وَلَا أَكثَرُ مِنَ الحَمسَةِ ﴿ وَلِا مُنَى مِنَ الْخَمسَةِ وَلَا أَنْ اللّذِي ذَكرَهُ اللهُ عَرَقَبَلَ مُنتَهَاهُ خَسَةٌ، يَعنِي: وَلَا أَكثَرُ مِنَ الْخَمسَةِ ﴿ إِلّا هُو مَعَهُمُ أَنَى مَا كَانُوا ﴾ فِي أيِّ مَكَانٍ، وفِي أيِّ عَدَدٍ، فَإِنَّ اللهُ عَرَقِجَلً مُنتَهَاهُ خَسَةٌ، يَعنِي: وَلَا أَكثَرُ مِنَ الحَمسَةِ ﴿ إِلّا هُو مَعَهُمُ أَنِي مَا كَانُوا ﴾ فِي أيِّ مَكانٍ، وفِي أيِّ عَدَدٍ، فَإِنَّ اللهُ عَرَقِجَلً

وأَمَّا الْحَاصَّةُ فَهِيَ: الَّتِي تَقتَضِي النَّصرَ والتَّأييدَ لِمَنْ أُضِيفَت لَهُ. وهِيَ مُحْتَصَّةٌ بمَنْ يَستَحِقُّ ذَلِكَ مِنَ الرُّسُلِ وأتبَاعِهِم [١].

وَهَذِهِ الْمَعِيَّة تُوجِبُ لِمِنْ آمَنَ بِهَا كَهَالَ الثَّبَاتِ والقُّوَّةِ، وَمِنْ أَمْثِلَتِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال:١٩]. ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَٱلَّذِينَ هُم تُحْسِنُونَ ﴾ [النحل:١٢٨]، ﴿إِنَّنِي مَعَكُماۤ أَسْمَعُ وَأَرَكُ ﴾ [طه:٤٦][٢].

مُحِيطٌ بِهِمْ غَايةَ الإَحَاطةِ، وَكَمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي فِطَرِكُم أَيْضًا لَا يُمكِنُ أَنْ نَتصَوَّرَ بأَنَّ اللهُ عَنَوْجَلَ فِي الأَرْض؛ لأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَلِيقُ باللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وإِنَّمَا المَعْنَى أَنَّهُ مَعَ خَلقِهِ، وهُوَ عَالٍ عَلَيهِم؛ لكَمَالِ صِفَاتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وإحَاطَتِه.

[1] هَذِهِ الحَاصَّةُ تَقتَضِي النَّصرَ، ولكِنْ لَيسَتْ هِيَ النَّصرَ، لكِنْ تَقتضِي النَّصرَ والتَّالِيدَ والحِفظَ والكَلاءةَ لَمِنْ أُضِيفَتْ لَهُ، وهِيَ -أَيِ: الحَاصَّةُ- قَدْ تُضَافُ إِلَى مُعيَّنِينَ بأَوْصَافِهِم يَقُول: «وهَذِهِ المَعِيَّةُ وَكُلْ أَضِيفَ لَهُ مُعيَّنِينَ بأَوْصَافِهِم يَقُول: «وهَذِهِ المَعِيَّةُ تُوجِبُ لَمِنْ آمَنَ بِهَا كَمَالَ الثَّبَاتِ والقُوَّةِ».

[٢] هَذِهِ الآيَةُ مِنَ المُعيَّنِينَ بأُوصَافِهِم، وَكَذَلِكَ قَولُه تَعالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَٱلَّذِينَ هُم تُحْسِنُونَ ﴾ [النحل:١٢٨] هَذِهِ الآيَةُ أَيْضًا مِنَ المُعيَّنِينَ بِصِفَاتِهِم.

أَمَّا قُولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَكِ ﴾ [طه:٤٦] فَهِيَ مِنَ الْمُعيَّنِينَ بأشخاصِهِم، وقَدْ قَالْمَا اللهُ عَنَّوَجَلَّ لُمُوسَى وهَارُونَ عَلَيْهِما السَّلَامُ حِينَ ﴿ قَالَا رَبَّنَا إِنَّنَا غَانُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَن يَطْغَيْ ﴾ [طه:٥٤]، يَعْنِي: فِرعُونَ ﴿ قَالَ لَا تَخَافَأٌ إِنَّنِي مَعَكُما فَخَافُ أَن يَقْعَلُ مِعَكُما أَسْمَعُ وَأَرَعُكَ ﴾ [طه:٤٦] ﴿ أَسْمَعُ ﴾ مَا يَقُولُ ومَا تَقُولَانِ لَهُ ﴿ وَأَرَعُكَ ﴾ مَا يُفعَلُ بِكُمَا، فَلَا تَخَافَا، وَكَذَلِكَ: ﴿ وقُولُهُ عَنْ نَبيِّهِ ﷺ: ﴿ لَا تَحْدَزَنْ إِنَ لَنَهُ مَعَنَا ﴾ [التوبة:٤٠]».

وقَوْلُهُ عَنْ نَبِيِّهِ ﷺ: ﴿لَا تَحْدَزُنْ إِنَ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ١٠][١].

[١] هَذِهِ أَيْضًا مِنَ الْمُعَيَّنِينَ بِأَشْخَاصِهِم.

وقَدْ قَالَه النَّبِيُّ عَلَيْهِ الطَّلَاهُ وَالسَّلَامُ لاَّبِي بَكْرٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ وَكَانَا فِي غَارِ ثَورٍ قَدْ اخْتَفَيَا عَنْ طَلَبِ قُريشٍ، وبَقِيَا فِي الغَارِ ثَلَاثَةَ أَيَامٍ، فَلَيَّا وَقَفُوا عَلَى الغَارِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ لِلنَّبِيِّ عَنْ طَلَبِ قُريشٍ، وبَقِيَا فِي الغَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَيَّا وَقَفُوا عَلَى الغَارِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ لِلنَّبِيِّ عَنْهِ النَّهِ لَوْ نَظَرَ أَحَدُّهُمْ إِلَى قَدَمَيهِ لَأَبْصَرَنَا، يَعنِي: فَأَنَا أَخَافُ عَلَيْهِ الضَّلَاهُ وَالسَّلَامُ : " عَلَيْهِ اللهِ لَوْ نَظَرَ أَحَدُّهُمْ إِلَى قَدَمَيهِ لَأَبْصَرَنَا، يَعنِي: فَأَنَا أَخَافُ قَالَ: " ﴿ لَا تَحْدَزُنْ إِنَ لَا اللهِ لَوْ نَظَرَ أَحَدُهُمْ إِلَى قَدَمَيهِ لَأَبْصَرَنَا، هَوَ الوَاقِعُ.

وأمَّا مَا اشْتَهرَ عِندَ بَعضِ النَّاسِ مِنْ أَنَّ العَنْكَبُوتَ وَضَعَت نَسِيجًا مِنَ العُشِّ عَلَى العُشِّ عَلَى العُشِّ عَلَى الغَارِ، فَهَذَا لَا صِحَّةَ لَهُ، وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّ حَمَامَةً وَقَعَتْ عَلَى بَابِ الغَارِ حَتَّى إِذَا رَأُوا الحَمَّامَةَ قَالُوا: لَو فِيهِ رِجَالٌ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ (٢)، فَهَذَا أَيْضًا لَا أُصلَ لَهُ.

ولهَذَا يَتَسَاءَلُ النَّاسُ كَثِيرًا عَنْ قَتلِ العَنكَبُوتِ: هَلْ يَجوزُ أَوْ لَا يَجوزُ؟ فَإِذَا قُلتَ لَسُهُم: إِنَّهُ يَجُوزُ. قَالُوا: كَيفَ تَقُولُ هَذَا وقَدْ حَمَتِ الرَّسُولَ ﷺ؟ وهَلْ هَذَا إِلَّا كَمَا قَالَ الشَّاعُرُ(٣):

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغَيْلَانِ عَنْ كِبَرِ وحُسْنِ فِعْ لِ كَمَا يُجْزَى سِنِيَّارُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب المهاجرين وفضلهم، رقم (٣٦٥٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَحِيَالِتُنَعَنْهُ، رقم (٢٣٨١).

⁽٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٢٢٨ – ٢٢٩)، والبزار في المسند (١٠/ ٢٤٥ رقم ٤٣٤٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٤٤٣ رقم ١٠٨٢) من حديث زيد بن أرقم، والمغيرة بن شعبة، وأنس بن مالك رَسَحُالِللهُ عَنْظُر. وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٤/ ٤٥٤): وهذا حديث غريب جدًّا من هذا الوجه.

⁽٣) البيت ينسب لسليط بن سعد، انظر: تاريخ الطبري (٢/ ٦٦)، وخزانة الأدب (١/ ٢٩٤).

فإِنْ قِيلَ: هَلِ المَعِيَّةُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ الذَّاتيَّةِ أَوْ مِنْ صِفَاتِه الفِعليَّةِ؟

فَالجَوَابُ: أَنَّ المَعِيَّةَ العَامَّةَ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتيَّةِ؛ لأَنَّ مُقتضَيَاتِها ثَابِتَةٌ للهِ تَعَالَى أَزَلًا وَأَبدًا، وأَمَّا المَعِيَّةُ الخَاصَّةُ فَهِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الفِعليَّةِ؛ لأَنَّ مُقتضَيَاتِهَا تَابِعَةٌ لأَسْبَابِهَا، تُوجَدُ بوُجودِهَا، وتَنتَفِي بانتِفَائِها.

ولكِنْ نَقولُ: هَذَا لَيسَ بصَحِيحٍ وأنَّ قَتلَ العَنَاكبِ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا آذَت، بَلْ وَرَدَ فِي هَذَا حَدِيثٌ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ بِقَتلِهَا، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ (١).

MIN

⁽١) أخرجه أبو داود في المراسيل رقم (٥٠٥، ٤٠٥)، عن يزيد بن مرثد مرسلًا.





البَابُ الثَّانِي عَشَرَ

فِي الجَمعِ بَينَ نُصُوصِ عُلوِّ اللهِ بِذَاتِهِ ومَعيَّتِهِ [١]

XXX

قَبَلَ أَنْ نَذَكُرَ الجَمعَ بَينَهُما نُحِبُّ أَنْ نُقدِّمَ قَاعِدَةً نَافِعَةً أَشَارَ إِلَيهَا الْمُؤلِّفُ شَيخُ الإِسلَامِ ابنُ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ (العَقل والنَّقل) (١/ ٤٣ – ٤٤).

[1] وهَذَا البَابُ ونَحْوُهُ مِنَ الأَبُوابِ المُهمَّةِ لطَالِبِ العِلْمِ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي العُلُومِ العِلْمِيَّةِ الاعتِقَاديَّةِ؛ لأَنَّ بَعْضَ النَّصُوصِ فِي العُلُومِ العِلْمِيَّةِ الاعتِقَاديَّةِ؛ لأَنَّ بَعْضَ النَّصُوصِ فِيهِ اسْتِبَاهٌ حَيثُ يُظَنُّ التَّعَارُضُ بَيْنَ نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، ولَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ، والنَّذِينِ فِي قُلُومِمْ زَيْغٌ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَة مِنهُ، ويضرِبُونَ كِتَابَ اللهِ بَعضَهُ ببَعضٍ، والنَّذِينِ فِي قُلُومِمْ زَيْغٌ يَتَبِعُونَ مَا تَشَابَة مِنهُ، ويضرِبُونَ كِتَابَ اللهِ بَعضَهُ ببَعضٍ، ويقُولُونَ: هَذَا يُنَاقِضُ هَذَا، وهَذَا يكذّبُ هَذَا. ومَا أَسْبَة ذَلِكَ، أو يَلجَوُونَ إِلَى ويقُولُونَ: هَذَا يُنَاقِضُ هَذَا، وهَذَا يكذّبُ هَذَا. ومَا أَسْبَة ذَلِكَ، أو يَلجَوُونَ إِلَى القولِ بأَحِدِ النَّصَينِ وإلغَاءِ الآخِرِ، ولكِنَّ أَهلَ الإيهانِ والعِلْمِ يَسلُكونَ مَسلكا القولِ بأَحِدِ النَّصَينِ وإلغَاءِ الآخِرِ، ولكِنَّ أَهلَ الإيهانِ والعِلْمِ يَسلُكونَ مَسلكا آخَرَ، وهُوَ أَنَّهُ لا تَعَارُضَ فِي كَلامِ اللهِ عَنَّوجَلَ، وَلا تَعارُضَ بَينَ كَلامِ اللهِ وبَينَ سُنَة رَسُولِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ الكُلُّ مِنْ عِندِ اللهِ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَقَعَالَى يَقُولُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ اللهِ مَعْ اللهُ الْمُؤَلِّ الكُلُّ مِنْ عِندِ اللهِ، واللهُ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى يَقُولُ الحَقِّ اللهُ المَاطِلُ ابْدًا، واللهُ سُبْحَانَهُ وَيَعَالَى كُلُّ قُولِهِ حَقٌّ وصِدقٌ، لا يَتَناقَضُ ، لا يَقولُ البَاطِلَ ابْدُ واللهُ سُبْحَانَهُ وَيَعَالَى كُلُّ قُولِهِ حَقٌّ وصِدقٌ، لا يَتَناقَضُ.

[٢] اعلَمْ أَنَّ العُلمَاءَ رَجْهُواللَهُ يُعبِّرُونَ دَائِمًا بضَميرِ الجَمعِ، وإِنْ كَانَ الْمُتكلِّمُ وَاحِدًا لَا يَعنُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُم يُعظَّمُونَ أَنفُسَهُم، ولَكِنَّهُم يَعنونَ بِذَلِكَ أَنَّنا نَحنُ عُمُوعَةُ هَـذِهِ الطَّائِفَةِ مَثَلًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ نَقُولُ: كَـذَا وكَـذَا. وقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمرَ مجمُوعَةُ هَـذِهِ الطَّائِفَةِ مَثَلًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ نَقُـولُ: كَـذَا وكَـذَا. وقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمرَ

وخُلَاصَتُها: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ بالتَّعارُضِ بَينَ دَلِيلَينِ فإِمَّا أَنْ يَكُونَا قَطعِيَّينِ، أَوْ أَحَدُهُمَا قَطعيًّا والآخَرُ ظَنَيًّا اللهِ اللهِ عَلَيْتَا اللهِ عَلَيْتِ عَلَيْتَا اللهِ عَلَيْتُ عَلَيْتَا اللهِ عَلَيْتُ عَلَيْتَا اللهِ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتَ عَلَيْتِ عَلَيْتُ عَلَيْتُهُ عَلَيْتُ عَلَيْتِ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتِ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُهُ عَلَيْتُ عَلَيْتِ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلِيْتُ عَلَيْتُ عِلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُهِ عَلَيْتُ عَلَيْتُوا عَلَيْتُ عَلِي عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلِيْتُ عَلِيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلِي عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلِيْتُ عَلِي عَلَيْتُ عَلِيْتُ عَلِي عَلَيْتُ عَلِي عَلِي عَلِي عَلَيْتُ عَلِي عَلَيْتُ عَلِي عَلَيْتُ عَ

رَضَّالِلَهُ عَنهُ أَنَّهُ قَالَ فِي الجِهاريَّةِ: «ذَاكَ عَلَى مَا قَضَينَا، وَهَذَا عَلَى مَا نَقضِي» (١)، ولَمْ يَزَلِ العُّلَمَاءُ رَحَهُ اللَّهِ مِنَ الأَئِمَّةِ وأتبَاعِهِمْ يُعبِّرُونَ بِمِثْلِ هَذَا التَّعبِيرِ يَقُولُونَ: نَحنُ نَقُولُ كَذَا، ونَبدَأُ بكَذَا، ونُنهِي قولَنَا بكَذَا، ومَا أَشبَهَ ذَلِكَ وَلَا يُعَدُّ هَذَا مِن بَابِ التَّعاظُمِ، أَو مِنْ بَابِ التَّعاظُمِ، أَو مِنْ بَابِ التَّعاظُمِ، أَو مِنْ بَابِ التَّعاظُمِ، أَو مِنْ بَابِ التَّعاظُمِ،

وقُولُهُ: ﴿فِي كِتَابِهِ (العَقل والنَّقل) » هَذِهِ العِبَارَةُ اختِصَارٌ لاسمِ كِتَابِه المَعرُوفِ بـ (دَرء تَعَارُضِ العَقلِ والنَّقلِ)، وهُنَاكَ اسمٌ آخَرُ لَهُ: (بَيَانُ مُوَافَقَةِ صَريحِ المَعقُولِ لصَحِيحِ المَنقُولِ)، وَهُوَ كِتَابٌ كَبِيرٌ مُستقِلُّ عَنِ الفَتَاوَى، والكِتَابُ هَذَا قَدْ أَثْنَى عَلَيهِ ابْنُ القَيِّم رَحِمَهُ أَلِلَهُ ثَنَاءً عظيمًا فَقَالَ (٢):

وَلَهُ كِتَابُ العَقْلِ والنَّقْلِ الَّذِي مَا فِي الْوُجُودِ لَـهُ نَظِيرٌ ثَـانِ

ومُرَادُه مَا فِي الوُجُودِ لَهُ نظِيرٌ ثانٍ فِي هَذَا البَابِ، أَيْ: فِي مُحَاجَّةِ أُولَئكَ الْمُتَكلِّمينَ والفَلَاسفَةِ ونَحوِهِم، وإِلَّا فَلَا شَكَّ أَنَّ فِي الوُجُودِ مَا هُوَ أَفضَلُ مِنهُ بكَثِيرٍ.

[1] القَطعِيُّ: هُوَ الَّذِي يَقطَعُ العَقلُ بثُبُوتِه، وَلَا يَكُونُ فِي العَقلِ احتِهَالُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُرتِفعًا، كَقَطعِ إِنسَانٍ مَثَلًا بمُشَاهدَةِ لَكُونَ ذَلِكَ مُرتِفعًا، كَقَطعِ إِنسَانٍ مَثَلًا بمُشَاهدَةِ الشَّمسِ وهِيَ مُشرِقَةٌ.

⁽۱) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (۲۱/۲۶)، وابن أبي شيبة في المصنف (۲۳۲/۱۶)، والدارمي في السنن رقم (۲۷۱)، والدارقطني في السنن (۸۸/٤).

⁽٢) النونية (ص: ٢٣٠).

فَهَذِهِ ثَلَاثةُ أَقسامٍ:

الأوَّلُ: القَطعيَّانِ: وَهُمَا مَا يَقطَعُ العَقلُ بثُبُوتِ مَدلُو لِمَا اللَّ فالتَّعارضُ بَينَهُما مُحَالُ^[1]؛ لأَنَّ القَولَ بجَوَازِ تَعَارُضهِما يَستَلزِمُ أَنَّ! إِمَّا وُجوبُ ارتِفَاعِ أحدِهِمَا، وَهُوَ مُحَالُ^[1]؛ لأَنَّ القَطعِيَّ وَاجِبُ الثُّبُوتِ أُنَّ وإِمَّا ثُبُوتُ كُلِّ مِنهُما مَعَ التَّعارُضِ، وَهُوَ مُحَالٌ أَيضًا أَنَّ القَطعِيَّ وَاجِبُ الثُّبُوتِ أَنَا وإِمَّا ثُبُوتُ كُلِّ مِنهُما مَعَ التَّعارُضِ، وَهُوَ مُحَالٌ أَيضًا أَنَّ القَطعِيِّ وَاجِبُ النَّقيضينِ [1].

وأَمَّا الظَّنِّيُّ: فَهُوَ الَّذِي يترجَّحُ عِندَ الإِنسَانِ، ولَيسَ بالأَمرِ المقطُوعِ بِهِ إِذْ مِنَ المُحتمَلِ أَنْ يَكُونَ الأَمرُ خِلَافَهُ، كَمَا لَوْ تَدلَّتِ الشَّمسُ للغُروبِ، وكَانَ فِيهِ قِطَعٌ المُحتمَلِ أَنْ يَكُونَ الأَمرُ خِلَافَهُ، كَمَا لَوْ تَدلَّتِ الشَّمسُ للغُروبِ، وكَانَ فِيهِ قِطعٌ مِنَ السَّحَابِ، فغَلبَ عَلَى الظَّنِّ أَنْهَا غَرَبَتْ، فَهَذَا ظَنَيٌّ إِذْ مِنَ المُحتَمَلِ أَنْهَا لَمْ تَعرُبْ، فالدَّلِيلَانِ إِمَّا أَنْ يَكُونَا قطعيَّينِ، أَوْ ظَنَيَّينِ، أَوْ أُحدُهُما قَطعيًّا والثَّاني ظَنَيًّا.

[1] بأَنْ يَقطَعَ العَقلُ قَطعًا لَا احتِمالَ فِيهِ بثُبُوتِ مَدلُولِها.

[٢] إِذَنْ لَا تَعَارُضَ بَينَ دَلِيلَيْنِ قَطعِيَّينِ، وهُوَ شَيءٌ مُستحِيلٌ، ووَجهُ الاستِحَالَةِ:

[٣] واحِدًا مِنْ أَمرينِ، وكِلَاهُمَا مُحَالٌ:

[٤] وكَيْفِيَّةُ كَونِهِ مُحَالًا؛ لأَنْنَا نَقُولُ: إنَّهُمَا قطعيَّانِ، فَإِذَا كَانَ تَعَارُضُهُمَا يَستَلزِمُ ارتِفَاعَ أمرٍ قَطعِيٍّ، وهَذَا شَيءٌ مُستحِيلٌ.

[٥] والأمْرُ الثَّانِي الَّذِي يَستَلزِمُهُ:

[٦] مِثْلَ أَنْ يَكُونَ أحدُهُمَا دَالًا عَلَى أَنَّ هَذَا أَبيَضُ، والثَّاني دَالًا عَلَى أَنَّهُ أَنَّهُ أَنَّهُ أَنَّهُ لَا يُمكِنُ أَنْ يَجتَمِعَا عَلَى ذَلِكَ.

[٧] وعَلَى هَذَا فالتَّعارُضُ بَينَ دَلِيلَيْنِ قطعِيَّينِ أَمرٌ مُستحِيلٌ.

فإِنَّ ظُنَّ التَّعارُضُ بَيْنَهُمُ اللَّهِ فإِمَّا: أَنْ لَا يَكُونَا قَطَعِيَّينِ [1]، وإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ بَينَهُما تَعَارُضُ اللَّهَ وَجِهِ والثَّانِي عَلَى وَجِهِ آخَرَ [1]، بِحَيْثُ يُحمَلُ أحدُهُما عَلَى وَجِهِ والثَّانِي عَلَى وَجِهِ آخَرَ [1]، وَلَا يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ مَا يَشِبُتُ نسخُهُ مِنْ نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ القَطعِيَّةِ؛ لأَنَّ وَلَا يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ مَا يَشِبُتُ نسخُهُ مِنْ نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ القَطعِيَّةِ؛ لأَنَّ اللَّيْ اللَّلْ اللَّيْ الْمُعُمِّلُ الْمُعُلِقِ اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ الْمُعِلِ اللَّيْ اللَّيْ الْمُنْ الْمُعْلِقِ اللَّيْ الْمُنْسِخُ اللَّيْ الْمِنْ الْمُعْلِقِ اللَّيْ الْمُعْلِقِ اللَّيْ الْمُعْلِقُ الْمُنْ الْمُعْلِقُ الْمُنْ الْمُعْلِقُ الْمُوسِ اللْكُولِ اللَّيْ الْمُعْلِقِ اللَّيْ الْمُنْ الْمُعْلِقِ اللَّيْ الْمُنْ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الللِيْ الْمُنْ الْمُعْلِقِ اللْمُعِلِي الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمِنْ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعِلْمُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِ

[١] لأنَّهُ قَدْ يَرِدُ عَلَى الذِّهْنِ أَنَّهُما مُتعارِضَانِ وهُمَا قَطعِيَّانِ، فَهَاذَا نَصنَعُ إِنْ ظُنَّ التَّعارُضُ بَيْنَهُما؟

[٢] وإِذَا لَمْ يَكُونَا قَطْعيَّينِ فالتَّعارُضُ بَيْنَهُما قَائِمٌ، فأَكُونُ أَنَا ظَنَنتُ أَنَّهُا قَطعيَّانِ وَهُمَا فِي الحَقِيقَةِ غَيرُ قطعيَّينِ، وَهَذَا أمرٌ مُمَكِنٌ أَنْ يَكُونَ.

[٣] ولكِنْ أَنَا ظَنَنتُ التَّعارُضَ، والوَاقِعُ أَنْ لَا تَعَارُضَ.

[٤] وإِذَا صَحَّ أَنْ يُحمَلَ أحدُّهُما عَلَى وَجهٍ والثَّاني عَلَى وَجهٍ آخَرَ فَإِنَّهُ لَا تَعَارُضَ حينَئِذٍ.

[6] فَإِذَا وُجِدَ نُصُوصٌ قطعيَّةٌ مُتعَارِضَةٌ، لكِنَّ أحدَهَا مَنْسُوخٌ، فإِنَّ هَذَا لاَ يَنْقُضُ القَاعِدَة؛ فمَثَلًا قَولُه تَعَالَى: ﴿إِن يَكُن مِنكُمْ عِشْرُونَ صَعَيْرُونَ يَغْلِبُوا مِاتَنَيْنُ وَإِن يَكُن مِنكُمْ عِشْرُونَ صَعَيْرُونَ يَغْلِبُوا مِاتَنَيْنُ وَإِن يَكُن مِنكُمْ عِشْرُونَ مَعَيْرُونَ يَغْلِبُوا مِاتَنَيْنُ وَإِن يَكُن مِنكُمْ الْفَ يَعْدَهَا: ﴿فَإِن يَكُن مِنكُمْ الْفَ يَغْلِبُوا الْمَنْفَلِقُونَ يَكُن مِنكُمْ الْفَ يَغْلِبُوا الْمَنْفَقُونَ يَكُن مِنكُمْ الْفَ يَغْلِبُوا الْمَنْفِ الْالفال:٢٦]، وهُو مُناقِضٌ للأَوَّلِ، لكِنَّ الثَّانِي نَاسِخٌ للأَوَّلِ بلدَلِيلِ قَولِهِ تعَالَى: ﴿ الْانفال:٢٦]، وحينَتِذِ يَكُونُ الثَّانِي قَائِمًا، ولَيْسَ لَهُ مُعَارِضٌ، بذَلِيلٍ قَولِهِ تعَالَى: ﴿ الانفال:٢٦]، وحينَتِذِ يَكُونُ الثَّانِي قَائِمًا، ولَيْسَ لَهُ مُعَارِضٌ،

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَا ظَنَّيَنِ: إِمَّا مِنْ حَيْثُ الدَّلالَة، وإِمَّا مِنْ حَيْثُ الثَّبُوت [١١]، فيُطلَبُ التَّرجِيحُ بينَهُما، ثُمَّ يُقدَّمُ الرَّاجِحُ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ أَحدُهُمَا قطعيًّا والآخَرُ ظنَيًّا، فيُقدَّمُ القَطعِيُّ باتِّفَاقِ العُقَلَاءِ؛ لأَنَّ اليَقِينَ لَا يُدفَعُ بالظَّنِّ [٢].

فَلَا يَقَعُ التَّعارُضُ؛ لأَنَّ النَّصَّ المَنْسُوخَ قَدْ نُسِخَ حُكمُهُ وأُلغِيَ.

فالقَاعِدَةُ -إِذَنْ- سَليمَةٌ: كُلُّ قَطعِيَّينِ فَإِنَّهُ لَا يُمكِنُ التَّعارُضُ بَينَهُا؛ لأَنَّ القَوْلَ بجَوَازِ التَّعارُضِ يَستَلزِم: إِمَّا ارتِفَاعَ أحدِهِمَا، وإِمَّا اجتِمَاعَهُا، وكِلَاهُمَا عُكَالٌ، أَمَّا ارتِفَاعُ أحدِهِمَا فَمُحَالٌ؛ لأَنَّهُ قطعِيٌّ، وأَمَّا اجتِمَاعُهُا فَمُحَالٌ؛ لأَنَّهُ جَمعٌ بيْنَ النَّقيضَينِ وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذَا النَّسخُ لِمَا عَلِمْتَ.

لكِنْ لَوْ فُرِضَ أَنَّ الإِنْسَانَ أَبَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ وَهُمَا قَطعِيَّانِ ولَمُ يُتَوَصَّلُ إِلَى جَمْعِ فإِنَّنَا نَقُولُ: هَذَا إِصْرَارٌ خَاطِئٌ، والوَاجِبُ عَلَيْك إِذَا لَمْ تعْلَمِ الجَمْعَ وأَنَّكَ مَا زِلْتَ مُصِرًّا عَلَى التَّعارُضِ أَنْ تَقُولَ: آمَنْتُ باللهِ ورَسُولِهِ. وأَنْ لَا تَعْتَقِدَ هَذَا التَّعارُضَ.

[1] وقُلنَا بِالفَرْقِ بَينَ الدَّلَالَةِ وِالثَّبُوتِ؛ لأَنَّ النَّصَّ قَدْ يَكُونُ ثَابِتًا، لكِنَّ دَلَالَتَه غَيرُ قَابِتٍ، كَأَنْ يَكُونَ مَثَلًا جَاءَ دَلَالَتَه غَيرُ قَابِتٍ، كَأَنْ يَكُونَ مَثَلًا جَاءَ مِنْ طُرُقٍ ضَعِيفَةٍ، فَهَذَا غَيرُ ثَابِتٍ بِنَفْسِه، فَإِذَا وُجِدَ تَعَارُضٌ بَينَ دَلِيلَينِ ظَنَّيْنِ خَينَئذِ: «يُطلَبُ التَّرجِيحُ بينَهُما، ثُمَّ يُقدَّمُ الرَّاجِحُ».

[٢] هَذَا كَلَامُ شَيخِ الإِسلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهُوَ كَلَامٌ وَاضِحٌ.

إِذَا تَبِيَّنَ هَذَا فَنَقُولُ: لَا رَيبَ أَنَّ النُّصُوصَ قَدْ جَاءَت بإِثبَاتِ عُلُوِّ اللهِ بِذَاتِهِ فَوقَ خَلقِهِ [1]

[1] مِثْل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة:٥٥١]، ﴿ سَيِّج ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَ ﴾ [الأعلى: ١]، ﴿ وَهُو ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [الأعلى: ١١]، ﴿ وَهُو ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [الأعلى: ١١]، ﴿ وَهُو ٱلْمَالُ ذَلِكَ كَثِيرٌ لَا يُحْصَى، وأطر: ١١)، ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَاكَةِ كَثِيرٌ لَا يُحْصَى، وقُلْنَا: عُلُوّهُ بِذَاتِهِ ؛ لأَنَّ اللهَ إِذَا أَضَافَ الشَّيءَ إِلَى نَفْسِهِ فَالْمُوادُ إِلَيْهِ ذَاتُهُ:

فَقَـوْلُهُ تَعَـالَى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ هُـوَ ذَاتُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَلَا حَاجَةَ أَنْ يَقُولَ: هُوَ الَّذِي خَلَقَ بذَاتِه السَّمَوَاتِ والأَرضَ.

وقَولُه تَعَالَى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ ٱلسَّمَاءِ ﴾ أي: اللهُ ذَاتُه، فَلَا حَاجَةَ أَنْ يَقُولَ: أَنزَلَ بذَاتِه.

وقَولُه تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِى ٱلْعَظِيمُ ﴾ أي: الله ُ ذَاتُه، فَلَا حَاجةَ أَنْ يَقُولَ: وَهُوَ الْعَلِيُ النَّي بَدَاتِهِ؛ لأَنَّ أيَّ وَاحِدٍ يَعرِفُ اللَّغَةَ العَرَبِيَّةَ يَعرِفُ أَنَّ الْمُضافَ إِلَى الشَّيءِ يُرَادُ بِهِ ذَاتُ الشَّيءِ فَلَا بُدَّ أَنْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ عَلَيهِ.

وقُولُه تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَنَوَتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامِ ﴾ [هود:٧]، أي: اللهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَلَقَ.

وقولُه تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ اَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ أي: اللهُ ذَاتُهُ؛ ولهَذَا لَمَّ أَنْكَرَ بَعضُ النَّاسِ عَلَى بَعضِ العُلَمَاءِ قولَمُم: اسْتَوَى عَلَى العَرشِ بذَاتِه. وقَالَ: هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: اسْتَوَى عَلَى العَرشِ بذَاتِه. وقَالَ: هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: اسْتَوَى عَلَى العَرشِ لذَاتِهِ؛ لأَنَّ هَذَا زيَادَةٌ فِي النَّصِّ. قَالَ لَهُ العَالِمُ: أَنَا لَمُ أَزِد، وغَايَةُ مَا هُنَالِكَ أَنَّنِي بَيَّنتُ وأَوْضَحتُ؛ لأَدفَعَ قُولَ مَنْ يَقُولُ: اسْتَوى عَلَى العَرشِ، أي: استَولَى عَلَيْهِ بقُدرَتِهِ، فَأَنَا أُرِيدُ استَولَى عَلَيْهِ بقُدرَتِهِ، فَأَنَا أُرِيدُ استَولَى عَلَيْهِ بقُدرَتِهِ، فَأَنَا أُرِيدُ

وأنَا مَعَهُم [1]، وكُلِّ مِنهُما قطعِيُّ الثُّبُوتِ والدَّلالَةِ [1]. وقَدْ جَمعَ اللهُ بَينَهُما فِي قَولِه تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اَسْتَوَىٰ عَلَى اَلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِيجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد:٤][1].

أَنْ أَرُدَّ هَذَا القَولَ البَاطِلَ، وأيضًا فإِنَّا نَحتَاجُ في مَسأَلَةِ العُلوِّ أَنْ نَقُولَ: بذَاتِهِ؛ لأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ عَالٍ بذَاتِهِ وبصِفَاتِه. وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ عَالٍ بذَاتِهِ وبصِفَاتِه.

فَإِنْ قَالَ قَائِل: إِذَا قَالُوا: إِنَّهُ عَالٍ بصِفَاتِه. فإِنَّ صِفَاتَه مِنْ ذَاتِه، فتَقْييدُنَا بـ(ذَاتِه) إِذَنْ لَيسَ لَهُ حَاجَةٌ.

فالجواب: هُوَ لَيسَ لَهُ حَاجَةٌ أَصْلًا، لَكِنْ إِذَا بُلِينَا بِمَنْ يُحَرِّفُ ويُحَرِجُهَا عَنْ حَقِيقَتهَا فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ نُبِيِّنَ الحَقيقَة، ثُمَّ إِنَّ العَليَّ بِصِفَاتِه لَا يَستَلزِمُ أَنْ يَكُونَ عَليًّا بِفَاتِه، فَقَد يَكُونُ المَلِكُ هُنَا والجُنُودُ مَثَلًا فِي السَّطْحِ، فَهُوَ بِذَاتِه لَيسَ بِعَالٍ، لكِن بِصِفَاتِه فَوْقَ الَّذِينَ فَوقَهُ فِي السَّطح.

[١] جَاءَتِ النُّصُوصُ فِي أَنَّهُ معَهُم فِي عِدَّةِ آيَاتٍ كَثِيرَةٍ لَا سِيَّمَا المَعِيَّةُ الحَاصَّةُ، فإنَّهَا جَاءَت كَثِيرةً فِي القُرآنِ.

[٢] وكونْهَا قطعِيَّةَ الثَّبُوتِ؛ لأنَّها فِي القُرآنِ، والقُرآنُ مُتواتِرٌ، وَلَا أَشدَّ مِنْ تَواتُرِ القُرآنِ، وكَونْهَا قطعِيَّةَ الدَّلَالَةِ؛ لأنَّها صَريحَةٌ فِيهِ، فنُصُوصُ العُلُوِّ صَرِيحَةٌ فِيهِ، وَنَصُوصُ العُلُوِّ صَرِيحَةٌ فِيهِ، وَكَذَلِكَ نُصُوصُ المَعِيَّةِ صَريحَةٌ فِي المَعِيَّةِ، لَا تَحتَمِلُ أيَّ احتِمالٍ.

[٣] هَذِهِ الآيَّامُ السِّتَّةُ هَلْ هِيَ أَيَّامُنَا هَذِهِ أَمْ هِيَ لَحظَاتٌ أَمْ هِيَ سِنُونٌ عدِيدَةٌ لَا تُعلَمُ؟ عَلَى أقوالٍ ثَلَاثَةٍ: والصَّحِيحُ أَنَّهَا أَيَّامُنَا هَذِهِ؛ فهِيَ بمِقدَارِهَا، وأوَّلُها الأَحَدُ، وآخِرُهَا الجُمُعَةُ، وقَوْلُه تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ اَسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ ﴿ٱسْتَوَىٰ ﴾ بِمَعْنَى: عَلَا واسَتَقَرَّ عُلُوًّا واسْتِقرَارًا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ سُبْحَانَهُ وَيَعَالَى.

وقَدْ تقدَّم فِي أُوَّلِ البَحثِ أَنَّ كَلِمَةَ «اسْتَوَى» تَرِدُ فِي اللَّغةِ عَلَى أَربَعةِ أُوجُهِ: مُطلَقةً، ومُقيَّدةً بـ «إِلَى»، وبـ «عَلَى» وبالوَاوِ.

وقولُه: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلأَرْضِ ﴾ أَيْ: مَا يدخُلُ مِنَ الحَيَوانِ فِي جُحُورِهَا والدَّوابِّ والنَّباتِ ومَا أَشْبَهَها، ﴿وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ﴾ من ذَلِكَ، فالدَّاخِلُ مِنهَا يَخْرُجُ، والدَّوابِّ والنَّباتِ ومَا أَشْبَهَها، ﴿وَمَا يَخْرُجُ وَالْمَلائِكَةِ والْعَذَابِ وغيرِهَا، ﴿وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ مِنَ المَطرِ والرَّحَةِ والمَلائِكَةِ والعَذَابِ وغيرِهَا، ﴿وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا فَالاَئِكَةِ، وهُنَا قَالَ: يَعرُجُ فِيهَا. وَلَمْ يَقُلْ: إِلَيهَا؛ لأَنَّ المُرَادَ يَعرُجُ وَيها. وَلَمْ يَقُلْ: إِلَيهَا؛ لأَنَّ المُرَادَ يَعرُجُ وَيها. وَلَمْ يَقُلْ: إِلَيهَا؛ لأَنَّ المُرَادَ يَعرُجُ وَيها.

﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَبُنَ مَا كُنُتُمْ ﴾ يعني: عُلُو الله عَنَقِجَلَّ فَوقَ الْعَرْشِ، لَا يَمنَعُ أَنْ يَكُونَ مَعَنَا، فَهُو مَعَنَا أَينَا كُنَّا، و ﴿ أَيْنَ ﴾ هَذِهِ ظَرِفُ مَكَانَ، يعني: فِي أَيِّ مَكَانٍ كُنتُم فَاللهُ مَعَكُم، ولكِنْ كَيفَ نفهَمُ هَذِهِ المَعِيَّةَ ؟ فَهِمَهَا أَهلُ الحُلُولِ – والعِياذُ باللهِ – عَلَى اللهُ مَعَنَا مُحْتَلِطٌ بِنَا، وقَالُوا: إِذَا كُنَّا فِي المسجِدِ فَهُو فِي المسجِدِ، وإذا كُنَّا فِي السَّوقِ فَهُو فِي المسجِدِ، وإذا كُنَّا فِي السَّوقِ فَهُو فِي السَّوقِ، وإذَا كُنَّا فِي البَيتِ فَهُو فِي البَيتِ، وإذا كُنَّا فِي الطَّهِرَةِ فَهُو فِي الأَمَاكِنِ الطَّاهِرَةِ وَهُو عَلَى السَّعِدِ، ويَسَتَانِمُ أَيْ وَإِذَا كُنَّا فِي الأَمَاكِنِ القَذِرَةِ فَهُو فِي الأَمَاكِنِ الطَّاهِرَةِ، فَجَعَلُوا اللهُ عَنْ المُعْولُ اللَّهُ مَعَنَا اللهُ مَاكِنِ الطَّامِرَةِ، وَيَستَاذِمُ إِمَّا أَنْ يَكُونُ اللهُ مُتَعَدِّدًا أَو مُتجَزِّتًا، وكِلَاهُمَا بَاطِلُ تُنكِرُهُ العُقُولُ لأَولِ وَلَا مَدَعَلَاءً القَولُ بَاطِلُ تُنكِرُهُ العُقُولُ الْأَلِيلُ العُلُولِ الْمَاكِنِ الطَّامِينُ يُمكِنُ أَنْ يَقْبَلُ ذَلِكَ، والغَريبُ أَنَّ هَوُلَاءِ النَّذِينَ يَقُولُونَ بِذَلِكَ لَوْ أَنَّ اللَّهُ الشَّيَاطِينُ يُعْرَانُ الْهُ لَاءُ النَّي العُلُولُ اللَّالِي العُلُولُ اللَّهُ الْ الْعَلَاءِ اللَّذِينَ يَقُولُونَ بِذَلِكَ الْعُلُوءُ الْعَرْمِ عَلَى الْعُلُوءُ اللَّهُ اللَّي العُلُولُ اللَّهُ اللَّي الْعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ

وهُمْ بأنفسِهِم لَوْ رَجَعُوا إِلَى فِطَرِهِمْ لَمْ يَتَّجِهُوا إِلَّا إِلَى العُلُوِّ.

ومَعَ ذَلِكَ يُحَاجُّونَ ويُجَادِلُونَ!! حَتَّى جَادَلُونَا فِي الحَجِّ - فِي سَنَةٍ مِنَ السَّنَواتِ- وَقَالُوا: أَنتَ مُتَنَقِّصٌ لللهِ عَرَّفَجَلَّ، كَيْفَ تَقُولُ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ؟! فحصَرتَهُ فِي مِهَةِ العُلُوِّ وهُوَ فِي جَمِيعِ مَكَانٍ وَاحِدٍ، وهُو سُبحَانَه فِي كُلِّ مَكَانٍ، كيفَ حصَرتَهُ فِي جِهَةِ العُلُوِّ وهُوَ فِي جَمِيعِ مَكَانٍ وَاحِدٍ، وهُو سُبحَانَه فِي كُلِّ مَكَانٍ، كيفَ حصَرتَهُ فِي جِهَةِ العُلُوِ وهُو فِي جَمِيعِ الجِهَاتِ؟! فَأَنْتَ الآنَ مُتَنَقِّصٌ للهِ، فتُبْ إِلَى اللهِ عَرَّفَجَلَّ. فَقُلْتُ لُحُم يَومَ كُنَّا فِي عَرَفَةَ: الجِهَاتِ؟! فَأَنْتَ الآنَ مُتَنَقِّصٌ للهِ، فتُبْ إِلَى اللهِ عَرَّفَجَلَ. فَقُلْتُ لُحُم يَومَ كُنَّا فِي عَرَفَةَ كَيفَ كُنتُم تَدْعُونَ اللهَ تَعَالَى؟ فتَوقَّفُوا وَلَمْ يَقُولُوا شَيئًا، فَلَا يَستَطيعُونَ أَنْ يَقُولُوا: كَمنُ لَا نَرفَعُهَا للسَّمَاءِ.

يُضَادُّ هَذَا البَاطِلَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا تَقُلْ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى فِي السَّمَاء. بَلْ قُلْ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى فِي السَّمَاء وَلَا فِي الأَرضِ، وَلَا فَوقَ العَالَمِ وَلَا تَحْتَهُ، وَلَا يَمِينا وَلَا شِمَالا، وَلَا مُتَّصِلًا وَلَا مُتَّصِلًا وَلَا مُتَّصِلًا وَلَا مُتَّصِلًا وَلَا مُنفَصِلًا، وَهَذَا عَدَمٌ مَحضٌ؛ ولهَذَا قَالَ بَعضُ العُلَماءِ: لَوْ قِيلَ لَنَا: صِفُوا اللهَ بالعَدَم. مَا وَجَدنَا أَشَدَّ مِنْ هَذَا الوَصفِ اسْتِيعَابًا للعَدَم.

فالصَّحِيحُ مَا سَبَق أَنَّهَا مَعِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ تَلِيقُ بجَلَالِ اللهِ تَعَالَى وعَظَمَتِه ﴿وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ خِتَامُ الآيَةِ يَقتَضِى العِلمَ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ قَولَهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ لَا أَحَدَ لَهُ فِطرَةٌ سلِيمَةٌ وعَقلٌ صَرِيحٌ يُمْكِنُ أَنْ يَقبَلَ أَوْ يَتصَوَّرَ بأيِّ حَالٍ مِنَ الأَحوالِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى بذَاتِهِ فِي الأَرْضِ.

لكِنْ كَيْف يَكُونُ مَعنَا وهُوَ فِي السَّمَاءِ؟

يَقُولُ: «فَفِي هَذِهِ الآيَةِ أَثْبَتَ اللهُ تَعَالَى استِوَاءَهُ عَلَى العَرشِ الَّذِي هُوَ أَعلَى المَخلُوقَاتِ، وأثبَتَ أَنَّهُ مَعَنَا، ولَيسَ بَينَهُما تعَارُضٌ؛ فإِنَّ الجَمعَ بَينَهُما ثُمُكِنٌ».

فَفِي هَذِهِ الآيَةِ أَثبَتَ اللهُ تَعَالَى استِوَاءَهُ عَلَى العَرشِ الَّذِي هُوَ أَعلَى المَحْلُوقَاتِ، وأثبَتَ أَنَّهُ مَعَنَا، ولَيسَ بَينَهُما تعَارُضُ؛ فإِنَّ الجَمعَ بَينَهُما مُمكِنٌ.

وبيَانُ إمكَانِه مِنْ وُجُوهٍ:

[1] إِذَا جَمَعَتِ النَّصُوصُ بَينَ شَيئَينِ فالجَمعُ بَينَهُما مُمكِنٌ؛ ولهَذَا قَالَ: «فيَمْتَنِع أَن يَكُونَ اجِيّاعُهُما مُحالًا».

[٢] فأنْتَ إِذَا وَجَدْتَ فِي كِتَابِ اللهِ أَوْ فِيهَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيئَينِ تَظُنُّهُما مُتعَارِضَينِ فاعْلَمْ أَنَّ الخَطَأَ فِي فَهمِكَ ولَيسَ فِي كِتَابِ اللهِ وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ يَظُنُّهُما مُتعَارِضَانِ لَا يُمكِنُ الجَمعُ بَينَهُما أَبَدًا.

فَأَعِدِ النَّظرَ وَتَأَمَّلُ، وَلَا تَرُدَّ الْحَقَّ بِأَوَّلِ وَهلَةٍ، فَرُبَّهَا إِذَا تَأَمَّلتَ واستَعَنتَ بِاللهِ عَنَّوَجَلَّ وصَدَقتَ اللَّجوءَ إِلَيْهِ فِي طَلَبِ الْحَقِّ، يَتَبَيَّنُ لَكَ الْحَقُّ، فإِنْ لَمْ يَتبيَّن فكِلِ الْأَمرَ إِلَى عَالِهِ، واعْلَم بأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يُنزِلْ كِتَابًا مُتَنَاقِضًا، وقُلْ: آمَنَّا بِهِ، كُلُّ مِنْ عِندِ الأَمرَ إِلَى عَالِهِ، واعْلَم بأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يُنزِلْ كِتَابًا مُتَنَاقِضًا، وقُلْ: آمَنَّا بِهِ، كُلُّ مِنْ عِندِ رَبِّنا، وَلَا يَضرِبُونَ رَبِّنا. وَهَذَا قُولُ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ: آمَنَّا بِهِ كُلُّ مِن عِنْدَ رَبِّنا، وَلَا يَضرِبُونَ كِتَابَ اللهِ بسُنَّةِ رَسُولِهِ عَلَيْقَ، بَلْ يَرُونَ أَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ كِتَابَ اللهِ بسُنَّةِ رَسُولِهِ عَلَيْقَ، بَلْ يَرُونَ أَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ

الثّانِي: أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَينَ مَعنَى العُلُوِّ والمَعِيَّةِ؛ فإِنَّ المَعِيَّةَ لَا تستَلزِمُ الاختِلاطَ والحُلُولَ فِي المُكَانِ -كَمَا تَقدَّمَ-، فقد يَكُونُ الشَّيءُ عَاليًا بذَاتِهِ، وتُضَافُ إِلَيْهِ المَعيَّةُ كَمَا يُقَالُ: مَا زِلنَا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا. مَعَ أَنَّ القَمَرَ فِي السَّمَاءِ أَا، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ تَنَاقُضًا لَا فِي اللَّفظِ وَلَا فِي المَعنَى، فإِنَّ المُخَاطَبَ يَعرِفُ مَعنَى المَعيَّةِ هُنَا، وَأَنَّهُ لَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ مُقتَضَاهَا أَنَّ القَمَرَ فِي الأَرضِ. فَإِذَا جَازَ اجتِمَاعُ العُلُوِّ والمَعيَّةِ فِي المَعلَى والمَعيَّةِ فَي المَعلَى والمَعيَّةِ فَي المَعلَى عَلَى المَعلَى المَعلَى المَعلَى المَعلَى والمَعيَّةِ فَي المَاتِي أَوْلَى المُحلُوقِ فَفِي حَقِّ الحَالِقِ أَوْلَى الْأَرضِ. فَإِذَا جَازَ اجتِمَاعُ العُلُوّ والمَعيَّةِ فِي حَقِّ المَالِقِ أَوْلَى اللَّهِ أَنْ المَعلَى المَ

وأَنَّ الضَّلَالَ فِي أَفْهَامِهِم.

[1] وهَذَا وَاضِحٌ أَيْضًا، وأَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَينَ مَعنَى العُلُوِّ والمَعِيَّةِ، فَقَدْ يَكُونُ الشَّيءُ عَاليًا وبعِيدًا عَنكَ جِدًّا وتُضَافُ إِلَيهِ المَعِيَّةُ، ويُقَالُ: إِنَّهُ مَعَكَ وَهَذَا شَيْءٌ وَالشَّيءُ عَاليًا وبعِيدًا عَنكَ جِدًّا وتُضَافُ إِلَيهِ المَعِيَّةُ، ويُقَالُ: إِنَّهُ مَعَكَ وَهَذَا شَيْءٌ وَالشَّيءُ وَاللَّهَمُ مَعْنَا. وَلَا أَحَدَ يَفَهَمُ مِنْ مِثلِ وَالرِّدِ فِي اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ كَمَا يُقَالُ: مَا زِلنَا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا. وَلَا أَحَدَ يَفَهَمُ مِنْ مِثلِ هَذَا التَّعبِيرِ أَنَّ القَمَرَ نَوْلَ فِي الأَرضِ، بَلْ يُفْهَمُ أَنَّ القَمرَ فَوقُ، لَكِنْ لَمْ يَغِب عَنَّا. وحينئذٍ لَا مُنَافَاةً.

[٧] أَيْ: أُولَى أَن يَكُونَ هُوَ مَعنَا وهُوَ عَلَى عَرشِهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَا، كَمَا أَنَّ هَذَا اللَّهَرَ -وَهُوَ كَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ مِنْ أَصْغَرِ نَحْلُوقَاتِ اللهِ- فِي السَّمَاء، ويقُولُ: إِنَّهُ مَعَنَا حَقِيقَةً.

فَإِذَا عَرَفَ الإِنسَانُ المَعَانِيَ وتَدبَّرَهَا وتَاْمَّلَهَا تَبَيَّنَ لَهُ أَنْ لَا تَنَاقُضَ فِي كَلَامِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لَكِنْ إِذَا كُنتَ لَا ثَخَاطِبُ إِلَّا مَنْ لَا يَفْهَمُ مِنَ المَعِيَّةِ إِلَّا الحُلُولَ فِي المُحَانِ كَعَامَّةِ النَّاسِ مَثَلًا فَهُنَا لَا تَقُولُ لَـهُمْ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى ذَاتَهُ مَعَنَا. ولكِنْ تَقُولُ لَـهُمْ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى ذَاتَهُ مَعَنَا. ولكِنْ تَقُولُ لَـهُمْ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى ذَاتَهُ مَعَنَا. ولكِنْ تَقُولُ لَـهُمْ: إِنَّ اللهَ عَلْمَ اللهِ مَعَنَا مَثَلًا. وإِنْ كَانَ هَذَا عَنْدَ التَّحقِيقِ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ النَّظَرِ، وأَنَّ لَلهُمْ: إِنَّ عِلْمَ اللهِ مَعَنَا مَثَلًا. وإِنْ كَانَ هَذَا عَنْدَ التَّحقِيقِ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ النَّظَرِ، وأَنَّ العِلْمَ صِفَةٌ فِي العَالِم لَا تَنْفَكُ عَنْهُ، والَّذِي يَنْفَكُ عَنْهُ هُوَ المَعْلُومُ.

الثَّالثُ: أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ أَنَّ بَيْنَ مَعْنَى العُلُوِّ والمَعِيَّةِ تَنَاقُضًا وتَعَارُضًا فِي حَقِّ المَخلُوق فإِنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ فِي حَقِّ الحَالِق؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِّيعِ صِفَاتِهِ أَا،

فالحَقِيقَةُ أَنَّ مَعْلُومَ اللهِ تَعَالَى فِي الأَرْضِ، أَمَّا عِلْمُ اللهِ تَعَالَى فَهُو لَا يَنْفَكُ عَنْ ذَاتِهِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ عِلْمَ اللهِ فِي الأَرْضِ. بِمَعْنَى: علمِهِ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ وَالْأَرْضِ هُوَ لَأَنَّ هَذَا مُحَالٌ فَإِنَّ عَلْمَهُ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ لَازِمٌ لذَاتِهِ، لكِنَّ الَّذِي فِي الأَرْضِ هُو لَأَنَّ هَذَا مُحَالٌ فَإِنَّ عَلْمَهُ الَّذِي فِي الأَرْضِ هُو مَعْلُومُهُ، إِلَّا أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الأُمُورِ يُتسَامَحُ فِي التَّعبيرِ فِيهَا مِنْ أَجْلِ إِذْ خَالِ المعَانِي الصَّحِيحَةِ فِي أَذْهَانِ العَامَّةِ، والعَامَّةُ لَهَا أَفْهَامٌ غَيْرُ أَفْهَامٍ أَهْلِ العِلْمِ.

[1] يَعْنِي: لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ لَا يُمكِنُ أَنْ تُوجَدَ مَعِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ وَعُلوُّ حَقِيقِيٍّ فِي المَخلُوقِ، وَأَنَّ ذَلِكَ أَمرٌ غَيرُ مُمكِنٍ فِي حَقِّ المَخلُوقِ، فَنَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ غَيرَ مُمكِنٍ فِي حَقِّ الحَالِقِ، فَنَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ غَيرَ مُمكِنٍ فِي حَقِّ الحَالِق؛ لأَنَّ الله تَعَالَى لَيْسَ كَمِثلِهِ فِي حَقِّ الحَالِق؛ لأَنَّ الله تَعَالَى لَيْسَ كَمِثلِهِ فِي حَقِّ الحَالِق؛ وَلَكِنَّهُ غَيرُ مُمتَنِعٍ بِالنِّسبَةِ إِلَى شَيْء، فقَدْ يَكُونُ الشَّيءُ مُمتَنِعًا بِالنِّسبَةِ للمَخلُوقِ، ولَكِنَّهُ غَيرُ مُمتَنِعٍ بِالنِّسبَةِ إِلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى مَثَلًا هَلْ يُمكِنُ أَنْ ثُخَاطِبَ جَمَاعَةً كَبيرَةً لَا يُحْصِيهَا إِلَّا اللهُ تَعَالَى فِي آنٍ وَاحِدٍ وَفِي لَحْظَةٍ واحِدَةٍ، ثُخَاطِبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُم بِخِلَافِ خِطَابِكَ للاَّحَرِ؟

فِي حَقِّ المَحْلُوق لَا يُمكِنُ، وأَمَّا فِي حَقِّ الحَالِق فَمُمكِنُ، فَهُو يُخَاطِبُ الَّذِي يَقُولُ: وَالثَّانِي الَّذِي يَقُولُ: هَولُ: ﴿ الْمَحْمَدُ يَنَهُ وَلَى اللَّذِي يَقُولُ: ﴿ اللَّهِ اللَّذِي يَقُولُ: ﴿ الْمَدِنَا الْعِمْرَطَ وَالثَّالِثُ اللَّذِي يَقُولُ: ﴿ الْمَدِنَا الْعِمْرَطَ اللَّذِي يَقُولُ: ﴿ الْمَدِنَا الْعِمْرَطَ اللَّهِ يَوْدِ اللَّهِ اللَّهِ عَنَوَا إِللَّهُ عَنَوَجَلَّ لَيسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ، فَلَا يَلزَمُ مِنِ امْتِنَاعِ الشَّيءِ فِي حَقِّ اللَّهُ عَنَوَجَلَّ لَيسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ، فَلَا يَلزَمُ مِنِ امْتِنَاعِ الشَّيءِ فِي حَقِّ اللَّهُ عَنَوْجَلَّ لَيسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ، فَلَا يَلزَمُ مِنِ امْتِنَاعِ الشَّيءِ فِي حَقِّ

فَلَا تُقَاسُ مَعِيَّتُه بِمَعِيَّة خلقِهِ، وَلَا تَقتضِي مَعيَّتُهُ لَهُم أَنْ يَكُونَ مُحْتلِطًا بِهِمْ أَوْ حَالًا فِي أَمكِنَتهِم؛ لُوُجُوبِ عُلوِّهِ بذَاتِهِ؛ ولأَنَّهُ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيءٌ مِنْ خَلُوقَاتِهِ، بَلْ هُوَ بِكُلِّ شَيءٍ مُحِيطُ^[1].

وبنَحوِ هَذِهِ الوُجُوهِ يُمْكِنُ الجَمْعُ بَينَ مَا ثَبَتَ مِنْ عُلُوِّ اللهِ بذَاتِه وكَونِه قِبَلَ وَجهِ المُصلِّي^[۲].

المَخلُوقِ أَنْ يَكُونَ مُمَتَنِعًا فِي حَقِّ الحَالِق كَمَا لَا يَلزَمُ فِي الشَّيءِ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا؛ لبِقَاءِ المَخلُوقِ أَنْ يَكُونَ واجِبًا لبِقَاءِ الحَالِق، فالأَكلُ والشُّربُ والهَوَاءُ كُلُّها وَاجِبَةٌ لبَقَاءِ المَخلُوقِ، فلَوْ لَمْ يَأْكُل ويشرَبْ مَاتَ، وَهِيَ فِي حَقِّ الحَالِق مُمتنِعَةٌ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَيهَا حَيَاتُه سُبْحَانَهُ وَتَعَاكَ.

فاعلَمْ أَنَّهُ لَا قِيَاسَ بَينَ الحَالِق والمَخلُوقِ، وأنه لَا يَستَوِي الحَالِقُ والمَخلُوقُ فِي قِيَاسِ تَمْثِيلِيِّ، وَلَا فِي قِيَاسِ شُمُولِيٍّ أَبَدًا.

[١] إِذَنْ: عُلُوُّ اللهِ تَعَالَى بذَاتِهِ حَقٌّ عَلَى حقيقَتِه، والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِى ٱلْعَظِيمُ ﴾، والأَصلُ فِي كَلامِ اللهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَكُونُ حَقِيقَةً عَلَى ظَاهِرِهِ.

وكونُ اللهِ تَعَالَى مَعَنَا حَتٌّ عَلَى حقيقَتِه؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى خَاطَبَنَا بِذَلِكَ، فيَجِبُ أَنْ يَبْقَى عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلَا يَلزَمُ مِنَ القَولِ بأَنَّ المَعِيَّةَ حَتُّى عَلَى حَقِيقَتِهَا أَنْ يَكُونَ اللهُ عَنَّفَجَلَّ فِي الأَرْضِ، لأَنَنَا نُشاهِدُ أَنَّ القَمَرَ فِي السَّمَاءِ حَقِيقَةً وهُوَ مَعَنَا حَقِيقَةً، وَلَا يَلزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي الأَرْضِ.

[٧] فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عُلُوُّ اللهِ تَعَالَى، وثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبِصُقَ الْمُصلِّي

فيُقَالُ: الجَمْعُ بَينَهُما مِنْ وُجُوهٍ:

الأوَّلُ: أَنَّ النُّصُوصَ جَمَعَتْ بَينهُما، والنُّصُوصُ لَا تَأْتِي بِالْمُحَالِ[1].

قِبَلَ وَجهِهِ، وقَالَ: «إِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجهِهِ»(١)، فأثْبَتَ أَنَّ اللهَ عَنَّقَجَلَّ قِبَل وَجهِ الإِنسَانِ مَعَ أَنَّهُ فَوقَ السَّمَواتِ، فكيفَ يُتَصوَّرُ هَذَا؟ نَقُولُ: إنَّ هَذَا مُمْكِنٌ.

[١] فنُصوصُ العُلُوِّ كَثِيرَةٌ، وكونُهُ عَنَّهَجَلَّ قِبَلَ وَجِهِ الْمُصلِّي أَمرٌ ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ صَاَّلَلَهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ

[٢] فالرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قِبَلَ وَجِهِ المُصلِّي وهُوَ عَلَى عَرشِهِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ. وعندَمَا تَتَضيَّفُ الشَّمسُ للغُروبِ وأنْتَ وَاقِفٌ أَمَامَهَا فَإِنَّهَا تَكُونُ قِبلَ وَجِهِكَ وَهِيَ فِي السَّمَاء فَوقُ، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ تَنَاقُضًا فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي المَعْنَى، فَإِذَا جَازَ هَذَا فِي حَقِّ الْحَالِقِ أَوْلَى.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَولُ الْمُؤَلِّفِ: «فَإِذَا جَازَ هَذَا فِي حَقِّ المَخلُوقِ فَفِي حَقِّ الخَالِقِ أَوْلَى» مَا مُرَادُه بِذلِك؟.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب حك البزاق من المسجد، رقم (٤٠٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم (٥٤٧)، من حديث ابن عمر رَضَالِيَّكَ عَنْهُا.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ أَنَّ بَينَ مَعْنَى العُلُوِّ والمُقابِلَةِ تَنَاقُضًا وتَعَارُضًا فِي حَقِّ المَخلُوقِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَلزَمُ فِي حَقِّ الحَالِق؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى لَيسَ كَمِثلِه شَيءٌ فِي المَخلُوقِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَلزَمُ فِي حَقِّ الحَالِق؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى لَيسَ كَمِثلِه شَيءٌ فِي المَحَانِ أَوِ الحَائِط جَيعِ صِفَاتِه، فَلَا يَقتضِي كُونُهُ قِبَلَ وَجِهِ المُصلِّي أَنْ يَكُونَ فِي المَكَانِ أَوِ الحَائِط اللّهِ يَعْمِلُ اللّهُ وَجَهِ اللّهِ لَيُعِيطُ بِهِ شَيءٌ مِنَ المَحْلُوقَاتِ، اللّهُ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيءٌ مِنَ المَحْلُوقَاتِ، بَلْ هُوَ بِكُلِّ شَيءٍ مُحِيطٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قُلنا: مُرَادُه قِيَاسُ الأَولَى لَا فِي قِيَاسِ التَّمثِيلِ، يَعنِي: كُلُّ مَا أَمْكنَ فِي حَقِّ المَخلُوقِ فَهُوَ مُمكِنٌ فِي حَقِّ الحَالِق، إِلَّا مَا تَضَمَّنَ نَقصًا فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ الْحَالُوقِ فَهُو مُمكِنٌ أَنْ يُأكُلُ ويَشْرَبَ، لكِنْ فِي حَقِّ الحَالِقِ مُمتَنِعٌ؛ للْأَنَّهُ نَقصٌ.

[1] كَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَلزَمُ مِن كُونِ اللهِ تَعَالَى قِبَلَ وَجهِ المُصلِّي أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى قِبَلَ وَجهِ المُصلِّي أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى فِي الْحَائِطِ الَّذِي أَمَامَه أَوْ فِي المِحرَابِ؛ لأنَّ ذَلِكَ يُنَافِي وُجوبَ عُلُوِّ اللهِ؛ ولأَنَّهُ يَسَلَزِمُ أَنْ يَكُونَ شَيءٌ مِنَ المَحْلُوقَاتِ مُحِيطًا بِاللهِ، واللهُ عَنَّقَطً لَا يُحِيطُ بِهِ شَيءٌ مِنْ خَلُوقَاتِه.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: التَّعبِيرُ بأنَّهُ لَا يَلزَمُ قَدْ يُفهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَلزَمُ، لكِنْ يَجُوزُ؟

قُلنَا: عَبَّرْنَا بِذَلِكَ؛ لأنَّ كَلَامَ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا نَفَوا ذَلِكَ؛ لاعتِقَادِهِمُ التَّلازُمَ بَيْنَهُما، أُمَّا إِذَا قُلنَا: إِنَّهُ لَا يَلزَمُ. فَهَذَا يَقتضِي الجَوازَ، وهُنا يُؤخَذُ الامتِنَاعُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، والكَلَامُ هُنَا فِي رَدِّ قَولِ مَنْ يَقولُ: إِنَّهُ يَلزَمُ عَلَى كَذَا كَذَا وكَذَا. فنَحنُ الْآنَ نُريدُ نَفي قولِهِم، ثُمَّ إِنَّهُ هَلْ يَجُوزُ أَوْ لَا يَجُوزُ يَنبَنِي عَلَى أُدِلَّةٍ أُخرَى.

فَتَبِيَّنَ بِهَذَا أَنَّهُ لَا مُعارِضَةَ بَينَ مَا ثَبَتَ مِنْ عُلُوِّ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ وَمَا ثَبَتَ مِنْ عُلُوِّ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ وَمَا ثَبَتَ مِنْ عُلُوِّ اللهِ عَبَلَ وَجِهِ المُصلِّي، وهَكَذَا كُلَّهَا وَجِدْتَ النُّصُوصَ فِي كِتَابِ اللهِ أَوْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ظَاهِرُهَا التَّعارُضُ فإِنَّ الوَاجِبَ عَلَيْك أَن تَتَأَمَّلَ مَرَّةً بَعْدَ أُخرَى؛ ليَتَبَيِّنَ لَكَ أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَينَ نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ أَبَدًا.

XXX





البَابُ الثَّالِثُ عَشَرَ

فِي نُزُولِ اللهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا

MMM

[١] فِي هَذَا الحَدِيثِ مِنْ بَيانِ فَضلِ اللهِ عَنَّقِجَلَّ مَا هُوَ ظَاهِرٌ، فاللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَاكَ مَعَ كَهَالِ غِنَاهُ عَنْ خَلْقِهِ يَتلطَّفُ إِلَيْهِم سُبْحَانَهُوَتَعَاكَ بالاستِعطَافِ والدُّعَاءِ يَقُولُ:

الأُولَى: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ» وهَذَا غايَةٌ مَا يَكُونُ مِنَ الكَرَمِ أَنْ يَعرِضَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كرَمَهُ عَلَى عَبَادِه لَيَقَبَلُوه، فَإِذَا قَالَ: «يَا رَبِّ» هَذَا دُعَاءٌ يُجِيبُهُ اللهُ عَرَّفَجَلَّ عَلَى دُعَائِه.

الثَّانيَةُ: «مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ» فَإِذَا قَالَ: «أَسَأَلُكَ الجَنَّة» هَذَا سُؤَالُ، وإِذَا سَأَلَ أُعطِيَ.

التَّالثة: «مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» هَذَا سُوَال المَغْفِرَةِ الَّتِي بِهَا مَحُو الذُّنُوبِ، فَفِي قَولِه: «مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهُ» هَذِهِ أُمُورٌ مَجُوبَةٌ إِلَى العَبدِ يَسأَلُ اللهَ تعَالَى أَنْ يُحَقِّقَها لَهُ، وَفِي قَولِه: «مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» أُمُورٌ مَكرُوهَةٌ يَسْأَلُ اللهَ تعَالَى أَنْ يُخلِّصَهُ مِنهَا، فالإنسَانُ مُحتَاجٌ إِلَى رَبِّهِ عَنَّوَجَلَ مِنْ نَاحِيتينِ: أُمُورٌ تَنفَعُه يَسأَلُ اللهَ عَنَّوَجَلَ مَنْ تَاحِيتينِ: أُمُورٌ تَنفَعُه يَسأَلُ اللهَ عَنَّوَجَلَ مَنْ فَاحِيتينِ: أُمُورٌ تَنفَعُه يَسأَلُ اللهَ عَنَّوَجَلَ مَنْ فَاحِيتينِ: أُمُورٌ تَنفَعُه يَسأَلُ اللهَ عَنَّوَجَلَ الحَلاصَ مِنهَا.

وقَدْ رَوَى هَذَا الحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نحْوُ ثمانٍ وعِشرِينَ نَفسًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ، واتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى تَلقِّي ذَلِكَ بالقَبُولِ^[1].

ونُزُولُهُ تَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا مِنْ صِفَاتِه الفِعْلِيَّة الَّتِي تَتعَلَّقُ بمَشِيئَتِه وحِكمَتِه، وهُوَ نُزُولُ حَقِيقِيٍّ يَلِيقُ بجَلَالِه وعظَمَتِه [1].

وَلَا يَصِحُّ تَحرِيفُ مَعنَاه إِلَى نُزُولِ أمرِه، أَوْ رَحَمَتِه، أَوْ مَلَكِ مِنَ ملَائِكَتِهِ^[٣]، فإنَّ هَذَا بَاطِلٌ لوُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الحَدِيثِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَضَافَ النُّزُولَ إِلَى اللهِ، والأَصْلُ أَنَّ الشَّيءَ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى مَنْ وَقَعَ مِنهُ أَوْ قَامَ بِهِ^(١)،......

[1] وهَذَا العَدَدُ الكَثِيرُ يَجِعَلُهُ مِنْ قَبِيلِ المُتواتِر عَنِ النَّبِيِّ عَيْكِيُّ.

[٢] كُونُ النُّزولِ مِنَ الصِّفَاتِ الفعلِيَّةِ؛ لأنَّهُ فِعلٌ يَتَعلَّقُ بِمَشِيئتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ إِنْ شَاءَ فَعَلَ، وإِنْ شَاءَ لَمْ يَفعَل.

والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ نُزُولٌ حَقِيقِيٌّ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَضَافَ النُّزولَ إِلَى نَفسِهِ «يَنْزِلُ رَبُّنَا» فَإِذَا كَانَ اللهُ قَدْ أَضَافَ النُّزولَ إِلَى نَفسِهِ فالمُرادُ أَنَّهُ هُوَ يَنزِلُ بِنَفسِه حَقِيقَةً بذَاتِه؛ لأنَّ الأَصلَ كَمَا سَبَقَ أَنَّ كُلَّ شَيءٍ يُضِيفُهُ اللهُ إِلَى نَفسِهِ فالمُرَادُ إِلَيْهِ ذَاتِه، وإِلَّا لكَانَ الكَلَامُ مُلبِسًا ومُلغَزًا فِيهِ.

[٣] كَمَا قَدْ قِيلَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، فإِنَّ بَعضَهُم حرَّفَ المَعنَى فَقَالَ: يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا أَيْ: يَنزِلُ أمرُه إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. وهَذَا لَيسَ بصَحِيح.

[٤] هَذَا هُـوَ الأَصْلُ فَإِذَا قُلْتَ: قَامَ فُلَانٌ. فالأَصلُ أَنَّ القَائِمَ فُلَانٌ الَّذِي

فَإِذَا صُرِفَ إِلَى غَيرِهِ كَانَ ذَلِكَ تَحريفًا يُخالِفُ الأَصلَ.

الثَّانِي: أنَّ تفسيرَهُ بذَلِكَ يَقتضِي أَنْ يَكُونَ فِي الكَلامِ شَيءٌ محذُوفٌ، والأَصلُ عَدمُ الحَذفِ^[1].

الثَّالِثُ: أَنَّ نُزُولَ أمرِه أَوْ رَحَمَتِه لَا يَخْتَصُّ بِهَذَا الجُّزءِ مِنَ اللَّيلِ، بَلْ أمرُهُ ورحَمَتُه يَنزِلَانِ كُلَّ وَقتٍ^[۲].

فإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ نُزُولِ أَمرٍ خَاصٍّ ورَحَمَةٍ خَاصَّةٍ، وهَذَا لَا يَلزَمُ أَنْ يَكُونَ كُلَّ وَقتٍ^[٣].

[1] فَإِذَا قِيلَ فِي قَولِهِ: «يَنْزِل رَبُّنَا» أَيْ: يَنزِلُ أَمرُ رَبِّنَا، فمَعناهُ: أَنَّ فِي الكَلَامِ شَيْئًا مَحَذُوفًا، والأَصلُ عَدَمُ الحَذفِ.

[٢] فإِنَّ نُزُولَ الأَمرِ ونُزُولَ الرَّحَةِ لَا يَختَصُّ بِهَذَا الجُّزءِ مِنَ اللَّيلِ، بَلْ كُلَّ لحظةٍ، وأَوامِرُ اللهِ عَرَّهَجَلَّ نَازِلَةٌ وفي كُلِّ لحظةٍ، ورَحَمَتُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ نَازِلَةٌ.

[٣] لَوْ قَالَ قَائِل: الْمَرَادُ بنْزُولِ أَمْرِه أَمرٌ خَاصٌّ غَيرُ الأَمرِ العَامِّ الَّذِي يَنْزِلُ كُلَّ وَقْتٍ، أَوِ الْمَرَادُ بالرَّحَةِ رَحْمَةٌ خَاصَّةٌ فِي هَذَا الجُزءِ مِنَ الزَّمَنِ لَا الرَّحْمَةُ العَامَّةُ الَّتِي تَنزِلُ كُلَّ وَقتٍ. فَالجَوَابُ: أَنه لَوْ فُرِضَ صِحَّةُ هَذَا التَّقديرِ والتَّأُويلِ فإِنَّ الحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُنْتَهَى نُزُولِ هَذَا الشَّيءِ هُوَ السَّمَاءُ الدُّنيَا^[۱]، وأَيُّ فَائِدَةٍ لَنَا فِي نُزُولِ رَحمَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حَتَّى يُخبِرَنَا النَّبِيُّ عَنْهَا أ^{٢]}.

الرَّابِعُ: أَنَّ الحَدِيثَ دَلَّ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَنزِلُ يَقُولُ: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ»، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ أَحَدٌ سَوَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى [7].

[1] يَعْنِي: لَوْ قُلْنَا: إِنَّهَا رَحَمَةٌ خَاصَّةٌ تَنزِلُ إِلَى السَّمَاءِ حِينَ يَبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ، أَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ أَمرٌ خَاصٌ. فَهُنَا نَقُولُ: «وأَيُّ فَاثِدَةٍ لَنَا فِي نُزُولِ رَحَمَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدَّنْيَا حَتَّى يُخْبِرَنَا النَّبِيُّ عَنْهَا».

[٢] مَا الفَائِدَةُ إِذَا كَانَتْ لَا تَصِلُ هَذِه الرَّحَةُ إِلَى الأَرضِ ونَنتِفِعُ مِنهَا، فأيُّ فَائِدَةٍ لَنَا حَتَّى يُخْبِرَنَا عَنْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فبَطَلَ بذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بالنُّزُولِ لَنُؤُولِ لَنُولَ الأَمر أَوِ الرَّحَةِ.

[٣] هَلْ يُمْكِن أَنَّ الأَمرَ يَقُولُ: مَنْ يَدعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ أَوِ الرَّحَةَ تَقُولُ: مَنْ يَدعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ وَبِهَذَا يَتبيَّنُ مَنْ يَدعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ وبِهَذَا يَتبيَّنُ بُطلَانُ هَذَا التَّحرِيفِ، وأَنَّ الصَّوَابَ أَنَّ الَّذِي يَنزِلُ هُوَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَاكَ حَقِيقَةً، ولكِنْ هُنَا مَسْأَلَةٌ وهِيَ: «هَلْ يَخلُو الْعَرشُ مِنَ اللهِ عَرَّفَعَلَ عندَ نُزُولِه إِلَى السَّمَاء الدُّنيَا وَلكِنْ هُنَا مَسْأَلَةٌ وهِيَ: «هَلْ يَخلُو الْعَرشُ مِنَ اللهِ عَرَّفَعَلَ عندَ نُزُولِه إِلَى السَّمَاء الدُّنيَا وَلكِنْ هُنَا مَسْأَلَةٌ وهِيَ: «هَلْ يَخلُو الْعَرشُ مِنَ اللهِ عَرَّفَعَلَ عندَ نُزُولِه إِلَى السَّمَاء الدُّنيَا

هَلْ يَخلُو العَرشُ مِنَ اللهِ عَنَّقَجَلَ عندَ نُزُولِه إِلَى السَّمَاء الدُّنيَا أَوْ لَا يَخلُو؟ نَقُولُ: اخْتَلفَ العُلَماءُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالِ: القَوْلُ الأَوَّلُ: مِنَ العُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَنبَغِي لَنَا أَنْ نتكَلَّمَ بِهَذَا، وأَنَّهُ كَمَا قَالَ الإِمَامِ مَالِكٌ رَحَمُهُ اللَّهُ (١) فِي السُّوَالِ عَنْ كَيفيَّةِ الاسْتِوَاءِ قَالَ: السُّوَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ. قَالَ الإِمَامِ مَالِكٌ رَحَمُهُ اللَّهُ الْعَرْشُ أَوْ لَا يَخلُو؟ هَذَا مِنَ البِدَعِ؛ لأنَّ الصَّحَابَةَ رَحَيَلِيَهُ عَنْهُ فَا السُّوَالُ هَلْ يَخلُو مِنهُ العَرشُ أَوْ لَا يَخلُو؟ هَذَا مِنَ البِدَعِ؛ لأنَّ الصَّحَابَةَ رَحَيَلِيَهُ عَنْهُمُ مَا سَأْلُوا النَّبِيَّ عَلَيْهِ الطَّلَا عَنْ ذَلِكَ، مَعَ أَنْنَا نعلَمُ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُون وُرودُ هَذَا عَلَى القَلْبِ حَقًّا أَوْ بَاطِلًا؛ فإنْ كَانَ بَاطِلًا فَلَا يَنبغِي إيرَادُهُ، وإن كَانَ حَقًا فإنَّنَا عَلَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَعلِمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى السَّعَاءُ لَوْ كَانَ عَلَى السَّعَاءُ لَيْ اللَّهُ وَلَى الكَفُّ عَنْ هَذَا السُّوَالِ. لَا تَقُلْ: النَّاسِ بأَنْ يَتَكَلَّمُوا بِهِ؛ ولهَذَا نَقُولُ: إنَّ الأَولَى الكَفُّ عَنْ هَذَا السُّوَالِ. لَا تَقُلْ: يَنكُلُ وهُ مَا يَخلُو. قُلْ كَمَا سَمِعتَ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءُ الدُّنْيَا ومَا عَلَيكَ أَنْ يَخلُو أَو مَا يَخلُو. قُلْ كَمَا سَمِعتَ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءُ الدُّنْيَا ومَا عَلَيكَ أَنْ يَخلُو عَرَالُهُ مِنهُ أُو لَا يَخلُو. عَرْشُهُ مِنهُ أُو لَا يَخلُو.

القَوْلُ الثَّانِي: وقَالَ بِهِ بَعضُ أَهْلِ العِلمِ: إِنَّ العَرشَ يَخلُو مِنهُ. وهَذَا خطأُ؛ لأنَّ القَولَ بأنَّ العَرْشَ يَخلُو مِنهُ قَولٌ بِلَا عِلمٍ، فإِنَّ الأَصلَ أَنَّهُ مُستوعَلَى عَرشِهِ، لأنَّ العَرْشُ يَخلُو مِنهُ هَوْلُ بِلَا عِلمٍ، فإنَّ الأَصلَ أَنَّهُ مُستوعَلَى عَرشِهِ، فَلَا يُمكِنُ أَنْ نَنفِي عَنهُ هَذِهِ الصِّفَةَ إِلَّا بدَلِيلٍ، ولَيسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ، ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: يَخلُو مِنهُ العَرشُ فَإِنَّهُ يُوهِمُ أَنْ تَكُونَ الأَمكِنَةُ تَحصُرُ اللهَ عَرَّفَجَلَّ، فَيَكُونَ عَلَى السَّمَاءِ، وهَذَا شَيءٌ مُستحِيلٌ.

القَوْلُ الثَّالِثُ فِي المَسْأَلَة: أَنَّهُ يَنزِلُ وَلَا يَخلو مِنهُ العَرشُ؛ لأنَّ النَّصُوصَ أَثْبَتَتْ نُزُولَهُ وأَثْبُتَتَ أَنَّهُ مُستوٍ عَلَى العَرشِ، وأَنَّهُ يَنزِلُ، وَلَا تَنَاقُضَ فِي ذَلِكَ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ لَيسَ كَمِثْلِه شَيءٌ.

⁽١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسهاء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

وإِلَى هَذَا ذَهبَ شَيخُ الإِسلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (١) رَحَهُ أَللَهُ وَقَالَ: إِنَّنَا نَقُولُ: يَنزِلُ وَلَا يَخُلُو مِنهُ العَرشُ، ولكِنْ عِندِي أَنَّ الأَوْلَى الكَفُّ عَنْ إِيرَادِ هَذَا السُّؤَالِ مُطلَقًا، ونَقُولُ: إِنَّ الصَّحَابَةَ مَا سَأَلُوا النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ وَلَوْ كَانَ هَذَا مِنَ الأُمُورِ الَّتِي وَنَقُولُ: إِنَّ الصَّحَابَةَ مَا سَأَلُوا النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ وَلَوْ كَانَ هَذَا مِنَ الأُمُورِ الَّتِي يَجِبُ عَلَيْنَا أَن نَعْتِقَدَهَا إِثْبَاتًا أَوْ نَفِيًا لَبَيْنَهَا اللهُ ورَسُولُهُ.

فإن قَالَ قَائِل: أَلَا يُمكِنُ أَنْ يَستَدِلَّ مُستدِلًّ عَلَى القَولِ الثَّانِي بَأَنَّ اسْتِوَاءَ اللهِ تَعَالَى عَلَى العَرشِ مِنْ صِفَاتِه الفعلِيَّة، والصِّفَاتُ الفعلِيَّةُ تَرجِعُ إِلَى المَشِيئَةِ، فمَتَى شَاءَ فَعَلَها وَمَتَى شَاءَ لَمْ يَفعَلْهَا؟

نَقُول: هُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الفِعليَّةِ، لكِنْ مَنِ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَمَا نَزلَ إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا تَرَكَ الاستِواءَ عَلَى العَرشِ. لَا نجزِمُ فِيهِ؛ ولَهَذَا قُلْتُ: إِنَّ أَقْرَبَ الأَقْوَالِ الثَّلاثَةِ هُوَ الإمسَاكُ عَنْ هَذَا الشَّيْء، أَيْ: عَنْ إيرَادِ السُّؤَالِ والجَوابِ عَنهُ.

فإن قَالَ قَائِل: إِذَا كَانَ نُزُولُ اللهِ تَعَالَى بِذَاتِه حَقِيقِيًّا، فَهَلِ السَّمَوَاتُ والملائِكَةُ تَكُونُ فَوْقَ الله تَعَالَى أَوْ تَحَتَهُ؟

قُلنا: يَجِبُ أَنْ نَعلَمَ أَنَّ اللهَ فَوقَ كُلِّ شَيءٍ حَتَّى لَوْ نَزِلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فإِنَّ اللهَ تَعَالَى فَوقَ كُلِّ شَيءٍ؛ تَعَالَى فَوقَ كُلِّ شَيءٍ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَاسَ بِخَلِقِهِ فَنَقُولُ: يَنْزِلُ وهُوَ فَوقَ كُلِّ شَيءٍ؛ ولذَلِكَ لَمَا خَافَ بَعْض العُلَماءِ مِنْ هَذِهِ الشَّبهَةِ قَالَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَرْفَعُ السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَوْقَ السَّمَاءِ السَّمَاءِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَوْقَ السَّمَاءِ السَّمَواتِ، ولكِنْ هَذَا خَطَأُ لَا يَكُونَ فَوقَهُ شَيء مِنَ السَّمَوَاتِ، ولكِنْ هَذَا خَطَأُ لَا يَكُونَ فَوقَهُ شَيء مِنَ السَّمَوَاتِ، ولكِنْ هَذَا خَطَأُ لَا يَكُونَ فَوقَهُ شَيء مِنَ السَّمَوَاتِ، ولكِنْ هَذَا خَطَأُ لَا يَكُونَ فَوقَهُ شَيء مِنَ السَّمَوَاتِ، ولكِنْ هَذَا خَطَأُ

⁽۱) مجموع الفتاوي (٥/ ١٣١).

فالصَّوَابُ أَنْ نُعرِضَ عَنْ هَذَا كُلِّهِ بِقُلُوبِنَا وألسِنَتِنَا، وأَنْ يَسَعَنَا مَا وَسِعَ الصَّحَابَةَ رَضَ اللَّهُ عَنْهُ السَّمَاءِ الدُّنْيَا كَمَا أَخْبَرَ عَنهُ الصَّحَابَةَ رَضَ اللَّهُ عَنْهُ وَنُؤمِنَ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كَمَا أَخْبَرَ عَنهُ رَسُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَا نَتَجَاوَزُ ذَلِكَ، والحَمدُ اللهِ أَنَّا مَا كُلِّفْنَا بِهَذَا، لَوْ كَانَ هَذَا رَسُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَامُ اللهُ تَعَالَى يُبِينَّهُ بَيَانًا شَافِيًا؛ لأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالعَقِيدَةِ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ العَقِيدَةُ واضِحةً مَبنِيَّةً عَلَى أَمْرٍ وَاضِح.

XXX





فُصْلٌ

فِي الجَمْعِ بَيْنَ نُصُوصِ عُلُوِّ اللهِ تَعَالَى بِذَاتِهِ وَنُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا

XXX

عُلُوُّ اللهِ تَعَالَى مِنْ صِفَاتِه الذَّاتيَّةِ الَّتِي لَا يُمكِنُ أَنْ يَنْفَكَّ عَنْهَا، وهُوَ لَا يُنَافِي مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنْ نُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا¹¹.

والجَمْعُ بَينهُما مِنْ وَجهَينِ:

الأَوَّل: أنَّ النُّصُوصَ جَمَعَتْ بَينهُما، والنُّصُوصُ لَا تَأْتِي بِالْمُحَالِ كَمَا تَقَدَّمَ.

الثَّانِي: أَنَّ اللهَ لَيسَ كَمِثله شَيْءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِه، فَلَيْسَ نُزُولُهُ كُنُزُولِ المَّخُلُوقِينَ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ يُنَافِي عُلوَّهُ ويُنَاقضُهُ. واللهُ أعلَمُ [١].

[1] فالعُلوُّ صِفَةٌ ذَاتيَّةٌ، ومَعْنَى ذَاتيَّة، أَيْ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يزَالُ مُتَّصِفًا بِهَا، وهُوَ أُمرٌ سَمعِيٌّ عَقِليٌّ فِطرِيٌّ كَمَا سَبَقَ، فَإِذَا وَردَ مَا ظَاهِرُهُ يُنافِي ذَلِكَ فإنَّنَا نَجَمَعُ بَينهُما مِنْ وَجهَينِ: نَجمَعُ بَينهُما مِنْ وَجهَينِ:

الأوَّل: أنَّ النُّصُوصَ جَمَعَتْ بَينهُما، والنُّصُوصُ لَا تَأْتِي بِالْمُحَالِ كُمَا تَقَدَّمَ.

الثَّانِي: أَنَّ اللهَ لَيسَ كَمِثله شَيْءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِه، فَلَيْسَ نُزُولُهُ كَنُزُولِ المَحْلُوقِينَ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ يُنَافِي عُلوَّهُ ويُنَاقضُهُ. واللهُ أعلَمُ».

[٢] إِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ، وإِنَّ اللهَ أَخْبَرَنَا بِأَنَّهُ يَنزِلُ، وأَخْبَرَنَا أَنَّهُ

فَوقَ كُلِّ شَيءٍ فَنُثْبِتُ أَنَّهُ فَوقَ كُلِّ شَيءٍ، وأَنَّهُ يَنزِلُ، ونَقُولُ: إِنَّ هَذَا أَمرٌ أَثْبَتهُ اللهُ لنَفْسِه، وَلَا يُثِبِتُ اللهُ لنَفْسِه شَيئًا مُحَالًا أَبَدًا، ونَسلَمُ مِنْ كُلِّ الإيرَادَات الَّتِي يُورِدُهَا أَهْلُ الشُّبَهِ عَلَينَا.

عِمَّا أُورِدَ عَلَى حَدِيثِ النَّزُولِ أَنَّ ثُلُثَ اللَّيلِ الآخِرِ يَدُورُ عَلَى الكُرَةِ الأَرضِيَّة حَيْثُ يَنتقِلُ بِاللَّحظةِ مِنْ هَذَا المكانِ إِلَى هَذَا المكانِ، فَهَلْ يَستَلزِمُ أَنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ عَيْثُ يَنتقِلُ بِاللَّحظةِ مِنْ هَذَا المكانِ إِلَى هَذَا المكانِ، فَهَلْ يَستَلزِمُ أَنَّ اللَّيلِ فَالنَّزُولُ يَكُونُ نَازِلًا دَائِيًا? نَقُولُ كَمَا قُلنَا قَبْلَ قَلِيلٍ: مَنْ كَانَ عَنْدَهُم ثُلُثُ اللَّيلِ فَالنَّزُولُ الإِلِي قَدْ انْتَهى فِي حَقِّهِم، الإلهِيُّ قَدْ انْتَهى فِي حَقِّهِم، ومَنْ طَلعَ عندَهُم الفَجرُ فَالنَّزُولُ الإلهِيُ قَدْ انْتَهى فِي حَقِّهِم، وانْ كَانَ مَوجُودًا عندَ آخِرِينَ؟ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُقَاسُ بِالْحَلقِ، فَقَدْ يَكُونُ وإنْ كَانَ مَوجُودًا عندَ آخِرِينَ؟ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُقَاسُ بِالْحَلقِ، فَقَدْ يَكُونُ وإنْ كَانَ مَوجُودًا عندَ آخِرِينَ؟ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُقَاسُ بِالْحَلقِ، فَقَدْ يَكُونُ وإنْ كَانَ مَوجُودًا عندَ آخَرِينَ؟ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُقَاسُ بِالْحَلقِ، فَقَدْ يَكُونُ وإلنَّ اللهُ سُبْعَ اللَّي السَّمَاءِ الدَّنْيَا؟ لأَمَّا فِي ثُلُثِ اللهَ السَّي الآلِيلِ الآلْحِرِ، وكُلُّ وبالنِّسَبَةِ للمَنطِقَةِ الأُخْرَى غَيْرُ نَاذِلٍ؟ لأَمَّا لَيْسَتْ فِي النُّسُةِ فِي النَّسُةِ لِلمَنطِقَةِ الأُخْرَى غَيْرُ نَاذِلٍ؟ لأَمَّا لَيْسَتْ فِي النَّسُوصِ، فَأَنْتَ إِذَا سَلَّمَتَ تَسْلِيمًا تَامًا وَآمَنتَ إِيهَانًا كَامِلًا لَمْ تَرِد عَلَيكَ هَذِهِ الشَّبُهَاتُ.





البَابُ الرَّابِعَ عَشَرَ

فِي إثْبَاتِ الوَجِهِ للهِ تَعَالَى[1]

XXX

مَذَهَبُ أَهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ أَنَّ اللهِ وَجهًا حَقِيقِيًّا يَلِيقُ بِهِ مَوصُوفًا بالجَلَالِ والإكرَامِ[٢].

[١] إِثْبَاتُ الوَجِهِ للهِ تَعَالَى هُوَ مَا يَقُولُ بِهِ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ.

[٢] وأَهْلُ السُّنَةِ والجَهَاعَةِ هُمُ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى السُّنَةِ، وأَخَذُوا بِهَا، وَلَمْ يَتَفَرَّقُوا بِهَا، وقَدِ ادَّعَى بَعضُ المُتأخِّرِينَ أَنَّ أَهلَ السُّنَةِ والجَهَاعَةِ يَنطبِقُ عَلَى ثَلَاثِ لِتَفَرَّقُوا بِهَا، وقَدِ ادَّعَى بَعضُ المُتأخِّرِينَ أَنَّ أَهلَ السُّنَةِ والجَهَاعَةِ، والمَاتُريديَّة، والمَاتُريديَّة، وزَعَمُوا أَنَّ الأَشْعَرِيَّة والمَاتُريديَّة مِنْ أَهلِ السُّنَةِ والجَهَاعَةِ، ولكِنْ هَذَا لَيسَ بصَحِيحٍ؛ لأَنَّنَا نَقُولُ: إِنَّ الوَصفَ لَا يَنطبِقُ عَلَيهِم أَهلُ السُّنَةِ، وأينَ السُّنَةُ مِنَ الأَشَاعِرَةِ؟! وأَيْنَ السُّنَةُ مِنَ المَّاتُورِيدِيَّةٍ؟! ثُمَّ إِنَّ أَهلَ السُّنَةِ جَمَاعَةٌ وأَنتُمُ الْآنَ مُعترِفُونَ بأَنَّ هَوُلَاءِ ثَلَاثُ فِرَقٍ، المَاتَّرِيدِيةِ؟! ثُمَّ إِنَّ أَهلَ السُّنَةِ جَمَاعَةٌ وأَنتُمُ الْآنَ مُعترِفُونَ بأَنَّ هَوُلَاءِ ثَلَاثُ فِرَقٍ، والمَّنَّ وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ هَذَا الوَصفَ لَا يَصدُقُ إِلَّا عَلَى الشَّنَةِ وَاحِدَةً، وعَلَى هَذَا فَإِنَّ هَذَا الوَصفَ لَا يَصدُقُ إِلَّا عَلَى الشَّرَيَةِ فَقَط؛ ولهَذَا قَالَ السَّفَّارينِيُّ رَحَمَهُ اللَّذَيْ فِي «الدُّرَة» -لـمَّا ذَكَرَ افتِرَاقَ هَذِهِ الأُمَّةِ الْأَثْرِيَةِ وَقَط؛ ولهَذَا قَالَ السَّفَّارينِيُّ رَحَمَهُ اللَّذِي فَي «الدُّرَة» -لـمَّا ذَكَرَ افتِرَاقَ هَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى ثَلَاثُ وسَبْعِينَ فِوْقَةً -(١٠):

فِي فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الْأَثَرْ

ولَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرُ

⁽١) العقيدة السفَّارينية (ص:٤٥).

وقَدْ دَلَّ عَلَى ثُبُوتِهِ للهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ [1].

فمِنْ أَدِلَّةِ الكِتَابِ قَـوْلُـهُ تَعَـالَى: ﴿وَيَبْغَىٰ وَجُهُ رَبِّكَ ذُو ٱلجُلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحن:٢٧][٢].

أي: الأَثِريِّينَ؛ لأنَّ الأَثريِّينَ فِرقَةٌ وَاحِدَةٌ آخِذَةٌ بِالسُّنَّة مُجْتَمِعَةٌ عَلَيهَا.

مَسْأَلَة: مَا الفَرقُ بَينَ المَاتُرِيدِيَّةِ والأَشْعَرِيَّة؟

الجَوَابُ: الفَرقُ بَينهُما أَنَّ المَاتُرِيدِيَّةَ يَزِيدُونَ صِفَةً ثَامِنَةً وَهِيَ الحَلقُ فَيُثْبِتُونَها بِخِلَافِ الطَّفَات، وقَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي أَسَهَاء بِخِلَافِ الأَشَاءِرَةِ، وهَذَا الاختِلَافُ فِي بَابِ الصِّفَات، وقَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي أَسَهَاء الإِيهَانِ والقَدَرِ، مِثْلِ الجَهْمِيَّة والمُعتَزلَةِ يَتَّفِقُونَ فِي بَابِ الصِّفَاتِ ويَخْتَلِفُونَ فِي بَابِ الصِّفَاتِ ويَخْتَلِفُونَ فِي بَابِ الصِّفَاتِ ويَخْتَلِفُونَ فِي بَابِ الصَّفَاتِ ويَخْتَلِفُونَ فِي بَابِ الصَّفَاتِ ويَخْتَلِفُونَ فِي بَابِ الفَدَرِ.

مَسْأَلَةٌ: بَعْضُهُم يَقُولُ فِي المَاتُرِيدِيَّةِ: إنَّهُم أقرَبُ النَّاسِ إِلَى أَهل السُّنَّةِ والجَماعَةِ؟ الجَوَابُ: نَعَمْ نظرًا لأنَّهُم يَزيدُونَ صِفَة الخَلقِ.

[١] أي: ثُبُوتُ الوَجهِ للهِ دَلَّ عَلَيهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ.

[٢] هَذَا بَعدَ قَولِهِ: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ ﴾ [الرحن:٢٦]، قَالَ بَعضُ أَهلِ العِلمِ: يَنبغِي لِلْإِنسَانِ أَنْ يَصِلَ بَينَ الآيَتَينِ فيقُولُ: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ ۞ وَيَبْقَىٰ وَجَهُ رَيِّكَ ذُو يَنبغِي لِلْإِنسَانِ أَنْ يَصِلَ بَينَ الآيَتَينِ فيقُولُ: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ ﴾ والمَخلُوقِ؛ لأَنْكَ الفَرقُ بَينَ الحَالِقِ والمَخلُوقِ؛ لأَنْكَ لَوْ قُلتَ: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ ﴾ وسكتَ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ارتِبَاطٌ بَينَ الأُولَى والثَّانيَةِ وإذَا قُلتَ: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ ۞ وَيَبْقَىٰ وَجَهُ رَبِكَ ﴾ تَبيَّنَ بِذَلِكَ كَمَالُ الحَالِقِ وتُمُيُّزُه عَنِ المَحلُوقِ.

وقَـوْلُـهُ: ﴿ وَيَبْغَىٰ وَجَهُ رَبِكَ ذُو اَلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ ﴿ ذُو ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿ وَجَهُ ﴾ لَا لِـ (رَبِّ)؛ ولهَذَا جَاءَتْ بالرَّفْعِ، أَمَّا قَولُهُ: ﴿ نَبُرُكَ اَسْمُ رَبِكَ ذِى اَلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحن: ٧٨] ف ﴿ ذِى ﴾ صِفَةٌ لـ «رَبِّ» ولَيسَتْ لـ «اسْمُ »؛ لأنَّ الَّذِي يُوصَفُ بالجَلَالِ والإِكْرَام هُوَ اللهُ أَوْ وَجهُ اللهِ.

وقُولُهُ: ﴿وَبَبْغَىٰ وَجُهُ رَبِكَ ﴾ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الجَهْلِ والسَّفَهِ إِلَى أَنَّ اللهَ يَهْنَى إِلَّا وَجُهُهُ والسَّفَهِ إِلَى أَنَّ اللهَ يَهْنَى إِلَّا وَجَهُهُ والسَّفَهِ إِلَى أَلَّا وَجَهُهُ والسَّمَا، إِلَّا وَجَهُهُ والسَّمَا والكِنَّ هَذَا مِنَ الحَطَا العَظِيمِ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى لا يَمْدَحُ نَفْسَهُ بأَنَّهُ يَهلِكُ إِلَّا وجهه ولكِنَّ هَذَا مِنَ الحَطَا العَظِيمِ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى لا يَمْدَحُ نَفْسَهُ بأَنَّهُ يَهلِكُ إِلَّا وجهه ولكِنْ عَبَّرَ بالوَجِهِ عَنِ الذَّاتِ؛ لأنَّ الوَجه هُوَ المُوصُوفُ بالجَلالِ والإكْرامِ والوَجه هُو أشرَفُ مَا يَكُونُ فِي الإِنسَانِ؛ فلِهذَا عَبَرَ اللهُ عَنْ نَفْسِه بالوَجِهِ فَقَالَ: ﴿وَبَبْغَىٰ وَجَهُ وَاللهُ وَقَالَ: ﴿وَبَبْغَىٰ وَجَهُ رَبِّهُ وَاللهُ وَقَالَ: ﴿وَبَبْغَىٰ وَجَهُ وَالمَالِ وَالْا وَالْمُ اللهُ عَنْ نَفْسِه بالوَجِهِ فَقَالَ: ﴿وَبَبْغَىٰ وَجَهُ وَيَهُ وَيَهُ وَيَلِكُ ﴾ وقَالَ: ﴿وَلَا شَيْءٍ هَالِكُ إِلّا وَجَهَهُ ﴿ [القصص:٨٨].

وقَالَ بَعضُ العُلَمَاءِ فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إِلَّا وَجْهَهُ ﴿ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجَهُهُ وَاللَّهُ إِلَىٰ مَا عَيِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَكُ هَبَكَةُ بِهِ وَجَهُ اللهِ فَإِنَّهُ هَالِكٌ تَالِفٌ، والآيةُ مَنتُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣]، قَالَ: فَكُلُّ شَيءٍ لَا يُرَادُ بِهِ وَجْهُ اللهِ فَإِنَّهُ هَالِكٌ تَالِفٌ، والآيةُ قَدْ نَقُولُ: إِنَّهَا تَشْمَلُ المَعنيَيْنِ.

مَسَأَلَةٌ: قولُنَا: إِنَّهُ عَبَّرَ سُبحَانَه بالوَجهِ عَنِ الذَّاتِ؛ لأنَّ الوَجهَ أَشرَفُ مَا يَكُونُ، هَذَا فِي الإنسَانِ، لكِنْ بِالنِّسبةِ للهِ تَعَالَى لَمْ يَرِدْ أَنَّ أَشْرَفَ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى هُوَ الوَجهُ، فَيَكُونُ بِهَذَا تَكلَّمنَا عَلَى اللهِ تَعَالَى بِغيرِ عِلمِ!!.

الجَوَابُ: لَـمْ نتكلَّم عَلَى اللهِ تَعَالَى بِغَيرِ عِلَّم؛ لأنَّ هَذِهِ أَسَالِيبُ مَعرُوفَةٌ فِي اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ فعندَمَا نَقُولُ مَثَلًا: ويبقَى وَجهُ رَبَّكِ. اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ فعندَمَا نَقُولُ مَثَلًا: ويبقَى وَجهُ رَبَّكِ.

فَلَا شَكَّ أَنَّ تَعلِيقَ هَذَا البَقَاءِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ كَمَالٍ بِهَذَا الشَّيءِ المُعيَّنِ مِنْ صِفَات اللهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَكَمَلُ مِنْ غَيْرِه -يَعنِي: حَتَّى مِنْ غَيْر بَابِ القِياسِ- ولكِنْ بِلَا شَكَّ لَا يُقَالُ: إِنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ اللهَ عَزَقِجَلَّ يَفنَى ويَبقَى وَجهُهُ فَقَط، أو يَهلِكُ ويَبقَى وَجهُهُ فَقَط، أو يَهلِكُ ويَبقَى وَجهُهُ فَقَطْ، أو يَهلِكُ ويَبقَى وَجهُهُ فَقَطْ؛ لأنَّ اللَّغَةَ العَرَبِيَّةَ وَاسِعَةٌ تُعَبِّرُ عَنْ مِثلِ هَذَا.

فإن قَالَ قَائِل: هَلْ قُولُنَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ إنَّ المُرَادَ بِذَلِكَ الذَّاتُ مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيهِ الدَّلِيلُ؟.

قُلنا: لَا تَـأُويلَ فِي ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ حَتَّى فِي قَـولِهِ: ﴿ آلْنِفَاءَ وَجْهِ رَبِهِ ﴾ [الليل:٢٠]، ﴿ وَاللَّذِينَ صَبَرُوا ٱبْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِهِمْ ﴾ [الرعد:٢٢]، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، دائبًا يُعبَّرُ بالوَجهِ عَنِ الذَّاتِ حَتَّى بِمُقْتَضَى اللَّغَة العَرَبِيَّة هُمْ لَا يُرِيدُونَ الوَجهَ فَقَطْ، بَلْ يُرِيدُونَ الذَّاتَ كُلَّها، فالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيسَ مِنْ بَابِ التَّأُويل، بَلْ إِنَّ هَذَا هُوَ مُقْتَضَى هَذَا الأسلُوبِ فِي اللَّغَةِ العَربِيَّة.

وأَمَّا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَالْغَرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجُهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١١٥]، فقَدِ اختَلَف السَّلَفُ فِيهَا عَلَى قَولَين:

فَمِنهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالوَجِهِ هُنَا الجِهَةُ، وجَعَلَ قَرِينَةَ ذَلِكَ قَوْلَهُ: ﴿ وَلِلّهِ ٱلْمُشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ فهاتَانِ جِهَتَانِ، فأينها تُولُّوا جِهَةَ المشرِقِ أَوْ جَهَةَ المغرِبِ فَثَمَّ جِهَةُ اللهِ عَنَقِجَلَّ، يَعنِي: فِي الجِهَة الَّتِي أُمِرتُم بِهَا.

وَقِيلَ الْمُرادُ فِي قَوْلِه: ﴿فَثَمَّ وَجُهُ ٱللّهِ ﴾ وَجهُ اللهِ تَعَالَى الحَقِيقِيُّ وأَنَّ الإنسَانَ أَيْنَهَا تَـولَّى إِلَى مَشْرِقٍ أَوْ مَغْرِبِ فَـإِنَّ اللهَ تَعَـالَى قِبَلَ وَجِهِهِ، كَمَا جَـاءَ فِي الحَـدِيثِ وَمِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّةِ قَولُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الدُّعَاءِ المَاثُورِ: «وأَسَأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، والشَّوقَ إِلَى لِقَائِكَ»[١].

الصَّحِيحِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَهَى المُصلِّيَ أَنْ يَبصُقَ قِبَلَ وَجِهِهِ، وقَالَ: «إِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجِهِهِ، وقَالَ: «إِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجُهِهِ» (١)، وَهَذَا القَولُ أَرْجِحُ، والقَولُ الأَوَّلُ صَحِيحٌ، فإِنَّ الإنسَانَ إِذَا اسْتَبَهَتْ عَلَيهِ القِبلَةُ وَصَلَّى إِلَى أَيِّ جِهَةٍ فَثَمَّتِ الجِهَةُ الَّتِي أُمِرَ أَنْ يُتَوجَّه إِلَيهَا.

[1] فقوْلُهُ: «أَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجِهِ اللهِ فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَنِ الجَنَّةِ: ﴿ وَفِيهَا مَا اللهُ عَزَقِبَلَ، وَأَنَّ أَلَذَّ شَيءٍ عَلَيه النَّظُرُ إِلَى وَجِهِ اللهِ فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَنِ الجَنَّةِ: ﴿ وَفِيهَا مَا لَشَتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُ ٱلْأَعْيَثُ ﴾ [الزخرف: ٧١]، نَقُول لَا لَذَّةَ للعَينِ أَكْمَلُ مِنْ لَذَّةِ النَّظِرِ إِلَى وَجِهِ اللهِ؛ ولهذَا سَأَلَ النَّبِيُّ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَبَّهُ لَذَّةَ النَّظِرِ إِلَى وَجِهِ هُ وَفِي النَّظِرِ إِلَى وَجِهِ اللهِ وَلِيلَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُحْكِنٌ، وأَنَّ رُوْيَةَ اللهِ سُوّالِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ لَنَّةَ النَّظُرِ إِلَى وَجِهِ اللهِ وَلِيلَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُحْكِنٌ، وأَنَّ رُوْيَةَ اللهُ مُحْكِنَّةٌ، خِلَافًا لأَهْلِ التَّحرِيفِ مِنَ الأَشْعَرِيَّةِ وَغَيرِهِمُ الَّذِينَ يَقُولُون: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُرَى بالقينِ، وإِنَّمَ اللهِ عَنَى اللهِ عَرَقِبَلَ فعندَهُم أَنَّهُ لا يُرَى بالقينِ، وإِنَّمَ القلبِ، أَوْ يُرَى ثُوابُه. أَمَّا ذَاتُ اللهِ عَرَقِبَلَ فعندَهُم أَنَّهُ لا يُرَى بالقينِ، وإِنَّمَ اللهُ العَافِيةَ – حَرَمُوا أَنفسَهُمْ هَذِهِ اللهِ عَرَقِبَلَ فعندَهُم أَنَّهُ الْعَظِيمَة التِي هِي اللهَينِ، ولَكِنَّهُم – نَسَأَلُ اللهَ العَافِيةَ – حَرَمُوا أَنفسَهُمْ هَذِهِ اللَّذَةَ العَظِيمَةَ الَّتِي هِي الْعَيْسِ، ولَكِنَّهُم – نَسَأَلُ اللهَ العَافِيةَ – حَرَمُوا أَنفسَهُمْ هَذِهِ اللَّذَةِ العَظِيمَةَ التِي هِي أَعْلَى نَعِيم الجَنَّةِ، حَرَمُوا أَنفسَهُمْ إِيَّاهَا مَعَ ثُبُوتِ وَلَاللَةِ الكِتَابِ والسُّنَةِ عَلَيهَا.

وقَوْلُهُ: «وَالشَّوقَ إِلَى لِقَائِكَ» أَيِ: الشَّوقَ إِلَى لِقَاء اللهِ، وهُو مَحَبَّةُ الوُصُولِ إِلَى اللهِ عَنَّقِجَلَ، ولَيسَ المَعنَى أَنَّهُ يُحِبُّ المَوتَ، بَلِ المَعنَى أَنَّهُ يُحِبُّ لِقَاءَ اللهِ؛ ولهَذَا لـــَّمَا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب حك البزاق من المسجد، رقم (٤٠٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهى عن البصاق في المسجد، رقم (٥٤٧)، من حديث ابن عمر رَضَالِيَّكَ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٦٤)، والنسائي: كتاب السهو، بأب نوع آخر من الدعاء «أي بعد الذكر»، رقم (١٣٠٥)، من حديث عمار بن ياسر رَضِيَاللَّهُ عَنْهُا.

فوجهُ اللهِ تَعَالَى مِنْ صِفَاتِه الذَّاتيَّةِ الثَّابِتةِ لَهُ حَقِيقَةً عَلَى الوَجهِ اللَّائقِ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ تَحْرِيفُ مَعنَاه إِلَى الثَّوابِ^[1]، لوُجُوهِ مِنهَا:

أَوَّلًا: أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِر النَّصِّ، ومَا كَانَ مُخَالِفًا لظَاهِر النَّصِّ^[۱] فَإِنَّهُ يَحتاجُ إِلَى دَلِيلِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى ذَلكَ^[۱].

قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الطَّكَةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ كَرِهَ اللهُ كَرِهَ اللهِ كَرِهَ اللهِ كَرِهَ اللهِ عَائِشَةُ رَضَالِكُ عَنْهَا: يا رَسُولَ اللهِ، كُلُّنا يَكرَهُ المَوتَ. قَالَ: «لَيْسَ بِذَاكَ، وَلَكِنَّ المُؤْمِنَ إِذَا احْتُضِرَ بُشِّرَ بِالجَنَّةِ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ، فَأَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ» (١).

وأُمَّا الْكَافِرُ فبِالعَكْسِ.

[1] فأَهْلُ التَّعطِيلِ قَالُوا: إِنَّ الْمُرَادَ بوَجهِ اللهِ ثَوابُ اللهِ، كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ويَبقَى ثَوابُ رَبِّكَ ذُو الجَلالِ والْإِكْرَام. فَنَقُولُ: هَذَا لَا يَصِحُّ.

[٢] أي: مِنَ المعَانِي.

[٣] فكُلُّ أَحَدٍ صَرَفَ النَّصَّ عَنْ ظَاهِرِه فإِنَّنَا نَقُولُ لَهُ: هَاتِ الدَّلِيلَ. وإِلَّا فَالأَصْلُ أَنَّ دَلَالَةَ النُّصُوص عَلَى ظَاهِر النُّصُوص، فإِنْ جَاءَ بدَلِيلٍ وإِلَّا وَجبَ أَنْ فَالأَصْلُ أَنَّ دَلَالَةَ النُّصُوص عَلَى ظَاهِر النُّصُوص، فإِنْ جَاءَ بدَلِيلٍ وإِلَّا وَجبَ أَنْ نَجعَل النَّصَّ دَالًّا عَلَى مَا يَقتضِيهِ ظَاهِرُهُ، ولكِنَّ المُشكِلَةَ الْآنَ أَنَّ بَعضَهُم يَقُول: إِنَّ نَجعَل النَّصَّ هَذَا مُستَحِيلٌ عَلَى اللهِ؛ ولِذَلِكَ يَلبِسُونَ؛ يَقُولُونَ: الاستِوَاءُ عَلَى العَرشِ ظَاهِرَ النَّصِّ هَذَا مُستَحِيلٌ عَلَى اللهِ؛ ولِذَلِكَ يَلبِسُونَ؛ يَقُولُونَ: الاستِوَاءُ عَلَى العَرشِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، رقم (۲۰۰۷)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، رقم (۲٦٨٣)، من حديث عبادة بن الصامت رَجَزَاللَهُ عَنْهُ.

ثانيًا: أَنَّ هَذَا الوَجهَ وَرَدَ فِي النُّصُوصِ مُضَافًا إِلَى اللهِ تَعَالَى [1] والمُضَافُ إِلَى اللهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ شَيئًا قَائِمًا بنَفسِه، وإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ قَائِمِ بنَفسِه [۲]،.....

ظَاهِرُهُ أَنَّ اللهَ عَلَا عَلَيهِ واستَقَرَّ، لَكِنَّ هَذَا مُحَالٌ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ اللهُ مُتَاجًا إِلَى الْعَرْشِ. فَنَقُولُ لَـهُمْ: هَذَا لَيسَ بلَازِمِ هَذَا المَعْنَى، إِنَّمَا يَلْزَم فِي اسْتِوَاءِ الْمَحْلُوقِ الَّذِي إِذَا اسْتَوَى عَلَى شَيءٍ وحرَّ الشَّيْءُ سَقَطَ، أَمَّا الحَالِق فَلَا، فَهَوُلَاءِ اللَّذِي إِذَا اسْتَوَى عَلَى شَيءٍ وحرَّ الشَّيْءُ سَقَطَ، أَمَّا الحَالِق فَلَا، فَهَوُلَاءِ اللَّذِي إِذَا اسْتَوَى عَلَى شَيءٍ وحرَّ الشَّيْءُ سَقَطَ، أَمَّا الحَالِق فَلَا، فَهَوُلَاءِ اللَّذِي يَقُولُونَ: سُبحَانَ اللهِ وَجْهًا لَزَمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ جُزءٌ؛ ولَمَذَا يَقُولُونَ: سُبحَانَ مَنْ تَنزَّهَ عَنِ الأَغْرَاضِ والأَعرَاضِ.

ويُرِيدُونَ بِقَولِهِم: سُبِحَانَ مَنْ تَنَزَّهَ عَنِ الأبِعَاضِ. أَيْ: أَنَّهُ سُبِحَانَه لَيسَ لَهُ يَدٌ، وَلَا لَهُ عَينٌ، وَلَا لَهُ قَدَمٌ؛ لأنَّ هَذِهِ أَبِعَاضٌ، واللهُ مُنزَّهٌ عَنِ الأبِعَاضِ.

ويُرِيدُون بِقَولِهِم: عَنِ الأَغْرَاضِ، أَيْ: مُنزَّهٌ عَنِ الحِكمَةِ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَفْعَلُ الشَّيءَ لَا لِحِكمَةٍ، لأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَفْعَلُ الشَّيءَ لَا لِحِكمَةٍ لكَانَ مُحتَاجًا لهَذَا الغَرضِ الَّذِي يُرِيدُه، فَهُوَ مُنزَّهٌ عَنِ الأَغْرَاضِ.

ويُرِيدُونَ بِقَولِهِم: عَنِ الأعرَاضِ. أَيْ: مُنزَّهٌ عَنِ الصَّفَاتِ الفِعلِيَّةِ؛ لأَنَّهَا عَرَضٌ يَاتِي ويَزُولُ، فَهُوَ مُنزَّهٌ عَنِ النَّزولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، مُنزَّهٌ عَنِ الاسْتِوَاءِ عَلَى العَرشِ، مُنزَّهٌ عَنِ الضَّحِكِ، مُنزَّهٌ عَنِ الإِتيَانِ يَومَ القِيامَة، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لأَنَّ هَذِهِ أَعْرَاضٌ، والأَعرَاضُ لَا تَقُومُ إِلَّا بأَجسَامٍ، والأَجسَامُ مُتماثِلَةٌ، وقَدْ سَبَق لنَا بَيانُ بُطْلَانِ هَذَا الدَّلِيل.

[١] فَيُقَالُ: وَجِهُ اللهِ.

[٢] الَّذِي أَضَافَهُ اللهُ إِلَى نَفسِه لَا يَخلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ قَائِمًا بِنَفسِه أَوْ غَيرَ قَائِمٍ.

فإِنْ كَانَ قَائِمًا بنَفسِه فَهُوَ مَحْلُوقٌ ولَيْسَ مِنْ صِفَاتِه [١] كَبَيتِ اللهِ، ونَاقَةِ اللهِ [٢]. وإِنَّمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِمَّا للتَّشريفِ وإِمَّا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمُلُوكِ والمَخلُوقُ إِلَى مَالِكِه وخَالِقِه.

[1] مِثَالُهُ: «كَبَيتِ اللهِ، ونَاقَةِ اللهِ».

[٢] قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَطَهِتَر بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ ﴾ [الحج:٢٦]، وقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَقَالَ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَقَالَ اللهُ مَسْتَقِلُّ قَائِمٌ مَسُولُ اللهِ نَافَةَ اللهِ وَسُقِينَهَا ﴾ [الشمس:١٣]، فالبَيتُ هُوَ شَيءٌ مُستقِلً قَائِمٌ بنفسِه، فيكُونُ مَحَلُوقًا، وَالنَّاقَةُ كَذَلِكَ شَيءٌ قَائِمٌ بنفسِه فَيكُونُ مَحَلُوقًا.

وَفِي قَولِه تَعَالَى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوجِي ﴾ [الحجر: ٢٩] مِنْ هَذَا النَّوعِ؛ لأَنَّ الرُّوحَ عَينٌ قَائِمَةٌ بنفسِها تُقبَضُ وتُكفَّنُ وتُعذَّبُ، فَهِيَ عَينٌ قَائِمَةٌ بنفسِها، فتكُونُ خُلُوقَةً، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: مساجِدُ اللهِ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ اللهِ عَلَيْةِ: ﴿لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْةِ: ﴿لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ اللهِ عَلَيْةِ: ﴿لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَسَخَرَ مَسَاجِدَ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَسَخَرَ مَنَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَي اللهِ عَلَى اللهِ إِضَافَةُ خَلِقٍ أَوْ تَشْرِيفٍ أَوْ تَكرِيمٍ؛ ولمَذَا قَالَ: ﴿ وَإِنَّمَا أُضِيفُ إِلَيْهِ إِلَى اللهِ إِضَافَةُ خَلِقٍ أَوْ تَشْرِيفٍ أَوْ تَكرِيمٍ؛ ولمَذَا قَالَ: ﴿ وَإِنَّمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِلَى اللهِ إِضَافَةُ خَلِقٍ أَوْ تَشْرِيفٍ أَوْ تَكرِيمٍ؛ ولمَذَا قَالَ: ﴿ وَإِنَّمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِلَى اللهِ وإِمَّا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ المُمُلُوكِ والمَخلُوقُ إِلَى مَالِكِهِ وخَالِقِه ».

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتهاع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم (٢٦٩٩)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُهَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل، رقم (٩٠٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد، رقم (٤٤٢)، من حديث ابن عمر رَضَالِيَّهُ عَنْهَا.

وإِنْ كَانَ غَيرِ قَائِم بنَفسِه فَهُوَ مِنْ صِفَاتِ اللهِ ولَيسَ بمَخلُوقِ^[1] كَعِلمِ اللهِ^[۲] وقُدرَتُهُ^[۲]. وعَزْتُهُ^[۲]. وعَزْتُهُ^[۲]. وعَزْتُهُ^[۲]. وعَزْتُهُ^[۲]. وعَزْتُهُ^[۲]. وعَزْتُهُ^[۲]. مِنْ هَذَا النَّوعِ^[۸].

[1] مِثَالُ ذَلِكَ: «كَعِلْمِ اللهِ».

[۲] قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فَهَذَا غَيْرِ مَحْلُوقٍ، وقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَكِنِ اللّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكُ أَنزَلَهُ، بِعِـلْمِـهِ ﴾ [النساء:١٦٦].

[٣] قَالَ ﷺ: «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجَدُ وَأُحَاذِرُ»^(۱)، أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَالَ عَلَىٰهِ اللهِ عَلَىٰهِ: «قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ»^(٢)، فَهَذَا مِنَ التَّقدِيرِ لَا القُدرَةِ.

[٤] ودَلِيلُ إضَافَتِهَا إِلَى اللهِ تَعَالَى الحَدِيثُ السَّابِق

[٥] قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ ٱللَّهِ ﴾.

[7] قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَدُ أَلَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤].

[٧] قَالَ تَعَالَى: ﴿ تَعْرِي بِأَعْدُنِنَا ﴾ [القمر:١٤]، ﴿ وَلِنُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ [طه:٣٩].

[٨] فَإِنَّ وَجِهَ اللهِ عَزَّقَجَلَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِه، غَيرُ بَـائِنِ مِنهُ، وَالـوَجهُ لَا يَقُـومُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب استحباب وضع يده على موضع الألم، رقم (٢٢٠٢)، من حديث عثمان بن أبي العاص رَجِّكَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله، رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رَحِّمَالِللهُ عَنْهُ.

فإِضَافَتُه إِلَى اللهِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى المُوصُوفِ [١].

ثَالِثًا: أَنَّ الثَّوابَ خَلُوقٌ، بَائِنٌ عَنِ اللهِ تَعَالَى، والوَجهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، غَيْرُ خَلُوقٍ، وَلَا بَائِنٌ، فكَيْفَ يُفسَّرُ هَذَا بِهَذَا؟![٢].

رَابِعًا: أَنَّ ذَلِكَ الوَجهَ وُصِفَ فِي النُّصوصِ بالجَلَالِ و الإكرَامِ^[٢]. وبأَنَّ لَهُ نُورًا يُستعَاذُ بِهِ^[۱]،

بنَفْسِه، إِنَّمَا يَقُومُ بِمَا هُوَ وَجَهٌ لَهُ؛ فلِهَذَا يَقُولُ: «فإِضَافَتُه إِلَى اللهِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى المَوصُوفِ».

[1] ومِنْ ذَلِكَ تسمِيَةُ القُرْآنِ بـ(كِتَابِ اللهِ)؛ لأنَّ (كِتَاب) بِمَعنى (مَكْتُوب)، فَلَيْسَ هُوَ قائمًا بذَاتِهِ؛ لأنَّ المكتُوبَ هُوَ قَولُ اللهِ عَنَّقَطَ، وبَعْدَ أَنْ وُضِعَ فِي هَذِهِ الأَورَاقِ فَإِنَّنَا نَقُولُ: الأَورَاقُ مَحْلُوقَةٌ، والمِدَادُ خَلُوقٌ، وعَمَلُ الكَاتِبِ خَلُوقٌ، لكِنَّ المكتُوبَ غَيْرُ مَحْلُوقٍ.

[٢] يَعْنِي: إِذَا قُلْتَ بَأَنَّ قَولَهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَبَقَىٰ وَجَهُ رَبِكَ ﴾ [الرحمن:٢٧] إِذَا قُلْتَ بَأَنَّ الْمُرادَ ثَوابُهُ فالثَّوابُ مِخْلُوقٌ، وبَائنٌ عَنِ اللهِ تَعَالَى، فلَيسَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِه؛ لأَنَّ اللهَ يَخْلُقُ هَذَا الثَّوابَ، فكيفَ يُفسَّرُ هَذَا بَهَذَا؟

[٣] قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَبَغَىٰ وَجُهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن:٢٧]، وَلَمْ يَقُلْ: ذِي الجَلَالِ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ تَابِعَةٌ للوَجِهِ، والثَّوابُ لَا يُمكِنُ أَنْ يُوصَفُ بالجَلالِ والإكرَامِ؛ لأنَّ الثَّوابَ لَا يُكرِمُ أَحَدًا.

[٤] و - يُوصَفُ هَذَا الوَجهُ - بأَنَّ لَهُ نُورًا يُستعَاذُ بِهِ.

وسُبُحَاتٌ تُحرِقُ مَا انْتهَى إِلَيْهِ بَصَرُه مِنْ خَلْقِه [1].

وَكُلُّ هَذِهِ الأَوصَافِ تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْمُرادُ بِهِ التَّوابَ. واللهُ أعلَمُ [٢].

كَمَا قَالَ ﷺ: «أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ بِهِ الظُّلُماتُ، وَصَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»(١).

[1] فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجَابُهُ وَلَا يُمكِنُ أَنْ يُقَالَ: سُبُحَاتُ الثَّوابِ. وَجَهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بِصْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ (٢)، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يُقَالَ: سُبُحَاتُ الثَّوابِ.

[٢] فِي الوَاقِعِ أَنَّ هُنَاكَ وجهَينِ يُرَدُّ بِهِمَا فِي كُلِّ مَسَأَلَةٍ فِيهَا تَأْوِيلٌ -وقَدْ أَشَرْنَا إليهِمَا فِي كِتَابِ «شَرْح لَمُعَةِ الاعْتِقَادِ»، وَهُوَ كِتَابٌ مُخْتَصَرٌ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ تَأْوِيلٍ سَوَاءٌ كَانَ فِي اليَدينِ أَوْ فِي العَيْنينِ أَوْ فِي السَّاقِ أَوْ فِي القَدَمِ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَإِنَّنَا نَردُهُ-.

أوَّلًا: بأَنَّهُ مُحالِفٌ لظَاهِر اللَّفظِ.

وثَانيًا: أَنَّهُ مُخَالِفٌ لإجمَاع السَّلَفِ.

فَأَيُّ إِنسَانٍ يُحِرِّفُ هَذِهِ الأَشْيَاءَ فإِنَّنَا نَرُدُّ عَلَيْهِ أَوَّلَ مَا نَردُّ بِهَذَا، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ وُجُوهٌ خَاصَّةٌ فِي بَعضِ الصِّفَاتِ الْمُحرَّفَةِ يُرَدُّ بِهَا أَيضًا.

× ¤ ×

⁽١) ذكره ابن إسحاق في السيرة كما في سيرة ابن هشام (١/ ٤٢٠)، وعن ابن إسحاق ذكره الطبري في تاريخه (٢/ ٣٤٥)، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٣/ ٧٣) رقم (١٨١) عن عبد الله ابن جعفر مرسلا من طريق فيها ابن إسحاق.

⁽٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَالِيَهُ عَنْهُ.





البَابُ الخَامِسَ عَشَرَ

فِي يَدَي اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ

HHH

مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ أَنَّ للهِ تَعَالَى يَدَينِ اثْنَتَينِ مُبسُوطَتَينِ بالعَطاءِ والنِّعَمِ^[1]، وهُمَا مِنْ صِفَاتِه الذَّاتيَّةِ الثَّابِتَةِ لَهُ حَقِيقَةً عَلَى الوَجِهِ اللَّائِق بِهِ^[۲].

[1] والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللّهِ مَغْلُولَةً غُلَتَ الْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ عِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٢٤] ﴿ بَلْ يَدَاهُ ﴾ ثِنْتَينِ ولَوْ كَانَ لَهُ أَكْثَر مِنْ ثِنْتَينِ لَقَالَ: بَلْ آَيْدِيهِ مَبْسُوطَةٌ ؛ لأَنَّ المَقَامَ مَقَامُ تَمَدُّحٍ بكَثْرةِ العَطاءِ، وكُلّما كُثُرتْ اللهُ اليَدينِ اثْنَتينِ فَقَطْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيسَ كَثُرتْ اللهُ اليَدينِ اثْنَتينِ فَقَطْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيسَ لَهُ أَكْثَرُ مِنِ اثْنَتَينِ، وسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى - أَنَّ اللهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿ مِمَا عَمِلَتُ آيَدِينَا أَنْعَكُما ﴾ [يس:٧١]، فأثبت الجَمع، وسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ أَللهُ اللهُ الجُوابُ عَنهُ.

وقولْنَا: «أَنَّ للهِ تَعَالَى يَدَيْنِ» يَدَينِ: بالنَّصبِ؛ لأنَّها اسمُ «أنَّ» مُؤخَّرٌ.

[٢] الصِّفَاتُ الذَّاتيَّةُ: هِيَ الَّتِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بِهَا، لَكِنَّنَا سَبقَ أَنْ قُلْنَا: إِنَّ الصِّفَاتِ الذَّاتيَّةَ إِمَّا معْنَويَّةٌ وإِمَّا خَبَريَّةٌ، فالمعنويَّةُ: مِثْلُ السَّمْعِ والبَصرِ والعِلمِ والقُدرَةِ، والحَبَريَّةُ: مِثْلُ الوَجهِ واليَدِ والعَينِ والقَدَمِ والسَّاقِ والسَّاعِدِ، وَمَا أَشبَهَها.

وقوْلُنَا: «حَقِيقَةً» خِلَافًا لَمِنْ قَالَ: مَجَازًا. فإِنَّها حَقِيقةٌ ثَابِتَةٌ للهِ عَنَّفَجَلَّ، أَيْ: لَهُ يَدَانِ اثْنتَانِ حَقِيقِيَّتَانِ. وهَلْ يَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ ذَلِكَ حَقِيقَةُ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى مُشابِهًا للخَلقِ؟

الجَوَابُ: لَا يَلزَمُ؛ لأَنَّنَا نَقُولُ لِمَنْ أَلزَمَنَا بِذَلِكَ وَقَالَ: إِذَا أَثْبَتُم للهِ يَدًا حَقِيقِيَّةً لَزِمَكُم أَنْ يَكُونَ مُمَاثِلًا للمَخلُوقِ. نَقُولُ لَهُ:

أُوَّلًا: وبكُلِّ بَسَاطَةٍ هَلْ تُشِتُ للهِ ذَاتًا؟ سيَقُولُ: نَعَم. فَنَقُولُ لَهُ: هَلْ لَزِمَ مِنْ إِثْبَاتِكَ النَّاتَ أَنْ تَكُونَ ذَاتُه عَنَقَجَلَّ مُماثِلَةً للمَخلُوقِينَ؟ سيَقُولُ: لَا، إِذَا كُنْتَ تَقُولُ هَذَا فَلِهَاذَا لَا تُشِتُ صِفَاتٍ لاَ تُمَاثِلُ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ؟! لأنَّ القَولَ فِي الصِّفَاتِ هَذَا فَلِهَاذَا لَا تُشِتُ صِفَاتٍ لاَ تُمَاثِلُ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ؟! لأنَّ القَولَ فِي الصِّفَاتِ فَرَعٌ عَنِ القَوْلِ فِي النَّاتِ، وهَذَا جَوَابٌ بَسيطٌ وجَوَابٌ مُفحِم مُقنِعٌ لا خَلاصَ مِنهُ.

ثانيًا: نَقُولُ: لَا يَلزَمُ مِنْ تَسَاوِي الشَّيئينِ فِي الاسْمِ أَنْ يَتَسَاوِيَا فِي الحَقِيقَةِ، فَإِنَّنَا نَقُولُ فَإِذَا قَالَ: بَلْ يَلزَمُ مِنْ تَسَاوِي الشَّيئينِ فِي الاسمِ أَنْ يَتَسَاوِيَا فِي الحَقِيقَةِ، فَإِنَّنَا نَقُولُ لَهُ: هَلْ لَكَ عَيْنٌ؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ، لَهُ عَيْنٌ. لَهُ عَيْنٌ؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ، لَهُ عَيْنٌ. هَلْ لَلجَملِ عَيْنٌ؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ، لَهُ عَيْنٌ. هَلْ لَلجِملِ عَيْنُ؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ. هَلْ لَلجِمِ مَنْ يَقُولُ: هَلْ لَكَ يَدٌ؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ. هَلْ لَلجِمِ مَنْ يَدُكُ كَيَدِ الجِرِّ؟ سَيَقُولُ: لَا. فَالْحَاصِلُ أَنَّنَا نَرُدُ عَلَيهِ مِنْ يَدُكُ كَيْدِ الجِرِّ؟ سَيَقُولُ: لَا. فَالْحَاصِلُ أَنَّنَا نَرُدُ عَلَيهِ مِنْ وَجَهَينِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّكَ تُثْبِتُ للهِ ذاتًا، وتُؤمِنُ بِأَنَّهَا لَا ثَمَاثِلُ ذَاتَ المَخلُوقِينَ، والكَلَامُ عَلَى الصِّفَاتِ كَالكَلَام عَنِ الذَّاتِ.

الوَجْه الثَّانِي: أَنَّكَ أَنْتَ الْآنَ تَعتَرِفُ بِأَنَّ الشَّيتَينِ إِذَا تَسَاوَيَا فِي الاسْمِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَتَساويَا فِي الحَقِيقَةِ. إِذَن نَقُولُ لَمَذَا اللُحرِّفِ: مَا المَانِعُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ للهِ يدًا حَقِيقِيَّةً وقَدْ دَلَّ عَلَى ثُبُوتِهما الكِتَابُ والسُّنَّةُ؛ فَمِنْ أَدِلَّةِ الكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسَجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ [ص:٥٥][١].

لَا تُمَاثُلُ أَيدِيَ المَخلُوقِينَ؟ هَلْ فِي ذَلِكَ مِنْ عَيبٍ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ للهِ يَدًا عظِيمَةً جَلِيلَةً مَبسُوطَةً بالعَطَاءِ والنِّعَمِ، السَّمَوَاتُ السَّبْعُ والأرَضُونَ السَّبعُ فِي كَفِّ الرَّحَمَن كَخَردَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدنَا، هَلْ فِي ذَلِكَ نَقصٌ؟

الجَوَابُ: لَيْسَ فِيهِ نَقصٌ، فَإِذَا لَمْ يَكُن فِيهِ نَقصٌ فَلِمَاذَا تُنكِرُ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لَنَفْسِهِ وتَقُولُ: نَحنُ أَعْلَمُ بِكَ مِنكَ يَا رَبَّنَا؛ لأنَّ حَقِيقَةَ الأَمرِ أَنَّ الَّذِينَ يُنكِرُونَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفسَهُ لِسَانُ حَالِهِم يَقُولُ: نَحنُ أَعْلَمُ بِكَ مِنكَ يَا رَبَّنَا. والرَّسُولُ يَقُولُ: هَو اللَّهُ عَلَيْكَ، أَنْتَ كُمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفسِكَ اللهُ وهَوُلَاءِ يَقُولُ: نَحنُ الَّذِينَ نعرِفُ الثَّنَاءَ عَلَيْكَ، أَنْتَ كُمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفسِكَ اللهُ وهَولُلاءِ يَقُولُونَ: نَحنُ الَّذِينَ نعرِفُ الثَّنَاءَ عَلَيك.

[1] يُخَاطِبُ اللهُ تَعَالَى إِبْلِيسَ يَقُولُ: أَيُّ شَيءٍ منَعَكَ أَنْ تَسجُدَ لِمَ خَلَقتُ بِيَدِهِ الكَريمَةِ فَهُوَ لَهُ زِيَادَةُ الشَّرفِ والفَضلِ وقَالَ: ﴿ بِيدَى ﴾ بيدي ومَا خَلْقَهُ اللهُ بِيَدِهِ الكَريمَةِ فَهُو لَهُ زِيَادَةُ الشَّرفِ والفَضلِ وقَالَ: ﴿ بِيدَى ﴾ يَعْنِي: بنِعمَتَيَّ أَوْ بقُدرَتَيَ ، فيُقالُ: أَيْ: بِيدَيَّ اللهُ مَا لَهُ إِلَّا قُدرَتَانِ؟! بَلْ لَهُ سُبحَانَه قُدرَةٌ وَاحِدَةٌ عظِيمَةٌ سُبحَانَ اللهِ، وهَلِ اللهُ مَا لَهُ إِلَّا قُدرَتَانِ؟! بَلْ لَهُ سُبحَانَه قُدرَةٌ وَاحِدَةٌ عظِيمَةٌ لَا يَهُ إِلَّا قُدرَتَانِ؟! بَلْ لَهُ سُبحَانَه قُدرَةٌ وَاحِدَةٌ عظِيمَةً لَا يَهُ إِلَّا قُدرَتَانِ؟! بَلْ لَهُ سُبحَانَه قُدرَةٌ وَاحِدَةٌ عظِيمَةً لَا يَهُ إِلَا قُدرَتَانِ؟! بَلْ لَهُ سُبحَانَه قُدرَةٌ وَاحِدَةٌ عظِيمَةً لَا يَهُ إِلَا قُدرَتَانِ؟! بَلْ لَهُ سُبحَانَه قُدرَةٌ وَاحِدَةٌ عظيمَةً لَا يَهُ إِلَا قُدرَتَانِ؟! بَلْ لَهُ سُبحَانَه قُدرَةٌ وَاحِدَةٌ عظيمةً لَا يَهُ إِلَّا قُدرَتَانِ؟! بَلْ لَهُ سُبحَانَه قُدرَةٌ وَاحِدَةٌ عظيمةً لَا يَهُ إِلَّا قُدرَتَانِ؟! بَلْ لَهُ سُبحَانَه قُدرَةٌ وَاحِدَةً عَلَى اللهُ إِلَا قُدرَتَانِ؟! بَلْ لَهُ سُبحَانَه قُدرَةٌ وَاحِدَةً عَظِيمَةً لَا إِلَهُ إِلَا قُدْ إِلَا يَلْ لَهُ سُبحَانَه قُدرَةً وَاحِدَةً عَلَيمَةً لَا عَلَهُ إِلَا قُدُولُ اللهُ إِلَا قُدْرَةً إِلَا قُدْرَةً إِلَا قُدْرَةً إِلَا قُدْرَةً إِلَا قُدُولُ إِلَا يَلْ إِلَا لَهُ إِلَا لَهُ إِلَا قُدْرَةً إِلَا قُدُولُ إِلَا يَا لَهُ إِلَا عَدُولُ إِلَهُ إِلَا قُدُولُ إِلَا يَلْهُ إِلَا لَهُ إِلَا قُدُولُ إِلَا يَلْ لَهُ إِلَا قُدُولُ إِلَا يَكُولُ إِلَيْهِ لَا إِلَهُ إِلَا عَلَى إِلَا اللّهُ إِلَا اللهُ إِلَا لَهُ إِلَا عُلْهُ إِلَا اللهُ إِلَا لَهُ إِلَا إِلَا لَهُ إِلَا أَنْ إِلَا لَهُ إِلَا لَا إِلَا لَا إِلَا إِلْهُ إِلَا أَنْ إِلَا أَلَا أَلَا إِلَا إِلَا إِلَا إِلَا إِلَهُ إِلَا أَلَا إِلَا إِلَا أَنْ إِلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَهُ إِلَا أَلَا أَلَا إِلَا أَلْهُ إِلَا أَلَا أَلْهُ أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أ

ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ كَانَ المُرادُ باليَدِ القُدرَةَ لقَالَ الشَّيطَانُ: وَأَنَا يَا رَبِّي خَلَقتَنِي بقُدْرتك، لَكِنَّهُ احتَجَّ بحُجَّةٍ ثَانيَةٍ بَاطِلةٍ حَيْثُ قَاسَ فِي مُقَابَلةِ النَّصِّ فَقَالَ: خَلَقتَنِي مِنْ نَارٍ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦)، من حديث عائشة رَجِّعَالِيَّةُعَنْهَا.

وَمِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّةِ قَولُه ﷺ: «يَـدُ اللهِ مَلْأَى، لَا تَغِيضُهَا نَفَقَـةٌ، سَحَّاءُ اللَّيلَ والنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنَفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ»[١].

وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ، فَإِذَا القِيَاسُ يَقْتَضِي أَنَّ المَحْلُوقَ مِنْ نَارٍ -وَهُوَ مِمَّا يُنتفعُ- فيُطبَخُ عَلَيْهَا الطَّعامُ، ومَا أَشبَهَ ذَلِكَ أَحسَنُ مِنْ طِينٍ يُلوِّثُ الثِّيابَ، فأَنَا خَيرٌ مِنهُ، وأَحَقُّ بِالسُّجودِ مِنْهُ، ولكِنَّ ابْنَ القَيِّمِ رَحْمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ الفَرْقَ بَينَ الطِّينِ والنَّارِ مِنْ عِدَّةِ أَوْجُهِ، بِالسُّجودِ مِنْهُ، ولكِنَّ ابْنَ القَيِّمِ رَحْمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ الفَرْقَ بَينَ الطِّينِ والنَّارِ مِنْ عِدَّةِ أَوْجُهِ، وأَنَّ الطِّينَ خَيرٌ مِنَ النَّارِ فضلًا، هَذَا عَنْ مَادَّةِ الحَلْقِ الَّتِي احتَجَّ بِهَا إِبْلِيسُ، لكِنْ هُنَاكَ شَيءٌ مَا يُمكِنُ لإَبْلِيسَ أَنْ يَحَتَجَ بِهِ وهُو أَنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ بِيكِهِ، وهَذِهِ مَزيَّةٌ لَمُ مُنَاكَ شَيءٌ مَا يُمكِنُ لإَبْلِيسَ أَنْ يَحَتَجَ بِهِ وهُو أَنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ بِيكِهِ، وهَذِهِ مَزيَّةٌ لَمُ مُكُن لأَحْدٍ مِنَ المَحْلُوقِينَ، كُلُّ المَحْلُوقِينَ خُلِقُوا بكَلِمَةِ (كُنْ) فَيكُونُ، أَمَّا آدَمُ فَخَلَقَهُ اللهُ عَرَقِجَلً بِيلِه حَتَّى سَوَّاهُ ونَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِه.

ثُمَّ لْيُعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي خَلَقَ بِهِ هُوَ اليَدُ، ولَمْ يَقُلْ: خَلَقَتْ يَدَاي. حَتَّى نَقُولَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِاليَدِ هُنَا الذَّاتُ كَمَا فِي قَولِهِ: ﴿ فَنِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى: ٣٠]؛ لأنَّ هُنَا أَضَافَ الحُلقَ إِلَى نَفْسِه حَيْثُ قَولِهِ: ﴿ فَنِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى: ٣٠]؛ لأنَّ هُنَا أَضَافَ الحِلقَ إِلَى نَفْسِه حَيْثُ قَالَ: ﴿ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيدَى ﴾ قَالَ: ﴿ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلْقَتُ بِيدَى ﴾ قَالَ: ﴿ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلْقَتُ بِيدَى ﴾ قَالَ: ﴿ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلْقَ لِيدَى اللّهُ فَوْلِهِ: ﴿ فَمِمَا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَكُما ﴾ [يس: ٢٧]؛ لأنَّ ﴿ مِمَا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَكُما ﴾ [الشورى: ٣٠]، فالمَعْنَى عِمَا خَلَقْنَا، لَكِنَّ هَذِهِ ﴿ خَلَقْتُ ﴾، فَأَضَافَ الحَلقَ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ إِيدَى كُونَ هَذِهِ ﴿ خَلَقْتُ ﴾، فَأَضَافَ الحَلقَ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ إِيدَى كُونَ هُذِهِ ﴿ خَلَقْتُ ﴾، فأَضَافَ الحَلقَ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ إِيدَاتُ كُمَا هُولِهِ: ﴿ فَاللّهُ مَا الْحَلَقُ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَيَدَى كُونَ الْمُالِدِيلُونَ هُولِهِ الْمُ الْحُنُ الْحَلَى إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَيَدَى كُونَ الْمَالَ الْحَلَى الْمُؤْلِهِ الْمُ الْحَلْقُ الْمُؤْلِهِ الْحَلَى الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِدِ الْمُؤْلِهِ الْحُنْهُ اللّهُ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهُ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهُ الْمُؤْلِهُ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهُ الْمُؤْلِهِ الْمُؤْلِهُ الْمُؤْلِهُ الْمُؤْلِهُ الْمُؤْلِهُ الْمُؤْلِهُ الْمُؤْلِهُ الْمُؤْلِهُ الْمُؤْلِهُ الْمُؤْلِهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الْمُؤْلِهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ الللللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ اللللللللللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللللللّهُ اللللللللللللللللللللللللللللل

[١] «مَـلْأَى» يَعْنِي: مُتَلِئَةً، «لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ» مِثْل مَا أَنَّ عِلْمَهُ عَنَّفَجًلَّ لَا يَغِيضُهُ شَيْءٌ، يَقُولُ اللهُ عَزَقَجَلَ فِي الحَدِيثِ القُدسيِّ: لا يَغِيضُهُ شَيْءٌ، يَقُولُ اللهُ عَزَقَجَلَ فِي الحَدِيثِ القُدسيِّ: «بَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَاعُطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي شَيْئًا إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ المِخْيَطُ إِذَا

غُمِسَ فِي البَحْرِ (١)، وهَذَا مِنْ بَابِ الْبَالَغَةِ فِي النَّفْي، يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يَنقُصُه، وَمَعلُوم أَنَّ عِندِي شَيئًا أَبِدًا إِنْ كَانَ المِخْيطُ إِذَا غُمِسَ فِي البَحرِ يَنقُصُه فَهَذَا يَنقُصُه، ومَعلُوم أَنَّ الْجُوابَ بَدَاهة عندَ كُلِّ أَحَدِ أَنَّهُ لَا يَنقُصُه، إِذَنْ يَدُ اللهِ مَلأَى، لَا تَغِيضُها تَفَقَةٌ، ثُمَّ الجُوابَ بَدَاهة عندَ كُلِّ أَحَدٍ أَنَّهُ لَا يَنقُصُه، إِذَنْ يَدُ اللهِ مَلأَى، لَا تَغِيضُها تَفَقَةٌ، ثُمَّ ضَرَبَ لنَا الرَّسُولُ ﷺ مَثَلًا فَقَالَ: «سَحَّاءُ»، والسَّحَّاءُ: كثيرَةُ العَطَاءِ الَّتِي لَا مُتْسِكُ، خَلَا القَولِ البَهُودِ قَاتَلَهُمُ اللهُ: ﴿ يَدُ اللّهِ مَعْلُولَةٌ ﴾ [المَّعۃ: ٤٤]، وقولِ بَعْضِهِمْ: ﴿ إِنَّ اللّهُ وَلَا لَهُ وَنَعْنُ أَغْنِيلَةٍ ﴾ [المَعۃ: ٤٤]، وقولِ بَعْضِهِمْ: ﴿ إِنَّ اللّهُ وَنَعْنُ أَغْنِيلَةٍ ﴾ [اللّه وَلَا يُدِن اللّيلِ والنّهارِ، اللّيل والنّهارِ، اللّيل والنّهارِ، اللّيل والنّهارِ، اللّيل والنّهارِ، اللّيل والنّهارِ، اللّيل والنّهارِ، وَلَا يُدرِكُ نَفَقتهُ إِلّا فِي اللّيلِ! وَلَا يُسْرَفُونَ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَرَيْجَلَّ، ومَا أَكْثَرُ الَّذِي لَا يَتَعَيَّشُ إِلَّا فِي اللّيلِ، وَلَا يُدرِكُ نَفَقتهُ إِلَّا فِي اللّيلِ! وَلَا اللهُ عَرَيْجَلَّ، وَمَا أَكْثَرُ اللّذِي لَا يَعْنَى مَا أَنْفَقَ مُنذُ خَلَقَ السَّمَواتِ والأَرْضَ»، وهَذَا أَنْهُ مَا أَنْفَقُ مَا أَنْفَقَ مُنذُ خَلَقَ السَّمَواتِ والأَرْضَ»، وهَذَا أَمْرٌ لَا يُخْصِيهِ إِلّا الرَّبُ اللهُ تَعَلَى: ﴿ وَفِي القَاتَ يُعْلِقُ مَا يَعْمِينِهِ كَا اللّهُ تَعَلَى: ﴿ وَفِيضَ الْمَاتُ وَفُونِي الْمَاتُوتُ عَلَى اللّهُ وَعَلَى اللّهُ تَعَلَى: ﴿ وَاللّهُ مَعْمَلُ مَا تَعْمِلُ حَلَى اللّهُ وَعَلَى اللّهُ وَعَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّذِي اللللللّهُ اللللللللللللّ

فكُلُّ الَّذِي أَنْفَقهُ مُنذُ أَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأَرضَ لَمْ يَنقُصْ مَا فِي يَمِينِه، وكَذَا مَا يُنفِقهُ اللهُ عَنَّوَجَلَّ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَة لَا يَغِيضُ؛ لأَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِ الحَدِيثِ: إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، إِذَن فِي هَذَا الحَدِيثِ قَالَ فِي أُوَّلِ الحَدِيثِ: إِلَى يَومِ القِيَامَةِ، إِذَن فِي هَذَا الحَدِيثِ إِنْبَاتُ الْيَدَينِ للهِ عَنَّا عَلَيْهُ اللهَ عَنَّا الْحَدِيثِ إِنْبَاتُ الْيَدَينِ للهِ عَنَّا عَلَيْهِ عَنَّا الْعَدِيثِ اللهِ عَنَّامَةً اللهَ الْعَلَيْنِ اللهِ عَنَّامَةً اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ عَنَّامَةً اللهِ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللّهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ الله

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضَالِلَهُ عَنهُ.

وقَدْ أَجَعَ أَهلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّهُمَا يَدَانِ حَقِيقِيَّتانِ لَا تُشبِهَانِ أَيدِيَ الْمَخلُوقِينَ[١]،.

[1] تنبِيهٌ: الأَصَحُّ أَنْ نَقُولَ هُنَا وَمَا سَبَق: «لَا تُماثِلَانِ أَيدِيَ المَحْلُوقِينَ»؛ لأَنَّ مَنْ قُولِنَا: «لَا تُشْبِهَانِ أَيْدِيَ المَحْلُوقِينَ»؛ لأَنَّ هَذَا هُوَ التَّعبِيرُ القُرْآنَيُّ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَ قُولِنَا: «لَا تُشْبِهَانِ أَيْدِيَ المَحْلُوقِينَ»؛ لأَنَّ هَذَا هُوَ التَّعبِيرُ القُرْآنَيُّ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَى اللَّهِ الشورى:١١]، ولأَنَّ المُشابَهَةَ مِنْ بَعضِ الوُجُوهِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ فِيهَا اتَّفَقَا فِي الحَقِيقَةِ، فالسَّمعُ اللهِ والسَّمعُ لِلإنسَانِ بِعضِ الوُجُوهِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ فِيهَا اتَّفَقَا فِي الحَقِيقَةِ والقَدرِ لَا يَتَشَابِهانِ بِلَا شَكَ، فِيهِ نَوعٌ مِنَ التَّشَابُهِ فِي إِذْرَاكِ المَسمُوعِ، لكِنْ فِي الحَقِيقَةِ والقَدرِ لَا يَتَشَابِهانِ بِلَا شَكَ، فيهِ نَوعٌ مِنَ التَّشَابُةِ فِي إِذْرَاكِ المَسمُوعِ، لكِنْ فِي الحَقِيقَةِ والقَدرِ لَا يَتَشَابِهانِ بِلَا شَكَ، فيهِ نَوعٌ مِنَ التَّشَابُةِ فِي إِذْرَاكِ المَسمُوعِ، لكِنْ فِي الحَقِيقَةِ والقَدرِ لَا يَتَشَابِهانِ بِلَا شَكَ، فيهِ نَوعٌ مِنَ التَّشَابُةِ فِي إِذْرَاكِ المَسمُوعِ، لكِنْ فِي الْحَقِيقَةِ والقَدرِ لَا يَتَشَابِهانِ بِلَا شَكَ، فَصَارَ التَّعبِيرُ بعَدَمِ الْمُاثَلَةِ هُو الأُولَى؛ لأَنَّهُ التَّعبِيرُ القُرآنِيُّ، ولأَنَّهُ مُنتَفٍ قَطعًا بكُلِّ حَالٍ.

ثُمَّ إِنَّ نَفْيَ التَّشَابُهِ قَدْ فَتَحَ بَابًا كَبِيرًا عَلَيْنَا مِنَ الْمُعَطِّلَةِ، وَهَذِهِ حَقِيقَةٌ مَا أَدْرَكْتُهَا حِينَ تَأْلِيفِي لَمَذَا الكِتَابِ، لكِنْ أَدْرَكْنَاهَا فِي كَلَام شَيخِ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللّهُ فِي أَدْرَكْتُهَا حِينَ تَأْلِيفِي لَمَذَا الكِتَابِ، لكِنْ أَدْرَكْنَاهَا فِي كَلَام شَيخِ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللّهُ فِي اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهُ فَي اللّهِ عَلَيْهِ اللّهُ مِنْ المُحلُوقُ مَوجُودٌ والحالِقُ مَوجُودٌ، لَا بُدَّ مِنْ أَصْلِ مَعْنَى يَشْتَرِكَانَ فِيهِ، فَفِيهِ تَشَابُهُ مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ.

مَسْأَلَة: قَوْلُنا: إِنَّ التَّعبِيرَ بقولِنَا: «لَا تُحَاثِلُ المَحْلُوقِينَ» أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِنَا: «لَا تُحَاثِلُ المَحْلُوقِينَ» أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِنَا: «لَا تُحَاثِلُ الْإِنْسَانِ لَا تُحَاثِلُ عَيْنَ البَعِيرِ، «لَا تُصَابِهُ»، قَدْ يَقُولُ قَاثِلٌ: إِذَا قُلْنَا الْآنَ: إِنَّ عَيْنَ الإِنْسَانِ لَا تُحَاثِلُ عَيْنَ البَعِيرِ، لَكنِي فِي صِفَاتِ الحَالِق (لَا تُحَاثِلُ) لَكِنَّ وَاقِعَ الأَمْرِ أَنها تُشبِهُهُ، فَإِذَا اخْتَرَنَا فِي التَّعبِيرِ يَعنِي فِي صِفَاتِ الحَالِق (لَا تُحَاثِلُ) لَكنَّ وَاقِعَ الأَمْرِ أَنها تُشبِهُهُ، فَإِذَا اخْتَرَنَا فِي التَّعبِيرِ يَعنِي فِي صِفَاتِ الحَالِق (لَا تُحَاثِلُ لَا تُحَالِق (لَا تُحَاثِلُ بَيْنَ صِفَةِ الْحَالِقِ الْخَلُوقِينَ بَعْضِهِم مَعَ وَصِفَةِ المَحْلُوقِي مِثْلُ القَدْرِ الْحَاصِلِ فِي الفَرقِ بَيْنَ صِفَاتِ المَحْلُوقِينَ بَعْضِهِم مَعَ وَصِفَةِ المَحْلُوقِي مِثْلُ القَدْرِ الْحَاصِلِ فِي الفَرقِ بَيْنَ صِفَاتِ المَحْلُوقِينَ بَعْضِهِم مَعَ بَعضٍ؟

وَلَا يَصِحُّ تَحرِيفُ مَعنَاهُما إِلَى القُوَّةِ أَوِ النَّعمَةِ أَوْ نَحوِ ذَلِكَ؛ لوُجوهِ مِنهَا: أَوَّلًا: أَنَّهُ صَرفٌ للكَلَامِ عَنْ حقِيقَتِه إِلَى مِجَازِه بِلَا دَلِيلٍ.

ثَانِيًّا: أَنَّهُ اللَّهُ مَعْنَى تَأْبَاهُ اللَّغَةُ فِي مِثْلِ السِّيَاقِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ مُضافَةً إِلَى اللهِ تَعَالَى اللهِ اللهِ عَالَ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ [ص:٧٥][١].

نَقُولُ: لَا يُمكِنُ، لأَنْنَا نَعرِفُ أَنَّهُ كَمَا أَنَّ الفَرقَ الحَاصِل بَينَ عَينِ الإنسَانِ وعَينِ الطَّيرِ لَيْسَ كالفَرقِ الحَاصِلِ بَينَ عَينِ الإنسَانِ وعَينِ الحَروفِ أَوْ عَينِ الذَّرَّةِ إِنْ كَانَ لَهَا عَيْنٌ، «فكَذَلِكَ هُنَا ومِنْ بَابِ أَولَى».

فإن قِيلَ: مَا الْمَحظُورُ فِي قَولِنَا: «لَا تُشَابِهُ»؟

فالجوابُ: يَقُولُ شَيخُ الإِسْلَامِ: إِنَّ المَحْظُورَ عَنْدَ هَوُّلَاءِ الجَمَّاعَةِ الَّذِي حَرَّفُوا قَالُوا: إِنَّ أَدْنَى مُشَابَهَةٍ بَينَ الحَالِقِ والمَحْلُوقِ يَجِبُ أَنْ تُنفَى، ثُمَّ إِنَّهُ اللَّفظُ الَّذِي جَاءَ فِي القُرْآنِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مِنْصَ مُ ﴾ [الشورى:١١].

[١] أَيْ: تَفْسِيرَ الْيَدَينِ بِالنِّعْمَةِ وَالْقُوَّةِ.

[٣] اللُّغَةُ تَأْبَى أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالْيَدَينِ فِي قَولِ اللهِ تَعَالَى لإبلِيسَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسَجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ النِّعمَة والقُوَّة.

وَلَا يَصِحُّ أَن يَكُونَ المَعنَى لَمَا خَلَقتُ بنِعمَتِي أَوْ قُوَّتِي [1].

ثالثًا: أَنَّهُ وَرَدَ إِضَافَةُ اليَدِ إِلَى اللهِ بصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ^[۱]، ولـم يَرِد فِي الكِتَابِ والشُّنَّة وَلَا فِي مَوضِعٍ وَاحِدٍ إِضَافَةُ النِّعْمَةِ والقُوَّةِ إِلَى اللهِ بصِيغَةِ التَّثْنِيَة^[۱] فكَيْفَ يُفسَّرُ هَذَا بِهَذَا بِهَذَا أَ¹!.

رابِعًا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرادُ بِهِمَا القُوَّةَ لصَحَّ أَنْ يُقالَ: إِنَّ اللهَ خَلَقَ إِبلِيسَ بيَلِهِ. ونَحوُ ذَلِكَ. وَهَذَا مُمْتَنِعٌ، وَلَوْ كَانَ جَائِزًا لَاحتَجَّ بِهِ إِبلِيسُ عَلَى رَبِّهِ حِيْنَ قَالَ لَهُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ [ص:٧٥][١].

[1] لأنَّ نِعْمَةَ اللهِ لا تُعَدُّ وَلَا تُحصَى كُمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِن تَعَدُّواْ نِعْمَتَ اللهِ لَا تُعَمُّوهَ اللهِ وَاحِدَةٌ فَكَيْفَ يَقُولُ لا تَحْمُوهَ آ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، فَلَيْسَتْ نِعمَتَينِ فَقَطْ، ثُمَّ إِنَّ قُوَّةَ اللهِ وَاحِدَةٌ فكَيْفَ يَقُولُ بِقُوتَينِ ؟! إِذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِاليَدِ فِي هَذَا السِّيَاقِ بِالذَّاتِ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهَا النَّعَمَةَ أَوِ القُوَّةَ، وَقَدْ مَرَّ عَلَينَا مِرَارًا: أَنَّ تَعْيينَ المَعْنَى للَّفْظِ يَكُونُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، النَّعْمَةَ أَوِ القُوَّةَ، وَقَدْ مَرَّ عَلَينَا مِرَارًا: أَنَّ تَعْيينَ المَعْنَى للَّفْظِ يَكُونُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، فَقَدْ يَكُونُ هَذَا اللَّفظُ مُحتَمِلًا لَمُعْنَى فِي سِيَاقٍ، لكِنْ لَا يَحْتَمِلُهُ فِي سِيَاقٍ آخَرَ.

[٢] ﴿ بَلَّ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المَائدة:٦٤]، ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ [ص:٧٥].

[٣] وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَينهُما فَرقًا، فَإِذَا كَانَ بَينهُما فَرقٌ: «فكَيْفَ يُفسَّرُ هَذَا بَهَا».

[٤] وهُوَ واضِحٌ أَيْضًا، ولَكِنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنِ الوَجِهِ الَّذِي قَبلَهُ.

[0] لَوْ كَانَ الْمَرَادُ بِالْيَدَينِ القُوَّةَ لَقُلْنَا: إِنَّ إِبلِيسَ خَلُوقٌ بِيَدِ اللهِ. يَعنِي: بِقُوَّةِ اللهِ حَيْثُ يَقُولُ إِبْلِيسُ: وأَنَا يَا رَبِّي خَلَقْتَنِي بِيَدِكَ، فَلَا فَرقَ بَينِي وبينَهُ، أَوْ فَلَا فَضْلَ لَهُ عَيْثُ يَقُولُ إِبْلِيسُ: وأَنَا يَا رَبِّي خَلَقْتَنِي بِيَدِكَ، فَلَا فَرقَ بَينِي وبينَهُ، أَوْ فَلَا فَضْلَ لَهُ عَلَى عَلَى وَلَا فَصُلَ اللهِ ولصَّحَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الجَمَلَ مَحَلُوقٌ بِيَدِ اللهِ. ولصَّحَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الجَمَلَ مَحَلُوقٌ بِيَدِ اللهِ.

خَامِسًا: أَنَّ اليَدَ الَّتِي أَضَافَهَا اللهُ إِلَى نَفسِهِ وَرَدَتْ عَلَى وُجُوهٍ تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِهَا النِّعْمَةَ أَوِ القُوَّةَ، فَجَاءَتْ بلَفظِ اليَدِ والكَفِّ [1].

نَحْلُوقٌ بِيَدِ اللهِ. وَهَكَذَا، وهَذَا أَمَرٌ لَا أَحَدَ يُقِرُّه، بَلْ مَا خَلَقَ اللهُ شَيْئًا بِيَدِهِ إِلَّا آدَمَ، وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الآثَارِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كَتَبَ التَّورَاةَ بِيَدِهِ (١)، وأَنَّهُ غَرَسَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ (١).

[1] هُنَاكَ نسخة بلفظ: «أن اليد الَّتِي أضافها الله إِلَى نفسه تصرفت تصرفًا يَمْنَع أن يَكُون الْمُرَاد بِهَا النعمة أو القوة فجاءت بلفظ اليد والكف»؛ والصواب مَا أثبتناه؛ لأن قولنا: «أن اليد الَّتِي أضافها الله إِلَى نفسه تصرفت تصرفًا» هَذَا وإن كَانَ لَهُ مَعْنى محتملًا وهُوَ أن يَكُون مَعْنَاه وردت مصرفة، لَكِنَّهَا فِيهَا إبهام أن يَكُون هِي نفسها تصرَّفت وهي لم تتصرف.

وقد جَاءَتْ بِلَفْظِ الْيَدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المَائدة: ٢٤]، كَذَلِكَ أَيْضًا جَاءَتْ بِلَفْظِ الْكَفِّ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرَضُونَ السَّبْعُ فِي كُفِّ السَّبْعُ السَّبْعُ السَّبْعُ فَاللَّرْحُنِ كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِنَا » (٢).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله، رقم (٦٦١٤)، ومسلم: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم (١٣/٢٦٥٢)، من حديث أبي هريرة رَجَعَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه الآجري في الشريعة رقم (٧٥٦)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٧٨-٥٧٩)، وابن بطة في الإبانة رقم (٢٢٩)، والبيهقي في الأسهاء والصفات رقم (٦٩٣)، من حديث ابن عمر رَصَى اللهُ عَمْدُ اللهُ عَمْدُ اللهُ اللهُ اللهُ عَمْدُ اللهُ اللهُ عَمْدُ اللهُ الل

⁽٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة رقم (١٠٩٠)، والطبري في التفسير (٢٠/٢٤٦)، عن ابن عباس رَخِيَالِلَهُعَنْهُمَا موقوفًا.

وَجَاءَ إِثْبَاتُ الأَصَابِعِ للهِ تَعَالَى وَالقَبضِ والهَزِّ^[1]. كَقَوْلِهِ ﷺ: «يَقْبِضُ اللهُ سَمَوَاتِهِ بِيَدِهِ، وَالْأَرْضِ بِالْيَدِ الأُخْرَى، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ ويَقُولُ: أَنَا المَلِكُ»^[1]. وهَذِهِ الوُجُوهُ تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهَا النِّعَمَةَ أَوِ القُوَّةَ ^[1].

[1] جَاءَ إِثْبَاتُ الأَصَابِعِ للهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَينِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»(١)، وَكَذَلِكَ جَاءَ القَبْضُ والْهَرُّ، ويَكُونُ هَزَّا باليَدِ.

[٢] كُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرادَ بِالْيَدِ الْيَدُ الْحَقِيقِيَّة.

[٣] هُنَاكَ نسخة بلفظ: «وهَذِهِ التصرُّ فات»، والصواب كَمَا سَبَق أَن يَقُول: «وهَذِهِ الوجوه».

مَسْأَلَةٌ: لَمَاذَا لَا نُمسِكُ عَنِ التَّفصِيلِ فِي هَذِهِ الأُمُورِ كَمَا هُوَ حَالُ السَّلَفِ؟

الجَوَابُ عَلَى هَذَا: أَنَّ السَّلَفَ لَمْ يَتَحدَّثُوا بِهَا؛ لأَنَّهُ مَا وَقَعَ فِي زَمَنِهِم مَا يُوجِبُ الكَلَامَ فِيهَا، فَأَبْقَوْهَا عَلَى مُقتضَى دَلَالَةِ اللَّغَةِ العَرَبِيَّة؛ لأَنَّ القُرآنَ نَزَلَ باللِّسَانِ العَرَبِيَّ؛ وهَذَا مَا تَجِدُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَجَائِلَةُ عَنْهُ خَوضًا كَمَا تَجِدُهُ فِي كَلَامِ التَّابِعِينَ وَمَنْ العَرَبِيِّ؛ وهَذَا مَا تَجِدُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَجَائِلَةُ عَنْهُ خَوضًا كَمَا تَجِدُهُ فِي كَلَامِ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعَدَهُمْ؛ لأَنَّ الشَّيَ اإِذَا لَمْ يُثَرُ فَإِنَّهُ يَبقَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيهِ؛ ولذَلِكَ لَا تَجِدُ لَهُمْ كَلامًا يَصِلُ إِلَى حَدِّ العُمقِ الَّذِي كَانَ عندَ المُتأخّرينَ.

مَسْأَلَة: أَلَا يُقَالُ لِلَّذِينَ يَنفُون اليَدَ لله تعالى: إِنَّ اليَهُودَ قَالُوا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةً ﴾ فكَيْفَ تَصِيرُ نِعْمَةُ اللهِ مغلُولَةً ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، رقم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَاً لِللَهُ عَنْهَا.

الجَوَابُ: أَنَّ اليَهُودَ أَقرُّوا وهَؤُلَاءِ أَنْكَرُوا، فصَارَ اليَهُودُ فِي هَذَا البَابِ خَيْرًا مِنْ هَؤُلَاءِ؛ لأَنَّهُ لَا يَستَقِيمُ أَنْ يَقُولُوا: نِعمَةُ اللهِ مَعْلُولَةٌ، وَلَا قُوَّةُ اللهِ مَعْلُولَةٌ. وَلا قُوَّةُ اللهِ معْلُولَةٌ. فَلا يَستَقِيمُ أَنْ يَقُولُوا: نِعمَةُ اللهِ مَعْلُولَةٌ، وَلَا قُوَّةُ اللهِ معْلُولَةٌ. فَا خَاصِلُ -نَسْأَلُ اللهَ العَافِيةَ-: أَنَّ هَؤُلَاءِ المُحرِّفِينَ تَعدَّوْا طَورَهُمْ حَتَّى إِنَّ بَعْضَ السَّلُفِ قَالَ: إِنِّي لأَتَحَدَّثُ عَنْ قُولِ اليَهُودِ والنَّصَارَى، وَلَا أَتَحَدَّثُ عَنْ قُولِ الجَهمِيَّةِ؛ لأَنَّ قُولَ الجَهمِيَّةِ أعظمُ وأَحْبَثُ.

XIX





البَابُ السَّادسَ عَشَرَ

فِي عَيْنَي اللهِ تَعَالَى

XXX

مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ أَنَّ للهِ عَينَينِ اثْنتَيْنِ يَنظُرُ بِهِمَا حَقِيقَةً عَلَى الوَجهِ اللَّائِقِ بِهِ^[۱]،

[1] قَوْلُهُ: «يَنْظُرُ بِهِمَا حَقِيقَةً» هَذَا إِنَّما أُخِذَ مِنَ المَعنَى؛ لأَنَّ النَّظرَ إِنَّما يَكُونُ بِالعَينِ، وَلَمْ يَأْتِ فِي السُّنَّةِ أَنَّ لللهِ عَينينِ يَنظُرُ بِهِمَا بِهَذَا اللَّفْظَ، ولَكِنَّهُ مَا خُوذٌ مِنَ المَعنَى، ولِذَلِكَ عَبَّرَ ابنُ خُزيمَةَ فِي كِتابِ التَّوجِيد بِمِثلِ هَذَا التَّعبِيرِ فَقَالَ: «إِنَّ للهِ عَيْنَيْنِ حَقِيقِيَّتينِ يَنظُرُ بِهَا» (١).

قَوْلُهُ: «عَلَى الوَجهِ اللَّائِقِ» احتِرازًا مِنْ أَنْ تَكُونَ هَاتَانِ العَينَانِ مُمَاثِلَتَينِ لأَعيُنِ المَخلُوقِينَ، بَلْ هُوَ عَلَى الوَجهِ اللَّائقِ بِهِ تَبَارَكَوَقَعَالَى، وأَعْينُ المَخلُوقِينَ مُحْتَلفَةٌ فِي المَحبِرِ والطَّوِينَ المُحتَلفَةُ فِي الكِبَرِ والصِّغَرِ واللَّونِ والقُوَّةِ والضَّعفِ، وَكَذَلِكَ أَيضًا فِي نَفسِ الشِّقِّ مُحتَلفَةٌ، فَلَيْسَ كُلُّ العُيونِ شَقُّهَا عَرضًا كَعَينِ الإنسَانِ.

عَلَى كُلِّ حَالٍ: أَعْيُنُ المَحْلُوقِينَ مُحْتلِفَةٌ، فَإِذَا جَازَ الاختلَافُ بَينَ أَعْيُنِ المَخلُوقينَ مَعَ اتَّفَاقِهِم فِي كَونِهِم مَحَلُوقينَ فالاختِلَافُ بَينَ عَينِ الْحَالِقِ وعَيْنِ المَخلُوقِ مِنْ بَابِ أَولَى، وَلَا شَكَّ فِي هَذَا.

⁽١) التوحيد لابن خزيمة (١/١٣).

وهُمَا مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتيَّةِ الثَّابِيَّةِ بالكِتابِ والسُّنَّةِ [1].

فمِنْ أَدِلَّةِ الْكِتَابِ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ تَعْرِى بِأَعْدُنِنَا جَزَاتُهُ لِمَن كَانَ كُفِرَ ﴾ [القمر: ١٤].

[1] «هُمَا» الضَّمِيرُ يَعودُ عَلَى العَيْنَيْنِ.

[٢] ﴿ يَعْوِي ﴾ أَيْ: تَسِيرُ، والضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى السَّفِينَةِ الَّتِي صَنَعَهَا نُوحٌ عَلَى السَّفِينَةِ الَّتِي صَنَعَهَا نُوحٌ عَلَيْهِ الصَّلَامُ ، فإِنَّ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَمُ لَمَّا دَعَا رَبَّهُ قَالَ: رَبِّي ﴿ أَنِي مَعْلُوبٌ فَٱنْكِيرٌ ﴾ الله الله تَعَالَى: ﴿ فَفَنَحْنَا أَبُوْبَ السَّمَلَةِ عِمَاتِهُ مُنْهَمِ إِنَّ وَفَجَرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونَا فَالْنَعَى ٱلْمَاهُ عَلَى الله تَعَالَى: ﴿ فَفَنَحْنَا أَبُوْبَ السَّمَلَةِ عِمَاتِهِ مُنْهُمِ إِنَّ وَفَجَرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونَا فَالْنَعَى ٱلْمَاهُ عَلَى الله عَلَى السَّمَلَةِ عَلَى ذَاتِ ٱلْوَبِحِ وَدُسُرٍ (إِنَّ عَبُولَا عَلَيْنَا جَزَاءٌ لِنَن فَاللَّهُ عَلَى السَّفِيدَ وَدُسُرِ اللهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى ذَاتِ ٱلْوَبِحِ وَدُسُرٍ اللهِ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ عَلَى ذَاتِ الْوَبِحِ وَدُسُرٍ اللهِ عَلَيْكِ عَلَيْهُ عَلَى ذَاتِ اللَّهُ عَلَى ذَاتِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى ذَاتِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمَالَالَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُولَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَل

قَالَ بَعْضُ الْمُحرِّفِينَ فِي قَولِه: ﴿ جَمِّرِى بِأَعْيُنِنا ﴾: إنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أن يَكُونَ فِي القُرآنِ جَازٌ، لأَنَّنَا نَعلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّ هَذِهِ السَّفينَةَ لَمْ تَكُنْ فِي عَينِ اللهِ، وَلَا مُلَاصِقَةً لَعَيْنِ اللهِ، فالبَاءُ لَيسَت للظَّرِفيَّةِ، وليسَت للمُلاصَقَة!.

ولكنّنا نَرُدُّ عَلَيهِم: بأَنَّ هَذَا أُسلُوبٌ عَرَبِيٌّ مَعرُوفٌ مَعنَاه: أَنَّهُ سُبحَانَه يُلاحِظُها عَنَّهَ بَكَ بَعضَ النَّاسِ يَقُولُ: "مِنْ عَنَّهَ بَعَضَ النَّاسِ يَقُولُ: "مِنْ غَلَاكَ عِندِي أَنْتَ بِعَينِي». ويُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّنِي مِنْ شِدَّةٍ تَحَبَّتِي لَكَ أُلاحِظُكَ بِعَينِي وَلَا تَغِيبُ عَنهَا.

فإِنْ قَالَ قَائِل: بَعْضُ الْمُسِّرِينَ يَقُول: فِي مَعْنى قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾ أَيْ: بِرِعَايتِنَا وحِفظِنَا. فَهَل هَذَا صَحِيحٌ؟

الجَوَابُ: لَا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُفسِّرَهَا بِظَاهِرِ اللَّفظِ، إِلَّا إِنسَانٌ يَقُولُ: برِعَايَتِنَا بِأَعْيُنِنَا؛ لأَنَّهُ لَـوْ لَـمْ يَأْتِ بِأَعْيُنِنا صَارَ تَأْوِيلًا؛ لأنَّ الرِّعَايةَ لَا يَلزَم مِنْهَا العَينُ، فَإِذَا

قَالَ الإِنسَانُ: تَجِرِي مَثَلًا بِمَرْأًى مِنَّا. فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ؛ لأَنَّ الرُّؤيَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بالعَينِ، فإِمَّا أَنْ يُفَسَّرَ بِمَرأًى مِنَّا، أَيْ: نَراهَا بأَعيُنِنَا، وأَحْسَنُ مِنْ هَذَا وأَوْضِحُ أَن يَقُولَ: بِمَرْأًى مِنَّا بأَعْيُنِنَا. كَيْ يُؤكِّدَ؛ لأَنَّ المَسْأَلَةَ خَطِيرَةٌ.

والحَاصِلُ: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ تَجْرِى مِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر:١٤] لَا أَحَدَ يَدَّعِي أَبَدًا وَهُوَ يَعْرِفُ اللَّغَةَ العَرَبِيَّةَ أَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ أَنَّ السَّفِينَةَ فِي عَيْنِ اللهِ أَوْ عَلَيها، بَلِ المَعْنَى تَجرِي مَصحُوبَةً بِنَظَرِنَا لَـهَا بأَعَيُنِنَا، هَذَا هُوَ مَعنَى الآيَة، وَلَا تَحْتَمِلُ غَيرَ هَذَا.

ولكِنْ يَبقَى أَنْ يُقَالَ: أَنْتَ أَتَيتَ بِالآيَةِ للاستِدلَالِ بِهَا عَلَى أَنَّ للهِ عَينَينِ مَعَ أَنَّهَا جَاءَتْ بِالجَمع «بأَعْيُننَا».

والجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ -كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى- من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ الجَمعَ فِي اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ مِنَ العُلَمَاءِ مَنْ يَرَى أَنَّ أَقَلَّهُ اثْنانِ، كَمَا فِي قَولِه: ﴿إِن نَنُوبَاۤ إِلَى ٱللّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمُا ﴾ [التحريم:٤]، ومَعلُومٌ أَنَّهُمَا اثْنَتانِ ومَا لَهُمَّا إِلَّا قَلْبَانِ، فالقُلوبُ هُنَا جَمعٌ وَمَعَ ذَلِكَ يُرَادُ بِهَا الاثنانِ، فتَجرِي بأَعْيُنِنا، يَعْنِينِ لَنَا، هَذَا وَجهٌ.

والوَجهُ الثَّانِي: أَنْ نَقُولَ: إِنَّ أَقَلَ الجَمعِ ثَلاثةٌ، وَلَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ أَقَلُ الجَمعِ الثَّنينِ إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ إِمَّا دَلِيلٍ شَرعيِّ، أَوْ حِسَّيٍّ، فَفِي قَولِه تَعَالَى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ الثَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُما اثْنَانِ بِدَلِيلٍ شَرعيٍّ. الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُما اثْنَانِ بِدَلِيلٍ شَرعيٍّ.

أَمَّا إِذَا لَمْ يُوجَدْ دَلِيلٌ فالْأَصلُ أَنَّ الجَمعَ أَقَلُّهُ ثَلاثةٌ وَهَذَا هُوَ المَشهُورُ، وعَلَى هَذَا فالجَمعُ بَينهُما أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بالجَمع التَّعظِيمُ والمناسبَةُ.

وَمِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّةِ قَولُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ »[١].

[1] هَذَا قَالَهُ وهُو ﷺ يَتَحَدَّثُ عَنِ الدَّجَّالِ الَّذِي يَأْتِي قُربَ قِيَامِ السَّاعَةِ قَبْلَ نُزُولِ عِيْسَى وقَبْلَ يَأْجُوجَ ومَأْجُوجَ ويَتْبَعُهُ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنْ يَهُودِ أَصْفَهَانَ، وَهِيَ الْأَنَ تَقَعُ فِي إِيرَانَ، وعَلَى هَذَا فسَيَكُونُ فِيهَا يَهُودٌ، واليَهُودُ أَكْثَرُ مِنْ سَبعينَ وَهِي الْأَنْ تَقَعُ فِي إِيرَانَ، وعَلَى هَذَا فسَيكُونُ فِيهَا يَهُودٌ، واليَهُودُ أَكْثَرُ مِنْ سَبعينَ الْفًا، لكِنْ يَتْبَعُه سبعُونَ أَلفًا عَلَيهِمُ الطَّيالِسَةُ كَمَا قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِا لَصَلَامُ والحَدِيثُ فِي (صَحِيح مُسلِم)(۱).

فهَذَا الدَّجَّالُ يَأْتِي بِفِتنَةٍ عَظِيمةٍ جِدًّا كَمَا قَالَ الرَّسُولُ عَيَنِهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلَامُ: «مَا مِنْ فِتْنَةٍ بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ أَكْبَرُ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ؛ لأَنَّهُ يَأْتِي إِلَى الْقَوْمِ فِتْنَةٍ بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ أَكْبَرُ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ؛ لأَنَّهُ يَأْتِي إِلَى الْقَوْمِ يَدْعُوهُمْ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ. فَيَرْفُضُونَ، وَإِذَا رَفَضُوا أَصْبَحُوا وَأَرْضَهُمْ عُنْجِلَةٌ، وَبِالْأَمْسِ عُشْبٌ تَرْعَاهُ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ، والْآنَ يَابِسَةٌ هَامِدَةً، ثُمَّ يَأْتِي إِلَى الْقَوْمِ يَدْعُوهُمْ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ فَيَعْبُدُونَهُ فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتُمْطِرُ، وَالْأَرْضَ الْقَوْمِ يَدْعُوهُمْ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ فَيَعْبُدُونَهُ فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتُمْطِرُ، وَالْأَرْضَ فَتُنْبِتُ، فَيُصْبِحُونَ مُحْصِبِينَ» (٢).

وَهَذِهِ فِتْنَةٌ عَظِيمةٌ لَا سَيَّا للأَعرَابِ الَّذِينَ لَيسَ لَـهُمْ هَمٌّ إِلَّا الرَّعيَ والمَوَاشِيَ، فهِيَ فِتْنَةٌ مِنْ أَشَدِّ الفِتَنِ، لَكِنَّهَا لِمَنْ عَصمَهُ اللهُ لَيسَتْ بفِتنَةٍ؛ لأَنَّ لَهُ عَلَامَاتٍ ظَاهِرَةً، مِنْهَا هَذِهِ العَلامَةُ السَّيِّئَةُ إِذْ إِنَّهُ أَعوَرُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَجِعَلُ الرَّسُولُ ﷺ الفَارِقَ بَينَ الرَّبِّ عَزَّيَجَلَّ والدَّجَّالِ أَنَّهُ أَعَوَرُ مَعَ أَنَّ العَقلَ يَعرِفُ الفَرقَ بَينَهُما، هَذَا خَلُوقٌ وَفِي الأَرْضِ، والرَّبُّ عَزَّقِجَلَّ فِي السَّمَاءِ فَلِمَاذَا لَمْ يَذْكُرِ الأَدِلَّةَ العَقْليَّةَ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن، باب في بقية من أحاديث الدجال، رقم (٢٩٤٤)، من حديث أنس رَضَحَالِتَهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال وصفته، رقم (٢٩٣٧)، من حديث أنس رَضَالِلَّهُ عَنهُ.

فَالْجُوَابُ: أَن نَقُولَ: لأَنَّهُ فِي مَقَامِ الفِتنَةِ تَغِيبُ دَلَالَةُ العَقلِ، وَلَا يَبقَى عَنْدَ الإِنسَانَ مَحَلُّ للتَّفْكِيرِ؛ ولهذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ العَقلُ الثَّابِتُ عَنْدَ حُلُولِ الإِنسَانَ مَلَّ للتَّفْكِيرِ؛ ولهذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ العَقلُ الثَّابِتُ عَنْدَ حُلُولِ الشَّبُهاتِ، فَالدَّلاَلَةُ العَقليَّةُ لَا شَكَّ أَنَّهَا ثَابِتَةٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الدَّجَالَ لَيْسَ بِرَبِّ، الشَّبُهاتِ، فَالدَّلاَلَةَ العَقليَّةَ مَعَ قُوَّةِ المُهاجِمِ مِنْ هَذِهِ الفِتنَةِ قَدْ تَخْتَفِي وَلَا يذكُرُهَا لكِنَّ الدَّلاَلَةَ العَقليَّةَ مَعَ قُوَّةِ المُهاجِمِ مِنْ هَذِهِ الفِتنَةِ قَدْ تَخْتَفِي وَلَا يذكُرُهَا الإِنسَانُ، لكِنَّ العَورَ أَمرُ ظَاهِرٌ؛ فبمُجَرَّدِ مَا أَرَاهُ –وَأَرجُو اللهَ أَنْ يَعْصِمَنَا مِنْ الإِنسَانُ، لكِنَّ العَورَ أَمرُ ظَاهِرٌ؛ فبمُجَرَّدِ مَا أَرَاهُ –وَأَرجُو اللهَ أَنْ يَعْصِمَنَا مِنْ فِيْتِي عَندِي الْآنَ فِيْتِي عَندِي الْآنَ وَلَى الشَّرِّ مِنْ عَنْدِهِ، هَذَا كُلُّهُ يَزُولُ بَهَذِهِ العَلَامَةِ الظَّاهِرَةِ "إِنَّهُ أَعُورُ، وَقُوَّةُ هُجُومِ الشَّرِّ مِنْ عَنْدِهِ، هَذَا كُلُّهُ يَزُولُ بَهَذِهِ العَلَامَةِ الظَّاهِرَةِ "إِنَّهُ أَعُورُ، وَلَيْ رَبَّكُمْ لَيْسَ بأَعُورَ».

وقد ادَّعَى بَعضُ النَّاسِ أَنَّ هَذَا الحَديثَ لَا يَدُلُّ عَلَى صِفَة العَينِ وقَالَ: إِنَّ الْمُوادَ بِالعَورِ هُنَا العَيبُ، يَعْنِي: أَنَّهُ مَعِيبٌ، وأَنَّ الله لَيسَ بِمَعِيبٍ، لكِنَّ هَذَا القَولَ بَاطِلٌ؛ لأنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعرِفُ أَنَّ مَعْنَى «أَعْوَر» فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ يَعْنِي: الَّذِي لَيْسَ لَهُ بَاطِلٌ؛ لأنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعرِفُ أَنَّ مَعْنَى «أَعُور» فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ يَعْنِي: الَّذِي لَيْسَ لَهُ إلاَّ عَينٌ وَاحِدَةٌ، فالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «الْعَوْرَاءُ البَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ عَورُهَا، وَالمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ عَورُهَا، وَالمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ عَرَاهُ البَيِّنُ عَورُهَا، وَالمَريضَةُ الْبَيِّنُ عَرَاهُ اللّهَ وَالْعَيْفِ لَكَانَ فِي اللّهَ عَنْ وَاحِدَةٌ، فالْعَهُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا»(١)، ولَوْ كَانَ العَورُ بِمَعْنَى العَيبِ لكَانَ فِي الحَديثِ تَكَرَارٌ، فالْعَورُ غَيرُ الْعَيبِ.

ثُمَّ إِنَّ فِي أَلْفَ اظِ الحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ وغيرُهُ: «أَعْوَرُ العَينِ اليُمنَى»

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٨٤)، وأبو داود: كتاب الضحايا، باب ما يكره من الضحايا، رقم (١٤٩٧)، والترمذي: كتاب الأضاحي، باب ما لا يجوز من الأضاحي، رقم (١٤٩٧)، والبن ماجه: والنسائي: كتاب الضحايا، باب ما نهي عنه من الأضاحي العوراء، رقم (٤٣٦٩)، وابن ماجه: كتاب الأضاحي، باب ما يكره، أن يضحى به، رقم (٣١٤٤)، من حديث البراء رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

وقَولُه: «يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزلِينَ قَنِطِينَ»[١].

وقَوْلُهُ: «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»[^{۲]}.

وَقَالَ: «كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ»(١)، وهَذَا وَاضِحٌ أَنَّ الْمُرَادَ بالعَورِ هُنَا فَسَادُ إحدَى العَيْنَيْنِ.

[1] الشَّاهِدُ فِي قَولِه: «يَنْظُرُ» والنَّظُرُ يَكُونُ بالعَيْنِ وهَذَا طَرفٌ مِنْ حَدِيثٍ قَالَ فِيهِ الرَّسُولُ عَلَيهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ: «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيرِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزِلِينَ قَنِطِينَ فَيَظُلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ» (٢) قَالَ: «يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزِلِينَ قَنِطِينَ فَيَظِلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنْ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ» أَيْ: وَاقِعِينَ فِي شِدَّةٍ «قَنِطِينَ» أَيْ: آيِسِينَ مِنْ فَرَجِهَا «فيَظُلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَزِلِينَ اللهُ عَرَفَكُمْ قَرِيبٌ» وَاقِعِينَ فِي شِدَّةٍ «قَنِطِينَ» أَيْ: آيِسِينَ مِنْ فَرَجِهَا «فيَظُلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنْ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ» وَاقِعِينَ فِي شِدَّةٍ «قَنِطِينَ» أَيْ اللهُ عَرَفَجَلَ لَا يَيْأُسُ وَلَا يَقنَطُ مِنْ رَحَمَتِه تَبَارَكَوَتَعَالَى كَمُ قَرَبُهُ وَلِي اللهُ الْفَالُونَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَا الضَّالُونَ ﴾ لَمْ اللهُ عَرَفَهُ مَن رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَا الضَّالُونَ ﴾ كَمَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ قَدْرَ اللهِ عَرَقِجَلًى وإلَّا فإِنَّ مَنْ عَرَفَ قَدْرَ اللهِ عَرَقِجَلًى وإلَّا فإنَّ مَنْ عَرَفَ قَدْرَ اللهِ عَرَقِجَلًى وإلَّا فإنَ مَنْ عَرَفَ قَدْرَ اللهِ عَرَقِيمًا وإلَّا فإنَّ مَنْ عَرَفَ قَدْرَ اللهِ عَرَقِجَلَ، وإلَّا فإنَّ مَنْ عَرَفَ قَدْرَ اللهِ عَرَقِبَلَ، وإلَّا فإنَّ مَنْ عَرَفَ قَدْرَ اللهِ عَرَقِبَكُنُ أَنْ يَقْنَطَ.

[٢] ثُمَّ قَالَ الدَّلِيلَ الثَّالِثَ: «حِجَابُهُ النُّورُ»، فهُوَ ذَاتُه نُورٌ وحِجَابُه النُّورُ، فالحِجَابُ نُورٌ عَلَى نُورٍ، هَذَا النُّورُ العَظِيمُ لَوْ كَشَفهُ اللهُ عَرَّقِجَلَّ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَٱذْكُرُ فِي ٱلْكِنَابِ مَرْيَمَ﴾، رقم (٣٤٣٩)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، رقم (١٦٩)، من حديث ابن عمر رَضَيَالِيَّهُ عَنْهَا.

⁽٢) أُخَرِجه الإمام أحمد (١٣/٤)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٦٣٦)، وابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٤٦٢)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٦١)، من حديث لقيط بن عامر رَضَاَيلَتُهُ عَنْهُ، بنحوه.

فَهُمَا عَيْنَانِ حَقِيقِيَّتَانِ لَا تُشبِهانِ^[1] أَعْينَ المَخلُوقِينَ وَلَا يَصِحُّ تَحرِيفُ مَعْناهُمَا إِلَى العِلم والرُّؤيَةِ؛ لوُجُوهِ مِنهَا:

وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِه، «سُبُحَاتُ» يَعْنِي: بَهَاءُ الوَجِهِ ونُورُهُ وعَظَمَتُهُ تُحرِقُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بصَرُهُ.

والشَّاهِدُ قَوْلُه: «بَصَرُهُ مِنْ خَلقِه»، وَبَصَرُه يَنتهِي إِلَى كُلِّ شَيْءٍ، وعَلَى هَذَا فالمَعنَى: لأَحْرَقَت سُبُحَاتُ وَجهِهِ كُلَّ شَيءٍ ولَكِنْ مِنْ رَحَمَتِه جَلَّوَعَلَا وَمِن حِكمَتِه أَنِ احتَجَب عَنْ خَلقِهِ بهَذِهِ الحُجُبِ النُّورانيَّةِ، حُجُبٌ عظِيمَةٌ.

و لهَذَا لَــاً قِيلَ للرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلامُ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: «نُورٌ أَنَى أَرَاهُ» (أَهُ وَقَالَ - فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى-: أَرَاهُ» نُورًا» نُورًا» أَنْ أَرَاهُ، وقَالَ - فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى-: «رَأَيْتُ نُورًا» أَورًا» أَورًا وَفُورًا: مَفَعُولٌ بِهِ، وقَدِ اخْتَلَف أَهْلُ العِلْم فِي مَعْنَى هَذَا الحَدِيثِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «رَأَيْتُ نُورًا» يَعْنِي: رَأَيْتُ اللهَ؛ لأَنَّ اللهَ نُورٌ.

ومنْهُمْ مَنْ قَالَ: «رَأَيْتُ نُورًا» يَعنِي: رَأَيْتُ النُّورَ الَّذِي احْتَجَبَ بِهِ اللهُ عَزَيَجَلَ، وهَذَا أَقْرَبُ؛ لأَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ رَأَيْتُ رَبَّكَ؟ فلَوْ كَانَ قَدْ رَآهُ لقَالَ: نَعَمْ رَأَيْتُهُ، عَزَيْجَلَ، وهَذَا أَقْرَبُ؛ لأَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ رَأَيْتُ رَبَّكَ؟ فلَوْ كَانَ قَدْ رَآهُ لقَالَ: نَعَمْ رَأَيْتُهُ، أَمَّا أَنْ يَقُولَ: «رَأَيْتُ نُورًا» فَهَذَا فِيهِ إِخْفَاءٌ وفِيْهِ إِلغَازٌ فِي الجَوَابِ، والمَعْرُوفُ أَنَّ أَمَّا أَنْ يَقُولَ: «رَأَيْتُ بُورًا» فَهَذَا فِيهِ إِخْفَاءٌ وفِيْهِ إِلغَازٌ فِي الجَوَابِ، والمَعْرُوفُ أَنَّ الرَّسُولَ عَيْلِيْهِ إِذَا أَجَابَ بِالشَّيءِ يُجِيبُ بِجَوَابٍ وَاضِحٍ.

[1] وقوله: «لَا تُشبِهانِ» والصواب -كَمَا سَبَق-: «لَا تَماثلان».

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نور أنى أراه»، رقم (١٧٨/ ٢٩١)، من حديث أبي ذر رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽۲) مسلم (۱۷۸/ ۲۹۲).

أُوَّلًا: أَنَّهُ صَرفٌ للكَلَامِ عَن حَقِيقَتِه إِلَى جَازِهِ بِلَا دَلِيلِ¹¹. ثَانيًا: أَنَّ فِي النَّصُوصِ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِثْلُ قَولِه ﷺ: «يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ». وقَوْلُهُ: «لَأَخْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ». وقَوْلُهُ: «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ» [1].

[1] وأَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ مِنْ قَولِه: «بِلَا دَلِيلٍ» أَنَّهُ يَجُوزُ صَرفُ الكَلَامِ مِنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى جَازِه بدَلِيلٍ، وإِذَا وُجِدَ دَلِيلٌ يُعيِّنُ المَجَازَ فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ جَازٌ صُرِفَ عَنْ ظَاهرِهِ بدَلِيلٍ، وإِذَا وُجِدَ دَلِيلٌ يُعيِّنُ المَجَازَ فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ جَازٌ صُرِفَ عَنْ ظَاهرِهِ بدَلِيل؟ أو نَقُولُ: إنَّ هَذَا الدَّلِيلَ جَعَلَ مَا يُجَالِفُ الظَّاهِرَ هُوَ الحَقِيقَةَ؟ الثَّانِي هُوَ الصَحِيح.

وَمَعَلُومٌ: أَنَّ كِتَابَتِي هَذَا الكِتَابِ قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لِي صِحَّةُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ نَيْمِيَّةَ وابْنُ القَيِّمِ^(۱) وجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّهُ لَا مَجَازَ فِي اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ لَا سِيَّا فِي كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

[۲] وعَلَى هَذَا فيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤمِنَ بأَنَّ للهِ عَيْنَينِ، لكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ مَثَلًا: هَلْ تَقُولُ بأَنَّ هَذِهِ العَينَ كأَعْيُنِ الحَلْقِ فِيهَا بَيَاضٌ وسَوَادٌ وعُرُوقٌ وكَذَا وكَذَا؟

الجَوَابُ: لَا يَجُوز أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ؛ لأنَّ اللهَ لَيسَ كَمِثْلِه شَيْء، بَلْ نُؤمِنُ بِعَينٍ، ونُؤمِنُ بِعَينٍ، ونُؤمِنُ بِعَينٍ، ونُؤمِنُ بِأَنَّهَا بَأَعْيُنِ المَخْلُوقِينَ.

وهَلْ يُمْكِن أَنْ نُكيِّفَها؟

الجَوَابُ: لَا يُمْكِنُ أَن نُكيِّفُها كَهَا سَبَق فِي أَوَّلِ الكِتَابِ مِنْ أَنَّ التَّكْيِيفَ قَوْلٌ عَلَى اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

⁽١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص:٢٨٧).





البَابُ السَّابِعَ عَشَرَ

فِي الوُجُوهِ اتَّتِي وَرَدَتْ عَلَيهَا صِفَتَا اليَدينِ والعَينَينِ[١]

XXX

وَرَدَت صِفَتا الْيَدَينِ والْعَينَينِ فِي النَّصُوصِ مُضَافةً إِلَى اللهِ تَعَالَى عَلَى ثَلَاثةِ أُوجُهِ: الْإِفرَادِ والتَّثنِيَةِ والجَمْع.

فمِنْ أَمْثِلَةِ الْإِفْرَادِ: قَولُه تَعَالَى: ﴿ تَبَنَرَكَ الَّذِى بِيَدِهِ اَلْمُلْكُ ﴾ [الملك:١][١]. وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلِنُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ [طه:٣٩][١].

[١] قَوْلُهُ: «صِفَتَا الْيَدَيْنِ وَالْعَيْنَينِ» بحَذْفِ الْأَلِفِ فِي «صِفَتَا» عنْدَ القِرَاءَةِ؛ لأنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَحَهُ اللَّهُ يَقُولُ^(١):

إِنْ سَاكِنَانِ الْتَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ وَإِنْ يَكُنْ لِيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتَحَقّ

و لهَذَا عنْدَمَا نَقرَأُ قَولَ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَنَ عِلْمَا ۚ وَقَالَا ٱلْحَمَّدُ لِللهِ ﴾ «وقَالَا» نَحذِفُ الأَلِفَ عنْدَ القَراءَةِ، ومِنهُ البَيتُ الَّذِي يُلغَزُ بِهِ:

لَقَدْ طافَ عَبْدا اللهِ بي البيتَ سَبعة وحجَّ مِنَى الناسُ الكرامُ الأفاضلُ

[٢] «بِيَدِهِ» هَذَا مُفرَدٌ.

[٣] «تُصْنَعَ» بِمَعْنى: تُربّى، والخِطَابُ لِمُوسَى عَلَيْهِالسَّلَامُ، وصِنَاعَةُ كُلِّ شَيْءٍ

⁽١) ذكره الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (١/ ١٣٤).

ومِنْ أَمْثِلَةِ الجَمعِ: قَولُه تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَكُمًا فَهُمْ لَهَامَلِكُونَ﴾ [يس:٧١][١]. وقَولُه تَعَالَى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤][٢].

ومِنْ أَمْثِلَةِ التَّثْنيَةِ: قَولُه تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المَاندة:٦٤][٦].....

بِحَسَبِهَا، فِصَنَاعَةُ الإنسَانِ تَعنِي: تَربِيَتُهُ، وَلَا أَحَدَ يَفْهَمُ مِنْ قَولِه: «تُصْنَعَ» عَلَى عَيني بِمَعْنَى: أَنَّكَ تُوضَعُ عَلَيها أَبَدًا، لَا أَحَدَ يَفْهَم ذَلِكَ لَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظ، وَلَا مِنْ حَيثُ المَعْنَى.

أَمَّا مِنْ حَيثُ المَعنَى: فلأنَّنَا نَعلمُ أَنَّ مُوسَى ﷺ تَربَّى فِي الأَرضِ، ولَيْسَ عَلَى عَينِ اللهِ، وأَمَّا مِنْ حَيثُ اللَّفْظ: فَإِنَّ مِثلَ هَذَا التَّعبِيرِ «تُصنَعَ عَلَى عَينِي» يَعنِي: أَنَّنِي عَينِ اللهِ، وأَمَّا مِنْ حَيثُ اللَّفْظ: فَإِنَّ مِثلَ هَذَا التَّعبِيرِ «تُصنَعَ عَلَى عَينِي» يَعنِي: أَنَّنِي أَرَاكَ بِعَينِي وأُرَاقِبُكَ وأُلَاحِظُك، هَذَا هُوَ مَعنَاه الَّذِي لَا يُقبَلُ غَيرُهُ، ولكِنَّ الشَّاهِدَ مِنْ هَذِهِ الآيَةِ هِي قَولُه: ﴿عَلَى عَيْنِ ﴾ حَيثُ جَاءَ بصِيغَةِ المُفرَدِ.

[1] ﴿يَرَوْا﴾ أَيْ: يَعْلَمُوا، ولَيسَ المَعنَى: يُشَاهِدُوا؛ لأنَّ العِلمَ أَعَمُّ مِنَ الْشَاهَدةِ فَأَنَا أَعلَمُ سَوَاءٌ مِنْ طَرِيقِ السَّماعِ أَوْ عَنْ طَرِيقِ المُشَاهَدةِ، ﴿أَنَا خَلَقْنَا لَهُم مِنَا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾ ﴿أَنْعَنَا لَهُم مِنَا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾ ﴿أَنْعَنَا ﴾ مِنْ عَرَدًا هُوَ الشَّاهِدُ، ﴿أَنْعَنَا لَهُ وهِمَا الْإِبِلُ وغيرُهَا مِنَ الأَنْعَام.

[٢] قَولُه تَعَالَى فِي الْعَينِ: ﴿ جَعْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر:١٤] يَعْنِي: سَفِينَةُ نُوحٍ تَجْرِي، وَنَحنُ نَرَاهَا بِأَعْيُنِنَا ونَكلَؤُهَا ونَحفَظُهَا.

[٣] ﴿يَدَاهُ﴾ اثْنَتَانِ، وأَيْضًا قَولُه تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ [ص:٧٥]، وقَدْ سَبَقَتْ فِي أَوَّلِ الكَلَامِ؛ ولهَذَا مَا كَرَّرناها، وفِي قَولِه تَعَالَى: ﴿بَلَ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ للهِ عَنَّفِظَ. وقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿إِذَا قَامَ الْعَبْدُ فِي الصَّلَاةِ قَامَ بَيْنَ عَيْنَيِ الرَّحْمَنِ الْأَجْمَنِ الْأَ (مُخْتَصَر الصَّوَاعِقِ) عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَعْزُهُ [1]. وَلَمْ تَرِدْ صِفَةُ العَيْنَيْنِ فِي القُرآنِ بِصُورَةِ التَّشْنِيَةِ [1].

[1] «عَيْنَي الرَّحْمَنِ» هُنَا تَثْنِيَةٌ.

[٢] وقَدْ بَحَثْنَا عَنهُ فَلَمْ نَجِدْهُ إِلَّا فِي (مُخْتَصَر الصَّواعِقِ) لاَبْنِ القيِّمِ، لَكِنَّهُ لَمَ يَعْزُهُ لاَّحَدٍ فَلَمْ يَقُلْ: رَواهُ فُلَان عَنْ فُلانٍ حَتَّى نَعرِفَ^(١).

ويُمكِنُ أَنْ يُستَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بقَولِه ﷺ فِي الدَّجَّالِ: «إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ» ("")؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ للهِ ثَلاَثَةُ أَعْينٍ أَوْ أَكْثرُ لَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: إِنَّ لِيبَّعُمْ ثَلَاثَةَ أَعْينِ فَأَكْثَرَ. لِرَبِّكُمْ ثَلَاثَةَ أَعْينِ فَأَكْثَرَ.

وبِهَذَا يَحَصُلُ التَّمييزُ، ويَكُونُ أَيْضًا أَدَلَّ عَلَى الكَهَالِ اللهِ عَنَّقِجَلَ؛ لأَنَّهُ مِمَّا لَا شَكَ فِيهِ أَنَّ الثَّلَاثَةَ فَأَكْثَرَ فِي مَقَامٍ يَقتضِي أَنْ يَكُونَ الكَهَالُ بِهَا أَفْضَلَ مِنْ ذِكْرِ الثَّنْتَيْنِ، وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: إِنَّ اللهَ عَنَّوَجَلَّ لَيْسَ لَهُ إِلَّا عَينانِ اثْنَتانِ، ونَجمَعُ بَيْنَ المُفْرَدِ والجَمع كَهَا جَمَعنَا ذَلِكَ فِي اليَدينِ.

[٣] وإِنَّمَا وَرَدَتْ بِالْجَمَعِ وَالْإِفْرَادِ فَقَطْ.

⁽١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٢٥٦)، ومختصر الصواعق (ص:٣٨).

وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ١٨٠) رقم (١٢٨)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ٧٠)، وأبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٤٢٠)، رقم (١٩٠٨)، من حديث أبي هريرة رَضَالَتُهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٧١٣١)، ومسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٢٩٣١)، من حديث أنس رَضَاً لِللَّهُ عَنهُ.

هَذِهِ هِيَ الوُجُوهُ الثَّلاثَةُ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَيهَا صِفَتَا اليَدينِ والعَينينِ^[۱]. والجَمْعُ بَينَ هَذِهِ الوُجُوهِ أَنْ يُقَالَ:

إِنَّ الإِفْرَادَ لَا يُنَافِي التَّثنيَةَ وَلَا الجَمعَ^[1]؛ لأنَّ المُفرَدَ المُضَافَ يَعُمُّ، فيَتَنَاوَلُ كُلَّ مَا ثَبَتَ للهِ مِنْ يَدٍ أَوْ عَيْنٍ وَاحِدَةً كَانَتْ أَو أَكْثَرَ^[7].

[1] اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ تَنَاقُضٌ بَيْنَ الكِتَابِ والسُّنَّة؛ لَا بَينَ الكِتَابِ بَعْضِهِ مَعَ بَعضٍ، وَلَا بَينَ القُرْآنِ والسُّنَّة؛ لأنَّ الكُلَّ مِنْ عندِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يُمكِن أَن يُوجَدَ تَنَاقُضٌ، فإِنْ رَأَيتَ شَيئًا ظَاهِرُهُ التَّعارُضُ والتَّنَاقُضُ وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ تُعِيدَ النَّظَرَ مَرَّةً بَعدَ أُخرَى حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ وَجهُ الجَمعِ، والتَّنَاقُضُ وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ تُعِيدَ النَّظَرَ مَرَّةً بَعدَ أُخرَى حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ وَجهُ الجَمعِ، فإِنْ لَمُ يَتَبِيَّنَ لَكَ وَجهُ الجَمعِ، فإِنْ لَا يُعَرِي كُلُّ مِنْ عِندِ فإنْ لَكَ فَمَوقِفُكَ أَنْ تَكِلَ ذلِكَ إِلَى اللهِ، وَأَنْ تَقُولَ: ﴿ عَامَنَا بِهِ عَلَا مُنْ مَن عِندِ فإِنْ لَكُمْ: إِنَّهُ لَا يُوجَدُ شَيْءٌ فِي القُرْآنِ والسُّنَةِ ظَاهِرُهُ ليَعَارُضُ إِلَّا وُجِدَ لَهُ وَجْهُ جَمْعٍ أَوْ وُجِدَ لَهُ خَرْجٌ مِنْ هَذَا التَّعارُضِ، لكِنَّ النَّاسَ يَعْتَلِفُونَ فِي تَخرِيجِ هَذَا الَّذِي ظَاهِرُهُ التَّعارُضُ.

[٢] وكَيْفِيَّة ذَلِكَ: «لأنَّ المُفرَدَ المُضَافَ يَعُمُّ، فيَتَنَاوَلُ كُلَّ مَا ثَبَتَ للهِ مِنْ يَدٍ أَوْ عَيْنٍ وَاحِدَةً كَانَتْ أُو أَكْثَرَ».

[٣] اللَّفَرَدُ اللَّضَافُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ المَقْصُودُ بِهِ وَاحِدًا فَقَطْ، والدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِن تَعَدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ [ابراهيم: ٣٤] هُنَا قَالَ: ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمِثْلُ قَوْلُهُ وَمِثْلُ فَالَا عَيْنُ اللهِ وَيَدُ اللهِ، وإِنْ كَانَتْ مُفْرَدُهُ فَإِنَّهَا تَشْمَلُ كُلَّ مَا ثَبَتَ للهِ مِنْ يَدٍ أَوْ عَيْنٍ، إِذَنْ لَا مُنَافَاةَ الْآنَ بَيْنَ اللَّفَرَدِ وبَيْنَ المُثنَى والجَمْع.

وأَمَّا الجَمْعُ بَيْنَ مَا جَاءَ بِلفْظِ التَّثْنِيَةِ وِبلفْظِ الجَمْعِ^[1]. فإِنْ قُلْنَا: أَقَلُّ الجَمْعِ اثْنَانِ فَلَا مُنَافَاةَ أَصْلًا بَيْنَ صِيْغَةِ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ لاتِّحَادِ مَدلُولَيْهِمَا^[1].

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ النِّكِرَةَ إِذَا أُضِيفَتْ فإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى العُمُومِ، لكِنَّ العُمُومَ بلكِنَّ العُمُومَ فِي الغَالِبِ يَكُونُ للجَمْعِ ولَيْسَ للتَّثْنِيَةِ، فَهَا الجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ؟

الجَوَابُ: أَن نَقُولَ: لَكِنْ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ دَالَّا عَلَى التَّنْنِيَةِ؛ وَلَمَذَا قَالَتِ اليَهُودُ: (لَيْدُ اللّهِ مَغْلُولَةً ﴾ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ ... بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾؛ لأنَّ المُفْرَدَ إِذَا أُضِيفَ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ المُفْرَدَ، ويَتَنَاوَلُ المُثنَّى، ويتنَاوَلُ الجَمْعَ، ولَوْ قَالَ رَجُلٌ: امرَأْتِي طَالِقٌ. ولَيْسَ لَهُ إِلَّا وَاحِدَةٌ فَإِنَّهَا تُطلَقُن اللهُ أَوْ ثَلَاثٌ أَوْ أَربَعٌ فَإِنَّهُ لَهُ إِلَّا وَاحِدَةٌ فَإِنَّهَا تُطلَقُن اللهُ إِلَّا وَاحِدَةٌ فَإِنَّهَا تُطلَق اللهُ العِلْمِ، قَالُوا: لأنَّ المُفرَدَ المُضَافَ يَصْلُحُ للوَاحِدِ والاثْنَيْنِ وَالثَّلاثِ فَأَكُن بَنَاءً عَلَى دَلَالَةِ اللَّفْظِ، ولكِنْ لَوْ قَالَ: امْرَأْتِي طَالِقٌ. وأَرَادَ وَاحِدَةً فَإِنَّهَا تُطلَقُ هِي فَقَطْ.

إِذَنِ الإِفْرَادُ لَا يُنَافِي التَّثْنِيَةَ، وَلَا يُنَافِي الجَمْعَ؛ لأنَّ المُفْرَدَ المُضافَ يَعُمُّ فيَصْدُقُ عَلَى الوَاحِدِ والاثْنَينِ والثَّلاثَةِ.

[1] وهَذَا هُوَ الَّذِي فِيهِ نَوعٌ مِنَ الإشْكَالِ، مِثَالُ مَا جَاءَ بِلَفْظِ التَّثْنِيَةِ ﴿ بَلَ عَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المَائدة: ٢٤]، وبلَفْظِ الجَمْعِ مِثْلُ: ﴿ مِنَا عَمِلَتْ آيْدِينَا آنْعَكُمّا ﴾ [يس: ٧١] وكَيْفِيَّة الجَمْعِ قَالَ: «فإنْ قُلْنَا: أَقَلُّ الجَمْعِ اثْنَانِ فَلَا مُنَافَاةَ أَصْلًا بَيْنَ صِيْغَةِ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ لاتِّحَادِ مَدلُولَيْهِمَا ﴾.

[۲] والسَّبَبُ؛ لأنَّ أَيْدِيَنا مَعْنَاها: يدَانِ، وأَعْيُنِنَا مَعْنَاها: عينَانِ، فَلَا يُنَافِي التَّثنِيَةَ. وإن قُلْنَا: أَقَلُّ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ وَهُوَ المَشْهُورُ، فالجَمْعُ بَيْنَهُما أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يُرَادُ مِنْ صِيغَةِ الْجَمْعِ مدلُولُهُمَّا الَّذِي هُو ثَلَاثَةٌ فأكثرُ، وإِنَّما أُرِيدَ بِهَا -واللهُ أَعلَمُ- التَّعظِيمُ والمُناسَبَةُ الْمُفافِ للمُضافِ إلَيْهِ، فإنَّ المُضافَ إلَيْهِ وهُو «نَا» يُرَادُ بِهِ هُنَا: التَّعظِيمُ قَطْعًا، فناسَبَ أَنْ يُؤتَى بالمُضافِ بصِيغَةِ الْجَمْعِ ليُنَاسِبَ المُضَافَ إلَيْهِ، فإنَّ الجَمْعَ أُدلُّ عَلَى التَّعظِيمِ مِنَ الإفْرَادِ والتَّشْنِيَةِ، وإذَا كَانَ كُلُّ مِنَ المُضَافِ والمُضَافِ إلَيْهِ دالًا عَلَى التَّعظِيمِ حَصَلَ مِنْ بَيْنِهِما تعظِيمٌ أَبلَغُ اللَّهُ عَلَى التَّعظِيمِ حَصَلَ مِنْ بَيْنِهِما تعظيمٌ أَبلَغُ أَلَا .

[1] التَّعظِيمُ؛ لأنَّ الجَمْعَ دَالُّ عَلَى العَظَمَةِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ، فالإِنْسَانُ إِذَا قَالَ: «قُلْنَا» أَدَلُّ عَلَى العَظَمَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «قُلْتُ».

[٢] فَهَذَا هُوَ وَجْهُ الجَمْعِ بَيْنَ التَّشْنِيَةِ والجَمْعِ.

فَالْحَاصِلُ أَنَنَا نَقُولُ: إِنَّ الجَمْعَ بَيْنَ الْمُفَرِدِ والْمُثَنَّى والجَمْعِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُفَرَدِ إِذَا أُضِيفَ كَانَ دالًا عَلَى العُمُوم، فيَصْدُقُ عَلَى الوَاحِدِ والاثْنَينِ وأَكْثَرَ، وأَمَّا الجَمْعُ بَيْنَ التَّثْنِيةِ والجَمْعِ فإِنْ قُلْنَا: أقَلَّ الجَمْعِ اثْنَانِ. فَلَا مُنَافَاةَ أَصْلًا؛ لأنَّ الجَمْعَ بِمَعْنى الثَّنينِ لاتِّحَادِ مدلُولَيْهِمَا، وإِنْ قُلْنَا: بأَنَّ أقلَّ الجَمْعِ ثَلَاثَةٌ فإِنَّ الجَمْعَ هُنَا لَا يُرَادُ بِهِ الثَّعظِيمُ والمُناسَبَةُ، فالتَّعظِيمُ لأنَّ دَلَالَةَ الجَمْعِ عَلَى العَظَمَةِ أَكْثَرُ وأَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ المُفرَدِ والمُثنَّى، والمُناسَبَةُ لأَنَّهُ أَضِيفَ إِلَى ضَمِيرِ دَالًا الجَمْعِ وَهِيَ (أَنَا)، فكانَ مِنَ المُناسِبِ أَنْ يُجْمَعَ لأَجْلِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الضَّمِيرِ دَالًا عَلَى الجَمْعِ وَهِيَ (أَنَا)، فكانَ مِنَ المُناسِبِ أَنْ يُجْمَعَ لأَجْلِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الضَّمِيرِ.

فَمَثَلًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَكُمًا ﴾ [يس:٧١] الجَمْعُ هُنَا للتَّعظِيمِ والمُناسَبَةِ، أَمَّا كُونُهُ للتَّعظِيمِ فـلأنَّ الجَمْعَ أَدَلُّ عَلَى العَظَمَةِ مِمَّا دُونَـهُ، وأَمَّا كُونُـهُ للمُنَاسَبَةِ فِلأَنَّ «نَا» فِي قَوْلِهِ: «أَيْدِينَا» للتَّعظِيمِ فَنَاسَبَ أَنْ يُجْمَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ حَتَّى يَكُونَا مُتَنَاسِبَينِ.

لكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا تُؤمِنُونَ بِأَنَّ اللهَ لَهُ أَيدٍ كَثِيرَةٌ؛ لأنَّ مَنْ آمَنَ بأَيْدٍ كَثِيرَةٍ يدْخُلُ فِي الإِيهَانِ بالوَاحِدَةِ والثِّنْتَينِ؟

فالجَوَابُ: أَنْنَا نَقُولُ: يَتَعَيَّنُ أُنَّهُما اثْنَتَانِ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ فِي الرَّدِّ عَلَى اليَهُودِ والمَقَامُ مَقَامُ تَمَدُّحٌ بكَثْرَةِ العَطَاءِ قَالَ: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المَائدة: ٢٤]، ولَوْ كَانَ لَهُ أيدٍ كَثِيرَةٌ لنَاسَبَ أَنْ يَقُولَ: بَلْ أَيْدِيهِ مَبسُوطَةٌ؛ لأنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي كَثْرَةَ العَطَاءِ والمَنْح، وهَذَا يَكْثُرُ بكَثْرَةِ مَا يَكُونُ العَطَاءُ بِهِ هَذَا دَلِيلٌ مِنَ القُرْآنِ.

أَمَّا السُّنَّةُ فَكَثِيرَةٌ مِثْلُ قَوْلِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّكَمُ: «اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي، وكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي رَبِّي يَمِينُ مُبارَكَةٌ » (١) ، وقَالَ: «اللهُ يقْبِضُ السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ وبِيَدِهِ الأُخْرَى الأَرْضُ » (٢) ، هَذَا أَوْ مَعْنَاه، فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ اللهَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا يَدَانِ اثْنَتَانِ فَقَطْ.

XIX

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، رقم (٣٣٦٨)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في الرد على الجهمية، رقم (٣٢)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٣٧٨ رقم ١٣٣٩) من حديث ابن عمر رَجَوَالِلَهُ عَنْهُا.





البَابُ الثَّامِنَ عَشَرَ

فِي كَلاَمِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى [1]

XXX

اتَّفَقَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ عَلَى أَنَّ اللهَ يَتَكَلَّم، وأَنَّ كلَامَهُ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ ثَابِتَةٌ لَا اللَّيْقِ بِهِ [7]. لَهُ عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ [7].

وهُوَ سُبْحَانَه يَتَكَلَّمُ، بحَرْفٍ وصَوْتٍ، كَيْف شَاءُ، مَتَى شَاءَ "ا،......

[1] وهَذَا المَوضُوعُ مِنْ أَكْثَرِ مَا كَانَ فِتْنَةً بَيْنَ المُسْلِمِينَ، أو بعِبَارَةٍ أَصَحَّ: بَيْنَ السَّلَفِ والأَئِمَّةِ وبَيْنَ أَهْلِ البِدَعِ؛ لأنَّ كَلَامَ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِ مَدَارُ الشَّرْعِ كُلِّهِ، فإِنَّ كَلَامَ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِ مَدَارُ الشَّرْعِ كُلِّهِ، فإِنَّ كَلَامَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الوَحْيُ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى الرُّسُلِ، والوَحْيُ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى الرُّسُلِ، والوَحْيُ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى الرُّسُلِ هُوَ الدِّينُ كُلُّهُ.

[٢] هَذَا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ، وقَدْ نَقَلَ اتَّفاقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ كُلُّ مَنْ صَنَّفَ فِي هَذَا البَابِ.

[٣] ولكِنِ اعْلَمْ أَنَّ صَوْتَ اللهِ عَزَّقِجَلَّ لَا يُمَاثِلُ أَصْوَاتَ المَحْلُوقِينَ أَبَدًا، لَا فِي قُوْتِهِ، وَلَا فِي هَيْأَتِهِ، وَلَا فِي هَيْأَتِهِ، وَلَا فِي أَيِّ شَيْءٍ عِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: ﴿إِذَا قَضَى اللهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لَقَوْلِهِ كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفُوانٍ يُنْفِذُهُمْ ذَلِكَ »(١)، فَلَيْسَ مَعْنَاه أَنَّ هَذَا صَوْتُ اللهِ عَزَقَجَلَ، بَلْ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا يُنْفِذُهُمْ ذَلِكَ »(١)، فَلَيْسَ مَعْنَاه أَنَّ هَذَا صَوْتُ اللهِ عَزَقَجَلَ، بَلْ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿حَقَّ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴾، رقم

فكَلَامُهُ صِفَةُ ذَاتٍ باعْتِبَارِ جِنْسِهِ، وصِفَةُ فِعْلِ باعْتِبَارِ آحَادِهِ[١].

صَوْتُ الْمَلَكِ أَوْ صَوْتُ الوَحْي. وبَعْضُهُمْ يَقُول: «كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفُوانِ» فِي الإِفْزَاعِ فَقَطْ لَا فِي الكَيْفِيَّةِ، إِذَنْ صَوتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُمَاثِلُ أَصُواتَ المَخلُوقِينَ، لَكِنَّ الْحَرْفَ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِهِ النَّاسُ، والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُماثِلُ أَصُواتَ المَحْلُوقِينَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مِنْ أَوَّهُو السَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ يُماثِلُ أَصْوَاتَ المَحْلُوقِينَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مِنْ أَوْ وَهُو السَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:11].

وقَوْلُهُ: «يَتَكَلَّمُ كَيْفَ شَاءً» هَذَا فِي الكَيْفِيَّة، فَنَحْنُ لَا نَعْرِفُ كَيْفَ يَتَكَلَّمُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ، لَكِنْ نَعْرِفُ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ، كَمَا أَنَّ الجُّلُودَ تَنْطِقُ يَوْمَ القِيَامَةِ، والأَرْضُ شُبْحَانَهُ وَتَعَالَ، لَكِنْ لَا نَعْلَمُ كَيْفَ تَنْطِقُ، وَلَا نَعْلَمُ كَيْفَ مُحَدِّثُ الأَرْضُ أَخْبَارَهَا، وعَلَى هَذَا فَنَقُول: إِنَّ كَيْفِيَّةً كَلَامِ اللهِ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ.

[1] لأنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ، وكُلُّ صِفَةٍ تتعَلَّقُ بِالمَشيئَةِ فَهِيَ صِفَةُ فِعْلٍ، فالكَلَامُ فِي أُصلِهِ صِفَةُ ذَاتٍ؛ لأنَّ اللهَ لَمْ يزَلْ وَلَا يزَالُ مُتكَلِّمًا، فَهُوَ سُبْحَانَه لَمْ يَمُرَّ عَلَيْهِ زَمَنٌ يَكُونُ فِيهِ عَاجِزًا عَنِ الكَلَامِ أَبَدًا، بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَمْ يَزَلْ وَلَا يزَالُ مُتكَلِّمًا، أَمَّا باعْتِبَارِ آحَادِهِ فإِنَّهَا صِفَةُ فِعْلِ.

ومُرَادُ قَولِنَا: "بِاعْتِبَارِ آحَادِهِ" نَحْنُ نعلَمُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُوجِدُ الأَشْيَاءَ أَوْ يُوجِدُ الأَشْيَاءَ أَوْ يُوجِدُ الأَمُورَ شَيْئًا فَشَيْئًا، وهُو يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُۥ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيكُونُ ﴾ الأُمُورَ شَيْئًا فَشَيْئًا، وهُو يَقُولُ عَنْدَ إِرَادَةِ الفِعْلِ، إِذَنْ فَهَذِهِ الكَلِمَةُ الَّتِي هِيَ ﴿كُن ﴾ [يس: ١٨]، وكَلِمَةُ ﴿كُن ﴾ تكُونُ عَنْدَ إِرَادَةِ الفِعْلِ، إِذَنْ فَهَذِهِ الكَلِمَةُ الَّتِي هِيَ ﴿كُن ﴾ حدَثَتْ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، فآحَادُ كَلَامِ اللهِ عَنَّوَجَلً صِفَةً فِعْلٍ؛ لأَنَّهُ حَادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ.

^{= (}٤٨٠٠)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَهُ عَنهُ.

وقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا القَوْلِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ.

فمِنْ أَدِلَّةِ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰنِنَا وَكُلَّمَهُ، رَبُّهُ ﴾ [الأعراف:١٤٣][١]، وقَـوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللّهُ يَكِيسَىٰ إِنِي مُتَوَفِيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىٰ ﴾ [الأعراف:٥٥]، وقَـوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَنَدَيْنَهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْسَ وَقَرَّبْنَهُ بَحِياً ﴾ [آل عمران:٥٥]، وقَـوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَنَدَيْنَهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْسَ وَقَرَّبْنَهُ بَحِياً ﴾ [مريم:٥٢][١].

فَفِي الآيَةِ الأُولَى: إِثْبَاتُ أَنَّ الكَلَامَ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ، وأَنَّ آحَادَهُ حَادِثَةٌ [٣].

وقَدِ اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ نُطلِقَ عَلَيْهِ اسْمَ حَادِثٍ أَو نَقُولَ: إِنَّهُ مُحْدَثٌ؛ لقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَأْنِيهِم مِن ذِكْرٍ مِن رَبِيهِم تَحْدَثٍ ﴾ [الانبياء:٢]؟

والجَوَابُ: أَنَّنَا إِذَا فَهِمْنَا المَعْنَى وأَنَّ مَعْنَى حَادِثٍ أَيْ: أَنَّهُ كَاثِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يكُنْ زَالَ الإشكَالُ، وعَلَيْهِ فعَبِّر كَهَا شِئْتَ مُحدَثٍ أو حَادِثٍ.

[1] فكانَ الكَلامُ حِيْنَ جَاءَ، وأَمَّا قَبْلُ فَلَمْ يَكُنْ كَلَامٌ، ويُذْكَرُ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ البِدَعِ كَانَ يقْرَأُ: (وكَلَّمَ اللهَ مُوسَى تَكليمًا) بنَصْبِ لَفْظِ الجَلَالَةِ حَتَّى يَكُونَ الكَلامُ البِدَعِ كَانَ يقْرَأُ: (وكَلَّمَ اللهَ مُوسَى تَكليمًا) بنَصْبِ لَفْظِ الجَلَالَةِ حَتَّى يَكُونَ الكَلامُ مِنْ مُوسَى لَا مِنَ اللهِ، فَقَالَ بَعْضُ الحَاضِرينَ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا جَاةَ مُوسَى لَا مِنَ اللهِ، فَقَالَ بَعْضُ الحَاضِرينَ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا جَاةَ مُوسَى لَا مِنَ اللهِ، فَقَالَ بَعْضُ الحَاضِرينَ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا جَاهَ مُوسَى لَا مِنَ اللهِ، فَقَالَ بَعْضُ الحَاضِرينَ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا جَاهَ مُوسَى لِلْ مِنَ اللهِ مَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ مَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُو

[٢] هَذِهِ ثَلَاثُ آيَاتٍ، لكِنَّ كُلَّ آيَةٍ لَهَا اتِّجَاهٌ.

[٣] ووَجْهُه: أَنَّ الكَلَامَ بعدَمَا جَاءَ مُوسَى عَلَيْهِالسَّلَامُ، وَبَجِيءُ مُوسَى عَلَيْهِالسَّلَامُ بمَشيئَةِ اللهِ، فَيَكُونُ الكَلَامُ أَيْضًا بمَشِيئَتِهِ، وتَكُونُ آحَادُهُ حَادِثَةٌ. وفي الْآيَةِ الثَّانيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بِحَرْفٍ، فإِنَّ مَقُولِ القَوْلِ فِيهَا حُرُوفٌ^[1]. وفِي الْآيَةِ الثَّالِثَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّـهُ بِصَـوْتٍ^[۲] إِذْ لَا يُعقَـلُ النِّداءُ والمُناجَـاةُ إِلَّا بِصَوْتٍ^[۲].

ومِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّةِ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: يَا آدَمُ! فَيَقُولُ: لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ. فَيُنَادَى بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ "أَأَ.

[1] فَمَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ ﴾ مَاذَا قَالَ؟ ﴿يَعِيسَىٰ إِنِّ مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِنَى ﴾ آل عمران:٥٥]، وهَذِهِ الجُمْلَةُ حُرُوفٌ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى بَحَرْفٍ.

[٢] وهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَكَيْنَهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَٰنِ وَقَرَّبْنَهُ غَِيَّا﴾ [مريم:٥١]، وجْهُ الدَّلَالَةِ: «إِذْ لَا يُعقَلُ النِّداءُ والمُناجَاةُ إِلَّا بِصَوْتٍ».

[٣] لكِنَّ المُناجَاةَ بصَوْتٍ قَريبٍ خَفِيٍّ، والمُنَادَاةُ بصَوْتٍ مُرتَفِعٍ.

[٤] يَقُولُ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا آدَمُ، وتَوْجِيهُ النِّداءِ إِلَيْهِ بالحُرُوفِ، وأَيْضًا ليًا سَمِعَهُ آدَمُ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ بِصَوْتٍ، فيَقُولُ: «لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ».

وَمَعْنَى التَّلْبِيَةِ: الإِجَابَةُ والدَّوامُ والثُّبُوتُ عَلَى الشَّيْءِ، فَيَكُونُ مَعْنَى لَبَيْكَ، أَيْ: إَجَابَةً لــًا دَعَوْتَنِي لَهُ.

و «سَعْدَيْكَ»: قَالُوا: إِنَّ «سَعْدَيْكَ» اسْمُ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى: إسْعَادٍ، أَيْ: أَطْلُبُكَ أَنْ تُسعِدَنِ، وَقِيلَ: إِنَّ مَعْنَى الإسْعَادِ: المُعاونَةُ، ومِنْهُ قَوهُمُ فِي النِّيَاحَةِ فِي الجَاهليَّةِ: فُلانَةٌ أَسْعَدَتْ فُلانَةٌ أَسْعَدَتْ فُلانَةٌ أَسْعَدَتْ فُلانَةً عَلَى نِيَاحَتِهَا.

وكَلَامُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هُوَ اللَّفظُ والمَعْنَى جَمِيعًا، لَيْسَ هُوَ اللَّفْظَ وحْدَهُ أَوِ المَعْنَى وَحْدَهُ، هَذَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ فِي كَلَامِ اللهِ تَعَالَى، أَمَّا أَقُوالُ غَيرِهِمْ فإلَيْكَ مُلخَّصَها مِنْ (مُحْتَصَر الصَّواعِقِ المُرسَلَةِ)[1].

وقَوْلُهُ: «فَيُنَادَى بِصَوْتٍ» كَلِمَةُ (بصَوْتٍ) بِالنَّسْبَةِ لعَامِلِهَا عَلَى الفِعْلِ مُؤكِّدٍ فَقَطْ؛ لأنَّ المُنادَاةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بصَوْتٍ.

وقَوْلُهُ: «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ»^(۱)، فيُخْرِجُهُمْ ويَعلَمُهُمْ بسِيهَاهُمْ؛ لأنَّ سِيهَا الكُفَّارِ –والعِيَاذُ باللهِ– يَوْمَ القِيَامَةِ تَتميَّزُ وتَتبيَّنُ.

فَفِي هَذَا الحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللهِ بِمَشيئَتِهِ؛ لأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ فِي يَوْمِ القِيَامَةِ فيَتعَلَّقُ بِمَشيئَتِهِ، وفِيْهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بِحَرْفٍ؛ لأنَّ مَقُولَ القَوْلِ «يَا آدَمَ» حُرُوفٌ، وفِيْهِ دَلِيل عَلَى أَنَّهُ بِصَوْتٍ؛ لأَنَّهُ قَالَ: «فَيُنَادَى بِصَوْتٍ».

وأَيْضًا سَهَاعُ آدَمَ عَلَيْهِالسَّلَامُ لِهَذِهِ الْمُنادَاةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بِصَوْتٍ، ولكِنَّ هَذَا الصَّوْتَ لَا يُهاثِلُ أَصْوَاتَ المَخلُوقِينَ.

[1] أَصْلُ كَتَابِ (مُخْتَصَر الصَّواعِقِ المُرسَلَةِ) هُوَ: (الصَّواعِق المُرسَلَة عَلَى غَزْوِ الجَهْمِيَّةِ والمُعَطِّلَةِ) لاَبْنِ القَيِّمِ رَحَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَهُوَ صَواعِقُ مُرسَلَةٌ عَلَى هَذَا الْغَزْوِ، وإذَا أُرسِلَتْ عَلَيْهِ دمَّرَتْهُ. وهُوَ عُنوانٌ قَويٌّ، ويُعتَبَرُ هَذَا الْكِتَابُ مِنْ أَحْسَنِ مَا كُتِبَ فِي المُوضُوعِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب: ﴿وَثَرَى ٱلنَّاسَ سُكَنْرَىٰ ﴾ [الحج:٢]، رقم (٤٧٤١)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب قوله: «يقول الله لآدم: أخرج بعث النار»، رقم (٢٢٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

١ - قَوْلُ الكرَّاميَّةِ: وهُوَ كقَولِ أَهْلِ السُّنَّةِ، إِلَّا أَنَّهُم قَالُوا: «إِنَّهُ حادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ» فِرارًا من إثبَاتِ حَوادِثَ لَا أُوَّلَ لَـهَا اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ

٢- قَوْلُ الكُلَّابِيَّةِ (١٠]: «إِنَّهُ مَعْنَى قَائِمٌ بذَاتِه، لَازِمٌ لها كلُزومِ الحيَاةِ والعِلْمِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بمَشيئَتِه، والحُرُوفُ والأصْوَاتُ حكَايَةٌ عَنْهُ خلَقَها اللهُ؛ لتَدُلَّ عَلَى فَلَا يَتَعَلَّقُ بمَشيئَتِه، وهُوَ أَرْبَعَةُ مَعَانٍ: أَمْرٌ ونَهْيٌ وخَبَرٌ واستِخْبَارٌ» [١].
 ذَلِكَ المَعْنَى القَائِمِ بِذَاتِهِ، وهُوَ أَرْبَعَةُ مَعَانٍ: أَمْرٌ ونَهْيٌ وخَبَرٌ واستِخْبَارٌ» [١].

وهَذِهِ الْأَقْوَالُ هِيَ: الْأَوَّلُ: قَوْلُ الكرَّاميَّةِ. والثَّاني: قَوْلُ الكُلَّابيَّةِ. والثَّالثُ: قَوْلُ الكُلَّابيَّةِ. والثَّالدِسُ: قَوْلُ الجَهْمِيَّةِ. والسَّادِسُ: قَوْلُ الجَهْمِيَّةِ. والسَّادِسُ: قَوْلُ الخَهْمِيَّةِ. والسَّادِسُ: قَوْلُ الأَّعُاديَّةِ. فَلَاسِفَةِ المُتَأَخِّرِينَ. والسَّابِعُ: قَوْلُ الاتِّحاديَّةِ.

وقَوْلُهُ: «فَإِلَيْكَ مُلخَّصَها» إِلَيْكَ: اسْمُ فِعْلِ أَمْرِ بِمَعْنى: خُذْ.

[1] وهَوُّلَاءِ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ لَقُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَهُمْ يَقُولُونَ: كَلَامُ اللهِ بَحَرفٍ وصَوتٍ يَتَعَلَّق بِمَشيئتِهِ، لَكِنَّهُ حادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يكُنْ، يَعْنِي: كَانَ اللهُ فِي الأَوَّلِ لَا يَتَكَلَّمُ، ثُمَّ صَارَ يَتَكَلَّم، فجعَلُوه مِنَ الصِّفَاتِ الفِعليَّةِ المَحْضةِ، وهَذَا الأُخِيرُ بَاطِل؛ لأَنْنَا نَقُولُ: إِذَا كَانَ اللهُ لَا يَتَكَلَّمُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ هَلْ هُوَ عاجِزٌ؟ "إِنْ كَانَ كَذَلِكَ» فقَدْ وصَفتُمُوهُ بالعجْزِ، أو قَادِرٌ؟ فَإِذَا كَانَ قادِرًا فَإِنَّهُ يَتَكَلَّمُ مَا الَّذِي كَانَ كَذَلِكَ» فقد وصَفتُمُوهُ بالعجْزِ، أو قَادِرٌ؟ فَإِذَا كَانَ قادِرًا فَإِنَّهُ يَتَكَلَّمُ، مَا الَّذِي يَمْنَعُه مِنَ الكَلَامِ؟! فالصَّوَابُ خِلَافُ مَا قَالُوا، لكِنْ هُمْ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ، فَنَقْبَلُ مَا أَصَابُوا فِيهِ، ونَرُدُّ مَا أَخَطَؤُوا فِيهِ.

[٢] أَتبَاعِ مُحَمَّد بن سِعيدِ بنِ كُلَّابٍ.

[٣] فهُم يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَعْنَى قائِمٌ بنفْسِ اللهِ، ولَيْسَ شَيْتًا يسْمَعُ، بَلْ هُوَ مَعْنَى قَائِمٌ بذَاتِ اللهِ كَقِيامِ الحَيَاةِ والعِلْمِ مِثْلَ أَنَّ اللهَ حيٌّ وعليمٌ هُوَ أَيْضًا مُتكلِّمٌ، فَهُـوَ صِفَةٌ

٣- قَوْلُ الأَشْعَرِيَّةِ: وهُوَ كَقُولِ الكُلَّابِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُم يُخَالِفُونَهُمْ فِي شَيْئَينِ:

أحدُهُما: فِي معَانِي الكَلَامِ فالكُلَّابِيَّةِ يَقُولُونَ: "إِنَّهُ أَربَعَةُ مَعَانٍ»، والأَشْعَرِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ؛ فالحَبَرُ والاستِخْبَارُ والأَمْرُ والنَّهِيُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا هُوَ عِنْ الآخَرِ، وليسَتْ أَنوَاعًا للكلامِ، بَلْ صِفَاتٌ لَهُ، بَلِ التَّورَاةُ والإنجِيلُ والقُرْآنُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَيْنُ الآخَرِ، لَا تَخْتَلِفُ إِلَّا بالعِبَارَةِ [1].

مَعنَويَّةٌ قائِمَةٌ بذَاتِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ لازِمَةٌ لحَيَاتِهِ، ومَا سُمِعَ مِنْ كلامِهِ فَهُوَ خَمْلُوقٌ حكَايَةٌ عَنْهُ، وهُوَ أربَعَةُ أنْوَاعٍ: أمْرٌ ونَهْيٌ وخَبَرٌ واسْتِخْبَارٌ الَّذِي هُوَ الاستِفْهَامُ، وهَذَا كَقَوْلِ الأَشْعَرِيَّةِ الَّذِي سَيْأَتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- إِلَّا أَن بَيْنَهُمَا فَرْقًا:

أُوَّلًا: قَولُهم: «كَلَامُ اللهِ هُوَ مَعْنَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ لَازِم لَها كُلُزُومِ الْحَيَاةِ والعِلْمِ» وهَذَا القَوْلُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لأَنَّنَا نَقُولُ: إنَّ كَلَامَ اللهِ لفْظُ ومعْنَى، فَلَيْسَ هُوَ مَعْنَى فَقَطْ، ثُمَّ لَيْسَ بلازِم لذَّاتِ اللهِ كَلُزُومِ الْحَيَاةِ والعِلْمِ، بَلْ هُوَ يَتَعَلَّقُ بِمَشيئَتِهِ، أَمَّا الْحَيَاةُ والعِلْمُ فإنَّها لَا تَتَعَلَّقُ بالمَشِيئَةِ.

وثانيًا: قَولُ هم: «هُوَ أَرْبَعَةُ مَعَانٍ: أَمْرٌ ونَهْيٌ وخَبَرٌ واسْتِخْبَارٌ» فَيَكُونُ عَلَى رَأْيِهِمْ أَنَّ هَذَا المَعْنَى مُركَّبٌ مِنْ أربعَةِ معَانٍ: هِيَ الأمْرُ والنَّهْيُ والحَبَرُ والاستِخبَارُ.

وهَلْ كَلَامُ اللهِ مُنحصِرٌ فِي هَذِهِ الأربَعَةِ؟

الجَوَابُ: لَا، فَفِي كَلَامِ اللهِ مَا هُوَ للتَّمنِّي ومَا هُوَ للتَّرجِّي، فَلَا يَكُونُ هَذَا التَّقسِيمُ حَاصِرًا.

[١] وهَذَا المَذَهَبُ أَعتَقِدُ أَنَّ تَصوُّرَهُ كَافٍ فِي رَدِّهِ، يَقُولُونَ: إِنَّ كَلَام اللهِ مَعْنَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ لَازِمٌ لِذَاتِهِ كَلُزُومِ الحِيَاةِ والعِلْمِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِمشِيئَتِهِ، وأنَّ مَا يُسمَعُ مِنْ

كَلَامِ اللهِ لَيْسَ كَلَامَ اللهِ، ولَكِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْهُ، ويُسمُّونَهُ الكَلَامَ النَّفسيَّ، وَلَا يُؤمِنُونَ بَأَنَّ اللهَ يَتَكَلَّمُ بحَرْفٍ وصَوْتٍ، ويَقُولُونَ: هَذِهِ الحُرُوفُ والأصوَاتُ خلَقَهَا اللهُ لتُعبِّرَ عَنْ كَلَامِهِ، أَمَّا أَنَّهُ هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَتَكَلَّمُ فَلَا، بَلْ كَلَامُهُ مَعْنَى قَائِمٌ بنفْسِهِ، ثُمَّ لتُعبِّرَ عَنْ كَلَامِهِ، أَمَّا أَنَّهُ هُو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَتَكَلَّمُ فَلَا، بَلْ كَلَامُهُ مَعْنَى قَائِمٌ بنفْسِهِ، ثُمَّ أَبْطُلُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ، أَيْ: كُلُّ الكَلَام مَعْنَى وَاحِدٌ الخَبرُ وَالاستِخبَارُ الَّذِي هُو الاسْتِفَهَامُ والأَمْرُ والنَّهِيُ كُلُّهُنَّ شَيْءٌ وَاحِدٌ، بَلْ يَزيدُونَ عَلَى ذَلِكَ ويَقُولُونَ: إِنَّ التَّوراةَ والإنجِيلَ والقُرْآنَ شَيْءٌ وَاحِدٌ عنْدَهُم.

فَمَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا الزِّنَى ﴾ [الإسراء:٣١] هُوَ عَيْنُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَوٰةَ ﴾ [الإسراء:٨٧]، وهَذَا غَيْرُ مَعقُولٍ، ولَوْلَا أَنَّهُ يُذكَر عَنْهِم لقُلْنَا: لَا يُمْكِن أَن يَقُولَهُ أَيُّ إِنسَانٍ عَاقِلٍ، بأَنْ يَجْعَلَ الحَبَرَ عَيْنَ الاستِخْبَارِ وعَينَ الاستفهامِ، وأَنْ يَقُولَهُ أَيُّ إِنسَانٍ عَاقِلٍ، بأَنْ يَجْعَلَ الحَبَرَ والنَّهِيَ هُمَا عَينَ الحَبَرِ والاستِخبَارِ؛ لأنَّهُم يَعَلَ الأَمْرَ والنَّهِيَ هُمَا عَينَ الحَبَرِ والاستِخبَارِ؛ لأنَّهُم يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ لَا يَتَجَزَّأُ لَكُنِمَ قِلَا مَلَى زَعْمِهِمْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَتَجَزَّأُ لَلَزِمَ قِيَامُ الحَوادِثِ باللهِ عَزَقِجَلَ، والحَوادِثُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِحَادِثٍ.

وهَذِهِ مُقَدِّمَاتٌ كُلُّها بَاطِلةٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، لكِنْ يُخَالِفُونَ الكُلَّابيَّة فِي أَنَّ الكُلَّابيَّة يَقُولُونَ: إِنَّهُ أَربِعَةُ مَعَانٍ. وهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ.

فإن قِيلَ: مَا مَعْنى قِيامِ الحَوادِثِ باللهِ عَزَّهَ جَلَّا؟

قُلنا: مَعْنَاها قِيَامُ الأفعَالِ، يَعْنِي: (مِثْل اسْتَوَى عَلَى الْعَرْش)، (يَنْزِلُ إِلَى السَّهَاء الدُّنْيَا)، (يَتَكَلَّم) هَذِهِ أَشْيَاءُ حادِثَةٌ، وقِيامُ الحوادِثِ بذَاتِ اللهِ مَمْنُوعٌ؛ لأَنَّ اللهَ تَقُومُ بِهِ الحَوادِثُ لَزِمَ الحادِثَ لَا يَقُومُ إِلّا بِحَادِثٍ -عَلَى زَعِمِهِم - فَإِذَا أَثَبَتَ أَنَّ اللهَ تَقُومُ بِهِ الْحَوادِثُ لَزِمَ

الثَّانِي: أَنَّ الكُلَّابِيَّةَ قَالُوا: «إِنَّ الحُرُوفَ والأَصْوات حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ»، وأَمَّا الأَشْعَرِيَّةُ فَقَالُوا: «إِنَّها عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ»^[1].

مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ حَادِثًا، وهَذَا لَيْسَ بصحِيحٍ، فَهُوَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ الأَوَّلُ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْء، ومَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ.

[1] والفرْقُ بَيْنَهُما أَنَّ الحَكَايَةَ أَنْ يُحكَى لَفْظُ الصَّوْتِ، والعِبَارَةُ أَنْ يُعبَّرَ عَنْهُ بِمَعْنَى آخَرَ لَا أَنْ يُحكَى لَفْظُ الصَّوْتِ، فَمَثَلًا لَوْ قُلْتُ أَنَا: إِنَّ فُلانًا يَقُولُ كَذَا وكَذَا. ومَا حَكَيْتُ كلامَهُ فَأَكُونُ الْآنَ مُعبِّرًا، لكِنْ لَوْ حَكَيْتُ كلامَهُ بالضَّبطِ لكُنْتُ حَاكِيًا.

فالحكَايَةُ مِثْلِ الصَّدَى شَيْءٌ يَحكِي الكَلَامَ حِكَايَةً.

والعِبَارَةُ مَعْنَاه: أنَّ الكَلَامَ الأَوَّلَ انمَحى، لكِنْ عُبِّر عَنْهُ.

فَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ القُرْآنَ عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ؛ خلقَهُ اللهُ ليُعبِّرَ عَمَّا فِي نَفْسِهِ، ولَيْسَ هُوَ كَلَامَ اللهِ، ومُوسَى حينَها سَمِعَ ﴿ وَمَا يَلْكَ بِيَمِينِكَ يَنْمُوسَىٰ ﴾ [طه:١٧] فإنَّ اللهَ لَم يَتَكَلَّمْ بِهَا؛ لأنَّ كلَامَهُ قائِمٌ بنَفْسِهِ مِنَ الأَصْلِ، لَكِنَّهُ خَلَقَ صَوتًا سَمِعَهُ مُوسَى تَعبِيرًا عَنْ كَلَامِ اللهِ عَزَّوَجَلَ، وهَذَا المَعْنَى أَيْضًا بَاطِل كَمَا تُشاهِدُونَ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا قَالُوا: كَلَامُ اللهِ مَعْنَى وَاحِدٌ. فكيفَ يُفسِّرونَ مُقتضَى الأمْرِ والنَّهي؟ الجَوَابُ: هُمْ يَقُولُونَ: الأمْرُ مُقتضَاهُ الفعْلُ، والنَّهيُ مُقتضَاهُ التَّرْكُ، لكِنْ هُمَا شَيْءٌ وَاحِد؛ لأَنَّهُ لَيْسَ عنْدَهُم أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُجِزِّئُ كَلامَهُ، بَلْ نَفْسُ الكلامِ هَذَا هُوَ الكَلام هَذَا، لكِنِ اختَلَفَتِ الصُّورَةُ بِحَسَبِ مَا سَمِعَ النَّاسُ مِنْ هَذَا التَّعبيرِ، فمثلًا الكَلام هَذَا، لكِنِ اختَلَفَتِ الصُّورَةُ بِحَسَبِ مَا سَمِعَ النَّاسُ مِنْ هَذَا التَّعبيرِ، فمثلًا ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا الرِّنَ ﴾ نَهيُّ، لكنَّ هَذَا هُوَ عَيْنُ هَذَا.

٤- قَوْلُ السَّالمَيَّةِ: «إِنَّهُ صِفَةٌ قائِمَةٌ بذَاتِه، لازِمةٌ لهَا كلُزُومِ الحَيَاةِ والعِلْمِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بمَشيئَتِه [1]، وهُوَ حُرُوفٌ وأصوَاتٌ مُتقارِنَةٌ لَا يَسبِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا؛ فَلَا يَتَعَلَّقُ بمَشيئَتِه واللهِ مُؤَلِّ حُرُونٍ مِنْهَا مُقارِنٌ للآخَرِ فِي آنٍ وَاحِدٍ، فالبَاءُ والسِّينُ والمِيمُ فِي البَسْمَلَةِ مَثَلًا كُلُّ حَرْفٍ مِنْهَا مُقارِنٌ للآخَرِ فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ تَزَلُ وَلَا تَزَالُ مَوْجُودَةً اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ اللهَ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ اللهُ اللهِ اللهُ الل

ولذَلِكَ كلامُهُم لَا يَتَصوَّرُه الإِنْسَان أَبَدًا كَيْفَ يَكُون الأَمْرُ هُوَ عَينَ النَّهي؟!

لكِنْ قَالُوا: إِنَّ اللهَ لَا يُمْكِن أَنْ يَتَكَلَّم بِكَلَامَينِ ﴿ أَقِهِ الصَّلَوٰةَ ﴾، ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا النِّنَ ﴾؛ لأنَّ الكلَام عنْدَهُم مَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَجزَّ أَ إِطْلَاقًا، فكَمَا أَنَّ العِلْمَ الَّذِي وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ لا يَتَجَزَّ أَ كَذَلِكَ الكَلَامُ؛ لأنَّهُم يَرَوْنَ أَنَّهُ مَعْنَى قَائِمٌ بِالنَّفسِ، وهَذِهِ الأَشْيَاءُ الأَمْرُ والنَّهِيُ والحَبَرُ والاستخبَارُ أَشْيَاءُ خَلَقَها اللهُ تَعَالَى؛ ليُعبِّرَ عَمَّا فِي النَّفسِ.

[١] فيُوافِقُونَ الأَشَاعِرَةَ والكُلَّابِيَّةَ، لَكِنَّهُم يَقُولُونَ: «وهُوَ حُرُوفٌ وأصوَاتٌ مُتقارِنَةٌ لَا يَسبِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا؛ فالبَاءُ والسِّينُ والمِيمُ فِي البَسْمَلَةِ مَثَلًا كُلُّ حَرْفٍ مِنْهَا مُقارِنٌ للآخَرِ فِي آنٍ وَاحِدٍ، ومَعَ ذَلِكَ لَمْ تَزَلْ وَلَا تزَالُ مَوْجُودَةً».

[٧] وبِهَذَا يُخَالِفُونَ الأَشَاعِرَةَ والكُلَّابِيَّةَ فَقُوْلُه تَعَالَى: ﴿ بِسْمِ اللَّهُ الرَّغَنِ الْخِيهِ ﴾ [الفَاعَة:١] ﴿ بِسْمِ ﴾ البَاءُ والسِّينُ والمِيمُ كُلُّها -كَمَا يُقَالُ وللهِ المثَلُ الأعْلَى - خَرَجَتْ جَيعًا، لَمْ تَخْرُجْ مُتَرَبِّبَةً لَزِمَ أَنْ تَقُومَ الحَوادِثُ بِهِ ، فَإِذَا جَاءَتِ السِّينُ بَعْدَ البَاءِ فَمَعْنَاهُ أَنَّهَا حَدَثَتْ بَعْدَهَا، وإذَا جَاءَتِ المِيمُ بَعْدَ السِّينِ والبَاءِ فَقَدْ حدَثَتْ بَعْدَهَا، وإذَا جَاءَتِ المِيمُ بَعْدَ السِّينِ والبَاءِ فَقَدْ حدَثَتْ بَعْدَهَا، وإذَا جَاءَتِ المِيمُ بَعْدَ السِّينِ والبَاءِ فَقَدْ حدَثَتْ بَعْدَهَا، وإذَا جَاءَتِ اللهِ مُتنِعٌ.

ولكِنَّ الْمُمتَنِعَ مَا ذَكرُوهُ، هَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌّ: إِنَّ ﴿ بِنَـهِ اللَّهِ ٱلزَّمْنِ ٱلرَّجِيهِ ﴾

٥- قَوْلُ الجَهْمِيَّةِ والمُعْتَزِلَةِ: «أَنَّهُ مَحَلُوقٌ مِنَ المَحْلُوقاتِ، ولَيْسَ من صِفَاتِ اللهِ»[١].

فِي أُوَّلِ الْفَاتَحَةِ هِيَ وَقُوْلُهُ: ﴿مِنَ ٱلْجِنْكَةِ وَٱلنَّكَاسِ ﴾ [الناس:٦] خَرَجتْ مرَّةً واحِدَةً، يَعْنِي: كُلُّ القُرْآنِ خَرَجَ مَرَّةً واحِدَةً، بَلْ أَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ كُلُّ كَلِماتِ اللهِ عَزَّقِجَلَّ الَّتِي لَا يُمْكِنُ أَن تَنْفَدَ كُلُّهَا مُتقارِنَةً شَيئًا واحِدًا؟!

وَلَا شَكَّ أَنَّهُ كُمَا قَالَ شَيخُنا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (تَوضِيح الكَافيَةِ الشَّافيَةِ) (١) يَقُولُ: تَصوُّرُ هَذَا المَذهِبِ كَافٍ فِي رَدِّهِ، فأنْتَ إِذَا تَصوَّرْتَ هَذَا المَذهَبَ عَرَفْتَ أَنَّهُ بَاطِل لَا يُمْكِن القَوْلُ بِهِ، فهُمْ وافَقُوا أَهْلَ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ فِي كَونِهِ حُروفًا وأصواتًا، ولكِنْ خَالَفُوهُم فِي كَونِهِ صِفَةً قائِمَةً بنَفْسِهِ لازِمَةً لها كلُزومِ الحَياةِ والعلْمِ وفي كَونِه حرُوفًا وأصواتًا مُتقارِنَةً لَا يَسِبِقُ بَعْضُها بَعْضًا.

[1] الجَهْمِيَّةُ والمُعْتَزِلَةُ تَصادَفا فِي مَسْأَلَةِ الكَلَام وتَوافَقَا فِيهَا، بيْنَهَا اخْتَلْفَا فِي أَسْمَاءِ الإِيمَانِ والدِّينِ، واخْتَلْفا أَيْضًا فِي مسَائِلِ القَدَرِ، فالجَهْمِيَّةُ جبرِيَّة، والمُعْتَزِلَة قَدَرِيَّة، وفي بَابِ أَسْماءِ الإِيمَان والدِّينِ الجهميَّةُ يَقُولُونَ: إنَّ الأَعْمَالَ لَا تَدخُلُ فِي قَدَرِيَّة، وفي بَابِ أَسْماءِ الإِيمَان والدِّينِ الجهميَّةُ يَقُولُونَ: إنَّ الأَعْمَالَ لَا تَدخُلُ فِي مُسَمَّى الإِيمَان، وأنَّ الإِيمَان، وأنَّ الإِيمَان، وأنَّ الإِيمَان هُو العِرفَانُ بأنْ تعرِفَ أنَّ اللهِ وَاحِدٌ مَثَلًا. والمُعْتَزِلَةُ يَقُولُونَ: إنَّ الأَعْمَالَ داخِلَةٌ فِي مُسَمَّى الإِيمَان، وأنَّ الإِيمَان لَوْ فعَلَ كبيرةً خرَجَ مِن الإِيمَان، لؤ نعَل كبيرةً خرَجَ مِن الإِيمَان، لؤ يَا لكُفْر، بَلْ فِي مَنْزِلَةٍ بَينَ مَنزِلتينِ.

وانظُرْ إِلَى الفَرقِ: الجَهْمِيَّة يَقُولُونَ: ازْنِ واسْرِقْ وتَلوَّطْ واشرَبِ الخَمْرَ واقْتُلِ النَّفسَ وافعَلْ كُلَّ مُحَرَّم، فَإِنَّهُ لَا يُحْرِجُكَ مِنَ الإِسْلَامِ، وأنْتَ مُؤْمِنٌ كامِلُ الإِيهَانِ،

⁽١) توضيح الكافية الشافية للسعدي (ص:٧٦).

وَلَا نَقُولُ: أَنْتَ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الإِيهَان. فَقَطْ، بَلْ نَقُولُ: كُلُّ النَّاسِ فِي الإِيهَانِ سَواءٌ، حَتَّى إِيهَانُ أَفْسَقِ اللِيهَانِ عَنْدَهُم هُوَ حَتَّى إِيهَانُ أَفْسَقِ النَّاسِ وإِيهَانُ جِبْرِيلَ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ؛ لأنَّ الإِيهَانِ عَنْدَهُم هُوَ المَعْرِفَةُ.

وقَدْ رَدَّ عَلَيْهِمُ ابْنُ القَيِّمِ رَحَمُهُ اللَّهُ فِي (النُّونيَّة)(١) ردًّا قوِيًّا ومُقنِعًا قَالَ -مَا حاصِلُه-: إِذَا كَانَ الإِيهَانِ هُوَ المعرِفَة باللهِ عَرَّفَجَلَّ، فإنَّ إبلِيسَ أَيْضًا يَعرِفُ ربَّهُ، وهَذَا حَتَّى عنْدَ العَامَّة يَقُولُونَ: إبلِيسُ يعرِفُ ربَّهُ؛ ولهنذَا يَسأَلُ إبلِيسُ ربَّه: ﴿ رَبِّهُ وَهَذَا حَتَّى عنْدَ العَامَّة يَقُولُونَ: إبلِيسُ يعرِفُ ربَّهُ؛ ولهنذَا يَسأَلُ إبلِيسُ ربَّه: ﴿ رَبِّهُ فَا فَلُمْ عَنْدَ جَهْمٍ فَأَنظِرْنِ ﴾، وكلُّ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَفعَلُونَ المُعَاصِي يَعرِفُونَ اللهَ تَعَالَى، فَهُمْ عنْدَ جَهْمٍ كَامِلُو الإِيهَانِ، كَمَا قَالَ ابْنُ القَيِّمِ رَحَمَهُ اللَّهُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِم.

وكُلُّ مِنَ الجَهْمِيَّة والمُعْتَزِلَة تَوافَقُوا فِي مَسْأَلَةِ الصِّفَاتِ فكُلُّهِم نُفَاةٌ مُعَطِّلَة، لَكِنَّ الجَهْمِيَّة أَشَدُّ غُلُوًّا فِي النَّهْيِ مِنَ المُعْتَزِلَة، وفي الكلام اتَّفَقُوا عَلَى: «أَنَّهُ -أَيْ: كَلامُ اللهِ عَلُوقٌ مِنَ المَحلُوقاتِ، ولَيْسَ من صِفَاتِ اللهِ» أَمَّا اللهُ عَزَوَجَلَّ فَلا يَتكلَّم، كَلامُ اللهِ عَنْ مُوسَى: ﴿مِنَ الشَّجَرَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ مُوسَى: ﴿مِنَ الشَّجَرَةِ أَن لكِنْ يَخَلُقُ كلامًا إِمَّا فِي الشَّجَرَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ مُوسَى: ﴿مِنَ اللهُ كلامًا فِي يَمُوسَى إِنِّتَ أَنَا اللهُ كلامًا فِي الشَّجرَةِ، فَسَمِعَهُ مُوسَى، فَقَالُ: هَذَا كَلامُ اللهِ، أو يَخلُقُه اللهُ تَعَالَى فِي الهَوَاءِ ويُسْمَعُ، الشَّجرَةِ، فسَمِعَهُ مُوسَى، فَقَالَ: هَذَا كَلامُ اللهِ، أو يَخلُقُه اللهُ تَعَالَى فِي الهَوَاءِ ويُسْمَعُ، أَمَّا اللهُ يَتَكَلَّم بكلام هُو صِفتُهُ فَلا.

فإِنْ قَالَ قَائِل: إِذَا كَانَ نَخْلُوقًا -كَهَا زَعَمُوا- فهلْ يَتَعَلَّق بمَشيئتِهِ؟ قُلنا: نَعَمْ، فهُمْ يُوافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي كَونِ الكَلَامِ مُتعلِّقًا بمَشيئتِهِ، ولكِنْ

⁽١) النونية (ص:٩).

ثُمَّ مِنَ الجَهْمِيَّةِ مَنْ صَرَّحَ بنَفْيِ الكَلَام عَنِ اللهِ، ومِنْهُمْ مَنْ أَقَرَّ بِهِ وقَالَ: إِنَّهُ خَلُوقٌ [١].

يُخالِفُونَهُمْ فِي كَونِهِ مَخْلُوقًا.

لنَنْظُرِ الْآنَ أَيُّمَا أَشَدُّ فِي مَسْأَلَةِ الكَلَام قَوْلُ الأَشْعَرِيَّةِ أَو قَوْلُ الجَهْمِيَّةِ؟ فَالأَشْعَرِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّ الكَلَام هُوَ المَعْنَى القَائِمُ بِالنَّفْسِ. والجَهْمِيَّةُ والمُعْتَزِلَةُ يَقُولُونَ: إِنَّ الكَلَام هُوَ هَذَا الَّذِي نَسمَعُ، فالَّذِي فِي المُصحَفِ كَلامُ اللهِ لفظهُ ومَعْنَاه، وأَمَّا اللَّفْظُ فإنَ اللهِ فِي مَعْنَاه فَقَطْ، أَمَّا اللَّفْظُ فإنَّ اللهَ حَلَقَ أَصُواتًا ليُعبِّر بِهَا عَمَّا فِي نَفْسِه.

إِذَنِ: الأَشْعَرِيَّةُ يَقُولُونَ: مَا فِي المُصحَفِ لَيْسَ كَلَامَ اللهِ، ولَكِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْهُ. والجَهْمِيَّةُ مِن هَذَا الوَجْهِ والجَهْمِيَّةُ مِن هَذَا الوَجْهِ خِيرٌ مِنَ الأَشْعَرِيَّة. فالجَهْمِيَّةُ مِن هَذَا الوَجْهِ خِيرٌ مِنَ الأَشْعَرِيَّة.

نَأْتِي إِلَى الحَلْقِ، فَالأَشْعَرِيَّةُ يَقُولُونَ: هَذِهِ الحُرُّوفُ الَّتِي فِي القُرْآن والأصوَاتُ الَّتِي سَمِعَها الرَّسُولُ أَوْ سَمِعَها جِبْرِيلُ، يَقُولُونَ: إِنَّهَا مَحَلُوقَةٌ. والجَهْمِيَّة يَقُولُونَ أَيْضًا: إِنَّهَا حَلُوقَة؛ ولهَذَا قَالَ بَعْضُ المُحقِّقِينَ مِنَ الأَشْعَرِيَّة: إِنَّهُ لَيْسَ بينَنَا وبيْنَ الْجُهْمِيَّة والمُغْتَزِلَة فَرْقٌ؛ لأَنْنَا كُلُّنا مُتَّفِقُون عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ دَفَّتَيِ المُصحَفِ مَحْلُوقٌ، الْجَهْمِيَّة والمُعْتَزِلَة فَرْقٌ؛ لأَنْنَا كُلُّنا مُتَّفِقُون عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ دَفَّتَيِ المُصحَفِ مَحْلُوقٌ، لكِنْ نَحْنُ نَقُولُ: خَلُوقٌ وهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ. وهُمْ يَقُولُونَ: خَلُوقٌ وهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى.

[1] يَعْنِي مِنْهُم مَنْ صرَّحَ وقَالَ: إِنَّ اللهَ لَا يَتَكَلَّم، لكِنْ يَحْلُقُ كلَامًا، ومِنهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَتَكَلَّم، ولكِنَّ الكَلَامَ مَحْلُوقٌ.

[٢] و «العَقْلُ الفعَّالُ» عَنْدَهُم هُوَ الَّذِي خَلَقَ الكُونَ، ولَيْسَ اللهُ تَعَالَى؛ ولهَذَا يُعبِّرُون عَنِ اللهِ بَأْنَهُ «العِلَّةُ الفَاعِلَةُ» أو «العَقْل الفعَّالُ» ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فهذَا «العَقْلُ الفعَّالُ» عَلَى رأْبِهِمْ هُوَ الَّذِي يَفِيضُ عَلَى النَّفُوسِ الفَاضِلَةِ الزَّكيَّةِ.

[١] الفَرْقُ بَيْنَ التَّصوُّرِ والتَّصدِيقِ أَنَّ التَّصوُّرَ يُعرِّفُ الإِنْسَانَ الصُّورةَ، والتَّصدِيقُ بَيْنَ اللَّيْءِ.

[٢] يَقُولُونَ: عنْدَنا عَقْلٌ فَعَالٌ هُو الَّذِي يُدبِّر الكَوْنَ، يَفيضُ عَلَى النَّفُوسِ الفَاضِلَةِ الزَّكَيَّةِ، يَفيضُ عَلَيْهَا عِمَّا عنْدَهُ -وَلَا نَقُولُ: عِمَّا أعطَاهُ اللهُ لَانَّهُ هُوَ اللهُ عنْدَهُم - يَفيضُ عَلَيْهَا تَصوَّراتٍ وتَصديقَاتٍ بِحَسَبِ استعدَادِها، فلقُوَّةِ التَّصوُّرِ عنْدَهُم - يَفيضُ عَلَيْهَا تَصوَّراتٍ وتَصديقَاتٍ بِحَسَبِ استعدَادِها، فلقُوَّةِ التَّصوُّرِ والتَّصدِيقَاتِ أَنَّ أَحَدًا يُخاطِبُه والتَّصدِيقَ يَتَحَيَّلُ هَذَا الَّذِي أُعطِي هَذِهِ التَّصوُّراتِ والتَّصدِيقَاتِ أَنَّ أَحَدًا يُخاطِبُه بكلام تَسمَعُه الآذَانُ، هَذَا المُتخيَّلُ عنْدَهُم هُوَ اللهُ الَّذِي يَتَكَلَّمُ، وهَذَا فِي الحَقِيقَة بكار أَيْتُم قَوْلٌ بَاطِل:

أُوَّلًا: لأنَّ العَقْلَ الفعَّالَ غَيْرُ مَوْجُود.

وثانيًا: أَنَّ هَذِهِ التَّصوُّراتِ والتَّخيُّلاتِ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُطبِّقَها عَلَى الوَاقِعِ نَقُول: هَوُلاءِ مِحَانِينُ مِثْل مَا يَتصوَّرُ الإِنْسَانُ أَنَّ جِنيًّا يُخاطِبُه أو يَتكَلَّمُ معَهُ، فإنَّ هَذِهِ أقرَبُ

٧- قَوْلُ الاتِّحَاديَّةِ: القَائِلينَ: بوَحدَةِ الوُجُودِ: إِنَّ كُلَّ كَلَامٍ فِي الوُجُودِ
 كَلَامُ اللهِ [١]، كَمَا قَالَ قَائِلُهم:

وَكُلُّ كَلَامٍ فِي الوُّجُودِ كَلَامُهُ سَوَاءٌ عَلَيْنَا نَشْرُهُ ونِظَامُهُ

إِلَى الجُنُونِ مِنْهَا إِلَى العَقْلِ، مَعَ أَنَّ هَؤُلَاءِ يُسمُّونَ أَنفسَهُم بالفَلَاسِفَة والعُقَلَاء الَّذِينَ لَا يُلحَقُونَ فِي الجِكْمَةِ.

[1] هَوُّلَاءِ الاتِّحَادِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّ المَحْلُوقَ عَينُ الْحَالِق. وبَعْضُهم يَقُول: إِنَّ المَحْلُوقَ كَيْسَ عِينَ الْحَالِق، ولكِنِ اتَّحَد بعَينِ الْحَالِق فكَانُوا بِالأُوَّلِ اثْنَينِ، ثُمَّ صَارُوا والحَدُّا، والأُوَّلُونَ يَقُولُونَ: لَيْسَ هُنَاكَ اثْنَانِ أَصْلًا، بَلْ كُلُّ الكونِ هُوَ الرَّبُ والحَدًا، والأُوَّلُونَ يَقُولُونَ: لَيْسَ هُنَاكَ اثْنَانِ أَصْلًا، بَلْ كُلُّ الكونِ هُوَ الرَّبُ والمَدَا قَالَ ابْنُ القَيِّمِ: إِنَّكُم إِذَا قُلتُمْ: إِنَّ الرَّبَّ هُوَ هَذَا الكونُ. فمَعْنى والمَربوبُ؛ ولهذَا قَالَ ابْنُ القَيِّمِ: إِنَّكُم إِذَا قُلتُمْ: إِنَّ الرَّبَّ هُوَ هَذَا الكونُ. فمَعْنى والمَنَا قَالَ أَنْ مَربُوبَكم مَوْطؤكم، فالزَّوجُ الَّذِي يَطَأُ زُوجَتَهُ يَطأُ رَبَّه -والعِيَاذُ بِاللهِ- ولهَذَا قَالَ (ا):

يَا أُمَّةً مَعْبُودُهَا مَوطُؤُهَا أَيْنَ الْإِلَهُ وثُغْرَةُ الطَّعَّانِ

هَوُّلَاءِ أَهْلُ وَحدَةِ الوُجُودِ؛ يَقُولُونَ مَثَلًا: أَنْتَ رَبُّ، وأَنَا رَبُّ، والكَلْبُ رَبُّ، والكَلْبُ رَبُّ، والحَلْبُ وَكُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ رَبُّ، هَوُّلَاءِ يَقُولُونَ وَكُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ رَبُّ، هَوُّلَاءِ يَقُولُونَ إِذَنْ: "إِنَّ كُلَّ كَلَامٍ فِي الوُجُودِ كَلَامُ اللهِ" فَمَا دَامَ الإِنْسَانُ رَبًّا فَإِذَا تَكلَّمَ فَهُوَ كَلَامُ اللهِ" فَمَا دَامَ الإِنْسَانُ رَبًّا فَإِذَا تَكلَّمَ فَهُوَ كَلَامُ اللهِ".

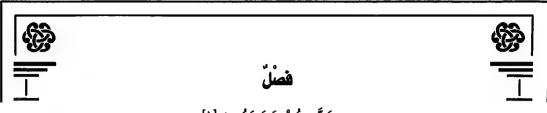
[٢] فامْرُقُ القَيسِ قصِيدَتُهُ كَلَامُ اللهِ، وقُسُّ بنُ ساعدَةَ خُطبَتُهُ كَلَامُ اللهِ،

النونية (ص: ٢٣).

وكلُّ هَذِهِ الأقْوالِ مُخَالِفةٌ لـمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ والعَقْلُ ومَنْ رَزَقَهُ اللهُ عِلْمًا وحكْمَةً فهُمْ ذَلِكَ.

وكلُّ مَنْ تَكلَّمَ فَإِنَّ كَلَامَهُ هُوَ كَلَامُ اللهِ، سوَاءٌ تَكلَّمَ بالقَبيحِ أَوْ بالحَسنِ أَوْ بأيِّ شَيْء فَهُوَ كَلَامُ اللهِ، وإذَا مَاتَ هَذَا الْمُتكلِّمُ فَإِنَّهُم يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَم يَمُتْ، بَلْ تَحُوَّلَ مِنْ وَصْفٍ إِلَى وَصْفٍ.

XXX



فِي أَنَّ القُرْآنَ كَلاَمُ اللهِ [١]

XXX

مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ: أَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ مُنزَّلٌ غَيْرُ خَلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ، وإِلَيْهِ يَعُودُ، تكلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً، وألقَاهُ إِلَى جِبْرِيلَ، فنَزَلَ بِهِ عَلَى قَلْبِ مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمُ^[7].

[1] وهَذَا أَيْضًا مِمَّا حَصَلَ فِيهِ النَّزَاعُ بِيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ وبَيْنَ المُعْتَزِلَةِ وأَثْبَاعِهِمْ.

[٢] فَقُوْلُهِم: «أَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ» يَعْنِي: لَا كَلَام جِبْرِيلَ، وَلَا كَلَام مُحَمَّد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ تَجَمَعُ بَيْنَ هَذَا وِبِيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى عَنِ القُرْآنِ: ﴿إِنَّهُ, لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيدٍ ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيدٍ ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيدٍ ﴿ إِنَّهُ لِلَّهُ عَنَدَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴾ [التكوير:١٩-٢٠]، وقَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ, لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيدٍ ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا نُؤْمِنُونَ ﴾ [الحاقة: ٢٠-٢١]، فأضاف الله هُذَا القَوْلَ إِلَى الرَّسُولِ المَلكِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا الْمَكْرِي فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا هُو بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا هُو بِهِ فَوْلِهِ الْمَارِكِ الْمَشرِيِّ فِي قَولِهِ: ﴿ وَمَا هُو بِهِ مِقْولِ شَاعِرٍ ﴾ ؟

فَنَقُولُ: هَذِهِ الإِضَافَةُ باعْتَبارِ التَّبليغِ، فجِبْريلُ بلَّغَهُ مُحَمَّدًا ﷺ، فَيَكُونُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُحَمَّد ﷺ قَوْلَ جِبْرِيلَ، فَهُوَ القَائِلُ، ومُحَمَّد ﷺ بلَّغَهُ إلينا فَيَكُونُ قَوْلَه باعْتَبَارِ وقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا القَوْلِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ.

فَمِنْ أَدِلَّةِ الكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرَهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦] يَعْنِي: القُرْ آنَ [١]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ كِنَابُ أَنزَلْنَهُ إِلَيْكَ مُبْرَكُ لِيَنَبِّوُا ءَايَنِهِ وَلِيَنَذَكَّرَ أُوْلُوا ٱلْأَلْبَ ﴾ [ص:٢٩] [١]،......

تَبليغِه إِلَيْنَا، ويَدُلُّ لِهَذَا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ القَوْلُ الوَاحِدُ قَولًا لاثْنَينِ، وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ, لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۞ وَمَا هُوَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ, لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۞ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾، وقَالَ: ﴿وَإِنَّهُ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾، إِذَنْ: هُو قَوْلُ اللهِ عَنَّقِهَا كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ السَّهُ عَالَى اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ السَّهَ عَلَيْهَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ ا

وكلمَةُ «غَيْرِ مَخْلُوق» هَـذِهِ جَاءَتْ حِينَ حَدَثَ القَـوْلُ بِخَلْـقِ القُرْآن، وَلِلّا فَالْمَعْرُوفُ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ وَشَالِلَهُ عَنْهُمْ أَنَّهُم يَقُولُونَ: القُرْآنُ كَلَامُ اللهِ مُنزَّل، لَكِنْ لَـبًا حَدَثَ القَوْلُ بَأَنَّ القُرْآنَ مَحْلُوقٌ قَالَ أَهْلِ السَّنَّةِ: إِنَّهُ غَيْرُ مَحْلُوق. كَمَا قَالَ أَهْلِ السَّنَّةِ: إِنَّا اللهَ السَّنَةِ: إِنَّ اللهَ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ بِذَاتِهِ. لَـبًا حدَثَ القَوْلُ بِأَنَّ مَعْنَى اسْتَوَى: السَّرَقَى: السَّنَةِ فَى عَلَى العَرْشِ بِذَاتِهِ. لَـبًا حدَثَ القَوْلُ بِأَنَّ مَعْنَى اسْتَوَى: السَّرَ فَي السَّمَاء الدُّنْيَا بِذَاتِهِ. حِينَ حَدَثَ القَوْلُ بِأَنَّهُ يَنْزِلُ اللهُ تَعَالَى إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا بِذَاتِهِ. حِينَ حَدَثَ القَوْلُ بِأَنَّهُ يَنْزِلُ مَنْ مِلائِكَتِهِ أُو رَحَمَّتُهُ.

وقَوْلُـهُمْ: «فَنَزَلَ بِهِ عَلَى قَلْبِ مُحَمَّدٍ ﷺ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّحُ ٱلْأَمِينُ اللهُ عَلَى قَلْبِ مُحَمَّدٍ ﷺ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّحُ ٱلْأَمِينُ اللهُ عَلَى قَلْيِكَ لِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ اللهُ لِيسَانِ عَرَفِي مَّبِينٍ ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥].

[١] لأنَّهُ لَيْسَ المَعْنَى: حَتَّى يسمَعَ كَلَامَ اللهِ مِنْ ذَاتِ اللهِ، ولكِنْ: حَتَّى يَسمَعَ كَلَامَ اللهِ مِنْ تَالِي الكَلَامِ وهُوَ القُرْآنُ.

[٢] فصَرَّح بأَنَّ اللهَ تعالى أَنْزَلَهُ.

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿ ثَنَ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِدِينَ ﴿ يَلِسَانٍ عَرَفِيْ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥][ا].

ومِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّةِ قَوْلُهُ ﷺ وهُو يَعرِضُ نَفْسَهُ عَلَى النَّاسِ فِي المَوقِفِ-: «أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ لِأَبُلِّغَ كَلَامَ رَبِّي؛ فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي؛ فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي، فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي، فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي، وَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أَبُلِغَ كَلَامَ رَبِّي، وَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أَبُلِغَ كَلَامَ رَبِّي، وَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أَبِلِغَ كَلَامَ رَبِّي، وَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أَبِلِغَ كَلَامَ رَبِّي، فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أَبِلِغَ كَلَامَ رَبِّي، فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أَبِلِغَ لَا إِلَّهُ إِنَّ قُولِهِ لِلْهُ إِلَّهُ إِلَيْ قَوْمِهِ لِللْهُ إِلَى قَوْمِهِ لِللْهُ إِلَّا لَهُ إِنْ لَيْعُونِي أَنْ أَبِهِ إِلَيْ قُولِهِ لِلْهُ إِلَّا لَا يَعْرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أَبُلِغَ كَلَامَ وَيْ إِلَيْ قُولِهُ لِيْنَا لَهُ إِلَيْ قُولِهِ لِللْهُ إِلَيْنَا قُولِهِ لِللْهُ لَوْلِهُ لِلْهُ لَعُلُومُ لِلْهُ إِلَيْعَالِهُ لَا لَهُ إِلَيْ قُولِهُ لِلللْهُ لَنَا أَلِي لَا لَهُ إِلَيْكُونِهِ لِللْهُ لِلْهُ لِللْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِللْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهِ لِللْهُ لِلْهُ لَلْهُ لِلْهُ لِلَامِ لَلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْلِهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهِ لِلللْهِ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ ل

وقَوْلُهُ عَلَيْ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازَبٍ: ﴿إِذَا أُوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلِ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ

[١] فَهَذَا واضِحٌ أَنَّهُ نَزَلَ، وأَنَّهُ غَيْرُ نَخُلُوق.

فإن قُلْت: لَا يَلْزَمُ مِنَ النَّزُولِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَخْلُوق، فَهُنَاكَ أَشْيَاءُ ذَكَرَ اللهُ أَنَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَاءِ مَآءَ ﴾ [الانعام: ١٩]، ومَعْلُوم أَنزَ لَمَا وهِي مَخْلُوقَه، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَاءِ مَآءَ ﴾ [الانعام: ١٩]، ومَعْلُوم أَنَّ هَذَا المَاءَ مَحْلُوق، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسُ شَدِيدٌ ﴾ [الحديد: ٢٥]، ومَعْلُومٌ أَنَّ الحَدِيدَ مَحْلُوق، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِن الْأَنْعَامِ ثَمَالِيَةً أَزْوَجٍ ﴾ ومَعْلُومٌ أَنَّ الحَدِيدَ مَحْلُوق، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِن اللهِ عَنْ الْأَنْعَامِ ثَمَالُهُ أَنْ هَذِهِ النَّهَانِيَةَ مَحْلُوقة، فَلَا يَلْزَم من كونِهِ نازلًا مِنَ اللهِ أَنْ يَكُونَ وَالزَمِر: ١٤]، ومَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ النَّهَانِيَةَ خُلُوقة، فَلَا يَلْزَم من كونِهِ نازلًا مِنَ اللهِ أَنْ يَكُونَ عَيْرَ خَلُوقة؛ لأَنْنَا وجَدْنَا أَشْيَاءَ أُضيفَ إِنزَاهُما إِلَى اللهِ عَزَيْبَكِلَّ وهِي مَحْلُوقَةٌ، فها هُوَ الجُوابُ؟

الجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الأَشْيَاءَ الَّتِي أَضَافَ اللهُ إِنزَالَهَا إِلَيْهِ أَعِيَانٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا، فَاخِدِيدُ والمَاءُ والأَنعَامُ أَعِيَانٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا، فَنَعَلَمُ بِأَنَّهَا خُلُوقة، وأَمَّا الكَلَام فَإِنَّ الكَلَام فِهِ، وإذا كَانَ لَا يقُوم إِلَّا بِالمُتكلِّم بِهِ، وإذا كَانَ لَا يقُوم إِلَّا بِالمُتكلِّم بِهِ، وإذا كَانَ لَا يقُوم إِلَّا بِالمُتكلِّم بِهِ صَارَ مِنْ صِفَاتِه، وصفَاتُ الحَالِق غَيْرُ خَمُلُوقة.

[٢] وهَذَا وَاضِحٌ أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ القُرْآنَ.

نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلَجُأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»[1].

وقَالَ عَمرُو بنُ دِينَارٍ: «أَدْرَكْتُ النَّاسَ مُنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً يَقُولُونَ: اللهُ الخَالِقُ وَمَا سِوَاهُ خَلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ، وإِلَيْهِ يعُودُ».اه [١].

[1] الشَّاهدُ قَوْلُه: «بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» (أَ هَكَذَا يَقُولُ الإِنْسَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِراشِهِ، وقَدْ جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْبَرَاءَ رَجَعَلِيَّهُ عَنْهُ لَـهًا أَعَادَهَا عَلَى النَّبِيِّ قَالَ: «وبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ». فَقَالَ لَهُ: «وبِنِبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ». فَقَالَ لَهُ: «وبِنِبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ».

والمَعْرُوفُ أَنَّ كُلَّ رَسُولٍ نَبِيُّ؛ لأَنَّ الرَّسُولَ أَخَصُّ، لكِنْ أَجَابَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ (٢) وغيرُهُ فقَالُوا: إِنَّهُ إِذَا قَالَ: بِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الرَّسُولَ الْمَلَكِيَّ؛ لأَنَّهُ يُسَمَّى رَسُولًا، فَإِذَا قَالَ: "بِنَبيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» الْمُرَادُ بِهِ الرَّسُولَ المَلكِيِّ؛ لأَنَّهُ يُسَمَّى رَسُولًا، فَإِذَا قَالَ: "بِنَبيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» تَعَيَّنَ أَنْ يَكُون الرَّسُولَ البَشريَّ الَّذِي أُرسِلَ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ، ومِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: "وبِنَبِيِّكَ النَّذِي أَرْسَلْتَ، دَخَلَتِ النَّبُوّةُ ضِمْنًا، لكِنْ إِذَا قَالَ: "وبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. دَخَلَتِ النَّبُوةُ ضِمْنًا، لكِنْ إِذَا قَالَ: "وبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. دَخَلَتِ النَّبُوّةُ ضِمْنًا، لكِنْ إِذَا قَالَ: "وبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. دَخَلَتِ النَّبُوّةُ صَرَاحَةً، وَهَذَا أَوْكَدُ وأَبِيَنُ.

[1] فإِنْ قُلْتَ: لَمَاذَا لَا تَقُولُ: إِنَّ القُرْآن خَلُوق؛ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَالَى كُلِّ هَا الَّذِي أَخرَجَهُ عَنْ هَذَا العُمُوم؟ فَيْءٌ بِلَا شَكِّ؛ فَمَا الَّذِي أَخرَجَهُ عَنْ هَذَا العُمُوم؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، رقم (۲٤٧)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم (۲۷۱۰)، من حديث البراء. (۲) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٥/ ٣١٣).

ومَعْنَى قَولِهِمْ: «مِنْهُ بَدَأً» أَنَّ اللهَ تَكَلَّمَ بِهِ ابتِدَاءً، وفِيْهِ رَدُّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ القَائِلينَ: بأَنَّهُ خَلَقَهُ فِي غيرِهِ.

وأَمَّا قَولُهم: «وإلَيْهِ يَعُودُ» فيَحتَمِلُ مَعْنكيْنِ:

أحدُهُما: أَنَّهُ تَعُودُ صِفَةُ الكَلَامِ بِالقُرْآنِ إِلَيْهِ بِمَعْنى: أَنَّ أَحَدًا لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ تَكلَّمَ بِهِ وَالكَلَامِ صِفَةٌ للمُتكلِّمِ إِ¹¹. بِأَنَّهُ تَكلَّمَ بِهِ وَالكَلَامِ صِفَةٌ للمُتكلِّمِ ^[1].

الجَوَابُ: نَقُولُ: الَّذِي يُحَرِجُهُ عَنْ هَذَا العُمُومِ أَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، وصفَاتُ اللهِ تَعَالَى غَيْرُ خَلُوقَةٍ، ولو أَخَذْنَا بِهَذَا العُمُومِ لقُلْنَا: إِنَّ اللهَ خَالِقٌ نَفْسَه أَيْضًا؛ لأنَّ اللهَ سَمَّى نَفْسَه شَيئًا: ﴿ قُلْ أَى ثَنْ وَ أَكْبُرُ شَهَدَةً فَلِ اللهُ شَهِيدُ البَيْ وَبَيْنَكُمْ ﴾ [الانعام:١٩]، سَمَّى نَفْسَه شَيئًا: ﴿ قُلْ أَنَّ ثَنْ وَ لَكُرُ شَهَدَ أَنُو اللهُ شَهِيدُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

إِذَنْ: فَاللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مَا عَدَا ذَاتَهُ وَصِفَاتِهُ، أَمَّا ذَاتُهُ فَظَاهِرٌ؛ لأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَن يَكُونَ الْحَالِق مَخْلُوقًا أَو المَخلُوقُ خَالِقًا، وأَمَّا صِفَاتُهُ فَلا ثَهَا صِفَةٌ فِي ذَاتِهِ، فَإِذَا كَانَتِ الذَّاتُ غَيْرَ مَحْلُوقةٍ كَانَتِ الصِّفَاتُ غَيْرَ مَحْلُوقةٍ.

واستَدَلَّ أَيْضًا القَائِلُونَ بِأَنَّ القُرْآنِ مَخْلُوقٌ بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَنَا عَرَبِيًا ﴾ و «جَعَل» بِمَعْنى: خَلَق، فيُقال: إِنَّ قَولَهُ: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَنَا عَرَبِيًا ﴾ أي: صَيَّرَنَاهُ قُرْاَنَا عربيًا، وهَذَا مَعْنَاه: أَنَّا أَنزَلْنَاهُ بِلُغَةِ العَرَب، وتُفسِّرُها الآيَةُ الثَّانيَةُ: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَهُ قُرُّءَنَا عَرَبِيًا ﴾ [يوسف:٢].

[1] إِذَنْ «إِلَيْهِ يَعُودُ» وَصْفًا لَا يُوصَفُ بِهِ غيرُهُ، ويَحْتَمِلُ مَعْنَى آخَرَ وهُوَ: «أَنَّهُ يُرفَعُ إِلَى الله تَعَالَى كَمَا جَاءَ فِي بَعْض الآثَارِ أَنَّهُ يُسرَى بِهِ من المَصَاحِفِ والصُّدُور».

الثَّانِي: أَنَّهُ يُرفَعُ إِلَى الله تَعَالَى كَهَا جَاءَ فِي بَعْضِ الآثَارِ أَنَّهُ يُسرَى بِهِ من المَصَاحِفِ والصُّدُور، وَذَلِكَ إِنَّهَا يَقَعُ -واللهُ أعلَمُ- حيْنَ يُعرِضُ النَّاسُ عَنِ الْعَمَلِ بالقُرْآن إعرَاضًا كُلِّيًّا فيرُفَعُ عَنْهُم تَكْريهًا لَهُ. واللهُ المُستعَانُ.

X H X





فصل

فِي اللَّفْظِ والمُلفُوظِ

XIX

الكَلَامُ فِي هَذَا الفصْلِ يَتَعَلَّق بالقُرْآن فَإِنَّهُ قَدْ سَبَق أَنَّ القُرْآن كَلَام اللهِ غَيْر خَلُوق، لكِنَّ اللَّفْظَ بالقُرْآن هَلْ يَصِحُّ أَنْ نَقُول: إِنَّهُ خَلُوق أو غَيْر خَلُوق أو يَجِب الشُّكوتُ؟ الشُّكوتُ؟

فالجَوَابُ أَن يُقَالَ: إِنَّ إِطْلَاقَ القَوْلِ فِي هَذَا نفيًا أَو إِثباتًا غَيْر صَحِيحٍ [١].

[1] يَعْنِي: لَا تَقُلْ: نَحْلُوقٌ وَلَا غَيْرُ نَحْلُوق. إِن قُلْت: غَيْرُ نَحْلُوق. أَخطَأْتَ، وَإِن قُلْت: غَيْرُ نَحْلُوق. أَخَلَاتُ، وَإِن قُلْتَ: غَيْرُ خَلُوق. وَلَهَذَا وَرَدَ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدُ^(۱) وَإِن قُلْتَ: خَلُوق. وَلَمَذَا وَرَدَ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدُ^(۱) رَحْمَهُ اللّهُ قَالَ مَنْ قَالَ: غَيْر خَمْلُوق. وَلَهُوَ جَهْمِيٌّ، ومَنْ قَالَ: غَيْر خَمْلُوق فَهُوَ جَهْمِيٌّ، ومَنْ قَالَ: غَيْر خَمْلُوق فَهُوَ مَبْتَدِعٌ.

إِذَنِ الوَاجِبُ أَن لَا نُطلِقَ، لَا نَقُولَ عَلَى الإِطْلَاقِ إِنَّهُ خَلُوقٍ. وَلَا نَقُولَ إِنَّهُ غَيْر خَلُوقٍ؛ لِأَنْكَ إِذَا قُلْت: إِنَّهُ خَلُوق. طَبَّلَ لِذَلِكَ ودَفَّفَ وفَرِحَ بِكَ الجَهْميَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ، وإِذَا قُلْت: غَيْر خَلُوق. فَإِنَّهُ يُطبَّلُ لِذَلِكَ ويَفْرَحُ القَدَريَّةُ؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ: وَالمُعْتَزِلَةُ، وإِذَا قُلْت: غَيْر خَلُوقٍ. فَإِنَّهُ يُطبِّلُ لِذَلِكَ ويَفْرَحُ القَدَريَّةُ؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ: إِنَّ فِعْلَهُم غَيْر خَلُوقٍ لله، وسَبَقَ لَنَا أَنَّ القَدَريَّةَ يَرُونَ أَنَّ الإِنْسَانَ مُستَقِلِّ بعَمَلِهِ، إِذَنْ لَا تُطلِقْ، ويَجِبُ أَنْ تُفصِّلَ؛ ولهَذَا قَالَ المُؤلِّفُ: «وَأَمَّا عَنْدَ التَّفْصِيلِ فَيُقَالُ: إِنْ إِذَنْ لَا تُطلِقْ، ويَجِبُ أَنْ تُفصِّلَ؛ ولهَذَا قَالَ المُؤلِّفُ: «وَأَمَّا عَنْدَ التَّفْصِيلِ فَيُقَالُ: إِنْ

⁽۱) انظر: سيرة الإمام أحمد لابنه صالح (ص:٧٠)، والكامل لابن عدي (٣/ ٢٤١)، طبقات الحنابلة (١/ ٧٥).

وأَمَّا عنْدَ التَّفْصِيلِ فَيُقَالُ: إِنْ أُرِيد بِاللَّفْظِ التَّلفُّطُ الَّذِي هُوَ فِعْلُ العَبْدِ فَهُوَ يَخُلُوق؛ لأَنَّ العبْدَ وفِعلَهُ يَحْلُوقانِ، وإِن أُرِيدَ بِاللَّفْظِ المَلفُوظُ بِهِ فَهُوَ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ يَخْلُوق؛ لأَنَّ كَلَامَ اللهِ مِنْ صِفَاتِهِ، وصِفَاتُهُ غَيْرُ يَخْلُوقةٍ أَا.

أُرِيد باللَّفظِ التَّلفُّظُ الَّذِي هُوَ فِعْلُ العَبْدِ فَهُوَ كَعْلُوق؛ لأنَّ العبْدَ وفِعلَهُ كَحْلُوقانِ، وإن أُرِيدَ باللَّفْظِ المَلفُوظُ بِهِ فَهُوَ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ كَحْلُوق؛ لأنَّ كَلَامَ اللهِ مِنْ صِفَاتهِ، وصِفَاتُهُ غَيْرُ نَحْلُوقَةٍ».

[1] أَفَادَنَا الْمُؤَلِّف أَنَّ اللَّفْظَ مَصدَرٌ والمصدَرُ يَصِحُّ أَنْ يُرادَ بِهِ الفعْلُ الَّذِي هُوَ مَعْنى المصدَرِ، ويَصحُّ أَنْ يُرادَ بِهِ المفعُولُ النَّاتِجُ عَنِ المصدَرِ، فمَثَلًا إِذَا قُلْت: لَفْظِي بالقُرْآنِ. إِن أَرَدْت بِهِ التَّلفُّظَ الَّذِي هُوَ فِعْلُكَ فَهَذَا خَعْلُوق، وإِن أَرَدْت بِهِ المُفُوظَ بِهِ السَّمُ مفعُول – فَهُو غَيْر خَعْلُوق، فكونُ المصدرِ يُرادُ بِهِ مَعْنَاه شَائِعٌ وكثير فِي اللَّغَةِ العَرَبِيَّة وهُو الأَصْلُ، وكونُ المصدرِ يُرادُ بِهِ اسمُ المفعولِ وَارِدٌ فِي اللَّغَة العَرَبِيَّة وهُو الأَصْلُ، وكونُ المصدرِ يُرادُ بِهِ اسمُ المفعولِ وَارِدٌ فِي اللَّغَة العَرَبِيَّة، وإِنْ كَانَ لَيْسَ بكثير، ومنه قَوْلُه ﷺ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدًّ" (أَ) يَعْنِي مَرْدُودٌ.

إِذَنِ اللَّفْظُ صَالِحٌ للأَمرَينِ: "إِن أُرِيدُ بِاللَّفْظِ التَّلفُّظُ الَّذِي هُوَ فَعِلُ الْعَبْدِ فَهُوَ مَخْلُوقَانِ» فَأَنَا عَنْدَمَا أَقُولُ: ﴿الْمَانَدُ يَقِهِ فَهُو مَخْلُوقَانِ» فَأَنَا عَنْدَمَا أَقُولُ: ﴿الْمَانَ عَنْدُ يَقِهِ فَهُو مَخْلُوقَانِ» فَأَنَا عَنْدَمَا أَقُولُ: ﴿الْمَانِ خَلُوقَةٌ؛ لأَنَّ مَتَ لَيْمِ وَاللِّسَانِ خَلُوقَةٌ؛ لأَنَّ مَنْ أَوْصَافِي أَنَا، وَأَنَا نَحْلُوقٌ وصِفَاتِي خَلُوقَةٌ، لكِنَّ المَقرُوءَ هَذَا غَيْر خَلُوقٍ وهُوَ المفعُولُ بِهِ؛ لأَنَّهُ كَلَامُ اللهِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَخِزَاللَّهُ عَنْهَا.

ويُشِيرُ إِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ قَوْلُ الإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ قَالَ: لفْظِي بالقُرْآنِ خُلُوق يُرِيدُ بِهِ القُرْآنُ فَهُوَ جَهْمِيُّ».

فَقَوْلُهُ: «يُرِيدُ بِهِ القُرْآن» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِن أَرَادَ بِهِ غَيْرِ القُرْآن وهُوَ التَّلفُّظ الَّذِي هُوَ فِعْلُ الإِنْسَان فَلَيْسَ بِجَهْمِيٍّ. واللهُ أعلَمُ [1].

«وإن أُرِيدَ باللَّفظِ الملفُوظُ بِهِ فَهُوَ كَلَامُ اللهِ غَيْر نَحْلُوقٍ؛ لأنَّ كَلَامَ اللهِ من صِفَاتِهِ، وصِفَاتُهُ غَيْر نَحْلُوقَةٍ» كُلُّ صِفَاتِ اللهِ غَيْرُ نَحْلُوقة حَتَّى الفِعليَّةُ كالاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ، والنُّزولِ إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَا نَقُولُ: إنَّهَا خَلُوقة؛ لأنَّها مَن صِفَاتِهِ، وكُلُّ صِفَاتِهِ غَيْر نَحْلُوقةٍ.

[1] وهَذِهِ الرِّوايةُ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللّهُ تُبِيِّنِ الْمُطْلَقَ مِنْ كلامِهِ النَّهُ اللهُ وَوَايَتَانِ: رِوايَةٌ يَقُول: «مَنْ قَالَ: لَفظِي بالقُرْآن خَلُوق. فَهُوَ مُبتَدِع»، هَذَا مُطْلَق، لكنَّ الرِّوايةَ الَّتِي فَهُوَ جَهْمِيٌّ، ومَنْ قَالَ: غَيْر خَلُوق. فَهُو مُبتَدِع»، هَذَا مُطْلَق، لكنَّ الرِّوايةَ الَّتِي مَعَنَا: «مَنْ قَالَ: لَفظِي بالقُرْآن خَلُوق. يُرِيد القُرْآن فَهُو جَهْمِيٌّ»؛ لأنَّ الجَهْمِيَّة يَقُولُونَ: إنَّ القُرْآن خَلُوق. يُرِيد القُرْآن فَهُو جَهْمِيُّ»؛ لأنَّ الجَهْمِيَّة يَقُولُونَ: إنَّ القُرْآن خَلُوق. فَيكُون المُطْلَق مِمَّا وَرَدَ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ يَجِب أَن يُحمَلَ عَلَى الْقُرْآن فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ عَلَى الْقُرْآن فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَرْآن فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَكُون جَهْمِيًّا.

فإِذَا قَالَ قَائِل: أَصْلُ البَحْثِ فِي هَذَا الأَمْرِ هَلْ هُوَ مِنَ الأُمُورِ المَطْلُوبَةِ أَوْ مِنَ الأُمُورِ المَطْلُوبَةِ أَوْ مِنَ الأُمُورِ النَّبَغِي أَن يُعرَضَ عَنْهَا؟

نَقُولُ: لَيْسَ مِنَ الأُمُورِ المَطْلُوبة، بَلْ هُوَ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي يَنْبَغِي السُّكوتُ عَنْهَا والإعرَاضُ عَنْهَا. والدَّليلُ أنَّ الصَّحَابَة رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ وهُمْ أَحرَصُ مِنَّا عَلَى العِلْم لَا سِيًا فِيهَا يَتَعَلَّق بأَسْهَاءِ اللهِ وصِفَاتِه لم يَبحثُوا فِي هَذَا أَبدًا، لكن الَّذِي أَوْجَبَ السَّلَف أن يَبحثُوا فِيهِ هُوَ كَلَام أَهْلِ البِدَع، فإنَّ أَهْلِ البِدَع تَكلَّمُوا فِي هَذَا الشَّيْءِ وَلَا يَسُوغُ لنَا عنْدَمَا هُوَ كَلَام أَهْلِ البِدَع، فإنَّ أَهْلِ البِدَع تَكلَّمُوا فِي هَذَا الشَّيْءِ وَلَا يَسُوغُ لنَا عنْدَمَا يَتَكَلَّمُون فِي هَذَا الأَهْرِ أَنْ نَسكتُ ونربِطَ أفواهنَا، وندَعَ هَوُّلاءِ يَصولُونَ ويجُولُون، يَتَكَلَّمُون فِي هَذَا الأَهْرِ أَنْ نَسكتُ ونربِطَ أفواهنَا، وندَعَ هَوُّلاءِ يَصولُونَ ويجُولُون، ويَتَكلَّمُون فِي هَذَا الأَهْرِ أَنْ نَسكت ونربِطَ أفواهنَا، وندَعَ هَوُّلاءِ يَصولُونَ ويجُولُون، ويَتَكلَّمُون فِي هَذَا الأَهْرِ أَنْ نَسكت ونَربِطَ أنواهنَا، ونذَع هَوُّلاءِ يَصولُونَ ويجُولُون، ويَتَكلَّمُون فِي هَذَا البَّاطِل. الحَق، ونُبطِلَ البَاطِل.

وأَمَّا السُّكوتُ لِهُؤُلَاءِ يَقُولُونَ مَا يَقُولُونَ ويَفْعَلُون مَا يَفْعَلُونَ وَلَا نَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ بشيْءٍ فإِنَّ هَذَا خِلَافُ مَا أُوجَبَ اللهُ عَلَيْنَا نَحْنُ معشَرَ أَهْلِ العِلْمِ.

ولذَلِكَ تَكلَّم الإِمَامُ أَحْدُ ومُحَمَّدُ بنُ يَحِيَى الذُّهليُّ والبُخاريُّ وغيرُهمْ مِنْ أَهْل العِلْم فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ؛ لأَنَّهُم ابْتُلوا بِهَا كَمَا قُلْنَا فِيهَا سَبَق فِي مَسْأَلَة الجِسْم والحَيِّز والجِهَة ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كلَّه مِمَّا أُحدِث القَوْلُ بِهِ، ولكنَّ السَّلَف رَأَوْا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الكَلام وأَنْ لَا نَدَعَ المَجَالَ لِمَوَّلَاءِ يَتَكَلَّمُون كَهَا يشَاؤُونَ.





البَابُ التَّاسِعَ عَشَرَ

فِي ظُهُور مَقَالَةٍ التَّعْطِيلِ واسْتِمْدَادِهَا[١]

MIN

شاعَتْ مَقَالَةُ التَّعْطِيل بَعْدَ القُرُونِ المُفضَّلَةِ -الصَّحَابَة والتَّابِعِين وتابعِيهِمْ-وإن كَانَ أَصْلُها قَدْ نبَغَ فِي أَوَاخِرِ عصْرِ التَّابِعِينَ^[٢].

وأوَّلُ مَنْ تكلَّمَ بالتَّعْطِيل الجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ [٢].....

[١] وهَذَا لَهُ ناحيَةٌ تاريخيَّةٌ يَقُول: «شاعَتْ مَقَالَةُ التَّعْطِيل بَعْدَ القُرُونِ المُفضَّلَةِ -الصَّحَابَة والتَّابِعِين وتابعِيهِمْ - وإن كَانَ أَصْلُها قَدْ نَبَغَ فِي أَوَاخِرِ عصْرِ التَّابِعِينَ».

[٢] التَّعْطِيل فِي اللَّغَة: التَّخليَةُ، وأَمَّا فِي الشَّرْعِ: فَهُو تَعْطِيلُ اللهِ تَعَالَى عَمَّا يَجِب لَهُ مِنَ الأَسْمَاء أو الصِّفَاتِ سواءٌ كَانَ كُلِّيّا أم جُزئيّا، فالَّذِينَ يُنكِرُونَ الرَّحَةَ والمحبَّةَ والعَضَبَ والكرَاهَةَ والسُّخطَ نُسمِّيهِمْ مُعَطِّلَةً؛ لأنَّ هَذَا تَعْطِيل، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يُنكِرُونَ الرَّسَمَّةِ النَّذِينَ يُنكِرُونَ الأسمَاء الَّذِينَ يُنكِرُونَ بَحِيعَ الصِّفَاتِ نُسمِّيهِمْ مُعَطِّلَةً، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يُنكِرُونَ الأسمَاء والصِّفَاتِ نُسمِّيهِم مُعَطِّلَةً، وَكَذَلِكَ اللَّذِينَ يُنكِرُونَ الأسمَاء والصِّفَاتِ نُسمِّيهِم مُعَطِّلَةً، وَكَذَلِكَ اللهِ بالنَّفي نُسمِّيهِم مُعَطِّلَةً، وكَذَلِكَ اللهِ يَالنَّفي نُسمِّيهِم مُعَطِّلَةً، وكذَلِكَ الَّذِينَ لا يَصِفُونَ اللهَ إلَّا بالنَّفي نُسمِّيهِم مُعَطِّلَةً، وكذَلِكَ النَّذِينَ لا يَصِفُونَ اللهَ إلا بالنَّفي ولا بالإثبَاتِ نُسمِّيهِم أَيْضًا مُعطِّلةً.

والحَاصِلُ: أنَّ التَّعْطِيلِ هُوَ تخليَةُ اللهِ عَمَّا يَجِبُ لَهُ مِنَ الأَسْهَاءِ والصِّفَاتِ.

[٣] فَعَلَيْهِ وِزْرُ هَذِهِ البِدْعَةِ وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَومِ القِيامَةِ –والعِيَاذُ باللهِ– ومَا أَكْثَرَ الَّذِينَ عَمِلُوا بِهَا! فها أَكْثَر أُوزْارَ هَذَا الرَّجُلِ! –نسأَلُ اللهَ السَّلَامةَ والعَافيةَ.

فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ لَمْ يتَّخِذْ إِبْراهِيمَ خَليلًا، ولم يُكَلِّم مُوسَى تَكْلِيمًا "[1].

[1] فمقَالَةُ التَّعْطِيل ظَهَرَتْ فِي أَصلَينِ فِي الْكَلَامِ والمحبَّةِ؛ لأَنَّ عَلَيْهِما مَدَارُ الشَّرْع كُلِّهِ، فالكَلَامُ هُوَ الوَحْيُ وهُو الشَّرْعُ، والمحبَّةُ عَلَيْهَا أَسَاسُ العِبَادَة إِذْ لَشَرْع كُلِّهِ، فالكَلَامُ هُوَ الوَحْيُ وهُو الشَّرْعُ وَلَمْ يَعْبُد اللهَ إِلَّا وهُو يُحبَّه، فَهُو قَدْ نَفَى صِفَتينِ مِنْ صِفَاتِ اللهِ عَرَّوَجَلَّ فَقَطْ، لكِنَّ هَاتَيْنِ الصِّفتَينِ عَلَيْهِما مَدَارُ الشَّرْعِ كُلِّه؛ لأَنَّهُ إِذَا نَفَى أَنَّ اللهَ يَتَكَلَّم نَفَى العِبَادَة؛ لأَنَّ الْعِبَادَة مَبنيَّةٌ عَلَى يَتَكَلَّم نَفَى الوَحْيَ، وإذَا نَفَى أَنَّ اللهَ يُحبُّ ويُحبُّ نَفَى العِبَادَة؛ لأَنَّ العِبَادَة مَبنيَّةٌ عَلَى المحبَّةِ، لوْلا حَبَّةُ اللهِ مَا عَبَدْنَاه، وحينَئذِ يَكُون هذَانِ الأصلانِ مِنْ أَخْبَثِ الأُصُولِ المحبَّةِ، لَوْلا حَبَّةُ اللهِ مَا عَبَدْنَاه، وحينَئذِ يَكُون هذَانِ الأَصلانِ مِنْ أَخْبَثِ الأَصُولِ المحبَّةِ، لَوْلا حَبَّةُ اللهِ مَا عَبَدْنَاه، وحينَئذِ يَكُون هذَانِ الأَصلانِ مِنْ أَخْبَثِ الأَصُولِ المحبَّةِ، لَوْلا عَبَّةُ اللهِ مَا عَبَدْنَاه، وحينَئذِ يَكُون هذَانِ الأَصلانِ مِنْ أَخْبَثِ الأَصُولِ المَدَّبَةِ ونَفْي الكَلَام، بَلْ نَفُوا عَلَى الْعَيَادُ باللهِ – ومَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقْتَصِرْ مُتَبِعُوه عَلَى نَفْي المحبَّةِ ونَفْي الكَلَام، بَلْ نَفُوا كَثِيرًا مِنَ الصِّفَاتِ، لكِنَّ نَفْيَ المحبَّةِ والكَلَام هُو أَوَّلُ مَا قَالُوه.

ولـيًّا قِيلَ لَهُ: كَيْف تَقُولُ: إِنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْراهِيم خَلِيلًا واللهُ عَزَّفَجَلَّ يَقُول: ﴿ وَالسَاء:١٢٥] فَأَنْتَ الْآنَ مُكذِّب للقُرآنِ؟ قَالَ: لَا حَاشَا، ﴿ وَالتَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء:١٢٥] فأنْتَ الْآنَ مُكذِّب للقُرآنِ؟ قَالَ: لَا حَاشَا، أَنَا لَا أُكذِّب القُرْآن، ولكنِّي أقُول: إِنَّ المُرَادَ بالحُلَّة الاخْتِلَالُ وهُو الفَقْر، فَهُو مُحْتَاجٌ إِلَى الله عَنَّابَكِمْ لَيْسَ هَذَا بصَحِيحٍ، ولَوْ كَانَ هَذَا هُو المُرَادَ بالحَلِيلِ مُحْتَاجٌ إِلَى الله عَنَّاجُهُ إِلَى الله عَنَاءُ اللهَ عَنَاجًا إِلَى الله عَنَاجًا إِلَى اللهِ عَلَى حَدِّ سَواءٍ، كِلَاهُما مُحْتَاجٌ إِلَى اللهِ وَلكَانَ الشَّيطَانُ وإِبْراهِيمُ عَلَيْءَالصَّلاهُ وَالسَّلامُ عَلَى حَدِّ سَواءٍ، وهَذَا لَا يُمْكِن أَن ولكَانَ أَفْسَقُ النَّاسِ وإِبْراهِيمُ عَلَيْوَالصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ عَلَى حَدِّ سَواءٍ، وهَذَا لَا يُمْكِن أَن ولكَانَ أَفْسَقُ النَّاسِ وإِبْراهِيمُ عَلَيْوَالصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ عَلَى حَدِّ سَواءٍ، وهَذَا لَا يُمْكِن أَن اللهُ عَاقِلَ لَا عَلَى اللهُ عَلَيْوالمَعَلَاهُ وَالسَّلَامُ عَلَى حَدِّ سَواءٍ، وهَذَا لَا يُمْكِن أَن اللهُ عَاقِل.

وقَالَ فِي الْكَلَامِ: إِنَّهُ لَم يُكَلِّم مُوسَى تَكلِيهًا. فَقِيلَ لَهُ: هَلْ تُنكِرُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَكُلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤]؟ قَالَ: لَا أُنْكِر، لَكَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّكلِيمِ الْجُرْحُ، وعنْدِي شَاهِدٌ مِنَ الْحَدِيثُ قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ الجُرْحُ، وعنْدِي شَاهِدٌ مِنَ الْحَدِيثُ قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ

فَقَتَلَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ القَسْرِيُّ الَّذِي كَانَ واليَّا عَلَى العِرَاقِ لِهِشَامِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ خَرَج بِهِ إِلَى مُصلَّى العِيدِ بِوَثَاقِهِ [1]. ثُمَّ خطَبَ النَّاسَ وقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ! ضَحُّوا تَقَبَّلَ اللهُ ضَحَايَاكُمْ، فَإِنِّي مُضَحِّ بِالجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ، إِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخذْ إِبْرَاهِيمَ خليلًا، ولم يُكلِّمُ مُوسَى تكلِيمًا » ثُمَّ نَزُلَ وذَبُحَهُ وَذَلِكَ فِي عِيدِ الأَضْحَى سَنَةَ ١١٩ه [1].

يُكْلَمُ فِي سَبِيلِ اللهِ (۱) ومَعْنَى «مَكلُوم يُكلَمُ» أي: جَرُوحٍ يُجرَح، فمَعْنَى كَلَّم اللهُ مُوسَى يَعْنِي: جَرحَهُ بمَخَالِبِ الجِكْمَةِ، وكَوْنُ الجِكمَةِ لَهَا خَالِبُ عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيلِ كَمَا قَالَ الشَّاعِر (۲):

وَإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتُ كُلَّ غَيْمَةٍ لَا تَنْفَعُ

لكِنْ كَيْف يَكُون مَعْنى جَرَحَه بِمَخَالِبِ الجِكْمَةِ، واللهُ عَزَقِجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِن جَانِ الطُّورِ اَلْأَيْمَنِ وَقَرَّبَنَهُ نَجِيًا﴾ [مريم:٥٢]؟! لكِنَّ الضَّلَال هُوَ الضَّلَال -والعِيَاذ باللهِ - مَا ينفَعُ ﴿وَمَا تُعْنِى الْآيَنَ وَالنَّذُرُ عَن قَوْمِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ عَلَى هَذَا يَكُونُ أَصْل هَذِهِ المَقالَةِ -مقَالَةِ التَّعْطِيل - مَا خُوذَةً مِنْ رَجُل يُقَال لَهُ: الجَعْدُ بْنُ دِرْهَم. وسَيأتِي - إِنْ شَاءَ اللهُ - بيَانُ حَيَاةِ هَذَا الرَّجُل.

[1] وكَانَ ذَلِكَ يومَ عِيدِ الأَضْحَى خَرَج بِهِ مُوثَقًا بالحَدِيدِ.

[٧] جَزَاهُ اللهُ خيرًا! فالنَّاسُ يُضَحُّون بالغَنَمِ والشَّاة والبَعِيرِ والبَقَرِ، وهُوَ قَدْ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب من يجرح في سبيل الله عز وجل، رقم (٢٨٠٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، رقم (١٨٧٦)، من حديث أبي هريرة رَجَوَاللّهُ عَنْهُ.

⁽٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، انظر: ديوان الهذليين (١/ ٣)، والمفضليات (ص:٤٢٢).

وفي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (النُّونيَّةِ):

الْ قَسرِى تَك ومَ ذَبَائِحِ الْقُرْبَانِ عَلَي الْقُرْبَانِ الْقُرْبَانِ لَكَلِيمَ السَّانِ لَكَلِيمَ السَّانِ لَكَلِيمَ السَّانِ اللَّانِي لَمُ الْمُوسَى الكَلِيمَ السَّانِ اللَّانِي لَمُ اللَّهِ دُرُّكَ مِنْ أَخِسي قُرْبَانِ [٢]

وَلِأَجْلِ^[۱] ذَا ضَحَّى بِجَعْدٍ خَالِدُ الْهِ إِذْ قَسالَ: إِبْسرَاهِيمُ لَسِيْسَ خَلِيْلَهُ شَكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلُّ صَاحِب سُنَّةٍ

ضَحَّى بِشَرِّ مِنْهَا، فَإِنَّهُ شَرِّ مِنَ الإِبِلِ والبَقَرِ والغَنَمِ والحَمِيرِ والكِلَابِ والخَنَازيرِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى يَقُول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِنَابِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِي نَارِجَهَنَّمَ خَلِدِينَ فِيهَأَ أُوْلَئِهِكَ هُمُّ شَرُّ ٱلْبَرِيَةِ ﴾ [البينة:٦]، ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْفَئِمْ بَلْ هُمْ أَضَلُ سَكِيلًا ﴾ [الفرقان:٤٤].

وهَذَا الفِعْلُ مِنْ خَالِدِ القَسرِيِّ قَدْ وَقَى اللهُ بِهِ شَرًّا كَثِيرًا، لَكِنَّ بَعْضَ النَّاسِ - والعِيَادُ باللهِ - يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا العَمَلَ مِنْ خَالِدِ بْنِ عبدِ اللهِ القَسرِيِّ لَيْسَ دِينيًّا، ولَكِنَّهُ سِياسِيُّ، ونَقُولُ لَمُمْ: هَذَا كَذِبُ؛ لأنَّ الرَّجُلَ صَرَّحَ أَمَامَ النَّاسِ أَنَّهُ قَتَلَهُ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ البِدْعَةِ قَالَ: «إِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخَذْ إبُراهِيمَ خليلًا، ولم يُكَلِّمْ مُوسَى أَجْلِ هَذِهِ البِدْعَةِ قَالَ: «إِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخذْ إبُراهِيمَ خليلًا، ولم يُكَلِّمْ مُوسَى تَكِيبًا، ثُمَّ نَزَلَ وذَبَحَهُ وَذَلِكَ فِي عِيدِ الأَضْحَى سَنَةً ١١٩هـ.»

[1] قوله: «وَلِأَجْلِ» بإثبات الـواو، لأن بَعْض نسخ هَذَا الكتاب بـدون إثبات الواو.

[٢] «للهِ دُرُّكَ مِنْ أَخِي قُربَانِ» يَعْنِي: خَالِدَ بْنَ عَبدِ اللهِ وَ«قُرْبَانِ» يَعْنِي: مِنْ صَاحِبِ قُربَانِ، فإنَّ ذَبْحَ هَذَا تَقرُّبًا إِلَى اللهِ أعظَمُ مِنْ ذَبحِ الشَّاةِ والبَعيرِ تَقرُّبًا إِلَى اللهِ عَزَقِجًلَّ لَـهَا فِي ذَلِكَ مِنَ النَّكَالِ بأصْحَابِ البِدَعِ وإِثْلَافِهِمْ.

ثُمَّ أَخَذَهَا عَنِ الجَعْدِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: الجَهْمُ بنُ صَفْوَانَ وَهُوَ الَّذِي يُنسَبُ إِلَيْهِ مَذْهَبُ الجَهْمِيَّة المُعَطِّلَة؛ لأنَّهُ نشَرَهُ، فقَتَلَه سَلمُ اللهُ أَنْ أَحُوزَ صَاحِبُ شُرطَةِ نَصْرِ بنِ يَسَارٍ وَذَلِكَ فِي خُراسَانَ سَنَةَ ١٢٨ هِ [٢].

وفي حُدُودِ المِئَةَ الثَّانيَةِ عُرِّبتِ الكُّتُبُ اليُونانيَّةُ والرُّومانيَّةُ، فازْدَادَ الأَمْرُ بَلَاءً وشِدَّةً، ثُمَّ فِي حُدُودِ المِئَةِ الثَّالثَةِ انْتَشَرَتْ مَقَالَةُ الجَهْمِيَّة بِسَبَبِ بِشْرِ بنِ غِيَاثٍ المَرِيسيِّ وطَبَقَتِهُ [7].

[1] قوله: «سَلم» ولَيْسَ (سالم) كَمَا فِي بَعْض نسخ هَذَا الكتاب.

[۲] قوله: «وَذَلِكَ فِي خُراسَانَ سَنَةَ ۱۲۸هـ» فكَانَ بَيْنَهُما تِسعُ سنَواتٍ، والَّذِي أَبَاحَ دِمَاءَهُم أُنَّهُم دُعَاةً كُفْرِ، لأنَّهُم كَذَّبُوا القُرْآن.

[٣] ومَّنْ سَانَدَ فِي تَعْرِيبِ الكُتُبِ اليُّونانيَّةِ الْخَليفَةُ المَّامُونُ الَّذِي كَانَ الأُدبَاءُ يَمْدَحُونَ عَصْرَهُ مَدْحًا عظيمًا، ويُسمُّونَهُ العصْرَ الذَّهبيَّ، مَعَ أَنَّ شَيْخَ الإِسْلَام يَقُولُ: مَا أَظُنُّ أَنَّ اللهَ يَعْفِرُ للمَاْمُونِ عَلَى مَا أَدْخَلَ عَلَى الأُمَّة الإِسْلَاميَّةِ مِنَ البَلَاءِ.

فَهَذَا الرَّجُلُ - والعِيَاذُ باللهِ - حَصَلَ عَلَى يدِهِ مِنَ الأَذَى لأَثَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ، ومِنْ أَكْبَرِ مَنْ آذَاهُ الإِمَامُ أَحْدُ بنُ حنبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وكَانَ فِي عهْدِهِ ابْنُ هُو مَعْلُومٌ، ومِنْ أَكْبَرِ مَنْ آذَاهُ الإِمَامُ أَحْدُ بنُ حنبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وكَانَ فِي عهْدِهِ ابْنُ أَبِي مُعْدِهِ النَّالَةَةِ أَيْضًا تَطُوّرَتْ أَبِي دُوَّادٍ، وكَانَ هُو الَّذِي يَتُوَلَى هَذَا الشَّيْءَ، وفِي حُدودِ المِثَة الثَّالَثَةِ أَيْضًا تَطُوّرَتْ هَذِهِ المَقَالَةُ بِسَبَبِ بِشْرِ بْنِ غَيَاثٍ المَريسيِّ، هَذَا الرَّجُلُ من عُلَماء الكَلَام، وعنْدَه فلسَفَةٌ، وعنْدَه إقْنَاعٌ، يَعْنِي: حُجَّة بَاطِلة، لَكِنَّهُ صَاحِبُ بَيَانٍ.

الَّذِينَ أَجْمَعَ الأَئِمَّة عَلَى ذَمِّهم وأكثرُهُم كفَّرُوهم أَوْ ضلَّلُوهم [1].

وصَنَّفَ عُثَمَانُ بنُ سَعيدِ الدَّارِميُّ كِتَابًا رَدَّ بِهِ عَلَى المَريسيِّ سَمَّاهُ: (نَقْضِ عُثَمَانَ بْنِ سَعِيدِ عَلَى الكَافِرِ العَنِيدِ فِيهَا افْتَرَى عَلَى اللهِ مِنَ التَّوجِيدِ)[1]. مَنْ طَالَع عَثَهَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَلَى اللهُ وَعَدْلٍ تَبيَّنَ لَهُ ضَعْفُ حُجَّةِ هَوُلَاءِ المُعَطِّلَة بَلْ بُطْلَامُهَا، وأَنَّ هَذَا الكِتَابَ بِعِلْمٍ وعَدْلٍ تَبيَّنَ لَهُ ضَعْفُ حُجَّةٍ هَوُلَاءِ المُعَطِّلَة بَلْ بُطْلَامُها، وأَنَّ هَذِهِ التَّاوِيلَاتِ المُعَطِّلَة بَلْ بُطْلَامُها، وأَنَّ هَذِهِ التَّاوِيلَاتِ اللَّيَادِيِّ والغزَّالِيِّ وابْنِ عَلِيهِ وَعَيْرِهِم هِيَ بعينِهَا تَأْويلَاتُ بِشْرٍ.

وأَمَّا اسْتِمْدَادُ مَقَالَةِ التَّعْطِيلِ فَكَانَ مِنَ الْيَهُود والْمُشْرِكِينَ وضُلَّالِ الصَّابِئِينَ والفَلَاسِفَة [^{7]}؛ فإنَّ الجَعْدَ بْنَ دِرْهَمٍ أَخَذَ مَقَالَتَهُ -عَلَى مَا قِيلَ- مِنْ أَبَانَ بْنِ سَمْعَانَ، عَنْ طَالُوتَ، عَنْ لَبِيدِ بْنِ الأَعْصَمِ اليَهُوديِّ الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ أَبَانَ الأَعْصَمِ اليَهُوديِّ الَّذِي سَحَرَ النَّبِيِّ ﷺ أَبَالُهُ أَا

[١] فكَانَ النَّاسِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِم مَا بَيْنَ مُضلِّل ومُكفِّر، وهَذَا التَّنوُّعُ يَظهَرُ أَنَّهُ باعتبَارِ حَالِ المُبتدِعِ، إِنْ كَانَ داعيَةً فَإِنَّهُم يُكفِّرُونَه، وإن كَانَ مُقلِّدًا فَإِنَّهُم يُضلِّلُونه.

[٢] وهَذَا الكِتَابِ مَوْجُود ومطْبُوع، وهُوَ كِتَابٌ جَيِّدٌ ومُفِيدٌ لطَالِبِ العِلْم، وأُسلُوبُه عَلَى الأسَالِيبِ السَّابِقَةِ فِي الرَّدِّ والمُناقَشَةِ.

[٣] وبِئَسَ المَـدَدُ! ووجْهُ كَـونِهِ مِنَ الْيَهُـود والْمُشْرِكِينَ وضُـلَّالِ الصَّابِئِينَ والفَلَاسِفَة قَالَ: «فإِنَّ الجَعْدَ بْنَ دِرْهَمٍ أَخَذَ مَقَالَتَهُ -عَلَى مَا قِيلَ- مِنْ أَبَانَ بْنِ سَمْعَانَ، عَنْ طَالُوتَ، عَنْ لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ الْيَهُوديِّ الَّذِي سحَرَ النَّبِيَّ ﷺ».

[٤] هَذَا وَجْهُ اسْتِمْدادِهَا مِنَ اليَهُودِ، وهَذِهِ سِلْسلَةُ العَطَبِ -والعِيَاذُ باللهِ-لَا سِلسلَةَ الذَّهب، فإنَّهَا كُلُّها شَرُّ. ثُمَّ إِنَّ الجَعْدَ كَانَ -عَلَى مَا قِيلَ- مِنْ أَرْضِ حَرَّانَ وفِيهَا خَلْقٌ كَثِير مِنَ الْمُشْرِكِينَ والصَّابِئَةِ والفَلَاسِفَة، وَلَا رَيْبَ أَنَّ للبِيئَةِ تَأْثيرًا قَوِيًّا فِي عَقِيدَة الإِنْسَانِ وأَخْلَاقِهِ [1].

وكَانَ مَذْهَبُ النَّفَاةِ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّ اللهَ لَيْسَ لَهُ صِفَاتٌ ثُبوتيَّةٌ؛ لأَنَّ ثُبُوتَ الصِّفَاتِ يَقْتَضِي -عَلَى زَعْمِهِمْ- أَنَّ اللهَ مُشابِهٌ لِخَلْقِهِ، وإِنَّمَا يُثبِتُونَ لَهُ صِفَاتٍ سَلبيَّةً أَوْ إضَافِيَّةً أَوْ مُركَّبةً مِنْهُمَا [1].

فالسَّلبيَّةُ: مَا كَانَ مدلُولُها عدَمَ أَمْرٍ لَا يَلِيقُ باللهِ عَنَّقَجَلَ، مِثْلَ قَولِ هِمْ: «إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ»[٣]...

[١] انْظُرْ إِلَى مَذْهَبِهِمْ -والعِيَاذُ باللهِ-: «وكَانَ مَذْهَبُ النُّفَاةِ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّ اللهَ لَيْسَ لَهُ صِفَاتٌ ثُبُوتيَّةٌ».

[٢] يَقُولُونَ: لَا يُمْكِنُ أَنْ يَثْبُتَ للهِ صِفَاتٌ ثُبوتيَّةٌ، ومِثَالُ الصِّفَاتِ الثَّبُوتيَّةِ: كَالسَّمْعِ وَالْبَصِرِ وَالْكَلَامِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالْخَلْقِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، يَقُولُونَ: لَا نُشْبِتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لأنَّ إثْبَاتَها يَستَلزِم أن يَكُون مُشَابِهًا للمَخْلُوق ومُمَاثِلًا لَهُ، وهَذَا مُتَنِعٌ، هَذِهِ حُجَّتُهم.

وَبَعْضُهُم يَقُولُ: لأنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ والأَعْرَاضُ، لَا تَقُومُ إِلَّا بَأَجسَامٍ والأَجسَامُ مُتماثِلَةٌ فيَلْزَمُ مِنْ إثبَاتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَنْ تَكُونَ قَدْ مَثَّلَتِ اللهَ تَعَالَى بخَلْقِهِ، وسيَأْتِي الرَّدُّ عَلَيْهِم -إِنْ شَاءَ اللهُ- فِيهَا بَعدُ.

[٣] كلِمَةُ «وَاحِد» نَحْنُ نَرَى أَنَّهَا صِفَة ثُبوتيَّةٌ، وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهَا صِفَةٌ سَلبيَّةٌ، وَكُيْفِيَّة ذَلِكَ يَقُولُونَ: «بِمَعْنى أَنَّهُ مَسْلُوبٌ عَنه القِسْمَةُ بالكَمِّ أَوِ القَوْلِ، ومَسْلُوبٌ

بِمَعْنى أَنَّهُ مَسْلُوبٌ عَنه القِسْمَةُ بالكَمِّ أَوِ القَوْلِ، ومَسْلُوبٌ عَنْهُ الشَّريكُ [1].

والإضافيَّةُ: هِيَ الَّتِي لَا يُوصَفُ اللهُ بِهَا عَلَى أَنَّهَا صِفَة ثَابِتَةٌ لَـهُ ولكِنْ يُوصَفُ بِهَا عَلَى أَنَّهَا صِفَة ثَابِتَةٌ لَـهُ ولكِنْ يُوصَفُ بِهَا باعْتِبَارِ إضَافتِهَا إِلَى الغَيرِ كَقُولِهِم عَنِ اللهِ تَعَالَى: «إِنَّهُ مَبْدَأٌ وعِلَّةٌ» فَهُوَ مَبْدَأٌ وعِلَّةٌ باعْتِبَارِ إضَة ثَابِتَةٍ لَهُ هِيَ البَدَاءُ والعِلَّيَّةُ اللهُ الْعَيْبَارِ صِفَة ثَابِتَةٍ لَهُ هِيَ البَدَاءُ والعِلِّيَّةُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

عَنْهُ الشَّريكُ».

[1] يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ. ولَيْسَ مَعْنَى الوَاحِدِ عنْدَهُم ثُبُوتَ صِفَة الوَحدَانيَّة لَهُ، بَلْ وَاحِدٌ بِمَعْنى أَنَّهُ مسلُوبٌ عَنْهُ القِسْمَةُ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ بالتَّعدُّدِ أَو بالتَّجزُّ وْ، بالتَّعدُّدِ -أَيْ: بالكَمِيَّةِ - بِمَعْنى أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ اثْنَينِ، أَوِ التَّجزُّ وْ بِمَعْنى أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ اثْنَينِ، أَوِ التَّجزُّ وْ بِمَعْنى أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ وَالْبَعَدُّ وَالْحَدَانيَّةُ، ولكِنَّ وَاحِدًا يَتجزَّأُ، فصَارَ الوَاحِدُ عنْدَهُم لَيْسَ مَعْنَاه: مَنْ ثَبَتَتْ لَهُ الوَحْدَانيَّةُ، ولكِنَّ مَعْنَاه: مَنْ شَبَتْ لَهُ الوَحْدَانيَّةُ، ولكِنَّ مَعْنَاه: مَنْ شُلِبَ عَنْهُ القِسْمَةُ، يَعْنِي: مَا يَتَقَسَّمُ وَلَا يَتَجَزَّأُ لَا بالكَمِّ: بِحَيْثُ يَكُونُ مَعْنَاه: وَلَا بِالكَمِّ: بِحَيْثُ يَكُونَ لَهُ يَصْفَ ورُبُعٌ وثُمُنٌ ومَا أَشْبَهَ وَاحِدًا اثْنَينِ ثَلَاثَةً أَرْبَعَةً وَلَا بِالقَوْل: بِحَيْثُ يَكُونَ لَهُ يَصْفُ ورُبُعٌ وثُمُنٌ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ مَسْلُوبٌ عَنْهُ الشَّرِيكُ، يَعْنِي: أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَنُمُنٌ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ مَسْلُوبٌ عَنْهُ الشَّرِيكَ، يَعْنِي: أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ أَلُولَ مَسْلُوبٌ عَنْهُ الشَّريكُ، يَعْنِي: أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَمُنَ لَهُ أَلْ اللَّهُ وَلَا إِللَهُ وَلَا إِللَّهُ وَلَا إِلْكَامُ بَعْنِي: أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا لَهُ وَلَا إِلْقَوْل: بِحَيْثُ أَلَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ أَلُولُ لَا مُنْ يَعْنَى الْوَالْفَ مَا أَلْكُمْ اللَّهُ الْعَرْدِيكَ مَا أَلْ أَلْ اللَّهُ وَلَا لَهُ اللَّهُ وَلَا إِلْهُمُ لَا شَرِيكَ لَا ثَوْلَا لَتُنْ لَا شَرِيكَ لَلْكَامُ اللَّهُ مَا أَنْهُ لَا شَرِيكَ لَلْهُ لَا شَرِيكَ لَلْهُ لَا شَرِيكَ لَلْهُ لَا شَرِيلَ لَا شَرِيلُ لَا شَرِيلَا لَيْ الللْهُ اللْهُ لَا شَرِيلُ لَا شَولَا لَهُ لَا شَرِيلُونَ لَلْهُ لَا شَرِيلُ لَا شَرِيلُ لَا شَرِيلُ لَا شَرِيلُ لَا شَرِيلُونَ لَا لَا شَرِيلُ لَا شَرِيلُ لَا شَرِيلُ لَا شَرِيعَا أَلْهُ لَا شَوْلِ الللْهُ لَا شَرِيلُ لَا شَولُ لَا شَرِيلُ لَا شَرِيلُهُ لَا شَرِيلُ لَا شَا

وهُنَاكَ مِثَالٌ آخَرُ يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ عَالِمٌ، لكِنْ لَيْسَ مَعْنى العَالِم مَنْ كَانَ مُتَّصِفًا بالعِلْمِ، ولكِنْ عَالِمٌ أَيْ: لَيْسَ بجَاهِلٍ، يَقُولُونَ أَيْضًا: قَدِيرٌ لَيْسَ بعَاجِزٍ، ولَيْسَ مَعْنَاه: إثْبَاتَ صِفَة القُدْرَة، ومِنَ المَعْلُومِ أَنَّ هَذَا الكَلَام لَا يُعقَلُ؛ لأَنَّهُ إِذَا لَمُ وَلَيْسَ مَعْنَاه: إثْبَاتَ صِفَة القُدْرَة، ومِنَ المَعْلُومِ أَنَّ هَذَا الكَلَام لَا يُعقَلُ؛ لأَنَّهُ إِذَا لَمُ يَكُنْ جَاهِلًا فَهُوَ عَالِم؛ لأَنَّ العِلْم والجَهْل مُتنَاقِضَانِ إِذَا انْتَفَى أَحَدُهُما ثَبَتَ الآخَرُ، وإذَا ثَبَتَ أَحدُهُما انْتَفَى الآخَرُ.

[٢] وهُنَاكَ نسخة أُخرى فِيهَا مِثال مُغاير لهذا.

والْمُركَّبَةُ مِنْهَا هِيَ: الَّتِي تَكُون سَلبيَّةً باعْتِبَارٍ وإضافيَّةً باعْتِبَارٍ، كَقُولِـهم عَنِ اللهِ تَعَالَى: «أَنَّهُ أَوَّلُ» فَهِيَ سَلبيَّةٌ باعتِبَارِ أَنَّهُ مَسْلُوبٌ عَنْهُ الحُدُوثُ، إضِافيَّةُ باعتِبَارِ أَنَّ الأَشْيَاءَ بعْدَهُ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ مَا تُستَمَدُّ مِنْهُ طَرِيقَةُ النُّفَاةُ فكَيْفَ تَطِيبُ نَفْسُ مُؤْمِن أَوْ عَاقِل أَن يَأْخُذَ بِهِ ويَترُّكَ سَبِيل الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِم مِنَ النَّبِيِّين والصِّدِّيقِينَ والشُّهدَاءِ والصَّالِجِينَ؟[1]

وهَذَا المِثَالُ هنا مِثَالُـهُم، فَيَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ المَبْدَأُ والعِلَّةِ وَلَمُذَا يُسمُّونَهُ العِلَّةِ الفَاعِلَة ومَبْدَأَ الأكْوَانِ والأَشْيَاء، ولَيْسَ مَعْنَى المَبْدَأِ والعِلَّةِ ثُبُوتَ البَدَاءَةِ لَهُ والعِلَّيَّة، يَعْنِي حَتَّى عَلَى هَذِهِ التَّسمِيةِ البَاطِلة لَا يَجْعَلُونَهَا ثُبُوتيَّة، ثُبُوتيَّة، بَلْ مَعْنَاه عَنْدَهُم أَنَّ الأَشْيَاء صَدَرَتْ مِنْهُ، فَهُوَ بِالإِضَافَة إِلَى غيرِهِ، وَكَذَلِكَ مَثَلًا الْحُلْقُ يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَهُ صِفَةُ الحَلْقِ لَكِنْ لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِهِ، ولكِنْ إِمَعْنَى أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِهِ، ولكِنْ بِمَعْنَى أَنَّهُ مُتَّالِقُولُونَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَهُ صِفَةُ الحَلْقِ لَكِنْ لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِهِ، ولكِنْ بِمَعْنَى أَنَّهُ مُتَّالِقُولُونَ.

[1] هَذَا الفَصْلُ يُعتَبُرُ فَصْلًا تَارِيخيًّا، لَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يُبيِّنُ أَنَّ مَبْدَأَ هَوُلَاءِ النُّفَاةِ كُلُّه بَاطِل؛ لأَنَّهُ -كَهَا رَأَيْتَ - مَأْخُوذٌ مِنَ الفَلَاسِفَة واليَهُود وضُلَّالِ المُشْرِكِينَ، فَلَا يُمْكِن أَنْ يَكُونَ مَبْنَى لعَقِيدَة إسلَامِيَّةٍ يَدِينُ المَرْءُ بِهَا للهِ تَعَالَى.





البَابُ العِشْرُونَ

فِي طَرِيقَةِ النُّفَاةِ فِيمَا يَجِبُ إثْبَاتُهُ أَو نَفْيُه مِنْ صِفَاتَ اللهِ

XXX

اتَّفْقَ النَّفَاة عَلَى أَن يُثِبِتُوا للهِ مِنَ الصِّفَات مَا اقْتَضَتْ عَقُولُهم إِثْبَاتَهُ [١]، وأَنْ يَنفُوا عَنْهُ مَا اقْتَضَتْ عَقُولُهم نَفيَهُ [٢]، سواءٌ وافَقَ الكِتَابَ والسُّنَّةَ أَمْ خَالَفَهُما [٢]،

[1] يَعْنِي: يَقُولُونَ: كُلُّ مَا يَقْتَضِي العَقْلُ إِثْبَاتَهُ مِنَ الصِّفَاتِ فَهُو ثَابِتٌ للهِ نُشِيَّةُ وَلَا نُنْكِرُه.

[٢] «يَنفُوا عَنْهُ» يَعْنِي: عَنِ اللهِ «مَا اقْتَضَت عَقُولُهم نَفيَه».

[٣] فجَعَلُوا أَنْفسَهُم حَاكِمِينَ عَلَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهَا يَجِب لَهُ ومَا يَمْتَنِع عَلَيْهِ، فَإِذَا قِيلَ لَـهُمْ عَنْ صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ: هَذِهِ فِي الكِتَابِ والسُّنَة. قَالُوا: لكِنَّ العَقْل لَا يُشِتُهَا، فيَجِبُ إِنْكَارُها، وإذَا أَثْبَتُوا للهِ صِفَة وَهِي لَيْسَت مَوْجُودَةً فِي العَقْل لَا يُشِتُها، فيَجِبُ إِثْبَاتُها لله؛ ولهنذا سَمَّوُا اللهَ بأَسْهَاء الكِتَاب والسُّنَّة قَالُوا: العَقْل يُشِبَّها، فيَجِبُ إِثْبَاتُها لله؛ ولهنذا سَمَّوُا اللهَ بأَسْهَاء لَيْسَتْ مَوْجُودة فِي القُرْآنِ والسُّنَّة، فسَمَّوُا الله بالقَدِيم، وهُو غَيْرُ مَوْجُود فِي الكِتَابِ والسُّنَّة، سَمَّوْه بالعَقْل الكِتَابِ والسُّنَّة، سَمَّوْه بالعَقْل الفَعَال، وهُو غَيْر مَوْجُود فِي الكِتَاب والسُّنَّة، سَمَّوْه بالعَقْل الفَعَال، وهُو غَيْر مَوْجُود فِي الكِتَاب والسُّنَّة، سَمَّوْه بالعَقْل الفَعَال، وهُو غَيْر مَوْجُود فِي الكِتَاب والسُّنَّة، سَمَّوْه بالعَقْل الفَعَال، وهُو غَيْر مَوْجُود فِي الكِتَاب والسُّنَّة، المَا اللهَ المَا اللهُ الله المَا الله المَالمُون الله المَالمُون الله الله المَالمُهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله المَالمُون الله المَالمُود اللهُ اللهُ

فطريتُ إثْبَاتِ الصِّفَاتِ للهِ أَوْ نَفيِهَا عَنْهُ عنْدَهُم هُوَ العَقْلُ [1].

[1] وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذِهِ القَاعِدَةَ مُتداعيَةٌ وبَاطِلة إِذْ إِنَّ مِقْيَاسَ العُقُولِ يَخْتَلِفُ، فَمَثَلًا أَنَا أَرَى أَنَّ العَقْل يُشِت هَذَا، وأنْتَ تَرَى أَنَّ العَقْل يُنكِر هَذَا؛ ولَذَلِكَ تَجِدُهُم هُمْ بأنفسِهِم مُضْطَرِبينَ، تَارَة يُقرِّرُون بأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ واجِبَةٌ للهِ، وتَارَة يُقرِّرُون بأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ واجِبَةٌ للهِ،

ولهَذَا أَنْكُرَ الإِمَامُ مَالِكٌ رَحَمُهُ اللّهُ ذَلِكَ وقَالَ: لَيْتَ شِعْرِي بِأَيِّ شَيْء يُوزَن الكِتَاب والسُّنَة! أَفْكُلَّما جَاءَنا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُل أَخَذْنا بِقَولِهِ وتَرَكْنَا الكِتَاب والسُّنَة؟! وَصَدَق رَحَمُ اللّهَ الْوَ رَجَعْنا إِلَى هَذِهِ العُقُولِ وهِي عُقُولٌ مُتداعِيةٌ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ وَلَا أَسَاسٌ حَصَلَ التَّناقُضُ فِيهَا بِيْنَنا، بَلْ حَصَلَ التَّناقُضُ فِي كَلَام الإِنسَانِ الوَاحِدِ؛ إِذْ إِنَّ الإِنسَانَ لَا شَكَّ أَنَّهُ لَيسَ عَلَى تفْكِيرٍ وَاحِد دَائِمًا، بَلْ يَعْتَلفُ التَّفَكِيرُ بَيْنَ حِينٍ وآخَرَ، فأحيَانًا يَكُونُ الإِنسَانَ صَافِي الذِّهْنِ، لَيْسَ هُنَاكَ مُؤمِّراتُ التَّفَكِيرُ بَيْنَ حِينٍ وآخَرَ، فأحيَانًا يَكُونُ الإِنسَانَ صَافِي الذِّهْنِ، لَيْسَ هُنَاكَ مُؤمِّراتُ التَّفَكِيرُ بَيْنَ حِينٍ وآخَرَ، فأحيَانًا يَكُونُ الإِنسَانَ صَافِي الذِّهْنِ، لَيْسَ هُنَاكَ مُؤمِّراتُ خَارِجيّةٌ تُؤمُّرُ عَلَيْهِ مِنَ الحَقِ مَا لَا يَفتَحُه عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مَشْغُولًا؛ خَارِجيّةٌ تُؤمُّرُ عَلَيْهِ، فَيْفَتَحُ اللهُ عَلَيْهِ مِنَ الحَقِ مَا لَا يَفتَحُه عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مَشْغُولًا؛ وَهُذَا قَالَ النَّبِيُ وَيَعْبُ لللهِ ويَمْتَنِعُ ويَجُوزُ راجِعٌ إِلَى عُقُولٍ مُتداعِيةٍ مُتنَاقِضَةٍ مُتنَافِرَةٍ، هَذَا أَنَّ مَا يَجِبُ للهِ ويَمْتَنِعُ ويَجُوزُ راجِعٌ إِلَى عُقُولٍ مُتداعِيةٍ مُتنَاقِضَةٍ مُتنَافِرَةٍ، وَمَا يَلزَم عَلَيهِ.

لَكِنْ هُنَا نُرِيدُ أَنْ نَعْرِفَ القَاعِدَةَ عَنْدَهُم: وهِيَ أَنَّ مَا اقْتَضَى العَقلُ ثُبُوتَه وَجَبَ إِثْبَاتُه للهِ، ومَا اقتْضَى العَقْل نَفيَه وَجَبَ نَفيُه عَنِ اللهِ، وَلَا نَنْظُرُ للكِتَابِ والسُّنَّة حَتَّى

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، رقم (۱۱۵۸)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، رقم (۱۷۱۷)، من حديث أبي بكرة رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيهَا لَا يَقْتَضِي العَقْلُ إِثْبَاتَهُ أَوْ نَفْيَه، فَأَكْثَرُهُم نَفَوْه وخَرَّجُوا مَا جَاءَ مِنْهُ عَلَى المَجَازِ، وبَعْضُهم تَوقَّف فِيهِ وفَوَّضَ عِلْمَهُ إِلَى اللهِ مَعَ نَفْيِ دَلالَتِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ^[1].

لَوْ جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ.

[١] إِذَنِ: انْقَسَمُوا فِيهَا لَا يَقْتَضِي العَقْلُ إِثْبَاتَهُ وَلَا نَفْيَه إِلَى قِسْمَينِ:

قِسْمٌ -وهُمُ الأكثرُ- نَفَوْهُ، وتَعلِيلُهُمْ: أَنَّ العَقْلَ لَا يَقْتَضِي إِثْبَاتَهُ، وجينَئذِ يَكُونُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، ومَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة مِنْ إِثْبَاتِهِ يُحَرِّجُونَه عَلَى المَجَاز، يَكُونُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، ومَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة مِنْ إِثْبَاتِهِ يُحَرِّجُونَه عَلَى المَجَاز، يَقُولُونَ: يَقُولُونَ: هَذَا مَجَازٌ عَنْ كَذَا أَو هَذَا مَجَازُ عَنْ كَذَا. فَمَثَلًا اسْتَوَى عَلَى العَرْش يَقُولُونَ: هَذَا مَجَازُ عَنْ اللهُ مُنَا اللهُ هُذَا فَوَسْ.

وقِسْمٌ قَالُوا: مَا دَامَ أَنَّ العَقْل لَـمْ يُثْبِتْهَا ولَـمْ يَنْفِها فالوَاجِب التَّوقُّفُ فَنَقُول: لَا نُشِتُها وَلَا نَفِيها، ومَعْلُوم أَنَّ الأَشَاعِرَة يُشِتُونَ مِنَ الصِّفَاتِ سبعًا يَقُولُونَ: إِنَّ العَقْل دَلَّ عَلَيْهَا، ويُنكِرُونَ البَاقيَ يَقُولُونَ: لأنَّ العَقْل لم يَدُلَّ عَلَيْهَا؛ أَوْ لأنَّ العَقْل العَقْل مَ يَدُلَّ عَلَيْهَا؛ أَوْ لأنَّ العَقْل يَنْفِيها. والصِّفَاتُ السَّبِعَةُ الَّتِي يُشِبتُونَها مجمُوعَةٌ فِي قَوْل القَائِل (١):

لَهُ الْحَيَاةُ وَالْكَلَامُ وَالْبَصَرْ سَمْعٌ إِرَادَةٌ وَعِلْمٌ وَاقْتَدَرْ

فَأَثْبَتُوا القُدْرَة؛ لأنَّ العَقْل دَلَّ عَلَيْهَا، وكَيْفِيَّة ذَلِكَ: أَنَّ حُدوثَ الحَوادِثِ يَدُلُّ عَلَى القُدرَة، والإحكَامُ يَدُلُّ عَلَى العِلْم، والتَّخصِيصُ يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَة، وكُوْنُ التَّخصِيصُ يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَة، وكَوْنُ التَّخصِيصِ دَلَّ عَلَى الإِرَادَة؛ لأنَّ كَوْنَ هَذِهِ سَهَاءً وهَذِهِ أَرْضًا، وهَذَا نَجْمًا، وهَذِهِ شَمَاءً وهَذِهِ أَرْضًا، وهَذَا نَجْمًا، وهَذِهِ شَمَاءً وهَذِهِ أَرْضًا، وهَذَا إِنسَانًا، وهَذَا جَمَلاً يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَة، فعنْدَنا الْآنَ عِلَمٌ شَمْسًا، وهَذَا قَمَرًا، وهَذَا إِنسَانًا، وهَذَا جَمَلاً يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَة، فعنْدَنا الْآنَ عِلَمٌ

⁽١) العقيدة السفارينية (ص:٥٢).

وإِرَادَة وقُدرَة يَقُولُونَ: هَذِهِ الثَّلاثَةُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِحَيِّ فَتَثْبُتُ صِفَة الحيَاةِ، والحَيُّ إِمَّا أَن يَكُون أَن يَكُون سَمِيعًا بَصِيرًا مُتكلِّمًا أو أصمَّ أعمَى أخْرَسَ، والثَّاني مُتَنِعٌ، فلَزِم أَنْ يَكُون سَمِيعًا بَصِيرًا مُتكلِّمًا، هَذَا تقريرُهَا بالعَقْل عنْدَهُم، ولكِنْ يُمكِن أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِم بالطَّرِيقِ العَقلِيِّ مِنْ وَجهَينِ:

الوَجْهُ الثَّانِي: أَن نَقُولَ: إِنَّهُ يُمْكِنُ إِثْبَاتُ مَا نَفَيْتُم بطريقَةِ العَقْل عَلَى الوَجْه الَّذِي ذَكَرْتُم فِيهَا أَثْبَتُمُوه فَأَنتُم ذَكَرْتُم أَنَّ التَّخصِيصَ يَدُلُ عَلَى الإِرَادَةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ إِثَابَةَ الطَّائِعِينَ تَدُلُّ عَلَى المَحبَّةِ، والانتقامَ مِنَ المُجرِمِينَ يَدُلُّ عَلَى البُغْضِ وَالْكَرَاهَةِ، والإنعَامَ المُتواتِر عَلَى الأَمْم يَدُلُّ عَلَى الرَّحَة، بَلْ إِنَّ الإنعَامَ المُتواتِر عَلَى الأَمْم يَدُلُّ عَلَى الرَّحَة، بَلْ إِنَّ الإنعَامَ المُتواتِر عَلَى الأَرْضِ وزَوَالِ النَّقِمِ أَبْلَغُ وأَبْيَنُ وأَظْهَرُ دَلاَلَةً عَلَى العِبَادِ مِنْ ذُنُولِ المَطرِ ونَبَاتِ الأَرْضِ وزَوَالِ النَّقِمِ أَبْلَغُ وأَبْيَنُ وأَظْهَرُ دَلاَلَةً عَلَى العِبَادِ مِنْ ذُلُولِ المَطرِ ونَبَاتِ الأَرْضِ وزَوَالِ النَّقِمِ أَبْلَغُ وأَبْيَنُ وأَظْهَرُ دَلاَلَةً عَلَى العِبَادِ مِنْ ذُلُولِ المَطرِ ونَبَاتِ الأَرْضِ وزَوَالِ النَّقِمِ أَبْلَغُ وأَبْيَنُ وأَظْهَرُ دَلاَلَةً عَلَى العِبَادِ مِنْ ذُلاَلَةِ التَّخصيصِ عَلَى الإِرَادَة؛ لأَنَّ الأَوَّلَ حَتَّى العَامِيُّ الَّذِي فِي السَّوقِ يُدْرِكُ هَذَا، فَتَجِدُ أَنَّهُ يَقُولُ عَنِ المَطرِ: إِنَّهُ مِنْ آثَارِ رَحْمَةِ اللهِ، ودَلِيلٌ عَلَى الشَّعْمِ والشَّمسَ تَدُلُّ رَحْمَةِ اللهِ بعِبَادِهِ. وقَدْ لاَ يُدُرِكُ أَنَّ هَذِهِ السَّاءَ مَثَلًا والأَرْضَ والنَّجَمَ والشَّمسَ تَدُلُّ عَلَى الإِرَادَة، بَلْ جَبَادِهِ. وقَدْ لاَ يُدُرِكُ أَنَّ هَذِهِ السَّاءَ مَثَلًا والأَرْضَ والنَّجَمَ والشَّمسَ تَدُلُّ عَلَى الإِرَادَة، فَلْ لاَ أَحَدَ يَقِدِرُ أَنْ يَصَنَعَ مِثْلُها، أَمَّا أَن تَكُونَ دَلِيلًا عَلَى الإِرَادَة فقَدْ لَا يُدرِكُ ذَلِكَ.

فالحَاصِلُ: أَنَّنَا نَرُدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ بِمِثْلِ ذَلِكَ، والْمَقَامُ لَيْسَ هَذَا مَوضِعَهُ، لكِنْ ذكرنَاه عَلَى سَبِيل التَّمثِيل.

أَمَّا المُعْتَزِلَة والمُقتصِدُون مِنَ الجَهمِيَّة فَإِنَّهُم يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِصِفَةٍ ثُبوتيَّةً شَبَّهْتَهُ بِالمَوْجُوداتِ. يُوصَفَ بِصِفَةٍ ثُبوتيَّةً شَبَّهْتَهُ بِالمَوْجُوداتِ. فَنَقُول لَمَّم: وإذَا وصَفْتُمُوه بِالصِّفَاتِ العَدَميَّة شَبَّهْتُمُوه بِالمَعدُومَاتِ. فتكايَس بَعْضُهم وقَالَ: أَنَا أَنفِي عَنْهُ الأَمرينِ فَلَا أَثْبِتُ وَلَا أَنْفِي فَلَا أَقُولُ: إِنَّ اللهَ مَوْجُود وَلَا مَعدُوم وَلَا سَمِيعٌ وَلَا أَصَمُّ وَلَا أَبكُمُ وَلَا مُتكلِّمٌ وَلَا أَعْمَى وَلَا بَصِيرٌ!!.

فَنَقُول: إِذَنْ شَبَّهَتُمُوهُ بِالْمُتَنِعَاتِ؛ لأَنَّهُ يَمْتَنِع أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ لَا مَوْجُودًا وَلا مَعدُومٌ، ويَمْتَنِع أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ لَا سَمِيعًا وَلَا أَصَمَّ، فَقَالُوا: إِنَّ قَولَكُم: إِنَّهُ يَمْتَنِع أَن يَكُونِ الشَّيْءُ لَا سَمِيعًا وَلَا أَصَمَّ. لَيْسَ وَلَا أَصَمَّ، وَهُوَ مَا لَا يَقْبَلُ السَّمْعَ والصَّمَمَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِثْل الجِدَارِ، فَالجِدَارُ لَيْسَ بسَمِيعٍ وَلَا بأَصَمَّ، وَهُوَ مَا لَا يَقْبَلُ السَّمْعَ والصَّمَمَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِثْل الجِدَارِ، فَالجِدَارُ لَيْسَ بسَمِيعٍ وَلَا بأَصَمَّ، وَهُوَ مَا لَا يَقْبَلُ السَّمْعَ والصَّمَمَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِثْل الجِدَارِ، فَالجِدَارُ لَيْسَ بسَمِيعٍ وَلَا بأَصَمَّ، وَهَذَا يَصْلُحُ؛ لأَنَّ نَفْيَ النَّقيضَينِ عَيًّا لَيْسَ بقَابِلِ لَمُهَا مُكِنٌ.

فَنَقُولُ لَهُم: أُوَّلًا إِنَّ قُولَكُم: إِنَّ هَذَا لَا يُقبَلُ أَوْ يُقْبَلُ، هَذَا اصْطِلَاحٌ فَقَطْ عَنْدَكُم، وإِلَّا فإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ فِي الأَصْنَامِ: ﴿ أَمُونَ عَيْرُ أَحْيَاءٍ ﴾ [النحل:٢١]، ومَعْلُومٌ أَنَّ الصَّنَم جَمَادٌ وعنْدَكُم لَا يَقْبُلُ الحيَاةَ وَلَا المُوْتَ، وقَدْ وصَفَهَا اللهُ تَعَالَى بِأَنَّهَا أَمْوَاتٌ غَيْر أُحيَاءٍ، إِذَنْ فَقُولُكُم: «قَابِلٌ أَوْ غَيْر قَابِلٍ» اصْطِلَاحٌ اصطلَحْتُمُوه بَا أَنْتُم، ولَيْسَ هُوَ الوَاقِعَ المُوافِقَ لما تَقْتَضِيه اللَّغَةُ العَرَبِيَّة.

وإِذَا سَلَّمْنا جَدَلًا لَكُمْ وقُلْنَا: إِنَّهُ يُمْكِن أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ لَا سَمِيعًا وَلَا أَصَمَّ إِذَا كَانَ غَيْر قابِلِ للاتِّصَافِ بِهِمَا.

ولكِنْ مَا قَولُكُم فِي الوُجُودِ والعَدَمِ حَيْثُ إِنَّكُم لَا تَصِفُونَ اللهَ بالوُجُودِ وَلَا بالعَدَمِ، والوُجُودُ والعَدَمُ مُتقابِلَانِ تَقَابُلَ السَّلبِ والإيجَابِ، لَا تَقَابُلَ المَلكة والعَدَمِ، والمُتقابِلَانِ تَقابُلَ السَّلبِ والإيجَابِ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ أحدِهِما عقْلًا، والعَدَمِ، والمُتقابِلَانِ تَقابُلَ السَّلبِ والإيجَابِ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ أحدِهِما عقْلًا، فَلَا يُمْكِن أَنْ تَصِفَ الشَّيْء بأَنَّهُ لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعدُومٌ أَبدًا، بَلْ لَا بُدَّ أَن يَكُونَ إِمَّا مَوْجُودًا وإِمَّا مَعْدُومًا، كَمَا لَوْ قُلْت: هَذَا الشَّيْءُ لَيْسَ سَاكِنًا وَلَا مُتحرِّكًا. فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ، فالمَتقَابِلَان تَقَابُلَ السَّلبِ والإيجَابِ لَا يُمْكِن رَفعُهُم جميعًا أَبدًا، أَمَّا المُتقابِلَانِ تَقَابُلَ السَّلبِ والإيجَابِ لَا يُمْكِن رَفعُهُم جميعًا أَبدًا، أَمَّا المُتقابِلَانِ تَقَابُلَ العَدَمِ والمَلكة فيُمكِن أَنْ يُنفَيَا جميعًا كَمَا قُلْنَا فِي الجِدَارِ: إِنَّهُ لَا سَمِيعٌ المُتقابِلَانِ تَقَابُلَ العَدَمِ والمَلكة فيُمكِن أَنْ يُنفَيَا جميعًا كَمَا قُلْنَا فِي الجِدَارِ: إِنَّهُ لَا سَمِيعٌ وَلَا أَصَمُّ.

الحَاصِلُ: أَنَّ النَّفَاة فِي الحَقيقَةِ أَمرُهُمْ عَجِيبٌ، والغَريبُ أَنَّهُم يُسمُّون أَنفسَهُم بِالفَلَاسِفَة والعُقلَاء والحُكمَاء، ويُسمُّونَ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعَة أو السَّلَف بالحَشويَّة والنَّوابِتِ والغُثَاءِ والسَّطحيِّينَ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وأَنَّهُ لَيْسَ عنْدَهُم مِنَ العُمْقِ كَمَا هُوَ والنَّوابِتِ والغُثَاءِ والسَّطحيِّينَ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وأَنَّهُ لَيْسَ عنْدَهُم مِنَ العُمْقِ كَمَا هُو عندَهُم، ومَعْلُوم أَنَّ كُلَّ إنسَانٍ يَدَّعِي لنَفْسِهِ مُرتَقِّى صَعْبًا، ويدَّعِي لغَيرِهِ نُزُولًا، لكِنَّ الكَلَام عَلَى الحقائِقِ!.

ثُمَّ إِنَّ كُلَّ النَّفَاة اتَّفَقُوا عَلَى مَسأَلَتَينِ: عَلَى أَنَّ مَا أَثْبَتَهُ العَقْل وَجَبَ إثبَاتُه، ومَا نَفَاهُ وَجَبَ نَفْيُهُ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيهَا لَا يَقْتَضِي العَقْلُ إثبَاتَهُ وَلَا نَفْيَه، فأكْثَرُهم نَفَاهُ، ويخرِّج مَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة عَلَى المَجَازِ، وبَعْضُهم تَوقَّف فِيهِ، وفـوَّضَ وهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم وَفَّقُوا بَهَذِهِ الطَّرِيقَة بَيْنَ الأَدِلَّةِ العَقْليَّةِ والنَّقْليَّةِ، ولَكِنَّهُم كَذَبُوا فِي ذَلِكَ؛ لأنَّ الأَدِلَّةَ العَقْليَّةَ والنَّقْليَّةَ مُتَّفِقَةٌ عَلَى إثْبَاتِ صِفَاتِ الكَهَال لله، وكُلُّ مَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة من صِفَاتِ اللهِ فَإِنَّهُ لَا يُخَالِفُ العَقْلَ، وإِنْ كَانَ العَقْلُ يَعجِزُ عَنْ إِذْرَاكِ التَّفْصِيلِ فِي ذَلِكَ [1].

علمَهُ إِلَى اللهِ، وقَالُوا: اللهُ أعلَمُ. لكِنْ مَعَ نَفْيِ دَلَالَتِه عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ، وهَذَا تَنَاقُضٌ؛ إِذْ كَيْفَ تُفوِّضُ العِلْمَ إِلَى اللهِ ثُمَّ تَقُولُ: لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ؟! فأنْتَ لَمْ تُفوِّضْ إِذَنْ، بَلْ حَكَمْتَ بالنَّفْي، وأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَات.

وتقدَّم أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ طَرِيقَةٌ فاسِدَةٌ، وأَنَنَا لَوْ أَخَذْنَا بِهَا لَكَانَت صِفَاتُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَوكُولَةً إِلَى عُقُولِ البَشَرِ، وعُقُولُ البَشَرِ لَا شَكَّ أَنَّهَا مُحتلِفَةٌ اخْتِلَافًا كَبِيرًا حَتَّى إِنَّ الوَاحِدَ مِنْ هَوُلَاءِ المُتكلِّمِينَ يُثِبِتُ فِي بَعْض كُتُبِه مَا كَانَ يَنْفِيه فِي الكُتُبِ اللهُ حُرَى، ويُثِبِتُ للهِ مَا كَانَ يَقُول فِيهَا سَبَق: إِنَّهُ مُستَحِيلٌ عَلَيْهِ. ويُحيلُ عَلَى اللهِ الأُخْرَى، ويُثِبِتُ للهِ مَا كَانَ يَقُول فِيهَا سَبَق: إِنَّهُ مُستَحِيلٌ عَلَيْهِ. ويُحيلُ عَلَى اللهِ مَا كَانَ يَقُول مِنْ قَبْلُ: إِنَّهُ وَاجِبٌ لَهُ، فَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ بَاطِلَةٌ، يَقُولُ شَيْخُ الإِسْلَام: «وهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم وَفَقُوا بَهَذِهِ الطَّرِيقَة بَيْنَ الأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ والنَّقْلِيَّةِ، ولَكِنَّهُم كَذَبُوا فِي ذَلِكَ».

[1] وهَذِهِ القَاعِدَةُ مُهمَّةُ أَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة من صِفَات اللهِ فَإِنَّهُ لَا يُخَالِفُ العَقْل، لكِنَّ العَقْل قَدْ يَعجِزُ عَنْ إدرَاكِهِ، فإدْرَاكُ التَّفْصِيل فِي فَإِنَّهُ لَا يُخَالِفُ العَقْل، لكِنَّ العَقْل قَدْ يَعجِزُ عَنْ إدرَاكِهِ، فإدْرَاكُ التَّفْصِيل فِي صِفَات اللهِ تَعْجِزُ عَنْهُ العُقُولُ؛ ولهَذَا لَوْ سَأَلَكَ سَائِلٌ: هَلِ العَقْل يُدْدِك أو يُثبِتُ الْعَقْل اللهِ عَلَى الْعَرْش؟ فالجَوَابُ: لَا، ولَوْلَا السَّمْعُ مَا عَلِمْنا بِذَلِك، لكِنَّ العَقْل السَّمْعُ مَا عَلِمْنا بِذَلِك، لكِنَّ العَقْل المَدْرِك أَنَّ اللهَ مَتَّصِفٌ بَصِفَاتِ الكَالَ، والعَقْلُ يُدْدِك أَنَّ اللهُ مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ الكَال.

وقَدْ شَابَهَ هَوُّلَاءِ النَّفَاةُ فِي طَرِيقَتِهِم طَرِيقَة مَنْ قَالَ اللهُ فِيهِم: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى اللهُ عَمُونَ أَنَهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبَلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكُمُواْ إِلَى الطَّاعُوتِ وَقَدْ أُمِهُواْ أَن يَكُفُرُواْ بِهِ عَلَا اللهَ اللهَ عَرْبَوْ وَقَدْ أُمِهُواْ أَن يَكُفُرُواْ بِهِ عَلَا اللهَ اللهَ عَرْبَوْ وَقَدْ أُمِهُواْ أَن يَكُفُرُواْ بِهِ عَلَا اللهَ اللهَ عَلَا اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

ولَوْ قَالَ قَائِل: هَلِ العَقْلُ يُدرِكُ ويُثبِتُ أَنَّ لله قُوَّةً؟

فَالجَوَابِ: نعَمْ؛ لأنَّ هَذَا مِنَ الكَمَال، فَهُوَ يُدْرِك أَنَّ شِهِ تَعَالَى قُوَّةً لَا تُشبِهُها قُوَّةٌ. ولكِنْ هَلْ يُدْرِك أَنَّ شِهِ وَجْهًا؟

فَالجَوَابِ: لَا، ولَوْلَا الشَّرْعُ مَا عَلِمْنا بِذَلِكَ؛ ولهَذَا لَا نُثْبِتُ أَنَّ للهِ أُذَنَا، وَذَلِكَ لأنَّ الشَّرْع لَـمْ يَرِدْ بِهِ، والعَقْل لَا يُمكِن أن يُثبِتَ للهِ عَرَّقَطَّ مِنَ الصِّفَات مَا لَـمْ يُثبِتْهُ اللهُ لنَفْسِه.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْعَقْلِ لَا يُخَالِفُ مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعِ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى، وإِنْ كَانَ بَعْضُ التَّفاصيلِ لَا يُدرِكُهَا، لكِنْ إِذَا جَاءَ بِهَا الشَّرْعُ يَقبَلُها العَقْلُ.

[1] والاسْتِفْهَامُ هُنَا للتَّعجُّب يَعْنِي: أَلَا تَتَعَجَّبُ مِنْ حَالِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم آمَنُوا بِيَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ومَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ مِنَ الكُتُبِ السَّابِقَةِ ومَعَ ذَلِكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم آمَنُوا بِيَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ومَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ مِنَ الكُتُبِ السَّابِقَةِ ومَعَ ذَلِكَ يُرْعُمُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ؟! والمُرَاد بِهِ هُنَا كُلُّ مَا خَالَفَ شرْعَ اللهِ؛ لأنَّهُ مِنَ الطَّغيَانِ، وهُوَ مُجَاوَزَةُ الحَدِّ، ومجَاوَزَةُ الحَدِّ أَنْ تَتَحَاكَمَ إِلَى غَيْرِ شَرِيعَةِ اللهِ، ومَوَافَقَةُ الحَدِّ أَنْ تَتَحَاكَمَ إِلَى شَرِيعَةِ اللهِ.

وكَلِمَةُ «يَزْعُمُونَ» تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُم غَيْرُ صَادِقِين؛ لأنَّ الزَّعمَ دَعوَى يُرِيدُون أن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغوتِ، وهُوَ كُلُّ مَا خَالَفَ شَرِيعَةَ اللهِ، ومَعَ ذَلِكَ قَدْ أُمِرُوا أن يَكْفُروا بِهِ، فلَمْ يَسكُتْ عَنْ هَذَا، بَلْ قِيلَ لَـهُم: آمِنُوا باللهِ واكْفُروا بالطَّاغُوتِ؛ ﴿ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَلًا بَعِيدًا ۞ وَإِذَا قِيلَ لَمُمْ تَعَالُوٓا إِلَى مَا أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ۞ ﴿ اللَّهِ اللَّا اللهِ اللَّهِ اللَّا

ولهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَن يَكُفُرُ بِٱلطَّعْنُوتِ وَيُؤْمِنُ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ﴾ [البقرة:٢٥٦]، ومَعَ هَذَا يَقُولُونَ: إِنَّنَا نَحْنُ نُؤمِنُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَلًا بَعِيدًا ﴾.

[1] والشَّيطَانُ قَدْ نَفَّذَ إِرَادَتَهُ فِيهِمْ؛ لأَنَّهُ أَمَرَهُمْ فَأَكَّرُوا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُنَ تَعَالُواْ إِلَىٰ مَا أَنْذَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَفِقِينَ يَصُدُونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾.

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ يَعْنِي: قَالَ لَهُم النَّاسُ: ﴿ تَمَالُوّا إِلَىٰ مَا أَسْزَلَ اللّهُ وَإِلَىٰ وَهُنَا الرَّسُولِ ﴾ ودَعُوا الحُكُم بالطَّاغُوتِ أَوِ التّحاكُم إِلَيْهِ ﴿ رَأَيْتَ الْمُنْفِقِينَ ﴾ وهُنَا إظهَارٌ فِي مَوْضِع الإِضْمَار، إِذْ مُقتضَى السِّياق أَنْ يَقُولَ: وإِذَا قِيلَ لهم: تعالَوا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَهُم يَصُدُّونَ. لَكِنْ قَالَ: رَأَيْتَ المُنافِقِينَ يَصُدُّونَ؛ ليَحكُمَ عَلَى هَوُلَاءِ بِالنَّفَاقِ؛ وليَتَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا وصْفُ كُلِّ مُنافِقٍ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَوُلَاءِ المَعنيّينَ، فكُلُّ مُنافِقٍ فِي قَرَارَة نَفْسِه لَا يُرِيدُ أَنْ يَتَحَاكُم إِلَى الطَّاغُوتِ ﴿ رَأَيْتَ الْمَانِقِينَ يَصُدُونَ التّحاكُم إِلَى الطَّاغُوتِ ﴿ رَأَيْتَ المُنفِقِينَ يَصُدُونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾، فقُولُهُ: ﴿ يَكُونَ التّحاكُم إِلَى الطَّاغُوتِ ﴿ رَأَيْتَ المُنفِقِينَ يَصُدُونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾، فقُولُهُ: ﴿ يَصُدُونَ ﴾ الطَّاغُوتِ ﴿ رَأَيْتَ الْمُنفِقِينَ يَصُدُونَ السَّعُوتِ ﴿ رَأَيْتَ الْمُنفِقِينَ يَصُدُونَ السَّعُونَ التَّحاكُم إِلَى الطَّاغُوتِ ﴿ رَأَيْتَ المُنفِقِينَ يَصُدُونَ السَّعُونَ التَّحاكُم إِلَى الطَّاغُوتِ ﴿ رَأَيْتَ المُنفِقِينَ يَصُدُونَ التَّحاكُم إِلَى الطَّاغُوتِ ﴿ رَأَيْتَ المُنفِقِينَ يَصُدُونَ السَّولِهِ وَلَوْ إِنَّا يَعْلُونَا ﴾ اللَّذِم صَدَّ يَصُدُّ وَنَا اللَّونَ اللَّرَاءُ فَي الْتَعَلَى اللَّازِمِ صَدَّ يَصُدُّ وَنَا اللَّهُ وَلَا الْمُؤْونَ النَّونَ الْمُونَ اللَّونَ الْمُولِونَ النَّهُ الْمُونَ الْمَالَةُ اللَّهُ الْمُؤْونَ وَالْمَالُونَا ﴾ الْمُؤْولُونَ المَدُودَ الْمَلْمُ مُنَافِقًا فَي الْمُؤْولُونَ وَالْمَوْلُونَ الْمُؤْولُونَ الْمُؤْولُونَ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْولُونَ اللَّوْلُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمُونَ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَ اللّهُ الْمُؤْمِنَ اللّهُ الْمُؤْمِنَ اللّهُ الللّهُ الْمُؤْمُونَ وَاللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِنَ اللّهُ الْمُؤْمِلُونَ اللّهُ اللّهُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّ

﴿ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَاقَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَخْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَاۤ إِلَّا إِحْسَنَا وَتَوْفِيقًا ﴾ [النساء:٦٠-٦٢][١].

المُؤْمِنونَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ: ﴿لَمْ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا صُمَّا وَعُمْيَانَا ﴾ [الفرقان:٧٧]، بَلْ يَأْتُونَ إِلَيْهَا مُقبِلِينَ بِآذَانٍ سَامِعَةٍ وأَعْيُنٍ بَاصِرَةٍ، وفَائِدَةُ الإِتيَانِ بقَولِهِ: ﴿صُدُودًا ﴾:

أُوَّلًا: تَأْكِيدُ الصَّدِّ يَعْنِي: صُدُودًا حَقِيقِيًّا مِثْل ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤]، فالمَصْدَرُ مُؤكَّدٌ.

وثانيًا: إِفَادَةُ أَنَّ هَذَا الصَّدُودَ صُدُودٌ عَظِيمٌ لتَنْكِيرِهِ، يَعْنِي: يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا بالِغًا لَا يُرجَى فِيهِ إِقْبَالٌ بعْدَهُ.

[١] وَذَلِكَ بَأَنْ يُعثَر عَلَى نِفَاقِهِم، فَإِذَا أَصَابَتْهُم مُصيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيدِيهِمْ وَعُثِرَ عَلَى نِفَاقِهِم يَقُولُ اللهُ عَزَّقِجَلَّ: ﴿ ثُمَّ جَآءُوكَ يَعَلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَنَا وَتُوْفِيقًا ﴾ [النساء:٦٢].

فإِذَا عُثِرَ عَلَيْهِم جَاؤُوا يَركُضُونَ: واللهِ مَا أَرَدْنَا إِلَّا الإحْسَانَ والتَّوفِيقَ ﴿ إِحْسَنَا ﴾ لأَجْلِ أَنْ نَمْشِيَ مَعَ الكُفَّارِ ونَمْشِيَ مَعَ الكُفَّارِ ونَمْشِيَ مَعَ الْمُشْلِينَ فَنُوفِقَ بَيْنَ الرَّأْيَيْنِ ونَجْمَعَ، وهَذَا -والعِيَاذُ باللهِ - مِنَ النَّفَاقِ ومِنْ أَعظَمِ المُسلِمِينَ فنُوفِقَ بَيْنَ الرَّأْيَيْنِ ونَجْمَعَ، وهَذَا -والعِيَاذُ باللهِ - مِنَ النَّفَاقِ ومِنْ أَعظَمِ المُسلِمِينَ فنُوفِقَ بَيْنَ الرَّأْيَيْنِ ونَجْمَعَ، وهَذَا -والعِيَاذُ باللهِ اللهِ عَنَ النَّفَاقِ ومِنْ أَعظَمِ المُداهَنَةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُواْ ءَامَنَا وَإِذَا خَلُواْ إِلَىٰ شَيَطِينِهِمْ قَالُواْ إِلَا مَعَكُمْ ﴾ [البقرة: 13].

ووَجْهُ الْمَطَابِقَةِ والْمُسَابَهَةِ بَيْنَ هَؤُلَاءِ النَّفَاةِ وبَيْنَ هَؤُلَاءِ الْمُنافِقِينَ قَالَ: «ووَجْهُ مُشَابَهَتِهِم لَـهُمْ مِنْ وُجُوهٍ...».

ووَجْهُ مُشابَهَتِهِم لَـ هُمْ مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الفَرِيقَينِ^[1] يَزْعُم أَنَّهُ مُؤْمِن بِهَا أُنزِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، مَعَ أَنَّهُ مُؤْمِن بِهَا أُنزِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، مَعَ أَنَّهُم لَا يَقْبَلُون كُلَّ مَا جَاءَ بِهِ^[1].

[1] والْمَرَادُ بالفَريقَينِ: النُّفَاةُ والْمُنافِقُونَ، فالنُّفَاةُ: الَّذِينَ نَفَوْا مَا أَخْبَر بِهِ اللهُ عَنْ نَفْسِهِ ومَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ، والْمُنافِقُونَ: فِي عَهْدِ الرَّسُولِ عَلَيْءَالطَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كُلُّ مِنْهُم:

[٢] فهَوُلاءِ النَّفَاةُ يَقُولُونَ: آمَنَا باللهِ، وآمَنَا بكِتَابِ اللهِ، وآمَنَا بِرَسُولِ اللهِ، وآمَنَا بِرَسُولِ اللهِ، وآمَنَا بسُنَةِ رَسُولِ اللهِ. وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا جَاءَهُم شَيْء مِنْ آيَاتِ الصَّفَاتِ لَا يَقْبَلُون، فَإِذَا قِيلَ لَـهُمْ: اسْتَوَى عَلَى العَرْش. قَالُوا: إِنَّهُ لَمْ يَسْتَوِ عَلَى العَرْش، إِذْ لَا يَستَوِي غَلَى العَرْش إِلَّا مَنْ هُوَ جِسْمٌ مِثْلُ الإِنْسَانِ الَّذِي يَجْلِسُ عَلَى الكُرسِيِّ، وإثبَاتُ هَذَا للهِ حَرَام، وتَجْسِيمٌ، وكُفْرٌ. هَكَذَا يَقُولُونَ صَرَاحَةً، أَيُّ إِنسَانٍ يُثِبِتُ أَنَّ اللهَ اسْتَوَى حَقِيقَةً عَلَى العَرْش فَهُو جُسِّمٌ وكَافِرٌ؛ لأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ للهِ جِسْمًا، فهلِ القَائِل بِهَذَا قَابِلٌ لِيهَا جَاءَ فِي القُرْآنِ؟

الجَوَابُ: أَبَدًا، واللهِ لَمْ يَقْبَلْ، مَعَ أَنَّ اللهَ عَرَّفَهَلَ أَضَافَ الاَسْتِوَاءَ إِلَى نَفْسِه المُقدَّسةِ: ﴿ الرَّمْنُ عَلَى الْمَرْشِ اَسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، وإذَا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ للهِ تَعَالَى يَدَينِ المُقدَّسةِ: ﴿ الرَّمْنُ عَلَى الْمَرْشِ اَسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، وإذَا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ للهِ تَعَالَى يَدَينِ القَولِهِ تَعَالَى: ﴿ إِلَمَا خَلَقْتُ بِيدَى ﴾ [ص:٥٧] قَالُوا : لَيْسَ لَهُ يَدَانِ، وإِنَّ إِثْبَاتَهُما حَرَام وتَجْسِيمٌ وكُفْرٌ وضَلَالٌ، وإِنَّ المُرَادَ باليَدَينِ القُدرَتَانِ، أَيْ: لِيهَا خَلَقْتُ بِعَمَتَيَّ. فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: لَا يُقَالُ: لِهَا خَلَقْتُ بِعَمَتَيْ، وَاليَدُ يُطَلَقُ بِمَعْنَى النِّعَمَةِ، فَيُقَالُ: لِهَا خَلَقْتُ بِعُمْتَانِ، وَاليَدُ تُطَلَقُ بِمَعْنَى النِّعَمَةِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: كَيْفَ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى مَا لَهُ إِلَّا نِعْمَتَانِ،

وهُو يَقُولُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَءَاتَنكُمْ مِن كُلِ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن نَعَدُوا نِعْمَتَ اللّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ [إبراهيم: ٣٤]؟! ثُمَّ مَا هُمَا النَّعْمَتَانِ الَّتِي خَلَقَ اللهُ بِهِمَا آدَمَ؟ وهَكَذَا هُمْ فِي جَمِيعِ مَا جَاءَ فِي الصِّفَاتِ يُقَال لَهُم: يَنْزِل إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا. فيقُولُونَ: أَعُوذُ باللهِ كَيْف يَنْزِلُ اللهُ إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا، كَيْف يَنْزِلُ اللهُ إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا؟! هَذَا الكُفْرُ بَعَينِهِ، بَلْ يَنْزِل أَمْرُه إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا، فَإِذَا قِيلَ لَهُم: إِنَّ الأَمْر يَصِلُ إِلَى الأَرْضِ؛ لقولِهِ تَعَالَى: ﴿ يُدَيِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ السَّمَاء الدُّنْيَا، فَإِذَا قِيلَ لَهُم: إِنَّ الأَمْر يَصِلُ إِلَى الأَرْضِ؛ لقولِهِ تَعَالَى: ﴿ يُدَيِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ السَّمَاء الدُّنْيَا، فَإِذَا قِيلَ لَمْم: إِنَّ الأَرْضِ وَاللهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللللللهُ الللللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الله

ثُمَّ مَا فَائِدَتُنا فِي رَحْمَةٍ تَنزِلُ إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا وَلَا تَصِلُنا، قَالُوا: إِذَنْ يَنْزِل مَلَكُ مِنْ ملاثِكَتِهِ فَإِذَا قِيلَ لَـهُم: إِنَّ المَلَاثِكَةَ تَصِلُ إِلَى الأَرْضِ والرَّسُولُ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَتَعَاقَبُ فِينَا مَلائِكَةٌ بِاللَّيلِ وملاثِكَةٌ بِالنَّهارِ (۱).

ثُمَّ إِنَّ الملائِكَةَ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَقُول: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ. بَلْ لَوْ قَالَتْ ذَلِكَ لَكَفَرَتْ؛ لأنها ادَّعَتْ لنَفْسِها الرُّبوبيَّة، والرَّحَةُ كَذَلِكَ لَا يُمْكِن أَن تَقُولَ: مَنْ يَدعُونِي فَأَستَجِيبَ لَهُ. لكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: نَحْنُ نُؤمِنُ بِهَا جَاءَ عَنِ اللهِ ورَسُولِه. يدعُونِي فَأَستَجِيبَ لَهُ. لكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: نَحْنُ نُؤمِنُ بِهَا جَاءَ عَنِ اللهِ ورَسُولِه. ثُمَّ يَأْتُونَ بِمِثْلِ هَذِهِ الأُمُورِ العظيمَةِ الَّتِي تَنبَنِي العَقِيدَةُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يُنكِرُونها إِمَّا مُتَاوِّلِينَ إِذَا لَمَ يَسْتَطِيعُوا ردًّا عَلَى النَّصِّ، وإِمَّا مُكذِّبِينَ للنَّصِّ، فَهُمْ يُشبِهُون هَوُلاً عِلَى النَّصِّ، وإِمَّا مُكذِّبِينَ للنَّصِّ، فَهُمْ يُشبِهُون هَوُلاً الْمُنافِقِينَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب كلام الرب مع جبريل، رقم (٧٤٨٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، رقم (٦٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضَاًيَّكُ عَنْهُ.

الثَّانِي: أَنَّ هَوُّلَاءِ النُّفَاةَ إِذَا دُعُوا إِلَى مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ والسُّنَّة مِنْ إثبَاتِ صِفَاتِ الكَمَال للهِ أَعْرَضُوا وامْتَنَعُوا، كَمَا أَنَّ أُولَئِكَ الْمُنافِقِينَ إِذَا قِيلَ لِمُمْ: تعَالَوا إِلَى مَا أَنْزَل اللهُ وإِلَى الرَّسُول صَدُّوا وأَعرَضُوا اللهِ

[1] إِذَا قِيلَ لَـهُمْ: أَثْبِتُوا مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ، أَثْبِتُوا الْيَدَ، أَثْبِتُوا الْوَجْهَ، أَثْبِتُوا الْعَيْنَ، أَثْبِتُوا الْيَدَ، أَثْبِتُوا الْوَجْهَ، أَثْبِتُوا الْعَيْنَ، أَثْبِتُوا السَّاقَ، أَثْبِتُوا الْقَدَمَ. يَقُولُونَ: لَا نُثْبِتُ. فَيُعرِضُون ويَنسَلُّونَ ويَنْخَنِسون ويَقُولُونَ: دَعِ الْكَلَامِ فِي هَذَا: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتٌ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَا كَسَبْتُمْ ﴾ ويَقُولُونَ: دَعِ الْكَلَامِ فِي هَذَا: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتٌ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَا كَسَبْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٣٤]، لَا تُثِرْ هَذَا الْكَلامَ بَيْنَ النَّاس، هَؤُلَاءِ ذَهَبُوا، فاسْكُتْ واجعَلِ التِّبنَ عَلَى النَّار. ومَا عَلِمُوا أَنَّ النَّارَ إِذَا كَانَ فَوقَها التِّبنُ تَأْكُلُه حَتَّى تَخْرُجَ وتُهلِكَ النَّاسَ.

فهَوُّلَاءِ النَّفَاةُ إِذَا قِيلَ لَـهُمْ: أَثْبِتُوا للهِ مَا أَثْبَتَهُ لنَفْسِه مِنْ صِفَاتِ الكَمَال. أَعْرَضُوا، وإذَا كَانَ مَنْ يُجادِلُهم يَعرِفُونَ أَنَّ عنْدَهُ مِنَ العِلْم مَا يُفحِمُهُم تَسلَّلُوا لِوَاذًا، وصَارُوا يُقاطِعُونَ الكَلَام، ويَأْتُون بغَيرِه، وإِنْ عَلِمُوا أَنَّ مَنْ يُجادِلُهم لَيْسَ عنْدَهُ عِلْمٌ أَوْ لَيْسَ عنْدَهُ الشَّجاعَةُ، إِمَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِيدِهِ السَّيفُ، أَوْ بِيدِهِ السَّيفُ، ولكِنْ لَا يَسْتَطِيع أَنْ يَضْرِبَ بِهِ قَامُوا يَصرُخُونَ عَلَيْهِ ويَقُولُونَ: أَعُوذُ باللهِ، ولكِنْ لَا يَسْتَطِيع أَنْ يَضْرِبَ بِهِ قَامُوا يَصرُخُونَ عَلَيْهِ ويَقُولُونَ: أَعُوذُ باللهِ، السَّمَعُوا لهَذَا الرَّجُلِ المُجسِّم المُمثَّل الفَاعِل.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْسِكِينَ لَا يَسْتَطِيعِ أَنْ يَتَكَلَّم، أَمَّا أَنْ يَقْبَلُوا الْحَقَّ فَهَذَا بَعِيدٌ مِنْهُم، نَظِيرُ ذَلِكَ النَّافِقُونَ قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُم: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالُواْ إِلَى مَا أَنْزَلَ مِنْهُم، نَظِيرُ ذَلِكَ النَّنَافِقُونَ قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُم: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُمُ تَعَالُواْ إِلَى مَا أَنْزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَفِقِينَ يَصُدُونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [النساء: ٦١]، بَلْ أعظمُ مِنْ ذَلِكَ حوالعِياذ بالله – فِي عدم قَبُولِهِم للحَقِّ ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُمْ تَعَالُواْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ مَن ذَلِكَ حوالعِياذ بالله – فِي عدم قَبُولِهِم للحَقِّ ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُمْ تَعَالُواْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ لَوَقُ أَرُهُ وَسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُونَ وَهُم مُسْتَكْمِرُونَ ﴾ [المنافقون: ٥]، قَالُوا: نَحْنُ فِي رَسُولُ اللهِ لَوَوْ أَنُو وَسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُونَ وَهُم مُسْتَكْمِرُونَ ﴾ [المنافقون: ٥]، قَالُوا: نَحْنُ فِي غِنَى اسْتِغْفَارِ هَذَا الرَّجُلِ، وَلَا حَاجَة بِنَا إِلَيْهِ –نَسَأَلُ اللهَ العَافِيَةً –.

الثَّالِث: أنَّ هَؤُلَاءِ النُّفَاةَ لَمُّم طَواغِيتُ يُقلِّدُونهم ويُقدِّمُونَهم عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُل ويُرِيدُونَ أن يَكُونَ التَّحاكُمُ عنْدَ النِّزَاعِ إِلَيْهِم لَا إِلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ [1]، كَمَا أَنَّ أُولَئِكَ المُنافِقِينَ يُرِيدُون أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغوتِ وقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكفُروا بِهِ.

الرَّابِع: أَنَّ هَوُّلَاءِ النُّفَاةَ زَعَمُوا أَنَّهُم أَرَادُوا بطَريقَتِهم هَذِهِ عَمَلًا حَسَنًا وتَوفِيقًا بيْنَ العَقْـل والسَّمعِ، كَـمَا أَنَّ أُولَئِكَ المُنافِقِينَ يَحلِفُـون أَنَّهُم مَـا أَرَادُوا إِلَّا إِحْسَانًا وتَوفِيقًا [1].

[١] لَا تَقُولُوا: أَنْتَ شَدِيدٌ، كَيْف تَقُول لَـهُمْ: طَواغِيتُ؟! فَهَذَا كَلَام شَيْخ الإِسْلَام ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُٱللَّهُ وجَزَاهُ خَيْرًا حَيْثُ سَمَّـى عُلَـهاءَهُمُ الَّذِينَ يُقلِّدُونَهــم طَواغِيتَ.

تَقُول مَثَلًا للوَاحِدِ مِنْهُم: تَعَالَ إِلَى مَا قَالَ اللهُ وَقَالَ رَسُولُهُ يَقُول لَكَ: قَالَ فَلَان وقَالَ فُلَان مِنْ عُلَمَائِهِمُ الَّذِينَ يَتَبِعُونَهم كابْنِ عَرَبيٍّ والتِّلمسَانِيِّ وابْنِ سِينَا وغيرِ هَوُّلَاءِ الطَّواغِيتِ، فَلَا يُقبَل مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، لكِنْ لَا يَقُول: مَا أَقْبَلَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، لكِنْ لَا يَقُول: مَا أَقْبَلَ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّد ﷺ مَرَاحةً؛ لأَنَّهُ مُنافِقٌ، بَلْ يَقُول: هَلْ أَنْتَ أَعْلَمُ أَمْ فُلَان فإنْ قُلْت: أَنَا أَعْلَمُ. قَالَ: كَذَبْت، بَلْ فُلَانٌ أَعْلَمُ مِنْك، فَهُوَ البَحْرُ الَّذِي لَا سَاحِلَ لَهُ، وَلَنْتَ مَنْ أَنْتَ حَتَّى تَعْتَرِضَ عَلَى فُلَان، ثُمَّ تَقُول: هَذَا القَوْلُ هُوَ الصَّوَاب. فأنْتَ وَأَنْتَ مَنْ أَنْتَ حَتَّى تَعْتَرِضَ عَلَى فُلَان، ثُمَّ تَقُول: هَذَا القَوْلُ هُوَ الصَّوَاب. فأنْتَ لَا عَلْمَ عَنْدَك وَلِنْ كَانَ عَنْدَك عِلْمٌ فَلَان، ثُمَّ تَقُول: هَذَا القَوْلُ هُوَ الصَّوَاب. فأنْتَ لَا عَلْمَ عَنْدَك عِلْمٌ فَلَان، ثُمَّ تَقُول: هَذَا القَوْلُ هُو الصَّوَاب. فأنْتَ لَا عَلْمَ عَنْدَك، وإِنْ كَانَ عَنْدَك عِلْمٌ فَا عَنْدَك فَهُمٌ، وهَوُلَاءِ هُمُ العُلَمَاءُ الفَطَاحِلُ لَا عَلْمَ عَنْدَك، وإِنْ كَانَ عَنْدَك عِلْمٌ فَالَان «كَمَا أَنَّ أُولَئِكَ المُنافِقِينَ يُرِيدُون أَنْ يَعَفُونَ إِي الطَّاعُوتِ وقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكَفُرُوا بِهِ».

[١] هَذِهِ أَيْضًا مُشابَهَةٌ واضِحَةٌ فالمُتكلِّمُونَ مِنَ المُعْتَزِلَة والجَهْمِيَّة والأَشَاعِرَة ونَحْوِهم يَقُولُونَ: نَحْنُ سَلَكُنا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ للجَمْعِ بيْنَ العَقْل والسَّمع، فنَحْنُ

وكلُّ مُبطِل يَتستَّرُ فِي بَاطِله ويَتظَاهَرُ بِالحَقِّ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِالدَّعَاوى البَاطِلة الَّتِي يُروِّجُ بِهَا بَاطِلَه^[۱]،....

نَقُول فِي يَدِي اللهِ: المُرَادُ بِهَا النِّعمَة؛ لأنَّ العَقْل يُنكِرُ أن تَكُونَ لَهُ يدَان حَقِيقِيَّان، حَسِيَّان، فيَجِبُ أن نُوفِق بَيْنَ العَقْلِ وبَيْنَ السَّمْع، ونقُولُ: المُرَادُ باليكينِ: النِّعمتانِ، فَنَقُول: هَوُلَاءِ الَّذِينَ قَالُوا ذَلِكَ لَمْ يُؤمِنُوا بالسَّمْع أَصْلًا، فكيْف يَقُولُونَ: نَحْنُ نُوفَّقُ بَيْنَ السَّمْع والعَقْل فاقبَلُوا بِهَا بَيْنَ السَّمْع والعَقْل فاقبَلُوا بِهَا بَيْنَ السَّمْع والعَقْل فاقبَلُوا بِهَا جَاءَ بِهِ السَّمْع حَتَّى تَكُونُوا عُقَلَاءَ؛ لأنَّ العَاقِل هُوَ الَّذِي يَقُول فِي مَا لَا يُمكِنُه إدرَاكُه عَا جَاءَ بِهِ السَّمْع حَتَّى تَكُونُوا عُقَلَاءَ؛ لأنَّ العَاقِل هُوَ الَّذِي يَقُول فِي مَا لَا يُمكِنُه إدرَاكُه عَا جَاءَ بِهِ السَّمْع حَتَّى ظَاهِرِه، فَلَيْسَ هُنَاكَ قِيَاسٌ وَلَا تَأْوِيلٌ وَلا شَيءٌ؛ لأنَّها أَمُورٌ غيبيَّةٌ يُقتصَر فِيهَا بِهَا جَاءَ بِهِ الشَّرْع، وَلَا يُمكِن للعَقْل إدرَاكُها، فيَجِبُ قَبُولها عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْع، وَلَا يُعْمَى للتَّالُو فِيهَا مِحَالًى المَعْل الرَّأْي فِيهَا مِحَالًى اللهِ عَلْ المَعْل المَالِي فِيهَا مِحَالًى اللهُ المُورِ الاجْتِهَاديَّة الَّتِي للرَّأْي فِيهَا مِحَالًى.

[1] فكُلُّ إِنسَانٍ يَتسَتَّرُ ويَتظَاهَرُ بِالنَّهُ مُحِنَّ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِالدَّعَاوَى البَاطِلَة، فمَثَلًا يَقُولُ: هَذَا قَوْلُ الْمُحقِّقِينَ، هَذَا مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ، هَذَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ العَقْلُ، هَذَا مَا يَقْوَلُ: هَذَا هُوَ إِجمَاعُ أَهْلِ الحَقِّ، يَقْتَضِيهِ الكَمَال. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ ولهَذَا لَمَا ذَكَرَ اللّبَلَدِعَةُ أَنَّ هَذَا هُوَ إِجمَاعُ أَهْلِ الحَقِّ، يَقْتَضِيهِ الكَمَال. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ ولهَذَا لَمَا ذَكَرَ اللّبَلَدِعَةُ أَنَّ هَذَا هُوَ إِجمَاعُ أَهْلِ الحَقِّ، يَقْتَضِيهِ الكَمَامِ أَحْمَدَ هَذَا فَقَالَ: ومَا يُدْرِيه؟ مَنِ ادَّعَى الإجماعَ فَهُو كاذِبٌ، ومَا يُدْرِيه لَعَلَى عَنِ الرَّجَاعَ فَهُو كاذِبٌ، ومَا يُدْرِيه لَعَلَمُ مَا خَتَلَفُوا (١). وبيَّنَ رَحِمَهُ اللّهُ أَنَّ مِثْل هَذِهِ الدَّعاوَى يَقُولُما مَنْ كَانَ عَلَى بَاطِل، لَعَلَمُ مَا خَتَلَفُوا (١). وبيَّنَ رَحِمَهُ اللّهُ أَنَّ مِثْل هَذِهِ الدَّعاوَى يَقُولُما مَنْ كَانَ عَلَى بَاطِل، يَقُولُ: هَذَا قُولُ المُحقِّقِينَ، هَذَا هُو الصَّوَابُ، هَذَا هُو الحَقُّ .. إِلَى آخِرِه، وكُلُّ يَسْتَطِيع يَقُولُ: هَذَا قَوْلُ المُحقِقِينَ، هَذَا هُو الصَّوابُ، هَذَا هُو الحَقِّى .. إِلَى آخِرِه، وكُلُّ يَسْتَطِيع أَن يَدَّعِي مِثْلُ هَذِهِ الدَّعَوى، قَالَ الللهُ تَعَالَى عَنِ المُنافِقِينَ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا نُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَمَا غَنُ مُصَلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١١].

⁽١) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٤٣٨–٤٣٩).

ولكِنْ مَنْ وَهَبَهُ اللهُ عِلْمًا وفَهُمَّا وحِكْمَةً وحُسْنَ قَصْدٍ فَإِنَّهُ لَا يَلْتَبِسُ عَلَيْهِ البَاطِلُ، وَلَا تَروجُ عَلَيْهِ الدَّعَاوَى الكَاذِبَةُ. واللهُ المُستعَانُ اللَ

فكُلُّ إنسَانٍ يَدَّعِي أَنَّهُ عَلَى إصلَاحٍ، حَتَّى الشُّيوعيَّةُ المُلجِدَةُ الكَافِرَةُ تَدَّعِي بسُلوكِهَا هَذَا المَسْلَكَ الإصْلاحَ، وأنَّ طَرِيقَة مَارِكِسَ ولِينِينَ هِيَ الإصلَاحُ فِي الأَرْض، أَمَّا مَا جاءَتْ بِهِ الرُّسُل فَهَذَا خُرافَةٌ، ولَيْسَ فِيهِ إصْلاحٌ، ومَا هِيَ إِلَّا عُقُولٌ باليَّةٌ أَكَلَ عَلَيْهَا الدَّهْرُ وشَرِبَ ونَفِدَتْ.

[1] والحَاصِلُ: أنَّ هَذِهِ هِيَ الوُجُوهُ الأربَعَةُ الَّتِي اشْتَرَكَ فيهَا المُنافِقُونَ الَّذِينَ حَكَى اللهُ عَنْهُم مَعَ هَوُلَاءِ النُّفَاةِ، وأَمَّا طَرِيقَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ -والحَمْد لله-فإنَّا سَليمَةٌ تَتَمَشَّى عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ والسُّنَّة. واللهُ أَعلَمُ.



فصلٌ

فِيمَا يَلْزُمُ عَلَى طَرِيقَة النُّفَاة مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلةِ

× x ×

يَلْزَم عَلَى طَرِيقَة النُّفَاة لوَازِمُ بَاطِلةٌ ١١.

[1] لَا بُدَّ أَنْ نَعرِفَ مَعْنَى اللَّازِم، فاللَّاذِمُ هُوَ الشَّيْء الَّذِي يَتَرَتَّب عَلَى الشَّيْء لُزُومًا لَا يَجيدَ عَنْهُ، يَعْنِي: بِحَيْثُ يَقُول: يَلْزَم مِنْ كَذَا كَذَا وكَذَا. واللَّازِمُ قَدْ لَا يَلْتَزِمُه ويقُولُ: إنَّ يَلْتَزِمُه المُلْزَم ويقُولُ: إنَّ يَلْتَزِمُه المُلْزَم ويقُولُ: إنَّ مَذَا لَيْسَ بلازِم، لأَنَّهُ كَذَا وكَذَا، وقَدْ يَكُونُ هَذَا لَيْسَ بلازِم، لأَنَّهُ كَذَا وكَذَا، وقَدْ يَكُونُ اللَّاذِم لَمْ يَطْرَأُ عَلَى بَالِ المُلزَم إطْلَاقًا بأن يَقُول الإِنْسَان قولًا وَلَا يَتَصَوَّرُ مَاذَا يَتَرَتَّب عَلَى هَذَا القَوْلِ مِنَ اللَّوازِم.

ولَوْ أَنَّهُ تَصَوَّر ذَلِكَ أَوْ نُبِّه لَهُ لَكَانَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أُمُور: إِمَّا أَن يُجِيبَ ويَبْقَى عَلَى قَوْلِهِ، أَوْ يَرجِعَ عَنْ قَوْله وهَذَا كَثِير، فكثِير مِنَ قَوْلِهِ، أو يَلْتَزِم بِاللَّازِم ويَبْقَى عَلَى قَوْلِهِ، أَوْ يَرجِعَ عَنْ قَوْله وهَذَا كَثِير، فكثِير مِنَ الأَقْوَالِ يَقُولُها أَهْلِ العِلْم، ثُمَّ إِذَا رَأَوْا أَنَّهُ يَتَرَتَّب عَلَى هَذَا القَوْلِ لَوازِمُ بَاطِلةٌ سَلَكُوا أَحَدَ المَسالِكِ الثَّلاثَةِ، إِمَّا أَن يُجِيبُوا عَنْهُ ويَقُولُوا: هَذَا غَيْر لَازِمٍ. أَوْ أَنْ يَلْتَزِموا بِهَذَا اللَّازِمِ ويَقُولُوا: غَيْر بَاطِل فيرَجِعُوا عَنْ يَلْتَزِموا بِهَذَا اللَّازِمِ ويَقُولُوا: غَيْر بَاطِل فيرَجِعُوا عَنْ قَولِهِمْ؛ لأَنَّ القَوْل إِذَا تَرتَّبَ عَلَيْهِ أَمْرٌ بَاطِل كَانَ دليلًا عَلَى أَنَّهُ بَاطِلٌ.

وَلَهَذَا نَقُول: هَلْ لَازِم القَوْل قَوْلٌ أَو لَيْسَ بِقَوْلٍ؟ نَقُول: أَمَّا إِذَا كَانَ القَوْلُ مِنْ كَلَام اللهِ وكَلَامِ رَسُولِه فلَازِمُ قَولِهِ عَا قَوْل؛ وَذَلِكَ لأَنَّ قَـوْلَ اللهِ ورَسُولِهِ صَادِرٌ

مِنْهَا: أَوَّلًا اللَّا أَنَّ الكِتَابَ والسُّنَّة صَرَّحَا بالكُفْر والدَّعوَةِ إِلَيْهِ[٢]؛......

عَنْ عِلْمٍ وحَقَّ، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ عَنْدَمَا يَقُول قولًا يَعلَمُ مَاذَا يَتَرَتَّب عَلَيْهِ، ومَاذَا يَلْزَم مِنْهُ، وَكَذَلِكَ النَّبِيُ ﷺ فَيَكُونُ لَازِمُ قَولِهَا قَولًا، وأَمَّا إِذَا كَانَ القَوْلُ غَيْرَ كَلَامِ اللهِ وكَلامِ رَسُولِهِ فَلَيْسَ بِقَوْلٍ للمُلْزَم، ولا يُمكِنُ أَن يُنسَبَ إِلَيْهِ؛ وذَلِكَ لأَنَّهُ إِذَا قِيلَ بَهَذَا اللَّازِمِ اللهُ فَيَلَمُ مِنْ هَذَا المُلزَمِ أَنْ يَقْبَلَهُ ويَلتزِم بِهِ.

وحينئذٍ يَكُون قَولًا لَهُ، ويُحتَمَلُ أَنْ يُجِيبَ عَنْهُ ويُدِينَ أَنَّهُ لَيْسَ بلازِم لقَولِهِ، وحينئذٍ لَا يَكُونُ قَوْلًا لَهُ، وَلَا يُلزَمُ بِهِ إِذَا صَحَّ أَنَّهُ لَا يَلزَم، ويُحتَمَلُ أَنْ يَتبيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَا يَلزَم، ويُحتَمَلُ أَنْ يَتبيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَا يَلزَم، ويُحتَمَلُ أَنْ يَتبيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَازِمٌ لقَولِهِ، وَأَنَّهُ بَاطِل، وحينئذٍ يَرجِعُ عَنْ قَولِهِ؛ ولذَلِكَ نَقُول: إنَّ لَازِم القَول بِالنِّسْبَةِ لغَيْرِ اللهِ ورَسُولِهِ لَيْسَ بقَوْلٍ لَهُ؛ لِهَا عَلِمْتُم.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هُنَاكَ لَوازِمَ بَاطِلةً تَلزَمُ عَلَى أَقْواِل النُّفَاة وإِن كَانُوا لَا يَلْتَزِمُون بِهَا، لكِنْ نَحنُ نَرَى أَنَّهَا لازِمَةٌ.

[١] يَلْزَم عَلَى قُولِهِم.

[٢] وَذَلِكَ لأَنَّهُم يَرُونَ أَنَّ ظُواهِرَ النَّصُوصِ تَدُلُّ عَلَى التَّمْثِيل، وتَمْثِيلُ اللهِ بخَلْقِهِ كُفْرٌ، فيقُولُونَ مَثَلًا: (اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ) ظَاهِرُه أَنَّهُ اسْتَوَى اسْتِوَاءً حَقِيقِيًّا، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ كُفْرٌ، فيقُولُونَ مَثَلًا ولَّفُو، مَعَ أَنَّ أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ كَمَا يَعْلُو السُّلطَانَ عَلَى عَرْشِ مُملكَتِه. قَالُوا: وهَذَا تَمَثِيلٌ وكُفْر، مَعَ أَنَّ هَذَا هُو ظَاهِر القُرْآنِ أَنَّ اللهَ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ اسْتِوَاءً حَقِيقِيًّا، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ اسْتِوَاءً حَقِيقِيًّا، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ اسْتِوَاءً حَقِيقِيًّا، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ اسْتِوَاءً حَقِيقِيًّا، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ السِّوَاءً حَقِيقِيًّا، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ وَظَاهِرِ القُرْآنِ اللهُ السَّوَى عَلَى العَرْشِ السَّوَاءً حَقِيقِيًّا، أَيْ: عَلَا عَلَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ السَّوَاء وَهَذَا الظَّاهِرِ كُفُرٌ؛ لأَنَّه عَلَى زَعمِهِمْ تَجْسِيمٌ، عُلُوا يَلِيقُ بَجَلالِهِ، وهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا الظَّاهِرِ كُفُرٌ؛ لأَنَّه عَلَى زَعمِهِمْ تَجْسِيمٌ، والتَّمْثِيلُ كُفُرٌ، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِنَّ الكِتَابِ والسُّنَة صَرَّحَا بالكُفْر والدَّعَوةِ إِلَيْهِ.

لأَنْهُمَا مَمْلُوءَانِ مِنْ إِثْبَاتِ صِفَات اللهِ الَّتِي زَعَمَ هَؤُلَاءِ النُّفَاةُ أَنَّ إِثْبَاتَهَا تَشْبِيهٌ وَكُفُوْ [١].

ثانيًا: أنَّ الكِتَابَ والسُّنَّة لَـمْ يُبيِّنَا الحَقَّ؛ لأنَّ الحَقَّ عنْدَ هَـؤُلَاءِ هُـوَ نَفْيُ الصِّفَاتِ، ولَيْسَ فِي الكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّة مَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ صِفَات الكَهَال عَنِ اللهِ لَا نصًّا وَلَا ظَاهِرًا اللهَ

[1] الأولى أن يُقَال: (تمثيل) بدل تَشْبِيه كما سَبَق بيان ذلك.

وهُوَ أَنَّ القُرْآنَ والسُّنَّة يَدْعُوانِ إِلَى الكُفْر، ومَعْلُوم أَنَّهُ مِنْ أَبْطَلِ البَاطِل، لَكِنَّهُ عَلَى قَولِهِ لَا يَهُ اللَّهُم يَقُولُونَ مَثَلًا: إِثْبَاتُ اليَدِ الحَقِيقِيَّة الَّتِي بِهَا يَخْلُقُ ويَا الْحَدْ ويَقبِضُ تَمْثِيلٌ، والتَّمثِيلُ كُفْرٌ، نَقُولُ: إِذَنِ القُرْآنُ والسُّنَّة يَدُلَّانِ عَلَى ويَأْخُدُ ويَقبِضُ تَمْثِيلٌ، والتَّمثِيلُ كُفْرٌ، نَقُولُ: إِذَنِ القُرْآنُ والسُّنَّة يَدُلَّانِ عَلَى الكُفْر، وَلَا أَحَدَ يَتَجَاسَرُ وهُو يَدَّعِي الإِسْلَامِ أَنْ يَقُول: إِنَّ القُرْآن يَدْعُو إِلَى الكُفْر.

[٢] فهُمْ يَعتَقِدُونَ أَنَّ نَفْيَ الرَّحَةِ عَنِ اللهِ هُوَ الحَقُّ، ونَفْيَ النَّخْطِ عَنْهُ هُوَ الحَقُّ، ونَفْيَ اللَّهِ الحَقِيقِيَّة عَنْهُ هُوَ الحَقُّ، هَذَا هُوَ الَّذِي يَعتَقِدُونَه، ولَمْ يَرِدْ فِي القُرْآن والسُّنَّة أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَفَى عَنْ نَفْسه الرَّحَة، وَلَا الغَضَب، وَلَا السُّخط، وَلَا الكَراهَة، وَلَا البُغْضَ، بَلْ إِنَّ الكِتَاب والسُّنَّة دَلًا عَلَى إثبَاتِ ذَلِكَ، فيكزَمُ عَلَى طَريقَتِكُم أَنَّ البُغْضَ، بَلْ إِنَّ الكِتَاب والسُّنَّة دَلًا عَلَى إثبَاتِ ذَلِكَ، فيكزَمُ عَلَى طَريقَتِكُم أَنَّ الكِتَاب والسُّنَة لَمْ يُبيِّنَا الحَقَّ، ثُمَّ يُقَال لَـهُمْ: هَذَا الَّذِي زَعَمْتُم أَنَّهُ الحَقُّ وهُو نَفْيُ الطَّيْقاتِ، أَرُونا فِي كِتَابِ اللهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ. قَالُوا: عنْدَنا لَكُمْ ذَلِيل مِنَ القُرْآن والسُّنَة عَلَى النَّفْي.

وغايَةُ الْمَتحذْلِقُ^[1] مِنْ هَوُّلَاءِ أَنْ يَستنْتِجَ ذَلِكَ⁽¹⁾ مِنْ مِثْل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُ, كُفُوًا أَحَـٰدُ ﴾ ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُ, كُفُوًا أَحَـٰدُ ﴾ [الإخلاص:٤]

ومِنَ المَعْلُومِ لكُلِّ عَاقِل أنَّ المَقْصُودَ مِنْ أمثَالِ هَذِهِ النُّصُوصِ إِثْبَاتُ كَمَالِ اللهِ تَعَالَى وأنَّهُ لَا شَبِيهَ لَهُ فِي صِفَاتِه [^{٣]}،....

[١] الْمُتَحَذْلِقُ -بزِيادَةِ اللَّامِ- هُوَ الَّذِي يَنْسُبُ نَفْسَه إِلَى الحَذْقِ، ولَيْسَ كَذَلِكَ، والحَذْقُ هُوَ قُوَّةُ الذَّكاءِ والفَهْم.

[٢] وأَيْضًا قَوْلُه تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى * ﴿الشورى: ١١]، ﴿فَكَلَّ جَعَلُوا لِيّهِ أَنْدَادًا ﴾ [البقرة: ٢٢] ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ عِمَّا فِيهِ النَّفْيُ، فَنَقُول لَمُمْ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ لَا يَرْضَى، لَا يَغْضَبُ، لَمْ يَستَوِ عَلَى العَرْش، لَا يَنْزِل إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، بَلْ قَالَ تَعَالَى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًا ﴾ [مريم: ٢٥]، أَيْ: هَلْ تعْلَمُ لَهُ أَحَدًا يُسامِيهِ أَوْ يُشابِهُه ؟ وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُ صَحُفُوا أَحَدُنُ ﴾ [الإخلاص: ٤]، أَيْ: لَا أَحَدَ يُكافِئُه فِي قُوَّتِه، وَلَا فِي سَمْعِه، وَلَا فِي بَصَرِه، وَلَا فِي غَيْر ذَلِكَ مِنَ أَيْ : لَا أَحَدَ يُكافِئُه فِي قُوِّتِه، وَلَا فِي سَمْعِه، وَلَا فِي بَصَرِه، وَلَا فِي غَيْر ذَلِكَ مِنَ الصَّفَات، هَذَا مَعْنى الآيةِ الَّذِي لَا يُحْتَمَلُ سِوَاهُ وَلَمَذَا قَالَ: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُ وَلَا أَنْ المَقْصُودَ مِنْ أَمْنَالِ هَذِهِ النَّصُوصِ إِثْبَاتُ كَهَالِ اللهِ تَعَالَى وأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اللهِ تَعَالَى وأَنَّهُ اللهُ مَنْ المُثَلُ هَلُو مِ فَاتِه ﴾ لكَالِه «لَا شَبِيهَ لَهُ فِي صِفَاتِه».

[٣] يَعْنِي لَا مَثِيلَ لَهُ فِي صِفَاتِه.

⁽١) أَيْ: مَا يَدَّعِيهِ مِنْ نَفْيِ الصَّفَاتِ. [المؤلف]

وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِهَا بِيَانُ انْتِفَاءِ الصِّفَات عَنهُ، إِذْ لَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ دَلَّ النَّاس عَلَى انْتِفَاءِ الصَّفَات عَنهُ، إِذْ لَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ دَلَّ النَّاس عَلَى انْتِفَاءِ الصِّفَات عَنِ اللهِ بِمِثْلِ هَذَا الكَلَامِ فَهُوَ إِمَّا مُلغِز فِي كَلامِهِ، أَوْ مُدلِّسٌ، أَوْ عَاجِزٌ عَنِ البَيانِ اللهِ اللهُ اللهِ الل

فَإِذَا قُلْنَا: لَمْ يَكُنْ لَهُ كَفُوّا أَحَدٌ. لَيْسَ المَعْنَى: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ صِفَة، بَلِ المَعْنَى أَنَّهُ لَا يُماثِلُه أَحَدٌ فِي صِفَاتِه إِذْ نَفْيُ الْمَاثَلَةِ عَنِ الشَّيْءِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ أَصْلِ الشَّيْء، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُ الشَّيْء مَوْجُودًا لكَانَ نَفْيُ المُماثلَةِ لغْوًا مِنَ القَوْل لَا فَائِدَةً مِنْهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُ الشَّيْء مَوْجُودًا لكَانَ نَفْيُ المُماثلَةِ لغُوّا مِنَ القَوْل لَا فَائِدَةً مِنْهُ، فَهَيْ يَكُنْ أَصْلُ الشَّيْء مَوْجُودًا لكَانَ نَفْيُ المُماثلَةِ لغُوّا مِنَ القَوْل لَا فَائِدَةً مِنْهُ، فَهِي تَدُلُّ عَلَى الْمَاثِلَة لَعُوا مِنَ التَّفَاةُ، فَهِي تَدُلُّ عَلَى إثْبَاتِ لَهُ الصَّفَات، لكِنْ تَدُلُّ عَلَى الكَمَال الَّذِي لَا يُساوِيهِ فِيهِ أَحَدٌ؛ ولهَذَا ليًّا قَالَ القَائِلُ:

لَـيْسَ كَمِثْـلِ الفَتَـى زُهـيرٍ

لَمْ يَفْهَمِ الْمُخَاطَبُ أَنَّ زُهِيرًا أَصَمُّ أَعْمَى أَبْكُمُ بَخِيلٌ جَبَانٌ زَمِنٌ مَسْلُولُ، بَلْ بالعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ فَلَا أَحَدَ يَفْهَمُ مِنْ مِثْل هَذَا التَّعبِيرِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ، بَلْ لَا يُفْهَمْ مِنْ هَذَا التَّعبِيرِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَثِيلٌ.

[1] لَوْ أَرَادَ أَحَدُّ أَنْ يَدُلُّ النَّاسِ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا صِفَاتِ لَهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ العِبَارَة لَكَانَ إِمَّا مُلغِزًا، والإلْغَازُ: أَنْ يَأْتِي الإِنْسَانِ بِأَمْرِ عَلَى خِلَافِ الواقِع فِي ظَاهرِهِ، ولَكِنَّهُ عنْدَ التَّأَمُّلِ يَكُونُ حَقًّا -والفَرْقُ بَيْنَ اللَّغْزِ والتَّوريَةِ: أَنَّ الإِلْغَازَ غَالبًا يُرَادُ بِهِ الإِعْجَازُ، أَيْ: إِعجَازُ الحَصِمِ، والتَّوريَةُ يُرَادُ بِهَا أَنْ لَا يُبيِّنَ لَهُ الأَمْر، فَالبًا يُرَادُ بِهِ الإِعْجَازُ، أَيْ: إِعجَازُ الحَصِمِ، والتَّوريَةُ يُرَادُ بِهَا أَنْ لَا يُبيِّنَ لَهُ الأَمْر، وهُونَ عَلَى أَبُوابِ الفِقْهِ-، أَوْ مُدلِّسًا، وهُونَ كَتَابُ «الطِّرازِ فِي حَلِّ الأَلغَازِ»، وهُو عَلَى أَبُوابِ الفِقْهِ-، أَوْ مُدلِّسًا، والمُدلِّسُ: الغَاشُ الَّذِي يَأْتِي بالكَلَامِ وهُو لَا يُرِيدُهُ، إِنَّمَا يُرِيدُ مَعْنَى آخَرَ لِكَيْ يَغُشَّ والنَّاسِ ويَغُرُّهم، أَوْ عَاجِزًا عَنِ البَيَانِ، أَيْ: مَعَهُ عِيٌّ فَلَا يَقِدِرُ أَنْ يُبيِّنَ.

وكُلُّ هَذِهِ الأُمُورِ^[1] مُمَتَنِعَةٌ فِي كَلَام اللهِ تَعَالَى وكَلَامِ رَسُولِه ﷺ، فإنَّ كلَامَهُما قَدْ تَضَمَّنَ كَمَال البيَانِ والإِرَادَة، فَلَيْسَ المَقصُّودُ بِهِ إِرَادَةَ ضَلَالِ الحَلقِ والتَّعمِيَةِ عَلَيهِم، ولَيْسَ فِيهِ نقصٌ فِي البَيَانِ والفَصَاحَةِ^[1].

ثالثًا: أَنَّ السَّابِقِينَ الأُوَّلِينَ مِنَ المُهاجِرِينَ والأنصَارِ والَّذِينِ اتَّبَعُوهُم بإحسَانٍ كَانُوا قَائِلِينَ بالبَاطِلِ وكَاتِمِينَ للحَقِّ أَوْ جَاهلِينَ بِهِ^[1]؛ فَإِنَّهُ قَدْ تَوَاترَ النَّقلُ عَنهُم بإثبَاتِ صِفاتِ الكَمَالِ للهِ الَّذِي زَعمَ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ بَاطِل،.....

[١] أَيِ: الثَّلاثَةُ؛ الإِلْغَازُ والتَّدلِيسُ والعَجْزُ عَنِ البَيَانِ.

[٢] بَلِ الأَمرُ بالعَكْس فاللهُ يَقُول: ﴿ يُرِيدُ ٱللهُ لِيُحْبَيِنَ لَكُمُ ﴾ [النساء:٢٦]، ويَقُولُ: ﴿ يُرِيدُ ٱللهُ لِيُحْبَقِنُ ٱللهُ تَعَالَى فِي وَيَقُولُ: ﴿ يُسِبَّتِنُ ٱللهُ لَكُمُ اللهُ تَعَالَى فِي كَلَامِه لَعِبَادِه، أَرَادَ أَنْ يُبيِّنَ لَمُّمُ الحَقَّ حَتَّى لَا يَضِلُّوا، فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَرَادَ كَلَامِه لَعِبَادِه، أَرَادَ أَنْ يُبيِّنَ لَمُّمُ الحَقَّ حَتَّى لَا يَضِلُّوا، فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَرَادَ بَقَولِه: ﴿ لَيْسَ كُمِثْلِهِ مِنْ مَنَ اللهُ يَعَدُّ بَيَانًا، فَوَلِه: ﴿ لَيْسَ كُمِثْلِهِ مِنْ مَنَا لَا يُعَدُّ بَيَانًا، هُو عَكُسُ البَيانِ.

[٣] كَانُوا قَائِلِينَ بِالبَاطِلِ؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ الَّذِي يَدَّعِي هَوُلَاءِ النُّفَاةُ أَنَّهُ بَاطِل، وكَانُوا كَاغِينَ للحَقِّ؛ لأَنَّهُم لَمْ يُبيِّنُوا نَفيَ الصِّفَاتِ الَّذِي زَعَم هَوُلَاءِ أَنَّهُ حَقَّ، أَوْ جَاهِلِينَ بِهِ، يَعْنِي: مَا يَدْرُونَ عَنِ الحَقِّ، فَصَارُوا يَتَكَلَّمُون بِالبَاطِل، وَلَا يُبيِّنُونَ الحَقَّ؛ لأَنَّهُم جَاهِلُون، فَأَنْتَ إِنْ وصَفْتَهُم بِالجَهْلِ أَوِ الكِتهَانِ فَكَلَّهُما قَدحٌ عَظِيمٌ فِي الصَّحَابِةِ والتَّابِعِين هُمْ بإحسَانِ، فَإِذَا قُلْت: إِنَّهُم لم يَتَكَلَّمُوا بالنَّفي؛ لأَنْهُم لا يَدرُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الحَقُّ، أَوْ تَكَلَّمُوا بالإِثْبَاتِ؛ لأَنَّهُم لا يَدرُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الحَقُّ، أَوْ تَكَلَّمُوا بالإِثْبَاتِ؛ لأَنَّهُم لا يَدرُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الحَقُّ، أَوْ تَكَلَّمُوا بالإِثْبَاتِ؛ لأَنَّهُم لا يَدرُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الحَقُّ، أَوْ تَكَلَّمُوا بالإِثْبَاتِ؛ لأَنَّهُم لا يَدرُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الحَقُّ، أَوْ تَكَلَّمُوا بالإِثْبَاتِ؛ لأَنْهُم لَا يَدرُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الحَقُّ، أَوْ تَكَلَّمُوا بالإِثْبَاتِ؛ لأَنْهُم لَا يَدرُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الحَقُّ، أَوْ تَكَلَّمُوا بالإِثْبَاتِ؛ لأَنْهُم لَا يَدرُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الحَقُّ، أَوْ تَكَلَّمُوا بالإِثْبَاتِ؛ لأَنْهُم لَا يَدرُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْحَقُّ، أَوْ تَكَلَّمُوا بالإِثْبَاتِ؛ لأَنْهُم لَا يُدرُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْحَقُّ، أَوْ تَكَلَّمُوا بالإِثْبَاتِ؛ لأَنْهُ مَا فَالْتَ عُنْهُ وَقُولَ أَنْهُ لَا عُلْهُ الْعُوالِ الْكُلُولُ فَي الصَّفَاءِ فَي الصَّحَابِةِ وَالتَّابِعِينَ هُمْ الْمُولُ اللْهُ الْمُنْ الْمُؤْلِ الْمُتَلِّلُولُ اللْهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤُلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤُلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤُلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤُلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤُلُولُ الْمُؤُلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ ال

ولم يَتَكَلَّمُوا مَرَّةً وَاحدَةً بنَفْيِ الصِّفَات الَّذِي زَعَم هَؤُلَاءِ أَنَّهُ الحَقُّ، وهَذَا اللَّازِم مُمَتَنِعٌ عَلَى خَيرِ القُرُون وأفضَلِ الأُمَّة [١].

رابِعًا: أَنَّهُ إِذَا انْتَفَتْ صِفَة الكَمَال عَنِ اللهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِصِفَاتِ النَّقْصِ (٢)، فَإِنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ فِي الحَارِجِ فلا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَة، فَإِذَا انْتَفَتْ عَنْهُ صِفَاتُ النَّقْصِ اللَّمَ اللَّمُو عَلَى هَؤُلَاءِ الكَمَال لَزِمَ أَنْ يَكُون مُتَّصِفًا بِصِفَاتِ النَّقْصِ، وبِهَذَا يَنْعَكِسُ الأَمْرُ عَلَى هَؤُلَاءِ النَّفَاةِ، ويَقَعُونَ فِي شَرِّ عِمَّا فَرُّوا مِنْهُ [٢].

[١] فَإِذَا امْتَنَع عَلَيْهِم جَعْلُ الحَقِّ وامْتَنَعَ عَلَيْهِم القَوْلُ بالبَاطِل وكِتْمانُ الحَقِّ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ مَا قَالُوه هُوَ الحَقُّ، وهُوَ إِثْبَاتُ الصِّفَات.

[٢] فالله عَزَقِجَلَ مَوْجُودٌ حَقِيقَةً، فَإِذَا انْتَفَتْ عَنْهُ صِفَاتِ الكَمَالِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِصِفَاتِ النَّقْصِ، فَإِذَا قُلْنَا -كَمَا هُوَ رَأْيُ النُّفَاة المَحْضُ-: إِنَّهُ لَا رَحْمَة لَهُ، وَلَا حَيَاةَ لَهُ يَلْزَم أَن يَكُونَ مُتَّصِفًا بِالنَّقص؛ وَلَا كَلَام لَهُ، وَلَا سَمْعَ لَهُ، وَلا بَصَرَ لَهُ، وَلا حَيَاةَ لَهُ يَلْزَم أَن يَكُونَ مُتَّصِفًا بِالنَّقص؛ لأنَّ مَنْ لَيْسَ بسَمِيعٍ مَثَلًا لَزِم أَنْ يَكُونَ أَصَمَّ؛ ولهذَا قَالَ إِبْراهِيمُ لأَبِيهِ: ﴿ يَتَأَبَتِ لِمَ لَانَّ مَنْ لَيْسَ بسَمِيعٍ مَثَلًا لَزِم أَنْ يَكُونَ أَصَمَّ؛ ولهذَا قَالَ إِبْراهِيمُ لأَبِيهِ: ﴿ يَتَأَبَتِ لِمَ لَا يَسَمَعُ وَلَا يُبْعِدُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْنًا ﴾ [مريم: ٢٤]، فأنْتَ إِذَا نَفَيتَ صِفَاتِ النَّهُ لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْعِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْنًا ﴾ [مريم: ٢٤]، فأنْتَ إِذَا نَفَيتَ صِفَاتِ النَّهُ لَزِمَ أَنْ يَكُون مُتَّصِفًا بِالنَّقصِ.

وقُلْنَا: «كَمَا هُوَ رَأْيُ النُّفَاة المَحْضُ»؛ لأنَّ المُعْتَزِلَة يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ سمِيعٌ بلَا سَمْع، بَصِيرٌ بِلَا بَصَرَ. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[٣] قَوْلُه: «مَوْجُودٌ فِي الخَارِجِ» يَعْنِي بِهِ: الوُجُودَ العَينيَ؛ لأنَّ هُنَاكَ تَقْدِيرًا ذِهْنيًّا وَوُجُودًا عَيْنيًا، فالتَّقدِيرُ الذِّهْنيُّ: هُوَ أَنَّ الإِنْسَانَ قَدْ يُقَدِّرُ ذَاتًا لَيْسَ لَهَا صِفَاتٌ، يَعْنِي: رُبَّهَا يَتصوَّرُ أَنَّهُ يُوجَدُ ذَاتٌ مَا لها صِفَات، كَمَا أَنَّكَ رُبَّهَا تَتَصَوَّرُ أَنَّهُ

هُنَاكَ خَلُوقًا لَهُ مِئَة رِجْلٍ، ولَهُ أَلْفُ وَجْهٍ، وفي كُلِّ وَجْهٍ أَلْفُ عَيْنٍ، وفِي كُلِّ عَيْنٍ أَلْفُ سَوَادٍ، وهَكَذَا، بَلْ يُمْكِن أَن نَتَصَوَّرَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، فَهَذَا التَّصوُّرُ لَلْفُ سَوَادٍ، وهَكَذَا، بَلْ يُمْكِن أَن نَتَصَوَّرَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، فَهَذَا التَّصوُّرُ لَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودٍ فِي الْخَارِجِ -يَعْنِي: قَائِم لَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودٍ فِي الْخَارِجِ -يَعْنِي: قَائِم بَعَينِهِ - فَلَا بُدَّ لَهُ مَن صِفَة، ولَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ صِفَاتِه إِلَّا أَنَّهُ مَوْجُودٌ لكَفَى.

فَهَذِهِ اللَّوازَمُ لَا شَكَّ أَنَّهَا لَازِمَةٌ عَلَى قَوْلِ أَهْلِ البَاطِل، وأَنَّهُ لَا مَحيدَ لَـهُمْ عَنْهَا، وبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ القَوْلَ الحَقَّ هُوَ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لنفْسِهِ، ونَفْيُ مَا نَفَى اللهُ عَنْ نَفْسِه.





فصلٌ

فِيمَا يَعتَمِدُ عَلَيْهِ النُّفَاةُ مِنَ الشُّبُهَاتَ[١]

XXX

يَعتَمِدُ نُفَاةُ الصِّفَات عَلَى شُبُهاتٍ بَاطِلة (١) يَعْرِفُ بُطلَانَهَا كُلُّ مَنْ رَزقَهُ اللهُ

[1] «النَّفَاة»: بتَاء مَربُوطَةٍ، و «الشُّبُهَات»: بتَاء مُطْلَقَة -مَفتُوحَةٍ-؛ لأنَّ كلِمَةَ «نُفَاةٌ» لَيْسَت جَمْعَ مُؤنَّثٍ سَالِّا، لَكِنَّهَا جَمْع نَافٍ، كغازٍ وغُزَاة، وقَاضٍ وقُضَاة، فالتَّاء فيهَا لَيْسَت تَاءَ الجَمْع، ولكنَّهَا تَاءُ التَّأنيثِ، وتَاءُ التَّأنيثِ مَربُوطَةٌ، أَمَّا كَلِمَةُ «شُبُهات» وَتَاءُ التَّأنيثِ مَفتُوحَة. «شُبُهات» فهي جَمْعُ مُؤنَّثٍ، إِذْ إنَّهَا جَمْعُ «شُبُهة»، وتَاءُ جَمْع المُؤنَّث مَفتُوحَة.

وقَوْلُهُ: «مِنَ الشَّبُهَات» هَذَا باعتِبَارِ حَقِيقَتها، أَمَّا بَاعْتِبَارِها عَنْدَ هَوُلَاءِ النَّفَاةِ فَهِيَ عَنْدَهُم دَلَائِلُ وحُجَجٌ، لَكِنَّهَا حَقِيقَةً شُبُهاتٌ، ولَيْسَتْ بيَّنَاتٍ، وكُلُّ إنسَانٍ يَدَّعِي قَوْلًا فَإِنَّهُ يَدَّعِي عَلَيْهِ دليلًا؛ لأنَّ قولًا بِلَا دَلِيلٍ مَرفُوضٌ مِنْ أَصْلِه، ولكِنْ يَدَّعِي قَوْلًا فَإِنَّهُ يَدَّعِي عَلَيْهِ دليلًا؛ لأنَّ قولًا بِلَا دَلِيلٍ مَرفُوضٌ مِنْ أَصْلِه، ولكِنْ يَدَّعِي قَوْلًا فَإِنَّهُ يَنْظُرُ هَلْ هَذَا الدَّلِيلُ حَقِيقِيٍّ عَلَيْهِ وَلَكِنْ أَوْ تُرفَضُ؟ أَنْ يُنظُرُ هَلْ هَذَا الدَّلِيلُ حَقِيقِيٍّ أَوْ قُرفُضُ؟ أَنْ يُنظُرُ هَلْ هَذَا الدَّلِيلُ حَقِيقِيٍّ أَوْ قُرفُضُ؟ أَنْ يُنظُرُ هَلْ هَذَا الدَّلِيلُ حَقِيقِيٍّ أَو غَيْرُ صَحِيح.

والْمُرَادُ بَالنَّفَاة هُنَا: نُفَاةُ صِفَاتِ اللهِ عَنَّىَجَلَّ سَواءٌ كَانُوا مِنَ النُّفَاة الْمُطْلَقِينَ الَّذِينَ يُنكِرُونَ بَعْضَ الصِّفَات الَّذِينَ يُنكِرُونَ بَعْضَ الصِّفَات ويُثبتُونَ بَعْضها.

⁽١) ومنها ما تقدم من قوله تعالى: ﴿هَلَ تَعَلَّمُ لَهُ, سَمِيًا ﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿ وَلَـمْ يَكُن لَهُ, كُفُوا أَحَـكُمْ ﴾ [الإخلاص:٤]. [المؤلف]

علمًا صَحِيحًا وفَهمًا سَلِيمًا[1].

[1] هَـذِهِ الشُّبُهَاتِ الَّتِي يَعْتَمِـدُونِ عَلَيْهَا إِمَّا دَلَائِلُ نَقليَّةٌ وإمَّا دَلَائِلُ عقليَّةٌ عَبِدُهُم يَستَدِلُّونَ بَآيَاتٍ مُجْمَلَةٍ يَحَبُونها عقليَّةً أو يَدَّعُونَ الْمُحْكَمَ، فَاللَّلَائِلُ النَّقْليَّةُ تَجِدُهُم يَستَدِلُّونَ بَآيَاتٍ مُجُمَلَةٍ ويَدَعُونِ الْمُحْكَمَ، فَمَثَلًا ويَدَعُونِ الْمُحْكَمَ، فَمَثَلًا يَقُولُونَ: نَحْنُ لَا نُشِتُ أَيَّ صِفَة لله؛ لأنَّ أيَّ صِفَة تُشِبُّهَا للهِ فَهِي مُناقِضَةٌ لقَولِهِ يَقُولُونَ: نَحْنُ لَا نُشِتُ أَيَّ صِفَة لله؛ لأنَّ أيَّ صِفَة تُشِبُّها للهِ فَهِي مُناقِضَةٌ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿هَلَ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّا﴾ [مريم: ٦٥]؛ ولقولِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنْ مَثَلُهُ وَلَيْمَ أَنَّ إِثْبَاتَ وَلَقُولِهِ: ﴿ وَلَمْ يَكُنُ لَهُ مَثِيلًا، وإذَا أَثْبَتَ للهِ سَمعًا أَثْبَتَ لَهُ مَثِيلًا، وإذَا أَثْبَتَ للهِ سَمعًا أَثْبَتَ لَهُ مَثِيلًا، وإذَا أَثْبَتَ للهِ سَمعًا أَثْبَتَ لَهُ مَثِيلًا، وإذَا أَثْبَتَ للهُ يَقُولُونَ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنْ اللهَ يَقُولُ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ لَهُ مِنْ اللهَ يَقُولُ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنْ اللهَ يَقُولُ: ﴿ لَهُ اللّهُ يَقُولُ: ﴿ لَهُ اللّهُ يَقُولُ: ﴿ لَكُ اللّهُ اللهُ يَقُولُ: ﴿ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَهُ مِنْ الله يَقُولُ: ﴿ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَهُ مِنْ اللهُ يَقُولُ: ﴿ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقَدْ سَبَق الجَوَابُ عَلَى هَذِهِ الشَّبهَةِ وبيَانُ أَنَّهَا بَاطِلة، وأنَّ إثبَاتَ الصَّفَاتِ لَا يَستَلزِم التَّمْثِيلَ، لأَنَّنَا نَقُول: لَهُ سَمْعٌ لَيْسَ كَمِثْلِ سَمعِنا، لَهُ بَصَرِ لَيْسَ كَمِثْلِ بَصَرِنَا، وهَكَذَا كَمَا أَنَّنَا نُشَاهِدُ المَحْلُوقَاتِ بَعْضُها لَا يُماثِل بَعْضًا مَعَ اتَّفَاقِها فِي الحُدُوثِ، فكُلُّها حَادِثَةٌ، واتِّفَاقُها فِي تِلْكَ الصِّفَةِ.

فسَمْعُ الإِنْسَانَ مَثَلًا لَيْسَ كَسَمْعِ الْحَيَوَانِ الآخَرِ، وبِصَرُهُ كَذَلِكَ، فالطَّائِرُ يَرَى الْحَبَّةَ وهُوَ فِي جَوِّ السَّمَاء وهِيَ فِي الأَرْضِ وأنْتَ لَا تَرَاهَا، وهَكَذَا بِقيَّةُ الصِّفَاتِ الَّتِي للمَخْلُوقَاتِ كُلِّها لَا يَلْزَم مِنِ اشْتِرَاكِهَا فِي الاسْمِ أَنْ تَكُونَ مُتماثِلةً فِي الحَقِيقةِ، وَسَبَقَ لَنَا أَنَّ وَسَبَقَ لَنَا أَنَّ وَسَبَقَ لَنَا أَنَّ وَسَبَقَ لَنَا أَنَّ الشَّيْء وَسَبَقَ لَنَا أَنْ الشَّيْء وَلَا أَنْفِي. فَقُلْنا: إِنَّ هَذَا تَشْبِيه بِالْمُتَنِعاتِ؛ لأَنَّ الشَّيْء بَعْضَهُم كَابَرَ وقَالَ: لَا أَثْبِتُ وَلَا أَنْفِي. فَقُلْنا: إِنَّ هَذَا تَشْبِيه بِالْمُتَنِعاتِ؛ لأَنَّ الشَّيْء

وغَالِبُ مَا يَعتَمِدُون عَلَيهِ مَا يَأْتِي:

١ - دَعوَى كَاذِبَةٌ [١] مِثْلَ أَنْ يدَّعِيَ الإِجمَاعَ عَلَى قَولِه [٢]، أَوْ أَنَّهُ هُوَ التَّحقِيقُ أَوْ أَنَّهُ قُولُ النَّحقِيقُ الإِجمَاع، ونَحْوُ ذَلِكَ [٤].
 أَوْ أَنَّهُ قَولُ المُحقِّقِينَ [٢]، أَوْ أَنَّ قَوْلَ خَصْمِه خِلَافُ الإِجمَاع، ونَحْوُ ذَلِكَ [٤].

إِمَّا ثَابِتٌ وإِمَّا مُنتَفٍ، وبِهَذَا انْتَهَيْنا مِنْ شُبُهَاتِهِمُ النَّقْليَّة وهِيَ الدَّلائِلُ السَّمَعِيَّة، وبَقِينا بالشُّبُهَاتِ الَّذِي يَدْعُونها عَقلِيَّةً ولَيْسَت بعقلِيَّةٍ، ولكِنَّهَا وَهمِيَّةٌ.

[١] يَعْنِي: يَدَّعُون دَعوَى، ولكنَّها لَيْسَتْ بِصَوَابٍ، بَلْ بَاطِلَةٌ.

[٢] فيَقُولُ: أَجْمَع أَهُلُ الحَقِّ عَلَى كَذَا وكَذَا، ويَدَعُ السَّلَفَ ومَنْ تَبِعهُم عَلَى الْجَانِبِ الأَيْسَرِ، والَّذِي يسمَعُ كَلِمَةَ «أَجْمَعَ أَهْلُ الحَقِّ عَلَى كَذَا» تَجِدُه يَقُولُ: إِذَنْ لَا يَجُوز مُخَالَفتُهم وأَنَّ خِلَاف الإجمَاعِ كُفرٌ! والحَقِيقَةُ أَنَّ أَهْلِ الحَقِّ أَجْمَعُوا عَلَى خِلَاف لَا يَجُوز مُخَالَفتُهم وأَنَّ خِلَاف الإجمَاعِ كُفرٌ! والحَقِيقَةُ أَنَّ أَهْلِ الحَقِّ أَجْمَعُوا عَلَى خِلَاف ذَلِكَ، لكِن هُو يَدَّعي هَذَا الشَّيءَ، وهُو بِهَذَا إِمَّا أَنْ يُصادِفَ قَلْبًا خَالِيًا مِنَ العُلُومِ فَتَشْتَبِهُ عَلَيْهِ هَذِهِ العِبَارَةُ ويَأْخُذُ بِهَا، أو يُصادِفُ قَلْبًا وَاعِيًا عَالِمًا يَعرِفُ البَاطِل.

[٣] والَّذِي يَقْرَأُ الكِتَابِ وهُو لَا يَعرِفُ المَدْهَبِ المُقابِلَ تَجِدُهُ يَظُنُّ أَنَّهُ مَا دَامِ هَذَا هُوَ التَّحقِيقَ مِنْ هَذَا المُؤلِّفِ أَو أَنَّهُ قُولُ المُحقِّقِينَ يَظُنُّ أَنَّهُ الحَقُّ فيَقْبَلُ، فإِنْ قِيلَ: هَذِهِ العِبَارَة أَيْضًا يُوجَدُ مِثْلها فِي كَلَامِ السَّلُف حَيثُ يَقُولُونَ: هَذَا هُوَ التَّحقِيقُ، وهَذَا هُوَ الحَقُّ، وهَذَا أَجْعَ عَلَيْهِ الصَّحابَة، ومَا أَشْبِهَ ذَلِكَ فهم يَقُولُونَ: التَّحقِيقُ، وهَذَا هُوَ الحَقُّ، وهَذَا أَجْعَ عَلَيْهِ الصَّحابَة، ومَا أَشْبِهَ ذَلِكَ فهم يَقُولُونَ: أَنْتُم أَيضًا ادَّعَيتُم مِثْلُ مَا ادَّعينا فإنَّنَا نَقُولُ لَهُمَ: المَرْجِعُ فِي هَذَا إِلَى كَلَامِ اللهِ وكلَامِ رَسُولِه عَلِيهِ ولنَنظُرْ أَيُّنا أَحَقُّ فِي كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِه ﷺ.

[3] يعني: أَوْ أَنَّ -يَقُولَ عَنْ- قَوْلَ خَصْمِه -إِنَّهُ- خِلَافُ الإِجَاعِ، ونَحْوُ ذَلِكَ. فيتُولُ مَثَلًا عَنْ مَذْهَبِ السَّلَف: إِنَّ هَذَا خِلَافُ إِجَاعٍ أَهْلِ التَّحقِيقِ أو أَهْلِ

٢- شُبْهَةٌ مُركَّبَةٌ مِنْ قِيَاسٍ فَاسِدٍ مِثْلَ قَولِهِمْ: إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ للهِ يَسْتَلْزِمُ
 التَّشْبِية؛ لأنَّ الصِّفَاتِ أَعرَاضٌ، والعَرَضُ لَا يقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ، والأَجْسَامُ مُتماثِلَةٌ (١).

الحَقِّ، أَوْ خِلَاف إِجَمَاعِ العُقَلَاء، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فالدَّعْوَى الأُولَى لإِثْبَاتِ قَوْلِهِ، والدَّعوَى الثَّانية لنَفْيِ قَوْلِ غَيرِهِ وَرَدِّهِ، ومَعَ ذَلِكَ فَهِيَ دَعَاوَى كَاذِبَةٌ لَا أَسَاسَ لَـهَا مِنَ الصِّحَّةِ.

[1] الشَّبهَةُ هَذِهِ مُركَّبةٌ مِنْ قِيَاسٍ فَاسِدٍ؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ: إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ للهِ يَسْتَلْزِم التَّشْبِية. هَذِهِ دَعْوَى مُعلَّلةٌ بأَنَّ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ، والعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بجِسْمٍ، والأَجْسَام مُتماثِلَةٌ، لكِنَّ كُلَّ النتَائِجِ والْمُقَدِّمَاتِ هَذِهِ بَاطِلةٌ.

ُ فَقُوْلُهُم: «الصَّفَاتُ أَعْرَاضٌ» هَذَا غَيْر صَحِيح قَدْ تكُونُ الصَّفَاتُ أَعْراضًا وقَدْ تكُونُ لازِمَةً؛ لأنَّ الأَعْرَاضَ جَمْعُ عَرَضٍ، وهُوَ الَّذِي يَعْرِضُ ويَزُولُ كالمرَضِ والشَّبَع والعَطَشِ ومَا أَشْبَهَها، والصِّفَاتُ لَيْسَت كُلُّها أَعْرَاضًا.

ثُمَّ قَولُهُم: «العَرَضُ لَا يقُومُ إِلَّا بجِسْم» غَيْرُ صَحِيح؛ لأنَّ العَرَضَ يَكُون للجِسْمِ ولغَيْرِ الجِسْم، فنَحْنُ نَقُول: اليَوْمُ يَومٌ طَوِيل، والحَرُّ حَرُّ شَدِيدٌ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وهَذِهِ لَيْسَت أَجْسَامًا فاليَوْم: زَمَنٌ، والحَرُّ حَالَةٌ للجَوِّ، ومَعَ ذَلِكَ وُصفَتْ بالعَرَضِ.

وقَوْلهم: «الأَجْسَامُ مُتماثِلَةٌ» غَيْر صَحِيح، وبُطْلَانُهُ ظَاهِر، فإنَّنَا نَجِدُ الأَجْسَامَ غَيْرَ مُتماثِلَةٍ، وهُمْ يُقِرُّونَ بِذَلِكَ أَيْضًا، وَلَا يُمْكِن أَنْ يَقُولُوا: إنَّ جِسْمَ البَعِيرِ مَثَلًا كَجِسْمِ الذَّرَّةِ أَوْ أَنَّ جِسْمِ الزُّبدَةِ كَجِسْمِ الحَدِيدَةِ.

اللهمُّ: أنَّ قولَمُّم: «إنَّ الأَجْسَامَ مُتهَاثِلَةٌ» لَيْسَ بصَحِيحٍ، لكِنْ إِذَا قَرَأَها القَارِئُ رُبَّها تَشْتَبِهُ عَلَيْهِ ويَظُنُ أَنَّ هَـذَا تعْلِيلٌ صَحِيح وقِيَاسٌ صَحِيح، ولَكِنَّهُ عنْدَ التَّأَمُّل رُبَّها تَشْتَبِهُ عَلَيْهِ ويَظُنُ أَنَّ هَـذَا تعْلِيلٌ صَحِيح وقِيَاسٌ صَحِيح، ولَكِنَّهُ عنْدَ التَّأَمُّل

٣- تَمَسُّكُ بِٱلْفَاظِ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ مَعَانٍ يَصِحُّ نِسْبَتُهَا إِلَى اللهِ تَعَالَى ومَعَانٍ
 لَا يَصِحُّ نِسبَتُها إِلَيْهِ مِثْل: الجِسْمِ والحَيِّز والجِهَة [١]،

يَتبيَّنُ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَوَابٍ، قَدْ تَقُولُونَ: كَيْف يَقُولُونَ هَذَا الكَلَامَ؟! وكَيْفَ يُقْدِمونَ عَلَى هَذَا الكَلَامَ؟! وكَيْفَ يُقْدِمونَ عَلَى هَذَا الكَلَامِ الَّذِي يَعرِفُ بُطْلَانَهُ كُلُّ شَخْصٍ؟! نَقُولُ: هَذَا مَوْجُودٌ فِي كُتُبِهِم، وهُوَ إِمَّا مُلْتَبِسٌ عَلَيْهِم، أو هُمْ مُلَبِّسُون عَلَى غَيرِهِمْ.

[١] فهُمْ يَأْتُونَ بِأَلْفَاظٍ مُشْتَرَكة تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى يَصِحُّ للهِ وعَلَى مَعْنَى لَا يَصِحُّ للهَ وعَلَى مَعْنَى لَا يَصِحُّ للهَ فَيَنْفُونَ ذَلِكَ، ومَا دَامَ الإِنْسَانُ يَعقِلُ بِأَنَّ هُنَاكَ مَعْنَى فِي هَذَا اللَّفْظِ يَجِب نَفْيُه عَنِ اللهِ، فَإِذَا جَعَلُوا الأَمْرَ مَبنِيًّا عَلَى نَفْي هَذَا المَعْنَى قَبِلُوهُ.

مثَالُ ذَلِكَ: «الجِسْم» يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ جِسْم، ويُرِيدُون بِذَلِكَ أَن يُنكِرُوا عُلُوَ اللهِ بذَاتِهِ، ونُزُولَه بذَاتِهِ، ويَدَه، ووَجْهَهُ، وعَينَهُ، وقَدمَهُ، وسَاقَهُ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، يَقُولُونَ: لأَنَّ كُلَّها تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ جِسْمٌ واللهُ تَعَالَى مُنزَّهٌ عَنِ الجِسْمِيَّةِ، وعنْدَمَا يَأْتِيكَ مِثْلُ هَذَا الكَلَامِ لأَوَّلِ وَهْلَةٍ تَقُول: هَوُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ الجِسْمِيَّةِ، وعنْدَمَا يَأْتِيكَ مِثْلُ هَذَا الكَلَامِ لأَوَّلِ وَهْلَةٍ تَقُول: هَوُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ نَزَّهُوا اللهَ تَعَالَى عَنِ النَّقْصِ فَقَالُوا: لَيْسَ بِحِسْمٍ. ولكِنَّ الحَقِيقَةَ أَنَّهُم هُمُ الَّذِينَ جَعَلُوا اللهَ لَا شَيْءَ، فجعلُوه مَعْنَى مَعقُولًا يُدْرَكُ بالخَيَالِ فَقَطْ.

وَنَحْنُ نَقُولُ - هُمُ كَمَا سَبَق-: إِنْ عَنَيْتُم بِالجِسْمِ الجِسْمَ المُركَّبِ الَّذِي يَفْتَقِرُ بَعْضُه إِلَى بَعْضٍ فِي التَّركِيبِ والقِيَامِ فَهَذَا مُنتَفِ عَنِ اللهِ، وَلَا نُشِتُ للهِ تَعَالَى جِسْمًا بِهَذَا المَعْنَى، وإِن أَرَدْتُمُ بِالجِسْمِ القَائِمَ بِنَفْسِهِ الْمُتَّصِفَ بِهَا يَسْتَجِقُّه مِنَ الصَّفَات، الَّذِي لَـهُ أَفْعَالً عَمْتَ مَشيئَتِهِ وإرَادَتِهِ فَهُو يَأْخُذُ، ويَرضَى، ويَغْضَبُ، ويَضْحَكُ، ويَستَوِي، ويَجِيءُ، ويَنْزِلُ، فَهَذَا المَعْنَى حَقَّ، ومَعَ هَذَا لَا نُطلِقُ لَفْظَ الجِسْمِ لَا نَفْيًا ويَستَوِي، ويَجِيءُ، ويَنْزِلُ، فَهَذَا المَعْنَى حَقَّ، ومَعَ هَذَا لَا نُطلِقُ لَفْظَ الجِسْمِ لَا نَفْيًا

وَلَا إِثْبَاتًا، فَلَا نَقُولُ: إِنَّ للهِ جِسْمًا. وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ جِسْمٌ. هَذَا باعْتِبَارِ اللَّفْظ.

أَمَّا بِاعْتِبَارِ الْمُعْنَى فَيَجِبُ أَنْ نَستَفْصِلَ إِن أَرَدْتُم بِالْجِسْمِ الْمُعْنَى الأَوْلَ فَهَذَا وَلَهُ عَلَى اللهِ، وإِنْ أَرَدْتُم بِالْجِسْمِ المَعْنَى الثَّانِيَ أَنَّهُ ذَاتٌ مُقدَّسَةٌ تَقُومُ بِهَا الأَفْعَالُ، ولَكِنْ يَجِبُ عَلَيْنَا أَن نَعتَقِدَ ذَلِكَ، ولكِنْ يَجِبُ وَلَهُ يَدٌ وَوَجْهٌ وعَيْنٌ فَهُو حَقٌّ، بَلْ وَاجِبٌ يَجِب عَلَيْنَا أَن نَعتَقِدَ ذَلِكَ، ولكِنْ يَجِبُ عَلَيْنَا أَن نَعْذَرَ مِنْ تَخَيُّلِ ذَاتِ اللهِ عَرَقِبَلَ؛ لأَنْكَ مَهْمَا تَحْيَلْتَ فَإِنَّكَ لَنْ تُدرِكَ هَذَا، عَلَيْنَا أَن نَعْذَرَ مِنْ تَخَيُّلِ ذَاتِ اللهِ عَرَقِبَلَ؛ لأَنْكَ مَهْمَا تَحْيَلْتَ فَإِنَّكَ لَنْ تُدرِكَ هَذَا، بَلْ يُؤدِّي بِكَ هَذَا إِلَى مَفَاوِزَ تَعجِزُ عَنِ الحَلاصِ مِنْهَا، فَإِذَا كَانَ اللهُ تَعَالَى لاَ يُدْرَكُ بَلْ يُورِكُ اللهُ وَيَ الْحَلَاصِ مِنْهَا، فَإِذَا كَانَ اللهُ تَعَالَى لا يُدْرِكُ بَلْ يُورِكُ بالقُوى الْمَعنويَّةِ الْعَقْلِيَّةِ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَا تُدْرِكُ لُو اللهُ اللهُ مَعَالَى: ﴿ لَا تُدْرِكُ لُو اللهُ اللهُ مَعَالَى: ﴿ لَا تُدْرِكُ لَا اللهُ مَنَا لَلهُ مَلَى اللهُ عَرَاكُ بالقُوى الْمَعْمَةِ وَلَا اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَا تُدْرِكُ لُو اللهُ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَا تُدْرِكُ اللهُ وَيَ يُدُرِكُ اللهُ عَلَيْهُ وَلَا يَعُولُونَ بِهِ عَلَى اللهُ عَرَقِهُ لَلهُ وَاللهُ عَلَيْهُ فَلَا اللهُ تَعَلَى اللهُ عَرَاكُ وَهُو يُدُرِكُ اللهُ عَرَقِيلًا لَهُ ذَاتٌ مُقدَّسَةٌ عَظِيمَةٌ، أَمَّا أَنْ تَتَصَوَّرَ لَهَا كَيْفِيلًا وَلِكَ يُعْرَفُنَ لَا يَجُوزُ.

كَذَلِكَ التَّحِيُّزُ، هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّكَ إِذَا أَثْبَتَ أَنَّ اللهَ فَوْقَ عَرْشِهِ بِذَاتِهِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ التَّحِيُّزُ، والتَّحَيُّزُ مَنُوعٌ؛ لأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونِ اللهُ محصُورًا، واللهُ تَعَالَى وَاسِعٌ غَلِيمٌ، فَيَجِبُ أَنْ تُنُكِرَ عُلُوهُ بِذَاتِهِ؛ لِئَلَّا تَقَعَ فِي هَذِهِ الشَّبِهَةِ، وسبقَ لنَا أَنْ قُلْنَا: إِنَّ عَلِيمٌ، فَيَجِبُ أَنْ تُنُكِرَ عُلُوهُ بِذَاتِهِ؛ لِئَلَّا تَقَعَ فِي هَذِهِ الشَّبِهَةِ، وسبقَ لنَا أَنْ قُلْنَا: إِنَّ عَلِيمٌ، فَيَجِبُ أَنْ اللهَ تَحُوزُهُ المَحْلُوقَاتُ وتُحيطُ بِهِ فَهَذَا بَاطِل مُمْتَنِعٌ؛ كَيْف يُمْكِن الحَيِّزُ إِن أُرِيد بِهِ أَنَّ اللهَ تَحُوزُهُ المَحْلُوقَاتُ وتُحيطُ بِهِ فَهَذَا بَاطِل مُمْتَنِعٌ؛ كَيْف يُمْكِن هَذَا وقَدْ وَسِعَ كُرسيَّه السَّمَوَاتِ والأَرْضَ؟! وكُرسيَّه مَوْضِعُ القَدَمَينِ.

وإِنْ أُرِيدَ بِالحَيِّزِ أَنَّهُ مُنحَازٌ عَنِ الحَلاثِقِ بَائِنٌ مِنْهَا فَهَذَا حَقٌّ وصَحِيحٌ، وَمَعَ هَذَا لَا نُطلِقُ هَذَا اللَّفْظَ لَا نَفيًا وَلَا إِثْبَاتًا؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة إِثْبَاتُهُ للهِ هَذَا لَا نُطلِقُ هَذَا اللَّفْظَ لَا نَفيًا وَلَا إِثْبَاتًا؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة إِثْبَاتُهُ للهِ وَلَا نَفْيُهُ عَنْهُ، فَعَلَيْنَا أَنْ نَتَأَدَّبَ وَأَنْ لَا نَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ ورَسُولِهِ، لكِنْ مَعَ هَذَا

لَا يُمْكِنُ أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ نَفْيِ هَذَا الاسْمِ نَفْيَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الأَفْعَالِ والصِّفَاتِ.

كَذَلِكَ أَيْضًا «الجِهَةُ» هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ فِي جِهَةٍ. والَّذِين قَالُوا: إِنَّ اللهَ لَيْسَ فِي جِهَةٍ. والَّذِين قَالُوا: إِنَّ اللهَ لَيْسَ فِي جِهَةٍ. انْقَسَمُوا إِلَى قِسْمَينِ:

قِسْمٌ قَالُوا: إِنَّ اللهَ تَعَالَى فِي كُلِّ جِهَةٍ وفِي كُلِّ مكانَ. وحينَئذِ تَنْتَفِي الجِهَة؛ لأَنَّهُ إِن قُلْت: مُعلَّاتَ، وإِنْ قُلْت: تَعْتُ. أَخْطَأَتَ، وإِنْ قُلْت: تَعْتُ. أَخْطَأَتَ، وإِنْ قُلْت: يَمِين. أَخْطَأَتَ، وإِنْ قُلْت: شِهال. أَخطَأتَ، بَلْ هُوَ فِي كُلِّ شَيْءٍ لَا تُقِيد بجِهَةٍ مُعيَّنة، وهَذَا يَقُولُ بِهِ قُدمَاءُ الجَهْمِيَّة وكُلُّ مَنْ يَقُولُ بِالْحُلُولِ مِنَ المُعْتَزِلَة وغيرِهِمْ.

وقِسْمٌ قَالُوا: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ فِي جِهَةٍ إِطْلَاقًا؛ فَلَيْسَ فَوْقَ العَالَم، وَلَا تَحته، وَلَا يَمِين، وَلَا شِمَال، وَلَا أَمَام، وَلَا خَلْف، إِذَنْ يَصلُح أَنْ نَقُولَ بِأَنَّهُ معدُومٌ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا فَلَا بُدَّ أَن يَكُونَ فِي أَحَدِ هَذِهِ الجِهَاتِ، فَإِذَا قُلْتَ: لَيْسَ فِي هَذِهِ إِنَّا كَانَ مَوْجُودًا فَلَا بُدَّ أَن يَكُونَ فِي أَحَدِ هَذِهِ الجِهَاتِ، فَإِذَا قُلْتَ: لَيْسَ فِي هَذِهِ الجِهَاتِ، فَإِذَا قُلْتَ: لَيْسَ فِي هَذِهِ الجِهَاتِ. فَمَعْنَاه العَدَمُ؛ ولهَذَا قَالَ بَعْضُ العُلَمَاء: لَوْ قِيلَ لَنَا: صِفُوا اللهَ بالعَدَمِ. مَا الجِهَاتِ. فَمَعْنَاه العَدَمُ؛ ولهَذَا قَالَ بَعْضُ العُلَمَاء: لَوْ قِيلَ لَنَا: صِفُوا اللهَ بالعَدَمِ. مَا وَجَدْنَا أَدَقَّ مِنْ هَذَا الوَصْفِ، وهُوَ: مَنْ لَيْسَ دَاخِلَ العَالَم، وَلَا خَارِجَهُ، وَلا مُتَّصِلًا، وَلا مُنْفَصِلًا، وَلا خَارِجَهُ، وَلا مُتَصِلًا، وَلا مُنْفَصِلًا، وَلا خَلْف، وَلا خَلْف، وَلا أَمَام. وَلا مُنْفَصِلًا، وَلا يَمِين، وَلا شِمال، وَلا فَوق، وَلا تَحْت، وَلا خَلْف، وَلا أَمَام. فإذَنِ الَّذِينَ يُنكِرُون الجِهةَ صَارُوا يَنقَسِمُون إِلَى قِسْمَينِ.

وقَدْ سَبَق لنَا أَيْضًا بُطْلَانُ هَذَا القَوْلِ، وقُلْنَا: إِنْ أُرِيدَ بِالجِهَةِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فَوْقَ السَّمَوَاتِ ومَا حَولَهُ عَدَمٌ، لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ بِمَعْنى كُلُّ الخَليقَةِ تحتَهُ والفَوقُ جَهَة عدَميَّةٌ لَا يَحُوزُه شَيْءٌ مِنْ أَيِّ المَحْلُوقَاتِ فَهَذَا صَحِيحٌ؛ لأنَّ الله تَعَالَى فَوْقَ كُلِّ جِهَة عدَميَّةٌ لَا يَحُوزُه شَيْءٌ مِنْ أَيِّ المَحْلُوقَاتِ فَهَذَا صَحِيحٌ؛ لأنَّ الله تَعَالَى فَوْقَ كُلِّ

فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْمُجملَةُ يَتُوصَّلُون بإطْلَاق نَفْيها عَنِ اللهِ إِلَى نَفْيِ صِفَاتِهِ عَنْهُ (١)[١].

شَيْءٍ، لَا يُحاذِيهِ شَيْءٌ أَبَدًا، وإِنْ أُرِيدَ بالجِهَةِ جِهَةٌ تَحِيطُ بِهِ فَهَذَا بَاطِل؛ لأنَّ اللهَ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ نَحْلُوقَاتِهِ.

وإِنْ أُرِيدَ جِهَةُ سُفْل فَهُو آَيْضًا بَاطِل؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى فَوْق، والدَّلِيلَ عَلَى ثُبُوتِ الجِهَة وأَنَّهَا فَوْق لَكِنَّهَا جِهَةٌ عَدَميَّةٌ بِمَعْنى أَنَّهُ لَا يُحِيطُ باللهِ شَيْءٌ فِي مكانِهِ أَنَّ لَلهُ يَكِيطُ باللهِ شَيْءٌ فِي مكانِهِ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ سَأَلَ الجَارِيَةَ قَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللهُ؟» -و(أَيْنَ) يُستَفْهَمُ بِهَا عَنِ المكانِ- قَالَتْ فِي السَّمَاء قَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» (*).

والغَرِيبُ أَنَّ المُنكِرِينَ لَهُذَا مِنْهُمْ مَنْ يَرُدُّ الحَدِيثَ، وَرَدُّ النَّصُوصِ عَنْدَهُم سَهْلٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتُواتِرَةً، ومِنْهُمْ مَنْ يَقُول: إِنَّ الاستِفْهَامَ هُنَا عَنِ الذَّاتِ يَعْنِي سَهْلٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتُواتِرَةً، ومِنْهُمْ مَنْ يَقُول: إِنَّ الاستِفْهَامَ هُنَا عَنِ اللَّهُ وَهَلْ يُعَقَلُ أَنْ تَكُونَ «أَيْنَ» فِي هَذَا السِّيَاقِ استفهامًا عَنِ الذَّاتِ؟ أَبَدًا فالرَّسُولُ عَلِيْهِ أَعلَمُ الحَلقِ باللِّغةِ العَرَبِيَّة، وسَأَلهَا بلَفْظِ «أَيْنَ»، ولَوْ أَرَادَ الاستِفْهَامَ عَنِ الذَّاتِ لقَالَ: مَنِ اللهُ؟ ولَمْ يَقُلْ: «أَيْنَ اللهُ».

[١] يَقُولُ الْمُؤلِّف: «فَهَذِهِ الأَلْفَاظُ المُجمَلَةُ يَتوصَّلُونَ بِإِطْلَاقِ نَفْيِهَا عَنِ اللهِ إِلَى نَفْي صِفَاتِهِ عَنْهُ».

لَعنْدَمًا أَقُولُ: أَنَا أُوْمِنُ بِأَنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. قَالَ نُفَاةُ الصِّفَاتِ: إِذَنْ آمَنْتُ بِأَنَّ اللهَ جِسْمٌ. فيُلْزِمُونَكَ بِهَذَا، ولكِنْ أُجِيبُهُم بأَنْ أَقُولَ: إِنْ أَرَدْتُم بالجِسْمِ

⁽١) انظر: الكلام في الجهة (ص:١٧٣) الباب التاسع، والكلام في الجسم (ص:١٨٧، فما بعد) من الباب العاشر. وأما الحيز فيفصل فيه: فإن أريد أن الله تحوزه المخلوقات فهو ممتنع، وإن أريد أنه منحاز عن المخلوقات مباين لها فصحيح. [المؤلف]

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَضِيًالِيَّهُ عَنهُ.

ثُمَّ هُمْ يَصوغُونَ هَذِهِ الشُّبُهَاتِ بعِبَارَاتٍ مُزخْرَفَةٍ طَويلَةٍ غَريبَةٍ يَحسَبُها الْجَاهِلُ بِهَا حَقَّقَ الأَمْرِ تَبيَّنَ لَهُ أَنَّهَا الْجَاهِلُ بِهَا حَقَّقَ الأَمْرِ تَبيَّنَ لَهُ أَنَّهَا شُبُهاتٌ بَاطِلة كَهَا قِيلَ:

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُها حَقَّا وَكُلُّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ [1] وَالرَّدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ مِنْ وُجُوهِ:

الأَوَّل: نَقْضُ شُبهَاتِهِمْ وحُجَجِهِمْ، وأَنَّهُ يَلزَمُهُم فِيهَا أَثْبَتُوهُ نَظِيرُ مَا فَرُّوا مِنْهُ فِيهَا نَفَوْه [1].

الجِسْمَ الْمُركَّبَ الْمُفتَقِرَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ كَافْتِقَارِ الـرَّأْسِ إِلَى الجَسَدِ، وافْتِقَارِ الجَسْدِ إِلَى الرَّأْسِ، وإِلَى القَلْبِ، وإِلَى اليَدِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا مَعْنَى بَاطِلٌ، وَلَا أَلتَزِمُه وَلَا يَلْزَمُنِي أَيْضًا.

وإِنْ أَرَدْتُم بِالجِسْمِ الذَّاتَ القَائمَ بِنَفْسِهَا الْتَّصِفَةَ بِمَا يَلِيق بِهَا فَهُوَ حَقُّ، وأَنَا أَلْتَزِمُ بِهِ، ولَيْسَ فِي هَذَا شَيْء، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالُوا: إِذَا قُلْت: يَنْزِلُ. مَعْنَاه أَنَّهُ فِي جِهَةٍ، فأقُولُ كَمَا قُلْنَا فِي التَّفْصِيلِ السَّابِقِ عَنِ الجِهَة.

[1] الزُّجاجُ لَا يَقُومُ بالحَبَرِ والحَدِيدِ، بَلْ وَلَا يَقُومُ بَعْضُه لَبَعْض، فَلَوْ ضَرِبْتَ الزُّجاجَة بأُخْرَى انْكَسَرَتْ فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُما كَاسِرٌ وَمَكْسُورٌ، وهَلِهِ مُحَجَجُ أَهْلِ البَاطِل تَظُنُّ أَنَّهَا حَتُّ، ولكِنَّها بَاطِلة، تَتَهَافَتُ أَمَامَ الحَقِّ، وكُلُّ وَاحِد مِنْهَا يَكْسِرُ الأُخْرَى، فَلَوْ رَجَعْتَ إِلَى كُتُبِهِمْ لوَجَدْتَ التَّناقُضَ العظيمَ بينَهُمْ حَتَّى إِنَّ يَكْسِرُ الأُخْرَى، فَلَوْ رَجَعْتَ إِلَى كُتُبِهِمْ لوَجَدْتَ التَّناقُضَ العظيمَ بينَهُمْ حَتَّى إِنَّ يَكْسِرُ الأُخْرَى، فَلَوْ رَجَعْتَ إِلَى كُتُبِهِمْ لوَجَدْتَ التَّناقُضَ العظيمَ بينَهُمْ حَتَّى إِنَّ الوَاحِدَ مِنْهُم يُبطِلُهُ بحَجَّةٍ بَاطِلَةٍ يَعْنِي: لَا يُبطِلُهُ بحَقِّ، فَتُكُونُ كُلُّها بَاطِلَةً يَعْنِي: لَا يُبطِلُهُ بحَقِّ، فَتَكُونُ كُلُّها بَاطِلَةً .

[٢] وهَذَا الوَجْهُ مُهِمٌّ جِدًّا لَا فِي جِدَالِ هَؤُلَاءِ، ولكِنْ حَتَّى فِي الجِدَالِ الفِقْهيّ

الثَّانِي: بِيَانُ تَنَاقُضِ أَقْوَالِهِم واضْطِرَابِهَا، حَيْثُ كَانَ كُلُّ طَائِفَة مِنْهُم تَدَّعِي أَنَّ العَقْلَ يُوجِبُ مَا تَدَّعِي الأُخْرَى أَنَّهُ يَمْنَعُه ونَحْوُ ذَلِكَ، بَلِ الواحِدُ مِنْهُم، رُبَّمَا يَقُولُ قَوْلًا يَدَّعِي أَنَّ العَقْلِ يُوجِبُهُ، ثُمَّ يَنقُضُه فِي مَحَلِّ آخَرَ، وتَنَاقُضُ الأَقْوَالِ مِنْ أَقْوى الأَدِلَّةِ عَلَى فَسَادِهَا المَا

العَمَلِيِّ أَنْ تَبْدَأَ أَوَّلًا بِنَقْضِ حُجَّةِ الخَصْمِ؛ لتَهْدِمَ السُّورَ حَتَّى تَبْنِيَ، أَمَّا أَنْ تَذْهَبَ تَبْنِي قَبْلَ أَنْ تَبْدِمَ فَهُوَ لَا يَزَالُ يُورِدُ عَلَيْكِ الحُجَّةَ.

وعَلَى هَذَا فَأَوَّلُ شَيْءٍ فِي بَابِ الْمُناظَرَةِ والْمُجادَلَةِ أَنْ تَهْدِمَ حُجَّةَ الحَصْمِ، فَإِذَا هَدَمْتَ فالْآنَ تَبْنِي، فتأتِي بِحُجَجِكَ حَتَّى تَبْنِيَ عَلَيْهَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَالُوا: الْمُرَادُ باليدِ القُوَّةُ دُونَ الحَقِيقَةِ؛ لأَنْنَا لَوْ أَثْبَتْنَا للهِ يَدًا حَقِيقِيَّةً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُمَاثِلًا للمَخْلُوقِ حَيْثُ إِنَّ للمَخْلُوق يَدًا، فَنَقُولُ لَهُمْ بكُلِّ بَسَاطَةٍ: وللمَخْلُوق قُوَّةٌ. فَإِذَا أَثْبَتُمْ أَنَّ للهِ قُوَّةً لَزِمَ عَلَى قَاعدِتِكُم أَنْ يَكُون مُمَاثِلًا للمَخْلُوق؛ لأَنَّ القُوَّةَ عَنْدَكُم مُمَاثِلًا للمَخْلُوق؛ لأَنَّ القُوَّةَ عَنْدَكُم مُمَاثِلًا للمَخْلُوق؛ لأَنَّ الأَيْدِي عَنْدَكُم مُمَاثِلَةٌ فَيَلزَمُكُم إِذَنْ فِيهَا أَثْبَتُمُوهُ لَأَنَّ القُوَّةَ عَنْدَكُم مُمَاثِلًا الوُقُوعُ فِيهَا أَثْبَتُمُوهُ نَظِيرُ مَا يَلزَمُكُم عَلَى هَذَا الوُقُوعُ فِيهَا فَرَرْتُم فَيْ اللَّذِينَ قَالُوا: بظَاهِرِهِ فَهُمْ عَلَى تَسْلِيمٍ أَنَّ ذَلِكَ مَشْبِيهِ فَقَطْ.

[1] صَحِيحٌ أَنَّ تَنَاقُضَ الأَقُوالِ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِهَا؛ لأَنَّ مِنْ عَلَامَاتِ صِحَّة القَوْلِ أَنْ يَكُونَ القَوْلُ مُطَّرَدًا، فَإِذَا كَانَ القَوْلُ مُتَناقِضًا فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى فَسَادِهِ وعَدَمِ القَوْلُ أَنْ يَكُونَ القَوْلُ مُطَّرَدًا، فَإِذَا كَانَ القَوْلُ مُتَناقِضًا فَهُو دَلِيلٌ عَلَى فَسَادِهِ وعَدَمِ صِحَّتِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْذِلَافًا كَوْبَدُوا فِيهِ مَثِلًا ﴾ فمَثلًا ضَعَولُ هَوُلًا عِلَيْ اللّهِ مَنْ الصَّفَة، وَلا تُثبِتُونَ نَقُولُ هَوُلًا عِلَيْ الصَّفَة، وَلا تُثبِتُونَ فَقُولُ هَوْلًا عَلَيْ الصَّفَة، وَلا تُثبِتُونَ

الثَّالِث: بيَانُ مَا يَلزَم عَلَى نَفيهِم مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلةِ فَإِنَّ فَسَادَ اللَّازِم يَدُلَّ عَلَى فَسَادِ اللَّارُومِ اللَّارِمِ اللَّارُومِ اللَّارُومِ اللَّارُومِ اللَّارُومِ اللَّارُومِ اللَّارِمِ الللَّارِمِ اللَّارِمِ الللَّارِمِ الللَّارِمِ الللَّارِمِ الللَّارِمِ اللَّارِمِ اللَّارِمِ اللَّارِمِ اللَّارِمِ اللَّارِمِ اللَّارِمِ اللَّارِمِ الللَّارِمِ الللَّارُمِ مَا اللَّارِمِ اللَّارِمِ اللَّارِمِ الللَّالِمِ الللَّامِ اللَّالَّالِمِ الللَّالَّ اللَّالَّالِمِ الللَّامِ اللَّالَّ اللَّالَّالَ اللَّالَّامِ اللَّامِ اللَّالَّامِ الللَّامِ اللَّالَّامِ اللَّامِ اللَّالَّامِ الللَّامِ اللَّامِ الللَّامِ اللَّامِ اللَّ

هَذِهِ الصِّفة، وهَذَا تَنَاقُضُ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصِّفَتَينِ، فَإِذَا بَيَّنَا تَنَاقُضَ أَقُوَالِهِم، وأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي مَوْضِعٍ، بَلْ ويُوجِبُونَ أَحْيَانًا مَا يَرَوْنَهُ فِي مَوْضِعٍ، بَلْ ويُوجِبُونَ أَحْيَانًا مَا يَرَوْنَهُ فِي مَوْضِعٍ، بَلْ ويُوجِبُونَ أَحْيَانًا مَا يَرَوْنَهُ فِي مَوْضِعِ آخَرَ مُتَنِعًا علِمْنَا أَنَّ أقوالَمُ مَا فَاسِدَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ.

وقَدْ سَبَق أَنَّهُم إِذَا ادَّعَوا أَنَّ العَقْلَ أَوْجَدَ هَذِهِ دُونَ هَذِهِ قُلْنَا: وإِذَا كَانَ العَقْلُ عَلَى زَعْمِكُم لَا يَقْتَضِي هَذِهِ الصِّفة فَقَدِ اقتَضَاهَا السَّمْعُ فَوَجَبَ قَبُولُهَا؛ لأنَّ المَدلُولَ قَدْ يَتَعَدَّدُ دَلِيلُه؛ ولهَذَا هُنَاكَ قَاعِدَةٌ تَقُول: لَا يَلزَم مِنِ انتِفاءِ الدَّلِيل المُعيَّنِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللللِّلْ اللللْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

ونقُولُ لِمَنْ يُقِرُّ بِالأَسهَاءِ دُونَ الصِّفَاتِ: إِذَا أَثْبَتَّ الأَسهَاءَ وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ تُثِبِتَ الطَّفَاتِ، إِذْ لَا فَرقَ، فالكُلُّ دَلَّ عَلَيْهِ السَّمعُ فَوَجَبَ قَبُولُه، ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا نَفْيتَ وَقَعْتَ فِي مَحَظُورٍ آخَرَ، وهُوَ التَّحرِيفُ.

[١] هَذِهِ مِنْ أَهَمِّ مَا يَكُونُ فِي بَابِ الْمُناظَراتِ.

فَنَعْرِف بِذَلِكَ بُطلَانَ قولِهِمْ بِمِثْلِ هَذِهِ اللَّوازِمِ؛ لأنَّ فَسَادَ اللَّازِم يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ المَّلْزُوم، ولنِضرِبْ مَثَلًا لِذلِكَ بَمَنْ فَسَّرِ الاسْتِواءَ بالاستِيلاءِ فَقَالَ: (اسْتَوَى عَلَيْهِ، فَنَقُولُ: مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلة:

١ - الحُروجُ فِي اللَّفْظ عَنْ ظَاهِرِهِ. والوَاجِبُ عَلَى المَرِءِ فِي النَّصُوصِ أَنْ يُجِرِيَها
 عَلَى ظَاهِرِهَا لَا سِيَّما فِي الأُمُورِ الغَيبِيَّةِ الَّتِي لَيْسَ للرَّأْيِ فِيهَا مَجَالُ، فَإِذَا أَخْرَجْنَاهَا

عَنْ ظَاهرِهَا فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ تَصرُّفٌ غَيْرُ سَلِيمٍ، بَلْ هُوَ خَطَأٌ وجِنَايَةٌ عَلَى النُّصُوص.

٢- تَكْذِيبُ الْحَبَرِ، لأَنَّكَ إِذَا صَرَفْتَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ كَذَّبْتَ ظَاهِرَهُ.

٣- إثْبَاتُ مَعْنَى غَيْرِ مُرَادٍ؛ لأنَّ هَذَا المَعْنَى الَّذِي أَثْبَتَهُ يَجُوز أَنْ يَكُون هُوَ الْمَرَادَ، ويجُوزُ أَنْ يَكُونُ اللَّهِ عَرَّفَ مَلَاثًا أَنْتَ بِلَا دَلِيلٍ مِنْ عنْدِ اللهِ عَرَّفَجَلًا؟!

٤- أَنَّهُ يَلْزَم عَلَى قولِهِمْ أَنْ يَكُون العَرْشُ قَبْلَ خَلْقِ السَّمواتِ والأَرْضِ
 مُلْكًا لغَيْرِ اللهِ؛ لأَنَّهُ قَالَ: خَلَقَ السَّمَواتِ والأرضَ، ثُمَّ اسْتَوْلَى عَلَى العَرْشِ.
 فَنَقُول: يَعْنِي أَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ غَيْرُ مُستَولٍ عَلَيْهِ. وهَذَا مِنْ لَازِم قَولِهِم.

٥- أَنَّهُ يَلْزَم عَلَى قَولِهِم أَنْ يَكُون اللهُ تَعَالَى مُستَويًا عَلَى ظَهْرِ البَعِيرِ وعَلَى ظَهْرِ الجَادِ وعَلَى ظَهْرِ الكَلْبِ؛ لأَنَّهُ مُستَولٍ عَلَى هَذِهِ الأَشْيَاء، فَإِذَا قُلْنَا: اسْتَوَى بِمَعْنى: اسْتَوْلَى، واللهُ سُبْحَانَهُ وَقَعَالَى مُستَولٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ لَزِمَ أَنْ يَصِحَّ أَنْ يَكُون مُستَويًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ لَزِمَ أَنْ يَصِحَّ أَنْ يَكُون مُستَولًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ لَزِمَ أَنْ يَصِحَّ أَنْ يَكُون مُستَولًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ لَزِمَ اللَّانَّةُ سُبْحَانَه مُستَولٍ عَلَيْك.
 كُلِّ شَيْءٍ. بَلْ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مُستَو عَلَى رَأْسِكَ؛ لأَنَّهُ سُبْحَانَه مُستَولٍ عَلَيْك.
 فَهَذَا اللَّاذِم لَا شَكَ أَنْهُ بَاطِلٌ.

إِذَنْ: إِذَا ذَكَرْنَا مَا يَلْزَم عَلَى قَولِهِمْ مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلة تَبيَّنَ بُطْلَاتُهَا؛ لأنَّ فسَادَ اللَّازِم يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ المَلْزُوم، وهَذِهِ أَيْضًا مِنْ طُرُق المُناظَرَةِ أَنْ تَذَكُرَ لِحَصمِكَ مَا يَلْزَم عَلَى قَوْلِه.

لَكِنْ لَوْ قَالَ الخصْمُ: إِنَّ هَذَا لَا يَلزَمُنِي. فَنَقُول: إِذَا لَمْ يَأْتِ بِبُرْهَانٍ عَلَى أَنَّهُ لا يَلزَمُهُ ضَاعَتِ الحُجَّةُ فَنَقُول لَهُ الْآنَ: هَلْ تُؤمِنُ بِأَنَّ اللهَ مُستَولٍ عَلَى كُلِّ شَيْء أَوْ لَا؟

الرَّابع: أَنَّ النُّصُوصَ الوَارِدَةَ فِي الصِّفَات لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيل [١]،.....

إِنْ قَالَ: لَا. كَفَرَ؛ لأَنَّهُ يُنكِرُ عُمُوم مُلْكِ اللهِ تَعَالَى، وإِن قَالَ: نعَمْ. لَزِمَه أَنْ يَصِحَّ إِطْلَاقُ الاسْتِوَاء عَلَى كُلِّ مَا اسْتَوْلَى اللهُ عَلَيْهِ؛ لأنَّ اسْتَوْلَى عَلَى رَأْيِهِ عَلَى وَزْنِ اسْتَوَى، يَعْنِي: أَنَّ مَعْنَاهُمَا سَوَاءٌ.

فالحَاصِلُ: أنَّ هَذِهِ مِنْ طُرُق المُناظَرةِ أَنْ يَعمَدَ المُناظِرُ إِلَى مَا يَلْزَم عَلَى هَذَا القَوْلِ مِنَ اللَّوازِمِ، فَإِذَا كَانَت فَاسِدَةً دَلَّ ذَلِكَ عَلَى فَسَادِ المَلْزُوم.

[1] وهَذِهِ مَسْأَلَة تَحْتَاجُ إِلَى وَقْفَةٍ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَمْنَع الحَصْمُ هَذَا الوَجْهَ فيدَّعِي أَتَّا تَخْتَملُ التَّأْوِيل، والحَقِيقةُ أَنَّ النَّصُوصَ الوَاردَةَ مِنْهَا مَا يَخْتَمِلُ التَّأْوِيل، وهُو قليل، ومِنْهَا مَا كَخْتَمِلُ التَّأْوِيل، وأَعْنِي بالتَّأُويلِ هَذَا: صَرْفَ اللَّفْظ عَنْ ظاهِرِه، قليلً، ومِنْهَا مَا لا يحتَمِلُ التَّأْوِيل، وأَعْنِي بالتَّأُويلِ هَذَا: صَرْفَ اللَّفْظ عَنْ ظاهِرِه، لا التَّفْسِير؛ لأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَقْبَلُ التَّفْسِير، فمِنَ النَّصُوصِ مَا لا يحتَمِلُ التَّأُويل، مِثْل قَوْلِهِ: ﴿ لِللَا خَلَقْتُ بِيدَى ﴾ ومثلُ قَوْلِهِ: ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى النَّالُويل فِي الوَاقِع، فكُلُّ مَنْ خَاطَبْتَ وقُلْتَ: اسْتَوَى عَلَى الفُلْكِ، أَيْ: عَلا عَلَيْه، عَلَى العَرْش. فإنَّ مَعْنَاه عَلَا عَلَيْهِ كَمَا لَوْ قُلْت: اسْتَوَى عَلَى الفُلْكِ، أَيْ: عَلا عَلَيْه، عَلَى المُعْرِش. فإنَّ مَعْنَاه عَلَا عَلَيْهِ كَمَا لَوْ قُلْت: اسْتَوَى عَلَى الفُلْكِ، أَيْ: عَلا عَلَيْه، اللهَ عَلَى الْمُعْرِ البَعِير، أَيْ: عَلا عَلَيْه، سَوَاءٌ كَانَ مَالِكًا لَهُ أَمْ لَمْ يَكُنُ مَالِكًا لَهُ أَمْ لَمْ يَكُنُ مَالِكًا لَهُ أَمْ لَمْ يَكُنُ مَالِكًا لَهُ السَّوَى عَلَى الْمُعْرِ البَعِير، أَيْ: عَلَا عَلَيْه، سَوَاءٌ كَانَ مَالِكًا لَهُ أَمْ لَمْ يَكُنُ مَالِكًا لَهُ أَمْ لَهُ يَكُنُ مَالِكًا لَهُ اللَّهُ الْمَالِكُ لَهُ أَمْ لَمْ يَكُنُ مَالِكًا لَهُ عَلَى الْمُعْرِ البَعِيرِ أَو الغَاصِبُ للبَعِير إِذَا رَكِبَ يُقَال: اسْتَوَى عَلَيْهِ. وهُو لَيْسَ بَالِكٍ لَـهَا.

الحَاصِلُ: أنَّ النَّصُوصَ الوَارِدَةَ والحَمْد لله، غَالِبُهَا لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وإذَا جَاءَنَا نَصُّ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ قَالَ: «ولَئِنِ احْتَمَلَهُ بَعْضُها فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَع إِرَادَة الظَّاهِرِ فَتَعَيَّنَ المَصِيرِ إِلَيْهِ».

ولَئِنِ احْتَمَلَهُ بَعْضُها فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَع إِرَادَة الظَّاهِرِ فتَعيَّن المَصِير إِلَيْهِ[١].

[1] يَعْنِي: بَعْضِ النُّصُوصِ قَدْ تَحْتَمِلِ التَّأْوِيل، وهَذِهِ النُّصُوصُ الَّتِي تَحْتَمِل التَّأْوِيل لَيْسَ فِيهَا مَا يَمْنَع إِرَادَة الظَّاهِر، فَإِذَا كَانَ عندنا احْتِهَال وظَاهِر، فالَّذِي يَتَعَيَّن المَصِيرُ إِلَيْهِ هُوَ الظَّاهِر؛ ولهَذَا نَقُول: هَذِهِ النُّصُوصُ الَّتِي تَحْتَمِلُ التَّأْوِيل عَنْدَك لَيْسَ فِيهَا مَا يَمْنَع ظَاهِرَها، وإذَا لَم يكُنْ فِيهَا مَا يَمْنَع الظَّاهِر تَعيَّن المَصِير إِلَى الظَّاهِر؛ لأَنْنَا مُحَاطَبُون بِهِ.

وفي هَذِهِ الجُملَةِ خَطَأٌ نحْويٌّ وهُوَ أَنَّهُ اجتَمَع فِي «لَئِنْ» شَرْطٌ وقَسَمٌ، وابنُ مَالِك رَجِمَهُٱللَّهُ يَقُول^(۱):

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِهَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُ وَ مُلْتَزَمْ

فالفَاء فِي قَوْله: «فَلَيْسَ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المَوْجُود جَوَابُ الشَّرطِ؛ لأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَقْتَرِنُ بِالفَاء؛ لأَنَّكَ تَقُول: واللهِ لَيْسَ زَيدٌ بِقَاتِمٍ. وهُنَا مَا دُمْنا سنَجْعَلُ «لَيْسَ» هِيَ جَوَاب بقَائمٍ. وَهُنَا مَا دُمْنا سنَجْعَلُ «لَيْسَ» هِيَ جَوَاب بقَائمٍ، وَلاَ تَقُول: واللهِ فَلَيْسَ زَيدٌ بقَائِمٍ، وهُنَا مَا دُمْنا سنَجْعَلُ «لَيْسَ» هِي جَوَاب القَسَم فإنَّنَا نَحْذِف الفَاء، ونَقُولُ: «وَلَئِنِ احْتَمَلَهُ بَعْضُهَا لَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ...» القَسَم فإنَّنا نَحْذِف الفَاء، ونَقُولُ: «وَلَئِنِ احْتَمَلَهُ بَعْضُهَا لَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ...» وعَلَى هَذَا يَكُون مَا ذكرْنا لِحْنَا؛ لأنَّ ابنَ مَالِك رَحْمَهُ اللهُ يَقُول: «جَوَابَ مَا أَخَرْتَ فَهُو مُلتَزَمْ».

لكن لَعَلَّ الَّذِي حَمَلنا عَلَيْهِ إِمَّا الجهلُ بَهَذِهِ القَاعدَةِ حِينَ التَّأليفِ أَوْ نِسيَانُهَا، وإِمَّا مراعَاةُ أَفْهَامِ الطَّلبَةِ، وهَذَا أَحْسَنُ الاحتِهَالَينِ؛ أَنَّ الطَّالِبَ إِذَا قِيلَ لَهُ: «وَلَئِنِ الْحَتَمَلَهُ بَعْضُهَا فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ...» يَتَّضِحُ لَهُ تَمَامًا أَنَّ «لَيْسَ» هِيَ الجَوَابُ، احْتَمَلَهُ بَعْضُهَا فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ...» يَتَّضِحُ لَهُ تَمَامًا أَنَّ «لَيْسَ» هِيَ الجَوَابُ،

⁽١) الألفية (ص:٥٩).

الخَامِسُ: أَنَّ عَامَّة هَذِهِ الأُمُورِ مِنَ الصِّفَاتِ يُعلَمُ بِالضَّرورَةِ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَاءَ بِهَا، فتَأْويلُهَا بِمَنْزِلَة تَأْوِيلِ القَرَامِطَة والبَاطنيَّةِ الطَّلاةِ، والصَّومِ، والحَجِّ، ونَحْو ذَلِكَ [1].

والطَّالِبُ لَا أَظُنَّهُ سَيَعْرِفُ أَنَّ المَحذُوفَ جَوَابِ الشَّرِطِ؛ وَلَمَذَا لَوْ قِيلَ لَطَالِبِ: أَيُّهُا أَحْسَنُ أَنْ أَقُولَ لَكَ: «وَلَئِنِ احْتَمَلَهُ بَعْضُهَا لَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ...» أَوْ «وَلَئِنِ احْتَمَلَهُ بَعْضُهَا لَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ...» أَوْ «وَلَئِنِ احْتَمَلَهُ بَعْضُهَا فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ...»؟ لقال: الثَّانِي أَحْسَنُ وأَوْضَحُ. إِذَنْ فلْيَكُنْ هَذَا اللَّافِي أَحْسَنُ وأَوْضَحُ. إِذَنْ فلْيَكُنْ هَذَا اللَّافِي أَحْسَنُ وأَوْضَحُ. إِذَنْ فلْيَكُنْ هَذَا اللَّحْنُ مِن أَجْلِ مُراعَاةِ أَفْهَام الطَّلَبَةِ.

[1] عَامَّة هَذِهِ الأُمُورِ يَعْنِي: لَيْسَ كُلَّها، فعَامَّةُ الصِّفَات يُعلَمُ بأَنَّ الرَّسُول وَيَعْنِي: لَيْسَ كُلَّها، فعَامَّةُ الصِّفَات يُعلَمُ بأَنَّ الرَّسُول عَلَيْهِ الضَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الأَحَادِيثِ الَّتِي تُفسِّرُ القُرْآن يَأْتِي بأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الصِّفَات فِي الجُمْلَةِ فَإِذَا ذَهَبْنَا نُؤوِّلها صَارَ تَأْويلُهَا بِمَنْزِلَة تَثْدِيلَ القَرَامِطَة والبَاطنيَّةِ للصَّلاةِ والصَّومِ والحَجِّ ونَحْو ذَلِكَ.

فالقَرَامِطَة لَـهُمْ مَذْهَبٌ خَبِيثٌ وهُوَ إِنْكَارُ الأديَانِ، ويَقُولُونَ: إِنَّ الدِّينَ لَهُ باطِنٌ وظَاهِر. فالظَّاهِرُ للعَامَّةِ والبَاطن للخَاصَّةِ.

فالظَّاهِر مِثْلُ الصَّلَاةِ والصِّيامِ والحَجِّ؛ فالصَّلَاة لأَنَّكَ تَقُومُ تَرْكَعُ وتَسْجُدُ، وهَذَا لَيْسَ مِنَ الدِّينِ البَاطِنِ الَّذِي يُرِيدُهُ اللهُ عَنَّوَجَلَّ، بَلْ هَذَا دِينُ العجَائِزِ والعَوَامِّ، وَكَذَلِكَ الصَّومُ لَيْسَ هُوَ الإمْسَاكَ عَنِ الأَكْلِ والشُّربِ والمُفَطِّرَاتِ فِي زَمَنِ الصَّوْم، وأنَّ هَذَا صَومُ العَامَّة والعجَائِزِ، وَكَذَلِكَ الحَجُّ لَيْسَ المَعْنَى أَنْ تَقصِدَ مكَّةَ وتَأْتِي بِالنُّسُكِ، ولكِنَّ هَذَا حَجُّ العَجَائِزِ والعَوَامِّ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

إِذَنِ: الْمُرَادُ بِالصَّلَاةِ مَعْرِفَةُ الأسرَارِ، يَعْنِي: الوُّصُولَ إِلَى أسرَارِ المَذْهَبِ؛ لأنَّ

الصَّلَاةَ مَأْخُوذَةٌ مِنَ الصِّلَةِ، وهُوَ التَّوصُّلُ إِلَى أُسرَارِ المَذْهَبِ فَإِذَا وَصَلْتَ إِلَى أُسْرَارِ المَذْهَبِ وهِيَ مُرتَّبَةٌ إِلَى عَشْرِ مَرَاتِبَ إِذَا وَصَلْتَ إِلَى المَرتَبَةِ العَاشِرَةِ فَهَذِهِ أَسْرَارِ المَذْهَبِ وهِيَ مُرتَّبَةٌ إِلَى عَشْرِ مَرَاتِبَ إِذَا وَصَلْتَ إِلَى المَرتَبَةِ العَاشِرَةِ فَهَذِهِ هِيَ الصَّلَاةُ، بَعْدَ ذَلِكَ لَا تُصلِّي وَلَا تَأْتِي المَسْجِدَ؛ لأنَّ هَذِهِ صلَاةُ العَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَفْهَمُونَ.

والْمَرَاد بالصِّيامِ هُوَ الإمسَاكُ، لكِنَّ الإمسَاكَ عَنْ إِفْشَاءِ السِّرِّ فَيُفسِّرُون الصِّيامَ بَكِتْهانِ أُسرَارِهِمْ؛ ولهَذَا إِذَا أَخْبَرَ أَحَدٌ غيرَهُ بطَريقَتِهِمْ قَالَ: هَذَا أَفْطَرَ. فيَرَوْنَ أَنَّ الفِطْرَ بالإخبَارِ عَنْ سرِيرَةِ هَذَا المُذْهَبِ لَا بالأَكْلِ والشُّربِ.

والْمَرَادُ بالحَجِّ عنْدَهُم هُوَ قَصْدُ مَشَايِخِهِمْ ومَنْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم أَوْليَاءُ، ولَيْسَ قَصْدَ مَكَّةَ.

إِذَنْ إِذَا أَوَّلْنَا آيَاتِ الصِّفَات وهِيَ عِمَّا يُعلَمُ بِالضَّرورَةِ أَنَّ الإِسْلَام جَاءَ بِهِ صَارَ تَأْوِيل هَذِهِ الأُمُورِ العِلْمِيَّة كَتَأْويلِ القَرَامِطَة والبَاطنيَّةِ للأُمُورِ العَمَليَّةِ؛ لأنَّ الصَّلَاةَ والصِّيامَ والحَجَّ هَذِهِ مِنَ الأُمُورِ العَمَليَّةِ حَتَّى الزَّكَاةُ يُؤوِّلُونها فيقُولُونَ: لَيْسَ الزَّكَاةُ دَفْعَ المَال، بَلِ الزَّكَاةُ تزكِيَةُ النَّفْسِ وَجَرُّدُها؛ ولهَذَا عنْدَهُم أَنَّ الإِنْسَانَ لَيْسَ الزَّكَاةُ دَفْعَ المَال، بَلِ الزَّكَاةُ تزكِيَةُ النَّفْسِ وَجَرُّدُها؛ ولهَذَا عنْدَهُم أَنَّ الإِنْسَانَ اللّذِي يَصِلُ إِلَى الغَايَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ لَا صَلَاةٌ، وَلَا زَكَاةٌ، وَلَا صَومٌ، وَلَا حَجِّ، ويَتجَرَّدُ مِنْ جَمِيعِ العِبَادَاتِ؛ لأَنَّهُم يَزْعُمُونَ أَنَّ العِبَادَاتِ وَسيلَةٌ تُوصِلُك إِلَى غَايَةٍ مُعيَّنَةٍ، ثُمَّ مِنْ جَمِيعِ العِبَادَاتِ؛ لأَنَّهُم يَزْعُمُونَ أَنَّ العِبَادَاتِ وَسيلَةٌ تُوصِلُك إِلَى غَايَةٍ مُعيَّنَةٍ، ثُمَّ مِنْ جَمِيعِ العِبَادَاتِ؛ لأَنَّهُم يَزْعُمُونَ أَنَّ العِبَادَاتِ وَسيلَةٌ تُوصِلُك إِلَى غَايَةٍ مُعيَّنَةٍ، ثُمَّ مِنْ جَمِيعِ العِبَادَاتِ؛ لأَنَهُم يُزْعُمُونَ أَنَّ العِبَادَاتِ وَسيلَةٌ تُوصِلُك إِلَى غَايَةٍ مُعيَّنَةٍ، ثُمَّ مَنْ وَيَعْمُونَ أَنَّ العِبَادَاتِ وَسَيلَةٌ تُوصِلُك إِلَى عَلَيْهِ مُعَيَّنَةٍ، وَكُونَ أَنَّ العِبَادَاتِ وَصَلَ إِلَى بَلَاهِ ومَستَقَرِّه بَاعَ الرَّاحلَة والمَتَاعَ وَكُلَّ وَمَلَ إِلَى بللِهِ ومَستَقَرِّه بَاعَ الرَّاحلَة والمَتَاعَ وَكُلَّ شَعْهُ و مَجَرَّدَ مِنْهُ.

السَّادِسُ: أنَّ العَقْل الصَّريحَ -أي: السَّالِمَ مِنَ الشُّبُهَاتِ والشَّهَواتِ-لَا يُحيلُ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، بَلْ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ صِفَاتِ الكَمَال للهِ فِي الجُملَةِ^[1]،

[1] العَقْل الصَّريحُ هُوَ: السَّالِمُ مِنَ الشُّبُهَاتِ والشَّهواتِ؛ لأنَّ الصَّريحَ مِنْ كُلِّ شَيْء هُوَ الحَّالِصُ مِنْهُ، يَعْنِي: الحَّالِصُ مِنْ أَيِّ احتهَالِ يُسَمَّى صَرِيحًا، والَّذِي يَعْتَرِي العُقُولَ إِمَّا شُبهةٌ لنَقْصِ العِلْم، أَوْ لِسُوءِ الفَهْمِ ونَقْصِ الفَهْم، وإِمَّا شَهْوةٌ يَعتَرِي العُقُولَ إِمَّا شُبهةٌ لنَقْصِ العِلْم، أَوْ لِسُوءِ الفَهْمِ ونَقْصِ الفَهْم، وإِمَّا شَهْوةٌ لسُوءِ الإِرَادَة، أَيْ: أَنَّ الإِنْسَان يَكُونُ عنْدَهُ عِلْمٌ وفَهْمٌ صَحِيحٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِرَادَةٌ كَسَنَةٌ، بَلْ يُرِيدُ الشَّرُ والسُّوءَ، فالعَقْل الصَّريحُ إِذَنْ هُوَ السَّالِمُ مِنَ الشَّبُهَات؛ لكَمَال عِلْمِهِ، ومِنَ الشَّهواتِ لحُسْنِ قَصْدِهِ.

وأنْتَ لَوْ تَأَمَّلْتَ مُحَالَفَة النَّاسِ لِهَا جاءَتْ بِهِ الشَّرائِعُ لُوجَدْتَهَا تَدُورُ عَلَى هَذَيْنِ الأَمْرَينِ: إِمَّا شُبْهَةٍ، وإِمَّا شَهْوَةٍ، والشُّبْهَةُ سَبَبُها الجَهْلُ أَوْ سُوءُ الفَهْمِ، يَعْنِي: قَدْ يَكُون عَالِمًا، لَكِنْ لَا يَفْهَمُ النَّصُوصَ عَلَى الْمَرَادِ بِهَا، أو يَكُون جَاهِلًا، يَعْنِي: لَيْسَ عَنْدَهُ عَلْمٌ.

فالجَاهلُ: عنْدَهُ نقصُ مادَّةٍ، وسَيِّئُ الفَهْمِ: عنْدَهُ مادَّةٌ عِلْمِيَّةٌ ويَعرِفُ، لَكِنَّهُ لَا يَفْهَمُ النُّصُوص، فتَجِدُه يُخَالِفُ الحَقَّ بِسَببِ سُوءِ الفَهْم.

هُنَاكَ قِسْمٌ ثَالِثٌ عَنْدَهُ عِلْمٌ وَفَهْمٌ، لَكِنَّهُ عَنْدَهُ سُوءُ إِرَادَةٍ لَا يُرِيدُ الحَقَّ، وهَذَا غالبًا يَكُون فِي أَئِمَّةِ البَاطِل، ففرعونُ مَثَلًا حِينَ أَنْكَرَ رُبوبِيَّةَ اللهِ عَزَقِبَلَ وكذَّب مُوسَى لَيْسَ عَنْدَهُ شُبْهَةٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتُهَا أَنفُسُهُمْ ﴾، مُوسَى لَيْسَ عَنْدَهُ شُبْهَةٌ وَلَا لَهُ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَنَوُلاَةٍ إِلَّا رَبُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ وَمُوسَى عَيْنَوالسَّلامُ قَالَ لَهُ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَنَوُلاَةٍ إِلَّا رَبُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ بَصَآبِرَ ﴾ فعنْدَهُ عِنْدَهُ وعنْدَهُ فهم أَيْضًا، لكِنْ عنْدَهُ سُوءُ إِرَادَةٍ وقَصْدٍ، لَا يُرِيدُ الحَقَّ.

وإن كَانَ فِي النُّصُوصِ مِنَ التَّفاصِيلِ فِي هَذَا البَابِ مَا تَعْجِزُ العُقُولُ عَنْ إِدْراكِهِ والإحَاطَةِ بِهِ.

وقَدِ اعْتَرَفَ الفُحُولُ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّ العَقْلَ لَا يُمكِنُهُ الوُصُولُ إِلَى اليَقِينِ فِي عَامَّة المَطَالِبِ الإلهَيَّةِ اللهُ وعَلَى هَذَا فالوَاجِبُ تَلَقِّي ذَلِكَ مِنَ النَّبوَّاتِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ من غَيْرِ تَحْرِيفٍ، واللهُ أَعْلَمُ أَلَاً.

والعَقْلُ السَّالِمُ مِنَ الشَّبُهَاتِ والشَّهواتِ لَا يُحِيلُ مَا جَاءَتْ بِهِ النَّصُوصُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ عَنَّفَجَلَّ أَبَدًا، هَلْ يُحِيلُ عقلُكَ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى اسْتَوَى عَلَى العَرْش حَقِيقَةً، لكِنْ عَلَى وَجْهٍ لَا يُهاثِلُ اسْتِوَاءَ المَخلُوق عَلَى البَعيرِ وعَلَى السَّريرِ؟ أَبَدًا لَا يُحِيلُهُ.

هَلْ يُحِيلُ العَقْل أَنْ يَكُونَ للهِ تَعَالَى يدَانِ حَقِيقِيَّتان يَأْخُذُ بِهِمَا ويَقْبِضُ ويَبسُطُهما عَزَقِجَلً؟

الجَوَاب: أَبَدًا، نَعَمْ يُحِيلُ الْمَاثَلَة، صَحِيحٌ، أَمَّا أَنْ يُحِيلَ وُجودَ هَذَا الشَّيْءِ فَكَلَّا، فالعَقْلُ الصَّريحُ لَا يُحِيلُ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، بَلْ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ صِفَاتِ اللهِ، بَلْ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ صِفَاتِ الكَمَالُ للهِ فِي الجُمْلَةِ، وأَمَّا التَّفْصِيلُ فَلَا.

[1] شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ أَللَهُ نَقَلَ -وهُوَ مُطَّلِعٌ وثِقَةٌ فِيهَا يَنْقُل - أَنَّ الفُحُولَ مِن هَوُلَاءِ النُّفَاةِ يَعلَمُونَ أَنَّ العَقْلَ لَا يُمْكِنُهُ الوُصُولُ إِلَى اليَقِينِ فِي عَامَّة المَطَالِبِ الإِلْهَيَّةِ، وإِذَا كَانَ العَقْلُ لَا يُمكِنُهُ الوُصُولُ إِلَى اليَقِينِ، فالوَاجِبُ الرُّجوعُ إِلَى الإِلْهَيَّةِ، وإِذَا كَانَ العَقْلُ لَا يُمكِنُهُ الوُصُولُ إِلَى اليَقِينِ، فالوَاجِبُ الرُّجوعُ إِلَى اللهَ عَيْنَهُا. الوَحْيِ بمُجَرَّد أَوْهَامِ نَتخَيَّلُها.

[٢] فَمَا دُمْتَ الْآنَ مُقِرًّا بِأَنَّ عَقْلَكَ لَا يُمكِنُه الوصولُ إِلَى اليَقِينِ فِي عَامَّةِ المَطَالِبِ

الإلهيَّةِ فَقَدْ أَقْرَرْتَ عَلَى نَفْسِكَ بالعَجْزِ والقُصورِ، وإذَا أَقْرَرْتَ عَلَى نَفْسِكَ بالعَجْزِ والقُصورِ وَجَبَ عَلَيْكِ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى مَا فِيهِ الكَهَالِ والقُدْرَة وهِيَ النَّصُوص، وأَنْ ثُرْجِعَ إِلَى مَا فِيهِ الكَهَالِ والقُدْرَة وهِيَ النَّصُوص، وأَنْ ثُجْرِيَها عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ؛ ولهَذَا تَجِدُ طَرِيقَةَ السَّلَف -وأَعْنِي بِهِمُ: الصَّحَابَةَ والتَّابِعِينِ- ثُجُدُها طَرِيقَةً سهْلَةً وسليمة، لَا يُوجَدُ فِيها تَقْسِياتٌ، وَلَا فِيهَا مُنَاظَرَاتُ، وَلَا جِادَلَاتٌ؛ ولهَذَا يَقَعُ الإِنْسَانُ أَحْيَانًا فِي شَكَّ: هَلْ يَجُوزُ أَن يُقَسِّمَ صِفَاتِ اللهِ وَلَا جُادَلَاتٌ؛ ولهَذَا يَقَعُ الإِنْسَانُ أَحْيَانًا فِي شَكَّ: هَلْ يَجُوزُ أَن يُقَسِّمَ صِفَاتِ اللهِ إِلَى ثَبِريَّةٍ ومَعنويَّةٍ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ نَسَكُتَ كَمَا سَكَتَ السَّلَفُ.

قَدْ يَقُول قَائِلٌ: إِنَّ الأَفْضَلَ أَنْ تَسْكُتَ وأَنْ تُسلِّمَ بِالصِّفَاتِ إِثْبَاتًا ونفْيًا، وَلَا تَقسِّمَها، فيدُ اللهِ ثَابِتَةٌ لَهُ، أَمَّا هَلْ هِي صِفَةٌ ذَاتيَّةٌ أَوْ فِعليَّةٌ أَوْ فِعليَّةٌ أَوْ فِعليَّةٌ أَوْ مَعنويَّةٌ؟ وَلَا نُقسِّمُ، فَهَا لَنَا وَلَهَا، فنُؤمِنُ بِيدٍ حَقِيقِيَّةٍ، ونُؤمِنُ بِاسْتِوَاءٍ حَقِيقِيِّ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا نُقسِّمُ، فَهَا لَنَا وَلَهَا، فنُؤمِنُ بِيدٍ حَقِيقِيَّةٍ، ونُؤمِنُ بِاسْتِواءٍ حَقِيقِيِّ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا نُقسِّمُ، ولكِنْ إِذَا ابْتُلِينَا بِمَنْ يُلجِئُونَنا إِلَى التَّقسِيم صَارَ لَا بُدَّ مِنْ وَهَذَا لَا شَكَ أَنَّهُ أَسْلَمُ، ولكِنْ إِذَا ابْتُلِينَا بِمَنْ يُلجِئُونَنا إِلَى التَّقسِيم صَارَ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا نَقُول ذَلِكَ فِي الفِقْهِيَّاتِ هَلْ فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ تَقْسِيمُ الوَاجِبَاتِ فِي الصَّلَاةِ مَثَلًا إِلَى شُرُوطٍ وأركانٍ ووَاجِبَاتٍ وسُنَنٍ؟

الجَوَابُ: لَا تَجِدُ هَذَا، لَكِنَّ العُلَمَاءَ أَخَذُوهَا مِنَ التَّتَبُّعِ واضْطُرُّوا إِلَى أَن يُقسِّمُوا هَذَا التَّقسِيمَ مِنْ أَجْلِ تَقْرِيبِ العِلْمِ إِلَى أَفْهَامِ النَّاسِ، وإِلَّا لَوْ قَالَ قَائِل: إِذَا أَمَرَ الرَّسُولُ بِشَيْءٍ فَافْعَلْهُ، ولَيْسَ لَكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ: هَلْ فِعْلُهُ وَاجِبٌ أَوْ مُستحَبُّ. أَبَدًا، بَلْ هَذَا أَمْرُ اللهِ ورَسُولِهِ لَا تَفْعَلْهُ.

ولكِنْ لَا بُدَّ أَنْ نُقرِّبَ إِلَى الأفهَامِ، ونَلجَأَ إِلَى القَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى الوُّجُوبِ فِي

الوَاجِبِ، وعَلَى التَّحرِيمِ فِي الحَرَامِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

والحَاصِلُ: أَنَّ بَابَ الصِّفَاتِ مِنْ أَخْطِرِ مَا يَكُونُ عَلَى الإِنْسَان، ولكِنَّ الطَّرِيقَةَ الْمُثَلَى السَّلَيمَةَ اتَّبَاعُ السَّلَفِ، وهَذَا التَّقسِيمُ الَّذِي وَرَدَ عَلَى الصَّفَاتِ إِنَّمَا أُلِجِئَ إِلَيْهِ النَّاسُ إلجَاءً.

XXX





البَابِ الحَادِي [١] والعِشْرُونَ

فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ فَرِيقَيِ التَّعْطِيلِ وَالتَّمَثِيلِ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ التَّعْطِيلِ وَالتَّمثِيلِ^[۲]

XXX

المُعطِّلُ: هُـوَ مَنْ نَفَى شَيْئًا مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ أَوْ صِفَاتِهِ [7].....

[1] قَوله: «الحادِي» بالسُّكون إِلَّا إِذَا وُجد مَا يُوجِب النَّصب فيُنصب، لأنَّهُ مَنقوصٌ، فتَقُول: قرأتُ البَابَ الحاديَ والعشرين، وأمَّا إِذَا كَانَ مرفوعًا أو مجرورًا فَإِنَّهُ بالسكون يَعْنِي غَيْر مبني.

[٢] فالمُعَطِّلَة نَفُوا مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لَنفْسِهِ، والمُمَثِّلة أَثْبَتُوهُ مَعَ الغُلوِّ فِي الإِثْبَاتِ حَيْثُ وَصَلُوا إِلَى دَرَجَةِ التَّمْثِيل، فالأَوَّلُونَ غَلَوْا فِي التَّنْزِيهِ، والآخَرُونَ غَلَوْا فِي الاَّنْزِيهِ، والآخَرُونَ غَلَوْا فِي الإِثْبَاتِ، وأَهْلُ السُّنَّةِ والجَهاعَةِ وَسَطْ بَيْنَ الغُلُوَّيْنِ، فأَثْبَتُوا بِدُونِ تَمْثِيل، لكِنْ مَعَ الإِثْبَاتِ، وأَهْلُ السُّنَّةِ والجَهاعَةِ حَشُويَّةٌ مُحسَّمةٌ مُثَلِّةٌ؛ لأَنْبُم ذَلِكَ أَهْلُ التَّعْطِيل يَقُولُونَ: إنَّ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَهاعَةِ مُقصِّرُونَ؛ لأَنْبُم لَمْ يُشِتُوا وَأَهْلُ التَّمْثِيلِ يَقُولُونَ: إنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَهاعَةِ مُقصِّرُونَ؛ لأَنْبُم لَمْ يُشِتُوا النَّنْ والجَهاعَةِ مُقصِّرُونَ؛ لأَنْبُم لَمْ يُشِيل النَّنَّةِ والجَهاعَةِ مُقصِّرُونَ؛ لأَنْبُم لَمْ يُشِولُ ولَنَ المُعَلِّلَة والمُمَثِّلَة: كُلِّ مِنكُم جَانِبُ النَّنْ الشَّرَينِ، شَرِّ التَعْطِيل وشَرِّ التَّمْثِيل.

[٣] فالمُعطِّلُ هُوَ الَّذِي نَفَى شَيْئًا مِنْ أَسْهَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ سَوَاءٌ كُلِّيًّا أَوْ جُزئيًّا، وقَدْ تقدَّم أَنَّ مِنَ المُعَطِّلَة مَنْ يُنكِرُ الأَسْهَاءَ والصِّفَاتِ، ومِنْهُم مَنْ يُنكِرُ الصَّفَاتِ

كالجَهْمِيَّة [1] والمُعْتَزِلَةِ [٢]...

دُونَ الأَسْمَاء، ومِنْهُمْ مَنْ يُنكِرُ بَعْضَ الصِّفَاتِ ويُقرُّ بالأَسْمَاءِ وبَعْضِ الصِّفَاتِ، فهُمْ إِذَنْ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ.

وهُنَاكَ أَيْضًا مُعَطِّلَة غُلَاةٌ أَبلَغُ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَهُمُ الَّذِينَ يُنكِرُونَ الأَسْهَاءَ والصَّفَاتِ جَيِعًا، وهُنَاكَ أَيْضًا غُلَاةٌ أَشَدُّ وَهُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ لَا يُوصَفُ بإثْبَاتٍ وَلَا نَفْيٍ، فَيُنكِرُون الإِثْبَاتَ والنَّفْيَ، لكِنَّ المَشْهُورَ مِنْهُم مَنْ يُنكِرُ الأَسْهَاءَ والصَّفَاتِ وَمَنْ يُنكِرُ الصَّفَاتِ. والصَّفَاتِ ومَنْ يُنكِرُ بَعْضَ الصَّفَات.

[1] وقَوْلُهُ: «كالجَهْمِيَّة» هُمْ أَتْبَاعُ الجَهْمِ بْنِ صفَوانَ تِلْمِيذِ الجَعْدِ بْنِ دِرْهم، وأَصْلُ مذْهَبِ الجَهْمِيَّة الجَعْدُ بْنِ دِرْهَم، لكِنْ لَمَّا أَخَذَ المَقَالَةَ عَنْهُ الجَهْمُ بْنُ صَفَوانَ ونَشَرَهَا ونَاظَرَ عَلَيْهَا نُسِبَتِ المَقَالَةُ إِلَيْهِ، وإِلَّا فأَصْلُها مِنَ الجَعْدِ بْنِ دِرْهَم.

[٢] «والمُعْتَزِلَة» أَتْبَاعُ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ وعَمْرِو بْنِ عُبَيدٍ، وسُمُّوا بِهَذَا الاسْمِ لأَنَّ رَئيسَهُم لمَّا كَانَ مَعَ الحَسَنِ البَصرِيِّ رَحَمُهُ اللَّهُ وتَكلَّمَ الحَسَنُ البَصرِيُّ فِي الفَاسِقِ اللِيِّ حَيْنِي: فَاعِلِ الكَبِيرَةِ - فَأَثْبَتَ الحَسَنُ البَصرِيُّ رَحَمُهُ اللَّهُ مَا أَثْبَتَهُ السَّلَفُ مِنْ أَنَّهُ مُؤْمِنَ نَاقِصُ الإِيمَان، قَالَ وَاصِلُ بْنُ عطَاءٍ: أَنَا لاَ أَقُولُ: مُؤْمِنٌ. وَلاَ أَقُولُ: كَافِر. مُؤْمِن نَاقِصُ الإِيمَان، قَالَ وَاصِلُ بْنُ عطَاءٍ: أَنَا لاَ أَقُولُ: مُؤْمِنٌ وَلاَ أَقُولُ: كَافِر. ولكنِّي أَقُولُ: إِنَّهُ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ المَنزِلَتِين، ثُمَّ قَامَ مِنْ جَيْلِسِ الحَسَنِ واعْتَزَلَ فِي مكانٍ ولكنِّي أَقُولُ: إِنَّهُ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ المَنزِلَتِين، ثُمَّ قَامَ مِنْ جَيْلِسِ الحَسَنِ واعْتَزَلَ فِي مكانٍ ولكنِّي أَقُولُ: إِنَّهُ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ المَنزِلَتِين، ثُمَّ قَامَ مِنْ جَيْلِسِ الحَسَنِ واعْتَزَلَ فِي مكانٍ ولكنِّي أَقُولُ: إِنَّهُ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ المَنزِلَةِ بَيْنَ المَنزِلَةِ بَيْنَ المَنزِلَةِ بَيْنَ المَنزِلَةِ مَا أَنَّ عَامَّة النَّاسِ إِذَا حَصَلَ مِثْلُ هَذَا الْخِلافِ الْعَرْ، وصَارَ يُقرِّرُ مَذْهَبَهُ، وتَعْلَمُونَ أَنَّ عَامَّة النَّاسِ إِذَا حَصَلَ مِثْلُ هَذَا الْخِلافِ بَيْنَ مَنْ يَرُونَهُم عُلَهَ لا بُدَّ أَنْ يَنقَسِمُوا، فَانْقَسَمَ النَّاسُ وَذَهَبَ هَذَا بأصحابِهِ وسُمُّوا مُنْذُ ذَلِكَ الوقْتِ مُعْتَزِلَةً.

ولنَنْظُرِ بَيْنَ المُعْتَزِلَة والجَهْمِيَّة بِهَاذَا يتَّفِقُونَ؟

نَقُولُ: يَتَّفِقُون فِي تَعْطِيل الصِّفَات، ويَخْتَلِفُون فِي أَسْمَاءِ الإِيمَان والدِّينِ وَفِي القَدَر.

فَفِي أَسْمَاء الإِيمَان والدِّينِ: الجَهْمِيَّة يَرُونَ أَنَّ الفَاسِقَ مُؤْمِن كَامِلُ الإِيمَان؛ لأَنَّهُم مُرْجِئَة يَرُونَ أَنَّ الإِيمَانَ هُوَ التِّصدِيقُ، وأَنَّ المُصدِّقَ بالغَيبِ مُؤْمِن كَامِلُ الإِيمَان، ولَوْ زَنَى، وَسَرَق، وقتَل، وشَرِبَ الخَمْر، وفَعَلَ كُلَّ شَيْء، ومَذَهَبُ المُرْجِئَة يَصلُحُ اليَوْمَ لكَثِير مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ: اسْرِقْ واقْتُلْ واشرَبِ الخَمْرَ وازْنِ وافْعَلْ كُلَّ يَصِلُ إِلَى الكُفْر، ونُعطِيكَ وسَامًّا مَكتُوبًا فِيهِ أَنْتَ مُؤمِن كَامِلُ الإِيمَان.

لَكِنَّ المُعْتَزِلَة يَقُولُونَ فيمَنْ فَعَلَ كَبِيرَةً وَاحِدَةً فَقَطْ لَا نَقُولُ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ. وفِي وحَرَامُ أَنْ نَقُولَ: لَا مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ، وفِي وحَرَامُ أَنْ نَقُولَ: لَا مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ، وفِي الآخِرَةِ يُخَلَّدُ فِي نَارِ جَهِنَّمَ، والمُرْجِئَة يَقُولُونَ: فِي الآخِرَة لَا يُمْكِن أَن يَدخُلَ النَّارِ - يعْنِي: مُؤمِن كَامِلُ الإِيمَانِ - وكُلُّ الوَعيدِ الوَارِدِ إِنَّمَا هُوَ للكَافِرِينَ أَوْ للمُستجلِّينَ الَّذِينَ بَلغُوا باستِحْلَا فِيمُ الكُفْرَ.

فالوَعِيدُ الوَارِدُ بالنَّارِ عَلَى مَنْ فَعَلَ مَعْصِية دُونَ الكُفْرِ يَقُولُونَ: تُحْمَلُ هَذِهِ النَّصُوصُ عَلَى الكَافِر أَوْ عَلَى مَنْ كَفَرَ بإنْكَارِ الحُكْمِ، لَا عَلَى مَنْ فَعَلَ.

وفي القَدَر: قَالَ الجَهْمِيَّة قَولًا لَا أَحَدَ يُقِرُّ بِهِ حَتَّى هُمْ بِأَنْفُسِهِمْ لَا يُقِرُّونَ بِهِ قَالُوا: إِنَّ الإِنْسَان مُجْبَرٌ عَلَى عَمَلِهِ، لَيْسَ لَهُ اخْتِيَارٌ، بَلْ هُوَ مَجَبُورٌ كَمَنْ نَزَلَ مِنَ السَّطحِ عَلَى الدَّرَجِ لَالْ الْحَرِهِ، فَهُو لَيْسَ لَهُ إِرَادَة وَلَا اخْتِيَار.

والأَشْعَرِيَّةِ [١]...

ولَوْ أَنَّكَ ضَرَبْتَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ وقَالَ: لِمَاذَا تَضرِبُنِي؟ فَتَقُولُ: هَذَا رَغْم عَلِيَّ، لَيْسَ باخْتِيَارِي. فإِنَّ هَذَا غَيْرُ مَقْبُول.

لكِنْ إِذَا جَمَعْتَ هَذَا المُذْهَبَ إِلَى مَذْهَبهم فِي الإِرْجَاءِ قُلْنَا لِلْإِنْسَانِ الَّذِي يَسِرِقُ أَمُوالَ النَّاسِ: هَذَا غَيْرِ مُلامٍ وَلَا مُعاقَبٍ، غَيْرُ مُلامٍ؛ لأَنَّهُ رَغْمٌ عَنْهُ فَهُوَ مُجَرُّ، وغَيْرُ مُعَاقِبٍ؛ لأَنَّهُ كَامِلُ الإِيمَان، فَإِذَا ضَمَّنْتَ هَذَا الْقَوْلِ لِمَثَا الْقَوْلِ فَسَدَ النَّاسُ كُلُّهُم، وَلَا يُمْكِن أَنْ تَستَقِرَّ قَدَمُ مُؤْمِن عَلَى هَذَا القَوْلِ إِطْلَاقًا؛ لأَنَّ أَمِيرَ النَّاسُ كُلُّهُم، وَلاَ يُمْكِن أَنْ تَستَقِرَّ قَدَمُ مُؤْمِن عَلَى هَذَا القَوْلِ إِطْلَاقًا؛ لأَنَّ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنَ الحَطَّابِ رَحَوَلِيَهُ عَنْهُ المُلهَمَ للصَّوابِ جِيءَ إِلَيْهِ بسَارِقٍ وثَبَتَتِ السَّرِقَةُ المُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنَ الحَطَّابِ رَحَوَلِيَهُ عَنْهُ المُلهَمَ للصَّوابِ جِيءَ إِلَيْهِ بسَارِقٍ وثَبَتَتِ السَّرِقَةُ وَمَعْتُ شُروطُ القَطْعِ، فَأَمَرَ بقَطْعِ يَدِهِ، فَقَالَ: مَهْلا يَا أُمِيرَ المُؤْمِنِينَ، واللهِ مَا سَرَقْتُ المُؤْمِنِينَ السَّرِقَةُ وَنَحْنُ لاَ نَقطَعُكَ إِلّا بقَدَرِ اللهِ. مَعَ أَنَّ عُمرَ رَحَوَلِيَهُ عَنْهُ اللهِ عَلَى مَذْهَبِ الجَهْمِيَّة أَيْضًا مُؤْمِن كَامِلُ الإِيمَانِ اللهِ وَشَرَعِ اللهِ أَيْصًا، فالسَّارِقُ سَرَقَ بقَدَرِ اللهِ، لَا بشَرْعِ اللهِ، وقَطْعُ يَنْهُ عَلَى عَذَرِ اللهِ وَشَرَعِ اللهِ، لَكِنَّ عُمرَ رَحِيَالِيَهُ عَنْهُ عَدَلَ عَنْ ذِكْرِ الشَّرَعِ اللهِ، لَكِنَّ عُمرَ رَحِيَالِيَهُ عَنْهُ عَدَلَ عَنْ ذِكْرِ الشِّرَعِ اللهِ، لَكِنَّ عُمرَ رَحِيَالِيَهُ عَنْهُ عَدَلَ عَنْ ذِكْرِ الشَّرْعِ؛ لأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ

فَالْمُهِمُّ: أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ وَالْمُعَتَزِلَةَ فِي بَابِ القَدَرِ عَلَى طَرَفَيْ نَقِيضٍ كَمَا هُمْ فِي أَسْهَاء الإِيمَانِ وَالدِّينِ، لَكِنَّهُم فِي بَابِ الصِّفَاتِ سَوَاءٌ، إِلَّا أَنَّ الجَهْمِيَّة -والعِيَاذُ باللهِ-قَدْ يَعْلُونَ أَكْثَرَ مِنْ غُلُوِّ المُعْتَزِلَة.

[1] «والأَشْعَرِيَّةُ» الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ ولَيسُوا مِنْ أَتْبَاعِهِ فِي الوَاقِع؛ لأنَّ أَبَا الحَسَن الأَشْعَرِيَّ رَحِمَهُ أَللَهُ صَرَّح فِي آخِرِ كُتُبِهِ أَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِ

الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبلِ، وأَنَّهُ مُثبِتٌ لصِفَاتِ اللهِ عَنَّقَطَّلَ، وأَنْكَرَ عَلَى المُعْتَزِلَة والمُعَطِّلَة، وهَذَا رُجُوعٌ مِنْهُ عَنْ مَذْهَبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ؛ لأَنَّهُ كَانَ أربعِينَ سَنَةً مِنْ عُمرِهِ عَلَى مَذْهَبِ المُعْتَزِلَة يُنَاضِلُ عَنْهُ، ويُدَافِعُ، ويُقرِّرُه، ويُثبِتُه، ثُمَّ كَانَ لَهُ فَتْرَةُ انْتِقَالٍ مِنْ مَذْهَبِ المُعْتَزِلَة يُنَاضِلُ عَنْهُ، ويُدافِعُ، ويُقرِّرُه، ويُثبِتُه، ثُمَّ كَانَ لَهُ فَتْرَةُ انْتِقَالٍ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهاعَةِ وبَيْنَ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهاعَةِ وبَيْنَ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهاعَةِ.

فلَهُ رَحِمَهُ اللّهُ ثَلاثُ مَرَاحِلَ، أَمَّا أَتْبَاعُهُ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُم أَتْبَاعُه فكَانُوا عَلَى مَذْهَبِهِ الوَسَطِ وصَارُوا يَقُولُونَ: هَذَا مَذْهَبُ الأشعَريِّ، وَنَحْنُ عَلَيْهِ. ولَكِنَّهُم فِي مَذْهَبِهِ الوَسَطِ وصَارُوا يَقُولُونَ: هَذَا مَذْهَبُ الأشعَريِّ، وَنَحْنُ عَلَيْهِ. ولَكِنَّهُم فَا الوَاقِعِ مُنتَسِبُونَ لَا مُتَّبِعُونَ، والأَشْعَريَّةُ مُعَطَّلَةٌ؛ لأنَّهُم شَارَكُوا الجَهْمِيَّةَ والمُعْتَزِلَةَ فِي الوَاقِعِ مُنتَسِبُونَ لَا مُتَّبِعُونَ، والأَشْعَريَّةُ مُعَطَّلَةٌ؛ لأنَّهُم شَارَكُوا الجَهْمِيَّة والمُعْتَزِلَةَ فِي الوَاقِعِ مُنتَسِبُونَ لَا مُتَّبِعُونَ، والأَشْعَريَّةُ مُعَطَّلَةٌ؛ لأنَّهُم شَارَكُوا الجَهْمِيَّة والمُعْتَزِلَةَ فِي بَعْضِ بَاطِلِهِمْ، لَا فِي كُلِّ بَاطِلهِم، فأَنْكَرُوا كَثِيرًا مِنْ صِفَاتِ اللهِ، بَلْ أَنْكَرُوا أَكْثَرُ عَلَيْهُ وَيَعْرَا مِنْ صِفَاتِ اللهِ، بَلْ أَنْكَرُوا أَكْثُوا أَكْثُورُ اللّهُ وَيَعْ عَلَى المَشْهُور صِفَاتِ اللهِ؛ لأنَّهُم لَم يُثِيتُوا مِنَ الصَّفَاتِ إِلّا سَبْعَ صِفَاتٍ فَقَطْ عَلَى المَشْهُور صِفَاتِ اللهِ؛ لأنَّهُم لم يُثْبِتُوا مِنَ الصَّفَاتِ إِلَّا سَبْعَ صِفَاتٍ فَقَطْ عَلَى المَشْهُور عَنْدَهُم، ومَا عَدَا ذَلِكَ قَالُوا: يَجِب أَن نَسْلُكَ فِيهِ أَحَدَ طَرِيقَينِ: إِمَّا التَّأُويلَ، أَو التَّفُوينَ فَي الْمُونَ فَي اللّهُ ويضَ حَدًى قَالُوا:

وَكُلُّ نَصِّ أَوْهَمَ التَّشْبِيْهَا أَوْفَوْضْ وَرُمْ تَنْزِيهًا

وعنْدَهُم أَنَّ كُلَّ نَصِّ جَاءَ بِإثْبَاتِ الصِّفَات فَهُوَ مُوهِمٌ للتَّشبِيهِ إِلَّا مَا استُثْنِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي أَثْبَتُوهَا، فَيَكُونُ فِيهِمْ نَصِيبٌ مِنْ طَرِيقِ المُعْتَزِلَةِ والجَهْمِيَّة، ويَصِحُّ أَن نُعبِّرَ عَنْ طَرِيقَتِهِمْ بِأَنَّهَا طَرِيقَةُ تَعْطِيلِ، فَمَثَلًا:

وإِذَا قِيلَ لَهُ: أَثْبِتْ رَحْمَةَ اللهِ. قَالَ: لَا، وأَقُولُ: الْمُرَادُ بالرَّحَمَةِ إِرَادَةُ الإحسَانِ، أَوِ الإحسَانُ نَفْسُه. وبِهَذَا عَطَّلَ الرَّحَمَةَ. وإِذَا قِيلَ لَهُ: أَثْبِتِ الوَجْهَ. قَالَ: لَا، والْمُرَادُ بالوَجْهِ الثَّوابُ ﴿وَيَبَّقَىٰ وَجَّهُ رَبِّكَ ﴾ أَيْ: ثَوابُهُ، أَمَّا أَنَّهُ وَجْهٌ حَقِيقِيٍّ فَلَيْسَ لَهُ وَجْهٌ.

وإِذَا قِيلَ لَهُ: أَثْبِتِ القَدَمَ أَوِ الرِّجْلَ. قَالَ: لَا، وإِثْبَاتُهَا حَرَامٌ وكُفْرٌ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَثْبَتَ هَذَا قَالَ عَلَيْهِ الْمَعْنَى: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيْهَا، وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ عَلَيْهَا قَدَمَهُ أَوْ فِيهَا رِجْلَهُ (الْقَدَم) فَعَل بِمَعْنَى: مفعُولٍ؛ وعَلَيْهِ رِجْلَهُ (الْقَدَم) فَعَل بِمَعْنَى: مفعُولٍ؛ وعَلَيْهِ فَ (قَدَمه) أَيْ: مُقدَّمه أَيْ مَنْ يَقدُمُهم إِلَى النَّار، مَعَ أَنَّهُ فِي الأَوَّل قَدَّم نَاسًا، لكِنْ لَمَا فَالْتِ النَّارُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ وَضَعَ هَوُّلَاءِ، وأَمَّا مَعْنى (الرِّجْل) فَلَيْسَت هِي الرِّجْل المَعْرُوفَة وأنْتَ غَبِيُّ لا تَعرِفُ اللَّغَة العَرَبِيَّة، وَلا تُنزَّهُ اللهَ تَعَلَى حَتَّى أَثْبَتَ لَهُ رِجْلًا حَقِيقًا، أَمَا سَمِعْت أَنَّ الرَّسُول ﷺ قَالَ فِي أَيوب عَيْدَالسَّلامُ: «إِنَّ اللهُ تَعَالَى بَعَثَ إِلَيْهِ حَقِيقِيًّا، أَمَا سَمِعْت أَنَّ الرَّسُول ﷺ قَالَ فِي أَيوب عَيْدَالسَّلامُ: «إِنَّ اللهُ تَعَالَى بَعَثَ إِلَيْهِ مِعْقَالًى بَعَثَ إِلَيْهِ مِعْتَ أَنَّ الرَّسُول ﷺ قَالَ فِي أَيوب عَيْدَالسَّلامُ: «إِنَّ اللهُ تَعَالَى بَعَثَ إِلَيْهِ مِعْقِيًّا، أَمَا سَمِعْت أَنَّ الرَّسُول ﷺ قَالَ فِي أَيوب عَيْدَالسَّلامُ: «إِنَّ اللهُ تَعَالَى بَعَثَى بَعِثَ إِلَيْهِ مِعْتَ أَنَّ الرَّسُول ﷺ فَالَ فِي أَيوب عَيْدِالسَلامُ: الطَّائِفَة التَّتِي يُلقِيهِمْ فِيهَا رِجْلَهُ الْوَنَ اللهَ تَعَلَى بَعَثَ إِلَيْهِ فِيهَا وَجَلَهُ الْأَنْ «الرِّجْل» تَأْتِي بِمَعْنَى: الطَّائِفَة !!.

فَالرَّسُولُ ﷺ عَلَى رَأْيِهِمْ أَذْلَى إِلَيْنَا بِكَلَامٍ لَا يُرِيدُ مِنَّا أَنْ نَفْهَمَ ظَاهِرَهُ، بَلْ يُرِيدُ مِنَّا أَنْ نَفْهَمَ مَعَانِيَ أُخْرَى نَسْتَخْرِجُهَا بِعُقُولِنَا، لَمَاذَا لَمْ يَقُلِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ:

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلهاته، رقم (٦٦٦١)، ومسلم: كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٤٨)، من حديث أنس رَضَيَالِتُهُ عَنهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ أَنِي مَسَّنِيَ ٱلطُّبُرُّ وَأَنَتَ أَرْحَكُمُ ٱلرَّحِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، رقم (٣٣٩١)، من حديث أبي هريرة رَيَّوَالِلَهُ عَنهُ، في خبر أيوب عَلَيْوَالسَّلَمُ.

يضَعُ رَبُّ العزَّةِ فِيهَا مَنْ يَقدُمُهُمْ إِلَى النَّارِ؟ ولَمَاذَا لَمْ يَقُلْ: يَضَعُ فِيهَا طَائِفَةً جَدِيدَةً إِلَى النَّارِ؟ اللَّهِ عَلَى النَّارِ؟ لَمَاذَا لَا يَكْيْ يَمتَحِنَ عُقُولَ النَّاسِ، إِلَى النَّارِ؟ لَمَاذَا فِي يَمتَحِنَ عُقُولَ النَّاسِ، ولِكَيْ يَتَعَبُوا فِي الوُصولِ إِلَى المَعْنَى الْمُرَادِ؛ لأَجْلِ أَنْ يُقَالَ: مَا شَاءَ اللهُ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الذَّكِيِّ الذَّكِيِّ النَّذِي وَصَلَ إِلَى مُرَادِ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ.

ومِنْ جِهَةٍ أُخْرَى لأَجْلِ إِذَا تَعِبَ الإِنْسَانُ فِي الوُصُولِ إِلَى المَعْنَى يَزْدَادُ أَجْرًا مِثْل لَوْ أَلَّفْتَ كِتَابًا وَاضِحًا جِدًّا بِمُجَرَّد مَا يَقْرَؤُه الإِنْسَان يَعْرِفُه، وأَلَّفْتَ كِتَابًا مُعَقَّدًا كُلُّ كَلِمَة فِيه يُرادُ بِهَا خِلَافُ ظَاهِرِها، ثُمَّ تَذَهَبُ تَبْحَثُ فِي مَرَاجِعِ اللَّغَة وقواميسِهَا لعَلَّكَ تَصِلُ إِلَى هَذَا المَعْنَى، أَيُّهَا أَشَقُ فِي الوُصولِ إِلَى المَعْنَى؟

الجَوَابُ: الثَّانِي، هُمُ يَقُولُونَ: هَكَذَا أَرَادَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ لِكَيْ يَتْعَبَ النَّاسُ فِي الوُصُولِ إِلَى الْمُرَادِ، فيزْدَادُوا بِذَلِكَ أَجرًا، أَقُولُ: إِنَّ هَذَا مَا يَقُولُونَه، وَلَكِنَّهُم لَا يَأْتُونَ بِهِ كَمَا يَأْتِي بِهِ الْعَامَّة، يَأْتُونَ فِيهِ بأسالِيبَ غرِيبَةٍ طَويلَةٍ مُزخْرَفَةٍ وَلَكِنَّهُم لَا يَأْتُونَ بِهِ كَمَا يَأْتِي بِهِ الْعَامَّة، يَأْتُونَ فِيهِ بأسالِيبَ غرِيبَةٍ طَويلَةٍ مُزخْرَفَةٍ مُنْخَرَفَةٍ مُنْخَرَفَةٍ إِذَا سَمِعَها الإِنْسَانُ قَالَ: إِنَّ هَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَلَا أَتَعَدَّاهُ. وقَدْ سَبَق لَنَا هَذَا، لَكِنَّهُم كَمَا قِيلَ فِيهِمْ:

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا حَقًّا وَكُلٌّ كَالرُّ مَكْسُورُ

كُلُّهَا لَيْسَ فِيهَا خَيْرٌ، كُلُّهَا قُشُورٌ، لَيْسَ لَهَا لُبُّ إِلَّا لُبُّا وَاحِدًا، وهُوَ مُحَالَفَةُ طَرِيقِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَمَا أَسْوَأَهُ مِنْ لُبُّ! ومَا أَفْسَدَهُ مِنْ هَدَفٍ! ولكِنَّ هَوُلَاءِ السَّلَفِ الصَّلَاحِ وإرَادَة الحَقّ، الَّذِينَ وَقَعُوا فِي شَرَكِ هَذَا التَّعْطِيلِ مِنْهُم أُنَاسٌ نَشْهَدُ لَهُمْ بالصَّلَاحِ وإرَادَة الحَقّ، ولكِنَّهُم حُرِمُ وا الوُصُولَ إلَيْهِ لسَبَبٍ مَا عنْدَهُم مِنَ الشُّبُهَاتِ. فَهَلْ مَعْنى ذَلِكَ أَنْنَا

ونَحْوِهِمْ [١].

نَكْرَهُ هَؤُلَاءِ؟ ونَجْعَلُهم مَناطًا للسَّبِّ والقَدْح فِيهِمْ؟

الجَوَابُ: لَا، إِذَا عَلِمْنا أَنَّ مِنَ العُلَمَاءِ المُخْلِصِينَ المُحقِّقينَ مَنْ وَقَعُوا فِي شَرَكِ هَذَا التَّعْطِيلِ فإِنَّ مَوقِفَنَا نَحوَهُم أَنْ نَسأَلَ اللهَ لَمُثُمُ العَفْوَ والمَغفِرةَ عَلَى مَا أَخْطَؤُوا فِي إِصَابَةِ الصَّوَاب، وأَنْ نَعذِرَهُم، فَيَكُونُ طريقُهُم مِنَ العُذْرِ المَقْبُول، لَا مِنَ السَّعيِ المَسْكُورِ.

وهَلْ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَستَدِلَّ بِأَقُوالِهِم أَوْ أَنْ نَحتَجَّ بِأَقْوَالِهِم عَلَى طَرِيق السَّلَف؟

الجَوَابُ: لَا أَبَدًا، لَكَنَ إِذَا كَانَ هُنَاكَ أَقُوالٌ، ثُمَّ كَانَ لَمَذَا القَوْلِ قَائِلُ آخَوُ فَلُانِ مِنَ العُلَمَاءِ أَنَا أَذْكُرُهُمْ لَا فَقُلْتَ: هَذَا الْقَوْلَ هُوَ الرَّاجِحُ، وهُوَ احْتِيَارُ فُلَانٍ وفُلَانٍ مِنَ العُلَمَاءِ أَنَا أَذْكُرُهُمْ لَا لَا خُلِ أَنْ أَنْفِي لَمْ أَنْفَرِدُ لأَعْتَمِدَ بِهَا وَأَتَقَوَّى بِهَا فَقَطْ؛ ولأُبيِّنَ أَنَّنِي لَمْ أَنْفَرِدُ لأَجْلِ أَنْ أَحْتَجَ بأقوالهِم، ولكِنْ لأَعْتَمِدَ بِهَا وأَتَقَوَّى بِهَا فَقَطْ؛ ولأُبيِّنَ أَنَّنِي لَمْ أَنْفَرِدُ لأَجْلِ أَنْ أَلْانْفِرَادَ عَنِ الجَهَاعَةِ شُذُوذٌ «عَلَيْكُم بالجَهَاعَةِ، فإنَّ يدَ اللهِ مَعَ الجَهَاعَةِ، ومَنْ شَذَّ شَذَ فَي النَّارِ».

فالحَاصِل أَنِي أَقُولُ: إِنَّ الأَشْعَرِيَّة لَا شَكَّ أَنَّ فيهِمْ عُلَمَاءَ أَجِلَّةً حَفِظُوا الدِّينَ، وَدَافَعُوا عَنْهُ، وَنَفَعَ اللهُ بِهِمْ نَفْعًا عَظِيمًا، لَكِنَّهُم لَمْ يُوقَّقُوا للصَّوابِ فِي هَذَا البَابِ، فَمَوقِفُنَا نَحْوَهُم أَنْ نَسْأَلَ اللهَ لَهُمُ الْعَفْوَ والمَغْفِرَةَ عَمَّا قَالُوهُ مِمَّا خَالَفُوا فِيهِ غَيرَهُمْ فَمَوقِفُنَا نَحْوَهُم أَنْ نَسْأَلَ اللهَ لَهُمُ الْعَفْو والمَغْفِرة عَمَّا قَالُوهُ مِمَّا خَالَفُوا فِيهِ غَيرَهُمْ المَسْفِعِ عَنْ شَهْوَةٍ وإِرَادَةٍ السَّلَفِ»، ونَعْلَمُ عِلْمَ النَّقِينِ أَنَّهُم مَا خَالَفُوا طَرِيقَة السَّلَفِ عَنْ شَهْوَةٍ وإِرَادَةٍ سَيْئَةٍ، ولكِنْ عَنْ شُبْهَةٍ، والإِنْسَان قَدْ يُعذَر إِذَا خَالَفَ الصَّوَابَ لشُبْهَةٍ عَرَضَتْ لَهُ.

[١] قَوْلُه: «ونَحْوُهُم» مِثْل المَاتُرِيدِيَّة والكُلَّابِيَّةِ وغَيرِهم مِمَّن يُعطِّلُون بَعْضَ الصِّفَات الَّتِي وَصَفَ اللهُ بِهَا نَفسَه، وقَـدْ كَثُر اختِلَافُ العُلَـماء فِي هَذَا البَابِ حَتَّى والمُمَثِّلُ: هُوَ مَنْ أَثْبَتَ الصَّفَاتِ للهِ مُمَثِّلًا لَهُ بِخَلِقِهِ كَمُتَقَدِّمِي الرَّافِضَةِ وَنَحوِهِمْ اللَّافِضَةِ وَنَحوِهِمْ اللَّافِضةِ وَنَحوِهِمْ اللَّافِينَةِ السَّفَاتِ اللهِ عَمَثَلًا لَهُ بِخَلِقِهِ كَمُتَقَدِّمِي الرَّافِضَةِ

الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحْمَهُ اللَّهُ مِنهُم أَشَاعِرَةٌ، ومِنهُم أُنَاسٌ مُتَذَبِذِبُونَ بَينَ الأَشَاعِرَة وبَينَ مَذَهَبِ السَّلَف، لكِنَّ مَذَهَبِ السَّلَف - وللهِ الحَمدُ- وَاضِحٌ.

[1] الرَّافِضَةُ: هُمُ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُم شِيْعَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وآلِ البَيتِ، وَهُوْ لَا عَمْدُهُم مَعْرُوفٌ، وَهُوْ أَقسَامٌ وَفِرَقٌ، مِنهُم مَنْ بَلَغَ الكُفرَ، ومِنْهُم دُونَ ذَلِكَ، فَهَوُ لَا عَلَوُا فِي الرَّافِضَةُ كَانَ مُتقدِّمُوهُمْ يَقُولُونَ بالتَّمثِيلِ، فَكَانُوا يُمثِّلُونَ اللهَ بَخَلْقِهِ؛ لأَنَّهُم غَلَوْا فِي الإِثْبَاتِ، وقَالُوا: للهِ يَدُّ، وَنَحْنُ لَا نَعْقِلُ يدًا إِلَّا مَا نُشاهِدُ، يعْنِي: كيدِ المَحْلُوق، فِيهَا أَظَافِرُ، وكُمَّ، وجِلْدٌ، وعَظمٌ، وعَصَبٌ، وقَالُوا: للهِ وَجُهٌ، وَغَنْ لَا نَعْقِلُ يدًا إِلَّا مَا نُشاهِدُ وَهَكَذَا، ويَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى عَلَى صُورَةِ شَابً أَمْرَدَ، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوا كِيرًا، وَآنَّهُ يَنْزِل إِلَى الأَرْض، ويَفْعَلُ ويَغْعَلُ؛ وَهَنَاسِ عَلَى صُورَةِ شَابً مِنْ أَحْسَنِ وَهَلَا يَزْعُمُونَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَنْزِلُ يَومَ عَرَفَةً مَعَ النَّاسِ عَلَى صُورَةِ شَابٌ مِنْ أَحْسَنِ وَهَلَا اللهَ العَافِيَةً -.

حَتَّى إِنَّ بَعْض خُطبَائِهِمْ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ اسْأَلُونِي عَنْ كُلِّ شَيْء حَتَّى أُخبرَكُم بِهِ، وأَعفُوني مِنَ الفَرجِ واللِّحيَةِ -وهَذَا مِنْ وَرَعِهِ بزَعمِهِ! فالفَرجُ واللِّحيَةُ لَا يَسْتَطِيع أَن يَتَكَلَّمُ فيهِمَا؛ لأَنَّهُ لَيْسَ عنْدَهُ عِلْمٌ بِهِمَا، وأما غيرُهما فيعرِف، فيطلُبُ أَن يَسْتَطِيع أَن يَتَكَلَّمُ فيهِمَا؛ لأَنَّهُ لَيْسَ عنْدَهُ عِلْمٌ بِهِمَا، وأما غيرُهما فيعرِف، فيطلُبُ أَن يَسْتَطِيع أَن يَتَكِلَمُ فيهِمَا الضَّلَالُ وصَدرًا وسُرَّةً!! وكُلَّ مَا يَتَّصِفُ بِهِ الإِنسَانُ اللَّهُ والعِيَاذُ باللهِ - فيصِلُ بهِمُ الضَّلَالُ إِلَى هَذَا الْحَالِ.

وقَوْلُهُ: «كَمُتَقَدِّمِي الرَّافضَةِ»: فَمُتَقَدِّمُو الرَّافضَةِ يُثْبِتُونَ الصَّفَاتِ عَلَى وَجْهِ التَّمْثِيلِ، ومُتَأَخِّرُوهُمْ يُنكِرُونَ الصِّفَاتِ، فيَذْهَبُونَ مَذْهَبَ المُعْتَزِلَةِ، فهِشَامُ بْنُ الحَكمِ

مِنْ زُعَمائِهِمْ وأَثِمَّتِهُم ومُتقدِّمِيهِمْ كَانَ يُثْبِتُ الصِّفَاتِ مَعَ التَّمْثِيل.

لَكِنْ بَعْدَ ذَلِكَ رَأَوْا أَنَّ هَذَا كَلَامٌ لَا يُعقَلُ، فصَارُوا عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ التَّعْطِيلِ -مَذْهَبِ المُعْتَزِلَة- وسَيَأْتِي الرَّدُّ عَلَيْهِم -إِنْ شَاءَ اللهُ- فِيهَا بَعْدُ.

وسُمُّوا الرَّافضَةَ بِهَذَا الاسْمِ؛ لأنَّهُم رَفَضُوا زَيدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ الحُسينِ، فزَيدُ بنُ عَلِيِّ بنِ الحُسينِ، فزَيدُ بنُ عَلِيِّ بنِ الحُسينِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آلِ البَيْتِ ومِنْ أَئِمَّتِهِمْ، فسَأْلُوه يومًا مِنَ الآيَّامِ عَنْ أَبِي بكْرٍ وعُمَرَ يُرِيدُون مِنْهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُما مِنْ أَئمَّةِ الكُفْرِ والضَّلالِ -أَعُوذُ باللهِ -؛ لأنَّ الرَّافِضَةَ يَرَوْنَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ مِنْ أَئمَّةِ الكُفْر والضَّلالِ ومِنَ المُنافِقِين اللهِ -؛ لأنَّ الرَّافِضَةَ يَرَوْنَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ مِنْ أَئمَّةِ الكُفْر والضَّلالِ ومِنَ المُنافِقِين اللهَ العَافِيَةَ -.

وإذَا كَانَ هَذَا وَصِفَهُم لِقِمَّةِ الصَّحَابَة وهَذِهِ الأُمَّةِ، فَهَا بَالُك بِمَنْ دُونَهُم؟! وإن كَانُوا يَتَسَتَّرُون فِي بَعْض الأَشْيَاء، لكِنْ نَقُول: إِذَا كَانَ أَحَدٌ مِنَ النَّاس قَدْ وَصَفَ زُعهَاءَ الأُمَّة بِهَذَا الوَصْفِ فَهَاذَا تَكُونُ الأُمَّةُ بَعْدَ ذَلِكَ؟! نَقُول: أَدْنَى شَيْء أَنْ تَكُونَ مِثْلَهم.

فلمَّا سَأَلُوهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ، وهُمْ يُرِيدُون أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُمْ مِنْ أَنْمَةِ الضَّلَالِ والكُفْر أَثْنَى عَلَيْهِما رَحِمَهُ اللهُ وقَالَ: هُمَا وَزِيرَا جَدِّي. ويَعنِي بجَدِّهِ: الرَّسُولَ ﷺ، وهَذَا أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ حَتَّى بَيْنَ الصَّحَابَة أَنَّ أَخَصَّ النَّاس برَسُولِ اللهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ؛ ولهنذا كَانَ كَثِيرًا مَا يَقُولُ: جِئْتُ أَنَا وَأَبُو بِكْرٍ وعُمَرُ، وذَهَبْتُ أَنَا وأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ؛ ولهذا كَانَ كَثِيرًا مَا يَقُولُ: جِئْتُ أَنَا وَأَبُو بِكْرٍ وعُمَرُ، وذَهَبْتُ أَنَا وأَبُو بَكْرٍ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب رَضَالِلَهُ عَنهُ، رقم (٣٦٨٥)،

فكَانَ هَذَا مِنْ أَهَمِّ الأَشْيَاءِ عنْدَهُ، وهُوَ مَعَ هَذَا رَضَالِللَّهُ عَنْهُ أَوْصَى بَأَنَّهُ إِذَا مَاتَ يُحمَلُ إِلَى المكَانِ، وَلَا يُدفَنُ حَتَّى تُستَأْذَنَ عَائِشَةُ رَضَى لِللَّهُ عَلَيْهُ عَنَا مَرَّةً أُخْرَى، فإِنْ أَذِنَتُ فِي جَمَلُ إِلَى المكَانِ، وَلَا يُدفَنُ حَتَّى تُستَأْذَنَ عَائِشَةُ رَضَى لِللَّهُ عَمَّا مَرَّةً أُخْرَى، فإِنْ أَذِنَتُ وَحَجَلًا، وَإِلَّا فَرُدُّونِي مَعَ أَصِحَابِي فِي البَقِيعِ، خَافَ أَنَّهَا أَذِنَت فِي حَيَاتِهِ حَيَاءً وخَجَلًا، أو أَنَّهَا أَذِنَت فِي حَيَاتِهِ حَيَاءً وخَجَلًا، أو أَنَّهَا أَذِنَت فِي حَيَاتِهِ مَيَا لَهُ لَا تَأْذَنَ، كَمَا يُوجَدُّ مِنَ النَّاسِ؛ يَتَقَدَّمُ الإِنْسَانُ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا فَكَرَ أَمْسَكَ.

ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل عمر رضي الله تعالى عنه،
 رقم (٢٣٨٩)، من حديث ابن عباس رَضَوَاللَّهُ عَنْهُا.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قصة البيعة، رقم (۳۷۰۰)، عن عمرو بن ميمون.

فَلَمَّا حُمِلَ استَأْذَنُوا مِنْ عَاثِشَةَ رَضَى لِللَّهُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ أَنْ يُدفَنَ فَأَذِنَتْ رَضَى لَلَّهُ عَنْهَا، وجَزَاهَا اللهُ عَنَّا وعَنْ عُمَرَ خَيرًا، ودُفِنَ مَعَ صَاحِبَيْهِ.

فزَيدُ بنُ عَلِيٍّ رَضَالِلَهُ عَنهُ ورَحِمَهُ قَالَ: هُمَا وَزِيرَا جَدِّي. وأَثْنَى عَلَيْهِما خَيرًا، فَهَاذَا فَعَلَ الرَّافضَةُ؟ الجَوَابُ: رَفَضُوه وتَرَكُوه، وقَالُوا: هَذَا لَا يَصلُحُ؛ لأنَّهُم يُرِيدُونَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُما مِنْ أَثِمَّةِ الضَّلَالِ والكُفْر.

وَلَيْسَ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ البَيْتِ -وللهِ الحَمْدُ- مَنْ يَصِفُ أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ بِهَذَا الوَصْفِ أَبَدًا، بَلْ هُمَا مَحَلُّ الثَّنَاءِ والتَّعظِيمِ والإِجْلَالِ، كَمَا أَنَّ هَذَا وَاجِبُ كُلِّ إِنسَانٍ أَنْ يُؤمِنَ بَأَنَّ أَفْضَلَ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ.

والعَجَبُ كُلُّ العَجَبِ أَنَّ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضَالِتُهُ عَنهُ، ومَا أَنْصَفَهُ مِنْ قَائِل! ومَا أَعدَلَهُ مِنْ حَاكِمٍ فِيهَا حَكَمَ بِهِ! بِالنِّسْبَةِ لأَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ كَانَ يَقُولُ ويُعلِنُ عَلَى مِنْبَرِ الكُوفَةِ بأَنَّ خَيْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبيِّها أَبُو بكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، وأحيانًا يَذْكُرُ عُثَهَانَ، وأَحْيَانًا لَا يَذْكُرُ عُثَهَانَ، وأَحْيَانًا لَا يَذْكُرُهُ (۱).

انظُرْ للإنْصَافِ والعَدْلِ! ثُمَّ تَأْتِي الرَّافضَةُ ويَقُولُونَ: أبدًا عَلِيٌّ أفضَلُ الصَّحابة، أحقُّ النَّاس بالخِلَافةِ، وهذَانِ الرَّجُلانِ قَدْ ظلَهَاهُ وأَخَذَا الحَقَّ. ثُمَّ تَأْتِي بَعْضُ الطَّوائِفِ وتَقُولُ: أَبُو بَكْرٍ ظَالِمٌ، وعُثَهَانُ ظَالَمٌ، وعَلَيٌّ ظَالِمٌ. وكونُ عَلِيٌّ ظَالًا؛ الطَّوائِفِ وتَقُولُ: أَبُو بَكْرٍ ظَالِمٌ، وعُثَهَانُ ظَالَمٌ، وعَلَيٌّ ظَالِمٌ، وكَونُ عَلِيٌّ ظَالًا؛ لأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذُ بحَقِّه، لمَاذَا لَمْ يُقاتِلْ أَبَا بكْرٍ وعُمَرَ حَتَّى يَأْخُذَ الخِلَافَةَ؟ فَهُوَ لِذَلِكَ ظَالِمٌ، فَكَانَ كُلُّ الأربعَةِ ظَلَمَةً، انظُرْ للعُدْوَانِ عَلَى أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وخُلفَائِهُمْ، ظَالِمٌ، فَكَانَ كُلُّ الأربعَةِ ظَلَمَةً، انظُرْ للعُدْوَانِ عَلَى أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وخُلفَائِهُمْ،

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (١٠٦/١).

وحَقِيقَةُ الأَمْرِ أَنَّ كُلَّ مُعطِّلٍ مُمثَّلٌ، وَكُلَّ مُعطِّلٌ؛ أَمَّا المُعطِّلُ فتَعطِيلُهُ ظَاهِرٌ. وأَمَّا تمثِيلُهُ فَوجْهُهُ: أَنَّهُ إِنَّها عَطَّل؛ لأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِية، فأَخَذَ يَنْفِي الصِّفَاتِ فِرَارًا مِنْ ذَلِكَ، فَمَثَّلَ أَوَّلًا، وعَطَّلَ ثَانيًا [1].

والمَقْصُودُ مِنْهُ شَيْءٌ وَرَاءَ ذَلِكَ، فَلَيْسَ المَقْصُودُ أَنْ نَطْعَنَ فِي الْأَسْخَاصِ، قَدْ يَكُونُ هَذَا الشَّخْصُ لَا يَتأَثَّرُ إِذَا طَعَنَا بِهِ مِنْ ناحِيَةٍ شَخصيَّةٍ، لَكِنَّ المَقْصُودَ الطَّعنُ فِي سَلَفِ الأُمَّة؛ ولَمَذَا قَالَ عَبَّارُ بْنُ ياسِرٍ رَسِحَالِيَّهُ عَنْهُ -مَا مَعْنَاه - قَالَ: إِنَّ مَنْ طَعَنَ فِي سَلَفِ الأُمَّة؛ ولَمَذَا قَالَ عَبَّارُ بْنُ ياسِرٍ رَسِحَالِيَّةُ عَنْهُ -مَا مَعْنَاه - قَالَ: إِنَّ مَنْ طَعَنَ فِي خَلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ فَقَدْ أَزْرَى بالمَهَا جِرِينَ والأنصَارِ (١)، أَيْ: قَدَحَ بكُلِّ المُهاجِرِينَ والأنصَارِ ؛ لأنَّ الَّذِي جَعَلَ أَبَا بَكْرٍ رَسِحَالِيَّةُ عَلْهُ خَلِيفَةً وبَايَعُوهُ عَلَى ذَلِكَ هُمُ المُهاجِرُونَ والأنصَارِ ؛ لأنَّ الَّذِي جَعَلَ أَبَا بَكْرٍ رَسِحَالِتُهُ عَلْهُ خَلِيفَةً وبَايَعُوهُ عَلَى ذَلِكَ هُمُ المُهاجِرُونَ والأَنصَارِ ؛ لأنَّ الَّذِي جَعَلَ أَبَا بَكْرٍ رَسِحَالِتُهُ عَلْهُ خَلِيفَةً وبَايَعُوهُ عَلَى ذَلِكَ هُمُ المُهاجِرُونَ والأَنصَارِ ؛ لأنَّ الَّذِي جَعَلَ أَبَا بَكْرٍ رَسِحَالِيَّةُ عَلْهُ خَلِيفَةً وبَايَعُوهُ عَلَى ذَلِكَ هُمُ المُهاجِرُونَ والأَنصَارِ ؛ لأنَّ الَّذِي جَعَلَ أَبَا بَكْرٍ رَسِحَالِيَّةُ عَلْهُ عَلَى ذَلِكَ هُمُ المُهاجِرُونَ والأَنصَارُ .

وتمَّتِ البَيعَةُ لَهُ بِإِجَاعِ المُسْلِمِينَ، بَلْ هُنَاكَ نُصُوصٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ رَضَالِكُمَنَهُ الْحَلَيفَةُ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ، حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ قَولًا لَا يُمْكِن أَنْ يَتَزَحزَحَ أَبَدًا قَالَ: «يَأْبَى اللهُ ورَسُولُهُ والمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ »(٢) فَهَلْ بَعْدَ هَذَا مِنْ نَصِّ ؟ وَلَهَذَا ذَهَبَ اللهُ ورَسُولُهُ والمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ وَخَالِلَهُ عَنْهُ ثَبَتَتْ بالنَّصِ الصَّريحِ، لَا بالإيهَاءِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ العِلْم إِلَى أَنَّ خِلَافَةً أَبِي بَكْرٍ رَضَالِلُهُ عَنْهُ ثَبَتَتْ بالنَّصِ الصَّريحِ، لَا بالإيهَاءِ والتَّلمِيحِ.

[١] فَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ تَقُولُ بِأَنَّهُ مُمثَّلُ مَعَ أَنَّ الْمُعطَّلَ لَمْ يُعطَّلُ إِلَّا فِرَارًا مِنَ التَّمْثِيلِ؟ وَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ تَقُولُ بِأَنَّهُ مُعطَّلٌ مَعَ أَنَّ الْمَثِّل يُثِبِتُ الصِّفَاتِ، ويَشهَدُ بِاللهِ أَنَّ للهِ وَجْهًا ويَدًا وعَيْنًا وقَدَمًا، لَكِنَّهَا مِثْل مَا للمَخْلُوقِينَ؟!

⁽١) أخرجه الطبراني في الأوسط رقم (٨٣٢)، واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة رقم (٢٦١٠).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضَالِلَهُ عَنهُ، رقم (٢٣٨٧)، من حديث عائشة رَضَالِلَهُ عَنهُ.

وأَمَّا الْمُمَثِّل فَتَمثِيلُهُ ظَاهِر، وأَمَّا تَعطِيلُهُ فمِنْ وُجُوهٍ ثَلَاثَةٍ:

أحدُهَا: أَنَّهُ عطَّل نَفْسَ النَّصِّ الَّذِي أَثْبَتَ بِهِ الصِّفَةَ حَيْثُ صَرَفَهُ عَنْ مُقتَضَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فإِنَّ النَّصَّ دَالُّ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَةٍ تَلِيقُ بِاللهِ لَا عَلَى مُشابَهَةِ اللهِ لِحَلْقِهِ [١].

وأَمَّا تمثِيلُهُ فَوجْهُهُ: أَنَّهُ إِنَّمَا عَطَّل؛ لأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، فأَخَذَ يَنْفِي الصِّفَاتِ فِرَارًا مِنْ ذَلِكَ، فمَثْلَ أُوَّلًا، وعَطَّلَ ثَانيًا.

المُهمُّ أَنَّهُ فِي أُوَّلِ وهْلَةٍ تَقُولُ: إِنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ، إِذْ كَيْف يَكُونُ المُعطِّلُ مُحَلِّلٌ؟ وكيْفَ يَكُونَ المُعطِّلُ مُعَطِّلٌ؟ فَقَالَ: «أَمَّا المُعطِّلُ فَتَعطِيلُهُ ظَاهِرٌ» لأَنَّهُ يُنكِرُ فيقُولُ: لَيْسَ للهِ وَجْهٌ وَلَا يَدٌ وَلَا سَمْعٌ وَلَا بَصَرٌ وَلَا عِلْمٌ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ.

قُلْنَا للمُعطِّلِ: لَمَاذَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ للهِ يَدٌ؟ قَالَ: لأَنْنِي لَوْ أَثْبَتُ للهِ يدًا لَمَثَلُ اللهُ عَلَى مَثْيل، فَمَثَلَ أَوَّلًا، وعَطَّلَ ثَانِيًا، هَذَا مِنْ وَجْهٍ، بِخَلْقِهِ، فَهُوَ قَدْ بَنَى تَعطِيلَهُ عَلَى مَثْيل، فَمَثَلَ أَوَّلًا، وعَطَّلَ اللهَ مِنْ صِفَاتِهِ فَقَدْ مَثَلَهُ بِهَا وَمِنْ وَجْهٍ آخَرَ لَمْ نَذَكُرْهُ، لَكِنَّهُ وَاضِحٌ، وهُو أَنَّهُ إِذَا عَطَّلَ اللهَ مِنْ صِفَاتِهِ فَقَدْ مَثَلَهُ بِهَا هُو نَاقِصٌ، فَإِذَا قَالَ: لَيْسَ للهِ وَجْهٌ. مَثَلَه مَنْ لَا يَدَلَهُ، وإذَا قَالَ: لَيْسَ للهِ وَجْهٌ. مَثَلَه بَمَنْ لَا يَدَلَهُ، وإذَا قَالَ: لَيْسَ للهِ وَجْهٌ. مَثَلَه بَمَنْ لَا يَدَلَهُ، وإذَا قَالَ: لَيْسَ للهِ وَجْهٌ. مَثَلَه بَمَنْ لَا وَجْهَ لَهُ، وهَكَذَا فَهُو لَوْ قَالَ: أَنَا أَقِفُ مَوقِفًا سَلْبِيًّا لَا أُثِيتُ وَلَا أَنْفِي. لكَانَ الْأَمْرُ أَهْوَنَ.

[1] قوله: «مُشابَهَة» الأُوْلى أن يُقَال: (مماثلة)، وسبق بيان ذلك.

فَالْمُثُلُّ لَـاً قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيدَى ﴾ [ص:٧٥] يَدُلُّ عَلَى أَنَّ للهِ تَعَالَى يَدَينِ مِثْلِ أَيْدِي المَحْلُوقِ. فَقَدْ عَطَّلَ النَّصَّ، وَلَمْ يَقُلْ بِمَدْلُولِهِ؛ لأَنْنَا نَعْلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّ النَّصُوصَ الوَارِدَةَ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ للهِ عَزَقِجَلَّ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى صِفَاتٍ تَلِيمُ اليَقِينِ أَنَّ النَّصُوصَ الوَارِدَةَ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ للهِ عَزَقِجَلَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى صِفَاتٍ تَلِيقُ بِهِ، وَلَا ثُمَاثِلُ صِفَاتِ ثَمَاثِلُ صِفَاتِ ثَلِيقُ بِهِ، وَلَا ثُمَاثِلُ صِفَاتِ ثَمَاثِلُ صِفَاتِ

الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا مثَّل اللهَ بِخَلْقِهِ فقَدْ عَطَّل كُلَّ نَصِّ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ مُشَابَهِتِهِ لِخَلْقِهِ، مِثْل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيَّ ﴾ [الشورى:١١]، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُ وَكُمْ يَكُن لَهُ وَكُمْ يَكُن لَهُ وَكُمْ اللهِ عَلَى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُ وَكُمْ اللهِ عَلَى اللهِ عَ

الثَّالِث: أَنَّهُ إِذَا مثَّلَ اللهَ بخَلْقِهِ فَقَدْ عَطَّلهُ عَنْ كَمَالِهِ الوَاجِبِ حَيْثُ شبَّهَ الرَّبَ الكَامِلَ مِنْ جَمِيعِ الوُجوهِ بالمَخلُوقِ النَّاقِصِ [1].

المَخلُوقِينَ فَقَدْ عَطَّلَهَا عَنْ مَدلُولِهِا، ومَنْ قَالَ: إِنَّ النُّصُوصَ الوَارِدَةَ فِي الصِّفَاتِ تَدُلُّ عَلَى التَّمْثِيلِ فَقَدْ كَفَرَ؛ لأَنَّهُ كَذَّبَ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيَّ أُوهُو لَدُلُّ عَلَى التَّمْثِيلِ فَقَدْ كَفَرَ؛ لأَنَّهُ كَذَّبَ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْ مَدلُولِهِ؛ السَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١]، فحينئذٍ نَقُولُ: أَنْتَ عَطَّلْتَ النَّصَّ عَنْ مَدلُولِهِ؛ لأَنْنَا نَعْلَمُ عَلْمَ اليَقِينِ أَنَّ النَّصَّ لَا يَدُلُّ عَلَى إثْبَاتِ المَثِيلِ لللهِ عَرَّقَتِلَ.

[١] قوله: «مُشَابَهتِهِ» الأَوْلَى أَن يُقَال: «مماثلته»، وسبق بيان ذلك.

وهَذَا واضِحٌ أَيْضًا، فَإِذَا مَثْلَ اللهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ عَطَّلَ جَمِيعَ النَّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى نَفْيِ الْمُهَاثَلَةِ أَنْ تُقِرَّها عَلَى أَنَّهَا نَافِيَةٌ لَمْ الْمُهَاثَلَةِ أَنْ تُقِرَّها عَلَى أَنَّهَا نَافِيَةٌ للمُهَاثَلَةِ.

فَإِذَا قُلْت: إِنَّ اللهَ مُمَاثِلٌ لِخَلْقِه. فَقَدْ عَطَّلْتَ هَذَا النَّصَّ؛ لأَنَّ النَّصَّ يَقُولُ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَثْلُهُ. وحينَيْذِ تَكُونُ مُعطِّلًا لَكُلِّ نَصِّ دَلَّ عَلَى نَفْيِ الْمُاثَلَةِ للهِ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنْ اللهُ الل

[٢] أَيْ: مِنْ جَمِيعِ الوُّجُوهِ فَإِذَا مَثَّلَ اللهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ عَطَّلَهُ عَنْ كَهَالِهِ الوَاجِبِ؛

لأَنَّهُ مَثَّل الكَامِلَ بالنَّاقِصِ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ تَعْطِيلٌ لكَمَالِ الكَامِلِ، ومَعْلُومٌ أَنَّ تَعْطِيلُ الكَامِلِ النَّاقِصِ لغَيْرِ الإلزَامِ تَمْثِيلَ الكَامِلِ والنَّاقِصِ لغَيْرِ الإلزَامِ يَجَعَلُهُ نَاقِصًا، بَلِ المُقارَنَةُ بَيْنَ الكَامِلِ والنَّاقِصِ لغَيْرِ الإلزَامِ يَجْعَلُهُ ناقِصًا قَالَ الشَّاعِرُ^(۱):

أَلَكُمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا

لَوْ أَنَّكَ جِئْتَ تَفْتَخِرُ بِسَيْفِكَ وقُلْتَ: واللهِ عِنْدِي سَيْفٌ حَادٌ عَظِيمٌ بتَّارٌ، أَمْضَى مِنْ عَصَا فُلَانٍ الَّتِي أَغْلَظ مِنَ الذِّراعِ. فَهَذَا عَيْبٌ فِي السَّيفِ بِلَا شَكَّ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ هَذَا الكَلَامَ تَصوَّرْتَ أَنَّ هَذَا السَّيفَ لَا يَقطعُ الحَبْلَ؛ لأَنَّهُ مَا دَامَ أَمْضَى إِذَا قُلْتَ هَذَا الكَصَا، والعَصَا أَضْرِبُ بِها الحَبْلَ فَلَا تَقْطَعُهُ، إِذَنْ فَمَدْلُولُ البَيْتِ أَنَّ المُقارِنَةَ مِنْ الكَامِلَ الكَامِلُ الكَامِلَ الكَامِلَ الكَامِلَ الكَامِلُ الكَامِلَ الكَامِلُ الكَامِلُ الكَامِلُ الكَامِلَ الكَامِلُ النَّاقِطَةُ اللَّهُ الْمُلْمَالُولُ الْمَوْلَ الْمُعْمَاءُ الْمُعْمَاءُ الْمُعْمَاءُ الْمُلْمَامُ الْمَامِلُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمَامِلُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمِلُ اللَّهُ الْمُلْمَامُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمِلُولُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمِلُ الْمُلْمُ الْمُلْمِلُمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمِلُمُ الْمُل

وقولُنَا: إِنَّ الْمُقارَنَةَ بَيْنَ الكَامِلِ والنَّاقِصِ تَجْعَلُ الكَامِلَ نَاقِصًا إِذَا لَمْ يكُنْ عَلَى سَبِيلِ الإلزَامِ فإنَّهَا لَا تَجْعَلُهُ نَاقِصًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: سَبِيلِ الإلزَامِ فإنَّهَا لَا تَجْعَلُهُ نَاقِصًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ عَلَى اللهُ لَا يَدُلُ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى مُماثِلٌ لَمَذِهِ ﴿ عَالَمُهُ خَيْرٌ أَمَّا يُثْرَكُونَ ﴾ [النمل:٥٩]، فإنَّ هَذَا لَا يَدُلُ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى مُماثِلٌ لَمَذِهِ الأَصْنَامِ، لَكِن هَذَا مِنْ بَابِ إلزَامِ الحَصْمِ.

لَوْ قَالَ الْمُمَثِّلُ: أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خَاطَبَنا بِأَنَّ لَهُ يَدًا وَوَجْهًا، وَنَحْنُ لَا نَعْقِلُ يَدًا ووَجْهًا إِلَّا مِثْلَ أَيْدِينَا وَوجُوهِنَا. قُلْنَا: أَلَسْتَ تَقْرَأُ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَاللّهُ خَلَقَ كُلَّ وَاللّهُ خَلَقَ كُلَّ وَمَنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَى أَرْبَعِ﴾ وَآبَةٍ مِن مَّلَةٍ فَينْهُم مَّن يَمْشِى عَلَى أَرْبَعِ﴾ وَإِللّهُ عَلَى رَجْلَيْنِ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَى أَرْبَعِ﴾ [النور:١٥]، فقَوْلُهُ: ﴿وَمِنْهُم مَن يَمْشِى عَلَى رِجْلَيْنِ﴾، فأنْتَ تَمْشِي عَلَى رِجْلَيك، والدَّجَاجَةُ

⁽١) غير منسوب، وممن ذكره ابن كثير في تفسيره (٨/ ٢٢٦).

غَشِي عَلَى رِجْلَينِ، ورِجْلُكَ أَنْتَ لَيْسَتْ كَرِجْلِ الدَّجَاجَةِ، فَهَاتَانِ رِجْلَانِ مُحْتَلِفَتَانِ فِ القُرْآنِ، كَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا قَالَ اللهُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيدَى ﴾ [ص:٧٥]، لَا يُمْكِن أَنْ نَقُولَ: إِنَّ يَدَي اللهِ مِثْلُ يَدَيكَ، فيَدُ الدَّجَاجَةِ تَلِيق بِهَا، ويَدُ الإِنْسَانِ تَلِيقُ بِهِ، ويَدُ الْخَلُوق تَلِيق بِهِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّشَابُهِ فِي الاسْمِ أَنْ تَتَشَابَهَ الحَقَائِقُ. فَهَذَا البَابُ مُهِمُّ جِدًّا، وَهُو أَنْ نَقُولَ للمُمَثِّلِينَ: أَنْتُمْ مُعطِّلُونَ. وَأَنْ نَقُولَ للمُمَثِّلِينَ: أَنْتُمْ مُعطِّلُونَ. وَأَنْ نَقُولَ للمُعطِّلِينَ: أَنْتُم مُعطِّلُونَ.

XIX





البَابُ الثَّانِي والعِشرُونَ

فِي تَحْدِيرِ السَّلَفِ عَنْ عِلْمِ الكَلاَمِ

XIX

عِلْمُ الكَلَامِ هُوَ: مَا أَحْدَثَهُ الْمُتكَلِّمُونَ فِي أُصُولِ الدِّينِ مِنْ إِثْبَاتِ العَقَائِد بِالطُّرُقِ الَّتِي ابْتَكَرُوها وأَعْرَضُوا بِهَا عَمَّا جَاءَ الكِتَابُ والسُّنَّةُ بِهِ [1]، وقَدْ تَنوَّعَتْ بِالطُّرُقِ الَّتِي ابْتَكَرُوها وأَعْرَضُوا بِهَا عَمَّا جَاءَ الكِتَابُ والسُّنَّةُ بِهِ اللَّهُ وقَدْ تَنوَّعَتْ عِبَارَاتُ السَّلَفِ فِي التَّحذِيرِ عَنِ الكَلَامِ وأَهْلِهِ لِهَا يُفضِي إِلَيْهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ عِبَارَاتُ السَّلَفِ فِي التَّحذِيرِ عَنِ الكَلَامِ وأَهْلِهِ لِهَا يُفضِي إِلَيْهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ والشُّكوكِ حَتَّى قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ رَحْمَهُ اللَّهُ: «لَا يُفلِحُ صَاحِبُ كَلَامِ أَبدًا»[1].....

[1] هَذَا تعرِيفُ عِلْمِ الكَلَامِ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِثْبَاتِ العَقَائِدِ بِالطُّرُقِ الكَلَاميَّةِ المَبنيَّةِ عَلَى الجَدَلِ الَّذِي يُسمُّونَهُ عَقْلًا؛ ولِذَلِكَ سَمَّينَاهُ عِلْمَ الكَلَام؛ لكَثْرَةِ كَلَامِهِمْ، فَتَجِدُ الوَاحِدَ مِنْ عُلَمَائِهِمْ يَكتُبُ لَهُ الصَّفحتَينِ أَوِ الثَّلاثَ صفحَاتٍ عَلَى مَسْأَلَةٍ واحِدَةٍ، وكُلُّه هَذَيَان.

ولَمْ يَخْدُثْ عِلْمُ الكَلَامِ إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِ الصَّحَابَة، وَذَلِكَ لَمَّا دَخَلَ هَوُلَاءِ الَّذِينَ أُرْغِمَ بَعْضُهم عَلَى الدُّخُولِ فِي الإِسْلَامِ فَحَاوَلُوا أَن يُفسِدُوا العَقَائِدَ، وأَتُوْا بَهْ فَهُم بَلَذِهِ الطُّرُقِ المَبنيَّةِ عَلَى الجَدَلِ والحُصومَةِ والنَّزاعِ والتَّشويشِ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُم يَقُول: لَا تَصِحُّ عَقِيدَةُ الإِنْسَان حَتَّى يَتقَدَّمَها شَكُّ، فيَشُكُّ أُوَّلًا، ثُمَّ يُحَاوِلُ أَنْ يُرْجِعَ إِلَى اليَقِينِ، يُزِيلَ ذَلِكَ الشَّكَ، ولكِنْ يُقَالُ: مَنْ يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا شَكَّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى اليَقِينِ، فيُخشَى أَنَّهُ إِذَا شَكَّ رَجَعَ إِلَى الكَفْر، فَعَلَى كُلِّ حَالٍ كَلامُهُمْ بَاطِل مِنْ أَصْلِهِ.

[٢] فصَاحِبُ الكَلَام لَا يُفلِحُ؛ لأَنَّنَا إِذَا رَجَعْنَا إِلَى أَحْوَالِ الْمُتكلِّمِينَ وجَدْنَا

وقَالَ الشَّافعيُّ رَحَمُهُ اللَّهُ: «حُكْمِي فِي أَهْلِ الكَلَامِ أَنْ يُضرَبُوا بالجَريدِ والنِّعالِ، ويُقالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الكِتَابَ والسُّنَّةَ، ويُقالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الكِتَابَ والسُّنَّةَ، وأَقْبَلَ عَلَى عِلْمِ الكَلَامِ». اه^[1].

وهُمْ مُستحِقُّون لِـمَا قَالَهُ الإِمَامُ الشَّافعِيُّ مِنْ وَجْهٍ؛ ليَتُوبُوا إِلَى اللهِ ويَرتَدِعَ غَيرُهُم عَنِ اتِّبَاع مَذْهَبهِمْ، وإذَا نَظَرْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وقَدِ اسَتَوْلَتْ عَلَيْهِمُ

أَنَّهُم فِي حَيرَةٍ وشَكِّ وقَلْقِ، وأَنَّ الإِنْسَانَ مِنْهُم يَمُوتُ وهُو شَاكُّ فِي دِينِهِ، قَالَ بَعْضُ السَّلَف: أَكْثَرُ النَّاسِ شَكَّا عنْدَ المَوتِ أَهْلُ الكَلَام. وكَانَ بَعْضُهم يَقُولُ عنْدَ مَوتِهِ: أَنَا أَمُوتُ عَلَى دِينِ العَجَائِزِ؛ لأَنَّ دِينَ العَجَائِزِ مَبنِيٌّ عَلَى الفِطْرَةِ والتَّسلِيمِ لِلنَّصُوصِ، أَنا أَمُوتُ عَلَى دِينِ العَجَائِزِ، لأَنَّ تَبْنِيَ عقِيدَتَهَا عَلَى الجُدَلِ، بَلْ تَقْرَأُ الكِتَابِ فَالعَجُوزُ لا تَعرِفُ أَنْ تُجْادِلَ، وَلا أَنْ تَبْنِيَ عقِيدَتَها عَلَى الجَدَلِ، بَلْ تَقْرَأُ الكِتَابِ فَالعَجُوزُ لا تَعرِفُ أَنْ تُجْادِلَ، وَلا أَنْ يَعُودُوا إِلَى دِينِ العَجَائِزِ، لَكِنَّهُ لا يَحْصُلُ لَـهُمْ والسَّنَّة، وتَأْخُذُ بِهَا، فَهُمْ يَتَمَنُونَ أَنْ يَعُودُوا إِلَى دِينِ العَجَائِزِ، لَكِنَّهُ لا يَخْصُلُ لَـهُمْ لِلسَّة، وتَأْخُذُ بِهَا، فَهُمْ يَتَمَنُونَ أَنْ يَعُودُوا إِلَى دِينِ العَجَائِزِ، لَكِنَّهُ لا يَخْصُلُ لَـهُمْ لِللَّاتِ عَلْمَ الكَلامِ تَزَنْدَقَ، أَيْ: لِلهَ فَي قُلُومِهِمْ مِنَ الفِتْنَةِ، وَقَالَ بَعْضُهم أَيْضًا: مَنْ طَلَبَ عِلْمَ الكَلَامِ تَزَنْدَقَ، أَيْ: صَارَ زِنْدِيقًا، ويَكْفِي مِثْلُ هَذِهِ العِبَارَاتِ تَحْذِيرًا عَنْهُ.

[1] وهُمْ مُستحِقُون لهَذَا الأَمْرِ؛ لأنَّهُم أَفسَدُوا العَقَائِد بِهَذَا الكَلَامِ الَّذِي أَتُوْا بِهِ، وهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم حَقَّقُوا العَقَائِد ولَكِنَّهُم خَرَقُوا العَقَائِد فِي الوَاقِعِ، وقَوْلُهُ: «يُضْرَبُوا بِالجَرِيدِ وَالنِّعَالِ» كَمَا ضُرِبَ شَارِبُ الحَمْرِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ (۱)، زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ: «يُطَافُ بِهِمْ فِي العَشَائِرِ وَالقَبَائِلِ وَيُقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَوَكَ الكِتَابَ وَالسَّنَة وَالسَّنَة وَالسَّنَة عَلَى عَلْمِ الكَلَامِ» وَذَلِكَ تَعزِيزًا وتَحَذِيرًا؛ تَعزِيزًا لهُمْ، وتَحْذِيرًا لغَيرِهِمْ؛ لأنَّهُم وَأَقْبَلُ عَلَى عِلْمِ الكَلَامِ» وَذَلِكَ تَعزِيزًا وتَحَذِيرًا؛ تَعزِيزًا لهُمْ، وتَحْذِيرًا لغَيرِهِمْ؛ لأنَّهُم ارْتَكَبُوا أَمْرًا مُحَرَّمًا، حَيْثُ إنَّهُمْ لَمْ يَأْخَذُوا عَقِيدَتَهُمْ مِنَ الكِتَابِ والسَّنَّةِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب ما جاء في ضرب شارب الخمر، رقم (٦٧٧٣)، ومسلم: كتاب الحدود، باب حد الخمر، رقم (٦٠٠٦)، من حديث أنس رَضَاً لِللَّهُ عَنَهُ.

الحَيْرَةُ، واسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيطَانُ، فإنَّنَا نَرْحَمُهُمْ وَنَرِقُّ لَـهُمْ، ونَحمَدُ اللهَ الَّذِي عافَانَا مِمَّا ابتلَاهُمْ بِهِ [1].

فَلَنَا فِيهِمْ نَظَرَانِ: نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ: نُؤدِّبُهُمْ ونَمنَعُهُمْ بِهِ مِنْ نَشْرِ مَذْهَبِهِمْ. ونَظَرٌ مِنْ جِهَةِ القَدَرِ: نَرحَمُهُم، ونَسَأَلُ اللهَ لَـهُمْ العَافِيَةَ، ونَحْمَدُ اللهَ الَّذِي عَافَانَا مِنْ حَالِـهِمْ [1].

[1] قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحَمُهُ اللّهُ: وهُمْ مُستحِقُّون لِـمَا قَالَهُ الإِمَامُ الشَّافعِيُّ مِنْ وَجْهِ؛ لَيَتُوبُوا إِلَى اللهِ ويَرتَدِعَ غَيرُهُم عَنِ اتِّبَاعِ مَذْهَبهِمْ، وإذَا نَظَرْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ وَجْهٍ؛ لَيَتُوبُوا إِلَى اللهِ ويَرتَدِعَ غَيرُهُم عَنِ اتِّبَاعِ مَذْهَبهِمْ، وإذَا نَظَرْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ وقَدِ اسَتَوْلَتْ عَلَيْهِمُ الحَيْرَةُ، واسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيطَانُ، فإنَّنَا نَرْحَمُهُمْ وَنَحِمَدُ اللهَ الَّذِي عَافَانَا عِمَّا ابتلاهُمْ بِهِ.

فَلَنَا فِيهِمْ نَظَرَانِ: نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ: نُؤدِّبَهُمْ ونَمنَعُهُمْ بِهِ مِنْ نَشْرِ مَذْهَبِهِمْ. ونَظَرٌ مِنْ جِهَةِ القَدَرِ: نَرَحَمُّهُم، ونَسَأَلُ اللهَ لَـهُمْ العَافِيَةَ، ونَحْمَدُ اللهَ الَّذِي عَافَانَا مِنْ حَالِـهِمْ.

[٢] وقَالَ رَحَهُ اللهُ: «فإِنَّ هَوُلاءِ أُوتُوا فَهُومًا ومَا أُوتُوا عُلُومًا، وأُوتُوا ذَكَاءً ومَا أُوتُوا زَكَاءً، وأُوتُوا سَمْعًا وأبْصَارًا وأفِئَدَةً ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلاَ أَبْصَدُوهُمْ وَمَا أُوتُوا زَكَاءً، وأُوتُوا سَمْعًا وأبْصَارًا وأفِئَدَةً ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلاَ أَبْصَدُونَ وَمَا أَفْوَا بِهِ مَا كَانُوا بِهِ يَسَّتَهْزِءُونَ ﴾ وَلاَ أَفْود وَمَا قَبِم مَا كَانُوا بِهِ يَسَّتَهْزِءُونَ ﴾ ولاَ أَفْود وَمَا قَبِم مَا كَانُوا بِهِ يَسَّتَهْزِءُونَ ﴾ [الأحقاف:٢١] قَالَهُ شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحَمَهُ اللهُ فِي (الفَتْوى الحَمويَّة) -الأَصْلُ ولَيْتَنِي وَلَا لَنَامِ وَلَيْتَنِي لَاللهُ وَعَالَهُ مُولِكُنْ مَا زَكِيَتْ نَفُوسُهِم نَقَلْتُهُ؛ لأنَّ فِيهِ فَائِدَةً عَظِيمَةً، فَهُولًا وَالجَمَاعَةُ عَنْدَهُم ذَكَاءٌ، ولكِنْ مَا زَكِيَتْ نَفُوسُهِم والعِيادُ باللهِ -، وعنْدَهُم فَهُمُ ولكِنْ مَا عنْدَهُم عِلْمٌ؛ لأنَّهُم هُمْ أقلُ النَّاسِ مَعْرِفَةً بالكِتَابِ والسُّنَة حَتَّى هُمْ بأَنْفُسِهِمْ مُقِرُّونَ عَلَى أَنَّهُم لَا يَعرِفُونَ شَيْتًا مِنْ ذَلِكَ، بالكِتَابِ والسُّنَة حَتَّى هُمْ بأَنْفُسِهِمْ مُقِرُّونَ عَلَى أَنَهُم لَا يَعرِفُونَ شَيْتًا مِنْ ذَلِكَ، والكِنْ مَا وَلَكِنْ مَا عَنْدَهُم لَا يَعرِفُونَ شَيْتًا مِنْ ذَلِكَ،

وأَكثَرُ مَنْ يُخَافُ عَلَيْهِم الضَّلَالُ هُمُ الَّذِينَ دَخَلُوا فِي عِلْمِ الكَلَام، وَلَمْ يَصِلُوا إِلَى غَايتِهِ.

ووجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ فَهُوَ فِي عَافِيَةٍ [1]، وَمَنْ وَصَلَ إِلَى غَايتِهِ فَقَدْ تَبيَّنَ لَهُ فَسَادُهُ ورَجَعَ إِلَى الكِتَابِ والسُّنَّة كَمَا جَرَى لَبَعْض كِبَارِهِمْ (١)، فيبقَى الخَطَرُ عَلَى مَنْ خَرَج عَنِ الصِّراط المُستَقِيمِ، ولَمْ يَتبيَّنْ لَهُ حَقِيقَةُ الأَمْرِ [1].

وأُوتُوا سَمْعًا وأَبْصَارًا وأَفتَدَةً ﴿فَمَآ أَغَنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَدُرُهُمْ وَلَا أَفْتِدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُواْ يَجْحَدُونَ بِثَايَنتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِـ يَسْتَهْزِهُونَ ﴾.

فَنَحْن إِذَا نظَرْنَا إِلَيْهِم مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ فإنَّنَا نُؤدِّبُهُمْ، وإِذَا نظَرْنا إِلَيْهِم بعَيْنِ القَدَرِ رَحِّنَاهُمْ وَرَقَقْنَا عَلَيْهِم، ولكِنْ إِذَا اجْتَمَعَ عِندَنا نظرَانِ؛ نظرُ الشَّرْعِ ونظرُ القَدَر فإنَّنا نُغلِّب جانِبَ الشَّرْع.

و لهَذَا لَوْ جِيءِ إِلْينَا بِشَيْخِ كَبِيرِ مَريضٍ لَا يَعمَلُ إِلَّا بِيكِهِ اليُمنَى وهُو سَارِقٌ فَإِنْ نَظَرْنَا إِلَيْهِ بِعَيْنِ القَدَرِ وإِذَا هُو فَإِنْ نَظَرْنَا إِلَيْهِ بِعَيْنِ القَدَرِ وإِذَا هُو فَإِنْ نَظَرْنَا إِلَيْهِ بِعَيْنِ القَدَرِ وإِذَا هُو شَيخُ كَبِيرٌ وَعَاجِزٌ وَلَا يَعمَلُ إِلَّا بِيدِهِ اليُمنَى ولَيْسَ لأَهْلِهِ كَافِلٌ يَكفُلُهم فإنَّنَا شَيخُ كَبِيرٌ وعَاجِزٌ وَلَا يَعمَلُ إِلَّا بِيدِهِ اليُمنَى ولَيْسَ لأَهْلِهِ كَافِلٌ يَكفُلُهم فإنَّنَا نَتُرُكُهُ وَكِيدٌ لللهَ مِسكِينٌ، وإِذَا قَطَعْنَا يدَهُ مَا يَبْقَى لَهُ كَافِلٌ، لَا لَهُ وَلَا لأَهْلِهِ، لكِنَّ اللهَ عَنَوْتُهُ وَلا لأَهْلِهِ، لكِنَّ اللهَ عَنَوْتُ بَعْنَا يَدُهُ مَا يَبْقَى لَهُ كَافِلٌ، لَا لَهُ وَلا لأَهْلِهِ، لكِنَّ اللهَ عَنَوْتُ بَعْنَا يَقُولُ: ﴿ الزَانِيَةُ وَالزَانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَجِدٍ مِنْهُمَا مِاثَةَ جَلْدَةً وَلَا تَأْخُذُكُمْ بِهِمَا رَأَفَةٌ فِي دِينِ عَنْهَا مِاثَةَ جَلْدَةً وَلَا تَأْخُذُكُمْ بِهِمَا رَأَفَةٌ فِي دِينِ اللهَ هَا اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى القَدَر.

[1] قوله: «فَهُو فِي عَافِيَةٍ» من الأحسن كتابة (مِنْهُ) بعدها.

[٢] وعنْدَنا شَاهِدٌ مِنْ كَلَام رُؤسَائِهِمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ بَلَغَ الغَاية مِنْهُ فَقَدْ رَجَعَ

⁽١) راجع (ص:١٥١) من الباب الرابع. [المؤلف]

وقَدْ نَقَلَ الْمُؤَلِّفُ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَجْمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الفَتْوَى كَثِيرًا مِنْ كَلَامٍ مَنْ تَكَلَّم مَنْ تَكَلَّم فِي هَذَا البَابِ مِنَ الْمُتكلِّمِينَ قَالَ: «وَإِنَّ كُنَّا مُستَغْنِينَ بالكِتَابِ وَلَكِنَ قَالَ: «وَإِنَّ كُنَّا مُستَغْنِينَ بالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَآثَارِ السَّلَف عَنْ كُلِّ كَلَامِ [1]، ولكِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ قَدْ صَارَ مُنتَسِبًا إِلَى

إِلَى الْحَقِّ مِثْلُ الرَّازِيِّ والْغَزَالِيِّ وغيرُهُمْ كَثِيرِ أَقَرُّوا عَلَى أَنفسِهِمْ بالجَهْلِ والضَّلالِ والخَيرَةِ.

ومِنْ أَحْسَن مَا رَأَيْتُ كَلَامُ الرَّازِيِّ () فِي ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: "لقَدْ تَأْمَّلْتُ الطُّرُق الكَلَاميَّة والمناهِجَ الفلسفيَّة فَهَا رَأَيْتُهَا تَشْفِي عَلِيلًا وَلَا تَروِي غَلِيلًا، ورَأَيْتُ أَقْرَبُ الطُّرُق المَلِيقة القُرْآن؛ أَقْرَأُ فِي الإِثْبَاتِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الرَّمْنَ عَلَى وَرَأَيْتُ أَقْرَبُ الطَّيِبُ ﴾ [فاطر:١١]، وأقْرَأُ فِي النَّفْيِ الْمَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكِلِمُ الطَّيِبُ ﴾ [فاطر:١١]، وأقْرَأُ فِي النَّفْي النَّفي النَّفي النَّفي النَّفي النَّوىٰ إلى المَعْرِفِي إلى الله والمَنْ المَعْرِبَةِ عَلَى اللهُ والمُنْ الطَّرُق التَي عَرَفَ مِثْلَ مَعرِفَتِي » فإنَّ هَذَا وَاضِحٌ جِدًّا بأَنَّ هَذِهِ الطُّرُق الَّتِي سَلَكُوها والمناهِجَ لَا تُعْنِي شَيْتًا، وقَالَ آخَرُ (۱):

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ المَعَاهِدَ كُلَّهَا وَصَرَّفْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْعَوَالِمِ فَلَمْ مُرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْعَوَالِمِ فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَ حَاثِرٍ عَلَى ذَقَنِ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ فَلُمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَ حَاثِرٍ عَلَى ذَقَنِ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ فَلُمْ مُكُلُّهم حَيَارَى مُضطَرِبُون -نَسَأَلُ اللهَ العَافيَةَ -.

[1] يَعْنِي: الْإِنْسَانُ يَستَغْنِي بالكِتَابِ والسُّنَّة وكَلَامِ السَّلَف الصَّالِحِ عَنْ كُلِّ كَلَامٍ مِنْ كَلَامِ الْمُتَأْخِرِينَ، لَكِنَّ الْمُؤَلِّفَ بِيَّنَ وَجْهَ نَقْلِهِ.

⁽١) أقسام اللذات للرازي (ص:٢٦٣)، وانظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٠١).

⁽٢) البيتان لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، انظر: شرح الطحاوية (ص:١٧٨).

بَعْضِ طَوَائِفِ الْمَتَكَلِّمِينَ، ومُحْسِنًا للظَّنِّ بِهِمْ دُونَ غَيرِهِمْ، ومُتوِّهُمَّا أَنَّهُم حَقَّقُوا فِي هَذَا البَابِ مَا لم يُحَقِّقُهُ غيرُهُمْ، فلَوْ أَتَي بكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعَهَا حَتَّى يُؤْتَى بشَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ»[1].

[1] وهَذَا وَاقِعٌ فَبَعْضُ النَّاسِ يَنْتَسِبُ إِلَى طَائِفَة مُعيَّنة، ويُحِسِنُ الظَّنَّ بِهَا، ويَكِسِنُ الظَّنَّ بِهَا، ويَرَى أَنَهَا حقَقَتْ فِي هَذَا البَابِ مَا لَمْ يُحقِّقْهُ غَيْرُها حَتَّى إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ تَقُولُ لَهُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ كَذَا وكَذَا. وهُو يَقُولُ لَكَ: مَاذَا قَالَ الشَّيخُ الفُلانيُّ؟ وهَذَا خَطَأٌ، ولمَّا سُئِلَ الإِمَامُ الشَّافعيُّ (١) رَحْهُ اللهِ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ: قَالَ فِيها رَسُولُ اللهِ عَلَيْ خَطَأٌ، ولمَّا سُئِلَ الإِمَامُ الشَّافعيُّ (١) رَحْهُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ورَسُولُ اللهُ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ ورَسُولُهُ عَلَى اللهُ ورَسُولُهُ عَلَى اللهُ ورَسُولُهُ عَلَى اللهُ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ وَاللهِ اللهُ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ اللهُ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ ورَسُولُهُ اللهُ عَلَى اللهُ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ ورَسُولُهُ عَلَى اللهُ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ اللهِ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ اللهِ ورَسُولُهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهُ ورَسُولُهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ورَسُولُهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ورَسُولُهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ورَسُولُهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ورَسُولُهُ اللهُ اللهُ

صَحِيحٌ أَنَّ الإِنْسَانَ القَاصِرَ إِذَا رَأَى عَالِمًا منْ أَهْلِ العِلْمِ المَوثُوقِ بعِلْمِهِمْ وَأَمَانَتِهِمْ يَحْتَرِمُ هَذَا القَوْلَ، وَلَا يَجِزِمُ بِمُخَالفَتِهِ حَتَّى يَتبيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَلَى خَطَإً؛ ولهَذَا كثيرًا مَا نُطالِعُ كَلَامَ شَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةً وكلَامِ ابْنِ القَيِّمِ وغيرِهِمَا مِنَ المُحقِّقينَ، ونُستَضِيءُ بآرَائِهِمْ ونَهتَدِي بِهَا، لكِنْ إِذَا علِمْنَا أَنَّهَا مُخَالِفَةٌ للكِتَابِ والسَّنَّة فإنَّنَا لَا نُقدِّمُها عَلَى كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

⁽۱) أخرجه الهروي في ذم الكلام رقم (٣٨٤)، وانظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٣٨)، وشرح الطحاوية (ص:٣٤١).

ثُمَّ قَالَ: «وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنا قَوْلَهُ مِنَ الْمُتكلِّمِينَ وغيرِهِمْ نَقُول بجَمِيعِ مَا يَقُولُهُ عِن الْمُتكلِّمِينَ وغيرِهِمْ نَقُول بجَمِيعِ مَا يَقُولُهُ فِي هَذَا وغيرِهِ، ولكِنَّ الحَقَّ يُقبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكلَّمَ بِهِ». اه^[1].

فَبَيَّنَ رَحَمَهُ اللَّهُ أَنَّ الغَرَضَ مِنْ نَقْلِهِ بِيَانُ الحَقِّ مِنْ أَيِّ إِنسَانٍ وإِقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَى هَوُلَاءِ من كَلَام أَئمَّتِهِمْ. واللهُ أعْلَمُ^[۲].

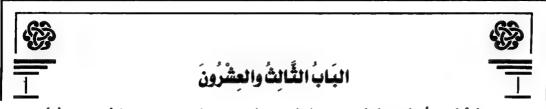
[1] الْمُؤَلِّف رَحْمَهُ اللَّهُ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ أَكَابِرِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَعَمَّنْ هُمْ مُحَتَّرَمُونَ عَنْدَ أَتْبَاعِهِم فِي كِتَابِ (الفَتْوى الحَمَويَّة) نقلَ شَيئًا كَثِيرًا، يَعْنِي: صفَحَاتٍ لَيْسَت صفْحَةً واحِدَةً، وبَعْضهم يَنْقُلُ عَنْهُ كَلَامًا قَلِيلًا؛ اللهِمُّ: أَنَّهُ فِي أَثْنَاءِ الكَلَام الَّذِي يَنْقُلُهُ مَا نَعَلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّ شَيْخِ الإِسْلَام لَا يَرَاهُ.

ولهَذَا هُوَ قَالَ عَنْ نَفْسه: «لَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَوْنَا قَوْلَهُ مِنَ الْمَتَكلِّمِينَ وغيرِهِمْ نَقُول بجميع مَا يَقُولُه فِي هَذَا وغيرِهِ، ولكِنَّ الحَقَّ يُقبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكلَّمَ بِهِ» حَتَّى لَوْ كَانَ كَافِرًا، فَإِذَا جَاءَ الإِنْسَانُ بالحَقِّ فاقْبَلْه لَا لأَنَّهُ جَاءَ بِهِ فُلَانٌ، ولكِنْ لأَنَّهُ الحَقُّ لَوْ كَانَ مَنْ قَالَهُ مِنْ أَهْلِ الحَقِّ؛ لأنَّ الوَاجِبَ أَنْ نَتَّبِعَ كَمَا أَنَّ مَنْ جَاءَ بالبَاطِل نَردُّهُ ولَوْ كَانَ مَنْ قَالَهُ مِنْ أَهْلِ الحَقِّ؛ لأنَّ الوَاجِبَ أَنْ نَتَّبِعَ لَكُو مَنْ عَالَهُ مِنْ أَهْلِ الحَقِّ؛ لأنَّ الوَاجِبَ أَنْ نَتَّبِعَ الحَقَّ حيثُهَا كَانَ، ويُعرَفُ الرِّجالُ بالحَقِّ وَلَا يُعرَفُ الحَقُّ بالرِّجالِ، لكِنْ لَا شَكَ أَنَّ مَنْ كَانَ مَامُونًا فإِنَّ قَوْلَهُ لَهُ قيمَتُهُ.

ولهَذَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِن جَآءَكُمُ فَاسِقُ بِنَبَإِ فَتَبَيَّنُوّا ﴾ [الحجرات:٦]، فَأَمَر بالتَّبيُّن فِي خبَرِ الفَاسقِ؛ لأنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِأَنْ يُقبَل قَوْلُه، ولكِنَّ العَدْلَ أُمِرَ بقَبُولِ قَوْلِهِ.

[7] وهَذَا مَوْجُود الْآنَ، فَإِذَا أَتَيْتَ مَثَلًا بِحُكْمِ مَسْأَلَةٍ مِنَ المَسَائِلِ واستَنْكَرَها شَخْصٌ فقُلْت لَهُ: هَذَا مَذْهَبُ الإِمَامِ أَحْمَدَ –وهُوَ مُقَلِّدٌ لَهُ– فَإِنَّهُ يَطَمَئِنُّ ويَستَأْنِسُ ويَستَقِرُّ، وهُوَ بِالأُوَّلِ قَدِ اسْتَنْكَرَهُ، أَوْ تَأْتِي لُوَاحِدٍ يُقلِّدُ الإِمَامَ الشَّافعيَّ فَتَقُول لَهُ هَذَا الْقَوْلَ تَجِدُ أَنَّهُ يَستنكِرُهُ ويَستغْرِبُه فَتَقُولُ لَهُ: هَذَا مَذْهَبُ الإِمَامِ الشَّافعيِّ، هَذَا مَا قَالَهُ النَّوويُّ فِي «المَجمُوع» ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ تَجِدُ أَنَّهُ يَسكُتُ مَعَ أَنَّهُ بِالأُوَّلِ كَانَ سَيُنكِرُ عَلَيْك أَشَدَ الإِنكارِ، وهَذَا مَوْجُودٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ لِذَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ سَيُنكِرُ عَلَيْك أَشَدَ الإِنكارِ، وهَذَا مَوْجُودٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ لِذَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا أَمْكَنَهُ إِقْنَاعُ الغَيْرِ ولَوْ بِنَقْلِ كَلَامٍ مَنْ لَيْسَ قَوْلُهُ حُجَّةً أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ وَلَا بَأْسَ.

XXX



فِي أَقْسَامِ الْمُنحَرِفِينَ عَنِ الاستِقَامَةِ فِي بَابِ الإِيمَانِ بِاللَّهِ والْيَوْمِ الْآخِر[١]

XXX

طَرِيقَةُ النَّبِيِّ ﷺ وأَصْحَابِهِ والتَّابِعِين لَـهُمْ بإحْسَانٍ عَلَى الصِّرَاطِ المُستَقِيمِ عِلْمًا وعَمَلًا إِنَّا،

[1] تَجِدُ كَثِيرًا أَنَّ اللهَ عَرَّفَ كَلْ يَقُرُنُ بَيْنَ الإِيهَانِ بِهِ واليَوْمِ الآخِرِ؛ لأنَّ الإِيهَانَ إِلَى أَصْلُ كُلِّ الإِيهَان، والإِيهَانُ باليَوْم الآخِر هُوَ السَّببُ الَّذِي يَحْدُو الإِنسَانَ إِلَى العَمَل؛ لأنَّ العَامل إِذَا لم يَعْتَقِدْ بأَنَّ هُنَاكَ مَبْعَثًا يُجازَى النَّاسِ فِيهِ بأعهَا لِهِمْ ويُؤمِن العَمَل؛ لأنَّ العَامل إِذَا لم يَعْتَقِدْ بأَنَّ هُنَاكَ مَبْعَثًا يُجازَى النَّاسِ فِيهِ بأعهَا لِهِمْ ويُؤمِن بلعَمَل، فلو كَانَ الإِنسَان لا يَرَى فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا إِلَّا أَنْ يَحْيَا قُومٌ ويَمُوتَ بِهِ لَنْ يَعْمَل، فلو كَانَ الإِنسَان لا يَرَى فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا إِلّا أَنْ يَحْيَا قُومٌ ويَمُوتَ اخَرُونَ فَإِنَّهُ لَنْ يَعْمَلُ أَبَدًا للآخِرَةِ، ولأَطْلَقَ لنَفْسِهِ الحُرِّيَّةَ التَّامَّةَ للشَّيطَانِ والهَوَى، والنَّاسُ قَدْ انقَسَمُوا فِي هَذَا البَابِ إِلَى أَربِعَةِ أَقْسَامٍ:

قِسْمٌ: عَلَى الْحَقِّ، وقِسْمٌ: أَهْلُ تَخْيِيلٍ، وقِسْمٌ: أَهْلُ تَجْهِيلٍ، وقِسْمٌ: أَهْل تَأْوِيل.

أَمَّا القِسْمُ الأَوَّل: فإلَيْكَ بيَانُهُ يَقُول: «طَرِيقَةُ النَّبِيِّ ﷺ وأَصْحَابِهِ والتَّابِعِين لهُمْ بإحْسَانٍ عَلَى الصِّرَاطِ المُستَقِيم عِلْمًا وعَمَلًا».

[٢] «عِلمًا»: هَذَا يَعُودُ إِلَى الأُمُورِ العِلْمِيَّةِ العَقَديَّةِ، و«عَمَلًا»: يَعُودُ إِلَى الأُمُورِ العَلْمِيَّةِ العَقَديَّةِ، و«عَمَلًا»: يَعُودُ إِلَى الأُمُورِ العَمَليَّةِ الْجَوارِحِ، فَهُمْ عَلَى الصِّراطِ المُستَقِيمِ فِي العِلْمِ والعَمَل.

يَعرِفُ ذَلِكَ مَنْ تَتَبَّعَها بعِلْمٍ وعَذْلِ^[۱]،....

[1] فالنَّظرُ إِلَى النَّاسِ إِذَا لَم يَكُنْ بِعِلْمٍ وعَدْلٍ صَارَ سَبَبًا للجَوْرِ والظُّلْمِ، فَإِذَا نظَرْتَ إِلَى غيرِكَ فَانْظُرْ إِلَيْهِ بِعِلْمٍ وعَدْلٍ؛ لأَجْلِ أَنْ تُعطِيَهِ مَا يَلِيق بِهِ مِنَ الحُكْمِ؛ لأَجْلِ أَنْ تُعطِيَهِ مَا يَلِيق بِهِ مِنَ الحُكْمِ؛ لأَنْك إِنْ نظرْتَ بِجَهْلٍ فَإِنَّكَ قَدْ تَحَكُمُ بِالشَّيْءِ وهُو لَا يَسْتَحِقُّه، وإِنْ نظرْتَ إِلَيْهِ لأَنَّك جَائِرٌ حَتَّى بَجُورٍ فَإِنَّك قَدْ تَحَكُمُ عَلَيْهِ بِالشَّيْء الَّذِي تَرَى أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْهُ؛ لأَنَّكَ جَائِرٌ حَتَّى لَوْ وُجِد قرائِنُ تَدُلُّ عَلَى مَا حَكَمْتَ بِهِ، وهُو مِنَ الأُمُورِ الَّتِي تَخْفَى فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْك الحُكْمُ عَلَيْهِ.

أَلَمْ تَرَوْا إِلَى أَسَامَةً بْنِ زَيدٍ رَضَالِكَ عَنْهَا حِينَ لِحَقَ الْمُشْرِكَ بِالسَّيفِ، فوقَفَ الْمُشْرِكُ وقَالَ: لَا إِلَه إِلَّا اللهُ عَقَلَهُ، ثُمَّ أُخبِرَ وقَالَ: لَا إِلَه إِلَّا اللهُ قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُول اللهِ، النَّبِيُ عَلَيْهُ بَذَلِكَ فَقَالَ: «قَتَلْتُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » قَالَ: نعَمْ يَا رَسُول اللهِ، إِنَّمَا قَالَ: «قَتَلْتُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » فَمَا زَالَ يُكرِّرُهَا حَتَّى قَالَ أُسامَةُ: تمنَيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسلَمْتُ مِنْ بَعْدُ (١).

إِذَنِ: الحُكُمُ عَلَى النَّاسِ يَحَتَاجُ إِلَى عِلْمٍ وعَدْلٍ، فمَنْ قَالَ بِجَهْلِ ظَلَم، ومن قَالَ بِجَهْلِ ظَلَم، ومن قَالَ بِجَوْرِ ظَلَم، وكَثِيرًا مَا نَظُنُّ فِي الإِنْسَانِ ظَنَّا فَإِذَا الأَمْرُ بِخِلَافه، كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ تَجِدُه يَتَكَلَّم جِينَ الحُكْمِ عَلَى النَّاسِ بِجَهْلٍ ورُبَّما يَتَكَلَّم بِجَورٍ، وهَذَا حَرَام، قَالَ اللهُ عَرَّبَعَ لَيَكَلَّم بِجَورٍ، وهَذَا حَرَام، قَالَ اللهُ عَرَّبَعَ لَيْ الله عَلَيْ النَّاسِ أَن تَحَكُمُوا عَلَى اللَّاسِ أَن تَحَلَّمُوا عَلَى اللَّهُ وَجَدْتَ رَجُلًا مَعَهُ امْرَأَةٌ يَمْشِي مَعَهَا فِي السُّوق يُكَلِّمها وَإِلَا عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمَالِ اللهُ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ أَن اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمَالَ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمَالَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمَالَ الللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمَالَالُهُ وَاللَّهُ وَالْمُ وَالْمَالَالُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمَالَةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمَالَ اللللَّهُ وَالْمَالَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا عَلَى اللَّهُ وَالْمَالَةُ وَلَا الْمَالَالُهُ وَاللَّهُ وَالْمُولُولُولُ الْمُولِي اللَّهُ وَاللْمُ الْمُؤْلِقُ الْمَالَالُولُ اللَّهُ الْمَالَالُهُ وَاللَّهُ وَالْمَالَالَةُ وَاللَّهُ وَالْمَالَالَةُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَاللْمُ اللَّهُ وَالْمَالَالُهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا الللْمُولُولُولُهُ الللللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ الللْمُ الللَّهُ وَا

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث النبي على أسامة بن زيد إلى الحُرُقات من جهينة، رقم (٢٦٩)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، رقم (٩٦).

فَقَـدْ حَقَّقُـوا الإِيهَانَ باللهِ واليَوْمِ الآخِـرِ، وأَقَـرُّوا بـأَنَّ ذَلِكَ حَقُّ عَلَى حقيقَتِهِ، وهُمْ فِي عَمَلِهِمْ مُحُلِصُونَ للهِ مُتَّبِعونَ لشَرعِهِ، فَلَا شِرْكَ وَلَا ابْتِدَاعَ وَلَا تَحْرِيفَ وَلَا تَكْذِيبَ¹¹ا.

وأَمَّا المُنحرِفُونَ عَنْ طريقَتِهِمْ فهُمْ ثَلَاثُ طَوائِفَ: أَهْلُ التَّخْيِيلِ، وأَهْلُ التَّأْوِيلِ، وأَهْلِ التَّجهِيلِ^[1].

ويُحادِثُها، فحكمْتَ عَلَيْهِ بِأَنَّه رجُلُ سَاقِطٌ سَافِلٌ؛ لأَنَّهُ يَمشِي مَعَ هَذِهِ المُرْأَةِ، فإنَّنَا نَقُولُ فِي هَذَا الحُكْمِ: إِنَّهُ ظُلْمٌ؛ لأَنَّهُ مَبنِيٌّ عَلَى الجَهْلِ حَيْثُ إِنَّكَ لَا تَعْلَمُ أَنَّهَا أَجْنَبيَّةٌ مِنْهُ، ولو أَنَّكَ رأيْتَ إنسَانًا تَعرِفُ أَنَّ الَّتِي تَمْشِي مَعَهُ امرَأَةٌ مِنْ مَحَارِمِهِ فَذَهَبْتَ إِلَى الوَالِي وقُلْتَ: هَذَا الرَّجُلُ -والعِيَاذُ باللهِ- مَعَهُ امرَأَةٌ أَجنبيَّةٌ مِنْهُ، عَلَيْك بِهِ. فإنَّ هَذَا كُورٌ وظُلَمٌ وخِلَافُ العدْلِ.

ولهَذَا لَا بُدَّ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّاسِ حِينَ الحُّكِمِ عَلَيْهِم بالعِلْمِ والعَدْلِ، أَمَّا أَنْ تَخُمُ بِجَوْرٍ فَهَذَا خِطَأٌ، ومَنْ نَظَرَ إِلَى طَرِيقِ النَّبِيِّ ﷺ بعِلْمٍ وعَدْلٍ فَإِنَّهُ يَحْكُمُ بِأَنَّهَا عَلَى الصِّرِاطِ المُستَقِيمِ.

[١] هَذِهِ طَرِيقُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاَهُ وَالسَّلامُ، بَلْ مَنْ نَظَرَ إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بالعِلْمِ والعَدْلِ عَلِمَ أَنَّهَا أَفضَلُ، وأنَّهَا الطَّرِيقُ الوَحيدُ إِلَى سعادَةِ الدُّنْيَا والآخِرَةِ.

[٢] فالمُنحرِفُونَ عَنْ طَرِيقِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَمْرِ الإِيهَانِ باللهِ واليَوْمِ الآخِر ثلاثُ طُوائِفَ: أَهْلُ التَّخْيِيل، وأَهْلُ التَّجهِيلِ.

فأَهْلُ التَّخْيِيل سُمُّوا بِذَلِكَ؛ لأنَّهُم يَقُولُونَ: إِنَّ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِن أَمْرِ الإِيهَان باللهِ واليَوْم الآخِرِ كُلُّه أَمثَالُ وتَخييلَاتٌ لَا حَقِيقَـةَ لَـهَا، فَـلَيْسَ هُنَاكَ رَبُّ، وَلَا بعْثٌ، وَلَا جَنَّةٌ وَلَا نَارٌ، لَكِنَّ الرُّسُل جَاؤُوا بِذَلِكَ عَلَى سَبِيل ضَرْبِ الأَمثَالِ، وعَلَى سَبِيل ضَرْبِ الأَمثَالِ، وعَلَى سَبِيل التَّخييلَاتِ حَتَّى يَتخيَّلَ النَّاسِ أَنَّ هُنَاكَ رَبًّا ويومًّا آخِرًّا، وجَزَاءً وعِقَابًا؛ ولهَذَا سُمُّوا أَهْلَ التَّخْيِيل؛ لأنَّهُم يَقُولُونَ بِهِ.

[1] الفَلَاسِفَة هَوُّلَاءِ هُمُ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُم الحُكَاء العُقَلَاء، ويَرَوْنَ أَنَّ العُلُومَ الْآنِي سِوَى عُلُومِهِمْ لَيْسَت بشَيْءٍ حَتَّى عُلومُ الأنبياءِ عنْدَهُم لَيْسَتْ بشَيْءٍ يَقُولُونَ: هَذِهِ عُلُومُ عَجَائِزَ، وَلَا تَصْلُحُ لأَهْلِ العَقْل، وَهُمْ يُنكِرُونَ الْحَالِق، وَيُعْرَءُ لأَيُومِنُون بشَيْءٍ والعِيَاذُ باللهِ وَهُمْ ذَلِكَ عَنْدَهُم مِنَ الكِبريَاءِ والغَطرَسَةُ مَا يَجَعَلُهُم يَرُونَ النَّاسَ كَأَمْثَالِ الذَّرِ، وَلَا يَعْبَوُونَ بِهِمْ.

والبَاطنيَّةُ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الدِّينَ لَهُ ظَاهِرٌ وبَاطِنٌ؛ فالظَّاهِرُ لأَهْلِ الظَّاهِرِ، والبَاطِنِ لأَهْلِ البَاطِنِ، وأَهْلُ الظَّاهِرِ عنْدَهُم هُمُ السُّذَّجُ الَّذِينَ يَلْعَبُ الظَّاهِرِ، والبَاطِنِ لأَهْلِ البَاطِنِ، وأَهْلُ الظَّاهِرِ عنْدَهُم هُمُ السُّذَّ وصَوْمٌ وحَجُّ، ومَا النَّاسُ بعُقُولِهِمْ، فيقُولُونَ لَهُمْ: هُنَاكَ جِنَّةٌ ونَار، وهُنَاكَ صلاةٌ وصَوْمٌ وحَجُّ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وهُمُ العَوَامُّ، والبَاطِنُ عنْدَهُم هُو مَا كَانَ عَلَيْهِ أَئِمَّتُهُم، وسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- بيَانُ مَذْهَبِهِمْ، وطَرِيقَتُهُم فِي العَمَل.

[٢] يَعْنِي: الوَاقِعُ عَنْدَهُم أَنَّهُ لَا رَبَّ، وَلَا بعْثَ، وَلَا جزَاءَ، وإِنَّما هِيَ أَرحَامٌ تَدْفَعُ، وأَرْضٌ تَبْلَعُ فَقَطْ، ولَيْسَ هُنَاكَ شَيْءٌ. وإِنَّمَا المَقْصُودُ بِهَا انتِفَاعُ العَامَّة وجُمْهُورِ النَّاس؛ لأنَّ النَّاسَ إِذَا قِيلَ لِمُهُ: إِنَّ لَكُمْ رَبًّا عظيمًا قَادِرًا رَحِيًا قَاهِرًا، وإِنَّ أَمَامَكُمْ يَومًا عَظِيمًا تُبعَثُونَ فِيهِ، وتُجَازُونَ بأعْمَالِكُمْ، ونَحْو ذَلِكَ استَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ المَطْلُوبَةِ مِنْهُم، وإِنْ كَانَ هَذَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ عَلَى زَعْم هَؤُلَا إِ^[1].

ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ عَلَى قِسْمَينِ: غُلَاةٌ وغيرُ غُلَاةٍ.

[1] يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ لَهُ حَقِيقَة، وكُونُ الرُّسُل تَأْتِي وتَقُولُ للنَّاسِ: إِنَّ لَكُمْ رَبًّا، وإِنَّ هُنَاكَ جَنَّةً وهُنَاكَ نَارًا؛ لأَجَلٍ أَن يَسِيرَ النَّاسُ عَلَى مَا وجَّهُوهُمْ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ إِذَا قِيلَ للنَّاسِ: إِنَّ لكُمْ رَبًّا رَحِيمًا قَادِرًا عَظِيمًا شَديدَ العِقَابِ. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا كَذَا وافْعَلُوا كَذَا، واثْركُوا كَذَا، وإِلَّا فسيُعاقِبُكُمْ هَذَا الرَّبُ. فَافْعَلُوا كَذَا وافْعَلُوا كَذَا، واثْركُوا كَذَا واثْركُوا كَذَا، وإِلَّا فسيُعاقِبُكُمْ هَذَا الرَّبُ. فَإِنَّهُم يَنصَاعُونَ لهذِهِ الأوامِر، ويُطيعُونَ، لكِنْ إِذَا لم يُقَلْ لَهُمْ ذَلِكَ كُلُّ رَكِبَ وَاسَّهُ، وَلاَ يُهُمُّ أَحَدٌ؛ فَعَلَى قُول هَوُلاءِ يَكُونُ ذِكْرُ اللهِ عَنَقِبَلَ وذكْرُ اليَوْم الآخِر مَا هُو إِلّا غَسِياتِيكَ البُعْبُعُ، أو سَينزِلُ هُو إِلّا غَسِياتِيكَ البُعْبُعُ، أو سَينزِلُ هُو إِلّا غَسِياتِيكَ البُعْبُعُ، أو سَينزِلُ عَلَيْكَ صَفِيحَةٌ حاميةٌ مِنَ السَّمَاء. وهُو لَيْسَ بصَحِيح، لكِنْ قُلْنَا لَهُ ذَلِكَ الشَّيْءَ مِنْ عَلْكُ صَفِيحَةٌ حاميةٌ مِنَ السَّمَاء. وهُو لَيْسَ بصَحِيح، لكِنْ قُلْنَا لَهُ ذَلِكَ الشَّيْءَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَرَوَّعَ ويَسكُت، هَذَا هُو الأَمْرُ عَنْدَ هَوُّلَاءِ الفَلَاسِفَة والبَاطنيَّة ومَنْ تابِعَهُمْ، وأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ رَبُّ وَلَا جَزَاءٌ وَلَا بَعْثُ حَسَالُ اللهَ العَافِيَة ومَنْ تابِعَهُمْ، وأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ رَبُّ وَلَا جَزَاءٌ وَلَا بَعْثُ حَلَالًا لللهَ العَافِيَة ومَنْ

ثُمَّ هَلْ مَا قَالُوهُ هُوَ مَا استقرَّ فِي فِطرِهِمْ؟

الجَوَابُ: لَا؛ لأنَّهُ لَا يُمْكِنُ لأَحَدِ أَن يُنكِرَ الحَّالِق، قَدْ يُنكِرُ الجَزَاءَ، ولكِنَّ إِنكَارَ الحَالِق لَا يُمْكِن أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الحَادِثَ يَحَدُثُ إِنكَارَ الحَّالِق لَا يُمْكِن أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الحَادِثَ يَحَدُثُ إِنْكَارَ الْحَالِق لَا يُمْكِن أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الحَادِثَ يَحَدُثُ إِندُونِ مُحْدِث أَبَدًا، لكِن هَذَا كلامُهُمْ.

فَأَمَّا الغُلَاةُ اللهُ المُعْرَفِ الْأَنبِيَاءَ لَا يَعلَمُونَ حَقَائِقَ هَذِهِ الأُمُورِ، وأَنَّ مِنَ المُعلَسِفَة مَنْ مِنْ المُعلَسِفَة مَنْ المُعلَسِفَة مَنْ المُعلَسِفَة مَنْ هُوَ أَعلَمُ النَّاسِ بِذَلِكَ. هُوَ أَعلَمُ النَّاسِ بِذَلِكَ.

وأَمَّا غَيْرُ الغُلَاة فيَزْعُمُونَ: أنَّ الأنبياءَ يَعلَمُونَ حَقَائِقَ هَذِهِ الأُمُورِ، وَلَكِنَّهُم ذَكَرُوا للنَّاسِ أُمُورًا تَخييلِيَّةً لَا تُطابِقُ الحَقَّ؛ لتَقُومَ مَصْلَحَةُ النَّاس، فزَعَمُوا أَنَّ مَصْلَحَة العِبَادِ لَا تقُومُ إِلَّا بَهَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ كَذِبَ الأنبياء في أعظم الأُمُور وأهمِّهَا أناً.

[١] المُوغِلِينَ فِي مَذْهَبهم

[٢] ومَنْ يَزْعُمُونَهُم أَوْلِياءً.

[٣] قَوْلُه: «المُتَفَلْسِفَةُ الإلهيَّةُ»؛ لأنَّ هُنَاكَ فَلَاسِفَةٌ طَبائِعِيِّينَ مَا يَتَكَلَّمُون فِي الإلهِيَّاتِ، بَلْ يَتَكَلَّمُونَ فِي الطبِيعَةِ وأحوالها ونتائجِها، وأمَّا مَسْأَلَةُ الإلهيَّاتِ والعِبَادَاتِ فَلَا يَبْحَثُونَ فِيهَا، أَمَّا الفَلَاسِفَةُ فِي الإلهيَّاتِ فَهُمُ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ فِي اللهِ والعِبَادَاتِ فَلَمُ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ فِي اللهِ عَنَّوَيَهَا عَلَى مَا يُرِيدُون، والغُلَاةُ مِنْهُم يَقُولُونَ: إنَّ الأنبياءَ لا يَعلَمُونَ الحَقِيقَة، بَلْ سَمِعُوا وَحْيًا أُوحِيَ إِلَيْهِم، وقِيلَ لِمُمُ: اصْنَعُوا كَذَا، وأمُرُوا النَّاسَ بكذا...إلخ.

[٤] هَوُّ لَاءِ الطَّائِفَةُ الثَّانيَةُ مِنَ الفَلَاسِفَة يَقُولُونَ: إِنَّ الرُّسُل يَعلَمُونَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ رَبُّ وَلَا بَعْثُ، لَكِنْ رَأَوْا أَنَّ المَصْلَحَة لَا تَقُومُ إِلَّا بِأَن يَقُولُوا للنَّاسِ: إِنَّ هُنَاكَ رَبًّا وبَعْثًا؛ لأَجْل مَصْلَحَة الخَلْقِ؛ لِكَيْ يُوافِقُوهُم عَلَى مَا يَقُولُونَ.

وهَوُّ لَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّ الأنْبياءَ عَباقِرَةٌ أَذكيَاءُ عُقَلَاءُ، ولَيْسَ لِمُمْ صِلَةٌ باللهِ؛ لأنَّهُ

فالطَّائِفَة الأُولَى حكَمَتْ عَلَى الرُّسُلِ بالجَهْلِ^{١١}]. والطَّائِفَةُ الثَّانيَةُ حكَمَتْ عَلَيْهِم بالخِيَانَةِ والكَذِبِ^{٢١]}.

هَذَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ التَّخْيِيل فِيهَا يَتَعَلَّق بالإِيهَان باللهِ واليَوْم الآخِرِ.

أَمَّا فِي الأعمَالِ فمِنْهُمْ مَنْ يَجعَلُهَا حقائِقَ يُؤمَرُ بِهَا كُلُّ أَحَدٍ، ومِنْهُمْ مَنْ يَجعَلُهَا حقائِقَ يُؤمَرُ بِهَا كُلُّ أَحَدٍ، ومِنْهُمْ مَنْ يَجعَلُهَا تَخييلَاتٍ ورُموزًا يُؤمَر بِهَا العَامَّةُ دُونَ الخَاصَّةِ [1]....

لَيْسَ هُنَاكَ إِلَهٌ عَنْدَهُم، فالنَّبِيُّ عَنْدَهُم أَنَّهُ رَجُلٌ مِنَ العَبَاقِرَةِ الأذكياءِ اصطَنَعَ بنَفْسِهِ أُمُورًا يَرَى أَنَّهَا مَصْلَحَةٌ كالقوانِينِ الوضعيَّةِ، فدَعَا النَّاسَ إِلَيْهَا، وحذَّرهم مِنْ عُنَافَتها بِهَذَا الرَّبِّ وهَذَا البعْثِ، ولَيْسَ هُنَاكَ رَبُّ وَلَا بعْثُ.

[1] الطَّائِفَةُ الأُولَى هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الرُّسُلِ لَا يَعلَمُونَ الحَقَائِقَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، هَوُلَاءِ قَالُوا: إِنَّ الرُّسُلِ جُهَّالٌ فدَعَوْا إِلَى الجَهْلِ، ودَعَوْا بِجَهْلِ.

[٢] لأنَّ الرُّسُل عَلَى زَعْمِهِمْ يَعلَمُونَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ رَبُّ وَلَا جَزَاءٌ، ولكِنْ قَالُوا للنَّاسِ: إِنَّ لكُمْ رَبًّا وجزَاءً من أجلِ المَصْلَحَة، وهُمْ يَكذِبُون عَلَيْهِم، فحَكَمُوا عَلَيْهِم بالحِيَانَةِ، لكِنْ عَلَيْهِم بالحِيَانَةِ، لكِنْ أعظَمُ قَدْحًا فِي الرُّسُلِ لم يُعلِمُوهُمُ الْحَقِيقَة حكَمُوا عَلَيْهِم بالحِيَانَةِ، لكِنْ أَيُّمَا أعظَمُ قَدْحًا فِي الرُّسُلِ؟

الجَوَابُ: باعْتِبَارِ حَالِ النَّبِيِّ وضعْفِهِ وعجزِهِ فالطَّائِفَةُ الأُولَى أَشَدُّ، وباعتِبَارِ خِيانَةِ النَّبِيِّ وكَذِبِهِ فالثَّانيَةُ أَشَدُّ.

[٣] سَبَقَ بِيَانُ عَقِيدَتِهِمْ، وأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ رَبُّ وَلَا جَزَاءٌ، لَكِنَّهُم فِي العَمَل انقسَمُوا:

فَبَعْضُهُمْ قَالَ: نَعَمْ نُؤمِنُ بِالصَّلَاةِ وِالزَّكَاةِ وِالصِّيامِ وَالحَجِّ وِنقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الأَعْمَالُ مَصْلَحَةٌ للعَامَّةِ وللخَاصَّةِ، وكُلُّ يُؤمَّرُ بِهَا لما فِيهَا مِنْ تَرْوِيضِ النَّفسِ وَالتَّحمُّلِ وَالصَّبْرِ وَالمَصْلَحَة، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وعَلَيْهِ فَنَقُولُ للعَامَّةِ: صَلُّوا. ونقُولُ للخَاصَّةِ: وَتُولُ للعَامَّةِ: وَتُولُ للعَامَّةِ: وَتُولُ للعَامَّةِ: وَتُولُ للعَامَّةِ: وَتُولُ للعَامَّةِ: وَتُولُ للعَامَّةِ: وَتُولُ للخَاصَّةِ: وَتُولُ للعَامَّةِ: صُومُوا. ونقُولُ للخَاصَّةِ: حُجُّوا. ونقُولُ للخَاصَةِ: حُجُّوا؛ لأَنَّ هَذِهِ أَعَمَالُ تُؤثِّرُ عَلَى الإِنْسَانِ انْطِبَاعًا خَاصًا يَكُونُ بِهِ مُنقَادًا للفَضَائِلِ، فَنَأْمُرُ بِهَا كُلَّ أَحَدٍ.

ومنهُمْ مَنْ يَقُول: لَا، حَتَّى الأَعْمَالُ لَا حَقِيقَة لِمَا؛ فالعِبَادَاتُ لَا حَقِيقَة لَمَا وَلَيْسَتْ مَقْصُودَةً لِذَاتِهَا، وإِنَّمَا تُقصَدُ لِغَايَةٍ إِذَا بِلَغَهَا الإِنْسَانُ سَقَطَتْ عَنْهُ، وعَلَى وَلَيْسَتْ مَقْصُودَةً لِذَاتِهَا، وإِنَّمَا تُقصَدُ لِغَايَةٍ إِذَا بِلَغَهَا الإِنْسَانُ سَقَطَتْ عَنْهُ، وعَلَى هَدُا فَيُؤمَرُ بِهَا الْعَامَّةُ دُونَ الْخَاصَّةِ، وعنْدَهُم أَنَّ الرُّسُلَ مِنَ الْعَوَامِّ؛ لأَنَّهُم هُمُ الَّذِينَ يُصلُّونَ ويُصُومُونَ ويَحُجُّون، وكُلُّ الْعَالَمِ مِمَّن يَتَعَبَّدُ للهِ تَعَالَى فَهُوَ النِّيْمَ مِنَ الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ الْحَقَائِقَ وَلَا الأُمُورَ.

وأمّّا الحّاصَّةُ الَّذِينَ بِلَغُوا الذُّروةَ فَإِنَّهُم لَا يُؤمَرُون بِهَا، وَلَا تُطلَبُ مِنْهُم؛ وَلَا وَلَمَذَا هُمْ مِنْ حَيْثُ الأعمَال إبَاحيُّونَ؛ يَقُولُونَ: لَا تُصَلِّ، وَلَا تُزُكِّ، وَلَا تَصُمْ، وَلَا تَحُجَّ، وَلَا تَتَزَوَّجْ، بَلِ ازْنِ بِمَنْ شِئْتَ -والعِيَاذُ بِاللهِ-؛ لأنَّهُم يَقُولُونَ: كُلَّ هَذِهِ التقييدَاتِ إِنَّمَا يُقُولُونَ: كُلُّ هَذِهِ التقييدَاتِ إِنَّمَا يُؤمَر بِهَا العَوَامُّ الَّذِينَ لَا يَصلُحونَ إِلَّا بِهَا، أَمَّا الحَواصُّ الَّذِينَ بِلَغُوا العَايَةَ فَإِنَّهُم لَا يُؤمَرُونَ لأَنَّ اللهَ يَقُول: ﴿ وَأَعْبُدُ رَبَّكَ حَتَى يَأْنِيكَ ٱلْمُقِينُ عَنْدَهُم هُو الخَايَةَ فَإِنَّهُم لَا يُؤمَرُونَ لأَنَّ اللهَ يَقُول: ﴿ وَأَعْبُدُ رَبَّكَ حَتَى يَأْنِيكَ ٱلْمُقِينُ عَنْدَهُم هُو الخَايَةِ يُخَالِفُ مَا قبلَهَا، واليَقِينُ عَنْدَهُم هُو الخَايَةِ يُخَالِفُ مَا قبلَهَا، واليَقِينُ عَنْدَهُم هُو الخَايَةِ يُخَالِفُ مَا قبلَهَا، واليَقِينُ عَنْدَهُم هُو

فَيُؤوِّلُونَ الصَّلَاةَ بِمَعْرِفَةِ أَسْرَارِهِمْ، والصِّيامَ بِكِتْمَانِهَا والحَجَّ بالسَّفرِ إِلَى شُيوخِهِمْ، ونَحْوِ ذَلِكَ اللَّهُ السَّفرِ إِلَى شُيوخِهِمْ، ونَحْوِ ذَلِكَ اللَّ

الجَزْمُ بِلَا شَكِّ وَلَا تَرِدُّدٍ، ولَيْسَ المَوْتَ، فَإِذَا وَصَلْتَ إِلَى هَذِهِ الغَايَةِ سَقَطَتْ عَنْكَ الوَسيلَةُ، وهَذِهِ العِبَادَاتُ وَسَائِلُ تُوصِلُكَ إِلَى اليَقِينِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ لَا تَعْمَلُ، كَمَا نَقُولُ للرَّجُلِ: استَأْجِرِ السَّيَّارةَ إِلَى مكَّةَ. وهُوَ يُرِيد مكَّةَ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مَكَّةَ فَإِنَّهُ يَدَعُ السَّيَّارةَ.

هَذِهِ طريقَتُهُم فِي بَابِ العِبادَاتِ، فصَارُوا -والعِيَاذُ باللهِ- فِي الاعتِقَادَاتِ وَالأُمُورِ العِلْمِيَّةِ مُتَّفِقِينَ عَلَى إنكارِها، لَكِنَّهُم اخْتَلَفُوا: هَلِ الرُّسُلُ يَعلَمُونَهَا أَمْ لَا؟

أَمَّا فِي العِبَادَاتِ فَمُخْتَلِفُونَ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إنَّهَا مُرَادَةٌ ومُصْلِحَةٌ للخَلْقِ عَامَّتِهم وخَاصَّتِهِمْ. ومِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إنَّهَا لَيْسَت مُرَادةً، وإِنَّمَا يُؤمَر بِهَا العَامَّةُ؛ لليَصِلُوا إِلَى دَرَجَةِ اليَقِينِ سقَطَتْ عَنْهُم؛ ولهَذَا لَا نَأْمُو ليَصِلُوا إِلَى دَرَجَةِ اليَقِينِ سقَطَتْ عَنْهُم؛ ولهَذَا لَا نَأْمُو ليَصِلُوا إِلَى دَرَجَةِ اليَقِينِ سقَطَتْ عَنْهُم؛ ولهَذَا لاَ نَأْمُو الحَاصَّة عِنْدَهُم يَقُولُ: «فيُؤوِّلُونَ الصَّلَاةَ بمَعْرِفَةِ الحَاصَّة بِذَلِك، والعِبَادَاتُ الحَاصَّة عِنْدَهُم يَقُولُ: «فيُؤوِّلُونَ الصَّلَاةَ بمَعْرِفَةِ أَسْرَادِهِمْ، والصِّيامَ بكِثْنَانِهَا والحَجَّ بالسَّفرِ إِلَى شُيوخِهِمْ، ونَحْوِ ذَلِكَ».

[1] فالصِّيَامُ الَّذِي يُؤمَرُ بِهِ العَامَّة أَنْ يُمسِكُوا عَنِ الطَّعامِ والشَّرابِ مِنْ طُلُوعِ الفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، والَّذِي يُؤمَرُ بِهِ الخَاصَّة أَنْ يَكْتُمُوا أَسرَارَ الفِرْقَةِ وَالطَّائِفَة، والصَّلَاةُ الَّتِي يُؤمَر بِهَا العَامَّةُ هِيَ صِلَةٌ بَيْنَ العَبْدِ وبيْنَ اللهِ، ذَاتُ رُكوعِ والطَّائِفَة، والصَّلَاةُ الَّتِي يُؤمَر بِهَا الحَاصَّةُ هِيَ صِلَةٌ بَيْنَ العَبْدِ وبيْنَ اللهِ، ذَاتُ رُكوعِ وسُجُودٍ، والَّتِي يُؤمَر بِهَا الحَاصَّةُ هِيَ أَنْ تَعْرِفَ أَسرَارَهُم؛ ولهَذَا هَوُلَاءِ الفِرقَةُ وسُجُودٍ، والَّتِي يُؤمَر بِهَا الحَاصَّةُ هِيَ أَنْ تَعْرِفَ أَسرَارَهُم؛ ولهَذَا هَوُلَاءِ الفِرقَةُ البَاطنيَّةُ وأَشبَاهُهُم وهُمْ مَوْجُودُونَ الْآنَ، لَا يَأذَنُونَ لِكُلِّ وَاحِد أَن يَدْخُلَ مَعَهُمْ حَتَّى يَتَمَرَّنَ.

وهَوُّ لَاءِ هُمُ الملاحِدَةُ مِنَ الإسمَاعِيلِيَّةِ والبَاطنيَّةِ ونَحْوِهِمْ[1].

ولَـهُمْ عَشْرُ مَراتِبَ يُنَقِّلُون الإِنْسَانَ مِنْ مَرتَبَةٍ إِلَى مَرتَبَةٍ، وَلَا يُمْكِن أَنْ يُحْبَرَ بالمَرتَبَةِ الثَّانِيَةِ حَتَّى يُتْقِنَ المَرتبَةَ الأُولَى، وكُلُّها مَبنيَّةٌ عَلَى أسرَارٍ عَظِيمَةٍ أشدَّ مِنْ أَسْرَارِ الحَرْبِ؛ لأَنَّهُ لَوِ اطَّلَعَ النَّاسُ عَلَى أسرَارِهِمْ هَذِهِ لقَتَلُوهُمْ قَتْلًا فَهَا أَبْقَوْا لَـهُمْ عَلَى الأَرْضِ دَيَّارًا، لكِنْ يَتستَّرُونَ!

فيَقُولُونَ: إِنَّ الصَّلَاة لَيْسَت الصِّلة بَيْنَ الإِنْسَانِ وبَيْنَ اللهِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ إِلَهُ، بَلِ الصَّلَاةُ أَنْ يَكُونَ بِينَكَ وبَيْنَ أُولِيَائِهِمْ صِلَةٌ بِحَيْثُ يُحَيْثُ يُحَبِرُونَكَ بِأَسْرَارِهِمْ، وَالصِّيَامُ أَنْ تَكْتُمَ هَذَا السِّرَا؛ لأَنَّ الصِّيامَ فِي اللَّغَة الإمسَاكُ، والصِّيامُ عنْدَهُمُ الإمسَاكُ عَنْ إظهَارِ الأسرَارِ بأَنْ تُمسِكَ وَلَا تُعلِمَ بِهَا، فَيَكُونُ الصِّيامُ هَذَا بِاللَّيلِ وَالنَّهَارِ إِلَى أَنْ يَمُوتَ؛ لأَنَّهُ لَازِمٌ أَنْ يَكتُمَ الأَسْرَارَ، وإِلَّا لَمْ يَصُمْ، والحَجُّ عنْدَهُم والنَّهَارِ إِلَى أَنْ يَمُوتَ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ إِلَهٌ حَتَّى يَكُونَ لَهُ بَيْتٌ، بَلِ الحَجُّ أَنْ لَيْسَ هُنَاكَ إِلَهٌ حَتَّى يَكُونَ لَهُ بَيْتٌ، بَلِ الحَجُّ أَنْ لَيْسَ أَنْ تُسافِرَ إِلَى الوَلِيِّ فَلانٍ سَوَاءٌ فِي كَرِبلاءَ، أَوْ فِي قُمْ أَوْ فِي الْمَكانِ الفُلانِيِّ، قَلْ المَكانِ الفُلانِيِّ، قَلْ المَكانِ الفُلانِيِّ، قَلْ الْمَكانِ الفُلانِيِّ، قَلْ الْمَكانِ الفُلانِيِّ، قَلْ الْمَكانِ الفُلانِيِّ، قَلْ الْمَالِ الفُلانِيِّ وَتَحْضَعَ بَيْنَ يَدَيهِ، وتَسجُد لَهُ، وتَمْثِي إِلَيْهِ رَاكِعًا، أَمَّا أَنْ تَذْهَبَ إِلَى الولِيِّ الفُلانِيِّ وتَحْضَعَ بَيْنَ يَدَيهِ، وتَسجُد لَهُ، وتَمْثِي إِلَيْهِ رَاكِعًا، أَمَّا أَنْ تَذْهَبَ إِلَى الولِيِّ الفُلانِيِّ وتَحْضَعَ بَيْنَ يَدَيهِ، وتَسجُد لَهُ، وتَمْثِي إِلَيْهِ رَاكِعًا، أَمَّا أَنْ تَذْهَبَ إِلَى الولِيِّ الفُلانِيِّ وتَحْضَعَ بَيْنَ يَدَيهِ، وتَسجُد لَهُ، وتَمْثِيْ إِلَيْهِ رَاكِعًا، أَمَّا أَنْ تَذْهَبَ إِلَى الْولِيِّ الفُلانِ عَنْ اللهِ فَهَذَا لَيْسَ بحَجً.

[1] إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَبْحَثَ عَنْ هَـؤُلَاءِ فـارْجِعْ إِلَى كِتَابِ (المِلَل والنِّحَل) للشَّهرستَانِيِّ (أَ)، وهُوَ أَحْسَنُ مَا رَأَيْتُ فِي جَمْعِهَا، وهُمْ مَوْجُودُونَ الْآنَ، فالإسهَاعيلِيَّةُ والنَّصَيْريَّةُ وغيرُهُمْ مَوْجُودُونَ، وكُلُّ هَؤُلَاءِ عَلَى هَذَا الطَّرِيقِ -والعِيَاذ بالله-.

⁽١) الملل والنحل (١/ ١٩١).

وفسَادُ قَوْلِ هَؤُلَاءِ مَعْلُومٌ بِضَرورَةِ الحِسِّ والعَقْلِ والشَّرعِ[1]......

ولهَذَا تَجِدُ رَدَّ شَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهِ وَعْرِهِ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ عَلَى هَوُلَاءِ رَدًّا مُفْحِمًا شدِيدًا، وهُمْ كَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِنَّهُمْ أَكْفَرُ مِنَ اللّهُودِ والنَّصارَى؛ لأنَّ اليَهُودَ والنَّصارَى يُؤمِنُونَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ، وإنْ كَانَ هَذَا الإِيهَانُ لَا يَنْفَعُهُمْ، لأَنَّهُم كَافِرُونَ بمُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ، لكِنَّ الإسهاعيلِيَّةَ والبَاطنيَّةَ ومَنْ يُشبِهُهم هَوُلَاءِ مُلحِدُونَ عَايَةَ الإِلحادِ، وسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ بيَانُ بطلان مَذْهَبِهِمْ، إنَّمَا هَذِهِ هِيَ الفِرْقَةُ الأُولَى، وتُسَمَّى أَهْلَ التَّخْيِيل؛ لأَنَّهُم يَرُوْنَ أَنَّ الإِيهَانَ باللهِ تَعَالَى تَخْيِيلَ لأَنَّهُم يَرُوْنَ أَنَّ الإِيهَانَ باللهِ تَعَالَى تَخْيِيلَاتُ فَقَطْ، لَيْسَتْ هِيَ حَقِيقَةً.

[١] قَوْلُهُ: «بِضَرَورَةِ الحِسِّ» الضَّرورَةُ: مَا يُضطَّرُ الإِنْسَانُ إِلَى التَّصدِيقِ بِهِ، وَلَا يُمكِنُهُ دَفْعُهُ.

فَدَلَالَةُ الحِسِّ عَلَى وُجُودِ اللهِ وقُدرَتِهِ وعِلْمِهِ وحِكْمَتِهِ مَعْلُومَةٌ، فَنَحْنُ نَسْمَعُ فَيَمَنْ مَضَى وفيمَنْ حَضَرَ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ دَعَا اللهَ فاسْتَجَابَ لَهُ.

قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي نُوحٍ عَلَيْهِالسَّكُمُ أُوَّلِ الرُّسُل: ﴿ وَنُوحًا إِذْ نَـَادَىٰ مِن فَـَـبُّلُ فَاسْـتَجَبِّـنَا لَهُۥ ﴾ [الانبياء:٧٦]، وقال تعالى في أيوب عَلَيْهِالسَّلَمُ: ﴿ وَأَيْوُبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّـهُۥ أَنِي مَسَّـنِيَ ٱلطُّهُرُ وَأَنْتَ أَرْحَـمُ ٱلزَّجِمِينَ ﴿ آَنَ فَالسَّتَجَبِّـنَا لَهُۥ ﴾ [الانبياء:٨٣-٨٤].

و مُحَمَّد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دَعَا اللهَ فاستجَابَ لَهُ حَيْثُ دَعَا عَلَى قُرَيْشٍ وقَالَ: «اللَّهُ مَ اجْعَلْهَا عَلَيْهِم سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ» (١) فاسْتَجَابَ اللهُ لَـهُ، ودَعَا بالغَيْثِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب دعاء النبي ﷺ: «اجعلها عليهم سنين كسني يوسف»، رقم (۲۷۹۸)، من حديث ابن رقم (۲۷۹۸)، من حديث ابن مسعود رَضَوَالِلَهُ عَنهُ.

فَاسْتُجِيبَ لَهُ، وأَمْثِلَةُ ذَلِكَ لَا تُحْصَى.

وَهَذَا دَلِيلٌ حِسِّيٌّ مَعْرُوفٌ، بَلْ وَهُنَاكَ دَلِيلٌ حِسِّيٌّ مَلْمُوسٌ، اسْأَلْ نَفْسَكَ: هَلْ دَعَوْتَ اللهَ يَوْمًا مِنَ الأَيَّامِ فاستجَابَ اللهُ لَكَ؟ الجَوَابُ: نَعَمْ، كَثِيرًا -وللهِ الحَمْدُ-.

فكَثِيرًا مَا يَدعُو الإِنْسَانُ ربَّه فيَستجِيبُ اللهُ لَهُ رَأْيَ العَينِ، إِذَنْ هَذَا دَلِيلٌ حِسِّيُّ عَلَى وُجُودِ اللهِ وعِلْمِهِ وقُدْرَتِهِ ورَحْمَتِهِ وسَمْعِهِ وبصَرِهِ وغيرِ ذَلِكَ مِمَّا تَدُلُّ عَلَيْهِ الإِجَابَةُ دَلالَةَ مُطابَقَةٍ أَوْ تَضَمُّنٍ أَوِ التِزَامِ.

أَمَّا دَلَالَةُ العَقْلِ عَلَى وُجودِ اللهِ فَوَاضِحٌ أَيْضًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَلِقُونَ ﴾ [الطور:٣٥]، فَهَذِهِ دَلاَلَةٌ عَقْليَّةٌ قطعيَّةٌ بُرهانيَّةٌ، وهُو سَبُرٌ وتَقْسِيمٌ، إِمَّا أَنْ يُخْلَقُوا بِدُونِ خَالِقٌ، أَوْ أَنْ يَخْلُقُوا أَنفسَهُم، وكِلاهُمَا مُحَالٌ بَقِي أَنْ يَكُونُوا خُلِقُوا بخَلقٍ، فَمَنْ هُو الْحَالِقُ؟ هَلْ يُقَال: هُوَ الأَبُ والأُمُّ ؟ لأنَّ نُطفَة يَكُونُوا خُلِقُوا بخَالقٍ، فَمَنْ هُو الْحَالِقُ؟ هَلْ يُقَال: هُوَ الأَبُ والأُمُّ ؟ لأنَّ نُطفَة المني خَرَجَتْ مِنَ الأَمْ ﴿ مَنَ اللَّهِ وَالنُونُونُ وَالْمَرْجَاتُ ﴾ [الرحن:١٩]، ﴿ يَخَرُبُ مِنْهُمَا اللَّذِينِ يَخْلُقانِ، والعَجيْنَةُ المُختلَطَةُ هِي الَّتِي فَتَكُونُ الجَنينُ فَصَارَ الأَبُ والأُمُّ هُمَا اللَّذِينِ يَخْلُقانِ، والعَجيْنَةُ المُختلَطَةُ هِي الَّتِي خَاتُونَ وَالْمَرْجَاتُ ﴾ [الرحن:٢١]، التَقَتْ هَذِهِ النَّانِ عَلْمُا اللَّذِينِ يَخْلُقانِ، والعَجيْنَةُ المُختلَطَةُ هِي الَّتِي خَاتَونُ الوَلَدِ، ولكِنْ يُقَال: هَذَا لَيْسَ بصحيح، بَلْ هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَنْرَمَانُ الْوَلَدِ، ولكِنْ يُقَال: هَذَا لَيْسَ بصحيح، بَلْ هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَنْرَمَانُ كُولُونَ هُ [الواقعة:٥٥-٥١].

إِذَنِ: الأَبُ لَمْ يَحْلُقْ مَنيَّهُ، والأُمُّ لَـمْ تَحْلُقِ البُويْضَةَ، فالحَالِقُ هُوَ اللهُ، وأَنَا لَا أَظُنُّ عَاقِلًا يَقُول: إنَّ أَبَاهُ دَخَلَ فِي رَحِمِ زَوجَتِهِ وصَارَ يَصنَعُ بيَدِهِ الوَلَدَ، هَذَا فإنَّنَا نُشَاهِدُ مِنَ الآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُودِ اللهِ وكَمَالِ صِفَاتِهِ مَا لَا يُمْكِنُ حَصرُهُ:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ الْ

شَيْء مُستحيلٌ! فتَبيَّنَ الْآنَ أَنَّ الحَالِقَ هُوَ اللهُ، فكُلُّ الحَوادِثِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَاكَ؛ لأَنَّنَا نَعلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّهَا لم تُوجِدْ نفسَهَا، وَلَمْ تُوجَدْ بغَيرِ مُوجِدٍ، وعَلَى هَذَا فضَرورَةُ الدَّلالَةِ العَقْليَّةِ تَدُلُّ عَلَى هَذَا.

أَمَّا دَلَالَةُ الشَّرْعِ عَلَى وُجُودِ اللهِ وعَلَى الإِيمَانِ باليَوْمِ الآخِرِ فَأَدِلَّتُهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ يَقُول: «فإنَّنَا نُشَاهِدُ مِنَ الآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُودِ اللهِ وكَمَالِ صِفَاتِهِ مَا لَا يُمْكِنُ حَصرُهُ».

[١]وقبْلَ هَذَا البَيتِ:

فَوَاعَجَبًا كَيْفَ يُعْصَى الْإِلَ لَهُ أَمْ كَيْفَ يَجْحَدُهُ الجَاحِدُ(١)

فَهُوَ اسْتِنْكَارٌ؛ إِذْ كَيْفَ تَعْصِي رَبَّكَ أَوْ تَجَحَدُهُ:

وَفِي كُللِّ شَيْءٍ لَلهُ آيَدةٌ تَددُّلُ عَلَى أَنَّهُ وَاحِددُ

ابْدَأْ بنفسِكَ! وارْجِعْ إِلَى عُلَماءِ الأحيَاءِ؛ لتَنظُرَ مَا فِي نفسِكَ مِنْ عَجَائِبِ الإرَادَاتِ الْجِلْقَةِ، وارْجِعْ إِلَى عُلَماءِ النَّفسِ؛ لتَنظُرَ مَا فِي نفسِكَ مِنْ عَجَائِبِ الإرَادَاتِ والانفِعَالَاتِ وغيرِ ذَلِكَ تَجِدِ العجَبَ العُجَابَ، نَحْنُ الْآنَ نَأْكُلُ الأَكْلَةَ عَلَى أَنَهَا خُبْزَةٌ أُدِمِتْ بعَسَلٍ، وجَرَتْ مَعَ هَذَا الحُلْقِ فتَلقَّاهَا عُمَّالٌ أخصَائيُّونَ كُلُّ وَاحِد لَهُ اختِصَاصُهُ، حَتَّى يُكيِّفَ هَذِهِ المُضغَة؛ لتَكُونَ صالِحة لتَغذِيةِ هَذَا الجِسْمِ، ثُمَّ هُنَاكَ الخِصَاصُهُ، حَتَّى يُكيِّفَ هَذِهِ المُضغَة؛ لتَكُونَ صالِحة لتَغذِيةِ هَذَا الجِسْمِ، ثُمَّ هُنَاكَ

⁽١) من شعر أبي العتاهية، إسهاعيل بن القاسم بن سويد. انظر: ديوانه (ص:١٢٢).

مُوزِّعُونَ لَا يَدَعُونَ صَغِيرَةً وَلَا كبيرَةً فِي الجِسْم إِلَّا أَعطُوهُ نصيبَهُ مِنْ هَذَا الغِذَاءِ، وسُبحَانَ اللهِ! لَوْ أَنَّ إحدَى الغُددِ فِي جُزْءٍ مِنَ البَدَنِ تَعدَّتْ عَلَى أَخَوَاتِهَا وأَخَذَتْ حَظَّا مِنَ الغِذَاءِ أَكْثَرَ مِنْ أَخُواتِهَا فإِنَّ هَذَا العُضْوَ يَتضَخَّمُ ويَكُبُرُ، فبَعْضُ الأصَابِعِ تَأْخُذُ حَظًّا مِنَ الغِذَاءِ أَكْثَرَ مِنْ غيرِهِ فتَتَضَخَّمُ حَتَّى يَكُونَ الأُصبَعُ الوَاحِدُ تَأْخُذُ حَظًّا مِنَ الغِذَاءِ أَكْثَرَ مِنْ غيرِهِ فتَتَضَخَّمُ حَتَّى يَكُونَ الأُصبَعُ الوَاحِدُ كَالذِّراع، وقَدْ شُوهِدَ أُناسٌ تَكُونُ أيدِيهِمْ أَكبَرَ مِنْ نِصْفِ الجِسْم.

وأَنَا شَاهَدْتُ إِنسَانًا مُنْذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ معَهُ يَدُهُ وهِيَ حَوالَي نِصْفُ جِسْمِهِ، لَا بُدَّ أَنْ يَحمِلَها بِيَدِهِ الأُخْرَى؛ ليَضَعَهَا عَلَى كَتِفِهِ -نَسَأَلُ اللهَ العَافيَةَ والسَّلَامةَ- إِذَنْ فِي كُلِّ شَيْء للهِ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ.

وقَدْ بَحَثَ ابْنُ القَيِّمِ رَحَمُهُ اللَّهُ بَحثًا دقيقًا فِي كتَابِهِ (مِفتَاح دَارِ السَّعادَةِ) (١) لَمُّ الأَمرَ، وتَطوَّرَ الأَمْرِ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى أَكْثَر مِنْ هَذَا، فلْيَنْظُرِ الإِنْسَان إِلَى حِكمَةِ اللهِ عَنَى وَمَا فِي نَفْسِه مِنَ الآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجودِ خَالَقِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وحِكْمَتُهُ وَتُدْرَتُهُ ﴿ وَفِى آنفُسِكُمْ أَفَلَا بُشِرُونَ ﴾ [الذَّاريات:٢١].

لنَنْظُرْ مَثَلًا إِلَى نُطْقِنا فَهُوَ عِبَارَة عَنْ هَوَاءٍ يَحَصُلُ مِنْ ضَغْطِ الرِّتَتَينِ ومَا يَمُرُّ عِلَى جَكُورٍ، فَتَجِدُهُ يَمرُّ عَلَى جَجَرًى فَيُكُونُ حَرْفًا، ويَمُرُّ عَلَى جَجُرًى آخَرَ فَيُكُونُ حَرْفًا آخَرَ وهَكَذَا فِي آنٍ وَاحِدٍ، وفِي سُرْعَة فَائِقَةٍ، فالكَلِمَاتُ تَحَصُلُ بتَعَاقُبِ الحُروفِ فِي الْخَوْدِ فِي الْحُرُوفِ لَهُ جَرَى خَاصِّ يَخْتَلِفُ عَنِ الأَوَّل، مَعَ أَنَّ لِخُطَةٍ، وكُلُّ وَاحِد مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ لَهُ جَرَى خَاصِّ يَخْتَلِفُ عَنِ الأَوَّل، مَعَ أَنَّ الأَصْلَ الَّذِي أَثَارَ هَذِهِ الحُروف شَيْءٌ وَاحِدٌ، فآيَاتُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَثِيرَةٌ.

⁽١) مفتاح دار السعادة (١/ ١٨٧).

فإِنَّ هَذِهِ الْحَوادِثَ المُنتِظَمَةَ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَعْدُثَ إِلَّا بِمُدبِّرٍ حَكيمٍ قَادِرٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

والإِيهَانُ باليَوْمِ الآخِرِ دَلَّتْ عَلَيْهِ جَيِيعُ الشَّرائعِ، واقتَضَتْهُ حِكمَةُ اللهِ البَالغَةُ، وَلَا يُنكِرُهُ إِلَّا مُكَابِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ اللهِ

[1] الإِيَانُ باليَوْمِ الآخِرِ دَلَّت عَلَيْهِ جَمِيعُ الشَّرائِعِ، فَكُلُّ الكُتُبِ السَّهاويَّةِ وَأَمَنَ بِهِ كُلُّ مَنْ يَنتَسِبُ إِلَى الأَدْيَانِ السَّهاوِيَّةِ، كَذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْجِحْمَةَ تَقْتَضِيه، إِذْ مِنَ السَّفَهِ البَالغِ أَنْ يَعَدُثَ هَذَا الحَلْقُ، وتُرسَلَ إِلَيْهِ الرُّسُل، وتُنزَلَ إِلَيْهِ الكَتُبُ، ويُباحُ دِمَاءُ بَعْضِهم لبَعْضٍ، وأموالُ بَعْضِهم لبَعْضٍ، ونسَاءُ وتُنزَلَ إِلَيْهِ الكَتُبُ، ويُباحُ دِمَاءُ بَعْضِهم لبَعْضٍ، وأموالُ بَعْضِهم لبَعْضٍ، ونسَاءُ بَعْضِهم لبَعْضٍ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ هَذَا الظَنَّ إِلَّا كَافِر.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآةَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَّا بَطِلَا ۚ ذَلِكَ ظَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا فَى ٱلنَّادِ ﴾ [ص:٢٧]، ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَّا لَعِيدِنَ فَوَيْلًا لِلْذِينَ كَفَرُوا مِنَ ٱلنَّادِ ﴾ [ص:٢٧]، ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَّا لَعِيدِنَ ﴾ [ضَا خَلَقْنَا هُمَّ اللَّهُ مِنْ النَّامِ فَيَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ وَاللَّهُ مَنْ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ وَاللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنْ الللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ وَاللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللْمُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ وَاللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ الللَّهُ مُنْ الللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللللْمُ اللَّهُ مُنْ اللْمُنْ اللَّهُ مُنْ اللللْمُولُولُ الللَّهُ مُنْ اللَّلُولُ الللْمُ اللَّهُ مُنْ الللَّهُ مُل

فإِذَنْ: هَذِهِ الحُليقَةُ وهَذِهِ الشَّرائِعُ مَا جاءَتْ إلَّا ليَومٍ آخِرٍ. وعَلَى هَذَا فالإِيْمَانُ باليَوم الآخِرِ اقتَضَتْهُ الشَّرائِعُ والحَكْمَةُ والعَقْلُ، لَا يُنكِرُه وأَهْلُ التَّخْيِيل لَا يَحَتَاجُونَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِم إِلَى شَيْءٍ كَثِير؛ لأَنَّ نُفُورَ النَّاسِ عَنْهُم مَعْلُوم ظَاهِر^[1].

٧ - وأَمَّا أَهْلُ التَّأْوِيلِ: فهُمُ المُتكلِّمُونَ مِنَ الجَهْمِيَّةِ والمُعْتَزِلَة وأَتْبَاعِهِمْ [٧].

إِلَّا مُكَابِرٌ أَوْ مَجَنُونٌ، والْمُكابِرُ هُوَ الَّذِي يُعَانِدُ وَلَا يَقبَلُ مَهْمَا كَانَ، والمَجنُونُ هُوَ فاقِدُ العَقْل.

أَمَّا الإِنْسَانُ العَاقِلُ فإِنَّ عَقْلَهُ يَهِدِيهِ إِلَى وُجُوبِ وُجُودِ اليَوْمِ الآخِرِ، وأَنَّهُ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، ومِنْ حِكْمَةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ ورَحْمَتِهِ بِنَا أَنَّهُ قَرَّرَ هَذَا اليَوْمَ الآخِرَ بِعِدَّةِ أَدِلَّةٍ عَقليَّةٍ وحِسِّيَّةٍ؛ لأنَّ الإِيمَانَ باليَوْمِ الآخِرِ هُوَ الَّذِي يَحِمِلُ الإِنْسَانَ عَلَى الْعَمَلِ بالطَّاعَاتِ وتَرْكِ المعَاصِي، وإِلَّا مَا آمَنَ أَحَدٌ.

[1] ولهَذَا كَانُوا أقلَ الطَّوائفِ عَدَدًا، وإنْ كَانُوا قَدْ يَكُونُونَ أَكْثَرَ الطَّوائفِ عُدَدًا، يَبتَلِي اللهُ بهِمُ العَبَادَ، لكِنْ هُمْ أقلَّ الطَّوائِفِ عَدَدًا؛ لأنَّ النُّفُورَ مِنْهُم ظَاهِر مَعْلُوم.

[٢] وقولُنا: «وأَتْبَاعِهِمْ» يَشْمَل مَنْ تَبِعَهُم اتّبَاعًا كَامِلًا، ومَنْ تَبِعَهُمُ اتّبَاعًا جُزئيًّا كالأَشَاعِرَة، فإنَّ الأَشَاعِرَة بِلَا شَكُّ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيل، واعْلَمْ أَنَّهُم إِنَّها سَمَّوْا أَنفسَهُم بأَهْل التَّأْوِيل مِنْ بَابِ التَّعْريرِ بالنَّاسِ والدَّعوةِ إِلَى مَذْهَبهم، وإلَّا فالحقيقة أَنفسَهُم مِنْ أَهْل التَّحْريف؛ لأنَّ التَّأْوِيل الَّذِي يُرِيدُونه هُوَ صرْفُ الكَلَامِ عَنْ أَهْل التَّحْريف؛ لأنَّ التَّأُويل الَّذِي يُرِيدُونه هُوَ صرْفُ الكَلَامِ عَنْ ظاهرِهِ إِلَى المَعْنَى المُحَالِف للظَّاهِرِ، وهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ دَلِيلٌ كَانَ تَحْرِيفًا، وهَذَا هُو الوَاقِعُ فِي مَذْهَبِهِمْ، فَإِنَّهُم ذَهَبُوا فِي بَابِ أَسْهَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ مَذْهَبًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، بَلِ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ، وتسْمِيَةُ أَنفسِهِمْ بأَهْلِ التَّأُويل مِنْ بَابِ التَّزيينِ والتَّلطيفِ

وحَقِيقَةُ مَذْهَبهم: أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِن نُصُوصِ الصِّفَاتِ مَجَازٌ لَـمْ يُقْصَدْ بِهِ ظاهِرُه، وإِنَّمَ المَقْصُودُ بِهِ مَعَانٍ ثُخَالِفُه [١]، يَعلَمُهَا النَّبِيُّ ﷺ، لَكِنَّهُ تَركَها للنَّاسِ يَستَنْتِجُومَ المُعُقُولِهِم، ثُمَّ يُحَاوِلُون صَرْفَ ظَواهِرِ النُّصُوصِ إِلَيْهَا [٢]،....

والتَّغريرِ؛ لأَنَّهُ مِنَ المَعْلُومِ لَوْ سَمَّوْا أَنفسَهُم أَهْلَ التَّحْرِيفِ -وَلَا يُمْكِن أَن يُسَمُّوا أَنفسَهُم أَهْل التَّحْرِيفِ- لنَفَرَ النَّاسُ مِنْهُم، لكِنَّ أَهْلِ التَّأْوِيلِ لَا شَكَّ أَنَّهَا أَلْيَنُ وأَلطَفُ، وَلَا تُوجِبُ النُّفُورَ.

وقولُنا: «مِنَ الجَهْمِيَّة»: أَتْبَاعُ جَهْمِ بْنِ صَفَوانَ، والمُعْتَزِلَةِ: أَتْبَاعُ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ، وأَتْبَاعُهُمْ: مِنْ سَائِرِ الطَّوائفِ، فكُلُّ مَنْ تَأُوَّلَ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ اللهِ وأسهَائِهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي هَذَا.

[١] أَيْ: تُخالِفُ الظَّاهِرَ.

[٢] هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ يَقُولُونَ: إِن نُصُوصَ الصِّفَاتِ لَا يُرَادُ بِهَا ظَاهِرُ الاَسْتِوَاء، ظاهرُهَا فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْنَ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] مَا أُرِيدَ بِهَا ظَاهِرُ الاَسْتِوَاء، والْيَدُ مَا أُرِيد بِهَا ظاهِرُهَا، والوَجْهُ كَذَلِكَ، وعَلَى هَذَا فَقِسْ، وأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَعانٍ وَالْيَدُ مَا أُرِيد بِهَا ظاهِرُهَا، والوَجْهُ كَذَلِكَ، وعَلَى هَذَا فَقِسْ، وأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَعانٍ مَعَانٍ النَّبِيُّ يَظِيْدٌ، فَهُنَا ثَلاثَةُ أُمُور:

أُوَّلًا: لَم يُرِدْ بِهَا ظَاهِرَهَا.

ثانيًا: أَرَادَ بِهَا معَانِيَ ثُخَالِفُ الظَّاهِرَ.

ثالثًا: هَذِهِ المَعَانِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُهَا، فَهَذَا مَذْهَبُهُم، وأَنَّهُ مُركَّبٌ مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ الثَّلاثَةِ، وكُلُّها كَمَا مَرَّ عَلَيْنَا تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، ولَيْسَ عنْدَهُم دَلِيل.

فقو لُهم: إِنَّهُ لَم يُرِدْ بِهَا ظَاهِرَها؛ نَقُول: هَذَا خِلَاف الظَّاهِر، بَلْ إِنَّ الظَّاهِر الْكَلَام، وكَمَا أَنَنَا نَحْمِلُ كَلَام أَنَّ اللهُ ورَسُولَه إِذَا تَكَلَّم عَانَ المُرَادُ بِهِ ظَاهِرَ الْكَلَام، وكَمَا أَنَنَا نَحْمِلُ كَلَام النَّاسِ فِي بَيعِهِمْ وشِرَائِهِمْ وأَوْقَافِهِمْ ورُهونِهِمْ وجَيِيعِ مُعامَلاتِهِمْ نَحْمِلُ كلامَهُمْ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي أُمُورٍ غَيْبيَّةٍ لَا بَحَالَ عَلَى ظَاهِرِهِ، فلِمَاذَا لَا نَحمِلُ كَلَامَ اللهِ ورَسُولِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي أُمُورٍ غَيْبيَّةٍ لَا بَحَالَ للاجْتِهَادِ فِيهَا، أَلَيْسَ الأَجْدَرُ بِنَا أَنْ نَستَسْلِمَ لَمَذِهِ النَّصُوصِ ونَحْمِلَها عَلَى ظَاهِرِهَا؛ لأَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ غيبيَّةٌ لَيْسَ للرَّأي فِيهَا بَحَالٌ، تَكَلَّم اللهُ بِهَا عَنْ نَفْسِه، وَتَكَلَّم بِهَا النَّبِيُّ عَيْقِهُ عَنْ رَبِّهِ، فَكَانَ الوَاجِبُ عَلَيْنَا أَن نَأْخُذَها عَلَى ظَاهِرِهَا، ولكِنْ وتكلّ مَا النَّبِيُ عَيْقِهُ عَنْ رَبِّهِ، فَكَانَ الوَاجِبُ عَلَيْنَا أَن نَأْخُذَها عَلَى ظَاهِرِهَا، ولكِنْ وَتكلّم بَهَا النَّبِيُ عَنْ رَبِّهِ، فَكَانَ الوَاجِبُ عَلَيْنَا أَن نَأْخُذَها عَلَى ظَاهِرِهَا، ولكِنْ وَتكلّم بِهَا النَّبِيُ عَنْ رَبِّهِ، فَكَانَ الوَاجِبُ عَلَيْنَا أَن نَأْخُذَها عَلَى ظَاهِرِهَا، ولكِنْ يَجِب أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ ظَاهِرَهَا لَيْسَ هُوَ التَّمْثِيلَ؛ لأَنَّ التَّمْثِيلَ مَنْفِيُّ عَنِ اللهِ عَرَقِبَلً.

وقَوْلُهُم: إِنَّهُ أَرَادَ بِهَا معانيَ ثَخَالِفَ الظَّاهِر نَقُول: مَنْ قَالَ: إِنَّهُ أَرَادَ بِهَا معَانِيَ ثُخَالِفُ الظَّاهِرُ، وَلَا يُرادَ بِهَا مَعانٍ أُخْرَى، ثُخَالِفُ الظَّاهِرُ، وَلَا يُرادَ بِهَا مَعانٍ أُخْرَى، وَتَكُونَ أَلْفَاظًا هَمَلًا لَا مَعْنَى لَهَا، إِذَنْ نُطالِبُكُم بالدَّليلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَاد بِهَا معانٍ أُخْرَى ثُخَالِفُ الظَّاهِر، وَلَا دَلِيلَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ.

وقَوْهُم: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَعلَمُهَا وَلَمْ يُبيِّنُهَا لِلْأُمَّة. نَقُول: هَذِهِ أَيْضًا دَعُوَى لَوْ شَعَرَ الإِنْسَانُ القَائِلُ بِهَا مَاذَا يَتَرَتَّب عَلَيْهَا لنكصَ عَلَى عَقِبَيهِ، إِذَا كَانَ الرَّسُول شَعَرَ الإِنْسَانُ القَائِلُ بِهَا مَاذَا يَتَرَتَّب عَلَيْهَا لنكصَ عَلَى عَقِبَيهِ، إِذَا كَانَ الرَّسُول عَلَيْهِ الْمَاكِمُ يَعلَمُ الْمُرَادَ بَهَذِهِ النَّصُوصِ الَّذِي لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ ظاهِرُهَا وَلَمْ يُبيّنَهُ للنَّاسِ مَعَ أَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بأَسْهَاءِ اللهِ وصِفَاتِه هُو أعظمُ مَا جاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ فَإِنَّهُ للنَّاسِ مَعَ أَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بأَسْهَاءِ اللهِ وصِفَاتِه هُو أعظمُ مَا جاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْ أعظمِ النَّاسِ كِتَهَانًا للحَقِّ؛ لأَنَّ الحَقِّ لَا يُعلَمُ لَكُونُ مِنْ أعظمِ النَّاسِ كِتَهَانًا للحَقِّ؛ لأَنَّ الحَقِّ لَا يُعلَمُ الْعَالِمِ للحَقِّ أهونُ مِنْ كَتْمِ الرَّسُولِ ﷺ للحَقِّ لأَنْ عَلَمُ الحَقِّ الْعَالِمُ المَعَلِي الحَقِّ أَهُونُ مِنْ كَتْمِ الرَّسُولِ ﷺ للحَقِّ لأَنْ عَلَمُ الحَقِّ الْعَالَمِ الْعَالِمِ للحَقِّ أَهُونُ مِنْ كَتْمِ الرَّسُولِ ﷺ لاَنَعْلَمُ الحَقِّ العَالِمِ الحَقِّ الْعَالِمُ الْعَالِمُ الْمَعْنَ إِذَا كَتَمَهُ ذَهبنَا إِلَى عَالْمِ آخَرَ وأَخْبَرَنَا بِهِ، لكِنَّ الرَّسُولِ ﷺ لاَ نَعْلَمُ الحَقِّ العَالِمُ الْعَالِمُ الْعَالَمُ الْعَلَيْ الرَّسُولِ الْعَلَيْ لا نَعْلَمُ الْحَقِّ الْعَلَمُ الْعَلَيْ الْعَلَمُ الْعَلَيْ الرَّسُولِ الْعَلَيْ لَا الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَالِمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْمَالِمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْمَالِمُ الْعَلْمُ الْعِلْمُ الْعَلْمُ الْعِلْمُ الْعُلَى الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعِلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَل

وغرَضُه بِذَلِكَ امتحَانُ عقُولِـهِمْ وكثرَةُ الثَّوابِ بِمَا يُعَانُونَهُ مِنْ مُحَاوَلَةِ صَرْفِ الكَلَام عَنْ ظاهِرِه وتَنزِيلِهِ عَلَى شَواذً اللَّغَة وغَرائِبِ الكَلَام^[١].

إِلَّا مِنْ عِندِهِ، فَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعلَمُ معَانِيَ هَذِهِ النُّصُوصِ وَلَمْ يُبيِّنْهَا للنَّاسِ كَانَ هَذَا أعظَمَ الطَّعنِ فِي الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فترتّب عَلَى هَذَا المَذَهَبِ -مَذْهَبِ التَّأْوِيلِ - لَوازِمُ بَاطِلَةٌ هِيَ مِنْ أَبْطَلِ البَاطِل، وَهِيَ الكَذِبُ والتَّكذِيبُ والاتِّهَامُ، فالكَذِبُ: لأَنَّهُم يَقُولُونَ: إنَّ المُرَاد بِهَا معَانٍ أُخْرَى، وهُمْ لَا يعلمُوبَا. والتَّكذِيبُ: لأَنَّهُم نَفُوا الظَّواهِرَ، والاتِّهامُ: لأَنَّهُم اتَّهمُوا النَّبِيَ عَلَيْ بكَتْمِ بيَانِ الحَقِّ فِي هَذَا، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ لرَسُولِهِ: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱرَسُولُ بَلِغُ مَا النَّبِي عَلَيْ بَكَتْمِ بِيَانِ الحَقِّ فِي هَذَا، واللهُ عَزَوَجَلَّ يَقُولُ لرَسُولِهِ: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱرَسُولُ بَلِغُ مَا النَّبِي عَلَيْ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ وَكُثْرَةُ لَوْلُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ الللللَّهُ اللللللْهُ الللَّهُ اللللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللللللْهُ الللللْهُ اللللللللْهُ الللللْهُ اللللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ ا

[١] أُوَّلًا: لأَجْلِ أَنْ يَمتَحِنَ عُقُولَ النَّاسِ أَيُّهُم يَعلَمُهَا.

ثانيًا: لأَجْلِ أَنْ يُكثِرَ الثَّوابَ فِي طَلَبِ الوُصُولِ إِلَى مَعْنَاها؛ لأَنَّ المَعْنَى الَّذِي يُخَالِفُ الظَّاهِرَ يَحْتَاجُ إِلَى مُقَدِّمَاتٍ حَتَّى يَصِلَ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى أُدِلَّةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرِ غَيْرُ مُرَادٍ، ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَى أُدِلَّةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ مُرَادٌ يَحْتَمِلُهُ الظَّاهِرِ غَيْرُ مُرَادٍ، ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَى أُدِلَّةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ مُرَادٌ يَحْتَمِلُهُ الظَّاهِرِ غَيْرُ مُرَادٍ، ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَى أُدِلَّةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ مُرَادٌ يَحْتَمِلُهُ اللَّافُظُ، ثُمَّ إِلَى أُدِلَّةٍ تُعيِّنُ المَعْنَى الخَاصَّ.

فالمُهمُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى زَعْمِهِم لَمْ يُبَيِّنُها مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتعَبَ النَّاسِ فِي الوُصُولِ إِلَى هَذِهِ المَعَانِي بتَخريجِهَا عَلَى شَواذِّ اللَّغَة وطَلَبِ الأدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا، فيَنَالُونَ بِذَلِكَ الثَّوابَ؛ لأنَّهُ كُلَّما كَثُر العَمَلُ من أَجْلِ الوُصولِ إِلَى الحَقِّ عِلْمًا أو عمَلًا كَانَ ذَلِكَ أَكْثَرَ فِي الثَّوابِ.

فَنَقُولُ لَهُم: هَذَانِ الغرَضَانِ غرَضَانِ بَاطِلان.

أَمَّا الأَوَّل: فقولُكُمْ: إِنَّ النَّبِيَ ﷺ لَمْ يُبينُهَا لأَجْلِ امْتِحَانِ العُقُولِ. هَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ لَوْ كُنْتَ تُلْغِزُ عَلَى أَقُوامٍ حَاضِرِينَ يُجيبُونَ عَمَّا ٱلْغَزْتَ بِهِ، فإِنْ كَانَ حَقَّا قبِلْتَهُ، وإنْ كَانَ بَاطِلًا فَنَدْتَهُ، أَمَا والأَمرُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَهَذَا لَا يُمْكِنُ، فالرَّسُولُ ﷺ ٱلْغَزَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى أَصْحَابِهِ حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْأَشْجَارِ شَجَرَةٌ مَثَلُها مَثُلُ المُؤْمِنِ» ولَمْ يُبيِّنُها لَمُمْ، فبكراً الصَّحَابَة يَذْكُرونَ أَشْيَاءَ مِنْ شَجَرِ البَوادِي لَمْ يُصِيبُوا الغرَضَ، فأعْلَمَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الضَّرَةُ وَالسَّلَامُ بذلِكَ، وقَالَ: «إِنَّا النَّخْلَةُ»(١)، فالشَّارِعُ قَدْ يَحْتَبِرُ فَاعُمُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ القَيَامَةِ فَهَذَا مُستجيلٌ. النَّاسُ، ويَخْتَبِرُ ذَكَاءَهُمْ فِي أَمْرٍ يُبيِّنُه لَـهُمْ بَعْدُ، أَمَّا أَنْ يَجْعَلَ الأَمْرَ عَاثِيًّا ويَخْتَبِرُ ذَكَاءَهُمْ فِي أَمْرٍ يُبيِّنُه لَـهُمْ بَعْدُ، أَمَّا أَنْ يَجْعَلَ الأَمْرَ عَاثِيًا ويَخْتَبِرُ ذَكَاءَهُمْ فِي أَمْرٍ يُبيِّنُه لَـهُمْ بَعْدُ، أَمَّا أَنْ يَجْعَلَ الأَمْرَ عَاثِيًا ويَخْتَبِرُ ذَكَاءَهُمْ فِي أَمْرٍ يُبيِّنُه لَـهُمْ بَعْدُ، أَمَّا أَنْ يَجْعَلَ الأَمْرَ عَاثِيًا ويَخْتَبِرَ ذَكَاءَهُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ فَهَذَا مُستجيلٌ.

وأَمَّا الثَّانِي: فقولُكُمْ: مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنَالُوا كَثْرَةَ الثَّوابِ؛ فَنَقُول: إِنَّ مُحَاوِلَةَ كَثْرَةِ الثَّوابِ فِي التَّعميةِ عَلَى الخَلْقِ هُوَ عِقَابٌ فِي الوَاقِع، وذَنْبٌ يَسْتَحِقُّ العِقَابَ لَا الثَّوابَ؛ لأَنَّ النَّاسَ سَوفَ يَتَخَبَّطُونَ فِي هَذِهِ المَعَانِي كَمَا هُوَ الوَاقِعُ، حَيْثُ لَالثَّوابَ؛ لأَنَّ النَّاسَ سَوفَ يَتَخَبَّطُونَ فِي هَذِهِ المَعَانِي كَمَا هُوَ الوَاقِعُ، حَيْثُ ثَبَّطُوا فِيهَا وتَنَاقَضُوا فِيهَا حَتَّى كَانَ بَعْضُهم يُناقِضُ بَعْضًا، وحَتَّى كَانَ الواحِدُ مِنْهُم يُناقِضُ بَعْضًا، وحَتَّى كَانَ الواحِدُ مِنْهُم يُناقِضُ بَعْضًا، وحَتَّى كَانَ الواحِدُ مِنْهُم يُناقِضُ بَعْضًا، وَحَتَّى كَانَ الواحِدُ مِنْهُم يُناقِضُ بَعْضًا، وَحَتَّى كَانَ الواحِدُ مِنْهُم يُناقِضُ بَعْضًا، وَحَتَّى كَانَ الواحِدُ مِنْهُم يُؤلِّفُ تَالِيفًا فِي مَعْنَى ثُمَّ يَنقُضُهُ مَرَّةً ثانيَةً، فتَبَيَّنَ أَنَّ هَـذَا المَذَهَبَ بَاطِلُ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب قول المحدِّث: حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا، رقم (٦١)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب مثل المؤمن مثل النخلة، رقم (٢٨١١)، من حديث ابن عمر رَضَالِللَّهُ عَنْهُا.

وهَوُّلَاءِ هُمْ أَكْثَرُ النَّاسِ اضْطِرَابًا وتَنَاقُضًا؛ لأنَّهُم لَيْسَ لَـهُمْ قَدَمٌ ثابِتٌ فِيهَا يُمْكِن تَأْويلُهُ ومَا لَا يُمْكِن، وَلَا فِي تعْيينِ المَعْنَى الْمُرَادِ^[1].

ثُمَّ إِنَّ غَالِبَ مَا يَزْعُمُونَه مِنَ المعَانِي يُعْلَمُ مِنْ حَالِ الْمَتَكلِّمِ وسِيَاقِ كلامِهِ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْهُ فِي ذَلِكَ الخِطَابِ المُعيَّنِ الَّذِي أَوَّلُوهُ [٧].

ومِنْ أَبْطَلِ المَذَاهِبِ، وسَيَأْتِينَا فِي الفَصْلِ التَّالِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- مَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الإِلزَامَاتِ.

[1] ولذَا تَجِدُ بَعْضَهُم وَلا سِيَّا الأَشَاعِرَةُ أَثَبَتُوا شَيئًا مِنَ الصِّفَاتِ وأَنكَرُوا شَيئًا؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ: هَذَا يُمْكِن تَأْوِيلُهُ وهَذَا لَا يُمْكِن، وَكَذَلِكَ أَيْضًا المُعْتَزِلَة اضْطَرَبُوا فَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ الصِّفَاتِ دُونَ الأَسْيَاء، ومنهُمْ مَنْ أَنْكَرَ الأَسْيَاءَ والصِّفَاتِ اصْطَرَبُوا فَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ الطَّفَاتِ دُونَ الأَسْيَاء، ومنهُمْ مَنْ أَنْكَرَ الأَسْمَاءَ والصِّفَاتِ أَيْضًا، فلَمْ يَكُنْ لَهُمْ قَدَمٌ ثَابِتٌ فِيهَا يُمْكِن تَأُويلُهُ ومَا لَا يُمْكِن، كَذَلِكَ أَيْضًا لَيْسَ الْمُعْمَا، فلَمْ يَكُنْ لَهُمْ قَدَمٌ ثَابِتٌ فِيهَا يُمْكِن تَأُويلُهُ ومَا لَا يُمْكِن، كَذَلِكَ أَيْضًا لَيْسَ لَمُ قَدَمٌ ثَابِتٌ فِي تَعْيِنِ المُرَاد، وهَلِ المُرَادُ بِذَلِكَ القُدْرَةُ أَوِ النِّعْمَةُ أَوِ القُوَّةُ ومَا أَشْبَهَ لَلْكَ؟ وهَذَا يَدُلُ عَلَى بُطْلَان أَقْوَا لِمِمْ لأَنْ تَنَاقُضَ الأَقْوَالِ مِنْ أَقْوَى الأَدِلَّةِ عَلَى بُطْلَانِ أَقُوا لَهِمْ؛ لأَنَّ تَنَاقُضَ الأَقْوَالِ مِنْ أَقُوى الأَدِلَّةِ عَلَى الْطُلَانِ أَقُوا لَهُمْ؛ لأَنَّ تَنَاقُضَ الأَقْوَالِ مِنْ أَقُوى الأَدِلَةِ عَلَى الطَّلَانِ أَوْالَهُمْ؛ لأَنَّ تَنَاقُضَ الأَقْوَالِ مِنْ أَقُوى الأَدِيَّةِ عَلَى الْعَرَادُ اللَّذَيْةِ عَلَى الْعَلَانِ أَوْلَالُومْ الْمُؤْمُ الْمُرَادِيَالُ الْمُؤْمَالِ مِنْ أَقُوى الأَدِيَّةِ عَلَى الْمُلْلَانُ أَوْلَالِهُمْ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمِالِ مِنْ أَقُولُومُ اللَّالَ الْمُؤْمِلُونَ أَوْلُومُ اللَّهُ وَلَا لِمُؤْمُولُ اللَّهُ ولَا اللَّهُ الْمُؤْمِلُونُ أَلْمُ الْمُؤْمِالِ مِنْ أَقُولُومُ الْمُؤْمُ المُؤْمُ المُعْمَلُونُ أَلْكَ الْمُؤْمُولُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُونَ أَولُومُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُونُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

[٢] فَمَثَلًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ هُمْ يَقُولُونَ: الْمُرَادُ باليَدِ هُنَا النِّعِمَةُ أَوِ القُوَّةُ نَقُول هُمْ: لَا شَكَّ أَنَّ اليَدَ تُطلَقُ فِي اللَّغَةِ العَرَبِيَّة عَلَى النِّعْمَةِ وعَلَى النِّعْمَةُ وعَلَى القُوَّةِ كَمَا فِي حَدِيثِ غَزوةِ الحُديبيةِ وقولِ رَسُولِ قُرَيْشٍ -وهُوَ عُروَةُ بْنُ مَسعُودٍ - القُوَّةِ كَمَا فِي حَدِيثِ غَزوةِ الحُديبيةِ وقولِ رَسُولِ قُرَيْشٍ -وهُوَ عُروَةُ بْنُ مَسعُودٍ - القُوَّةِ كَمَا فِي اللَّهَبْتُكَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللْمُولِ اللَّهُ اللللْمُولَ اللَّهُ اللِهُ الللَّهُ الللللْمُولَى الللْمُلْمُ اللللْمُولِمُ الللللْمُولُولُ اللِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١)، من حديث المسور ابن مخرمة ومروان بن الحكم رَجَوَلِتَكَءَنْهَا.

وهَؤُلَاءِ كَانُوا يَتَظَاهَرُونَ بِنَصْرِ السُّنَّة، ويَتَسَتَّرُونَ بِالتَّنْزِيهِ[١]،.....

نِعْمَةٍ، وكَمَا قَالَ الْمُتنَبِي^(١):

وَكُمْ لِظَلَامِ اللَّيْلِ عنْدَكَ مِنْ يَدٍ ثُخَــبِّهُ أَنَّ المَانَوِيَّـةَ تَكْــذِبُ

والمَانويَّةُ قِسْمٌ مِنَ المَجُوسِ يَقُولُونَ: إِنَّ الظُّلْمَةَ تَخْلُقُ الشَّرَّ، وهُوَ يَقُولُ: تُعطَى العطَايَا فِي اللَّيلِ، واللَّيلُ ظُلْمَة.

فقُوْلُهُ: «مِنْ يَدِ» أَيْ: مِنْ نِعْمَةٍ، ويَقُولُونَ: مَا لِي بِهَذَا الأَمْرِ يَدَانِ. أَيْ: قُوَّةُ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا يُمْكِنُ أَنْ يُرادَ بِهَا القُوَّةُ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا يُمْكِنُ أَنْ يُرادَ بِهَا القُوَّةُ وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا شَكَ أَنْ يُرادَ بِهَا القُوَّةُ وَنَحْنُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُرادَ بِهَا القُوَّةُ وَنَحْنُ لَعَمَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ [ص:٥٧]؛ لأنَّ سِيَاقَ الكَلَام يَمْنَع هَذَا مَنْعًا باتًا إِذْ مَا المَعْنَى لقَولِهِ: ﴿بِيدَى ﴾ أَيْ: بنِعْمَتي أَوْ بقُوَّتِي ؟! هَذَا لَا يُمْكِن.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ شَيْخَ الإِسْلَام رَحَمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّ مَا يَزْعُمُونَه مِنَ المَعَانِي يُعلَمُ مِنْ حَالِ المُتكلِّم، وسِيَاقُ كَلامِهِ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْهُ، وحينَئذٍ تَكُونُ دَعْوَى بَاطِلَةً.

[1] يَقُولُونَ: نَحْنُ الَّذِينَ نَنْصُرُ السُّنَة؛ لأَنّنا دَافَعْنَا الْمُعَطِّلَة مِنَ الجَهْمِيَّة والمُعْتَزِلَةِ والفَلَاسِفَة مِنْ أَهْلِ التَّخْيِيلِ وغيرِهِمْ، وأَقْرَرْنَا بالنُّصُوصِ عَلَى وجْهِ التَّنْزِيه للهِ عَزَّقَجَلَّ؛ لأَنّنَا لَا نَقُولُ: إنَّ اللهَ تَعَالَى يَنْزِلُ حَقِيقَةً؛ لأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الأَجْسَام، وَلَا نَقُولُ: لَهُ وَجُدٌ، ويَدُّ. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الأَجْسَام، فنَحْنُ مُنزِّهُونَ للهِ عَنَّ عَقيدِتِنَا ونُبطِلُ أقوالَ المُعْتَزِلَة والجَهْمِيَّة والفَلَاسِفَة ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

⁽١) ديوان المتنبي (ص:٤٦٦).

فهُمْ يَتظَاهَرُونَ بنَصْرِ السُّنَّة، لكِنَّ شَيْخَ الإِسْلَام يَقُولُ: «إِنَّهُم لَا للإسلَامِ نصَرُوا، وَلَا للفَلَاسِفَة كَسَرُوا»، بَلْ مَا زَادَ أَمْرُهُم الأَمْرَ إِلَّا شِدَّةً، وَلَمْ يَنتَفِعِ النَّاسُ بعُلُومِهِمْ.

ومَا زَالُوا إِلَى الْآنَ يَقُولُونَ: إِنَّ أَهْلِ السُّنَّةِ ثَلَاثُ طَوائِفَ: السَّلَفيَّونَ والأشعريُّونَ والمَاتُريديُّون، وهَذَا فِي الحَقِيقَة لَا يَصِحُّ؛ لأنَّ لَقَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ إِنَّا يَنطَبِقُ عَلَى مَنْ مَسْكَ بالسُّنَة، والَّذِين يُخَالِفُونَ الرَّسُولَ ﷺ والسَّلَفَ الصَّالِحَ فِي مِنهَاجِهِمْ فِي العَقِيدَةِ لَا يَصِحُّ أَنْ نُسمِّيهُم مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هَذِهِ البِدْعَةِ الَّتِي أَحْدَثُوهَا، وإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي نَفْسِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَةِ فِي نَفْسِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَةِ فِي مَنْ أَهْلِ السُّنَةِ فِي نَفْسِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَةِ، بَلْ هُمْ مُخَالِفُونَ للسُّنَةِ فِيهَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِه.

فإِنْ قَالَ قَائِل: كَيْفَ تَقُولُونَ: إِنَّهُم مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الجُمْلَةِ؟

قُلنا: لأنَّهُم فِي كَثِيرٍ مِنَ العَقَائِدِ كاليَوْمِ الآخِرِ ومَا فِيهِ وافَقُوا أَهْلِ السُّنَّةِ فِيهِ، فَلَا يُمْكِن أَن نُخرِجَهُم مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ إِخرَاجًا مُطلَقًا؛ لأَنْنَا لَوْ أَخْرَجْنَاهُم لأَخرَجْنا مِثْلَ النَّوويِّ وابْنِ حَجَرٍ رَحَهُمَالنَّهُ وغَيرِهِمَا مِنَ الأَشْعَرِيَّةِ، وهَذَا لَا أَحَدَ يُقِرُّكَ عَلَيهِ.

وإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ الْأَشَاعِرَةُ جَبْرِيَّةً فِي بَابِ أَفْعَالِ العِبَادِ؟

قُلنا: هُمْ لَيْسُوا جَبْرِيَّةً فِي الْحَقِيقَةِ، لَكِنْ لَـهُمْ مَذْهَبٌ وهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مَذْهَبٌ لَا أَصْلَ لَهُ، يَعْنِي: لَيْسَ لَهُ حَقِيقَةٌ، فَهُمْ خَالَفُوا أَهْلَ السُّنَّةِ فِي الْقَدَر، وخَالَفُوهُم لَا أَصْلَ لَهُ، يَعْنِي: لَيْسَ لَهُ حَقِيقَةٌ، فَهُمْ خَالَفُوا أَهْلَ السُّنَّةِ فِي الْقَدَر، وخَالَفُوهُم فِي بَعْضِ المسَائِلِ مِنَ اليَوْمِ الآخِرِ، إِنَّمَا نَفْيُ فِي الإِيمَان؛ لأنَّهُم مُرْجِئَة، وخَالفُوهم فِي بَعْضِ المسَائِلِ مِنَ اليَوْمِ الآخِرِ، إِنَّمَا نَفْيُ كُومِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى سَبِيلِ الإِطْلَاقِ لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَنْفِيَهُمْ.

فإِنْ قَالَ قَائِل: أَلَا يُقَال: إِنَّ الأَشَاعِرَةَ لَيسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وأَمَّا النَّوويُّ وابْنُ حَجَرِ فَلَا نَحْكُمُ عَلَى أَفْرادِهِمَا أَنَّهُما مِنَ الأَشَاعِرَة؟

قُلنا: النَّوويُّ وابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُمَااللَّهُ فِي بَابِ الصَّفَات عَلَى مَذْهَب الأَشَاعِرَة، وَهُوَ التَّأْوِيلُ، لَكِنَّ ابْنَ حَجَرٍ فِي الوَاقِعِ مُتَذَبْذِبٌ، وَلَا سِيَّما فِي كتَابِهِ (فَتْح البَارِي)، فأَحْيَانًا يُؤيِّدُ مَذْهَبَ الأَشَاعِرَة، لكِنْ بقَطْعِ النَّظرِ عَلَى الرَّجُلينَ إِنَّما جِنْتُ بِهَمَا مَثَلًا.

وإِنَّمَا هَذَا المَذْهَبُ مِنْ حَيْثُ هُوَ بَعْضُه صَحِيحٌ وبَعْضُه لَيْسَ بصَحِيحٍ، لكِنْ فِي بَابِ الصِّفَاتِ لَا يُشِتُونَه عَلَى مَا يُثبِتُه فِي بَابِ الصِّفَاتِ لَا يُشِتُونَه عَلَى مَا يُثبِتُه أَهْلِ السُّنَةِ والجَمَاعَةِ، انظُرْ إِلَى قولِهم مَثَلًا فِي الكَلَام فإنه مُخَالِف لَمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَةِ والجَمَاعَةِ، انظُرْ إِلَى قولِهم مَثَلًا فِي الكَلَام فإنه مُخَالِف لَمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَةِ والجَمَاعَةِ،

فإِنْ قِيلَ: لكِنَّ أَصْلَ المَنهَجِ الَّذِي سَارُوا عَلَيْهِ، وهُوَ تَقْدِيمُهُمُ العَقْل أَلَا يُحْرِجُهُمْ مِنْ مَذْهَب أَهْل السُّنَّةِ والجَهاعَةِ مُطْلَقًا؟

قلنا: لكِنَّ تقدِيمَهُمُ العَقْل فِي بَابِ الصِّفَات فَقَطْ، أَمَّا فِي الأُمُور العَمَليَّةِ فَهُمْ مُوافِقُونَ، فَلَا يَجْعَلُون للعَقْلِ مَجَالًا فِي مَا لَا مَجَالَ لَـهُمْ فِيهِ.

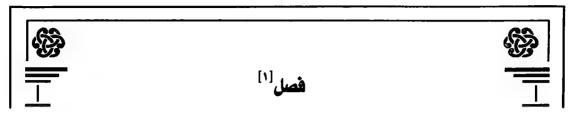
وعَلَى كُلِّ حَالٍ: يَجِبُ أَنْ نَزِنَ بِالقِسْطِ، فَمَنْ مَعَهُ حَقٌّ قُلْنَا: مَعَكَ حَقَّ. ومَنْ مَعَهُ جَقٌ قُلْنَا: إِنَّكَ لَسْتَ عَلَى حَقِّ فِي مَعَهُ بَاطِل قُلْنَا: إِنَّكَ لَسْتَ عَلَى حَقِّ فِي كُلِّ مَا تَقُول. كُلِّ مَا تَقُول.

ولكِنَّ اللهَ تَعَالَى هَتَكَ أَسْتَارَهم بِرَدِّ شُبُهاتِهمْ، ودَحْضِ حُججِهِمْ، فلَقَدْ تَصدَّى شَيْخُ الإِسْلَامِ وغيرُهُ للرَّدِّ عَلَيْهِم أَكْثَرَ مِنْ غَيرِهِمْ (١)؛ لأنَّ الاغْتِرَارَ بِهِمْ أَكْثَرُ مِنَ السُّنَّة (١)؛ لأنَّ الاغْتِرَارَ بِهِمْ أَكْثَرُ مِن نَصْرِ السُّنَّة (١). الاغْتِرَارِ بغَيرِهمْ لِهَا يَتَظَاهَرُونَ بِهِ مِن نَصْرِ السُّنَّة (١).

[1] ومَعْلُومٌ أَنَّ مُدافَعَةَ هَوُلَاءِ أكثرُ إلحَاحًا مِنْ مُدافعَةِ المُعْتَزِلَة والجَهْمِيَّة والمُعَطِّلَة؛ لأنَّهُم يَتَسَتَّرُونَ عَلَى بَاطِلهِمْ، ويَتظَاهِرُونَ بنَصْرِ السُّنَّة وهَذَا هُوَ البَلاءُ، والمُعَطِّلَة؛ لأنَّهُم يَتَسَتَّرُونَ عَلَى بَاطِلهِمْ، ويَتظَاهِرُونَ بنَصْرِ السُّنَّة وهَذَا أَمْرُهُ أَهُونُ مِنْ رَجُلٍ يَعْنِي أَنَّ المُخَالِفَ لَكَ إِذَا قَالَ: أَنَا عَلَى خِلَافٍ مَعَك. فَهَذَا أَمْرُهُ أَهُونُ مِنْ رَجُلٍ يَعْنِي أَنَّ المُخَالِفَ لَكَ إِذَا قَالَ: أَنَا عَلَى خِلَافٍ مَعَك. فَهَذَا أَمْرُهُ أَهُونُ مِنْ رَجُلٍ يَعْنَى النَّهُ مِنْ أَهْلِ الحَقِّ، وهُو دَعِيٌّ فيهِمْ فَإِنَّهُ أَشَدُ ضَرَرًا؛ ولهَذَا أَكْثَرَ العُلَهَ عُرَحَهُمُ اللَّهُ مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِم حَتَّى لَا يَغْتَرَّ النَّاسُ بِمْ.

XIX

⁽١) انظر الرد عليهم (ص: ٢٥١) من الباب العشرين. [المؤلف]



MMM

مَذْهَبُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ فِي نُصُوصِ المَعَادِ: الإِيمَانُ بِهَا عَلَى حَقِيقَتِهَا مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلِ أَي نُصُوصِ الصَّفَاتِ صرْفَهَا عَنْ حَقَائِقِهَا إِلَى مَعَانٍ تَأْوِيلٍ [٢]، ولَـمَّا كَانَ مَذْهَبُهُمْ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ صرْفَهَا عَنْ حَقَائِقِهَا إِلَى مَعَانٍ عَلَيْهِم أَهْلُ التَّخْيِيلِ [٣].

[1] فِي هَذَا الفَصْلِ يُبيِّنُ الْمُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَا حَصَلَ مِنَ النِّزاعِ بَيْنَ أَهْلِ التَّخْيِيل وأَهْلِ التَّأْوِيلِ فِي بَابِ الأَسْهَاءِ والصِّفَاتِ.

[٢] يَعْنِي: فَيُؤمِنُونَ بِالبَعْثِ والجَزَاءِ والجَنَّةِ والنَّارِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ويَقُولُونَ: هَذَا حَقٌّ عَلَى حقيقَتِهِ، والنَّاسُ سَيُبعَثُونَ ويُحاسَبُونَ ويُجزَوْنَ ويُعاقَبُونَ أَوْ يُثَابُونَ، لَا نَشُكُّ فِي هَذَا.

[٣] قَوْله: «استَطَالَ عَلَيْهِم» يَعْنِي: تَطَاوَلُوا عَلَيْهِم، واستَعْلُوا عَلَيْهِم، وقَالُوا لَهُمْ: أَنْتُم تَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يُرادُ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ ظَاهِرُهَا، وإِنَّما يُرَادُ بِهَا مَعَانٍ أُخْرَى، وتُنكِرُونَ عَلَيْنَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يُرَادُ بِنُصُوصِ المَعَادِ ظَاهِرُهَا، وإِنَّما مَعَانٍ أُخْرَى، وتُنكِرُونَ عَلَيْنَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يُرَادُ بِنُصُوصِ المَعَادِ ظَاهِرُهَا، وإِنَّما مَعَانٍ أُخْرَى، وتُنكِرُونَ عَلَيْنَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يُرَادُ بِنُصُوصِ المَعَادِ ظَاهِرُهَا، وإِنَّما هِي تَغْيِيل، يَعْنِي: أَنَّ أَهْلَ التَّخْيِيل يَقُولُونَ لِأَهْلِ التَّأْوِيل: أَنْتُم تُؤولُون فِي المَابَينِ، وأَنَّ كُلّها لَيْسَت عَلَى الصَّفَات، وَلَا يُولُون فِي المَابَينِ، وأَنَّ كُلّها لَيْسَت عَلَى حَقِيقَتِها، وَلَا يُرَادُ بِهَا الْحَقِيقَة.

قَالُوا ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُلْزِمَ أَهْلُ التَّخْيِيلِ أَهْلَ التَّأْوِيل بإنكَارِ المَعَاد يَقُول: «فَأَلْزَمُوهُم القَوْل بتَأْوِيلِ نُصُوصِ المَعَاد كَمَا فعَلُوا فِي نُصُوصِ الصَّفَات».

فَأَلْزَمُوهُم القَوْل بِتَأْوِيلِ نُصُوصِ المَعَاد كَمَا فَعَلُوا فِي نُصُوصِ الصِّفَات [1]. فَقَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ لَهُمْ: «نَحْنُ نَعْلَمُ بِالاضطِرَارِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَاءَ بإثْبَاتِ المَعَاد، وقَدْ عَلِمْنا فَسَادَ الشَّبْهَةِ المَانِعَةِ مِنْهُ فَلَزِمَ القَوْل بثُبُوتِهِ». اه [17].

[1] هُمْ قَالُوا: إِنَّكُم أَنْتُم يَا أَهْلِ التَّأْوِيلِ تُقِرُّونَ بِنُصُوصِ الْمَعَادِ عَلَى حَقِيقَتها لَا تُؤرِّ وَنَ بِنُصُوصِ الْمَعَادِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ حَقٌّ لَا تُؤرِّلُونَ، وهَكَذَا كَانَ حَالُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ أَنَّهُم بِالنِّسْبَةِ للمَعَادِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَيُؤمِنُونَ بِالبَعْثِ والجُزَاءِ وبالجَنَّةِ وبالنَّارِ وبالثَّوابِ وبالعِقَابِ كَمَا سَبَق بِيَانُ ذَلِكَ.

أُمَّا فِي بَابِ الصِّفَات فَلَا يُؤمِنُونَ بِهَا بَلْ يُؤوِّلُونها، فَقَالَ لَـهُمْ أَهْلِ التَّخْيِيل: أُولُوا فِي نُصُوص المَعَاد؛ لأنَّ العَقْل يَستَبْعِدُ وُقوعَ هَذَا الشَّيْء حَيْثُ يَستَبْعِدُ إِذَا مُزِّق الإِنْسَان كُلَّ مُزَّقٍ أَنْ يُبْعَثَ خَلْقًا جَدِيدًا، ويَكُون هُنَاكَ جَنَّةٌ ونَارٌ لَا تَفْنَيَانِ مُزِّق الإِنْسَان كُلَّ مُزَّقٍ أَنْ يُبْعَثَ خَلْقًا جَدِيدًا، ويَكُون هُنَاكَ جَنَّةٌ ونَارٌ لَا تَفْنَيَانِ أَبُدًا، فَأَنْتُم يَجِبُ عَلَيْكم أَنْ تُؤوِّلُوا فِي نُصُوص المَعَاد كَمَا أَوَّلتُمْ فِي نُصُوص المَعَاد اللهُ اللهُولِ وَقَلْ التَّافِيلِ النَّافِيلِ : «نَحْنُ نعْلَمُ بالاضطرَارِ أَنَّ الرَّسُولَ وَقَلِي جَاءَ الشَّولَ وَقَلْ مَا فَسَادَ الشَّبْهَةِ المَانِعَةِ مِنْهُ فَلَزِمَ القَوْل بثُبُوتِهِ».

[٢] فجَوَابُهم مُركَّبٌ مِنْ إِيجَابٍ وسَلْبٍ «عَلِمْنا بالاضطِرَارِ» مَعْنَى «بالاضطِرَارِ»: أَيْ: أَنَّ عِلْمَنا ذَلِكَ عِلْمٌ ضَرورِيٌّ يَقينِيٌّ، لَيْسَ هُنَاكَ اشْتِبَاهٌ عنْدَنا أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ جَاءَ بإثْبَاتِ المَعاد فِي الكِتَابِ وفي السُّنَة، وقَامَتِ الأدِلَّةُ والبَراهِينُ عَلَى النَّبَاتِهِ، «وقَدْ عَلِمْنا فَسَادَ الشُّبهَةِ المَانعَةِ مِنْهُ»، والشُّبهة هِي مَا قَالَمَا زَعيمُهُم -فِيهَا إثْبَاتِهِ، «وقَدْ عَلِمْنا فَسَادَ الشُّبهَةِ المَانعَةِ مِنْهُ»، والشُّبهة هِي مَا قَالَمَا زَعيمُهُم -فِيهَا حَكَاهُ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ-: ﴿مَن يُحْي الْعِظْمَ وَهِي رَمِيمُ ﴾ [يس:٨٧] وهي شُبهة فَاسِدَةٌ؛ فَاسِدَةٌ؛ وَهُو بِكُلِ خَلْقٍ عَلِيمُ ﴾ [يس:٨٧]، لأنّهُ يَقُول: ﴿قُلْ يُعْيِبُ اللّهَ وَل بالحَقِيقَة فَاسِدَةٌ، فَوجَبَ عَلَيْنَا أَن نَقُولَ بأَنّهُ حَقِيقَةٌ.

وهَذَا جَوَاب صَحِيحٌ، وحُجَّةٌ قَاطِعَةٌ تَتَضَمَّنُ الدَّفاعَ عَنْهُم فِي عَدَمِ تَأْويلِهِمْ نُصُوصِ المَعَاد وإلْزَامِ أَهْلِ التَّخْيِيلِ أَن يَقُولُوا بِإِثْبَاتِ المَعَاد، وإجْرَاءِ نُصُوصِهِ عَلَى حَقَائِقِهَا؛ لأَنَّهُ إِذَا قَامَ الدَّلِيلِ وانْتَفَى المَانِعُ وَجَبَ ثُبُوت المَدلُولِ.

[١] أي: أَهْلُ التَّأْوِيل.

[٢] شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحَمَهُ اللّهُ يَقُول: إِن نُصُوصِ الصِّفَاتِ فِي الكُتُبِ الإِلهِيَّةِ أَكْثُرُ بِكَثِيرِ مِن نُصُوصِ الْمَعَادِ وصَدَق رَحَمُ اللّهُ لأَنَّهُ مَا مِنْ آيَةٍ فِي القُرْآن إِلَّا وَتَجِدُ أَكْثُرُ بِكَثِيرِ مِن نُصُوصِ الْمَعَادِ وصَدَق رَحَمُ اللهُ اللهِ وكُلُّ كَلَامِ اللهِ فَهُوَ صِفَة مِنْ فِيهَا صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، كُلُّ آيَةٍ فَهِي كَلَامِ اللهِ وكُلُّ كَلَامِ اللهِ فَهُو صِفَة مِنْ صِفَاتِهِ، وإِذَا قارَنْتَ بَيْنَ نُصُوصِ الْمَعَادِ ونُصُوصِ الصِّفَاتِ عَجِدُ أَنَّ نُصُوصِ الصِّفَاتِ أَكْثُرُ بكثِيرِ، فَإِذَا امْتَنَع تَأْوِيل نُصُوصِ المَعَادِ مَعَ قِلَّتِها بِالنِّسْبَةِ لنُصُوصِ الصِّفَات، فامْتِنَاعُ تَأْوِيل نُصُوصِ الصَّفَاتِ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

[٣] يَعْنِي: إِذَا أَجَازَ التَّأْوِيلَ فِي الصِّفَاتِ ولَمْ يُجِزْهُ فِي المَعَادِ فَقَدْ تَنَاقَضَ.

ثُمَّ هُم مَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: لَيْسَ للعَقْلِ مَدْخَلٌ فِي بَابِ الصِّفَات^[1]. فيَلْزَمُ عَلَى قولِهِم أَنْ لَا يَكُون عنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وأصحَابِهِ وأئِمَّةِ السَّلَف فِي هَذَا البَابِ عُلُومٌ عَقْليَّةٌ وَلَا سمَعِيَّة، وهَذَا مِنْ أَبْطَلِ الأقْوَالِ^[1].

وطَريَقَتُهُم فِي نُصُوص الصِّفَات: إمرَارُ لَفْظِهَا مَعَ تَفْويضِ مَعْنَاها[١]،...

وقَوْلُهُم: «حَتَّى النَّبِيُّ ﷺ يَتَكَلَّمُ بِأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَلَا يَعرِفُ مَعْنَاها» سُبحَانَ اللهِ أَنْ نَصِفَ الرَّسُول مُحَمَّدًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِهَذَا الوَصْفِ، وهُوَ أَنَّهُ يَتَكَلَّم بُبحَانَ اللهِ أَنْ نَصِفَ الرَّسُول مُحَمَّدًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِهَذَا الوَصْفِ، وهُو أَنَّهُ يَتَكَلَّم بالكَلَام، وهُو لَا يَدْرِي مَا مَعْنَاه، لَا أَظُنُّ أَحَدًا يَتَكَلَّم بكلَامٍ لَا يعلَمُ مَعْنَاه إلا سَكْرَانٌ أو مَجنُونٌ أو مُبَرْسَمٌ، وكُلُّ هَذِهِ فِي حَقِّ الرَّسُول مَنفيَّةٌ قطْعًا.

[١] فالنُّصُوصُ عنْدَهُم لَا تُثبِتُ الصِّفَاتِ، والعُقُولُ أَيْضًا لَيْسَ لَمَا مَدْخَلٌ فِي بَابِ الصِّفَات.

[٢] إِذَا كَانَ السَّمْعُ معزُولًا عَنْ دَلالَتِهِ، والعَقْلُ معزُولًا عَنْ تَدَخُّلِه، إِذَنْ فَالرَّسُولُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ وَأَئِمَةُ الأُمَّة لَيْسَ عنْدَهُم عُلومٌ عَقلِيَّةٌ فِي بَابِ الصَّفَات وَلَا عُلومٌ سَمْعِيَّة؛ لأنَّ العِلْم السَّمعيَّ مُتعذِّر؛ لأنَّهُم يَقرَوُونَ وَلَا يَفهَمُون، وَمَنْ قَلَا عُلُومٌ سَمْعِيَّة؛ لأنَّ العِلْم السَّمعيَّ مُتعذِّر؛ لأنَّهُم يَقرَوُونَ وَلَا يَفهَمُون، وَمَنْ قَرَأَ أَلْفَاظًا بِدُونِ مَعْنَى فَهُو جَاهِلٌ بِلَا شَكِّ، والعُلُومُ العَقْليَّةُ أَيْضًا عنْدَهُم مُنتفِيةٌ؛ لأنَّ العَقْل لَيْسَ لَهُ مِحَالٌ فِي بَابِ الصَّفَاتِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ عَقْلُ وَلَا فَهُمُ للمَعْنَى، فَالأُمَّةُ معزُولَةٌ عَنْ معانِي أَسْهَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ بالعَقْل والسَّمعِ وَأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهَا فَالأُمَّةُ معزُولَةٌ عَنْ معانِي أَسْهَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ بالعَقْل والسَّمعِ وَأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهَا عَلْمَ عَلَى عَكْسِ أَهْلِ التَّأُولِيلِ يَقُولُونَ: العَقْل لَهُ مَدْخَلٌ فِي بَابِ الصَّفَات عَلَى عَكْسٍ أَهْلِ التَّأُولِيلِ عَقُولُونَ: العَقْل لَهُ مَدْخَلٌ فِي بَابِ الصَّفَات بَلْ هُوَ الأَصْلُ عنْدَهُم فَيَرْجِعُونَ فِي إثْبَاتِ الصَّفَاتِ ونَفْيِهَا إِلَى العَقْل.

[٣] يَقُولُونَ: نُثِيِتُ لَفظَهَا وَلَا نُثِيِتُ مَعْنَاها، فنَقْرَأً: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرَافِ ﴾

ومِنْهُمْ مَنْ يَتَنَاقَضُ فيَقُولُ: تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا مَعَ أَنَّ لَهَا تَأُويلًا يُحَالِفُه لَا يَعلَمُه إِلَّا اللهُ، وهَذَا ظَاهِرُ التَّناقُضِ^[1]، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ المَقْصُودُ بِهَا التَّأْوِيلَ الَّذِي يُحَالِفُ الظَّاهِر وهُوَ لَا يَعلَمُه إِلَّا اللهُ فكَيْفَ يُمكِنُ إجرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا؟^[7]

وقَدْ قَـالَ الشَّيخُ رَحِمَهُ آللَهُ عَنْ طَرِيقَة هَــؤُلَاءِ فِي كَتَابِ (العَقْـل والنَّقْـل) ص١٢١ ج١^[٣]:....

ونَقْرَأُ: «يَنْزِلُ رَبَّنَا إِلَى السَّهَاءِ الدُّنْيَا» ونُشِتُه ويَحرُم أَنْ نَقُول: إِنَّ مَعْنى اسْتَوَى: عَلَا، أَوْ إِنَّ مَعْنى النَّزولِ؛ النُّزولِ الحَقِيقِيُّ ويَحْرُمُ أَيْضًا أَنْ نُؤوِّلَ؛ لأَنَّ العَقْل لَيْسَ لَهُ مَدْخَلٌ فِيهَا، وعَلَيْهِ فَاقْرَأُ وَلَا تَتَكَلَّمْ فِي المَعْنَى إِطْلَاقًا، وكُلُّ مَا قِيلَ لَكَ فَقُلِ: اللهُ أَعلَمُ. ولكِنْ هَلْ يُمْكِن أَنْ يَبنِيَ الإِنْسَان عقِيدَتَهُ عَلَى هَذَا؟

الجَوَابُ: أَبَدًا، لَا يُمكِن أَنْ يَبنِيَ الإِنْسَانُ عقيدَتَهِ عَلَى جَهْلِ لَا يَدْرِي مَا أَسْمَاء المَعْبُود وَلَا صِفَاتُهُ، فالحَقِيقَة أَنَّكَ كُلَّمَا تَأْمَّلْتَ هَذَا المذهَبَ وجَدْتَهُ مِنْ أَفْسَدِ المَذَاهِب.

[1] لأنَّهُ إِذَا كَانَت تُجرَى عَلَى ظَاهرِهَا فاجْعَلْها عَلَى ظَاهرِهَا، لكِنْ قَالُوا: لَا، لِهَا تَأْوِيل لَا يعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، ووجْهُ التَّناقُضِ: «فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ المَقْصُودُ بِهَا التَّأْوِيلَ الَّذِي يُخالِفُ الظَّاهِر وهُوَ لَا يَعلَمُه إِلَّا اللهُ فكَيْفَ يُمكِنُ إِجرَاؤُهَا عَلَى ظَاهرِهَا؟».

[٢] إِذَنْ نَقُولُ: إِنَّ الَّذِي جَاءَ بَهَذِهِ العِبَارَة لَا يُرِيد إِلَّا المُداهَنَةَ فَقَطْ يَقُول: ثُجَرَى عَلَى ظَاهِرِهَا. ثُمَّ يَقُول: لَمَا تَأْوِيلُ، هُوَ الْمُرَادُ، لَا يَعلَمُهُ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا كَانَت تُجَرَى عَلَى ظَاهِرِهَا، ولهَا تَأْوِيل، لَا يَعلَمُه إِلَّا اللهُ وهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، فكَيْفَ يَتَّفَقُ هَذَا وَهَذَا فَلَا شَكَ أَنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ.

[٣] فِي الطَّبِعَةِ الَّتِي عَلَى هَامِشِهَا مِنهَاجُ السُّنَّة.

«فتَبيَّنَ أَنَّ قَوْلَ أَهْلِ التَّفْوِيضِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم مُتَّبِعُونَ للسُّنَّةِ والسَّلَف مِنْ شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ البِدَعِ والإلحاد». اه^[1].

[1] والعجِيبُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ لَا يَدْرُونَ عَنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ يَقُولُونَ: إِنَّ أَهْلِ السُّنَّةِ يَنْقَسِمُونَ إِلَى قِسْمِينِ لَا ثَالِثَ لَمَّمَا: أَهْلُ التَّأْوِيلِ وأَهْلِ التَّفْوِيضِ، ويَعنُونَ بالتَّفويضِ تَفويضَ المَعْنَى الَّذِي هُوَ التَّجهِيلُ فِي الوَاقِعِ، وإِذَا قُلْنَا: إِنَّ أَهْلِ السُّنَّةِ لَا يَخْرُجُونَ عَنْ هَذَيْنِ القِسْمَينِ فَمَعْنَاه: أَنَّ السَّلَف لَيْسُوا مِنْ قَلْنَا: إِنَّ أَهْلِ السُّنَّةِ لَا يَخْرُجُونَ عَنْ هَذَيْنِ القِسْمَينِ فَمَعْنَاه: أَنَّ السَّلَف لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لأَنَّ السَّلَف يُثِبِتُونَ المَعْنَى وَلَا يُؤوِّلُونَ، فَهُمْ لَيْسُوا مُفَوِّضَةً كأَهْلِ التَّعْطِيلِ، ولَيْسُوا مُفَوِّضَةً كأَهْلِ التَّعْطِيلِ، ولَيْسُوا مُؤوِّلَةً كأَهْلِ التَّعْطِيلِ.

وعَلَيْهِ فَنَقُول: هُنَاكَ قِسْمٌ ثَالِثٌ تَرَكَتُمُوهُ وهُمْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وهُمْ الَّذِينَ يُفُوّضُونَ الكَيْفِيَّة، ويُقِرُّونَ بالمَعْنى، وهُمُ السَّلَف فيَقُولُونَ: نَحْنُ نعْلَمُ مَعْنى الاَسْتِوَاء، ولكِنْ نَجْهَلُ كَيْفِيَّته، نَعْلَمُ مَعْنى اليَدِ لكِنْ نَجْهَلُ كَيْفِيَّتها.

ولهَذَا لَـبًا شُئِلَ الإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الاَسْتِوَاء: ﴿ الرَّحْنَ عَلَى الْمَرْشِ السَّتَوَىٰ ﴾ كَيْف اسْتَوَى اللهُ ؟ فَقَالَ: «الاَسْتِوَاء غَيْر مجْهُولٍ، والكَيْف غَيْرُ معْقُولٍ، والكَيْف غَيْرُ معْقُولٍ، والإِيهَان بِهِ وَاجِبٌ، والسُّؤَال عَنْهُ بِدْعَة، ومَا أُرَاكَ إِلَّا مُبتَدِعًا».

ومعْنَى قَوْلِهِ: «الاسْتِوَاء غير مجْهول» أَيْ: أَنَّهُ مَعْلُومُ المَعْنَى فِي اللُّغَة العَرَبِيَّة، فَكُلّ يَعرِفُ مَعْنى اسْتَوَى عَلَى الشِّيءِ.

ومعْنَى قَولِهِ: «والكَيفُ غَيرُ معْقُولٍ» يَعْنِي: لَا نُدرِكُه بعُقُولِنَا، وهُوَ لَيْسَ مَعلُومًا لَنَا بالنَّصِّ، فاستَوَى فِيهِ الدَّليلَانِ السَّمعيُّ والعَقليُّ، فوَجَبَ التَّوقُّفُ في الكَيفِ. الكَيفِ.

والشَّبْهَة الَّتِي احْتَجَّ بِهَا أَهْلُ التَّجهِيل هِيَ وَقْفُ أَكْثَر السَّلَف عَلَى ﴿إِلَّا اللّهَ ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيكَيِّعُونَ مَا مَثَنَبَهَ مِنْهُ اَبْتِغَآة الْفِتْنَةِ وَابْتِغَآة تَافِيلَة وَابْتِغَآة الْفِتْنَة وَالْبَيْعُونَ مَا مَثَنَبَهُ مِنْهُ ابْتِغَآه الْفِتْنَة وَابْتِغَآه الْفِتْنَة وَابْتِغَآه اللهُ وَالرَّسِحُونَ فِي الْمِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ عَلَى أَمِنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ تأويلِه عمران:٧]١٠.

ومعْنَى قَولِه رَحِمَهُ اللّهُ: «والإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ» أي: الإِيمَان بالاسْتِوَاء عَلَى حقِيقَتِه وَاجِبٌ.

ومَعنَى قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «والسُّؤَال عَنْهُ بِدعَة» أَيْ: عَنْ كَيْفيَّته. ثم قال: «ومَا أُرَاك إِلَّا مُبتَدِعًا».

وهَكَذَا نَقُول فِي بَقيَّةِ الصَّفَات، فَنَقُول مَثَلًا: النُّزُولُ إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا غَيْر مِعقُولٍ، والإِيمَان بِهِ وَاجِبٌ، والسُّؤَال عَنْهُ بِدْعَة.

[١] هَذِهِ الآيَةُ الكريمَةُ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيهَا عَلَى قِرَاءَتَينِ:

القِرَاءَةُ الأُولَى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ ۚ إِلَّا ٱللَّهُ ۖ وَالرَّسِخُونَ فِي ٱلْمِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ ۦ ﴾ وهَذِهِ قِراءَةُ الوَصْلِ.

والقِرَاءَةُ الثَّانيَةُ: ﴿ وَمَا يَمْ لَمُ تَأْوِيلَهُ ۖ إِلَّا اللهُ ﴾ ويَقِفُ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿ وَالرَّسِخُونَ فِ الْمِلْمِ يَعْنِي التَّأْوِيل، فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ الْمَادُ النَّاوِيلِ التَّفْسِيرَ يَعْنِي: تَفْسِيرِ المَعْنَى وإِيْضَاحَ المَعْنَى، فالوَصْلُ أَوْلَى، وإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بالتَّأُويلِ التَّفْسِيرَ يَعْنِي: تَفْسِيرِ المَعْنَى وإِيْضَاحَ المَعْنَى، فالوَصْلُ أَوْلَى، وإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بالتَّأُويلِ الحَقِيقَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الشَّيْءُ فالقَطْعُ أَوْلَى؛ لأَنْنَا لَا نَستَطِيعُ أَنْ نَعرِفَ الْمُرَادُ بالتَّأُويلِ الحَقِيقَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الشَّيْءُ فالقَطْعُ أَوْلَى؛ لأَنْنَا لَا نَستَطِيعُ أَنْ نَعرِفَ حَقِيقَة مَا أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى بِهِ عَنْ نَفْسِه، فأَهْلُ التَّفُويضِ قَالُوا: دَلِيلُنا القُرْآن ﴿ وَمَا يَعْلِمُ تَاوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَقْفٌ، هَذَا دَلِيلُهُمْ.

وقَدْ بَنَوْا شُبهَتَهُم عَلَى مُقدِّمَتَينِ:

الأُولَى: أَنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ مِنَ الْمَشَابِهِ [1].

الثَّانيَةُ: أَنَّ التَّأْوِيل المَذكُور فِي الآيَةِ: هُوَ صَرْفُ اللَّفْظ عَنْ ظَاهِرِه إِلَى المَعْنَى النَّانِيةُ: أَنَّ لآيَاتِ الصِّفَاتِ مَعْنَى يُخَالِفُ ظَاهرَها لَا يَعلَمُه إِلَّا اللهُ ا

والرَّدُّ عَلَيْهِم مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّل: أَنْ نَسَأَلَـهُمْ: مَـاذَا يُرِيـدُونَ بِالتَّشَابُـهِ الَّذِي أَطْلَقُـوهُ عَلَى آيَاتِ الصَّفَات؟ [^{7]} أَيْرِيدُون اشْتِبَاهَ الحَقِيقَة وخفَاءَهُ أَمْ يُرِيدُون اشْتِبَاهَ الحَقِيقَة وخفَاءَهُ أَمْ يُرِيدُون اشْتِبَاهَ الحَقِيقَة وخفَاءَهُمَا ؟ [1]

[1] المُتشابِهُ الَّذِي قَالَ اللهُ فِيهِ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْخُ فَيَتَبِعُونَ مَا نَشَبَهَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران:٧] فقَالُوا: وآيَاتُ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتشَابِهِ.

[7] إِذَنْ: ﴿وَمَا يَمْ لَمُ تَأْوِيلَهُ ۚ ﴾ أَيْ: مَعْنَاه المُخَالِفَ للظَّاهِرِ إِلَّا اللهُ، وحينَيْدِ تَكُونُ آيَاتُ الصِّفَات لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا، بَلْ لَهَا تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ الظَّاهِر، لَا يعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، وتَكُونُ النَّيَجَةُ أَنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ لَا يُعلَمُ مَعْنَاها؛ لآنَّهُ لَا يُرادُ بِهَا ظَاهِرُها بَلْ اللهُ، وتَكُونُ النَّيَجَةُ أَنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ لَا يُعلَمُ مَعْنَاها؛ لآنَّهُ لَا يُرادُ بِهَا ظَاهرُها بَلْ اللهُ الله

[٣] لأَجْلِ أَنْ نَنظُرَ حَتَّى نَردَّ عَلَيْهِم بَعْدَ أَنْ يَتقَرَّرَ مَذْهَبُهم.

[٤] نَقُولُ: أَنْتُمُ الْآنَ تَقُولُونَ: إِنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتشابِهِ. فَهَاذَا تَعنُون

فإِنْ أَرَادُوا المَعْنَى الأَوَّل -وهُوَ مُرَادُهم -[1] فَلَيْسَتْ آيَاتُ الصِّفَات مِنْهُ الْأَنَّهِ لَا يَعْلَمُ لَا يَعْلَمُ لَا يَعْلَمُ الْأَنِي فَآيَاتُ الصِّفَات مِنْهُ الْأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ كُمْ ظَاهِرَةُ المَعْنَى الثَّانِي فَآيَاتُ الصِّفَات مِنْهُ الْآنَّهُ لَا يَعِلَمُ حَقِيقَتها وَكَيْفِيَّتها إِلَّا اللهُ تَعَالَى، وبِهَذَا عُرِف أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِطْلَاق التَّشَابُهِ عَلَى رَقِيقَتها وَكَيْفِيَّتها إِلَّا اللهُ تَعَالَى، وبِهَذَا عُرِف أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِطْلَاق التَّشَابُهِ عَلَى آيَاتِ الصِّفَات، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّفْصِيل السَّابِقِ [1].

بالمُتشابِهِ؟ هَلْ تُريدُون اشتِبَاهَ الحَقِيقَة، وأنَّهُ يَشتَبِهُ عَلَيْنَا أَن نَعْرِفَ حَقِيقَة هَذِهِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ، أَوْ تُريدُونَ بالاشْتِبَاهِ اشْتِبَاهَ المَعْنَى يَعْنِي: أَنَّ المَعْنَى مُشتَبِهُ عَلَيْنَا فَلَا نَدْرِي مَا المُرَاد؟ وهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ المَعْنَى وبَيْنَ الحَقِيقَة الَّتِي يُؤوَّلُ إِلَيْهَا الشَّيْءُ، فنَحْنُ نَعْرِفُ مَعْنى اليَدِ ومَعْنَى الاسْتِوَاء، لكِنْ لَا نَعرِفُ حَقِيقَة يَدِ اللهِ، وكَيْفِيَّتها، فيَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ الفَرْقَ بَيْنَ المَعْنَى وبَيْنَ الحَقِيقَة، فنَسْأَلُ هَوُلاءِ: مَاذَا تُريدُونَ اشْتِبَاهَ المَعْنَى وخَفَاءَهُ أَمْ تُريدُونَ اشْتِبَاهَ الحَقِيقَة وخَفَاءَهُ اللهُ اللهُ الْفَرْقَ الْمُعْنَى وَخَفَاءَهُ أَمْ تُريدُونَ الْسَتِبَاهَ الحَقِيقَة وخَفَاءَهُ أَمْ تُريدُونَ الْمُعْنَاءَهُ الْفَرْقَ الْمَالِعُونَ الْمُعْنَاءُ الْمُ اللهُ الْفَرْقَ الْمُعْنِيقَة وَالْمَاءُ وَالْمُ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلِقُونَ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلِقُونَ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلِقُونَ السُولِقُونَ السُبَالِقُولُ الْمُؤْلِقُونَ السُولُونَ الْمُؤْلِقِيقَةُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُونَ الْمُؤْلِقُونَ الْمُؤْلِقُولُ السُلُولُ السُولُونَ السُبَالِقُونَ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُونَ الْعَلَقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْم

[1] قولُنَا: «إِنْ أَرَادُوا المَعْنَى الأَوَّل -وهُوَ مُرَادُهم-» كَيْف نُعلِّقُ بالأَوَّلِ، ثُمَّ نُشِتُ بالنَّاني؟ نَقُول: لأَجْلِ التَّفْصِيل فَإِنَّهُم هُمْ إِذَا قَالُوا نَحْنُ نُريدُ المَعْنَى الأَوَّلَ وهِيَ أَنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ وأَحَادِيثَهَا مُشتبِهَةُ المَعْنَى هَذَا هُوَ مُرَادُهم، فهُمْ يُرِيدُون بالمُتَشَابِه الَّذِي لَا يُعرَف مَعْنَاه.

[٢] لقَولِ الإِمَام مَالِكِ رَجْمَهُ اللَّهُ: «الاسْتِوَاء غَيْرُ مِجْهُولٍ، والكَيْف غَيْر معقُولٍ».

[٣] والتَّفْصِيلُ السَّابِقُ: هُوَ أَنَّهُ إِنْ أُرِيد بِذَلِكَ اشْتِبَاهُ المَعْنَى وخفَاؤُهُ فَآيَاتُ الصَّفَاتِ وَاضَحَةُ المَعْنَى، فَلَيْسَت مِنْهُ، وإن أُرِيد بِذَلِكَ اشْتِبَاهُ الحَقِيقَة الَّتِي يَكُون عَلَيْهَا الأَمْرُ فَهَذَا حَقٌّ وهِي مِنَ الْمُتشَابِهِ، والَّذِي يُرِيدُونه هُوَ المَعْنَى الأَوَّل.

الوَجْه الثَّانِي: أَنَّ قَولَهم: «إِنَّ التَّأْوِيل المَذكُور فِي الآيَةِ هُوَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِه إِلَى المَعْنَى الَّذِي يُخَالِفُ الظَّاهِر» غَيْرُ صَحِيحٍ [1] فإنَّ هَذَا المَعْنَى للتَّأْويلِ اصطِلَاحٌ حَادِثٌ لَمْ يَعرِفُه العَرَبُ والصَّحَابَة الَّذِينَ نَزَلَ القُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ، وإِنَّا المَعْرُوفُ عَنْدَهُم أَنَّ التَّأْوِيل يُرَادُ بِهِ مَعْنَيانِ:

١- إِمَّا التَّفْسِيرُ، ويَكُونُ التَّأْوِيلِ عَلَى هَذَا اللَّ مَعْلُومًا لأُولِي العِلْم، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسِ رَضَّالِلَهُ عَنَا الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الَّذِينَ يَعلَمُونَ تَأْوِيلَهُ »، وعَلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسِ رَضَّالِلَهُ عَنَا الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ اللَّذِينَ يَعلَمُونَ تَأْوِيلَهُ »، وعَلَيْهِ يُحْمَلُ وَقْفُ كَثِيرِ مِنَ السَّلَف [1] عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱلزَسِخُونَ فِي ٱلْمِلْمِ ﴾ مِنَ الآيةِ السَّابِقَةِ [1].
 السَّابِقَةِ [1].

[1] لأنَّهُم يَقُولُونَ: آيَاتُ الصِّفَات لِمَا مَعْنَى يُخَالِفُ ظَاهرَهَا، فَلَا نُجرِيها عَلَى ظَاهِرِهَا؛ لأنَّ اللهُ قَالَ: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ ۚ إِلَّا ٱلله ﴾ [آل عمران:٧]، أي: مَا يعْلَمُ المَعْنَى المُخَالِف للظَّاهِر إِلَّا اللهُ عَزَقَجَلَ، إِذَنْ فَنَحْنُ الْآنَ لَا نُجرِيها عَلَى ظَاهِرِهَا؛ لأنَّ لمَا مَعْنَى يُخَالِفُ الظَّاهِر لَا يَعْلَمُه إِلَّا الله.

[٢] أي: المَعْنَى.

[٣] لَا أكثرِهِمْ.

[13] فَإِذَا كَانَ التَّأُويل بِمَعْنى التَّفْسِيرِ فَهَذَا مَعْلُوم لأَهْلِ العِلْم؛ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَالرَّسِخُونَ فِي الْمِلْمِ ﴾، فقوْلُهُ: ﴿وَالرَّسِخُونَ فِي الْمِلْمِ ﴾ فقوْلُهُ: ﴿وَالرَّسِخُونَ فِي الْمِلْمِ ﴾ مَعطُوفَةٌ عَلَى ﴿اللَّهُ ﴾ ومَوصُولَةٌ بِهِ، فالرَّاسِخُونَ فِي العِلْم يَعلَمُونَ التَّأُويل بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بالتَّأُويل المَعْنَى.

٢- وإِمَّا حَقِيقَةُ الشَّيْء ومَالُه، وعَلَى هَذَا يَكُون تَأْوِيل مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وعَنِ اليَوْمِ الآخِر غيرَ مَعْلُوم لَنَا؛ لأنَّ ذَلِكَ هُوَ الحَقِيقَة والكَيْفِيَّة الَّتِي هُوَ عَلَيْهِ وَعَنِ اليَوْمِ الآخِر غيرَ مَعْلُوم لَنَا؛ لأنَّ ذَلِكَ هُو الحَقِيقَة والكَيْفِيَّة الَّتِي هُوَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ عَلَيْهَا وهُوَ مِجهُولُ لَنَا كَمَا قَالَهُ مَالِكٌ وغيرُهُ فِي الاسْتِوَاءِ وغيرِهِ [1]، وعَلَيْهِ يُحمَلُ وقْفُ جُمْهُور السَّلَف عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ وَ إِلَّا اللهَ ﴾ مِنَ الآيةِ السَّابِقَةِ [7].

الوَجْه الثَّالِثِ [1]: أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ القُرْآنَ للتَّدبُّرِ، وَحثَّنَا عَلَى تَدبُّرِهِ كُلِّه،.....

[1] فَإِذَا أَرَدْنَا بِالتَّأُويلِ الحَقِيقَةُ وِالْمَالِ الَّذِي عَلَيْهِ الشَّيْءُ فَإِنَّ هَذَا غَيْر مَعْلُوم لَنَا؛ لأَنْنَا لَا نَستَطِيعُ أَنْ نَعْرِفَ حَقِيقَة مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِه، نَعَمْ نَعرِفُ المَعْنَى لَنَا؛ لأَنْنَا لَا نَستَطِيعُ أَنْ نَعرِفَ حَقِيقَةُ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِه، نَعَمْ نَعرِفُ المَعْنَى أَمَّا أَنْ نعرِفَ كَيْف ذَلِكَ ومَا حَقِيقَتُهُ فَهَذَا لَا يُمْكِن، وعَلَى هَذَا يَقُولُ: «وعَلَيْهِ يُحمَلُ وقْفُ جُمْهُور السَّلَف عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ وَإِلّا اللهُ ﴾ مِنَ الآيَةِ السَّابِقَةِ».

[٢] وبِهَذَا تَبِيْنَ أَنَّ للسَّلْفِ فِي هَذِهِ الآيَةِ وقْفَينِ: الوَقْفُ الأَوَّلُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِلَا اللهُ ﴾ ويَكُون مَعْنَى التَّأْوِيلُ عَنْدَهُم الحَقِيقَةَ الَّتِي يُؤوَّلُ إِلَيْهَا الكَلَام، وأَمَّا إِذَا وَصَلْنَا وهُوَ قَوْلُ لَبَعْضِ السَّلْف، وقُلْنَا: ﴿ وَمَا يَمْنَمُ تَأْوِيلُهُ وَلَا اللَّهُ اللهُ اللهُ وَأَلَّ اللهُ اللهُ وَهُوَ الوَقْفُ الثَّانِي السَّلَف، وقُلْنَا: ﴿ وَمَا يَمْنَمُ مَأْوِيلُهُ وَهُوَ مَعْلُوم وَالرَّسِخُونَ فِي الْمِلْهِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ التَّفْسِير، وهُو مَعْلُوم لأَهْلُ العِلْم؛ لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿ وَالرَسِخُونَ فِي الْمِلْهِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ ﴾ إِذَا جَعَلْنَاهَا مَعطُوفَةً لأَهْلُ العِلْم؛ لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿ وَالرَسِخُونَ فِي الْمِلْهِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ ﴾ إِذَا جَعَلْنَاهَا مَعطُوفَةً عَلَى ﴿ اللّهُ عَنْ نَفْسِه (اللّهُ اللهُ عَنْ نَفْسِه (اللّهُ اللهُ عَنْ نَفْسِه (اللّهُ اللهُ عَنْ نَفْسِه (اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْوَلْمُ اللهُ الْهُ اللهُ المُنا اللهُ اللهُ

[١] مِنَ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ التَّفْوِيضِ.

⁽١) أخرجه الطبري في التفسير (٥/ ٢٢٠).

ولَمْ يَستَشْ آيَاتِ الصِّفَاتِ، والحَثُّ عَلَى تَدبُّرِه يَقْتَضِي أَنَّهُ يُمْكِن الوُصولُ إِلَى مَعْنَاه، وإِلَّا لَمْ يَكُنْ للحَثِّ عَلَى تَدبُّرِه مَعْنَى؛ لأنَّ الحَثَّ عَلَى شَيْءٍ لا يُمْكِن الوُصولُ إِلَيْهِ لَغُو مِنَ القولِ يُنزَّهُ كَلامُ اللهِ تَعَالَى وكلامُ رَسُولِهِ عَيِيْ عَنْهُ، وهَذَا الوُصولُ إِلَيْهِ لَغُو مِنَ القولِ يُنزَّهُ كَلامُ اللهِ تَعَالَى وكلامُ رَسُولِهِ عَيَيْ عَنْهُ، وهَذَا الوُصولُ إِلَيْهِ لَعْرَهِ كُلّه مِنْ غَيْرِ اسْتِشْنَاءٍ - يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لآيَاتِ الصِّفَاتِ الصَّفَاتِ الحَثَّ عَلَى تَدبُّرِهِ كُلّه مِنْ غَيْرِ اسْتِشْنَاءٍ - يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لآيَاتِ الصَّفَاتِ الصَّفَاتِ الصَّفَاتِ الصَّفَاتِ الصَّفَاتِ الصَّفَاتِ الحَثَّ عَلَى تَدبُّرِهِ كُلّه مِنْ غَيْرِ اسْتِشْنَاءٍ - يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لآيَاتِ الصَّفَاتِ الصَّفَاتِ الصَّفَاتِ الصَّفَى الوَصُولُ إِلَيْهِ بالتَّدبُّر، وأَقرَبُ النَّاسِ إِلَى فَهْمِ ذَلِكَ المَعْنَى هُوَ النَّبِيُ وَاصِحَابُهُ؛ لأنَّ القُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَتِهِمْ؛ ولأنَّهُم أَسرَعُ النَّاسِ إِلَى امتثَالِ الحَثِّ عَلَى التَّذَبُّرِ خُصُوصًا فِيهَا هُوَ أَهَمُّ مَقَاصِدِ الدِّينِ اللَّهُ التَّذَبُّرِ خُصُوصًا فِيهَا هُوَ أَهَمُّ مَقَاصِدِ الدِّينِ اللَّهُ التَّذَبُرِ خُصُوصًا فِيهَا هُوَ أَهَمُّ مَقَاصِدِ الدِّينِ اللَّالِقُ التَّهُ الْمَلَى التَّذَالِ الْمَثَالِ الحَقْ

[1] نَقُولُ لَهَوُلاءِ الَّذِي يَقُولُونَ: إِنَّنَا لَا نَعلَمُ مَعَانِيَ آيَاتِ الصِّفَات؛ نَرُدُّ عَلَيْهِم فَنَقُول: إِنَّ اللهَ أَمَرَنا بِتَدَبُّرِ القُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كِنَبُ أَنزَلْنَهُ إِلَيْكَ مُبكَكُ عَلَيْهِم فَنَقُول: إِنَّ اللهَ أَمَرَنا بِتَدَبُّرِ القُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَمْ يَدَبَّرُوا الْفَوْلَ ﴾ لِيَتَبَرُوا عَلَيْهِم حَيْثُ إِنَّهُم لَم يَتَدَبَّرُوه، ولَمْ يعرِفُوا مَعْنَاه، وَلَمْ يَعَرِفُوا مَعْنَاه، فَهَلْ يُمْكِن الوُصُولُ إِلَى المَعْنَى؟ فَإِذَا كَانَ اللهُ تَعَالَى حَثَنَا عَلَى التَّدَبُّرِ وأَمَرَنَا، فَهَلْ يُمْكِن الوُصُولُ إِلَى المَعْنَى؟

الجَوَابُ: يُمْكِن، ولَوْلَا أَنَّهُ يُمْكِن الوُصُولُ إِلَى المَعْنَى لَكَانَ الأَمْرُ بالتَّدَبُّر لَغَوَّا لَا فَاثِدَةَ مِنْهُ.

وهَلِ استَثْنَى اللهُ آيَاتِ الصِّفَات وقَالَ: لَا تَتَدَبَّرُوها فإنَّكُم لَنْ تَصِلُوا إِلَى مَعْنَاها؟ الجَوَابُ: لَا، بَلْ آيَاتُ الصِّفَات هِيَ أُوَّلُ وأُولَى مَا يَدْخُل فِي ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ المعْقُولِ أَنْ تَعرِفَ مَعْنى الوُضوءَ والرُّكوعِ والسُّجودِ والصِّيامِ والزَّكاةِ والحَجِّ، مِنَ المعْقُولِ أَنْ تَعرِفَ مَعْنى الوُضوءَ والرُّكوعِ والسُّجودِ والصِّيامِ والزَّكاةِ والحَجِّ، ثُمَّ يُقَال: إِنَّ مَا هُوَ أَعظَمُ مِنْ ذَلِكَ وهُو أَسْمَاءُ اللهِ وصِفَاتُه لَا يُمْكِن أَن تَتَدَبَّرُها، فَأَنَا لَوْ لَمْ أَتَدَبَّرُ مَعْنَى السَّمِيعِ، ومَعْنَى الاسْتِوَاء عَلَى العَرْش، وَمَعْنَى الوَجْه المَوْصُوفِ فَأَنَا لَوْ لَمْ أَتَدَبَّرُ مَعْنَى الوَجْه المَوْصُوفِ

وقَدْ قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحَنِ السُّلَمَيُّ: حدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقرِئُونَنا القُرْآنَ عُثَانُ بْنُ عَفَّانَ وعَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ وغيرُهُما أَنَّهُم كَانُوا إِذَا تَعلَّمُوا مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ عَمَانُ بْنُ عَفَّانَ وعَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ وغيرُهُما أَنَّهُم كَانُوا إِذَا تَعلَّمُوا مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ عَلَى النَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ اللللِهُمُ اللَّهُمُ

الوَجْهُ الرَّابِعِ: أَنَّ قُولَـهُمْ يَستَلزِم أَن يَكُونَ اللهُ تَعَالَى قَدْ أَنْزَلَ فِي كَتَابِهِ المُبينِ أَلْفَاظًا جَوفَاءَ لَا يَبيِنُ بِهَا الحَقُّ، وإِنَّها هِيَ بِمَنْزِلَة الحُرُّوفِ الهِجَائيَّةِ والأَبْجَديَّةِ، وهَذَا يُنافِي حِكْمَةَ اللهِ الَّتِي أَنْزَلَ اللهُ الكِتَابِ وأَرْسَلِ الرَّسُولَ مِنْ أَجْلِهَا [1].

بالجَلالِ والإكرَامِ، لَوْ لم أَتَدَبَّرْ ذَلِكَ مَا ازَدَدْتُ إِيمَانًا.

[١] الصواب: (قَالُوا) ولَيْسَ (قَالَ).

[٢] بَلْ نَقُول: مَعَ كَونِهَا أَهَمَّ شَيْء فِي الدِّينِ هِي أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي القُرْآن، فَلَا تَكَادُ تَجِدُ آيَةً فِي القُرْآنِ إِلَّا وفِيهَا اسْمٌ مِنْ أَسْهَاء اللهِ أَوْ صِفَة مِنْ صِفَاتِهِ، فَإِذَا كَانَ الصَّحَابَة رَضَايِّكُ عَنْمُ إِذَا قَرَوُوا عَلَى النَّبِيِّ وَيَظِيَّةُ لَا يَتجَاوَزُونَ عَشْرَ آيَاتٍ حَتَّى كَانَ الصَّحَابَة رَضَايِّكُ عَنْمُ إِذَا قَرَوُوا عَلَى النَّبِيِّ وَيَظِيَّةُ لَا يَتجَاوَزُونَ عَشْرَ آيَاتٍ حَتَّى يَتَعَلَّمُوها ومَا فِيهَا مِن العِلْمِ والعَمَل، إِذَا كَانُوا كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ آيَاتِ الصَّفَات يَتَعَلَّمُوها ومَا فِيهَا مِن العِلْمِ والعَمَل، إِذَا كَانُوا كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ آيَاتِ الصَّفَات بِللَّ اللهِ اللهُ مَوْنَ ادَّعَى أَنَّهُم لَا يَعْلَمُونَ مَعْنَى آيَاتِ الصَّفَات فَلْيَأْتِ بِالدَّلِيلِ الَّذِي يَمْنَعُ هَذَا العُمُومَ.

[٣] فَعَلَى رَأْبِهِمْ يَسْتَلْزِم أَنَّ هَذِهِ الحُرُّوفَ والكَلِهاتِ والجُّمَلِ اللَّتعلَّقَةَ بأَسْهَاء اللهِ وصِفَاتِهِ أَلْفَاظٌ جَوْفَاءُ لَيْسَ لَمَا مَعْنَى، يَعْنِي: أَنَّنَا لَا نَصِلُ إِلَى مَعْنَاها، فَهِيَ بِمَنْزِلَة الحُرُّوفِ الهِجَائِيَّةِ والأَبْجَديَّة الَّتِي لَا يُعْلَمُ لَهَا مَعْنَى، وهَذَا مِنْ أَكْبِرِ القَدْحِ والطَّعنِ الحُرُّوفِ الهِجَائِيَّةِ والأَبْجَديَّة الَّتِي لَا يُعْلَمُ لَهَا مَعْنَى، وهَذَا مِنْ أَكْبِرِ القَدْحِ والطَّعنِ

تَنْبِيهُ: عُلِمَ مِمَّا سَبَق أَنَّ معَانِيَ التَّأْوِيل ثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّل: التَّفْسِيرُ، وهُوَ إِيضَاحُ المَعْنَى وبيَانُهُ، وهَذَا اصْطِلَاحُ جُمْهُور الْمُفسِّرِين، ومِنْه قَوْلُهُ يَا لِيَّ لِابْنِ عَبَّاس: «اللَّهُمَّ فَقِّهُ فِي الدِّينِ، وعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»، وهَذَا مَعْلُوم عنْدَ العُلْمَاء فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وغَيرِهَا[١].

الثَّانِي: الحَقِيقَة الَّتِي يُؤوِّل الشَّيْءُ إِلَيْهَا، وهَذَا هُوَ المَعْرُوفُ مِنْ مَعْنَى التَّأْوِيلِ فِ النَّانِي: الحَقِيقَة الَّتِي يُؤوِّل الشَّيْءُ إِلَيْهَا، وهَذَا إِلَّا تَأْوِيلَهُ. ﴿ وَالْعَرَافَ: ﴿ هُلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ. ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّفَاتِ بِهَذَا المَعْنَى تَعَالَى: ﴿ وَالسَّفَاتِ بِهَذَا المَعْنَى اللَّهُ اللهُ الل

فِي اللهِ عَزَّقَطَّ، وَفِي كِتَابِهِ، وَفِي رَسُولِهِ حَيْثُ يَتَكَلَّمونَ بكَلِمات لَيْسَ لِمَا مَعْنَى، فتَبيَّنَ أَنَّ مَذْهَب التَّجْهِيل بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ أَرْبَعَةٍ.

فائِدة: الحُروف الهِجائية هِيَ: أ، ب، ت، ث... إِلَى آخر الحروف. والحروف الأبجدية هِيَ: نفس الحروف الهجائية، لَكِنَّهَا رُتِّبت عَلَى تَرتيب آخَر، ورُكبت عَلَى كَلِابت، وإِنْ كَانَ لَا مَعْنَى لها؛ وذَلك لضبط الحُروف، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الحروف لَا تَخرج عَنِ الحُروف الهِجائية، وهَذَا التَّرتيب هُوَ: أَبْجَد، هوَّز حُطِّي كَلِمُنْ سَعْفَصْ قَرَشَتْ ثَخَذ ضَظَّغ.

[1] لكِنَّ أَهْل التَّجهِيلِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ فِي آيَاتِ الصِّفَات وقَالُوا: إِنَّ هَذَا غَيْر مَعْلُوم. فَهُمْ يَقُولُونَ: نَحْنُ نَعْلَمُ مَعْنى الرُّكوعِ والسُّجودِ والقِيَامِ والقُعودِ والصِّيامِ والحَجِّ، لكِنْ مَا يَتَعَلَّق بالعَقِيدَة -عَلَى زَعْمِهِمْ- لَا يُعلَمُ مَعْنَاه.

[٢] فلو قَالَ قَائِل: كَيْف اسْتَوَى عَلَى العَرْش؟ فَإِنَّهُ يُقَال لَهُ: هَذَا لَيْسَ بِمَعْلُوم.

الثَّالِث: صَرْفُ اللَّفْظ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى المَعْنَى الَّذِي يُخَالِفُ الظَّاهِر، وهُوَ اصْطَلاحُ الْمُتَاخِرينَ مِنَ الْمُتَكلِّمِينَ وغيرِهِمْ اللهُ الْمُتَكلِّمِينَ وغيرِهِمْ اللهُ اللهُ الْمُتَكلِّمِينَ وغيرِهِمْ اللهُ اللهُ

وهَذَا نَوعَانِ: صَحِيحٌ وفَاسِد.

فالصَّحِيحُ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ، مِثْل تَأْوِيل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا فَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨] إِلَى أَنَّ المَعْنَى إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأً ٢].

والفَاسِدُ: مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، كَتَأْوِيلِ اسْتِوَاءِ اللهِ عَلَى عَرْشه بِاسْتِيَلَائِهِ، ويَدِهِ بِقُوَّتِه ونِعمَتِه، ونَحْو ذَلِكَ^[7].

لَكِنْ لَوْ قَالَ: مَا مَعْنى اسْتَوَى عَلَى العَرْش؟ فَإِنَّهُ يُقَال لَهُ: هَذَا مَعْلُومٌ.

مَسْأَلَةٌ: هَلِ الأَحْسَنِ أَنْ يُقَال: الْحَقِيقَة أو الكَيْفِيَّة؟

الجَوَابُ: الحَقِيقَة أَحْسَنُ؛ لأنَّ الكَيْفِيَّة مِنَ الحَقِيقَة أَيْ: جُزْء مِنْهَا، فنَحْنُ نَعْرِفُ مَعْنى السَّمْع عَلَى سَبِيلِ العُمُوم، وهُوَ إِدْرَاكُ المَسْمُوع، لكِنْ لَا نَعْلَمُ حَقِيقَة سَمْعِ اللهِ عَلَى مَا هُو عَلَيْهِ، وإِنَّمَا قُلْنَا: الحَقِيقَة لأَجْلِ أَنْ يَشْمَل أَيْضًا مَا أَخْبَرَ اللهُ سَمْعِ اللهِ عَلَى مَا هُو عَلَيْهِ، وإِنَّمَا قُلْنَا: الحَقِيقَة لأَجْلِ أَنْ يَشْمَل أَيْضًا مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنِ اليَوْم الآخِرِ مِنْ ثَوابِ الجَنَّةِ ونَعيمِهَا، فإنَّ هَذَا النَّعيمَ لَا نَعْلَمُ حقيقَتُهُ وَلَا كُنْهَهُ.

[1] يَعْنِي: قَدْ يُطْلَقُ التَّأْوِيلِ عَلَى صَرْفِ اللَّفْظ عَنِ الظَّاهِرِ إِلَى المَعْنَى الَّذِي يُخالِفُه، وحُكْمُ ذَلِكَ يَقُول:

[٢] لَا إِذَا انْتَهَيْتَ مِنَ القِرَاءَةِ.

[٣] أَيْ: تَأْوِيلِ يَدِهِ بِقُوَّتِهِ وَنِعَمَتِهِ، وَنَحْو ذَلِكَ وَهَذَا التَّأْوِيلُ غَيْرُ جَائِز.

مَسْأَلَةٌ: لَمَاذَا لَا نَقُول فِي تَعرِيفِ تَوحِيد الأَسْهَاء والصَّفَات زِيَادَةً عَلَى مَا ذُكِرَ: «مِنْ غَيْر تَفْوِيضٍ»؟

الجَوَاب: لأنَّ التَّفُويضَ نَوْعٌ مِنَ التَّعْطِيل، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَولِنَا: «مِنْ غَيْر تَخْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيل»، ثُمَّ أَيْضًا لَا نَقُولُ ذَلِكَ؛ لأنَّ التَّفُويض إِنْ أَرَدْت بِهِ تَفْويضَ الْمَعْنَى فَخَطَأٌ، وإِنْ أَرَدْتَ تَفُويضَ الْحَقِيقَةِ والكَيْفِيَّةِ فَهَذَا صَوَابٌ؛ ولهَذَا لَمْ يَقُلِ الْعُلَمَاءُ: مِنْ غَيْر تَفُويضٍ؛ لأنَّ فِيهِ احْتِهَالًا.

XXX







M H M

رُوِي عَنِ ابْنِ عَبَّاس رَخَالِلَهُ عَنَا اللهُ قَالَ: «تَفْسِيرِ القُرْآنِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهِ: تَفْسِيرٌ تَعرِفُهُ العَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا اللهُ وتَفسيرٌ لَا يُعذَر أَحَدٌ بِجَهَالَتِه [٢]، وتفسيرٌ يَعلَمُه العُلَمَ العُلَمَ العَلَمُه إلَّا اللهُ، فمَنِ ادَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ اهـ.

١ - فالتَّفسِيرُ الَّذِي تَعرِفُهُ العَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا هُوَ: تَفْسِيرُ مُفرَدَاتِ اللُّغَة،
 كَمَعْرِفَةِ مَعْنى القَرءِ، والنَّارِقِ، والكَهفِ، ونَحوِها اللَّا.

٢ - والتَّفسِيرُ الَّذِي لَا يُعذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِه وهُوَ: تَفْسِيرُ الآيَاتِ الْمُكَلَّف بِهَا

[١] يَعْنِي: تَفْسِير يُرجَعُ فِيهِ إِلَى اللَّغَة العَرَبِيَّة.

[٢] يَعْنِي: يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِد أَنْ يَعرِفَه؛ لأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى معرِفَة وَلَا بُدَّ أَنْ يُعرَف.

[٣] يَعْنِي: دُونَ غَيرِهِم، فَلَا يَلْزَم كُلَّ وَاحِد أَنْ يَعرِفَهُ، لَكِنَّ الْعُلَمَاءَ يَجِب عَلَيْهِم أَنْ يَعرِفُهُ؛ لَأَنَّهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ.

[٤] عنْدَمَا نَبْحَثُ عَنْ مَعْنَى القَرءِ فإنَّنَا نَرْجِعُ إِلَى اللَّغَة، فَهَلْ تُطلِقُ القَرءَ عَلَى الحَيْضِ أَوْ عَلَى الطُّهِرِ، فَنَنظُرُ، وعنْدَمَا نَبحَثُ فِي تَفْسِيرِ النَّهارقِ وهِيَ الوَسَائِدُ فإنَّنَا نَرجِعُ إِلَى اللَّغَة، وَذَلِكَ بالرُّجُوعِ إِلَى المعَاجِمِ اللَّعُويَّةِ مِثْل (القَاموس المُحيط) أَوْ (لِسَان العَرَب) أَوْ غيرِهِمَا مِمَّا أَلِفَ فِي مَعَانِي الكَلِهات. اعْتِقَادًا أَوْ عَمَلًا، كَمَعرِفَةِ اللهِ بأَسَمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، ومعرِفَةِ اليَوْم الآخِرِ، والطَّهارَةِ، والصَّلاةِ، والنَّكاةِ، والنَّكاةِ، وغَيرِهَا [١].

٣- والتَّفْسِيرُ الَّذِي يَعلَمُه العُلَماء هُوَ: مَا يَخْفَى عَلَى غَيرِهِمْ مِمَّا يُمْكِن الوُّصُول إِلَى مَعْرِفَتِهِ، كَمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ النَّزُولِ، والنَّاسِخِ والمَنْسُوخِ، والعَامِّ والحَاصِّ، والمُحكمِ والمُتشَابِهِ، ونَحْوِ ذَلِكَ [1].

[١] فكُلُّ مَا كُلِّفْنَا بِهِ اعتِقادًا أَوْ عَمَلًا فَإِنَّهُ لَا عُذرَ لَنَا فِي جَهلهِ فيَجِبُ عَلَيْنَا أ أَن نَعرِفَهُ.

"كَمَعْرِفَةِ اللهِ بأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ" فَهَذَا عِمَّا كُلِفْنا فِيهِ اعْتِقَادًا، كَذَلِكَ "ومعْرِفَةِ النَّوْمِ الآخِرِ" ومَا فِيهِ، هَذَا أَيْضًا اعْتِقَادًا، "والطَّهارَةِ" عَمَلًا، "والصَّلَاةِ" عَمَلًا، "وَاللَّهَارَةِ" عَمَلًا، "وَاللَّهَارَةِ" عَمَلًا، "وَاللَّكَاةِ" عَمَلًا، "وَعُيرِهَا" كَالصَّومِ فَإِنَّهُ عَمَلٌ، والحَجُّ أَيْضًا عَمَلٌ، فكُلُّ مَا يَجِب عَلَى الْكَلَّف اعْتِقَادُه أَوْ عَمَلُهُ فَإِنَّهُ لَا يُعذَرُ بِجَهَالَتِهِ؛ لأَنَّهُ يَجِب عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّم حَتَّى يَبْنِيَ عَقِيدَتَهُ وَأَفْعَالَهُ عَلَى أُسُسِ سَليمَةٍ.

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (٦/ ١٠ ٤ - ٢١ ٤)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب في الظهار، رقم (٢٢١٤)، من حديث خولة بنت ثعلبة رَيِّخَالِلَّهُ عَنْهَا.

٤- وأَمَّا التَّفْسِيرِ الَّذِي لَا يَعْلَمُه إِلَّا اللهُ فَهُوَ: حَقَائِقُ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِه، وعَنِ النَّوْمِ الآخِرِ، فإِنَّ هَذِهِ الأَشْيَاءَ نَفْهَمُ مَعْنَاها، لكِنْ لَا نُدْرِك حَقِيقَةَ مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي الوَاقِع.
 مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي الوَاقِع.

مثَالُ ذَلِكَ: أَنَّنَا نَفْهَمُ مَعْنَى اسْتِوَاء اللهِ عَلَى عَرْشِهِ، ولكنَّنَا لَا نُدْرِكُ كَيْفِيَّته الَّتِي هِيَ حَقِيقَةُ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الوَاقِع^[1].

وَكَذَلِكَ نَفْهَمُ مَعْنَى الْفَاكِهَة وَالْعَسَلُ وَالْمَاءِ وَاللَّبَنِ وَغَيْرِهَا مِمَّا أَخْبَرَ اللهُ أَنَّهُ فِي الجَنَّةِ، وَلَكِنْ لَا نُدْرِكَ حَقِيقَتَهُ فِي الْوَاقِعِ [٢]،

يَجِب عَلَيْهِ الإمسَاكُ إِلَى اليَوْمِ الثَّانِي، فأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى هَذِهِ الآيةَ(١).

اللهمُّ: أَنَّ أَسْبَابَ النُّزُولِ لَا يَجِب عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَن يَعْرِفَها؛ لَأَنَّهُ يُمْكِن أَنْ يَعْرِفَها النَّذُولِ لَا شَكَّ أَنَّهُ يُقوِّي عَلَى معْرِفَةِ المَعْنَى، يَعْرِفَ المَعْنَى بدُونِهَا، وإنْ كَانَ سَبَبُ النُّزُولِ لَا شَكَّ أَنَّهُ يُقوِّي عَلَى معْرِفَةِ المَعْنَى، كَذَلِكَ النَّاسِخُ والمَنسُوخُ لَا يَجِب عَلَى كُلِّ وَاحِد أَنْ يَعْرِفَ ذَلِكَ، فَإِذَا عُرِفَ الحُكْمُ الشَّرعيُّ كَفَى، لكِنَّ النَّاسِخَ مِنَ المَنسُوخِ هَذَا لَا يعْرِفُهُ إِلَّا أَهْلُ العِلْم، والعَامُّ والحَّاصُّ مِثْلُهُ، والمُحكمُ والمُتشَابِهُ، ونَحْو ذَلِكَ، هَذَا لَا يَعْلَمُه إِلَّا العُلَمَاء.

[1] فَمَعْنَى الاسْتِوَاء هُوَ: العُلُوُّ والاستِقرَارُ، ولكِنْ لَا نَفْهَمُ كَيْفِيَّة ذَلِكَ، فَكَيْفِيَّة السَّتِوَاء فَكَيْفِيَّة السَّتِوَاء اللهِ غَيْرُ مَعلُومةٍ، ولَوْ أَنَّ أَحَدًا ادَّعَى أَنَّهُ يعْلَمُ كَيْفِيَّة اسْتِوَاء اللهِ عَلَى العَرْش لقُلْنا: هُوَ كَاذِبٌ وَلَا يُمكِن، ولَوِ ادَّعَى أَحَدٌ أَنَّهُ يَعرِفُ كَيفِيَّة يَدِ اللهِ سُنْحَانَهُ وَتَعَالَى لَقُلْنَا: هُوَ كَاذِبٌ؛ ولهَذَا نَقُول: فَمَنِ ادَّعَى عِلْمَه فَهُو كَاذِب.

[٢] فنَعْرِفُ مَعْنى اللَّبَنِ والعَسَلِ والمَاء والحَمْرِ والفَاكِهَةِ ونَحْو ذَلِكَ، ولكِنْ

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٢٣٥-٢٣٦)، من حديث ابن عباس رَعَالِللَّهَ عَنْهَا.

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِى لَمُمْ مِن قُرَّةِ أَعْيُنِ جَزَاءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧] قَالَ ابْنُ عَبَّاس رَحِيَالِلَهُ عَنْهُا: لَيْسَ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ مِمَّا فِي الجُنَّة إِلَّا الأَسْمَاءُ ١٠].

وبِهَذَا تَبِيَّنَ أَنَّ فِي القُرْآن مَا لَا يَعلَمُ تأوِيلَهُ إِلَّا اللهُ، كَحَقَائِقِ أَسْهَائِهِ وَصِفَاتِهِ، ومَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنِ اليَوْمِ الآخِرِ، وأَمَّا معَانِي هَذِهِ الأَشْيَاءِ فإِنَّهَا مَعْلُومة لَنَا، وإِلَّا لَـهَا كَانَ للخِطَابِ بِهَا فَائِدَة. واللهُ أَعلَمُ^[۲].

لَا نُدْرِك حَقَائِقَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ، فَلَوِ ادَّعَى إِنسَانٌ وقَالَ: إِنِّي أُدرِكُ العَسَلَ الَّذِي فِي الجَنَّةِ، وأَنَّ كَيْفِيَّته كَذَا، وطَعْمَهُ كَذَا، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قُلْنَا: هَذَا كَاذِبٌ؛ لأنَّ حَقَائقَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ غَيْرُ مَعْلُومةٍ.

[1] قَوْلَ ابْنُ عَبَّاسَ رَضَى لِللَّهُ عَنْهَا يَعْنِي: أَنَّ الفَاكِهَة مَثَلًا مَوجُودَة فِي الدُّنْيَا كالنَّخْلِ والرُّمَّانِ، وهِيَ مَوجُودَة فِي الآخِرَة يَتَّفْقَان فِي الاسمِ فَقَطْ، أَمَّا فِي الحَقِيقَة الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُمَا لَا يَتَّفِقَانِ.

[٢] أَتَيْنَا بِهَذَا الكَلَامِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَحَالِيَهُ عَنْهَا؛ لِيَتَبِيَّنَ أَنَّ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ أَسْمَاءَ اللهِ وصِفَاتِهِ مَعْلُومَةٌ لَنَا مِنْ وَجْهٍ، مِجهُولَةٌ لَنَا مِنْ وَجْهٍ، فَمِنْ جَهةِ الحَقَائِقِ والكَيْفِيَّة مِجهُولَةٌ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي أُمُورِ جِهةِ الحَقَائِقِ والكَيْفِيَّة مِجهُولَةٌ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي أُمُورِ الغَيْبِ الأُخْرَى مِثْلِ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنِ الجَنَّةِ مِنَ النَّعيمِ أَوْ عَنِ النَّارِ مِنَ الجَحِيمِ، الغَيْبِ الأُخْرَى مِثْلُ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنِ الجَنَّةِ مِنَ النَّعيمِ أَوْ عَنِ النَّارِ مِنَ الجَحِيمِ، فالمَعْنَى مَعْلُومٌ لَنَا، لكِنَّ الحَقِيقَةَ مِجْهُولَةٌ، وهَذَا يُمْكِن أَن يَكُونُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يُمْكِن أَنْ يَكُونُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يُمْكِن أَنْ يَكُونُ الشَّيءُ مَعلُومًا مِنْ وَجِهٍ، ومجهُولًا مِنْ وَجِهٍ آخَرَ.





البَابُ الرَّابِعُ والعِشْرُونَ

فِي انْقِسَامِ أَهْلِ القِبْلَةِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وأَحَادِيثِهَا

XIX

المُرَادُ بِأَهْلِ القِبْلَة: مَنْ يُصلِّي إِلَى القِبْلَةِ، وَهُمْ كُلُّ مَنْ يَنتَسِبُ إِلَى الإِسْلَام [1]. وقَدِ انْقَسَمَ أَهْلُ القِبْلَة فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وأَحَادِيثِهَا إِلَى سِتِّ طَوائِفَ: طَائِفَتَانِ قَالُوا: ثُجْرَى عَلَى ظَاهِرِها.

وطَائِفَتَانِ قَالُوا: ثُجرَى عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا. وطَائفَتَانِ وَاقِفَتَانِ.

فالطَّائِفَتان الَّذِينَ قَالُوا: ثُجرَى عَلَى ظَاهرِهَا هُمْ:

١ - طَائِفَة المُشَبِّهَة الَّذِينَ جعَلُوهَا مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ، ومَذْهَبهم
 بَاطِلٌ أَنكَرَهُ عَلَيْهِم السَّلَف [٢].

[1] هَذَا مَعْنَى أَهْلِ القِبْلَةِ عَنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُوَ كُلُّ مَنْ يُصلِّي إِلَى القِبْلَةِ، وَهُو كُلُّ مَنْ يُصلِّي إِلَى القِبْلَةِ، وَهُو كُلُّ مَنْ يُسَلِّي إِلَى القِبْلَةِ، وَلَا شَاعِرَة وَالأَشَاعِرَة وَلَا يُصلِّي إِلَى القِبْلَةِ؛ لِأَنْهُم يُصَلُّون إِلَيْهَا ويَنْتَسِبُونَ إِلَى الإِسْلَامِ، أَمَّا هَلْ وَنَحُوهُم كُلُّهُم مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ؛ لأَنْهُم يُصَلُّون إِلَيْهَا ويَنْتَسِبُونَ إِلَى الإِسْلَامِ، أَمَّا هَلْ هُمْ مُسلِمُونَ حَقِيقَةً أو غَيْرُ مُسلِمُونَ فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ.

 ٢- طَائِفَة السَّلَف الَّذِينَ أَجْرَوهَا عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ باللهِ عَزَّقِبَلَ، ومَذْهَبهم هُوَ الصَّوَابُ المَقْطُوعُ بِهِ لَدَلَالَةِ الْكِتَابِ والسُّنَّة والْعَقْل عَلَيْهِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً، إِمَّا قَطْعِيَّةً وإِمَّا ظَنَيَّةً كَمَا تَقَدَّم دَلِيل وُجُوبِها وصَحَّتِها فِي الْبَابَينِ: الثَّالِثِ والرَّابِعِ [1].
 والفَرْقُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتِينَ أَنَّ الأُولَى تَقُول بالتَّشْبِيه والثَّانيَةُ تُنكِرُه [٢].

فإِنْ قَالَ الْمُشبِّهُ فِي عِلْمِ اللهِ ونُزُولِهِ ويَدِهِ مَثَلًا: أَنَا لَا أَعْقِلُ مِنَ العِلْم والنُّزُولِ والنَّزُولِ والنَّزُولِ والنَّرُولِ والنَّرُولِ والنَّرُولِ والنَّرُ واليَدِ إِلَّا مِثْل مَا يَكُون للمَخْلُوق مِنْ ذَلِكَ [٦]. فَجَوَابُهُ مِنْ وُجُوهٍ:

لَكِنَّ كُلَّ هَذَا مُشَابِهٌ لِـمَا للمَخْلُوقِينَ مِنْ ذَلِكَ، فيَدُ اللهِ كَيَدِ الإِنْسَانِ، وَوَجْهُهُ كَذَلِكَ، وَيَدُ اللهِ كَيَدِ الإِنْسَانِ، وَوَجْهُهُ كَذَلِكَ، وَهِكَذَا، وَنَحْنُ إِذَا سَمَّيْنا هَذَا ظَاهِرًا، فإِنَّمَا نُسمِّيهِ مِنْ بَابِ التَّنْزُّل، وإِلَّا فَلَيْسَ ظَاهِرُ كَلَامِ اللهِ ورَسُولِهِ فِي صِفَاتِه تَعَالَى التَّشْبِية.

[1] فَمَثَلًا يَقُولُونَ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ عَلَى ظَاهرِهِ وأَنَّهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى جَاءَ، لَكِنَّهُ مَجِيءٌ يَلِيق بِجَلَالِهِ، وأَيْضًا يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَينِ يَقُولُونَ: هُوَ يَضْحَكُ، لَكِنَّهُ ضَحِكٌ يَلِيقُ بِجَلَالِهِ.

[٢] فالفَرْقُ بَيْنَ طَائِفَة السَّلَف وطَائِفَةِ الْشَبِّهَة أَنَّ الْشَبِّهَة يَجْعَلُونها دَالَّةً عَلَى التَّشْبِيه فيتُولُونَ: يَجِيءُ عَلَى كَيْفِيَّة كَذَا وكَذَا، يضْحَكُ عَلَى كَيْفِيَّة كَذَا وكَذَا. ولَيسُوا يُنزِّهُونَ اللهَ تَعَالَى عَنِ الْمَاثَلَةِ؛ فلِذَلِكَ كَانُوا ضَالِّين فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ، أَمَّا السَّلَف يُنزِّهُونَ اللهَ تَعَالَى عَنِ الْمَاثَلَةِ، وإِلَّا فكُلُّ مِنْهُم يُجْرِيهَا عَلَى الظَّاهِر. الظَّاهِر.

[٣] يَقُول الْمُشبَّةُ: أَنَا لَا أَعْقِلُ مِنَ الاسْتِوَاء إِلَّا مِثْل اسْتِوَاء المَخلُوقِينَ؛ لأنَّ هَذَا هُوَ المَعْرُوفُ فِي اللَّغَة العَرَبِيَّة؛ «فجَوَابُهُ مِنْ وُجُوهٍ...».

الأُوَّل: أَنَّ العَقْل والسَّمعَ قَدْ دَلَّ كُلُّ مِنْهُما عَلَى مُبايَنةِ الْحَالِق للمَخْلُوق فِي جَمِيعِ صِفَاته فصِفَاتُ الْحَلُوق تَلِيق بِهِ، وصِفَاتُ المَخْلُوق تَلِيق بِهِ الْحَالِق تَلِيق بِهِ، وصِفَاتُ المَخْلُوق تَلْيق بِهِ اللّهَ فَمِنْ أَدِلَّةِ السَّمْع عَلَى مُبَايَنَةِ الْحَالِق للمَخْلُوق قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَى اللّهِ السَّمْع عَلَى مُبَايَنَةِ الْحَالِق للمَخْلُوق قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَى اللّهِ السَّمْع عَلَى مُبَايَنَةِ الْحَالِق للمَخْلُوق قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَا اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

[1] فَإِذَا دَلَّ السَّمْع والعَقْل عَلَى مُبايَنةِ الخَالِق للمَخْلُوق فإِنَّ الصِّفَاتِ الَّتِي تُثْبَتُ للخَالِقِ يَجِب أَنْ تَكُونَ مُبايِنَةً للصِّفَاتِ الَّتِي تَكُونُ للمَخْلُوقِ؛ لأنَّ صِفَة كُلِّ ثَيْء تُناسِبُه.

[٢] وهَذَا واضِحٌ فِي أَنَّ الْمَاثَلَةَ مُنتَفِيَةٌ فِي حَقِّ اللهِ، والكَافُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَ الْحَلَمَ اللهُ العُلَمَاءُ؛ لأَنّنا لَوْ أَخَذْنا بظَاهِرِ قَولِهِ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَ الْحَلَمَ الْحَلَمَاءُ؛ لأَنّنا لَوْ أَخَذْنا بظَاهِرِ قَولِهِ: ﴿ لَيْسَ كَمَثْلِهِ مَ الْحَلَمُ مُنَا اللهُ مَثِيلٌ ، ولَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ، فإنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ مَثِيلِ إِطْلَاقًا؛ ولهذَا قَالُوا: الكَافُ هُنَا زَائِدَةٌ والتَّقْدِيرُ لَيْسَ مِثْلَه شَيْءٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ شَيْءٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ شَيْءٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ زِيادَةٌ لَا فِي الكَافِ وَلَا فِي «مِثْل»، والتَّقدِيرُ: لَيْسَ كَهُو شَيْء، وقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ زِيادَةٌ لَا فِي الكَافِ وَلَا فِي «مِثْل»، ولكَنَّهُ نَفْيُ مُمَاثَلَةٍ المثلِ مِنْ بَابِ اللهَالَغَةِ، وإذَا زِيادَةٌ لَا فِي الكَافِ وَلَا فِي «مِثْل»، ولكَنَّهُ لَوْ كَانَ الأَصْلُ مَوْجُودًا لكَانَ للمِثْلِ مِثْل، الْمَثْلِ مِثْل، وَقِيلَ: إِنَّ هُمَانَكَ للمِثْلِ مِثْل، وَقِيلَ: إِنَّ هُمَانِ مِثْل، هُنَا لِمَعْنَى صِفَة، يَعْنِي: لَيْسَ كَصِفَتِه شَيْء.

ولكِنَّ الأقْربَ -واللهُ أعلَمُ- أَنَّ المِثْلَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وأَنَّ الكَافَ زِيدَتْ للمُبَالَغَةِ، يَعْنِي: كَأَنَّهُ نَفَى المِثْلَ مَرَّتَينِ، مَرَّةً بصِيغَةِ الكَاف، ومَرَّةً بصِيغَةِ «مِثْل»، وهَذَا هُوَ الأَقْرَبُ.

والحَاصِل: أنَّ فِي هَذَا ردًّا عَلَى الْمُشَبِّهَة؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ ـ شَيْءٍ * ﴾. ومِنْ أَدِلَّةِ العَقْلِ أَن يُقَال: كَيْف يَكُون الْحَالِق الكَامِل مِنْ جَمِيعِ الوُجُوهِ -الَّذِي الكَمَال مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، وهُوَ مُعطِي الكَمَال- مُشَابِهًا للمَخْلُوق النَّاقِص الَّذِي النَّقصُ مِنْ لَوازِمِ ذَاتِهِ، وهُوَ مُفتَقِرٌ إِلَى مَنْ يُكمِّلُهُ؟! [1]

الثَّانِي: أَن يُقَالَ لَهُ: أَلَسْتَ تَعقِلُ للهِ ذَاتًا لَا تُشبِهُ ذَاتَ المَخلُوقِين؟ فسَيقُول: بَلَى! فَيُقَالُ لَهُ: فلْتَعْقِلْ إِذَنْ أَنَّ للهِ صِفَاتٍ لَا تُشبِهُ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ، فإِنَّ القَوْل فِي الصِّفَات كالقَولِ فِي الذَّاتِ ومَنْ فَرَّقَ بَينَهُما فَقَدْ تَنَاقَضَ^[1].

[1] يُقَال: أَنْتَ أَيُّهَا الْمُسْبَةُ: هَلْ تَعْتَقِدُ أَنَّ الْحَالِق أَكْمَلُ مِنَ الْمَحْلُوق؟ فسَيقُول: نَعَمْ أَعْتَقِد ذَلِكَ، فَنَقُول: إِذَا كُنْتَ تَعتَقِدُ أَنَّ الْحَالِق أَكْمَلُ مِنَ الْمَحْلُوق فكَيْفَ يُعْمَ أَعْتَقِد ذَلِكَ، فَنَقُول: إِذَا كُنْتَ تَعتقِدُ أَنَّ الْحَالِق أَكْمَلُ مِنَ الْمَحْلُوق؟ يَجِب أَن تَكُونَ صِفَاتُه أَكْمَل؛ لأَنْكَ يُمْكِن أَنْ تَكُونَ صِفَاتُه أَكْمَلُ مِنَ الْمَحْلُوق، وهَذَا فِي الْحَقِيقَة رَدٌّ عَلَيْك، فَإِنَّهُ أَنْتُ بَنَفْسِكَ تَقُول: إِنَّ الْحَالِق أَكْمَلُ مِنَ الْمَحْلُوق، وهَذَا فِي الْحَقِيقَة رَدٌّ عَلَيْك، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ أَكْمَلَ لَزِمَ أَنْ لَا تَكُونَ صِفَاتُه مُمَاثِلَةً لصِفَاتِ الْمَحْلُوق.

[٢] يُقَال: أنْتَ أَيُّهَا الْمُسْبِّة: هَلْ تَعتَقِدُ أَنَّ للهِ ذَاتًا لَا تُشبِهُ الذَّواتِ فَسْيَقُول: فَنَقُول: إِذَا كُنْتَ تَعتَقِدُ أَنَّ لَهُ ذَاتًا لَا تُشبِهُ الذَّواتِ فَلْتَعتَقِدُ أَنَّ لَهُ ذَاتًا لَا تُشبِهُ الذَّواتِ فَلْتَعتقِدُ أَنَّ لَهُ صِفَاتٍ لَا تُشبِهُ الصِّفَاتِ؛ لأنَّ صِفَة كُلِّ مَوْصُوف تَلِيقُ بِهِ، فَالجَمَلُ مَثَلًا أَنَّ لَهُ صِفَاتٍ لاَ تُشبِهُ الصِّفَاتِ؛ لأنَّ صِفَة كُلِّ مَوْصُوف تَلِيقُ بِهِ، فَالجَمَلُ مَثَلًا قُويً وَقُوَّتُهُ أَقْوَى مِنَ الإِنْسَان، والذَّرَّةُ قَويَّةُ -أي: القُوةُ الَّتِي تَلِيق بِهَا - وقُوَّتُها دُونَ قُوّةِ الإِنْسَان، فَهِي لاَ تُشبِهُ قُوّةَ الإِنْسَان؛ لأنَّ قُوَّةَ كُلِّ شَيْء تُناسِبُهُ، فكَذَلِكَ دُونَ قُوَّةِ الإِنْسَان، فَهِي لَا تُشبِهُ قُوّةَ الإِنْسَان؛ لأنَّ قُوَّةَ كُلِّ شَيْء تُناسِبُهُ، فكَذَلِكَ قُوَّةً الجَالِق لَا يُمْكِن أَنْ تَكُونَ مُماثِلًةً لقُوَّةِ المَخلُوق، ونَقُولُ فِي بَقيَّةِ الصِّفَات كَذَلِك.

الثَّالِث: أَنْ يُقَال: نَحْنُ نُشَاهِدُ مِنْ صِفَات المَحْلُوقَاتِ صِفَاتٍ اتَّفقَتْ فِي أَسْمَائِها وتَبَايَنَتْ فِي كَيْفِيَّتها، فَلَيْسَت يَدُ الإِنْسَان كيَدِ الحَيَوَانِ الآخَرِ^[1].

فَإِذَا جَازَ اخْتِلَاف الكَيْفِيَّة فِي صِفَات المَخلُوقاتِ مَعَ اتَّحَادِهَا فِي الاسْمِ فَاخْتِلَاف ذَلِكَ بِيْنَ صِفَات الْحَلُوق مِنْ بَابِ أَوْلَى، بَلِ النَّبايُنُ بِيْنَ صِفَات الْحَالِق والمَخلُوق مِنْ بَابِ أَوْلَى، بَلِ النَّبايُنُ بِيْنَ صِفَات الْحَالِق والمَخلُوق وَاجِبٌ كَهَا تَقَدَّمَ!! [٢].

وأمَّا الطَّائِفَتان الَّذِينَ قَالُوا: تُجرَى عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا. وأَنْكَرُوا أَنْ يَكُون للهِ صِفَاتٌ ثُبوتيَّةٌ، أَوْ أَنْكَرُوا بَعْض الصِّفَات، أَوْ أَثْبَتُوا الأَحْوَالَ دُونَ الصِّفَات^[٣].

[1] وَلَا وَجْهُ الإنسانِ كَوَجْهِ الْحَيَوَانِ الآخَرِ، فالمَخلُوقَاتُ تَتَّفِقُ فِي الصَّفَةِ وَتَخْتَلِفُ فِي الكَيْفِيَّة.

[٢] وبِهَذَا يَندَحِرُ الْمُشبِّهُ، فقَدْ أَجَبْنا عَنْهُ ورَدَدْنا عَلَيْهِ بثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ.

[٣] الَّذِينَ قَالُوا: تُجرَى عَلَى خِلَاف ظَاهِرِهَا. وَأَنْكَرُوا أَنْ يَكُون للهِ صِفَات ثُبُوتيَّةٌ، بَلْ صِفَاتُه كُلُّها سَلبيَّةٌ. فَقَالُوا: لَا يُمْكِن أَنْ يَكُون للهِ صِفَاتٌ ثُبُوتيَّةٌ، بَلْ صِفَاتُه كُلُّها سَلبيَّةٌ. فَقَالُوا: لَا نَقُول: إِنَّ للهِ عِلْمًا. لكِنْ نَقُول: إِنَّ للهِ عِلْمًا. لكِنْ نَقُول: إِنَّ للهِ عِلْمًا. لكِنْ نَقُول: لِيْسَ بِأَصَمَّ. وَلَا نَقُول: إِنَّ للهِ عِلْمًا. لكِنْ نَقُول: إِنَّ للهِ قُدْرَة. لكِنْ نَقُول لَيْسَ بِعَاجِز.

وَذَلِكَ لِأَنَّنَا لَوْ أَثْبَتْنَا لَهُ الصِّفَاتِ الثَّبُوتِيَّةَ شَبَّهنَاه بِالمَوْجُوداتِ، وهَذَا تَمْثِيل، والتَّمثِيلُ حَرَام، فَنَقُول لَهُمْ: والصِّفَات السِّلبيَّةُ -النَّفْيُ - عدَمٌ فَإِذَا نَفَيْتُم عَنْهُ ذَلِكَ شَبَّهَتُمُوه بِالمَعدُوماتِ؛ ولهَذَا لَجَأْ بَعْضُهم إِلَى الالتِزَامِ بِهَذَا، وقَالَ: نَنْفِي عَنْهُ الإِثْبَاتَ والنَّفْيَ فَلَا نَقُول: سَمِيعٌ وَلَا لَيْسَ بسَمِيع، وَلَا مَوْجُود وَلَا لَيْسَ بمَوْجُود، وهَكَذَا، وهَذَا خِلَاف العَقْل ومُتنَاقِضٌ أَيْضًا.

فَالْمُهِمُّ: أَنَّ مِنْهُم مَنْ يُنكِرُ الصِّفَاتِ الثُّبُوتيَّةَ؛ ولَمَنَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَصِفُوا اللهَ بأعْظَمِ الصِّفَات عنْدَهُم قَالُوا: إنَّ اللهَ لَيْسَ بمَيِّت وَلَا جَاهِلٍ وَلَا عاجِزٍ وَلَا ضعِيفٍ وَلَا أَصَمَّ وَلَا أَعْمَى، وعَلَى هَذَا فَقِسْ.

والعَجِيبُ أَنَّ هَوُلَاءِ يرَونَ أَنَّ كَهَالَ اللهِ أَنْ يُوصَفَ بالصِّفَاتِ السَّلبيَّةِ -والعِيَاذُ باللهِ-، ومَعْلُوم أَنَّ الصِّفَاتِ النُّبُوتِيَّةَ أَكْمَلُ؛ ولهَذَا لَوْ جِئْتَ إِلَى مَلِكٍ مِنَ الْمُلوكِ وقُلْت لَهُ: مَا شَاءَ اللهُ، أَنْتَ لَسْتَ بزَبَّالٍ وَلَا كَسَّاحٍ وَلَا جزَّارٍ وَلَا بَنَّاءٍ وَلَا كَنَّاسٍ. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لعَاقَبَكَ بِهَذَا الكَلَامِ، لكِنْ لَوْ تَأْتِي لَهُ وتَقُولُ: مَا شَاءَ اللهُ، أَنْتَ مَلِكُ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فإِنَّكَ تَحْظَى بِجَائزَتِهِ؛ لأَنَّ هَذِهِ الأَخْيرَة فَوِيُّ قَدِيرٌ ذَكِيٌّ عَاقِل. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فإِنَّكَ تَحْظَى بِجَائزَتِهِ؛ لأَنَّ هَذِهِ الأَخْيرَة صِفَاتٌ شَلْبَهُ ذَلِكَ فإنَّكَ نَفْيٍ-.

أَمَّا مَنْ أَنْكُرُوا بَعْضَ الصِّفَات فَمِثْلُ الأَشَاعِرَة حَيْثُ أَنْكُرُوا بَعْضَ الصِّفَاتِ وَأَثْبَتُوا بَعْضِهَا، أَمَّا مَنْ أَثْبَتُوا الأَحْوالَ دُونَ الصِّفَات فَمِثْلُ المُعْتَزِلَة، وَكَذَلِكَ الأَشَاعِرَة أَيْضًا، ومَعْنَى الأَحْوالِ: يَعْنِي: حَالُهُ أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا، لكِنْ لاَ تُشِتُ أَنَّ لَاللَّا اللَّهُ اللَّهُ مَتَّصِفٌ بالسَّمْع، وتَقُولُ: إِنَّ اللهَ لَهُ سَمْعًا لكِنْ هُوَ ذُو سَمْع، ولَيْسَ المَعْنَى أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بالسَّمْع، وتَقُولُ: إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ، وكَونَهُ عَلِيمًا هَذِهِ هِيَ الحَالُ، أَمَّا أَنَّ لَهُ عليمًا فَلَا، وَلا شَكَ أَنَّ هَذَا تَنَاقُضُ، لأَنَّ لَهُ عليمً وكُونُهُ عَلِيمًا هَذِهِ هِيَ الحَالُ، أَمَّا إِلَّا وهُوَ مُتَّصِفٌ بالعِلْم.

هَوُّ لَاءِ طَائِفِتَانِ:

«١- أَهْلُ التَّأْوِيل مِنَ الجَهْمِيَّةَ وغيرِهِمُ الَّذِينَ أَوَّلُوا نُصُوص الصَّفَات إِلَى معَانٍ عَيَّنُوها كتَأْوِيلِهِمُ الْيَدَ بالنِّعمَةِ، والاسْتِوَاءَ بالاسْتِيلَاء، ونَحْو ذَلِكَ.

فَهُمْ:

١ - أَهْلُ التَّأْوِيل مِنَ الجَهْمِيَّة وغيرِهِمُ الَّذِينَ أَوَّلُوا نُصُوص الصِّفَات إِلَى معَانٍ عَيَّنُوها كتَأْويلِهِمُ اليَدَ بالنِّعمَةِ، والاسْتِوَاءَ بالاسْتِيلَاء، ونَحْو ذَلِكَ^[1].

٢- أَهْلُ التَّجهِيل المُفَوِّضة الَّذِينَ قَالُوا: اللهُ أَعلَمُ بِمَا أَرَادَ بِنُصُوصِ الصِّفَات، لَكِنَنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَم يُرِدْ إِثْبَاتَ صِفَةٍ خَارِجيَّةٍ لَهُ تَعَالَى [١].

٢- أَهْلُ التَّجهِيل المُفَوِّضة الَّذِينَ قَالُوا: اللهُ أَعلَمُ بِهَا أَرَادَ بِنُصُوصِ الصِّفَات،
 لَكِنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لم يُرِدْ إِثبَاتَ صِفَةٍ خَارِجيَّةٍ لَهُ تَعَالَى».

[1] فهَوُّ لَاءِ أَجْرَوْهَا عَلَى خِلَاف ظَاهِرِهَا لكِنْ جَعَلُوا لَهَا مَعْنَّى مُؤوَّلًا.

[٢] فَإِذَا قُلْتَ للمُفَوِّض: (اسْتَوَى عَلَى الْعَرْش) هَلْ ثَجْرِيهَا عَلَى ظَاهِرِها؟ قَالَ: لَا أُجْرِيهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، واللهُ أعلَمُ بِمَعْنَاها. وتقُولُ للمُفَوِّض: ﴿وَيَبَغَىٰ وَجُهُ رَبِّكَ ﴾ مَا الْمُرَادُ بِوَجْهِ رَبِّكَ؟ قَالَ: لَا يُرَادُ بِهِ ظَاهِرُهُ، إِذَنْ مَا الْمُرَاد؟ قَالَ: أَنَا أُفَوِّضُ فَأَقُولُ: اللهُ أعلَمُ، أَمَّا أَهْلِ التَّأْوِيلِ فَيُثِبِثُونَ لَهَا مَعْنَى، وعَلَى هَذَا فَأَهْلُ التَّأْوِيلِ فَيُثِبِثُونَ لَهَا مَعْنَى، وعَلَى هَذَا فَأَهْلُ التَّأْوِيلِ خَيْرٌ مِنْهُم، وإن كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُم عُدُوانًا؛ لأَنَّهُم ثَجَرَّؤُوا وأَثْبَتُوا مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ، لَكِنْ هُمْ مِنْ حَيْثُ النَّظُر أَحْسَنُ مِن قَوْلِ المُفَوِّضَةِ، ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ قَوْل هَذَا لَكُنْ هُمْ مِنْ حَيْثُ النَّظُر أَحْسَنُ مِن قَوْلِ المُفَوِّضَةِ، ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ قَوْل هَذَا اللهُوَّضِ وجَدْتَ قَوْلَهُ مُتَنَاقِضًا، وسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ.

فَمَذْهَبُهُم إِذَنْ أَنَهُم يَقُولُونَ: «اللهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ بِنُصُوصِ الصِّفَات لَكِنْنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَم يُرِدْ إِثْبَاتَ صِفَةٍ خَارِجِيَّةٍ لَهُ تَعَالَى » فَإِذَا سَأَلْتَهُمْ مَثَلًا: مَا مَعْنى: جَاءَ ربُّكَ؟ قَالُوا: اللهُ أَعلَمُ بِهَا أَرَادَ، لَكِنْنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ المَجِيءَ الحَقِيقِيَّ، وهَذَا تَنَاقُضُ لأَنَّكُم إِذَا قُلْتِم: اللهُ أَعلَمُ اللهُ لَمْ يُرِدِ المَجِيءَ الحَقِيقِيَّ، وهَذَا تَنَاقُضُ لأَنَّكُم إِذَا قُلْتِم: اللهُ أَعلَمُ اللهُ أَعَلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرِد؟ النِسَ مِنَ الجَائِزِ أَنْ يَكُون أَرَادَ

وهَذَا القَوْلُ مُتَنَاقِضٌ، فإِنَّ قولَهُمْ: نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ إِثْبَاتَ صِفَة خَارِجيَّةٍ لَهُ. يُنَاقِضُ التَّفُويض؛ لأنَّ حَقِيقَةَ التَّفُويض أَنْ لَا يَحْكُمَ اللَّفَوِّض بنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ، وهَذَا ظَاهِر [1].

والفَرْقُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الطَّاثِفَتين: أَنَّ الأُولَى أَثْبَتُوا لنُصوصِ الصِّفَات مَعْنَى، لَكِنَّهُ خِلَاف ظَاهِرِهَا، وأَمَّا الثَّانية فيُفوِّضُونَ ذَلِكَ إِلَى اللهِ مِنْ غَيْر إِثبَاتِ مَعْنَى مَعَ قَوْلِـهمْ: «إِنَّهُ لَا يُرادُ مِنْ تِلْكَ النُّصُوصِ إِثْبَاتُ صِفَةٍ للهِ عَرَّوَجَلَ»[1].

المَعْنَى الحَقِيقِيَّ الظَّاهِر؟ والجَوَابُ: بَلَى، ومَعَ ذَلِكَ تَقُولُونَ: لَا، مَا أَرَادَ أَنَّهُ يَجِيءُ، مَا أَرَادَ أَنَّهُ اسْتَوَى، مَا أَرَادَ أَنَّ لَهُ سَمْعًا وبَصَرًا، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وتَقُولُونَ: نَعْلَمُ هَذَا. ثُمَّ تَقُولُونَ: اللهُ أَعْلَمُ بِهَا أَرَادَ، كُلُّ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا تَنَاقُض؛ ولهَذَا قُلْنَا: «وهَذَا القَوْلُ مُتَنَاقِضٌ، فإِنَّ قولَـهُمْ: نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ إِثْبَاتَ صِفَة خَارِجيَّةٍ لَهُ. يُنَاقِضُ التَّفُويض؛ لأنَّ حَقِيقَةَ التَّفُويض أَنْ لَا يَحْكُمَ المُفَوِّض بنَفْي وَلَا إِثْبَاتٍ، وهَذَا ظَاهِر».

[1] إِذَنْ كِلْتَا الطَّائِفَتين ضَالَّتَانِ؛ لأنَّهُما قَالَا عَلَى اللهِ بلَا عِلْمٍ؛ ولأنَّهُما نَفَيَا مَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَام اللهِ وكَلَامٍ رَسُولِهِ.

[٢] هَذَا الفَرْقُ بَيْنَ الطَّائِفَتين، وَلَا شَكَّ أَنَّ الطَّائِفَة الَّتِي تُثْبِتُ لَـهَا مَعْنَى خِيْرٌ فِي الْعَقْلُ وَالنَّظْرِ عِنَّنَ لَا تُثْبِتُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الَّتِي تُثْبِت مَعْنَى يَخَالِفُ الظَّاهِر خَيْرٌ فِي الْعَقْلُ وَالنَّظْ جَرَاءَةً مِنَ الطَّائِفَتين خَيْرٌ مِنَ الأُخْرَى مِنْ أَشَدُّ جَرَاءَةً مِنَ اللَّائِفَتين خَيْرٌ مِنَ الأُخْرَى مِنْ وَجْهِ، وقَدْ سَبَق الرَّدُّ عَلَى الطَّائِفَتين مُفصَّلًا، وأَمَّا الرَّدُّ الإِجْمَالِيُّ عَلَى الطَّائِفَتين فَنَقُول: لَا يُمْكِن للهِ تَعَالَى أَن يَتَكَلَّم بكلامٍ لَا يُرِيدُ مِنَ الْعِبَادِ إِثْبَاتَ مَعْنَاه عَلَى ظَاهِرِه، بَلْ لَا يَتَكَلَّم سُبحَانَه بكلامٍ إلَّا وهُوَ يُرِيد أَنْ يَأْخُذَ النَّاسُ بظَاهِرِهِ.

وأَمَّا الطَّائِفَتان الَّذِينَ تَوقَّفُوا فَهُمْ:

١ - طَائِفَة جَوَّزُوا أَنْ يَكُون الْمَرَاد بِنُصُوصِ الصِّفَات إثْبَاتَ صِفَة تَلِيق باللهِ، وأَنْ لَا يَكُون المُرَادُ ذَلِك، وهَؤُلَاءِ كَثِير مِنَ الفُقهَاءِ وغيرِهِمْ.

٢ - طَائِفَة أَعْرَضُوا بِقُلُوبِهِمْ وأَلْسِنَتِهِمْ عَنْ هَذَا كُلِّه، وَلَمْ يَزِيدُوا عَلَى قراءَةِ
 القُرْآنِ والحَدِيث^[1].

والفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ والَّتِي قَبْلَها: أنَّ الأُولَى تَّحْكُم بتَجُويزِ الأَمْرَينِ: الإَثْبَاتِ وعَدَمِه.

وأَمَّا الثَّانية فَلَا تَحْكُمْ بشَيءٍ أَبَدًا. واللهُ أعلَمُ [7].

[١] هاتَانِ الطَّائِفَتان واقِفَتَانِ، والفَرْقُ بَيْنَهُما:

أنَّ الطَّائِفَة الأُولَى تَقُول: إِنَّهُ يَجُوز أَن يَكُون الْمَرَادُ إِثْبَاتَ صِفَة، ويَجُوزُ أَن لَا يَكُون الْمَرَينِ. لَا يَكُون الْمَرَينِ.

أَمَّا الثَّانية فيَقُولُونَ: لَا نَتَعَرَّضُ للمَعْنَى إِطْلَاقًا، فَلَا نَقُول: يَجُوز وَلَا مَا يَجُوز، وَلَا نُشِت وَلَا نَشْفِي، بَلْ نَقْرَأُ القُرْآن والحَدِيث، ونُمسِكُ بقُلُوبِنا وأَلْسِنَتِنا عَنِ التَّعرُّ ضِ لِهَا يَدُلُّ عَلَيْهِ القُرْآن والسُّنَّة؛ ولهَذَا قَالَ: «والفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ والَّتِي التَّعرُّ ضِ لِهَا يَدُلُّ عَلَيْهِ القُرْآن والسُّنَّة؛ ولهَذَا قَالَ: «والفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ والَّتِي قَبْلَها: أَنَّ الأُولَى تَحْكُم بتَجْويزِ الأَمْرَينِ: الإِثْبَاتِ وعَدَمِه؛ وأَمَّا الثَّانية فَلَا تَحْكُمْ بشَيءٍ أَبَدًا. واللهُ أعلَمُ».

[٢] تَجِدُه يَقْرَأُ القُرْآن وتَقُولُ لَهُ: مَا مَعْنَى: ﴿الرَّحْنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾؟ فيقول: اللهُ أعلَمُ. وَلَا يَتَكَلَّم بشَيْءٍ، ويُعرِضُ عَنْ هَذَا، أَمَّا صَاحِبُ الطَّائِفَة الأُولَى

فَتَقُولُ لَهُ: هَلْ أَرَادَ اللهُ بِقَولِهِ: اسْتَوَى عَلَى العَرْش، أَيْ: عَلَا واستَقَرَّ، أَوْ أَرَادَ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ، أَوْ لَمْ يُرِدْ شيئًا بِذَلِكَ كُلِّه؟ فتَجِدُه يَقُول: يَجُوز هَذَا وهَذَا وهَذَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَه عَلَى الشَّيْء بأنه يَجُوز أن يَكُون الْمُرَاد بِهِ كَذَا أو كَذَا أو كَذَا إِلَى آخِرِهِ حُكْمٌ.

وكِلتَا الطَّائِفَتِين ضَالَّتَانِ؛ لأَنْنَا كُونُنَا نُجَوِّز هَذَا وهَذَا وهَذَا فِي أَشْيَاءَ لَا تَلِيق باللهِ كَمَا هُوَ حَالُ الطَّائِفَة الأُولَى هَذَا حَرَام، فَمَا لَا يَلِيق باللهِ لَا يُمْكِن أَن يُجُوَّز، وكُونُنا نُعرِضُ عَنْ هَذَا كُلِّهِ كَمَا هُوَ حَالُ الطَّائِفَةِ الثَّانيَةِ هَذَا مُحَالِف لقولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكُونُنا نُعرِضُ عَنْ هَذَا كُلِّهِ كَمَا هُو حَالُ الطَّائِفَةِ الثَّانيَةِ هَذَا مُحَالِف لقولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَنَّذَكُم أُولُوا الْأَلْبَ ﴾ [ص:٢٦]، ووُقُوع ﴿ كِنْبُ أَنزَلْنَهُ إِلَيْكَ مُبْرُكُ لِيَتَبَرُّوا عَانِيهِ وَلِمَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَ ﴾ [ص:٢٦]، ووُقُوع فِيهَا أَنْكَرَ اللهُ حَيْثُ قَالَ اللهُ عَرَقِجَلَ: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبُرُوا الْقَوْلَ ﴾ [المُؤمِنون:٢٨]، وهذَا اسْتِفْهَامُ إِنكَارٍ، فَاللهُ أَمْرَنَا بالتَّدَبُّرِ؛ لنُثْبِتَ المَعْنَى الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ.

وبِهَذَا عَرَفْنَا أَنَّ خَيْرَ الْأَفْسَامِ وَأَوْجَبَ الْأَقْسَامِ بِالاَتّبَاعِ هُمُ الَّذِينَ قَالُوا: تُجَرَى عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ بِاللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ، فعنْدَمَا تَقْرَأً: ﴿الرَّحْنَى عَلَى الْعَرْشِ اَسْتَوَى ﴾ [طه:٥] تُشبِتُ أَنَّه عَلَا عَلَى العَرْش، لكِنْ لا يَجُوزُ أَنْ يَدُورَ فِي ذِهْنِكَ أَنَّهُ كَاسْتِوَائِنَا عَلَى السَّريرِ، وَذَلِكَ لتَبَايُن مَا بَيْنَ الحَالِقِ والمَحْلُوق، كَذَلِكَ عنْدَما تَقْرَأُ: ﴿بَنَ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المَادِة:٢٤]، فَإِنَّهُ لا يَجِلُ لكَ أَبَدًا أَنْ تَتَصَوَّرَ أَنَّ هَاتَيْنِ اليَدَينِ كَأَيْدِينَا؛ لأَنْ اللهَ لَيْسَ كمِثْلِهِ شَيْء حَتَّى لَوْ قَالَ لَكَ الدِّهْنُ: إِنَّ يَدَ اللهِ تَعَالَى كيدِ الإِنْسَانِ. لأَنْ اللهَ لَيْسَ كمِثْلِهِ مَنْ عَرْ ذِهْنِكَ، وأَنْ لا تُفكِّرَ فِيهِ؛ إِذْ مِنَ الجَائِزِ أَنْ تَكُونَ يَدُ اللهِ فَيَجِبُ أَنْ تَطُرُدَ هَذَا عَنْ ذِهْنِكَ، وأَنْ لا تُفكِّرَ فِيهِ؛ إِذْ مِنَ الجَائِزِ أَنْ تَكُونَ يَدُ اللهِ تَعَالَى كيدِ الإِنْسَانِ، فَإِذَا كَانَ عَرْبَكِ مَنْ تَقْدِيرِ التَّمْثِيلِ وَتَخَيَّلِهِ، فَنَقُول: لللهِ تَعَالَى كيدِ الإِنسَان، فَإِذَا كَانَ عَرْبَكَ فَالوَاجِب أَنْ تَكُونَ كيدِ التَّمْثِيلِ وتَغَيِّلِهِ، فَنَقُول: لللهِ تَعَالَى يَدُ اللهِ تَعَالَى عَدْ اللهِ تَعَالَى يَدُ اللهِ تَعَالَى يَدُ وَيَقِيَّةً يَاخُذُ بِهَا ويقبِضُ، ولكِنَها لا تُشْبِهُ أيدِي المَّمْئِيلُ وتَخَيَّلِهِ، فَنَقُول: للهِ تَعَالَى يَدُ

وعَلَى هَذَا فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَن نُبعِدَ عَنْ مُحْيَّلَتِنا تَصوَّرَ كُلِّ شَيء من صِفَات اللهِ، سَوَاءٌ كَانَت فِعليَّةً أَوْ خَبريَّةً؛ لأنَّنَا لَا نُحِيطُ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

مَسْأَلَة: مَا الفَرقُ بَيْنَ الطَّائِفَتينِ الوَاقِفَتَينِ وبَينَ المُفَوِّضَةِ؟

الجَوَابُ: أَنَّ الوَاقِفَةَ يَتَوقَّفُون، وأَمَّا الْمُفَوِّضة فيَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَرَادَ مَعنَّى مُعيَّنًا لَكِنَّنَا لَا نَعلَمُهُ.

مَسْأَلَة: لَمَاذَا لَا نَجِعَلُ كُلُّ التَّلاثَةِ مُفوِّضَةً؟ الطَّائِفَتانِ الوَاقفَتانِ والمُفَوِّضَةَ؟

الجَوَابُ: شَيْخُ الإِسْلَام رَحَمَهُ اللّهُ فِي «الفَتْوَى الحَمَويَّةِ» قَسَّمَها هَذَا التَّقسِيمَ، وَجَعَلَ المُفَوِّضَةَ مِثَن يُجُرُونَهَا عَلَى خِلَافِ الظَّاهِر؛ لأنَّهُم يَجْزِمُون بِهَا قَالُوا، أَمَّا الطَّائِفَة اللَّوَاقِفَة الأُولَى تَقُول: كُلُّ شَيْء الطَّائِفَة الأُولَى تَقُول: كُلُّ شَيْء للطَّائِفَة الأُولَى تَقُول: كُلُّ شَيْء يُمْكِن. والطَّائِفَة الثَّانية تَقُولُ: لَا تَتَكَلَّمْ بشَيْء، اقْرَأِ القُرْآنَ والحَدِيثَ، أَيْ: كُنْ مِثْلَ لُصَّبِيِّ اللّذِي يَقْرَأُ وَلَا يَدْرِي مَاذَا يَقُولُ.





البَابُ الخَامِسُ والعِشْرُونَ

فِي القَابِ السُّوءِ الَّتِي وَضَعَها الْمُبتَدِعَةُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ [١]

XXX

مِنْ حِكْمَةِ اللهِ تَعَالَى أَنْ جَعَلَ لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوَّا مِنَ الْمُجرِمِينَ يَصُدُّونَ عَنِ الْحَقِّ بِهَا اسْتَطَاعُوا مِنْ قَوْلٍ وفِعْلٍ بأَنْوَاعِ المَكَائِدِ والشُّبُهَات والدَّعَاوَى البَاطِلة؛ ليَتَبيَّنَ بِذَلِكَ الحَقُّ ويَتَّضِحَ ويَعْلُو عَلَى البَاطِل [1].

[١] اللَّقَبُ عنْدَ العُلَمَاء كُلُّ مَا أَشْعَرَ بِمَدْحٍ أَو ذَمِّ، فَإِذَا قَالُوا: عَلَيٌّ زَينُ العَابدِينَ فَ «نَد العَلَم عنْد العَبُ مَدْحِ وإذَا قَالُوا: سَعيدُ كُرْز ف «كُرْز» هَذَا ذَمٌّ.

أما ألقَابُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ فكلُّها ألقَابُ مَدْحٍ، لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُم يُسَمَّوْنَ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ لكَفَى، فلَا بِدْعَةَ عنْدَهُم، وَلَا تُفرُّق، بَلْ كُلُّ أَمْرِهِمْ مَبنِيٌّ عَلَى سُنَّةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ وعَلَى الاجْتِهَاعِ عَلَيْهَا، فَهُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا بأَكْبَرِ نَصِيبٍ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ بِالجَهَاعَةِ، فَإِنَّ يَدَ اللهَ عَلَى الجَهَاعَةِ» (١).

[٢] لأنَّ الحَقَّ لَوْ لَمْ يَجِدْ مُصادِمًا مَا تَبيَّنَ، بَلْ يَأْخُذُه النَّاسِ هَكَذَا سَاذَجًا، وَلَا يَدْرُون هَلْ هُوَ حَقٌّ أَوْ غَيْرُ حَقِّ؟ فَإِذَا عُورِضَ تَبيَّنَتْ مَحَاسِنُهُ، فَدِينُ الجَاهليَّةِ مَثَلًا مَبنِيٌّ عَلَى الشِّركِ باللهِ، لـيَّا جَاءَ الإِسْلَام ودَعَا إِلَى التَّوحِيدِ ووُجِدَ أُناسٌ يُقاوِمُونَ هَذِهِ الدَّعوة ويُنكِرُون التَّوحيدَ تَبيَّنَ أَنَّ التَّوحيدَ خيْرٌ مِنَ الشِّركِ؛ لأنَّ مُقاوَمَةَ هَـؤُلاءِ

⁽١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٤٤٧ رقم ١٣٦٢٣)، من حديث ابن عمر رَضَالِلَّهُ عَنْهَا.

وقَدْ لَقِيَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ وأَصْحَابُهُ مِنْ هَذَا شَيْئًا كَثِيرًا كُمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَتَسَمَعُكَ مِنَ ٱلَذِينَ أُونُوا ٱلْكِتَبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ ٱشْرَكُواْ أَذَكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران:١٨٦]، فقَدْ وَضَعَ أُولَئِكَ الظَّالِمون المُشْرِكُونَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهُ وأَصحَابِهِ أَلقَابَ التَّشنِيع والشَّخريَةِ مِثْل: سَاحِر، مَجْنُون، كَاهِن، كَذَّاب، ونَحْو ذَلِكَ^[1].

إِذَا عُرِضَتْ عَلَى العَاقِلِ تَبيَّنَ فسَادُهَا، كَذَلِكَ أَيْضًا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَعلُوَ الحَقُّ عَلَى البَاطِل؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ خَصْمَانِ وتَبيَّنَ الحَقُّ مَعَ أَحَدِهِمَا صَارَ العُلُوُّ لَمِنْ كَانَ معَهُ البَاطِل؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ خَصْمَانِ وتَبيَّنَ الحَقُّ مَعَ أَحَدِهِمَا صَارَ العُلُوُّ لَمِنْ كَانَ معَهُ البَاطِل.

كَذَلِكَ أَيْضًا فِيهِ فَائِدَة أُخْرَى وهِيَ امْتِحَانُ المُعتَنِقِينَ للشَّرِيعَةِ، هَلْ يَصِبِرُون عَلَى هَذِهِ الأَلْقَابِ والأَذِيَّةِ، ويَبقَوْنَ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الحَقِّ أَوْ يَرجِعُون ويَنكِصُون عَلَى هَذِهِ الأَلْقَابِ والأَذِيَّةِ، ويَبقَوْنَ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الحَقِّ أَوْ يَرجِعُون ويَنكِصُون عَلَى هَذِهِ الأَلْقَابِمِمْ كَمَا وُجِدَ لَبَعْض النَّاس الَّذِينَ ذُمُّوا وعِيبُوا بَعْدَ إسْلَامِهِمْ رَجَعُوا عَنِ الإِسْلَام –والعِيَاذُ باللهِ –.

فَهَذَا أَبُو طَالبٍ يَقُولُ (١):

لَـوْكَا الْمَلَامَـةُ أَوْ حِـذَارُ مَسَـبَّةٍ لَوَجَـدْتَنِي سَـمْحًا بِـذَاكِ مُبِينًا

ومِنْ هُنَا أَيْضًا نَعرِفُ الجِكْمَةَ فِي أَنَّ اللهَ تَعَالَى جَعَلَ للأَنبِياءِ وأتبَاعِهِمْ أَعَدَاءً يَقدَحُون فِيهِمْ وفِي مَا هُمْ عَلَيْهِ.

[1] وهَذَا عَلَى سَبِيل المِثَال لَا الحَصْرِ، فهُمْ قَدْ وَضَعُوا أَلْفَاظًا كَثِيرة تَدُلُّ عَلَى اسْتِهْجَانِ الرَّسُول عَلَنهِ اَلشَّلاَهُ وَالقَدْحِ فِيهِ لَمَّا جَاءَهُم بِهَا يُضادُّ مَا هُمْ عَلَيْهِ بَيْنَها كَانُوا قَبْلَ النَّبُوَّةِ يُسمُّونَهُ الصَّادِقَ الأمِينَ.

⁽١) انظر: دلائل النبوة للبيهقي (٢/ ١٨٨).

[1] هَذِهِ سُنَّةُ اللهِ عَزَّقَجَلَ فِي خَلقِهِ، وأَنَّهُ كَمَا أَنَّ للرُّسُلِ قَومًا مُجْرِمِين يَصفُونَهم بألقَابِ العَيْبِ، فلأَتْباعِ الرُّسُلِ قَومٌ مُجرِمُون يُلقِّبُونَهُمْ بأَوْصَافِ العَيْبِ، فأَهْل البِدَع لَقَّبُوا أَهْلَ السُّنَّةِ والجَمَاعَةَ بأَلْقَابِ السُّوءِ، وكُلُّ طَائِفَة مِنْهُم تُلقِّبُهم بِمَا يُنَاسِبُ ضِدَّ مَا هَذِهِ الطَّائِفَةُ عَلَيهِ.

والحَامِلُ عَلَى ذَلِكَ إِمَّا الجَهلُ بالحَقِّ وظَنَّهُم أَنَّ مَا هُم عَلَيهِ هُوَ الحَقُّ، وأَنَّ مَا سُواهُ بَاطِل، فيقَدَحُونَ فِيهِ، وهَذَا مَوجُود مَعَ الأسَفِ فِي عَصرِنَا الآنَ، تَجِدُ بَعضَ النَّاس يَعْمَلُ عَمَلًا -حَتَّى وإن كَانَ مِنْ غَيْر العَقِيدَة- يَرَى أَنَّهُ الحَقُّ فإِذَا خَالفَهُ شَخْص فِيهِ ذَهَبَ يَقدَحُ ويَسخَرُ بِهِ ويَقُولُ: فُلَان يَقُول كَذَا، فُلَان يَقُول كَذَا.

وإِمَّا أَنْ يَكُون الْحَامِلُ لِمُم عَلَى هَذَه الْأَلْقَابِ سُوءُ القَصدِ حَيثُ أَرَادُوا بِذَلِكَ إِبطَالَ الْحَقِّ وإِبْبَاتِ البَاطِل، والغَالبُ عَلَى زُعمَاءِ المُبتدِعَةِ أَنَّ الَّذِي حَمَلَهُم عَلَى ذَلِكَ سُوءُ القَصدِ؛ لأَنَّ الجَهلَ بالحَقِّ وَهُم أَئِمَّةٌ كِبَارٌ دُعَاةٌ بَعِيدٌ مِنْهُم، أَمَّا عَوَامُّهم فقَدْ يَجِهَلُونَ.

فَالْحَاصِل: أَنَّ الَّذِينَ اتَّبَعُوا الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَم يَسلَمُوا من أَهْلِ الشَّرِ وأَهْلِ البِدَع، بَل جَعَلَ أَهْلُ البِدَع يُلقِّبُونَهُم بألقَابِ السُّوءِ تَنفيرًا للنَّاسِ عَمَّا هُم عليْهِ؛ فالجَهَمِيَّة ومَنْ تَبِعَهُم مِنَ المُعَطِّلَة سَمَّوْا أَهْلِ السُّنَّةِ (مُشبِّهة)[١]، زَعْمَا مِنهُم أَنَّ إِثْبَاتِ الصِّفاتِ يَستلزِمُ التَّشبِيةَ[٢].

والرَّوافِضُ سَمَّوْا أَهْلِ السُّنَّةِ (نَوَاصِبَ) [^{1]}؛ لأنَّهُم يُوالِونَ أَبَا بَكرٍ وعُمر^[1]، كَمَا كَانُوا يُوالِونَ آلَ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم [1].

إِمَّا لَجَهَلِهِم بالحَقِّ وظَنِّهِم أَنَّ مَا هُم عَلَيهِ هُوَ الحَقُّ، وأَنَّ هَؤُلَاءِ مُخَالِفون لَهُ؛ وإِمَّا لسَوءِ القَصدِ وإِرَادَة العُدوَانِ.

[١] كلَّ المُعطِّلَةِ سَوَاءٌ مِنَ الجَهميَّةِ أَوِ المُعتزِلةِ أَوِ الأَشْعَريَّةِ أَوْ غَيرِهِم يَقُولُونَ لأَهْلِ السُّنَّةِ: إنَّهُم مُشبِّهة.

[٢] ويُسَمُّونَهم أَيضًا «مُجسِّمةً» كَذَلِكَ زَعمًا مِنهُم أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَات يَستَلزِم التَّجسِيمَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا لقَبُ سُوءٍ، فَإِذَا قُلْت للعَامِّيِّ: لَا تَأْخُذ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ التَّجسِيمَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا القَبُ سُوءٍ، فَإِذَا قُلْت للعَامِّيِّ: لَا تَأْخُذ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ فَهُوَ مُشبِّهٌ للهِ أَو مُجسِّمٌ. فإِنَّ العَامِّيَ سَوفَ يَنفِرُ ويُقاطِعُه وَلَا يَلتَفِتُ إِلَيْهِ، وهَذَا أُمرٌ مَوجُود؛ لأنَّ كُلَّ صَاحِب بِدعَةٍ يُرِيد أَنْ تَنتَصِرَ بدعَتُهُ -والعِيَاذ باللهِ-.

[٣] والنَّاصِبيُّ هُوَ الَّذِي يُبغِضُ أَهْلِ البَيتِ ويَنصِبُ العَداوَة لَمُّم، فالرَّوافِضُ يَقُولُونَ: إنَّ أَهْلِ السُّنَّةِ نَواصِبُ.

[٤] ويُحِبُّون أَبَا بَكرٍ وعُمرَ رَضَالِلَهُءَنْهَا.

و لهَذَا يُقَال (١):

فَلْيَشْهِدِ السِّقَقَلَانِ أَنِّي نَاصِبِي

إِنْ كَانَ نَصْبًا حُبُّ صَحْبِ مُحَمَّدِ

⁽١) نسبه ابن القيم في مدارج السالكين (٢/ ٨٧) لشيخ الإسلام ابن تيمية.

والرَّوافِضُ تَزْعُمُ أَنَّ مَنْ وَالَى أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ فَقَدْ نَصَبَ العَدَاوَةَ لآلِ البَيْتِ؛ ولذَلِكَ كَانُوا يَقُولُونَ: «لَا وَلَاءَ إِلَّا بِبَرَاءٍ» أَيْ: لَا وِلَايَةَ لآلِ البَيْتِ إِلَّا بِالبَرَاءَةِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ!!.

يَعْنِي: أَنِّي أُحِبُّ أصحَابِ الرَّسُول.

فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يَقُولُونَ: نَحْنُ نُوالِي أَبَا بَكرٍ وعُمَرَ وعُثَهَانَ وعَلِيًّا، وَنَرَى لقَرابَةِ النَّبِيِّ ﷺ المُؤمِنينَ حَقَّينِ:

١ - حَقَّ القَرابَةِ. ٢ - حَقَّ الإِيمَان.

أَمَّا حَقُّ القَرابَةِ فَإِنَّهُ لَا يُشارِكُهم فِيهِ مَنْ لَيْسَ بقَريبٍ.

وأَمَّا حَقُّ الإِيمَان فيُشارِكُهُم فِيهِ كُلُّ مَنْ كَانَ مُؤمِنًا.

ومَنْ كَانَ مِنهُم أَقْوَى إِيمَانًا وأكثَرَ عَمَلًا فَهُوَ أَحَقُّ بالوَلَاءِ مِنهُم مِنَ هَذِهِ النَّاحِيَةِ.

فَمَثَلًا هِم يَقُولُونَ: أَبُو بَكُرُ وعُمَرُ عِندَنا أَعلَى مِنْ عَلِيِّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ وغَيرِه مِنْ آلِ النَّبِيِّ ﷺ من حَيثُ الإِيمَان والعَمَل الصَّالِح، أَمَّا مِنْ حَيثُ القرَابَة فَإِنَّهُ لَيسَ لأَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ مِنْ حَقِّ القَرابَةِ مِثل مَا لَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وآلِ النَّبِيِّ، فَهُمْ يَقُولُونَ: لأَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ مِنْ حَقِّ القَرابَةِ مِثل مَا لَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وآلِ النَّبِيِّ، فَهُمْ يَقُولُونَ: نَحْنُ نَزِنُ بالقِسطَاسِ المُستقِيمِ ونُعطِي كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ، فَآلُ الرَّسُول المُؤْمِنِينَ لَحُنْ بَالقِسطَاسِ المُستقِيمِ ونُعطِي كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ، فَآلُ الرَّسُول المُؤْمِنِينَ لَحُنْ عَلَيْنَا حَقُّ القَرابَةِ وحَقُّ الإِيهَان، ونرى أَنَّ قَرَابَتَهُم لها مِنَ المَزِيَّةِ والفَضْلِ مَا لَكُنْ مَعَ ذَلِكَ لا نَتبَرَّأُ مِنْ غَيرِهِمْ مِنْ الصَّحَابَة.

[1] فالرَّوافِضُ يَقُولُونَ: إِنْ لَمْ تَتبَرَّأُ مِنْ أَبِي بَكرٍ وعُمَرَ وبَقيَّةِ الصَّحَابَة فأنْت نَاصِبٌ العَداوَةَ لآلِ البَيْتِ؛ ولهذَا عنْدَهُم هَذِهِ القَاعِدةُ المُنكَرَةُ الكَاذِبَةُ يَقُولُونَ: لَا وَلَاءَ إِلَّا بَبَرَاءَةٍ. يَعْنِي: لَا وِلاَيَةَ لَآلِ البَيْتِ إِلَّا بِالبَرَاءَةِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ، وهَذِهِ أكذَبُ قَاعدَةٍ عَلَى وَجْهِ الأَرْض، فنَحْن نَتولَى أَبَا بكْرٍ وعُمَرَ، ونتَولَى عَليًّا وحمزَةَ والعَبَّاسَ وغَيرَهم رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُمْ، مِنْ آلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ.

نعَمْ؛ لَوْ قَالُوا: لَا وَلَاءَ للهِ ورَسُولِه إِلَّا بالبرَاءَة مِنْ عَدَّ اللهِ ورَسُولِه. لكَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسُوةً حَسَنَةً فِي إِبْرَهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُ إِذْ فَالُواْ لِنَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَ وَأَ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْمَدَوةُ وَٱلْمِنْ لِنَا بُرَءَ وَلَا يَبْنَكُمُ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْمَدَوةُ وَالْبَعْضَكَآهُ أَبَدًا حَتَى تُوْمِئُواْ بِٱللّهِ وَحَدَهُ وَ اللّهِ وَرَسُولِه. لللهِ ورَسُولِه إلَّا ببرَاءَةٍ مِنْ أَعْدَاءِ اللهِ ورَسُولِه.

أَمَّا أَنَّهُ لَا يُمكِن وِلاَيَةُ آلِ البَيْتِ إِلَّا بالبرَاءَةِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ فَإِنَّهُم واللهِ كَذَبُوا أَعظَمَ كَذِبَةٍ، فَعَلَيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ كَانَ يَتَولَّى أَبَا بَكْر وعُمَر، بَلْ وهُمَا عَنْدَهُ بِلَا شَكِّ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَة، حَتَّى كَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ يُعلِنُ عَلَى مِنْبِر الكُوفَةِ: خَيْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ.

وكَذَب مَنِ ادَّعَى وِلاَيَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وهُو لَا يُقِرُّ بفَضْلٍ لأَبِي بَكْرٍ وعُمَر وعُمَر، بَلْ إِنَّ مَنْ يَدَّعِي وِلاَيَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وهُو لَا يُقِرُّ بفَضْلِ أَبِي بَكْرٍ وعُمَر فَعُمَر، بَلْ إِنَّ مَنْ يَدَّعِي وِلاَيَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وهُو لَا يُقِرُّ بفَضْلِ أَبِي بَكْرٍ وعُمَر فقَدْ رَمَى عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بالمجَاهرَةِ بالمُنكرِ؛ لأَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ عَلَى مِنْبِرِ الكُوفَةِ يَقُول هَؤُلاءِ: إِنَّهُ كَلامٌ كَذِبٌ وسَاقِطٌ.

إِذَنِ: اللَّقبُ السَّيِّئُ الَّذِي لقَّبَهُ الرَّافضَة لأَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُم نَواصِبُ، كَذَلِكَ أَيْضًا يُلقِّبُونَهُم بالمُجسِّمةِ والمُشَبِّهَة؛ لأنَّهُم -أي: الرَّافضَةُ- يُنكِرُون الصِّفَاتِ.

والقَدَريَّةُ النُّفاةُ قَالُوا: أَهْلِ السُّنَّةِ (مُجبِرَةٌ)^[۱]، لأنَّ إثْبَاتَ القَدَر جَبْرٌ عنْدَ هَؤُلَاءِ النُّفاةِ!!^[۲].

والْمُرْجِئَة المَانِعُونَ مِنَ الاستِثنَاء فِي الإِيمَان يُسمُّون أَهْلِ السُّنَّةِ (شُكَّاكًا)[^{7]}؛ لأنَّ الإِيمَان عنْدَهُم هُوَ إِقْرَارُ القَلْب، والاستِثنَاء شَكُّ فِيهِ عنْدَ هَوُّ لَاءِ المُرْجِئَةِ!!

وأَهْلُ الكَلَامِ والمَنْطِقِ يُسَمُّـونَ أَهْلِ السُّنَّةِ (حَشْويَّةً) مِنَ الحَشْوِ وهُــوَ: مَا لَا خَنْرَ فِيهِ^[۱]،

[1] القَدريَّةُ النُّفَاةُ احْتِرَازًا مِنَ القَدَريَّةِ المُثْبِيَّةِ الَّذِينَ يَعْلُونَ فِي إِثْبَاتِ القَدَر، والقَدَريَّة النُّفَاةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ أَفْعَالَ الْعَبْدِ لَا عَلَاقَةَ للهِ تَعَالَى بِهَا، وَنَحْنُ نَتكَلَّمُ عَنِ القَدَريَّةِ النُّفَاةِ اللَّفَادِ حَيْثُ قَالُوا: أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْبِرَةٌ يَعْنِي: يَقُولُونَ بِالجَبْرِ.

[٢] فَعَلَى هَذَا يَكُون أَهْلُ السُّنَّةِ مُجِبِرَةً، والمُجبِرَةُ الحَقِيقِيُّون مُجبِرَةُ المُجبِرَةِ.

[٣] والمُرْجِئَة المَانِعُونَ مِنَ الاستِثنَاء فِي الإِيهَانِ يَقُولُونَ: لَا تَقُلْ: أَنَا مُؤْمِن إِنْ شَاءَ اللهُ عَلَى هَذِهِ المَسْأَلَةِ، يَقُولُونَ: لَا نَّكَ إِذَا قُلْت: شَاءَ اللهُ عَلَى هَذِهِ المَسْأَلَةِ، يَقُولُونَ: لَا نَّكَ إِذَا قُلْت: أَنَا مُؤْمِن إِنْ شَاءَ اللهُ. فَأَنْتَ شَاكُ، وأَهْلُ السُّنَّةِ والجَهَاعَةُ يُجُوِّزُونَ الاستِثنَاء فِي الإِيهَان كَمَا قَالَ السَّفَّارِينيُّ (۱):

وَنَحْسنُ فِي إِيمَانِنَا نَسْتَثْنِسي مِنْ غَيْر شَكَّ فَاسْتَمِعْ وَاسْتَبِنِ فَيَعُونُ فِي الْإِيمَانِ فَأَنْتُم شُكَّاكٌ. فيقُولُونَ: أَنْتُم مَا دُمْتُمْ ثُجُورُونَ الاستِثنَاء فِي الإِيمَانِ فَأَنْتُم شُكَّاكٌ.

[٤] أَوْ مِنَ الْحَشْوِ وهُمْ أَطْرَافُ النَّاس، فَإِذَا سَمِعْتَ فِي كَلَام أَهْل الكَلَام

⁽١) العقيدة السفارينية (ص:٧١).

ويُسَمُّونَهم (نَوابِتَ) وهِيَ بُذُورِ الزَّرعِ الَّتِي تَنْبُت مَعَهُ، وَلَا خَيْرَ فِيهَا اللَّهُ ويُسمُّونَهم (غُثَاءً) وهُوَ مَا تَحْمِلُه الأَوْدِيَةُ مِنَ الأَوْسَاخِ اللَّانَّ هَوُلَاءِ المَناطِقَةَ زَعَمُوا أَنَّ مَنْ لَمْ يُحِطْ عِلْمًا بِالمَنْطِقِ فَلَيْسَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَمرِهِ بَلْ هُمْ مِنَ الرِّعَاعِ الَّذِينَ لَا خَيْرَ فِيهِمْ [1].

والمَنطِقِ: هَـذَا الحَشويُّ، أَوْ هَذَا رَأْيُ الحَشويَّةِ. فَـإِنَّهُم يَعنُونَ بِذَلِكَ أَهْـل السُّنَّةِ والجَماعَةِ هَدَفًا لكُلِّ رَام.

[1] فالنَّوابِتُ لَيْسَ فِيهَا خَيْرٌ، بَلْ وتَضُرُّ بِالزَّرْعِ؛ ولذَلِكَ الزُرَّاعُ إِذَا حَصَدُوا الزَّرْعَ أَوْقَدُوا فِي الأَرْض نِيرَانًا حَتَّى تَقْتُلَ هَذِهِ النَّوابِتَ، فَهُمْ يَقُولُونَ: أَنْتُم يَا أَهْلَ الشَّنَّةِ وَالجَهَاعَةَ نَوابِتُ، لَيْسَ فِيكُمْ خَيْرٌ، بَلْ وَلَا تَعرِفُونَ المَنْطِقَ، وَلَا تَعرِفُون الطُّرُق الكَلَاميَّةَ والمُناظَرَاتِ والمُجَادَلَاتِ!!.

فَنَقُولُ لَـهُمْ: الحَمْدُ للهِ الَّذِي عَافَانَا مِمَّا ابْتَلَاكُمْ بِهِ؛ لأنَّ هَذِهِ الجَدليَّاتِ والمُناظَرَاتِ مَا زَادَتْكُمْ إِلَّا شكَّا، واسْمَعُوا إِلَى قَوْل رُؤَسَائِكُمْ، وقَدْ سَبَق لنا كَلَامُ الرَّازِيِّ وغَيرِهِ مِمَّن هُمْ مِنْ فَطَاحِلَةِ أَهْلِ الكَلَامِ وكَيْفَ وَصَلُوا إِلَى الشَّكِّ والحَيرَةِ.

[٢] يَعْنِي: أَهْلِ السُّنَّةِ كَغُثَاءِ السَّيلِ.

[٣] ولهَذَا يُسمُّونَ المَنْطِقَ عنْدَهُم المِيزَانَ الَّذِي تُوزَنُ بِهِ الأَشْيَاءُ ويَقُولُونَ: لَا يُمْكِن أَنْ تَصِلَ إِلَى اليَقِينِ فِي المَطَالِبِ الإِلهِيَّةِ حَتَّى تَقْرَأَ عِلْمَ المَنطِقِ وَتَأْخُذَ بِالجَدَلِ لَا يُمْكِن أَنْ تَصِلَ إِلَى اليَقِينِ فِي المَطَالِبِ الإِلهِيَّةِ حَتَّى تَقْرَأَ عِلْمَ المَنطِقِ وَتَأْخُذَ بِالجَدَلِ وَالمُناظَرَاتِ، وهَذِهِ فِريَةٌ فَارِيَةٌ؛ لأَنَّهُ عَلَى كَلَامِهِمْ يَكُون الرَّسُولُ عَلَيْهِالصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ والصَّحَابَة والتَّابِعُون لَـهُمْ بِإحْسَانٍ ومَنْ لَمْ يَدرُسُوا المَنطِقَ كُلُّهُم لَمْ يَصِلُوا إِلَى اليَقِينِ والصَّحَابَة والتَّابِعُون لَـهُمْ بإحْسَانٍ ومَنْ لَمْ يَدرُسُوا المَنطِقَ كُلُّهُم لَمْ يَصِلُوا إِلَى اليَقِينِ فِي المَطَالِبِ الإلهَيَّةِ!!

والحَقُّ أَنَّ هَذَا العِلْمَ الَّذِي فَخَرُوا بِهِ لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئًا [1]، كَمَا قَالَ الشَّيخُ رَحَمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: (الرَّد عَلَى المَنطِقِيِّينَ)[1]: «إِنِّي كُنْتُ دَائِمًا أَعْلَمُ أَنَّ المَنْطِقَ الشَيخُ رَحَمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: (الرَّد عَلَى المَنطِقِيِّينَ)[1]: «إِنِّي كُنْتُ دَائِمًا أَعْلَمُ أَنَّ المَنْطِقَ اللَّهُ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ البَلِيدُ». اه [1].

وَهَذَا غَيْرِ مَعْقُولٍ، بَلْ هُمْ واللهِ أعظَمُ يَقِينًا، وأَشَدُّ وأَقْوَى إِيهَانًا، ثُمَّ إِنَّ مَا قَالُوه مِنْ دِرَاسَةِ عِلْمِ المَنْطِقِ والأَخْذِ بالجَدَلِ والمُناظَرَاتِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَطْوِيلُ الْوَقْتِ، ثُمَّ الشَّكُّ والحَيرَةُ فِي الأَخِيرِ.

[1] وهَذَا حَقِيقَةٌ، بَلْ آنَا أَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَزِيدُ اليَقِينَ إِلَّا شَكَّا، فَتَجِدُ الإِنْسَانَ الَّذِي عَلَى فِطْرَتِه وعَلَى سَلَامَةِ مُعتَقَدِه الأَمرُ عنْدَهُ وَاضِحٌ بِدُونِ تَردُّد، ولكِنَّ اللَّذِي عَلَى فِطْرَتِه وعَلَى سَلَامَةِ مُعتَقَدِه الأَمرُ عنْدَهُ وَاضِحٌ بِدُونِ تَردُّد، ولكِنَّ هَوُلاءِ المَنَاطِقَةَ والمُتكلِّمِينَ عنْدَهُم مِنَ الشَّكِّ والحَيْرَةِ والتَّردُّدِ مَا يُوجِبُ أَنْ يَنتَهِيَ هَوُلُونَ: نَحْنُ أَصْحَابُ المِيزَانِ، وَنَحْنُ أَصْحَابُ أَمْرُهُمُ إِلَى لَا شَيْءَ، ومَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: نَحْنُ أَصْحَابُ المِيزَانِ، وَنَحْنُ أَصْحَابُ الْمَوْلُونَ لَسُ المُقُولِ، وَنَحْنُ الَّذِينَ لَا يُمْكِن أَنْ نَزِل، بَلْ كُلُّ مَا عنْدَنا فَهُو يَقِينٌ، ولكِنْ لَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِك.

[7] لشَيْخ الإِسْلَام رَحْمَهُ اللَّهُ كِتَابَانِ أَحَدُهُما: (الرَّد عَلَى المَنطقِيِّينَ) وهُوَ كِتَابٌ وَالسِعِّ، والثَّاني: (نَقْض المَنطِق) وهُوَ كِتَابٌ مُحْتصَرٌ مُركَّز أَصْغَرُ مِنَ الأَوَّل، ذَكَرَ فِيهِ الأَدِلَّةَ الَّتِي تُبْطِلُ عِلْمَ المَنطِقِ، وهُوَ أَفَيْدُ للطَّالبِ مِنْ كِتَابِه (الرَّد عَلَى المَنْطِقِيِّينَ).

[٣] يَعْنِي: إِنِ اشْتَغَلَ بِهِ ذَكِيٌّ ضَاعَ وَقْتُهُ؛ لأَنَّهُ غَيْر مُحْتَاجٍ لَهُ، وإِنِ اشْتَغَلَ بِهِ بَلِيدٌ ضَاعَ وَقْتُهُ؛ لأَنَّهُ لَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ، إِذَنْ فَهُوَ ضَيَاعُ وَقْتٍ.

والعُلَماء رَحِمَهُ مَاللَهُ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ تَعلُّمِ المَنْطِقِ فمِنْهُمْ: مَنْ حَرَّمَهُ كالنَّوويّ

⁽١) انظر: الحاوي للفتاوي للسيوطي (١/ ٣٠٠)، وفتاوى الرملي (٤/ ٣٣٧).

وابْنِ الصَّلاحِ (١) رَحَهَهُمَااللَهُ، ومِنْهُمْ: مَنِ اسَتَحَبَّهُ، بَلْ ومِنْهُمْ: مَنْ أَوْجَبَهُ، ومنْهُمْ: مَنْ أَجَازَهُ لِلْإِنْسَانِ الصَّافِي القَريحَةِ السَّالِمِ المُعتقَدِ، وقَالَ قَوْمٌ: يَنْبُغِي لِلْإِنْسَانِ تَعلُّمُه، وأَنْ لَا يَدَعَهُ، وعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَجُوز؛ لأَنَّهُ ضَيَاعُ وَقْتٍ، وَلَا يُنتَفَعُ بِهِ، والنَّبِيُّ ﷺ وَأَنْ لَا يَدَعَهُ، وعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَجُوز؛ لأَنَّهُ ضَيَاعُ وَقْتٍ، وَلَا يُنتَفَعُ بِهِ، والنَّبِيُّ ﷺ وَأَنْ يَشُولُ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتُ (٢).

نَعَمْ؛ إِنِ احتَاجَ الإِنْسَانُ إِلَيْهِ بأَنْ يَرُدَّ عَلَى قَوْمٍ لَا يَعرِفُون الرَّدَّ إِلَّا عَنْ طَرِيق المَنْطِقِ فَحِينَئْذِ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَهُ، وعَلَى هَذَا فَيَكُون تَعلَّمُه الْبَدَاء لَا يَجُوز، أَمَّا تَعلَّمُه عنْدَ الضَّرورَةِ للرَّدِّ عَلَى أَهْلِهِ وغيرِهِمْ فَيَكُون جَائِزًا، وَلَا بَأْسَ بِهِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ وَاجِبًا؛ ولهَذَا نَجِدُ أَنَّ شَيْخ الإِسْلَام رَحْمَهُ اللَّهُ مَعَ أَنَّهُ يَتَكَلَّم عَنِ المَنْطِقِ هَذَا الكَلَامَ نَجِدُ أَنَّهُ يُعَلِّمُ المَنْطِقِ مِنْ المَنْطِقِ مِنْ الكَلَامَ نَجِدُ أَنَّهُ يُعَلِّمُ المَنْطِقِ مِنْ ولِسَانِمْ حَتَّى يُبِيِّنَ لَمُنَمُ الحَقَ.

XXX

⁽۱) فتاوی ابن الصلاح (ص:۲۰۹-۲۱۰).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، رقم (٦٠١٨)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضَالِللهُ عَنْهُ.





الْبَابُ السَّادِسُ والْعِشْرُون فِي الإسْلام والإيمَان^[1]

XXX

الإِسْلَامُ لُغْةً: الانْقِيادُ.

وشَرْعًا: اسْتِسْلَامُ العَبْدِ للهِ تَعَالَى ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بَفِعْلِ أَوَامِرِه وَاجْتِنَابِ
نَوَاهِيهِ، فَيَشْمَلُ الدِّينَ كُلَّهُ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامَ دِينًا ﴾
[المَائدة:٣]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِنْدَ ٱللّهِ ٱلْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران:١٩]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَبْتَغ غَيْرَ ٱلْإِسْلَامِ دِينَا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران:٨٥] "أ.

[1] وهَذَا البَابُ مِنْ أَكْثَر مَا خَاضَ النَّاسِ فِيهِ، وهَلِ الإِسْلَام هُوَ الإِيمَان أَوِ الإِيمَان أَوِ الإِيمَان هُوَ الإِيمَان هُوَ الإِيمَان هُوَ الإِسْلَام، أَوْ أَنَّ بَيْنَهُما فَرْقًا؟ فيبيِّنُ الحُكْمَ فِي هَذَا البَابِ.

[٢] الإِسْلَام فِي اللَّغَة: الانقِيادُ مِثْلُ قَولِه تَعَالَى: ﴿ بَكَى مَنْ أَسْلَمَ وَجَهَهُ, لِلّهِ وَهُوَ مُحْسِنُ ﴾ [البقرة:١١٢]، ومِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَهُ, لِلْجَبِينِ ﴾ [الصَّافات:١٠٣] ﴿ أَسْلَمَا ﴾ يَعْنِي: انْقَادَا واسْتَسلَمَا، لَكِنَّهُ فِي الشَّرع اسْتِسْلَامُ العَبدِ لللهِ ظَاهِرًا وبَاطِنًا بِفِعلِ أَوَامِرِه واجْتِنَاب نُواهِيه، ظَاهِرًا: مِثْلُ الأقوالِ وأفعالِ الجَوَارِح، بَاطِنًا: كَأَقُوالِ الْقُلُوبِ، وعَلَى هَذَا فيَشْمَلُ الدِّينَ كُلَّه.

[٣] فالمُرَادُ بالإِسْلَام فِي هَذِهِ الآيَاتِ الثَّلاثِ كُلُّ الدِّين؛ وهُوَ الاسْتِسْلَامُ للهِ ظَاهِرًا وبَاطِنًا بِفِعْلِ أَوَامِرِه واجْتِنَابِ نَوَاهِيه.

وأَمَّا الإِيمَان فَهُو لُغَةً: التَّصدِيقُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنِ لَنا ﴾ [يوسف: ١٧][١].

وفِي الشَّرْع: إقْرَارُ القَلْبِ المُستَلزِم للقَولِ والعَمَل^[۱]، فَهُوَ اعْتِقَادٌ وقَوْلٌ وعَمَلٌ؛ اعْتِقَادُ القَلْب، وقَوْلُ اللِّسانِ، وعَمَلُ القَلْب والجَوارِحِ^[۱].

[١] أَيْ: بمُصدِّقٍ.

[٢] فقوْلُهُ: «إِقْرَارُ القَلْب»: هَذَا بَاطِنِيُّ، وقَولُه: المُستَلزِمُ للقَولِ والعَمَل: فَهَذَا الظَّاهِرُ والبَاطِن، أَمَّا إِيهَان لَا يَستَلزِم ذَلِكَ فَلَيسَ بإِيهَان شَرعًا، فالَّذِي يُؤمِنُ باللهِ وآنَهُ خَالِقُ السَّمَوَات والأَرضِ ورَازِقٌ ومُحي ومُحيتٌ، لكِنَّ إِيهَانه لم يَسْتَلْزِم القَوْل والعَمَل، فَهَذَا لَيْسَ بمُؤْمِن شَرْعًا، ومَا أَكْثَرَ مَا نَسمَعُ مِنَ العَامَّة وأَشْبَاهِهِمْ يَتَكَلَّمُون عَنْ مُلحِدٍ طَاغِيةٍ فيقُولُونَ: هَذَا رجُلٌ مُؤْمِن يُقِرُّ باللهِ، وبأَنَّ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ خَلُوقةٌ بيكِ خَالِقٍ عَظِيمٍ، فيصِفُونَهُ بالإِيهَان لأَجْلِ ذَلِكَ، وهَذَا غَيْر صَحِيح شَرْعًا.

[٣] اعْتِقَادُ القَلْب: مَبنِيٌّ عَلَى سِتَّةِ أَشْيَاءَ بَيَّنَهَا الرَّسُولُ عَيَنِهِ الصَّلاَ عُقِولِهِ: «الإِيهَانُ أَنْ تُؤمِنَ باللهِ ومَلاَئكَتِهِ وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ واليَوْم الآخِرِ والقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ »(۱)، وقَولُ القَلْب: يَعْنِي: الإقْرَارَ والطَّمأْنِينَةَ بالشَّيْءِ، وعَمَلُ القَلْب: هُو أَنْ يَتَحَرَّكَ القَلْب شَيْءِ مَا مِثْل المَحبَّة والكَرَاهَةِ والحَوْف والرَّجَاءِ والتَّوكُّل والمُراقَبة ومَا أَشْبَة ذَلِك، فَهَذَا يُسَمَّى عَمَلَ القَلْب؛ لأَنَّك إِذَا أَحْبَبَتَ شيئًا مِلْتَ إِلَيْهِ، وإذَا كَرِهْتَ شَيْئًا نَفَرْتَ عَنْهُ وهَكَذَا.

فَأَعْمَالُ القُلُوبِ غَيْرِ أَقُوالِ القُلُوبِ، والفَرْقُ بَيْنَهُما: أَنَّ القَوْل إِقْرَارٌ ورُكُونٌ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الإيهان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَخَوَالِللهُ عَنْدُ

والدَّلِيلُ عَلَى دُخُولِ هَذِهِ الأَشْيَاءِ كُلِّها فِي الإِيهَان قَوْلُهُ ﷺ: «الْإِيهَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ ومَلَائِكِتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ والْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». وقَوْلُهُ: " وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». وقَوْلُهُ: «الَإِيهَانُ بِضْعٌ وسَبْعُونَ شُعْبَةً فَأَعْلَاهَا: قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. وأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيهَانِ».

فالإِيمَانُ باللهِ ومَلَائِكتِهِ... إلخ اعْتَقَادُ القَلْب.

وقولُ: لَا إِله إِلَّا اللهُ. قَوْلُ اللِّسانِ.

وإمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ عَمَلُ الجَوَارِحِ.

والحَيَاءُ عَمَلُ القَلْبِ.

وبذَلِكَ عُرِفَ أَنَّ الإِيمَانَ يَشْمَلِ الدِّينَ كُلَّهُ، وحينَئذٍ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وبَيْنَ الإِسْلَام، وهَذَا حِينَما يَنْفَرِدُ أحدُهُما عَنِ الآخَرِ [١]،.....

إِلَى الشَّيْءَ وهُوَ الاعْتِقَادُ، أَمَّا العَمَل فلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ حَرَكَةٍ واتَّجَاهِ وفِعْلٍ مَا، لَكِنَّهُ فِعْلٌ قَلبيٌّ لَا يَبيِن.

وأَمَّا عَمَلُ الجَوَارِحِ فَهُوَ إِمَّا قَوْلُ وإِمَّا فِعْلُ، فَالْقَوْلُ: مِثْلُ الذِّكِرِ وقِرَاءَةِ القُرْآن والأَمْرِ بِالمَعْرُوف والنَّهِي عَنِ المنكرِ ودِرَاسةِ العِلْم ومَا أَشْبَهَها، والفِعْلُ: مَا يَكُون بِالْجَوَارِحِ كَالْأَعْضَاءِ الأَرْبَعَةِ مِثْلُ الرُّكُوعِ والسُّجودِ والقِيَامِ والقُعُودِ والصَّدقةِ والصِّدةِ والطَّيامِ والطَّوافِ والسَّعْيِ والوُقُوفِ بَعَرَفَةَ وَمَا أَشْبَهَها، فَهَذَا نُسمِّيهِ عَمْلَ والطَّيامِ وكُلُّ هَذَا دَاخِلٌ فِي الإِيهَان، لَكِنَّهُ بِالمَعْنَى العَامِّ.

[1] فالصَّلَاة بالمَعْنَى العَامِّ إِيهَان لَا شَكَّ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [البقرة:١٤٣]، قَالَ العُلَهَاء: صَلَاتُكُمْ إِلَى بَيْتِ المَقدِس.

أَمَّا إِذَا اقْتَرَن أَحَدُهُما بِالآخَرِ فإِنَّ الإِسْلَام يُفسَّرُ بِالاسْتِسْلَام الظَّاهِر الَّذِي هُوَ قَوْل اللِّيمَان وضَعِيفِ الإِيمَان وضَعِيفِ الإِيمَان وضَعِيفِ الإِيمَان قَوْل اللِّيمَان وضَعِيفِ الإِيمَان قَوْلُواْ اللهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنًا قُل لَمْ نُوْمِنُواْ وَلَكِن قُولُواْ السَّلْمَانَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنًا قُل لَمْ نُوْمِنُواْ وَلَكِن قُولُواْ السَّلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنًا قُل لَمْ نُوْمِنُواْ وَلَكِن قُولُواْ اللهُ مُسَلِّمًا ظَاهِرًا، ولَكِنَّهُ كَافِر فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات:١٤]، ومِنَ المُنافِق لكِنْ يُسَمَّى مُسلِمًا ظَاهِرًا، ولَكِنَّهُ كَافِر بَاطِنًا اللهُ اللهُولُولُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّ

[1] إِذَا اقْتَرَنَ أَحَدُهُما بِالآخِرِ -أي: الإِسْلَامُ والإِيهَانُ - فإنَّ الإِسْلَام يُفسَّرُ بِالاَسْتِسْلَامِ الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ قَوْلُ اللِّسَانِ وعَمَلُ الجَوَارِحِ، ويُفسَّرُ الإِيهَان بِالاَسْتِسْلَامِ البَاطِن الَّذِي هُوَ إِقرَارُ القَلْبِ وعمَلُه، فَإِذَا اقْتَرَنا افْتَرَقا فصَارَ الإِسْلَام هُوَ الأَعْبَالَ البَاطِنَةَ.

والدَّلِيلُ حَدِيثُ عُمَرَ فِي سُؤَال جِبْرِيلَ النَّبِيَّ عَيَّا عَنِ الإِسْلَام والإِيهَان فَقَالَ لَهُ فِي الإِسْلَام: «أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وتُقِيمَ الصَّلَاة، وتُوْتِي الزَّكَاة، وتَصُومَ رَمَضَان، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ»(١)، وهَذَا عمَلُ الجوارِح ظَاهِر، وقَالَ لَهُ فِي الإِيهَان: «أَنْ تُؤمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتْبِهِ وَرُسُلِهِ واليَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتْبِهِ وَرُسُلِهِ واليَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ فَي الإِيهَان: «أَنْ تُؤمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتْبِهِ وَرُسُلِهِ واليَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِاللهِ خَيرِه وَشَرِّه» وهَذَا مِنْ إقْرَارِ القَلْب وهُوَ إِيهَانٌ بَاطِنٌ.

فَإِذَا اجْتَمَعَا افْتَرَقَا وإِنِ افْتَرَقَا اجْتَمعَا، والإِسْلَام بِهَذَا المَعْنَى يَصدُرُ مِنَ المُؤْمِن حَقَّا، ومِنْ ضَعِيفِ الإِيمَان، بَلْ ومِنَ المُنافِقِ.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا ۚ قُل لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوٓا أَسَلَمْنَا ﴾ [الحجرات:١٤] الأعْرَابُ: سكَّانُ البَادية قَالُوا للرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: آمَنَا. فَقَالَ اللهُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الإيهان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِّ اللهُ عَنهُ.

لنَبيّهِ: ﴿ قُلُ لَمْ تَوْمِنُوا ﴾ يَعْنِي: مَا آمَنتُمْ ﴿ وَلَكِن قُولُوۤا آسَلَمْنَا ﴾ فَإِذَا قُلْتم: أَسْلَمْنَا. صَدَقْتُم، وإِذَا قُلْتم: آمنًا. كَذَبْتُمْ ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ عَنْهُم: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُم ، و ﴿ لَمَّ اللَّهُ مَنَا نَافِيَةٌ يَعْنِي: لَمْ يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُم ، لَكِنْ لَيُعْلَم أَنَّ ﴿ لَمَّ اللَّهُ تَعَالَى قُلُوبِكُم ، لَكِنْ لَيُعْلَم أَنَّ ﴿ لَمَّ اللّه اللّه تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلُ ﴾ ، لَكِنَّهُ قَرِيبًا مَا يَدْخُلُ كَمَا اللّه تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلُ ﴾ ، لَكِنَّهُ قَرِيبًا مَا يَدْخُلُ كَمَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَمَ لَلّهُ مَا يَعْنِي اللّهِ يَعْنِي : لَمْ يَذُوقُوهُ ، ولكِنْ سَيَذُوقُونَهُ قَرِيبًا ، فَلْ اللهِ يَعْنِي : لَمْ يَذُوقُوهُ ، ولكِنْ سَيَذُوقُونَهُ قَرِيبًا ، فَلْ اللّهِ يَعْنِي : لَمْ يَذُوقُوهُ ، ولكِنْ سَيَذُوقُونَهُ قَرِيبًا ، فَلْ اللّهِ يَعْنِي : لَمْ يَذُوقُوهُ ، ولكِنْ سَيَذُوقُونَهُ قَرِيبًا ، فَلْ اللّه تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَلَمْ نَوْمِ نَوْلِ اللّهِ يَعْنِي اللّهِ يَعْنِي الْإِيمَانِ والإِسْلَام ؛ لأَنَّ اللله تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَلَمْ نَوْمِ نُولًا أَسْلَمُنَا ﴾ ، ثُمَّ نَفَى أَنْ يَكُونَ الإِيمَانِ وَالإِسْلَام ؛ لأَنَّ الله تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَلَمْ نَوْلُوا أَسْلَمُنَا ﴾ ، ثُمَّ نَفَى أَنْ يَكُونَ الإِيمَانِ وَلإِسْلَام ؛ لأَنَّ الله تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَلَمْ يَوْلُوا أَسْلَمُنَا ﴾ ، ثُمَّ نَفَى أَنْ يَكُونَ الإِيمَانِ وَخَلَ قُلُوبَهُم .

فإِنْ قُلْت: هَذَا يَنتَقِضُ عَلَيْك بِقُولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُوْمِنِينَ ﴿ وَالْمُوْمِنِينَ ﴿ وَالْمُوْمِنِينَ ﴾ [الذَّاريات:٣٥-٣٦]، فَهُنَا قَالَ: ﴿ مِنَ الْمُوْمِنِينَ ﴾ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الإِيمَانِ والإِسْلَامِ شَيْءٌ وَاحِد.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَا يُنقَضُ عَلَيَّ، بَلْ هَذَا يَشْهَدُ لِهَا أَقُولُ؛ لأَنَّ اللهُ عَزَّيَبَلَ يَقُولُ: ﴿ فَأَخْرَجُنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ وهذَا حَقَّ، فَهَا نَجَا إِلَّا الْمُؤْمِنُون، وَلَا خَرَجَ يَقُولُ: ﴿ فَأَخْرَجُنَا مَن كَانَ فِيهَا غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ فلم يَقُلْ: فَهَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ مُسلِمِينَ. بَلْ قَالَ: ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ مُسلِمِينَ. بَلْ قَالَ: ﴿ فَمَا وَجَدُنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾، ومَعْلُوم أَنَّ زَوجَة لُوطٍ مُسلِمِينَ. بَلْ قَالَ: ﴿ فَمَا وَجَدُنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ ٱلمُسْلِمِينَ ومَنْ مَعَهَا مِنَ المُؤمِنِينَ كَانَتْ فِي بَيتِه، وكَانَتْ ظَاهِرًا مُستسلِمةً، فَهِي مِنَ المُسلِمينَ ومَنْ مَعَهَا مِنَ المُؤمِنِينِ مُسلِمَةً غَيْر مُؤْمِنة، وهَذَا وَاضِحٌ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ مُسلِمَةً غَيْر مُؤْمِنة، وهَذَا وَاضِحٌ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ اللهِ يَهَانِ وَالإِسْلَام.

ويُفسَّر الإِيمَان [1] بالاستِسْلَامِ البَاطِنِ الَّذِي هُوَ إِقْرَارُ القَلْب وعمَلُهُ، وَلَا يَصْدُر إِلَّا مِنَ المُؤْمِن حَقًّا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَلَا يَصْدُر إِلَّا مِنَ المُؤْمِن حَقًّا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ اللَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتُ عَلَيْهِمْ ءَاينتُهُ وَادَتُهُمْ إِيمَننًا وَعَلَى رَبِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ آلَ ٱللَّذِينَ وَعِلَى رَبِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ آلَ اللَّذِينَ السَّلَوْءَ وَمِمَّا رَزَقَتَهُمْ يُنفِقُونَ آلَ أَوْلَئِكَ هُمُ ٱلمُؤْمِنُونَ حَقًا ﴾ [الانفال:٢-٤][٢].

[١] يَعْنِي: عنْدَ اجْتِهَاعِهِهَا.

[٢] فَهَذِهِ الأَوْصَافُ الخَمْسَةُ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِي الإِنْسَانِ صَارَ مُؤْمِنًا حَقًّا فإِنْ تَخَلَّفَ بَعْضُهَا نَقَصَ الإِيمَانُ، فَفَتِّشْ نَفْسَكَ: هَلْ يُوجَلُ قَلَبُك إِذَا ذُكِرَ اللهُ أَيْ: ذُكِرَتْ عَقُوبتُهُ للمُجْرِمِينَ؟ هَلْ يَخَافُ قلبُكَ مِنَ الوَعِيدِ فِي النَّارِ عِمَّا هُوَ مَذْكُورِ فِي ذُكِرَتْ عَقُوبتُهُ للمُجْرِمِينَ؟ هَلْ يَخَافُ قلبُكَ مِنَ الوَعِيدِ فِي النَّارِ عِمَّا هُوَ مَذْكُورِ فِي الكَتَابِ وَالسُّنَّةُ أَو يَكُونُ جَامِدًا لَا يَتَحَرَّك؟ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّكَ ضَعِيفُ الإِيمَان.

وانْظُرْ إِلَى حَالِ عُمَرَ رَضَى اللهِ عَرَا اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَافِئُ لَوَا اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَافِئُ لَوَ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِيْكَ لَوَافِئُ مِنْ اللهِ أَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ

وقَوْلُهُ: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتُ عَلَيْهِمْ ءَايَنَتُهُ ذَادَتُهُمْ إِيمَانًا ﴾، إِيمَانًا باللهِ عَزَّقَجَلَّ وبِشَرْعِهِ، وزَادَتْهُم قَبُولًا لَهُ وزَادَتْهُم عَمَلًا بِهِ؛ لأنَّهَا آيَاتُ اللهِ عَزَّقَجَلَّ.

﴿ وَعَلَىٰ رَبِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ أَيْ: لَا يَعتَمِدُونَ إِلَّا عَلَى اللهِ، فَيَثْبُتُونَ فِي مَقَامٍ تَزِلُّ فِيهِ الأَقْدَامُ، وَلَا يَخْشُونَ فِي اللهِ لَوْمَةَ لائِمٍ؛ لأنَّهُم مُعتَمِدُون عَلَى رَبِّمٍ.

⁽١) ذكره ابن كثير في التفسير (٧/ ٤٠٠)، نقلًا عن ابن أبي الدنيا.

وبِهَذَا المَعْنَى يَكُونُ الإِيهَان أَعْلَى، فَكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسلِمٌ وَلَا عَكْسَ [1].

﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوْةَ ﴾ يَعْنِي: يَأْتُونَ بِهَا عَلَى وَجْهِ مُستَقِيمٍ.

﴿ وَمِمَّا رَزَقْتَهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ يَعْنِي: يُنفِقُون مِمَّا أَعْطَاهُمُ اللهُ عَرَقِبَلَ، وأَوَّلُ مَا يَدْخُل فِيهِ الزَّكَاةُ، وعَلَى هَذَا تَكُونُ الآيَةُ أَعَمَّ مِنْ قَوْلِه ﷺ: ﴿ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ﴾ (١).

[1] ومَعْنَى «وَلَا عَكْسَ» أَيْ: لَيْسَ كُلُّ مُسلِم مُؤْمِنًا.

其以其

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب دعاؤكم إيهانكم، رقم (٨)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، رقم (١٦)، من حديث ابن عمر رَضَاً لِللهُ عَنْهُا.





فصلٌ

فِي زَيَادَةِ الإِيمَانِ ونُقصَانِهِ

XXX

مِنْ أُصُول أَهْل السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ أَنَّ الإِيهَان يَزِيدُ ويَنْقُص. وقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الكِتَابُ والسُّنَّةُ [1]. الكِتَابُ والسُّنَّةُ [1].

فمِنْ أَدِلَّةِ الكِتَابِ قَولُه تعَالَى: ﴿لِيَزْدَادُوۤا إِيمَنَّا مَّعَ إِيمَنِهِمْ ﴾ [الفتح:٤][١].

ومِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّة قَولُه ﷺ فِي النِّسَاء: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِيْنٍ أَذْهَبَ لِللَّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ »[٧].

[١] لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ أَنَّ الأَعْمَالَ تَدْخُل فِي الإِيمَان، فَإِذَا زَادَتِ الأَعْمَالُ زَادَ الإِيمَان، فَإِذَا زَادَتِ الأَعْمَالُ زَادَ الإِيمَان بِلَا شَكِّ، وإِذَا نَقَصَت نَقَصَ.

[٢] وقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتُهُمْ إِيمَنَا ﴾ [التوبة:١٢٤].

[٣] وصَدَقَ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ، فالإنسَانُ يَرْغَبُ مَثَلًا فِي الفَرَسِ، ويَرْغَبُ فِي البَيْتِ، لكِنْ لا تَستَولِي تِلْكَ ويَرْغَبُ فِي البَيْتِ، لكِنْ لا تَستَولِي تِلْكَ الرَّغَبَةُ عَلَى مَشَاعِرِهِ وعَقْلِهِ وفِطْرَتِهِ، لكِنْ إِذَا رَغِبَ فِي المرْأَةِ استَوْلَتْ عَلَى مَشَاعِرهِ الرَّغَبَةُ عَلَى مَشَاعِرهِ وعَقْلِهِ حَتَّى يَتَصَرَّفَ فِي سَبِيلِ الوُصُولِ إِلَى هَذِهِ المرْأَةِ تَصرُّفًا لَوْ تَصَرَّفَهُ غَيرُهُ لاَنْكَرَ عَلَيْهِ، إِذْ قَدْ تَرُوقُ فِي نَفْسِهِ امرَأَةٌ فَيَتَنَبَّعُها فِي الأَسْوَاقِ، ويَحْرِصَ عَلَى أَنْ لَا شَكَ كَلامَهَا، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وهَذَا لَا شَكَ أَنَّهُ نَقْصٌ فِي العَقْل ونَقْصٌ فِي الدِّين، يَسْمَعَ كلامَهَا، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وهَذَا لَا شَكَ أَنَّهُ نَقْصٌ فِي العَقْل ونَقْصٌ فِي الدِّين،

وهَذَا مِصدَاقُ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَلَامُ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلنَّبِ الرَّجُلِ الحَازِم مِنْ إِحْدَاكُنَّ »(١).

فَقُوْلُهُ: «أَذْهَبَ لِلُبِّ» لُبِّ بِمَعْنى: عَقْلٍ، وقَوْلُهُ: «الرَّجُلِ الحَازِمِ»: لَا أَيُّ رَجُل، بَلِ الرَّجُل الحَازِمِ الَّذِي عَنْدَهُ مِنَ الحَزْمِ والعَقْل مَا يَمْنَعُه مِنَ التَّصرُّف السَّيِّئِ، ومَعَ ذَلِكَ يَذْهَبُ عَقْلُه فِي جَانِبِ النِّسَاءِ.

والشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ قَوْلُهُ: «مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ» حَيْثُ قَالَ: «وَرَينٍ»، ولمَّا سَمِعَ ذَلِكَ نسَاءُ الصَّحَابَة رَحَوَلِيَهُ عَنْفَنَ قُلْنَ: يَا رَسُول اللهِ، مَا نُقْصَانُ العَقْلِ والدِّينِ؟ قَالَ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّكَةُ وَالسَّلَمُ: «أَلَيْسَتْ شَهَادَةُ الرَّجُلِ بِشَهَادَةِ الْعَقْلِ والدِّينِ؟» قُلْنَ: بَلَى. قَالَ: «هَذَا نَقْصَانُ العَقْلِ»، «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ الْمَرْأَتَيْنِ؟» قُلْنَ: بَلَى. قَالَ: «هَذَا نَقْصَانُ الدِّينِ»؛ لأنَّ عمَلَهُنَّ الْآنَ صَارَ أقلَّ مِنْ عَمَلِ تَصُمْ ؟» قُلْنَ: بَلَى. قَالَ: «هَذَا نَقْصَانُ الدِّينِ»؛ لأنَّ عمَلَهُنَّ الْآنَ صَارَ أقلَّ مِنْ عَمَلِ الرِّجَالِ، فَهَذَا نقْصُ دِينٍ، لكِنْ هَلْ قَامَ أُولِئِكَ النِّسَوَةُ يَصْرُحنَ فِي وَجِهِ النَّبِيِ الرِّجَالِ، فَهَذَا نقْصُ دِينٍ، لكِنْ هَلْ قَامَ أُولِئِكَ النِّسَاءَ شَقَائِقُ الرِّجَالِ، لَمَاذَا تَصِفِهُنَّ عَلَى النَّسَوَةُ الرِّجَالِ، لَمَاذَا تَصِفِهُنَ عَلَى النَّعْلِ المَقْلُ والدِّينِ؟.

أبدًا، بَلْ رَضَينَ بِاللهِ ربَّا، وبِالإِسْلَام دينًا، وبِمُحَمَّد ﷺ نَبيًّا، لَكِنَّ أَئِمَّةَ الكُفْر وأَثْبَاعَ أَئِمَّةِ الكُفْرِ الْآنَ وقَبْلَ الْآنَ يَقُولُونَ: هَذَا أَمْرٌ مُنكَرٌ، لَا نُوافِقُ وَلَا نُسلِّمُ أَنَّ المُرْأَةَ نَاقِصَةُ عَقْلٍ ودِينٍ. بَلْ يَقُولُونَ: إِنَّ وصْفَها بِكَونِهَا نَاقِصَةَ دِينٍ لَا يُهِمُّ، لكِنَّ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان نقص الإيهان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَسَحُ اللَّهُ عَنْهُ.

وَصفَها بنَقْصِ العَقْل لَا نَرْضَى أَبدًا بِذَلِكَ، بَلْ هُنَّ شَقَائِقُ الرِّجَالِ وبنَاتُ آدَمَ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُساوِيَةً للرَّجُلِ فِي كُلِّ الأعْمَالِ حَتَّى فِي أُمُورِ السِّياسَةِ والتَّذْبِيرِ والحَرْبِ وَغَيرِ ذَلِكَ، مَعَ أَنْهَا فِي أُمُورِ الحَرْبِ لَوْ أُعْجِبَتْ بَهَيْئَةِ رَجُلٍ لَقَالَتْ: الرَّأْيُ والحَرْبِ لَوْ أُعْجِبَتْ بَهَيْئَةِ رَجُلٍ لَقَالَتْ: الرَّأْيُ والحَرْبِ لَوْ أُعْجِبَتْ بَهَيْئَةِ رَجُلٍ لَقَالَتْ: الرَّأْيُ عَنْد هَذَا الرَّجُلِ، فَهُو رَجُلٌ مُوفَّقُ وحَكِيمٌ مَا قَالَهُ فَهُوَ الحَقُّ، وإِنْ كَانَ عَنْدَها نَوْعٌ مِنَ العَقْل سَكَتَتْ ووَافقَتْه فِي مَجْلِسِ آخَرَ فَقَالَت برَأْيهِ.

فالمَرْأَةُ تَجِدُ أَنَّ عَاطَفَتَها هِيَ الَّتِي تُصرِّفُها فِي الغَالبِ، وهَذَا أَمْرٌ لَا يُنكَر فكَيْفَ نَقُول: إِنَّهَا مِثْلِ الرَّابِخِ؟! لكِنَّ كُلَّ هَذَا مِنَ التَّقلِيدِ نَقُول: إِنِّهَا مِثْلِ الرَّابِخِ؟! لكِنَّ كُلَّ هَذَا مِنَ التَّقلِيدِ الأَعْمَى للغَرْبِ مَا يَقُولُونَه عَنْدَ إِلْقَاءِ الكَلِهاتِ الْأَعْمَى للغَرْبِ مَا يَقُولُونَه عَنْدَ إِلْقَاءِ الكَلِهاتِ أَوْ الْخِطَابَاتِ يَقُولُونَ: سَيِّدَاتِي وسَادَتِي.

ومِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُم يُطلِقُون السِّيادَة للنِّساءِ دُونَ الرِّجالِ، كَمَا يُوجَدُ مَثَلًا فِي بَعْض أَبْوَابِ الحَّمَّامَاتِ: حَمَامٌ للسَّيِّداتِ. وبجَنْبِه: حَّامٌ للرِّجالِ. فَهَا دُمْتُمْ قُلْتُم: للسَّيِّدات. فالْعَدْلُ أَنْ تَقُولُوا: للسَّادةِ. أَوْ مَا دُمْتُمْ قُلْتم: للرِّجَال. فقُولُوا: للنِّساءِ. وكلُّ هَذَا سَواءٌ قَالُوه عَنْ جَهْلٍ أَوْ قَالُوه لأَنَّهُم مُعجَبُون بِهَا عنْدَهُم مِنَ النَّقَافَةِ البَائدةِ البَّندةِ الرَّن هَذَا سَواءٌ قَالُوه عَنْ جَهْلٍ أَوْ قَالُوه لأَنْهُم مُعجَبُون بِهَا عنْدَهُم مِنَ النَّقَافَةِ البَائدةِ البَّائدةِ الرَّن كَمَا أَخْبَرَنَا الثَّقَاتُ يَتمَنَّون أَنْ يَتخَلَّصُوا عِمَّا هُمْ فِيهِ، لَكِنَّهُم عَاجِزُون، ومَعَ ذَلِكَ بَدَأَ بَعْض النَّفِيمِ اللَّيْفِينَ الْآنَ يَلتَهِمُون رُفاتِ العِظَامِ البَاليَةِ مِنَ الثَّقَافَاتِ بغَضَ النَّطْرِ عَمَّا فِيهَا مِنَ الدِّيدَانِ والحَبَثِ والاَنْجَاسِ، وهذَا أَمْرٌ دِفَاعُهُ عَلَى كَاهِلِ بغَضَ النَّطْرِ عَمَّا فِيهَا مِنَ الدِينَةُ مُتلقَّاةً مِنْ كِتَابِ رَبِّهِ وسُنَّةِ نَبيِّهِ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْنَا الشَّبَابِ المُسلِمِ المُتَقَّفِ ثَقَافَةً دِينيَّةً مُتلقَّاةً مِنْ كِتَابِ رَبِّهِ وسُنَّةِ نَبيِّهِ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْنَا أَنْ نَقُول كلِمَةَ الحَقِّ بِدُونِ عُنْفٍ، فَنَعِرِضُ الحَقَّ ونُبيئَهُ.

فَفِي الْآيَةِ إِثْبَاتُ زِيادَةِ الإِيهَانَ وَفِي الحَدِيثِ إِثْبَاتُ نَقْصِ الدِّينِ. وكُلُّ نَصِّ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الإِيهَانَ فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنَ الدَّلاَلَةَ عَلَى نَقْصِه وبالعَكْسِ؛ لأنَّ الزِّيادَةَ والنَّقصَ مُتلازِمَانِ لَا يُعقَلُ أحدُهُمَا دُونَ الآخَرِ^[1].

وَنَحْنُ -والحَمْدُ لله - وَاثْقُونَ مِنْ صِحَّة مَا نَقُولَ بِأَنَّ المُرْأَةَ نَاقِصَةُ عَقْلِ ودِينِ، ومِنْ أَجْلِ هَذَا الاعْتِقَادِ المَبنِيِّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَسُنَّة رَسُولِهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كُنَّا نَرَحُها أَكْثَرَ مِمَّا يَرِحُها أُولَئِكَ، وكُنَّا نَحمِيها أَكْثَرَ مِمَّا يَجمِيها أُولَئِكَ، وكُنَّا نُنزِلُها فِي المَنْزِلَة اللَّائِقَة بِهَا مِنَ الرَّافَة والرِّفْقِ واللِّينِ أَكْثَرَ مِمَّا يُنزِلُها أُولَئِكَ، حَتَّى قَالَ الرَّسُولِ المَنْزِلَة اللَّائِقَة بِهَا مِنَ الرَّافَة والرِّفْقِ واللِّينِ أَكْثَرَ مِمَّا يُنزِلُها أُولَئِكَ، حَتَّى قَالَ الرَّسُولِ المَنْزِلَة اللَّائِقَة بِهَا مِنَ الرَّافَة والرِّفْقِ واللِّينِ أَكْثَرَ مِمَّا يُنزِلُها أُولَئِكَ، حَتَّى قَالَ الرَّسُولِ عَنْهَ الْمَائِقَة بِهَا مِنَ الرَّافَة والرِّفِق واللِّينِ أَكْثَرَ مِمَّا يُنزِلُها أُولَئِكَ، حَتَّى قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الْمَائِقَة بِهَا مِنَ الرَّافَة والرِّيْ (١) يَعْنِي: بالنِساءِ فَشَبَّههُنَّ بالقَارُورَةِ الَّتِي تَنكَسِرُ مَعَ الحَرَكَةِ والرَّجِّ.

وَنَحْنُ نُشْهِدُ اللهَ عَزَقِجَلَ ومَلائِكَتَهُ ومَنْ سَمِعَ أَوْ قَرَأَ كَلامَنَا هَذَا أَنَّنَا نَقُول ونَرَى أَنَّهُ يَلْزُم أَنْ يَقُول كُلُّ مُؤْمِن بِهَا قَالَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِالطَّلَاهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ »، وأَنَّهُ مِنَ السَّفهِ والحَطَلِ والحَطَرِ والحَطلِ أَنْ يُوكَل إلَيهِنَّ تَدْبيرُ المُسْلِمِينَ العَامُّ، أَمَّا تَدْبيرُ المَنازِلِ والبُيوتِ فَهَذَا إلَيْهِنَّ؛ لأنَّ المَرأَةَ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوجِهَا ومسؤُولَةٌ عَنْ رَعيَّتِهَا.

[1] لأنَّ هَذَا الزَّائدَ مَعْنَاه: أَنْ مُقابِلَهُ ناقِصٌ، وهَذَا يَحَدُثُ للشَّخصِ الوَاحِدِ، بَلْ وحَتَّى للأَشخَاصِ، فمَثَلًا لَوْ صَلَّيْت أَرْبَعَ رَكعَاتٍ، ثُمَّ زِدْتَ وصَلَّيْت سِتَّ رَكعَاتٍ، ثُمَّ زِدْتَ وصَلَّيْت سِتَّ رَكعَاتٍ فإنَّ العَمَل الأَوَّل بِالنِّسْبَةِ للثَّانِي رَكعَاتٍ فإنَّ العَمَل الأَوَّل بِالنِّسْبَةِ للثَّانِي

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز، رقم (٦١٤٩)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب في رحمة النبي ﷺ للنساء، رقم (٢٣٢٣)، من حديث أنس رَسَحَالِيَّهُ عَنهُ.

وقَدْ ثَبَتَ لَفْظُ الزِّيادَةِ والنَّقصِ مِنْهُ عَنِ الصَّحَابَة، ولم يُعرَفْ مِنْهُم مُخَالِف فِيهِ، وجُمْهُور السَّلَف عَلَى ذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: وعَلَى أَنَّ الإِيمَان يَزِيدُ ويَنْقُصُ جَمَاعَةُ أَهْلَ الآثَارِ والفُقهَاءُ أَهْلَ الفُتْيَا فِي الأَمْصَارِ، وذَكَرَ عَنْ مَالِكٍ رِوايَتَينِ فِي إطْلَاق النَّقْصِ؛ إحدَاهُمَا: التَّوقُّف، والثَّانيَةُ: مُوافَقَةُ الجَمَّاعَةِ^[1].

وخَالَفَ فِي هَذَا الأَصْلِ [٢] طَائِفَتانِ:

الأُولَى: المُرْجِئَة الحَالِصَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الإِيهَانِ إِقْرَارُ القَلْبِ. وزَعمُوا أَنَّ إِقْرَارَ القَلْبِ لَا يَتَفَاوَتُ، فالفَاسِقُ والعَدْلُ عنْدَهُم سَوَاءٌ فِي الإِيهَانِ^[7].

نَاقِصُّ، فَكُلُّ نَصِّ يَدُلُّ عَلَى النَّقصَانِ فَهُو دَالٌ عَلَى الزِّيادَةِ؛ لأَنَّ نَقْصَه مَعْنَاه: أَنَّ فَوقَهُ شَيْئًا، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِنَّ القُرْآن دَلَّ عَلَى نَقْصِ الإِيهَان؛ لأَنَّ فِيهِ التَّصرِيحَ بِنَقْصِه، وأَمَّا مَنْ تَوقَّفَ فِي بِزِيادَتِهِ، والسُّنَّة دَلَّت عَلَى زِيادَتِه؛ لأَنَّ فِيهَا التَّصريحَ بِنَقْصِه، وأَمَّا مَنْ تَوقَّفَ فِي بِزِيادَتِهِ، والسُّنَّة دَلَّت عَلَى زِيادَتِه؛ لأَنَّ فِيهَا التَّصريحَ بِنَقْصِه، وأَمَّا مَنْ تَوقَّفَ فِي إِطْلَاق النَّقصِ فِي الإِيهَان؛ لأَنَّهُ لَمْ يُذْكُر فِي القُرْآن فإنَّ هَذَا تَوقُّفٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ لأَنَّهُ مَا دَامَ أَنَّهَا ثَبَتَتِ الزَّيادَةُ فيلُزَمُ مِنْهَا النَّقصُ.

[1] التَّوقُّف يَعْنِي: يَقُول: لَا أَقُولُ: إِنَّهُ يِنْقُص. ولَكِنْ أَقُولُ: إِنَّهُ يَزِيدُ. ولَيْسَ الْمَرَادُ بِالتَّوقُّف أَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَنقُصُ؛ لأَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَنقُص فَقَدْ صَرَّحَ بِنَفْيِ النَّقُصَان، أَمَّا إِذَا قَالَ: لَا أَقُولُ: إِنَّهُ يَنقُصُ فَمَعْنَاه أَنَّهُ نَفَى القَوْل أَقُولُ: إِنَّهُ يَنقُصُ فَمَعْنَاه أَنَّهُ نَفَى القَوْل أَيْ إِنِّهُ إِنِّهُ يَنقُصُ وَلَى اللَّهُ عَلَى القَوْل أَيْ إِنِّهُ إِنِّهُ يَنقُصُ وَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالِهُ إِنِّهُ إِنِّهُ إِنِّهُ إِنِّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى الللل

[٢] أَيْ: زِيَادَةِ الإِيمَانُ ونُقصَانِهِ.

[٣] لفظُ المُرْجِئَة مَأْخُوذٌ مِنَ الرَّجَاءِ أَوْ مِنَ الإِرْجَاءِ؛ مِنَ الرَّجَاءِ لأَنَّهُم يَرجُونَ الفَاسِقَ فيَقُولُونَ: لَيْسَ عَلَيْك عُقُوبَةٌ. أَوْ مِنَ الإِرْجَاءِ لأَنَّهُم أَرَجَوُوا الأَعْمَالَ عَنِ

الثَّانيَةُ: الوَعِيدِيَّةُ مِنَ المُعْتَزِلَة والخَوارِجِ^[۱]، الَّذِينَ أَخْرَجُوا أَهْلِ الكَبَائِرِ مِنَ الْإِيمَانِ إِمَّا أَنْ يُوجَد كُلُّه، وإِمَّا أَنْ يُعدَمَ كُلُّه، ومَنَعُوا مِنْ ثُفَاضُلِهِ^[۲]. وقَالُوا: إنَّ الإِيمَان إِمَّا أَنْ يُوجَد كُلُّه، وإِمَّا أَنْ يُعدَمَ كُلُّه، ومَنَعُوا مِنْ ثُفَاضُلِهِ^[۲].

الإِيمَان وأَخَّرُوهَا عَنْهُ فَلَا يُدخِلُونها فِيهِ، والْمُرَادُ بِهِم الْمُرْجِئَة الحَّالِصَةُ وهُمْ مُرْجِئَة الجَهْمِيَّة النَّالِيمَان يَقُولُونَ: إِنَّ الإِيمَان إِقْرَارُ القَلْب. ويَدَّعُونَ أَنَّ الإِقْرَارَ لَا يَزِيدُ، إِذَنْ قَولُهُم هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَمْرَينِ: أَنَّ الإِيمَان هُوَ الإِقْرَارُ، وأَنَّهُ لَا يَزِيدُ، ويَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللهُ-الرَّدُ عَلَيْهِم.

[1] الوَعيدِيَّةُ ضِدُّ المُرْجِئَة؛ لأنَّ المُرْجِئَة يَعمَلُون بِنُصُوصِ الرَّجَاء ويُعرِضُون عَنْ نُصُوص الوَعيدِ ويَدَعُون نُصُوص عَنْ نُصُوص الوَعيدِ ويَدَعُون نُصُوص الرَّجاءِ، وهُمْ -أي: الوَعيدِيَّةُ-: «الَّذِينَ أَخْرجُوا أَهْل الكَبَائِرِ مِنَ الإِيمَان».

[٢] فمَذْهَبهُم: أنَّ صَاحِبَ الكَبيرَةِ لَيْسَ بِمُؤْمِن، فمَنْ قَتَلَ نفسًا خَرَجَ مِنَ الإِسْلَام، ومَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ خَرَجَ مِنَ الإِسْلَام، ومَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ خَرَجَ مِنَ الإِسْلَام، ومَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ خَرَجَ مِنَ الإِسْلَام، فكُلُّ كَبيرَةٍ إِذَا فعَلَهَا الإِنْسَان كَانَ خَارِجًا ومَنْ أكلَ الرِّبَا خَرَجَ مِنَ الإِسْلَام، فكُلُّ كَبيرَةٍ إِذَا فعَلَهَا الإِنْسَان كَانَ خَارِجًا مِنَ الإِيمَان، لَكِنَّهُم يَحْتَلِفُون؛ فالمُعْتَزِلَة يَقُولُونَ: إِنَّهُ فِي مَنزِلَةٍ بَيْنَ مَنزِلَتَينِ. والحَوارِجُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ فَاعِلَ الكَبيرَةِ خَارِجٌ مِنَ الإِيمَان،

[٣] قَالُوا: الإِيمَان إِمَّا أَنْ يُوجَدَ كُلُّه أَوْ يُعدَمَ كُلُّهُ، وهُم يَرَوْنَ أَنَّ الكَبيرَة إِذَا فعَلَها الإِنْسَان خَرَجَ مِنَ الإِيمَان؛ لأنَّهُ لَا يُمْكِن أَن يَكُون هُنَاكَ إِيمَان وكُفْرٌ، فإِمَّا إِيمَان وإِمَّا كُفْر. وكُلُّ مِنْ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتين مَحْجُوجٌ بالسَّمْعِ والعَقْل[1].

أَمَّا السَّمْع فقَدْ تَقَدَّمَ فِي النُّصُوصِ مَا دَلَّ عَلَى إِثْبَاتِ زِيَادَةِ الإِيمَان ونقْصِهِ [٢].

وأَمَّا العَقْل فَنَقُولُ للمُرْجِئَة: قَولُكُم: إِنَّ الإِيمَانَ هُوَ إِقْرَارُ القَلْب، وإِقْرَارُ القَلْب لَا يَتَفَاوَتُ^[۱] مَنُوعٌ فِي الْمُقدِّمَتَينِ جَمِيعًا.

أَمَّا المَقَدِّمَةُ الأُولَى^[1]: فتَخصِيصُكُمُ الإِيهَانَ بإقْرَارِ القَلْب مُخَالِف لِهَا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابِ والسُّنَّة مِنْ دُخولِ القَوْل والعَمَل فِي الإِيهَان^[1].

[١] قوله: «مَحجُوجٌ» يَعْنِي: مَغلوب، ومَرْدُود عَلَيْهِ حُجَّتُه، ومِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ وَمَرْدُود عَلَيْهِ حُجَّتُه، ومِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ وَالْحَجَّةِ. وَخَجَّ آدَمُ مُوسَى (١) أَيْ: عَلَبَهُ فِي الحُجَّةِ.

[٢] فَنَقُول للمُرْجِئَة: أَنتُم تَقُولُونَ: إِنَّ الإِيمَان لَا يَزِيدُ وَلَا يَنقُصُ. واللهُ عَنَّفَجَلَّ يَقُول: ﴿ وَيَزْدَادَ اللَّذِينَ مَامَنُواْ إِيمَنَا ﴾ [المدنر:٣١]، وَكَذَلِكَ نَقُول للخَوارِجِ والمُعْتَزِلَة: أَنْتُم تَقُولُونَ: إِنَّ الإِيمَان لَا يَزِيدُ وَلَا ينقُص. واللهُ تَعَالَى قَدْ أَثْبَتَ الزِّيادَةَ لَهُ.

[٣] والنَّتيجَةُ عندهم: أنَّ الإِيهَان لَا يَزِيدُ وَلَا ينقُصُ.

[٤] وهِيَ قَولُكُم: إنَّ الإِيمَان إقرارُ القَلْب.

[٥] وقد تقدم: أنَّ الأعْمَالَ الصَّالِحَةَ مِنَ الإِيمَان، فإذا قُلْتم: إنَّ الإِيمَان إقرَارُ القَلْبِ خَالَفْتُمُ النَّصَّ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب وفاة موسى وذكره بعد، رقم (٣٤٠٩)، ومسلم: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم (٢٦٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضَيَالِلَهُ عَنهُ.

وأَمَّا المقدِّمَةُ الثَّانية: فقولُكُم: إنَّ إقْرَارَ القَلْب لَا يَتَفَاوَتُ مُحَالِف للحِسِّ المَّا فِإِنَّ مِنَ المَعْلُوم لكُلِّ أَحَدٍ أنَّ إقْرَارِ القَلْب إِنَّمَا يَتْبَعُ العِلْم، وَلَا رَيْبَ أنَّ العِلْم فإِنَّ مِنَ المَعْلُوم لكُلِّ أَحَدٍ أنَّ إقْرَارِ القَلْب إِنَّمَا يَقْبَدُهُ خَبَرُ الاثْنَيْنِ وهَكَذَا الآأَ، يَتَفَاوَتُ بتَفَاوُتِ طُرُقِهِ، فإِنَّ خَبَرَ الوَاحِد لَا يُفِيدُ مَا يُفيدُهُ خَبَرُ الاثْنَيْنِ وهَكَذَا الآأَ، ومَا أَدْرَكَهُ الإِنْسَان بالحَبَرِ لَا يُساوِي فِي العِلْمِ مَا أَدرَكَهُ بالمُشاهَدَة [1]،.....

[١] والوَاقِعُ. وكَيْفِيَّة ذَلِكَ قَالَ: «فإِنَّ مِنَ المَعْلُومِ لكُلِّ أَحَدٍ أَنَّ إِقْرَارِ القَلْبِ إِنَّهَا يَتْبَعُ العِلْم، وَلَا رَيْبَ أَنَّ العِلْم يَتَفَاوَتُ بِتَفَاوُتِ طُرُقِهِ، فإِنَّ خَبَرَ الوَاحِد لَا يُفِيدُ مَا يُفيدُهُ خَبَرُ الاثْنَينِ وهَكَذَا».

[٢] فإقْرَارُ القَلْب بشَيْءِ وتَصدِيقُهُ بِهِ واطْمِئْنَانُه بِهِ يَتَبَعُ العِلْم، والعِلْمُ يَتَفَاوَتُ بِحَسَبِ طُرُقِه، فَمَثَلًا إِذَا جَاءَكَ شَخْص ثِقَة وقَالَ: إنَّ فُلانًا قَدِم مِنَ السَّفرِ. فإنَّك تُؤمِنُ بِهَذَا؛ لأنَّهُ ثِقَة، فَإِذَا جَاءَ آخَرُ وقَالَ مِثْل هَذَا القَوْلِ تَزْدَادُ، وإذَا السَّفرِ. فإنَّك تُؤمِنُ بِهَذَا؛ لأنَّهُ ثِقَة، فَإِذَا جَاءَ آخَرُ وقَالَ مِثْل هَذَا القَوْلِ تَزْدَادُ، وإذَا قَالَ ثَالِثٌ مِثْلَ هَذَا القَوْلِ ازْدَدْتَ أَيْضًا ثِقَةً حَتَّى تَصِلَ إِلَى دَرَجَةِ اليَقِينِ.

إِذَنْ: إِفْرَارُ القَلْبِ يَتَفَاوَت وكُلُّ أَحَدٍ يَشْهَدُ بِهَذَا، فإبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ ﴿ قَالَ إِنْرَهِ عُمْ رَبِ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُوْمِنُ قَالَ بَلَى وَلَكِن لِيَطْمَهِنَ ﴿ قَالَ إِنْرَهِ عُمْ رَبِ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوْلَمْ تُوْمِنَ قَالَ بَلَى وَلَكِن لِيَطْمَهِنَ وَلَا إِنْ هِنَا اللهِ اللهِ عَمْ اللهِ اللهِ عَمْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَمْ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُل

[٣] فَهَا تُدرِكُه بِالْخَبَرِ لَيْسَ كَالَّذِي تُدرِكُه بِالْمُشَاهَدَة؛ ولهَذَا قَالَ إِبْراهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ رَبِ أَرِنِ كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْقَ ﴾ مَعَ أَنَّهُ يُؤمِنُ بِذَلِكَ، لكِنْ لَيْسَ إدرَاكُه لِيَا السَّلَامُ لَيْسَ إدرَاكُه لِيَا شَاهَدَهُ كَإِدْرَاكِه لِيهَا أُخْبِرَ عَنْهُ؛ ولهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ وَالسَّلَامُ الْمَا يَنَهِ السَّلَامُ اللَّهُ قَالَ: «لَيْسَ الْحَبَرُ كَالمُعَايَنَةِ» (١)، فبينَهُ فَوْق.

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢١٥)، من حديث ابن عباس رَضِ اللَّهُ عَنْهَا.

فاليَقِينُ درجَاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ، وتَفَاوُتُ النَّاسِ فِي اليَقِينِ أَمْرٌ مَعْلُوم، بَلِ الإِنْسَانُ الوَاحِدُ يَجِدُ مِنْ نَفْسِه أَنَّهُ يَكُون فِي أَوْقَاتٍ وحَالَاتٍ أَقْوَى مِنْهُ يقينًا فِي أَوْقَاتٍ وحَالَاتٍ أَخْرَى اللهِ أَخْرَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِل

ونَقُولُ: كَيْف يَصِحُّ لِعَاقِل أَنْ يَحْكُمَ بِتَسَاوِي رَجُلَينِ فِي الإِيهَان أَحَدُهُما: مُثَابِرٌ عَلَى طَاعَةِ اللهِ تَعَالَى فَرْضِها ونفْلِها، مُتباعِدٌ عَنْ مَحَارِمِ اللهِ وإذَا بَدَرَتْ مُثَابِرٌ عَلَى طَاعَةِ اللهِ تَعَالَى فَرْضِها ونفْلِها، مُتباعِدٌ عَنْ مَحَارِمِ اللهِ وإذَا بَدَرَتْ مِنْهُ اللهُ عَنْها والتَّوبَةِ مِنْهَا، والثَّاني: مُضيِّعٌ لِمَا أَوْجَبَ اللهُ عَلَيْهِ، عَيْر أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مَا يُكَفِّرُه كَيْف يَتَسَاوَى هَذَا عَلَيْهِ، وَهَذَا؟ إلا أَلْهُ مَا يَكُفِّرُه كَيْف يَتَسَاوَى هَذَا وَهَذَا؟ إلا أَلْهُ اللهُ عَلَيْهِ، غَيْر أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مَا يُكَفِّرُه كَيْف يَتَسَاوَى هَذَا

[1] وقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيث حَنْظَلَةَ رَضَّالِلَهُ عَلَيْهِ الطَّرُ أَنْهُم إِذَا كَانُوا عِنْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ يُحدِّثُهم يَكُون كَأْنَهم يَرُونَ الجَنَّةَ والنَّارَ رَأْيَ عَينِ، فَإِذَا ذَهبُوا وعَافَسُوا النِّساءَ واشتَغَلُوا بالأَوْلَادِ نَسُوا أَوْ غَفَلُوا، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: فَإِذَا ذَهبُوا وعَافَسُوا النِّساءَ واشتَغَلُوا بالأَوْلادِ نَسُوا أَوْ غَفَلُوا، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ اللَّهُ وَسَاعَةٌ، لَوْ كَانَت قُلُوبُكُمْ كَمَا تَكُونُ عَنْدَ الذِّكْرِ لَصَافَحَتْكُمُ اللَّهُ وَسَاعَةٌ، لَوْ كَانَت قُلُوبُكُمْ كَمَا تَكُونُ عَنْدَ الذِّكْرِ لَصَافَحَتْكُمُ اللَّهُ وَسَاعَةً وَسَاعَةٌ، لَوْ كَانَت قُلُوبُكُمْ كَمَا تَكُونُ عَنْدَ الذِّكْرِ لَصَافَحَتْكُمُ اللهُ اللَّائِكَةُ حَتَّى تُسَلِّمَ عَلَيْكُمْ فِي الطَّرُقِ» (١)، وهَذَا أَمْرٌ تَجِدُونَه فِي نُفُوسِكُمْ، فِي بَعْضِ اللَّكُوبُ عَلَيْنَا اللَّهُ وَيَانَا تَستَوْلِي عَلَيْنَا الأَحْيَانِ تَجِدُونَ اللهَ، وأَحْيَانًا تَستَوْلِي عَلَيْنَا الْإَحْيَانِ عَلَيْنَا وَنَعْفُلُ عَنْ هَذِهِ الْحَالِ الرَّاقِيَةِ.

[٢] فالمُرْجِئَة يُساوُون بَيْنَ رَجُلٍ مُثابِر عَلَى طَاعَةِ اللهِ، كُلَّمَا ذُكرَتْ لَهُ الطَّاعَةُ بَادَر إِلَيْهَا، مُتبَاعِد عَنْ مَعْصِية اللهِ، فَهُ وَيَفِرُّ مِنَ المَعْصِية فِرَارَهُ مِنَ الأَسَدِ، ورَجُلٍ بَادَر إِلَيْهَا، مُتبَاعِد عَنْ مَعْصِية اللهِ، فَهُ وَيَفِرُّ مِنَ المَعْصِية فِرَارَهُ مِنَ الأَسَدِ، ورَجُلٍ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب فضل دوام الذكر، رقم (٢٧٥٠)، من حديث حنظلة الأسيدي رَضِّقَالِيَّهُ عَنهُ.

وأَمَّا الوَعيدِيَّةُ^[1]: فَنَقُول لَـهُمْ: قَولُكُمْ: إِنَّ فاعِلَ الكَبيرَةِ خَارِجٌ مِنَ الإِيمَان. مُخَالِف لمَا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابِ والسُّنَّة^[7].

فإِنْ تَبيَّن ذَلِكَ فكَيْفَ نَحْكُمُ بتَساوِي رَجُلَين فِي الإِيهَان أَحَدُهُما: مُقتَصِدٌ، فَاعِلْ للوَاجِبَاتِ، تَارِكٌ للمُحَرَّمَات، والثَّاني: ظَالِمٌ لنَفْسِهِ يَفْعَل [1] مَا حَرَّمَ اللهُ،

آخَرَ بالعَكْس يَتَهَاوَنُ بالوَاجِبَات، ويَفْعَلُ الْمُحَرَّمَاتِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَا يَقْتَضِي الكُفْر، فَنَقُول: هَلْ يُمْكِن لعَاقِل أَن يَقُول: إنَّهُما عَلَى حَدِّ سوَاءٍ؟ بَلْ كُلُّ يَعرِفُ أَنَّ الكُفْر، فَنَقُول: هَلْ يُمْكِن لعَاقِل أَن يَقُول: إنَّهُما عَلَى حَدِّ سوَاءٍ؟ بَلْ كُلُّ يَعرِفُ أَنَّ الكُفْر، فَنَقُول: هَنْ يُعافِيهُ المُضيِّعُ مَنْ يُحافِظُ عَلَى الشَّرْع بفِعْلِ المَأْمُور وتَرْكِ المَحْظُور أَنَّهُ لَا يُمْكِن أَنْ يُساوِيَهُ المُضيِّعُ المُهمِلُ الفَاسِدُ.

[١] وهُمُ الحَوارِجُ والمُعْتَزِلَة.

[7] لأنَّ الكِتَاب والسُّنَة قَدْ دَلَّا عَلَى أَنَّ فَاعِلَ الكَبِيرَةِ لَا يَخْرُجُ مِنَ الإِيمَان، قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي آيةِ القِصَاصِ: ﴿فَمَنْ عُفِي لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَالْبَاعُ إِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة:١٧٨]، فجَعَلَ اللهُ تَعَالَى القَاتِلَ أَخًا للمَقتُولِ مَعَ أَنَّ قَتْلَ النَّهْسِ عُرَّمٌ بالنِّصِ والإجْمَاعِ ومِنَ الكَبَائِر، وقَالَ تَعَالَى فِي اقْتِتَالِ المُؤْمِنين بَعْضِهِمْ مَعَ بَعْضٍ: ﴿ وَإِن طَآمِفَنَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الكَبَائِر، وقَالَ تَعَالَى فِي اقْتِتَالِ المُؤْمِنين بَعْضِهِمْ مَعَ بَعْضٍ: ﴿ وَإِن طَآمِفَنَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الكَبَائِر، وقَالَ تَعَالَى فِي اقْتِتَالِ المُؤْمِنين بَعْضِهِمْ مَعَ بَعْضٍ: ﴿ وَإِن طَآمِفَنَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْكَبَائِر، وقَالَ تَعَالَى فِي اقْتِتَالِ المُؤْمِنين بَعْضِهِمْ مَعَ بَعْضٍ: ﴿ وَإِن طَآمِفَنَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ وَيَالَ المُّا مِنْ اللهُ تَعَالَى الطَّائِفَةِ المُصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُونَ إِنَّ اللهُ يُعِبُ اللمُقْسِطِينَ ﴾ إِنْهَ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمَائِفَةِ المُصْلِحُوا بَيْنَ أَخُوبَكُمُ لَهُ الحَرات: ٩-١١، فجَعَلَ اللهُ تَعَالَى الطَّائِفَةِ المُصْلِحُوا بَيْنَ أَخُوبَكُمُ اللهُ قَتَالَ المُسلِمِ مَوْعِ مِنَ الكُفْر، ومَعَ ذَلِكَ سَمَّى اللهُ للطَّائِفَةِ المُصْلِحَة، ومَعْلُومٌ أَنَّ قِتَالَ المُسْلِمِ مَوْعِ مِنَ الكُفْر، ومَعَ ذَلِكَ سَمَّى اللهُ مُنْعَالًى هَاتَيْنِ الطَّائِفَةِ المُصْلِحَة، ومَعْلُومٌ أَنَّ قِتَالَ المُسْلِمِ وَعْ مِنَ الكُفْر، ومَعَ ذَلِكَ سَمَّى اللهُ مُنْعُونَةً المُصْلِحَة، ومَعْلُومٌ اللَّهُ قَتِلْتَيْنِ إِنْ فَقَالَ الطَّائِفَةِ المُصْلِحَة، ومَعْلُومٌ اللَّهُ قَتَلَ الطَّائِفَةِ المُصْلِحَة.

[٣] الصواب أن تكون بالباء الموحدة «بفعل»، «بترك».

ويَترُكُ مَا أَوْجَبَ اللهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَكْفُرُ بِهِ؟![١]

ونَقُولُ ثَانيًا: هَبْ أَنَنَا أَخْرَجْنَا فَاعِلَ الكَبِيرَةِ مِنَ الإِيهَانِ، فكَيْفَ يُمْكِن أَنْ نَحْكُمَ عَلَى رَجُلَينِ بِتَساوِيهِمَا فِي الإِيهَانِ؛ وأَحَدُهُما مُقْتَصِدٌ، والآخَرُ سَابِقٌ بالخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللهِ؟!^[٧].

[1] فَهُنَا رَجُلانِ أَحَدُهُما مُفْتَصِدٌ فَاعِلٌ للوَاجِبَاتِ، تَارِكٌ للمُحَرَّمَات، لَكِنَّهُ لَا يَفْعَلُ المَّغَرِبِ أَعَدُ الْمُؤْمِن حَتَّى عنْدَ الحَوارِج والمُعْتَزِلَة، لَا يَفْعَلُ اللهُ عَلَيْهِ، ويَتْرُكُ مَا أَوْجَبَ اللهُ كَيْفِ يتَسَاوَى مَعَ رجُلٍ ظَالَمُ لِنَفْسِهِ، يَفْعَلُ مَا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ، ويَتْرُكُ مَا أَوْجَبَ اللهُ عَلَيْهِ من غَيْر أَنْ يَفْعَلَ مَا يَكفُّرُ بِهِ؟ إِذَنْ لَا يُمْكِن أَنْ يَتَسَاوَيَا، بَلِ الأَوَّل أَكمَلُ.

[٢] أَحَدُهُما: مُقتَصِدٌ يَعْنِي: يَقْتَصِرُ عَلَى الوَاجِبَاتِ، ويَثْرُكُ الْمُحَرَّمَاتِ، والثَّانِي: سَابِقٌ بالخَيْراتِ بإِذْنِ اللهِ، يَعْنِي: يَفْعَلُ الوَاجِبَاتِ والمُندُوبَاتِ، ويَترُكُ الْمُحَرَّمَاتِ والمُندُوبَاتِ، ويَترُكُ الْمُحَرَّمَاتِ والمَكرُوهَاتِ، فَلَا يُمْكِن أَنْ نَقُول: إنَّهُمَا سَوَاءٌ.

XXX







XIX

ولزِيَادَةِ الإِيمَانِ أَسْبَابٌ مِنْهَا:

١ - معرِفَةُ أَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ، فإِنَّ العَبْدَ كُلَّمَا ازْدَادَ مَعْرِفَةً بِهَا وبمُقتَضَياتِهَا والثَّارِهَا ازْدَادَ إِيمَانًا بِرَبِّهِ وحُبًّا لَهُ وتَعظِيمًا ١١.

٢- النَّظُرُ فِي آيَاتِ اللهِ الكَوْنِيَّة والشَّرْعِيَّة، فإِنَّ العَبْدَ كُلَّمَا نَظَرَ فِيهَا وتَأَمَّلَ
 مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ القُدْرَة البَاهِ رَةِ والحِكْمَةِ البَالغَةِ ازْدَادَ إِيمَانًا ويَقينًا
 بِلَا رَيْبٍ [1].

[1] فَمَثَلًا إِذَا عَرَفْتَ اسْمَ الغَفُور وأَنَّهُ ذُو المَغْفِرَةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَا وَمَغْفِرَةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَا وَمَغْفِرَةِ كَمَا اللهَ عَنَّهَجًا ؛ لكَوْنِهِ لَلْوُ مَغْفِرَةِ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِم ﴾ [الرعد:٦] أَوْجَبَ لَكَ أَنْ ثُحِبً الله عَنَّهَجًا ؛ لكوْنِهِ غَفُورًا، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الحَكِيمِ، وفِي العَزِيزِ، وَفِي غَفُورًا، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي العَزِيزِ، وَفِي غَفُورًا، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الحَكِيمِ، وفِي العَزِيزِ، وَفِي غَفُورًا، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي العَزِيزِ، وَفِي غَيْرِهَا، كُلَّمَا آمَنْتَ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ ازْدَدْتَ إِيمَانًا باللهِ، وتحَبَّةً لَهُ، وتَعْظِيمًا لَهُ.

[٢] وهَذَا أَيْضًا مِنْ أَسْبَابِ الزِّيادَةِ أَنَّكَ تَتَفَكَّرُ فِي الآيَاتِ الشَّرْعِيَّة، وَهِيَ القُرْآنُ والسُّنَّةُ، ومَا دَلَّا عَلَيْهِ مِنَ الأَحْكَامِ، وتَتَفَكَّرُ فِي الآيَاتِ الكَوْنِيَّةِ، وَهِيَ السَّمَوَاتُ والأَرْضُ والشَّمْسُ والقَمَرُ والنَّجومُ وغَيْرُ ذَلِكَ، كُلَّها تَفكَّرْتَ فِيهَا السَّمَوَاتُ والأَرْضِ فإنَّك سَوْفَ تَزْدَادُ إِيهَانًا؛ ولهَذَا يَأْمُر اللهُ عَرَّقِبَلَّ بالتَّفكُّر فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ فإنَّك سَوْفَ تَزْدَادُ إِيهَانًا؛ ولهَذَا يَأْمُر اللهُ عَرَقِبَلَّ بالتَّفكُّر فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ حَتَّى يَصِلَ الإِنْسَانُ إِلَى اليَقِينِ.

٣- فِعْلُ الطَّاعَة تَقرُّبًا إِلَى اللهِ تَعَالَى، فإِنَّ الإِيمَانَ يَزدَادُ بِهِ [١] بِحَسَبِ حُسْنِ
 العَمَل وجِنْسِه وكَثْرَتِه، فكُلَّما كَانَ العَمَل أَحْسَنَ كَانَتْ زيَادَةُ الإِيمَان بِهِ أعظَمَ،
 وحُسْنُ العَمَل يَكُون بِحَسَبِ الإِخْلَاصِ والمُتابَعَةِ [٢].

[١] أَيْ: بِفِعْلِ الطَّاعَةِ.

[۲] فعْلُ الطَّاعة لَا شَكَّ أَنَّهُ يَزِيدُ فِي الإِيهَان؛ لأنَّ الإِنْسَان عنْدَمَا يَعْبُدُ اللهَ ويُطِيعُه فإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ امْتِثَالًا لأَمرِهِ، وهَذَا يُؤدِّي لأَنْ يَكُونَ مُتيقِّنًا بوُجُودِه وبفَضلِه وسَعَةِ كَرَمِه.

والإِيمَانُ يَتَفَاوَتُ بِحَسَبِ حُسْنِ العَمَل، فكُلَّما كَانَ العَمَل أَحْسَنَ كَانَت وَالْإِيمَانِ بِهِ أعظَمَ، ويَكُون العَمَل حَسَنًا بِحَسَبِ الإِخْلَاصِ والمُتابَعةِ.

ويَتفَاوتُ الإِيَانُ أَيْضًا بِحَسَبِ جِنْسِه، فالصَّلَاةُ أَفْضَلُ الأَعْمَالِ البَدنيَّةِ، ثُمَّ الصَّدقَةُ، ثُمَّ الصِّيامُ، ثُمَّ الحَجُّ؛ ولهَذَا ليَّا سَأَلَ عبْدُ اللهِ بْنُ مَسعُودٍ وَخَالِلَهُ عَنْهُ النَّبِيَّ الصَّدقَةُ، ثُمَّ الصِّيامُ، ثُمَّ الحَجُّ؛ ولهَذَا ليَّا سَأَلَ عبْدُ اللهِ بْنُ مَسعُودٍ وَخَالِلَهُ عَنْهُ النَّبِيِّ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُل

ويَتَفَاوَتُ الإِيمَان أَيْضًا مِنْ حَيْثُ الكَثْرة، فكَثْرَةُ الأعمَالِ الصَّالِجَةِ سَبَبٌ لزِيادَةِ الإِيمَان؛ لأَنَّك كُلَّما أَكْثَرْتَ العَمَل الصَّالِح ازْدَدْتَ صِلَةً باللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فازْدَادَ بِذَلِكَ إِيمَانُكَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المواقيت، باب فضل الصلاة لوقتها، رقم (٥٢٧)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب كون الإيهان بالله تعالى أفضل الأعهال، رقم (٨٥)، من حديث عبد الله بن مسعود رَخِوَاللَيْهُ عَنْهُ.

وأمَّا جِنْسُ العَمَل فإِنَّ الوَاجِبَ أَفْضَلُ مِنَ المَسنُون، وبَعْض الطَّاعَات أَوْكَدُ وأَفضَلُ مِنَ المَسنُون، وبَعْض الطَّاعَة أَفضَلَ كَانَت زيَادَةُ الإِيمَان بِهَا وأفضَلُ مِنَ البَعْض الآخَرِ، وكُلَّمَا كَانَتِ الطَّاعَةُ أَفضَلَ كَانَت زيَادَةُ الإِيمَان بِهَا أَعظَمَ [1]، وأمَّا كثْرَةُ العَمَل فإِنَّ الإِيمَان قَلَا جَرَمَ أَعظَمَ الإِيمَان فَلَا جَرَمَ أَنْ يزيدَ بزِيادَتِه.

٤ - تَرْكُ المَعْصِية خَوْفًا مِنَ اللهِ عَنَّاجَلَ، وكُلَّما قَوِيَ الدَّاعِي إِلَى فِعْلِ المَعْصِية كَانَت زِيَادَةُ الإِيمَان بتَرْكِها أَعظَمَ لأنَّ تَرْكَها مَعَ قُوَّةِ الدَّاعِي إِلَيْهَا دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ إِلَيْهَا دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ إِلَيْهَا دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ إِلَيْهَا دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ الدَّاعِي إِلَيْهَا دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةٍ إِلَيْها دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةٍ إِلَيْها دَلِيلٌ عَلَى قُوتِهِ إِلَيْها دَلِيلٌ عَلَى قُوتِهِ إِلَيْها دَلِيلٌ عَلَى مَا تَهْوَاهُ نَفْسُه [1].

[1] والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الوَاجِب أَفضَلُ مِنَ المَسنُونِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلَامُ عَنِ اللهِ تَعَالَى: «مَا تَقَرَّبَ إِنَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ» (١).

وهَذَا نَصُّ صَحِيحٌ وصَرِيحٌ بأنَّ العَمَلِ الوَاجِبِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ العَمَلِ الْمُستحبِّ، وعَلَى هَذَا يَكُونُ العَمَلُ الْوَاجِبُ أَوْكَدَ مِنَ العَمَلِ الْمُستحَبِّ؛ لأنَّ اللهَ مَا أَوْجَبَهُ إِلَّا لَمَحَبِّيهِ لَهُ وتَأْكُدِهِ.

[٢] هَذَا أَيْضًا مِنْ أَسبَابِ زيادَةِ الإِيهَان وهُوَ تَرْكُ المَعْصِيَة ولكِنْ بشَرْطِ أَن يَكُون خَوْفًا مِنَ اللهِ؛ لأنَّ تَارِكَ المَعْصِيَة لَهُ ثَلاثُ حَالَات:

إِمَّا أَنْ يَدَعَها؛ لأنَّ نَفْسَه لَمْ تَطلُّبْهَا، فَهَذَا لَيْسَ لَهُ أَجْرٌ، ولَيْسَ عَلَيْهِ وِزْرٌ.

وإِمَّا أَنْ يَدَعَ المَعْصِيَة خَوفًا مِنَ اللهِ وهَذَا لَهُ أَجْرٌ؛ ولـهَذَا ثَبَتَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيح: «أَنَّ مَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللهُ تَعَالَى حَسَنَةً كَامِلَةً»^(٢) قَالَ:

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٢٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ. (٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب من هم بحسنة أو بسيئة، رقم (٦٤٩١)، ومسلم: كتاب

« لأَنَّهُ إِنَّهَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي »(١) أَيْ: مِنْ أَجْلِ.

وإِمَّا أَنْ يَدَعَ الْمُعْصِيةَ عَجْزًا عَنْهَا مَعَ حِرصِهِ عَلَيْهَا، مِثْل إِنسَانٍ يُراقِبُ شَخْصًا لِيَسْرِقَ مِنْهُ، فَكُلَّما هَمَّ أَنْ يَسِرِقَ الْتَفَتَ ذَلِكَ إِلَيْهِ فَتَرَكَ السَّرِقَةَ عَجْزًا عَنْهَا، فَهَذَا لَهُ حُكْمُ الفَاعِل لَا سِيَّا إِنْ سَعَى فِي الأَسْبَابِ المُوصِلَةَ إِلَيْهَا؛ لَمَذَا قَالَ النَّبِيُّ فَهَذَا لَهُ حُكْمُ الفَاعِل لَا سِيَّا إِنْ سَعَى فِي الأَسْبَابِ المُوصِلَةَ إِلَيْهَا؛ لَمَذَا قَالَ النَّبِيُّ وَهَلَا قَالَ النَّبِيُّ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا القَاتِلُ فَا اللهِ اللهُ اللهُ

إِذَنْ: تَارِكُ المَعْصِية لَهُ ثَلاثُ حَالَات:

١ - أَنْ يَتْرُكَها خَوفًا مِنَ اللهِ.

٢ - أَنْ يَتْرُكَها عَجْزًا عَنْهَا.

⁼ الإيهان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت، وإذا هم بسيئة لم تكتب، رقم (١٣١)، من حديث ابن عباس رَخِرَالِيَّهُ عَنْهُا.

⁽١) أخرجه ابن مَندَه في الإيهان رقم (٣٧٦)، والبيهقي في شعب الإيهان رقم (٦٦٤٥)، من حديث أبي هريرة رَضَيَالِلَهُ عَنهُ.

⁽٢) أُخَرِجه البخاري: كتاب الإيهان، باب ﴿ وَإِن طَآمِفَنَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْنَتَلُواْ فَأَصَّلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾، رقم (٣١)، ومسلم: كتاب الفتن، باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، رقم (٢٨٨٨)، من حديث أبي بكرة رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٣٠)، والترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر، رقم (٢٣٢٥)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب النية، رقم (٤٢٢٨)، من حديث أبي كبشة الأنهاري رَجَوَالِلَهُعَنْهُ.

٣- أَنْ يَثْرُكُها لأنَّها لَمْ تَطرَأُ عَلَى بَالِه.

فَإِذَا تَرَكَهَا خَوفًا مِنَ اللهِ أُثِيبَ عَلَى ذَلِكَ، وإِذَا تَرَكَهَا عَجْزًا عَنْهَا فَإِنَّهُ يُعاقَبُ عَلَى ذَلِكَ، وإِذَا تَرَكَهَا خَوْنًا فَإِنَّهُ يُعاقَبُ عَلَى ذَلِكَ، وإِذَا تَرَكَهَا لأَنَّهَا لَمْ تَطْرَأُ عَلَى بَالِهِ فَلَا لَهُ وَلَا عَلَيهِ؛ ولهَذَا قَيَّدْنَاهُ هُنَا أَنْ يَكُونَ تَرْكُ المَعْصِيَةَ أَقْوَى فِي الإِنْسَانَ كَانَ يَكُونَ تَرْكُ المَعْصِيَة أَقْوَى فِي الإِنْسَانَ كَانَ تَركُ المَعْصِيَة فِي حَقِّهِ أَفْضَلَ.

انظُرْ قصَّة يُوسُفَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ كَانَ دَاعِي المَعْصِية فِي حَقِّه قَوِيًّا:

أُوَّلًا: لأنَّهَا امرَأَةُ العَزِيزِ فَهِيَ سَيِّدَتُه، وقَدْ رَاوَدَتْهُ عَنْ نَفْسِه، وكَانَ مُقتضَى ذَلِكَ أَنْ يُطيعَها حَتَّى تَنفَعَهُ.

ثانيًا: أنَّ المرْأَةَ كَانَت عَلَى جَانِبٍ كَبيرٍ مِنَ الجَهَالِ، والجَهَالُ يَدْعُو للاتِّصالِ بِهَا.

ثَالِثًا: أَنَّهَا غَلَّقَتِ الأَبُوابَ، فَانْتَفَى الْمَانِعُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ تَرَكَ هَذِهِ الْمُعْصِيَةَ خَوْفًا مِنَ اللهِ؛ لَقَولِه تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِيرِّهُ وَهَمَّ بِهَا لَوَلَاۤ أَن رَّهَا بُرْهَانَ رَبِّهِ ؞ ﴾ [يوسف:٢٤].

ثُمَّ انظُرْ إِلَى قَوْل الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ فِي السَّبِعَةِ الَّذِينَ يُظِلَّهُم اللهُ فِي ظِلِّهِ قَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهُ اللهُ (١). قَالَ: فِي أَحِدِهِمْ: «رَجُلُ دَعَتْهُ امرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبِ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ اللهَ (١).

إِذَنْ: فَتَرْكُ المَعْصِيَة خَوْفًا مِنَ اللهِ يُثابُ عَلَيْهِ الإِنْسَانُ، ويَزدَادُ بِهِ إِيمَانُه، وكُلَّما كَانَ دَاعِي المَعْصِيَة أَقْوَى كَانَ زيَادَةُ الإِيمَان بتَرْكِهَا أَقْوَى أَيْضًا.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٢٩)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضَيَالِلَهُ عَنهُ.

وأمَّا نَقْصُ الإِيهَان فلَهُ أَسْبَابُهُ مِنْهَا:

١ - الجَهْلُ باللهِ تَعَالَى وأَسْمَائِه وَصِفَاتِه [١].

٢- الغَفْلَةُ والإعرَاضُ عَنِ النَّظرِ فِي آيَاتِ اللهِ وأَحْكَامِهِ الكَوْنِيَّة والشَّرْعِيَّة فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ مَرَضَ القَلْبِ أَوْ مَوتَهُ باسْتِيلَاء الشَّهوَاتِ والشُّبُهَات عَلَيْهِ [1].
 عَلَيْهِ [1].

٣- فِعْلُ المَعْصِيَة، فيَنقُصُ الإِيهَان بِحَسَبِ جِنْسِهَا وقَدْرِهَا والتَّهاوُنِ بِهَا وقُوَّةِ الدَّاعِي إِلَيْهَا أَوْ ضَعْفِهَا.

فأَمَّا جِنْسُهَا وقَدْرُها فإِنَّ نَقْصَ الإِيمَانِ بالكَبَائِرِ أَعظَمُ مِنْ نَقْصِهِ بالصَّغائِرِ، ونقْصُهُ ونقْصَ الإِيمَانِ بالكَبَائِرِ أَعظَمُ مِنْ نَقْصِهِ بأَخْذِ مَالِ مُحْتَرَمٍ [^{17]}، ونقْصُهُ بمَعْصِيَة بِمَعْصِيَة وَاحِدَةٍ، وهَكَذَا^[1].

وأمَّا التَّهاوُنُ بِهَا فإِنَّ المَعْصِية إِذَا صَدَرَتْ مِنْ قَلْبٍ مُتهَاوُنٍ بمَنْ عَصَاهُ ضَعِيفِ الخَوفِ مِنْهُ كَانَ نَقْصُ الإِيهَان بِهَا أعظمَ مِنْ نَقْصِهِ إِذَا صَدَرَتْ مِنْ قَلْبٍ

[1] لأنَّهُ لـمَّا كَانَ العِلْمُ بأَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ سَبَبًا فِي الزِّيادَةِ كَانَ الجَهْلُ سَبَبًا فِي النَّقْصِ.

[٢] ولهَذَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُون دَائِيًا مُتَفَكِّرًا فِي آيَاتِ اللهِ، فإِنْ أَعْرَضَ فاتَهُ خَيْرٌ كَثِير.

[٣] وَذَلِكَ لأنَّ حُرمَةَ النَّفسِ أعظَمُ مِنْ حُرمَةِ المَالِ.

[٤] لأَجْلِ أَنَّ هَذَا أَكْثَرُ.

مُعَظِّمٍ للهِ تَعَالَى، شَدِيدِ الخَوْفِ مِنْهُ، لكِنْ فَرَطَتْ منْهُ المَعْصِيةُ[١].

وأمَّا قُوَّةُ الدَّاعِي إِلَيْهَا فإِنَّ المَعْصِية إِذَا صَدَرَتْ مِمَّن ضَعُفَتْ مِنْهُ دَوَاعِيهَا كَانَ نقْصُ الإِيهَان بِهَا أعظمَ مِنْ نقْصِهِ إِذَا صَدَرَتْ مِمَّن قَوِيَتْ مِنْهُ دَوَاعِيهَا ولذَلِكَ كَانَ اسْتِكْبَارُ الفَقِيرِ وَزِنَا الشَّيخِ أعظمَ إِنَّهَا مِنِ استِكْبَارِ الغَنِيِّ وزِنَا الشَّابِ كَهَا فِي كَانَ اسْتِكْبَارُ الغَنِيِّ وزِنَا الشَّابِ كَهَا فِي الْمَتَكْبَارُ الغَنِيِّ وزِنَا الشَّابِ كَهَا فِي المَّدِيث: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمُ الحَدِيث: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» وذَكرَ مِنْهُمُ الأُشْيمِطَ الزَّانِي، والعَائِلَ المُستكبِرَ ؛ لقِلَّةِ دَاعِي تِلْكَ المُعْصِيةِ فِيهِها.

٤- تَرْكُ الطَّاعَة، فإِنَّ الإِيمَان يَنقُصُ بِه، والنَّقْصُ بِهِ عَلَى حَسَبِ تَأْكُدِ الطَّاعَةِ، فَكُلَّما كَانَتِ الطَّاعَةُ أَوْكَدَ كَانَ نَقْصُ الإِيمَان بتَرْكِهَا أعظَمَ، ورُبَّما فَقَدَ الإِيمَانَ كُلَّهُ كَتَرْكِ الصَّلَاة.

ثُمَّ إِنَّ نقْصَ الإِيهَان بتَرْكِ الطَّاعَةِ عَلَى نَوعَين: نَوعٌ يُعاقَبُ عَلَيْهِ وهُوَ: تَرْكُ الوَاجِب بِلَا عُـذْرِ^[۲]،.....

[1] قَدْ يَكُون رَجُلانِ فَعَلَا مَعْصِيَةً مِنَ المَعَاصِي مُتَّفِقَةَ الجِنْسِ والكُمِّ والكَيْف، لكِنَّ أحدَهُما فَعَلَ هَذِهِ المَعْصِيَةَ وهُوَ مُتهَاوِنٌ بِهَا، غَيْرُ مُبالٍ بِهَا، والثَّاني فَعَلَهَا مَعَ تَعظِيمِهَا والحَوْفِ مِنْ عَاقِبَتِهَا، فإنَّ نَقْصَ الإِيهَان مَعَ الأَوَّل أَشَدُّ وأعظمُ، والفَرْقُ بَيْنَهُما وَاضِحٌ.

[٢] مثَالُ تَرْكِ الوَاجِب بِلَا عُذْرٍ: تَرْكُ الصَّلَاة مَعَ الجَبَاعَةِ بِلَا عُذْرٍ، وهَذَا يُعاقَبُ عَلَيْهِ. ونَوعٌ لَا يُعاقَبُ عَلَيْهِ وهُـوَ: تَرْكُ الوَاجِب لِعُـذْرٍ شَرعيٍّ [¹] أَوْ حِسِيٍّ أَا، وتَرْكُ المُستَحَبِّ، فالأَوَّلُ: كَتَرْكِ المرْأَةِ الصَّلَاةَ أَيَّامَ الحَيْضِ، والثَّاني: كَتَرْكِ صَلَاةِ الضُّحَى. واللهُ أَعلَمُ.

[1] ومثَالُ تَرْكِ الوَاجِب لعُذْرِ شَرعيٍّ: كتَرْكِ المُرْأَةِ الصَّلَاةَ فِي زَمَنِ الحَيْضِ، وَلَا تُعاقَبُ عَلَى ذَلِكَ.

[٢] ومثَالُ تَرْكِ الوَاجِب لعُذْرِ حِسِّيٍّ: كَأَنْ يُصلِّيَ المَريضُ العَاجِزُ عَنِ القِيَامِ قَاعِدًا، وَلَا يُعاقَبُ عَلَى ذَلِكَ، وتَرْكُ المُستحَبِّ أَيْضًا لَا يُعاقَبُ عَلَيْهِ.

XXX





فُصْلٌ

فِي الاستِثْنَاء فِي الإِيمَان

XIX

الاستِثنَاءُ فِي الإِيمَانُ [1]: أن يَقُولَ: أنَا مُؤْمِن إِنْ شَاءَ اللهُ [1].

[١] مِمَّا حَدَثَ القَوْل بِهِ بَعْد الصَّحَابَة وَلَمْ يَكُنْ شَائِعًا بَينَهُم وهُوَ:

[7] واعلَمْ أَنَّ الأَشْيَاء إِمَّا أَنْ تَكُونَ أَفْعَالًا مُحُقَّقةً، وإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَشْيَاءَ غَيْرَ مُحُقَّقةٍ، فإِنْ كَانَت أَشْيَاءَ مُحُقَّقةٍ فَلَا يَنْبَغِي الاستِثْنَاءُ فِيهَا؛ لأَنَّ الاستِثْنَاء فِيهَا لَغُوَّ، وإِن كَانَت أَشْيَاءَ غَيْرَ مُحُقَّقةٍ فالاستِثْنَاءُ فِيهَا لَهُ وَجهٌ، فمَثَلًا لَوْ قَالَ: أَنَا لَابِسُ ثَوبِي وَإِن كَانَت أَشْيَاءَ غَيْرَ مُحُقَّقةٍ فالاستِثْنَاءُ فِيهَا لَهُ وَجهٌ، فمَثَلًا لَوْ قَالَ: أَنَا لَابِسُ ثَوبِي إِنْ شَاءَ الله فَهُذَا لَغُوْ؛ لأَنَّ مُحُرَّد كُوْنِ الثَّوبِ عَلَيْك دَلِيل عَلَى أَنَّ الله قَدْ شَاءَهُ، فَلَا وَجْهَ للتَّعلِيق.

وإذَا صَلَّيْتَ فَقِيلَ لَكَ: هَلْ صَلَّيْتَ؟ فَقُلْتَ: صَلَّيْتُ إِنْ شَاءَ اللهُ. فإِنْ أَرَدْتَ وَإِذَا صَلَّيْتَ، وإِنْ أَرَدْتَ أَنَّ المَشِيَّةَ تَعُودُ عَلَى فِعْلِكَ فَهُيَ لَغُوّ؛ لأَنَّكَ قَدْ فَعَلْتَ وَصَلَّيْتَ، وإِنْ أَرَدْتَ أَنَّ المَشِيَّةَ تَعُودُ إِلَى صَلَاةٍ كَامِلَةٍ ومَقْبُولة فالاستِثنَاءُ هُنَا لَهُ وَجْهٌ، ولَيْسَ بلَغْوٍ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مُصلِّ يَكُون مُصلِّيًا، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَمُ للرَّجُلِ الَّذِي أَسَاءَ لأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مُصلِّ يَكُون مُصلِّيًا، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ للرَّجُلِ الَّذِي أَسَاءَ فِي صَلاتِهِ قَالَ: «لا صَلاةً بِحَضْرَةٍ طَعَامٍ، فِي صَلاتِهِ قَالَ: «لا صَلاةً بِحَضْرَةٍ طَعَامٍ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم (۷۵۷)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (۳۹۷)، من حديث أبي هريرة رَعِوَاللّهُ عَنْهُ.

وقَدِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقُوالِ [1]:

وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ^{»(١)}.

وإِذَا قِيلَ لَكَ مَثَلًا: هَلْ هَذِهِ الحَقيبَةُ مِنْ جِلْدٍ؟ فَقُلْتَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. فإِنَّ هَذَا لَغُوّ؛ لأَنَّ الْحَقِيبَةَ حَقِيبَةٌ مِنْ جِلْدٍ، ولَوْ قَالَ لَكَ قَائِل وَأَنْتَ تَغْسِلُ بَعْدَ الغَدَاءِ: هَلْ لَغُوّ؛ لأَنَّ الْحَقِيبَةَ حَقِيبَةٌ مِنْ جِلْدٍ، ولَوْ قَالَ لَكَ قَائِل وَأَنْتَ تَغْسِلُ بَعْدَ الغَدَاءِ: هَلْ تَغَدَّيْتَ؟ فَقُلْتَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. فإِنَّ هَذَا النَّعِيرِ عنْدَ النَّاسِ لَاسْتَغْرَبُوا مِنْكَ هَذَا الشَّيْء، تَغَدَّيتَ؛ ولهَذَا لَوْ أَنَّكَ عَبَّرْتَ بِهَذَا التَّعِيرِ عنْدَ النَّاسِ لَاسْتَغْرَبُوا مِنْكَ هَذَا الشَّيْء، كَيْف تَقُول: تَغَدَّيْتُ إِنْ شَاءَ اللهُ. وأَنْتَ الْآنَ مُتغَدِّ؟! لكِنْ لَوْ جَاءَ رَجُلٌ جَدَيُّ كَيْف تَقُول: تَغَدَّيْتُ إِنْ شَاءَ اللهُ. الغَدَاءَ النَّافِع؛ لأَنَّ مِنَ الغَدَاءِ مَا لَا يَنتَفِعُ بِهِ وَقَالَ أَرَدْتُ بَقُولِي: إِنْ شَاءَ اللهُ. الغَدَاءَ النَّافِع؛ لأَنَّ مِنَ الغَدَاءِ مَا لَا يَنتَفِعُ بِهِ وَقَالَ أَرَدْتُ بَقُولِي: إِنْ شَاءَ اللهُ. الغَدَاءَ النَّافِع؛ لأَنَّ مِنَ الغَدَاءِ مَا لَا يَنتَفِعُ بِهِ وَقَالَ أَرَدْتُ بَقُولِي: إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَا يُسْفِنُ وَلَا يُغْنِي مِن جُوعٍ ﴾ [الغَاشية:٧]، الإنْسَان، فَيَكُون لَهُ وَجْهٌ، قَالَ اللهَ تَعَالَى: ﴿ لَا يُسْفِنُ وَلَا يُغْنِى مِن جُوعٍ ﴾ [الغَاشية:٧]، فَلَيْسَ فِيهِ نَفْعٌ للبَدَنِ، وَلَا دَفْعٌ للضَّرورَةِ.

إِذَنِ: الأَشْيَاءُ المَعْلُومَةُ المُحقَّقَةُ يَكُون الاستِثنَاءُ فِيهَا عَبَثًا ولَعْوًا، والأَشيَاءُ غَيْرِ المُحقَّقةِ يَكُونُ الاستِثنَاء فِيهَا لَهُ مَحَلٌّ.

بَقِينا فِي الإِيهَانِ، وهَلْ يُستَثْنَى فِيهِ بأَنَّ يَقُول الرَّجُل: أَنَا مُؤمِن إِنْ شَاءَ اللهُ. أو لَا يُستَثْنَى؟ فِيهِ خِلَافٌ طَوِيل بيْنَ العُلَهَاء؛ ولهَذَا قَالَ: «وقَدِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ...».

[1] فمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الاستِثْنَاء فِي الإِيمَان لَا يَجُوز؛ لأَنَّ الإِيمَانَ مَعْلُوم مُحُقَّقٌ، وهُوَ إِقْـرَارُ القَلْب، والأَعْـمَالُ لَا تَدْخُلُ فِيهِ، وأَنْتَ إِذَا استَثَنَيْتَ فِي أَمْـرٍ مُحَقَّق

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٦٠)، من حديث عائشة رَضَوَالِلَهُ عَنْهَا.

القَوْلُ الأَوَّلُ: تَحْرِيمُ الاستِثنَاء، وهُو قَوْلُ المُرْجِئَة والجَهْمِيَّة ونَحْوِهِم، ومَأْخَذُ هَذَا القَوْلِ: أَنَّ الإِيَانَ شَيْءٌ وَاحِد يَعلَمُهُ الإِنْسَانِ مِنْ نَفْسِهِ، وهُو التَّصدِيقُ الَّذِي فِي القَلْبِ، فَإِذَا اسْتَثْنَى فِيهِ كَانَ دَلِيلًا عَلَى شَكِّهِ؛ ولذَلِكَ كَانُوا يُسمُّون الَّذِي فِي القَلْبِ، فَإِذَا اسْتَثْنَى فِيهِ كَانَ دَلِيلًا عَلَى شَكِّهِ؛ ولذَلِكَ كَانُوا يُسمُّون الَّذِينَ يَسْتَثُنُونَ فِي الإِيهَانِ (شُكَّاكًا)[1].

القَوْلُ الثَّانِي: وُجُوبِ الاستِثنَاء [٢]،......

فَهُوَ دَلِيلَ عَلَى شَكِّكَ فِيهِ، فالاستِثنَاء فِي الإِيهَان إِذَنْ شَكُّ فِي الإِيهَان، والشَّكُّ فِيهِ كُفْرٌ؛ لأَنَّهُ أَمْرٌ مَعْلُوم، وعَلَى هَذَا فَلَا يَجُوز أَنْ تَقُول: أنا مُؤْمِن إِنْ شَاءَ اللهُ. وهَذَا هُوَ: «القَوْلُ الأَوَّلُ -تَحَرِيمُ الاستِثنَاء...».

[1] فَإِذَا قَالَ لَكَ صَاحِبُ هَذَا القَوْلِ: أَنْتَ مُؤْمِن؟ قُلْت: إِنْ شَاءَ اللهُ، قَالَ لَكَ: كَفَرْتَ؛ لأنَّ الإِيمَان شَيْءٌ فِي القَلْب لَا بُدَّ أَن يَكُونَ مَعْلُومًا جُزُومًا بِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. فَهَذَا تَردُّدٌ، والتَّردُّد فِيهَا يَجِب الجَزْمُ بِهِ مُنافٍ للجَزْمِ، فَيكُون كُفُون كُفُوا؛ ولهَذَا يُسمُّون مَن يَستَثْنِي فِي الإِيهَان بالشَّكَّاكة، وقَدْ أَشَارَ السَّفَّارِينيُّ رَحْمَهُ اللهُ كَاكة مُونَ فَي مَنظُومَتِه فَقَالَ (۱):

وَنَحْنُ فِي إِيمَانِنَا نَسْتَثْنِي مِنْ غَيْرِ شَكَّ فَاسْتَمِعْ وَاسْتَبِنِ أَنَّهُ كُفْرٌ. أَمَّا لَوْ كَانَ مَعَ الشَّكِّ فَهَذَا مَعْرُوفٌ أَنَّهُ كُفْرٌ.

[٢] وهُوَ عَكْسُ القَوْل الأَوَّلِ، فَلَا يَجُوز أَنْ تَقُول: أَنَا مُؤْمِن. وتَسْكُتُ، وَلَوْ قُلْت ذَلِكَ كَانَ ذَلِكَ حَرَامًا، فالوَاجِبُ أَنْ تَقُول: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ.

⁽١) العقيدة السفارينية (ص: ٧١).

وهَذَا القَوْلُ لَهُ مَأْخَذَانِ:

انَّ الإِيمَانَ هُـوَ مَا مَـاتَ الإِنْسَانَ عَلَيْهِ، فالإِنْسَانُ إِنَّمَا يَكُـونَ مُؤْمِنًا وَكَافِرًا بِحَسَبِ الوَفَـاةِ [1]، وهَـذَا شَيءٌ مُستَقبَلٌ غَيْرُ مَعلُوم، فَـلا يَجُوز الجَزمُ بِهِ [1]. وهَذَا مَأْخَذُ كَثِير مِنَ المُتأخِرينَ مِنَ الكُلَّابيَّةِ وغيرِهِم، لكِنَّ هَذَا المَأْخَذَ بِهِ [1]. وهَذَا مَأْخَذُ كثِير مِنَ المُتأخِرينَ مِنَ الكُلَّابيَّةِ وغيرِهِم، لكِنَّ هَذَا المَأْخَذَ لَتُأْنِى لَمَ السَّلَف عَلَل بِهِ، وإِنَّمَا كَانُـوا يُعلَّلُون بالمَأْخَذِ الثَّانِي وَهُو:

[١] في نُسخة «بحَسَب المُوَافَاة» أي: مُوافَاةِ اللهِ عَزَّوَجَلً، وهُوَ حُلُول الأَجَل.

[٢] هَذَا وَجهُ القَوْل بوُجُوبِ الاستِثْنَاء، يَقُول: لأَنَّ الإِيَهَان هُو مَا مَاتَ عَلَيْهِ الإِنسَانُ، وهُو الْآنَ حَيُّ، لَا يَدْرِي مَاذَا يَعرضُ لَهُ، رُبَّهَا يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُون بَينَهُ وبينهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فيسبِقُ عَلَيْهِ الْجِتَاب، فيَعمَلُ بعَمَلِ أَهْل الجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُون بَينَهُ وبينهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فيسبِقُ عَلَيْهِ الْجِتَاب، فيَعمَلُ بعَمَلِ أَهْل النَّار فيدخُلُها، فَلَا أَحَدَ مِنَّا يَجِزِمُ بِالنَّهُ سَيَمُوتُ عَلَى الإِيهَان، لَكِنْ نَرجُو اللهَ عَرَقَجَلَ أَنْ يُمِيتَنا عَلَى الإِيهَانِ، وأَنْ لَا يُزيغَ قُلُوبَنا وَنَحنُ عَلَى خَوفِ، فَهُمْ يَقُولُونَ: يَجِب الاستِثنَاء؛ لأَنَّ الإِيهَانَ مَا مَاتَ عَلَيْهِ الإِنْسَان، وأَنْتَ لَا تَعلَمُ هَلْ مَعُوتُ عَلَيْهِ أَو لَا؟ الاستِثنَاء؛ لأَنَّ الإِيهَانَ مَا مَاتَ عَلَيْهِ الإِنْسَان، وأَنْتَ لَا تَعلَمُ هَلْ مَعُوثُ عَلَيْهِ أَو لَا؟ الاستِثنَاء؛ لأَنَّ الإِيهَانَ مَا مَاتَ عَلَيْهِ الإِنْسَان، وأَنْتَ لَا تَعلَمُ هَلْ مَعُوتُ عَلَيْهِ أَو لَا؟ الاستِثنَاء؛ لأَنَّ الإِيهَانَ مَا مَاتَ عَلَيْهِ الإِنْسَان، وأَنْتَ لَا تَعلَمُ هَلْ مَعُوثُ عَلَيْهِ أَو لَا؟ فَيَجِبُ عَلَيْكُ أَن تَقُولَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. وإِلَّا فَأَنْتَ آثِمٌ؛ لأَنَّ اللهَ قَالَ للنَيهِ: ﴿ وَلا نَقُولَنَ لَيْهِ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَى اللهُ ال

[1] يَقُولُ: إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَنَا مُؤْمِنٌ. وأَطْلَقْتَ، فالإِيهَان الْمُطْلَق يَتَضَمَّن فِعْلَ الْمُأْمُورات كُلِّها، وتَرْكَ المَحْظُوراتِ كُلِّهَا ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتَ عَلَيْهِمْ ءَايَنَهُ، زَادَتْهُمْ إِيمَننا وَعَلَى رَبِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۞ ٱلَذِينَ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتَ عَلَيْهِمْ ءَايَنَهُ، زَادَتْهُمْ إِيمَننا وَعَلَى رَبِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۞ ٱلَذِينَ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيتَ عَلَيْهِمْ يُنفِقُونَ ۞ أَوْلَئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًا ﴾ فهل أنت مُتَصِفٌ بهذِهِ الصَّفَاتِ؟

لَا أَجزِمُ بِالنِّي مُتَّصِفٌ بِهَا، بَلْ أَجْزِمُ بِأَنَّ عِنْدِي أَصلَ الإِيهَان، وهَذَا لَا شَكَّ عِنْدِي فِيهِ، لَكِنْ أَنْ أَجزِمَ بِأَنِّي سَأَقُومُ أَوْ بِأَنِّي قَائِمٌ بِجَمِيعِ المَأْمُورَاتِ وتَرْكِ المنهِيَّاتِ فَهَذَا أَمْرٌ لَا يُمكِن، فأَنَا أَستَنْنِي مُلاحِظًا هَذَا المَعْنَى، وهُوَ أَنَّ الإِيهَان المُطلَق يَتَضَمَّن فَهَذَا أَمْرٌ لَا يُمكِن، فأَنَا أَستَنْنِي مُلاحِظًا هَذَا المَعْنَى، وهُوَ أَنَّ الإِيهَان المُطلَق يَتَضَمَّن فَهَلَ جَمِيعِ المَنْهُ وَرَاتِ، وترْكَ جَمِيعِ المَنهيَّاتِ، وهَذَا شَيْءٌ لَا أَجْزِمُ بِالقِيام بِهِ، فأَنَا أَستَثْني لَمَذَا السَّبِ؛ ولهَذَا قَالَ: "وهَذَا لَا يَجْزِمُ بِهِ الإِنسَانُ مِنْ نَفْسِه، ولَوْ جَزَم» بِهِ أَستَثْني لَمَذَا السَّبِ؛ ولهَذَا قَالَ: "وهَذَا لَا يَجْزِمُ بِهِ الإِنسَانُ مِنْ نَفْسِه، ولَوْ جَزَم» بِهِ مَن نَفْسِه "لكَانَ قَدْ زكّى نَفْسَه».

[٢] لَوْ قَالَ: أَنَا أَجْزِمُ بِأَنِّي فَاعِلٌ لِكُلِّ الْمَأْمُوراتِ، تارِكٌ لِكُلِّ الْمَخْطُوراتِ. فَهَذِهِ تَزكِيَةٌ للنَّفْسِ، وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تُزَكُّواْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [النجم:٣٢].

[٣] أَيْ: ثُمَّتَنِعَةٌ شَرْعًا، لَوْ أَنَّكَ قُلْتَ: أَنَا مُؤْمِن. بِدُونِ قَولِكَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. وقصَدْتَ الإِيمَان المُطْلَـق المُستلزِمَ لفِعْلِ المَأْمُـورات، وتَرْكِ المَحْظُوراتِ لكُنْتَ قَـدْ القَوْل الثَّالِث: التَّفْصِيلُ؛ فإِنْ كَانَ الاستِثنَاء صَادِرًا عَنْ شَكَّ فِي وُجُودِ أَصْل الإِيهَان فَهَذَا مُحُرَّمٌ، بَلْ كُفْرٌ [1]، لأنَّ الإِيهَان جَزْمٌ، والشَّكُّ يُنافِيهِ،......

شَهِدْتَ لنَفْسِكَ بأَنَّك مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ؛ لأَنَّ مَنْ كَانَ هَذَا وَصفَهُ فلَا بُدَّ أَن يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وهَذَا حَرَامٌ، إِذْ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَن يَقُول: إِنَّهُ مِن أَهْلِ الجَنَّة. بَلْ يَقُول: إِنْ شَاءَ اللهُ أَرْجُو ذَلِكَ.

كَذَلِكَ الإِيمَانُ الَّذِي يُرادُ بِهِ فِعْلُ المَاْمُوراتِ، وتَرْكُ المَحْظُوراتِ لَا أَحَدَ يَجْزِمُ بِهِ، فَهَذَا مَأْخَذُ السَّلَف فِي الاستِثنَاء فِي الإِيمَان، فَإِذَا قِيلَ لَكَ: أَنْتَ مُؤْمِن؟ فقُلْتَ: بِهِ، فَهَذَا مَأْخَذُ السَّلَف فِي الاستِثنَاء فِي الإِيمَان، فَإِذَا قِيلَ لَكَ: أَنْتَ مُؤْمِن؟ فَقُلْتَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. صَحَّ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَصْل الإِيمَان؛ لأَنَّ أَصْلَ الإِيمَان عَنْدَكَ مَعْلُوم جَازِمٌ بِهِ، وإذا قِيلَ لَكَ: أَنْتَ مُؤْمِن؟ فقُلْتَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. صَحَّ أَيْضًا باعْتِبَارِ أَنَّكَ تُريدُ أَنَّ الإِيمَان عَنْدَ الإِطلاق يَتَضَمَّن فِعْلَ المَاْمُورات، وتَرْكَ المَحْظُوراتِ، وهَذَا شَيْء لَا تَجْزِمُ بِهِ، فَتَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللهُ؛ لهَذَا الغَرَضِ.

أَمَّا عَلَى قَوْل بَعْض الكُلَّابِيَّة الَّذِينَ يَقُولُونَ: تَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللهُ؛ لأَنَّكَ لَا تَدْرِي مَا الذِي تَمُوتُ عَلَيْهِ؟ فَهَذَا لَيْسَ بصَحِيحٍ؛ لأنَّ الإِنْسَانِ إِنَّمَا يُخْبِرُ عَنْ نَفْسِه الْآنَ، أَمَّا الْمُستقبَلُ فاللهُ بِهِ علِيمٌ.

[1] إِذَا قَالَ: أَنَا مُؤْمِن إِنْ شَاءَ اللهُ. وهُوَ يُرِيد بِهَذَا الاستِثنَاءِ أَصْلَ الإِيهَان، يَعْنِي: أَنَّهُ مُترَدِّدٌ: هَلْ مَعَهُ أَصْلَ الإِيهَان أَوْ لَا؟ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ، إِنِّي مُؤْمِن. فَهَذَا حَرَام بَلْ كُفْرٌ؛ لأَنَّهُ يُنافِي الإِيهَان الَّذِي هُوَ الجُزْمُ واليَقِينُ؛ ولهَذَا نَقُول: «لأَنَّ الإِيهَان جَزْمٌ، والشَّكُ يُنافِيهِ، وإِنْ كَانَ صَادِرًا عَنْ خَوْفِ تَزكِيةِ النَّفسِ والشَّهادِةِ لَمَا بَتَحقِيقِ الإِيهَان قَوْلًا وعمَلًا واعْتِقَادًا فَهَذَا وَاجِبٌ خَوْفًا مِنْ هَذَا المَحْذُورِ».

وإِنْ كَانَ صَادِرًا عَنْ خَوْفِ تَزكِيةِ النَّفسِ والشَّهادِةِ لَـهَا بتَحقِيقِ الإِيهَان قَوْلًا وعمَلًا واعْتِقَادًا فَهَذَا وَاجِبٌ خَوْفًا مِنْ هَذَا المَحْذُورِ^[1]، وإن كَانَ المَقْصُودُ مِنَ الاستِثنَاء التَّبَرُّكَ بذِكْرِ المَشيئَةِ، أَوْ بَيَانَ التَّعلِيلِ، وأنَّ مَا قَامَ بِقَلْبِهِ مِنَ الإِيهَان بمَشِيئَةِ اللهِ فَهَذَا جَائِزٌ^[7].

[1] إِذَا كَانَ الاستِثنَاء؛ لِتَلَّا يُزكِّيَ نَفْسَهُ؛ ولِثَلَّا يَشْهَدَ لَهَا بِأَنَّهَا مِنَ الْمُتَّقِين الأَبْرَارِ فالاستِثنَاء هُنَا وَاجِبٌ؛ لأَنَّ تِزْكِيَةَ النَّفسِ حَرَام، ومَا أَوْقَعَ فِي الْحَرَامِ فاجْتِنَابُهُ وَاجِبٌ.

[٢] وهَذَا -فِيهَا يَظْهَرُ لِي- غَالِبُ مَا يَقَعُ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ لَهُ: أَنْتَ مُؤْمِنٌ؟ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. يُرِيدُ بِذَلِكَ التَّبرُّكَ، وتحقِيقَ ذَلِكَ بِمَشيئَةِ اللهِ.

وبِنَاءً عَلَيْهِ فَيَكُونُ مَا يَقَعُ مِنَ العَامَّةِ مِنَ الاستِثْنَاءِ جَائِزًا؛ لأَنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ أَيَّ أَحْدِ مِنَ العَامَّةِ بِقَولِهِ: إِنْ شَاءَ اللهُ: هَلْ أَنْتَ فِي شَكِّ مِنْ ذَلِكَ؟ لقَالَ: لا، ولكِنْ أُرِيدَ التَّبَرُّكَ بِذِكْرِ المَشيئَةِ. فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، يَعْنِي: إِنْ شِئْتَ فَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ، وإِن أُرِيدَ التَّبَرُّكَ بِذِكْرِ المَشيئَةِ. فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، يَعْنِي: إِنْ شِئْتَ فَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ، وإِن شَاءَ اللهُ فَيْهَا شَيْء مِنَ التَّرَدُّدِ فِيهَا لَوْ قُلْت شِئْتَ فَلَا تَقُلْ، ويَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ (إِنْ شَاءَ اللهُ) فِيهَا شَيْء مِنَ التَّرَدُّدِ فِيهَا لَوْ قُلْت لَصَاحِبِكَ: سَتَأْتِي إِلَيْنَا اللَّيْلَةَ؟ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. فإِنَّكَ لَا تَرَى أَنَّهُ أَعْطَاكَ وَعُدًا فَعَلَا.

ولهَذَا بَعْضُ النَّاسَ يَقُولَ لَهُ: «لَا تَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ. بَلْ قُلْ: سَآتِي»؛ لأنَّ (إِنْ شَاءَ اللهُ) لَيْسَ جَوَابًا، مَعَ أَنَّ قَصْدَهُ بِقَولِهِ: إِنْ شَاءَ اللهُ. أَنَّهُ لَا يَدْرِي: هَلْ يُوجَدُ مَانِعٌ أَوْ لَا؟ وأَمَّا نيَّتُه فَهُوَ جَازِمٌ فِيهَا. والتَّعلِيقُ بالمشيِئةِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ -أَعْنِي: بيَانَ التَّعلِيل- لَا يُنافِي تَّحَقُّقَ الْمُعلَّق، فَإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ التَّعلِيقُ عَلَى هَذَا الوَجْهِ فِي الأُمُورِ المُحقَّقةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَدَخُلُنَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَآءَ اللَّهُ ءَلِمِنِينَ مُحَلِقِينَ رُمُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾ [الفتح: ٢٧][1].

وبِهَذَا عُرِفَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ الحُكْمِ عَلَى الاستِثنَاء، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّفْصِيلِ السَّابِقِ.

> واللهُ أَعلَمُ، وصَلَّى اللهُ عَلَى نَبيِّنَا مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ حُرِّرَ فِي ٨ مِنْ ذِي القَعدَةِ سَنَةَ ١٣٨٠هـ والحَمْدُ للهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ.

> > المُؤلِّف

[1] فدُخولُـهُمْ المُسْجِدَ الحَرَامَ ثَابِتٌ ومُحَقَّقٌ، والَّذِي جَعَلَهُ مُحَقَّقًا أَنَّ اللهَ تَعَالَى وَعَدَ بِهِ ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾ وأكَّدَهُ بالقَسَمِ واللَّامِ والنُّونِ، فَهُوَ لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ، ومَعَ ذَلِكَ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. هُوَ اللهُ عَزَّفَجَلَّ، لكِنْ لِيُبيِّنَ أَنَّ دُخوهَمُ إِيَّاهُ مُرتَبِطٌ بِمَشْيئَةِ اللهِ.

 إِن شَآةَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِقِينَ رُءُوسَكُمُ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ "(١)، لكِن لَيْست هَذِهِ السَّنَة، وفِيْهِ دَلِيل عَلَى أَنَّ عُمَرَ رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ سَيَبْقَى حَتَّى يَدْخُلَ البَيْتَ ويَطُوفَ بِهِ، فَهُوَ شَهَادَةٌ لَهُ بَأَنَّهُ لَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَتَحَقَّقَ لَهُ مَا وَعَدَ اللهُ تَعَالَى.

XXX

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١)، من حديث المسور ابن مخرمة ومروان بن الحكم رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

ئىم(دىر. ئىمىرى

بسم الله الرحين الرحيم

مذكرة على مقرر التوحيسسك

للسنة الثالثة الثانوي

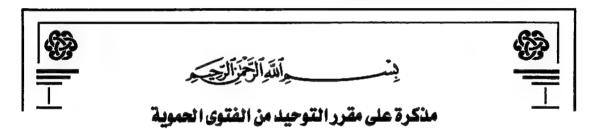
بالمعا هد العلميسية

يقلم

محمد الطالع العثيين

صفحة غلاف المذكرة لفضيلة الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى

	, .



M H M

الحَمْد لله ربِّ العالمَين، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وأصحابه أَجَعين. أمَّا بَعْدُ:

فهذه خُلاصة مقرَّر السَّنَة الثَّالثة ثانِوي فِي المعاهدِ العلميَّةِ فِي التَّوْحيد، مِنَ الفَّتُوى الحَمويَّة الَّتي أَلَّفها شَيْخ الإِسْلام ابنُ تَيْمِيَّة، رتَّبناها على السُّؤال والجواب، تَحْت عناوينَ مُعَيَّنة؛ لعلَّ ذلك يكونُ أقربَ إلى فَهْمها، وأَبْلَغَ فِي إِدْراك مَعْناها.

مُقدِّمة

س ١: مَنْ هو شَيْخ الإسلام ابنُ تيميَّة؟

الجَوابُ: هُو العالِم الرَّبَّانيُّ، بَحْر العُلوم العقليَّة والنَّقليَّة شَيْخ الإسلام تقيُّ الدِّين أحمدُ بنُ عَبْد الحليم بنِ عَبْد السَّلام ابنِ تيميَّة، وُلِد في حَرَّان في العاشِر مِن رَبِيع الأوَّل سَنَة ٦٦٦ه، وتُوفِي محبوسًا في قَلْعة دِمشقَ في عِشرينَ مِن شوَّال سَنَة ٧٢٨ه.

ارتحَل مِنْ حَرَّانَ إلى دِمشقَ معَ أَهْل بَيْته، وتلقَّى العِلْم هناك حتَّى بلَغ الذُّرْوَة فيه، كان رَحِمَهُ آللَهُ عالِمًا كبيرًا، وعَلَمًا مُنيرًا، ومُجاهِدًا شَهيرًا، جاهَد في الله بها استَطاع مِنْ قَوْله وفِعْله، وكان قويَّ الحُجَّة، حُرَّ التَّفْكير، صائِبَ الرَّأْي، قَلَّ أَنْ يَخْتار الرَّأْيَ فَيُخْطئ الصَّواب.

وكان صَدَّاعًا في الحقِّ، إذا تبيَّن له أَظْهره، ولم تَأْخُذه في الله لَوْمةَ لائمٍ؛ ومِنْ ثَمَّ حَصَلَتْ له مواقفُ ومِحِنٌ مع أَهْل البِدَع ومَنْ والاهُم مِنْ ذَوي السُّلطان والجاهِ، وحُبِس عِدَّة مرَّات ظُلْمًا وعُدُوانًا، رجِمه الله رَحْمةً واسعةً، وجَزاه عنِ المسلِمينَ خَيْرًا.

MMM

س٧: ما هي الفَتُوى الحَمَويَّة؟ وما سبَب تَأْليفها؟

الجَوابُ: هي كِتاب ألَّفه شَيْخ الإسلام جوابًا لسُؤال ورَدَ علَيْه مِنْ حَماةً، يقول فيه السَّائل: ما قَوْل السَّادة الفُقَهاء أئمَّة الدِّين في آيات الصِّفات؛ كقَوْله تعالى: ﴿الرَّحْنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، وأحاديث الصِّفات؛ كقَوْله ﷺ: ﴿إِنَّ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، وأحاديث الصِّفات؛ كقَوْله ﷺ: ﴿إِنَّ قُلُوبَ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْن مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ ﴾ (١)؟ ويقَع هذا الجَوابُ في حَواليُ ثلاث وثمانين صَفْحة، وقَدْ قِيل: إنَّه كتَبه في جَلْسة واحدة بَيْن الظُهر والعَصْر.

XXX

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، رقم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضَاللَهُ عَنْهَا.

الباب الأوَّل في قَوْل أَهْل العِلْم وأَهْل السُّنَّة في أسماء الله وصِفاته الواردة في الكتاب والسُنَّة

س ٣: ما قَوْل أَهْل العِلْم في آيات الصِّفات وأحاديثِها؟

الجَوابُ: قَوْلهم فيها ما قاله اللهُ ورسُولُه والصَّحابةُ والتَّابِعون لهم بإِحْسانِ، وهو: إِثْبات ما دَلَّت علَيْه هذه الآياتُ والأحاديث مِنْ أسهاءِ الله وصِفاتِه، على الوَجْه اللَّائق به تعالى، مِنْ غَيْر تَحْريف، ولا تَعْطيل، ولا تَكْييف، ولا تَمْثيل.

MMM

س ؛ ما الدَّليل على وُجوب القَوْل بها ذُكِر؟

الجَوابُ: الدَّليل على ذلك أنَّ الله بعَث محمَّدًا ﷺ بالمُدى ودِين الحقِّ، وأوْجب على النَّاس جميعًا أن يُؤمِنوا به ويَتَّبعوه.

فقال تعالى: ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّ رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَذِى لَهُ مُلْكُ ٱللَّهِ النَّبِيِّ ٱلْأَرْضِ لَآ إِلَهَ إِلَا هُوَ يُحْي، وَيُمِيثُ فَعَامِنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيَ ٱللَّمِي ٱللَّهِ عَرَسُولِهِ ٱلنَّبِي ٱلْأُمِّيَ ٱللَّمِي اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ وَكَلِمَنْتِهِ، وَٱنَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْ مَدُونَ ﴾ [الأعراف:١٥٨].

وقال النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ اللَّهِدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»(١).

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (١/٦٢٦)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٢٦٧٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جماء في الأخذ بالسنة واجتناب المبدع، رقم (٢٦٧٦)،

والخُلفاء الرَّاشدون: همُ الَّذين خلَفوا النَّبيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي العِلْم النَّافع والعَمَل الصَّالح.

XXX

الباب الثَّاني

في مَعْنى التَّحْريف والتَّعْطيل ... إلخ

س٥: ما مَعْنى التَّحْريف والتَّعْطيل والتَّكْييف والتَّمْثيل؟ وما الفَرْق بين التَّكْييف والتَّمْثيل؟

الجَوابُ: التَّحْريف لُغَةً: التَّغْير، واصطِلاحًا: تَغْيير النُّصوص لَفْظًا أو مَعْنَى.

مثال تَغْيير اللَّفْظ: قَوْله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَحَفِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤]، حَيْث حَرَّفه مَنْ يُنْكرون كلام الله مِنْ رَفْع الجَلَالة إلى نَصْبها.

ومِثال تَغْيير المَعْنى: تَفْسير يدَي الله بالنَّعْمة أو القُوَّة.

والتَّعْطيل لُغَةً: التَّرْك، واصطلِلاحًا: إِنْكار شَيْء مِنْ أسهاء الله أو صِفاته؛ سواءٌ كان كُلِّيًّا كها فعَل الأَشْعريَّة، حيث أثبَتوا سَبْعًا مِنَ كان كُلِّيًّا كها فعَل الأَشْعريَّة، حيث أثبَتوا سَبْعًا مِنَ الصِّفات ونَفَوُا الباقِيَ، والسَّبْع الَّتي أثبَتوها هي:

حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، وَالْكَلَامُ لَهُ إِرَادَةٌ، وَكَذَاكَ السَّمْعُ وَالْبَصَـرُ

والتَّكْييف: ذِكْر كَيْفيَّة الصِّفة؛ مِثْل: أَنْ يَقول قائل: كَيْفيَّة استِواء الله على عَرْشه كذا وكذا.

⁼ وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية رَضِحَالِلَهُ عَنهُ.

والتَّمْثيل: إثبات مَثيل للشَّيْء؛ ومِثْله في صِفات الله أَنْ يَقول قائل: استِواء الله على عَرْشه مِثْل استِواء الإنسان على السَّرير.

والفَرْق بَيْن التَّكْييف والتَّمْثيل:

١ - أنَّ التَّمْثيل: ذِكْر كَيْفيَّة الصِّفة مُقيَّدًا بِمُهاثِل.

٢ - والتَّكْييف: ذِكْر كَيْفيَّة الصِّفة غَيْر مُقيَّد بِمُهاثِل.

XXX

الباب الثَّالث

في الإنحاد وأقسامه

س ٦: ما هو الإلحاد لغةً واصطلاحًا؟ وما أقسامُه؟

الجَوابُ: الإِلْحاد لُغَةً: المَيْل، واصطِلاحًا: مَيْل الإنسان عمَّا يَجِب اعتِقاده أو عمَله.

ويَنقَسم إلى قِسْمين:

١ - إِخْاد فِي أسهاء الله.

٧- وإِلْحاد في آياته.

فَالْإِلْحَادُ فِي أَسْمَاءَ الله دَلْيلُه قَوْله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَاءُ لَلْحُسْنَى فَأَدْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا اللَّهِ وَلَا عَلَمُ اللَّهِ الْأَسْمَاءُ اللَّهُ عَالَى اللَّهِ الْأَسْمَاءُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللّ

وأُنْواعه أَرْبعة:

١ - أَن يُسمَّى الله بها لم يُسَمِّ به نَفْسه؛ مِثْل: تَسْمية النَّصارى إيَّاه أبًا.

٢ - أن يُنْكِر شَيْتًا مِنْ أسماء الله، أو مِمَّا دَلَّتْ علَيْه مِنَ الصِّفات؛ كما فعَل أَهْل
 التَّعْطيل مِنَ الجَهْميَّة وغَيْرهم.

٣- أَنْ يَعْتَقِد أَنَّ أَسَهَاء الله يُراد بها تَشْبِيه الله بِخَلْقه فيها دَلَّت علَيْه مِنَ الصِّفات؛ كما فعَل المُشبِّهة.

٤- أن يَشْتَقَ مِنْ أسهاء الله أسهاء للأصنام؛ كما فعَل المُشْرِكون باشتِقاق اللّات مِنَ الإله، والعُزّى مِنَ العَزيز.

والإِلْحاد في آيات الله دَليله قَوْله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي ءَايَنِتَنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَأً ﴾ [نصلت:٤٠].

وهو نَوْعان:

١- إِلَّاد في آيات الله الكوْنيَّة، وهي: مَخْلوقاته الدَّالَّة علَيْه، والإِلْحادُ فيها إمَّا بإِنْكار خَلْق الله إيَّاها، أو باعتِقاد مُشارِك أو مُعِين له في ذلِك.

٢- إِلَّاد في آيات الله الشَّرْعيَّة، وهي: ما أَنْزَله الله على رُسُله مِنَ الوَحْي،
 والإِلْحاد فيها يكُون إمَّا بتكذيبها، أو تَحْريفها، أو مُحَالَفتها.

والإِلْحاد في جميع أقسامه حَرام، ومِنه ما يَكُون كُفْرًا.

الباب الرَّابع

في تِبْيان النَّبِيِّ ﷺ للحَقِّ في أسماءِ الله وصِفاته

س٧: هل بيَّن النَّبيَّ ﷺ الحقَّ في أسهاء الله وصِفاته؟ وما الدَّليل؟

الجَوابُ: نعَمْ، بيَّن النَّبيُّ عَلَيْةِ ذلك بيانًا تقُوم به الحُجَّة، وتَزُول به الشُّبهة.

والدَّليل على ذلك قَوْله تعالى: ﴿وَنَزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَنَبَ يَبْيَنَا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩]، وقَوْله: ﴿هُو ٱلَّذِي آرْسَلَ رَسُولَهُ, بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الفتح: ٢٨]، والسهدى: العِلْم النَّافع، وهو مُتضمِّن لكلِّ عِلْم يَكُون للأُمَّة فيه خَيْر في دِينها أو دُنْياها، وأهمُّ شَيْء من ذلك ما يَتعلَّق بأسهاء الله وصِفاته.

والمُراد بدِين الحقِّ: العمَل الصَّالح، والدَّليل مِنَ السُّنَة قَوْل النَّبِيِّ ﷺ: «تَرَكْتُكُمْ عَلَى المَحجَّةِ الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا» (١)، وَقَالَ أَبُو ذَرِّ رَضَيَلِكُمَنْهُ: «لَقَدْ تُوفِيِّ رسولُ الله ﷺ وما طائِرٌ يُقلِّب جناحَيْه في السَّماء إلَّا ذكر لنا مِنْه عِلْمًا» (٢).

XXX

س٨: هل يَسْتحيل عَدَم تِبْيان النَّبِيِّ ﷺ الحقَّ في أسهاء الله وصِفاته؟ وما وَجْه ذلك؟

الجَوابُ: نعَم، يَسْتحيل هذا من وُجوه مُتعدّدة:

١ - أنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِث بالهُدى والنُّور والصَّلاح، وأعظمُ هدّى ونُورٍ وصَلاحٍ:

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٢٦)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٣)، من حديث العرباض بن سارية رَعَوَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/١٥٣).

ما يَحصُل بمَعْرفة الله وأَسْمائه وصِفاته، فلَوْ فُرِض أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يُبيِّنِ الحقَّ في ذلك؛ لكان هذا مُنافِيًا لَقْصود الرِّسالة.

٢- أنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بُعِث بتَحْقيق عِبادة الله، ولا يُمْكِن تَحْقيق العِبادة إلَّا بمَعْرفة المعبود بأسمائه وصفاته؛ ليُعْبَد على بَصيرة، فمَعْرفة أسماء الله وصفاته أساس الدِّين، وخُلاصة دَعْوة المُرْسَلين، وهو أَوْجبُ وأَفْضلُ ما اكتَسبَتْه القُلوب وأَدْركَتْه العُقول.

٣- أن النّبي عَلَيْ عَلَم أُمّته كُل ما فيه مَنْفعة لها، حتّى آداب الأكل والشُّرْب والنَّوْم والجُلوس، وقضاء الحاجَة، ولا يُمْكِن أَنْ يُعلِّم الأُمَّة هذه الأُمور الدَّقيقة، وأنْ يترُك تَعْليم أهم الأمور وأعْظمها.

٤- أنَّ النَّبيِّ ﷺ كان أَعْلَمَ الحَلْق بالله، وأَنْصحهم لعِباد الله، وأَفْصحهم في بَيان مُراده، وكان الصَّحابة رَحَوَلِللهُ عَنْهُمْ أَحْرى النَّاس على العِلْم، وأشدَّهم رغبةً في خَقيق العِبادة؛ فلا يُمْكِن مع هذا المُقْتَضى التامِّ أن تَبْقى مَعْرِفة الله بأسهائه وصِفاتِه بَجُهولة غَيْر مُبيَّنة.

أنّه مِنَ المُستحيل أَنْ تكُون القُرون الفاضِلة -الصَّحابة والتَّابِعون وتابِعوهم، الَّذين هم خَيْر هذه الأمَّة - لم يُحْكِموا أسهاء الله وصِفاته عِلْمًا واعتِقادًا وقَوْلاً؛ لأنَّ ضِدَّ ذلك إمَّا الجَهْل والسُّكوت، وإمَّا اعتِقاد الباطِل وقَوْل الكذِب، وكلاهما مُمتنِع.

أمَّا امتِناع الأوَّل؛ فقدْ عُلِم أنَّ القُرون الفاضِلة أشدُّ النَّاس رَغْبةً بالعِلْم وتَّفقيق العِبادة، ولا يُمْكِن لَمَنْ هذه حالُه إلَّا أَنْ يكُون أَكْبرُ همَّه تَّفقيقَ مَعْرفة أسهاء الله وصِفاته، والكَلام عنهم في هذا كَثير.

وأمَّا امتِناع الثَّاني؛ فإنَّه لا يُمْكِن لِمَن عرَف حال القَوْم أَنْ يَنْسُب إلَيْهم اعتِقاد الباطل وقَوْل الكذِب.

MHM

الباب الخامس

في مُقارَنة بَعْض الأغبياء بَيْن مَذْهب السَّلَف ومَذْهب الخلف

سه؛ قال بَعْض الأغبياء: طريقة السَّلف أَسْلمُ وطريقة الحَلَف أَعْلمُ وأَحْكَمُ. فَمَنْ همُ السَّلف والحَلَف؟ وما سبَب هذا القَوْلِ؟ وما مَضْمونُه؟ وما نتيجتُه؟ وهلْ فيه شَيْء مِنَ الحَقِّ؟ بيِّن ذلك مُوجِّهًا ما تَقول؟

الجَوابُ: السَّلف: همُ المُتمِّسكون بظاهِر الكِتاب والسُّنَّة فيها يتعلَّق بأسهاء الله وصفاته.

والحُلَف: هم الَّذين سلكوا طريقة التَّأويل فيها، وحرَّفوا نُصوص الكِتاب والسُّنَّة إلى تأويلات زعَموا أنَّ العَقْل يُوجِبها.

وسبَب هذا القَوْل أمران:

١ - اعتِقاد هذا الغبي -بسبب ما عِنْده مِنَ الشَّبهات الفاسِدة - أنَّ الله لَيْس
 له في نَفْس الأَمْر صِفة دَلَّت عليها النُّصوص.

 ٢ - اعتِقاده أنَّ طَريقة السَّلف هي الإيهان بمُجرَّد ألفاظ النُّصوص، مِنْ غَيْر فَهْم لَعْناها.

فلمَّا اعتقد هذين الأمْرين، وكانَتْ نُصوص الكِتاب والسُّنَّة لا بدَّ لها مِنْ معنَّى تَدُلُّ عَلَيْه؛ كان ما ذَهَب إلَيْه الخلَف مِنْ إِثْبات مَعنَّى عَجَازِيٍّ لها خَيْرًا في العِلْم والجِكْمة مِنْ إِثْبات أَلْفاظ جَوْفاءَ لَيْس لها مَعْنَى!.

ومَضْمون هذا الكَلام نَبْذ الإسلام وراء الظَّهْر!!.

ونتيجته تَحْريف الكَلِم عن مواضِعه واستِجْهال السَّابِقين الأوَّلين واستِبْلاههم، وأنَّهم بمَنْزِلة الأُمِّيِّين الَّذين لا يعلَمون الكِتاب إلَّا أمانيَّ، ولم يَتفطَّنوا لدَقائق العِلْم الإلهيِّ.

وهذا القَوْلُ الصَّادر مِنْ هذا الغبيِّ فيه حقٌّ وباطِل؛ فالحقُّ قَوْله: طريقة السَّلف أَسْلمُ. والباطِل قَوْله: طريقة الخلَف أَعْلمُ وأَحْكَمُ.

وبَيان بُطْلانه مِنْ وُجوه:

 ١- أنَّه مُناقِض لقَوْله: طريقة السَّلف أَسْلمُ؛ لأنَّها إذا كانتْ أَسْلمَ كانَت أَعْلمَ وأَحْكَمَ قَطْعًا؛ إِذْ لا سَلامةَ إلَّا بعِلْم وحِكْمة.

٢- أنَّ اعتِقاده أنَّ الله لَيْس له صِفة في نَفْس الأَمْر دَلَّت عليها النُّصوص؛
 اعتِقاد باطِل؛ لأنَّه مَبنيٌّ على شُبُهات فاسِدة؛ ولأنَّ الله قَدْ ثبَت له صِفات الكَهال،
 بدَلالة الشَّرْع والعَقْل والفِطْرة على ذلك، كها سيَأْتي إِنْ شاء الله تعالى.

٣- أنَّ اعتِقاده أنَّ طريقة السَّلف هي الإيهان بمُجرَّد أَلْفاظ النَّصوص مِنْ غَيْر فَهْم لمَعْناها هو اعتِقاد باطِل أَيْضًا؛ فإنَّ طَريقة السَّلف هي الإيهان بأَلْفاظ النَّصوص ومَعانيها الدَّالَة علَيْها، مع الفَهْم التامِّ، والإِثبات على الوَجْه اللَّائق بالله سُبْحانه، كها هو مَعْلوم مِنْ طَريقتهم.

أنَّ السَّلف تَلقَّوْا طَريقتهم مِنَ الرُّسُل، الَّذين هم أَعْلم الحَلْق بالله، بها نزَل علَيْهم مِنَ الوَحْي الَّذي أَوْحاه الله إليْهم، أمَّا الخلف فقد تلقَّوْا طَريقتهم من الضَّالِين مِنَ اليَهود والنَّصارى والصَّابِئين والمُشْرِكين، فكَيْف يكُون هؤلاءِ أَعْلمَ بالله وأسهائه وصِفاته مِنَ الرُّسُل وأَتْباعهم؟!

٥- أنَّ السَّلف كانوا على بَصِيرة مِنْ أَمْرِهم، شرَح الله صُدورهم للوَحْي، ونوَّر قُلوبهم بالعِلْم والإيهان؛ فكان عِنْدهم مِنَ اليَقِين والطُّمَأْنينة ما هو مَعْلوم، أمَّا الحٰلف فهُمْ في ضَلال وشَكِّ وحَيْرة، وقَلَق فِكْريٍّ ونَفْسيٍّ لا يَنْتهي، كما أقرَّ بذلك رُؤَساؤهم، حَيْث قال بَعْضهم: لقدْ تأمَّلتُ الطُّرُق الكلاميَّة، والمناهج بذلك رُؤَساؤهم، حَيْث قال بَعْضهم: لقدْ تأمَّلتُ الطُّرُق الكلاميَّة، والمناهج الفَلْسفية؛ فما رأيْتُها تَشْفي عَلِيلًا، ولا تَرْوي غَلِيلًا، ورأيتُ أقربَ الطُّرُق طَريقة القُرْآن، أقرأ في الإِثبات: ﴿الرَّحْنَ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥١]، وأقرأ في النَّفي: الشورى:١١] ﴿ وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْما ﴾ [طه:١١٥)، ومَنْ جَرّب مِثْل تَعْرِبتي عرف مِثْل مَعْرِفتي (١).

فإذا كانَت هذه حالهَم، ومُنتَهى إِقْدامهم؛ عَلِمنا يقينًا أنَّ مَذْهب السَّلف أَسْلمُ وأَعْلمُ وأَحْكَمُ؛ فهُوَ جاهِل أَسْلمُ وأَعْلمُ وأَحْكَمُ؛ فهُوَ جاهِل لم يَعرِف اللهَ –ولا رَسُوله ولا المُؤمِنين به – حَقِيقةَ المَعْرفة المَاْمور بها.

XXX

س١٠: ما هو سبَب الضَّلال والحَيْرة لِمؤلاء الحَلَف؟

الجَوابُ: سبَب ذلك نَبْذهم كِتاب الله وَراءَ ظُهورِهم، وإِعْراضهم عمَّا بعَث الله به محمَّدًا وَلَيُّ مِنَ البَيْنات والهُدى، وتَرْكهم البَحْثَ عَن طَريقة الصَّحابة والتَّابِعين لَهُمْ بإِحْسان، والتِهاسهم مَعْرفة الله مِنْ قَوْم لا يَعْرِفونه؛ بإِقْرارهم على أَنْفُسهم، وشَهادة أئمَّة المُسْلِمين علَيْهم.

XXX

⁽١) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٤٥)، وعزاه شارح الطحاوية (ص:١٧٧-١٧٨) للفخر الرازي في كتابه (أقسام اللذات).

الباب السَّادس

في الأدِلَّة على أنَّ الله مَوْصوف بصِفات الكُمال

س١١: اذكُرْ الأدلَّة على أنَّ الله مَوْصوف بصِفات الكَمال؟

الجَوابُ: الأدِلَّة على أنَّ الله مَوْصوف بصِفات الكَمال لها طُرُّق:

الطَّريق الأوَّل: الأدِلَّة الشَّرْعيَّة مِنَ الكِتاب والسُّنَّة وكَلام السلَف؛ مِثْل: قَوْله تعالى: ﴿ هُو اللَّهُ الَّذِى لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَّ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُو الرَّمْنَ الرَّحِيمُ ﴾ [الحشر:٢٢] إلخ السُّورة، وما جاء في آية الكُرْسيِّ وسُورة الإِخْلاص وغَيْرهما.

وكفَوْله ﷺ: ﴿إِنَّ شِهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّـةَ»^(١)، وأَسْهاء الله تَعالى تَدُلُّ على ذَاته وصِفاته.

وأمًّا كَلام السَّلف في ذلك فكَثير جدًّا.

الطريق الثاني: الأدِلَّة العَقْليَّة؛ فالعَقْل دَلَّ على أنَّ الله مَوْصوف بصِفات الكَمال مِنْ وَجْهِين:

١ - أنَّ كلَّ مَوْجود فلا بُدَّ له مَنْ صِفة؛ إمَّا صِفة نَقْص، أو صِفة كَمال، وصِفة النَّقْص يَسْتحيل أَنْ يَتَّصِف بها الخالِق؛ فلَمْ يَبْقَ إلَّا صِفة الكَمال الواجِبة لله.

٢- أنّنا نرى في المَخْلوقات مِنْ صِفات الكَمال ما هو مُشاهَد، والّذي أعْطاها
 هذا الكَمالَ هو الخالِق، ومُعْطي الكَمالِ أَوْلَى به.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مئة اسم إلا واحدًا (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسهاء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَضِّاَلِلَهُعَنْهُ.

الطَّريق الثَّالث: أدِلَّة الفِطْرة؛ ووَجْهه: أنَّ النَّفوس السَّليمة مَفْطورة على حَبَّة الله وتَعْظيمه وعِبادته، قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِللِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللهِ ٱلَّتِي فَطَرَ اللهِ مَلَّيَهَا ﴾ [الروم: ٣٠]، والنُّفوس إنَّما أُحبَّته وعظَّمتْه وعبَدَتْه؛ لأنَّها فُطِرَتْ على أنَّ الله مُتَّصِف بصِفات الكَمال الَّتِي أُحبَّتْه وعظَّمتْه وعبَدَتْه مِنْ أَجْلها.

XXX

الباب السَّابع

في أنَّ مَذْهب السَّلف هو الْمَدْهب الصَّحيح

س١٧: هَلْ يتعيَّن أَنْ يكُون المَذْهبُ الصَّحيح مَذْهبَ السَّلف في أسهاء الله وصِفاته؟ وما وَجْه ذلك؟

الجَوابُ: نعَمْ يَتعيَّن هذا، ووَجْه ذلك أَمْران:

١ - أنَّ مَذْهَبهم دَلَّ علَيْه الكِتاب والسُّنَّة، كها يَعلَم ذلك مَنْ تتَبَعه بعِلْم وإنْصاف.

٢- أَنْ يُقال: الحَقُّ إِمَّا أَنْ يكُون في مَذْهَب السَّلف المَّبْنِيِّ على الكِتاب والسُّنَّة في الإِنْكار في الإِنْبات والتَّنْزيهِ، أو في مَذْهَب الخلف المَبْنيِّ على الشُّبُهات الفاسِدة في الإِنْكار والتَّحْريف، لا يُمْكِن أَنْ يَخُرُج الحَقَّ عن أَحَدهما؛ فإمَّا أَنْ يكُون فيها قاله السَّلف، أو فيها قاله السَّلف، أو فيها قاله الخلف، والثَّاني باطِل؛ لأنَّه يَستلزم مَحْذورين عَظيمَيْن:

١ - أنَّه لا يُوجَد في الكِتاب والسُّنّة وكلام السَّلف ما يَدُلُّ على الحقّ الّذي هو نَفْئُ الصِّفات كما زعم الخلف.

٢- أنَّ الكِتاب والسُّنَّة وكلام السَّلف؛ اتَّفقَتْ كلُّها في الدِّلالة الصَّريحة أو الظَّاهِرة على ما هو باطِل بها أثبَتْه مِنْ أسهاء الله وصِفاته على زَعْم الحلف، وهذا يَتضمَّن أنَّه لَيْس فيها جاء به النَّبيُّ عَلَيْ مِنَ الكِتاب والسُّنَّة لا هُدًى ولا بَيانٌ ولا شِفاءٌ لِهَا في الصُّدُور، بَلْ إنِّ وُجود الكِتاب والسُّنَّة ضَرَر مَحْض في أَصْل ولا شِفاءٌ لِهَا في الصُّدُور، بَلْ إنِّ وُجود الكِتاب والسُّنَّة ضَرَر مَحْض في أَصْل الدِّين، وأنَّ الهُدى والبَيِّنات والحق فيها قاله أَنْباط الفُرْس والرُّوم وأَفْراخ اليَهُود والنَّصارَى والفَلاسِفة!.

XXX

الباب الثَّامِن

في طَريقة أَهْل السُّنَّة والجَماعة في أسماءِ الله وصِفاتِه

س١٢: ما طَريقة أَهْلِ السُّنَّة والجَهاعة في أسهاءِ الله وصِفاتِه نَفْيًا وإِثْباتًا؟

الجَوابُ: طَريقتهم في ذلك هي الطَّريقة السَّليمة؛ لأنَّها مَبنيَّة على الكِتاب والسُّنَّة في الإِثبات والنَّفْي والسُّكُوت.

ففي الإِثْبات يُثبِتون ما أَثْبَتَه الله لنَفْسه في كِتابه أو على لِسان رَسُوله ﷺ مِنْ أسهاء الله وصِفاته، مِنْ غَيْر تَحْريف، ولا تَعْطيل، ولا تَكْيِيف، ولا تَمْثيل.

وفي النَّفْي يَنْفُون مَا نَفَاهُ الله عَن نَفْسه في كِتَابِه أَو عَلَى لِسَانَ رَسُولُه ﷺ، ويَعتقِدون ثُبُوت ضِدِّ ذلك المَنْفِيِّ للهُ تَعالى.

مِثَالَ ذَلَكَ: أَنَّ الله قال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف:٤٩]، فيَنْفُون الظُّلْمِ عن الله، ويَعتقِدون ثُبُوت ضِدِّه وهو العَدْل؛ وذلك لأنَّ النَّفْيَ الْمُجَرَّد لا يَدُلُّ على الكَمال حتَّى يَتضمَّن ثُبُوت صِفة كَمال.

وفي السُّكوت يَسكُتون عمَّا لم يَرِدْ إِثْباته أو نَفْيه في الكِتاب والسُّنَّة عمَّا تَكلَّم النَّاس فيه؛ يَتَوقَّفون في لَفْظه، ويَستفصِلون عن مَعْناه، فإنْ أُرِيدَ به مَعْنَى يَليق بالله أَثْبَتوا ذلك المَعنَى، وإِنْ أُرِيدَ به مَعْنَى لا يَليق بالله نَفَوْه عنِ الله.

وهذه هي الطَّريقة السَّليمة الواجِبة والقَوْل الشَّامل؛ لأنَّ الأسهاءَ والصِّفاتِ تَوْقيفيَّة، فيَجِب اتِّباع الشَّرْع فيها.

XXX

س ١٤؛ اذْكُر شَيْئًا ممَّا تَكلُّم النَّاس فيه ولم يَرِدْ في الكِتاب والسُّنَّة؟

الجَوابُ: تكلَّم النَّاس في أَلْفاظٍ لم تَرِدْ في الكِتاب والسُّنَّة مَّا أَضافُوه إلى الله نَفْيًا أَو إِثْباتًا، وغَرَض الكَثيرين مِنهم أَنْ يَتَوصَّلوا بمِثْل هذه الأَلْفاظِ إلى نَفْي ما أَثْبَتَه الله لنَفْسه مِنَ الأسماءِ والصِّفات.

والكَلامُ فيها نَوْعٌ مِنَ التَّكَلُّف والتَّنَطُّع في الدِّين، ولا سِيَّما إذا كان الغَرَض مِنْ ذلك نَفْيُ ما كان لله مِنْ صِفات الكِهال.

فمِمَّا تَكلَّم النَّاس فيه:

١ – الجِسْم: هل يَجوز إثباتُه لله، فنَقول: إنَّ لله جِسْمًا، أو لا يَجوز؟

طريقة أَهْل السُّنَّة والجَهاعة أن يَقولوا: لا نُثْبِت لَفْظ الجِسْم لله ولا نَنْفيه عنه؛ لأنَّ كلَّا مِنَ الإِثْبات والنَّفي لم يَرِدْ في الكِتاب والسُّنَّة.

وأمَّا مِنْ جِهَة المَعْنى: فإِنْ أُرِيدَ بالجِسْم الشَّيْءُ المُكوَّن مِنْ أَجْزاءِ يَفْتِقِر بَعْضها إلى بَعْض في التَّكُوين والوُجُود؛ فهذا شَيْءٌ مُسْتحيلٌ على الخالِق جَلَّوَعَلا، وإِنْ أُرِيدَ بالجِسْم الشَّيْءَ المُستقِلَّ بنَفْسه المُتَّصِف بالصِّفات اللَّائِقة به؛ فهذا غَيْر مُسْتحيل بالجِسْم الشَّيْءَ المُستقِلَّ بنَفْسه المُتَّصِف بالصِّفات اللَّائِقة به؛ فهذا غَيْر مُسْتحيل

بالنِّسْبة إلى الله؛ لأنَّه لا يَلْزَم مِنْه نَقْص ولا تَشْبيه.

٧ - الجِهَة: هَلْ يَجُوزُ إِثْبَاتِهَا للهُ فَنَقُولَ: إِنَّ اللهُ فِي جِهَةٍ أُو لا يَجُوزُ؟

طَريقة أَهْل السُّنَّة والجَهاعة التَّوَقُّف في لَفْظ الجِهَة إِثْباتًا ونَفْيًا؛ لأنَّ ذلِكَ لم يَرِدْ في الكِتاب والسُّنَّة.

وأمَّا في المَعْنى، فيقُولون: إِنْ أُرِيدَ بالجِهَة ما يُوجِب نَقْصًا كَجِهَة السُّفْل أو جِهَة تُحيط بالله؛ فهذا مُسْتحيل على الله، وإِنْ أُرِيدَ بالجِهَة ما لا يُوجِب نَقْصًا وهو جِهَة العُلُوِّ على وَجْه لا يُحيط بالله؛ فهذا غَيْر مُسْتحيل على الله.

XXX

الباب التَّاسع في أدلَّة عُلُوً الله

س١٥، ما هي الأدِلَّة على عُلُوِّ الله؟ وما أقْسامُه عِنْد أَهْل السُّنَّة؟ الجَوابُ: الأدِلَّة على عُلُوِّ الله لا تَنْحصِر أَفْرادُها، لَكِنَّ أَجْناسَها خُسةٌ: الكِتاب، والسُّنَّة، والإِجْماع، والعَقْل، والفِطْرة.

فمِنْ أَدِلَّة الكِتاب قَوْله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيَّهُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضُّ وَلَا يَتُودُهُ وَ وَسِعَ كُرْسِيَّهُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضُ وَلَا يَتُودُهُ وَفَقُطُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿وَهُو ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [الانعام:١٨].

ومِنْ أُدِلَّة السُّنَّة قَوْل النَّبِيِّ ﷺ: «رَبَّنَا اللهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ»(١).

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب كيف الرقى، رقم (٣٨٩٢)، والنسائي في الكبرى (١٠٨٠٩) من حديث أبي الدرداء رَتِخَالِقَهُ عَنْهُ.

وقد تَواتَرتِ السُّنَّة في ذلك:

- ١ عن قَوْل النَّبِيِّ ﷺ كما سبَق.
- ٢ وفِعْله، كما أشار إلى السَّماء يَوْم عَرَفة يقُول: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»(١).
- ٣- وإِقْراره كما أَقَرَّ الجَارية حِين قال لها: «أَيْنَ الله؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ (٢).

وأمَّا الإجْماع فهُوَ مَعْلُوم بَيْن السَّلف، نَقلَه عنهُم ابنُ عبْدِ البَرِّ^(٢) وغَيْره.

وأما دَلالَة العَقْل على ذلك فوَجْهها: أنَّ العُلوَّ صِفة كَمال، وقَدْ ثَبُت بالعَقْل أَنَّ الله مَوْصوف بجَمِيع صِفات الكَلام، فَوَجَب أَنْ يَثبُت له العُلُوُّ.

وأمَّا دَلالة الفِطْرة على عُلوِّ الله فَوَجْهُها: أنَّ الحَلْق مَفْطورون على أنَّ الله في السَّماء؛ وَلذَلك تَجِد كُلَّ مَنْ تَوجَّه إلى الله بدُعاء أو عِبادة لا يَنْصرف قَلْبُه إلَّا إلى اللهُ المُعلوِّ.

وأَقْسام العُلوِّ اثْنان:

١ - عُلوُّ صِفة، وهُوَ: أنَّ جَميع صِفات الله كَاملة عُليا، لا يُدانِيها شَيْء مِنْ
 صِفات المَخْلوقين، ولَيْس فيها نَقْص مِنْ أَيِّ وَجْه كان.

٢ – عُلُوُّ ذاتٍ، وهُوَ: أنَّ الله بذاتِه فَوْق كُلِّ شَيْء.

XXX

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (۱۲۱۸)، من حديث جابر بن عبد الله رَجَوَاللَّهُ مَنْكُا.

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَمِحَالِلَهُ عَنهُ.

⁽٣) التمهيد (٧/ ١٢٩).

س١٦: ما الجَمْع بَيْن ثُبوت عُلقِ الله بذاتِه وبَيْن قَوْله تَعالى: ﴿ وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَاءِ وَ اللهُ عَلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [الانعام:٣]، وقَوْله: ﴿ وَهُوَ الَّذِى فِي السَّمَاءِ السَّمَاءِ وَفِي اللَّرَضِ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ اللهُ وَي الأَرْضِ إِلَهُ ﴾ [الزخرف: ٤٨] حَيْثُ إِنَّ الآيتَيْن قد يَتوَهَم واهِمٌ مِنْهما أنَّ اللهَ في الأَرْضِ؟

الجَوابُ: الجَمْع بَيْن ذلك هو أنَّ مَعْنى قَوْله: ﴿ وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَوَتِ وَفِي اللَّهَ وَاللّهُ فِي اللَّرْضِ ﴾ [الانعام:٣] أنَّ اللهُ إلهٌ في السَّموات وإِلَهٌ في الأَرْض، فأُلوهيَّتُه تَعالى ثابِتهٌ فِيهما وإِنْ كان هُو في السَّماء على العَرْش، وكذلك قَوْله: ﴿ وَهُوَ اللّذِى فِي السَّمَاءِ إللهُ فِي السَّمَاءِ وإلهٌ في السَّماء وإلهٌ في اللّرْض وإنْ وَفِي اللّمَاء وإلهٌ في اللّرْض وإنْ كان هُو في السَّماء.

وَنَظير ذلك في الكلام أَنْ تَقول: فُلانٌ أَميرٌ في مَكَة وأَميرٌ في المَدينَة. أي: إنَّ إمارتَه ثابِتةٌ في البَلَدَيْن وإِنْ كان هو في أَحَدهما؛ وعلى هذا فلَيْس بَيْن الآيتَين وبَيْن عُلوِّ الله في ذاتِه شَيْء مِنَ التَّناقُض.

×××

س١٧: قَـالَ الله تَعَـالى: ﴿ مَأْمِنهُم مَن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك:١٦]، وقَـال النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ» (١)، و (في) للظَّرفيَّة، فهَلْ مَعْنى ذلك أنَّ السَّماء تُعيط بالله تَعالى عَنْ ذلك أمْ ماذا؟

الجَوابُ: لا يُمْكِن أَنْ يكُون مَعْنى ﴿ فِي ٱلسَّمَآ يَ ﴾ أنَّ السَّمَاءَ تُحيطُ بالله؛ فإنَّ الله

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب عَلَيْهِالسَّلَامُ (٣٥١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم (١٠٦٤)، من حديث أبي سعيد الحدري رَضِوَاللَّهُعَنْهُ.

أَعْظم وأَجَلُّ مِنْ ذلك، وقَدْ أَخْبر في كِتابه أَنَّ كُرْسيَّه -وهُوَ مَوْضع قَدَميه- وَسِع السَّمواتِ مَطْوياتٌ بيَمينهِ، فكَيْف يَتصوَّر عاقِلٌ السَّمواتِ مَطْوياتٌ بيَمينهِ، فكَيْف يَتصوَّر عاقِلٌ معَ هذا أَنْ تُحيط به السَّماء؟! وعلَيْه فيُحْمَل قَوْله: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [اللك:١٦] على أَحَد مَعْنيَيْن:

١ - أَنْ تبقى (في) للظّرفيَّة، ويكُون المُراد بالسَّماء العُلوَّ لا الأَجْرام المَحْسوسة، وهذا مَعْنى لُغَوي صَحيح، قال الله تَعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ [البقرة: ٢٢] أَيْ: مِنَ العُلوِّ؛ لأنَّ المَطَر لَيْس يَنْزِل مِنَ السَّماء الَّتي هي الجِرْم المَحْسوس.

٢- أَنْ تَجْعل (في) بمَعْنى (على) لا للظَّرْفيَّة، وهذا مَعْنَى ثابِت لها، كَمَا جاءتْ به في قَوْله تَعالى: ﴿وَلَأُصَلِبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه:٧١] ، أَيْ: على جُذوع النَّخَل.

XXX

س١٨: كَيْف تَجْمَع بَيْن عُلوِّ الله وبَيْن كَوْنه مع خَلْقه ؟

الجَوابُ: أَجْمَع بَيْنهما مِنْ وَجْهين:

١ - أنَّه لا تَناقُضَ بَيْن العُلوِّ والمَعِيَّة؛ فقَدْ يكُون الشَّيْء عالِيًا ويَصِحُّ أَنْ يُوصَف بالمَعِيَّة، كما تَقول: ما زِلْنا نَسِير والقُطْب معَنا، مع أنَّه في السَّماء، وهذا تَعْبير صَحيح لُغَةً وعُرْفًا.

٢ - أنَّه لو فُرِض التَّناقُض بَيْنهما في حقِّ المَخْلوق فإنَّ ذلك لا يَلْزَم في حقِّ الحالِق؛ لأنَّ الله لَيْس كَمِثْله شَيْء، ولا يَصِحُّ أَنْ يُقاس بخَلْقه.

وثَمَّ وجه ثالِث: وهو أنَّ الله أَخْبَرَنا بعُلوِّه وبأنَّه معَنا، ولا يُمْكِن التَّناقُض في أَخْبار الله.

الباب العاشر

في طَريقة المُتكلِّمين في إثبات الصِّفات أو نَفْيها

س١٩٠ : مَنْ همُ الْمُتكلِّمون؟ وما هو الطَّريق لإِثْبات الصِّفات أو نَفْيها عِنْدهم؟ وما حَقِيقةُ الأَمْرِ على قَوْلـهم؟

الجَوابُ: المُتكلِّمون: همُ الَّذين يَعْتمِدون في إِثْبات الصِّفات أو نَفْيها على الطُّرُق الفَلْسفيَّة والنَّظَريَّات الَّتي يَزعُمون أنَّها عَقْليَّة.

وطَريق إِثْبات الصِّفات أو نَفْيها عِنْدَهم هو العَقْل؛ فما اقتَضَتْ عُقُولَهم إِثْباتَه ولا نَفْيَه؛ إِثْباتَه ولا نَفْيَه؛ وَمَا لا تَقْتَضِي إِثْباتَه ولا نَفْيَه؛ فَأَوْه، ومَا لا تَقْتَضِي إِثْباتَه ولا نَفْيَه؛ فَأَكْثَرُهم نَفَوْه، وبَعْضهم تَوَقَف فيه.

وحَقيقةُ الأَمْرِ على قَوْلِه؛ أنَّه يَجِب على النَّاسِ ألَّا يَطْلُبُوا مَعْرِفةَ الله مِنَ الكِتابِ والسُّنَّة، ولا مِن طَرِيقِ السَّلَف، وأَنْ يَطْلُبُوها مَّا يَقْتَضيه قِياسُ عُقولَهم الَّذي اختَلَفوا فيه، واضْطَربوا أَعْظَمَ اضْطِراب.

أمَّا ما لا يَقْتَضيه قِياسُ عُقولهم مَّا دَلَّتْ علَيْه النُّصوص مِنْ صِفات الله؛ فلَيْس الْمُراد إِثْباته لله، وإنَّما المُراد به أَحَد أَمْرين:

١ - إِمَّا امتِحان العُقول وإِتْعاب الأَذْهان بتَخْريجه على شَوَاذِّ اللَّغَة وتجازات
 الأَلْفاظ؛ لِيَزْداد بذلك الثَّوابِ بالتَّعَب الحاصِل مِنْ ذلك.

٢- وإمَّا السُّكوت عَنْ مَعْناه مع تَفْويض عِلْمه إلى الله، ونَفْي دَلالته على
 شَيْء مِنَ الصِّفات.

س٧٠: إذا كان المُتكلِّمون يَرَوْن أنَّ الواجِب الرُّجوع إلى العَقْل فيها يَتَعلَّق بإِثْبات الصِّفات أو نَفْيها. فهَلْ في رَأْيِهم ما يُغَيِّر انحِصار الخِلاف وتَقْليله؟ وعَلِّل لذلك؟

الجَوابُ: لَيْس في رَأْيهم هذا ما يُغَيِّر انجِصار الجِلاف أو تَقْليله؛ وذلك أنَّ كُلُّ واحِد مِنْهم له مَتْبوع يُريد أَنْ يَكُون التَّحاكُم إلَيْه، لا إلى الله ورسولِه، وهؤلاءِ التَّبوعون بَيْنهم مِنَ الاختِلاف والاضْطِراب ما هو مَعْلوم؛ وعلى هذا فالرُّجوع إلَيْهم لا يَزِيد الجِلاف إلَّا شِدَّة ولا الاضطِراب إلَّا تَبايُنًا وتَباعُدًا.

MMM

س٧١: إذا كان المُتكلِّمون يَرَوْن أنَّ الواجِب الرُّجوع إلى العَقْل فيها يَتعَلَّق بِصِفات الله فهل يُشْبِهون مَنْ قال الله فيهم: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ عِصفات الله فهلْ يُشْبِهون مَنْ قال الله فيهم: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الطَّعُوتِ وَقَدْ أَمِرُوا عَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبَلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكُمُوا إِلَى الطَّعُوتِ وَقَدْ أَمِرُوا أَن يَكُفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطُانُ أَن يُضِلَّهُمْ صَلَالًا بَعِيدًا (الله وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالُوا إِلَى مَا أَنزَلَ الله وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنْفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا (الله فَكَمْ نَا أَنسَلُولِ رَأَيْتَ الْمُنفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا (الله فَكَيْفُ إِذَا أَلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا (الله فَكَيْفُ إِلَّهُ إِنْ اللهِ إِنْ فَكَيْفُونَ بِاللهِ إِنْ اللهِ إِنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهِ إِنْ اللهِ إِنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَيْقُونَ بِاللهِ إِنْ اللهُ الل

الجَوابُ: نعَمْ، إنَّ المُتكلِّمين برَأْيهم الرُّجوع إلى العَقْل فيها يَتعلَّق بصِفات الله يُشبِهون مُشابَهة تامَّة لهؤلاء المُنافِقين الَّذين تَحَدَّث الله عَنْهم في هذه الآيات، ووَجْه مُشابَهتهم أُمُور:

١ - أنَّ كُلًّا مِنْهِم يَزْعُم أنَّه مُؤْمِن بها أَنْزَل الله، وهُمْ بخِلاف ذلك في الواقِع.

٢ - أنَّ كُلَّا مِنْهم له رُوَساءُ طَواغيتُ يُرِيد أَنْ يَكُون التَّحاكُم إلَيْهم لا إلى
 الكِتاب والسُّنَّة، مع أنَّهم مَأْمورون بالكُفْر بهؤلاء الطَّواغِيتِ.

٣- أنَّ كُلَّ واحِد مِنْهم بعَمَله هذا قد استَحْوَذ علَيْه الشَّيْطان ونَفَّذ إرادته فيه
 ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُضِلَهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ٦٠].

٤ - أنَّ كُلَّا منهم إذا دُعِيَ إلى الكتاب والسُّنَة؛ صَـدَّ وأَعْرَض إِعْراضًا ظاهِرًا.

٥- أنَّ كُلَّا منهم إذا عُثِر علَيْه وأُنْكِر علَيْه؛ ادَّعى وحلَف أنَّه لا يُريد بطَريقته إلَّا الإِحْسان والتَّوْفيق بَيْن الوَحْي وبَيْن ما جاء عن طَواغِيتهم.

X H X

س٧٢؛ اذكُر حال المُتكلِّمين الَّذين خالَفُوا الكِتاب والسُّنَّة وحَرَّفوا نُصوص الصِّفات إلى ما يَقْتَضيه قِياسُ عُقولِـهم؟ وبهاذا يُخْصَم به كُلُّ واحِد؟

الجَوابُ: حالُ هؤلاءِ المُتكلِّمين الاضْطِرابُ والتَّناقُضُ، لَيْس لهم قاعِدةٌ مُسْتقِرَّة، كُلُّ واحِد يَدَّعي أنَّ العَقْل يُوجِب أو يُجُوِّز ما يَدَّعي الآخَرُ أنَّ العَقْل يَمْنَعه، مُسْتقِرَّة، كُلُّ واحِد يَدَّعي أنَّ العَقْل يَوجِب أو يُجُوِّز ما يَدَّعي الآخَرُ أنَّ العَقْل يَمْنَعه، بَلِ الواحِد مِنْهم بنَفْسه يتناقض في كلامه، ولا شَكَّ أنَّ الإخْتِلاف والتَّناقُض دَليل على أنَّ القَوْل فاسِد لا أساسَ له.

ويُخْصَم كُلُّ واحِد بها خَصَم به الآخَر، وذلك مِنْ وُجوه:

١ - بَيان أنَّ العَقْل لا يُحيل ما جاءَت به النُّصوص مِنْ صِفات الله.

٢ - أنَّ في النُّصوص الواردة في الصَّفات ما لا يَحْتَمِل التَّأُويل.

٣- أنَّ عامَّة نُصوص الصِّفات مَعْلوم بالضَّرورة أنَّ النَّبيَّ عَلَيْهِ الصَّلامُ وَالسَّلامُ
 جاء بها فتَأْويلها بمَنْزِلة تَأْويل القرامِطة والباطِنيَّة في الصَّلاة والصَّوْم ونَحْوهما.

٤- بَيان أَنَّ العَقْل الصَّريح (السَّالِم مِنَ الشُّبُهات والشَّهَوات) يُوافِق مِنْ
 حَيْث الإِجْمال: ما جاءَت به النُّصوص مِنْ إِثْبات صِفات الكَهال لله، وإنْ كان في النُّصوص مِنَ التَّفْصيل ما يَعْجِز العَقْل عَنْ إِدْراكه، وقَدِ اعْتَرف أَكابِر هؤلاء بأنَّ النُّصوص مِنَ التَّفْصيل ما يَعْجِز العَقْل عَنْ إِدْراكه، وقَدِ اعْتَرف أَكابِر هؤلاء بأنَّ النُّمْ هكذا؛ العَقْل لا سَبيل له إلى اليقين في عامَّة المَطالِب الإلهيَّة، وإذا كان الأَمْر هكذا؛ فالواجِب أَنْ يُتَلقَّى هذا مِنَ الوَحْي على ما هو عليْه مِنْ غَيْر تَحْريف.

XXX

الباب الحاديَ عَشَرَ

في ظُهور مَقالة التَّعْطيل وتَطَوُّرها واستمْدادها

س٣٦: متى ظهَرَت مَقالة التَّعْطيل؟ ومَنْ أَوَّل مَنْ تَكلَّم بِها؟ وكَيْف تَطوَّرَت؟ ومِنْ أَيْن استِمْدادُها؟

الجَوابُ: ظَهَرَت مَقالة التَّعْطيل في أُواخِر عَصْر التَّابِعين، ثُمَّ انتَشَرَت بَعْد القُرون الثَّلاثة.

وأوَّل مَنْ تَكلَّم بها الجَعْد بن دِرْهَم، حَيْث قال: إنَّ الله لم يَتَّخِذ إبراهيمَ خَليلًا، ولم يُكلِّم موسى تَكْليبًا.

فحبَسه خالد بن عَبْد الله القَسْرِيُّ في خُراسانَ، ثُمَّ خرَج به إلى مُصلَّى العيد يَوْم النَّحْر، فخطَب النَّاس وقال: «أَيُّهَا النَّاس، ضَحُّوا تَقبَّل الله ضَحاياكم؛ فإنِّي مُضَحِّ بالجَعْدِ بنِ دِرْهم؛ لأَنَّه زعَم أنَّ الله لم يَتَّخِذ إبراهيمَ خَليلًا، ولم يُكلِّم موسى

تَكْليمًا». ثُمَّ نزَل فذبَحه (١)، وكان ذلك في سَنَة ١١٩هـ.

ثُمَّ أَخَذَها عنه الجَهْمُ بنُ صَفْوان، فنشَرها وروَّجها بَيْن الناس فنُسِبَت المَقالة إلَيْه؛ لكَوْنه أَظْهَرها ودعا لها أَكْثَرَ، فقتَله سَلْم بن أَحْوَز صاحِب شُرْطة نَصْر بن سَيَّار، وذلك سَنَة ١٢٨هـ(٢).

وفي حُدود المِئة الثَّانية عُرِّبَت الكُتُب الرُّوميَّة واليُونانيَّة؛ فازْداد الأَمْر بَلاءً وشِدَّةً.

وفي حُدود المِئة الثَّالثة ازْداد انتِشار هذه المَقالةِ؛ بسَبَب بِشْر بن غِياث المَرِيسِيِّ وطَبَقته، الَّذين أَجْمع الأَئِمَّة على ذَمِّهم، وأَكْثَرُهم كَفَّروهم أو ضَلَّلوهم.

وأمَّا استِمْداد مَقالة التَّعْطيل فكان مِنَ اليَهود وضُلَّال الفَلاسِفة والصَّابِئين؛ لأنَّ الجَعْدَ بنَ دِرْهم أخَذها -على ما قِيل- مِنْ أَبانَ بنِ سَمْعانَ، عن طالوت، عن لأنَّ الجَعْدَ بنَ دِرْهم اليَهوديِّ السَّاحِر، الَّذي سحَر النَّبيُّ (١) عَلَيْهُ، وقَدْ قِيل: إِنَّ الجَعْد كان مِنْ أَرْض حَرَّانَ، وكان فيها كثير مِنَ الفَلاسِفة والمُشْرِكين والصَّابِئين.

XXX

⁽١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص:٢٩-٣٠)، وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية رقم (٣٨٧).

⁽٢) انظر: خلق أفعال العباد (ص: ٤٠)، وتاريخ الطبري (٧/ ٣٣٥)، والفرق بين الفرق للبغدادي (ص: ٢٠٠)، والملل والنحل للشهرستاني ١/ ٨٦.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٦٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب السحر، رقم (٢١٨٩)، من حديث عائشة رَضَالَيَّهُ عَنْهَا.

الباب الثَّانيَ عَشَرَ فيما يُثبِته النُّفاة من صِفات الله

س ٢٤: اذكر ما يُثبته النُّفاة مِنْ صِفات الله؟

الجَوابُ: يَقول النُّفاة: إنَّ الله لَيْس له صِفات ثُبوتيَّة، وإنَّما صِفاته إمَّا سَلْبيَّة، أو مُركَّبة منهما.

فالصّفات السَّلبية هي: التي تَدُلُّ على أَمْر مَسْلوب -أَيْ: مَنْفيِّ - لا على أَمْر ثُبوتيِّ، مِثال ذلك: (العِلْم) مِنْ صِفات الله، وهو أَمْر ثُبوتيُّ، لَكِنَّ النُفاة لا يُثْبِتون به العِلْم، ويَقولون: مَعْناه: انتِفاء الجَهْل عنه، لا ثُبوت العِلْم.

والصِّفات الإِضافيَّة هي: الَّتي تَدُلُّ على صِفة مُضافة إلى الغَيْر، مِثال ذلك: (الحَلْق) فلَيْس مَعْناه عِنْد النُّفاة ثُبوت صِفة الحَلْق لله، وإنَّما مَعْناه: وُجود خُلوق له.

والْمَرَكَّبة مِنْهما هي: التي تكون سَلْبيَّةً باعتِبار، وإضافيَّةً باعتِبار آخَرَ، مِثال ذلك: (الأوَّل)، فلَيْس مَعْناه عِنْد النُّفاة ثُبوت صِفة الأوَّليَّة له، وإنَّما مَعْناه انتِفاء الحُدوث عنه، وهي بهذا المَعْنى سَلْبيَّة، وكذلك أنَّ الأَشْياء كائِنة بَعْده، وهي بهذا المَعْنى إضافيَّة.

الباب الثَّالثُ عَشَرَ

في بَيانَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدُ مِنَ الْمُعَطِّلةَ وَالْمُثِّلةَ يَجْمَعُ بَيْنَ التَّعْطيلِ وَالتَّمْثيل

س ٢٥ : اشرَحْ قَوْل الْمُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكلُّ واحِد من فَريقَيِ التَّعْطيل والتَّمْثيل فهُوَ جامِع بَيْن التَّعْطيل والتَّمْثيل»؟ وبَيِّن وَجْه ذلك؟

الجَوابُ: المُعطِّلة هُمُ: الَّذِين يُنْكِرون شَيْئًا مِنْ أسهاء الله أو صِفاته، والمُمثِّلة هُمُ: الَّذِين يُشْبِتون ذلك مع التَّمْثيل. فمَذْهب كُلِّ مِنْهها على الضِدِّ مِنْ مَذْهَب الآخر، إلَّا أَنَّه عِنْد تَعْليل كُلِّ مَذْهَب مِنْ مَذْهَبيهها يَتبيَّن أَنَّ فيه تَعْطيلا وتَمْثيلا ولَمَثيلا وللَّمْثيل فهو جامِع بَيْن ولذلك قال المُؤلِّف: «كُلُّ واحِد مِنْ فَريقَيِ التَّعْطيل والتَّمْثيل فهو جامِع بَيْن التَّعْطيل والتَّمْثيل فهو جامِع بَيْن التَّعْطيل والتَّمْثيل فهو جامِع بَيْن التَّعْطيل والتَّمْثيل.

أمَّا التَّعْطيل في مَذْهب المُعطِّل فظاهِر، وأمَّا التَّمْثيل فيه: فلأنَّ المُعطِّل إنَّما أَنْكر صِفات الله؛ لأنَّه فَهِم أنَّ إِثْباتها يَستلزِم تَشْبيه الله بخَلْقه، فلمَّا فَهِم ذلك أخَذ يُؤوِّلها ويُنْكِر ما دَلَّتْ علَيْه، فمَثَّل أُوَّلًا بِفَهْمه الخاطِئ، وعَطَّل ثانِيًا بعَمَله السَّيِّئ.

وأمَّا التَّمْثيل في مَذْهب المُمثِّل فظاهِر، وأمَّا تَعْطيله: فإنَّه إذا مثَّل الله بخَلْقة صار مُعطِّلًا مِنْ ثَلاثة وُجوه:

- ١ أنَّه عطَّل الله مِنْ كَماله الواجِب حَيْث شبَّهه بالمَخْلوق النَّاقِص.
 - ٢ أنَّه عطَّل كُلَّ نَصِّ يَدُلُّ على أنَّ الله لَيْس كمِثْله شَيْء.
- ٣- أنَّه عطَّل نَفْس النَّصِّ الَّذي أَثْبَتَ به الصّفة، فمَثَلًا قَوْله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤]، يَعْتقِد المُمثّل أنَّ هاتَيْن اليدين مِثْل أَيْدي المَخْلوقين، فنقول له: لقَدْ عطَّلتَ هذه الآية عن مَعْناها الصّحيح؛ لأنَّها إنَّها تَدُلُّ على إِثْبات يَدِ

تَليق بالله، فإذا جعَلتَها تَدُلُّ على يَدٍ تُماثِل أَيْدي المَخْلوقين فقَدْ عطَّلتَها عن مَعْناها الصَّحيح.

وبهذا عُلِم أنَّ كُلَّ مُعطِّل مُمثِّل، وكل مُمثِّل مُعطِّل، لَكِنْ يَمْتاز المُعطِّل بنَفْي كُلِّ مَعْنَى حَقيقيِّ للصِّفة، ويَمتاز المُمثِّل بإِثْبات صِفة لله تُمَاثِل صِفات المَخْلوقين.

XXX

الباب الرَّابِعَ عَشَرَ

في انقِسام النَّاس في الإِيمان بالله واليَوْم والآخِر

س٢٦: اذكُر طَريقة الصَّحابة والتَّابعين لـهُمْ بإِحْسانٍ في الإيهان بالله واليَوْم الآخِر؟ وهَلْ ذلك يَتضمَّن الإِيهان بالمَبْدأ والمَعاد؟

الجَوابُ: طَريقة الصَّحابة والتَّابعين لهُمْ بإِحْسان في الإيهان بالله واليَوْم الآخِر على الاستِقَامة، وهي الإِيهان بها جاء من ذلك في الكِتاب والسُّنَّة على الوَجْه الَّذي أراده الله ورَسوله، واعتِقاد أنَّ ذلك حَقَّ على حَقيقته لَيْس فيه مَجاز ولا تَخْييل، وأنَّه صادِر عن عِلْم تامٌّ وصِدْق تامٌّ، ببَيان بَليغ، وكلام مُتْقَن فَصِيح.

والإِيهان بالله يَتضمَّن الإِيهانَ بالمَبْدأُ والمَعاد؛ لأنَّ الله جَمَع بَيْنهها في آيات كَثيرة كَقَوْله تعالى: ﴿ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [النساء: ٩٥]، كما جَمَع بَيْن المَبْدأُ والمَعاد في آيات مُتعدِّدة أَيْضًا كَقَوْله تعالى: ﴿ وَهُو الَّذِي يَبْدَوُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ، وَهُو أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٢٧] وقَوْله: ﴿ مَا خَلْقُكُمُ وَلَا بَعْثُكُمُ إِلَّا كَنَفْسِ وَحِدَةٍ ﴾ [لقان: ٢٨].

س٧٧: مَنْ هُمُ المُنْحرِفون عن طَريقة الصَّحابة والتَّابِعِين لـهُمْ في الإِيمان بالله واليَوْم الآخِر؟

الجَوابُ: هُمْ ثَلاث طَوائفَ:

١ - أَهْلِ التَّخْيِيلِ.

٢- أَهْلِ التَّأُويلِ.

٣- أَهْلِ التَّجْهِيلِ.

MHM

س٧٨: مَـنْ هُـمْ أَهْـل التَّخْييل؟ وما طَريقتهـم؟ وما أَقْسامهـم؟ وبـماذا تَرُدُّ علَيْهم؟

الجَوابُ: أَهْل التَّخْيِيل هُمُ : المُتَفَلْسِفة ومَنْ سلك سَبيلهم ؛ مِنْ مُتكلِّم، ومُتصوِّف، ومُتفقِّه.

وطريقتهم أنَّ ما جاءَت به الرُّسُل مِنَ الإِيهان بالله واليَوْم الآخِر لا حَقيقة له في الواقِع، وإنَّها هو تَخْيِيل وأَمْثال مَضْروبة؛ لِيَنْتَفِع بها الجُمْهور؛ لأنَّ النَّاس لا يَسْتَقيمون على الأَمْر المَطْلوب مِنْهم إلَّا بتَرْغيب وتَرْهيب، فيُذْكَر لهُمْ رَبُّ عَظيم لا يَسْتَقيمون على الأَمْر المَطْلوب مِنْهم إلَّا بتَرْغيب وتَرْهيب، فيُذْكَر لهُمْ رَبُّ عَظيم يُثِيبهم على الإمْتِثال بها يَذْكُر مِنَ الثَّواب والنَّعيم، ويُعاقِبهم على المُخالَفة بأَنُواع يُثِيبهم على الإمْتِثال بها يَذْكُر مِنَ الثَّواب والنَّعيم، ويُعاقِبهم على المُخالَفة بأَنُواع العِقاب، وإنْ كان هذا لا حَقيقة له في الواقِع على زَعْم هؤلاء؛ فلا رَبَّ ولا بَعْنَ ولا عِقابَ ولا ثَوابَ.

وهُمْ قِسمان: غُلاة وغَيْر غُلاة.

فالغُلاة: يَزعُمون أنَّ الرُّسُل لا يَعْلمون الحَقيقة على ما هي علَيْه، وأنَّ مِنَ الْمُتَفَلْسِفة ومَنْ يَزعُمون أنَّهم الْمُتَفَلْسِفة ومَنْ يَزعُمون أنَّهم أَوْلياءُ مَنْ هو أَعْلم بالله واليَوْم الآخِر مِنَ الْمُرْسَلين.

وغَيْر الغُلاة: يَزعُمون أنَّ الرُّسُل يَعلَمون الحَقيقة على ما هي علَيْه، وأنَّه لا ربَّ ولا بَعْثَ ولا جَزاءَ، ولَكِنْ كذَبوا على النَّاس للمَصْلَحة، هذا رَأْي أَهْل التَّخْيِيل في الإِيمان بالله واليَوْم الآخِر.

أمَّا في الأَعْهال: فمِنْهم مَنْ يَراها حَقيقةً ورِياضةً نَفْسيَّة وعَقْليَّة وأَخْلاقيَّة واجتِهاعيَّة يُؤْمَر بها العامَّة والخاصَّة، ومِنْهم مَنْ يَرى أنَّه لا يُؤْمَر بها إلَّا العامَّة؛ لأنَّ الخاصَّة وصَلُوا إلى الغاية، فلا حاجة بِهِمْ إلَيْها، ويَرَوْن أنَّها رُموز وإشارات لأُمور معلومة عِنْدهم، وأنَّ حَقيقة الصَّلاة هي مَعْرِفة أَسْرارهم، والصِّيام كِتْهان أَسْرارهم، والحَجُّ زِيَارة أَوْلِيَائهم.

والرَّدُّ على أَهْل التَّخْيِيل مَعْلوم ببكاهة الحِسِّ وضَرُورة العَقْل والشَّرْع؛ فإنَّنا نُشاهِد مِنَ الآيات الدَّالَّة على وُجود الله وكهال صِفاته ما لا يُمكن حَصْره.

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ(١)

والعَقْل يَعْلَم بالضَّرورة أنَّ هذه الحَوادِثَ المُنتظِمة لا بُدَّ لها مِنْ مُحْدِث حَكَيم، والشَّرائِع كلُّها أَثبتَتِ الإِيهان بالله واليَوْم الآخِر، ولا يُنْكِر ذلك إلَّا مُكابِر أو مَجْنون.

⁽۱) من شعر أبي العتاهية، إسهاعيل بن القاسم بن سويد؛ انظر: ديوانه (ص:١٢٢)، ومعاهد التنصيص (٢/ ٢٨٦).

وهؤلاء لا يَحْتاجون في الرَّدِّ علَيْهم إلى تَعَب وتَفْكير؛ لأنَّ نُفور النَّاس عن طَريقتهم أَمْر مَعْلوم.

XXX

فُصْل

س٧٦: مَنْ هُمْ أَهْلِ التَّأُويلِ؟ وما طَريقتهم في الإِيمان بالله واليَوْم الآخِر؟ ولماذا كان المُؤَلِّف وغَيْره مِنْ أَهْلِ السُّنَّة يَجتهِدون في الرَّدِّ علَيْهم؟

الجَوابُ: أَهْل التَّأُويل هُمُ: الجَهْميَّة، ومَنْ سلَك سَبيلهم مِنَ المُعتزِلة وغَيْرهم، مِنَ المُعتزِلة وغَيْرهم، مِنَ يُحِرِّفون نُصوص الكِتاب والسُّنَّة في أسهاء الله وصِفاته عن حَقيقتها إلى مَعانٍ عَجازيَّة، يُعَيِّنُونها بحَسَب مَا تَقْتضيه عُقولهم.

وطَريقتهم في الإِيمان باليَوْم الآخِر أَنَّه ثابِت وحَقُّ، فيُؤمِنون بالبَعْث والجَزاء على حَقيقته.

وأمَّا الإِيهان بالله فمُنْحرِفون فيه عَنْ طَريقة النَّبِيِّ عَيَّا وأَصْحابه؛ لأنَّهم يُنْكِرون حَقيقة ما وصَف الله به نَفْسه، ويقولون: «إنَّ نُصوص الصِّفات لا يُراد بها حَقيقتها الَّتِي تُفْهَم من ظاهِرها وإنَّما يُراد بها مَعانٍ بَجَازِيَّةٌ لم يُبيِّنها رَسول الله عَلَيْ لاَنَّه أَراد مِنْهم أَنْ يَفْهَموا صِفات الله بعُقولهم، ثُمَّ يُحاوِلوا صَرْف النَّصوص لِأُمَّته؛ لأنَّه أراد مِنْهم أَنْ يَفْهَموا صِفات الله بعُقولهم، ثُمَّ يُحاوِلوا صَرْف النَّصوص عن ظاهِرها إلى ما تَقتضيه عُقولهم، والحِحْمة في ذلك امتِحانهم وإِتْعاب أَفْكارهم؛ ليَزْ دادوا بذلك ثَوابًا».

وإنَّمَا اجتَهَد الْمُؤلِّف وغَيْره مِنْ أَهْلِ السُّنَّة فِي الرَّدِّ على هؤلاء؛ لأنَّهم كانوا يَتظاهَرون بتَنْزيه الله وبنَصْر السُّنَّة، فيَغتَرُّ الناسُ بِهِمْ وبها يُمَوِّهونه مِنْ زُخْرُف القَوْل؛ فلذلك احتاجوا إلى جُهْد كَبير وطُرُق مُتعدِّدة في الرَّدِّ علَيْهم. س ٣٠: ما هي الشُّبُهات الَّتي يَحتَجُّ بها أَهْل التَّأُويل على نَفْي الصِّفات؟ وبهاذا تَرُدُّ علَيْهم؟

الجَوابُ: مِنَ الشُّبُهات الَّتِي يَحتَجُّ بها أَهْل التَّأويل على نَفْي حَقيقة الصِّفات:

١ - آيات مِنَ القُرْآن كَقَوْله تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَى اللهُ وَالشورى:١١]،
 ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُ صَعْفًا أَحَدُ ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم:٦٥]،
 وأمثال هذه الآياتِ الَّتِي تَدُلُّ على أنَّ الله لا مِثْلَ له ولا نِدَّ.

٢- أنَّ إِثْبات الصِّفات يَستلزِم التَّشْبيه والحُدوث.

والرَّدُّ علَيْهم بها يَلي:

١- أنَّ الآياتِ الَّتِي احتَجُوا بها لا تَدُلُ على نَفْي الصَّفات عنِ الله، وإنَّما تَدُلُ على نَفْي الصَّفات عنِ الله، وإنَّما تَدُلُ على أنَّ الله لا مِثْلَ له؛ وذلك لِكَمال صِفاته، فمِنْ أَجْل كَمالها وعَظَمتها لا يُمْكِن أَنْ يُماثِله أَحَد مِنَ المَخْلوقين، فإذا كان للمَخْلوق حَياة وللخالِق حَياة؛ فإنَّ حَياة الحَالِق أَعْظَم مِنْ حَياة المَخْلوق، وإذا أثبَتْناها على هذا الوَجْهِ لم يَلْزم أَنْ يَكُون مُماثِلًا للمَخْلوق.

٢- أنَّ قَوْلهم: إِثْبات الصِّفات يَستلزِم التَّشْبيه والحُدوث. قَوْلُ باطِل؛
 لأنّنا نقول بإِثْبات صِفات تَليق بالله وتَخْتصُّ به ولا تُشْبِه صِفاتِ المَخْلوقين، كَمَا قالوا هُمْ بإِثْبات ذاتٍ لله تَليق به ولا تُشْبِه ذَوات المَخْلوقين، وقالوا بإِثْبات وُجود لله قالوا هُمْ بإِثْبات وُجود لله مِنْ غَيْر لا يُشْبِه وُجود المَخْلوقين، فكيْف يَتَناقضون فيُثْبِتون ذاتًا ووُجودًا لله مِنْ غَيْر لا يُشْبِه وُجود المَخْلوقين، فكيْف يَتَناقضون فيُثْبِتون ذاتًا ووُجودًا لله مِنْ غَيْر تَشْبيه، ثُمَّ يُنْكِرون ما أَثْبتَه الله لنفسه مِنَ الصِّفات الأُخْرى بحُجَّة أنَّ ذلك يَسْتلزِم التَّشسه؟!

وأمَّا قَوْلهم: إنَّ إِثْبات الصِّفات يَستلزِم الحُدوث. فإِنْ أَرادوا حُدوث المَوْصوف، وإِنْ المُوْصوف، وإِنْ المُوْصوف فليْس بصَحيح، ولا يَلزَم مِنْ حُدوث الصِّفة حُدوث المَوْصوف في بَعْض أَرادوا حُدوث الصِّفة فإنَّ ذلك لا يُوجِب النَّقْص في حَقِّ المَوْصوف في بَعْض الصِّفات، ومِنَ المَعْلوم أنَّ بَعْض صِفات الله حادِثُ النَّوْع؛ كالإسْتِواء على العَرْش، وبَعْضها حادِثُ الآحاد؛ كالكلام، ولَيْس في ذلك نَقْص بوَجْه مِنَ المُوجوه.

٣- أنَّه لا يَجوز صَرْف النُّصوص عن ظاهِرها إلَّا بدَليل، ولا دَليلَ لَـهُم في ذلك.

٤ - أنَّ طَريقتهم تَتَضمَّن نَفْي ما أَثْبتَه الله لنَفْسه مِنْ صِفات الكَهال.

٥- أنَّ تحكيمَهم العَقْل في صِفات الله أَمْر مُبْتدَع حادِث لم يَأْمُر به النَّبيُّ ﷺ وَلا أحدٌ مِنْ سَلَف الأُمَّة، مع أنَّه ﷺ أخبَر بأنَّ أُمَّته ستَفْترِق على ثَلاث وسَبْعين فِرْقة (١)، ولم يَأْمُرهم بالرُّجوع إلى العَقْل عِنْد التَّنازُع، وإنَّما أَمَرهم بالرُّجوع إلى العَقْل عِنْد التَّنازُع، وإنَّما أَمَرهم بالرُّجوع إلى الكِتاب والسُّنَّة ﴿ فَإِن نَنَزَعْلُمُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنهُمُ تُوْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنهُمُ تُوْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْرَحْزُ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

٦- أنَّ طَريقتهم لَيْست على أساس صَحيح، بَلْ هي مُتَناقِضة، تَجِدهم يُنكِرون شَيْئًا مِنَ الصِّفات بحُجَّة يَلزَمهم نَظيرها فيها أَثْبَتُوه؛ مِثْل ذلك يَدُ الله، أَنكروا أَنْ يَكُون المُراد بها اليَدَ الحقيقيَّة؛ لأنَّ ذلك يَستلزِم على زَعْمهم أَنْ يَكُون مُشابِهًا للمَخْلوق الَّذي له يَدٌ، ثم فَسَروا يَدَ الله بالقُوَّة!

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيهان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤١)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِحَالِلَهُ عَنْهُمَا.

فنقول لهم: هذا نَقْض لقاعِدتكم؛ لأنَّ إِثْبات القُوَّة لله يَستلزِم على قاعِدتكم أَنْ يَكُون مُشابِهًا للمَخْلُوق الَّذي له قُوَّة، فإِنْكاركم اليَدَ وإِثْباتكم القُوَّة تَناقُض ظاهِر، فقَدْ وقَعْتم في مِثْل ما فرَرْتم مِنْه، وزِدْتم على ذلك تَحْريف النُّصوص وإِنْكار حقيقة ما وصَف الله به نَفْسه، فإِنْ قالوا: إنَّما نُثْبِت قُوَّة لا تُشْبِه قُوَّة المَخْلُوقين، قُلْنا لهم: فلِهاذا لا تُشْبِون يَدًا لا تُشْبِه أَيْدي المَخْلُوقين إِذْ لا فَرْقَ بَيْن الأَمْرَيْن؟

XXX

فُصْل

س٣١: اذكُر إِلْزامَ أَهْلِ التَّخْيِيلِ لأَهْلِ التَّأُويلِ بإِنْكارِ حَقيقة المَعاد، ورَدَّ أَهْلِ التَّأُويل بإِنْكار حَقيقة المَعاد، ورَدَّ أَهْلِ التَّأُويلِ فِي التَّأُويلِ فِي التَّأُويلِ فِي التَّأُويلِ فِي إِنْكارِهم حَقيقة الصِّفات؟

الجَوابُ: عرَفتَ ممَّا سَبَق أَنَّ أَهْلِ التَّخْيِيلِ يُنكِرون حَقيقة البَعْث والمَعاد ويُحَرِّفون النَّصوص الوارِدة في ذلك، وأنَّ أَهْلِ التَّأْويل يُشِتون حَقيقة البَعْث والمَعاد ويُقِرِّون النُّصوص الوارِدة في ذلك على حَقيقتها، ولكنَّهم يُنكِرون حَقيقة ما وصَف الله به نَفْسه ويُحَرِّفون النُّصوص الوارِدة في ذلك.

وبَعْدُ؛ فإنَّ أَهْلِ التَّخْيِيلِ أَلزَموا أَهْلَ التَّأُويلِ أَنْ يُنكِروا حَقيقة المَعاد كَمَا أَنكُروا حَقيقة الصَّفات، فرَدَّ عليهم أَهْلِ التَّأُويلِ قائِلين: «نَحْن نَعْلم بالضَّرُورة أَنَّ النَّرُسُلِ جَاوُّوا بإِثْبات البَعْث والمَعاد حَقيقة، وأنَّ الَّذين أَنْكروه لَيْس لهم حُجَّة الرَّسُل جاوُّوا بإِثْبات البَعْث والمَعاد حَقيقة، وأنَّ الَّذين أَنْكروه لَيْس لهم حُجَّة سِوَى استِبْعاد عُقولهم له، وهي حُجَّة فاسِدة، فوجَب الإِيهان بالبَعْث والمَعاد على حَقيقته مِنْ غَيْر تَأُويل».

فقال أهْل السُّنَة لأهْل التَّأُويل: لقَدْ أَصَبْتم في رَدِّكم على أهْل التَّخْيِيل حَوْل نُصوص المَعاد وإِبْباته حَقيقة، فحُجَّتكم في الرَّدِ علَيْهم حُجَّة قَوِيَّة ظاهِرة لا مَناصَ عَنْها، ولكنَّنا سَوْف نَحتَجُّ بها علَيْكم في إِنْكاركم حَقيقة الصَّفات وتَحْريفكم نُصوصها مِنْ غَيْر حُجَّة، فنقول لَكُمْ: «نَحْن نَعْلم بالضَّرورة أنَّ الرُّسُل جاؤُوا بإِبْبات الصِّفات لله حَقيقة، وأنَّ الَّذين أَنْكروها لَيْس لَهُمْ حُجَّة سِوَى استِبْعاد عُقولهم لها، وهي حُجَّة فاسِدة فوجَب الإِيهان بالصِّفات على حَقيقتها مِنْ غَيْر تَأُويل».

فها بالْكم تَتَناقَضون فتَمْنعون التَّأُويل في نُصوص المَعاد وثَجُوِّزونه -بَلْ تُوجِبونه- فِي نُصوص الصِّفات، مع أنَّ كِلَا البابَيْن ثابِت في الكُتُب الإلهية، بَلْ إنَّ تَوجِبونه في الكُتُب الإلهية، والإِقْرار بها في الفِطَر السَّليمة أَبْلَغُ وأَكْثَرُ مِنْ قَرْير الصِّفات في الكُتُب الإلهيَّة والإِقْرار بها في الفِطَر السَّليمة أَبْلَغُ وأَكْثَرُ مِنْ ذلك في نُصوص المَعاد، فإذا كان تَأْويل نُصوص المَعاد باطِلًا فتأويل نُصوص الصَّفات أَوْلى بالبُطْلان.

XXX

فُصْل

س٣٢، مَنْ هُمْ أَهْلِ التَّجْهِيل؟ وما طَريقتهم في الإِيهان بالله واليَوْم الآخِر؟

الجَوابُ: أَهْلِ التَّجْهِيلِ كَثير مِنَ المُنتسِبينِ إلى السُّنَّة وأَتْباع السَّلف مِمَّن يُفوِّضون العِلْم بأسهاء الله وصِفاته ويَسْكتون عن مَعانيها، ويُقال لهم: أَهْلِ التَّفْويض.

وطَريقتهم في الإِيهان باليَوْم الآخِر أنَّه حَتٌّ مَعْلُومُ المَعْني.

وأمَّا الإِيهان بالله فطَريقتهم فيه مُنحرِفة؛ إِذْ كانوا يَزعُمون أنَّ الخَلْق كُلَّهم جاهِلون بمَعاني أَسْهاء الله وصِفاته، حَتَّى الرَّسول ﷺ يَتكلَّم بالحَديث مِنْ صِفات الله وهو لا يَعرِف مَعْناه.

قال شَيْخ الإِسْلام رَحِمَهُ آللَهُ: «وقَوْل أَهْل التَّفُويض مِنْ شَرِّ أَقُوال أَهْل البِدَع والإِخْاد».

XXX

س٣٣: ما هي حُجَّة أَهْل التَّجهيل؟ وبهاذا تَرُدُّ علَيْهم؟

الجَوابُ: حُجَّةُ أَهْلِ التَّجْهِيلِ على طَريقتهم قَوْلُه تعالى: ﴿ هُو الَّذِينَ أَنْكَ عَلَيْكَ الْكِنْكِ مِنْهُ ءَايَكُ مُحَكَنَّتُ هُنَ أُمُّ الْكِنْكِ وَأُخُر مُتَشَابِهِكُ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ ذَيْعٌ الْكِنْكِ مِنْهُ ءَايَكُ مُحَكَنَّ هُنَ أُمُّ الْكِنْكِ وَأُخُر مُتَشَابِهِكُ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ ذَيْعٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَنَبَهَ مِنْهُ ابْتِعَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِعَاءَ تأويلِةٍ وَمَا يَعْلَمُ تَأْويلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسِخُونَ فِي فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَنَبَهَ مِنْهُ ابْتِعَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِعَاءَ تأويلِةٍ وَمَا يَعْلَمُ تَأْويلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسِخُونَ فِي الْمِنْ عَلِي رَبِّنَا ﴾ [آل عمران:٧]، فقد وقف أكثر السَّلف على قَوْلُه: ﴿ إِلَا اللّهُ ﴾.

ومَبْنَى حُجَّة أَهْلِ التَّجْهِيلِ في هذه الآيةِ على أَمْرَيْن:

أَحَدهما: أنَّ آياتِ الصِّفات مِنَ الْمُتَشابِه، وقَدْ أَخبَر الله أنَّه لا يَعْلم تَأْويله إلَّا الله.

الثاني: أنَّ التَّأُويل المَذْكور في الآية صَرْف اللَّفظ عن ظاهِره إلى مَعْنَى يُحَالِف الظَّاهِر، فتكُون النَّتيجة أنَّ آياتِ الصِّفات لها مَعانٍ تُخالِف الظَّاهِر لا يَعْلَمها إلَّا الله؛ وعلى هذا بَنَوْا طَريقتهم.

والرَّدُّ علَيْهم مِنْ وُجوه:

أَوَّلًا: أَنَّنَا لَا نُسلِّم أَنَّ آيَاتِ الصِّفات مِنَ الْمُتَشَابِهِ الذي لَا يَعْلَمه إلَّا الله، بَلْ

نَقول: آياتُ الصِّفات مَعْناها مَعْلوم للخَلْق، وإِنْ كنَّا لا نُدرِك حَقيقتها وكَيْفيَّتها فَنَحْن نَعلَم أَنَّ مَعْنى استِواء الله على عَرْشه عُلوَّه واستِقْراره علَيْه، ولكنَّنا لا نُدْرِك كَيْفيَّته وحَقيقته، وأَهْل التَّجْهيل يَقولون: لا نَعْلم مَعْناه ولا حَقيقته وكَيْفيَّته، فهُوَ عِنْدهم بمَنْزِلة الكلام الأَعْجميِّ لشَخْص عَرَبيٍّ لا يَعرِف العُجْمة.

ثانيًا: أنّنا لا نُسَلِّم أنَّ التَّأُويل المَذْكور في الآية صَرْف اللَّفْظ عن ظاهِره إلى المَعْنى الَّذي يُخالِف ظاهِره؛ لأنَّ هذا مَعْنَى حادِثُ للتَّأُويل لَيْس مَعْروفًا في لِسان العَرْب ولا في لِسان الشَّارِع، فكَيْف يُحْمَل القُرْآن علَيْه؟ وإنَّما المُراد بالتَّأُويل أَحَد أَمْرَيْن:

أ- إمَّا التَّفْسير، وهو شَرْح اللَّفْظ وبَيان مَعْناه، وعلَيْه ثَحْمَل قِراءة الوَصْل؛ لأنَّ الرَّاسِخين في العِلْم يَعْلمون تَفْسير المُتَشابِه مِنَ القُرْآن.

ب- وإمَّا الحَقيقة والكيفيَّة، وهذا لا يَعلَمه إلَّا الله، وعلَيْه تُحْمَل قِراءة الوَقْف التَّي قرَأ بها أَكْثَرُ السَّلف.

وعلى هذا فمَعْرِفة حَقيقة صِفات الله وكَيْفيَّتها لا يَعلَمها إلَّا الله، وأمَّا مَعْنى الصِّفات فإنَّه مَعْلوم للرَّاسِخين في العِلْم، خِلافًا لأَهْل التَّجْهيل القائِلين بأنَّه لا يُعْلَم.

ثالثًا: أنَّ الله أمَرنا بتَدَبُّر القُرْآن كلِّه وتَفَهَّم مَعانيه، ولم يَستثنِ آياتِ الصَّفات؛ فَدَلَّ هذا على أنَّ آياتِ الصِّفات يُمْكِن الوُصول إلى مَعْرِفة مَعْناها بالتَّدَبُّر.

رابعًا: أنَّه يَلزَم على طَريقتهم أنَّ الله أنزَل على النَّاس كِتابًا لا يُمكِنهم فَهْمه في أَعْظَم الأُمور الَّتي نزَل مِنْ أجلِها، وأنَّ الرَّسول ﷺ وأُمَّته جاهِلون بأسماء الله

وصِفاته الَّتي العِلْمُ بها أساس الدِّين، ولَيْس عِنْدهم فيها عُلوم سَمْعية ولا عَقْلية، وهذا مِنْ أَعْظم المُحال.

XXX

س٣٤؛ اذكُر ما وقَع فيه كَثير مِنْ أَهْلِ التَّجْهِيلِ مِنَ التَّناقُض؟ وما وَجْه ذلك؟

الجَوابُ: التَّناقُض أنَّهم قالوا: نُصوص الصَّفات تُجُرَى على ظَاهِرها، ثُمَّ قالوا المُراد بها: تَأْويل يُحَالِف الظَّاهِر لا يَعلَمه إلَّا الله.

وَوَجْه التَّناقُض: أَنَّنا إِذَا قُلْنا: تُجْرَى على ظاهِرِها. صار المُرادُ بها نَفْسَ ذلك الظَّاهِرِ الَّذي أَجْريناها علَيْه، وصار مَعْناها مَعْلومًا لنا، فكَيْف يَتَّفِق هذا مع القَوْل بأنَّ المُراد بها تَأْويل يُخالِف الظَّاهِر لا يَعلَمه إلَّا الله؟!

XXX

فَصْل

س ٣٥؛ اذكر أقسام التَّأويل؟

الجَوابُ: أَقْسامه ثَلاثة:

١ - أَنْ يَكُون بِمَعْنى التَّفْسير، وهذا اصطلاحُ كثير مِنَ المُفسِّرين، ومِنْه قَوْل النَّبِيِّ عَلَيْهِ السِّلِينِ، وعَلَّمْه التَّأْوِيلَ (١) النَّبِيِّ عَلَيْهِ السِّينِ، وعَلِّمْه التَّأْوِيلَ (١)
 النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصِّلا عُلَيْهِ السَّلَمْ السَّالِينِ عَبَّاس رَضَيَالِللهُ عَنْهَا: «اللَّهُمَّ فَقَهْهُ فِي الدِّينِ، وعَلِّمْه التَّأْوِيلَ (١)

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، رقم (۱٤٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَحَوَلِيَّكَ عَنْهُم، باب من فضائل عبد الله بن عباس رَحَوَلِيَّكَ عَنْهُم، وأَم (۲٤٧٧)، من حديث ابن عباس رَحَوَلِيَّكَ عَنْهُما. دون قوله: «وعلمه التأويل»، وأخرجه الإمام أحمد (۲٦٦/١) بلفظه.

وقَوْله تَعالى: ﴿ وَمَا يَمْلَمُ تَأْوِيلَهُ وَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلزَّسِخُونَ فِي ٱلْمِلْمِ ﴾ [آل عمران: ٧] على قِراءة الوَصْل؛ وعلى هذا يَكُون تَأْويل آيات الصِّفات مَعْلومًا للنَّاس.

٢- الحقيقة الَّتي يَؤُولُ إلَيْها الشَّيْء، وهذا هو المَعْروف مِنْ مَعْنى التَّأُويل في الكِتاب والسُّنَّة، ومِنْه قَوْله تَعالى عن يوسُف: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَنَى مِن قَبْلُ﴾ [الرعمران:٧] على قِراءة الوَقْف.
 [يوسف:١٠٠]، وقَوْله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ ۚ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:٧] على قِراءة الوَقْف.

وعلى هذا فتَأْويل آيات الصِّفات -وهو حَقيقتها وكَيْفيتها- لا يَعلَمه إلَّا اللهُ.

٣- صَرْف اللَّفْظ عن ظاهِره إلى مَعْنَى يُخالِف الظَّاهِر، وهذا هو المَعْروف مِنْ
 مَعْنى التَّأُويل في اصطلاح كثير مِنَ المُتَأخِّرين ولَيْس مَعْروفًا في عَهْد نُزول القُرْآن،
 وهو مَقْبول إِنْ دَلَّ علَيْه دَليل، وإلَّا فهُوَ مَرْدود.

مِثَالَ الْأُوَّلِ: قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ وَسُئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] أَيْ: أَهْلِ القَرْية.

مِثال الثَّاني: قَوْله تَعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤] إذا فُسِّرَتِ اليَدُ بالقُوَّة أو النِّعْمة.

M M M

فُصْل

س٣٦؛ اذكر طَريقة السَّلف في تَعلَّم القَرْآن والعَمَلِ به؟ وهَلْ فيها رَدُّ على أَهْلِ التَّجْهيل؟

الجَوابُ: طَريقتهم في ذلك ما ذكره أبو عَبْد الرَّحمن السُّلَميُّ قال: حدَّثنا النَّدين كانوا يُقْرِئوننا القُرْآن –عُثْمانُ بنُ عَفَّانَ، وعَبْدُ الله بنُ مَسْعود وغَيْرهما- أنَّهم كانوا إذا تَعلَّموا مِنَ النَّبيُّ عَشْر آيات لم يَتجاوَزوها حتَّى يَتعلَّموها وما فيها

مِنَ العِلْم والعَمَل، قالوا: «فتَعلَّمْنا القُرْآن والعِلْم والعَمَل جَميعًا»(١).

وفي هذا رَدُّ ظاهِر على أَهْلِ التَّجْهيلِ الَّذينِ زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ وأصحابَه جاهِلُون بمَعاني آيات الصِّفات؛ لأنَّ الصَّحابة لا يَتجاوَزُون عَشْر آيات حتَّى يَتعلَّمُوا ما فيها مِنَ العِلْم والعَمَل، لم يَستَثنوا مِنْ ذلك آياتِ الصِّفات مع أَنَّ القُرْآن تَمْلُوء مِنْها.

XXX

فَصْل

س٣٧: اذكُر ما رَوِيَ عن عَبْد الله بن عَبَّاس رَضَالِلَتُهَ عَلَى تَفْسير القُرْآن؟ واشرَحْه؟

الجَوابُ: رُوِيَ عنه أنَّه قال: تَفْسير القُرْآن على أَرْبَعة أَوْجهِ:

الأوَّل: تَفْسير تَعرِفه العَرَب مِنْ كَلامها.

الثَّاني: وتَفْسير لا يُعذَر أَحَد بجَهالته.

الثَّالِث: وتَفْسير يَعْلَمُه العُلهاء.

الرَّابِع: وتفسير لا يَعلَمه إلَّا الله، فمَنِ ادَّعَى عِلْمه فهُوَ كاذِب (٢). انتهى كَلامه. فالأوَّل: كتَفْسير اللَّفْرَدات، مِثْل: الكَهْف والقُرْء.

الثَّاني: ما يَجِب اعتِقاده والعَمَل به من العَبادات وغَيْرها؛ كالصَّلاة والحجِّ.

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٢٥٣).

الثَّالِث: مِثْل النَّاسِخ والمَنْسوخ، والمُحْكَم والمُتشابِه، والمُجْمَل والمُبَيَّن، وغَيْرها مما يَعرِفه العُلَماء ويَخْفى على غَيْرهم.

الرَّابِع: حَقائقُ ما أَخبَر الله به عن نَفْسه وعن المُغَيَّبات؛ كالقِيامة وأَحْوالها، فإنَّ هذه الحَقائق لا يَعلَمها إلَّا الله، فمَنِ ادَّعي عِلْمها فهُوَ كاذِب.

مِثال ذلك: أنّنا نَعْلَم مَعْنى الإسْتِواء، ولَكِنْ لا نَعلَم كَيْفيَّة استِواء الله على عَرْشه، وكذلك نَعلَم مَعْنى الفاكِهة والنَّخل والرُّمَّان، ولَكِنْ لا نُدرِك حقيقة ما في الجُنَّة مِنْ ذلك؛ ولهذا رُوِي عنِ ابن عَبَّاس أنَّه قال: لَيْس في الدُّنيا شَيْء عِمَّا في الجُنَّة مِنْ ذلك؛ ولهذا رُوِي عنِ ابن عَبَّاس أنَّه قال: لَيْس في الدُّنيا؛ لأنَّ مُسَمَّياتِ إلَّا الاسهاء (۱). يَعنِي: أنَّ حَقائقَ ما في الجُنَّة لَيْست مَوْجودة في الدُّنيا؛ لأنَّ مُسَمَّياتِ ما ذُكِر في الآخِرة تُبايِن مُسَمَّياتِها في الدُّنيا وإنِ اتَّفَق الإسْم؛ وبهذا تَبيَّن أنَّ في القُرْآن ما لا يَعلَم تَأُويله إلَّا الله، فإنَّ حَقيقة ما ذُكِر مَجْهولة وإنْ كان مَعْناه مَعْلومًا.

XXX

الباب الخامسَ عَشَرَ

فيما نُقِل عنِ السَّلف مِنَ القَوْل في الصِّفات

س٣٨؛ اذكُر ما نقَله المُؤلِّف عنِ الأَوْزاعيِّ وغَيْره في الأَخْبار الَّتي جاءَتْ في الصَّفات؟ وكَيْف تَدُلُّ على أنَّ السَّلَف يُثبِتون مَعانيَها؟ وعلى أيَّ طائِفة يَتوجَّه الرَّدُّ في قَوْلُهم؟ وما مَعْنى قَوْلُهم: «بِلا كَيْف»؟

الجَوابُ: نقَل المُؤلِّف عنِ الأوراعيِّ وغَيْره أنَّهم قالوا في الأخبار الَّتي جاءَتْ

⁽١) أخرجه هناد في الزهد رقم (٣، ٨)، والطبري في تفسيره (١/ ٤١٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٦٦ رقم ٢٦٠)، وأبو نعيم في صفة الجنة رقم (١٢٤).

في الصِّفات: «أُمِرُّوها كَمَا جاءتْ بِلا كَيْفٍ»(١).

وهذه العِبارةُ تَدُلُّ على أنَّ السَّلف يَعلَمون مَعانيَ نُصوص الصِّفات، ويُثبِتونها على الوَجْه اللَّائِق بالله، تَدُلُّ على ذلك مِنْ وَجْهَيْن:

١ - قَوْلَهِم: أَمِرُّوها كَهَا جَاءَتْ. فإنَّه يَقْتَضِي وُجوب إِثْبات لَفْظها وما دَلَّتْ عَلَيْه مِنْ مَعْنَى؛ لأَنَّها ٱلْفاظ ذات مَعْنَى مَقْصودٍ مَفْهومٍ عِنْد مَنْ نَزَلَتْ بلُغَتهم، عَلَيْه مِنْ مَعْنَى؛ لأَنَّها ٱلْفاظ ذات مَعْنَى مَقْصودٍ مَفْهومٍ عِنْد مَنْ نَزَلَتْ بلُغَتهم، فَمَنْ لم يُثِبِت مَعْناها لم يَكُن قَدْ أَمَرَّها كَهَا جاءَتْ، ولو كان السَّلف يَرَوْن وُجوب فَمَنْ لم يُثبِت مَعْناها لم يَكُن قَدْ أَمَرَّها كَهَا جاءَتْ، ولو كان السَّلف يَرَوْن وُجوب إِثْبات لَفْظها ولا تَعْتَقِدوا مَعْناها، إِثْبات لَفْظها ولا تَعْتَقِدوا مَعْناها، أو نَحْو ذلك مِنَ العِبارات.

٢- قَوْلَهُم: ﴿بِلا كَيْفٍ». فإنَّه يَدُلُّ على إِثْبات أَصْل المَعْنى دون تَكْيِيفه،
 ولو كان أَصْل المَعْنى عِنْدهم غَيْر ثابت لَها احتاجوا إلى ذِكْر نَفْي الكَيْفيَّة؛ لأنَّ نَفْي الكَيْفيَّة؛ لأنَّ نَفْي الكَيْفيَّة عَمَّا لَم يَثبُت أَصْله لَغْو مِنَ القَوْل لا حاجة إليه.

وفي هذه العِبارةِ في قَوْلهم: «أَمِرُّوها كَمَا جاءتْ» رَدُّ على المُعطِّلة؛ لأنَّهم لا يُمِرُّونها كَمَا جاءَتْ، بَلْ يُحِرِّفونها. وفي قَوْلهم: «بِلا كَيْفٍ» رَدُّ على المُشبَّهة المُمثِّلة؛ لأنَّهم يُثبِتونها مع التَّمْثيل والتَّكْيِيف.

ومَعْنى قَوْلَهم: «بِلا كَيْفٍ» أَيْ: بِلا تَكْيِيفٍ، فلا يَجوز تَكْيِيفُ صِفات الله ولا التَّعَرُّض له؛ لأنَّ العِلْم بالكَيْفيَّة مُحال لا يُمْكِنُ إِدْراكه، ولَيْس مَعْنى قَوْلَهم: «بِلا كَيْفِي» أَنَّه لا كَيْفيَّة لها؛ لأنَّ ثُبوت الصِّفات يَستلزِم وُجود كَيْفيَّة لها على الوَجْه اللَّئِق بالله.

⁽١) أخرجه الآجري في الشريعة رقم (٧٢٠)، وابن بطة في الإبانة رقم (١٨٣)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٩٣٠).

فيَتبيَّن أنَّ السَّلف إنَّما يَنْفون العِلْم بالكَيْفيَّة والتَّعَرُّض لها، لا حَقيقة الكَيْفيَّة.

XXX

فَصْل

س ٣٩: اذكُر ما نَقلَه المُؤلِّف عنِ الأَوْزاعيِّ فِي العُلُوِّ؟ ومَتَى قالَهُ؟ ولماذا قالَهُ؟ الجَوابُ: نقَل المُؤلِّف عن الأَوْزاعيِّ فِي العُلوِّ قَوْله: «كُنَّا والتَّابِعون مُتوافِرون نَقول: إنَّ الله تَعالى فَوْق عَرْشه، ونُؤْمِن بِها ورَدَتْ به السُّنَّة مِنَ الصِّفات»(١).

قال هذا بَعْد ظُهور مَذْهَب الجَهْم المُنْكِر لعُلُوِّ الله وصِفاته.

وقاله ليُعَرِّف النَّاسِ أنَّ مَذْهَبِ السَّلفِ مُخَالِف لَذْهَبِ جَهْمٍ.

XXX

س٠٤؛ اذكُرْ ما نُقِل عن مَالك في استِواء الله على عَرْشه؟ واشرَحْهُ؟ وهل يُمكِن أَنْ يَكُون قَوله مِيزانًا في بقِيَّة الصِّفات؟

الجَوابُ: سُئِل مالك رَحِمَهُ اللّه عن قَوْله تعالى: ﴿ الرَّحْنَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] كَيْف استَوَى؟ فأطرَق برأسه حتَّى عَلاه الرُّحَضَاء (العَرقُ)، فأجَاب بقوله: «الاستِواء غير مَجَهُ ول، والكَيْف غير معقُول، والإيهان به واجِب، والسُّؤال عنه بدْعة » (٢).

⁽١) أخرجه البيهقي في الأسهاء والصفات رقم (٨٦٥).

⁽٢) رواه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسهاء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٥١).

فمعنى قوله: «الاستِواء غيرُ مجهولٍ»، أي: غير مجهُولِ المعنَى، بل مَعْناه مَعلُوم، وهو العلوُّ والاستقرار.

ومعنى قوله: «والكَيْف غَيْر مَعْقُول» أنَّ كَيفِيَّة الاستِواء لا يُمكِن أن يُدْركها العَقْل؛ فإنَّ الله أعْظَمُ وأجلُّ مِن أَنْ تُدْرِك العقُول حَقيقة صِفاته.

ولأنَّ الشَّيء لا يُدْرَك إلَّا بمُشاهَدَته أو مشاهَدة نَظِيره، أو الخبَر الصَّادِق عنه، وكلُّ هذه الثلاثَةِ مُنتفِية بالنِّسبة إلى كَيفيَّة صِفات الله، وإذا كَان العَقْل لا يُدْرِك كيفيَّة اسْتَوَاء الله على عَرْشِه ولم يَرِد به الشَّرع، فالوَاجِب السُّكُوت عنه.

ومعنى قَوْله: «والإيهان به واجِب» أنَّ الإيهانَ باسْتِواء الله على عَرشِه واجِب بإثْبات لَفظِه ومعناهُ على الوَجْه اللَّائق بالله، وإنَّها وجَبَ الإيهان به لِورُودِ الشَّرع بذلك.

ومعْنى قَوْله: «والسُّؤال عنه بِدعَة» أنَّ السُّؤال عن كَيفِيَّة الاسْتِواء بِدعَة؛ لأنَّ ذلك لم يَرِد عنِ النَّبيِّ ﷺ ولا عن أَصْحابه ولا سبِيلَ إلى العِلْم به، فوجَب الكَفُّ عنه.

وهذا القولُ الذي قَاله مالِك يُمكِن أَنْ يكُونَ مِيزانًا لجميع الصِّفات، فنَقُول في كلِّ صِفة من صِفات الله: إنَّ مَعْناها غَير مجَهول، والكَيْف غَير مَعقُول، والإيهان بها واجِب، والسُّؤال عَنها بِدعَة.

مِثال ذَلك: نزُول الله إلى السَّماء الدُّنيا لو سَأَلَنا سَائلٌ كَيف يَنزِل؟ لَقُلْنا: النَّزول غَير جَهُول، والإيمان به واجِب، والسُّؤال عنه بِدعَة؛ ولِذلك غَير جَهُول، والإيمان به واجِب، والسُّؤال عنه بِدعَة؛ ولِذلك قَال بَعض العُلَماء: إذَا قَال لكَ الجَهْمِيُّ: إنَّ الله يَنزِل إلى السَّماء الدُّنيا فكيف يَنزِل؟

فَقُلْ لَه: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَخْبَرَنَا أَنَّه يَنزِلُ^(١) وَلَم يُخْبَرِنَا كَيْفَ يَنزِل.

وقَال بَعض العُلَماء: إذَا سَأَلَكَ الجهميُّ عن كَيفيَّة صفَة من صِفات الله فقُل له: كَيْف هو بِذاتِه؟ فإنَّه لن يَستطيعَ أن يُكيِّف ذات الله، فقُل له: إذا كان لا يُمكِن تَكْييف صِفاته؛ لأنَّ الكلام في الصِّفات تَكْييف خَات الله فكذلك لا يُمكِن تَكْييف صِفاته؛ لأنَّ الكلام في الصِّفات فَرْع عَنِ الكلام في الذَّات، فإذا كُنت تُشِت لله ذاتًا لا تُكيَّف ولا تُشْبِه ذوات المُخْلوقِين، فيَجب كذَلك أَنْ تُشِت لله صِفاتٍ لا تُكيَّف ولا تُشْبِه صِفات المُخْلوقِين،

XXX

فُصْل

ساء: اذْكُر ما نقَله المؤَلف عن محمَّد بنِ الحسَن صاحِبِ أبي حنيفة؟ واشْرَح قَوْله: «مِن غَير تفسِير ولا تَشبِيهِ ولا وَصْفٍ». وقَوْله: «فمَن قال بقَول جَهْمٍ فقَدْ فارَق الجَماعَة؛ لأنَّه وَصَف الله بصِفة لا شيءَ»؟

الجَوابُ: نقل المُؤلِّف عن محمَّد بن الحسن قَوْله: «اتَّفَق الفقَهاءُ كلُّهم منَ المَشْرِق إلى المَغْرِب على الإيهان بالقُرآن والأحَادِيث التي جاءَت بها الثِّقات عَن رسُول الله ﷺ في صِفة الرَّبِّ عَرَّهَ عَلَ مِن غَير تَفسِير ولا وَصْف ولا تَشْبيه، فمَن فسَر اليَوم شيئًا مِن ذلك فقد خَرَج عمَّا كَان عليه النَّبيُّ ﷺ وفارَق الجماعة؛ فإنهم لم يُضِروا، ولكِنْ أَفتَوا بها في الكِتاب والسُّنَّة، ثمَّ سكَتوا، فمَن قال بقَول يَصِفُوا ولم يُفسِّروا، ولكِنْ أَفتَوا بها في الكِتاب والسُّنَّة، ثمَّ سكَتوا، فمَن قال بقَول

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِيَّكَ عَنْهُ.

جَهْمٍ فقد فارَق الجَماعَة؛ لأنَّه وَصَف الله بصِفة لا شيءَ الله كلامه.

فقَد نقَل محمَّد بن الحسَن اتِّفاقَ الفقَهاء -أي: العلَهاء- على إِثْبات صِفات الله الوَارِدة في القُرآن والسُّنَّة المقْبولَة.

ومَعنى قَوْله: «مِن غَير تَفسِير» أي: تَفسِير كتَفسِير الجَهميَّة الذي حرَّفوا به نُصوص الكِتَاب والسُّنَّة، ولم يُفسِّروها بها فَسَّرها به سَلَف الأُمَّة منَ الصَّحابَة والتَّابعِين لهُم بإحْسَانٍ، وأمَّا تَفسيرُها بالمعنى الصَّحِيح المطَابِق لُمَرَاد الله ومُرَاد رسُوله فَها زَال السَّلف يَفعَلُونه.

ومعنى قَوله: «وَلا وَصْف» أي: وَلا تَكْييف.

ومعنى قَوْله: «وَلا تَشبِيه» أي: وَلا تَمْثِيل.

ومعنى قَوله: «فمَن قَال بقَول جَهْمٍ...» إلخ؛ أي: مَن أَخَذ بمذْهَب جَهْمٍ مِن تعْطِيل الصِّفات وتحْرِيف النُّصوص فقَد فارَق الإِجْمَاع.

ومعنى قَوله: «لأنّه وصَف الله بصِفَة لا شيءَ» أنَّ جَهْمَ بنَ صَفْوانَ لا يُثبِت لله صِفة وجُوديَّة، وإنّها يَصِفُه بالصِّفات السَّلبيَّة التي مَدلُولها أَمْر عَدَميٌّ لا شيءَ ثابِتٌ.

XXX

س ٤٢: إذا كَان السَّلف يُثبِتون المعنَى الصَّحيح لِمَا وَرد في الكِتَاب والسُّنَّة مِن نُصوص الصِّفات، فمَا الجَواب عمَّا قَاله الإمَام أَحَدُ^(١) في حَديث النُّزول وشِبهه:

⁽١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٧٤٠).

⁽٢) انظر: الإبانة لابن بطة (٧/ ٥٨).

«نُؤمِن به ونُصدِّق لا كَيْفَ ولا مَعنَى. حَيث يُوهِم نَفي المعنَى عَن نُصوص الصِّفات»؟

الجَوابُ: لا شَكَّ أنَّ هذا اللَّفظَ المنقُولَ عَن أَحمَدَ يُوهِم نَفي معنى نُصوص الصِّفات، وهوَ مذهب باطِل لم يَسلُكه إلَّا أَهْل التَّجهِيل كَما سَبَق والإمّام أَحمُدُ الصَّفات، وهوَ مذهب باطِل لم يَسلُكه إلَّا أَهْل السُّنَّة؛ وعلى هَذا فيَجِب أَنْ يُحمَل رَحَمُهُ اللَّهُ بَريء مِن هذا المذهب؛ لأنَّه إمّام أهْل السُّنَة؛ وعلى هَذا فيَجِب أَنْ يُحمَل كَلامُه على مَعنى يُطابِق مَذهب السَّلف، فيُحمَل معنى قَوْله: "ولا مَعنى» على أنَّ المرَاد بالمعنى الذي نفاه تحريف النُّصوص إلى المعاني التي ابتكرَها المُعطلة من الجَهميَّة وغيرهم، وخالفوا بذلِك ما ذَهب إليه السَّلف مِن إثبات المعاني الصَّحيحة لها، ويَدُلُّ على أنَّ هذا مُراد الإمّام أحمَدَ أنَّه قَال: لا كَيْف ولا مَعنى. فجَمَع بين نَفي التَّحريف الذي هو مَذهب المُمَثلة وبين نَفي التَّحريف الذي المُعَلِقة و المَن المُعَلِقة و المَنْ الله المُعَلِقة و المَنْ الله السُلَّقة و المَنْ المُعَلِقة و المَنْ الله السَّلِقة و المَنْ الله المُعْلِقة و المَنْ المُعْلِقة و المَنْ المُعْرِقة و المُنْ الله المُنْ الله السَّلَقة و المُنْ المُعْلِقة و المُنْ المُنْ الله المُنْ الله المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المِنْ المُنْ ا

وأمَّا المعنَى الصَّحيح المُطابِق لِـمَا فسَّرها به السَّلف فإنَّه لا يُنكِره الإمَام أحمَدُ ولا غَيرُه مِن أهْل السُّنَّة.

XXX

س ٤٣ : اذْكُر ما نَقَلَه المؤَلِّفُ عَن أبي حَنيفةَ مِن رِوايـة أبي مُطِيع فيمَن أَنكَر عُلوَّ الله؟

الجَوابُ: قَال أبو مُطِيع: سَأَلتُ أبا حَنيفة عَنِ الفِقْه الأَكْبَر فقَال: لا تُكفِّرنَّ أحدًا بذَنب، ولا تَنفِي به أحدًا من الإيهان، وتَأمُّر بالمغرُّوف، وتَنهَى عَنِ المنكر، وتَعلَم أنَّ ما أصَابك لم يَكُنْ لِيُخطِئك، ومَا أخطأك لم يَكن لِيُصيبَك، ولا تَبْرأ من أحدٍ مِن أصحَاب رسُول الله ﷺ، ولا تُوالِ أحدًا دونَ أحدٍ، وأَنْ تَردَّ أَمْر عَثُهَانَ

وعَلِي رَضِٰوَالِلَهُعَنْهُا إِلَى الله عَزَّوَجَلَّ^(١).

قلتُ: أَخْبِرني عن أفضَل الفِقْه؟ قَال: تُعَلِّمُ الرجُلَ الإيهانَ والشَّرائِع والسُّنَن والخُدُود واخْتِلافَ الأئمَّة (٢).

قلتُ: فها تقُول فيمَن يَأْمُر بالمعرُوف ويَنهَى عنِ الْمُنْكَر، ويَتْبَعَهُ على ذلك أُناس فيَخرُج على الجهَاعة، هَل ترَى ذلك؟ قَال: لا.

قلتُ: ولِمَ وقد أمر الله ورسُوله بالأمَر بالمعرُوف والنَّهى عن المُنكَر وهو فريضَة واجِبة؟ قال: هو كَذلك، ولكِنْ ما يُفسِدون أَكثَرُ مَّا يُصلِحون من سَفك الدِّماء واستِحلال الحرَام(٢).

إلى أَنْ قَال: وقَال أبو حَنيفةَ فيمَن قال: لا أُعرِف ربِّي أَفِي السَّماء أَمْ في الأرضِ فَقد كَفَر؛ لأنَّ الله يَقُول: ﴿الرَّحْنَنُ عَلَى ٱلْعَـرَشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] وعَرشُه فَوق سَبع سَمواتٍ.

قلتُ: فإِنْ قال: إِنَّ الله على العَرش، ولكِنْ لا أَدْرِي العَرش في السَّماء أَمْ في الأَرض. قَال: هو كَافِر؛ لأنَّه أَنكر أَنْ يَكون في السَّماء؛ لأنَّه تعَالى في أَعْلَى عِلِّين؛ ولأَنَّه يُدْعَى مِن أَعْلى لا مِن أَسفَل (٤). انتهَى كَلام أبي حَنيفة.

فَقد حَكَم أبو حَنيفةَ بِكُفْر مَن تَوقَف وقَال: لا أُعرِف ربِّي في السَّماء أَمْ في الأرض، فكيف يَكون الجَاحِد النَّافي الذي يَقول: ليس في السَّماء، أو ليس في السَّماء

⁽١) الفقه الأكبر [مطبوع مع الشرح الميسر] (ص:٧٦-٥٠).

⁽٢) الفقه الأكبر (ص:٨٢).

⁽٣) الفقه الأكبر (ص:١٠٨).

⁽٤) الفقه الأكبر (ص:١٣٥).

ولا في الأرض. واحْتج أبو حَنيفة على تَكفِيره بحُجّتين:

١ - أنَّ العُقول مَفطُورة على الإقْرَار بعُلوَّ الله وأنَّه في أَعْلَى عِلِّين.

٢- أنَّ الله يُدْعَى مِن أَعْلَى لا مِن أَسفَل. يَعني: أَنَّك إذا دَعُوت الله فإنَّما تَتَّجه عند دُعائِك إلى أُعلَى لا إلى أَسفَل.

MHM

البَابُ السَّادسَ عَشَرَ

في استواء الله على عَرْشُه

سعه: ما هو العَرْش في اللُّغة وفي الشَّرع؟ ومَا دلِيل ثُبوته؟ وهَل هو الكُرسِيُّ أُو غَيْره؟ وما الدَّلِيل؟

الجَوابُ: العَرْش في اللُّغة: سَرِير المَلِك، قَال الله تعالى عَن يُوسُف: ﴿ وَرَفَعَ أَبُونَهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [يوسف: ١٠٠].

وأمَّا العَرْش في الشَّرْع فهو عَرْش عَظِيم مُحِيط بالمخْلُوقات، وهَو أَعْلَى المَّخْلُوقات، وهو أَعْلَى المَّخْلُوقات وأَكبَرها، وهو الذي استَوى عليه الرَّحمن.

ودَلِيل ثُبوته قَوله تعالى: ﴿ الرَّمْنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، وقَوله ﷺ في حَديث أبي ذرِّ: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ عِنْدَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الحَلْقَة » (١).

⁽١) أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٣٦١)، وابن بطة في الإبانة (٧/ ١٨١)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٦٦).

والعَرْش غَيْر الكُرسِيِّ، ودَليل ذَلك حَديث أبي ذَرِّ السَّابِقُ وقَولُ ابن عبَّاس رَضَالِيَّهُ عَنْهَا: «الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ، وَالْعَرْشُ لَا يَقْدُرُ قَدْرَهُ إِلَّا اللهُ »(١).

XXX

سه٤: ما قولُ أَهْل السُّنَّة والجَهاعة في استِواء الله على عَرْشه؟ ومَا دَلِيلهم؟ وبهاذا تَرُدُّ على مَن فسَره بالاستِيلاء ونَحْوِه؟

الجَوابُ: قُول أَهْلِ السُّنَّةُ والجَهَاعة في استِوَاء الله على عَرْشه أَنَّ الله مُسْتو على عَرْشه استِواء واستِقرَاره عليه، عَرْشه استِواء حقيقيًّا يَلِيق به، ومعنى استِوائه عليه: عُلوَّه واستِقرَاره عليه، ودَلِيلهم على ذلك قَوله تعالى: ﴿الرَّحْنَ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] وقد ذكر استِواء الله على عَرْشه في سَبعة مَواضعَ مِنَ القُرآن، وقال الشَّيخُ عَبدُ القَادِر الجِيلانيُّ: إنَّه مَذكُور في كُلِّ كِتاب أَنزَله الله على كُل نَبيٍّ (٢).

وقَد أَجْمَعَ أَهل السُّنَّة على أنَّ الله فَوق عَرْشه، ولم يَقُل أَحَد منهم: إنَّه ليس فَوق العَرْش. ولا يُمكِن أَحَدًا أَنْ يَنقُل ذلك عنهم، لا نَصَّا ولا ظَاهِرًا، واستِواء الله على عَرْشه منَ الصِّفات الفِعليَّة؛ لأنَّه يَتعلَّق بِمَشِيئَته.

وأردُّ على من فسّره بالاستيلاء بأمور منها:

١ - أنَّه لا يُعْرَف هذا المعنى للاستِواء في اللُّغة العَربيَّة التي نَزل بها القُرآن،

⁽۱) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (۳/ ۲۵۰ رقم ۳۰۳۰)، وابن خزيمة في التوحيد (۲٤٨/۱)، وابن أبي حاتم في تفسيره (۲/ ٤٩١ رقم ۲٦٠۱)، والطبراني في معجمه الكبير (۲۱/ ۳۹ رقم ۲۱۲۱)، وأبو الشيخ في العظمة (۲/ ۵۰۲)، والحاكم (۲/ ۲۸۲).

 ⁽۲) انظر: الغنية لطالبي طريق الحق لعبد القادر الجيلاني (۱/٥٤)، وذيل طبقات الحنابلة لابن
 رجب (۲/۰۰۲).

وأمًّا الشَّاهد الذي احتَجَّ به مَن أَثبَت هذا المعنَى وهو قَول الشَّاعر:

قَدِ اسْتَوى بِشْرٌ عَلَى العِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمِ مُهْرَاقٍ

فهذا البَيتُ لا يُعرَف قائِله، فلا حجَّة فيه، وعلى فَرض أَنْ يَكون قَائِله مَعلُومًا مِنَ العَرب الحُلَّص، فإنَّه لا يَتعيَّن أَنْ تَكون (استَوى) هُنا بِمَعْنى: (استَولى)، بَل يَجوز أَنْ تَكون بِمَعْنى: (عَلا) عليه عُلوَّ المَلِك على عَرْش مَلكته، وهذا أَروَعُ في المعنى وأَعمَقُ في الحَيال.

٢- أنَّ تفسِيره بالاستِيلاء مُخالِف لإجمَاع السَّلَف.

 ٣- أنَّه يَلزَم عليه لَوازِمُ بَاطِلةٌ، فَيَلزَم عليه أن يَكون العَرْش ليس مِلكًا لله،
 ثمَّ استَولى عليه بعْد خَلق السَّموات والأرض، ويَلزم عليه أيضًا أنْ يَصحَّ القَول بأنَّ الله استَوى على الأرض وعلى الإنسَان إذا كَان مَعْناه استَولى، وهَذا باطِل.

XXX

البَابُ السَّابِعَ عَشَرَ في المُعيَّة

س ٤٦؛ ما قَول أهل السُّنَّة والجَماعة في مَعِيَّة الله؟ وما أقْسَامها؟ واذْكُر الدَّليل؟ وهل هي منَ الصِّفات الذَّاتيَّة أَو مِنَ الصِّفات الفِعليَّة؟ وما الفَرق بين النَّوعَين؟ ولماذا فسَّر بعض السَّلف المَعِيَّة بالعِلم؟

الجَوابُ: قَول أهل السُّنَّة والجَهاعة في مَعِيَّة الله لِخَلْقه: إنَّ الله مَع خَلْقه حَقيقةً كَيْف شَاء؛ لقَوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُمْتُمُ ﴾ [الحديد:٤]، وقَول النَّبيِّ ﷺ:

«أَفْضَلُ الإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ»(١).

وتَنقسِم إلى قِسمَين: عامَّة وخَاصَّة.

فالعامَّة: تَشمل الْخَلْق كُلُّهم.

ومُقتضَاها الإحاطَةُ بهم عِلمًا وقُدرةً وسُلطانًا وتَدبِيرًا وغَير ذلك من مَعاني رُبوبيَّته.

ودَلِيلها قَوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجُوَىٰ ثَلَنَهُ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ ﴾ [المجادلة:٧].

والخاصّة: تَختصُّ بالرُّسُل وأَتْباعهم.

ومُقتَضاها معَ الإحاطَة النَّصرُ والتَّأييدُ.

ومِن أَدَلَّتِهَا قَولُه تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَٱلَّذِينَ هُم تُحْسِنُونَ ﴾ [النحل:١٢٨]، ﴿ لَا يَحْسَزُنْ إِنَ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [النوبة:٤٠].

والمَعِيَّة العامَّة مِنَ الصِّفات الذَّاتيَّة، والخاصَّة مِنَ الصِّفات الفِعْليَّة.

والفَرق بين النَّوعين:

أنَّ الصِّفات الذَّاتيَّة صِفات لازِمة لم يَزَلِ الله مُتَّصفًا بها ولا يَزَال، كالعِلْم والقُدْرة.

وأمَّا الصِّفات الفِعليَّة فصِفات غَيْر لازِمة، بل هي تَتعلق بمَشيئة الله إِنْ شَاء فَعَلها، وإِنْ شَاء لم يَفْعَلها كالاستِواء على العَرْش.

⁽١) أخرجه الطبراني في الأوسط رقم (٨٧٩٦)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (١٦٨٦)، والبيهقي في شعب الإيهان (٧٢٧)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُ.

وقَد تَكُون الصِّفة ذاتيَّة فِعليَّة باعتِبارين، كالكَلام مثَلًا، فإنه باعتِبار أَصْله صِفَة ذَاتيَّة وباعتبار آحَاده صِفَة فِعليَّة.

وفسَّر بعْض السَّلف المَعِيَّة بالعِلم رَدًّا على حُلُوليَّة الجَهميَّة الذين فسَّروها بكَون الله مَع خَلْقه بذاته وقالوا: إذا كَان الإنسَان في الغُرْفة! وإذا كَان في العُرْفة! وإذا كَان في السَّطح كان الله في السَّطح! وهكذا.

فبيَّن هَوْلاء السَّلف أَنَّه لا يُرَاد بالمَعِيَّة كَون الله مَعَنا بذَاته، فإنَّ هذا مُحَال عَقلًا وشَرعًا؛ لأَنَّه يُنافي عُلوَّه الثَّابت بالعَقْل والشَّرع، ويَقتضِي أَنْ تُحيط به مَحَلُوقاته، تَعالى الله عن ذلك.

XXX

٣٧٤: هلِ المَعِيَّة ونحوها منَ الكَلماتِ المتواطِئة أَمْ مِنَ الكَلماتِ المشْتَركة؟
 ومَا الفَرْق بين النَّوعَين؟ ومَثِّل بمثَالين يُشْبهان المَعِيَّة في ذلك؟

الجَوابُ: اختَلف النَّاس في المَعِيَّة ونحوها منَ الألفَاظ، فقال بعْضهم: إنَّها منَ الْمُتُواطِئ. وقَال آخَرون: إنَّها منَ المُشتَرك.

والفَرق بين المُتَواطِئ والمُشتَرك أنَّ المتَواطِئ تَتَّفق أفرَاده في حَقيقَته مثل: لَفظ (الإنسَان)؛ فإنَّ أفرَاده مُتَّفقة في حَقيقته وهي الإنسَانية، وأمَّا المُشتَرك فهو اللَّفظ الذي تختَلف أفرَاده في حَقيقته مثل: لَفظ (القَرْء) فإنَّ حَقيقته مُشتَركة بين الطُّهر والحَيْض.

فَمَن نَظَرَ إِلَى المَعِيَّة من حيث أصل مَعناها قَال: إنَّها مِنَ المُتَواطِئ؛ لأنَّها تَدُور على مَعْنَى المُصَاحبَة والمقَارنَة في جَميع مَواردها، وإن كَان هذا المَعْنى يَختلِف

بحَسَب ما تُضاف إليه، فإذا قُلتَ: مَتاعي معي فليست هذه مَعيَّة كالمَعِيَّة في قولِك: السُّلطان مَعي. وإنِ اتَّفقتِ المَعيَّتان في مُطلَق المُقارنَة والمصَاحبة. ومَن نَظر إلى أن المَعيَّة يَختلِف مَعْنى المُصاحبة والمُقارنَة فيها بحَسَب ما تُضاف إليه قال: إنَّها منَ المُشتَرك.

ومِن أَجْل هاتَين المُلاحَظَتَين اسْتَحدث بعض النَّاس لها اسْمًا خَاصًا وهو المُشكِّكَة؛ لتَشكُّك الإنسَان في كونها منَ المُتواطِئ أو مِنَ المُشتَرك.

قال شَيخُ الإسلام ابنُ تَيْمِيَةَ: والتَّحقِيق أنَّها نَوع مُحتصُّ مِنَ الْمَتُواطِئ تَحتلف مَعانيه بحَسَب ما أُضيف إليه وإنِ اتفقَت في أصل المَعْني.

وعلى هذا فَلفظ المَعِيَّة الذي اتَّصف الله به مُستَعمل في حَقيقته، لكنْ مَعِيَّة الله تَختلف عن مَعِيَّة المَخلُوق، الله تَختلف عن مَعِيَّة المَخلُوق، ولا يَلزَمها من اللَّوازم والحَصائص ما يَلزَم مَعِيَّة المخلُوق.

والمِثْال الأوَّل: الذي يُشبِه المَعِيَّة: (الربُوبيَّة)، فإنَّما تُشبِه المَعِيَّة من حيث انقِسامِها إلى عَامَّة وخاصَّة.

فالعَامَّة تَشمل جِيع الخَلق، ودَليلها قَوله تعالى: ﴿الْعَمَدُ لِلَّهِ رَبِ الْعَلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢] ومُقتضاها التَّصرُّف المُطلَق في جَميع العَالَمين.

والخَاصَّة: تَختصُّ بالرُّسل وأَتْبَاعهم، ودَليلها قَوله تعالى: ﴿فَرَرَيِّكَ لَنَسْءَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿ عُمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿ الْحِبر: ٩٣-٩٣]، ومُقتَضاها العِنايَة الحَاصَة بِمَن أُضيفَت له.

والمثال الثَّاني: (العُبودية) فتُشبِه المَعِيَّة من حيث انقِسامُها إلى عَامَّة وخَاصَّة.

فالعَامَّة هي: الحُضوع للأمر الكوني، وتَشمَل جَميع المخلُوقات، ودَليلها قَوله تعالى: ﴿ إِن كُلُ مَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا ءَاتِي ٱلرَّحْنَنِ عَبْدًا ﴿ آَلَ مَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا ءَاتِي ٱلرَّحْنَنِ عَبْدًا ﴿ آَلَ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُلّل

والخَاصَّة هي: الحُضوع للأَمر الشَّرعي، وتَختصُّ بمَن تَعبَّد لله بامتِثال أَمره والجَيناب نهيه، ودَليلُها قَوله تعالى: ﴿ بَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ﴾ [الفرقان:١].

ووَجهُ الْمُشابَهة بين المَعِيَّة وبين هَاتين الكَلِمتين أنَّ كلَّا من هذه الثَّلاثةِ له عُموم وخُصوص.

XXX

البابُ الثَّامنَ عَشَرَ

في قُول أهل السُّنَّة والجَماعة في وَجْه الله

س ٤٨؛ ما قُول أَهْل السُّنَّة والجَهَاعة في وَجْه الله؟ ومَا دَليلهم على ذلك؟ وبهاذا تَرُدَّ على مَن فسَّره بالثَّوابِ ونَحوه؟

الجَوابُ: قُول أهل السُّنَّة والجَهاعة في وَجْه الله: إِنَّ لله وَجهًا حَقيقيًّا مَوصُوفًا بِالجَلال والإِكْرَام، لا يُشبه أَوْجُه المَخلُوقين، ودَليلهم في ذلك قَوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجُهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحن:٢٧]، وقَول النَّبيِّ ﷺ: «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِه»(١).

وأردُّ على من فسّره بالثّواب ونحِوه بوجُوه:

١ - أنَّه خِلاف ظاهِر اللَّفظ وإجمَاع السَّلف.

⁽١) أخرجه مسلم، كتاب الإيهان، باب في قوله ﷺ: "إن الله لا ينام"، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضَائِلَةَعَنْهُ.

٢- أنَّه أُضِيف إلى الله وهو شَيء لا يقُوم بنفسِه، فوجَب أن يَكُون صفَة للمُضاف إليه.

٣- أنَّه وصَفَه بالجَلال والإكْرَام وبأنَّ له شُبُحَاتٍ أي: عَظَمَة وبَهَاء ونُورًا،
 وهذه الأوصَافُ لا تَكُون للثَّواب ونحوه من المخلُوقات.

XXX

البَابُ التَّاسِعَ عَشَرَ

في فَوَل أَهْل السُّنَّة والجَمَاعة في يَد الله

س٤٩: مَا قَول أَهْل السُّنَّة والجَهَاعة في يَد الله؟ ومَا دَليلهم؟ وبهاذا تَرُدُّ على مَن فسَّرها بالنِّعمَة والقُوة؟

الجَوابُ: قَول أَهْل السُّنَّة والجَهَاعة في يَد الله أنَّ لله يَدين اثنَتَين حَقيقيَّتين، مَبسوطَتين بالعَطاء والنِّعَم، يَأْخذ بهما ويَقبِض.

ودَليلُهم قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٢٤]، وقَول النَّبِيِّ ﷺ: «يَدُ اللهِ مَلْأَى، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَـمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِه » (١).

وأُرُدُّ على مَن فسّرهما بالقوّة ونحوِها بها يَأْتِ:

١ - أنَّه خِلاف ظاهِر اللَّفظ وإجمَاع السَّلف.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب سورة هود باب قوله: ﴿وَكَاكَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾، رقم (٤٦٨٤)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة، رقم (٩٩٣)، من حديث أبي هريرة رَضِوَالِلَهُ عَنْهُ.

٢- أنَّ في الأدِلَّة ما يُوجِب أَنْ يَكُون المُراد بها اليَد الحقيقيَّة التي يَقبِض بها ويَأْخُذ، كَقوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَ قَدْرِهِ وَ الْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ ، يَوْمَ الْقِينَمَةِ وَالسَّمَوَتُ مَطْوِيَتَ لَيُ بِيَمِينِهِ ۚ ﴾ [الزمر: ٢٧]، وقول النَّبيِّ عَيَا فَي حَديث الصَّدقَة: ﴿ فَإِنَّ اللهَ يَأْخُذُهَا بِيَمِينِهِ ، فَيُرَبِّيهَا ... ﴾ (الحديث.

٣- أنَّ في سِياق الأدِلَّة ما يَمنَع أَنْ يَكُون المُراد بها القوَّة، مثَل قَوله تعالى:
 ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ [ص:٥٧]، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:٢٤]؛ إذِ التَّثنيَةُ تَمنَع صِحَّة تَفسِير هما بالقوَّة.

XXX

س٠٥٠ قَالَ الله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَهَا بِأَيْيُدِ ﴾ [الذاريات:٤٧]، وقَد فسَّر الأَيْد هنا بالقوَّة، فَهل هذا خِلاف مَذْهب السَّلَف؟

الجَوابُ: ليس هذا خِلاف مَذْهب السَّلف، فإنَّ السَّلف همُ الذين فسَّروا الأَيْد هنا بالقوَّة؛ لأنَّ الله لم يَقُل: بأَيْدِينا. فلم يُضِفِ الأَيْد إليه؛ وعلى هَذا فهي مَصدر آَدَ يَئِيدُ، ونَظيرها: بَاع يَبِيع، والمصدر بَيعًا.

XXX

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة من كسب طيب، رقم (١٤١٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٤)، من حديث أبي هريرة رَحَالَيْتُهَانَهُ.

البَاب العِشْرون

في قُول أهل السُّنَّة والجَمَاعة في عَين الله

س٥١: اذْكُر قَول أَهْل السُّنَّة والجَهَاعة في عَين الله؟ ومَا دَليلُهم؟ وبهاذا تَرُدُّ على مَن فسَّرهما بالعِلْم أو بالرُّؤية مع نَفي العَين؟

الجَوابُ: قُول أَهْلِ السُّنَّةُ والجَهَاعة في عَين اللهُ أَنَّ للهُ عَينَيْنَ اثْنَتَيْنَ حَقيقيَّتِينَ يَنظُر بهما ويَرى، ولا تُشبِهانَ أَعْيُنَ الخَلْق، ودَليلهم في ذلك قَوله تعالى: ﴿وَلِنُصَنَعَ عَلَى عَيْنِيَ ﴾ [طه:٣٩]، وقُوله ﷺ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ ﴾(١)، وأَرُدُّ على مَن فسَّرهما بالعِلْم أو بالرُّؤية مع نَفي العَين بها يَأْتِي:

١ - أنَّه خِلاف ظاهِر اللَّفظ وإجمَاع السَّلف.

٢- أنَّ في النُّصوص ما يَمنَع ذلك كقوله: «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»، وكلفظ
 التَّثنية والجَمع، فإنَّه يَمنَع أَنْ يَكُون المُراد العِلْم والرُّؤية.

MIN

س٥٢، فسَّر بعْض السَّلَف قوله: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر:١٤]، فقال: بمَرأَى منَّا. فهل هذا التَّفسيرُ يُناقِض المشْهُورَ من مَذْهب السَّلف؟

الجَوابُ: هذا مُجمَل يَحتاج إلى تَفصِيل، فإِنْ أَرَاد بِقَوله: «بِمَرْأَى مِنَّا» إِثْباتَ الرُّؤية بالعَين فهو حَقُّ، ولا يُناقِض المشهُور من مَذهب السَّلَف، ويَتعيَّن أَنْ يَكُون هذا مُرادَه إذا كَان من أَهْل السُّنَّة.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٧١٣١)، ومسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٢٩٣٣)، من حديث أنس رَسَحَالِلَهُ عَنْدُ

وإِنْ أَرَاد بقَوله: «بمَرْأَى منَّا» إِثْباتَ الرُّؤية مع نَفْي العَين فَليس بصَحِيح، وهو مُناقِض للمَشهُور من مَذْهب السَّلف.

XXX

فصل

س٥٦: اذْكُرِ الوجُوهَ التي وَرَدَت عليها صِفَتا اليَدَين والعَينَين؟ وكيف تَجمَع بينَهها؟

الجَوابُ: وَرَدَت صِفَة اليَدين والعَينَين المُضَافة إلى الله على ثَلاثة وجُوه:

٣- والجَمع.

٢- والتَّثنية.

١ - الإفراد.

مثَال الإفرَاد قُولُه تعالى: ﴿تَبَرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلَّكَ ﴾ [الملك:١]، ﴿وَلِئُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيَ ۚ ۚ ۚ ﴿ طه:٣٩].

ومثَال التَّثنية قَوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [الماندة:٦٤]، وقَوله ﷺ: ﴿إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَإِنَّهُ بَيْنَ عَيْنَي الرَّحْمَنِ».

ولم تَرِد صِفة العَين في القُرآن على وَجْه التَّثنية.

ومثَال الجَمع قَوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرُوا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَكُمُا ﴾ [يس:٧١]، وقُوله: ﴿تَجُرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر:١٤].

والجَمع بين هَذه الوجُوهِ كما يَلي:

أُوَّلًا: بين الإفرَاد وغيره، أنَّ المفْرَد المُضَاف يَعُمُّ، فيَصْدُق على الواحِد والمتَعدِّد، وعليه فلا مُنافاة بينه وبين التَّنية والجَمع.

ثانيًا: بين التَّنية والجَمع، إِنْ كان أقلُّ الجَمع اثنيَّن -كها قَاله بَعضهم - فلا مُنافاة بينه وبين التَّنية؛ لاتِّحاد مَدلُولَيْهها، وإِنْ كان أقلُّ الجَمع ثَلاثةً -كها هو المشهُور - حُمِل الجَمع هنا على إرادة التَّعظيم، لا على إرَادة العَدَد، وعليه فلا يُنافي التَّثنية؛ لأنَّه يُرَاد به التَّعظيم، وهي يُرَاد بها العَدد، ولا مُنافاة بين التَّعظيم والعَدَد.

XXX

البَاب الحادِي والعِشْرون

في فُول أَهْل السُّنَّة والجَمَاعة في كَلام الله

سهه: ما قَول أَهْل السُّنَّة والجَهَاعة في كلام الله؟ وما دَليلهم على ذلك؟ وهَل الكَلام صِفة ذات أو صِفَة فِعْل؟

الجَوابُ: قَول أَهْل السُّنَّة والجَهاعة في كَلام الله أنَّ الكَلام صِفَة من صِفات الله غَيْر مَحَلُوق، وأنَّ الله يَتكلَّم متى شَاء بها شَاء كَيْف شَاء، بكلام حَقيقيٍّ مَسموع بحُروف وصَوت، لا يُشْبِه أَصواتَ المَخلُوقين.

ودَليلهم على أنَّ الكلام من صِفاته أنَّ الله أضَافَه إلى نَفسه وجَعَله من فِعله؛ فقال: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكِلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤]، والكلام صِفة المُتكلِّم ليس شَيئًا مُنفصِلًا مُستَقِلًّا عنه.

و دَليلهم على أنه يَتعلَّق بمَشيئته قُوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآةَ مُوسَىٰ لِمِيقَائِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣] الآيةَ.

فَأَخبَرَ أَنَّ تَكلِيمه إِيَّاه بَعْد تَجيئِه، وأَنَّه حَصَل من مُوسى سُؤال فأَجَابه الله بوَقْته.

ودَليلهم على أنَّه بحَرف أنَّ كلامه الذي بين أيدِينا والذي أخبَرنا عنه حُروف، كَقُوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَكِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِيكَ وَرَافِعُكَ إِلَى ﴾ [آل عمران:٥٥].

ودَليلهم على أنه بصَوت قَوله تعالى: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَٰنِ وَقَرَّبْنَهُ نِجَيًا ۞﴾ [مريم:٥٦]، والنِّداء والمُناجَاة لا يَكُونان إلَّا بصَوت.

ودَليلهم على أنَّه لا يُشْبِه أَصْواتَ المَخلُوقين قَوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَحَتِ * ﴾ [الشورى:١١].

وكَلام الله تعالى صِفة ذَاتٍ باعتِبار أَصْلِه؛ فإنَّ الله لم يَزَل ولا يَزَال مُتكلِّمًا مَوصوفًا بالكَلام، وصِفة فِعْل باعتِبار آحَاده؛ لأنَّه يَتعلَّق بمَشيئته.

XXX

س٥٥: ما قُول أَهْل السُّنَّة في القُرآن الكَريم؟ وما دَليلهم على ذلك؟

الجَوابُ: قَولَهم في القُرآن: إنَّه كلام الله، مُنَزَّل غَير خَمُلُوق، منه بَدَأُ وإليه يَعُوِلاً. يَعُود، تَكلَّم به حَقيقَةً، وأَلقَاه إلى جِبريلَ، فَنَزل به جِبريلُ على قَلب النَّبيِّ ﷺ.

ودَليلهم على أنَّه كلام الله قَولُه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرُهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ ٱللّهِ ﴾ [التوبة:٦]، والمُراد به القُرآن.

ودَليلهم على أنَّه مُنَزَّل قوله تعالى: ﴿ تَبَارِكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ ﴾ [الفرقان:١].

ودَليلهم على أنّه غَيْر مَحَلُوق الإجمَاع، قَال عَمرو بن دِينَار: أَدْركتُ النَّاسِ مُنذ سَبعين سَنةً يقُولون: الله الحَالق وما سِواه مَحَلُوق، إلّا القُرآنَ، فإنّه كلام الله غَيْر مَحَلُوق.

ودَليلهم أيضًا قَولُه تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الاعراف:٥٤]، فجَعَل الخَلْق غَير الأَمْر، والقُرآن منَ الأمْر؛ لقَوله تعالى: ﴿وَكَنَالِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنَ أَمْرِيَا ﴾ [الشورى:٥٢].

ولأنَّ القُرآن مِن كلام الله، وكلام الله مِن صِفاته، وصِفات الله غَيْر مَحْلُوقة. ودَليلهم على أنَّ جِبريل نَزَل به مِن عِند الله قولُه تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرَّحَ ۗ ٱلْأَمِينُ الله عَلَى قَلْبِكَ ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٤]، وقوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِهِ الله فَوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْمَرْشِ مَكِينِ اللهِ التكوير:١٩-٢٠].

ومَعْنى قَولهم: «مِنه بَدَأ» أَنَّ الله تَكلَّم به ابتِداءً، و مَعْنَى قَولِهم: «وإليه يَعود» أَنَّ صِفة التَّكلُّم بالقُرآن تَعود إلى الله، بمَعنى أَنَّه لا يُوصَف أَنَّ أَحَدًا تَكلَّم به سِوى الله، ويُحتَمل أَنَّ المعنَى أَنَّ القُرآن يُرفَع إلى الله كما ورَد في بعْض الآثار أنه يسرى في القُرآن في آخِر الزَّمان (۱)، وذَلك -والله أَعلَمُ- حِين يُعرِض النَّاس عنه إعْراضًا كُلِّيًا، فيرفَع عنهم تَكريهًا له، وعُقوبة للمُعرضِين.

XXX

س٥٦: قال ابن خَفِيف: القَول في اللَّفظ والمَلفُوظ، والاسم والمُسمَّى، وفي الإيتان تَخلُوق أو غَير تَحلُوق بِدَعة، فهَا مُراده بهذه الألفَاظ؟ وهَل كَلامه على إطْلاقه أو يَحتاج إلى تَفصِيل؟

الجَوابُ: هذه المَسَائلُ التي تَكلُّم بها ابنُ خَفِيف حَصَل فيها كَلام كثير ونِزاع

⁽۱) أخرجه سعيد بن منصور في السنن رقم (۹۷) ط. الصميعي، وعبد الرزاق (۳/ ۳٦۲)، وابن أبي شيبة (۲۱/ ۲۱۱)، والدارمي في السنن رقم (۳۳۸٦)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٤٠٥)، عن ابن مسعود رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

بين النَّاس ومَثَار للجَدل بين أَهْل السُّنَّة والمُبْتَدِعة، فاختَار كَثير مِن أَهْل السُّنَّة الإمسَاك عن الحَوض فيها، ورَأَى أَنَّ التَّكلُّم فيها بِدْعة؛ لأَنَّه حادِث بَعْد النَّبِيِّ وقد قَال النَّبِيُّ ﷺ وقد قَال النَّبِيُ ﷺ وقد قَال النَّبِيُ ﷺ وَعَدُّدَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَة بِدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَة بِدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ اللَّهُ اللَّهُ أَي محمَّدُ بنُ خَفِيف.

ورَأَى بعْض أَهْلِ السُّنَّةِ النَّرَالِ فِي سَاحة المَيْدان، حيث نَزل أَهْلِ البِدع؛ ليَصُولِ عليهم ويَجُول، ويَرمِيهم بنفس القَوْس الذي حَاولوا أَنْ يَرموا به أَهْلِ السُّنَّة فقال: لا بُدَّ لنا مِن أَنْ نَتكلَّم بهذه المسَائلِ، ولا نَقِف صَامِتين أَمَام أَهْلِ البِدَع، وأَنْ نُفصِّل فيها ونُحِقَّ الحَقَّ، ونُبطِل الباطِل.

فالمَسْأَلة الأُولى: اللَّفظ والملفُوظ، والمُراد بهذه العِبارةِ: لَفظ القَارِئ بالقُرآن والقُرآن الذي هو المَلفُوظ هل نَقُول: إن اللَّفظ خَلُوق أو غَيْر خَحُلُوق؟

فَالْجُوابُ: إِنَّ اللَّفظ مَصْدَر يَصِحُّ أَنْ يُرَاد بِهِ الفِعلِ الصَّادر مِنَ اللَّفظ فيَكُون خَلُوقًا؛ لأنَّ الإنسَانَ وفِعْلَه مِنَ اللَّفظِ وغَيرِه خَلُوقٌ، ويَصِحُّ أَنْ يُراد به اسمُ المَّفعُول الذي هو الملفُوظ به وهو القُرآن، فيَكُون غَير خَلُوق؛ لأنَّه كلام الله.

المُسْأَلَة الثَّانية: الاسم والمُسمَّى، والمُراد بهما: اسْمُ الله وذَاته، فَهل يُقال: إنَّ اسم الله ذَاته أو غَيره؟

يَرى بعْض أَهْل السُّنَّة وجُوبَ الإمسَاك عن ذلك؛ لأنَّ السَّلف لم يَتَكلَّموا به

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٢٦)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، وابن ماجه: والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية.

وإنّا حَدَث الحَوض فيه بعد ظُهور التّعطيل، حيث جَعل ذلك ذَرِيعة إلى إنكار أسّاء الله والقول بأنّا خَلُوقة، ويَرى بعض أهْل السُّنّة أنّ الكلّام فيه لإِحْقَاق الحَقِّ وإبطال الباطِل أولى مَنَ السُّكُوت أمّام أهْل البِدَع، فيقُولون: إِنْ أُرِيد بالاسْم اللّفظ المَوْضُوع للدّلالة على المُسمَّى فهو غير المُسمَّى قَطعًا، فإنّك إذا قُلتَ: كَتبتُ زيدًا. لم تَضَع على الورَقة سِوى حُروف تَدلُّ على مُسبًاها، وإِنْ أُرِيد بالاسْم ما يدُلُّ على عمل المُسمَّى كان الاسْمُ هو المُسمَّى، فإذا قُلتَ: أكرِمْ زيدًا. فالمُراد إكْرَام المُسمَّى بهذا الاسم لا نفسَ الحُروف، وكذلك أَسْبًاء الله تعالى إذا دعا العبد ربّه فإنّا يُريد ذاته المُقدَّسة المُسبَّة بهذا الاسْم، بخِلاف ما إذا قِيل: اكتُب أسبَاء الله. فإنّ المُراد بها الكِلهاتُ الدَّالةُ عليه لا ذاته المُقدَّسة.

وزَعَم المُعتَزِلة والحَوارِج أنَّ الاسْم غَير المُسمَّى مُطلقًا، وبَنَوْا على ذلك أنَّ أَسْماء الله مُحدَثة مَحَلُوقة، وهذا خَطأ؛ فإنَّ الله لم يَزَل ولا يَزَال مَوجُودًا، وأَسْماؤه تَابِعة لذَاته.

المُسْأَلَة الثَّالِثة: الإيهان هَل يُقال: إنَّه نَحَلُوق أو غَير نَحُلُوق؟ والمُراد بالإيهان: إِيهان الشَّامل للاعتِقاد والقَول والعَمَل، فَهل نقُول: إنَّه نَحُلُوق أو لا؟

يَرى بعْض أَهْلِ السُّنَّة كابن خَفِيفٍ وجُوبَ السُّكُوت عَن ذلك، ويَرى بعْض أَهْلِ السُّنَّة تَفْصِيلِ القَول فيه؛ فيقولون: الاعتِقاد والعَمل خَلُوقان؛ لأنَّها من صِفات العَبد، والعَبد وصِفاته خَلُوقان، وأمَّا القَول المُراد به المَصدر الذي هو تَلفُّظ الإنسَان فهو خَلُوق أيضًا؛ لأنَّه من عَمَله، وأمَّا المَقُول فمنه ما هو خَلُوق كالأقْوال التي يُنشِئها العَبد من نفسه، ومنه ما هو غَير مَحَلُوق كالقُوآن وأسْهاء الله وصِفاته.

البَابُ الثَّاني والعِشْرون في الإسْلام والإِيمان

س٥٧: ما هو الإِسْلام والإِيهانُ لغَةً واصْطِلاحًا؟ وهل بَينهما فَرْق؟

الجَوابُ: الإِسْلام لُغةً: الانقِياد والخُضوع، واصْطِلاحًا: استِسلام العَبد لله تعالى ظَاهِرًا وبَاطِنًا بِفِعل أوامِره واجْتِناب نَواهيه، فَيشمَل الدِّينَ كُلَّه، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ كُلَّه اللهِ الإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران:١٩]، وقال: ﴿ وَمَن يَبْتَغ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِينَا فَكَن يُقْبَلَ مِنهُ ﴾ [آل عمران:١٥]، وقال: ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِينًا ﴾ الإسلام على الأعْمَال الظَّاهِرة فقط إذا قُرِن بالإِيهان، كما في المائدة:٣]، وقال يُعبريلَ (١) حِين سَأل النَّبي ﷺ عن الإِسْلام فذكر له الأرْكان الحمسة الظَّاهِرة، ثُمَّ سَأله مَرَّة أُخرى عن الإِيهان فذكر له أرْكان الإِيهان السِّتَة التي مَالُها الظَّاهِرة، ثُمَّ سَأله مَرَّة أُخرى عن الإِيهان فذكر له أرْكان الإِيهان السِّتَة التي مَالُها الظَّاهِرة، ثُمَّ سَأله مَرَّة أُخرى عن الإِيهان فذكر له أرْكان الإِيهان السِّتَة التي مَالُها الظَّاهِرة، ثُمَّ سَأله مَرَّة أُخرى عن الإِيهان فذكر له أرْكان الإِيهان السِّتَة التي عَلَّها القَلَابُ.

والإِيهان لُغَةً: التَّصدِيقُ، وشَرْعًا: إقرَارُ القَلبِ المُستلْزِم للقَول والعَمَل، فهو اعتِقاد القَلب، وعَمَل الطَّلب، وعَمَل الجَوارِح، وعلى هذا فيَكُون شَامِلًا للدِّين كلِّه.

والدَّليل على ذلك قَولُ النَّبيِّ ﷺ: «الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ...» الحديثَ ... إلخ. وهذا اعتِقاد القَلب.

وقُولَ النَّبِيِّ ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب سؤال جبريل النبي عَلَيْ عن الإيهان، رقم (٥٠)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الإيهان والإسلام والإحسان، رقم (٩)، من حديث أبي هريرة رَضَالِيَّكَ عَنهُ.

وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيَمَانِ»^(۱)، فقَول: لا إِله إلَّا الله، والحَيَاء عَمَل القَلبِ. وإِمَاطَة الأذَى عَنِ الطَّريق عَمَل الجَوارِح، والحَيَاء عَمَل القَلبِ.

وقَد يُطلَق الإِيهان على اعتِقاد القَلب وعَمَله فقط، فيَختَصُّ بالبَاطِن كما في فَعَدَ يُطلَق الإِيهان على اعتِقاد القَلب وعَمَله فقط، في حَديث جِبرِيلَ: «الْإِيهَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ...» الحديث، إلخ.

وأمَّا الفَرْق بين الإِسْلام والإِيهان فلَيس بينهها فَرْق عِند الإِطْلاق حين يُفرَد أُحدهما عنِ الآخر كها سَبق من أنَّ كُلَّ واحِد منهها يَشمَل الدَّين كُلَّه.

وأمَّا إذا قُرِن أحدُهما بالآخر فالفَرْق بينها أنَّ الإسلام يَختصُّ بالأعْمَال الظَّاهرة التي قَد تَصدُر من غَير المُؤمِن، وأمَّا الإِيهان فيَختَص بالأعْمَال الباطِنة المتَعلِّقة بالقَلب والتي لا تَصدُر إلَّا مِن مُؤمِن.

وقَد فرَّق الله بينها بقوله: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا ۚ قُلْ لَمْ تُوْمِنُواْ وَلَكِن قُولُواْ اَسْلَمْنا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات:١٤]، وفرَّق النَّبيُّ عَلِيْ بينها في حديث حِبريل كما تَقدَّمت الإشارة إليه حِين سَأَل النَّبيَّ عَلِيْ عَنِ الإسلام فقال: ﴿ أَنْ تَشْهَدَ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ تَشْهَدَ أَلَّا إِلَهَ إِلَا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُبَّ الْبَيْتَ » ثُمَّ سأله عن الإيان فقال: ﴿ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ».

XXX

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب أمور الإيهان، رقم (٩)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان عدد شعب الإيهان وأفضلها وأدناها، رقم (٣٥)، من حديث أبي هريرة رَضَّاَلِلَّهُ عَنَهُ.

سهه: هلِ الإِيهان يَزيد ويَنقُص؟ ومَا الدَّليل؟ ومَنِ المُخالِف في ذلك؟ وبهاذا تَرُد عليه؟

الجَوابُ: قَول أَهْلِ السُّنَّةُ والجَهَاعةُ أَنَّ الإِيهانِ يَزيدُ ويَنقُص، والدَّليل قَوله تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ إِيهَنَا ﴾ [المدثر:٣١]، وقُول النَّبِيِّ ﷺ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ »(١)، يعني: النِّساء، وكُل هَذين الدَّليلين دَليل للزَّيادة والنَقْص؛ لأنَّ كُلًّا مِنَ الزَّيادة والنَقْص يَستلزم الآخر.

والمُخالِف في ذلك طَائفَتان:

الأُولى: المُرجِئة الحَالِصَة الذين قالوا: إنَّ الإِيهان مُجُرَّد إِقرَار القَلْب، وإنَّ ذَلك لا يَتفَاوت، فالنَّاس مُؤمِنهم و فاسِقهم سَواء فيه.

والرَّدُّ عليهم من وجُوه:

١- الدَّليل النَّقليُّ، فنَقول: إنَّ الأدِلة أَثبتَت أنَّ الإِيهان يَتَفاوَت بالزَّيادَة والنَقْص كها سَبق.

٢- الدَّليل المُركَّب مِنَ النَّقل والحِسّ، فنقول: زَعْمكم أَنَّ الإِيهان مُجرَّد الإِقرَار بالقَلب مُحَالِف لما دَلَّت عليه النُّصوص من دُخُول القَول والعَمَل فيه، وزَعْمكم أَنَّه لا يَتفاوَت مُحَالِف للحِسِّ، فإنَّ كُلَّ إِنسَان يُحِسُّ بتَفاوُت إِيهانه ويَقِينه؛ لأنَّ اليَقين يَتْبَع العِلْم، والعِلْم يَتَفاوَت بحَسَب طُرقه؛ فإنَّ منها ما يُفيد اليَقين والقَطْع، ومنها ما يُفيد اليَقين والقَطْع، ومنها ما يُفيد الرُّجْحَان والظَّنَّ، فيتَفاوَت يَقين الإنسَان بحَسَب ذلك وغيره مَنَ الأَحْوَال.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان نقص الإيهان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الحدري رَضَالِلَيُّهَ عَنْهُ.

٣- الدَّليل العَقْلي، فنَقُول: كَيْف يُعقَل أَنْ يَتسَاوى اثنان في الإِيهان أحدهما
 قَانِت لله آناءَ اللَّيل وآناء النَّهار، قَائِم بطَاعة الله، يَحذَر الآخِرة ويَرجُو رَحْمة ربِّه،
 والثَّاني مُعرِض فاسِق؟

الثَّانية: الوَعِيدِيَّة مِنَ الحَوارِجِ والمُعتَزلَة؛ يَزعُمون أَنَّ الإِيهان لا يتَفاوَت بِزِيادة ولا نَقْص، بَل إمَّا أَنْ يُوجَد كُلُّه كامِلًا أو يُعْدَم كُلُّه؛ ولذلك قالوا: إنَّ فَاعِل الكَبِيرة خَارِج عَنِ الإِيهان.

والرَّدُّ عليهم بهَا يَأْتِ:

١ - بالدَّليل النَّقلي، فنَقُول: إنَّ الأدلَّة مِنَ الكتاب والسُّنَّة أَثْبتَت زِيادَة الإِيهان ونَقْصه كما سَبق.

٢ - بالدَّليل العَقْلي، فنَقُول: كَيْف يُعْقَل أَنْ يَتَساوَى رَجُلان أَحدهما مُجتَنِب للكَبائر والصَّغائر قَائِم للكَبائر مُقتَصِر على الواجِب فِعْلًا وتَرْكًا والثَّاني مُجتَنِب للكَبائر والصَّغائر قَائِم بالواجِب مُتنفِّل بالتَّطوُّع؟!

XXX

س٥٩: ما هي أُسبَاب زِيادَة الإِيهان ونَقْصه؟

الجَوابُ: أسبَاب زِيادَة الإِيمان ثَلاثَة:

١ - النَّظَر في آيات الله الكونيَّة والشَّرعيَّة؛ فإنَّ العَبْد كُلَّما نَظَر فيها وتَأمَّل ازْدَاد إيهانًا بالله ومَعرِفةً به؛ لهَا تَشتَمِل عليه هذه الآيَاتُ مِن بالِغ الحِكمة وبَدِيع الصَّنعَة.

٢ – مَعرِفة أسمَاء الله وصِفاته.

٣- فِعْلِ الطاعة تَقرُّبًا إلى الله وتَرْكُ المَعصِية خَوفًا منه.

وتَتفاوَت زِيادَة الإِيهان في ذلك بحَسَب العَمَل وبحَسَب الإِخْلاص والمُتَابعة وحَال العَبْد.

وأسبَاب نَقْص الإِيهان ثَلاثة:

١ - الإعراض عَنِ النَّظرِ في آيَاتِ الله.

٢- الجَهْل بأسهاء الله وصِفاته.

٣- فِعْلِ المَعْصِيةِ أُو تَرْكُ الطَّاعة.

ويَتفاوَت نَقْص الإِيهان في هذا بحَسَب عِظَم المَعْصِية، وقوَّة الدَّاعي إليها، وحَال الفاعِل، وبحَسَب تأكُّد الطَّاعة.

XXX

س ٦٠ : هَل يُعاقَب الإنسَان على نَقْص الإِيمان بتَرْك الطَّاعة؟

الجَوابُ: إِنْ كَانَتِ الطَّاعة مِنَ الواجِبَات وتَركها مِن غَير عُذْر عُوقِب على ذلك، كَمَن تَرَكُ الصَّلاة مع الجَهاعة وهي واجِبة عليه، وإِنْ كَانَتِ الطَّاعة مِنَ الْمُستَحَبَّات أو تَركها لعُذر لم يُعاقَب على ذلك كَمَن تَرَكُ صَلاة الجَهاعة لمَرض ونَحوه، ومِن ذلك: تَرْكُ المُرْأة للصَّلاة أيَّام حَيْضها؛ فإنَّ إِيهانها يَنقُص بذلك، ولكن لا تُعاقب عليه.

س٦١: ما مَعْنى الاسْتِثناء في الإِيهان؟ ومَا حُكْمه؟

الجَوابُ: الاسْتِثناء في الإِيهان أَنْ يقُول: أَنَا مُؤمِن إِنْ شَاء الله.

وقَدِ احتَلَف النَّاس فيه على ثَلاثَة أَقْوَال:

الله محرَّم، وهُو قول المُرجِئة والجَهْميَّة، وحُجَّتهم أنَّ الإِيهان إِقْرار القلب، وهُو مَعْلوم للإنسَان، فإذَا قَال: إِنْ شَاء الله كَان ذَلك دَليلًا على شَكَّه وعَدَم إِقْرَاره، وقَد سَبَق الرَّدُّ على مَا زَعَموه مَن أنَّ الإِيهان هُو الإِقرَار فقط، ونَرُدُّ عليهم أيضًا بأنَّ التَّعلِيق بالمشِيئة يَصِحُّ وإِنْ كان الشَّيء المُعَلَّق مَعلُومًا مَقطُوعًا به كها في قوله: ﴿لَتَدْخُلُنَ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللهُ ﴾ [الفتح: ٢٧] ... إلخ.

٢- أنَّ الاسْتِثناء واجِب، وحُجَّة قَائِليه: أنَّ الإِيهان المُعتبر هُو ما يَكُون الإِنسَان عليه عَند المَوت، وهُو أَمْر غَير مَعْلُوم، فلا يَجوز الجَزْم به بدون قول: إنْ شَاء الله؛ ولأنَّ الإِيهان إذا أُطلِق شَمِل الدِّينَ كُلَّه، مِن فِعْل المَامُورات، وتَرْك المَحظُورات، وهُو أَمْر لا يَجزِم به الإِنسَان مِن نَفسه، ولَو جَزَم به لكان مُزكِّيًا للمَحظُورات، وشَاهِدًا لها بأنَّه من المُتَقِين، وكان ينبغي عليه أَنْ يَشْهَد لنَفْسه بالجَنَّة؛ لأنَّها لنفسه، وشَاهِدًا لها بأنَّه من المُتَقِين، وكان ينبغي عليه أَنْ يَشْهَد لنَفْسه بالجَنَّة؛ لأنَّها أُعِدَّت للمُتَقِين وكُلُّ هذا مُمتنِع، لا يَجُوز الجَزْم به، فوجَب أَنْ يَقول: إنْ شَاء الله إذا قَال: أنا مُؤمِن.

٣- التَّفصِيل بحَسَب سَبب الاسْتِثناء، فإِنْ كَان سَببُه الشَّكَ في وجُود الإِيهان بقَلبه فالاسْتِثناء حَرام، بَل كُفْر؛ لأنَّ الإِيهان جَزْم القَلب، والشَّكُ يُنافي ذلك.

وإن كَان سَببه كَراهَة تَزكِية النَّفس فهو واجِب؛ لأنَّ تَزكِية النَّفس حَرام واجْتِناب الحَرَام واجِب. وإِنْ كَان سَبَهُ التَّبرُّكَ بِذِكْرِ المشِيئَة، أو بيَان أَنَّ ما وَقَع من إِيهانه فهُو بمَشيئَة الله، فالاسْتِثناء جَائز، وهَذا لا يُنافي ثُبوت الإِيهان؛ لأنَّ التَّعلِيق بالمَشِيئة قَد وقَع في الأُمُور الثَّابِتة قَطَعًا كقوله تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱلله ﴾ [الفتح: ٢٧]؛ وقوله ﷺ في حَديث زِيارَة القُبُور: ﴿ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ ﴾ (١)، وهذا القولُ المُفصَّل أَقْرَب الأَقُوال إلى الصَّواب.

XXX

البَابُ الثَّالِثُ والعِشرون

في رُؤيَة الله

س٦٢: ما قَول أَهْل السُّنَّة والجَهَاعة في رُؤيَة الخَلْق لله؟ ومَنِ الذي يَراه ومَا الدَّليل؟

الجَوابُ: قَوْل أَهْلِ السُّنَة والجَهَاعة فِي رُؤْيَة الحَلْق للهُ أَنَّ اللهُ يُرَى يَوم القِيَامة عَيانًا بالأبصَار ودَليل ذلك قَوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوَيَدِ نَاضِرَةً ﴿ آَ إِلَى رَبِّا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، وقَوله ﷺ: ﴿ إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ﴾ والذي يَراه المُؤمِنون دُون الكُفّار؛ لقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ آَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيادَةٌ ﴾ [يونس:٢٦]، والزِّيادة: النَّظَر إلى وَجْه الله، وأمَّا الكُفَّار فلا يَرونه؛ لقوله تعالى: ﴿ كَلَّ اللهُمْ عَن رَبِّهُمْ يَوْمَهِذِ لَمَحْجُونُونَ ﴾ [المطففين:١٥].

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤)، من حديث عائشة رَضَّالِلَهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٥٥٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليها، رقم (٦٣٣)، من حديث جرير بن عبد الله رَضَاللَهُ عَنْهَا.

وأَنكَر الرُّؤيَة أَهْل البِدَع مِنَ الجَهْميَّة والمُعْتَزِلة وغَيرهم، وحَرَّفوا النَّصوص الوارِدة في ذلك، واحْتَجُوا بقَوله تعالى: ﴿ لَا تُدَرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدَرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣].

ونَرُدُّ عليهم بها يَلي:

١ - أنَّ تَحْريفهم النُّصوصَ غَير مَقبُول؛ لأنَّه مُخالِف لظَواهِر الأدلَّة وصَرائِحها وإجمَاع السَّلف.

٢- أنَّ اسْتِدلالهم بالآية التي ذَكروها غَير صَحيح؛ لأنَّ الله لم يَقُل: لا تَراه الأَبْصَار. وإنَّما قال: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ ﴾ [الانعام:١٠٣]، ونَفْي الإِدْرَاك لا يَمنَع ثُبوت الرُّؤيَة بلا إِدْراك، بَل ربَّما يَكُون دَليلًا على ثُبوت أَصْل الرُّؤيَة؛ لأنَّما لو كَانت غَير ثابِتة مَا احْتِيج إلى نَفْي الإِدْراك.

XXX

البَابُ الرَّابِعُ والعِشرون في مسَائلَ مُتعَدِّدة

س ٦٣ : ما حُكْم المِراء والجَدَل في الدِّين؟

الجَوابُ: المِرَاء في الدِّين مَذَمُوم بكُل حَال؛ لأنَّ المَقصُود الظُّهُور والغَلَبة، وفي الحَديث: «مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ العُلَمَاءَ، أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، وَيَصْرِفَ بِهِ الحُديث: «مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ العُلَمَاءَ، أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، وَيَصْرِفَ بِهِ الحُديث: «مَنْ طَلَبَ العِلْمَ اللهُ النَّارَ»(۱).

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا، رقم (٢٦٥٤)، من حديث كعب بن مالك رَضَاً اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه ابن ماجه: في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به،

وأمَّا الجَدَل فإِنْ كَان الغَرَض منه نَصْر الحَقِّ ودحْض الباطِل فهُو مَأْمُور به، قَال الله تعالى: ﴿وَجَدِلْهُم بِاللَّتِي هِى أَحْسَنُ ﴾ [النحل:١٢٥]، وإِنْ كَان الغَرَض منه العَكْس فهُو مَذْمُوم مَنْهيُّ عنه، قال تعالى: ﴿وَجَدَدُلُوا بِالْبَطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَاخَذْتُهُمُّ فَكَيْفَكَانَ عِقَابِ ﴾ [غافر:٥].

XXX

س ٦٤: اذْكُر مِلاك الأَمْر فيها يَدين به العَبدُ ربَّه؟ وما حُكْم مَن لا يَقبَل الحَقَّ إلَّا من طَائِفة مُعيَّنة؟

الجَوابُ: مِلاكُ الأَمْرِ في ذلك: أَنْ يَهَب الله للعَبد حِكمة وإِيهانًا بِحَيث يَكُون له عَقْل ودِين حتَّى يَفْهم ويَدِين ويَستَغني بنُور الكِتاب والسُّنَّة عَن غَيرهما؛ إذِ العِلْم الصَّحيح النَّافع ما كَان مَأْخُوذًا من الكِتاب والسُّنَّة، ولن تَحصُل السَّعادة والنَّجاة إلَّا بذلك.

وأمَّا مَن لا يَقبَل الحَقَّ إلَّا من طائِفة مَعيَّنة، ولا يَقبل ما جَاء به غَيرها مِنَ الحَقِّ، فإنَّ فيه شَبهًا مِنَ اليَهود الذين قَال الله فيهم: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزِلَ عَلَيْمَا وَيَكَفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُ. وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمُّ ﴾ [البقرة: ٩١].

MHX

س٦٥، لماذا أَكثَر المؤلِّف مِنَ النُّقول عن أئمَّة المتكلِّمين مع أنَّ في الكتَاب والسُّنَّة ما يُغني عن غَيرهما؟ وهَلِ المؤلِّف يَقُول بجَمِيع ما يَقوله هَوْلاء؟

⁼ رقم (٢٥٣)، من حديث ابن عمر رَضَالِتُهُ عَنْهَا.

الجَوابُ: أَكثَر المؤلِّف مِنَ النُّقول عن أئمَّة المتكلِّمين؛ لأنَّ كثيرًا مِنَ النَّاسِ صَاروا يَنتسِبون إلى بَعْض الطَّوائف مِن هَؤلاء ويُحسِن الظَّن بهم ويَثِق بقولهم، فلو أُتِي بكُل آية ما قَبِلها حتَّى يُؤتَى بشَيء من كلامهم؛ لأنَّه يَعتقد أنَّهم حقَّقوا في هذا البَابِ ما لم يُحقِّقه غَيرهم.

والمؤلِّف لا يقول بجمِيع مَا يقُولونه في هذا البَابِ وغَيره، ولكنَّه يَقبَل من كَلامهم ما كَان مُوافِقًا للحَقِّ؛ لأنَّ الحَقَّ يُقبَل من كُل مَن جَاء به؛ ولذلك يَجِب أَنْ نَعتبر الحَقِّ بالرِّجال.

XXX

البَابُ الخَامِسُ والعِشرون

في تَحْريف بَعْض المَتَاخِّرين في نَقل مَذهب السَّلف

س٦٦: قال بَعْض المَتَأْخِرِين مذْهب السَّلف في نُصوص الصَّفات: إِمْرَارها على ما جَاءت به معَ اعتِقاد أنَّ ظَاهِرها غَير مُراد. فهَل هذا النَّقلُ صَحيح على إطْلاقه؟ ومَا هو الصَّواب في ذلك؟ وما غَرَضه بهذا النَّقل؟

الجَوابُ: هذا النَّقلُ على إِطْلاقه غَير صَحيح، والصَّواب في ذَلك التَّفصِيلِ؛ فإنَّ قوله: «ظَاهرها غَير مُرَاد» مُجمَل يُحتَمَل أَنْ يُراد به مَا يَظْهر مِن هذه النُّصوصِ مِنَ المعَاني اللَّائقَة بالله وهذا مُراد، ومَن نَسَب إلى السَّلف أنَّه غَير مُرَاد فقد كَذَب عليهم أو أَخطأ؛ لأنَّه لا يُمكن أَنْ يَقول أحَد مِنَ السَّلف: إنَّ الله ليس له سَمْع ولا بَصَر، أو ليس في السَّاء، أو لم يَسْتوِ على العَرْش. أو نَحو ذَلك ممَّا يُخالف ظَواهِر النَّصوص.

ويُحتَمل أَنْ يُراد به مَا يَفْهمه بعْض النَّاس مِن أَنَّ ظَاهِرها يَقتَضي تَشبِيه الله بخَلْقه، فهذا الظَّاهرُ غَير مُرَاد، ولكن لا يُمكِن أَنْ يَكُون هذا ظَاهر نُصوص الكِتاب والسُّنَّة؛ لأنَّ هذا أَمْر مُسْتَحيل، ومعْنَى فاسِدٌ لا يُمكِن أَنْ يَكُون هو ظَاهِر الكِتاب والسُّنَّة؛

ولكِنْ إذا خَاطَبنا مَن يَظُنُّ ذلك فلا بَأْسَ أَنْ نَقول: إِنَّ هذا الظَّاهِرُ غَير مُراد بِهذا الاعتبارِ إِلَّا أَنَّه يَجب أَنْ نُبيِّن له أَنَّ ظَنَّه خَطأ، وأَنَّ ظَاهِر النَّصوص إثبات المعْنَى اللَّائِق بالله مِن غَير تَشبِيه، وغَرَضه بذلك تَلْبِيس الحَقِّ بالبَاطِل عَلى مَن لا يَعرِف حَقيقَة مَذْهب السَّلف؛ لِيَظُنَّ مَن يَسمَع هذا القَولَ أَنَّ مَذْهب السَّلف كَمَذْهب أَهْل التَّاويل.

XXX

س٧٦؛ يَقُول بَعْض النَّاس: إِنَّ طَرِيقَة أَهْل التَّأُويل هي في الوَاقع طَريقة السَّلف؛ لأنَّ الفَريقَين اتَّفَقُوا على أنَّ هذه الآيَاتِ والأَحَاديثَ لا تَدُلُّ على صِفات الله، إلَّا أنَّ السَّلف أَمسَكوا عَن تَأْوِيلها تَورُّعًا والمتَأْخِرين رَأَوْا أنَّ المصْلَحة في التَّأُويل، فَالفَرْق بينها أنَّ المتَأوِّلين يُعيِّنون المُرَاد في التَّأُويل، والسَّلف لا يُعيِّنون التَّأويل، فَالمَّرَاد غيره، فما مدَى صِحَّة هذا القَولِ؟

الجَوابُ: هذا القَولُ كَذِب صَريح على السَّلف؛ فإنَّ مَن نَظَر في كَلامهم عَلِم يَقينًا أَنَّهم مُبايِنُون للمُتأوِّلين المُحَرِّفين لنُصوص الكِتاب والسُّنَّة غَايَة المُبايَنة؛ لأنَّ السَّلَف يُثبِتون أنَّ الله فَوق العَرْش حَقيقَة، وأنَّ ما وَصَف به نَفسه فهو حَقيقَة على ظَاهره بخِلاف المُتأوِّلين.

قَال المؤلِّف رَحْمَهُ اللهُ والله يَعْلم أَيِّ بَعْد البَحْث التَّامِّ ومُطالَعة ما أَمكن مِن كلام السَّلف مَا رأَيْت كلام أحد منهم يَدُلُّ على نفي الصِّفات الجَبريَّة، بَل كلامهم صَريح أو ظَاهِر في تَقرِير جِنْس هذه الصِّفاتِ، وما رَأَيت أحدًا يَنفِيها، وإنَّما كانوا يَنفُون التَّشبِيه ويُنكِرون على المُشبِّهة مع إنكارِهم على مَن يَنفِي الصِّفاتِ، قال نُعيمُ بنُ حَمَّاد الجُّزَاعيُّ شَيخُ البُخَاريِّ: «مَن شَبَّه الله بخَلْقه فقد كَفَر، ومَن جَحَد مَا وصَف الله به نفسه ولا رسُوله تَشبِيهًا» (۱) وصَف به نفسه ولا رسُوله تَشبِيهًا» (۱) انتهى.

وبه يَتَّضِح جَليًّا الفَرْق بين مَذْهب السَّلف المُثْبِتين للصِّفات وبين مَذْهب المُّناقِ المُثْبِتين للصِّفات، وأنَّ مِثل هذا المُتأوِّلين المُنكِرين للصِّفات، وأنَّ مِثل هذا المُتأوِّلين النَّفي والإثبَات، وأنَّ مِثل هذا الكلام تمويه وتَلبِيس يُرادبه تَروِيج مَذْهب المُتأوِّلين.

XXX

البَابُ السَّادِسُ والعِشرون

في الأَلقَابِ السّيئة التي اصطَنَعها أَهْلُ البِدَع لأَهْلُ السُّنَّة

س٦٨، اذْكُرِ الأَلقَابَ السَّيِّة التي اصطنَعها أَهْل البِدَع لأهل السُّنَّة، وما وَجْه مُشَابِهتهم للمُشْركِين الذين لَقَّبوا النَّبيَّ ﷺ بالأَلقَابِ التي هُم أَحَقُّ بها منه؟

الجَوابُ: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آخِرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْعَكُونَ ۗ ۗ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَنْغَامَنُونَ ۗ وَإِذَا ٱنقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمُ ٱنقَلَبُوا فَكِهِينَ ۞ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُواْ

⁽١) أخرجه الذهبي في العلـو (ص:١٧٢)، وانظر: الاقتصـاد في الاعتقـاد لعبد الغنـي المقدسي (ص:٢١٧).

إِنَّ هَنَوُلَآ ِ لَضَالُونَ ﴿ إِللهَ الطَفَفِينِ ٢٩-٣٦] الآية، فكُل مُجرِم فَاجَر لا بُدَّ أَنْ يَصِف الأبرَار المُؤمِنين بالصِّفات السَّيِّئة، لِيُنفِّر النَّاس عنهم وعِن طَريقَتهم، بحَسَب ما يُملِيه إِجرَامُهم وفُجُورُهم، وهَذا حَاصِل في كُل زمّان ومَكان؛ لأنَّ بين الحَقِّ والبَاطِل صِراعًا يَتمثَّل في مُعتَنِقيها.

ولقَد كان المُشْرِكُون يُلقِّبون النَّبيِّ ﷺ بِأَلقَابِ السُّوء والنَّقص وهو منها بَريء؛ لينفِّروا النَّاس عنه وعَن طَريقَته، ويَأْبَى الله إلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَه ويُظِهر دِينه على الدِّين كُلِّه، فكَان الله يُدافِع عنه والحَقائِق تَشْهَد بصِدْقه وعَقْله وأَمَانته.

ثمَّ كَان لِهُولاء المُشرِكين وَرَثَة يُلقِّبون وَرثَة النَّبيِّ ﷺ بِأَلقَابِ السُّوء أَخذًا بِطَريقَة أَسْلافهم وتَحقيقًا لمُشابَهتهم وَارِثَهم، فلَقَّبوا أَتْباع النَّبيِّ ﷺ وأَهْل السُّنَّة بِطَريقَة أَسْلافهم وتَحقيقًا لمُشابَهتهم وَارِثَهم، فلَقَبوا أَتْباع النَّبي ﷺ وأَهْل السُّنَّة بطَريقَتهم.

فمِن ذلك:

أَوَّلًا: الْمُشبِّهة والْمُجَسِّمة، لَقَّبهم بذَلك أَهْل التَّعْطيل مِنَ الجَهْميَّة والْمُعتَزِلة وغَيرهم؛ زَعًا منهم أنَّ إِثْبات الصِّفات يَستَلزم التَّشبَيه والتَّجسِيم.

قَانيًا: النَّواصب، لَقَّبهم به الرَّوافِضُ؛ زَعمًا منهم أنَّ مَن لم يُبْغِض أبا بَكْر وعُمَرَ فَقَد أَبغَض عَليَّا وآلَ البَيت، ونَصَب العَداوَة لهم.

ثَالثًا: الجَبريَّة أو المُجْبِرة، لَقَّبهم بذَلك القَدرَيَّة الذين يُنكِرون تَعلُّق قُدرَة الله بأفْعَال العِباد، ويَزعُمون أنَّ مَن أَثْبت ذلك فهو جَبْرى.

رابعًا: الشُّكَّاك جَمع شَاكً، لَقَبهم به المُرجِئة الذين يَمنعُون الاسْتِثناء في الإِيهان ويقُولون: مَن اسْتَثنى في إِيهانه فهو شَاكُّ.

وبهذا تَحقَّق الإِرْث والمُشابَهة في هَوْلاءِ المُبتَدِعةِ للمُشركِين من قُريش وغَيرهم حَيث كَان كُلُّ مِن هَوْلاء وهَوْلاءِ يَرمِي أَهْل الحَقِّ بها هُم بَريئُون منه.

XXX

البَابُ السَّابِعِ والعِشرون

في انقِسام أَهْل القِبْلة في آيَات الصِّفات وأَحَادِيثها

س٦٩: اذْكُرِ انقِسَام أَهْل القِبْلة في آيَات الصَّفات وأحَاديثها، مُبيِّنًا مَذْهب كُل قِسم مع التَّفرِيق بَين كُل طَائِفة وأُخرى؟ ومَنِ المُراد بأَهْل القِبْلة؟

الْمَرَاد بأَهْل القِبْلة: الْمُنتَسِبون للإِسْلام وإِنْ كَانوا على بِدْعة وضَلَالة، سُمُّوا بذلك؛ لأَنَهُم يَتَّجِهون إلى قِبْلة واحِدة.

وقَدِ انقَسَموا في آيات الصِّفات وأحَادِيثها إلى سَتَّة أقسَام:

٢،١- قِسْمان قَالوا: تُجرَى على ظَاهِرها.

٤،٣ - وقِسْمان قَالوا: تُجرى على خِلاف ظَاهِرها.

٦،٥ - وقِسْمان سَاكِتون.

فأمَّا الذين قَالوا: تُجرَى على ظَاهِرها فطَائِفتان:

الأُولى: أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعة، قَالُوا: تُجرَى على ظَاهِرِها اللَّائِقِ بالله من غَير

تَحْريف ولا تَعْطِيل، ومِن غَير تَكْييف ولا تَمْثيل، وهَذا هو الحَقُّ؛ لدَلالة الكِتَابِ والسُّنَّة عليه دَلالةً قَطعيَّة أو ظَنْيَّة، بِحَسَبِ أَلْفَاظِ النُّصوص وأَفْهَام العُلَماء.

النَّانية: أَهْلِ التَّشبِيهِ قَالُوا: تُجرى على ظَاهِرها. وجَعَلُوها من جِنس صِفات المَخلُوقين وهَذَا مَذْهب باطِلٌ، قَائِلُه لم يَعرِف اللهَ حَقَّ المَعْرِفة، ولا قَدَره حَقَّ قَدْره، ولا آمَن بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهَ عَقْ الْسَمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿ اللهِ السُورى: ١١]، فإذَا قَال المُشبَّه: إنَّ الله أَثْبَت لنفسِه وجُهًا ويَدًا واسْتِواءً ونَحو ذلك، فيَجِب أَنْ عَمَل مَعاني هذه الصِّفاتِ على المَعهُود المَعلُوم في المَخلُوقين؟

فالجَواب عَليه من ثَلاثَة أُوجُهِ:

١- أنَّ ذلك مُحَالِف لما دَلَّ عليه الشَّرع والعَقْل منَ الفَرْق العَظِيم بين الحَالِق والمَخلُوق، قَال الله تعَالى: ﴿ أَفَمَن يَعْلُقُ كُمَن لَا يَعْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل:١٧]، وقَال تعَالى: ﴿لَيْسَ كُمِثْلِهِ مِنْ أَنُ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١].

وأُجْمَع العُقَلاء على الفَرْق بين الحَالِق والمَخلُوق في الذَّات والصِّفات.

٧- أنّنا نُشَاهِد في المَخلُوقات ما يتّفِق في الأسْهَاء والصّفات وَيختِلف في الحقائِق والكَيفيَّات، فَنَرى أنَّ للإنْسَان يَدًا ليست كيدِ الجَمَل، مع أنَّ كُلَّا منها يُسمَّى يَدًا، فإذَا كَان الاتّفاق في الاسْمِ والصّفة لا يَلزَم منه التّهاثُل فيها بين المَخلُوقات لم يَلزَم ذلك فيها بين الحالِق والمَخلُوق؛ لمَا بين الحالِق والمَخلُوق منَ التّبايُن العَظِيم.

٣- أَنْ نَقُول للمُشبّة: ألَسْتَ تُشبِت لله ذَاتًا لا تُشبه ذَوات المَخلُوقين، فكذلك يَجب أَنْ تُشبِت له صِفاتِ لا تُشبِه صِفاتِ المَخلُوقين؛ لأنَّ الصِّفة فَرْع للمَوصُوف تُناسِبه وتَليق به.

س٧٠: مَن هُمُ الذين قَالوا: تُجرَى على خِلاف ظَاهِرها؟

الجَوابُ: هُم طَائِفتان:

الأُولى: أَهْل التَّأُويل مِنَ الجَهْميَّة وغِيرهم الذين صَرَفُوها عَن ظَاهِرها إلى معانٍ بَجَازيَّة عَيَّنوها كقَولهم: المُرَاد باليَد القُوَّة وبالاسْتِواء الاسْتِيلاء ونَحو ذلك.

ومَذْهبهم بَاطِل، وتَقدَّم بيَان بُطلانه في الـرَّدِّ على أَهْـل التَّأويل في جَواب (٣٠).

الثَّانية: أَهْل التَّفْويض الذين قَالوا: الله أَعْلَمُ بها أَرَاد، لكنَّنا نَعْلَم أَنَه لم يُرِد إِثْبات صِفة حَقيقيَّة.

وهذا القَولُ مع تَناقُضه بَاطِلٌ، كها تَقدَّم بيَان بُطْلانه في الرَّدِّ على أَهْل التَّجْهِيل في جَواب السُّؤال (٣٣).

XXX

س٧١: مَن هُمُ القِسْمان السَّاكِتان؟ وبهَاذا تَرُّدُّ عليهما؟

الجَوابُ: هُم طَائِفتان:

الأُولى: تَقول: إنَّه يَجُوز أَنْ يَكُون الْمَرَاد بالنُّصوص إِثْبات صِفة تَليق بالله، ويَجُوز أَنْ يَكُون الْمُرَاد خِلاف ذلك، وهذه طَريقَة كَثِير مِنَ الفُقَهاء.

والرَّدُّ عليهم من وَجْهين:

أَحدهما: أنَّه قَد دلَّ النَّصُّ والإِجمَاعُ على أنَّ المُرَاد إِثْبات صِفة حَقيقيَّة تَلِيق بالله عَزَّوَجَلً. الثَّاني: أَنَّه لو جَازِ الأَمْران على السَّواء لكَان هذا ضَدَّ البَيان الذي جَاء به القُرآن والسُّنَّة وامتَنَّ الله به على عِباده في قَوله: ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ مَان تَضِلُوا أَ وَاللهُ لِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [النساء:١٧٦] وقال النَّبيُّ ﷺ: «تَرَكْتُكُمْ عَلَى المَحَجَّةِ البَيْضَاءِ؛ لَيُلُهَا كَنَهَارِهَا» (١)، وهَذا أَمْر مُستَحيل، لاسيَّا بالنِّسبَة لنُصوص الصَّفات.

الطَّائِفة الثَّانية: قَوم أَعْرَضُوا بقُلُوبهم وأَلسِنَتهم عن هَذه التَّقدِيراتِ كُلِّها، ولم يَزيدوا على قِراءَة القُرآن والحَدِيث معَ السُّكُوت عن كُل شَيء يُمكِن تَقدِيره.

والفَرْق بين هذه الطَّائِفةِ والتي قَبلها: أنَّ الأُولى تَحَكُم بتَجْويز الأَمْرين، أمَّا هذه فَلا تَحَكُم بشَيء أبدًا.

والرَّدُّ على هذه الطَّائِفةِ من وَجْهين:

١ - أنَّ طَريقَتهم مُخَالِفة لها كَان عليه النَّبيُّ ﷺ وأصحَابه منَ التَّدبُّر لمعاني القُرآن والسُّنَّة.

٢- أنَّ الله قَال: ﴿ وَيلِلهِ ٱلْأَسْمَآةُ ٱلْمُسْنَىٰ فَادَعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف:١٨٠] ولا يُمكِن دُعاؤُه بها إلَّا بالنَّظر والتَّدبُّر، وهو خُعاؤُه بها إلَّا بالنَّظر والتَّدبُّر، وهو خِلاف ما سَلَكه هؤلاء مِنَ الإعْرَاض والاقْتِصار على مُجرَّد القراءة.

XHX

س٧٧: هَل وقَع بِينَ الصَّحَابة والتَّابِعِين اختِلاف في أَحكَام التَّوجِيد وأُصول الدِّين مِنَ الأُسمَاء والصِّفات، أو في شَيء مِنَ الفُروع؟ وعَلِّلْ لـما تَقُول؟

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (١٢٦/٤)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهدين، رقم (٤٣)، من حديث العرباض بن سارية رَضِّالِيَّكَ، عَنْهُ.

الجَوابُ: لم يَقَع خِلاف بين الصَّحَابة والتَّابعين فيها يتَعلَّق بأَحكَام التَّوحِيد وأُصول الدِّين مِنَ الأَسْهاء والصِّفات؛ لأنَّه لو وَقَع ذلك لنُقِل إلينا كَما نُقِل اختِلافهم في الفُروع، أمَّا في الفُروع فقد وَقَع الاختِلاف بينهم كَما هو مَشهُور ومَنقُول.

XXX

س٧٦: اذْكُرْ غَالِب مَا يَعتَمِد عليه المُتكلِّمون في نَفي ما نَفَوْه من صِفات الله، ومَن أَكَثرُ مَن يُخاف عليه الضَّلال والهَلاك مِنَ المُتكلِّمين؟

الجَوابُ: غَالِب مَا يَعتَمد عليه المُتكَلِّمون فيها نَفَوْه مِن صِفات الله مَا يَأْتِ:

 ١ - دَعْوى لا حَقيقَة لها كَدعْوى الإِجْمَاع، أو أنَّ ما قَالوه هو الحَقُّ أو التَّحقِيق أو نَحو ذلك.

٢- شُبهَة مُركَّبة مِن قِياس فَاسِد، مثل قَولهم: الصَّفات أَعْرَاض، والعَرَض
 لا يَقُوم إلَّا بجِسْم والأَجْسام مُتَاثلة، فإِثْبات الصَّفات لله يَستلزِم أَنْ يَكُون جِسًا
 مُماثِلًا للأَجْسام.

٣- التَّمسُّك بأَلفَاظ مُجمَلة يَتوصَّلون بنَفيها إلى نَفي الصِّفات عَن الله مثَل: (الجِهة، الجِسْم، الحَيِّز) ونَحو ذلك، فيسبِكون مثل هذا الكلام بعبارات طويلة مُزخْرَفة يَظنُّها بَعْض النَّاس حقَّا، ولكنَّها كما قيل:

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا حَقًّا وَكُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ

وأَكثَر مَن يُخاف عليه الضَّلالُ والهلاكُ مِن هَوْلاء المُتكلِّمين هُمُ الْمَتَوسُطون الذين دَخلُوا في عِلْم الكلام ولم يَصِلُوا غَايته، وذَلك أنَّ مَن لم يَدخُل فيه فهو في

عَافِية منه، ومَن بلَغ غَايَته فقد عَرَف حَقيقَته وبُطْلانه، فرَجع إلى الكِتَاب والسُّنَّة، كَمَا وقَع ذلك من بعِض رُؤسائِهم، فلم يَبقَ مَن يُخاف عليه الضَّلال إلَّا المُتُوسِّط، وقد قِيل: أَكثَر ما يُفسِد الدُّنيا نِصْفُ مُتكلِّم، ونِصْفُ مُتفَقَّه، ونِصْف مُتطبِّب، ونِصْف مُتطبِّب، ونِصْف نَحْويٌ، فالأول يُفْسِد الأَديَان، والثَّاني يُفْسِد البُلدَان، والثَّالِث يُفْسِد الأَبدان، والثَّالِث يُفْسِد الأَبدان، والرَّابع يُفْسِد اللِّسَان.

其耳其

س٧٤؛ ما رَأْي أَهْل السُّنَّة والجَمَاعة في عِلْم الكلام وأَهْله؟

وقَال بعُضهم: لا بَأْسَ به لَمَن أَمِن على نَفسه إذا لم يَشتَغِل به عَن مَا هو أَهَمُّ منه.

وأمَّا أَهْلِ الكلام الذين انْجَرَفوا ورَاء أَهوائِهم وحَرَّفوا الكِتاب والسُّنَّة، فإنَّهم مُستحِقُّون للذَّمِّ والعِقاب، قَال الإمَام الشَّافعيُّ: «حُكْمي في أَهْلِ الكلام أَنْ يُضْرَبوا بالجَرِيد والنِّعال، ويُطَاف بهم في القَبائل والعَشَائر، ويُقال: هذا جَزاء مَن أَعْرَض عَنِ الكِتاب والسُّنَّة، وأَقْبل على عِلْم الكلام»(١) انتهى.

وهُم مِن وَجْهٍ مُستَحقُّون لَمَا قَالَه الإِمَامِ الشَّافعيُّ؛ لَيَكُون في ذَلك عِبرة ورَدْع لَـهم ولغَيرهم، ولكِنْ إذا نَظَرْت إليهم مِن وَجْه آخَرَ والحَيْرة قَد غَشِيَتهم، والشَّيطَان قَد استَحوَذ عليهم، وبَاتوا في غَياهِب الشَّك والقَلَق، فرُبَّها يَكُون

⁽١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٩/ ١١٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم (١٧٩٤).

في قَلبك رَحمةٌ بهم ورِقَّةٌ عليهم، ولكِنْ هذا لا يَمنَع من تأديبهم؛ لأنَّ الأدَب من الرَّحمة.

قال المؤلِّف رَحْمَهُ اللَّهُ: «ومَن كَان عَلِيها بهذه الأُمُورِ تَبيَّن له حِذَق السَّلف ونهايَة عِلْمهم وخِبرَتهم، حَيث حَذَّروا عِنَ الكَلام، ونَهَوْا عنه، وعَابوا أَهْله، وعَلِم أَنَّ مَنِ ابتَغى الهُدى من غَير الكِتَاب والسُّنَّة لم يَزْدَد إلَّا بُعدًا عَنِ الحَقِّ».

فنَسْأَل الله العَظِيمَ أَنْ يَهدِينا صِراطه المُسْتقيم، صِرَاطَ الذين أَنْعم الله عليهم مِنَ النَّبيِّين والصَّدِيقين والشُّهداء والصَّالحين، غيرِ المَغْضوب عليهم ولا الضَّالِّين، والحَمْد لله ربِّ العَالمين، وصلَّى الله وسلَّم على نَبيِّنا محمَّد وعَلى آلِه وأَصْحابه أَجْعين.

فهرس الأحاديث والأثار

شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية

الصفحة	<i>~</i> >>	الحديثا
19		«لَيْتَ أَنَّنَا نَرَى إِخْوَانَا
19		«أَنْتُمْ أَصْحَابِي»
۲٤	ِ خِيَارُكُمْ فِي الإِسْلَامِ إِذَا فَقُهُوا»	«خِيَارُكُمْ فِي الجَاهِلِيَّةِ
79	عِدُّ)	«ذَلِكَ بِأُنِّي جَوَادٌ مَاجِ
٣٤	﴾ الحُتْلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي» .	«عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ
٣٩	عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ»	«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَر
٤١	مَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»	«خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمُ
٤٢	لله وَمَلَاثِكَتِهِلله وَمَلَاثِكَتِهِ	«الإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِا
نُهُ»ثُ	، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِيِّ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَأُ	«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
٤٧	، عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ»	«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَر
٥٢		«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ
٥٢	يْعِ الغَرَرِ»	«نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَ
00	ا لِخِرَاءَة ا قَالَ سَلَّمان: أجل»	«عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ حَتَّى
٥٧	أَعْلَمَكُمْ بِالله، وَأَخْشَاكُمْ لَهُ»	«إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ
٦٢	سَكُمْ فِي ذَاتِ الله ثَلَاثَ كَذِبَاتِ»	«كَذَبَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِٱل

٦٥	﴿ اَوْ يَضْحَكُ رَبُّنا يَا رَسُولَ الله؟»
77	﴿ اَقْرِيبٌ رَبُّنا فَنُناجِيه، أَمْ بَعِيدٌ فنُنادِيه؟ »أَقْرِيبٌ رَبُّنا فَنُناجِيه،
77	«خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»
٦٨	«إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْهًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»
٧٨	«يَنْزِل ربنا إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا حِينَ يَبقى ثُلُثُ الليل الآخِر»
٧٨	«يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ»
٧٨	«لَعَنَ الله الواشِمة والمُستَوْشِمَة»
۸۲	"إِنَّ اللهَ لَا يَنْامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ»
۸۸	«أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»
	«اللهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلُمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ؛ فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً
97	مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ»
90	"كَفَى بِالْمُرْءِ إِنْهَا أَنَّ يُحِدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»
	«مَا من مَكُلُوم يُكُلِّم فِي سَبِيلِ الله -واللهُ أعلم بمَن يُكُلِّمُ فِي سَبِيله- إِلَّا جَاءَ يوم
١٠,	القيامة وجُرحُه يَثْغُبُ دَمَّا، اللَّونُ لَونُ الدَّمِ والْرِّيح رِيح الْمِسْك» ٢
١.,	بر المحال
۱٤	«أَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ»
۱٤	«كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُّ عَلَى الفِطْرَة»
١٤٥	"إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِيَ حُنَفَاءَ، فَاجْتَالَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ»
	«أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَاثِبًا، إِنَّما تَدْعُونَ
181	سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنْقِ رَاحِلَتِهِ» ٧

108	«فَلْيَسْتَعِذْ بِالله! وَلْيَنْتَهِ!»
107	«عَبْدِي، اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي»
179	«والعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ، واللهُ فَوْقَ العَرْشِ»
179	«أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنا أَمِينُ مَنْ فِي السَّهَاءِ؟!»
179	«وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللهِ إِلَّا الطَّيِّبُ»
179	«ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ إِلَى رَبِّهِمْ»
179	«يَنْزِلُ رَبُّنا إِلَى السَّهَاء الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ»
۱۷۰	«اللَّهُمَّ اشْهَدْ»
۱۷۸	«يَنْزِل ربنا إِلَى السَّهَاء الدُّنْيَا»
۱۸۱	لــــمّا فَرَغَ اللهُ مِنْ خَلْقِهِ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ
١٨٥	«إِنَّكُم سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ»
	«أَنَّ الفِرْدَوْسَ أَعْلَى الجَنَّة وَوَسَطُ الجَنَّة، ومِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّة، وفَوْقَهُ عَرْشُ
۲.۷	. 0 .
	«مَا السَّمَوَات السبع والأَرَضُونَ السبع عِنْدَ الكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ
۲۰۸	فَلَاةٍ»فَكَاةٍ
	«لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وهي تَقُول: (هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا
۳۸٦	قَدَمَهُ أَو رِجْلَهُ، فَيَنْزَوِيَ بَعْضُها إِلَى بَعْضٍ وتَقُولَ: قَطْ قَطْ» ٢١٠،
	«أَفْضَلُ الإِيْهَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَكَ حَيثُمَا كُنتَ» ٢١٥،
717	«الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»
۲۳۰	«اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، وَمَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي»

۲٥٣	«إِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجهِهِ»
ړ	«يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّهَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ فيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِ
Y0V	سرة بر سرم بو في المسترة برا
Y79	«وأَسَأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، والشَّوقَ إِلَى لِقَائِكَ»
۲۷۰	
g d	«لَيْسَ بِذَاكَ، وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا احْتُضِرَ بُشِّرَ بالجَنَّةِ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ، فَأَحَبَّ الله
۲۷۰	لِقَاءَهُ»
۲۷۲	«مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ»
۲۷۲	«لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ»
۲۷۳	«أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجَدُ وَأُحَاذِرُ»
۲۷۳	«قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ»
YV0.	«أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ بِهِ الظُّلُماتُ، وَصَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»
	«حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ شُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بِصْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»
۲۷۸	٠٠٠ الرابي المرابع الم
	«يَدُ اللهِ مَلْأَى، لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيلَ والنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَوَ
PVY	السَّمَوَاتِ والأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ»
YV9	«يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ»
۲۸٥	«قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَينِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَٰنِ»
YA0	«يَقْبِضُ اللهُ سَمَوَاتِهِ بِيَدِهِ، وَالْأَرْضِ بِالْيَدِ الْأُخْرَى، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ ويَقُولُ: أَنَا المَلِكُ»
	«إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»

۲۹۰	«مَا مِنْ فِتْنَةٍ بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ أَكْبَرُ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ»
Y91	«الْعَوْرَاءُ البَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا»
791	«أَعْوَرُ العَينِ اليُمنَى»
	«كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنْبَةٌ طَافِيَةٌ»
ئ	«عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيَرِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزِلِينَ قَنِطِينَ فَيَظَلُّ يَضْحَكُ
797	يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ»
a	«حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ
	Y9Y
۲9 ۳	«نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ»
۲۹۳	«رَأَيْتُ نُورًا»
۲98	«إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»
797	«إِذَا قَامَ الْعَبْدُ فِي الصَّلَاةِ قَامَ بَيْنَ عَيْنَيِ الرَّحْمَٰنِ»
Y9V	«إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»
۳۰۱	«اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي، وكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبارَكَةً»
۳۰۱	«اللهُ يقْبِضُ السَّمَوَاتِ بيَمِينِهِ وبيَدِهِ الأُخْرَى الأَرْضُ»
4	«إِذَا قَضَى اللهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لَقَوْلِهِ كَأَنَّهُ سِلْسِلَا
	عَلَى صَفْوانٍ يُنْفِذُهُمْ ذَلِكَ»
<u> </u>	«يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: يَا آدَمُ! فيَقُولُ: لَبَيْكَ وسَعْدَيْكَ. فَيُنَادَى بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ
	أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ»
٣٢٠	أَلَا رَجُلٌ يَخْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ لِأَبُلِّغَ كَلَامَ رَبِّي

۳۲۰.	َّاإِذَا أُوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلِ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ»
T Y0.	«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»
	«مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِ اللهِ»
۳۳۸.	«لَا يَقْضِي القَاصِي وَهُوَ غَضْبَانُ»
۳٦٨.	«أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُوْمِنَةٌ»
" ለገ.	«إِنَّ اللهَ تَعَالَى بَعَثَ إِلَيْهِ رِجلَ جَرَادٍ»
۳۸۸ .	«عَلَيْكم بالجَهَاعَةِ، فإِنَّ يدَ اللهِ مَعَ الجَهَاعَةِ، ومَنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ»
۳۹۳.	رغم رو معمومه سرت بر م
٤٠٧	«قَتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»
٤١٦	«اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِم سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ»
٤٢٥	"إِنَّ مِنَ الْأَشْجَارِ شَجَرَةٌ مَثَلُها مَثَلُ الْمُؤْمِنِ»
٤٣٤	«يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِيْنَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ»
٤٤٦	«اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»
٤٦٥	«عَلَيْكُمْ بِالجَهَاعَةِ، فَإِنَّ يَدَ اللهَ عَلَى الجَهَاعَةِ»
٤٧٣	
٤٧٥	«الإِيمَانُ أَنْ تُؤمِنَ باللهِ ومَلَائكَتِهِ وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ واليَوْم الآخِرِ والقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ»
٤٧٦	«الَإِيمَانُ بِضْعٌ وسَبْعُونَ شُعْبَةً»اللهِ يَمَانُ بِضْعٌ وسَبْعُونَ شُعْبَةً»
4	«أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ
٤٧٨	وتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُرُّجَ الْبَيْتَ»
٤٨٢ ،	«مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِيْنٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِم مِنْ إِحْدَاكُنَّ» ٨١.

٤٨٤	«رِفْقًا بِالْقَوَارِيرِ»
٤٨١	«فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»««فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»
٤٨/	«لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ»
٤٨٥	«يَا حَنْظَلَةُ، سَاعَةٌ وَسَاعَةٌ»
٤٩٢	«الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا»
٤٩٤	«مَا تَقَرَّبَ إِنَّيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَّيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ»
٤٩٤	«مَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلُهَا كَتَبَهَا اللهُ تَعَالَى حَسَنَةً كَامِلَةً»
٤٩٥	«إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفِيهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»
٤٩٥	«فَهُوَ بِنِيَّتِهِ فَهُمَا فِي الْوِزْرِ سَوَاءً»
٤٩٦	«رَجُلُّ دَعَتْهُ امرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبِ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ»
	«ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَـ هُمْ عَذَابٌ
٤٩٨	
٥.,	«ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»
۰۱	«لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ»
	«فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوِّفٌ بِهِ؛ لأنَّ اللهَ قَالَ: ﴿لَتَنْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللهُ
۸۰۵	ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمُ ۖ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [الفتح:٢٧]»

فهرس الأحاديث والأثار

مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية

الصفحة		الحديث
o1Y	دِ بَيْنَ إِصْبَعَيْن مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»	«إِنَّ قُلُوبَ الْعِبَا
وَعَضُّوا	وَسُنَّةِ الْحُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، ا	
۰۱۳		عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ،
۰۱۷	حَجَّةِ الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا»	«تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْمَ
	نُ الله ﷺ وما طائِرٌ يُقلِّب جناحَيْه في السَّماء إلَّا ذكر لنا مِنْه	
	سْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»	
۰۲٦	ي السَّمَاءِ»	«رَبَّنَا اللهُ الَّذِي فِ
o Y V		«اللَّهُمَّ اشْهَدْ».
0 T V		«أَيْنَ الله؟»
	ا أَمِينُ مَنْ فِي السَّهَاءِ»	
	الدِّينِ، وعَلِّمْه التَّأْوِيلَ»	«اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي ا
نَّ فَضْلَ	لسَّبْعُ عِنْدَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ، وَإِذَّ	
۰۰۸		الْعَرْشِ عَلَى الْكُرُ
٥٥٩		
۰٦١		

«حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِه». ٥٦٤
«يَدُ اللهِ مَلْأَى، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِه»
«فَإِنَّ اللهَ يَأْخُذُهَا بِيَمِينِهِ، فَيُرَبِّيهَا»
«إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»
«إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَإِنَّهُ بَيْنَ عَيْنَيِ الرَّحْمَنِ»
«إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»
«الْإِيهَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِالله»
«الْإِيهَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى
عَنَ الطَّرِيَقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيهَانِ»
« أَنْ تَشْهَدَ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ،
وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ»
«أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» ٥٧٥
«مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ»
«وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ».
«إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»
«مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ العُلَمَاءَ، أَوْ لِيُهَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، وَيَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ
النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللهُ النَّارَ»
«تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْمَحَجَّةِ البَيْضَاءِ؛ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا»



فهرس الفوائد

شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية

الصفحة		الموضوع
١٦	•••••••	النُّفُوسُ ثَلاثةٌ
١٨	••••••••••••••••••	تَفْسِيرِ الشَّهادَتَيْنِ
YY	لحَمَويَّة)	سَببُ تَأليفِ (الفَتوَى ا
۲۸	البَرِيَّة)	سَبِبُ تَأْلِيفِ (فَتْح رَبِّ
٣٠	علَى العَبْدِ فِي دِينِه	البَابُ الأوَّل: فِيها يَجبُ
نا أَشْبَهَ ذَلِكَ	ن البِدَع إِلَى خمسة أَقْسَام أو ثلاثة أَقْسَام أو مَ	الردُّ على الَّذِينَ يقسِّمود
٣٨	«كُلّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» أَنَّ كُلَّ مُبْتَدِعٍ ضَالُّ؟	هَلْ يَلْزَم من قَوْله ﷺ:
٤٣		لَا يُمْكِن أَنْ تَنْتَشِرَ البِدَ
العُمُومِ؟٣٤	رُ أَعِلَمَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نبيِّها، هَلْ هُوَ باعتبار	كَوْنُ الصَّحَابَةِ رَضَيَلِيَّةُ عَنْهُمْ
٤٣	شَيْخَ الإِسْلَامِ أعلمُ مِنَ الصَّحَابَةِ؟	هَلْ يَصِحُّ أَن يُقَالَ: إِنَّ
الدِّينِ وَفُرُوعِهِ ٥٤	نْهُ رِسَالَةُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَيَانِ الحَقِّ فِي أُصُولِ	
٤٦		الْعِلْمُ النَّافِعُ
٤٦	***************************************	الْعَمَلُ الصَّالِحُ
ئَاس اخْتَلَفُوا فِي	بأن القُرْآنَ ظَنِّيُّ الدلالة؟ عَلَى أساس أن النَّا	كَيْف نَرُدُّ عَلَى القَائِلين
٤٩	***************************************	أخذِ الأحكام مِنْهُ

٥١.	اللهَ جَلَّوَعَلَا جعل الشَّرِيعَة عَلَى نَوعَين
	هَلْ يَجُوز أَن يُقَال: إِن الشَّرْعِ أَجْمَلَ المسائل لِأَجْلِ أَن يَظْهَرَ أَثْرُ الاجتهاد ويُثَابَ
٥٣.	العُلَماء عَلَى تَتبُّع السُّنَّة؟
٥٤.	مَسائِلُ مِنَ الآدابِ (الأَكْل والشُّرب والجُلُوس والنُّوم)
٥٩.	تَفْوِيض الكَيْفِيَّةِ
٥٩.	تَفْوِيض المَعْنَى
٦٠.	هَلِ التَّفْوِيضُ مُلَازِمٌ للتَّعْطِيل؟
٦١.	الردُّ على يَنْسُبُ التَّفْوِيضَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ
٦٢.	
٦٣.	ر المراق المراقع
	الإِنْسَانِ الَّذِي عِنْدَهُ رَغِبة فِي تحقيق العِبَادَة لَا بُدَّ أَن يبحث عَنْ صِفَاتِ المَعْبُود
٦٦.	وأسمائه
٧٠.	هَلْ إِحْصَاءُ أَسْمَاءِ الله تَعَالَى الْوَارِدُ فِي الحَدِيثِ يَكُونُ بِالْعَدِّ فَقَطْ؟
٧٦.	ال الا القرار الأسال القرار
٧٧.	
۸١.	طَريقتُهم في النّفي
۸٣.	طَريقتُهم فِيها لم يَرِد نَفْيه ولا إِثْباتُه
	هَلْ تَقُولُونَ: (إِنَّ الله جِسْم) أَو (لَيْسَ بِجِسْم)؟
	هَلْ نَحْنُ نَقُول بِعَدَم الْحَيْزِ، أو نَقُول: لَا نَقُول بِالْحَيْزِ؟
	دُعاء الله تَعَالَى بأسهائه يَنْقَسِم إِلَى قِسمَين

٩٤	هَلْ يَجُوز دعاء الله تَعَالَى بصفات الأفعال؟
٩٦	نَفْي الْمَاثَلَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ أَصْلِ الاشتراكِ
1.1	
	التَّحْرِيف
1.1	التَّحْرِيف لغةً
1.1	التَّحْرِيف في الاصطِلاح
1.7	أَقْسام التَّغيير اللَّفظي
١٠٧	التَّعْطِيلِا
١٠٧	التَّعْطِيل لغةً
١٠٧	التَّعْطِيل في الاصطلاح
١٠٧	نَوعَا التَّعطيل
1.9	الأَشَاعِرَة فِي مَسْأَلَة الكَلَام كالمُعْتَزِلَة والجَهْمِيَّة سَوَاء
11	المُنكِرون للصفات هما عَلَى قِسمين
111	هَلِ الجَهْمِيَّة يُنْكِرُونَ الصَّفَاتِ الوَارِدَةَ فِي القُرْآنِ فَقَطْ؟
111	أُوَّلَ مَن عُرف بالتَّعْطِيل
117	التَّكييف
117	التَّمثيل والتَّشبيه، ولَيْسَا هما بِمَعْنَى وَاحِدٍ
	الفَرق بَيْنَهُما وبين التَّكْيِيف من وجهين
	أوَّل مَن تكلَّم بالتَّشْبِيه ودعا إِلَيْهِ
١٢٠	الإلحاد

١٢٠	الإِلحاد فِي اللُّغَة
	الإِلحاد في الاصطلاح
١٢٠	قِسمَا الإلحادِ
171	أنْواع الإلحاد في أسماءِ الله
178	أَنْواع الإلحاد في آياتِ الله
140	حُكم الإلحاد بنَوْعَيه
، مَذْهَبِ	البابُ الرَّابِع: فِي بيان صِحَّة مَذْهَب السَّلَف وبُطْلَان القَوْل بتفضيل
	الخَلَفِ فِي العِلْمِ والحِكمة عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ
١٢٨	الردُّ على مقولة: طَرِيقَة السَّلَف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم
١٣٣	منشأ هَذَا القَوْل أمران
١٣٧	بيانُ بُطْلَانه من وُجُوه
١٣٩	
١٤٤	9
١٥٨	هَلْ يُمْكِنِ الجمع بين مَا عَلَيْهِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ ومَا عَلَيْهِ الْمُعَطِّلَة؟
١٦٠	البابُ الخامِس: فِي حكاية بَعْض المتأخِّرين لمذهب السَّلَف
	بالتَّفْصِيل نكون قَدْ أعطينا النُّصُوصَ حقَّها لفظًا ومعنَّى
	البابُ السَّادس: فِي لَبْسِ الحقِّ بالبَاطِلِ مِنْ بَعْضِ المُتَأَخِّرِينَ
	البابُ السَّابِع: فِي أقوال السَّلَف المأثورَة فِي الصِّفَات
	البابُ الثَّامن: فِي عُلُوِّ الله تَعَالَى وأدلة العُلُوِّ
	البابُ التَّاسع: فِي الجهَة

۱۷٥	البابُ العَاشر: فِي اسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشه
۱۷٥	الاسْتِوَاء فِي اللُّغَة
177	ورد فِي القُرْآن عَلَى ثلاثة وُجُوه
179	الاسْتِوَاء فِي الاصطلاح
	مَسْأَلَة: تَفْسِير الاسْتِوَاء بالاستقرار: إِذَا كَانَ فِيهِ نوع من الشك، وهُوَ تَفْسِيرٌ
۱۸۰	لِأَناسٍ يُصِيبُونَ ويُخْطِئُونَ؛ فلماذا يُقَالُ بِهِ؟
••••	قِصَّة الإمامِ مالكِ رَحَمَهُ آللَهُ معَ السَّائلِ عَن كَيفيَّة الاستِواء
	اللَّوازم الَّتِي يذكرها أَهْل البِدَع ليتوصلوا بِهَا إِلَى نفي مَا أثبته الله لنفسه من
191	صِفَات الكَمَال عَلَى نوعين
	عَلَى التَّفْسِيرِ الصَّحِيحِ للاسْتِوَاءِ هَلْ يُمْكِن أَن يُقَال أَيْضًا: إِن الله تَعَالَى مُسْتَوِ على
۲.,	الأرض؟ا
7•7	فَصْل: في العَرْش والكُرْسي
Y•7	العَرْش فِي اللُّغَةالعَرْش فِي اللُّغَة
Y • Y	عَرْش الرحمٰن الَّذِي اسْتَوَى عَلَيْهِ
۲۰۸	فَضْل الْعَرْشِ عَلَى الكُرْسِيِّفَضْل الْعَرْشِ عَلَى الكُرْسِيِّ
Y • 9	الكُرْسِيُّ فِي اللُّغَة
۲ • 9	الكُرْسِيُّ الَّذِي أَضَافَهُ الله إِلَى نَفْسِه
	تَفْسير ابنِ عَبَّاس رَخِوَالِلَهُ عَنْهَا للكُرْسِيِّ
	رَّ عَرْش محيطًا بالسَّمَوَاتِ والأَرْضِ أَلَا ينافي كَوْنَهُ فَوْقَ؟
	البابُ الحادِي عَشَر: في المَعِيَّة

۲۱۸	اللُّوازِم والْمُقتضيَات المُختلِفَة باخْتِلَافِ الإِضَافَةِ والقَرائِنِ والأحوَالِ
۲۳۰	تَفْسير بَعْض السَّلف للمَعيَّة بالعِلم
۲۳۱	مَا الفَرقُ بينَ اللَّازِم ومَا يَقتَضِيهِ الشَّيءُ؟
۲۳۱	أَقسامُ معيَّة الله لِحَلْقهأَقسامُ معيَّة الله لِحَلْقه
۲۳۱	المعيَّة العَامَّة
۲۳٤	هَلْ وَرَدَ عَنْ أَحَدِ مِنَ الصَّحَابَةِ تَفسِيرُ المَعِيَّة بالعِلمِ؟
۲۳۰	بِمَاذَا نَرُدُّ عَلَى الحُلُوليَّةِ الجَهمِيَّةِ مِنْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَعَنَا بِذَاتِه؟
۲۳۷	المعيَّة الحَاصَّة
۲٤٠	البابُ الثَّاني عشَر: فِي الجَمعِ بَينَ نُصُوصِ عُلوِّ اللهِ بِذَاتِه ومَعيَّتِه
۲۰۲	البابُ الثَّالث عشَر: فِي نُزُولِ اللهِ إِلَى السَّهَاءِ الدُّنْيَا
نَتِهِ ۲۵۷	النُّزول لَا يَصِحُّ تَحرِيفُ مَعنَاه إِلَى نُزُولِ أمرِه، أَوْ رَحْمَتِه، أَوْ مَلَكٍ مِنَ ملَائِكَ
Y09	هَلْ يَخْلُو الْعَرِشُ مِنَ اللهِ عَنَّهَ جَلَّ عندَ نُزُولِه إِلَى السَّمَاء الدُّنيَا أَوْ لَا يَخلُو؟
۲٦٣	فَصلٌ: فِي الجَمْعِ بَيْنَ نُصُوصِ عُلُوِّ اللهِ تَعَالَى بِذَاتِه ونُزُولِه إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا.
Y70	البابُ الرَّابِعِ عشَر: فِي إِثْبَاتِ الوَجِهِ للهِ تَعَالَى
Y77	دَلَّ عَلَى ثُبُوتِهِ للهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ
YV•	لَا يَصِحُّ تَحَرِيفُ مَعنَاه إِلَى الثَّوابِ
	البابُ الخامِس عشَر: فِي يَدَيِ اللهِ عَزَّقَجَلَّ
	دَلَّ عَلَى ثُبُوتِهما الكِتَابُ والسُّنَّةُ
	إِنَّ التَّعبِيرَ بقَولِنَا: «لَا ثَمَاثِلُ المَخلُوقِينَ» أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِنَا: «لَا تُشَابِهُ»
	لَا يَصِحُّ تَحرِيفُ مَعنَى اليدين إِلَى القُوَّةِ أَوِ النِّعمَةِ أَوْ نَحوِ ذَلِكَ

۲۸۰	إِثْبَاتُ الأَصَابِعِ للهِ تَعَالَى وَالقَبضِ والهُرِّ
۲۸۰	مَاذَا لَا نُمسِكُ عَنِ التَّفصِيلِ فِي هَلِهِ الأُمُورِ كَمَا هُوَ حَالُ السَّلَفِ؟
YAY	البابُ السَّادس عشَر: فِي عَيْنَي اللهِ تَعَالَى
YAA	هُمَا مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتيَّةِ النَّابِيَّةِ بالكِتابِ والسُّنَّةِ
۲۹۳	لَا يَصِحُّ تَحْرِيفُ مَعْناهُمَا إِلَى العِلمِ والرُّؤْيَةِ
790	البابُ السّابع عشَر: فِي الوُجُوهِ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَيهَا صِفْتَا اليَدينِ والعَينَينِ
Y90	أَمْثِلة الْإِفْرَادِ
Y97	أَمْثِلة التَّثْنِيَةِ
۲۹٦	أَمْثِلة الجَمْع
۳۰۲	البابُ الثَّامِنَ عشَر: فِي كَلَامِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
۳۰۲	قَول أهل السنة في كلام الله تعالى
1V-•7	أقُوال أهل البدع في كلام الله تعالى والرد عليهم
۳۱۸	فَصل: فِي أَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ
۳۲٤	فَصل: فِي اللَّفْظِ والملفُّوظِ
۳۲۸	المِبابُ التاسِع عشَر: فِي ظُهُور مَقَالَةِ التَّعْطِيلِ واسْتِمْدَادِهَا
۳۲۸	أُوَّلُ مَنْ تَكلَّمَ بِالتَّعْطِيلِ
ም ፕ	هَذَا الفَصْلُ يُعتَبرُ فَصْلًا تَارِيخيًّا
	المِبابُ العِشْرون: فِي طَرِيقَةِ النُّفَاةِ فِيهَا يَجِبُ إِثبَاتُهُ ونَفْيُهُ مِنْ صِفَات اللهِ
	اختِلافُهُم فِيهَا لَا يَقْتَضِي العَقْلُ إِثْبَاتَهُ أَوْ نَفْيَه
	العَقْل لَا يُخَالِفُ مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعِ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى

فصلٌ: فِيهَا يَلْزَمُ عَلَى طَرِيقَة النُّفَاة مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلةِ
فصلٌ: فِيهَا يَعتَمِدُ عَلَيْهِ النُّفَاةُ مِنَ الشُّبُهَات
مِنَ اللَّواذِمِ البَاطِلة مَنْ فَسَّر الاسْتِواءَ بالاستِيلاءِ
البابُ الحادِي والعِشْرون: فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ فَرِيقَيِ التَّعْطِيلِ والتَّمثِيلِ قَدْ جَمَعَ
بَيْنَ التَّعْطِيلِ والتَّمشِيلِ
مَن هُو المُعطِّل؟
مَن هُو المُمثِّل؟
البابُ الثَّاني والعِشرون: فِي تَحْذِيرِ السَّلَفِ عَنْ عِلْمِ الكَلَامِ
البابُ الثَّالث والعِشرون: فِي أَقْسَامِ المُنحَرِفِينَ عَنِّ الاستِقَامَةِ فِي بَابِ الإِيمَانِ باللهِ
واليوم الأخِر
أَهْلُ التَّخْيِيلِ
أَهْلُ التَّأْوِيلِ
فصلٌ في النَّراعِ بَيْنَ أَهْلِ التَّخْيِيل وأَهْلِ التَّأْوِيلِ فِي بَابِ الأَسْهَاءِ والصِّفَاتِ
أَهْلِ التَّجهِيلِ أَأَ
أَهْلِ التَّجهِيلِ يُسمُّونَ أَنفُسَهم تَلبِيسًا وتَزوِيرًا بأَهْلِ التَّفْوِيضِ
الرَّدُّ عَلَيْهِم مِنْ وُجُوهِ
فَصْلٌ: رُوِي عَنِ ابْنِ عَبَّاس رَضَيَالِتُهُ عَنْهَا أَنَّهُ قَالَ: «تَفْسِيرِ القُرْآن عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهِ
البابُ الرَّابِعِ والعِشرُونِ: فِي انْقِسَامِ أَهْلِ القِبْلَةِ فِي آيَاتِ الصَّفَاتِ وأَحَادِيثِهَا
البابُ الْحَامس والعِشرون: فِي أَلْقَابِ السُّوءِ الَّتِي وَضَعَها الْمُبْتَدِعَةُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ .
البابُ السَّادس والعِشرون: فِي الإِسْلَام والإِيهَانَ

٤٧٤	الإِسْلَامُ لُغْةً وشَرْعًا
٤٧٥	الإِيهَان لُغْةً وشَرْعًا
٤٨١	فصل: فِي زَيَادَةِ الإِيمَان ونُقصَانِهِ
٤٨١	أدلَّة ذلك
٤٨٥	الطُّوائف الْتِي خَالفَت في ذلِك
£97	فصلٌ: أَسْبَابٌ لزِيَادَةِ الإِيهَان
٤٩٥	تَارِكُ المَعْصِيَة لَهُ ثَلاثُ حَالَات
o • •	فصلٌ: فِي الاستِثنَاء فِي الإِيهَان
o • 1	اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ
0 • 0	التَّفصيل في حُكم الاستِثنَاء في الإيمَان

XXX

فهرس الفوائد مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية

الصفحة	<i>~</i> >>	الفائدة
بُه مِنْ حَماةَ	ألَّفه شَيْخ الإسلام جوابًا لسُّؤال ورَدَ علَيْ	الفَتوَى الحَمَويَّة كِتاب
		التَّحْريف لُغَةً واصطلا
٥١٤	کا	التَّعْطيل لُغَةً واصطلا
٥١٤		التَّكْبيف
010		التَّمْثيل
	لتَّمْثيل	
	l	الإلحاد لغةً واصطلاحً
010		
010	اللها	أنواع الإلحاد في أسماء
017	للهلله	نَوعَا الإِلْحاد في آيات ١
	•••••••	
0 \ V	••••••	المُراد بدين الحقِّ
	بيِّ ﷺ الحقَّ في أسهاء الله وصِفاته	
• 1 ¥	بي وشيد الحق في اسهاء الله و صِفانه بي عنظم المحقق السهاء الله و صِفانه	ين عن السَّاف والحارَة
	ياء: طريقة السَّلف أَسْلمُ وطريقة الخلَف	
اعلم واحجم ١٦٠٠٠٠ ت	ياء. طريقه السلف اسلم وطريقه الحلف	سيد عرق بحس ، د عب

• 7 •	بَيان بُطْلان هذا القول مِنْ وُجوه
٠٢٢	الأدِلَّة على أنَّ الله مَوْصوف بصِفات الكَمال لها طُرُّق
لهٔ وصِفاته ۲۳۰	يتعيَّن أَنْ يكُون المَذْهبُ الصَّحيح مَذْهبَ السَّلف في أسماء الله
٥٢٤	طَريقة أَهْلِ السُّنَّة والجَهاعة في أسهاءِ الله وصِفاتِه نَفْيًا وإِثْباتًا .
٠٢٦	الأدِلَّة على عُلُوِّ الله لا تَنْحصِر أَفْرادُها، لَكِنَّ أَجْناسَها خُمْسةٌ.
۰۲۹	كَيْف تَجْمَع بَيْن عُلوِّ الله وبَيْن كَوْنه مع خَلْقه؟
٥٣٠	مَنْ هـمُ المُتكلِّمون؟
وص الصِّفات إلى ما	حال الْمُتكلِّمين الَّذين خالَفُوا الكِتاب والسُّنَّة وحَرَّفوا نُص
٠٣٢	يَقْتَضيه قِياسُ عُقولِهِم
بَعْد القُرون التَّلاثة ٣٣٥	ظَهَرَت مَقالة التَّعْطيل في أواخِر عَصْر التَّابِعين، ثُمَّ انتَشَرَت
٥٣٥	ما يُثْبته النُّفاة مِنْ صِفات الله؟
۰۳۷	كُلّ مُعطِّل نُمُثِّل، وكل نُمثِّل مُعطِّل
م الآخِر ٣٧٥	طَريقة الصَّحابة والتَّابعين لهُمْ بإِحْسانٍ في الإيمان بالله واليَوْ
واليَوْم الآخِر ٣٧٥	المُنْحرِفون عن طَريقة الصَّحابة والتَّابِعِين لهُمْ في الإِيمان بالله
٥٤١	الشُّبُهات الَّتي يَحَتَجُّ بها أَهْل التَّأويل على نَفْي الصِّفات
o & v	ما وقَع فيه كَثير مِنْ أَهْلِ التَّجْهيلِ مِنَ التَّناقُضِ
	أَقْسام التَّأُويل
o & A	طَريقة السَّلف في تَعلُّم القَرْآن والعَمَلِ به
	ما رَوِيَ عن عَبْد الله بن عَبَّاس رَضَالِتَهُ عَنْهَا فِي تَفْسير القُرْآن
	معنى قولهم: «أَمِرُّوها كَهَا جاءتْ بِلا كَيْفٍ»

007	ما نُقِل عن الإمام مَالك في استِواء الله على عَرْشه
٥٥٧	نِصَّة الرجُل الذي سألَ الإمامَ أبا حَنيفة رَحَمَهُ اللَّهُ: أَخْبِرني عن أفضَل الفِقْه؟
۸۵۵	لعَرْش في الشَّرْع هو عَرْش عَظِيم مُجِيط بالمخْلُوقات
००९	أَجْمَعَ أَهْلِ السُّنَّةَ عَلَى أَنَّ اللهُ فَوقَ عَرْشُهِ
071	المعية تَنقسِم إلى قِسمَين: عامَّة وخَاصَّة
٥٦٨	
۰۷۰	قَول أَهْل السُّنَّة في القُرآن الكَريم
٤٧٥	ما هو الإِسْلام والإِيمانُ لغَةً واصْطِلاحًا؟ وهل بَينهما فَرْق؟
٥٧٦	قَول أَهْلِ السُّنَّة والجَمَاعة أنَّ الإِيهان يَزيد ويَنقُص
٥٧٧	the state of the s
٥٧٧	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
٥٧٩	الاستِثناء في الإِيمان اختَلَف النَّاس فيه على ثَلاثَة أَقْوَال
٥٨١	ما حُكْم المِراء والجِدَل في الدِّين؟
	الرد على من قال في الصفات: إِمْرَارها على ما جَاءت به معَ اعتِقاد أنَّ ظَاهِرها
٥٨٢	غير مراد
٥٨٧	انقِسَام أَهْل القِبْلة في آيَات الصِّفات وأحَاديثها
	لم يَقَع خِلاف بين الصَّحَابة والتَّابعين فيما يتَعلَّق بأحكام التَّوحِيد وأُصول الدِّين
٥٩.	مِنَ الأَسْهَاء والصِّفات
097	رَأي أَهْلِ السُّنَّة والجُمَاعة في عِلْم الكَلام وأَهْله

فهرس الموضوعات

شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية

الصفحة		الموضوع
o	••••••	تقديم
٧	يلة الشيخ العلَّامة محمد بن صالح العثيمين	نبذة مختصرة عن فض
10	رِيَّة بتلخيض الحموية)	مُقدمة (فَتْح رَبِّ البَي
YV	ى الحَمَويَّة)	سَبِبُ تَأْلِيفِ (الفَتَوَ
YA	ِبِّ البَرِيَّة بتلخيص الحموية)	سَبِبُ تَأْلِيفِ (فَتْح رَ
۳۰	بٌ علَى العَبْدِ فِي دِينِه	البَابُ الأوَّل: فِيها يج
ِلِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ ٥٤	حَّنَتْهُ رِسَالَةُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَيَانِ الحَقِّ فِي أُصُو	البَابِ الثَّانِي: فِيهَا تَضَ

	•••••	
٧٦	ِيقَة أَهْلِ السُّنَّةِ فِي أَسْهَاء الله وصِفَاته	البابُ الثَّالث: فِي طَرِ
١٠١		التَّحْرِيف لغةً
1•1	لاح	التَّحْرِيف في الاصطِ
١٠٢		أًقْسام التَّغيير اللَّفظمِ
		 التَّعْطِيل لغةً
	<u>ر</u> ح	

117	التَّكييف
115	التَّمثيل والتَّشبيه، ولَيْسَا هما بِمَعْنَى وَاحِدٍ
118	الفَرق بَيْنَهُما وبين التَّكْيِيف من وجهين
١٢٠	الإِلحاد فِي اللُّغَة
١٢٠	الإِلحاد في الاصطلاح
171	أنْواع الإلحاد في أسهاءِ الله
١٢٤	أَنْواع الإلحاد في آياتِ الله
١٢٥	حُكم الإلحاد بنَوْعَيه
	البابُ الرَّابع: فِي بيان صِحَّة مَذْهَب السَّلَف و
١٢٧	الحَلَفِ فِي العِلْمِ والحكمة عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ
	البابُ الخامِس: فِي حكاية بَعْض المتأخّرين لمذهب
الْمُتَأَخِّرِينَ١٦٣	البابُ السَّادس: فِي لَبْسِ الحقِّ بالبَاطِلِ مِنْ بَعْضِ
	البابُ السَّابع: فِي أقوال السَّلَف المأثورة فِي الصِّفَا
١٦٨	البابُ الثَّامن: فِي عُلُوِّ الله تَعَالَى وأدلة العُلُوِّ
١٧٣	البابُ التَّاسع: فِي الجِهَة
	البابُ العَاشر: فِي اسْتِوَاء الله عَلَى عَرْشه
١٧٥	الاسْتِوَاء فِي اللُّغَة
	الاسْتِوَاء فِي الاصطلاح
	قَصْل: في العَرْش والكُرْسي
	العَرْش فِي اللُّغَةا

Y•9	الكُرْسِيُّ فِي اللُّغَة
Y • 9	
Y•9	تَفْسير ابنِ عَبَّاس رَضَالِلَّهُ عَنْهَا للكُرْسِيِّ
Y1Y	البابُ الحادِي عَشَر: فِي المَعِيَّة
الِا	اللَّوازِم والْمُقتضيَات الْمُختلِفَة باخْتِلَافِ الإِضَافَةِ والقَرائِنِ والأحوَ
۲۳۰	تَفْسير بَعْض السَّلف للمَعيَّة بالعِلم
۲۳۱	أَقسامُ معيَّة الله لِحَلْقهأقسامُ معيَّة الله لِحَلْقه
۲۳۱	معيَّة عَامَّة
۲۳۷	معيَّة خَاصَّةمعيَّة خَاصَّة
۲٤٠	البابُ الثَّاني عشَر: فِي الجَمعِ بَينَ نُصُوصٍ عُلوِّ اللهِ بِذَاتِه ومَعيَّتِه
۲۰۲	البابُ الثَّالث عشَر: فِي نُزُولِ اللهِ إِلَى السَّهَاءِ الدُّنْيَا
ءِ الدُّنْيَا ٢٦٣	فَصلٌ: فِي الجَمْعِ بَيْنَ نُصُوصِ عُلُوِّ اللهِ تَعَالَى بِذَاتِهِ ونُزُولِهِ إِلَى السَّمَا
٠,٠٠٠	البابُ الرَّابِعِ عشَر: فِي إِثْبَاتِ الوَجِهِ للهِ تَعَالَى
YV7	البابُ الحامِس عشَر: فِي يَدَيِ اللهِ عَزَّوْجَلَّ
۲۸۰	إثْبَاتُ الأَصَابِعِ للهِ تَعَالَى وَالْقَبضِ والْهَرِّ
YAY	البابُ السَّادسُ عشَر: فِي عَيْنَيِ اللهِ تَعَالَى
لعَينَينِ ٢٩٥	البابُ السّابع حشَر : فِي الوُجُوْءِ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَيهَا صِفَتَا اليَدينِ وا
Y90	أَمْثِلة الْإِفرَادِأَمْثِلة الْإِفرَادِ
797	أَمْثِلة التَّشْنِيَةِأَمْثِلة التَّشْنِيَةِ
797	أَمْثِلة الجَمْعأَمْثِلة الجَمْع

٣٠٢	البابُ الثَّامنَ عشَر: فِي كَلَامِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
٣٠٢	
۲۰٦	أَقُوال أَهِلِ البِدَعِ فِي كَلَامٍ الله تعالى والرد عليهم
۳۱۸	فَصلٌ: فِي أَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ
445	فَصلٌ: فِي اللَّفْظِ والملفُوظِ
٣٢٨	البابُ التاسِع عشَر: فِي ظُهُور مَقَالَةِ التَّعْطِيلِ واسْتِمْدَادِهَا
۳۳۷	البابُ العِشْرون: فِي طَرِيقَةِ النُّفَاةِ فِيهَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ أَو نَفْيُه مِنْ صِفَات اللهِ
404	فصلٌ: فِيمَا يَلْزَمُ عَلَى طَرِيقَة النُّفَاة مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلةِ
۲۲۱	فصلٌ: فِيهَا يَعتَمِدُ عَلَيْهِ النُّفَاةُ مِنَ الشُّبُهَات
	البابُ الحادِي والعِشْرون: فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ فَرِيقَيِ التَّعْطِيلِ والتَّمثِيلِ قَدْ جَمَعَ
۲۸۱	يَيْنَ التَّعْطِيلِ والتَّمشِيلِ
۲۹۸	البابُ الثَّانِ والعِشرون: فِي تَحْذِيرِ السَّلَفِ عَنْ عِلْمِ الكَلَامِ
	البابُ الثَّالَثُ والعِشرون: فِي أَقْسَام المُنحَرِفِينَ عَنِ الاستِقَامَةِ فِي بَابِ الإِيمَانِ باللهِ
٤٠٦	واليومِ الأخِر
٤٠٩	أَهْلُ التَّخْيِيلِ
۱۳3	أَهْلُ التَّأْوِيلِ
	فَصلٌ: فِي النِّزاعِ بَيْنَ أَهْلِ التَّخْيِيل وأَهْلِ التَّأْوِيلِ فِي بَابِ الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ
545	أَهْلِ التَّجهِيلِ
११९	فَصْلٌ: رُوِي عَنِ ابْنِ عَبَّاس رَضَالِلَهُ عَنْهُا أَنَّهُ قَالَ: «تَفْسِيرِ القُرْآنِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهِ
	البابُ الرَّابِع والْعِشرُون: فِي انْقِسَام أَهْلِ القِبْلَةِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وأَحَادِيثِهَا

لِعَةُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ . ٤٦٤	البابُ الْحَامس والعِشرون: فِي أَلْقَابِ السُّوءِ الَّتِي وَضَعَها الْمُبْتَ
٤٧٤	البابُ السَّادس والعِشرون: فِي الإِسْلَام والإِيمَان
٤٧٤	الإِسْلَامُ لُغْةً وشَرْعًا
٤٧٥	الإِيهَان لُغْةً وشَرْعًا
٤٨١	فصل: فِي زَيَادَةِ الإِيهَان ونُقصَانِهِ
٤٨٥	الطَّوائف التِي خَالُفَت في ذلِك
£9Y	فصلٌ: أَسْبَابٌ لزِيَادَةِ الإِيهَان
0 • •	فصلٌ: فِي الاستِثْنَاء فِي الْإِيهَان
	مذك ة على مقرر التوحيد من الفتوى الجموية

XXX

فهرس الموضوعات

مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية

الصفحة	<i>~</i>	الموضوع
0 • 9	فضيلة الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى	صفحة غلاف المذكرة ا
011		مُقدِّمة
011	سلام ابنُ تيميَّةَ؟	س ١: مَنْ هو شَيْخُ الإِ
017	فَمُويَّة؟ وما سبَب تَأْليفها؟	س٧: ما هي الفَتُوي الم
بـفاته الوارِدة في	أَهْلِ العِلْمِ وأَهْلِ السُّنَّة في أسهاء الله وحِ	الباب الأوَّل: في قَوْل
۰۱۳	·	الكِتاب والسُّنَّة.
٥١٣	م في آيات الصِّفات وأحاديثها؟	س٣: ما قَوْل أَهْل العِلْ
٥١٣		س ٤: ما الدَّليل على وُ-
٥١٤	تَّحْريف والتَّعْطيل إلخ	
زِق بين التَّكْييف	- والتَّعْطيل والتَّكْييف والتَّمْثيل؟ وما الفَ	
٥١٤		والتَّمْثيل؟
٥١٥	د وأقسامه	
٥١٥	ةً واصطِلاحًا؟ وما أقسامه؟	س٦: ما هو الإِلْحادُ لُغاَ
۰۱۷	نَّبِيٍّ ﷺ للحَقِّ في أسهاءِ الله وصِفاته	الباب الرَّابع: في تِبْيان ال
٥١٧	: الحقَّ في أسهاء الله وصِفاته؟ وما الدَّليل؟	

س٨: هل يَسْتحيل عَدَم تِبْيان النَّبيِّ ﷺ الحقُّ في أسهاء الله وصِفاته؟ وما وَجْه
ذلك؟
الباب الخامِس: في مُقارَنة بَعْض الأغبياء بَيْن مَذْهب السَّلَف ومَذْهب الخلَف ١٩٥
س٩: قال بَعْض الأغبياء: طريقة السَّلف أَسْلمُ وطريقة الخلَف أَعْلمُ وأَحْكَمُ.
فمَنْ همُ السَّلَف والخلَف؟ وما سبَب هذا القَوْلِ؟ وما مَضْمونه؟ وما
نتيجته؟ وهَلْ فيه شَيْء مِنَ الحَقِّ؟ بيِّن ذلك مُوجِّهًا ما تَقول؟ ١٩٥
س٠١: ما هو سبَب الضَّلال والحَيْرة لهِؤلاء الخلَفِ؟
الباب السَّادِس: في الأدِلَّة على أنَّ الله مَوْصوف بصِفات الكَمال ٢٢٥
س١١: اذكُرِ الأدلَّة على أنَّ الله مَوْصوف بصِفات الكَمال؟
الباب السَّابع: في أنَّ مَذْهب السَّلف هو المَذْهب الصَّحيح
س١٢: هَلْ يَتعيَّن أَنْ يكُون المَذْهبُ الصَّحيح مَذْهبَ السَّلف في أسهاء الله
وصِفاته؟ وما وَجْه ذلك؟
الباب الثَّامِن: في طَريقة أَهْل السُّنَّة والجَماعة في أسماء الله وصِفاته ٢٤٥
س١٣ : ما طَريقة أَهْل السُّنَّة والجَهاعة في أسهاء الله وصِفاته نَفْيًا وإِثْباتًا؟ ٢٥٥
س٤١: اذْكُرْ شَيْئًا مَّا تَكلَّم النَّاس فيه ولم يَرِدْ في الكِتاب والسُّنَّة؟ ٥٢٥
الباب التَّاسع: في أدِلَّة عُلُوِّ الله
س١٥: ما هي الأدِلَّة على عُلُوِّ الله؟ وما أَقْسامه عِنْد أَهْلِ السُّنَّة؟
س١٦: ما الجَمْع بَيْن ثُبوت عُلوِّ الله بذاتِه وبَيْن قَوْله تَعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي ٱلسَّمَاوَتِ
وَفِي ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [الانعام: ٣] وقَوْله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِي ٱلسَّمَآءِ
إِلَكُ ۖ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَكُ ۚ ﴾ [الزخرف: ٨٤] حَيْث إِنَّ الآيَتَيْن قد يَتَوَهَّم واهِم مِنْهما

۸۲٥	أنَّ الله في الأَرْض؟
	س١٧: قال الله تَعالى: ﴿ مَا لَمِنهُم مَّن فِي ٱلسَّمَآ ِ ﴾ [اللك: ١٦]، وقال النَّبيُّ ﷺ: «أَلَا
	تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ»، و(في) للظَّرفيَّة، فهَلْ مَعْنَى ذلك أنَّ
۸۲۵	السَّماء تُحيط بالله -تَعالى عَنْ ذلك- أَمْ ماذا؟
0 7 9	س١٨: كَيْف تَجْمَع بَيْن عُلوِّ الله وبَيْن كَوْنه مع خَلْقه؟
	الباب العاشِر: في طَريقة المُتكلِّمين في إِثْبات الصِّفات أو نَفْيها
	س١٩: مَنْ هُمُ الْمُتَكلِّمون؟ وما هو الطَّريق لإِثْبات الصِّفات أو نَفْيها عِنْدهم؟
۰۳۰	وما حَقِيقة الأَمْر على قَوْلهم؟
	س ٢٠: إذا كان المُتكلِّمون يَرَوْن أنَّ الواجِب الرُّجوع إلى العَقْل فيها يَتَعلَّق بإِثْبات
	الصِّفات أو نَفْيها. فَهَلْ فِي رَأْيِهم ما يُغَيِّر انحِصار الخِلاف وتَقْليله؟
۱۳٥	وعَلِّل لذلك؟
	س ٢١: إذا كان المُتكلِّمون يَرَوْن أنَّ الواجِب الرُّجوع إلى العَقْل فيها يَتعَلَّق
	بصِفات الله، فهَلْ يُشْبِهون مَنْ قال الله فيهم: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ
	أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى
	ٱلطَّلْغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا أَن يَكْفُرُوا بِهِ، وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَكَلَأُ
	بَعِيدًا ۞ وَإِذَا قِيلَ لَمُتُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَسْزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ
	ٱلْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ۞ فَكَيْفَ إِذَاۤ أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةً
	يسمَا قَدَّمَتُ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَعْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدُنَا إِلَّا إِحْسَنَا
۱۳٥	وَتَوْفِيقًا الله الساء:٦٠-٦٢]، وما وَجْهُ مُشابَهتهم لهؤلاء؟
	س٢٢: اذكُرْ حال الْمُتكلِّمين الَّذين خالَفوا الكِتاب والسُّنَّة وحَرَّفوا نُصوص
٥٣٢	الصِّفات إلى ما يَقْتَضيه قِياس عُقولِهم؟ وبهاذا يُخْصَم به كُلُّ واحِد؟

الباب الحاديَ عَشَرَ: في ظُهور مَقالة التَّعْطيل وتَطَوُّرها واستِمْدادها ٣٣٥
س٢٣: متى ظهَرَت مَقالة التَّعْطيل؟ ومَنْ أوَّل مَنْ تَكلَّم بها؟ وكَيْف تَطوَّرَت؟
ومِنْ أَيْنِ استِمْدادها؟
الباب الثَّانيَ عَشَرَ: فيها يُثبِته النُّفاة من صِفات الله
س ٢٤: اذكُرْ ما يُثْبِته النُّفاة مِنْ صِفات الله؟٥٣٥
البابُ الثَّالِثَ عَشَرَ: في بَيان أنَّ كُلَّ واحِد مِنَ الْمُعَطِّلة والْمُمثِّلة يَجْمَع بَيْن التَّعْطيل
والتَّمْثيل٣٦٥
س ٢٠: اشرَحْ قَوْل الْمُؤَلِّف رَحْمَهُ اللَّهُ: «وكلُّ واحِد من فَريقَيِ التَّعْطيل والتَّمْثيل
فَهُوَ جَامِع بَيْنَ التَّعْطيل والتَّمْثيل»؟ وبَيِّن وَجْه ذلك؟٣٦
البابُ الرَّابِعَ عَشَرَ: في انقِسام النَّاس في الإِيهان بالله واليَوْم والآخِر ٥٣٧
س٢٦: اذكُر طَريقة الصَّحابة والتَّابعين لهُمْ بإِحْسان في الإيهان بالله واليَوْم
الآخِر؟ وهَلْ ذلك يَتَضَمَّن الإِيهان بالمُبْدَأُ والمَعاد؟
س٧٧: مَنْ هُمُ الْمُنْحرِفون عن طَريقة الصَّحابة والتَّابِعِين لهُمْ في الإِيهان بالله
واليَوْم الآخِر؟
س٧٨: مَنْ هُمْ أَهْلِ التَّخْييل؟ وما طَريقتهم؟ وما أَقْسامهم؟ وبهاذا تَرُدُّ علَيْهِم؟ . ٥٣٨
فَصْل
س٧٩: مَنْ هُمْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ؟ وما طَريقتهم في الإِيهان بالله واليَوْم الآخِر؟ ولماذا
كان الْمُوَلِّف وغَيْره مِنْ أَهْل السُّنَّة يَجْتِهِدونَ في الرَّدِّ علَيْهِم؟ ٥٤٠
س ٣٠: ما هي الشُّبُهاتُ الَّتي يَحَتَجُّ بها أَهْل التَّأويل على نَفْي الصِّفات؟ وبهاذا
تَرُدُّ عَلَيْهِم؟

فَصْل	0 2 4
س٣١: اذكُر إِلْزام أَهْل التَّخْيِيل لأَهْل التَّأْويل بإِنْكار حَقيقة المَعاد، ورَدَّ أَهْل التَّأُويل بإِنْكار حَقيقة المَعاد، ورَدَّ أَهْل التَّأُويل علَيْهم؟ وكَيْف كان ذلك الرَّدُّ حُجَّةً لأَهْل السُّنَّة على أَهْل	
التَّأُويل في إِنْكارهم حَقيقة الصِّفات؟	٥٤٣
فَصْل	0 £ £
س٣٢: مَنْ هُمْ أَهْلِ التَّجْهِيلِ؟ وما طَريقتهم في الإِيهان بالله واليَوْم الآخِر؟ ٤٤	٤٤٥
س٣٣: ما هي حُجَّة أَهْلِ التَّجهيلِ؟ وبهاذا تَرُدُّ علَيْهم؟	
س٤٣: اذكُر ما وقَع فيه كَثير مِنْ أَهْلِ التَّجْهِيلُ مِنَ التَّناقُض؟ وما وَجْه ذلك؟ ٤٧	
فَصْل	٥٤٧
س ٣٥: اذكُر أَقْسام التَّأُويل؟	
فَصْل	
س٣٦: اذْكُر طَريقة السَّلف في تَعلُّم القَرْآن والعَمَل به؟ وهَلْ فيها رَدٌّ على أَهْل	
التَّجْهيل؟	٥٤٨
قَصْلقصال	0 2 9
س٣٧: اذكُرْ ما رَوِيَ عن عَبْد الله بن عَبَّاس رَضِيَلِتَهُ عَنْهُمَا فِي تَفْسيرِ القُرْآن واشرَحه؟ . ٤٩	
البابُ الخامِسَ عَشَرَ: فيها نُقِل عنِ السَّلف مِنَ القَوْل في الصِّفات ٥٥٠	٥٥٠
س٣٨: اذكُرْ ما نقَله الْمُؤلِّف عنِ الأَوْزاعيِّ وغَيْرِه في الأَخْبار الَّتي جاءَتْ في	
الصِّفات؟ وكَيْف تَدُلُّ على أنَّ السَّلَف يُثبِتون مَعانيَها؟ وعلى أيِّ طائِفة	
يَتُوجُّه الرَّدُّ في قَوْلهم؟ وما مَعْنى قَوْلهم: بِلا كَيْف؟	00•
فَصْلفَصْل فَصْل المِنْ	004

اله؟ ٢٥٥	س ٣٩: اذكُر ما نَقلَه المُؤلِّف عنِ الأَوْزاعيِّ في العُلُوِّ؟ ومتى قاله؟ ولماذا ق
ل يُمكِن	س • ٤ : اذكرْ ما نُقِل عن مَالك في استِواء الله على عَرْشه واشرَحْهُ؟ وها
007	أَنْ يَكُون قَوله مِيزانًا في بقِيَّة الصِّفات؟
٠٥٤	فَصْلفَصْل
واشرح	س ١٤: اذْكُر ما نقله المؤلِّف عن محمَّد بنِ الحسن صاحِبِ أبي حنيفة؟
ِل جَهْمِ	قَوْله: مِن غَير تفسِير ولا تَشبِيه ولا وَصْف. وقَوْله: فمَن قال بقَو
008	فقد فارَق الجَهَاعَة؛ لأنَّه وَصَف الله بصِفة لا شيءً؟
ه بنه سنَّة مِن	س٢٤: إذا كَان السَّلف يُثبِتون المعنَى الصَّحيح لما وَرد في الكِتَابِ وال
النُّزول	نُصوص الصِّفات، فهَا الجَوابِ عيًّا قَاله الإمَام أَحَدُ في حَديث
يَ المعنَى	وشِبهه: « نُؤمِن به ونُصدِّق لا كَيْف ولا مَعنى. حَيث يُوهِم نَفيَ
000	عَن نُصوص الصِّفات»؟
گر عُلوَّ	س٤٣: اذْكُرْ ما نَقله الْمُؤلِّف عَن أبي حَنيفةً مِن رِواية أبي مُطِيع فيمَن أَن
۰۰٦	الله؟
۰۰۸	البَابُ السَّادِسَ عَشَرَ: في استِواء الله على عَرْشه
رسِيٍّ أو	س٤٤: ما هو العَرْش في اللُّغة وفي الشَّرع؟ ومَا دلِيل ثُبوته؟ وهَل هو الكُر
	غَيْرِه؟ وما الدَّلِيل؟
لِيلهم؟	س٥٤: ما قولُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعة في استِواء الله على عَرْشه؟ ومَا دَ
009	وبهاذا تَرُدُّ على مَن فسَّره بالاستِيلاء ونَحْوه؟
۰۲۰	البَابُ السَّابِعَ عَشَرَ: في المَعِيَّة
لدَّليل؟	س٢٤: ما قَول أهل السُّنَّة والجَماعة في مَعِيَّة الله؟ وما أقْسَامها؟ واذْكُرِ ال
ِق بي <i>ن</i>	وهل هي منَ الصِّفات الذَّاتيَّة أَو مِنَ الصِّفات الفِعليَّة؟ وما الْفَر

۰۲۰	النُّوعَين؟ ولماذا فسَّر بعض السَّلف المَعِيَّة بالعِلم؟
	س٤٧: هل المَعِيَّة ونحوها منَ الكَلماتِ المتَواطِئة أَمْ مِنَ الكَلماتِ المُشْتَركة؟ ومَا
۲۲٥	
०५६	
	س٤٨: ما قُول أَهْل السُّنَّة والجَهَاعة في وَجْه الله؟ ومَا دَليلهم على ذلك؟ وبهاذا
370	تَرُدَّ على مَن فسَّره بالثَّواب ونَحوه؟
٥٢٥	البَابُ التَّاسِعَ عَشَرَ: في قُول أَهْل السُّنَّة والجَهَاعة في يَد الله
	س٤٩: مَا قُول أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعة في يَد الله، ومَا دَليلهم، وبهاذا تَرُدُّ على مَن
070	فسَّرها بالنِّعمَة والقُوة؟
	س ٠ ٥: قَالَ الله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَاءَ بَنَيْنَهَا بِأَيْنُدٍ ﴾ [الذاريات: ٤٧] وقَد فسّر الأَيْد هنا
٥٦٦	بالقوَّة، فَهل هذا خِلاف مَذْهب السَّلَف؟
٥٦٧	البَابِ العِشرون: في قُول أهل السُّنَّة والجَمَاعة في عَيْن الله
	س١٥: اذْكُرْ قُول أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعة في عَينِ الله؟ ومَا دَليلُهم؟ وبهاذا تَرُدُّ على
٥٦٧	مَن فسَّرهما بالعِلم أو بالرُّؤية مع نَفي العَين؟
	س ٢٥: فسَّر بَعْض السَّلَف قوله: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر: ١٤] فقَال: بمَرأَى مِنًّا.
٥٦٧	
۸۲٥	فصل
	س٥٣: اذْكُرِ الوجُوه التي وَرَدت عليها صِفَتا اليدَين والعَيْنَين، وكَيف تَجمَع
۸۲٥	بينَها؟
079	البَابِ الحادِي والعِشْرون: في قَول أَهْلِ السُّنَّة والجَهَاعة في كَلام الله

	س٤٥: ما قُول أَهْل السُّنَّة والجَهَاعة في كَلام الله؟ وما دَليلهم على ذلك؟ وهَل
०२९	الكَلام صِفة ذات أو صِفَة فِعْل؟
۰۷۰	س٥٥: ما قَول أَهْل السُّنَّة في القُرآن الكريم؟ وما دَليلهم على ذلك؟
	س٥٦: قال ابن خَفِيفٍ: القَول في اللَّفظ والملفُوظ، والاسم والمُسمى، وفي
	الإيهَان خَلُوق أو غَير خَلُوق بِدَعة. فَهَا مُراده بهذه الأَلْفَاظِ؟ وهَل كَلامُه
011	على إطْلاقه أو يَحتاج إلى تَفصِيل؟
٤٧٥	البَابِ الثَّاني والعِشْرون: في الإسْلام والإِيمان
٥٧٤	س٧٥: ما هو الإِسْلام والإِيهان لُغَةً واصْطِلاحًا؟ وهل بَينهما فَرْق؟
	س٨٥: هلِ الإِيهان يَزيد ويَنقُص؟ ومَا الدَّليل؟ ومَنِ الْمُخالِف في ذلك؟ وبهاذا
٥٧٦	تَرُدُّ عليه؟
٥٧٧	س٥٥: ما هي أُسبَاب زِيادَة الإِيمان ونَقْصه؟
٥٧٨	س ٠٦: هَل يُعاقَب الإنسَان على نَقْص الإِيهان بتَرْك الطَّاعة؟
٥٧٩	س ٦١: ما مَعْنى الاسْتِثناء في الإِيهان؟ ومَا حُكْمه؟
۰۸۰	البَابِ الثَّالِث والعِشرون: في رُؤيَة الله
	س٦٢: مَا قُولَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَهَاعَةِ فِي رُؤيَةِ الْحَلْقِ لله؟ وَمَنِ الذي يَراه؟ ومَا
۰۸۰	الدَّليلُ؟
٥٨١	البَابِ الرَّابِعِ والعِشرون: في مسَائِلَ مُتعَدِّدة
٥٨١	س ٦٣: ما حُكْم المِراء والجَدَل في الدِّين؟
	س ٢٤: اذْكُرْ مِلاك الأَمْر فيها يَدين به العَبد ربَّه؟ وما حُكْم مَن لا يَقبَل الحَقَّ إلَّا
٥٨٢	من طَائِفة مُعيَّنة؟

ﻰ ٣٥: ﻟﻤﺎﺫا أَكثَرَ المؤلِّف مِنَ النُّقول عن أئمَّة المُتكلِّمين مع أنَّ في الكتَاب والسُّنَّة
ما يُغنِي عن غَيرهما؟ وهَلِ المؤلِّف يقُول بجَمِيع ما يَقوله هَؤلاء؟ ٥٨٢
لبَابِ الْحَامِس والعِشرون: في تَحْريف بعْض المَتَأْخِّرين في نَقل مَذْهَب السَّلَف ٥٨٣
س٦٦: قال بَعْض المَتَأْخِرِين مَذْهَبِ السَّلف في نُصوص الصِّفات: إِمْرَارها على
ما جَاءت به معَ اعتِقاد أنَّ ظَاهِرها غَير مُراد. فهَل هذا النَّقُلُ صَحيح
على إطْلاقه، ومَا هو الصُّوابُ في ذلك؟ وما غَرَضه بهذا النَّقلِ؟ ٥٨٣
س٦٧: يقُول بَعْض النَّاس: إنَّ طَريقَة أَهْل التَّأوِيل هي في الوَاقع طَريقَة السَّلف؟
لأنَّ الفَريقَين اتَّفقُوا على أنَّ هذه الآيَاتِ والأحَاديثَ لا تَدُلُّ على صِفات
الله، إلَّا أنَّ السَّلف أمسَكوا عَن تَأْوِيلها تَورُّعًا والمَتَأْخِّرين رَأَوْا أنَّ
المَصْلَحة في التَّأويل، فَالفَرْق بينهما أنَّ المَتَأوِّلين يُعيِّنون الْمُرَاد في التَّأويل،
والسَّلَف لا يُعيِّنون شيئًا خَشْية أَنْ يَكُون الْمَرَادُ غَيرَه. فَهَا مَدَى صِحَّة هذا
القَولِ؟
البَابِ السَّادِس والعِشرون: في الأَلقَابِ السَّيِّئة التي اصطَنعها أَهْلِ البِدَعِ لأَهْلِ
السُّنَّة٥٨٥
يد ٦٨: اذْكُر الأَلْقَابِ السَّيِّئة التي اصطَنعها أَهْلِ البدَع لأهلِ السُّنَّة؟ وما وَجْه
س٦٨: اذْكُرِ الأَلقَابِ السَّيِّئَة التي اصطَنعها أَهْلِ البِدَعِ لأهلِ السُّنَّة؟ وما وَجْه مُشَابهتهم للمُشْركِين الذين لَقَّبوا النَّبيَّ ﷺ بالأَلقَابِ التي هُم أَحقُّ بها
منه؟
البَابِ السَّابِعِ والعِشرون: في انقِسام أَهْلِ القِبْلة في آيَات الصِّفات وأَحَادِيثها ٨٧٥
الباب منه بي قَامِ القِبْلة في آيَاتِ الصِّفاتِ وأَحَاديثها، مُبيِّنًا مَذْهب كُل س٦٩: اذْكُرِ انقِسَام أَهْل القِبْلة في آيَاتِ الصِّفاتِ وأَحَاديثها، مُبيِّنًا مَذْهب كُل
س٢٠٠١ ادكر الحِيد المسلم المُوبِد في اليف الطبيف والمُواد بأهْل القِبْلة؟ ٥٨٧
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
س٠٧: مَن هُمُ الذين قَالُوا: تُجرَى على خِلاف ظَاهِرها؟ ١٩٥٠

ل ٧ ا: مَن هُمُ القِسْمان السَّاكِتان؟ وبهَاذا تَرُدُّ عليهما؟ ٥٨٩	سر
٧٢: هَل وقَع بينَ الصَّحَابة والتَّابعِين اختِلاف في أَحكَام التَّوحِيد وأُصول	سر
الدِّين مِنَ الأسمَاء والصِّفات، أو في شَيء مِنَ الفُروع؟ وعَلِّل لما تَقُول؟ ٥٩٠	
٧٣: اذْكُر غَالِب مَا يَعتَمد عليه المُتكَلِّمون في نَفي ما نَفَوْه من صِفات الله؟	سر
ومَن أَكَثَرُ مَن يُخاف عليه الضَّلالُ والهَلاكُ مِنَ الْمُتَكَلِّمين؟ ٩١٥	
٧٤: ما رَأيُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَهَاعة في عِلْم الكلام وأَهْله؟	سر
ارس الكتاب:	
فِهْرس الأحاديث والآثار (شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية) ٥٩٥	"
فهرس الأحاديث والآثار (مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية)٢٠٢	"
فهرس الفوائد (شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية)	"
فهرس الفوائد (مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية)	77
فهرس الموضوعات (شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية) ٦١٧	"
فهرس الموضوعات (مذكرة على مقرر التوحيد من الفتوى الحموية) ٦٢٢	"
الراح الراجي المسترد على المرز المواقع المستري المستري المسترد	

XXX